الجغرافيا السياسية

دراسة نظرية وتطبيقات عالمية

تأليف

دكتور / محمد عبد السلام

الجغرافيا السياسية

دراسة نظرية وتطبيقات عالمية

تأليف

د / محمد عبد السلام

مكتبة نور

2020

إهــداء

إلى روح الشهداء

فقد تعلمنا ...

أن دمائهم هي التي ترسم حدود الوطن

بسم الله الرحمن الرحيم

ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن
الله ذو فضل على العالمين

الآية (251) سورة البقرة

المقدمة

الجغرافيا السياسية هي أحد فروع الجغرافيا البشرية الذي يعنى بدراسة التفاعل المكاني بين الظواهر الجغرافية والسياسية. وتهتم بدراسة الظواهر السياسية وعلاقاتها بالمكان، فهي تحليل مكاني للظواهر السياسية. وتدرس العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) وأثرها على القرارات السياسية، وأثر الأخيرة على الظواهر الجغرافية، وتختلف الجغرافيا السياسية. عن الجغرافيا البشرية في أن الأخيرة تهتم بدراسة علاقة البيئة بالمجتمعات بدون أطر سياسيه في حين تهتم الأولى بدراسة الأطر السياسية للظواهر الجغرافية.

وتعتبر الجغرافيا السياسية فرعا جغرافيا هاما قائما بذاته استقر عليها الرأي بين الأكاديميين الجغرافيين وهي بذلك تشبه غيرها من فروع الجغرافيا التي تتطلب التكامل المعرفي بين المناهج العلمية والعديد من فروع المعرفة لكي تستقي في النهاية المذاق الجغرافي المميز للجغرافيا السياسية.

والجغرافيا في الأساس هي علم سياسي، لكن الجغرافي أو العالم الذي يتعاطى الجغرافيا ليس هو الذي يمارس السلطة. رؤية الجغرافي للعالم، أو للبلاد التي يعيش فيها، تبدو أحيانا قريبة من رؤية الحاكم. لكن الجغرافي ليس الأمير، ولا يمكنه في أفضل الحالات إلا أن يكون أحد مستشاري الحاكم. ولا يمكن فهم وظيفة الجغرافيين، من دون طرح مشاكل السياسة (ميشال نوفل، اعادة الاعتبار للجغرافيا، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1993، ص 1)**.**

وتأتي أهمية الجغرافيا السياسية في كونها استطاعت أن تفسر بدقة كثيرًا من كليات وجزئيات الظاهرة السياسية في القرون الأخيرة، خاصة ما يتعلق منها بصراع الاستراتيجيات للقوى الإقليمية والدولية، والتسابق بين الدول ذات الاستراتيجيات العظمى المتنافسة على الترتيب داخل منظومة المجتمع الدولي.

والجغرافية السياسية حديثة العهد نسبيا اذ ترجع نشأت هذا الفرع البداية القرن العشرين ويعتبر الجغرافي الالماني راتزل (1844-1909م) المؤسس الحقيقي له وظهرت أراؤه في كتابه الجغرافية السياسة سنة 1897 وتتميز الجغرافية السياسية بطابع العالمية والشمول بحيث اصبح بالامكان القول بوجود

جغرافية سياسية للعالم اجمع كما تتميز باتساع مجالاتها لكثرة دول العالم وتعقد العلاقات الداخلية والخارجية لها.

ولكن القول بحداثة هذا الفرع من الدراسة لا ينفي حقيقة ان الجغرافية السياسية قد تعاملوا مع فكرة لها جذورها القديمة ، لأن دراسة الدولة في بيئتها الطبيعية كانت تعد احد الموضوعات الفلسفية التي اهتم بها الطلاب في السياسية والتاريخ والجغرافية، حيث يعد ارسطوا من اقدم الجغرافيين السياسين، فقد طرح العديد من الافكار حول التفاعل بين سكان الدولة واقليمها كالعلاقة بين السكان والمساحة ومدى تاثير ذلك على حيوية الدولة وقوتها والاعتبارات التي تراعى عند اختيار العواصم.

كما تناول افلاطون (428-347 ق م) في كتابه عن الجمهورية بعض الموضوعات التي ترتبط بالجغرافية السياسية حيث كان يرى أن المدينة الدولة ، هي الشكل المناسب للسكان ، كما اشار الى نشأت الدولة وان وحدتها تتحقق من خلال ترابط سكانها وتجمعهم كما كانت الجغرافية من بين ما اهتم بها أغسطس (63 ق م - 14م) وكذلك سترابو (64ق م -23م) الذي أشار في كتابه الجغرافية الى أن الحكومة المركزية القوية من خلال حاكم قوية يمكن أن تقيم امبراطورية قوية مزدهرة ومن ارائه آن ايطاليا بسبب موقعها المتميز ومناخها الملائم ومواردها المتعددة تعد مكاناً طبيعية ملائمة لقيام دولة قوية .

ومن أبرز العرب هو ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد) (732ه - 808ه) (1332م1406م) الرائد الأول في مجال الكتابة بموضوعات الجغرافية السياسية . ويشهد بذلك مقدمته من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر . ويقول ابن خلدون أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب اقل من ان تستحكم فيها الدولة . والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء وان وراء كل رأي وهوى عصبية تمانع دونها فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت.

ونلاحظ هنا من الناحية المنهجية البحتة أن الثورة الكمية والثورة السياسية المعاصرة التي يجتازها العالم اليوم قد سببت نهضة كبيرة في الجغرافيا

السياسية، هذه التي وصفت في حين ما بأنها شريدة الأسرة الجغرافية the wayward .child of geog (كارل ساور).

ولعل هذا ما اسهم في ظهور قوي للجغرافيا السياسية التطبيقية وبتعبير جمال حمدان فإنه قد حان الوقت لكي يجعل الجغرافي السياسي التخطيط السياسى جزءا طبيعيا من خبزه اليومي، وأن يتقدم إليه جادا كجزء من رسالته.

ويتألف هذا الكتاب من 11 فصلا، يتناول الفصل الأول ماهية الجغرافيا السياسية من حيث معناها ومغزاها ونشأتها وتطورها ومجالات الدراسة فيها. وعلاقاتها بالعلوم الاخرى خاصة علم السياسة وكذلك مناهج البحث فيها. ويعرض الفصل الثاني للدولة كموضوع محوري رئيس في الجغرافيا السياسية، ويتناول مفهوم الدولة والامة وكذلك نشأة الدولة وتطورها، ونظريات نشأة الدولة التقليدية والحديثة، وتصنيف الدول، والعواصم، وكذلك يتناول منطقة النواة أو قلب الدولة.

ويدرس الفصل الثالث العوامل الطبيعية المؤثرة في قوة الدولة والتي من أهمها موقع الدولة، وحجم الدولة وشكلها، كما يتناول المظاهر الطبيعية في الدولة كالتضاريس والانهار، ثم ينتهي الفصل بدراسة دور المناخ في قوة الدولة.

أما الفصل الرابع فيعرض للعوامل البشرية المؤثرة في قوة الدولة مثل حجم السكان وتوزيعهم، وأنواع التراكيب السكانية المختلفة سواء التركيب حسب الجنس والتركيب القومي وحسب الدين واللغة، ثم يتناول هذا الفصل الاقليات وأنماطها، وكذلك الهجرة سواء الدولية أو اللاجئين.

ويتناول الفصل الخامس الحدود السياسية، من حيث تعريفها ونشأتها، ومشكلة تعريف الحدود والتخوم، كما يتناول وظائف الحدود وتصنيف الحدود وأنواعها، ومعايير ومراحل تخطيطها.

كما أن هذا الكتاب يعد أول كتاب في الجغرافيا السياسية العربية يتناول الجغرافيا السياسية للمياه، فيعرض للابعاد الجغرافية السياسية لمياه البحار،

ونطاقات المياه البحرية، وتحديد المياه الاقليمية ووظيفتها، والابعاد السياسية للمضايق الدولية. كذلك يتناول هذا الفصل الجغرافيا السياسية للمياه العذبة خاصة العابرة للحدود مثل، الانهار والبحيرات والمياه الجوفية العابرة للحدود.

أما الفصل السابع فقد تناول الجغرافية الانتخابية من حيث، ماهيتها وأهميتها وعلاقتها بالجغرافيا السياسية، وكذلك نشأتها وتطورها وأنماطها، ومناهج البحث فيها.

وإيمانا بأهمية الاتجاه الجيوبوليتيكي في الجغرافيا السياسية فقد جاء الفصل الثامن ليتناول علم الجيوبوليتيكا من حيث، ماهيته وتعريفة، ونشأته وتطوره، وكذلك الفرق بينه وبين الجغرافيا السياسية، وأهم النظريات الجيوبوليتيكية.

أما الفصل التاسع فقد تناول جغرافية الحرب والسلام، من حيث، تعريف جغرافية الحرب ونشأتها وتطورها، ومناهج البحث فيها، وتصنيف الحروب والعوامل الجغرافية المؤثرة فيها. كما تناول الفصل جغرافية السلام، من حيث، مفهومها والجغرافيا السياسية لكل من مبادرات السلام وحركات السلام والدبلوماسية.

وجاء الفصل العاشر تحت عنوان جغرافية العلاقات الدولية، من حيث، ماهية العلاقات الدولية وتصنيفها، والعوامل الجغرافية المؤثرة فيها، وكذلك تناول المنظمات الدولية بأنواعها المختلفة، والشركات متعددة الجنسيات، كما تناول الاحلاف العسكرية، والتكتلات الاقتصادية.

أما الفصل الحادي عشر والاخير فقد جاء تحت عنوان، النظام العالمي الجديد، وتناول تعريف النظام العالمي، والتحولات التي طرأت عليه، ودور كل من روسيا والصين، كما تناول السيناريوهات المستقبلية للنظام العالمي الجديد.

ونحن إذ نقدم للمهتمين بالجغرافية السياسية هذا الكتاب نستهدف منه التثقيف المنهجي وترويج الثقافة الجغرافية خاصة المرتبطة بالجغرافيا السياسية نظرية وتطبيقا، ونتمنى أن يستفيد منه الجميع، ونرجو من الله الثواب.

وعلى الله قصد السبيل

محمد عبد السلام

الفهارس

أولا: فهرس الموضوعات:

الموضوع **الصفحة**

الفصل الأول: ماهية الجغرافيا السياسية **24- 121**

اولا: الجغر افيا السياسية (معناها ومغزاها) 25- 58

ثانيا: نشأة وتطورالجغر افيا السياسية 58-76

ثالثا: مجال الجغر افيا السياسية 76-89

رابعا: الجغر افيا السياسية والعلوم السياسية 89-94

خامسا: علاقة الجغر افيا السياسية بالعلوم الاخرى 94-96

سادسا: الجغر افيا السياسية التطبيقية 96- 99

سابعا: المكان في الجغر افيا السياسية 99- 101

ثامنا: مناهج البحث في الجغر افيا السياسية 101- 121

الفصل الثاني: الدولة **122-213**

اولا: مفهوم الدولة 123-131

ثانيا: مفهوم الامة 131-147

ثالثا: نشأة الدولة وتطورها 147-151

رابعا: نظريات نشأة الدولة 151-163

خامسا: تصنيف الدول ..... 164 - 172

سادسا: العاصمة ..... 172 - 193

سابعا: النواة أو قلب الدولة ..... 193 - 203

ثامنا: معمور الدولة " الاكيومين" ..... 203 - 208

تاسعا: التنظيم الداخلي ..... 208 - 213

الفصل الثالث: العوامل الطبيعية المؤثرة على قوة الدولة .. 215- 300

أولا: الموقع 215-265

ثانيا: حجم ومساحة الدولة 266-273

ثالثا: الشكل 273-283

رابعا: المظاهر الطبيعية 283- 297

خامسا: المناخ ..... 297 - 300

الفصل الرابع: العوامل البشرية المؤثرة في قوة الدولة 301-365

أولا: أنواع الكيانات البشرية 302-307

ثانيا: حجم وتوزيع السكان 307-315

ثالثا: تركيب السكان 315-329

رابعا: الاقليات انماطها ومشاكلها 329-337

خامسا: الهجرة ..... 337 - 347

سادسا: الموراد والانشطة الاقتصادية ..... 347 - 365

الفصل الخامس: الحدود 366-484

أولا: تعريف الحدود السياسية ونشأتها 367-372

ثانيا: مشكلة تعريف الحدود والتخوم 372-378

ثالثا: وظائف الحدود 379-381

رابعا: تصنيف الحدود و أنواعها 447-382

خامسا: الحدود السياسية والقوى القومية والتكتلات الاقليمية ..... 447 - 449

سادسا: معايير تخطيط الحدود السياسية ..... 449 - 450

سابعا: مراحل تخطيط الحدود السياسية ..... 450 - 451

ثامنا: حدود دولة طاجيكستان ومشكلاتها السياسية " دراسة تطبيقية" ..... 452 - 484

الفصل السادس: الجغرافيا السياسية للمياه 485-508

أولا: الجغرافيا السياسية للبحار ..... 486 - 502

1- دواعي الاهتمام الجغرافي السياسي بالبحار..... 486-487

2- نطاق المياه البحرية 487-490

3- تحديد المياه الاقليمية 491-499

4- المضايق البحرية 500-502

ثانيا: الجغرافيا السياسية للمياه العذبة ..... 503 - 520

1- البعد الجغرافي السياسي للمياه العذبة ..... 504 - 508

2- الأنهار الدولية ..... 508 - 520

3- مشكلة المياه في المنطقة العربية والشرق الأوسط ..... 520 - 535

4- الصراع على مياه نهر النيل " نموذجا تطبيقيا" ..... 536 - 544

5- موارد المياه الجوفية العابرة للحدود ..... 544 - 547

6- موارد المياه البحيرية العابرة للحدود ..... 547 - 548

7- الصراع والتعاون حول المياه العابرة للحدود ..... 549 - 551

الفصل السابع: الجغرافيا الانتخابية 621-552

أولا: جغر افية الانتخابات" ماهيتها وعلاقتها بالجغر افيا السياسية" ..... 553 - 555

ثانيا: أهمية جغر افية الانتخابات 556-558

ثالثا: نشأة وتطور جغر افية الانتخابات 558-561

رابعا: أوجة المقارنات الكمية في جغر افية الانتخابات 561-563

خامسا: أنماط جغر افية الانتخابات 563-565

سادسا: مناهج البحث في جغر افية الانتخابات ..... 565 - 572

سابعا: انتخابات مجلس النواب 2015 " دراسة تطبيقية"..... 573 - 621

الفصل الثامن: الجيوبوليتيكا 683-622

أولا: علم الجيوبوليتيكا " الماهية والتعريف" ..... 623 - 625

ثانيا: الفرق بين الجغر افيا السياسية والجيوبوليتيكا 626-630

ثالثا: نشأة وتطور علم الجيوبوليتيكا 631-634

رابعا: أفول الجيوبوليتيكا 634-635

خامسا: نهضة الجيوبوليتيكا ..... 635 - 638

سادسا: أهم النظريات الجيوبوليتيكية ..... 638 - 658

سابعا: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الكوميسا بالنسبة لمصر..... 659- 683

الفصل التاسع: جغرافية الحرب والسلام 739-684

أولا: جغرافية الحرب ..... 685 - 721

1- تعريف جغر افية الحرب 685-686

2-علاقة الجغر افيا بالحرب 687-690

3- نشأة جغر افية الحرب وتطورها 694-690

4- مناهج البحث في جغر افية الحرب ..... 695 - 698

5- تصنيف الحروب ..... 698 - 703

6- فروع جغر افية الحرب ..... 703 – 707

7- العوامل الجغر افية المؤثرة في الحرب ..... 707 - 716

8- جغر افية سباق التسلح ..... 717 - 721

ثانيا: جغرافية السلام ..... 722 - 739

1- مفهوم جغر افية السلام ..... 722 - 723

2- الجغر افيا السياسية لمبادرات السلام ..... 723 - 725

3- الجغر افيا السياسية لحركات السلام ..... 725 - 734

4- الجغر افيا السياسية للدبلوماسية ..... 734 - 739

الفصل العاشر: جغرافية العلاقات الدولية 740-857

أولا: ماهية العلاقات الدولية ..... 741 - 743

ثانيا: تصنيف العلاقات الدولية 743-745

ثالثا: العوامل الجغر افية المؤثرة في العلاقات الدولية 745

رابعا: المنظمات الدولية 746-810

خامسا: الشركات متعددة الجنسيات 810-817

سادسا: الأحلاف العسكرية ..... 818 - 844

سابعا: التكتلات الاقتصادية ..... 845 - 857

الفصل الحادي عشر: النظام العالمي الجديد **906-858**

أولا: تعريف النظام العالمي ..... 867 - 859

ثانيا: التحولات التي طرأت على النظام العالمي 874-868

ثالثا: روسيا والنظام العالمي الجديد 885-875

رابعا: الصين والنظام العالمي الجديد ..... 888 - 885

خامسا: تحليل النظام الدولي الحالي وفق نظرية تحول القوى ..... 894 - 889

سادسا: النظام العربي ..... 896 - 895

سادسا: السيناريوهات المستقبلية للنظام العالمي ..... 906 - 897

المراجع: **913-907**

ثانيا: فهرس الجداول:

رقم الموضوع

1 النوايات الرئيسة للمعمورفي طاجيكستان .....

2 أهم المضايق الدولية .....

3 أقرب مسافة بين الدول الحبيسة والبحرفي أسيا .....

4 مقاييس جودة البنية التحتية للنقل في الدول الحبيسة ودول الترانزيت في أسيا .....

5 مقاييس النزاعات الاهلية والخارجية .....

6 الجوارالجغرافي للحدود السياسية لطاجيكستان .....

7 الانحدارالجيوبوليتيكي بين طاجيكستان ودول الجوار.....

8 الانحراف عن الشكل المثالي .....

9 تطورأعداد اللاجئين السوريين .....

10 أعداد اللاجئين السوريين بدول الجوار2016 .....

11 الجوارالجغرافي للحدود السياسية لطاجيكستان .....

12 التوزيع الجغرافي للحدود البرية للصين ...

13 التوزيع الجغرافي للحدود السياسية لافغانستان.....

14 التوزيع الجغرافي للحدود السياسية لاوزبكستان .....

15 التوزيع الجغرافي للحدود السياسية لقرغيزستان.....

16 أنماط منازعات الحدود السياسية لطاجيكستان .....

17 التركيب العرقي لسكان وادي فرغانة بالالف نسمة عام 2000 .....

18 حدود المياه الاقليمية لدول العالم .....

19 توزيع أحواض الأنهار العابرة للحدود في قارات العالم .....

20 الأحواض العالمية التي تربط العديد من البلدان .....

21 مصفوفة كرايج للعلاقة بين الدول المشتركة في المياه العابرة للحدود .....

22 الضوابط التشريعية الحاكمة لترسيم الدوائر الانتخابية لمصر من 2011 حتى 2015 .....

23 التنظيم المكاني لدوائر القائمة في مصر 2013 .....

24 دوائر القوائم بمحافظة الدقهلية 2013 .....

25 التنظيم المكاني لدوائر الفردي في مصر 2013 .....

26 الدوائر الفردي بالدقهلية 2013 .....

27 التنظيم المكاني لتوزيع مقاعد القوائم 2014 .....

28 المحاصصة في توزيع مقاعد القوائم في تقسيم 2014 .....

29 التنظيم المكاني لدوائر الفردي في ترسيم 2014 .....

30 دوائر الفردي 2014 بالدقهلية .....

31 دوائر الفردي 2015 بالدقهلية .....

32 تطور أعداد الناخبين المسجلين بقاعدة بيانات الناخبين من 2011حتى 2014 .....

33 تطور أعداد الناخبين المقيدين بقاعدة بيانات الناخبين بالدقهلية من 2011 حتى 2014 .....

34 التركيب العمري لناخبي الدقهلية عام 2015 .....

35 نسبة النوع الانتخابية بدوائر الدقهلية 2015 .....

36 التوزيع الجغرافي للمرشحين على مستوى دوائر الدقهلية في انتخابات 2015 .....

37 كثافة المرشحين بالنسبة للمقاعد وللناخبين بدوائر محافظة الدقهلية عام 2015 .....

38 الانتماء الحزبي للمرشحين بمحافظة الدقهلية في انتخابات مجلس النواب 2015 .....

39 توزيع المرشحين حسب الاحزاب المشاركة في انتخابات مجلس النواب بمحافظة الدقهلية 2015 .....

40 المشاركة في الاقتراع بدوائر الدقهلية في انتخابات مجلس النواب 2015 ....

41 الوعي التصويتي بدوائر محافظة الدقهلية في انتخابات مجلس النواب 2015 .....

42 نتائج الانتخابات وتصنيفها السياسي في محافظة الدقهلية في انتخابات مجلس النواب 2015 .....

43 الفرق بين الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية .....

44 الكوميسا وتداخل المناطق الاستراتيجية .....

45 توزيع الحجم المساحي لدول الكوميسا .....

46 توزيع الحجم السكاني لدول الكوميسا .....

47 الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الكلية بين مصر وأهم التكتلات الاقتصادية في أفريقيا 2016 .....

48 الصادرات والواردات المصرية قبل الانضمام للكوميسا .....

49 توزيع أطوال المسافات بين مصرودول الكوميسا .....

50 الصادرات والواردات المصرية بعد الانضمام للكوميسا .....

51 توزيع قيمة الصادرات والواردات المصرية لدول الكوميسا خلال عامي 1998 و2015 .....

52 نموذج مودلسكي للدورات الطويلة للسياسات الدولية .....

53 التسلح والناتج المحلي الاجمالي لدول الشرق الاوسط عام 2015 بالمليار دولار .....

54 أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية بعد عام 1944 .....

55 تصنيف لأفضل الدول وفقا لأكبر شركاتها العالمية .....

56 أشهر الشركات متعددة الجنسيات .....

57 المقارنة بين سمات مناطق النظام العالمي الجديد .....

ثالثا: فهرس الاشكال:

رقم الموضوع الصفحة

1 الجغرافيا السياسية كأحد العلوم البينية في منطقة التقاء علم الجغرافيا وعلم السياسة .....

2 النظام السياسي في اطارمكاني: نظرة معاصرة لمجال دراسة الجغرافيا السياسية بوصفة ترتيب لحل الصراع .....

3 العلاقة بين الامة والدولة .....

4 الموقع الفلكي للعاصمة المصرية .....

5 الوسط الهندسي لمصرودرجة انحراف العاصمة عنة .....

6 مدى لامركزية العاصمة .....

7 موقع العاصمة من المعمورالمصري .....

8 موقع العاصمة بالنسبة لشبكة المدن الرئيسة .....

9 شبكة الطرق البرية الرئيسة في مصر.....

10 المعاييرالجغرافية لتحديد منطقة النواه .....

11 منطقة النواه في فرنسا .....

12 التشكيلات النظرية الاساسية لموقع المعمورمن الدولة .....

13 موقع الدولة من منظورالجغرافيا السياسية .....

14 الموقع الفلكي لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا .....

15 ممرقناة السويس .....

16 موقع طاجيكستان بالنسبة للمسطحات المائية .....

17 موقع الجوار لدولة طاجيكستان وأطوال حدودها .....

18 معايير الانحدار الجيوبوليتيكي بين طاجيكستان ودول الجوار.....

19 بعض أشكال الدول .....

20 المكتنفات والجيوب .....

21 شكل وموقع دول منتقاه .....

22 نماذج لاشكال الدول .....

23 الاقاليم المناخية في الولايات المتحدة .....

24 توزيع اعداد اللاجئين السوريين بدول الجوار.....

25 توزيع .....

26 أنماط من حدود الاتصال والانفصال في امبراطورية الفولاني في نيجيريا 1860م

.....

27 الحدود الجبلية بين شيلي والارجنتين .....

28 نموذج للتغيرات في مسارات الانهار– نهر ريوجراند بين المكسيك والولايات المتحدة

.....

29 الحدود النهرية بين العراق و ايران في منطقة شط العرب .....

30 البحيرات العظمى بين كندا والولايات المتحدة .....

31 الحدود السياسية في بحيرة فيكتوريا .....

32 البحار المتوسطة في العالم .....

33 قطاع يوضح مظاهر المنطقة الشاطئية .....

34 الحدود الهندسية لمصر.....

35 امثلة للحدود الهندسية .....

36 تغيرات الحدود السياسية في البلقان من 1938- 1948 .....

37 أطوال الحدود السياسية لطاجيكستان مع دول الجوار.....

38 أطوال الحدود السياسية لطاجيكستان مع دول الجوار.....

39 دول ذات واجهة بحرية ضيقة لا تتناسب مع مساحتها .....

40 حدود تقسيم المياه الاقليمية والرصيف القاري في بحر الشمال .....

41 منطقة المياه الاقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة .....

42 خط الاساس لحساب عرض المياه الاقليمية .....

43 عدد أحواض الانهار الدولية في قارات العالم .....

44 الاثار الاقتصادية لندرة المياه الناتجة عن تغير المناخ في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بحلول عام 2050 .....

45 مدى التصحر في 9 بلدان عربية .....

46 اجهاد المياه السطحية .....

47 إستخدامات المياه العذبة .....

48 استدامة السحوبات المائية حسب المصدر كنسبة مئوية من السحوبات الاجمالية .....

49 كروكي يمثل ايراد النيل من منابعه المختلفة .....

50 هيكل تخطيطي لمشروعات ضبط النيل .....

51 تمثيل تخطيطي للعمليات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية في خزانات المياه الجوفية العابرة للحدود .....

52 طبقات المياه الجوفيه العابرة للحدود في شمال افريقيا .....

53 النموذج المعدل لجغرافيا الانتخابات .....

54 نموذج منظومي مطبق في جغرافية الانتخابات .....

55 الخريطة الادارية لمحافظة الدقهلية 2015 .....

56 الدوائر الانتخابية قوائم بالدقهلية عام 2013 .....

57 عدد الناخبين قوائم ونصيب المقعد من الناخبين .....

58 الدوائر الانتخابية فردي بالدقهلية 2013 .....

59 الدوائر الانتخابية فردي بالدقهلية 2014 .....

60 اعداد الناخبين والمقاعد ونصيب المقعد من الناخبين في الدقهلية 2014 .....

61 الدوائر الانتخابية فردي بالدقهلية 2015 .....

62 اعداد المقاعد ووزن المقعد الفردي بالدقهلية 2015 .....

63 عدد الناخبين ونسبة النوع الانتخابية بالدقهلية 2015 .....

64 مكافئ مرشح / مقعد على مستوى دوائر الدقهلية 2015 .....

65 مكافئ مرشح / مقعد على مستوى دوائر الدقهلية 2015 .....

66 مكافئ ناخب / مرشح على مستوى دوائر الدقهلية 2015 .....

67 الانتماء الحزبي للمرشحين بدوائر محافظة الدقهلية 2015 .....

68 توزيع المرشحين حسب الاحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانية بالدقهلية 2015 ....

69 المشاركة في الاقتراع بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية في انتخابات مجلس النواب 2015 .....

70 توزيع الاصوات الصحيحة بدوائر محافظة الدقهلية في انتخابات مجلس النواب 2015 .....

71 توزيع القوى النسبية بين الاحزاب والتيارات السياسية من ناحية والمستقلين من ناحية أخرى بالدقهلية عام 2015 .....

72 الدولة من وجة نظر راتزال .....

73 نظرية ماكندر – قلب الارض .....

74 نظرية ماهان – القوى البحرية .....

75 نظرية القوى الجوية .....

76 موقع دول الكوميسا .....

77 الكوميسا وتداخل المناطق الاستراتيجية .....

78 الحجم المساحي لدول الكوميسا .....

79 الحجم السكاني لدول الكوميسا .....

80 حجم الصادرات المصرية للكوميسا عامي 1998و 2015 .....

81 حجم الواردات المصرية للكوميسا عامي 1998و 2015 .....

82 التحليلات الجغرافية الكلية – الجزئية ونطاقها .....

83 نطاق جغرافية الحرب .....

84 نطاق البيئة العملياتية وارتباطه بمستوى الحرب .....

85 المصفوفة البيئية المؤثرة على العمليات العسكرية .....

86 دول الاتحاد الاوربي .....

87 عضوية طاجيكستان في المنظمات المختلفة .....

88 التوزيع النسبي للشركات متعددة الجنسيات .....

89 التوزيع الجغرافي لاهم الشركات متعددة الجنسيات .....

90 ترتيب زمني لتوسع شركة ماكدونالدز.....

91 أحلاف عسكرية تم حلها .....

92 الدول الاعضاء بحلف شمال الاطلنطي .....

93 أهم التكتلات الاقتصادية .....

94 هياكل التدرج الهرمي للقوى في النظام الدولي وفقا لنظرية تحول القوى .....

الفصل الأول
ماهية الجغرافيا السياسية

أولا: الجغرافيا السياسية " معناها ومغزاها"

ثانيا: نشأة وتطور الجغرافيا السياسية

ثالثا: مجال الجغرافيا السياسية

رابعا: الجغرافيا السياسية والعلوم السياسية

خامسا: علاقة الجغرافيا السياسية بالعلوم الاخرى

سادسا: الجغرافيا السياسية التطبيقية

سابعا: المكان في الجغرافيا السياسية

ثامنا: مناهج البحث في الجغرافيا السياسية

أولا: الجغرافيا السياسية "معناها ومغزاها"

1- تعريف بالجغرافية السياسية

تعد الجغرافية السياسية فرعا، من فروع الجغرافية البشرية وهذا معناه أنها وليد حديث النشأة للفكر الجغرافي، الذي قطع شوط طويلا استغرقته مراحل متعددة ومتوالية. ويكفي أن نشير في هذا المجال انها لم تنشأ ولم يكن مقدر لها أن تكون، إلا بعد أن وصل الفكر الجغرافي الى مرحلة حاسمة اقتضت التمييز بين شق يتناول الظاهرات الطبيعية، وشق آخر يتناول الظاهرات البشرية.

ومن ثم كانت الجغرافية السياسية كفرع من فروع الجغرافية البشرية، تهتم بدراسة الوجود الفعلي للوحدات السياسية والدول، وكل صورة من الصور، التي تلم شمل الأمم، والكيانات البشرية وتحظى بولائهم. وهذا معناه أنها تعني بظاهرة اصيلة من الظاهرات البشرية، وتدخلها في إطار اهتمام الجغرافي وصميم تخصصه ودراساته.

ويجدر بنا - عندئذ - ان نلقى الأضواء على ماهيتها، وان نتعرف على مضامينها. وقد يتجاوز الأمر ذلك كله, الى الحد الذي نتقصى فيه كل الحقائق التي تحيط بالمفاهيم التي تنطبق منها، وبالنتائج التي تصل اليها، وبالمنجزات التي تشترك في صنعها.

ويستلزم الأمر على كل حال تحديد المجالات المتنوعة التي تخوضها الجغرافية السياسية، مثلما يستلزم تحديد الإطار العام للمناهج والأساليب التي يتبعها الباحث ويمارسها، من اجل تصوير كل الأفكار والمعاني التي تستوجبها الدراسة، لموضوع من الموضوعات في الجغرافية السياسية.

ولعل من المفيد حقا أن نهتم بذلك كله في ضوء ثلاثة أمور. ويكون ذلك على اعتبار، أن المفهوم الكامل لكل امر من هذه الأمور، جدير بان يعمق الأفكار

أو بأن يوضح الدلالة ويجدد الأبعاد الحقيقية. لكل عمل من أعماق المجالات التي تمسها الجغرافية السياسية.

وتتمثل هذه الأمور الجوهرية فيما يلي:

الأمر الأول ويتلخص في علمنا بان الانسان يعيش في تجمعات ومجتمعات تنظمها مساحات من سطح الأرض تضم الوحدات السياسية وتتألف منها الدول، والمفروض أن تلبي هذه الوحدات وتلك الدول في اشكالها المتنوعة، وفي حدود مساحات الأرض التي تتضمنها، حاجة تلك التجمعات والمجتمعات البشرية، إلى الاستقرار والأمن والسلام، ويكون ذلك من حيث انتشار الناس وممارسة الحياة واستغلال للموارد المتاحة في إطار الوحدة السياسية ذاتها، أو من حيث انتشار الوحدات السياسية والدول على سطح الأرض، واحتمالات الاحتكاك والتضارب والتناقض بينها لسبب أو لآخر.

الأمر الثاني ويفهم على ضوء العلم بان سطح الأرض الذي يتضمن الدول والوحدات السياسية كبيرها وصغيرها، ينطوي على فروقات عميقة وأصيلة بين الأقاليم والبيئات ومن حيث الصفات والملامح والخصائص الجغرافية، وبالتالي من حيث الدرجة التي تستجيب بها لحاجات الناس وقدراتهم على الاستغلال والانتاج. وما من شك في أن هذا الاختلاف والتنوع المبني على أسس من فعل الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية, كان مدعاة للاتصال والتبادل بين الوحدات السياسية والدول والجماعات، التي تتضمنها كل وحدة أو دولة منها.

ويمكن القول أن هذه الاتصالات كانت تحكمها وتحددها الحاجات الملحة والمتزايدة - مع نمو السكان وتطورهم ديموجرافيا وحضاريا - الى متابعة وتلبية المصالح العامة البشرية من حيث التبادل والتجارة بين الدول، ومن حيث تحقيق الهدف الأمثل، الذي يقضي بأن تتمم الأقاليم والهيئات المتنوعة بعضها البعض الآخر، وكان من الطبيعي، بل ومن الضروري ايضا، أن تتمخض هذه الاتصالات على كافة المستويات عن متاعب ومشكلات، تستوجب الصراع وتفرض النزاع. وتستلزم الحل الأمثل، وتوقيف احتمالات التفجر.

الأمر الثالث: ويفهم في ضوء التزام حركة الحياة في كل دولة من مجتمع الدول، الانتفاع بالمصالح الاقتصادية المشتركة، التي اسفرت عنها وحدة البشر على الأرض. ولقد بني على ذلك تداخل مثير، بين دنيا الاقتصاد و عالم السياسة، بل ربما انتهى الأمر الى شكل من اخطر اشكال التأثير المتبادل بين السياسة والاقتصاد، ووجه الخطورة في ذلك، تتجلى عندما تلوى السياسة ذراع الاقتصاد وتوجهه، أو عندما يلوى الاقتصاد دراع السياسة ويوجهها، وهذا التزامل غير السوي، لا يمكن أن يسفر إلا عن نتائج تتضرر بها ومنها، العلاقات الدولية.

ولما كان علم السياسة، الذي يدرس سيادة الدولة وسياساتها ويصور من خلال كل ذلك العلاقات بين الوحدات السياسية والمشكلات التي تظهر عن الطريق فتنفجر وتعكر صفو السلام، غير قادر على التحديد الكامل لكل بعد من الأبعاد الحقيقية لتلك المشكلات. كان من الضروري أن يتلمس الباحث هذه الأبعاد من خلال الدراسات الجغرافية بشقيها الطبيعي والبشري، وما من شك في أن هذا النمط من أنماط البحث، والاستعانة بالجغرافية يكون كفيلا بان يسترشد به الباحث الى كل ما من شأنه أن يكشف النقاب عن الجذور العميقة، التي تنمو وتتسبب في صنع مشكلات و تصبح في وقت معين قابلة للتفجر، وتحطيم العلاقات الطيبة والسوية بين وحدتين سياسيين أو اكثر.

ومن ثم التقت الجغرافية التي تهتم بالأرض والناس، بالسياسة التي احتوت الناس، وباتت إطارا لحياتهم ونشاطهم ووجودهم في دولهم. وكان اللقاء على طريق صعب، وهو طريق المشكلات والأزمات الطاحنة، التي تكاد تودي بالعلاقات الحسنة بين الناس في الدول.

ويمكن القول أن هذا اللقاء كان طبيعيا ومنطقيا، بقدر ما كان ضروريا ومفيدا، ذلك أنه يستطيع دائما تحقيق الوسيلة المثلى في مجال تصوير جوانب المشكلات السياسية، وتحديد ملامحها وتجسيم وجودها واخطارها.

وعلى الرغم من ذلك كله، فلا يجب أن نوغل في الخيال، ونتوقع من هذا اللقاء المفيد بين الجغرافية والسياسة, الحل الأمثل لكل مشكلة من المشكلات، وحسب الجغرافية السياسية أن تفسر، وأن تلقي الأضواء، وان تحلل وتوضح كل دافع من الدوافع المؤدية الى خلق المشكلة، وإلى نموها او تطورها واحتمالات تفجرها.

وتفعل الجغرافية السياسية كل ذلك الأداء الوظيفي المتخصص، وتتحمل المسئولية العلمية في إطار الواقعية. وترشد انجازات الجغرافية السياسية، العاملين بالسياسة والمولعين بها، على اساس من العلم والادراك السليم لأبعاد العلاقات بين الانسان والانسان مرة، وبين الأرض والانسان مرة اخرى.

وهكذا نشأت الجغرافية السياسية نشأة طبيعية نتيجة لهذا اللقاء المثمر، وكانت - كما قلنا - فرعا من فروع الجغرافية البشرية المتعددة، ومن ثم حققت الاستجابة لحاجة الإنسان وسعيه الي دراسة المشكلات السياسية بين الدول. واتاحت رؤية الجغرافية السياسية التي تترفع عن كل اشكال التميز، الوصول الى دراسة موضوعية غير متحيزة او متجنية للمشكلات السياسية، ومن ثم تفرض القرار المكين في مجال حلها، أو في مجال توقيف احتمالات التفجر والصراع المترتب عليها.

وقد اختلفت تعريفات الجغرافيا كعلم بين المدارس الفكرية، وتباينت هذه التعريفات في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عن تلك التي كانت سائدة في النصف الأول من هذا القرن، ولكن الجغرافيين على الرغم من ذلك، اتفقوا على اطار عام لمفهوم الجغرافيا السياسية، يتلخص في أن الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يختص بدراسة الأقاليم والوحدات السياسية، ويركز في هذه الدراسة على مقدار ماتسهم به العوامل الجغرافية ومعطياتها الطبيعية والبشرية في قيمة الدولة وفي اتجاهات وأسلوب السلوك السياسي لها، حيث تبين أن عوامل الجغرافيا تلعب دورا لا يمكن تجاهله في تشكيل الكيان السياسي للدول.

بعض تعريفات الجغرافيا السياسية

وقد اقتربت بعض التعريفات من وصف الجغرافيا السياسية بانها العلم الذي يعرف المقومات الجغرافية للدولة. ومن هذا المنطلق وجدنا أن دراسة الجغرافية السياسية على هذا النحو ربما تجعلها قريبة الشبه جدا بالجغرافيا الإقليمية ولكن في إطار الحدود السياسية للدولة، مع تفسير القيمة السياسية من منظور المعطيات الجغرافية.

ولجأت تعريفات اخرى إلى النظر إلى الجغرافيا السياسية من واقع مفهوم اقتصادي، حيث يترك النشاط الاقتصادي للسكان أثرا واضحا في القيمة الفعلية للدولة، وهذا المفهوم يميل الى تحليل قيمة الدولة من واقع ما لديها من موارد طبيعية واقتصادية. وما لدى السكان من موارد في الانتاج وحتى موارد بشرية، قادرة على بناء صرح اقتصادي رصين، يرفع من القيمة الفعلية للدولة, على غرار الدول التي اكتسبت مكانتها السياسية من خلال النشاط الاقتصادي كاليابان، والمانيا.

ويرى البعض الآخر الجغرافيا السياسية من منظور عسكري استراتيجي، فيدرسون الأماكن ذات القيمة الاستراتيجية في العالم. ويدرسون مناطق القوة ومناطق الضعف فيها، من خلال نصيب هذه الدولة من موقع متميز أو ممرات برية أو بحرية، أو من خلال علاقة الجوار المتميزة للدولة مع جيرانها عن طريق استخدام المعابر الرئيسة وطرق الاتصالات والإمدادات والتموين، وكذلك نصيب الدولة من الموانئ الهامة على البحار المفتوحة، وقدرة هذه الدولة على الحركة والتأثير السياسي من خلال العوامل العسكرية والاستراتيجية التي ربما تكون متميزة بها بشكل كبير.

كما عالج البعض الجغرافيا السياسية من خلال مفردات أو معطيات الجغرافيا الإقليمية أو الاقتصادية، ولكن من خلال التيارات الفكرية والعقائدية التي يمكن للدولة أن تغذي بها السكان، وتستطيع بموجبها التأثير على المجتمع الدولي ومن خلال استغلال هذه التيارات الفكرية أو المذهبية (الأيديولوجية) فى

كسب اهتمام العالم وجلب نظر الجماعة الدولية لما لهذا الفكر من تأثير أو قدرة على التغيير من بنية العالم الاجتماعية أو الاقتصادية.

وبناء على التعريف السابق يكون تفسير الجغرافيا السياسية هو من واقع ما لدي هذه الدولة من دور سياسي يمكن أن تقوم به في المنطقة التي تحيط بها - ويكون هنا دورا محليا - أو بمقدار ما لدى الدولة من قدرة على التأثير في المحيط العالمي - دور دولى - وهكذا وبقدر إمكانيات كل دولة واسهاماتها تكون قدرة هذه الدولة على التأثير، ويكون الدور الذي تقوم به صغيرا كان أم كبيرا.

وبذلك تكون الجغرافية السياسية مختلفة عن الجغرافيا الإقليمية في المفهوم الشائع، وهو دراسة الموقع والسطح ومعطيات الجغرافيا الأخرى في اقليم ما، ويكون تعريفها مخالفا للجغرافيا الاجتماعية وأحيانا يقولون الجغرافيا البشرية العامة، أي جغرافية الإنسان ونشاطه على سطح الأرض.

وإذا التزمنا بالتقسيم المبدئي العام للجغرافيا الى فرعين رئيسيين الأول هو الجغرافيا الطبيعية، ويشمل اهتمامات دراسية مثل المناخ والسطح والبيئة والتضاريس والنبات والتربة وغير ذلك. والثاني وهو الجغرافيا البشرية ويضم اهتمامات ودراسات تشمل الجغرافيا الاقتصادية والسياسية وجغرافية العمران والاستقرار والمدن وغير ذلك. وفروعا ثانوية كثيرة مثل جغرافية النقل والمواصلات والطاقة والصناعة والمعادن, وإذا اتبعنا هذا التقسيم سوف نلاحظ أن الجغرافيا السياسية تقع ضمن مجموعة الجغرافيا البشرية.

والجغرافيا السياسية لا تختلف عن بقية فروع الجغرافيا في اهتمامها من حيث المبدأ بالعلاقة بين الانسان وبيئته الطبيعية بمقدار ما يتأثر الانسان بالبيئة الطبيعية، ومقدار قدرته على التأثير فيها وتغييرها أو التلائم معها. ولو طبقنا هذا القول على الجغرافيا السياسية فإن مفهومه عندئذ سوف يكون العلاقة بين الأمان والبيئة فيما يكون لهذه البيئة الطبيعية من تأثير على قيمة الدولة السياسية وعلى النشاط الاقتصادي الاجتماعي الذي يؤثر ايضا في المكانة الاقتصادية والسياسية للدولة، ومقدار ما يستفيده الانسان من مزايا المعطيات

الجغرافية كالموقع الاستراتيجي والثروة المعدنية والطاقة، والقدرة على التأثير السياسي محليا وعالما.

كذلك إذا كان المفهوم العام للجغرافيا هو دراسة العلاقة بين الانسان والبيئة في اقليم معين. فإن الجغرافيا السياسية هي دراسة هذه العلاقة في حدود اقليم سياسى معين، أو وحدة سياسية معينة.

ويكون معناها الدارسة الجغرافية للوحدات السياسية والاقاليم السياسية وهذا المفهوم مخالف بالطبع لمفهوم الجغرافيا الاقليمية. وكان ذلك سببا في الانتقادات التي وجهت للجغرافيا السياسية. مثل التعريف الشهير لكارل ساور والذي عرف فيه الجغرافيا السياسية والذي أشار فيه إلى العبارة الشهيرة التي ارتبطت باسمه وهى أن: "الجغرافية السياسية هي الطفل غير الشرعي لمجموعة العلوم الجغرافية".

ومهما كان لهذه العبارة من إقلال لمكانه هذا الفرع من فروع الدراسات الجغرافية، فإن الجغرافيا السياسية قد قدمت للجغرافيا بلا شك الكثير من الأفكار والمفكرين، وساهمت في بزوع دراسات جديدة ومفيدة في الفكر الجغرافي خلال القرن الماضي، ومازال الكثيرون يتحدثون عن الجغرافيا السياسية وعن أسسها و مشكلاتها ومقتضياتها، وكثيرا ما يشير المحللون إلى ما يسمي بمقتضيات الجغرافيا السياسية الإقليم ما أو لدولة ما، كلما اثيرت مشكلة سياسية هنا أو هناك، أو عندما تريد دولة أن تبرر إجراء اتخذته، أو تعطي شرعية أو تضيف وزنا و تأثيرا لحدث من الأحداث، عندئذ فقط يشار الى مقتضيات الجغرافيا السياسية، ويتحدث عنها السياسيون والحكام، والحكومات والمحللون والمعلقون. ولعله لهذه الأسباب وجب علينا أن نعطى لهذا الفرع من فروع الدراسات الجغرافية حقه من الدراسة والتحليل.

وكان من الطبيعي أن يجذب هذا النوع من الدراسات الجغرافية اهتمام الكثيرين، وبصفة خاصة عند مناقشة مشكلة سياسية معينة. نجد أن فهم الاطار الجغرافي لهذه المشكلة هو من أكثر الأمور أهمية إذ ينبغي فهمها بطريقة

صحيحة وأصبح من الامور الضرورية في التحليل السياسي للمشكلات هو عرض الخلفية العامة للمشكلة، ليس ذلك فحسب ولكن أيضا بدأ الحديث عن أثر الظروف الجغرافية في توجيه الأحداث السياسية في جهات العالم.

ومن هذا المنطلق بدأ كثير من العلماء يبحثون عن الأسس التي يمكن أن تعتمد عليها دراسة الجغرافيا السياسية. وبدا الجغرافيون يبحثون عن نظرية لفكر الجغرافيا السياسية، وبفضل جهود واضافات لجغرافيين مخلصين ظهرت نظريات جديدة للفكر الجغرافي، وأصبح للعلم ضوابطه وفلسفته العامة، سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي.

غير أنه ظهرت في نفس الوقت اتجاهات سلبية، أضرت بعلم الجغرافيا السياسية، وجعلت عملية تقييم هذه الدراسة تحكمها متغيرات كثيرة. بعضها من العوامل المتغيرة التي لا تحكمها قاعدة معينة، والبعض الآخر لأسباب لا هى موضوعية ولا مقنعة لأن تفسيراتها ذاتيه، وليست موضوعية.

1- ومن العوامل التي أضرت بفكر الجغرافيا السياسية ونظريته, فكرة الجيوبوليتيكا "The Geapolitic" وهي اتجاهات تصبغ التحليل السياسي صبغة متميزة واحيانا تتأثر الجيوبوليتيكا بمؤثرات غير موضوعية بالمرة، لأن تحليلاتها تفسر دائما لصالح اتجاهات سياسية معينة، ولا يمكن تفسيرها بطريقة موضوعية، ولذلك يمكن القول بأن الجيوبوليتيكا أضرت كثيرا بالجغرافيا السياسية لان تفسيراتها ذاتية، وليست موضوعية.

٢- ومن العوامل الأخرى التي أضرت بالجغرافيا السياسية تطبيق المنهج البيئي في قراءة الأوضاع السياسية والتركيز على المؤثرات البيئية والنفوذ البيئي "Environmental infleunce" لان حدود الاقاليم الطبيعية حسب أوضاع البيئات المختلفة في العالم تختلف كثيرا عن الحدود السياسية الفعلية، وان حدود الوحدات والكيانات السياسية لا تعترف أساسا باختلاف البيئة أو الحدود البيئية، لأن الدولة الواحدة تضم عددا كبيرا من البيئات، واننا لو تتبعنا حدود البيئات

المختلفة وحاولنا توفيق الحدود السياسية تبعا لها فإنها سوف تمزق الدول وتجزئ الأقاليم والكيانات السياسية.

٣- ومن العيوب الأخرى للجغرافيا السياسية اعتماد دراساتها على الأسلوب الوصفي، وهي ليست الوحيدة في ذلك فهناك عدد آخر من فروع الجغرافيا التي تميل الى الوصف، وأفضل منه اعتماد دراسات الجغرافيا السياسية الحديثة على الأسلوب التحليلي.

4- ومن العيوب الأخرى للجغرافيا السياسية أن الجغرافيا السياسية تعتمد على نظم وأحكام وسلوكيات سياسية عامة، إلى جانب اعتماد السياسة على معطيات الجغرافيا الطبيعية والبشرية ولكن تحكمها ايضا متغيرات غير ثابتة مما يفقد نظريات الجغرافيا السياسية مصداقيتها، ومما يؤدي إلى تصور البعض أن الجغرافيا السياسية لا مبرر لها ولا هدف من دراستها او لا طائل من ورائها.

وكان من الطبيعي إذا كان هذا هو المفهوم العام للجغرافيا السياسية، تتبع أثر المعطيات الجغرافية في دولة ما، وما يمكن أن تتركه هذه المعطيات من آثار على كيان الدولة وسلوك أهلها. وقد سمى البعض هذا الوضع بمقتضيات الجغرافيا السياسية لإقليم ما أو لدولة ما, ما تطرحه هذه المقتضيات من تأثر الكيان السياسي للدولة بعدد كبير من المتغيرات بعضها ليست له صفة الثبات.

وقد ادى ذلك إلى عدم مصداقية كثير من أفكار الجغرافيا السياسية. الان نظرياتها تتأثر كثيرا بالأحداث. ونظرا لأن طبيعة الاحداث قد تكون غير عادية فإن كل مشكلة من المشكلات السياسية في العالم لها ظروفها الخاصة، وبالتالي فإن القواعد الجغرافية العامة التي يمكن أن تستند عليها في تفسير مشكلة سياسية معينة لا تكون بالضرورة هي نفس القواعد التي تطبق في معالجة مشكلة أخرى لأن كل مشكلة هي في الواقع فريدة في تفاصيل أحداثها وظروفها.

ومن الأمور التي أخذت على الجغرافيا السياسية أنها تفتقر الى المقارنة في دراساتها. والمعروف أن عنصر المقارنة أساس في الدراسات الجغرافية. وقد بدأ هذا العيب يتلاشى تدريجيا في السنين الأخيرة.

وهناك العديد من الثغرات ودواعي اللبس وعدم الوضوح في تكوين ومفهوم ومجال وهدف الجغرافيا السياسية. وعلى ذلك فقد بات من الضروري إعادة النظر في نظام ومنهج هذا العلم بقصد وضع علامات واضحة تحدد طريقه وتنظم مساره وحركته.

ولعل أول ما يجب أن نبدأ به في إعادة تقييمنا للجغرافيا السياسية وفكرها هو أن ننظر إلى التعريفات المتغيرة للجغرافيا السياسية. فإن نحن رجعنا إلى ما ذكره هارتس هورن Hartshorne في سنة ١٩٣5 من أن الجغرافيا السياسية هي دراسة الدولة كمساحة متغيرة بالنسبة لغيرها من المساحات المتميزة الأخرى (الجغرافيا السياسية 14)، نجده بعد أكثر من عشرين عاما من هذا التعريف يعود «هارتس هورن» نفسه ليعرف الجغرافيا السياسية مرة اخرى في عام ١٩54 بأنها العلم الذي يهتم بدراسة التماثل أو التباينات في الشخصية السياسية للمساحات المختلفة، ويجب أن ينظر إليها على أنها أجزاء مترابطة في كل مركب، أقرب ما يكون إلى تماثلات وتباينات عامة. ونجد كذلك أن العشرين سنة التي فصلت بين التعريفين الأول والثاني لم تغير كثيرا في مفهوم او مضمون الجغرافيا في نظر هارتس هورن.

وقد ظل هذا المفهوم للجغرافيا السياسية سائدا حتى وقت قريب، عندما بدأت الدراسات الأصولية والنظرية تلح على ضرورة وجود تفسيرات جديدة للجغرافيا العامة وبالتالي للجغرافيا السياسية.

وظهرت بعض الأفكار المعاصرة التي اجتهدت في تفسير مفهوم الجغرافيا السياسية بعد ذلك، منها ما جاء به دوجلاس جاكسون الذي غير في تعريف الجغرافيا السياسية عندما قال في سنة ١٩64(مرجع) "إن الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يهتم بدراسة الظاهرات السياسية فى ابعادها المساحية Aerial Context" وجاءت بعد ذلك تعريفات جديدة، منها ما قدمته الأكاديمية القومية للعلوم (مرجع) في واشنطن في سنة 1965، من أن الجغرافيا السياسية هي"

العلم الذي يهتم بدراسة التفاعل الذي يوجد بين المساحات الجغرافية والعمليات السياسية".

ومن التعريفات أيضا أن الجغرافيا السياسية تختص بدراسة الارتباط بين المساحات الأرضية والدولة (الأرض- والدولة) ثم بين الدولة وغيرها من الدول، ومن التعريفات أيضا ما يحدد أن الجغرافيا السياسية" هي جغرافية الدول أو جغرافية الوحدات السياسية" مثلما أن الجغرافيا الإقليمية هي جغرافية الأقاليم أو الوحدات الإقليمية. وهناك تعريف آخر شديد القرب من التعريف السابق وهو أن الجغرافيا السياسية هي" العلم الذي يختص بدراسة المناطق المنتظمة سياسيا". أو بمعنى آخر - الدول - ومهمتها في ذلك هي التركيز على كل من هذه الوحدات المنتظمة سياسيا كوحدة قائمة بذاتها - لها كيانها الخاص وصفاتها المميزة لها.

وهناك تعريف آخر قدمه كل من روجر كاسبيرسون وجوليان منجى في سنة ١٩٧٠ في كتابهما(مرجع سته عشر) في الجغرافيا السياسية وهو تعريف يركز على البناءات المساحية أو الأرضية، وعلى التفاعل بين المساحات وبين النظم والعمليات السياسية المختلفة، أو بمعنى أدق وأبسط: التحليل المساحي للظاهرات السياسية.

ويمتاز هذا التعريف بأنه شامل بالدرجة التي سمحت له بان يتسع للكثير من الموضوعات التي كانت لا تشملها الجغرافيا السياسية من قبل - الأسلوب التحليلي - وربط الجغرافيا للسياسية بمسار التيار الرئيسي للعلوم الانسانية بحثا ونظرية.

ولا شك أن التعريف الأخير في تضمينه للتحليلات المساحية للظاهرات السياسية يركز الاهتمام على أهمية الجغرافيا في العلاقات الدولية، بل ويمكن أن نقول أن هذا التعريف للجغرافيا السياسية قد وضع ارضية جغرافية لكل ما يطرأ على العلاقات الدولية من تغيير، وبالتالي وجب فهم هذا العلم جيدا لتفهم الخلفية

الحقيقية للصراعات الدولية أو تضارب مصالح الدول او الصراع أو حتى تنظيم العلاقات الدولية العادية.

وقد يفهم البعض - خطأ - أن هذا التعريف الأخير في تركيزه على التحليل المساحي للظاهرات الجغرافية قد قصر اهتمام الجغرافيا السياسية على دراسة الدول وأمورها الخارجية وعلاقاتها بغيرها دون اهتمام بكيان الدولة الداخلي. والواقع أن التحليل المساحي للظاهرات السياسية يتضمن أيضا المشكلات السياسية الداخلية من توزيع الموارد الثروة والقوى ومراكز الثقل السكاني والاقتصادي، وتوزيع النشاط البشري وكل ما يترتب على ذلك من نتائج سياسية واستراتيجية. وكل ما يترتب على ذلك من توجيه لعلاقات الدولة الخارجية.

فإذا كانت الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة الارتباط بين الأرض والدولة والظاهرات السياسية التي يكون أي من الاثنين طرفا فيها نجد أنها تهتم في ذات الوقت بالعلاقة بين الدولة وغيرها من الدول، وتتوقف صورة الأرض على مجموعات من المقومات والعوامل والخصائص التي تميزها. وتتوقف صورة الدولة على البشر الذين يعيشون في هذه الدولة وما يمكن أن يقدموه من طاقات فكرية وإنتاجية وقدرة على إدارة أمور هذه الدولة - من حيث آرائهم وقدرتهم على العمل ودوافعهم الجماعية.

ونظرا للتباين الهائل في الإمكانيات البيئية - المعطيات الطبيعية - والتباين في الخبرات والقدرات البشرية بين الشعوب جاءت الوحدات السياسية أو المساحات المنتظمة سياسيا شديدة التباين، من حيث القدرة على المساهمة في رخاء الإنسانية بما تمد به غيرها من إنتاجها الذي يقف عن حاجتها، ومن حيث قدرتها على المحافظة على السلام العالمي، وقدرتها على المساهمة في تقدم الجنس البشري بما يستحدثه سكانها من مخترعات علمية وتكنولوجية - وما يمكن أن تمد به غيرها من خبرة وثقافة، ومقومات مادية وحضارية الى غير ذلك من أساليب العطاء، وتتباين الدول كذلك في سلوكها السياسي، ومراعاة حقوق الآخرين والالتزام بالاتفاقات الدولية والقوانين والمواثيق، وقدرتها على الحفاظ على السلام.

والجغرافيا السياسية الى جانب كونها فرعا من فروع الجغرافيا البشرية التي تبحث في العلاقات بين الانسان والبيئة التي يعيش فيها وتركز على دوره فيها، مثلها في ذلك مثل الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا الإقليمية. وربما كالجغرافيا الاقليمية أقرب الدراسات الجغرافية الي الجغرافيا السياسية، كلاهما يفيد من المعلومات الجغرافية جميعا(محمد متولي 18 جغرافيا السياسية)إلا أن الجغرافيا السياسية، تهتم بدراسة الوحدات السياسية، بينما تهتم الجغرافيا الإقليمية بدراسة الوحدات على أنها تنتمي إلى أقاليم جغرافية معينة لها مقوماتها الطبيعية والبشرية.

ودراسة الجغرافية السياسية لدولة من الدول لاشك تعطينا فكرة كاملة عن كفاءة دولة ما أو أمة من الأمم بما قدر لها أن تمتلك من مقومات القوة، وأثر ذلك في علاقاتها بغيرها من الأمم، ولذلك نجد أن ميدان ومجال اهتمام الجغرافيا السياسية لا يقف عند دولة من الدول أو مجموعة من الدول، ولكن يجب أن تمتد هذه الدراسة لتشمل العالم كله - كل الدول - وكل النظريات والأفكار السياسية والمذاهب والعقائد بروح علمية بعيدة عن التحيز.

والدولة هي أكثر المناطق السياسية أهمية ودلالة والدولة هي الظاهرة السياسية السائدة في عالمنا الحديث، وهي الهيكل او الإطار الذي تنتظم في داخله الأشكال السياسية المختلفة. وقد سلم الجغرافيين بأن الدولة هي الموضوع الأساسي ومحور الدراسة في الجغرافيا السياسية (٢).

والجغرافيا السياسية حينما تركز على دراسة الدولة فإنها تهتم أساسا بالطبيعة الجغرافية الدولية وسياسته Policy واستراتيجيتها القومية National Strategy ثم قوتها، فالدولة تقوم لتحقيق وظيفة هي غالبا ما تترجم على أنها رغبة أمة لا ثبات هويتها أو شخصيتها السياسية في مساحة من سطح الأرض تعيش فوقها.

ولأي دولة سياسة تكون بالضرورة مزدوجة الهدف :

أولا : المحافظة على الذات والرفاهية - وذلك يعني المحافظة على سلامة أراضيها.

ثانيا : العمل الدائم على تنمية الموارد الاقتصادية للدولة لنفع سكانها ورفع مستوى معيشتهم وتحقيق الخير والرفاهية لهم.

وتسلك الدولة في سبيل تحقيق هذه السياسة المزدوجة كل السبل المتاحة لديها من إمكانيات القوى السياسية والعسكرية والقدرة على التأثير الداخلي والخارجي.

نقد الذات

لا يوجد فرع من فروع الجغرافيا الحديثة يتناوله الجذب والشد مثل الجغرافيا السياسية ولا يوجد فرع من فروع الجغرافيا البشرية حدث حوله جدل ونقد و سوء فهم مثل الجغرافيا السياسة. وكذلك لم يحدث جدل ونقد حول أحد كبار الجغرافيين مثل ما حدث لفريد ريك راتزل مؤسس الجغرافيا السياسية، الذي نشر خلاصة افكاره عام ١٨٩٧ في كتابه المسمى الجغرافيا السياسة.

إن هناك فارقا كبيرا بين الجغرافيا السياسية و بين علم السياسة برغم أن الموضوع في أسسه العامة مشترك:

الدولة: فالدولة بالنسبة للجغرافيا السياسية عبارة عن عنصرين أساسيين هما الأرض و الشعب و عنصر ثالث هو نتاج التفاعل بين الأرض والناس، وتشتمل دراسة الأرض على كثير من عناصر الدراسة الجغرافية الطبيعية على رأسها المكان الجغرافي والأقاليم الطبيعية للدولة، كما تشتمل دراسة الشعب على عناصر كثيرة من الدراسة البشرية تبدأ بالسكان و النشاط الاقتصادي و انماط السكن و المدن والتكوين الحضاري للناس من حيث سلالاتهم و مجموعاتهم اللغوية و الدينية و تنظيمهم الطبقي. أما العلاقة بين الأرض و الناس فهي شديدة التعقيد والتشابك وتعطي في النهاية سلامة تكوين الدولة أو عناصر قوتها وضعفها. وفي هذا المجال يضع الجغرافي السياسي نصب عينيه حدود

الدولة كإطار محدد للوحدة الأساسية في الجغرافية السياسية، برغم ما تتعرض له الحدود من تغيرات، وبرغم ان خطوط الحدود في أحيان كثيرة خطوط افتعاليه ترتضي لزمن معين، ويودي هذا الى عدم ثبات الوحدة الأساسية في علم الجغرافية السياسة. ويعطى للجغرافية السياسية ديناميكية دائمة. وفي هذا يقوم الجغرافي بدراسة الدولة داخل علاقاتها بالمجتمع الدولي المجاور والبعيد. ويعطي هذا بعدا جديدا في دراسة الجغرافيا السياسة. وواضح من هذا العرض القصير الفارق الكبير بين هذا العلم وعلم السياسة الذي يسعى الى ايجاد التناسق بين علاقات بينما تحلل الجغرافية السياسة العلاقة بين الظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية داخل الدول.

ونظرا لأن الجغرافيا السياسة، والعلوم السياسية عامة، تتناول موضوعات شائكة، بالإضافة إلى صعوبة وجود الموضوعية المطلقة في الوثائق والدراسات التاريخية فإن الكاتب في الجغرافيا السياسية أو العلوم السياسية عامة لا يمكن أن يتجرد تماما من صفة الموضوعية للأسباب التالية:

أولا: العواطف والانتماءات القومية الوراثية (أو المكتسبة للمهاجرين من دولة الى اخرى) تجعل الكاتب موضوعيا في الموضوعات البعيدة عن المكان الجغرافي لقوميته، أو البعيدة عن الاتصالات السياسية والتاريخية بقوميتة، بينما يصبح غير موضوعي بدرجات متفاوتة فيما يختص بغالبية العناصر التي يدرسها في مشكلة سياسية تمس من قريب انتماءاته القومية. فالجغرافي السياسي الألماني لا ينظر إلى مشاكل المانيا السياسية بالنظرة نفسها التي ينظر اليها الفرنسي أو الإنجليزي أو الأمريكي.

ثانيا: هناك انتماءات ومشاعر عاطفية فوق القومية المحدودة وتتعداها إلى عواطف الارتباط بتجمع حضاري معين مثل الانتماء الى حضارات العالم الصناعي او الغربي او الى حضارات العالم الثالث او المتخلف و النامي، فالكاتب السياسي الغربي ينظر من زاوية حضارته ومنجزاتها نظرة شاملة دون التوقف عند تفصيلات احداث في علاقة هذين العالمين سواء كانت ضارة أو مجحفة بحق شعوب العالم الثالث، أو مفيدة ومريحة لأصحاب المستعمرات من دول

الحضارة الغربية الصناعية. وفي الوقت نفسه يقف هذا الكاتب طويلا امام منجزات الحضارة الغربية في دول العالم الثالث الحالية، بينما يقف الكاتب السياسي الهندي او العربي مثلا وقفات طويلة أمام البربرية الاستعمارية في كثير من مواقفها، أو امام الاستنزاف الاقتصادي الطويل، وينظر الى تركيب الاقتصاد المزدهر في العالم الصناعي الغربي حاليا على أنه اسس دون شك على أعمال ملايين العمال الجائعين من أبناء العالم الثالث التي قدموها كرها او طواعية غير مباشرة بواسطة اجبار حكام خاضعين للحكم الاستعماري بالإضافة إلى استغلال الثروات الطبيعية من أجل اثراء اصحاب المستعمرات حكومات وشعوب.

ثالثا: تتعدي النظرة فوق القومية المشاعر العامة لأصحاب الحضارات الغربية في أحيان كثيرة لتتطرف مشاعر عنصرية مرتبطة بالرجل الأبيض ككائن سامي، وعلى غيره من العناصر أن تخدمه دون محاسبة او اعتراض في مقابل ان يرعى بعض مصالحهم الضرورية في مجرد البقاء على قيد الحياة مثل ذلك الكتاب السياسيين في الدول العنصرية كجنوب افريقيا وروديسيا والكثير من الكتاب السياسيين في امريكا، وقد بلغت مثل هذه المراحل من العنصرية اشدها في حالتين:

الأولى: الكتابات العنصرية الجرمانية التي تمجد سيادة الحرمان على كل البشر بما فيهم بقية السلالات البيضاء.

والثانية : الكتابات السياسية العنصرية الصهيونية التي تمجد سيادة ما يسمونه بالسلالة اليهودية على العالم.

رابعا: تختلف نظرة الكتاب السياسيين الى الأمور باختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية فالكاتب الاستعماري العتيق يختلف عن الامبريالي المعاصر وكلاهما يختلف من الكاتب الماركسي في تحليل الأحداث السياسية. ويتفق هؤلاء جميعا في أن الاقتصاد والتجارة بصورته العامة هو محرك أساسي للتخطيط السياسي، ولكنهم يختلفون في تحليل كل الظواهر الاجتماعية

الاقتصادية المؤدية الى تكوين الدولة وتشكيل الأحداث السياسية وقيام الثورات ونشأة القوميات. ويختلفون نظريا في تحليل القوى التي تساعد على بقاء النظام الاستعماري أو الامبريالي أو الاشتراكي.

فمثلا الكاتب السياسي الأمريكي ينظر إلى مشكلات أوروبا فيما بين الحربين العالميتين نظرة مختلفة إلى مشكلاتها فيما بعد الحرب العالمية الثانية والسبب في هذا راجع إلى أن أمريكا قد انعزلت عن المشكلات الأوربية حسب مبدأ مونرو في أعقاب الحرب الأولى بينما نجدها منغمسة الى أقصى حدود الانغماس في المشكلات الأوروبية فيما بعد الحرب الثانية.

خلاصة القول : إنه من الصعب استخراج قوانين او مبادئ عامة في الجغرافيا السياسية أو العلوم السياسية يمكن تطبيقها في عدد من الموضوعات المختلفة نظرا للاختلافات الشديدة بين المقومات البيئية الطبيعية والمزاج البشري والتراكيب الحضارية والاقتصادية وغير ذلك من عوامل تكوين الدولة - الى جانب الانتماءات المختلفة للسلالة أو الحضارة أو الأيديولوجية.

وعلى الرغم من أن العلماء ظلوا قرونا طويلة يدرسون ويحللون العلاقات بين السلوك السياسي للجماعة والبيئة الطبيعية التي يعيشون فيها، ورغم ذلك فإن الجغرافية السياسية كعلم مستقل له ميدان خاص ومنهج متميز لم يظهر بشكل واضح إلا في نهاية القرن التاسع عشر، ولذلك فإن إطار هذا العلم لم يتحدد إلا بالخطوط العريضة، فقد تعرض المهتمون بالجغرافية السياسية لتحديد المفهوم العام لها من خلال ما طرأ على علم الجغرافية عموما من تغير، كما ارتبط تعريفها ببعض العلوم الأخرى المرتبطة بها كالتاريخ والسياسة والعلاقات الدولية، ولذلك جاء التعريف معبرا عن وجهة نظر العلاقة بينها وبين هذه العلوم، وعن وجهة نظر ومفهوم ومجال دراسة كل مهتم بهذا الموضوع. ولكن معظم التعاريف جاءت متفقة إلى حد كبير في المضمون رغم اختلافها في الشكل والصياغة.

ولكن كثرة التعاريف للجغرافية السياسية تزيد الموضوع تعقيدا إذ يجب أن يتفق الجميع على تعريف جامع يقتنع به الجميع، لأن تعدد التعاريف وتباينها حتى من حيث الشكل يزيد الموضوع غموضا.

ومن بين أهم ما ورد من تعاريف للجغرافية السياسية ما يلي :

- يعرف فان فالكنبرج Van Vulkenberg الجغرافية السياسية بأنها الدول او الوحدات السياسية التي تتناول دراسة كل دولة كوحدة تتميز بظروف خاصة في الإنتاج والاستهلاك، والمساهمة في تحقيق متطلبات السكان، كما تتناول مقومات تقدم الدولة وقوتها وعلاقتها بغيرها من الدول.

- ويعرف كرسى Cressey الجغرافية السياسية بانها: تطبيق المبادئ الجغرافية على مشكلات السياسة الداخلية والخارجية، وهي بذلك تبحث في الحقائق المتعلقة بالموقع والحدود السياسية والمساحة ومدى التماسك أو التجانس الداخلي للدولة.

- وبومان Bowman يعرف الجغرافية السياسية بانها: العلم الذي يساعد على تحديد الأسباب الجغرافية المؤثرة في السلوك السياسي للإنسان.

- ويعرف الكسندر Alexander الجغرافية السياسية في كتابه بعنوان (World Political Patterns)، بأنها: دراسة الأقاليم السياسية التي ينقسم إليها سطح الأرض كظاهرة من ظاهرات سطحها وأن طبيعة وكينونة ومدى هذه الأقاليم السياسية مرهون بالاختلافات للظواهر السياسية الموجودة في العالم، كما يرى أن الجغرافية السياسية لا تهتم بشكل وتركيب الحكومة ذاتها أو بتقسيم الوظائف بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية أو ما إذا كانت الحكومة ديمقراطية أو ديكتاتورية.

- ويرى برنهس Bnunhes أن الجغرافية السياسية تعد جزءا من جغرافية التاريخ أكثر من تبعيتها للجغرافية.

- اما نورمن پوندر Norman Pounds فيعرف الجغرافية السياسية في كتابه بعنوان "Political Geography" بأنها: العلم الذي يهتم بالدولة أو الإقليم المنظم تنظيما سياسيا من حيث الوظيفة والموارد والمساحة وعوامل أو أسباب تكوينها، وأن الدولة تسعى لتوفر لشعبها خير ما يصبو إليه من رفاهية واستقلال وحرية.

- ويرى چاكسون Jackson في كتابه Political and" Geography Rela tions» أن الجغرافية السياسية هي: علم دراسة الظاهرات السياسية في ضوء إطارها المكاني سواء أكان ذلك يتضمن تحليل الحدود السياسية والأنماط الجغرافية الناجمة عن تطبيق سلطة الحكومة أم مدى استقرار الوحدات السياسية الجديدة.

-أما إيست East فيذكر في كتابه The Natural of Political Geography أن الجغرافية السياسية هي الجغرافية العامة التي تهتم بالظاهرات السياسية واختلافها من مكان لآخر متأثرة بالبيئة الجغرافية.

- ويرى مودى Moodie في كتابهGeography Behind History، أن الجغرافية السياسية هي: تحليل العلاقات بين البيئة والدولة من الوجهة السياسية.

- ويرى كاسبر سن Kasperson في كتابه The Structure of Political Ge ography أن الجغرافية السياسية هي: التحليل المكاني للظاهرة السياسية.

- ويعرف كوهين Saul B , Cohen الجغرافية السياسية في كتابه بعنوان Geography and Politics in World Divided بأنها: الأسلوب الخاص او الطريقة الخاصة لدراسة العلاقات الدولية.

- ويعرف هارتسهورن Richard Hartshorne الجغرافية السياسية في كتابه بعنوان Political Geography in The Modern World بانها: دراسة العلاقة بين الأرض في صورة الموقع والمساحة والموارد الاقتصادية والدولة

في صورة السكان من حيث قدراتهم وآراؤهم ودوافعهم الاجتماعية في ضوء تباين ظاهرات سطح الأرض ودراسة العلاقات بين الدول في ضوء العوامل الجغرافية.

- ويعرف ويتلسى Whittlexey الجغرافية السياسية في كتابه بعنوان The Earth dard The State بان الوحدة السياسية تعد نواة الجغرافية السياسية، وان القيمة السياسية للدولة ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية التي تشغلها الدولة وبأشكال سطح الأرض وبالموارد الطبيعية في تلك المناطق.

- ويرى چونز Jones أن الوحدة السياسية التي تهتم الجغرافية السياسية - بدراستها يمكن أن تكون ميدانا لتفاعل القوى السياسية فيها، ويشير إلى أن العقائد السياسية التي يدين بها السكان يمكن أن تولد قوة سياسية في منطقة من الأرض، وتؤثر هذه المنطقة فيما بعد في تطوير هذه العقائد ونشرها في مناطق أخرى.

والوحدة السياسية التي تهتم الجغرافية السياسية بدراستها والتي يلعب الإنسان فيها دوره السياسي لها أبعاد عديدة، فهي تعد امتدادا أفقيا إذا نظرنا إليها من ناحية الشكل أو الحجم أو الموقع أو الموارد الطبيعية، كما تعد امتدادا رأسيا إذا نظرنا إليها من ناحية التفاعل الذي يقوم بينها وبين الإنسان الذي يعيش فيها، أو بينها وبين الأهداف التي يسعى الإنسان لتحقيقها والقوانين التي يسنها، والنشاط الاقتصادي والثقافي الذي يمارسه عليها، وهناك بعد ثالث يتمثل في الزمن الذي يحدد التفاعل بين الامتداد الأفقي والامتداد الرأسي في فترة معينة.

وفي ضوء ما سبق من التعاريف للجغرافية السياسية فإنه يمكننا القول بشكل عام بأنها: دراسة العلاقات بين السلوك السياسي للإنسان وبين البيئة الجغرافية وإلى أي حد تتأثر الظروف السياسية للمجتمع بالبيئة الجغرافية التي يعيش فيها الإنسان، وإلى أي مدى أثرت في هذه البيئة، وهي أيضا دراسة الاختلافات والتشابه بين الأقاليم السياسية التي تترتب على طبيعة الحكم في هذه

الأقاليم. ونظام الحكم أو السيطرة في أي إقليم من الأقاليم يؤثر في العلاقات التي تقوم بين الدول التي توجد في هذا الإقليم، ولذلك فإن دراسة الجغرافية السياسية عند دراستها للأقاليم السياسية نتناولها باعتبارها وثيقة الصلة بالشئون القومية والدولية بالإضافة إلى كونها جزءا من ميدان الجغرافية الإقليمية.

اذن الجغرافية السياسية جانب من جوانب الجغرافية البشرية، فبينما تدرس الجغرافية البشرية بوجه عام العلاقة بين البيئة و الإنسان بغض النظر عن الأشكال السياسية، أي على أساس الإقليم الجغرافي Geographical Region، نجد أن الوحدة السياسية هي أساس هذه العلاقات عند باحث الجغرافية السياسية، فالوحدة الأولى نتاج الطبيعة، بينما الثانية نتاج البشر، حوض الدانوب مثلا قد يوحي بوحدة جغرافية، ولكن الخريطة السياسية تشير على عدة وحدات سياسية (رومانيا، بلغاريا، يوغسلافيا السابقة، والمجر)، وشمال عربي أفريقية يوحي بوحدة جغرافية، ولكن تنتظمه ثلاث وحدات سياسية (تونس والجزائر والمغرب) وهكذا.

إذن الجغرافية السياسية، هي دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كمظاهر على سطح الأرض، وما تشتمل عليه هذه الوحدات، من شعوب وجماعات. ويتوقف امتداد هذه الأقاليم وطبيعتها، على تباين الظاهرات السياسية التي تسود العالم، ففي بعض جهات من العالم، نجد أن الأقاليم السياسية لها صفة الاستقرار النسبي لمدة زمنية طويلة، بينما نجدها في جهات أخرى من العالم يصيبها تغيرات سريعة، ونضرب مثلا بالسويد والنرويج في شبة جزيرة اسكندیناوة، وكندا والولايات المتحدة الأمريكية في الحالة الأولي، وبألمانيا وبولندا في الحالة الثانية.

وهكذا بينما تنشد الجغرافية الإقليمية التباين الأرضي، تركز الجغرافية السياسية على تباين الوحدات السياسية، فإذا كانت الأولي سردية شاملة، فإن الثانية أكثر تحديدا.

ودراسة الظاهرات السياسية Political Phenomenia وارتباطها بظاهرات سطح الأرض الأخرى، والمسطحات المائية، وأنماط الاستقرار يمكن الباحث الجغرافي أن يحلل، ويعلل، الطرق المختلفة التي نظم بها الإنسان هذه الأرض، إلى انماط سياسية كزائير، أو الصين، أي يدرس الدولة على اعتبار أنها الأساس الأول للوحدات السياسية ولكنه قد يدرس إقليما داخل الدولة كمقاطعة، أو ولاية، أي وحدة إدارية كولاية كيبك في كندا، ولماذا كانت نشازا في جوقة العزف الكندية، ويتعدى مجال الجغرافية السياسية دراسة الدولة المستقلة ذات السيادة التامة، إلى دراسة الأقطار التابعة بشكل أو أخر، كجنوب غرب افريقية، فيمكن دراستها في نطاق الجغرافية السياسية شأنها شأن الدول المستقلة تماما، ومن التنظيمات السياسية التي تعلو هناك المنظمات الدولية التي أن ترضي الدولة بانضمام إليها بمحض اختيارها سواء كانت منظمات إقليمية، كمنظمة شمال الأطلنطي NATO أو منظمة جنوب شرق آسيا SETO أو منظمات اقتصادية (كالاتحاد الأوروبي EU) وهذه المنظمات، الغرض منها تسهيل الوصول بأعضائها على أهداف معينة، متفق عليها في معاهدات، أو اتفاقيات، وأخيرا هناك المنظمات العالمية كالأمم المتحدة .

وقد تقوم دراسات أصولية Systernatic لبعض الظاهرات السياسية على سطح الأرض، كالحدود السياسية، العواصم، او دراسة مشكلة السكان في العالم، كمشكلة سياسية أو دراسة مشكلة الملونين في الولايات المتحدة الأمريكية، أو اللاجئين والأثار السياسية للشركات المتعددة الجنسية، والتلوث البيئي ونفاد الموارد والوفرة والحرمان بين الشمال والجنوب وغيرها من الموضوعات التي أصبحت عالمية، ومتخطية للحدود السياسية، ولكن يجب الا تهمل ظاهرات الأرض غير المنتظمة في وحدات سياسية، اذا تميزت بوجود بعض الظاهرات السياسية المتعلقة بها، التي قد تؤدي إلى خلق مشكلات دولية كأحواض الأنهار النيل بين مصر السودان واوغندا واثيوبيا، والسند بين الهند وباكستان، ودجلة والفرات بين تركيا والعراق وسوريا، وهناك دراسة المراكز التي تظهر فيها اتجاهات انفصالية، كمراكز الأكراد في إيران والعراق وتركيا،

هذه ليست لها حدود سياسية، ولكنها في نفس الوقت ذات أهمية كبيرة لباحث الجغرافية السياسية.

غير أن من بين هذه المجالات جميعا تحظى الدولة كوحدة سياسية بأهمية كبيرة، حتى أن البعض يذهب إلى أن ميدان الجغرافية السياسية هو تحليل العلاقات بين السكان والبيئة الطبيعية في إطار الدولة، سواء كانت هذه العلاقات داخلية او خارجية.

ورغم انقضاء أكثر من قرن على نشأة الجغرافيا السياسية كعلم حديث، إلا أن موضوعه لم يستقر في إطار تعريف محدد متفق عليه. فمنذ ظهور فرع الجغرافيا السياسية وموضوعه تتنازعه تعريفات عديدة خصوصا منذ عام ١٩٣٣ م، الذي شهد أول محاولة لتخليص مضمون الجغرافيا السياسية من نظرية الدولة العضوية، والتي قام بها ريتشارد هارتشورن، وقد كانت هذه التعريفات من الكثرة بحيث صار كل كتاب جديد في الجغرافيا السياسية يعني إصدار تعريف جديد لهذا الفرع (توفيق ، ٢٠٠٣ ، ١٠ - ١١).

وهكذا نستطيع القول بأن الجغرافيا السياسية بحكم انتمائها للعلوم البينية Interdisciplinary ووقوفها على أرضية مشتركة بين علمي الجغرافيا والسياسة (شكل ١) قد ورثت عنها بعض الصفات الغالبة، التي تتمثل بشكل واضح في صعوبة التعريف واتساع مجال البحث. علاوة على ذلك فإنه حتى التشكيك في الأساس العلمي للجغرافيا السياسية هو نفسه امتداد للتشكيك في انتهاء كل من الجغرافيا والسياسة للعلم)Scientism (مرجع11)، وذلك لتخلفها الواضح في تطبيق المنهج العلمي، خاصة فيما يتعلق بصعوبة التدخل في الظاهرة محل الدراسة وإخضاعها للتجارب العملية، والوصول بالنتائج إلى مرحلة التعميم والنظرية. ولعل الإلحاح على إنكار صفة العلم بالنسبة للجغرافيا والسياسة، هو الذي دفع البعض إلى إضافة صفة الفن أحيانا والفلسفة أحيانا أخرى، على الوجه الآخر لكل من الجغرافيا والسياسة.

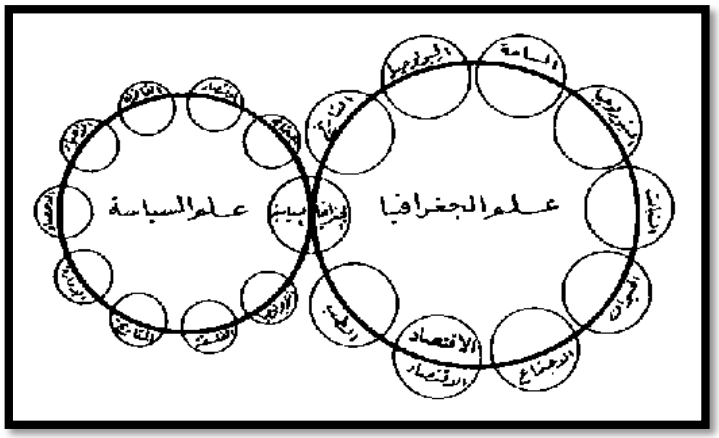

شكل (1) الجغرافيا السياسية - كأحد العلوم البينية – في منطقة التقاء علم الجغرافيا وعلم السياسة

إلا أنه مع ذلك يمكن حصر مفهوم الجغرافيا السياسية في أربعة مفاهيم هي:

١- الجغرافيا السياسية كعلم لدراسة سياسة القوة.

٢- الجغرافيا السياسية كعلم لدراسة المساحة السياسية.

٣- الجغرافيا السياسية كعلم لدراسة الخصائص المكانية العملية السياسية.

4- الجغرافيا السياسية كعلم لدراسة السياسة العالمية (توفيق، 2005، 18).

وكما ذكرنا من قبل، فإن الجغرافيا السياسية قد حظيت بتعريفات عديدة يصعب حصرها دون تجميعها في اتجاهات رئيسية، وهذه الاتجاهات تصلح في نفس الوقت لتكون مؤشرا لتطور مفهوم الجغرافيا السياسية.

وطبقا للملاحظة السائدة بين المهتمين بالجغرافيا السياسية، فإن الاختلاف القائم حول مفهوم هذا الفرع الجغرافي ما هو إلا انعكاس لتباين آراء الجغرافيين حول مفهوم علم الجغرافيا نفسه، فكل تغيير طرأ على المفهوم العام للجغرافيا،

كان ينعكس بدوره على تعريف الجغرافيا السياسية، أو على أقل تقدير كان ينعكس على المنظور العام لهذا الفرع.

وعلى ذلك يمكن اختزال مفاهيم الجغرافيا السياسية من خلال الاتجاهات الرئيسة التالية:

أولا : الجغرافيا السياسية من منظور العلاقات المكانية :

حين ساد الاعتقاد بأن الجغرافيا هي علم العلاقات Science of relationship أو العلم الذي يختص بدارسة العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية، كان المفهوم العام للجغرافيا السياسية يدور حول دراسة العلاقة بين النشاط السياسي للإنسان والتنظيمات المتعلقة به من ناحية، وظروف البيئة الطبيعية من ناحية أخرى(١٢ مرجع توفيق).

ويذكر في هذا الصدد أن تعريف الجغرافيا كعلم للعلاقات ينسب إلى راتزل، الذي طرحه في كتابه "جغرافية الإنسان" (١٨٩٢)م، وظل هذا التعريف سائدا حتى العشرينات من هذا القرن، وذلك على أقل تقدير، خاصة من قبل المدرسة الجغرافية الأمريكية.

ولقد انقسم الجغرافيون على أنفسهم فيما يتعلق بتفسيرهم لطبيعة العلاقة بين الإنسان والأرض، فالمدرسة الألمانية أقامت تفسيرها على أساس الحتم البيئي، أي أن نشاط الإنسان بخضع لضوابط البيئة الطبيعية، بينما ذهبت المدرسة الفرنسية بزعامة فيدال دي لابلاش Vidal de Blache إلى أن الإنسان يستجيب لظروف البيئة ولكن لا يخضع لها(١٣مرجع توفيق)، فهو عامل جغرافي يساهم بدور كبير في تعديل البيئة، التي لم تعد وقفا على المظهر الطبيعي بل صارت مظهرا حضاريا Cultural Landscape.

ولتخليص الجغرافيا في ذلك الوقت من خطر التفسيرات المتطرفة، قام باروز Barrows، في عام ١٩٢٣م بطرح مفهوم جديد للجغرافيا، بوصفها علم البيئة البشرية Geography as Human Ecology، الذي يختص بدراسة

مظاهر تكيف الإنسان مع البيئة الطبيعية. وبهذا المفهوم، يكون باروز قد حاول تخليص الجغرافيا من فكر راتزل الحتمي، القائم على أساس خضوع الإنسان ونشاطه لتأثيرات البيئة الطبيعية، وطرح بدلا من ذلك فكرة دراسة تكيف الإنسان مع البيئة الطبيعية، وقد انعكس مفهوم الجغرافيا كعلم للعلاقات على المفهوم العام للجغرافيا السياسية، إذ أصبحت دراسة العلاقة بين النشاط السياسي للإنسان والبيئة الطبيعية، تأتي أحيانا من خلال فكرة الحتم أو التأثير البيئي، وأحيانا أخرى من خلال فكرة تكيف الإنسان مع هذه البيئة (14). ولكن من الواضح أن فكرة الحتم البيئي كانت تمثل الاتجاه السائد في الجغرافيا السياسية، ولعل هذا ما يتضح من رواية الجغرافي الفرنسي فالو (Vallaux) (15 توفيق)، والذي يؤكد أن كل ما كان يسعى إليه الجغرافيون السياسيون خلال تلك الفترة هو إثبات أن المجتمعات مصممة وفقا لنظم هذه البيئات وقوانينها. وفي نفس الصدد، نجد أن الجغرافي الأمريكي بومان يعتقد بأن الجغرافيا تنطوي على مضمون سياسي وذلك لأنها تساعدنا على فهم صور وأنماط تكيف حياة الجماعة مع البيئة من خلال ما أسماه، بالتحكم السياسي Political control ، الذي يمارسه المجال الأرضي الذي تعيش هذه الجماعة في إطاره. والملاحظ بصفة عامة، أن "بومان" أو غيره من أنصار الفكر الحتمي في الجغرافيا السياسية لم يضع تعريفا محددا للجغرافيا السياسية.

ثانيا : الجغرافيا السياسية من منظور التباين الإقليمي:

وحين بدأ يتزايد أنصار المفهوم الذي وضعه هتنر (١٩٢٠م)، والقائل بأن الجغرافيا هي علم الاختلافات المكانية Geography is the Study of Areal Differentiation، أي دراسة العلاقة بين الطبيعة والإنسان في إطار إقليمي، فإن المفهوم العام للجغرافيا السياسية كان قد بدأ يسير على نفس الدرب.

وفي إطار هذا المفهوم الإقليمي، يمكن التمييز بين اتجاهين للجغرافيا السياسية، مع التأكيد على أن هذا الفصل يحمل قدرا كبيرا من التعسف، لما بين الاتجاهين من تداخل موضوعي وتوافق زمني، وأن هذا التمييز قد جاء لتسهيل مهمة الدراسة والبحث:

ا- الجغرافيا السياسية من منظور الإقليم الخاص أو المتميز: يقوم مفهوم الجغرافيا السياسية من خلال هذا المنظور على أساس دراسة الدول كوحدات مساحية خاصة أو متميزة Unique Areas .

ويعد الجغرافي الأمريكي "هارتسهورن" من أبرز رواد هذا الاتجاه في الجغرافيا السياسية. ففي اعتقاد هذا الجغرافي أنه إذا كانت الجغرافيا من وجهة نظر أنصار المنهج الإقليمي Chorologists هي علم المساحات الأرضية The Science of Earth Areas التي تدرس من خلال اختلافاتها المحلية، فإن الجغرافيا السياسية. كما يعتقد هارتسهورن - هي علم المساحات السياسية The Science of Political Areas ، أو بصيغة أخرى هي العلم الذي يختص بدراسة الدولة كوحدة مساحية متميزة، في إطار علاقاتها مع غيرها من المساحات المتميزة أو الخاصة (١٧).

ويتأكد هذا المفهوم أيضا من خلال التعريف الذي قدمه "ايست" في عام ١٩٣٧م، والذي يقول فيه " بان الجغرافيا السياسية في دراسة تباين الظاهرة السياسية من مكان لآخر تبعا لاختلاف الظروف الجغرافية"(18)

وفي غضون عام 1954م، عاد هارتسهورن وطلع علينا بتعريف آخر للجغرافيا السياسية، حيث قال إنها هي: دراسة أوجه التباين والتشابه في الملامح المكانية للشخصية السياسية بوصفها جزءا لا يتجزأ من المركب الكلي لأوجه الاختلاف والتشابه بين أجزاء سطح الأرض، وأن تفسير التباين القائم في الملامح السياسية للاماكن المختلفة، ينبغي أن يتم في إطار علاقاتها المتبادلة مع كل المتغيرات المكانية الأخرى، المتصلة بها، سواء كانت هذه المتغيرات من أصل طبيعي وحيوي أو من أصل حضاري" (١٩)

وبعد ست سنوات تقريبا، عاد هارتسهورن مرة أخرى وعدل صياغة مفهومه للجغرافيا السياسية من خلال تعريف أكثر بيانا وبساطة، مؤداه ان: " الجغرافيا السياسية تختص بدراسة تباين الظاهرات السياسية من مكان لآخر،

في إطار علاقاتها المتبادلة مع مختلف مظاهر سطح الأرض، الذي يمثل وطن الإنسان» (٢٠)

٢ - الجغرافيا السياسية من منظور الإقليم العام أو المتجانس: يقوم مفهوم الجغرافيا السياسية من خلال هذا المنظور على أساس دراسة الدول كوحدات مساحية متجانسة، بوصفها كائنات عضوية، يوحد بينها جميعا، السعي نحو البقاء والنمو حتى لو تطلب ذلك استخدام القوة.

وهذا المفهوم يستمد أصوله من فكرة الدولة العضوية التي طرحها راتزل في كتابه الجغرافيا السياسية. فالدولة في نظر راتزل - المتأثر بالتفسير الاجتماعي لنظرية دارون - ماهي إلا كائن حي، يرتبط مصيره بالأرض الملتصق بها، ولذلك فإن الضرورة تدفع الدولة إلى النمو عن طريق توسيع مجالها الأرضي حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة، لأنها إن لم تنمو وتتسع، فستضعف وتزول، مثلها في ذلك مثل أي كائن حي.

ومن خلال فترة الإقليم العام أو المتجانس، انصرف اهتمام بعض الجغرافيين لدراسة سياسة القوة Power Politics من خلال بعض الأفكار المتعلقة بحاجة الدولة الفتية إلى التوسع الإقليمي، وإمكانية استخدام النظرية الجغرافية في تحقيق السيادة العالمية. وقد تجلى هذا الاتجاه في كتابات العديد من الجغرافيين، نذكر منهم على سبيل المثال، كل من: هالفورد ماكيندر HMackinder (نظرية قلب الأرض، جيمس فيرجريف j. Fairgrieve (الجغرافيا والقوة العالمية ١٩١٥م)، إسحاق بومان Bowman (العالم الجديد، ١٩٢١م)، ونيقولاس سبيكمان N , Spykman (جغرافية السلام، 1944م).

ويتضح من عناوين المؤلفات السابقة، أن النظرة العالمية كانت هي الطابع المميز لمضمون الجغرافيا السياسية، حتى أصبح من الأمور العادية أن يتطلع أي مواطن إلى اليوم الذي تصير فيه دولته امبراطورية عظمى.

ولقد كان من فرط اهتمام الجغرافيين بدراسة سياسة القوة، أن أصبح من الصعب التمييز بين الجغرافيا السياسية وذلك العلم الزائف المعروف

بالجيوبولتيكا(٢٢)، الذي سخره النازيون لخدمة أطاعهم التوسعية فالجيوبولتيكا - كما عرفها رائدها الأول «كارل هاوسهوفر"، هي دراسة المكان من وجهة نظر الدولة (٢٣)، الأمر الذي يعني طبع الجيوبوليتيكا بالنظرة الذاتية، التي تخالف روح العلم وجوهره. فإذا كانت الجيوبوليتيكا في وصف أتباعها هي الضمير الجغرافي للدولة The Georaphical Consience of the State، فإن من المنطق أن يغيب عنها الضمير العلمي والأخلاقي (14).

وفي ظل اهتمام الجغرافيين المتزايد بدراسة القوة، أصبح مجال الجغرافيا السياسية غير واضح، بعد تداخلها مع الجيوبوليتيكا وانحرافها عن الموضوعية العلمية. وقد ترتب على ذلك أن بدأت الجغرافيا السياسية تفقد احترامها وشخصيتها، كفرع أصيل من فروع علم الجغرافيا، خاصة بعد تدهورها بشكل ملحوظ في موطنها الأصلي (ألمانيا). أما في خارج ألمانيا، فقد بدأ العديد من الجغرافيين يساورهم الشك في مكانة الجغرافيا السياسية، كفرع جغرافي جدير بالاحترام، فقد أصبح كل شيء له صلة بالجيوبوليتيكا الألمانية أمرا بغيضا ومرفوضاً(٢٥)، حتى أن بعض الجامعات الأوروبية أقدمت بالفعل على حذف الجغرافيا السياسية من مقرراتها الدراسية.

الجغرافيا السياسية بين الإقليم العام والخاص: **ونتيجة للتدهور الذي أصاب الجغرافيا السياسية من جراء اهتمامها بفكرة الدولة العامة أو المتجانسة Generic State بوصفها كائنا حيا، ومحاولة وضع نظريات عامة للتوسع الإقليم، برز من بين صفوف الجغرافيين من يدعو إلى نبذ فكرة الدولة العامة والتمسك بمفهوم الدولة الخاصة أو المتميزة Unique state .**

ويأتي كل من وتيلسى Whittlessey . D وهارتسهورن على رأس المتحمسين لهذه الدعوة، ففي اعتقادهما أن كل دولة تمثل مساحة متميزة وأن المنطق يحتم على الجغرافيين السياسين - بوصفهم جغرافيين - أن يهتموا بدراسة الدول الخاصة Particular states في إطار بيئاتها الطبيعية.

ويذكر لوتيلسي في هذا الصدد أنه قد وضع في عام ١٩٣٩م كتاب بعنوان "الأرض والدولة The Earth and the state"، ويتبين من هذا العنوان، أن وتيلسي قد عمد إلى تقديم اسم الأرض على اسم الدولة، ليؤكد أن الجغرافيا السياسية وإن كانت تدرس الدولة إلا أن اهتمامها بسطح الأرض يفوق اهتمامها بالسياسة. وبصيغة أخرى، فإن "وتيلسي"، أراد من خلال هذا العنوان التأكيد على أن الجغرافيا السياسية تدرس الدولة ولكن من وجهة نظر المكان، على عكس الجيوبوليتيكا التي تدرس المكان من وجهة نظر الدولة، ولعل هذه الاشارة ذات المغزى، قد جاءت في حينها لتوضيح مجال اهتمام الجغرافيا السياسية وتمييزها عن الجيوبوليتيكا، وعموما فإن "وتيلسي"، لم يترك أمر الجغرافيا السياسية لما بين السطور، بل صاغ لها تعريفا في هذا الكتاب، كان قد أورده من قبل ضمن مقالته المنشورة في عام ١٩٣٠م (٢٧). وفي هذا التعريف يقول "وتيلسي"، أن الجغرافيا السياسية هي دراسة الاختلافات المكانية للظاهرة السياسية.

وفي إطار هذا المفهوم الإقليمي، يعتقد وتيلسي (٢٧) أن اهتمام الجغرافيين السياسيين - بوصفهم جغرافيين - يجب أن يكون منصبة بالدرجة الأولى على دارسة الدول كمساحات أرضية وبصيغة أخرى، فإن "وتيلسي"، يرى أن المنطق يحتم على الجغرافيين السياسيين - باعتبارهم جغرافيين قبل كل شيء - أن يدرسوا الدول كمساحات متميزة أو كدول خاصة، في إطار بيئاتها الطبيعية. وفي اعتقاده أن عناصر البيئة الطبيعية تظل هي الجانب الثابت الوحيد بين كل التيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية، ولذلك فهي تصلح - أي البيئة الطبيعية - لتكون قاعدة ثابتة للتحليل والدراسة. كما يعتقد "وتيلسي"، بأن الجغرافيا السياسية يمكن أن تضطلع بدور مؤثر وفعال، إذا ما اهتم الباحثون بدراسة المجتمعات السياسية في إطار توزيعها الإقليمي، وأن الدراسة بغير هذا المنهج الإقليمي تصبح ضربا من الدعاية المسخرة لخدمة أهداف قومية ضيقة. ولأجل ذلك أيضا شدد وتيلسي، على ضرورة اللجوء للأرض - بوصفها ميدان عمل الجغرافيا السياسية - لاختبار صحة الفروض في كل مرحلة من مراحل الدراسة، فالأرض أو الظروف المكانية - في نظر وتيلسي -. هي

المصدر الرئيسي الذي تستفي منه الجغرافيا السياسية مادتها العملية، كما أنها هي المختبر الحقيقي لكل النتائج التي يتم الوصول إليها(٢٨).

أما هارتسهورن (٢٩)، فقد انتقد بشدة الاتجاه إلى دراسة الدول كوحدات متجانسة، فهو يرى أن دراسة موضوع الدولة العامة لا يدخل في مجال اختصاص الباحث الجغرافي، بل إنها مسألة من صميم اختصاص علماء السياسة، فهم وحدهم الذين يتبنون فكرة الدولة العامة، التي تقوم على أن الدول جميعا تشترك في وحدة الفكرة التي تقوم عليها والوظيفة التي تؤديها. عموما، فإن من رأي هارتسهورن أن النظم أو التقسيمات الإقليمية تختلف اختلافا كبيرا من دولة الأخرى وأن أي محاولة لوضع أساس عام لتقسيم إقليمي تختلف اختلافا كبيرة من دولة لأخرى وأن أي محاولة لوضع أساس عام لتقسيم إقليمي يمكن أن تنتظم الدول في إطاره، لن تكون إلا ضربا من العبث، الذي لا طائل تحته.

ويذهب هارتسهورن إلى أبعد من ذلك، حين يرفض بإصرار أي محاولة لإيجاد أسس أو نظريات عامة في الجغرافيا السياسية، على الأقل من منظور المنهج الإقليمي، ويؤيد هارتسهورن رأيه هذا، بالإشارة إلى أن تاريخ التغييرات الإقليمية للدول، يدل على أن هذه التغييرات لا تنطوي على أي مغزى واضح أو تفسير مقبول، اللهم إلا تغيير موازين القوة العسكرية. ولذلك فإن أية محاولة الفرض نظريات عامة للنمو الإقليمي لابد أن تنتهي بالفشل، وأنها مهما بلغت من الدقة والنزاهة في تفسيرها للنظام الإقليمي، القائم خلال فترة زمنية معينة ، فإن ذلك لا يعني بالضرورة صلاحيتها للتطبيق خلال فترات اخرى.

ويبقى أن نقول، بأن كتابات وتيلسي وهارتسهون، قد أعادت الثقة - إلى حد ما - في مكانة الجغرافيا السياسية كفرع جدير بالاحترام، خاصة بعد أن استطاعت هذه المساهمات أن تقطع كل الجسور الممتدة بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مما أدى إلى تحسين موقف الجغرافيا السياسية من وجهة النظر الأكاديمية.

ثالثا: الجغرافيا السياسية من منظور التحليل المكانى :

منذ أن انتصف القرن الحالي تقريبا، أخذ يتزايد عدد الجغرافيين الرافضين التعريف هتنر. هارتسهورن للجغرافيا بوصفها علم دراسة الاختلافات المكانية. وقد اقترن هذا الرفض بظهور اتجاه قوي نحو إعادة تأسيس الجغرافيا كعلم أصولي منتظم systematic يقوم على التعميم ieneralization وبناء النظرية(30).

وفي ظل هذا الاتجاه المتزايد نحو بناء النظريات والنماذج والأنظمة في الجغرافيا، بات الوضع أكثر حرجا بالنسبة للجغرافيا السياسية، التي ظلت حني الستينات تقريبا خاضعة تماما للمفهوم الإقليمي ولا تهتم إلا بالأماكن الخاصة المتميزة على سطح الأرض.

ففي الوقت الذي كانت فيه بقية فروع الجغرافيا تبتعد بسرعة عن الوصف الإقليمي، واصل الجغرافيون السياسيون تمسكهم بدراسة الدول كمساحات متميزة، فالدراسة الإقليمية وإن كانت هامة، إلا أنها أصبحت في نظر كثير من الجغرافيين لا نرقي باي حال لمستوى المعالجة الأصولية المنظمة وفقا لقواعد وأسس عامة (٣1)، خاصة بعد أن زاد الاقتناع بأهمية النظريات والقياس الرياضي في الدراسات الجغرافية.

وحول موقف الجغرافيا السياسية من هذا الاتجاه، أوضح بنج Bunge أن هارتسهورن الذي خلط بين فكرة التميز Unique والحالة الفردية individual case قد أصر على موقفه المعارض لأسلوب التعميم وبناء النظريات في الجغرافيا السياسية(٣٤).

وكما ذكرنا من قبل، فإنه حتى الستينات تقريبا من هذا القرن، لم تكن الجغرافيا السياسية قد استجابت لهذا الاتجاه الجديد، الأمر الذي جعل موضوعها يبدو كئيبا في نظر بعض الدارسين، الذين لم يجدوا فيه ما يمثل بالنسبة لهم تحديا أكاديميا حقيقيا، يستنفد طاقاتهم ويستحوذ على اهتمامهم، ولذا انصرفوا عن الجغرافيا السياسية إلى الفروع الأخرى، وهم غير نادمين.

وتحت تأثير هذا الاتجاه الجديد في الجغرافيا، ظهرت في منتصف الستينات بعض المساهمات والاضافات، التي يمكن أن نقول عنها أنها تعبر عن اتجاه جديد في الجغرافيا السياسية، هذا الاتجاه يتمشى مع النزعة الأصولية السائدة في ميدان علم الجغرافيا.

ففي عام 1964م، قام جاكسون (Jackson) بتعريف الجغرافيا السياسية بشكل أكثر بساطة ليتلاءم مع هذا الاتجاه الجديد، فقال إنها دراسة الظاهرة السياسية في إطارها المكاني (٣٣).

ونفس التعريف السابق تقريبا، قد ورد في كتاب كاسبرسن Kasperson ومنجى Minghi عام 1969م، حيث قالا عنها، بأنها: «التحليل المكاني للظاهرات السياسية (34). وفي اعتقاد كاسبرسن ومنجي، أن هذا التعريف قد جاء على نحو جامع ليتلاءم مع الطبيعة الشمولية المركبة، التي يتميز بها موضوع الجغرافيا السياسية، كما أن هذا التعريف من شأنه أن يضع الجغرافيا السياسية في إطارها الصحيح كجزء من العلوم الاجتماعية، سواء من حيث النظرية أو أسلوب البحث. وحول اختيار تعريف جامع للجغرافيا السياسية أكثر منه مانعا، يؤكد كاسبرسن ومنجي أن التعريف الجامع تعريف مناسب لمثل هذه العلوم البينية التي تنشأ في مناطق التقاء العلوم المختلفة.

وفي مجال هذا المفهوم، شهدت الجغرافيا السياسية منذ منتصف الستينات، بعض المحاولات التي استهدفت استنباط نماذج ونظم، يمكن استخدامها على نحو مبسط في التحليل المكاني للظاهرات السياسية.

ولعل أبرز المحاولات التي تستحق الذكر في هذا الصدد، تلك الأساليب والنماذج التي طرحها "اكيرمان Ackerman" في عام 1963م وكل من كوهين وروزنتال Cohen and Rowental، في عام ١٩٧١م، بالإضافة إلى محاولة كل من كوكس ورينولد Cox and Reynolds عام 1974م.

ففي معرض دراسته لموضوع "حدود البحث في الجغرافيا"، استطاع ايكرمان، أن يتوصل إلى نظم عامة يمكن استخدامها في البحث الجغرافي، كان

من أهمها تلك النظم التي اقترحها في مجال دراسة الجغرافية السياسية، على أساس أنها تتعامل مع المساحات السياسية، التي هي في النهاية بمثابة نظم ذات دلالة حقيقية أو واقعية(35).

أما كوهين وروزنتال، فقد قاما من جانبهما بطرح نموذج جغرافي يمكن استخدامه في تحليل النظم السياسية، وذلك عن طريق دراسة الخصائص المكانية للعملية السياسية.

وبالمثل، فقد قام كل من كوكس ورينولدز أيضا، بطرح نموذج جغرافي آخر يمكن استخدامه في تحليل النظم السياسية، وذلك على أساس أن العامل الجغرافي أو المكاني يشكل جزءا هاما في عملية التغذية العكسية Feedback Process التي يعتمد عليها النظام السياسي في توزيع السلع العامة (٣٧).

يبقى أن نشير إلى أن التقدم الذي أحرزته الجغرافيا السياسية في استخدام أساليب ونماذج التحليل العامة، لا يقارن بالتقدم الذي أحرزته الفروع الأخرى في هذا المجال، ولكن مع ذلك، فإن ما أحرزته الجغرافيا السياسية يعتبر بكل المقاييس تقدما هائلا، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن المساحات السياسية وعلى رأسها الدول، تعتبر من وجهة النظر النسبية، ظاهرة قليلة من حيث عدد أفرادها، فضلا عن أنها تمتاز بالتغير السريع والمستمر، الأمر الذي يزيد من صعوبة وضع مقاييس عامة تحكم وجودها وحركتها.

ثانيا: نشأة وتطور الجغرافيا السياسية:

ظهر علم الجغرافيا السياسية Political Geography فرعا مستقلا بذاته بعد أن نشر عالم الجغرافيا البشرية الألماني فردريك راتزل كتابه الشهير تحت عنوان الجغرافيا السياسية "Politische Geographie" في عام ١٨٩٧. ولكن كثير من الموضوعات التي تناولها راتزل في كتابه تناولتها كثير من الدراسات الإغريقية القديمة. ومن ثم فإن الجغرافيا السياسية علم قديم ظهرت مع مولد علمي الجغرافيا والعلوم السياسية نفسها.

وقد جذب موضوع العلاقة بين الظروف الطبيعية والدولة States اهتمام دارسى السياسة والتاريخ والجغرافيا منذ قديم الأزل. ومعظم الدراسات القديمة التي تناولت هذا الموضوع كانت على يد فلاسفة متأملين مهتمين بالبحث عن أسباب الظواهر الإنسانية وأثر عناصر البيئة الطبيعية المحيطة بهم في صنع شخصية الإنسان وسلوكه. وعلى ذلك فإن كتاباتهم احتوت على الكثير من التصميمات التي ارتبطت أساسا بمبدأ الحتمية الجغرافيا. من ثم فإن الجغرافيا السياسية بدأت منذ القدم كدراسات ضمن علوم أخرى. أما عن نشأته كعلم مستقل بذاته له منهج خاص به كان على يد راتزل عام ١٨٩٧ .

ويعد الفيلسوف اليونانى ارسطو (٣٨٣ -٣٢٢ ق.م) أقدم من كتب في الجغرافيا السياسية. فمن خلال إصداره الشهير باسم السياسة "Politics"، والذي عرض فيه نموذجا مثالية عن المدينة (الدولة) موضحا فيه عنصرين أساسيين، وهما السكان وطبيعة المنطقة التي توجد فيها هذه الدولة والمدينة، باعتبارها أهم العناصر التي تحدد قوة المدينة.

وقدم أرسطو في كتابه بعض الأفكار الهامة حول دور كل من السكان والظروف الطبيعية في إضفاء القوة أو الضعف للدولة. والعديد من هذه الأفكار أصبح من أهم المفاهيم في مجال الجغرافيا السياسية المعاصرة.

ومن ضمن هذه الأفكار: دراسة الحجم الأمثل للسكان ومساحة المكان وعلاقتهما بقوة الدولة، وركز أيضا على شكل توزيع السكان النمط التوزيع، في المكان والمشاكلات المرتبطة به، كما اهتم بدراسة العاصمة وأهمية موقعها الاقتصادي والاستراتيجي، ومناطق التخوم والحدود التي تفصل الأقوام والأمم والمدن المختلفة، كما اهتم بدراسة بعض المفاهيم الخاصة بالتبادل والتكامل بين المدن الدول.

تعد الجغرافية السياسية فرعا حديثا من فروع الجغرافية، وقد بدأت تأخذ شخصيتها المستقلة في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر. ولعل من أسباب بروز هذا العلم مؤخرا هو ما ترتب على مرحلة الكشوف الجغرافية من

تحولات وتغيرات في الفكر الجغرافي بشكل عام. وقد تزامن هذا التطور والتغير مع ظهور وحدات سياسية جديدة ومحاولة اقتسام بعض الوحدات بين الدول التي سعت لاستعمارها وما ترتب على ذلك من بروز للفكر القومي ولكثير من المشكلات.

كما كان للتغيرات التي أحاطت بالكيانات البشرية وأدت إلى الارتفاع في المستويات الفكرية والحضارية وزيادة السكان ودورها في تضخيم حجم ومعنى ونتائج الفروقات والتباين بين البيئات والأوطان والأقاليم التي تتضمنها الوحدات السياسية.

ولكن الإرهاصات الأولى لهذا العلم بدأت منذ وقت طويل من خلال العلوم الأخرى ذات العلاقة بالإضافة إلى علم الجغرافية بشكل عام. ويمكننا تتبع هذا التطور على امتداد نحو ألفي سنة مضت حيث أخذ هذا التطور شكل مراحل متداخلة، وكل مرحلة منها تعبر عن فترة واضحة في تطور الجغرافية السياسية. وقد كان للإغريق الدور البارز في المراحل الأولى لتطور هذا العلم، كما كان لهم دورهم البارز أيضا في إبراز الجغرافية كعلم منذ نحو ٣٠٠ق.م.

المرحلة الاولى:

والمرحلة الأولى لتطور هذا العلم تمثل الحتم البيئي حيث كانت الإشارة إلى الجغرافية السياسية تأتي عرضية، وفي هذه المرحلة فسر العلماء السلوك البشري ومدى علاقته بالبيئة الطبيعية، فالذكاء والمهارات الفنية لها علاقات وثيقة بالمناخ مثلا.

ويمثل هذه المرحلة أرسطو(٣٨4 - ٣٢٢ق.م) الذي تناول بالدراسة الدولة المثالية، ووحدة الدولة من خلال كتابة عن (السياسة)، فهر يرى أن الاعتبار السياسي يلعب دورا كبيرا في تحديد حجم السكان الامثل للدولة المثالية من أجل تحقيق الرفاهية لكل فرد في المجتمع، فينبغي ألا يكون عدد السكان كبيرا يصعب حكمه، او صغيرا بحيث يستضعف. كما يرى أن نجاح الدولة يتوقف على استغلالها لمواردها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وأن عاصمة الدولة يجب أن تجمع

بين مزايا الدفاع وبين خدمتها لجميع أطرافها. كما ناقش أيضا وظائف الدولة والحدود السياسية، وهذا ما تهتم به الجغرافية السياسية بعد استقلالها حاليا.

ولكن الاهتمام بالمسائل الدينية في عصور الظلام صرف العلماء عن الاهتمام بالجغرافية عموما، شأنها شأن العلوم الأخرى، وبذلك لم تتقدم كثيرا ولم تقدم فكرا جديدا خلال هذه المرحلة.

وقد تناول افلاطون (428- 347ق.م) في كتابه عن "الجمهورية" بعض الموضوعات التي ترتبط بالجغرافية السياسية، حيث كان يرى أن المدينة الدولة هي الشكل المناسب للسكان، كما أشار إلى نشأة الدولة وان وحدتها تتحقق من خلال ترابط سكانها وتجمعهم.

كما كانت الجغرافية من بين ما اهتم به اوغسطس Augustus 63ق.م - 14م)، وكذلك استرابو (64 ق.م - ٢٣م) الذي أشار في كتابه "الجغرافية" إلى أن الحكومة المركزية القوية من خلال حاكم قوي يمكن أن تقيم إمبراطورية قارية مزدهرة، ومن رأيه أن إيطاليا بسبب موقعها الممتاز ومناخها الملائم ومواردها المتعددة تعد مكانا طبيعيا ملائما لقيام دولة قوية. ويذكر أرسطو أن سكان البلاد الباردة وخاصة في أوربا لديهم روح قوية ولكن أقل في ذكائهم ومهارتهم، وذلك يفسر السبب في أنهم يحبون حياة حرة دون تطور سياسى او أي قدرة على حكم غيرهم، بينما سكان آسيا يتميزون بالمهارة والذكاء ولكن تنقصهم الروح، ولذلك يعيشون حياة التبعية والعبودية، أما اليونانيون موقعهم الجغرافي المتوسط فيجمعون بين محاسن اوربا وأسيا في الذكاء والروح، ولذلك أمكنهم أن يعيشوا أحرارا وأن يتقدموا سياسيا، ولديهم القدرة على حكم غيرهم إذا تحققت وحدتهم. كما أشار أرسطو إلى أن الدولة ينبغي أن تكون في حماية قوية ضد الغزو الخارجي، كما هو الحال بالنسبة لأثينا التي كانت تقع في حماية الجبال المحيطة بها من كل جانب، كما ينبغي أن تكون قريبة من ميناء بحرى ليفتح لها أبواب التجارة مع العالم الخارجي(مرجع poul).

وقد برز من العرب ابن خلدون (١٣٨٢ - ١٤٠٥م) عندما تناول ما يرتبط بالجغرافية السياسية في مقدمته، حيث أشار إلى القبيلة والدولة والصراع بين البدو والحضر، كما ناقش نشأة الدولة وعوامل انهيارها وأثر السلالة في تكوين الدولة.

وقد برزت الجغرافية السياسية من خلال الربط بين اثر الظروف الجغرافية في نظام الحكم والنشاط البشري للشعوب وميلها للحرية أو الخضوع، كما يبدو من كتابات بودن Budin في القرن السادس عشر الميلادي الذي كان يرى أن شكل الجمهورية ينبغي أن يتطابق مع صفات البشر. وكذلك منتسكيو Montesquieu الذي يرى أن هناك صلة بين المناخ والقدرة على التنظيم والعدوان، والذي ذكر في كتابه روح القوانين عن أثر كل من المناخ وسطح الأرض على حياة الشعوب والقوانين والنظم السياسية، فقد ذكر أن المناخ البارد يرتبط بالحرية السياسية، أما المناخ الحار فيؤدي إلى العبودية والحكم المطلق(١)، كما أن السهول الفسيحة تسمح بتكوين الإمبراطوريات، بينما تؤدي الجبال إلى الاستقلال والشعور بالحرية.

وفي منتصف القرن السابع عشر ظهر في بريطانيا السير وليم بتى - Sir William Petty وهو طبيب جراح أبدى اهتماما كبيرا بدراسة الجغرافية، وقد بدأ اهتمامه بالخرائط حيث انشأ خريطة لأيرلندا، كما اهتم بالسياسة والاقتصاد السياسي، وتناول بالدراسة أهمية الأرض والسكان في الدولة في كتابه عن "التشريح السياسي لأيرلندا" في عام ١٦٧٢م، كما درس أيضا العلاقة بين الدول وبيئاتها الجغرافية في كتابه عن ايرلندا، وفي هذا الكتاب دراسة لمناطق النفوذ الدولي وشكل الدولة الجغرافي والمساحة المثلى للدولة لكي تتمكن من السيطرة على جميع أطرافها، والموقع الجغرافي للدولة وكثافة السكان وأثر ذلك في توجيه نشاطهم الاقتصادي، كما تناول العلاقة بين الجزر البريطانية وبين أوربا، وبينها وبين ممتلكاتها، والطرق البحرية العالمية، وإليه يرجع الفضل في إبراز أهم صفتين جغرافيتين للدولة وهما: موقع الدولة ومساحتها.

وخلال القرن التاسع عشر برز في هذا المجال كارل ريتر Karl Ritter (1779 -١٨٨٢م) الذي كان أستاذا للجغرافية بجامعة برلين والذي اهتم بدراسة اثر البيئة على الثقافات والحضارات مستمدا آراءه من تلك التي وضعها داروين Darwin (1809 -١٨٨٢م) مثله في نظرية التطور في ذلك الوقت، فاخرج نظرية لتطور الثقافات والحضارات مثل النبات والحيوان، فهي تولد و تنضج ثم تموت وتفني في النهاية. وكما ذكر داروين في نظريته عن قوانين الاختيار الطبيعي Natural Sellection والبقاء للأصلح Survival of The Fittest فإن ريتر كان يرى أن عناصر القوة في الحضارة ضرورية لبقائها بين الحضارات المنافسة لها، وأن الحضارة أو الثقافة لكي تعيش وتبقى حية فلابد من أن تصارع غيرها من اجل استمرارها وبالتالي عليها أن تقضي على الحضارات الضعيفة المنافسة لها.

المرحلة الثانية:

أما المرحلة الثانية في تطور الجغرافية السياسية فكانت تركز على دراسة الوحدات السياسية، فقد وجهت اهتمامها لدراسة الأساس الجغرافي للدولة، أو لمجموعة الدول، وكان تقدم هذه المرحلة على يد فريدريك راتزل Friedrich Ratzel الألماني (1844 - 1904م) الذي يعد المؤسس الحقيقي للجغرافية السياسية الحديثة. وقد كان راتزل في دراساته عن الجغرافية السياسية متأثرا بآراء داروين وبالحتم البيئي الذي كان سائدا طوال القرن التاسع عشر، والذي سيطر على فكر الجغرافيين الألمان طوال هذا القرن.

وقد ظهرت آراء راتزل في كتابه عن الجغرافية السياسية Politische Geographie في عام ١٨٩٧ الذي يعد نقطة البداية للجغرافية السياسية، وفي هذا الكتاب تظهر نزعة راتزل الحتمية حيث حاول أن يبرز العلاقة بين الدولة والارض وأثر البيئة في الدولة، وإليه يرجع الفضل في تطوير هذه العلاقة، وفي تصنيف الآثار التي تحدثها البيئة في قوى الدول.

وقد تناول راتزل في دراساته اساسين هامين من اسس الجغرافية السياسية وإن كان قد سبقه إليهما وليم بتي وهما: الموقع والمساحة. فقد درس موقع الدولة على الخريطة والمجال الذي يمكن أن يتحرك فيه سكان هذه الدولة، والمدى الذي يحدد هذا المجال، فقد ذكر أن المساحة الصغيرة تعنى دولة صغيرة ضعيفة، ولذلك يجب أن تختفي الدول الصغرى لتحل محلها دول كبرى. والدولة في تصوره تعد اتحادا وثيقا بين السكان وبين المساحة التي يستغلها هؤلاء السكان. فهو بذلك يرى أن الدولة في كل مراحلها تشبه الكائن الحي الذي ينمو تبعا لقوانين الأحياء. كما ذكر في كتابه أن نمو الدولة يبدأ من نواة صغيرة تأخذ في الاتساع لتضم أطرافا جديدة لها، والحدود السياسية في تصوره عبارة عن مناطق تلتقي عندها حدود الكائنات الحية الإقليمية المتوسعة، ولذلك فإن هذه المناطق تعد مناطق احتكاك قد تؤدي إلى نشوب الحروب لأنها قد تضيق لدى الدول الضعيفة وتتسع بالنسبة للدول القوية التي لديها القدرة على التوسع، ولذلك تضم بعض السكان من الأمم الأخرى الضعيفة، وقد كان ذلك تعبيرا واضحا عن رغبة الألمان في التوسع على حساب الدول المجاورة.

كما ناقش راتزل اسس الجغرافية السياسية ومقومات قيام الدولة من موقع ومساحة وسواحل وتضاريس وغطاء نباتي، وأكد على أهمية موقع العاصمة، والظروف الحضارية، والمعتقدات الدينية، ومدى الوحدة والتفكك في الدولة، وقلب الدولة، وأعطى للحدود السياسية أهمية خاصة حيث اعتبرها بمثابة العضو الخارجي للدولة، فهي كالجلد بالنسبة للأحياء، وهي تعطي الدليل على مراحل نمو الدولة أو ذبولها وقوتها وضعفها.

كما تناول بالدراسة مجال الدولة، ومدى توسع مساحتها، وامتداد نفوذها الثقافي والاقتصادي والسياسي، وحدود هذا النفوذ، ففي مقال له بعنوان "القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة" ذكر راتزل سبعة قوانين تحكم حركة الدولة في مجالها الحيوي وهي:

1- أن مساحة الدولة تنمو وتتزايد بنمو الحضارة الخاصة بها.

٢ - أن نمو الدولة واتساع حدودها عملية لاحقة لمظاهر التقدم الأخرى الخاصة بسكانها مثل التجارة والأفكار والنشاط التبشيرى.

3- أن نمو الدولة يتم من خلال عمليات الدمج والاستيعاب للوحدات الأصغر منها.

4- أن الحدود السياسية هي الكائن الحي الخارجي المغلف للدولة والذي يعكس نموها وقوتها ويضمن لها الأمن والحماية.

٥- أن الدولة تسعي اثناء مراحل نموها إلى ضم واستيعاب الأقاليم ذات القيمة السياسية مثل السواحل والأودية النهرية والسهول والمناطق الغنية بمواردها.

6- أن الحافز للنمو الإقليمي والتوسع يأتي للدولة البدائية من الخارج ومن حضارة أعلى منها، ومعنى ذلك أن الدولة ذات المدنية الأعلى تميل إلى التوسع على حساب الدولة ذات الحضارات الأدنى.

٧- أن الميل نحو التوسع الأرضي والدمج والاستيعاب ينتقل من دولة إلى دولة أخرى ثم ما يلبث أن يشتد ويتزايد بعد ذلك.

وهذه القوانين السبعة كانت أساسا قوانين خاصة بالمكان والموقع؛ لأن نشاط الإنسان وصفاته وكثافة السكان في الدولة ليست في نظر راتزل سوي نتاج الموقع والحجم والبيئة الطبيعية والحدود، أي أنها تعد نتاج المكان.

كما تناول راتزل دراسة الحركات البشرية والهجرات والغزوات وإنشاء المستعمرات، وبذلك يكون راتزل قد تناول في دراسته العناصر الأساسية التي تهتم بها الجغرافية السياسية حاليا.

ولكن اهتمام راتزل بوطنه المانيا يمثل نقطة الضعف في دراسته؛ لأنه أعطى مبررا للتوسع الألماني، فقد كانت المانيا تعاني ضيقا في مساحتها وتضخما في سكانها، وفي نفس الوقت كانت محاطة بجيران لا يفصل بينها وبينهم حدود طبيعية، وكان الكثير من أبنائها يعيشون خارج حدودها، وتسعى لضمهم جميعا في نطاقها.

وقد أخذ الألمان بأفكار راتزل كمبرر للعدوان على البلاد المجاورة، وذلك في الثلاثينات من القرن العشرين، فألمانيا في تصورهم كانت تتوسع على حساب جيرانها وفقا لهذا المنطق، وكان لهذا المفهوم ولادعاءات هتلر بخصوص المجال الحيوي واستغلاله لبعض المفاهيم الجغرافية بطريقة خاطئة أسوا الأثر على الجغرافية السياسية، لأنه جعل العلاقة بين السياسة والجغرافية مرتبطة في أذهان الناس بالغزو والعدوان. ولعل اهتمام الألمان بالجغرافية والجغرافيين يرجع إلى استغلالهم لهذا العلم بما يحقق مصلحتهم.

الخلاصة: ان راتزل يري في الدولة كائن حي تدفعه الضرورة للنمو عن طريق الحصول على الأعضاء التي تعوزه حتى ولو دفعه هذا الى استخدام القوة، وهذا الرأي هو نظرة بيولوجية بحتة للدولة.

وفي كتابة " الجغرافيا السياسية" كان فريدريك راتزل أول من درس علاقات المكان والموقع دراسة أصولية للدول المختلفة. ولهذا السبب وحده يعد راتزل مؤسس الجغرافيا السياسية عن جدارة.

ولقد كان راتزل يكتب في أواخر القرن الماضي متأثرا بالجو العلمي العام المشحون بكل ثقل النظرية التطورية في العلوم الطبيعية، ولهذا نراه ينظر الي الجغرافيا السياسية على انها فرع من فروع العلوم الطبيعية، ونراه يؤسس فكرة المكان على أنها عنصر مؤثر ومتأثر في ذات الوقت بالصفات السياسية للجماعة او الجماعات التي تمكن المكان. وأما الموقع فإنه يراه العنصر الذي يكون المكان بصبغة تجعله دائم الاختلاف عن غيره من الأماكن، ومن ثم يصبغ الدولة بصبغة مغايرة لغيرها من الدول.

ولا شك أن أفكار راتزل التطورية قد ظهرت بوضوح في القوانين السبعة التي سبق ذكرها، والتي تحدد الدول في أماكنها ومواقع هذه الأماكن ومصدر هذه القوانين التطورية في أراء راتزل نابع من اعتقاده أن الدولة كائن عضوي: هي كينونة بيولوجية جذورها في الأرض، وكينونة معنوية وخلقية مستمدة من

ارتباط الإنسان بارض يعمل فيها ويتغذى على مصادرها ويحتاج الى حمايتها (وحماية حياته).

وبعد راتزل تعرضت الجغرافية السياسية لكثير من النقد والجدل في ضوء ما ذكره راتزل، ومن بين من تعرضوا لارائه هاسنجر الألماني الذي يقول: إن هدف الجغرافية السياسية عند راتزل هو شرح وتصوير الدولة على أنها كينونة حية مرتبطة بالأرض، وعلى أنها جهاز متغير مع حركة التاريخ، وبذلك فإن المكان والموقع والتغيرات التي تطرأ على الشكل السياسي للسكان تعد في نظر راتزل عوامل أساسية، بينما يقف خلفها العامل البشري مثلا في صورة الشعوب.

ومن هذا يتضح لنا أن المكان في نظر راتزل يلعب دورا هاما ولكن ليس العامل الوحيد الذي يجب أن تنظر إليه الجغرافية السياسية، ويضيف هاسنجر عوامل بشرية أخرى لها دورها في الأوضاع السياسية للدولة، كما يضيف إلي ما ذكره راتزل من كون كيان الدولة يمنح اقاليمها قوى معينة، وبأن الدولة تستمد قواها من أقاليمها وذلك في إطار العلاقة المتبادلة بين الدولة والمكان.

ويرى اوفربك H . Overtek الالماني ان راتزل قد أكد على أهمية العوامل المعنوية والإدارية للبشر إلى جانب عاملي المكان والموقع، فهو يقول بأن راتزل قد اشار إلى هذه العوامل إشارات خفيفة في كتابه الأساسي عن الجغرافية السياسية ولكن دون العوامل الأخرى يبدو بوضوح في دراساته وابحاثه السياسية عن دول حوض البحر المتوسط والولايات المتحدة.

وما سبق يبدو لنا أن راتزل لم يكن متحيزا تماما لفكرة المكان رغم تأكيده على العامل الطبيعي، ويؤكل ذلك جوستاف اللي يقول: بأن راتزل قد حذر من التغالي في فهم دور المكان والموقع في الجغرافية السياسية، لأن الشعوب تساهم مساهمة فعالة في إعطاء الدولة القيمة السياسية لها.

وواقع الأمر أن راتزل يعد أول من أدرك تعقد حياة الدولة ووظائفها، واعطي لدراستها الطابع العلمي، كما أن جميع الدارسين يتفقون على أن راتزل

تحمل مسئولية القيام بأول دراسية أصولية تعد غاية في الأهمية عن الجغرافية السياسية.

وجاء كلن Rudolf Kjellen السويدي (1864 - ١٩٢٢) ليدخل بعض التعديل على فكرة أن الدولة كائن حي، فهو يرى أن الدولة ليست كائنا حيا فقط وإنما تعد أيضا كائنا ذا شعور وقدرات فكرية وأخلاقية، وقد نقل كلن عن راتزل فكرة أن الدولة كالكائن العضوي، تكون الأرض التي يعيش عليها الجسد، وتكون العاصمة القلب والرئتين، أما الأنهار والأودية والطرق فهي الأوردة والشرايين، ومناطق التعدين والإنتاج الزراعي تعد الأطراف. وكان يرى أن أهم ما تعنى به الدولة هو القوة، وأن حياة الدولة تعتمد على التربية والثقافة والاقتصاد والحكم وقوة السلطان، وفي رأيه أن الجغرافية يجب أن تسخر لخدمة الدولة التي هي الغرض الأسمى للدراسة.

وقد كتب كلن كتابين أولهما نشر في ليبزج عام ١٩١٧ بعنوان "الدولة كمظهر من مظاهر الحياة"، والثاني في عام ١٩٢٠ بعنوان "الأسس اللازمة لقيام نظام سياسى". كما طور أبحاثه التي عرفت باسم "نظرية الدولة"، وفيها قسم الدراسات المرتبطة بالدولة إلى: السياسة الأرضية (الجيوبوليتيك) والسياسة الشعوبية (الاثنوبولتيك)، والسياسة الاجتماعية (السسيوبولتيك) والسياسة الاقتصادية (الأيكوبولتيك)، والسياسة الإدارية.

وكان كلن يرى أن الدولة في سعيها وراء القوة ليس من الضروري أن تتوسع إقليميا تبعا للقوانين التي تخضع لها الكائنات الحية فقط، وإنما بإمكانها أن تستفيد من التقدم الحديث في الثقافة وفي المهارة الفنية لكي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وهي أن يكون لها حدود طبيعية ملائمة ووحدة متجانسة في الداخل، وبذلك يعد كلن أول من استخدم لفظ چيوبوليتيك Geopolitic ويعنى به "البيئة الطبيعية للدولة". وقد توسع الألمان فيما بعد في تفسير مدلول هذا اللفظ بما يخدم أهدافهم، ولذلك فقد اللفظ مدلوله العلمي واصبح المقصود به دراسة الدولة مع توجيه الدراسة إلى السياسة التي تخدم

مصالح تلك الدولة، وهو ما سعى لتطبيقه عمليا مؤسس الجيوبولتيك الألماني كارل هوسهوفر فيما بعد.

وقد تأثر هوسهوفر) Haushofer(1869- 1946) بآراء من سبقوه وخاصة بآراء كل من راتزل وكلن، وإن كان لكلن فضل السبق في استخدام مفهوم الجيوبولتيك فإن هوسهوفر يعد مؤسس الجيوبولتيك الألماني.

وكان هوسهوفر قد بدأ حياته ضابطا بالجيش الألماني وذهب إلى اليابان كمراقب عسكري في عام 1908م، وقد كان لهذه الرحلة أثرها في تكوينه السياسي والعسكري، فقد درس النظم اليابانية وأصبح خبيرا في شئون الشرق الأقصى والمحيط الهادي، ثم حصل على الدكتوراه في الجغرافية عام ١٩١١م، وعين فيما بعد أستاذا للجغرافية في جامعة ميونيخ في عام ١٩٢٠، وفي عام ١٩٢٢ اسس معهد ميونيخ للجيوبولتيك ثم مجلة السياسة التي ظلت تنشر آراءه السياسية وجذبت إليه مجموعة من الجغرافيين الألمان ومن بينهم ابنه البرخت هوسهوفر.

وقد طبق هتلر الكثير من آراء هذا المعهد، وكان واضحا تأثره بآراء هوسهوفر عندما أشار إلى نظرية المجال الحيوي في كتابه بعنوان «كفاحي» كما يبدو اهتمامه بهوسهوفر عندما عينه رئيسا للأكاديمية الألمانية ثم من تقديم الدعم الكبير لمعهد هوسهوقر.

وقد حول هوسهوفر مفهومه عن الجيوبولتيك إلى خدمة الأغراض القومية لألمانيا، أي أن فكرة المجال الحيوي أصبحت من وجهة نظر الدولة ذاتها، وأن الدولة ينبغي أن تحقق المطالب القومية، وأن تناضل في سبيل تحقيق هذا المجال الحيوي الذي يعد مرادفا للتوسع العسكري. وقد كانت هذه الأفكار من الدعاوى الرئيسة التي ارتكزت عليها النازية الألمانية في توسعها الإقليمي في أوربا بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد كانت نظرة هوسهوفر إلى الدولة من زاوية قومية، ولهذا كان يرى أن من المحتم أن تبتلع ألمانيا الدول الصغرى المجاورة لها. ولا شك أن هذا يعد

انعكاسا لأفكار معهد ميونيخ الذى قسم الشعوب إلى: شعب سيد وهو الشعب الألماني، وشعوب مساعدة وهي بقية الشعوب الأوربية، أما النارية فكانت ترى أقساما أخرى للناس، وهي أن أعلى البشر مرتبة هم الجرمان النورديون، ويليهم السلافيون، أما الشرقيون ففي مرتبة دون البشر، ثم يأتي من بعدهم الزنوج وهم أنصاف القردة، وأخيرا اليهود كجماعة طفيلية تحتل الدرك الأسفل في السلم الاجتماعي.

كما تأثر هوسهوفر بآراء ماكندر حيث اتفق معه في أهمية قلب الأرض الهارتلاند Heart Land» ولذلك كان يأمل أن تتاح الفرصة لألمانيا لتسيطر علىهذه المنطقة، ولذلك كان يسعى من خلال الدراسات التي يقوم بها معهد ميونيخ إلى تسخير هذا العلم لخدمة المانيا في التوسع.

وكان هوسهوثر يتفق مع آراء راتزل في أن المحيط الهادي له أهمية استراتيجية كبيرة وأنه منطقة من مناطق السيطرة، كما كان يتفق معه في أن الدولة كائن حي وأنها في حاجة إلى التوسع الإقليمي، ولكنه كان يختلف معه في أنه كان قوى النزعة وكان يسخر فكرته لخدمة بلاده وفي تحقيق مطالبها السياسية.

وكان الجغرافيون الفرنسيون أمثال چان برنهس (1869 ــ ١٩٣٠م) والبرت ديانجون (١٨٧٢ -١٩١٨م)، وفيدال دى لابلاش (1845 - ١٩٦٠م) على خلاف الألمان، فهم يرون أن الدولة ليست وحدة سياسية كالكائن الحي وإنما هي وحدة ثقافية وقومية يوجهها الشعور الجماعي لسكانها، كما يرون أن البيئة لا تتحكم في النشاط البشري كما يعتقد أنصار الحتم البيئي أمثال راتزل وكلن، ولكنها تهيئ للإنسان بعض الفرص وعليه أن يستفيد منها أو من بعضها، كما رفضوا فكرة أن الدولة الصغيرة لا يمكنها الصمود والاستمرار، فهناك من الدول الصغرى من ساهمت في الحضارة بنصيب كبير ومن عاشت طويلا برغم صغرها.

وقد كتب ديمانجون في عام ١٩٣٢ قائلا: «نحن نستطيع أن نؤكد أن الجيوبولتيك الألمانية قد فرضت الروح العلمية رغم أنها حتى عهد راتزل لم تكن عدائية، لكنها بعد ذلك جنحت نحو العدوان والمتناقضات».

المرحلة المعاصرة:

أما المرحلة المعاصرة فقد ركزت على دراسة الوحدات السياسية وطاقاتها وقدراتها وعلاقاتها ببعضها البعض، وممن اهتم بذلك وتلسى الذي بدأ دراسته بالتاريخ ثم شارك مع جونز في وضع كتاب عن الجغرافية الاقتصادية عام ١٩٢٠. وقد وجه اهتمامه بعد ذلك إلى الجغرافية السياسية حيث الف كتابا يعد من أبرز أعماله عن الأرض والدولة The Earth and The State كما أسهم في وضع إطار نظري للجغرافية السياسية، وهو يرى أن الجغرافية السياسية تهتم بدراسة اختلاف الظاهرات السياسية من مكان إلى مكان. وتعد الدولة في مقدمة هذه الظاهرات السياسية، وأن الدولة ترتبط بظروف البيئة التي نشأت فيها. كما اهتم بدراسة العلاقة بين الدولة والبيئة وبالتركيب الجغرافي للدولة وكيف أن معظم الدول يبدأ نموها من النواة التي تضم العاصمة في أغلب الأحيان، كما اهتم أيضا بدراسة الحدود السياسية وبنظام الحكم ومناطق المنازعات.

وأما بومان Bowman (1878 -١٩٥٠م) الذي يعد رائدا للجغرافيين الأمريكيين والذي عمل مديرا للجمعية الجغرافية الأمريكية خلال الفترة من ١٩١٠ ــ ١٩٣٠م فقد استطاع أن يطبق الجغرافية تطبيقا محكما على المشكلات السياسية والاقتصادية في الحرب وفي السلم وذلك من خلال كتابه عن "العالم الجديدThe New World" وكتابه عن "الجغرافية والجيوبولتيك" Geography and Geopolitic. وقد لعب دورا هاما كمستشار في الشئون الجغرافية للهيئة الأمريكية التي اشتركت في مفاوضات السلام خلال الفترة من ١٩١٨ - ١٩٢٢، كما شارك في وضع أسس الأمم المتحدة. ويعد كتاب بومان عن العالم الجديد أهم ما ظهر في ميدان الجغرافية السياسية، فلأول مرة في تاريخ الدراسات الجغرافية استطاع أحد الجغرافيين أن يجمع في كتاب واحد

المشاكل السياسية الرئيسية في مختلف جهات العالم وأن يدرسها دراسة تحليلية تتصل بالنظام العام في العالم وليس كدراسات فردية. ومنذ ظهور هذا الكتاب بدأ إسهام الأمريكيين في معالجة موضوعات الجغرافية السياسية.

كما أن ماهان الذي كان ضابطا بحريا قد أكد على أهمية العامل البحري في تاريخ الدول، فهو يرى أن أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة ليس في حجم المساحة التي تشغلها بقدر ما هي في طول سواحلها وطبيعة موانيها. ولذلك كان يرى أن على الولايات المتحدة أن توجه أنظارها نحو سواحلها . وكان يؤكد على أن وعامة العالم في المستقبل ستكون للدولة المتحكمة في البحار. وكتب في ذلك كتابا بعنوان «أثر القوى البحرية في التاريخ». وقد كان ذلك مشجعا لروزفلت لكي يتخذ من ذلك أساسا في سياسته الخارجية.

وجاء هارتسهورن Richard Hartshorne ليلعب دورا هاما في تطور الجغرافية السياسية الحديثة، فقد ألف كتابا بعنوان "التطورات الحديثة في الجغرافية السياسية"، فقد اعتبر في بداية عهده أن الجغرافية السياسية هي دراسة الوحدات السياسية، أي دراسة العلاقات بين النشاط السياسي للإنسان ومؤسساته وتنظيماته من ناحية وبين الظروف الطبيعية للأرض من جهة أخرى. وتتضمن هذه الدراسة تحليلا لعناصر الدولة من حيث الموقع والمساحة والشكل والحدود واللاندسكيب الطبيعي والحضاري وتوزيع السكان والعاصمة والعلاقات بين مناطق الدولة المختلفة. كما اهتم بدراسة التشابه والاختلاف بين الظاهرات السياسية على سطح الأرض وربط بينها وبين مظاهر البيئة المختلفة فهو يقول:

(Political Geography is The Science of Political Areas)

وقد اقترح هارتسهورن في عام ١٩٣٠م منهجا مورفولوجيا لدراسة الأقاليم السياسية يقوم على تحليل الخصائص الطبيعية والحضارية للدولة كمنطقة جغرافية، ولكنه في عام 1950م أعاد النظر في أفكاره لتأخذ اتجاها وظيفيا في دراسة الأقاليم السياسية مع التركيز على قوى التباين والتجانس داخل الدولة وعلاقتها الداخلية والخارجية، وبذلك فإن الجغرافية السياسية كما

يراها هارتسهورن هي تحليل القوة وتقييم الوون السياسي للدولة بكل ما يعني ذلك من تحليل لتركيبها وتكوينها وخصائصها الطبيعية والبشرية ومواردها وإنتاجها ومشكلاتها المختلفة، أي كل ما يؤثر على قوتها.

ومما يعطي لهذا التعريف قوته هو تركيزه على الأبعاد الجغرافية للجغرافية السياسية مما يعمق جذورها في الجغرافية أكثر من العلوم الأخرى ذات العلاقة كالتاريخ والسياسة والاجتماع.

أما هالفورد ماكندر Halford Makinder الإنجليزي فتعد نظريته عن قلب الأرض Heart Land معبرا عن اتجاه الجغرافية السياسية نحو دراسة الكتل الإقليمية كوحدة سياسية، فقد كان يرى أن الصراع النهائي للسيطرة على العالم سيكون من نصيب القوى التي تتركز في داخل القارات اليابسة وليس للدول البحرية، وقد أتى بكثير من الأدلة على وجهة نظره.

وقد جاءت نظريته عن قلب الأرض ضمن مقال نشره في عام 1904م، ثم طورها في شكل كتاب صدر في عام 1919م، ثم قام بتعديل لبعض آرائه أثناء الحرب العالمية الثانية لتتفق مع تطورات السياسة العالمية للدول. وقد بدأ في هذه النظرية بالنظر إلى العالم ككل، وكان يرى العالم القديم كقارة واحدة ضخمة ذات ثلاثة أجزاء ملتحمة يتوسطها البحر المتوسط وتضم حوالي ثلثي مساحة اليابس ومعظم سكان العالم، وأطلق عليها الجزيرة العالمية World Island، ثم وجد أن لهذه الجزيرة العالمية قلبا يمثل محور ارتكازها أطلق عليه منطقة الارتكاز Pivot Area، ثم عدل هذا الاسم إلى قلب الأرض Heart Land. وفي ضوء هذا التصور فإن قلب الأرض يضم المنطقة من حوض نهر الفولجا غربا حتى سيبيريا شرقا وقلب إيران جنوبا، وبذلك يضم مساحة كبيرة تصل إلى نحو ٢١ مليون ميل مربع، ويتميز بسهولة التضاريس والصرف الداخلي وسيادة الحشائش، فهو يضم منطقة الاستبس الآسيوي.

ويحيط بالجزيرة العالمية نطاق ساحلي أطلق عليه الهلال الخارجي»، وبين الهارتلاند والهلال الخارجي منطقة أطلق عليها «الهلال الداخلي». ويرى

ماكندر أن من يسيطر على جزيرة العالم العالم القديم، يستطيع السيطرة على العالم؛ لأن من يستطيع السيطرة على قلب الأرض (الهارتلاند) يستطيع التوسع على حساب المناطق الهامشية، وبذلك يستطيع استغلال جميع موارد هذه المناطق لبناء قوته العسكرية وأساطيله البحرية. ويمكن تحقيق ذلك عندما تتحد المانيا مع الاتحاد السوفيتي. وبذلك وصل ماكندر إلى تصوره بأن شرق أوربا يعد مفتاح الهارتلاند، وشرق أوربا منطقة صراع بين روسيا والمانيا، وهذا الصراع لا شك ستكون له نهاية عندما ينتصر أحد الطرفين، ويترتب على ذلك السيطرة لأحدهما على قلب الأرض وما حوله. ولما كان قلب الأرض منطقة حصينة ويصعب الوصول إليها، فإن الاحتمال بأن من يسيطر على القلب هو الذي ستكون له الغلبة في النهاية على شرق أوربا. وقد وصل ماكنبر بذلك إلى نظريته الشهيرة التالية :

- من يسيطر على شرق أوربا يتحكم في الهارتلاند (قلب الأرض).
- ومن يسيطر على الهارتلاند يتحكم في جزيرة العالم.
- ومن يسيطر على جزيرة العالم يتحكم في العالم كله.

وقد جاءت الحرب العالمية الأولى والثانية مؤيدة لنظرية ماكندر حيث دار الصراع بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي وانتهى بسيطرة الاتحاد السوفيتي على الهارتلاند وشرق أوربا، وبذلك أصبح قوة كبرى على الأرض في ذلك الوقت.

وقد بدأ الاهتمام بالنظرة العالمية في الدراسة السياسية يلقي تأييدا من كثير من الجغرافيين أمثال سبيكمان Spykman الذي كان استاذا للعلاقات الدولية بجامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان يرى أن الجغرافية عامل مهم في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. ومن أبرز ما كتبه في هذا المجال كتابه عن "جغرافية السلام" الذي نشر بعد وفاته في عام 1944م، فكان يرى أن السلام الدائم يمكن أن يتحقق عن طريق نظام دولي عام التوازن القوى الأمم المتحدة، كما أنه كان يتفق مع آراء ماكندر في أن الدولة التي تسيطر على جزيرة العالم (العالم القديم) تستطيع التحكم في العالم.

ولكن سبيكمان لم يتفق مع ماكندر في أهمية قلب الأرض، فهو يرى أن الإمكانات الحقيقية تتركز في النطاق المحيط بقلب الأرض، وهو النطاق الذي أطلق عليه الحافة Rimland وهو الذي أطلق عليه ماكندر في نظريته الهلال الداخلي او المنطقة الانتقالية الوسطى التي تعد أعظم أهمية من القلب. ففي هذا النطاق يعيش معظم السكان وتتركز معظم الموارد، فهي تضم معظم قارة أوربا والعالم العربي وإيران وأفغانستان والصين وجنوب شرق أسيا وكوريا وشرق سيبيريا.

ويرى سبيكمان أنه لم يحدث صدام مباشر بين قلب الأرض والقوى البحرية، ولكن ما حدث من صدام كان بين القوى البحرية ومنطقة الحافة التي تفصل بين القوى البحرية وقلب الأرض (القوى البرية). وفي ضوء ذلك أعد سبيكمان نظرية أخرى وهي:

- من يسيطر على نطاق الحافة Rimland يتحكم في أوراسيا.
- ومن يسيطر على أوراسيا يتحكم في العالم.

ورغم تشابه الآراء في هذه النظريات فإن كلا منها بررت في وقت معين له ظروفه الخاصة، ويصعب تطبيق هذه النظرية في جميع هذه الظروف، فقد قوبلت بنقد من الكثيرين؛ لأنها تتناول الأحداث التاريخية.

وممن قاموا بنقد هذه النظرية، وكذلك نظرية ماكندر، جوردن إيست Gorden East الذي كان يرى أن العالم في الوقت الحاضر يمر بمرحلة تقدم علمى وتكنولوجي امكنها تغيير الكثير من الظروف البيئية، ولذلك فإن من الخطأ الاعتماد على فروض وتعميمات يصعب استمرارها في كل الظروف.

ومما سبق يمكننا القول بأن البيئة الطبيعية يمكنها أن تهيئ الفرص والإمكانات للدول ولكنها لا تفرض الطريقة التي تسلكها هذه الدول، وإنما على سكانها أن يختاروا الاتجاه الذي يتفق وأهدافهم التي يسعون لتحقيقها والتي تتلاءم وقدراتهم. كما أن العالم أصبح يؤلف مجموعة من الظاهرات التي يعتمد بعضها على البعض الآخر، وأي حدث في أية دولة أو عدد من الدول سواء كان

سياسيا أم اقتصاديا له تأثيره في الدول الأخرى، وهذا يعني أنه لا توجد جهة واحدة في العالم يمكن أن تكون محور الاهتمام، وإنما ينبغي أن يكون الاهتمام متجها إلى أكثر من جهة، كما أن من الصعب وضع قوانين تصلح اساسا لجميع الدول في تطورها السياسي، فليس هناك دولتان متشابهتان تمام التشابه في ظروفهما حتى يمكن تطبيق نفس القانون، فلكل دولة ظروفها، وما يصلح لدولة لا يصلح لأخرى.

ثالثا: مجال الجغرافيا السياسية

طوال الفترة التي ساد فيها المفهوم الكورولوجي أو التباين الإقليمي، استمر مجال الجغرافيا السياسية مسألة مرتبطة بما يعطي المساحة السياسية تماسكها وتميزها، أي خصائصها الأساسية والمشتركة. ولكن مع إعادة تعريف الجغرافيا السياسية ببساطة شديدة، بوصفها التحليل المكاني للظاهرات السياسية Spatial Analysis of Political Phenomena ، يصبح مجال الجغرافيا السياسية مسألة عديمة القيمة، ليس لها مدلول واضح ومحدد، فلقد أضحى أي مظهر له صلة بالتنظيم السياسي للمكان موضعا ملزما للدراسة في الجغرافيا السياسية طالما أن هذا المظهر له جانب إقليمي ويخضع لأساليب التحليل المكاني (٣٨).

وهناك أكثر من نموذج لمجال دراسة الجغرافيا السياسية، سواء من خلال مفهوم التباين الإقليمي أو التحليل المكاني.

ونظرا لأن مجال هذه الدراسة لا يتسع لعرض كل هذه النماذج، لذا يمكن الاكتفاء باختيار نموذج واحد عن كل مفهوم.

<u>مجال الجغرافيا السياسية من مفهوم التباين الإقليمي: نموذج بوندز</u>

قام بوندز N . pounds ، في عام ١٩٧٣م، بوضع نموذج لدراسة الجغرافيا السياسية للدولة، وقد اعتمد «بوندز» في صياغة هذا النموذج على

الفروض والأفكار الأساسية التي وردت ضمن المنهج الذي اقترحه «هارتسهورن» عام ١٩٥٠م لدراسة الجغرافيا السياسية للدولة (٣٩) .

ويشتمل النموذج الذي وضعه «بوندز» كإطار لدراسة الجغرافيا السياسية للدولة، على ست نقاط، يمكن عرضها على النحو التالي (40)، بما في ذلك الشكل البياني المرفق (شكل ٢):

1- التوافق الجغرافي بين الدولة والقومية. ومن خلال هذا العنصر يمكن دراسة ومعالجة المسائل المتعلقة بالحدود السياسية والمطالب الإقليمية، فضلا عن دراسة وضع المجموعات الانفصالية داخل الدولة ومدى صلتها بالمجموعات المماثلة لها خارج الحدود.

٢ - الموارد التي تتحكم فيها الدولة وتستطيع استخدامها في تحقيق رفاهية شعبها. ومن خلال هذا العنصر يمكن دراسة المسائل المتعلقة بموقع وحجم وشكل الدولة، ومدى تأثير ذلك على استراتيجية الدولة وقدرتها الدفاعية. كما يمكن من خلال هذا العنصر، دراسة الموضوعات المتعلقة بالنقل والمواصلات وأثر ذلك العامل على وحدة الدولة وتماسكها.

وتشتمل دراسة الموارد أيضا على معالجة عنصر السكان من حيث التكوين فضلا عن دراسة الموارد الطبيعية ودرجة استغلالها ومدى قدرة الدولة على التصنيع وما تملكه من إمكانيات وقدرات فنية.

٣- التماسك الاجتماعي للسكان، مع الاهتمام بشكل خاص بالتعرف على منطقة تركز السكان الموالين داخل الدولة.

4 - النمط الجغرافي الذي تنتظم في إطاره علاقات الدولة وتحالفاتها مع الدول الأخرى، مع العناية بدراسة توزيع المناطق التابعة لها في الخارج، من مستعمرات وقواعد عسكرية وغير ذلك. وتأتي ضرورة دراسة هذا العنصر لأنه لا توجد دولة في عالمنا الحديث والمعاصر تستطيع أن تعتمد على مواردها الذاتية فحسب في إشباع حاجات سكانها.

5- التجارة والتبادل الدولي، ويشتمل هذا العنصر على دراسة علاقات الدولة التجارية من منظور قوتها الكامنة Power Potential وذلك انطلاقا من أن كل الدول تمارس النشاط التجاري وتعتمد عليه، كما أنها غالبا ما تستخدمه كأداة سياسية.

6- الاتجاهات القومية، وتشتمل على دراسة ميول المواطنين وآرائهم، ليس فقط بالنسبة للمسائل والقضايا المتعلقة ببلدهم، ولكن أيضا ما يتعلق منها بجيرانهم وأصدقائهم. ولذا فإن التعرف على هذه الاتجاهات، يمثل مطلبا حيويا كأداة لدراسة وتحليل الجغرافيا السياسية للدولة.

<u>مجال الجغرافيا السياسية من مفهوم التحليل المكاني : «نموذج كوكس ورينولدز».</u>

شهدت العلوم الإنسانية بعد الحرب الثانية اهتماما واضحا ما يعرف بالمفهوم الاجتماعي، وهو المفهوم الذي يعني بالموضوعات ذات الصلة بالأفراد والجماعات الإنسانية.

وقد احتل موضوع الرفاهية Welfare، مكانة بارزة بين اهتمامات العلوم الإنسانية ، فظهر ما يعرف بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ، التي تدور حول الحاجات الأساسية للأفراد والجماعات.

وفي ظل هذا الاتجاه السائد بين العلوم الأصولية الإنسانية، كان لابد أن ينعكس هذا الاتجاه أيضا على الجغرافيا البشرية، التي عرفت هي الأخرى ما يعرف منهج الرفاهية The Welfare Approach.

أما الجغرافيا السياسية، فقد تمثل اهتمامها بهذا المنهج، من خلال ظهور بعض الدراسات التي عالجت عددا من الموضوعات ذات الصلة بالرفاهية السياسية، كدراسة كوكس K . Cox عام 1975م للمظاهر الجغرافية لسياسة المدينة، ودراسة كل من تيلور وجونستون عام ١٩٧٩م لجغرافية الانتخابات.

وفي اطار منهج الرفاهية أيضا، طرح كل من كوكس ورينولدز في عام ١٩٧٦م(41)، إطارا جديدا لدراسة الجغرافيا السياسية وذلك بوصفها "دراسة في حل الصراع" A Study of Conflict Resolution، وقد كان ذلك من خلال ورقة بحث بعنوان (Locational Approaches to Power and Conflict).

وتتلخص الأفكار الأساسية التي تضمنها هذا البحث، في أن النظم يمكن فهمها من وجهة النظر المكانية أو الجغرافية على إنها عبارة عن شبكة معقدة من مجموعات الأفراد، التي تتفاعل (42) فيما بينها باستمرار لتخصيص أو توزيع الموارد العامة المحدودة على الحاجات العامة الأولى بالإشباع.

ولأن التفاعل بين جماعات الأفراد يرتبط أساسا بخاصية الندرة Scarcity التي تمتاز بها الموارد أو السلع العامة، وأن النظم السياسية ما هي إلا أجهزة لحل الصراع (٤٣)، لذا فإن النظم السياسية في المعنى الأخير، ما هي الا نظم مكانية Spatial Systems فالعامل المكاني أو الجغرافي من وجهة نظر كوكس ورينولدز يشكل قاعدة هامة في تحليل النظم السياسية، وذلك لأنه يشارك في أداء عملية التغذية العكسية أو الاسترجاعية، تلك العملية التي تربط بين المخرجات والمدخلات بصفة مستمرة. أما المخرجات Outputs فهي عبارة عن القرارات والسياسات التي يتخذها النظام السياسي، بشأن توزيع وتخصيص الموارد العامة ذات الاستعمالات البديلة، بينما المدخلات Inputs هي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي من جانب الأفراد ومجموعات الأفراد، سعيا وراء إشباع حاجاتهم المتعددة من السلع والخدمات العامة، التي ينبغي على النظام أن يستجيب لها.

ومن ناحية أخرى، فإن الأفراد والجماعات الذين يؤلفون النظام السيامي، يشغلون مواقع مكانية متباينة، سواء بالنسبة لبعضهم البعض أو بالنسبة للوسط البيئي، الذي يضم الموارد العامة المستخدمة في إشباع الرغبات والحاجات العامة . ومن هنا، فإن المواقع المكانية لها دلالة هامة سواء بالنسبة لتحديد الحاجات أو الرغبات التي يراد إشباعها من السلع العامة أو بالنسبة

للصراعات المتعلقة باختيار الحاجات الأولى بالإشباع ، فضلا عن أهمية هذه المواقع المكانية بالنسبة لاختيار الاساليب الملائمة لحل الصراع.

خلاصة القول، أن ما أراد أن يقوله كل من كوكس ورينولدز، هو أن المدخلات التي تحمل رغبات الجماعات إلى النظام السياسي وتلك المخرجات التي تحمل قرارات توزيع الموارد العامة من جانب هذا النظام ، كلها ذات مدلول جغرافي واضح.

ويلخص شكل (3)، محاولة كوكس ورنولدز، وضع النظام السياسي داخل إطار مكاني، ويمكن تتبع عناصر هذا الشكل على النحو التالي :

١- الإطار المكاني Locational Context : يبدا الجغرافي السياسي بدراسة الدولة في إطارها المكاني.

٢ - الأولويات أو الأفضليات Preferences: على الباحث أن يبدأ دراسته بافتراض مؤداه، أن لدى الأفراد الذين يتألف منهم النظام السياسي جداول تفضيل Preference Schedules تحدد احتياجات الأفراد من السلع والخدمات العامة وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية.

ولا يمكن فهم التفضيل بمعزل عن الإطار المكاني لهذه الأولويات او الأفضليات المختارة، بل وعلاوة على ذلك فإن الإطار المكاني بعد متغيرة بالنسبة التحديد نوع هذه الأفضليات.

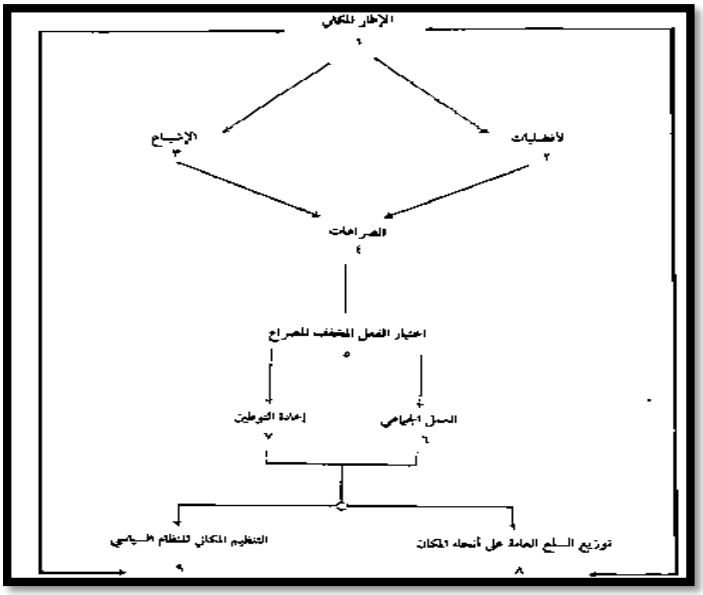

شكل(2) النظام السياسي في اطار مكاني: نظرة معاصرة لمجال دراسة الجغرافيا السياسية بوصفة ترتيب لحل الصراع

٣- الاشباع Satisfaction : وإشباع الأولويات من السلع والخدمات العامة يمكن أن يكون انعكاسا للمكان الذي يقع فيه الفرد، وتفسير ذلك، أن الحكومات لا تقوم بتوزيع السلع والخدمات العامة على كافة المستهلكين بقدر متساو، فبعض المستهلكين ممن يعيشون خارج المنطقة الادارية يمكن أن يكونوا محرومين تماما من استهلاك هذه السلع التي قد لا تصل إليهم على الاطلاق. ويشكل هذا الأمر واقعا ملموسا، سواء على مستوى السياسات المحلية الإقليمية أو على مستوى السياسات القومية، وذلك حين يكون من المظاهر العادية وجود تنافس حول المكان أو الموقع الذي يجب أن يحظى بأكبر قدر من برامج المساعدات والخدمات التي تقدمها الحكومة.

4 - الصراعات Conflicts: ووجود تفاوت بين حاجات الأفراد من السلع والخدمات ودرجة إشباع هذه الحاجات - وهو أمر يتعلق بالمكان - يؤدي إلى نشوء صراعات ذات طبيعة مكانية بالدرجة الأولى. وإذا كان بعض هذه الصراعات ذا طبيعة مكانية خالصة، كتلك الصراعات التي تدور حول المرافق

والمؤسسات العامة، فإن أكثر هذه الصراعات المرتبطة بتوزيع السلع والخدمات العامة تكون بين جماعات لها وضعها الاجتماعي أو العرقي المتميز، والتي غالبا ما يكون لها وضعها الجغرافي أو المكاني المتميز، ولهذا فإن مثل هذه الصراعات ذات الأصول المكانية، يمكن أن تتخلى عن طابعها الاجتماعي أو العرقي خلال العملية السياسية وتأخذ طابعا مكانية خالصا.

ه - اختيار الفعل المخفف للصراع Choice of Alleviating Action: ويؤكد كوكس ورينولدز أن المهمة أو الوظيفة الأساسية للنظام السياسي تتمثل في إدارة مثل هذه الصراعات وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ونظرا للطبيعة المكانية للصراعات ، فإن المنطق يحتم علينا أن نتوقع من النظام السياسي اختيار حلول ذات طابع مكاني أيضا.

6- العمل الجماعي Collective Action: وليس هناك بدل أمام أي حل مقترح لحسم صراع مكاني إلا أن يأخذ هذا الحل شكل العمل الجماعي.

7- إعادة التوطين أو التوزيع المكاني Relocation : وربما يؤدي الشعور بعدم الرضا عن القرار الخاص بحل الصراع، إلى ظهور جماعات المصلحة المحلية أو الإقليمية، سواء ما كان منها رسمية أو غير رسمي، أو ما كان منها دائما أو مؤقتا. وتتكون هذه التكتلات الجماعية بغرض التعبير عن مطالب محلية أو للضغط على أجهزة صناعة القرار، لإحداث تعديل لصالح موطنهم المحلي أو الإقليمي.

والسياسات المطروحة من قبل جماعات المصلحة المحلية، تأخذ عادة طابعة مكانية واضحة، وربما يرجع ذلك إلى أن هذه السياسيات الإقليمية تقوم غالبا على استغلال مسألة الحدود والتلاعب بها لتحقيق مصالح مكانية أو إقليمية معينة، وفي كل مرة يتطلب الأمر إجراء تعديلات مكانية .

وهنا يؤكد كوكس ورينولدز على أن كل هذه القضايا والمسائل السابقة، تعد جزءا لا يتجزأ من صميم عمل الباحث الجغرافي.

٨- توزيع السلع العامة على المكان Allocation of Public Goods Over Space .

9 - والتنظيم المكاني للنظام السياسي Spatial Organization of the Political systems وبالنظر إلى الضغوط والتأثيرات والمطالب (المدخلات) التي يتعرض لها النظام السياسي من ناحية، والترتيبات التي يتخذها النظام السياسي بشأن تخصيص أو توزيع السلع العامة من ناحية أخرى، فإنه يمكن التمييز بين نوعين من المخرج أو المنتج المكاني Spatial Product or Output على النحو التالي:

أ- النمط الفعلي لتوزيع السلع العامة.

ب - التنظيم المكاني الذي يتخذه النظام السياسي لتسهيل مهمته في توزيع السلع العامة.

وهكذا فإن نمط التوزيع الجغرافي الفعلي للسلع العامة، يعطي تصور نظرية واضحة عن التنظيم المكاني للنظام السياسي، بأبعاده المختلفة كالحدود والأقاليم وأنماط استخدام الأرض ... الخ، فكل هذه المتغيرات المكانية يمكن أن تساعد النظام السياسي في توزيع وتخصيص السلع العامة، مثل الإنفاق العام على التعليم ونصيب كل تلميذ أو طالب من هذا الانفاق والإعانات المالية المخصصة للقطاع الخاص والاستثمارات المالية العامة ... الخ.

وينتهي كوكس ورينولدز إلى أن الخطوات من (١) إلى (٩) تتصل ببعضها اتصالا وثيقا، كما تتفاعل مع بعضها تفاعلا قويا من خلال عملية التغذية العكسية أو الاسترجاعية، التي تشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج قراراته وسياساته بشأن توزيع السلع العامة، وهي بهذا المعنى تربط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة، تعتمد على أن المخرجات هي بمثابة ردود فعل للمدخلات التي تتأثر بدورها بالمخرجات.

وبعد هذا العرض المركز لنموذج كوكس ورينولدز، يبقى أن نشير إلى اعتقاد مؤداه بأن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها هذا النموذج مستمدة من

نظرية السلع الجماعية أو العامة، التي طرحها «مانكر أولسن في عام ١٩٩٨م من خلال كتاب بعنوان "منطق العمل الجماعي : السلع العامة ونظرية الجماعات" (توفيق 30)، وبالإضافة إلى ذلك، فإن نموذج كوكس ورينولدز قد اعتمد أيضا على نموذج المدخلات - المخرجات الذي طرحه "ديفيد ايستون" في عام 1965م، من خلال كتاب بعنوان "إطار للتحليل السياسي" الذي نجده بين المراجع التي اعتمد عليها كوكس ورينولدز.

وتهتم الجغرافية السياسية بدراسة النظم السياسية Political System . وأي نظام سياسى يعتمد على العملية السياسية التي عن طريقها يعمل ويمارس فعالياته، كما يعتمد على منطقة جغرافية يعمل داخل حدودها ونطاقها، فلا يمكن أن يكون هناك نظام سياسى في فراغ، فالجغرافية السياسية تهتم بدراسة التفاعل بين الإقليم الجغرافي والعملية السياسية التي تعني تتابع الأحداث السياسية أو الإجراءات التي يتخذها الإنسان لخلق النظام السياسي أو المحافظة عليه ومدى علاقتها المكانية مع تفسير ذلك.

ولا تقتصر دراسة الجغرافية السياسية على الوحدات السياسية فقط، وإنما يمكن أن تتعداها لدراسة وحدة إدارية على درجة عالية من الاستقلال الذاتي داخل هذه الدولة لها انعكاسها على سياستها مثل ولاية كويبك في كندا، ومثل ولايات البرازيل، وكنتونات سويسرا، أو على درجة أقل من الحكم المحلي أو الاستقلال الذاتي كما في الولايات المتحدة الأمريكية، وكميونات فرنسا.

كما تهتم الجغرافية السياسية بدراسة المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة (U . N)، أو منظمة حلف شمال الأطلنطي (NATO)، أو منظمة جنوب شرق آسيا (SEATO)، أو السوق الأوربية المشتركة (EEC)، أو منظمة التجارة الحرة (EFTA)، أو منظمة الكومنولث البريطاني، أو منظمة الوحدة الأفريقية (OAU). وهذه المنظمات وغيرها تهدف إلى الوصول بأعضائها إلى أهداف معينة من خلال معاهدات أو اتفاقيات يكون لها أثرها على الوحدة السياسية. كما تهتم الجغرافية السياسية بدراسة مبدأ توازن القوى من خلال التكتلات الدولية وتأمين المصالح الاقتصادية للدول الكبرى.

كما تتناول الجغرافية السياسية دراسة بعض الظاهرات السياسية على سطح الأرض كالحدود السياسية وأبعاد الاستعمار على هذه الوحدات، ودراسة العواصم والأنهار الدولية والممرات والقنوات الدولية.

وتهتم الجغرافية السياسية بدراسة السكان كمشكلة سياسية من خلال تباينهم اللغوي أو الديني وأصولهم العرقية، ودراسة مفهوم الدولة والشعب والأمة ، ومقومات الدولة بصورها المختلفة (الطبيعية والبشرية والاقتصادية) ومدى استغلالها لمواردها، أو مدى اعتمادها على موارد خارجية باعتبار ذلك مؤثرا في كيان الدولة .

كما يدخل في مجال الجغرافية السياسية دراسة مدى التماسك بين السكان في إطار الوحدة السياسية بالإضافة إلى العلاقات الخارجية بينها وبين الدول الأخرى، فلا تستطيع أي دولة مهما كانت قدراتها أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى، ولذلك فإن الجغرافية السياسية تهتم بدراسة الدولة في إطار علاقاتها بالمجتمع الدولي، وتحليل هذه العلاقات الدولية ودورها في تطوير وتقوية الوحدات السياسية المختلفة، بل وفي كينونتها أحيانا، مثل دولة إسرائيل التي نشأت أساسا اعتمادا على علاقاتها الدولية وليس على أسس جغرافية طبيعية كتلك التي نشأت على أساسها الوحدات السياسية التي تكونت بشكل طبيعي.

وتهتم الجغرافية السياسية أيضا بدراسة مدي التوافق الجغرافي بين الدولة والأمة: وهذا امر يثير مسألة الحدود السياسية، وهل تضم الدولة أقليات داخلها، أم هناك ادعاءات خاصة بأقاليم خارج حدودها.

وتدرس أيضا موارد الدولة التي تتحكم فيها لتحقيق أهدافها، كرفاهية الشعب وحمايته، وتتمثل هذه الموارد في الموقع الجغرافي، وحجم الدولة، وشكلها، أو بمعنى آخر العوامل التي تؤثر في استراتيجيتها والدفاع عنها، كما تشمل دراسة مواردها الطبيعية، مدي تماسك الدولة بواسطة طرق النقل والمواصلات المختلفة، واخيرا دراسة مواردها البشرية كما وكيفا. وقد لا تعتمد الدولة على

مواردها الداخلية، فقد تعتمد على ما يأتيها من حلفائها، أو مستعمراتها وغيرها من الأمور التي تساندها لتحقيق غايتها.

وكذلك دراسة تجارة الدولة الخارجية إذ أنها يمكن أن تمثل عنصر قوة أو عنصر ض عف، ويمكن أن تستخدم التجارة كوسيلة لتحقيق غرض سياسي كما حدث في وقف اتفاقية تصدير الولايات المتحدة الأمريكية للقمح إلى الاتحاد السوفيتي، أو حظر العرب تصدير البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وخفضهم للكميات المصدرة إلى الدول الأوروبية في خريف عام ١٩٧٣.

أيضا ينصب اهتمام الجغرافيا بدراسة مدى التماسك الاجتماعي للسكان أو درجة الوحدة القومية، والعوامل التي تؤدي إلى عدم التماسك سواء كانت سلالية أو دينية أو لغوية أو قومية ومدى نجاح الدولة في المحافظة على تماسكها الداخلي إذ تحمل الدول بين ثناياها تشابهات إقليمية تشدها إلى بعضها وتعرف بقوى الجذب Centripetal Force، وكذلك اختلافات تعرف بقوي الطرد. Centrifugal Force تعمل على تفكيكها، ويتوقف بقاء الدولة او اختفائها، واستقرارها او اضطرابها على قوة كل من العاملين وأكثرهما فعالية.

فدراسة الجغرافية السياسية في المكان الأول، إذن هي تحليل عناصر القوة والضعف للدول، وتشخيص أعراضها وسبل أغوراها وأبعادها في سبيل الوصول إلى تقييم الوزن السياسي للدولة، على أساس أن كل دولة تتكون من عناصر مختلفة طبيعية وبشرية واقتصادية، وتتفاوت مستوى الدول على منحني القوة، باعتبارها نتيجة أوضاع جغرافية واقتصادية وتاريخية وحضارية، وهي تعرف بالقوة الشاملة، وعلى ضوء دراسة تلك المقومات يمكن تقييم الدول، وتفسير العلاقات بينها وبين بعض على أسس جغرافية.

وتتعدى ميادين الجغرافية السياسية تحليل العلاقات بين الجماعة البشرية والبيئة داخليا، على تحليل العلاقات الخارجية لهذه الجماعات، ذلك أن التكامل ضروري بين نشاط الدولة الداخلي ونشاطها الخارجي، فالدولة المضطربة داخليا تستنزف جهودها في إقرار السلام، والأمن والوحدة الداخلية، ولا تستطيع

أن تجد من الطاقة فائضا يمكنها من ظهور بارز في المجالات الدولية. كما أن الدولة المستقلة الآمنة من الناحية الخارجية، ينعكس حالها هذا على رخاء السكان، وتفرغ ميزانيتهم للنهوض الاقتصادي. فليس من شك أن جميع الدول غير الآمنة، تستهلك جزءا كبيرا من ميزانيتها في التسلح. قارن مثلا ميزانية الدولة العربية المحيطة بإسرائيل، وحالة إسرائيل ذاتها، بدول كسويسرا، ولعل ميزانيات التسلح الضخمة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق لخير دليل على حالة التوتر الدولي وسباق التسلح الذي يدور في العصر الحاضر.

وما دامت الجغرافية، مجالها الدولة أساسا، فلابد من معرفة عناصر هذه الدولة، فلا تجود دولة في فراغ، وان كانت الوحدات السياسية تعاني خلخلة في السكان أحيانا، إلا أنه لا توجد وحدة سياسية بارض دون سكان، ومعنى هذا أن الدولة = أرض ذات حدود سياسية + سكان، ونظرا لأنه لا توجد حتمية في العلاقة بين البيئة والإنسان. فلا ننتظر أن نجد استجابة واحدة من السكان للأرض. فكل بيئة لها إمكاناتها الخاصة، وقد يستغل السكان هذه الإمكانات وقد لا يستغلونها، ومن هذا كان الاختلاف في النظم التي تسود العالم.

لذلك يمكن تعديل المعادلة السابقة كما يلي :

الدولة = ارض ذات حدود سياسية + سكان + علاقة بينهما.

والعاملان الأولان يتميزان بالتنوع، أما الثالث فيتميز بالتعقيد لأنه متغير، ديناميكي معقد، فإذا أضفنا إلى هذه التطورات السياسية المستمرة التي تلحق العالم، أدركنا أن الجغرافية السياسية هي علم ديناميكي متطور، فقد تتسع أرض الدولة أو تنكمش حسب تطور الظروف السياسية، وليس أدل على هذا من مراجعة الخريطة السياسية للعالم في مطلع القرن العشرين، ثم بعد الحرب العالمية الأولي، ثم بعد الحرب العالمية الثانية، لاشك سيجد الإنسان تغيرات واسعة، اختفاء دول، وظهور دول أخرى، كذلك الحال في السكان الذين يختلفون كما وكيفا بين حين وآخر. ومن ثم ليس هناك مؤلف وضع في هذا الفرع

الجغرافي إلا ولابد له من التعديل والتنقيح، بما يلائم التطورات التي يشاهدها العالم بل ويقيم هذه التغيرات كلما سمحت الفرصة.

كما أن هناك دراسات في الجغرافيا السياسية تتناول التركيب الداخلي للدولة، وتوزيع الثروات والموارد الطبيعية والبشرية، توزيع الرخاء والتخلف، وأقاليم النشاط الاقتصادي وأقاليم الركود وكذلك أقاليم التنمية التي فرغت من تنميتها. والأقاليم القبضة أي الأقاليم التي لها مشكلات اجتماعية واقتصادية مستعصية وتحتاج إلى خطط عاجلة لانعاش اقتصادها .

وتفيد دراسات الجغرافيا السياسية الأجزاء الدولة الداخلية من حيث التركيب السكاني والاجتماعي والاقتصادي. في دراسة اتجاهات السكان فيما يختص بسياسة معينة. وهناك أجهزة متخصصة لمعرفة الراي العام. وتكون هذه الدراسات الخاصة بالرأي العام غاية في الأهمية في المعارك الانتخابية في مجتمع كالمجتمعات البريطانية أو الفرنسية أو الأمريكية، لأن مثل هذه الدراسات تتنبأ بالفعل باتجاهات التصويت من واقع دراسة الآراء التي يتم تجميعها من قطاعات متباينة من السكان.

وجدير بالذكر أن دراسات استطلاع الرأي العام والتنبؤ باتجاهات التصويت في الانتخابات أن الاستبيان كثيرا ما يكون في ذاته عاملا مؤثرة على اتجاه التصويت. وهذا هو احد العيوب الكبرى لإعلان نتيجة استطلاع الرأي العام حول مشكلة معينة، فهي تؤثر بطريق غير مباشر على الرأي العام .

وعندما تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة التركيب الإقليمي للمقومات الاقتصادية وتوزيع السكان ودراسة الأنماط الإقليمية فهي تفيد اجهزة الحكم المركزية والمحلية على حد سواء. وفي بعض الأحيان في الدول التي توجد بها تباينات عنصرية كالولايات المتحدة الأمريكية تكون دراسة التوزيع المساحي والتركيب الاقتصادي للزنوج مثلا مؤثرة مفيدة في سياسة الحقوق المدنية التي تنتجها الدولة ليس فقط في مشكلة الزنوج، ولكن تفيد الجغرافيا السياسية

ودراستها المهتمين بالتباينات الحضارية والدينية والعنصرية والاقتصادية وكذلك التباينات الطبيعية التي توجد في الخلفية العامة التباينات البشرية.

رابعا: الجغرافيا السياسية والعلوم السياسية

تنبغي الإشارة أولا إلى الفرق الكبير بين الجغرافيا السياسية وبين علم السياسة، بالرغم من المشاركة العامة بينهما هنا بالنسبة للدولة. فالدولة بالنسبة للجغرافيا السياسية عبارة عن العنصرين الأساسيين: الأرض والشعب أو الأمة فيما بعد. وينتج عن تفاعل هذين العنصرين المعقد المتشابك عنصر ثالث هو السلطة، حيث يتجلى ضعف الدولة أو قوتها، نتيجة لسلامة أو عدم سلامة تركيبها. وهنا بالضبط تبرز الحدود: الإطار المحدد للوحدة السياسية في الجغرافيا السياسية؛ رغما عن التغيرات التي تنتابها عبر الزمن، فتصبح بذلك قائمة لفترة معينة من الزمن. وفي هذا الواقع الديناميكي يكمن، ولو بالشكل، المحرك لحجم الدولة وكذلك علاقتها بالمجتمع الدولي المجاور (الإقليمي) أو البعيد (العالمي).

فكما هو واضح فالجغرافيا السياسية تعمل على تحليل العلاقة بين الظروف المختلفة المتعددة للجغرافيا، الطبيعية منها والبشرية داخل الدولة، في حين أن علم السياسة يعمل من أجل التناسق بين الدول في علاقاتها المتبادلة.

بالإضافة إلى ما ذكرنا هناك نسبية الموضوعية في الوثائق الدبلوماسية وكذلك الدراسات التاريخية، الأمر الذي يؤدي أحيانا إلى الانحياز، حتى ولو النسبي؛ وذلك من جراء العواطف والانتماءات القومية الموروثة والمكتسبة.

وقد أدرك الجغرافيون السياسيون في معالجتهم المشكلات وأسس الجغرافيا السياسية للدول في العالم المعاصر، وقدروا تماما الثنائية الوظيفية للدولة Functional duality of Statehood . وقد برع أغلبهم في معالجة المشكلات السياسية التي تختص بعلاقة الدولة بغيرها من الدول. وعالجوا مشكلات شكل الدول وحجمها ومقوماتها الاقتصادية والسكانية والحدود والموارد الطبيعية ولكن عندما جاءوا لمشكلات التنظيم السياسي والعلاقات بين

الناس بعضهم وبعض في داخل الدولة نجدهم قد اعتراهم بعض الارتباك أو الحيرة فيما يجب أن يفعلوه بالنسبة للمنظمات السياسية والمؤسسات السياسية بها. وادراكا منهم أن مثل هذه الأمور تحتاج إلى عمق في الفهم والتحليل ، قد أداروا وجوههم إلى ميدان العلوم السياسية ومفكريها، ولكن النتائج التي خرجوا بها من هذا الميدان لم تأت بإجابات كافية لحقيقة العلاقة الخاصة بين الدولة والمؤسسات السياسية وبين المؤسسات السياسية بعضها والبعض .

وماذا يمكن أن تقدمه العلوم السياسية من مساعدة في هذا المجال إذا كان النظام نفسه يحتاج إلى وحدة الهدف ، وكون العلوم السياسية تختص بدراسة المؤسسات السياسية لكونها مؤسسات سياسية فيعتبر ذلك تصورا من جانب العلوم السياسية ذاتها - لأنها يجب أن تعالج بالإضافة إلى ذلك الفكر السياسي، القوى السياسية، والعلاقات الدولية، والعمليات الحكومية، الحكم، في كل المستويات والشي الذي يوجد في الحقيقة بين كل الأمور التي ذكرناها سابقا ، بصفتها مجال اهتمام، وميدان دراسة كل من الجغرافيا السياسية والعلوم السياسية هي أن كلا منهما موجه للاهتمام بالأحداث التي لها تأثير على الدولة. ولعل هذا هو الذي جعل مجال اهتمام كل من الميدانيين الدراسيين، الجغرافيا السياسية ، والسياسة متشابها. والاختلاف الوحيد الذي يميز بينهما، هو وجهة النظر. والمحور الذي يركز عليه كل من العلمين والنتائج التحليلية التي تخرج بها الدراسات.

والعلوم السياسية كأحد أنشطة العلوم الاجتماعية، تركز أساسا على الإنسان والمجتمع. وتنظيمه بقصد تمكين الناس من القيام بالنشاط السياسي وإقامة الحكومات، التي تدبر أمور الدولة، وفوق كل ذلك تركز العلوم السياسية اهتماما خاصا بتنظيم العلاقات، وبناء المؤسسات السياسية.

وبسبب اهتمام الجغرافيا السياسية بالظاهرات السياسية نجد تبعا لذلك أن الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة المؤسسات السياسية Poliical Institutions وبناء هذه المؤسسات، لأن المؤسسات السياسية في الدولة لها دور كبير جدا في تكوين الأنماط الجغرافية للعلاقات السياسية. وفي السنوات الأخيرة بدأت

الجغرافيا السياسية - كفرع من فروع الجغرافيا التي لها جذور عميقة في العلوم الطبيعية ونظمها - بدأت الجغرافيا السياسية تركز على موضوعات الأرض والحدود في الدولة - أو في الدول - ركزت الجغرافيا السياسية في السنين الأخيرة على الأرض ومقوماتها ومكنوناتها وعلاقة الدولة بأراضي دون أخري. وهذا اللون من الدراسات في الجغرافيا السياسية، الذي نتناول فيه دراسة وتحليل العلاقات بين الدول المختلفة، فيما يختص بالأرض وما فوقها وما تحتوي عليه، هذه الدراسات تفوق مجرد جداول وأرقام أو تقارير فيها بعض الحقائق . لأن هذا النوع من الدراسات تحول إلى تجميع للحقائق والأرقام عن الدول. ولم تضف كثيرا الى تطور ميدان الجغرافيا السياسية ذاته، ويحتاج إلى أكثر من ذلك.

والسبب في ذلك أن دراسات الجغرافيا السياسية لم تتمكن من دراسة بناء مؤسسات الدولة السياسية أو المقومات الإضافية للدولة غير الموارد الطبيعية والبشرية تلك المقومات التي يضيفها التفاعل السياسي والعلاقات الداخلية والخارجية في المؤسسات السياسية.

والتركيز في السنوات الأخيرة في الدراسات الجغرافية لمشكلات الجغرافيا السياسية على الشخصية المساحية للأرض بالنسبة للدولة. يمثل في الحقيقة نوعا من الاعتراف والإقرار بأهمية عنصر الأرض في الجغرافيا السياسية، ولكنه يعتبر تقلصا او انكماشا في ميدان البحث في هذا العلم. وخاصة إذا عرضنا للتاريخ وتطور فكر الجغرافيا السياسية. فإذا كان الكتاب المعاصرون ينتقدون الإسراف في تأكيد العوامل البيئية وآثارها فى كتابات أرسطو Aristotle وبودين Bodin ومونتيسكيو Montesquieu نجد معظمهم بالرغم من ذلك مجبرا على الاعتقاد أن هؤلاء الكتاب القدامى ما كان يمكنهم أن يتصوروا دول المدن City State والجمهوريات والمؤسسات السياسية عامة بدون التأمل في دور وأهمية الجغرافيا في ذلك.

والوحدة بين الكيان المساحي والبناء السياسي للدولة لم تكن خافية على فريدرك راتزل المؤسس الحقيقي لفكر الجغرافيا السياسية الحديثة " Friedrich

Ratzel" لاشك أن راتزل قد استفاد استفادة بالغة من كتابات المفكرين السابقين من جغرافيين وجيوبوليتكيين Geopoliticans وقد جاءت فكرته عن الدولة ككائن حي Organismic Theory of the state وكان قد ألف كتابا في أواخر القرن الماضي وضع فيه هذه الأفكار عن حيوية الدولة، وقد جاء الكتاب تحقيقا علميا دقيقا ليس فقط لهذه الفكرة، ولكن لعلم الجغرافيا السياسية الحديثة.

وقد أقر راتزل أن الدراسات الجغرافية عن الدولة يجب أن تحتوي على أكثر من مجرد عرض لتاريخ السكان أو توزيعهم أو طبيعة الموارد البشرية والطبيعية فيها وفي الأراضي الأخرى.

وقد ركزت كل الدراسات التي تلت راتزل في الجغرافيا السياسية، على إبراز أثر الطبيعة والبيئة على جهد الإنسان ونشاطه الاقتصادي والسياسي. وجدير بالذكر أن كثيرا من الكتاب الألمان قد اعجبتهم هذه الفكرة في الفترة التي سبقت الحرب، وبالذات فكرة أن الحدود السياسية للدولة مسألة يجب أن تتفق مع نشاط السكان وأنها تقبل الزحزحة والحركة. ونشر الكتاب الألماني أتومول Otto Maull كتابات تدافع عن فكرة أن الدولة ماهي إلا كائن حي يخرج من خلية واحدة وبعد ذلك نضاعف في الحجم حسب قدرتها الحيوية، وقد استطاب السياسيون هذه الفكرة بالذات في الفترة التي تلت مولر فرساى.

وقد حاول جغرافيون كثيرون في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حاولوا البحث عن مخرج للجغرافيا السياسية، وقد فكر بعضهم في التركيز على دور الوظيفة التي تقوم بها الدولة, ومنهم ريتشارد هارتس هورن. Richared Hartshorne الذي طلب من جمهرة الجغرافيين الأمريكيين في الاجتماع السنوي لرابطة الجغرافيين الأمريكيين Association of American Geographers في سنة 1951 طلب منهم أن يبحثوا عن جغرافيا سياسية أكثر جغرافية، وهذا المطلب في الحقيقة يؤكد منهجا جديدا في البحث الجغرافي وهو المنهج الوظيفي"The Functional Approach" وبعد ذلك بفترة وجيزة

نشرت جين جوتمان Jean Gotmann دراسة أصولية عن سياسة الدول وجغرافيتها بنفس العنوان :
"La Politique des Etats et leur Geographie"

متضمنة فكريتين جديدتين :

فقد لفتت جين جوتمان النظر إلى عنصر الحركة Movement factor إلى النظم الرمزية System of Symbols او Iconography وهذه الأفكار التي قدمتها جين جوتمان في مؤلفها عن سياسة الدول وجغرافيتها ، قد قدمت بلا شك عنصرا ظل مفقودا لفترة طويلة، ذلك العنصر الذي أشار اليه هارتس هورن فقال إن الجغرافيا السياسية تحتاج إليه، وهو عنصر الحركة، أو ديناميكية الجغرافيا السياسية.

وعموما، فإن الجغرافية السياسية في حاجة إلى العلوم السياسية لتستقي منها الكثير من المعلومات، ولذلك يجب على الجغرافي السياسي أن يهتم بدراسة مبادئ ومناهج وأساليب العلوم السياسية ؛ لأن مجال اهتمامه يركز على دراسة المحددات المكانية للعملية السياسية، وإذا لم يتم ذلك فإن الدراسة ينقصها التفسير العلمي الصحيح.

كما أن من الضروري لدارس العلوم السياسية أن يهتم بدراسة الجغرافية السياسية، لأنها تقدم له كل ما يحتاج إليه من معرفة عن المكان ومدى الاختلاف والتباين الطبيعي والاقتصادي والبشري فيه، وعلى كل من السياسي والجغرافي السياسي من يدرس الموضوع من وجهة نظره، فالاختلاف الأساسي الذي يميز بين العلمين هو وجهة النظر والمحور الذي يركز عليه كل من العلمين والنتائج التحليلية التي تخرج بها الدراسات.

وللعلاقات الدولية علاقة بالجغرافية السياسية باعتبار أن العلاقات الدولية التي هي فرع من فروع علم السياسة تهتم بدراسة السياسة الخارجية للدول وتفاعل هذه السياسات مع بعضها البعض، كما تهتم بدراسة التنظيم الدولي الذي تدخل فيه المنظمات الدولية الإقليمية والقانون الدولي الذي ينظم علاقة الدول

ببعضها البعض وعلاقاتها بالتنظيمات الدولية ، فعلماء السياسة يهتمون بالاختلافات المكانية التي قد تؤثر في السلوك الدولي، بينما الجغرافية السياسية تهتم بالسلوك الدولي باعتبار أنه قد يؤثر في المكان، فلا يمكن تفسير العلاقة بين دولة واخرى دون الرجوع إلى البيئة الجغرافية لكل منهما، وبذلك فإن كثيرا من أسس العلاقات الدولية تعد موضوعات في الجغرافية السياسية مثل توازن القوى العالمية والمنظمات العالمية والاستراتيجية العسكرية.

ورغم أن كلا من العلاقات الدولية والجغرافية السياسية تهتم بالجوانب السلوكية في النظام الدولي إلا أن السلوك ودوافعه المباشرة بعد المحور الأساسي للعلاقات الدولية، وتركيز الجغرافية السياسية في هذه الناحية يكون منصبا على الأسباب الجغرافية وتأثيرها على هذا السلوك.

خامسا: علاقة الجغرافية السياسية بالعلوم الأخرى

تركز الجغرافية السياسية على النشاط السياسي للإنسان في إطار بيئته الطبيعية وتفاعله معها، ولذلك فهي تعتمد في الكثير من المعلومات على غيرها من العلوم ذات الصلة بالبيئة بالإضافة إلى الجغرافية وهي العلم الذي تنتمي إليه.

ورغم انفصال الجغرافية السياسية كفرع مستقل من فروع الجغرافية له شخصيته التي تميزه إلا أنها على صلة بالجغرافية بصفة عامة وبالجغرافية الاقتصادية والتاريخية والإقليمية بصفة خاصة.

فالجغرافية السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالجغرافية الاقتصادية، بل إنها طوال مراحل تطورها الأولى نمت من خلال الجغرافية الاقتصادية، لأن دراسة الظروف الاقتصادية للدولة داخل حدودها السياسية تعد من المقومات الأساسية لقيامها، كما أنها تلعب دورا كبيرا في رسم حدودها السياسية وتحديد علاقتها بالدول الأخرى.

والجغرافية التاريخية تهتم بدراسة الظروف وأنماط العلاقات السياسية التي كانت سائدة في الماضي، وهذا ما تحتاج إليه الجغرافية السياسية لربط الماضي بالحاضر، إذ لا يمكن دراسة العلاقات الداخلية والخارجية للدولة دون الرجوع إلى الماضي، ومن هنا جاءت أهمية الجغرافية التاريخية بالنسبة للجغرافية السياسية، لأن الدول تعد ظاهرات سياسية من صنع الإنسان، ولذلك فهي عرضة للتغير، وهذا التغير موضوع الجغرافية التاريخية، ولا يمكن للجغرافي ان يتجاهل هذا التغير، بل إن فهم الخريطة السياسية غير ممكن دون فهم الجغرافية التاريخية، لأن عنصر الزمن أساسي بالنسبة للجغرافية بصفة عامة، كما يعد أساسيا في علاقات الشعوب ببعضها البعض، وبالبيئات التي تعيش فيها، وبالتالي فإن له أثره على الدولة ، وعلى علاقاتها الخارجية، لأن الدولة تتغير بتغير سكانها وتغير علاقاتها ببيناتها، وتغير حدودها السياسية، وتغير خط استغلالها لمواردها الاقتصادية ونظمها السياسية، ولذلك تصبح الجغرافية التاريخية ذات أهمية بالنسبة للجغرافية السياسية.

أما الجغرافية الإقليمية فتدرس الإقليم الجغرافي من جوانبه الطبيعية والبشرية، كما تقوم الجغرافية السياسية بدراسة هذه الجوانب في الدولة داخل حدودها السياسية، ولذلك فإنها تقدم للجغرافية السياسية بعض المعلومات التي تحتاج إليها في كثير من الأحيان.

والتاريخ من العلوم ذات العلاقة بالجغرافية السياسية، وكثيرون من علماء الجغرافية السياسية ينتمون اصلا إلى التاريخ، أو على صلة وثيقة به، فالتاريخ يهتم بدراسة الأحداث والعلاقات بين الدول في سياق تتابعها في الماضي، بينما يتركز اهتمام الجغرافية السياسية على دراسة الخصائص السياسية للبيئة في الوقت الحاضر، ودراسة هذه الخصائص يصعب فهمها دون معرفة الماضي، وفي ضوء معرفة الماضي وفهم الحاضر يمكن وضع تصور للمستقبل في هذا الإطار، ولذلك يصبح ما يقدمه التاريخ للجغرافية السياسية مهما جدا.

ويرى راتزل أن الجغرافية السياسية في التفسير الجغرافي للتاريخ، ولا يمكن تصور دراسة لحرب من الحروب أو دولة من الدول دون دراسة الظروف

البيئية ومدى تأثيرها في سير الأحداث، وكما ذكر چون سميث Smith , فإن الجغرافية بدون التاريخ تعد جثة لا حراك فيها، كما أن التاريخ يضل بغير الجغرافية ويصبح كانه عابر سبيل لا يعرف لنفسه مستقرا.

كما ترتبط الجغرافية السياسية بالديموغرافيا Demography باعتبارها دراسة علمية لعوامل السكان وحركتهم واصولهم العرقية، ولذلك فهي تمثل مصدرا من المصادر التي تستقى منها الجغرافية السياسية الكثير من الحقائق والمعلومات. ا وللجغرافية السياسية علاقة ببعض العلوم الأخرى وإن كانت هامشية مثل الأنثروبوجرافي Anthropography، وبعلم الاقتصاد في صورة الجغرافية الاقتصادية ، وبعلم الجيولوجيا في صورة الجيمورفولوجيا.

ومن كل ما سبق نرى مدى ارتباط الجغرافية السياسية بكثير من العلوم ذات الصلة إما بالبيئة أو بالإنسان، وكلاهما من الأساسيات التي تعتمد عليها الجغرافية السياسية.

كما أن ذلك يعني أن الجغرافية السياسية تتطلب استيعاب نتائج العلوم المتعددة ذات العلاقة التي أشرنا إليها، وفي نفس الوقت تتطلب المهارة والقدرة على الربط بين تلك النتائج والاعتماد عليها في مواجهة الموضوعات التي تدرسها.

سادسا: الجغرافيا السياسية التطبيقية

في دراسة الأقاليم السياسية، لا يمكن للباحث أن يتجاهل ما يعرف بالجغرافية السياسية التطبيقية، فبعد تحليل المظاهر الوظيفية للأقاليم السياسية وبصفة خاصة الدول كوحدات وظيفية، فإن الجغرافي يمكن أن يكون خلفية معقولة لتحليل العلاقات الدولية، حيث يقوم الجغرافي السياسي بكشف الغطاء وإزاحة الستار عن المعلومات الخاصة بظروف العالم الطبيعية التي تؤثر في حياة الإنسان.

فالجغرافية السياسية بربطها المشكلات الدولية بمسرحها المحلي والمكاني تستطيع أن تسهم مساهمة فعالة في تفهم هذه المشكلات. فكثير من المشكلات كفلسطين، وكوريا، والبوسنة، والصومال، لازالت ضخامتها تتناسب عكسيا مع إدراك الناس لأساسها الجغرافي.

ولا ينفرد الجغرافيون وحدهم ببحث المشكلات الدولية، بل هي ميدان ثرى للمشتغلين بالعلوم السياسية والمؤرخين والعاملين في حقل القانون الدولي، ولكن الجغرافي يتميز عليهم جميعا بتفهمه للخصائص الإقليمية وسهولة استخدامه للخرائط، ولا يزال المجال امام الجغرافي كبيرا لكي يضيف الكثير لإجلاء المواقف المختلفة. ولقد تطورت الجغرافية السياسية في الخارج كثيرا في استخدام المعلومات الجغرافية للإفادة منها في المشكلات الدولية المعاصرة، وكثير من هذه الدراسات أصبحت تطلبه الوكالات الحكومية المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الجانب التطبيقي كانت بداية نشاطه عقب الحرب العالمية الأولي، نتيجة الاهتمام الزائد بمعرفة الادعاءات الإقليمية بعد تلك الحرب، وهناك قسم للجغرافية في وزارة الدفاع الأمريكية.

وقد اشترك الجغرافيون الأمريكيون، بسهم وافر في وضع البيانات اللازمة التي تسلح بها الرئيس ولسون في مؤتمر الصلح، وجمع أحدهم وهو بومان ملخصات للأقاليم موضع النزاع في جميع أنحاء العالم في كتابه. وخلال العقدين اللذين اعقبة الحرب العالمية الأولي، ركز الجغرافيون الأمريكيون همهم على المشكلات الخاصة بأمريكا اللاتينية، والمشكلات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية مع كندا والمكسيك، وقد أخرج بوجز محاضراته عن الحدود الدولية، في مؤلف بهذا العنوان نتيجة لاشتراكه في بحث كثير من المشكلات.

كما اعد ستيفن جونز بتشجيع من بوجز مؤلف عن عمل الحدود ليكون دليلا في أيدي لجان تخطيط الحدود، والهيئات التي تقوم بتحديدها (سعودي مرجع). وقام هوفمان بنشر تحليل لمطالب هولندا في تعديل الحدود مع المانيا واشترك جغرافي مصري بخبرته في إيضاح حق مصر في طابا حين عرض النزاع على محكمة العدل الدولية.

وهكذا يمكن لباحث الجغرافية السياسية أن يكون موضع استشارة بحكم خبرته ومرانه المتخصص في المشكلات الإقليمية، كمشكلات النزاع على الحدود، وإعادة تخطيط الحدود السياسية أو في زحزحة موضع العاصمة، أو تقسيم قطر معين أو توحيده، او اتحاده مع قطر مجاور، وحتى في المواقف التي لا يظهر فيها نزاع إقليمي، يمكن للجغرافية السياسية أن تعطي الكثير، فنمط الأقاليم السياسية في غرب أوروبا اثر على التجارة والصناعة المحلية، فحفر القنوات في بلجيكا والأراضي المنخفضة، وحركة الحديد الخام في إقليم اللورين لوكسمبورج هي نشاطات اقتصادية، لا يمكن فهمها إلا بعد دراسة نمط القوة السياسية في الإقليم.

وتختلف درجة الملاحظة في الأقاليم من النظرة الشاملة أو الكلية المساحات كبيرة، إلى الأبحاث التي تقوم على مساحات صغيرة، وفي الأولي أي في المساحات الكبيرة تظهر الاختلافات المحلية، وتظهر الخطوط العامة، واما الدراسات المحلية، فقد تتضمن الدراسة طرقا خاصة، وهنا يكون التعميم الأول في حاجة إلى إعادة دراسة على مقياس آخر، فعلي سبيل المثال كون جبال الأنديز تصلح حدا سياسيا بين شيلي والأرجنتين فيه شيء من التعميم على مستوى الكرة الأرضية، أما على المستوى المحلي فتظهر كثير من الصعوبات، فقمم الجبال كثيرا ما لا تتفق مع تقسيم المياه وكذلك السلسلة الجنوبية أكثر انخفاضا، لا تظهر فيها القمم واضحة، فضلا عن مشكلات المرور من الممرات الجبلية.

وهناك أيضا دراسة الوحدات الإدارية المحلية داخل الدولة وإلى أي حد تتفق مع الاختلافات الإقليمية، وكذلك المساهمة في رسم وتقسيم الدوائر الانتخابية.

وعلى عكس هذا، هناك الدراسات ذات الطبيعة الدولية، وفي هذا المجال يعالج باحث الجغرافية السياسية جزءا كبيرا من سطح الأرض كنمط من الأنماط السياسية، ومادامت الوحدات السياسية هي نواتها، فإن المساحة الكبيرة لاشك ستضم العديد من الدول، ولابد للوحدة الكبيرة أن تكون ديناميكية هي الأخرى،

وهكذا يجد الباحث نفسه يواجه مشكلات على مستوى عالمي وعلى مستوى إقليمي.

وإجمالا للقول يمكن أن نحدد النقاط الآتية كعناصر رئيسة للأهمية التطبيقية لدراسة الجغرافيا السياسية وهي:

1- الكشف عن واقع التركيب البيئي الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي و البشري للوحدة السياسية من خلال اعتماد منهج التحليل الجغرافي السياسي.

2- تشخيص المعوقات المسؤولة الرئيسة عن تحديد ملامح الخريطة السياسية للدولة في مجال علاقاتها الداخلية والخارجية. مما يكفل التنبيه إلى ضرورة صيانة موارد الثروة و تخطيط مستقبلها بما يعزز الاستقلال السياسي للدول.

3- تساهم في رسم ملامح مستقبلية لوحدات الدراسة أو المشكلات المختلفة من خلال الإسهام في تحديد السوق للوحدة السياسية.

4- إن الجغرافية السياسية يمكن أن تقدم إسهامات فاعلة لتعزيز الأمن الوطني والأمن القومي والسلام العالمي.

وترتيب لما تقدم فإن دراسة الجغرافيا السياسية لا تعد ضرورة ملحة لتخصصات الجغرافية والتاريخ والقانون والسياسية والعلوم العسكرية فحسب بل للعلوم الاقتصادية والإدارية أيضا. ونحن نتطلع لليوم الذي ندخل فيه هذه المادة في مناهج تلك التخصصات من أجل خلق المتخصص العالم بتركيبة بلادة الطبيعية والبشرية، القادر على اتخاذ القرارات التي تكفل لها المركز المناسب في المجتمع الدولي من خلال التنظيم السليم لعلاقاتها الداخلية والخارجية.

سابعا: المكان في الجغرافيا السياسية

بالرغم من أن المناهج السابقة تختلف اختلافا كبيرة فيما بينها إلا أنه تلقي في عنصر واحد هو " المكان" ولا شك أن المكان يلعب دورا هاما او حاسمة في كثير من الظاهرة الجغرافية والسياسية، ولكن علينا أن نأخذ في الاعتبار أن المكان - برغم أنه عنصر ثابت في حقيقته المجردة - إلا انه عنصر متحرك

ومتغير بصفة مستمرة في ارتباطاته بالإنسان لأن الإنسان في جوهره عنصر متحرك.

لهذا يجب أن نكيف " المكان" بعلاقاته. وبذلك فإن علاقات المكان" هي أهم ما يجب أن يدور حوله البحث في العلوم الجغرافية عامة والبشرية والسياسية بصفة خاصة، لأنها تعبر عن "المكان" المتحرك والمتغير ابدا.

وقد اكد مالفورد ماكيندر دور التغير بالنسبة للمكان في دراساته الجيوبوليتكية حينما عدل مرتين نظريته الخاصة بقلب العالم فقد تكلم عن عامل الإنسان المتحرك Man - Travelling element ليعبر عن الحركة المستمرة للإنسان والأفكار والمنتجات، وكذلك تكلم جوتمان عن عامل الحركة Movement factor Circulation على أنه يساعدنا على فهم الدوافع والملزمات المؤيدة الى خطط وسياسات معينة. ولكن الحركة تسمح بالمرونة والتغيير في الخطط والقرارات.

وقد اكد جوتمان أن الحركة والأفكار القومية هما القوة الرئيسة في الجغرافيا السياسية. ويفهم جوتمان الحركة على انها تشمل المواصلات والنقل بكافة أشكالهما، والتجارة الدولية. ويقول أنه بدون حركة لا توجد علاقات دولية على الإطلاق.

وتشتمل دراسة الحركة على ثلاثة أوجه هي الطريق الذي تتخذه الحركة وميدان الحركة (يشمل كل منطقة الحركة من البداية الى النهاية)، وأخيرا وسيلة الحركة (البر والبحر والجو). وتحديد الحركة على هذه النحو يعطينا على الفور انطباعا صحيحا عن أن الحركة في دقائقها ومشتملاتها عنصر او عامل شديد التغير، وأنه يجلب معه تغيرات جذرية على "المكان" فيحيله من عنصر ثابت الى عنصر نشط متحرك ومتغير.

وخلاصة ما يتفق عليه المتخصصون في الجغرافيا السياسية أن موضوعات هذا العلم الأساسية هي:

1- دراسة علاقات المكان داخل الدولة:

- إقليم القلب والأطراف.

- علاقة المدن الرئيسة بأقاليمها.

- علاقة المدن الرئيسة بعضها بالبعض الآخر.

- التنظيم الإقليمي الداخلي (المحافظات) وحدودها

- مراكز الثقل السياسية في الدولة .

- التركيب السكاني والسكن والاقتصاد والمواصلات.

- العلاقة بين الدولة والأقليات (سلالية - لغوية - دينية - اجتماعية)

2- دراسة علاقات المكان بين الدول:

- الحدود السياسية الأرضية والمائية والجوية.

- نوع الحدود الأرضية (طبيعية - بشرية)

- مشكلات الحدود والعلاقات الدولية.

٣- دراسة أنماط الدول:

- من حيث المساحة (الدول العملاقة - الدول الصغيرة = الدول القزمية- الدول الجيوب ودول المدينة القديمة دول الجبال والسرات - دول الأنهار والسهول - دول الجزر - دول البحر الواحد والدول المطلة على اكثر من بحر- الدول الداخلية - الدول الحاجزة - الدول العالمية

4- التكتلات الدولية

(الأحلاف الكبرى - التجمعات الاقتصادية للإمبراطوريات القديمة - التجمعات الاقتصادية السياسية الأوروبية).

ثامنا: مناهج البحث في الجغرافيا السياسية

هناك مناهج متعددة لدراسة الجغرافية السياسية، وتأخذ هذه المناهج في معظمها اتجاهين رئيسيين : أحدهما يبدأ بالجانب الأصولي للدراسة وهو الذي يتناول مفهوم و ميدان وأهداف وتطور طرق البحث في الجغرافية السياسية، أي دراسة الأسس العامة للجغرافية السياسية، والاتجاه الثاني يبدأ بدراسة الوحدات

السياسية، أي بالدراسة الإقليمية من منظور سياسى. وقد سار على هذا المنهج كل من ريتر وهمبولت. ومن يؤمنون بهذه الفكرة يعتقدون بأن البدء في الدراسة بالجانب الأصولي قد لا تنطبق في بعض جوانبها عند دراسة الوحدات السياسية ، ولذلك فإن الاتجاه العام يسير في الاتجاهين معا، وذلك بدراسة الجانب الأصولي والإقليمي في نفس الوقت.

وتتعدد مناهج البحث في الجغرافية السياسية بحسب موضوع الدراسة، هل هي دراسة الوحدة السياسية، ام دراسة أصولية للحدود السياسية وغيرها من الموضوعات التي سبق أن ذكرناها كميادين الباحث الجغرافية السياسية.

وتعتمد دراسة المحيط السياسي من الناحية الجغرافية على المسح والتحليل داخل الاطار الكارتوجرافي ، وهناك حسب رأي هارتشورن اربعة مداخل أو مناهج للقيام بهذه المهمة وهذه المناهج منفصلة عن بعضها في ميدان الجغرافية السياسية وهي:

1- تحليل القوى الخاصة بالدولة يعني وحدات القوى السياسية وعلاقتها ببعضها.

2- الدراسة التاريخية.

3- الدراسة المورفولوجية.

4- الدراسة الوظيفية.

وقد وضع ذلك كول Cole وكنك King سبع اتجاهات نظرية في دراسة الجغرافية السياسية. اما جونز Jones . S قد اهتدى الى نظرية اطلق عليها نظرية الحقل الموحد لتحليل الدولة من وجهة نظر الجغرافية السياسية.

ومع تطور علم الجغرافية السياسية في السنوات الأخيرة بدأت الدراسة تسير وفق مناهج متعددة، ولم تعد قاصرة على منهج واحد، بل قد تجمع بين أكثر من منهج في نفس الوقت، وأبرز هذه المناهج: المنهج التحليلي،

والتاريخي، والمورفولوجى، والإقليمي، والوظيفي. وفيما يلي دراسة لمناهج الجغرافية السياسية.

1- المنهج الاقليمي

وهو الذي يدرس الوحدة السياسية من حيث العناصر التي تتألف منها أو التي تكونها، كالحجم، والشكل، والمناخ، والموارد، والسكان، وغيرها، ولكن هذا المدخل سيتخم باحث الجغرافية السياسية بفيض من الحقائق يخشى معه على الباحث أن ينتهي به الأمر إلى وصف مجموعة من الوحدات السياسية وصفا إقليميا، والجغرافية السياسية التي هي عبارة عن وصف إقليمي لدول ما، لن تكون لها شخصيتها المتميزة، وبالتالي ليس هناك ما يبرر وجودها كفرع منفصل من فروع الجغرافية، لذلك فعلى الجغرافي السياسي الذي يتخذ هذا المدخل سبيلا أن يسعى إلى التقاء ما يفيده من الدراسة الإقليمية، ويحلل معلوماته، وبياناته المختلفة، بالطرق التي تؤدي به إلى تفهم المشكلة موضوع الدراسة، من ثم اختلفت بالطريقة معلوماته، وتقديرها اختلافا له مغزاه عن طريقة الجغرافي الإقليمي.

وهذا المنهج عتيق تقليدي، لا يكاد يرتكز البحث فيه الى قواعد واصول ثابتة. ومن ثم يكون نمط البحث والدراسة مضطربة، فلا يكاد يحدد أسلوبا علميا حقيقيا في معالجة الموضوعات، واستخلاص النتائج. وهذا معناه - من غير شك - انه منهج مهزوز، يكاد يقترب بموضوعية البحث والدراسة، الى الصورة والطريقة والأسلوب ، الذي تعالج بها موضوعات الجغرافية الوصفية الاقليمية.

ويمكن القول أن الباحث وفق هذا المنهج يستغرق كل جهده، ويستنزف كل قدراته في دراسة عناصر البيئة في الدولة المعنية ، أو في الاقليم المعنى ، لكي يتخذ منها مرتكزا تنطلق منه الدراسة والنتائج، التي يستهدف فيها وبها تصوير مشكلات وتحليلها، وإلقاء الأضواء الكاشفة عليها.

وربما يكون من الصعب علينا أن نتصور امكانية تحقيق هذه الأهداف، لأن الدراسة الجغرافية قد تمتص كل جهد الباحث، أو قد تغطي على اجتهاده، او

تطمس اى احتمال لوضوح الرؤيا، بالنسبة لجوانب المشكلة السياسية التي يدرسها، هذا بالإضافة الى صعوبة الأخذ بمنطق الاقليمية، في تفهم المشكلات في عالم اليوم. والمفهوم ان منطق التواصل والاتصال بين أطراف العالم ودوله، ومنطق توازن القوى، يفرض أبعادا ونتائجها مؤثرة. ومن شأن هذه النتائج وما ينبني عليها من متغيرات، الا تعترف بالحدود الجامدة بين الأقاليم الجغرافية، او لا تتوقف عندها، لدي دراسة المشكلات السياسية.

2- المنهج التاريخي

وعن طريقة يتم دراسة تطور الدولة حتى بلغت بناؤها السياسي الحالي، وقد يكون هذا المدخل مفيدا في بعض الحالات الخاصة، فالتحليل التفصيلي للوكسمبرج لابد من تفسير التطور هذه الدوقية، واثر هذا النمو على شكلها الحالي، وعيب هذا المدخل التاريخي هو الخوف من أن يضيع باحث الجغرافية السياسية وسط خضم من الأحداث التاريخية، تبعده عن اتجاهه، ويصبح في هذه الحالة غير مميز عن باحث التاريخ السياسي، والعيب الثاني هو خشية الخروج بأحكام عامة، أو مبادئ نتيجة دراسة حالات خاصة.

إن دراسة مشكلات الماضي في الجغرافيا السياسية تشكل الخلفية التاريخية التي لا غنى عنها لوصل تحليل مشكلات الحاضر بالماضي، لما في ذلك من عبر، خصوصا وأن الحياة أو بالأحرى الحضارة هي سلسلة متواصلة من الاضافات على الماضي المؤدي الى الحاضر - المستقبل. وفي هذه الدراسة التاريخية يتناول البحث تطور نمو الدولة من القلب الى الأطراف، مركزا في الوقت نفسه، على الطرق التي يؤخذ بها لجذب وضم الأقاليم المختلفة وصولا إلى الحدود الحالية . وبالطبع فالظروف الطبيعية والحضارية للمنطقة التي تقع فيها الدولة موضوع البحث تشكل الإطار الجغرافي - التاريخي للتحليل في الماضي هنا، حيث تبرز أهمية علاقات الأرض بالدولة، مثل الجبال والصحاري والمستنقعات والأنهار والبحيرات ودورها الايجابي كحدود طبيعية في حماية الدولة المعنية تجاه الدولة الأخرى أو دورها السلبي الحائل دون تخطي الدولة المعنية لها الى حدود اخري، بالإضافة إلى ذلك هناك بالنسبة للعلاقات بين

الأرض والدولة سهولة أو صعوبة الاتصال بين القلب والأطراف في الدولة، حيث يبرز كبير تأثير مركز عاصمة الدولة بالنسبة لباقي الأراضي فيها.

في كل ما ذكرنا يبدو جليا كبير دور الوسط الجغرافي في التطور التاريخي السياسي للدولة ورسمه لمسلسل الجغرافيا السياسية التاريخية فيه، وبالتالي الأخذ بالحتمية الجغرافية والتاريخية في تفسير سير أحداث الماضي، إنما دون إمكانية اسقاطها على سير أحداث الحاضر لتفسيرها، كون التاريخ يعيد نفسه، إنما بأشكال جديدة هي الانعكاس لمضمونها الجديد. هذا المضمون الجديد المتأتي عن تطور قوى الانتاج (من جراء التطور التكنولوجي والتكتيكي) وعلاقات الانتاج المنبثقة عنها وما تؤدي اليه من تطور أيديولوجي ينتهي إلى تعبئة الطبقة الاجتماعية (الطبقة العاملة) التي تصبح قوة مادية.

ويبدو لنا أن خير مثال لما نحن بصدده هنا هو الدولة اليهودية اليوم في فلسطين، والتي لا يفيد دراسة ماضيها لإضاءة ظروفها الحاضرة وتفسير ما أقدمت عليه من عمل اغتصابي بحق العرب وأراضيهم بل يفيد الديماجوجية والكذب الجيوبولتيكي ، الذي هو في مصلحة اليهود والصهيونية وليس في مصلحة العرب، حيث الحق والحقيقة التاريخية والقانونية والانسانية.

وقد كتب الكثيرون فيما مضي أمثال راتزل وكيلن وهوسهوفر عن الدولة ككائن حي والقوانين التي تتحكم في نموها، ورغم التعميم، فعلي سبيل المثال ما هي القوانين المشتركة التي تحكمت في نمو السويد والهند وكوبا؟. فمثل هذا المدخل التاريخي للدولة قد يفيد في تحليل هذه الأقاليم كظاهرات سياسية معاصرة على سطح الأرض.

كما أن المنهج يجرجر الباحث وفق اسلوبه، الى تحقيق درجة من درجات الالتقاء بين حصيلة ونتائج الدراسات الجغرافية والدراسات التاريخية. ومن ثم يكون هذا الالتقاء هو، المنطلق الذي يتوجه منه البحث والدراسة، أو الذي يصنع الشكل والأسلوب، ويتوخى التوافق والتناسق من اجل استنباط جملة من القواعد العامة والأصول، التي تخضع لها السياسة، أو التي تحكم مسألة العرض العام للمشكلات السياسية.

وربما كان اخطر ما يعيب هذا المنهج، هو اللجوء الى وضع واقرار القواعد العامة، التي تكون بمثابة المقاييس والموازين. وما من شك في ان السعي الى تطبيقها لدى دراسة وتعميق المعرفة بكل مشكلة، يوحي بمعنى من معاني الحتم، وبتأكيد العوامل أو الدوافع الثابتة وصولا الى حد القوالب الجامدة. وهذا معناه أن متابعة الدراسة على ضوء هذا المنهج، تسقط من الحساب العوامل المتغيرة، ولا تكاد تحقق المرونة الكاملة أو الانطلاق الحر، في وضع بعض الأمور، التي تمس جوهر المشكلة السياسية في الاعتبار.

وما من شك في أن العوامل المتغيرة مفيدة، وأن المرونة في الدراسة التي تمس السياسة مطلوبة بإلحاح، وليس من المعقول أن تخضع كل مشكلة من المشكلات السياسية لأنماط ومقاييس وقوالب جامدة، تفرضها القواعد العامة المطلقة، بل أنه من الضروري آن توضع في الاعتبار أمورا معينة كثيرة ومحدودة، بالنسبة لكل مشكلة لأن المشكلات قد تتشابه، ولا تكاد تتماثل.

والاعتقاد الجازم ان التماثل بين المشكلات مستحيل، لأن العوامل البشرية المتغيرة، التي تكون عادة ضمن الأبعاد التي تبني وترتكز عليها المشكلات، لا يمكن ان تكون صورة طبق الأصل، ومن ثم يكون الفرق كبيرا بين المشكلات المتشابهة، وافتراض التماثل فيما بينها. وعندئذ لا تكاد تصلح القوالب الجامدة أو القواعد العامة، التي يصنعها المنهج التاريخي لتقييم المشكلات، أو لتقدير ما من شأنه أن يكشف الغطاء عن وجهها الحقيقي، أو للغوص وراء الجذور العميقة لها.

ويتناول هذا المنهج الجانب التاريخي للدولة حيث يركز على فهم الماضي التحليل الاحداث الحاضرة، فهو يدرس كيف نشأت الدولة وتطورت، ثم كيف بسطت نفوذها على نطاقها الإقليمي، ثم يتناول بالدراسة حدود الدولة السياسية وكيف وصلت الدولة إلى هذه الحدود من خلال الخرائط التي توضح مراحل نمو الدولة من نواتها عبر التاريخ. ويتطلب اتباع هذا المنهج الإمام الكامل بالمعلومات التاريخية للدولة.

واتباع هذا المنهج ليس ضروريا لكل دراسة في الجغرافية السياسية، لكنه يفيد عند دراسة تطور شغل الدولة لنطاقها الإقليمي، ووصولها إلى حدودها السياسية للوقوف على التغيرات التي طرأت على علاقة الدولة بالأرض على مر الزمن، كما يهتم هذا المنهج بدراسة المعاهدات والاتفاقات التي تبرمها الدولة من وجهة نظر جغرافية، ومدى تأثير هذه المعاهدات على علاقة الدولة بالدول الأخرى.

وقد اتبع كثيرون من الألمان هذا المنهج في دراستهم تأثرا بفكرة راتزل عن الدولة ككائن حي، فصاغوا لها القوانين الجغرافية التي تتبعها لتتوسع وتنمو لتصل إلى الوضع الذي تسعى إليه .

ويركز هذا المنهج على عنصر الزمن كبعد أساسي في دراسته، وذلك بتتبع أثره في تغيير العلاقة بين البيئة والمجتمع، فهو يدور حول الماضي لتفسيره وليس المجرد سرد الأحداث التاريخية ليمكن فهم الأوضاع السياسية الحاضرة، والمشكلات القائمة في ضوء الماضي.

ويتميز هذا المنهج برسم مجموعة من الخرائط التي توضح مراحل نمو الدولة في نطاق الإقليم، فنمو الدولة من النواة ووصولها إلى حدودها السياسية القائمة يحتاج إلى اتباع المنهج التاريخي.

ويتناول هذا المنهج مدى التطابق بين كل من اللاندسكيب الطبيعي والبشري من ناحية، والظاهرات السياسية من ناحية أخرى ليرى إلى أي مدى قد أوجد التاريخ ما كان يجب أن يوجد أو العكس.

وقد اتبع «وتلسى Whittlesey» هذا المنهج في دراسته لنمو فرنسا وتطورها التاريخي. فقد بدأ بدراسة نمو فرنسا من نواتها الأولى إلى أن وصلت إلى صورتها الحالية مع الربط بين هذا النمو وبين البيئة الطبيعية للإقليم.

والعامل الزمني له تأثيره المهيمن على المكان. وليس ذلك بمعني أن المكان يتغير ولكن علاقات المكان هي التي ينتابها التغيير. فرقعة المعمور قد اختلفت

كثيرا عما كان معروفة منذ الفي سنة. والدول التي كانت موجودة في الماضي قد اختلفت تماما وحلت محلها قوى عالمية جديدة. والاتصالات العالمية والمعارف التكنولوجية مختلفة عما كان في الماضي وخلاصة القول أن انقطاع تاريخي جغرافي سلالي حضاري اقتصادي يفصل ويفرق تاما بين ما كان وما هو حادث في ارض فلسطين الحالية، ولهذا فإن الجغرافيا السياسية لمشكلة فلسطين الحالية يجب أن تركز تماما على وقائع اليوم وعلاقات الاساس والدول داخل الشرق الأوسط وخارجه وارتباط ذلك بالتأثيرات الاقتصادية لكل من العرب و اليهود على المستوي العالمي الاقتصادي ومدى استقطاب الرأي العام العالمي وانحيازه في كل دولة على حدة إلى أحد أطراف الصراع العربي الاسرائيلي من بين عوامل أخرى كثيرة.

والحقيقة أن بعض مؤيدي المنهج التاريخي ينتهون من دراساتهم الى وضع قواعد ومبادئ عامة يخضعون له الدول في نموها وتوسعها. لكن مثل هذه القواعد والمبادئ تشكل اخطر منزلق تنتهي اليه الجغرافية السياسية. ذلك لأنها " تحدد" و "تحتم اتجاهات وميول ومحاور للنمو والتوسع لا تحيد عنها الدولة في نموها، وفوق هذا فإن المبادئ تنمط الدولة بمراحل لا تحيد عنها كما لو أن العلاقات المكانية والمواقع الجغرافية ثابتة جامدة.

وهذا غير صحيح بالمرة. إن كل شيء يتغير على مر الزمن نتيجة تغير الطاقات البشرية وما يترتب عليه من تغير حقيقي في قيمة المكان وأهمية الموقع الجغرافي.

ومن ثم فإن اسقاط هذه القواعد والمبادئ المستمدة من احداث الماضي على حاضر الأمور يؤدي بالحكام والزعماء الذين يلتزمون بها الى اخطاء حياتهم وحياة شعوبهم.

3- المنهج التحليلي" تحليل القوة"

يعد موضوع القوى من المواضيع الاساسية التي تدخل في اختصاصات علوم عديدة كالجغرافية السياسية والعلوم السياسة وعلم العلاقات الدولية

والعلوم العسكرية، وتستخدم عبارة القوة بصيغ متعددة تبعا لوجهات نظر الباحثين، وهم يطلقون القوة كمرادف لقابلية الدولة، لأنهم يعتقدون أن مصطلح قوة الدولة عام ومتنوع فقد نقصد بقوة الدولة تفوقها العسكري او معنى اوسع لتشمل أمور غير عسكرية كالدبلوماسية والعلاقات الدولية، وعليه فان عبارة القوة قد تعني التأثير والسيطرة والإمكانية والقابلية، وعموما فان القوة تتألف من عناصر رئيسة هي القوة الجغرافية والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية والقوة البشرية والقوة النفسية ويظل هذا المنهج يقدم الجغرافي السياسي بتحليل عناصر الجغرافي بمفهومها الواسع الذي يشمل المكان والانسان واوجه التفاعل بينهما. وترتيب لذلك فان عناصر هذا المنهج تتضمن تحليل الموقع بكافة مظاهرة وعناصر البنية الطبيعية والموارد المتاحة المادية والمعنوية والسكان ووسائل الحركة والاتصال والثورة المعلوماتية والتنظيمات الإدارية والسياسية للعلاقات الداخلية والخارجية للدولة.

وهذا منهج ثالث يعالج الأمور باسلوب مختلف تماما ابعد ما يكون عن التقيد بالقواعد العامة. ويلجأ هذا المنهج الى معالجة الموضوع، الذي يشمل وحدة أو أكثر من وحدة سياسية على اعتبار، أنها تتضمن الأرض، مثلما تتضمن الناس، ومن ثم يدرك الباحث أن خصائص الأرض والضوابط الطبيعية المحيطة بها، تشترك مع خصائص الناس والضوابط البشرية النابعة من صميم وجودهم ومستواهم الحضاري ونشاطهم، في صنع اهم العوامل المتغيرة، التي تؤثر في وجود المشكلات وتؤدي إلى خلقها أو تجسيمها.

وهذا معناه أن هذا المنهج يتسم بالواقعية وعدم الجمود، او التقيد بالنمطية والقوالب الجامدة. ذلك انه يدعو الباحث لأن يهتم، بكل خصائص الوحدة السياسية، من حيث الموقع الجغرافي والشكل العام والمساحة والحدود وغير ذلك من صفات الأرض والموارد المتاحة فيها. ولان يهتم ايضا بالناس وكل الظروف التي تحيط، بتجمعهم على هذه الأرض، وبولائهم لها وبنشاطهم فيها وبالمشكلات التي يتعرضون لها في الداخل والخارج.

والواضح أن هذا المنهج الذي يستهدف الاحاطة بالعوامل الثابتة والمتغيرة، يكسب الباحث والبحث مرونة تكفل له القدرة على تقصى الحقائق، والكشف عن كل ما من شأنه أن يصور كل الأبعاد التي تتصل بالمشكلات السياسية، من قريب أو من بعيد. وهكذا يستطيع الباحث من خلال هذه الدراسة المرنة والاحاطة الواسعة، أن يضع الموضوع في مواجهة كل الأضواء التي تكفل الوضوح وتصنع الرؤية الصادقة. كما يستطيع ان يغوص وراء جذور أى من المشكلات السياسية.

وهذا معناه أن الباحث وفق هذا المنهج، لا يكاد يتقيد بقواعد جامدة، ولكنه يتحرر من كل قيد، ويستنبط لكل مشكلة جملة القواعد الخاصة بها، على ضوء الدراسة الموضوعية، التي تضع في الاعتبار كل الأبعاد والعوامل المتنوعة التي تشترك في الكشف عن ماهية المشكلة السياسية، وجوهرها الأصيل. وليس أفضل من التحليل في تقصي الحقائق، وفي تفسير الغموض الذي يكتنف المشكلة، والتعقيد الذي تصنعه العوامل والدوافع والمتغيرات المتداخلة من حولها.

ويرى أصحاب هذا المنهج أن القوى داخل الدولة تتكون من الجغرافيا والاقتصاد والسياسة والمجتمع والجيش، كما يرون أن الجغرافيا تشتمل على الموقع والحجم والشكل، التي تؤثر على الدولة من حيث القرب حتى الاتصال بالمجتمع الدولي والبعد حتي الانعزال عنه، هذا بالإضافة إلى التربة ودرجة خصوبتها ونسبة الصالح منها للزراعة والانتاج الزراعي، وتأثير المناخ في هذا المجال، والموارد الطبيعية المؤثرة والاحتياطي منها للمستقبل.

ان تحليل القوى السياسية هو منهج يستخدمه الجغرافيين وغير الجغرافيين من دراسي الموضوع السياسي. بل أن بعضهم يعتبر الجغرافيا واحدا من مصادر القوى في العلاقات الدولية. ومثل هذا المنهج على سبيل المثال - يقسم القوى داخل الدولة إلى خمس مكونات هي الجغرافيا والاقتصاد والسياسة والمجتمع والجيش. ويحدد أصحاب هذا التقسيم المكون الجغرافي بأنه يشتمل علي:

١- الموقع

٢- الحجم

٣- الشكل الذي تتخذه مساحة الدولة

4- مدى ما تقدمه المشتملات الثلاث السابقة من بعد أو قرب، عزلة او اتصالا بالمجتمع العالمي

5- درجة خصوبة التربة ونسبة الصالح منها للزراعة والإنتاج الزراعي.

6- تأثير المناخ على الإنتاج الزراعي العام وعلى صلابة وطاقة الناس.

٧- واخيرا احتياطي الموارد الطبيعية في الدولة

لكن هذا يمثل بدون شك وجهة نظر ضيقة للجغرافيا لأن الجغرافيين عادة لا ينظرون الى العامل الجغرافي كعنصر محدد لقوة الدولة. فالمنهج الجغرافي المتكامل في الجغرافيا السياسية يقيم العناصر الجغرافية بالارتباط بالظاهرات السياسية البارزة. وفيما يلي قائمة من العناصر الجغرافية المتكاملة.

1- البيئة الطبيعية: حيث العناصر الجغرافية المتكاملة مع بعضها البعض، كالسطح والمناخ والتربة والنبات الطبيعي والمجاري المائية والبحيرات.

2- الحركة والانتقال: حيث حركة نقل البضائع والأشخاص والتيارات الفكرية. ولقياس بعض اشكال الحركة والانتقال يمكن أن نتعرف على مدى إرسال راديو القاهرة الموجه لأفريقيا وتأثيرها على الحركات الوطنية الحديثة في تلك القارة، أو حرب الإرسال التلفزيوني عبر الفضائيات وتأثيرها المباشر على سكان مناطق الحدود.

3- المواد الخام والسلع المصنعة ونصف المصنعة، حيث المواد والسلع المنتجة حاليا وتلك المتوقع انتاجها في المستقبل، بالاستناد إلى الكشوفات المعدنية والأبحاث الزراعية والصناعية، والتوسع في التخطيط الاقتصادي العام للبلاد.

4- السكان: حيث الدراسة المونوغرافية الشاملة إلى جانب الدراسة النوعية والأيديولوجية للشعب.

5- التركيب السياسي: حيث دراسة نظم الإدارة وأشكالها وأهداف الحكم الحقيقية وليس النظرية، بالإضافة إلى العلاقات السياسية الداخلية والخارجية. ومن الأمثلة على ذلك أن تنظيم الدوائر الانتخابية في بريطانيا يؤدي الى اعطاء أهمية سياسية للمناطق الريفية صغيرة السكان أكبر من وزنها الحقيقي. وقد أدى هذا التنظيم الى بقاء السكان في هذه الدوائر الفقيرة المراعي لألهم يكسبون كسبا مضاعفة. تخفيف الضرائب عليهم الفقر الموارد. وجذب السياح والمصطافين و المتنزهين في العطلات الأسبوعية مما يعطيهم دخولا إضافية مقابل بعض الخدمات، وأخيرا الأهمية السياسية التي تعلقها عليهم الأحزاب السياسية. ولولا ذلك لكان السكان قد هجروا هذه المناطق لأنها غير مجزية اقتصادية.

وهذا المنهج يتناول دراسة الوحدات السياسية دراسة تحليلية مع توضيح العلاقات التي تربط بين هذه الوحدات، فهو يسعى لتقدير قوة الدولة ووضع تصور مستقبلي لها، لذلك فإن هذا المنهج يفضله الكثيرون من غير الجغرافيين الذين يرون أن الجغرافية تعد عاملا من العوامل التي تساهم في الكيان السياسي للدولة، هذا الكيان الذي يعتمد على عدة عناصر يرتبط كل منها بالآخر.

وقد قام كوهين Cohen الذي ساهم في تطوير هذا المنهج بعمل حصر للعناصر الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة المتمثلة في البيئة الطبيعية، والمواد الخام سواء كانت مصنعة أم نضف مصنعة أم في شكل خام، والسكان من حيث الكم والكيف والعقيدة، والحركة ممثلة في وسائل النقل المختلفة واتجاهات سيرها لنقل السلع والناس والأفكار، والهيكل الأساسي من حيث اهدافه وأشكاله، وذلك بتحليل الآثار التي تنجم عن التنظيمات السياسية الداخلية للدولة.

ويهدف تحليل هذه العناصر إلى الوقوف على مدى مساهمة كل منها في قوة الدولة، وقد يمتد ليشمل أي تجمع إقليمي يضم بعض الدول.

والخلاصة، بالإمكان القول أن المهم، في المنهج التحليلي هنا، ليس جمع العناصر الجغرافية والبشرية المختلفة، على اعتبار أنها متوفرة وفي متناول الباحثين في الجغرافيا السياسية، بل معرفة نوعية هذه العناصر ووزنها النوعي، إن جاز التعبير، بالنسبة للعلاقات السياسية الداخلية والخارجية للدولة، وبالشكل الذي يحول دون الضياع في خضم بحرها الزاخر - العناصر الجغرافية والبشرية المختلفة - والابتعاد عن الموضوع السياسي: غرض البحث وغايته في الجغرافيا السياسية، وبالتالي الحيلولة دون تحول هذه الأخيرة - الجغرافيا السياسية - الى شبيه للجغرافيا الاقليمية. حيث يقول فريمان:

"لم يعد هناك صراع بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقليمية. فكلاهما أصبح مساعدة للأخر، وذلك نتيجة للأبحاث السياسية للدول الجديدة في أوروبا (بعد الحرب العالمية الأولى) وتأثير الدراسات الجديدة لبويمن الأميركي ودي مارتون الفرنسي، وماكندر الانجليزي ، وسفيجيتش اليوغسلافي".

وتبرز الصعوبة في التمييز لمعرفة ثقل وزن مختلف العناصر التي ذكرنا عند محاولة معرفة القوى النسبية للدول والأحلاف والتكتلات السياسية، عبر الأرقام المختلفة للمساحات والسكان ومساحات الأراضي المزروعة فعلا وتلك القابلة للزراية. والانتاج الصناعي الفعلي والمتوقع، ومخزون المواد الأولية، والطاقة العسكرية الخ ... ومن مشكلات المنهج التحليلى صعوبة تحديد ورن العناصر السابقة بالنسبة للعلاقات السياسية الخارجية والداخلية، وكذلك مدى إمكان الحصول على المعلومات اللازمة له وتقييم هذه المعلومات، فليست العبرة بمجرد الحصول على الأرقام كما يفعل الإحصائيون، وإنما المهم هو مغزى هذه الأرقام والعلاقات التي تربط بينها ومدى صحة هذه الأرقام.

وبالتالي فالمنهج التحليلي منهج مقارن. وقد طبق بنجاح في دراسة الدولة الواحدة، ويمكن أن يطبق أيضا في دراسة مجموعة من الدول في الإطار الاقليمي لمعرفة تحركها وديناميكيتها. على أنه من المستحسن في الدراسة المقارنة تحويل الأرقام المطلقة إلى نسبية، حيث تسهل كثيرة المقارنة، التي

تكشف عن المركز النسبي للدولة موضوع الدراسة أو المراكز النسبية للدول موضوع الدراسة الاقليمية في إطار المسرح العالمي .

4- المنهج المورفولجي

يتركز اهتمام هذا المنهج بشكل الدولة من حيث النمط أو القالب، والتركيب أو البناء. فيما يعود للنمط فإنه يتعلق بالترتيبات والتنظيمات المتأتية عن الارتباط السياسي الداخلي للدولة فيها بين وحداتها وأقاليمها وكذلك الارتباط السياسي الخارجي، فيما بينها وبين التكتلات السياسية الاقليمية وفي الوقت نفسه التحالفات العالمية، هذا في حين أن التركيب أو البناء يتعلق بالمظاهر المكانية، التي تشترك فيها الوحدات السياسية، كمراكز الثقل السكانية والاقتصادية في داخل الدولة والعاصمة ومكونات الدولة وحدودها السياسية وخطط التنمية القائمة فيها ومشاكل السكان والاقتصاد والحدود. هذا كما بالإمكان تحليل ودراسة العناصر المذكورة بالنسبة للدولة الواحدة على أساس المقارنة بين الدول المختلفة أيضا.

ويعتمد هذا المنهج على تحليل الظاهرات السياسية بالدولة تبعا لأنماطها وتركيبها. والمقصود بالأنماط كافة التنظيمات التي يرجع تكوينها الى اتقان وتعاون الوحدات السياسية سوى اكان هذا على المستوى الوطني (كأقسام ادارية داخلية) او اقليمي (كتل اقليمية كدول مجلس التعاون الخليجي) أو على مستوى اتحادات دولية كدول السوق الأوربية المشتركة او دول حلف الأطلسي. ويقصد بالتركيب الظاهرة السكانية التي تتضمنها الوحدة السياسية كالقوة السكانية والقوة الاقتصادية والعواصم والحدود السياسية والمناطق التي تعاني من مشكلات وغيرها.

ويدرس هذا المنهج مشكلات الدولة السياسية من حيث الشكل بحيث تنطوي الدراسة على مجموعة من العناصر الجغرافية تنتظم تحت عنوانين رئيسين هما النمط والقالب، و التركيب أو البناء.

وتشير الدراسة النمطية الى الترتيبات و التنظيمات التي يكونها الارتباط السياسي للوحدات والأقاليم التي تكون الدولة، والى الارتباطات السياسية للدولة ككل في التكتلات السياسية الإقليمية من ناحية والاتجاهات والتحالفات العالمية من ناحية ثانية.

أما التركيب او البناء فإنه يشير الى الظواهر المكانية التي تشترك فيها الوحدات السياسية مثل مراكز الثقل السكانية والاقتصادية داخل الدولة، العاصمة، مكونات الدولة، الحدود السياسية، مشكلات خاصة بالدولة كخطط التنمية ومشكلات السكان والاقتصاد والأقليات. وتدرس هذه العناصر ايضا على مستوى الدراسة المقارنة بين الدول المختلفة.

ويركز هذا المنهج على دراسة الوحدات السياسية من حيث نظمها السياسية وذلك بدراسة التنظيمات التي تعود إلى الاتفاق والتعاون سواء على المستوى الداخلي ممثلا في الأقاليم الإدارية للدولة أو الإقليمي ممثلا في التكتل الإقليمي أو العالمي ممثلا في المنظمات الدولية، وبذلك فإن هذا المنهج يتناول وصف وتفسير العلاقات الداخلية والخارجية للدولة في ضوء الجغرافية، كما يتناول دراسة الخصائص المورفولوجية (الشكل والموقع والحدود السياسية)، ودراسة قلب الدولة والعاصمة والأقسام الإدارية والسكان والموارد الاقتصادية للدولة.

ويرى البعض أن هذا المنهج ليس معقدا كغيره من المناهج الخاصة بالجغرافية السياسية، فعند دراسة قلب الدولة تبعا لهذا المنهج فإن الأمر يحتاج إلى تحديد موقعه وموضعه وشكله وامتداده، كما يرى البعض أن اتباع هذا المنهج يؤدي إلى الإيمان بالحتم البيئي، ولا يؤدي إلى نتائج ذات مغزي كتلك التي يحققها في دراسة الجيمورفولوجيا، ولذلك فإن هارتسهورن الذي وضع أساس هذا المنهج عام 1935 رفضه في عام 1950 مفضلا عنه المنهج الوظيفي.

5- المنهج الوظيفي

يتركز الاهتمام في هذا المنهج بدراسة وظيفة منطقة أو إقليم ما كوحدة سياسية. وتتكون كل منطقة أو إقليم أو وحدة سياسية من عدة وحدات سياسية أصغر منها وخاضعة لها. على أن هذه الوحدات السياسية الصغرى يفترض أن تكون وثيقة الارتباط بالدولة ولدرجة أكثر من ارتباطها فيما بين بعضها البعض، أو بدولة خارجية. وذلك لأن الدولة، كما تقوم بوظائفها بشكل عقلاني، يلزمها أن تكون أقسامها في وحدة سياسية واضحة المعالم وقوية للغاية ومتناسقة في كل نواحي الحياة الاقتصادية والاستراتيجية تجاه الدول الأخرى.

وبالتالي فهذا المنهج يركز على دراسة مواقع القوى المركزية في الدولة، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفويتها، وذلك بالنسبة للمساحة والمكان.

يركز المنهج الوظيفي على دراسة الوظيفة التي تؤديها الدولة أو الاقسام الادارية التي تضمها، تتناول الدراسة تحليل الوظائف التي تقوم بها الدولة كحماية الوطن من أي عدوان خارجي وتماسك اجزاءه والعمل على ترابط السكان اجتماعيا وثقافية واقتصادية، وتثبيت كيان الدولة التي تشغلها. وتبعا لهذا المنهج فان الدراسة تحدد عناصر قوة الطرد المركزية التي تؤدي إلى عدم ترابط اجزاء الدولة كالحواجز الطبيعية من جبال وغابات وصحاري او الجوانب البشرية كتخلخل السكان او ندرتهم في بعض المناطق او اختلاف العقيدة او الجنس أو اللغة او وجود اقليات غير راضية عن وضعها تفصل بين اجزاء الدولة عن الأمة، والمعاهدات التي تحقق للدولة العيش في سلام داخل حدودها السياسية. كما يتناول هذا المنهج تحليل مبرر وجود الدولة فان لكل دولة سببا ومبررا لوجودها وبدونها تفقد وجودها وتضعف امام الثورات الداخلية وهجمات الأعداء مثل اثيوبيا عندما كانت تسيطر على اريتيريا لأنها لا تقتنع اساسا بفكرة قيام دولة اثيوبيا ويهتم هذا المنهج دراسة وقومات الدولة كاللغة والدين والجنس وتحديد نواة الدولة، ومدى مساهمة هذه النواة في تأسيس الدولة وكذلك دراسة التنظيم الداخلي للدولة سواء كان في شكل أقاليم او مقاطعات او ولايات او محافظات ومعرفة أوجه الاختلاف والنسبة بين هذه الأجزاء ثم دراسة

العلاقات الخارجية للدولة في صورها المختلفة كالعلاقات السياسية والاقتصادية والحدود السياسية من حيث مدى قبولها من الدولة المشاركة في هذه الحدود لأنه يركز على الدولة فقد لغي قبول الكثيرين لاتباعه في الجغرافية السياسية.

يهتم هذا المنهج بدراسة وظيفة منطقة ما او إقليم كوحدة سياسية. وكل منطقة أو وحدة سياسية تتكون من عدة وحدات سياسية أصغر وخاضعة لسلطان الوحدة الكبرى، ولا بد أن تكون الأقسام السياسية الصغرى مرتبطة ارتباطا قويا بالدولة اكثر من ارتباطها ببعضها البعض أو بدولة خارجية. فلكي تقوم الدولة بوظائفها على الوجه الأكمل، فإنه يلزمها أن تكون الوحدة السياسية لكل اقسام الدولة واضحة وقوية ومتناسقة في كل نواحي الحياة الاقتصادية والاستراتيجية وفي علاقة الدول ككل بالدول الخارجية.

يركز المنهج الوظيفي على دراسة الوظيفة التي تؤديها الدولة أو الأقسام الإدارية التي تضمها، فتتناول الدراسة تحليل الوظائف التي تقوم بها الدولة كحماية الوطن من أي عدوان خارجى وتماسك أجزائه والعمل على ترابط السكان اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا ، وتثبيت كيان الدولة في إطار المنطقة التي تشغلها.

وتبعا لهذا المنهج فإن الدراسة تحدد عناصر قوة الطرد المركزية التي تؤدي إلى عدم ترابط اجزاء الدولة الحواجز الطبيعية من جبال وغابات وصحارى، أو الجوانب البشرية كتخلخل السكان او ندرتهم في بعض المناطق، أو اختلاف العقيدة او الجنس أو اللغة، أو وجود أقليات غير راضية عن وضعها تفصل بين أجزاء الدولة مع الأمة، والمعاهدات التي تحقق للدولة العيش في سلام داخل حدودها السياسية.

كما يتناول هذا المنهج تحليل مبرر وجود الدولة، فإن لكل دولة سببا ومبررا لوجودها، فالدولة التي تفقد مبرر وجودها تضعف أمام الثورات الداخلية وهجمات الأعداء مثل أثيوبيا (الحبشة) عندما كانت تسيطر على أرتيريا التي استطاعت الاستقلال لأنها لا تقتنع اساسا بفكرة قيام دولة اثيوبيا، ومثل البدر

الذين ينتشرون في الصحاري ولا يشعرون بالولاء الكامل للدول التي يعيشون ضمن حدودها.

ويهتم هذا المنهج كذلك بدراسة مقومات الدولة كاللغة والدين والجنس وتحديد نواة الدولة، ومدى مساهمة هذه النواة في تأسيس الدولة، وكذلك دراسة التنظيم الداخلي للدولة سواء كان في شكل أقاليم أم مقاطعات أم ولايات، ومعرفة أوجه الاختلاف والشبه بين هذه الأجزاء، ثم دراسة العلاقات الخارجية للدولة في سوريا المختلفة، كالعلاقات السياسية أو الاقتصادية، والحدود السياسية من حيث مدى قبولها من الدول المشاركة في هذه الحدود.

ونظرا لأن هذا المنهج يركز على دراسة الدولة فقد لقى قبولا من الكثيرين لاتباعه في دراسة الجغرافية السياسية.

وقد تدرس الدولة من حيث علاقاتها الداخلية وفي نفس الوقت كجزء متكامل في المجتمع الدولي؟ وما أثر العوامل غير السياسية كالمناخ والجبال أو الجماعات الشعوبية أو القوميات المتعددة على الأنشطة السياسية للدولة؟

وما أثر المظاهر السياسية بدورها على العوامل غير السياسية كأنماط الاستقرار واستخدام الموارد ونمو شبكات النقل وغيرها؟ ومن الناحية الخارجية هل هذه الوحدة السياسية او تلك قادرة على البقاء والنمو في ظل الظروف الخارجية التي حولها؟ ومدي استقلال أو تبعية هذا القطر، ومشكلاته الإقليمية مع الدول المجاورة.

على أن المدخل الوظيفي لا يشجب بحال من الأحوال استخدام العناصر التاريخية أو التركيبة الإقليمية، فالعوامل التاريخية قد تكون لها أهميتها الكبرى في بعض الأحوال، فقد يكون التاريخ عنصرا فعالا في فهم الاختلافات الإقليمية في داخل الدولة الواحدة. (كما هو الحال في جنوبي الولايات المتحدة الأمريكية)، أو في حالة الدولة كلها، ويتمثل هذا في مشكلة فلسطين، وباكستان، وفيتنام، ولكن العامل التاريخي لا يأتي لنفسه فحسب، بل التفسير المظاهر الوظيفية للإقليم موضوع الدراسة.

وفيما يختص بالعناصر الجغرافية غير السياسية وعلاقاتها بالمظاهر الوظيفية، سنجد أنها تعمل في طريقين : فأما أن يدرس الباحث اثر هذه العوامل غير السياسية على وظيفة الإقليم، أو دراسة وتحليل اثر وجود الوحدة السياسية على المظاهر غير السياسية للإقليم.

وقد اتبع الباحثون منذ القدم الطريق الأول اي اثر الموقع والمناخ على قوة الدولة، واثر السلاسل الجبلية على الوحدة القومية، والمزايا التي تحصل عليها الدولة، نتيجة قربها من البحر، والمزايا التي تحرم منها نتيجة البعد عنه.

6- نظرية الحقل الموحد (نظرية جونز) :

تستند نظرية جونز للحقل الواحد على اراء ثلاثة من الجغرافيين الكبار وهم وتلسي وهارتشورن وجوتمان، والنظرية تربط بين الجغرافية السياسية وعلم السياسة. وقد حدد جونز خمس حلقات متداخلة اولها الفكرة واخرها المنطقة السياسية وتتخللها ثلاث حلقات هي: القرار والحركة والمجال وتمثل حلقات السلسلة هذا كالاتي: الفكرة السياسية والقرار والحركة والمجال والمنطقة السياسية .

ويأخذ على هذا المنهج انه يغفل العديد من الظواهر ذات المساس بالجغرافية السياسية.

7- منهج النظام :

تدور فكرة منهج النظام على العملية السياسية كونها معقدة الجوانب، وهو عبارة عن تتابع الاحداث والاجراءات التي يقوم بها الإنسان من اجل تحقيق نظام سياسي والمحافظة عليه او تغييره ويؤدي اجراء الانسان الى تفسير في الاقاليم. والعملية السياسية تعمل من خلال الاجراءات المتأثرة بالقوة المجتمعة والادراك والمنظور المكاني وحقيقة النظام السياسي من حيث كونه منطلقا، عموما لابد من الربط بين العملية السياسية وانعكاساتها المكانية، فالعملية السياسية هي المفتاح لفهم التنظيمات المكانية وعلاقاتها البشرية وانه بدون فهم العملية السياسية تضيق البصيرة الجغرافية.

ويقوم هذا المنهج بصفة عامة في الجغرافيا السياسية على دراسة الخصائص المكانية للعملية السياسية أو دراسة التفاعل القائم بين العملية السياسية والحيز أو المجال الجغرافي الذي تعمل فيه ، فهذا المنهج يركز اهتمامه على المتغيرات التي تنتظم في إطار علاقات متبادلة من خلال تدفقها إلى النظام السياسي وخروجها منه في شكل مدخلات ومخرجات

8- المنهج السلوكي :

يدور المنهج السلوكي حول فكرة سلوك الناس كأفراد او جماعات في ظل ظروف محددة في الانتخابات مثلا، او خبرة جوانب العملية السياسية كاتخاذ القرارات او الافكار السياسية او الادراك المكاني السياسي والانتماء السياسي. وينبع المنهج السلوكي من فكرة المثير والاستجابة التي استمدها من علم النفس فالبيئة الجغرافية هي المثير والانسان يمثل الاستجابة وعند استجابته يتخذ القرار ثم يسلك سلوك معينا.

9- منهج قياس الوزن الجيوبولتيكي :

يستند هذا المنهج على محاولة القياس الكمي للحاسبة الجغرافية لعناصر الوحدة السياسية الطبيعية والبشرية بكافة تفاعلاته داخل الحدود السياسية وفي اطار العلاقات المكانية المتداخلة والمرتبطة مع دول الجوار الملاحقة واهداف اخرى تكتيكية واستراتيجية متنوعة في ظل منهجية تماثل المنهج التجريبي حيث يتم اعتماد العناصر المطلوب قياس وزنها للوحدة السياسية أو الاقليم السياسي كعنصر مستقل واعتماد ذات العناصر بدول الجوار الملاحقة للوحدة السياسية كعامل متغير (الاثر) في حين تظل الاهداف المنتجة التكتيكية الاستراتيجية (وحدات سياسية مماثلة لمرحلة التطور السياسي) والاستراتيجية (الوحدات السياسية المتقدمة) كمعايير فاحصة او ضابطة في ظل هذا المنهج .

ولعل من الموضوعية أن نشير إلى ان هذا المنهج يعد تطورا لمنهج تحليل القوى فضلا عن اعتماد طريق قياس كمي جديد. فالتنبؤ احد اهم سمات العلم نجدها تشكل جزءا رئيسا من منهج قياس الوزن الجيوبولتيكي، ومما تجدر

الاشارة اليه ان هذا المنهج يبعث الحياة في الجغرافية السياسية ليضفي عليها الجانب التطبيقي.

ولعل أيضا من نافلة القول أن نذكر أن المعايير القياس الكمي التالية وغيرها والمطبقة في أبحاث هذا المنهج تشكل العمود الفقري لمنهج الوزن الجيوبوليتيكي وهي:

- دليل التنمية البشرية.
- درجة التركيز السلعي للصادرات والواردات.
- مؤشر تصدير السلعية الخام.
- مؤشر المرونة الداخلية للطلب.
- مؤشر التركيز الجغرافي للواردات
- متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية.
- مؤشر دليل الإبداع العلمي.
- دليل الحرمان البشري.
- دليل الانكشاف الاقتصادي.
- مؤشر تصدير السلعة الرئيسة.
- مؤشر التبادل الصافي.
- مؤشر التنوع والتركز.
- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.
- مؤشر دليل الانجاز التقني.
- مؤشر دليل الانتشار العلمي.

الفصل الثاني
الــدولــة

أولا - مفهوم الدولة

ثانيا: مفهوم الأمة

ثالثا: نشأة الدولة وتطورها

رابعا: نظريات نشأة الدولة

خامسا: تصنيف الدول

سادسا: العاصمة

سابعا: النواه أو قلب الدولة

ثامنا: معمور الدولة

تاسعا: التنظيم الداخلي

أولا: مفهوم الدولة

1- الدولة في اللغة والاصطلاح

أ- الدولة في اللغة:

جاءت في اللغة العربية كلمة دولة، اشتقاق من الفعل دال، يدول. بمعنى تعاقب وتغلب وتبدل، اذ يقول ابن منظور : (الدولة و الدولة في المال والحرب سواء فيها دول ودول) ويقول الدولة بالفتح في الحرب تدل احدى الفئتين على الأخرى، فيقال كانت عليهم دولة، والجمع (الدول) بكسر الدال، والدولة بالضم في المال، يقال صار الفيء دولة بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لذلك، الجمع دولات ودول (ابن منظور، الجزء 51، ص1455).

وفي الصحاح في اللغة : الإدلة الغلبة. فيقال اللهم أدلني على فلان وانصرني عليه. ودالت الايام اي دارت وتبدلت ودالت دولة فلان أي ذهبت وجاء غيرها(هادي العلوي،1997، ص11) ، وقد ورد في القران الكريم قوله عز وجل (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)(سورة الحشر 7). و قوله تعالى (وتلك الأيام تداولها بين الناس)(ال عمران 140).

وقد دخلت كلمة دولة الى قواميس اللغات الأوربية المختلفة، فتعرف بالألمانية بكلمة (Staat) وبالإنكليزية (State)، وباللغة الفرنسية (Etat)، وهي من أصل لاتيني (status)، ومعناها المجازي "وضع" وتغوص في جذورها الاشتقاقية وتعود للرومان، وهي تعني "كيان سياسي مؤلف من إقليم محدد وشعب وسلطة مؤسسة".

ويتباين المعنى المترتب بشكل واضح عند المقارنة ما بين اللغة العربية وما يقابله من معنى في اللغات الأجنبية، ففي اللغة العربية تعبر عن حالة من الصيرورة والتبدل والتغير، في حين في اللغات الأجنبية تشير الى فكرة الوقوف

واستقرار الوضع، ثم ان مفهوم الدولة في اللغة العربية يبدو تقليديا قياسا بمفهومها في اللغات الأجنبية الذي يبدو حديثا.

ب - الدولة في الاصطلاح:

شكل مفهوم الدولة محور اهتمام عدد كبير من الفلاسفة والمفكرين وعلماء السياسة منذ القدم، فقد عكف الكثير منهم على محاولة تحديد مفهوم علمي وأضح لها، فأخذت الدولة مفاهيم عدة وبحسب المراحل التاريخية التي مرت بها، وكان كل كاتب يعبر في تحديده لمفهومها عن الانعكاس البيئي بأبعاده كافة للمرحلة التي عاشها (أسعد طارش، 2016، ص1).

اذ يرى الباحثون صعوبة في الاتفاق على تعريف واحد للدولة، ويرجع عدم الاتفاق هذا الى اختلاف الفقه حول تعريف هذه الظاهرة التي تتسم بالتعقيد والغموض والتنوع من جانب، وسرعة التغير والتطور من جانب آخر، لذلك لم يستقر البحث على تعريف محدد للدولة، بل تعددت وتنوعت التعريفات الخاصة بالدولة، فهنالك ما يقارب مئة وخمسة واربعون تعريفا للدولة(السعيد الوصف، 2010،ص 21)، وبقدر المدارس الفكرية والميادين المعرفية والعلمية التي تشكل الدولة احدى مواضيعها الرئيسية، كعلم الاجتماع السياسي، وعلم السياسة، والقانون، والجغرافية السياسية وغيرها من العلوم التي تجمع على أن الدولة في عصرنا الحالي أصبحت ضرورة لدرجة لا يمكننا الاستغناء عنها.

ومن الصعب العثور على تعريف جامع مانع للدولة، ومرد ذلك بالأساس إلى وجود مجموعة من الصعوبات والمشكلات التي يثيرها هذا المصطلح أهمها:

1- الاختلاف بين الباحثين في طريقة النظر الى الدولة، فقد يعد المؤرخون الدولة حقيقة مادية في حين يعدها الفلاسفة شيئا مجردا، ويعدها القانونيون شخصية قانونية.

2- اختلاف المفاهيم التي يستعملها الباحثون في دراسة الدولة والأهداف التي يسعون الوصول اليها من وراء ذلك.

٣- ان الكثير من التعريفات صدرت من فلاسفة ومفكرين وكتاب ليسوا من بيئة علمية واحدة ولا ينتمون الى لون فكري او اجتماعي واحد، وانما من خليط قانوني وسياسي واجتماعي.

4- اختلاط مصطلح الدولة بمصطلحات اخرى مقاربة، فقد استعمل المصطلح مرادفا لمصطلحات عدة مثل الأمة، والمجتمع، والسلطة، والحكومة، والسيادة، والسياسة.

وتأسيسا على ذلك ظهرت ثلاثة آراء بهذا الصدد:

- **الرأي الأول: يرى أن الدولة منظمة تسعى لتحقيق أهداف محددة لمصلحة الجماعة.**
- **الرأي الثاني : يتمثل بأن الدولة جمعية ضمن الجمعيات الأخرى تؤدي عملها وفقا لأحكام القانون الذي وضع من الحكومة صاحبة السلطة.**
- **الراي الثالث، مفاده أن الدولة مؤسسة، وهي المؤسسة الأصل وتتفرع عنها مؤسسات أخرى اقل شأنا كالحكومة، والأحزاب، التي تستطيع السلطة بها، ارساء دعائم النظام في المجتمع.**

فالدولة مصطلح حديث الظهور نسبيا، اذ ان فكرة ظهورها ظهر في القرن السادس عشر في أوربا، ويبدو أن الفقيه ميكافللي (Machiavell) من أوائل الذين استعملوا كلمة دولة بمعناها الحالي وكان ذلك في كتابه (الأمير) الذي نشره عام 1532 حين كتب (كل هيأة لها سلطة على الشعوب هي دول، وهي أما جمهوريات ولما امارات). ومع بدأ قيام الدولة القومية الوطنية عام 1948، أصبح مصطلح الدولة متداولا، الا أن الدولة الحديثة بدأت في الظهور منذ قام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، اذ ظهرت مقولة "الدولة المؤسسة" بالمفهوم الحديث، فلم تعد السلطة امتيازا شخصيا للحاكم، وإنما أصبحت مؤسسة منفصلة عن شخص من يمارسها.

2- أركان الدولة (عناصر الدولة)

يجمع العلماء على إيراد جملة من العوامل والاركان الأساسية المميزة للدولة، والتي لا يكاد يخلو منها أي تعريف حديث لها. وهذه العوامل هي:

أولا: إنها جماعة من البشر (الشعب).

ثانيا: إنها قطعة معينة من الأرض (الإقليم).

ثالثا: إنها جماعة سياسية (الحكومة أو السلطة السياسية).

رابعا: إنها صاحبة الاستقلال والسيادة (أي أن تكون متمتعة بالحرية والاستقلال الكامل في تصريف شؤونها الداخلية والخارجية)(سليمان صالح الغويل، 1989).

وتعد الدولة اقوى النظم والمؤسسات الاجتماعية، كما تعد من أعقد الأنظمة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية .

ويرى اليونانيون أن الدولة تعد نظاما أو مؤسسة طبيعية وضرورية، فهي طبيعية بمعنى أنها نشأت من الغرائز الأولية عند الإنسان ثم نمت تدريجيا.

وفي ذلك يقول أرسطو: "إن الإنسان بالطبيعة كائن سياسي، فالأسرة الأصلية في رأيه قد تطورت حتى أصبحت قرية، وعندما ترابطت مجموعة من القرى نشأت المدينة أو الدولة، فكل مدينة أو دولة هي عمل من أعمال الطبيعة) ، وكما يرى أرسطو أيضا أن كيان الإنسان لا يتحقق إلا بمعيشته في دولة، والدولة تستمد جذورها من الدوافع الطبيعية عند الإنسان ، ولا يمكنه اقتلاعها بسهولة ، فالإنسان يولد في الدولة ولا يختارها عادة ، كما أنه ليس من حقه الادعاء بالانفصال عنها، فهي ضرورية لنمو الإنسان وتطوره، وبدون الدولة لا يمكنه بلوغ الكمال.

كما يذكر أرسطو أن الدولة أنت إلى الوجود اولا لكي يمكننا أن نعيش، ثم استمرت في الوجود لكي نعيش عيشة سعيدة، وهو يفسر ذلك بأن الدولة تأتي

إلى الوجود لتلبية الحاجات الضرورية للحياة، ثم تستمر في الوجود من أجل الحياة الطيبة، أي أن إرضاء الحاجات الاقتصادية هو السبب الرئيس في وجود الدولة أول الأمر، واستمرارها بعد ذلك يصبح لا غنى عنه من اجل حياة سعيدة.

وقد عبر عن نفس هذه المعاني افلاطون حيث يرى أن ضرورة قيام الدولة تستند إلى حقيقة أنه لا يستطيع إنسان أن يكتفي: اكتفاء ذاتيا، فحاجته إلى التعاون الاجتماعي والجهد الجماعي في مرحلة معينة من مراحل التطور إنما تعبر عن نفسها في الدولة.

وحديثا عرفها راتزل بانها: جزء من الأرض ومجموعة من البشر انتظمت كوحدة لها اتجاه وشعور خاص وفلسفة أو فكرة واضحة محددة.

ويعرف نورمان بوندر N . Pounds الدولة بأنها: التكون من ارض وشعب ونظام حكومى له سلطة على شعبه وأرضه ، وان ذلك الشعب يختلف عن الشعوب الأخرى في الروابط التي تربط بعض أفراده مع بعضهم الآخر، ولهم شعور متجانس ضمن إطار المميزات التي يتميزون بها اجتماعيا وحضاريا أو عنصريا.

ويعرف ألكسندر Alexander الدولة بأنها: اهي أساس التكوين النظام العالم السياسي، وكل دولة لها ميزة خاصة بها فيما يتعلق بطبيعة أرضها ومدى انتفاع الشعب الذي يسكن هذه الأرض، ثم العلاقات القائمة بين تلك الدولة وبقية دول العالم».

ومن رجال القانون عرفها بلنتشلي Bluntechli السويسري : بانها جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة وبينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة كما عرفها الفرنسي كاريه دى ملبيرج "بانها مجموعة من الأفراد مستقرة في إقليم معين، ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا قاهرة وأمرة".

ويعرفها بونار Bonnard الفرنسي: ابانها وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها.

ويعرفها اسمان Ekmein: «بأنها التشخيص القانوني للأمة" أما الإنجليزي هولاند Holland فيعرفها : بأنها مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينا ويخضعون لسلطان الأغلبية أو سلطان طائفة منهم.

ويعرفها الرئيس الأمريكي الأسبق ولسن Welson : بأنها شعب منظم خاضع للقانون يقطن ارضا معينه.

والجغرافيا السياسية تحدد نفسها أكثر وأكثر عندما تعرف الدولة . فنختصر هذه الأفكار في مجرد (الأرض) (والسكان) (والموارد) (ومؤسسات النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي).

فالأرض لابد أن تكون معروفة الأبعاد والحدود. وخصوصا فيما يتصل بالساحة ، لأن من أهم صلاحيات الدولة هي (السيادة). ومن أبرز صلاحيات السيادة هي السيادة على الأرض. وأن الدولة التي لها هيمنة كاملة وسيطرة على كامل أراضيها هي دول مستقرة. وخالية من المشكلات والمنغصات. وخصوصا مشكلات النزاع على الأراضي مع بعض أو كل جيرانها.

ولذلك فإن السيادة على الأراضي لابد وأن تكون مصحوبة بتعريف دقيق لهذه الأراضي والحدود المتممة لها والفاصلة بين اراضي الدولة. وأراضي دول أخرى مجاورة. والسيادة هنا معناها سريان قوانين وأنظمة الدولة المعمول بها في كل أرجائها وخصوصا الأنظمة السياسية والأنظمة الاقتصادية والمالية والإدارية والقانونية. بحيث تحكم كل جهات الدولة قواعد واحدة منظمة وملزمة.

ومما تقدم من تعريفات للدولة ومن غيرها رغم اختلافها فإن الأركان الأساسية للدولة تنحصر في ثلاث نقاط : جماعة بشرية (شعب)، وإقليم يضم هذا الشعب، وسلطة حاكمة ذات نفوذ على هذا الشعب.

ولذلك لكي يكون للدولة كيان خاص لابد أن تتوافر لها عوامل رئيسة لقيامها ولا يمكن أن يطلق عليها لفظ دولة دون هذه العوامل وهي:

1- مساحة من الأرض تفرض عليها السيادة ومعترف بها من المجتمع الدولي، والأراضي التي تفرض عليها الدولة سلطتها لا تقف عند اليابس فقط، وإنما تتعداه لتشمل الغلاف الجوي المحيط بها، ومساحة محدودة من المسطحات المائية للبحار والمحيطات المجاورة المياه الإقليمية تكون معلنة لدول العالم، فلا يمكن أن يطلق اسم الدولة على المستعمرات أو المحميات الخاضعة للوصاية الدولية ، لأن شئونها الداخلية والخارجية ترسم وتدار من الخارج.

٢- وجود شعب يعيش على الأرض التي تسيطر عليها الدولة معيشة دائمة ، وتوجد بين هذا الشعب روابط قوية تجعل منه وحدة سياسية متماسكة سواء كانت هذه الروابط دينية أو جنسية أو لغوية، أو تعتمد على أهداف ومصالح مشتركة ؛ لأن ذلك يدفع هذا الشعب إلى التماسك والعيش على ارض واحدة في هدوء وترابط.

٣- سلطة سياسية من خلال تنظيم سياسي بواسطته تستطيع الدولة ممارسة وظيفتها داخل وخارج حدودها السياسية ، ورسم سياستها الداخلية والخارجية إذ لابد من وجود السلطة التي يخضع لها جميع أفراد الشعب وتكون مسئولة عن استغلال موارد الدولة وتوفير الحماية والأمن لها ضد أي اعتداء خارجي أو اضطراب داخلي. فالدول لا تستكمل وحدتها واستقلالها إذا لم تكن تملك القوة اللازمة لحمايتها.

فكرة الدولة:

من الأمور المهمة التي يجب على دارس الجغرافيا السياسية أن يبدأ بها دراسة الدولة، هو الهدف و الغرض الأساسي من قيام الدولة the

fundamental purpose of a state ، أو ما يعرف بمبرر وجودها، والذي يعد أساسا وراء تكوينها (Hortshom, 1950 , 129)، لذا تعد فكرة الدولة عنصر محوري لفهم مراحل بناء منطقة الدولة و ظهورها ككيان سياسى موحد.

وتمثل فكرة الدولة عند برستون جيمس مجموعة من الأهداف التي يوالي لها معظم السكان ويؤمنون بها لدولتهم، وتتسم بديناميكيتها واختلافها من وقت لأخر، لأن الدول تغير وتطور أفكارها المسيطرة على السكان من فترة لأخرى (الديب ، ١٩٧٩ ، ١٧٩). وتتميز فكرة الدولة بأنها تقوم على الأهداف التي يعتنقها السكان ويتطلعون بها لدولتهم، والتي تغذي الولاء للدولة والوطن داخل هؤلاء السكان، فهي أساس الوحدة والتماسك داخل الدولة، بمعنى أنها تعد بمثابة الحبل السري الذي يربط السكان بالدولة ويحفظ بقاءها وحياتها (باجنار، ٢٠٠٢، 5) .

وعلى العموم كلما كانت فكرة الترابط بين السكان ومنطقة الدولة نابعة من مبررات قوية، فإنها تظل حية في نفوس المواطنين وحافزا لهم على الانصهار في بوتقة الدولة، فحياة الدولة تتوقف إلى حد كبير على مدي إدراك و وعي وإخلاص المواطنين للفكرة والهدف الذي قامت من أجله الدولة (توفيق ، ٢٠٠٢، 54).

ويشكل مفهوم هارتشهورن فيما يتعلق بفكرة الدولة سلسلة من خمسة عناصر مترابطة وهي الفكرة السياسية، القرار، الحر، المجال، والساحة السياسية.

وتتمثل الفكرة السياسية political idea في مبرر وجود الدولة أي أن مبرر الوجود يعد جزء من فكرة الدولة ولا يكافئها.، أما القرار decision فهو الاتفاقيات التي تقرر تطبيق الفكرة السياسية، والتحرك Movement يتمثل في التدابير المطلوبة لتفعيل القرار وانتاج المجال field ، والساحة السياسية political area تمثل إقليم الدولة التي قامت بالفعل (Taylor , 1990 ,136) حاملة أهداف و أعمال السكان بشأن دولتهم.

تتفق تلك العناصر مع نظرية المجال الموحد لجونز، التي طورها عن نظرية التكامل الإقليمي لهارتشهورن ، و يعدها الكثير مدخلا من مداخل البحت لدراسة الدولة في الجغرافيا السياسية، إلا أنه اعتبرها نظرية تمثل فكرة بناء المنطقة السياسية للدولة، بمعنى أنها تمثل مراحل تطور ونشأة الدولة وظهورها على الخريطة السياسية للعالم. لذا يعد مفهوم هارتشهورن أكثر إقناعا ويمثل إطارا عاما يمكن من خلاله دراسة " فكرة الدولة " لكل دولة في العالم من بداية نشأتها وحتى آخر تطوراتها، لأنها تحفظ ديناميكية واختلاف الأفكار التي تسيطر على السكان بشأن دولتهم من فترة لأخرى علي مدي تاريخها، وتوفر هذه النظرية (فكرة الدولة) إطارا محددا لمعالجة فكرة الدولة في الجغرافيا السياسية.

وتطبيق هذه النظرية (فكرة الدولة) بعناصرها على الدولة يحتاج إلى توجه و دراسات تاريخية، تحتاج إلى مرونة في التطبيق حتى لا يحيد الباحث عن الجغرافيا، وعليه لا يستطيع الجغرافي السياسي أن يسقط من اعتباره عنصر الزمن، على الأقل بالنسبة لدراسة عملية بناء منطقة الدولة (فكرة سياسية ، قرار ، تحرك ، مجال ، ساحة) وكيفية ظهورها على الخريطة الدولية، و قد دعت لذالك لوسيان فيقر بقولها " إن مسألة وجود الدول والأمم القائمة ينبغي أن تكون على رأس الموضوعات التي تعالجها الجغرافيا السياسية التاريخية " (توفيق ، ١٩٧٧ ،٧)، وفي هذا تأكيد على أهمية فكرة الدولة بعناصرها.

ثانيا: مفهوم الأمة

الأمة جماعة تربط بين أفرادها اللغة المشتركة والرغبة في العيش معا نتيجة الإحساس المتشابه نتيجة تراث مشترك من العادات والأخلاق والذكريات، واتحاد المدنية، وروابط ترجع إلى الدين واللغة والجنس. وهذه الجماعة باستقرارها في بقعة معينة من الأرض تتريق الصلات بين أفرادها وتشتد بينهم الروابط وتقوى يمضي الزمن.

فالأمة تتكون من جماعة تستقر في منطقة معينة، ويمضي الزمن يرتبط أفراد هذه الجماعة بروابط متعددة تقوى من وحدتهم، وتزيد التالف بينهم. فوجود هذه الجماعة واستقرارها فوق أرض معينة مع الرغبة المشتركة في العيش معا والعمل على تحقيق أهداف مشتركة يؤدي إلى نشأة الأمة.

ومن العوامل التي تساعد على تكوين الأمة وتطورها وحدة اللغة والجنس والدين والعادات والتقاليد والمصالح والذكريات والمشاعر المشتركة، وليس شرطا أن تتوافر كل هذه العوامل لكى توجد الأمة، وإنما يكفي وجود بعضها الذي يشكل العناصر الأساسية لنشأة الأمة، وهي الجماعة البشرية، والإقليم والرغبة المشتركة لأفراد الجماعة في العيش معا، تلك الرغبة التي تتولد عند الأفراد وتتجمع بينهم نتيجة تضامن عوامل و عناصر متعددة تختلف أهميتها من أمة لأخرى حسب ظروفي كل منها. ولذلك نجد أن أمما تكونت على الرغم من اختلاف افرادها في الجنس واللغة والدين مثل الأمة البلجيكية والأمة السويسرية والأمة الأمريكية.

فالأمة السويسرية غير متحدة في الجنس أو اللغة، فهي تتكون من ثلاث مناطق: المانية وفرنسية وإيطالية، ولكل منطقة لغتها الخاصة بها، وكذلك البلجيكية التي تضم اللغة الفرنسية لغة الوالون، والفلمنكية لغة الفلاندرز، والألمانية لغة الجزء الذي اقتطع من المانيا وضم إلى بلجيكا بعد الحرب العالمية الثانية.

أما الأمة الأمريكية فتضم مجموعة من الأجناس المختلفة التي كونت أمة قوية ذات حياة مشتركة ومصالح تجمع بينها.

ومما تقدم نرى أن الأمة تشترك مع الدولة في عنصري الشعب والإقليم، لكنها تختلف عنها فيما يتعلق بالحكومة التي تعد ركنا من أركان الدولة، وبدون الحكومة لا يمكن أن توجد دولة، أما الأمة فلا يشترط فيها تكون هذا الركن. وإذا توافر هذا الركن في الأمة فإنها تصبح دولة، وهدف كل أمة أن تكون دولة

مستقلة، أي أن تصل الأمة إلى أن تكون دولة واحدة مستقلة، بمعنى أن تتفق الدولة مع الامة.

وقد يتكون من الأمة عدة دول، وقد يدخل جزء من أمة مع دولة أخرى. وقد تستمر الأمة موزعة بين عدة دول ولا نستطيع الوصول إلى تكوين دولة مستقلة مثل الامة الألمانية، ودولة النمسا، ودولة تشيكوسلوفاكيا عندما تكونت، وبلجيكا والدانمرك، ومثلها الأمة العربية الموزعة بين عدة دول.

وعلى الرغم من ذلك فإن الأمة من حيث تعريفها وتحديدها تعد من المسائل غير المحددة فما زال يكتنفها شيء من الغموض عند الباحثين في هذا الموضوع، ذلك لاختلاف ظروفهم واحوالهم المختلفة وأوضاعهم التي نشئوا فيها، فليس من الطبيعي أن يعتبر المفكر الأمريكى وحدة الجنس أساسا في تكوين الأمة؛ لأن الأمريكيين ينتمون إلى اجناس متعددة، ومن هنا كان الاختلاف في تعريف الأمة وبيان مقوماتها.

فبعض المفكرين الفرنسيين يعرف الأمة بأنها: مجموعة من الناس تسكن ارضا واحدة وترجع إلى أصل واحد، ولها مصالح مشتركة منذ وقت بعيد، ويتحدث سكانها لغة واحدة.

بينما يرى المفكر الألماني اشبنجلر بأن الأمة ما هي إلا وحدة روحية وليست وحدة لغوية أو سياسية».

ويعرفها المفكر الإيطالي مانشينى، بأنها: مجتمع طبيعى من الناس يرتبط بعضه ببعض بوحدة الأرض والأصل والعادات واللغة نتيجة الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي».

وتعريفات العرب القدامى للأمة لم تكن واضحة ولا محددة، فقد جاء تعريف الأمة في معاجم اللغة العربية بأنها: جماعة من الناس، والجيل والقرن، واهل الزمان الواحد، وغير ذلك من الشروح.

وجاء الإسلام ليشير إلى الأمة بقوله تعالى: (إن هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون)، أي أن الأمة الإسلامية أمة واحدة تتحد في الإسلام كدين.

ويرى كثيرون أن الأمة ما هي إلا مجموعة من الخصائص والمزايا والطباع والعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية التي تنطبع على مر الأجيال بدرجات متفاوتة في نفوس مجموعة تجمعهم وحدة لغوية وأدبية وتاريخية وروابط مشتركة من ذكريات وآمال ومصالح و مؤثرات إقليمية يتمم بعضها البعض الآخر دون أن تتأثر بوحدة الأصل والجنس، وهذا التعريف يجمع بين ما قيل من تعريفات بشأن الامة.

وفي وقتنا الحاضر وفي ضوء ما قيل يمكننا القول بأن: الأمة هي مجموعة من الناس ذات لغة مشتركة وثقافة موحدة ومصالح مشتركة بحيث يمكن من خلال هذه العوامل تمييز امة عن غيرها من الأمم.

وقد ظهرت عدة نظريات فلسفية تبحث في أساس نشأة الأمم مثل النظرية الألمانية للفيلسوف الألماني فخت Fichte، والنظرية الفرنسية للفيلسوف الفرنسي رينان Renan والنظرية الماركسية الروسية للزعيم السوفيتي ستالين, وكل نظرية من هذه النظريات ترجع نشأة الأمة إلى عامل معين، فالنظرية الألمانية تقيم الأمة على أساس اللغة، بينما النظرية الفرنسية تقيمها على أساس إرادة الأفراد ومصالحهم المشتركة في العيش معا، أما النظرية الماركسية فترجع الأمة إلى وحدة الحياة الاقتصادية، وهذه النظريات وإن كانت تتضمن جانبا من الصواب إلا أن كل نظرية منها لا تصلح بمفردها لتكون أساسا لنشأة الأمم.

وفي ضوء ما ذكر يمكننا القول بأن أهم العناصر أو الأسس التي تقوم عليها الأمة تنحصر في اللغة ووحدة التاريخ، وهذا ما استقر عليه الرأي عند كثير من الباحثين. وهذا الاتجاه يجمع بين النظرية الألمانية التي تأخذ بوحدة اللغة، وبين النظرية الفرنسية التي ترى أن وحدة التاريخ من شأنها أن تؤدي إلى وحدة المشاعر والآلام والآمال والثقافة مما يشعر الأفراد بأنهم أبناء أمة واحدة

متميزة عن الأمم الأخرى، ويدفعهم هذا الوضع المتميز إلى الإرادة والمشيئة والرغبة المشتركة في العيش معا كما يرى رينان في النظرية الفرنسية .

ولكن لا يمكن إهمال جانب الدين كأحد مكونات الأمة، بل يعد عاملا هاما من عوامل نشوئها، وليس أدل على ذلك من قول الله تعالى كما ذكرنا: (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون)، وقوله تعالى: (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر)، وفي قوله تعالى : (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين).

وبالتالي لا يمكن الجرى وراء النظريات التي تستبعد هذا العامل الهام، وإنما نستطيع أن نقول أن اللغة والتاريخ المشترك إلى جانب الدين من العوامل الأساسية التكوين الأمم. وفي نفس الوقت فإن الحياة الاقتصادية والأصل الجنسي والبيئة الجغرافية لا شك أنها تعد من العوامل المساعدة التي تلعب دورا هاما في نشوء الأمم إلى جانب الأسس التي أشرنا إليها.

ويمثل مفهوم الأمة أحد قوى الجذب التي تعزز وحدة الدولة وتحفظ تماسكها وانسجامها ، وتعمل علي ترابطها واستقرارها، لأن هذا المفهوم يقوم علي الشعور بالولاء لأمة. وعندما لا يوجد هذا الشعور بالولاء، وتوجد ولاءات أخرى تطفو عليه ويحملها الكيان السياسي (الدولة)، فهذا يعد بمثابة ضعف في بناء هذا الكيان، يؤدي إلى الاضطراب و عدم الاستقرار، و يقوض وحدة الدولة و يعرضها للانهيار.

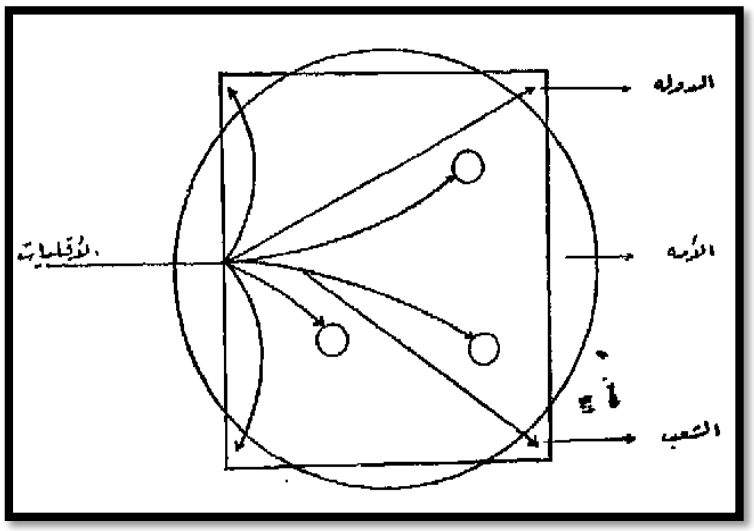

شكل (3) العلاقة بين الامة والدولة

الأمة والقومية والدولة-القومية

الأمــة، جاء الأصل اللغوي لكلمة أمة Nation من الكلمة اللاتينية Natio التي لها أصل كلمة Natus نفسه، وأخذتا من كلمة Nascor ، والتي تعني أنا مولود (شيفر ، 1966 ، 66) .

والأمة جماعة من البشر ذات نمط حضاري متميز، يجمع بينهم خصائص ثقافية وبيولوجية مشتركة، كالتاريخ والدين واللغة والعادات و وحدة الأصل وغيرها. وقد تكونت الأمة تاريخية على أرض محددة (إقليم)، وحققت الاستمرارية التاريخية لنفسها عن طريق الاستقرار علي هذه الأرض - الإقليم - مدة من الزمن، والاستمرارية التاريخية هنا مهمة جدا لأنها تعني الثبات والديمومة، فإذا انقطعت هذه الاستمرارية فهذا يهدد مسيرة تكوين هذه الجماعة البشرية كأمة (عيسي ، ٢٠٠٣، ٢٢).

ويعني ذلك أن الأمة ظاهرة يمكن أن تظهر في كل المراحل التاريخية إذا وجدت الظروف الجغرافية التي تساعد على بقاءها واستمرارها، إلا أن مفهوم

الأمة غامض و يتداخل مع مفاهيم أخرى هي القومية والدولة القومية (التولة - الأمة).

فالقومية Nationalism هي الشعور المتبادل بين أفراد الأمة، والذي يجعلهم متأثرين في عواطفهم وسلوكهم بفكرة الولاء للوطن - الإقليم - لانهم نبت أرض واحدة ومصالحهم واحدة، بصرف النظر عن الميول الدينية أو الطائفية (سعودي ، ١٩٩٩ ،٧٩). أي أن الأمة ظاهرة تتكون من جماعة قومية National community، بينما القومية تمثل أيديولوجية ideology أو نظام من المعتقدات System of belife يظهر على المستوى الإدراكي للسكان كشعور بالانتماء لأمة خاصة، و من ثم يمكنها التعبير عن ذاتها مكانيا في دولة محددة جغرافيا (sidaw ay , 471 , 2001)، وبذلك فان القومية تعمل كأيديولوجية تكمل بناء الأمة في إطارها المكاني، وهذا ما توضحه الموسوعة البريطانية في تعريف القومية بأنها حالة عقلية قوامها شعور الفرد بالولاء الأعظم للدولة – القومية.

والدولة - القومية Nation - State تعرف بأنها النموذج المثالي للدولة، حيت يكون جميع السكان بها منتمين إلى قومية واحدة ولا تحتوي على أقليات عرقية (تيلور، فلنت ، ٢٠٠٢، ٢٣٣)، ونظرا لأن هذا النموذج المثالي يصعب تحقيقه على أرض الواقع، لأن الدولة تضم بجانب القومية الرئيسية قوميات فرعية أخري. و عليه يمكن القول أن الدولة هي التي تخلق الأمة وتمهد لها و بذلك تنمي الشعور بالقومية داخل سكانها، أي أن الأمة أولا وأخيرا من عمل كيان سياسي واحد (الدولة) يمزج بين جماعات وقبائل وأجناس عنيدة ويصهرها في وحدة تاريخية و تركيب ثقافي واحد يعرف بالدولة - القومية (البيطار ، ١٩٧٩ ،٢٢).

ومع التطور التاريخي للخريطة السياسية العالم. حيث تظهر دول جديدة وتختفي أخرى - فان العلاقة المكانية بين الدولة والأمة تنطوي علي تطابق الدولة مع الأمة أو تتسع الأمة عن الدولة، أو تضم الدولة مع الأمة مجموعة من أمم أخرى (الديب ، ١٩٧٩، ص190).

وتعرض موسوعة العلوم الاجتماعية مفهومان للامة وعلاقتها بالقومية و بالدولة القومية كما يلي:

المفهوم الأول وهو" المفهوم السياسي" وفيه يتجه التطور القومي للدولة إلى إزالة الحدود ما بين الدولة والأمة ، بحيث تتحول الدولة آليا في مرحلة من مراحل تطورها إلى أمة، وبهذا المعنى يتضمن مفهوم القومية انتماء الفرد إلى الدولة وتصبح فعلا دولة قومية.

المفهوم الثاني وهو المفهوم الاثني ــ الثقافي: وفيه ينظر للأمة كظاهرة اثنيه، فاختلاف اللغات والثقافات والديانات والأجناس يتمخض عنه إقامة جماعات اجتماعية، تكون وحدات قومية أساسية بصرف النظر عن الحدود السياسية، وبهذا المعنى يتضمن مفهوم القومية الانتماء لأمة أكثر منه إلى دولة (Kuper & Kuper.1987.p235).

ويوضح بندكت أندرسون B.anderson العلاقة بين الدولة والقومية، في تعريف القومية بأنها أيديولوجية أو عقيدة مكانية، فالأمة بلا أرض (إقليم) أمر لا يمكن تصوره، فالمعادلة بين هاتين الحتميتين (الإقليم Territory و الأمة Nation)، هي التي مكنت لظهور مؤسسة مزدوجة تضم الدولة والأمة في مصفوفة واحدة هي الدولة – القومية Nation - state (تيلور & فلت، ٢٠٠٢، ٧٦).

فالأمة (القومية) لها أهمية خاصة بالنسبة للجغرافيا السياسية، حيت تتسم بطابع الإقليمية، لأنها تشغل حيز المكان وترتبط بموقعه الجغرافي وهذا الارتباط هو الخاصية التي تجمع بين الأمة والدولة ذات السيادة فهي شراكة إقليمية يعبر عنها بمصطلح الدولة – القومية (تيلور و لنت ، ٢٠٠٢، ٩٧)، وهذا يتفق تماما مع قول ديگشت Dikshit في أنه إذا كانت القومية هي التعبير السياسي عن الأمة، فان الدولة - القومية هي التعبير الجغرافي السياسي عن القومية (Dukshit , 1982 , 16).

تقوم الدولة - القومية على عنصرين أساسيين، الأول عنصر موضوعى (مادي) وهو مجموعة الروابط المشتركة التي تجعل من شعب معين أمة بالمدلول العلمي، كالاشتراك في الأصل أو اللغة أو العقيدة، و الثاني عنصر معنوي (لا مادي) و هو الحالة النفسية التي يولدها قيام تلك الروابط، وتظهر في الشعور بالانتماء والولاء المتبادل و التعلق بالوحدة التي يكونها هذا الشعور (عويس ، ١٩٧٩ ، ٢١٧-٢١١) **وهذا الأخير يعد الأهم لأنه هو الأساس في بناء وتلاحم الدولة القومية (الدولة - الأمة) . وسوف يتم تناول هذه العناصر التي تقوم عليها الدولة القومية بالتطبيق على العراق للوقوف على هدف هذا المبحث.**

1- وحدة الأصل:

يقصد بها وحدة العرق Stock، و هي تمثل عنصر مهم في بناء الدولة القومية (رضوان ، ١٩٩٩ ، 4)، وبهذا تبدو الأمم كمجتمعات تاريخية ينتسب كل منها إلى نسب مشترك، بمعنى أن أصول أمم اليوم ترجع لقبائل الأمس، وهذا التأصيل التاريخي يطرح وجهة نظر تطورية ترجع كل أمة إلى شجرة أنساب خاصة منفردة (تيلور & فلنت، ٢٠٠٢،11).

وتشير الدراسات الأنثروبولوجية إلى أن العراق يسكنه أعراق عدة نزحت إليه عبر العصور التاريخية للاستقرار على ضفاف أنهاره. فالعرب وهم الأغلبية ينتمون إلى سلالة البحر المتوسط (الخلف، 1965 ، 404)، **ويمثلون أحفاد الساميين الذين استوطنوا العراق قديما، وينتمون إلى المجموعة العرقية التي ينتمي لها الكلدو آشوريين، وموطنهم الأصلي هو شبه جزيرة العرب** (فوستر ، ١٩٨٩ ، ٢٧)، **خرجوا منه مهاجرين إلى العراق في العصر الحجري الحديث (النيوليثي) Neolithic بسبب الجفاف Drought الذي حلى بها** (رضوان ، ١٩٩٩ ، ٨).

وينتمي الأكراد إلى شعوب زاجروس المتوطنة جنوب بحيرة وان، ويعود أصلهم إلى السلالة الكوردية، فهم من قبائل هندو أوربية سكنت المنطقة منذ قديم الزمان (توفيق ، ٢٠٠٣، ٣٤٣)، **وينتمي التركمان إلى السلة التركية ويعود أصلهم لقبائل الأتراك في آسيا الوسطى، والذين استوطنوا العراق بين من العصر الأموي. والكلدو- آشوريين رغم تأكيد الأبحاث الأنتروبولوجية والتاريخية على أنهم عرب في الأصل، إلا إنهم يؤكدوا على أن أصلهم يختلف عن العرب وأنهم أحفاد العراقيين القدماء الذين سكنوا العراق قبل العرب.**

وبجانب ذلك يوجد في العراق أقليات عرقية أخري مثل الفرس و الأرمن والأفغان، ويوضح الدكتور قسطنطين زريق تنوع أصول الشعب العراقي (التعدد العرقي) بقوله " جمع الله في العراق مزيجا من الأجناس والأعراق قل أن تجد له مثيلا في أي بقعة على الأرض " (الخلف ، 1965 ، ٦٠٩) **. وبناء على ما سبق يتضح انه لم تتحقق في العراق وحدة الأصل، بل به سلالات متعددة نتج عنها تنوعا عرقيا فريدا.**

2- اللغة:

تلعب اللغة دورا بالغ الأهمية في وحدة الدولة - القومية، فهي وعاء الحضارة ومظهر الوحدة النفسية والرباط الذي يشد الوحدة القومية ويدعمها. وثمة اتفاق على أن اللغة هي القاعدة الأولى التي يقوم عليها بناء الدولة - القومية، لأنها تحتوي على التكوين النفسي للأمة والذي يتمثل في أخلاق و عادات وتقاليد السكان، فاللغة هي المعيار والذي يميز أمة عن أخرى (سعودي ، ١٩٩٩ ، ٢٨).

وفي العراق تتعدد اللغات قدر عدد الأعراق (الأصول)، فتجد اللغة العربية وهي لغة الأغلبية وتتركز في الوسط والجنوب، بينما في الشمال يوجد تنوع لغوي تسوده الكردية لغة الأكراد، تليها التركمانية لغة التركمان في كركوك، و السريانية لغة الكلدو - آشوريين في منطقة الموصل، بجانب اللغة الأرمينية التي يتحدث بها الأرمن في العراق خاصة في الطقوس الدينية (الخلف ، ١٩٩٠ ،

408) . ويؤثر هذا التنويع اللغوي علي وحدة الثقافة بالدولة خصوصا مع تمسك كل طائفة بلغتها وثقافتها، مما يعمل ضد تجانس وانسجام سكان الدولة ويعوق بناء الدولة القومية في العراق.

3- الدين:

من المفروض أن يكون الدين أهم عوامل بناء الدولة القومية واستقرارها في العراق، لأن الإسلام هو دين الغالبية (96,3% من المسلمين)، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب انقسام المسلمين طائفيا إلى سنة وشيعة، بجانب سياسة التميز الطائفي التي خصت السنة بامتيازات سياسية واقتصادية واجتماعية على مدار تاريخ الدولة، فضلا عن تفشي سياسة النزعة العنصرية بين أوساط القوميين العرب السنة ونظرتهم للشيعة على أنهم فرسا إيرانيين (توفيق، ٢٠٠٣، ٣٣٠).

وبالمثل ينقسم المسيحيون في العراق إلى طوائف ومذاهب مختلفة مثل الكلدان الكاثوليك والأرمن الكاثوليك و البروتستانت و السريان الأرثوذكس والنساطرة والأقباط وغيرهم. كما توجد ديانات توفيقية مثل الصابئة و اليزيدية و البهائية وكل منها يحاول الحفاظ على ذاته وعدم الانخراط في الدولة (المصري، ٢٠٠٣، ١١).

وهكذا يتضح أن العراق مازال يعيش في حقبة الإمبراطوريات، حيث توجد في أذهان السكان مجتمعات متخيلة نستظل بأيديولوجية دينية يوالون ويقاتلون لأجلها، ولم يحل مفهوم الدولة القومية محل العقيدة الدينية في عقول الكثير من السكان العراقيين، بمعنى أن الدين في العراق ما زال يعوق مفهوم الأمة بدلا من أن يدعمه ويقومه ويشد منه .

4- المعتقد السياسي:

يرى بندكت أندرسون أنه لا ينبغي أن ترتبط الدولة - القومية بعقائد سياسية، لأنها أكثر ارتباطا بالموروث الثقافي السابق على ظهور العقائد السياسية على مختلف ألوانها (تيلور & فلنت ب ، ٢٠٠٢، 57). وهذا لم

يحدث في العراق، لأن نشأة الدولة وتطورها جاء مرتبط بأيديولوجيات مختلفة سيطرت على العملية السياسية داخل الدولة، وأدت إلى تشرذم وانقسام الدولة فكريا، فالتيار القومي العربي كان له أنصاره الموالين للقاهرة في حقب الخمسينات والستينات من القرن الماضي، والتيار الشيوعي كان يتجه نحو روسيا، والتيار الشيعي يوالي الى إيران، وفي وسط هذه الصراعات العقائدية السياسية غاب العراق عن فكر أبنائه ولم يهتموا به وبوحدته مما خلق دولة لا ترقى لمستوى الأمة (العادلي ، ٢٠٠٣، 4).

وينادي المثقفون العراقيون حاليا بضرورة توحيد الصفوف العراقية و التركيز على الذات الوطنية العراقية، لتكوين هوية عراقية واحدة تحتوي كل الشعب العراقي على اختلف أطيافه ومذاهبه وقومياته، بهدف تحقيق الانسجام بين الصفوف العراقية وحفظ استقرار الدولة وبقائها على الخريطة العالمية.

5- وحدة الأعمال والأهداف

هو العامل الوحيد الذي لا يمكن أن تكون أمة بدونه، لأنه يقرب الناس ويجمع بينهم، وفقدانه يعنى خلخلة تماسك الدولة - القومية (رضوان ،3،1996). **وفي العراق كانت تتعدد أمال و أهداف الشعب بتعدد أعرافه و طوائفه ولا يجتمع الشعب على أمل وهدف واحد للدولة. فالعرب السنة وعلى رأسهم البعث يهدفون إلى فرض القومية العربية فكرة وهوية على الشعب، والشيعة يتطلعون للحكم بوصفهم الأغلبية ويرون أنهم الأحق به ويأملون في دولة إسلامية على غرار النمط الشيعي الإيراني** (العجلى، ٢٠٠٠، ٨٨) .

وتنحصر أمال وأهداف الأكراد منذ الحرب العالمية الأولى في الحصول على الاستقلال وبناء دولة كردستان الكبرى التي تجمع كل الأكراد (بور ، ٢٠٠٠، ٩٧)، **وينادون الآن بالفيدرالية كشرط للبقاء في الدولة العراقية. ويهدف التركمان إلى الحصول علي حقوق المواطنة العراقية وقبولهم بالدولة، ويطالبون بحقوقهم الثقافية والسياسية أسوة بالقوميات الأخرى** (مطر وآخرون ، ٢٠٠٣ ، 95)، **وكانت أعمال الكلدوــ أشوريين تنحصر في المطالبة بحقوقهم**

الثقافية والسياسية لكنها تطورت بعد سقوط نظام البعث إلي المطالبة بالحكم الذاتي في منطقتهم بالموصل (فايد، ٢٠٠٣، ٢٧).

وبذلك يتضح أن الجماعات الأتية (القوميات) في العراق كل منها يسعى لهدف و أمل خاص به ولون التفكير في الدولة العراقية، ولم يجمعها هدف واحد لدولتهم. و هذا أدي إلي خلق أهداف و أمال واتجاهات سياسية عديدة انعكست بالسلب على وحدة الدولة واستقرارها بما جعلها عرضة دائمة للانهيار والسقوط.

6- وحدة الإقليم و التاريخ

يعد الإقليم Territory(الوطن) من أهم عوامل تكوين الدولة -القومية، ويقصد به الجسم - الأرضي للأمة Nation's geo-body الذي ترتبط به مفاهيم التكامل والسيادة والسيطرة القومية ومن ثم تماسك الامة، أي هو الأرض التي يوالي لها السكان ويشعرون أنهم جزء منها.

فاشتراك السكان في إقليم واحد يجمع بين ثقافتهم وعواطفهم وطرق حياتهم وأفكارهم ومصالحهم يجعلهم كينا واحدا collective self ، لذا من الصعب أن تكون الدولة - القومية بلا إقليم (sidaway , 2001,454)، و يعني ذلك أن وجود الدولة - القومية بلا اقليم (أرض) أمر لا يمكن أن يتحقق لأنه هو الرابط المكاني بين خصائصهم الاجتماعية (تيلور، فلنت، ٢٠٠٢، 74). ويرتبط بالإقليم وحدة التاريخ فإذا اجتمعت الأمة على إقليم (وطن) فإنها تجتمع على تاريخ واحد لهذا الإقليم.

وفي العراق لا يجتمع السكان على فكرة وحدة الإقليم والتاريخ، لأن كل جماعة سكانية (قومية أو طائفة أو عشيرة) ترى لنفسها وطنا وتاريخ خاصا بها ويختلف من الجماعات الأخرى، فالعرب يعتبرون الوطن العربي إقليمهم وتاريخهم جزء من تاريخ العرب ، وهكذا الأكراد حيث تمثل كردستان الموحدة وطنهم واقليهم، وأرضهم في العراق بمثابة جزء منها وتاريخهم جزء من تاريخ كردستان الكبرى ويختلف عن تاريخ العرب وغيرهم في العراق (حجاج،

١٩٩١، ٣١). ويري التركمان أن كركوك اقليمهم ووطنهم داخل العراق، وفي ذات الوقت ينظرون إلى تركيا على أنها وطنهم الأكبر، ويجمعوا على أن تاريخهم ذو خصوصية واضحة يرتبط بتاريخ الإمارات التركمانية في العراق (مطر، ٢٠٠٣، 93). ويجمع الكلدو أشوريون على أن وطنهم يقع في سهل الموصل، وأن تاريخهم ينصب على تاريخ حضارات العراق القديم (الخلف ، ١٩65 ، 409).

وبذلك يتضح غياب هذا المقوم (وحدة الإقليم والتاريخ) في العراق، والذي عمق لذلك هو غياب فكرة التوحيد السياسي، وغياب فكرة العمل على بناء وحدة عراقية تقوم على وحدة الإقليم و التاريخ. لذا يجب أن يتجاوز مفهوم الوطن والتاريخ في العراق كل الشعارات ذات النزعة الهدمية للدولة، وأن ينصب هذا المفهوم على أرض العراق كلها وطن لكل العراقيين، متجاوزا بذلك مفهوم أرض القومية أو الطائفة أو العشيرة ولن يتم ذلك إلا بنبذ فكرة المناطقية التي غذتها ونمتها الحكومات العراقية على مدي عمر الدولة، و التي تصاعدت مؤخرا بشكل حاد يهدد وحدة و استقرار العراق.

7-الولاء الوطني Patriot Loyalty

عرف ابن خلدون الولاء بانه العصبية الوطنية، وهو العنصر المحرك للدولة والذي يحمل الشعور بالانتماء والترابط بين السكان الذين يضمهم إقليم الدولة في (البياتي ،١٩٩٩، ٢٩٨)، ويرتبط مفهوم الولاء للوطن في الغالب بفكرة الدولة ولا يفهم إلا في إطارها، وهو يعني قيام رابطة قوية بين مواطني الدولة، تقوم على عناصر واضحة يحس بها الجميع ويؤمنون بها ويكونون مستعدين للتضحية من أجل الدفاع عنها. ويلزم لقيام تلك الرابطة صهر العناصر السكانية المختلفة في بوتقة الدولة لبقاء وحدة وطنية ينتج عنها الدولة - القومية التي يجمعها شعور بالهوية الواحدة، يقضي على أي ولاءات أخرى قد تسبب انهيارا للدولة (كامل ، 2001، 204).

وقد اتبع النظام البعثي قديما " السياسة الستالينية " القائمة على التهجير وإعادة التوطين القسري للسكان، بهدف خلخلة التركيز الجغرافي للجماعات الإثنية - خاصة في شمال العراق (الأكراد) وجنوبه (الشيعة) - وتذويب الهوية القومية والطائفية لكل من هذه المجموعات، إلا أن النظام أخطأ في تطبيق تلك السياسة، لأنه فرض فكرة القومية العربية على السكان من غير العرب رغما عنهم واتبع أساليب وحشية في تطبيق ذلك، مما خلق فشلا لأهداف النظام البعثي وشكا لدى السكان في الوطنية العراقية.

وترتب على هذه السياسة تعرض الولاء الوطني داخل الدولة العراقية لهزات كثيرة أثرت على فكرة الدولة وعرضتها لانتكاسة، انعكست على تماسك الدولة وظهرت في تصدع البنيان العراقي والرابطة الوطنية بين العراقيين. وقد اتخذت تلك الظاهرة - اهتزاز الولاء - اشكالا عديدة منها إنعاش النزعات القبلية والعشائرية وتشجيع الميول الطائفية والاثنية الضيقة، مما خلق إقليما ملائما لنمو الوان مختلفة من الممارسات والمواقف الانعزالية داخل الجسد العراقي (العالي، ٢٠٠٣، ١٧ - ١٨)**.**

وقد أدى تمسك كل طائفة وقومية يطموحاتها إلى ظهور الولاء الطائفي والقومي طاغيا على الولاء الوطني، وبدا ذلك شيد الوضوح بعد سقوط النظام البعثي في عام 2003م، وشهد على أن الولاء الطائف لدى المسلمين سنة وشيعة، حيث أنهم احتفلوا بعيد الفطر في ذلك العام في ثلاثة أيام متتالية في ظاهرة غريبة لم تحدث ولم يشهدها العالم الإسلامي على مستوى أي كيان سياسي به من قبل، مما يدل على طغيان الولاء الطائفي وتمكنه من السكان وتراجع الولاء الوطني أمامه داخل الدولة العراقية.

كما أن الأحزاب التركمانية تضع ولاءها لتركيا موازيا إن لم يكن يتفوق على ولائها للعراق، وتتبنى اتجاهات قومية ومذهبية ضد الدولة العراقية تنفيذا لرغبة تركيا. وأكراد العراق في الوقت الذي يعلنون فيه أنهم عراقيون، يؤكدون علي حقهم في دولة مستقلة عندما تسمح الظروف بذلك، مما يعني أن ولاءهم

للعراق يأتي في المرتبة الثانية بعد ولاءهم إلي "كردستان"، بمعنى أنه ولاء وقتي ومبني على مصلحة الاستعداد لبناء الدولة الكردية التي يحلمون بها.

والكلدو اشوريون بدا ولائهم منصبا على الحكم الذاتي في منطقة هضبة الموصل في مناطق تلكيف وبرطلة وبعشيقة والقوشي، وكذلك أبناء الصابئة المندائيون شكلوا التنظيم المندائي الذي يطالب بحقوق لهم تقوم على أسس طائفية (فايد، 27،2003) وبذلك يتضح اهتزاز الولاء الوطني وصعود الولاء القومي والطائفي عليه، ومرجع ذلك سياسة الأنظمة السياسية التي غذت ذلك الولاء وساعدت على ظهوره.

في النهاية وبعد مناقشة مقومات بناء الأمة (الدولة - القومية) في العراق، نخلص إلى أنها لم تتحقق في تلك الدولة، وبالتالي يمكن القول أن مفهوم الأمة في العراق لم يتحقق، وسقط كقوة جذب تعمل على تدعيم قدرات الدولة في أداء الوظائف المنوطة بها، بمعنى أنه سقط كقوة تعمل على انسجام السكان وتماسك منطقة ـ الدولة، وأصبح عامل هدم لاستقرارها.

ولكي يتحقق مفهوم الأمة (الدولة – القومية) في دولة العراق ذات الطبيعية التعددية، ينبغي أن تستحوذ أيديولوجية القومية العراقية على الشعور والفعل لدى السكان، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق واحد فقط وهو الخروج من نطاق التوجهات القومية للمجموعات الاثنية (عرب سنة، عرب شيعة، أكراد، تركمان، آشوريين، أرمن ....)، بمعنى الخروج مما يعرف بالحتمية القومية، والعمل على صهر الولاءات الجزئية (دون القومية) الطائفية والقبلية والمناطقية ضمن الولاء القومي العراقي (الولاء الوطني العراقي)، الذي تستظل تحته كل الاثنيات لبناء الأمة العراقية (الدولة - القومية).

ويتفق هذا الطرح مع الفكرة الحديثة لمفهوم الأمة، والتي تختلف عن تعبيرات الولاء والتبعية القديمة (طائفية، دينية، عرقية، قبلية)، إذ أنها تنصب علي الشعب والدولة بعمومها واتفاق عناصرها على وحدة المصالح (تيلور & فلنت، ٢٠٠٢، ١٣)، ويجب أن تكون تلك الفكرة هي هدف الحكومات العراقية

التي تأتي على رأس الدولة، حتى تحافظ دولة العراق علي وحدتها وبقائها على الخريطة السياسية للمنطقة.

ثالثا: نشأة الدولة وتطورها

إن كل دولة من الدول لم تقم فجأة دون مقدمات، بل مرت بمراحل مختلفة وتطورت عبر تاريخها الطويل، وتمكنت من خلال هذه المراحل من تعيين حدودها السياسية، وكل دولة تسير في مسار مختلف عن غيرها من الدول تبعا لظروف كل منها، فتطور الولايات المتحدة الأمريكية يختلف عن تطور فرنسا والمملكة المتحدة ومصر، كما أن تطور المانيا يختلف عن تطور دول غرب أوربا، وقد يكون التطور من مرحلة أدنى إلى مرحلة تالية، وقد يكون عودة إلى مرحلة سابقة.

وعلى الرغم من الاستقرار النسبي للحدود السياسية في الفترة الأخيرة، فقد يحدث تغير لها نتيجة اتفاق سلمي، أو نتيجة وحدة بين بعض الدول المتجاورة، أو نتيجة لتمزق بعض الدول، أو نتيجة لحرب من الحروب يخضع فيها القوي للضعيف ولا شك أن أي تغيير في الحدود السياسية لدولة أو تعرضها لعدوان، أو توسعها أو انكماشها يلقي بظلاله على هذه الدولة، وبالتالي له تأثيره على المرحلة التي تمر بها.

ويرى هنتنجتون E . Huntington أن الدول تتقسم من خلال مسارها التاريخي إلى أربع مراحل: مرحلة الطفولة، ومرحلة الشباب، ومرحلة النضج، ومرحلة الشيخوخة.

1- مرحلة الطفولة أو النشأة Young:

إن الدولة التي تعد في مرحلة الطفولة ليس بالضرورة أن تكون في بداية نشأتها، وإنما قد تكون نشأتها منذ سنين طويلة، لكنها تعد حديثة نتيجة أحداث جديدة تجعلها تعيد تكوينها من جديد، كأن يحدث تغيير في حدودها السياسية، أو اتباع أساليب جديدة في حكمها أو نظمها السياسية والاقتصادية. فالاتحاد

السوفيتي كان يعد دولة ناشئة في مرحلة الطفولة بعد الحرب العالمية الأولى، أي عقب قيام الثورة الشيوعية في عام 1917، والصين كذلك كانت تعد دولة ناشئة بعد الحرب العالمية الثانية وقيام ثورتها الشيوعية في عام ١٩٩٩ بعد أن بلغت مرحلة الشيخوخة قبيل الحرب العالمية الثانية، كما تعد بولندا دولة ناشئة بعد الحرب العالمية الأولى، ومصر وبعض الدول العربية تعد دولا ناشئة بعد استقلالها عن الدولة العثمانية، وبعض الدول الأفريقية تعد دولا ناشئة عندما توحدت في عام ١٨٧٠، وبعض الجمهوريات السوفيتية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي قبل تفككه مثل أوكرانيا والجمهوريات الإسلامية تعد ناشئة بعد استقلالها.

وجميع الدول في مرحلة الطفولة تتشابه في كونها تسعى لتطوير نفسها وتعيين حدودها السياسية وتحسين علاقاتها بجيرانها، كما تعمل على الابتعاد عن المشكلات العالمية، ولا تفكر في التوسع الخارجي أو العدوان، ولكنها تتبع سياسة الدفاع، وقد تضطر للهجوم لحماية نفسها، أو لاستعادة أرض مغتصبة منها.

٢- مرحلة الشباب او القوة Adolescence:

اثناء عملية بناء الدولة وتطويرها قد تطرأ ظروف جديدة تدريجيا أو فجائيا، فتتحول الدولة من مرحلة النشأة (الطفولة) إلى مرحلة الشباب، وتبلغ الدولة هذه المرحلة عندما تنتهي من تكتيل أجزائها المختلفة والتأليف بين مجموعاتها البشرية التي تعيش فيها، وعادة ينظر إلى مثل هذه الدول على أنها مصدر للأخطار التي تهدد العالم، لأن الدول التي تمر بهذه المرحلة تتميز بالشعور بعدم الرضا أو الاقتناع بالواقع وبحدودها ومواردها الحالية، ولذلك تسعى إلى فتح أسواق جديدة والحصول على موارد جديدة، والمواد الخام اللازمة لصناعاتها، ولذلك تسعى لتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي خارج حدودها السياسية. وقد حدث ذلك عندما سيطر الاتحاد السوفيتي على جميع الدول الصغيرة وخاصة دول بحر البلطيق لاتفيا ولتوانيا واستونيا) الواقعة على حدوده الغربية، وعندما سيطر على أجزاء من العالم الإسلامي في جنوبه الغربي، وكما حدث بالنسبة

لألمانيا قبيل الحرب العالمية الأولى 1914، وقبيل الحرب العالمية الثانية 1939، عندما ضمت إليها النمسا وتشيكوسلوفاكيا.

وكما حدث لليابان التي بلغت تلك المرحلة في عام 1935 عندما امتد نفوذها إلى جنوب شرق آسيا وشمالا حتى جزر سخالين، وتوغلت غربا في منشوريا والصين، كما بلغت هذه المرحلة إيطاليا في عام 1911 عندما هاجمت الإمبراطورية العثمانية وضمت إليها بعض املاكها في أوربا وأفريقيا.

وليس من الضروري أن تتحول الدول من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب، فقد تتحول الدولة القديمة التي في مرحلة النضج أو الشيخوخة إلى مرحلة الشباب، وذلك بالكشوف الجديدة أو الاختراعات الحديثة كما حدث بالنسبة لإسبانيا والبرتغال، فقد تحولتا إلى مرحلة الشباب عقب كشف طريق راس الرجاء الصالح حول أفريقيا، وكشف العالم الجديد مما ساعد على التوسع في المناطق الجديدة وتوافر فرص الاستغلال، وكما حدث ايضا بالنسبة لبريطانيا أثناء القرن التاسع عشر ونتيجة تطورها الصناعي الذي أدى إلى رغبتها في الحصول على المواد الخام وتوفير أسواق لتصريف منتجاتها، وبذلك سعت للسيطرة على مناطق في كل من أفريقيا وجنوب شرق آسيا لتحقيق هذا الغرض، وكذلك بالنسبة لألمانيا واليابان وإيطاليا قبل الحرب العالمية الثانية.

وقد أدت فترة الشباب إلى كثير من الحروب بين بعض الدول التي تمر بهذه المرحلة، فأحيانا يكون حكام هذه الدول من الديكتاتوريين أو العسكريين الذين يسعون إلى افتعال الأسباب لإشباع رغباتهم وارضاء طموحاتهم، كما حدث بالنسبة لألمانيا، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى قيام الاضطرابات والثورات والاستعداد في الدول الأخرى سعيا لمواجهة الاعتداء الخارجي وهذا بدوره يحولها إلى مرحلة الشباب.

3 - مرحلة النضج Maturity:

عندما تتمكن الدولة في مرحلة الشباب من تحقيق أهدافها في التقدم والتنمية الاقتصادية فإنها تصل إلى مرحلة النضج، ولكن استمرارها في مرحلة

الشباب قد تطول وقد تقصر تبعا لظروفها، فقد تنهزم أو تحدث فيها بعض الاضطرابات مما يعطل تقدمها ويعوق تطورها ويجعلها تنتقل إلى مرحلة الشيخوخة بدلا من مرحلة النضج.

وتمر الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المرحلة بعد أن توسعت وتطورت اقتصاديا وقويت عسكريا، وكذلك فرنسا وبريطانيا بعد أن حصلنا على الكثير من الموارد من مستعمراتهما وفتح كل منهما الأسواق الخارجية في هذه الدول المستعمرة كما ارتبطت كل دولة منهما بالدول التابعة لها باتفاقيات سياسية اقتصادية لتبقى العلاقات قائمة مع هذه الدول بعد أن أصبح الاحتفاظ بها كمستعمرات غير ممكن. وقد نمت الدولتان وقويتا اقتصاديا واصبحتا في مرحلة النضج وتعد اليابان أيضا في مرحلة النضج رغم فقدانها الكثير من مستعمراتها؛ وذلك لأنها ركزت في خططها التنموية على اساس واقعها وفي ضوء علاقاتها الجديدة مع الدول الأخرى.

والدول التي تمر بهذه المرحلة تسعى عادة للسلام، وتكون مهمتها الأساسية هي الدفاع عن ممتلكاتها، ولا تسعى للهجوم كما يحدث في مرحلة الشباب وإنما تهاجم فقط للدفاع عن نفسها.

4 - مرحلة الشيخوخة Old Age:

عندما تضعف الدول وتتفكك ولا تستطيع الاحتفاظ بمستعمراتها ومناطق نفوذها، وعدم قدرتها على السيطرة على مناطقها الواسعة التي قد تختلف دينيا أو لغويا أو عرقيا، فإنها بذلك تصبح في مرحلة الشيخوخة كما حدث بالنسبة لتركيا قبيل الحرب العالمية الأولى عندما فقدت الكثير من أراضيها، وكما حدث للاتحاد السوفيتي بعد أن انفصلت عنه بعض أجزائه في الفترة الأخيرة، وكما حدث للإمبراطورية العثمانية التي قامت على أنقاضها تركيا الحديثة .

والمعروف أن الدول تتباين تباينا واضحا في القوة الاقتصادية والسياسية والقدرة في التأثير على غيرها من الدول والمساهمة في توجيه الأحداث السياسية في العالم، وكذلك في القدرة على المساهمة في السلام والأمن الداخلي

ودرجة الاستقلال الخارجي ونوع الحكومات وطريقة الحكم، وهذا التباين مرجعه إلى اختلاف المراحل التي تمر بها هذه الدول، وإلى العوامل ذات التأثير على قوة كل دولة والتي ترجع إلى الظروف الطبيعية أو البشرية أو إلى أسباب بعضها داخلي والآخر خارجي، أو إلى مستوى علاقاتها بالدول الأخرى.

رابعا: نظريات نشأة الدول:

أ- النظريات التقليدية القديمة:

ظهرت العديد من النظريات في الأدبيات السياسية لتحديد أصل نشأة الدولة، وقد ركزت العديد من النظريات على ركن واحد من اركان الدولة. وهو ركن السلطة السياسية، نظرا لاختلاط موضوع اساس نشأة الدولة مع اساس السلطة من ناحية، ولما بين الموضوعين من ارتباط وثيق من ناحية اخرى، لذلك نلحظ ان النظريات التي طرحت في تحديد موضوع اصل الدولة تصلح في الوقت نفسه لبيان الأساس الذي تستند اليه سلطة الدولة. والبحث في أصل نشأة الدولة بحث تأريخي واجتماعي، لذلك فإن البحث بهذه النظريات سوف يقتصر على العام منها، وسنبحثها بأسلوب مختصر.

١- النظرية الثيوقراطية (الحاكم هو الدولة):

ان هذه النظرية ذات صبغة دينية تقوم على فكرة مفادها رجوع كل الظواهر الاجتماعية والسياسية إلى الله عز وجل، فالدولة ظاهرة طبيعية من وضع الله واليه وحده ترجع اصل الدولة وامر اختيار الحاكم، فتجسد شخصية الدولة في شخصية الحاكم.

يمكننا في هذا الإطار أن نميز بين ثلاث نظريات هي:

<u>نظرية الطبيعة الالهية للحاكم:</u>

تقوم هذه النظرية على منح الحاكم الطبيعة الالهية، أي أن الحاكم هو الإله او ابن الاله في بعض المعتقدات، فهو يعيش وسط البشر ويحكمهم، وهذه النظرية كانت سائدة في مصر الفرعونية وعند الرومان، والفرس، والصينين، وكانت

سائدة الى حد قريب في اليابان، فقد كان اليابانيون يعتقدون بها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بالطبيعة الالهية لأباطرتهم.

نظرية الحق الالهي المباشر.

تقوم هذه النظرية على أساس أن الحاكم ليس له طبيعة الهية، فالله عز وجل هو مصدر السلطة، الذي يختار لمن يمارسها ما يشاء، فالحاكم يستمد سلطة من الله فأصبح الحاكم انسانا يصطفيه الله للسلطة والحكم، ولا يستمد سلطته من مصدر آخر، فهو يحكم بمقتضى الحق الالهي المباشر، فلابد أن يسمو على الطبيعة البشرية، وتكون طبيعته علوية إلهية تسمو فوق ارادة المحكومين. وقد استخدمت هذه النظرية لتبرير السلطة المطلقة للكثير من الملوك في القرن السابع عشر وخاصة في فرنسا.

نظرية الحق الالهي غير المباشرة

تقوم هذه النظرية على فكرة اختيار الحاكم من البشر لا يستمد سلطته من الله عز وجل مباشرة، وإنما يتم اختياره من الشعب، لكن بإرشاد وتوجيه من الارادة الالهية. وهذا ما قرره كل من هتلر في المانيا، وفرانكو في اسبانيا، ومسوليني في ايطاليا اذ اشاروا الى أن العناية الإلهية قد اختارتهم ليكونوا زعماء لشعوبهم.

2- النظريات غير العقدية:

إن هذه النظريات ترى أن الدولة هي ظاهرة طبيعية، اذ ترجع هذه النظريات أصل نشأة الدولة الى عوامل اجتماعية، وتاريخية، واقتصادية. وفي هذا الإطار يمكننا أن نذكر النظريات الأتية:

نظرية القوة

ترى هذه النظرية اصل الدولة هو القوة او العنف، أو الصراعات التي تنشأ بين الجماعات البدائية، فالدولة تبعا لنظرية القوة لا تعدو أن تكون في الواقع نظاما فرضه شخص أو أشخاص بطريقة العنف على باقي الأفراد كلهم على الخضوع لهم واحترامهم. ويستند أصحاب هذه النظرية لتقرير نظريتهم الى

الحوادث التاريخية، لبيان عنصر القوة وأهميته بوصفه مصدرا فعالا لنشأة الدولة.

فالدولة ليست سوى كيان يهدف الى استمرار سيطرة الغالب على بقية الجماعات الخاضعة له، ويرى الأنصار الجدد لهذه النظرية، أن القوة المادية غير كافية لاستمرار ادارة الغالب وفرضها، وإنما تستند إلى رضا الجماعات المغلوبة ورغبتهم، وهذا الأمر متوقف على حنكة الجماعة الغالبة ودهائها.

نظرية التطور العائلية

تعد هذه النظرية إحدى النظريات الاجتماعية التي عالجت اساس نشأة الدولة، تقوم هذه النظرية على ارجاع اصل الدولة إلى الأسرة، واساس سلطة الحاكم الى السلطة الأبوية المتمثلة برب الأسرة، فالأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى للدولة وهي المحتوى الأول للخصائص السلطوية. فالدولة كانت في أصلها أسرة، فتكاثرت وتنامت حتى أصبحت قبيلة، وتحولت سلطة الأب الى شيخ القبيلة، ثم انقسمت القبائل بعد نموها وتكاثرها الى عشائر، لكل عشيرة رئيس خاص بها، ولم تلبث العشائر ان تكاثرت وتنامت واستقرت كل واحدة او كل مجموعة على قطعة من الأرض فقامت الدولة.

وقد انتقدت هذه النظرية على أكثر من صعيد وخاصة أن الدراسات الحديثة التي أثبتت أن وجود الأسرة غير سابق لوجود الجماعة، بل أن الأسرة لم توجد الا نتيجة لوجود الجماعة.

نظرية التطور التاريخي

تختلف هذه النظرية عن النظريتين السابقتين في تفسير أصل نشأة الدولة، يرى أصحاب هذه النظرية أن أساس الدولة لا يرجع إلى عامل محدد، كالقوة او العائلة، وانما يرجع إلى عوامل عدة منها القوة المادية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والدينية، وتختلف هذه العوامل من دولة الى أخرى، تبعا لطبيعتها وتاريخها وظروفها الاقتصادية والعقائدية.

وتعد هذه النظرية من اكثر النظريات قبولا، لأنها أقرب إلى الصواب والواقع في تفسير اساس نشأة الدولة، ومن ابرز مؤيدي هذه النظرية، الفقيه ديكي (Leon Diguit) الذي اعتنق نظرية التطور التاريخي، فهو يعرف الدولة على أساس التضامن الاجتماعي القائم على الاختلاف السياسي (فالدولة لديه عبارة عن ظاهرة اجتماعية تنشأ من واقع حياة الأفراد الذين يشعرون بضرورة التضامن الاجتماعي فيما بينهم، ونتيجة الاختلاف السياسي بين افراد المجموعة نشأة طبقة حاكمة وطبقة اخرى محكومة، وطبقة الحاكم استطاعت أن تفرض سلطتها على الطبقة المحكومة نتيجة ما تملكه من وسائل القوة والتأثير سواء من الناحية المادية أو الروحية او الاقتصادية أو بغير ذلك من الوسائل).

٣- النظرية العقدية (نظرية العقد الاجتماعي):

تقوم هذه النظرية (النظريات) على أن الدولة هي ظاهرة ارادية، اذ ترجع النظرية اصل نشأة الدولة إلى فكرة العقد، فالأفراد أنشأوا الدولة بإرادتهم بعقد اجتماعي فيما بينهم، لينتقلوا من حياتهم الفطرية الأولى إلى حياة الجماعة المنظمة، وقد اختلفت هذه النظريات فيما بينها في ثلاث نواحي، من حيث وصف حالة الانسان الفطرية السابقة على العقد، ومن حيث تحديد أطراف العقد واخيرا من حيث تحديد مضمون هذا العقد ونتائجه.

وقد برزت نظرية (نظريات) العقد وتحددت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، في كتابات عدد من المفكرين السياسيين امثال تومس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو.

نظرية هوبز (1588-1679) (الحاكم هو الله الفاني)

صور هوبز حالة الانسان الفطرية الأولى قبل ابرام العقد، أنها كانت حياة بؤس وشقاء تسودها الفوضى والحروب لان الانسان في نظر هوبز هو انانى بطبعه، لذلك ساد الشر والانانية والسلطة والغلبة للأقوياء والهوان للضعفاء، لذلك أرادوا التخلص من الفوضى والانتقال الى حياة منظمة ومستقرة، فاتفقوا على ابرام عقد، اذ يتم اختيار شخص من بينهم ليكون حاكما عليهم، يتولى حل مشاكلهم وتحسين حالهم.

فيدعى بالحاكم المطلق، ويتمتع بالسلطة المطلقة، وكل ما يخرج عن نطاقه هو من الأفراد التابعين له ويرى ان هناك وسيلتين لبلوغه هذه السلطة: الوسيلة الأولى هي بواسطة القوة الطبيعية كما يفعل اي رجل لأولاده بهدف خضوعهم لحكمه. اما الوسيلة الثانية فهي اتفاق البشر فيما بينهم على الخضوع لشخص واحد أيا كان (توماس هوبز،2011، ص181) .

ويرى هوبز ان السلطة العامة المطلقة يجب أن تكون قوية إلى أبعد حد فلا يعود الفرد إزائها شيئا مذكورا، ويكون واجب الخضوع المطلق، والا عدنا الى الخصام والتنابذ، وقد ادت هذه الافكار إلى ظهور ما يعرف بالأنظمة الديكتاتورية. وبذلك يعد هوبز من أبرز رواد الحكم المطلق.

نظرية لوك (1632- 1704) :

اتفق لوك مع هوبز في الفكرة الأصلية للعقد، فهو يرى أن أصل نشأة المجتمع المنظم انما يرجع الى العقد الذي نقل الأفراد من حالتهم الفطرية الطبيعية الأولى إلى مجتمع منظم وتوجد فيه سلطة حاكمة وطبقة محكومة.

اذ يرى لوك في كتابه (في الحكم المدني)، أن الانسان يولد على الطور الطبيعي، وهو عند لوك خلافا لتوماس هوبز طور من الحرية والمساواة التامتين بين جميع البشر يخضعون فيه لسلطة العقل وسنة الطبيعية.

ويرى لوك أن الأفراد ارادوا الانتقال من الحالة الفطرية، إلى حياة جماعية منظمة فأقاموا عقدة فيها بينهم، ولتعارض مصالحهم ولأن القانون الطبيعي كان غامضا في حل المنازعات بين الأفراد ولا يمكن أن يتحقق هذا التنظيم، الا بانتقال الى المجتمع المنظم، اذ تقوم سلطة عليا، يكون لها حق التنظيم واقامة العدل بين الأفراد، وذلك بتقرير جزاء رادع لكل من يحاول الاعتداء على حقوق الافراد وحرياتهم.

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن لوك ليس من أصحاب الحكم المطلق، وانما من انصار الحكم المقيد. والنتائج المترتبة على العقد ستتيح للأفراد عزله وفسخ العقد والخروج على طاعته اذا ما خل بشرط العقد.

نظرية جان جاك روسو (١٧١٢- ١٧٧٨):

على رغم من أن هوبز ولوك قد سبقا جان جاك روسو في فكرة العقد هي أساس لنشأة الدولة، فقد اغنى روسو نظرة العقد الاجتماعي ومنحها هذه المكانة في الفكر السياسي بمؤلفه (العقد الاجتماعي او مبادئ القانون السياسي الصادر عام 1762 ويرى روسو أن الأفراد تنازلوا عن حقوقهم الى هيأة عامة تؤلف جميع الأفراد يطلق عليها (الادارة العامة للشعب)، ونشأ عن ذلك وجود طرفين للعقد، على اساس ان الطرف هو مجموعة الأفراد بوصفهم كائن اجتماعي مستقل، الذي يتكون من اتحاد جميع الأشخاص الآخرين، وكان يحمل قديما اسم المدينة ويحمل الان اسم الجمهورية او الجسم السياسي، وهذا ما يسميه اعضاءه بالدولة. والطرف الثاني يشمل كل افراد الجماعة، منظورا اليه بوصفه فردا. كما يرى روسو ان الافراد تنازلوا عن جميع حقوقهم وحرياتهم الطبيعية عند دخولهم المجتمع المنظم مقابل تقرير السلطة العامة لهم الحقوق والحريات الفردية بوصفهم من أفراد المجتمع الجديد، لتضمن هذه السلطة المساواة بين الافراد.

لذلك يعد جان جاك روسو من أبرز رواد الفكر الديمقراطي. فالدولة عند روسو هي السيد على جميع ممتلكاتهم بمقتضى العقد الاجتماعي، الذي هو بمثابة القاعدة لجميع الحقوق.

4- نظرية المنشأة أو المؤسسة:

تقوم هذه النظرية على أن الدولة ظاهرة مؤسساتية، اذ ترجع هذه النظرية أصل نشأة الدولة الى فكرة المؤسساتية.

اذ ان الدولة تجمع من الأفراد مدار من حكومة مركزية باسم فكرة المشروع أو المؤسسة التي هي تجسد وتحقق لنظام اجتماعي سياسي يستفيد منه الأفراد (سعاد الشرقاوي، 2007،ص 59)، هذا المجموع المتكون من المؤسسة، ومن السلطة المنظمة لتحقيق الفكرة، ومن مجموع الأفراد المستفيدين من المؤسسة بشكل في أساسه جهازا إداريا مركبا، فالدولة هي جهاز أو هيأة اجتماعية منظمة، والتكوين المؤسسي للدولة يحكمه عنصر الرضا لا عنصر التعاقد.

وهناك شواهد على قيام هذه النظرية هي ان الدولة الفرنسية نشأت عن عملية تأسيس قام بها (هوغ كابه) والإقطاعيون الكبار، وهذا ما حدث في الولايات المتحدة بـ (الأباء المؤسسين) وتم في جميع هذه الحالات رضا الشعب وهو المستفيد بمكاسب قيام الدولة.

بناء على ما تقدم يمكن القول أن دولة المؤسسات هي السبيل الي تحقيق التقدم السياسي بها يتضمنه من تحقيق الديمقراطية والحريات، وخلق نظام اقتصادي متطور بمجالات متعددة, ولا يتحقق هذا التقدم الا بنقل السلطة من شخصية الحاكم وايداعها في المؤسسات، لذا تعد هذه النظرية افضل النظريات لقيام الدولة.

ب – النظريات الحديثة عن الدول

كثيرة هي النظريات التي تتعلق بالدولة في حقل الجغرافيا السياسية وعلم السياسة والتاريخ والانثربولوجيا وغيرها، ويرى تايلور وفلنت أن الجغرافيا السياسية للدول قد شهدت سيادة نظريتين حول الدول فيما قبل السبيعينيات من القرن الماضي، تتعلق أحدهما بالتطور المكاني للدول أو ما يعرف بالنظرية التطورية، وتتمثل الثانية في التكامل المكاني للدول أو ما يعرف بالنظرية الوظيفية. كما ظهرت نظريات أخرى مثل نظرية المجال الموحد، وتحليل النظم السياسية وغيرها.

أولا: نظرية الحتم البيئي:

لعل من أكثر الكتب التي لاقت ذيوعا في أوربا هو كتاب أصل الأنواع لداروين والذي نشر عام 1859، حيث أسس لثورة في كثير من فروع العلم، وقد تأثر الكثير من الباحثين في العلوم الانسانية بفكرة الانتخاب الطبيعي، وحاولوا تطبيقها فيما عرف بالدارونية الاجتماعية، فقد تأثر بها هنري آدمز وفردريك جاكسون في علم التاريخ، وهنري مين في علم السياسة، وفبلن في علم الاقتصاد، وهلمز في علم القانون، ومورجان في الأنثربولوجيا، وفي حقل

الجغرافيا أسفر التأثر بفكر دارون عن ظهور نظرية الدولة العضوية، كما ظهر ما يسمى بالحتم البيئي.

ويعني الحتم البيئي أن ظروف البيئة الطبيعية هي التي تحدد سلوك الانسان كأن يقال أن بيئة اليابان الجبلية وقلة الأراضي الزراعية بها قد دفعت سكانها صوب البحر من أجل الحياة، وأن بريطانيا بفضل توافر المرافئ الطبيعية ووفرة الغابات قد تمكنت من بناء أسطول ساعدها على التحكم في البحار.

شهدت نظرية الحتم البيئي منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين تطورات في اتجاه تقليل درجة الحتمية، من راتزل إلى الأمريكية سمبل والبريطاني – الاسترالي – الكندي جريفت تايلور، وبنهاية الثلاثينيات من القرن المنصرم تعرضت نظرية الحتم البيئي لهجوم شديد، وبنهاية الخمسينيات أصبحت مجرد إرث علمي تاريخي.

ظهرت أفكار مضادة لتلك النظرية، فقد رأى برستون جيمس أن ثقافة الإنسان هي التي تحدد طريقة استغلاله لبيئته، وسانده في الرأي ديرونت هوتلسي، ومهما يكن فإنه لا يمكن التهوين من ما للبيئة من تأثير على سلوك الأفراد والدول، إلا أنه لا ينبغي التهويل من قدرة، ولعل ذلك هو ما قصده الجغرافيان الفرنسيان فيدل دي لابلاش وجين بروني عندما طرحا مفهومان جديدان هما الإحتمالية والإمكانية كبدائل للحتمية.

ثانيا: النظرية التطورية:

في النصف الأول من القرن العشرين شاعت التناظرات البيولوجية في مختلف دوائر علم الجغرافيا. فدورة وليم موريس ديفز فيما يتعلق بالتطور الطبيعي للمكان، أو ما يعرف بدورة التعرية كانت أكثر شهرة من شهرة نظرية راتزل عن الدولة. ووجدت دورة ديفز صدى لها في اللغة الاصطلاحية المستخدمة في نظرية فان فالكنبورج الدورية عن الدولة في عام 1939. وطبقا لهذه النظرية، فإن الدولة شأنها شأن أودية الأنهار، مقدر لها أن تمر بمراحل تطور أربع: الطفولة، فالشباب، فالنضج، فالشيخوخة، فالولايات المتحدة – على

سبيل المثال- مرت بالمرحلة الأولى ما بين عامي 1776 و1803م عندما كانت تعزز من بنيتها الداخلية، أما المرحلة الثانية فقد استغرقت الأعوام ما بين 1803، 1918م حيث أخذت الدولة في التوسع، ومنذ تلك الفترة دخلت الولايات المتحدة مرحلة النضج، حيث راحت تسعى إلى التعاون الدولي السلمي. وفي عقد الثلاثينيات، بلغت بلدان أوربية كثيرة مرحلة الشيخوخة، على أن دي بليج يزودنا في عام 1967م برؤية أكثر حداثة للنظرية الدورية،نجد فيها تلك الدول الأوربية قد استعادت نضجها، ويعد هذا الرأي الأخير حالة متطرفة من النزعة التطورية، فجميع الدول كيانات لكل منها استقلاليته، وتتطور عبر مسارات متوازية، وإن جرى ذلك في تواريخ مختلفة وبسرعات مختلفة أيضا. أما بقية بلدان العالم فإنها توجد فقط من أجل إمكان قطعها لسياق التعاقب الزمني.

وقد قدم كل من باوندز وبول عام 1964م نموذج منطقة النواه أو القلب لتفسير تطور الدول الأوربية، فقد قسما الدول إلى فئتين هما: الدول العرفية والدول العضوية، وفي الحالين يبقى الهدف واحد، وهو الكشف عن السبل المختلفة التي تحصل فيها كل دولة على مساحتها من الأرض: ففي حالة الدولة العرفية تكون رقعة الأرض قد اختصت بها الدولة في إطار جغرافي محدد مسبقا ونتيجة لتسوية سياسية، أما في حالة الدولة العضوية فإن رقعة الأرض تتطور ببطئ حول منطقة المركز كلما ضمت الدولة إليها أراضي من حولها. وهذه الحالة الأخيرة هي التي يخص بها باوندز وبول الدول الاوربية.

وقد رأى باوندز وبول أنه لكي تصبح مناطق النواهالمنطقة الجنينية للدولة الحديثة فلابد أن تنطوي على مزايا أساسية تفوق مزايا المناطق المجاورة لها. ولكي تؤهل منطقة كوضع منطقة النواه لابد أن يتوافر لها من وقت مبكر فائض اقتصادي، يمكنها من حشد الموارد للدفاع عن نفسها ضد الغزو الخارجي من ناحية، ومن توسيع دائرة سيطرتها على جيران أقل حظا في الموارد. وقد تمثلت هذه المزايا في أوربا الاقطاعية زمن العصور الوسطى في رقعة أرض خصبة تؤمن انتاجا زراعيا وافيا، إلى جانب موقع عند ملتقى طرق التجارة لتبادل السلع غير المتوافرة محليا، وتتضح قيمة هذه العوامل من واقع إتساع دائري

نفوذ فرنسا منذ سنة 978م يوم أن كانوا لا يسيطرون إلا على مدينة باريس وما حولها، ثم راحوا يعززون من سلطاتهم على مر الوقت بالقوة العسكرية على أيدي أسر ملكية حاكمة قوية، وكانت النتيجة إتساع رقعة المملكة الفرنسية فيما وراء نطاق النواه في باريس، حتى إذا وصلنا إلى سنة 1360م وجدنا سلطان الملك الفرنسي قد وصل إلى شاطئ المحيط الأطلنطي غربا، وجبال البرانس جنوبا. أما الحدود الشرقية لفرنسا فقد توسعت تدريجيا حتى وصلت سنة 1789م إلى حدودها التي نعرفها اليوم، ويعد باوندز وبول هذا النموذج الفرنسي " نموذجا أوليا" لعملية عامة، وهما يعددان تسع عشرة دولة أوربية أخرى تقارب هذا النموذج الفرنسي.

ثالثا: النظرية الوظيفية:

يعزي وضع هذه النظرية إلى ريتشارد هارتسهورن وذلك في مقالة نشرها بمجلة حوليات رابطة الجغرافيين الأمريكيين سنة 1950 عبر فيها عن قناعته بأن جدوى الدراسة الجغرافية للدول تتحقق أكثر من خلال دراسة وظائف تلك الدول، وليس من خلال شكلها أو نشأتها وتطورها.

فالمهمة الأساسية للدولة – في رأيه – هي أن تجمع مكوناتها الاجتماعية والإقليمية المختلفة في نسيج مترابط واحد. وهذه الوظيفة التكاملية يمكن أن تنجز بطريقة رأسية بالنسبة لفئات المجتمع، وبطريقة أفقية بالنسبة لمختلف الأقاليم. ويرى هارتسهورن أن التكاملية الرأسية ليست موضوعا لاهتمام الجغرافيا السياسية إلا حيثما ارتبطت بالاختلافات الإقليمية، ومن ثم فهو يقدم ما يمكن تسميته بنظرية في التكامل الإقليمي.

يعتمد التكامل الإقليمي على مجموعتين من القوى هما: قوى الطرد المركزية التي تمزق أوصال الدولة، وقوى الجذب المركزية التي تلملم أوصلها، والقوى الطاردة هي الخصائص الطبيعية لأراضي الدولة وأقاليمها، مساحة وشكل وعوامل طبيعية، وهي التي تحدد عوامل الطرد. ولكن هذه العوامل الطبيعية تختلف في درجة تأثيرها كقوة طاردة: فمع أن الإنفصال الطبيعي

الأصلي لدولة باكستان إلى جزئين شرقي وغربي قد أدى في النهاية تفكك الدولة الأصلية سنة 1971م إلى باكستان الجديدة في الغرب وبنجلاديش في الشرق، إلا أن هذا الفصل الطبيعي لم يمنع الولايات المتحدة مثلا من ضم ولايتيها التاسعة والاربعين ثم الخمسين، وهما ألاسكا وهاواي، في حين أن الدول الحبيسة في أفريقيا تعاني مشاكل التبعية والإعتماد على الغير مما يهدد كيانها أحيانا، إلا أن مثل هذا الوضع الجغرافي يبدو أقل أهمية بكثير بالنسبة لبلدان مثل سويسرا والنمسا. ومن الواضح، أن هذه التناقضات إنما تعكس فوارق بين عمليات المركز وعمليات الأطراف في الإقتصاد العالمي، حيث تنطوي هذه السمات الجغرافية على أهمية متفاوتة، ولذا فإن هارتسهورن على صواب في ألا يقيم وزنا كبيرا لهذه العوامل الطبيعية، مقارنة مثلا بما يسميه بتباين الطابع السكاني للدولة، والذي يمكن أن يعبر عنه بأشكال عديدة منها التباين اللغوي، أو العرقي، أو الديني. وهذه التباينات هي أكثر القضايا شيوعا في الصراع داخل الدول، إلى جانب قضايا أخرى من قبيل الفلسفة التي تقوم عليها التربية والتعليم، ومستويات المعيشة المتفاوتة من إقليم لأخر، مما يساهم في تفكيك أواصر الترابط الاجتماعي، ويعد شرورت هذا العامل الأخير من أخطر قوى الطرد في عالمنا الحديث.

ولقد ارتبطت السمات السابقة كلها من مختلف الدول بالحروب الأهلية وأحيانا بالتقسيم، وإن كان التقسيم أمرا نادر الحدوث. كما أن هنالك دولا عديدة لم تخبر في تاريخها حروبا أهلية، وعليه فقد نتساءل: ما الذي يحفظ للدولة كيانها كوحدة متماسكة إذن؟ يحدد هارتسهورن قوة جذب أساسية ذات أهمية بالغة تتمثل في فكرة الدولة ذاتها. فلكل دولة مبرر وجودها، وقوة هذه " الفكرة" ورسوخها هي التي تبطل تأثير عوامل الطرد والتمزق. وفي عالمنا الحديث ترتبط هذه الفكرة، أي فكرة الدولة، مثل فكرة جوتمان عن الإكنوجرافيا، ارتباطا وثيقا بفكرة القومية.

رابعا: نظرية المجال الموحد:

اقترح ستيفن جونز هذه النظرية في مقاله نشرها بمجلة حوليات رابطة الجغرافيين الأمريكيين سنة 1954 تحت عنوان "AUnified Field Theory of Political Geoggraphy" ، وجاء العنوان على سبيل الاستعارة ليشير إلى مجال فكري يوحد بين أراء هوتلسي وهارتسهورن وجوتمان.

وقد طور جونز آراء هارتسهورن في نظريته، فمفهوم هارتسهورن فيما يتعلق بـ " فكرة – الدولة" يوسع في هذه النظرية بحيث يشكل سلسلة من خمسة مفاهيم مرتبطة وهي: الفكرة السياسية، والقرار، والحركة، والمجال، والمنطقة السياسية، وفي حالة الدول الحديثة تتمثل الفكرة السياسية في مبرر وجود الدولة، أما القرار فهو الإتفاقية النوعية المقرة بإمكان تطبيق الفكرة. وأما التحرك فهو مفهوم مصطلح جوتمان للتدابير المطلوبة لتفعيل القرار وترجمته إلى الواقع، وأخيرا تأتي المنطقة السياسية وهي إقليم الدولة التي قامت بالفعل. على أنه لو قدر لهذه السلسلة أن تنقطع، فلسوف تعمل عوامل الطرد فعلها في هذا الكيان للدولة. ويقدم جونز قائمة يرصد بها هذه الخطوات المتتابعة في قيام الدول الحديثة.

ويضرب دكشت مثلا يجسد الحلقات الخمس السابقة في دولة إسرائيل، حيث أن فكرة قيامها هي الصهيونية، ويتمثل القرار في وعد بلفور، وتتمثل الحركة في الهجرات الوافدة من اليهود، كما يتمثل المجال في المستوطنات وأرض الحروب والمعارك. والمنطقة السياسية هي دولة إسرائيل.

خامسا: تحليل النظم السياسية:

قدم كل من كوهين وروزنتال عام 1971م نموذجا لتحليل النظم السياسية، أشارا في التقديم له إلى أنه يمكن النظر إلى النظام السياسي بوصفه المنهج النهائي للعملية التي ينظم بها الإنسان حياته سياسيا داخل بيئته بظروفها الشاملة، وعلى ذلك فإن الظروف البيئية لها تأثيرها الواضح على النظام السياسي وعلى العملية السياسية معا، ومن الظروف البيئية المؤثرة ما يتصل بالمواقع أو المكان الذي يشغله النظام بما يشمله هذا المكان من توزيعات

للعناصر الطبيعية والبشرية. وتتأثر العملية السياسية أيضا بكثير من معطيات الواقع الاجتماعي والتنظيمي، وما يتصل بها من جوانب فكرية أو تنظيمية أو قانونية.

وقد طرح كوهين وروزنتال نموذجين للنظام السياسي. يتضمن النموذج الأول تفصيلات أكثر عن تفاعل عناصر العملية السياسية مع الظروف المكانية.

وتقسم مراحل العملية السياسية إلى ثلاث هي:

1- القوى السياسية بما تتضمنة من أفكار وآراء، وكذلك الاعتبارات القومية والاستعمارية والتحررية والوحدوية إلخ. وأخيرا الاعتبارات الإقليمية.

2- التركيب السياسي، ويتضمن تراتب المراكز الإدارية، والنظم الصغرى ونظام ملكية الأرض.

3- الأفعال السياسية، وتتضمن القصور السياسي للمكان، والتفاعلات المكانية، والتغيرات في هيئة الأرض، ويوضح النموذج ثلاثة مستويات مكانية حددت هذه التفاعلات السياسية هي الأماكن الصغيرة، ثم المناطق، وأخيرا الهيئة العامة للارض.

وفي تبسيط لهذا النموذج قدم كوهين وروزنتال نموذجا آخر أوضحا فيه مجالات تفاعل الإنسان مع الأرض سياسيا، حيث حددت العناصر البشرية المتفاعلة (صلاح عبد الجابر، 2002، ص 75).

خامسا: تصنيف الدول:

عند النظر للدولة من مركزها السياسي (مبدأ السيادة)، نجد أنها تنقسم الى دولة تامة السيادة ودول مقيدة السيادة ، أما اذا اخذنا بنظر الاعتبار نظام الحكم فيها، نجد انها مقسمة الى دول ذات نظام رئاسي، ودول ذات نظام برلماني، وما إلى ذلك من التقسيمات. أما اذا صنفت من ناحية التكوين، فنجدها تنقسم إلى:

1- الدولة البسيطة الوحدوية "المركزية":

الدولة الموحدة أو الوسيلة "هي الدولة التي تتفرد فيها سلطة أو هيأة واحدة بممارسة شؤونها الداخلية والخارجية، فتقوم وحدها بإدارة علاقاتها مع الدول الأخرى، وتنتظم سلطاتها الداخلية بطريقة موحدة، أي من دون توزيع للاختصاصات بين السلطة العليا والأقاليم أو الولايات الفرعية لها"

وتعني الدولة البسيطة أو الموحدة: الدولة التي تكون السيادة فيها موحدة، فتظهر الدولة كوحدة واحدة، وتكون السلطة فيها واحدة، ويكون شعبها وحدة بشرية متجانسة، واقليم موحد.. ولا يؤثر في اعتبار الدولة البسيطة اتساع رقعة اقليمها، أو اتصال وانفصال أراضي اقليمها، كما لا يؤثر في اعتبار الدولة بسيطة أو موحدة شكل نظام الحكم فيها ملكياً كان أو جمهورياً، فالدولة الموحدة قد تكون ملكية كالأردن، ويمكن أن تكون جمهورية كمصر ولبنان.

وينتمي معظم دول العالم لهذا الشكل، ومن أمثلة الدول الموحدة معظم دول العالم: كفرنسا، وبلجيكا، وكافة الدول العربية وغالبية الدول الافريقية.

وتتميز الدولة البسيطة أو الموحدة بعدة خصائص جغرافية هي:

1- تجانس سكانها (عرقيا – دينيا- ثقافيا).

2- تحوي قلبا أو نواة واحدة نمت حولها الدولة وتتمثل في العاصمة.

3- معظمها ليست كبيرة المساحة.

4- كثافتها السكانية مرتفعة.

5- قلة وجود العوائق الطبيعية بين أراضيها.

أما عن أهم المظاهر السياسية للدولة البسيطة أو الموحدة ما يلي:

1- وحدة سلطات الدولة: تتميز الدولة البسيطة أو الموحدة بالبساطة في تركيب السلطة السياسية فيها ومن هنا سميت بالدولة البسيطة تمييزاً لها عن الدولة المركبة أو المعقدة التركيب. وتمثل وحدة السلطة السياسية في وحدة سلطات الدولة الثلاث: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، التي تمارس اختصاصاتها وفقاً لأحكام الدستور فيها.. فالسلطة التشريعية موحدة وتتولى سن القوانين التي يخضع لها جميع أفراد الدولة للفصل في منازعتهم.

2- وحدة الدستور والتشريعات: فالدولة البسيطة أو الموحدة تخضع لدستور واحد يسري على أجزاء الدولة، ويحدد السلطات العامة الثلاث واختصاصاتها وعلاقاتها ببعض.. كما تخضع لتشريعات واحدة تخاطب جميع مواطني الدولة المقيمين على اقليمها.

3- وحدة الاقليم ووحدة الجنسية، فإقليم الدولة البسيطة أو الموحدة يخضع في جميع أجزائه: الأرضية، والمائية، والجوية لسيادة الدولة.. كما أن جنسية مواطني الدولة البسيطة أو الموحدة جنسية واحدة يخضع لها جميع المواطنين المقيمين على إقليم الدولة ويتم اكتساب هذه الجنسية وفق معايير موحدة.

4- وحدة السلطة الحكومية: من مظاهر الدولة البسيطة أو الموحدة وحدة السلطة الحكومية.. ولا يؤثر في وحدة السلطة الحكومية كون الدولة تختار في توزيعها لاختصاصات بين نظام المركزية الإدارية أو اللامركزية الإدارية.. فالمركزية واللامركزية الإدارية يتعلقان بكيفية توزيع الوظائف الإدارية في الدولة ولا يتعلقان بنظام الحكم السياسي في الدولة أو بمباشرة الوظيفة السياسية، وهما بالتالي لا يمسان وحدة الدولة السياسية التي تعتبر السمة الأساسية للدولة البسيطة أو الموحدة، حيث يبقى هناك دستور واحد وتشريعات واحدة وسلطة حكومية واحدة، وسلطات عامة واحدة: تشريعية كانت أم تنفيذية أم قضائية.

ويتصف النظام المركزي للدولة البسيطة بالتوحد الإداري أو المركزية الإدارية حيث تخضع مختلف الهيئات المحلية والإقليمية لسلطة مركزية سياسية وإدارية واحدة هي وحدها المختصة بإصدار القرارات، وتطبيق هذا النموذج بمفهومه المطلق يعد أمرا بالغ الصعوبة، لذا تلجأ بعض الدول التي تعتمد هذا النظام إلى تفويض وكلاء عنها تقوم هي بتعيينهم في الأقاليم التابعة لها ببعض الاختصاصات مع استمرار خضوعهم للسلطة العليا المركزية في الدولة .

أما نظام اللامركزية في الدولة البسيطة فيتلخص في إن تقوم السلطة المركزية في الدولة البسيطة بمنح بعض الهيئات المحلية أو الإقليمية (منتخبة أو معينة) سلطة إدارة شئونها المحلية وإصدار القرارات فيها دون الرجوع إلى السلطة المركزية وإنما تحت رقابة هذه الأخيرة ضمن وحدة الدولة الواحدة ومصلحتها العليا وهذا وما يصطلح عليه باللامركزية الإدارية.

ويمكن ان تطبق الدولة البسيطة نظام اللامركزية السياسية والذي لا يمنح الوحدات المنتخبة داخل الدولة اختصاصات إدارية تنفيذية فحسب، بل تكون متمتعة بالاختصاص السياسي أيضا، ليشمل ذلك الوظيفة التشريعية والقضائية أيضا، ويطلق على هذا النظام اسم الحكومة الذاتية يمنح للإقليم الذي يشكل وحدة عضوية تقوم على عوامل جغرافية وتاريخية وعرقية ولغوية أو غيرها ويهدف إلى إقامة سلطة سياسية ومجالس خاصة به مستقلة تتميز عن السلطة المركزية هدفها إدارة الإقليم على أسس نفسية تنبع من رغبات وتطلعات أهل الإقليم.

ويعتبر نظام اللامركزية السياسية مهدداً لكيان الدولة الموحدة وغالبا ما تكون نتائجه انفصالية. وهذه المسالة برزت على سبيل المثال في إسبانيا بعد إقرار دستور 1979 الذي منح الحكم الذاتي لبعض الأقاليم تلا ذلك أعمال عنف في منطقة إلباسك التي سعت للحصول على الاستقلال التام عن سلطة مدريد وربما الرغبة في إقامة دولة اتحادية.

ومن أهم عيوب هذا الشكل من الدول هي:

1- فرض أعباء كبيرة على الحكومة المركزية في إدارة شؤونها المحلية.

2- عدم تنمية المناطق والوحدات الإدارية في الدولة بشكل عادل وتتركز اغلب الخدمات والتطوير والتنمية في العاصمة.

3- عدم تكافئ توزيع الموارد على كافة الوحدات الإدارية في الدولة.

2- الدولة المركبة الاتحادية " اللامركزية"

الدولة المركبة يقصد بها دولة تتألف من اتحاد دولتين او ولايتين او امارتين فأكثر، تحت سلطة سياسية مشتركة، أو في ظل هيأة مشتركة، او تحت حكم رئيس واحد. فإن قيام نوع من انواع الاتحاد بين دولتين او اكثر لا يعني بالضرورة أن تتحول هذه الدول الى دولة واحدة، اذ ان الأمر يتوقف على نوع الاتحاد المتفق عليه ومدى الاندماج المعمول به بين الدول الداخلة فيه (احمد سعيفان، ب ت، ص7). ويمكن استخلاص أربع صور للدولة المركبة على أساس، تعدد صور الاتحاد بين الدول وهي:

أ- الاتحاد الشخصي (Union Personnelle) :

هو اتحاد بين دولتين او اكثر، تخضع الدولة الداخلة فيه لحكم شخص واحد، امبراطور، ملك، رئيس جمهورية، مع احتفاظ كل دولة من دول الاتحاد بكل سيادتها واختصاصاتها. وينشأ هذا الاتحاد عادة نتيجة حادث عرضي لا ارادي، وهو وضع عرش دولتين مستقلتين بحكم شخص واحد، تطبيقا لنظم توارث العرش في الدولتين. فهو بذلك لا يمثل بضرورة وجود تضامن سياسي بين الدول المنظمة اليه، فلا تتعدى الروابط بينها من ناحية القانون نطاق وحدة الأسرة المالكة الحاكمة. وأمثلة الاتحاد الشخصي تنتمي عادة للتاريخ، اذ لا نجد لهذا الاتحاد امثلة قائمة معاصرة، ومن هذه الأمثلة التاريخية: اتحاد انجلترا وهانوفر الذي استمر من عام ١٧١4 الى١٨٣٧

ب - الاتحاد الحقيقي أو الفعلي (Unior Reelle):

يتكون الاتحاد الحقيق او الفعلي من اتحاد دولتين او اكثر، اذ يربط الدول الداخلة فيه روابط اقوى مما في الاتحاد الشخصي، فيجمعها في شخص رئيس

واحد، وفي هيأة دولية واحدة تتولى شؤون الاتحاد الخارجية. فتفقد الدول الداخلة في الاتحاد سيادتها الخارجية وشخصيتها الدولية أي تكون شخصية دولية جديدة، وهي شخصية الاتحاد الذي يمارس عنها شؤونها الخارجية، كعقد المعاهدات ومباشرة التمثيل الدبلوماسي او اعلان الحرب، فيما تحتفظ بسيادتها الداخلية، دستورها وقوانينها ونظامها السياسي، ويعد الاتحاد الحقيقي أو الفعلي، اتحاد تاريخي غير موجود اليوم لأنه مؤقت كان يقوم بين الدول، في ظروف استثنائية، كما في الحرب أو في حالة عدم الاستقرار وينتهي هذا الاتحاد بزوال الأسباب الموجبة له. ومن أهم الأمثلة التاريخية عليه ، الاتحاد بين النمسا والمجر الذي استمر من عام 1867 الى ١٩١٨، والاتحاد بين النرويج والسويد ابتدأ من عام 1815 إلى 1918.

ج - الاتحاد الكونفدرالي او التعاهدي (Confederation Deats):

هذا النوع من الاتحاد الذي يجمع بين دولتين أو أكثر، ولا يترتب عليه انصهار دول الأعضاء في دولة جديدة، أي لا يترتب عليه نشأة شخص قانوني جديد. بل تحتفظ كل دول الأعضاء بسيادتها الداخلية والخارجية، وينشأ الاتحاد الاستقلالي او التعاهدي، بموجب معاهدة بهدف تحقيق مصالح حيوية واغراض مشتركة (اقتصادية، دفاعية، ثقافية...) للدولة الداخلة في الاتحاد، وتتولي التنسيق بين دول الاتحاد هيأة مشتركة تسمى بالجمعية أو المؤتمر تضم مندوبين عن جميع دول الأعضاء، ويعد الاتحاد الاستقلالي او التعاهدي اقوي اتحاد الدول، ولا يزال هذا النوع مستخدما حتى الآن في عالمنا المعاصر، ومن الأمثلة على الاتحاد الكونفدرالي الاتحاد الأوربي عام ١٩٩٢، والاتحاد السويسري من عام 1815- 1848.

ء - الاتحاد الفيدرالي أو المركزي (Federal Union):

هو اتحاد عدد من الدول او دويلات او ولايات أو جمهوريات او كنتونات في شكل دولة واحدة، بمقتضى الدستور الاتحادي، اذ تتنازل الدول الأعضاء المكونة للاتحاد عن جزء مهم من سلطاتها الداخلية، وعن سيادتها الخارجية الى دولة الاتحاد، فمفهوم الدولة الفيدرالية: بحسب المعجم الحديث للتحليل

السياسي، يراد به "الدولة التي توجد فيها حكومة مركزية ومجموعة حكومات اقليمية، حيث كل من هذين المستويين من الحكم مستقل في مجاله، عادة على وفق دستور مكتوب يحميه، ويورد هذا الدستور اختصاصات مستوي الحكم ويضع عادة ترتيبات لتخصص الصلاحيات المتبقية وتنسيق تداخل الاختصاصات فضلا عن منح المسؤولية القضائية الى محكمة دستورية او مؤسسة اخرى اتخاذ قرارات ملزمة، اذ تنشأ الصراعات المتعلقة بتفسير التحديد الدستوري للصلاحيات. وتضم الدولة الاتحادية الإقليم المكون منها وتسمي (كانتونات أو مجموعات أو ولايات) ولكل من مستويي الحكم صلاحيات فرض الضرائب، وصلاحيات أرض وتطبيق أحكام القانون.

وفي المجال الخارجي، تفقد شخصيتها الدولية، ولا توجد الا شخصية دولية واحدة هي دولة الاتحاد المركزي، وفي المجال الداخلي نجد ان الولايات تحتفظ بقدر من السيادة الداخلية، في مسائل ذات طابع محلي يحددها الدستور الاتحادي المركزي في اطار الولاية، وكذلك تتمتع دول الأعضاء بدستور خاص بها، وسلطات تشريعية وتنفيذية خاص بها. أما المسائل القومية المهمة التي تعبر عن وحدة الدولة السياسية والاقتصادية يحفظها الدستور الاتحادي لسلطات الاتحاد المركزية في جميع الولايات اي في اقاليم الدولة كلها.

فضلا عن ذلك أن للسلطات الاتحادية قدر من الرقابة على الولايات المتحدة على الاقل لتنظيم علاقاتها وفض النزاعات بينها لضمان وحدة الدولة الداخلية. وتقوم الدولة الاتحادية نتيجة لأسباب عدة منها: الرغبة في اقامة دولة قوية تدافع عن دول الأعضاء التي تحول الى ولايات او دويلات، أو الرغبة في خلق مجال اقتصادي واسع، أو لأسباب تاريخية اجتماعية من شعوب الدول أو الولايات المنظمة، ربما يكون أحد الأسباب لإقامة الدولة الاتحادية الحكم المركزي الشديد واستخدام القوة ضد ابناء الشعب الذي يتكون من قوميات عدة مما يجعلها تفكر في التخلص من قبضة المركز.

ومما يجدر الإشارة إليه أن العوامل الجغرافية، والتاريخية، والاقتصادية، والبيئية والأمنية، واللغوية، والثقافية، والفكرية، والديموغرافية، والدولية لها

تأثيرها في توزيع السلطات بين الحكومة الفيدرالية والحكومة المحلية، لما لهذه العوامل من تأثير بشكل أو بآخر على درجة تجانس المجتمع، فكلما ازدادت درجة تجانس المجتمع، ازدادت السلطات الممنوحة للحكومة الفيدرالية وكلما ازدانت درجة التنوع ازدادت السلطات الممنوحة للوحدات المكونة للحكومة.

وتنشأ الدولة الفيدرالية بإحدى الطريقتين الآتيتين:

<u>الطريقة الأولى</u>: الاتحاد بالانضمام (الاندماج): بموجب هذه الطريقة تنشأ نتيجة انضمام او اندماج عدد من الدول المستقلة مع بعضها، بغرض تكوين دولة فيدرالية واحدة، وهذا ما يسمى بالفيدرالية بالاندماج أو الانضمام. ومن هذه الدول: الولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا. والمانيا الفيدرالية، والامارات العربية المتحدة وغيرها (عبد المنعم احمد، ص 16).

<u>الطريقة الثانية</u> (الاتحاد بالتفكك): بموجب هذه الطريقة أن بعض الدول تحقق شكلها الفيدرالي من تفكك (تقسيم) الإقليم المكونة لدولة موحدة أو بسيطة، وهذا ما يسمى بـ (فيدرالية التفكك)، ومن هذه الدول الاتحاد السوفيتي سابقة (روسيا الاتحادية حاليا)، وبعض دول أمريكا اللاتينية البرازيل، والأرجنتين، والمكسيك، وبلجيكا.

ويتشكل هذا النوع من الدول الفيدرالية تحت ضغط الأقليات الاثنية (العرقية) او القومية أو الدينية داخل دولة موحدة، التي تسعى إلى نوع من الاستقلالية عن الحكومة المركزية، لا تصل الى حد إعلان الانفصال والاستقلال التام.

ومن ضمن تقسيمات الدول التقسيم إلى فئات متميزة من حيث إمكانيتها من القوة وهي:

أولا : فئة الدولة القوية والقانعة :

وهي الدول التي تعتقد بوصولها إلى الحد الأنسب بالمقاييس التي تضعها لنفسها بين حجم إمكانيتها من القوة من جانب وبين مستوى النفوذ والتأثير الذي وصلت إليه في المجتمع الدولي من جانب آخر، أي أنها لا ترى وجود

فجوة تفصل بين إمكانيات القوة المتاحة لديها، وبين الأهداف التي تتوخاها من الأمر الدولي القائم، وهذا التناسب بين حجمي الإمكانات والمقدرة الفعلية في التأثير الدولي هو الذي يخلق الشعور بالقناعة والحرص على استمرار الأوضاع القائمة دون تغيير، ومن أمثلتها فرنسا واليابان في الوقت الحاضر.

ثانيا : فئة الدولة القوية وغير القانعة :

وهي عكس الفئة الاولى تشعر بفقدان التناسب بين إمكاناتها الذاتية من القوة القومية وبين حجم التأثير السياسي الفعلي الذي تمارسه في علاقاتها مع غيرها من الدول، وهنا توجد الفجوة التي تمثل الدافع إلى تغيير الواقع الدولي في الاتجاه الذي يحقق هذا التناسب على الصورة التي تتخيلها الدولة المعنية، ومن أمثلها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفي إطار مجموعة المقاييس النسبية التي تستخدمها في عمليات التقويم والمقارنة، وهو يرتبط بعدة أمور منها:

1- إدراك الدولة أن هناك دولا أقل من حيث حجم إمكانات القوة ومع ذلك فإن حجم مصالحها وتأثيرها السياسي أكبر مما تسمح به هذه الإمكانات.

2- تطور إمكانات القوة لدى الدولة من حجم محدود نسبيا إلى حجم أكبر، ولم يصاحب ذلك تغيير في حجم تأثيرها السياسي الدولي .

3- حدوث تطور في أهداف هذه الدولة القوية وشعورها بأن لديها من إمكانات القوة ما يساعدها على تنفيذ هذا التغيير في وجه أي شكل من أشكال المقاومة الدولية.

4- الرغبة في إحداث التغيير استجابة لبعض النزعات القومية الضاغطة في اتجاه يتصادم مع مضمون الأمر القائم.

ثالثا : فئة الدول الضعيفة والقانعة:

تشمل الدول ذات الامكانات المحدودة من حيث القوة ولكنها برغم ذلك تشعر بأن الحجم الحالي لتأثيرها السياسي الخارجي يتناسب مع هذه الامكانات ولا

يمكن زيادته أبعد من حجمه الحالي دون أن تعرض هذه الدول نفسها لمخاطر تعود عليها بالضرر أكثر مما تعود عليها بالنفع.

رابعا : فئة الدولة الضعيفة وغير القانعة :

وهي الدول التي رغم ضعف إمكاناتها من عناصر القوة وإدراكها لهذا الضعف مقارنا بالإمكانات المتفوقة للدول الأخرى، فإنها في حالة عدم القناعة او الرضا عن استمرار الأوضاع الدولية القائمة، ويرجع ذلك إلى شعورها بالظلم او الغبن الشديد الذي يقع عليها نتيجة استغلال الدول الأقوى منها لها، لذلك فهي تكون في جانب التغيير على الرغم من أنها تفتقر إلى كل مقدرة على إجراء هذا التغيير .

سادسا: العاصمة **Capital**:

العاصمة هي عادة أكبر مدن الدولة وهي عادة تكون مقرا للحكومة ورئاستها وسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما تضم مقر سفارات الدول الأجنبية، وهي المركز الثقافي والتجاري، حيث تضم المؤسسات الكبرى في الدولة، كما أنها تكون مركزا رئيسا لشبكة النقل والمواصلات، وفي مركز القوة والنفوذ في الدولة حتى يمكنها السيطرة على جميع أجزاء الدولة بما فيها المناطق الهامشية وحمايتها من الاعتداء الخارجي.

والعواصم مدن تحتوي على أكبر تركز للقوى السياسية في الدولة التي تقع بها، فهي مقر الحكم والهيئة التشريعية والتنفيذية، وعادة ما تكون العاصمة هي القلب الثقافي لكن في حالات كثيرة، وخاصة في الدول الفيدرالية ، فإن العاصمة تتجلى أهميتها الصناعية والتجارية بصورة أقل من باقي المدن في البلاد، وذلك لأن العوامل التي تؤثر على اختيار موقع العاصمة عادة ما تكون سياسية واستراتيجية أكثر من العوامل الاقتصادية، والعاصمة يجب أن تكون كما قال جفرسون Jefferson من المدن المهيمنة Primate cities التي يتركز بها أكبر عدد من السكان وتكون ذات عمق تاريخى ورمزا للمشاعر القومية. وقانون جفرسون عن المدن المهيمنة غير قابل للتطبيق على الدول الفيدرالية، وذلك لأن العواصم الفيدرالية ذات مواقع متوسطة. وفي معظم الحالات هي مدن

جديدة. فعواصم الولايات المتحدة وكندا واستراليا والهند والمانيا الغربية أصغر حجما من مدن أخرى في البلاد.

لكن أمثلة مثل: فينا وبوينس أيرس Buenos Airos لا تتفق وهذا الرأي حيث أن فينا هي عاصمة النمسا (والتي يراها العديد من الدارسين على أنها فيدرالية) أما الأرجنتين (فتعتبر ذات فيدرالية زائفة).

وسواء أكانت العاصمة هي المدينة المهيمنة Primate city في البلاد أم لم تكن فمن المفترض - مع مرور الزمن - أن تصبح المثال المصغر Epilone للحياة القومية للدولة، والتي يتمثل بها تقاليد البلاد وتاريخها وسلطتها. وتزداد قوة هيمنة العاصمة بزيادة سكانها وزيادة ثرائها، والذي يصاحبه مضاعفة الأعمال الإدارية والتجارية، وينعكس ذلك على خريطة النقل حيث تتشعب خطوط النقل المختلفة (طرق سيارات - مطارات - نهرية أو بحرية أو جوية) من العاصمة إلى باقي المدن والأقاليم المجاورة. وهذا التشعب يكون سببا ونتيجة لأهميتها الاقتصادية وتزايد دورها السياسي.

1- تصنيف العواصم

باستخدام التصنيف المورفولوجي يتم تصنيف العواصم حسب مواقعها من أراضي الدولة. ومن منطقة النواة في الدولة. وفي عام ١٩٧٣ صنف دى بليج De Blij العواصم إلى ثلاث فئات على هذا الأساس:

(1) العواصم التاريخية أو الدائمة Permanent or historic capitals

هي العواصم التي أدت وظيفتها باعتبارها مركزا اقتصاديا وثقافيا رياديا في الدولة على مدى عدة قرون، ووفقا لهذا التقسيم؛ فإن تاريخ الدولة يمكن تقسيمه إلى أربع مراحل، والعاصمة التي تظل على وظيفتها خلال مرحلتين على الأقل يطلق عليها عاصمة دائمة. وأوضح الأمثلة للعواصم التاريخية أو الدائمة هي روما ولندن وباريس وأثينا وبكين والقاهرة ودمشق وبغداد.

(٢) العواصم المستحدثة Introduced capital

على مدى فترات طويلة من الزمن تتغير (تتحرك) مناطق النواة، وهذا التغير قد يؤدي إلى تغيير مكان الحكومة ووظائفها إلى مكان آخر أكثر ملائمة. والمراكز الحكومية التي يتم اختيارها على هذا الأساس يطلق عليها العواصم المستحدثة، تمثل معظم عواصم الدول الفيدرالية الجديدة مثل : واشنطن، أوتاوا، كانبرا، برازيليا، واسلام آباد، والرياض، وأبوجا.

(3) العاصمة المقسمة: Divichel capital

يلاحظ في بعض الدول أن وظائف الحكومة ليست مركزة في مدينة واحدة، ولكنها مقسمة بين مدينتين أو أكثر، وكما لاحظ دى بليج De Blij أن في هذه الحالة يكون سبب الاختيار هو توزيع الهيمنة فضلا عن الملائمة، مثال ذلك، هولندا، حيث تجد أن هاج Hague هي العاصمة التشريعية في حين أن أمستردام هي مقر القصر الملكي أي، العاصمة.

وفي بوليفيا، تعد لا بلاز La Plaz العاصمة الفعلية ومقر الحكومة، في حين أن سوكريه Sucre مقر السلطة القضائية وفي جنوب أفريقيا، حيث كان الاتحاد نتيجة لدمج مجموعتين متحاربتين، البوير Boer (الهولنديين) والبريتون Briton (الإنجليز)، وكانت بريتوريا Pretoria عاصمة للبوير، واحتفظت بالوظائف الإدارية للدولة، في حين كان المركز الرئيسى البريطانيين يتمركز في كاب تاون التي أصبحت مقرا للهيئة التشريعية القومية.

وفي سويسرا وقبل اختيار برن Berne عاصمة دائمة للبلاد عام 1848 كانت سويسرا -وفقا للدستور النابليوني لعام ١٨١٥- تتكون من ثلاثة كانتونات Cantons هى زيوزخ وبرن ولوزان Lucerne وكانت هذه المدن مقرا للهيئة التشريعية السويسرية بالتناوب على فترة امتدت عامين. وقيل سنة 1815 . وبدستور سنة ١٧٩٨ كانت اجتماعات الهيئة التشريعية السويسرية تقام في ست كانتونات - ثلاثة كاثوليكية وثلاثة بروتستانية.

وفي بعض الحالات ومع تشابه خصائص المدن وقوة هيمنتها على مستوى الدولة يصعب تحديد العاصمة، وهذا المثال نجده في استراليا (كانبرا ــ سيدنى) . وفي كندا (أوتاوا - مونتريال) .

وهناك أربعة أشكال من العواصم : العواصم المحورية المتكاثفة. وهي غالبا ما تكون مركز الانتاج الطبيعي للدولة وفي وسطها تقريبا، الأمر الذي يؤدي إلى التقاء خطوط المواصلات فيها، وانطلاقها منها، كباريس وسط سهل باريس والبلاد تقريبا، ولندن وسط سهل لندن، وهناك العواصم الحدودية الدفاعية، وهي غالبا ما تكون في موقع استراتيجي منيع وعلى مفترق طرق هامه رئيسة، كأدنبره على مداخل اسكوتلاندة أو بكين وسورها العظيم، وبولونيا التي غيرت عاصمتها ثلاث مرات لتواجه تغيير موجة العداء، فكانت بوتزن تجاه الألمان وأصبحت كراكوف تجاه النمسويين ثم فارصوفيا تجاه الروس فيما بعد, وهناك العواصم الدينية، التي لعبت دورا فيما مضى وبقي بعضها اليوم و كلاسا و عاصمة التيبت ومركزها السياسي والديني، وهناك العواصم الاصطناعية، وهي على نوعين القديمة كمدريد، وسانت بطرسبورج (لنينجراد اليوم) والحديثة التي هي عواصم إدارية كبرازيليا عاصمة البرازيل وكانبرا عاصمة استراليا.

هذا والعواصم التاريخية قامت على الأنهر وشطآنها قريبا من البحر، وهذا يعود لأهمية المواصلات المائية كالشبونة وأوسلو واثينا وغيرها .

إنما بعد الحرب العالمية الثانية برز تيار جديد يرمي إلى خلق العواصم في داخل البلاد, وذلك للعديد من الأسباب، منها جعل العاصمة في وسط البلاد لشد لحمة الوحدة الوطنية، وكذلك محاولة الخروج من فساد العاصمة القديمة، وأيضا محاولة التوزيع للسكان وانماء المناطق الداخلية البعيدة عن غيرها المتقدم، وجعل العاصمة انعكاسا للتقدم الفني والمعماري والثقافي الحديث، وخير أمثلة على ذلك اسلام آباد و التي حلت محل كاراتشي كعاصمة للباكستان وبرازيليا بدلا من ريو دي جانيرو في البرازيل وأنقرة بدلا من استنبول في تركيا.

اخيرا لا بد من القول أن أشكال أو أنواع العواصم التي ذكرنا مردها للظروف الاقتصادية وكذلك السياسية للدولة، كما أن تغيير موقع العاصمة يعود لتغير الظروف الاقتصادية وكذلك السياسية في الدولة وأيضا لنمو أو تقلص مساحتها. وفي نهاية المطاف فإن نقل العواصم يرمز الى عدم الاستقرار ويشير الى الحاجة للتعديل السياسي او الى تغييرات أساسية في اقتصاديات الدولة.

2- عوامل اختيار العواصم:

واختيار العاصمة يخضع لمجموعة من الاعتبارات، ولو أن هذه الاعتبارات لا تعد أساسا ثابتا في جميع الأزمان، فقد كان يفضل للعاصمة موضع القلب لتكون في حماية من الاعتداء الخارجي، لكن الوضع الآن أصبح مختلفا بعد تطور الأسلحة الحديثة التي لا يبعد عنها أي مكان، كما أن كثيرا من الدول وخاصة المستعمرة كانت تفضل اختيار عواصمها على السواحل لتكون مركزا لتجارتها الخارجية، لأنها كانت تستطيع حماية هذه العواصم في حينها، ولذلك ليست هناك قاعدة ثابتة لاختيار العواصم (شكل ٢)، فهي تخضع لظروف تختلف من دولة الأخرى، بل قد تتغير هذه الظروف من وقت لآخر في نفس الدولة، فتنتقل العاصمة من مكان لآخر في نفس الدولة، كما حدث عندما نقلت تركيا عاصمتها من استانبول إلى أنقرة عقب زوال الإمبراطورية العثمانية، وكما نقلت البرازيل عاصمتها من ريودي جانيرو Rio de Janeiro إلى برازيليا Brasilia داخل البلاد ومثل اختيار باكستان المدينة إسلام آباد عاصمة لها بدلا من كراتشي لتبتعد عن كشمير المتنازع عليها مع الهند، وكما نقلت ايران عاصمتها من أصفهان إلى طهران، ونقل المغرب عاصمته من مراكش إلى فاس ثم إلى الرباط، ونقلت اثيوبيا عاصمتها من لانكوير إلى انتونو، ثم إلى أديس أبابا.

واختيار موقع العواصم يرجع لعدة عوامل أهمها:

1- العامل التاريخي

قد يكون اختيار العاصمة في منطقة النواة؛ وذلك لأن هذه المنطقة تعكس العادات والتقاليد والقيم الروحية والتاريخية للدولة، مثل باريس عاصمة فرنسا وروما عاصمة إيطاليا، والقاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية، والرياض عاصمة المملكة العربية السعودية.

وقد ترتب على اختيار هذا الموقع كثرة السكان وانتشار الصناعات المختلفة وزيادة النشاط التجاري، وبالتالي اتساع مساحة العاصمة مما يؤدي إلى مشاكل كثيرة مثل مشكلة المواصلات الداخلية والإسكان والتلوث وإعداد شبكة ضخمة لمياه الشرب والصرف لمواجهة تضخم المدينة. وقد حدث هذا بالنسبة للقاهرة وباريس وروما، لكن من الصعب نقل العاصمة إلى موقع آخر لارتباط مواقعها الحالية بقيم تاريخية تتميز بها هذه المدن، غير أن بعض الدول اهملت هذا العامل ونقلت عواصمها فعلا مثل الهند التي نقلت العاصمة من باتنا Batna قرب دلهي إلى كلكتا Calcuta تبعا لرغبة المستعمر البريطاني الذي دخل من هذه المنطقة، لكنها نقلت إلى نيو دلهي بعد استقلال الهند، وفي الاتحاد السوفيتي نقل بطرس الأكبر العاصمة في بداية القرن الثامن عشر من موسكو الموقع التاريخي إلى مدينة لينجراد (سانت بطرس) المطلة على الغرب لتيسير الاتصال بدول غرب أوربا، ولكن العاصمة عادت مرة أخرى إلى موسكو بعد الثورة الشيوعية عام ١٩١٧.

2- سهولة المواصلات

احيانا يراعي في اختيار العاصمة موقعها المناسب لسهولة المواصلات بين أجزاء الدولة، وقد يكون هذا الموقع متوسطا مثل مدريد عاصمة اسبانيا وانقرة عاصمة تركيا والرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، أو أن يكون على نهر ملاحي هام مثل فيينا عاصمة النمسا التي تقع على نهر الدانوب الذي تعتمد عليه في تجارتها الخارجية بصفة خاصة، وموقع الخرطوم عند ملتقى النيل

الأبيض مع النيل الأزرق، وموقع باريس على نهر السين، والقاهرة على نهر النيل.

وقد تقع العاصمة على أحد البحار النشطة تجاريا وخاصة عندما يكون توجه الدولة نحو الخارج كما حدث عندما اختار الاستعمار بعض الموانئ الأفريقية عواصم للدول ليسهل إدارة التجارة الخارجية للمستعمرات مثل لاجوس في نيجيريا، وأكرا في غانا، وداكار في السنغال، ونواكشوط في موريتانيا، ومثل الجزائر في الجزائر، وسايجون في فيتنام وريودي جانيرو العاصمة السابقة للبرازيل، وبوينس آيرس عاصمة الأرجنتين.

٣- الحماية والدفاع:

يعد عامل الحماية والدفاع من أهم العوامل في اختيار موقع العاصمة؛ لأن كل دولة تعطى اهتماما كبيرا للدفاع عن نفسها وقت الحروب، وبصفة خاصة عن العاصمة قلب الدولة، ولذلك تحاول الدول أن تكون عواصمها بعيدة عن الحدود ومحصنة بالدرجة التي تمكنها من الحماية. ومن الأمثلة على ذلك اختيار أنقرة عاصمة لتركيا، كما نقلت البرازيل عاصمتها من ريودي جانيرو على الساحل إلى. برازيليا في الداخل.

4 - المركز التجاري:

احيانا يتم اختيار العاصمة تبعا لموقعها في منطقة صناعية أو سهلية خصبة مثل باريس ولندن والقاهرة، وذلك لان العاصمة عادة تنمو ويكثر سكانها مما يزيد من حاجتها إلى المنتجات الزراعية والصناعية لمواجهة الاستهلاك اليومي، ولذلك يفضل أن تتوافر في المناطق المحيطة بالعاصمة حاجة السكان من الخضر والفاكهة واللحوم والألبان والمنتجات الصناعية، فعندما يبعد موقع العاصمة عن المناطق الزراعية والصناعية يصبح من الضروري نقلها من المناطق البعيدة مما يرفع اسعارها، وقد يتوقف وصول هذه السلع وقت الأزمات، وخاصة إذا كانت السلع تستورد من الخارج.

5- السيادة القومية

عندما تتعدد القوميات داخل الدولة وتكون إحداها قوية فإنها تحرص أن تكون العاصمة في منطقتها مثل موسكو، التي اختيرت عاصمة الاتحاد السوفيتي التي تقع في منطقة «السلاف، أقوى قوميات الاتحاد السوفيتي، والتي استمرت عاصمة لروسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وكذلك بلغراد عاصمة يوغوسلافيا التي كانت عاصمة الصرب قبل أن تقوم بدورها الكبير في توحيد البلاد وقيام دولة يوغوسلافيا، وقد استمرت بلغراد عاصمة للصرب بعد تفكك يوغوسلافيا إلى مجموعة من الدول.

كما توجد أنواع من العواصم الفيدرالية المحايدة بين الولايات التي تمثلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي اقتطعت مائة ميل مربع من ولاية ماريلاند Maryland، ومثله من ولاية فرجينيا Virginia لتكون مدينة واشنطن Washington العاصمة الفيدرالية للولايات المتحدة على أن تكون محايدة، وذلك عندما كانت حدود الولايات المتحدة لا تتجاوز جبال الأبلاش الواقعة في شرق الولايات المتحدة حاليا، فقد كانت واشنطن في مركز الولايات الثلاث عشرة في عام ١٧٩٠، بينما هي اليوم بعيدة جدا عن خط المركز، ولكنها ظلت العاصمة بعد توسع الدولة لتدخل العامل التاريخي في هذا الموضوع.

وفي كندا كانت المنافسة شديدة بين المتكلمين بالإنجليزية والمتكلمين بالفرنسية، ولذلك تقرر في عام 1858 أن يبقى البرلمان أربعة فصول في تورنتو Toronto واربعة فصول في مدينة كوبيك fQuebec نظرا لعدم الاتفاق بين الطرفين على موقع محايد يرضى كلا منهما، ولكن في عام ١٨٩٧ تم الاتفاق على أن يكون البرلمان في موقع محايد على الحدود بينهما وهو مدينة أوتاوا Otawa العاصمة الفيدرالية الكندية.

وفي أستراليا كانت المنافسة بين كل من مدينة Sydney ومدينة ملبورن Melboume لاجتذاب العاصمة إلى كل منهما، لكن الدستور في عام ١٩١١

حدد منطقة محايدة كعاصمة للدولة وقد وقع الاختيار على كانبرا Canberra كعاصمة لأستراليا.

وقد يؤدى نمو أو تقلص مساحة الدولة إلى تغير العاصمة، فقد انتقلت عاصمة اسبانيا من يورجوس إلى فالدوويد ثم أخيرا إلى مدريد. وكما حدث بالنسبة لتركيا عندما نقلت عاصمتها في البداية من قونيا إلى بروسه ومنها إلى أورنه وبعدها إلى إسطنبول ثم أخيرا إلى أنقرة .

6- الموقع المتوسط

إن الموقع المتوسط للعاصمة يساعد على إدارة أمور الدولة في سهولة ويسر، كما يساعد على حمايتها من السقوط في حالة الحرب لأن ضياع العاصمة يحطم الروح المعنوية للدولة ويعني استسلامها للعدو، كما أنه يساعد على التوازن بين مصالح اجزائها.

وليس من الضروري أن يكون التوسط هندسيا أو جغرافيا، وإنما التوسط يجب أن يكون حيويا، فالمركز المتوسط الهندسي أو الجغرافي يختلف عن التوسط الحيوي فليس من الضروري أن يكون التوسط الهندسي هو التوسط الحيوي في الدولة، وعادة تكون العاصمة في منطقة القلب الحيوي في الدولة (الاكيومين) أي في منطقة النواة النووية التي هي مركز الثقل السكاني، ومثال ذلك مدريد في إسبانيا، وبرن في سويسرا، وأنقرة في تركيا، ووارسو في بولندا.

وقد يتغير الموقع المتوسط للعاصمة أحيانا نظرا لاتساع الدولة أو انكماشها مثل واشنطن التي كانت في موقع متوسط من قبل لكنها ليست كذلك الآن نظرا لتوسع الولايات المتحدة غربا وجنوبا، وكذلك بالنسبة لبرلين التي كانت تتوسط المانيا من قبل ولكن بعد اقتطاع أجزاء من المانيا وضمها لبولندا لم تصبح برلين في موقع متوسط الآن.

وما سبق نرى أن اختيار موقع العاصمة لا يعتمد على عامل واحد وإنما غالبا يرجع إلى عدة عوامل ربما يكون تأثير أحدها أقوى من الآخر، ويلاحظ من اختيار موسكو عاصمة لروسيا اعتمادا على عوامل تاريخية وقومية وموقع متوسط بالنسبة لروسيا الأوراسية، وكما في باريس حيث العامل التاريخي والمتوسط.

وهذا يعني أن العوامل السابق ذكرها لاختيار العاصمة هي عبارة عن محاولة لتقسيم مدن العواصم بصورة قد تبعد عن الحتمية، ولذلك فإن دراسة كل عاصمة كحالة خاصة أمر ضروري نظرا لأننا نتعامل مع أمور ترتبط بالإنسان والحضارة وهذا ليس ثابتا في جميع الدول. ورغم ذلك فإن هناك بعض السمات المشتركة بين العواصم مثل باريس ولندن والقاهرة.

ومما لاشك فيه أن دور العاصمة قد تغير كثيرا عما كان عليه في الأزمنة الماضية، فعندما نتكلم عن باريس كعاصمة لمملكة الكابيتيان في فرنسا يجب أن نزيل من ذهننا أنها كانت تقوم بالدور الذي تقوم به لندن أو روما مثلا في الوقت الحاضر، فقد كانت الطاقة الإدارية للحاكم صغيرة وصعبة، والأعباء الحكومية محدودة وكان الملك محاطا بوزارته وحاشيته ويعيش لنفسه متنقلا من ضيعة إلى أخرى، ووراءه حاشيته حاملين السجلات والأختام، فالعاصمة في ذلك الوقت كانت تتفق ومكان وجود الحاكم، على أنه كان لكل حاكم مكان مفضل، فكان شرلمان يحب مسقط راسه آخن، وكان هذا المكان المفضل ينال عناية أكبر من سواه، سواء في بناء القصور والحصون أو الكنائس، وذلك أن الملك كان يقضي معظم وقته فيه. ثم بدأت الأحوال في التغير التدريجي، عندما لم تعد السجلات تنتقل وراء الحاكم، ففي إنجلترا حفظت في برج لندن، واختير قصر باريس المحصن لحفظ السجلات وأخذت الأعمال الحكومية تتركز في العاصمة، وأخيرا كان لظهور النظم الديموقراطية واجتماع البرلمان في العاصمة أثره في تثبيت مكان ومكانة العاصمة.

وكان التطور الدور الذي تلعبه الحكومة في الوقت الحاضر، وتعدد وظائفها أثره في لزيادة المطردة لأهمية العاصمة، فقد ظهرت فيها ايضا الصناعات

الخفيفة وصناعات الخدمات لمقابلة احتياجات رجال الإدارة، ومن ثم ازداد نمو العواصم، غير انها في معظم الأحوال تكون العاصمة في المدينة الأولى سكانيا في الدولة، فهناك خمس وعشرون دولة في اوربا (باستثناء القزمية)، وتعد العاصمة السياسية فيما لا يقل عن ثلاث وعشرين منها أكبر مدينة، ويظهر الاستثناء في حالة بلد كسويسرا حيث برن العاصمة الاتحادية تعتبر رابع مدينة. وتظهر حالات الاستثناء أيضا في قارة آسيا، فاستانبول العاصمة القديمة أكبر من أنقرة، وفي الصين يحتل ميناء شنغهاي المكان الأول، وتأتي بكين المكان الثاني، وفي أفريقية نجد أن العاصمة ليست المدينة الأولى في المغرب ونيجيريا وموريتاينا.

ويجب ايضا تذكر أن موقع العاصمة يبدو ذوى مغزى كبير. فمن ناحية الحماية والدفاع نجد الموقع المركزي مثالي، ولعل مدريد، برن، وارسو، أنقرة يمكن اعتبارها من العواصم المركزية، ولكن اذا لم تكن الدولة ملتئمة تماما، فان اختيار الوضع المركزي يكون أمرا عسيرا، وعادة ما تكون عواصم الدول البحرية بالقرب من البحر او على قرب منه، ولكنها في الغالب تكون على خليج او مصب خليجي، فلندن على التيمز، وطوكيو على خليج بنفس الاسم، بل والإسكندرية كانت عاصمة مصر أيام الإغريق، على العموم إذا كانت العاصمة على الساحل، أو هي منه على قرب فلا بد من اسطول قوي لحمايتها فقد سقطت اوسلو عاصمة النرويج عام 1940 بسهولة عندما أبحر الأسطول الألماني في الخليج الذي تقع فيه.

وقد تتوزع سلطة العاصمة بين أكثر من مدينة كما في بوليفيا حيث تعد لاباز La Paz العاصمة الرئيسة وفيها مقر الحكومة، بينما تعد مدينة سوكر Sucre العاصمة القانونية حيث مقر القضاء، وكما هو الحال في هولندا حيث تعد أمستردام العاصمة، وإلى جانبها مدينة لاهاى حيث مقر البرلمان، وفي جنوب أفريقيا حيث مدينة كيب تاون Cape Town التي تضم السلطة التشريعية (البرلمان)، بينما السلطة التنفيذية (الحكومة) في بريتوريا Pretoria، والسلطة القضائية في بلوموفنتين Bloemofontein.

ولكن الموقع المتوسط للعاصمة هام جدا، لأن العاصمة تعد قلب الدولة النابض وتمتلك الفكر، لأنها تجذب إليها الشباب والعلماء، ولذلك ينبغي أن تكون في أكثر المواقع أمانا وقدرة على الحماية. ومن المواقع المثلى المتوسطة للدولة مدريد في اسبانيا، ووارسو في بولندا وبرن في سويسرا، وباريس في فرنسا، وبرلين في المانيا، والخرطوم في السودان .

3- العواصم و التأثيرات النفسية:

لقد رأت مدرسة ميونيخ في موقع العاصمة الدليل على قوة الدولة واستقرارها وهي تستشهد على ذلك بنقل عدد من الدول عواصمها من مناطق الخطر قرب الحدود الى المناطق الداخلية، حيث الحماية الأفضل. وأهم الأمثلة هنا نقل تركيا عاصمتها من استانبول إلى أنقرة وروسيا من لنينجراد (بطرسبورج سابقا) إلى موسكو، وحديثا نقل باكستان عاصمتها من كراتشي الى إسلام أباد والبرازيل من ريو دي جانيرو الى برازيليا.

على أنه إلى جانب الأسباب الاستراتيجية التي رأتها مدرسة ميونيخ، والتي شملت الموقع وكانت شكلية وما تزال أمام تطور الاستراتيجية الحربية الناتجة عن تطور التكنيك والتكنولوجيا الحربيين، الى جانب ذلك هناك الأسباب العائدة للاهتمام بالتنمية الاقتصادية - الاجتماعية ومحاولة فلشها جغرافيا لتأمين العدالة الاجتماعية ما أمكن.

على أن التأثير النفسي للعاصمة على نفوس الشعوب أمر لا جدال فيه. هذا مع إمكانية التغلب عليه عبر التعبئة النفسية المضادة وحرب العصابات وغير ذلك مما جرى في التاريخ، وخصوصا في روسيا القيصرية أيام حربها مع نابليون، وفيما بعد مع ألمانيا النازية الهتلرية في الحرب العالمية الثانية. إنما بالرغم من ذلك فالدولة تعمل ما أمكن، ولو بالتضحيات الكبيرة للحفاظ على الرمز الجامع للشمل والممثل لإرادة الأمة ـ العاصمة ـ ولنتذكر هنا لنينجراد - العاصمة التاريخية ومقاومتها في وجه الغزو النازي الهتلري وصمودها الرائع وكذلك العاصمة الحالية موسكو.

4- لماذا تنقل الدول عواصمها ؟

وعندما تغير الدول وضع العاصمة في الجهات الداخلية إلى موقع على الساحل، فإن هذا معناه أولا ظهور مصالح بحرية لها أو تطلعها إلى الخارج، وثانيا انها تشعر بثقة تامة في قواتها الدفاعية، وهذا واضح في حالة نقل العاصمة من موسكو إلى بطرسبرج (لينجراد) في وقت ما، فقد كتب على روسيا أن ترى إمبراطوريتها تحكم لمدة قرنين من الزمان من عاصمة لم تعط اسما جديدا فحسب، بل غرست في أرض جديدة ايضا، وكان نقل العاصمة من موسكو التي تقع في قلب روسيا إلى بطرسبرج على ضفاف نهر نيفا على مرمى حجر من البلطيق نتيجة لرغبة الحكام في أن تطل العاصمة على الخارج، وتصلها تأثيرات المدنية الغربية. أما إذا نقلت العاصمة إلى الداخل، فهذا معناه أنها تبحث عن الأمن والعزلة، وهذا واضح في تركيا عندما نقلت عاصمتها من إستنبول إلى انقرة وروسيا من لينجراد إلى موسكو، في حالة شيلي عندما نقلت عاصمتها من فالباريزو على الساحل إلى سانتياجو.

وقد يكون الغرض من نقل العاصمة هو تحويل الاهتمام نحو مناطق مهملة، كما هو الحال في نقل عاصمة البرازيل من ريودي جانيرو على الساحل إلى برازيليا في الداخل، لتنشط الأقاليم الداخلية وجذب الأنظار إليها، وقد يكون النقل لأسباب استراتيجية كنقل عاصمة باكستان من كراتشي على الساحل إلى إسلام اباد في أقصى الشمال بالقرب من مناطق النزاع الهندي الباكستاني، مما يعكس أهمية الأقاليم الشمالية وإشعار الهند بان الحكومة هناك.

وعندما لا يكون هناك تراث تقليدي او تاريخ عتيق للدولة، يصبح من السهل تغيير موقع العاصمة، فعندما اختيرت مدينة واشنطن كعاصمة كان السبب في اختيارها توسط موقعها بين ولايات الشمال وولايات الجنوب، وفي حالة مثل كندا، تحركت عاصمتها اكثر من مرة فكانت كوبيك العاصمة الأولى، تلتها مونتريال، وفي أستراليا، كانت المنافسة بين ملبورن في ولاية فيكتوريا وسيدني عاصمة نيوسوث ويلز، مما أدى إلى اختيار كانبرا عاصمة لأستراليا وهي تقع في مركز وسط بينهما.

ويؤدي تطرف العاصمة إلى صعوبة الضبط السياسي من ناحية، واضعاف قبضة هذه العاصمة على الأقاليم الهامشية والأطراف من ناحية أخرى، فضلا عن حفظ التوازن بين اقاليم الدولة المختلفة لاسيما في الوحدات الضخمة المساحة خاصة إذا كان النقل متخلفا، وإذا كانت العاصمة المتطرفة الموقع حديثة العهد، فإنها تميل إلى أن تكتسب طابعا إقليميا اكثر منه قوميا، فبحكم موقعها المتطرف غالبا ما يتألف سكانها من العناصر المحلية او الإقليمية، وهذا يجعل وضع العاصمة في الدول المتنافرة السكان موضع جدل ومناقشة، كما هو الحال في العواصم الأفريقية، الخرطوم مثلا، البعض يذهب إلى أنها متطرفة نحو الشمال، بل إذا نظرنا إلى معظم العواصم الأفريقية سنجد أنها متطرفة (تشاد، مالي، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، تنزانيا، أنجولا زائير، جنوب افريقية) وغيرها، ويرجع هذا إلى أكثر من عامل، منها أن المعمور والمناطق الآهلة بالسكان تجنح في الغالب إلى طرف من الأطراف، وبذلك تصبح العاصمة في هذا الطرف أو ذاك كما في حالة ليبيا، في وقت ما كانت هنا عاصمة مزدوجة في طرابلس وبنغازي، وكان هنالك تناوب للعاصمة عامان لكل، ثم وحدت في البيضا في ولاية برقة قبل الثورة ومع ذلك فالعواصم الثلاث في المنطقة الساحلية، كذلك الحال في تونس والجزائر، وتميل عواصم دول الصحراء الكبرى إلى الجنوب، ويرجع هذا إلى سقوط الأمطار الصيفية على حافة إقليم السافانا، هكذا الحال في نيامي وبماكو، كما يرجع إلى العامل السياسي لأن الاستعمار يختار عواصمه عادة في الجهات الساحلية لأنها في نظرة وسط ! وسط بين المستعرة من ناحية وبين الدولة المستعمرة من ناحية أخري، والعواصم في هذه الحالة كانت مواطي الأقدام الأولى للمستعمرين، هكذا الحال في أقطار غرب افريقية بعامة، وفي انجولا والكنغو وموزمبيق، ولا يقتصر الأمر على الأقطار الأفريقية، بل يتعداه إلى القارات التي شهدت الاستعمار البرازيل مثلا بعاصمتها المتطرفة على الساحل ريودي جانيرو مثل آخر، وقد تحولت عن هذا الموقع الهامشي الى برازيليا في الداخل، كذلك الحال في الهند بعاصمتها دلهي التقليدية التي تحولت إلى ميناء كلكتا تحت الاستعمار البريطاني، ثم رجعت مرة أخرى إلى وضعها الطبيعي وهكذا.

5- عواصم متعددة :

ولابد هنا أيضا أن نشير إلى العواصم المزدوجة للدولة الواحدة، فالعاصمة كما هو معروف هي المدينة أو المركز الوحيد الذي تقوم فيه الحكومة بتأدية وظائفها، قد يكون هناك توزيع وانتشار للهيئات الإدارية، ولكن الحكومة بوجه عام تكون مركزة في العاصمة، وهناك أمثلة أخرى لتعدد العواصم في بعض الدول، نذكر منها هولندا، حيث امستردام العاصمة الإدارية والتي توجد فيها الإدارات الحكومية، بينما نجد البرلمان في لاهاي، كذلك الحال في بوليفيا حيث تمثل بلدة Sucre الصغيرة العاصمة الرسمية، ولكن الإدارة الحكومية في مدينة لاباز، وتتكرر الظاهرة في جنوب أفريقية مرة اخرى فنجد كيب تون مركز البرلمان وبريتوريا مركز الحكومة، ويبدو أن هذا الموقع اتخذ لإرضاء القوميتين الإنجليزية والهولندية، فكيب تون هي اكثر مدن جنوب أفريقية نطقا للإنجليزية، بينما بريتوريا تمثل معقلا رئيسا للبوير.

وقبل أن ننهي الكلام عن العواصم، يمكن أن نشير إلى أهمية العاصمة في واجهة الدولة، ومن ثم تنال عناية أكبر من غيرها بكثير، ويكفي أن يمتد البصر من ناطحات السحاب في بعض دول امريكا اللاتينية لترى أكواخ الصفيح، وكما قال ويتسلى عن اديس البابا " إنها قناع يخفي وراءه بقية أثيوبيا "، وتتعدي العاصمة كونها مركزا إداريا وتشريعيا للدولة، فالعاصمة هي التي تستقطب الشعور القومي للأمة، وهي رباط عناصر الأمة المختلفة، وتمثل رمزا شبه مقدس لديهم، وتتضح أهمية العاصمة كمركز للأمة في نقل العاصمة أحيانا من المناطق الهامشية إلى الداخل لتكون أكثر تمثيلا للدولة، انقرة بدلا من إستانبول، موسكو بدلا من بطرسبورج، كما تبدو أهمية العاصمة في انهيار معنويات الشعب اذا ما سقطت في أيدي الأعداء.

6- موقع العاصمة المصرية (القاهرة) "دراسة حالة"

يعرف الموقع بأنه ذلك الإطار الجغرافي الكبير الذي تحدده العلاقات المكانية العريضة والقيم الإقليمية النسبية التي تتعدى كثيرا جدا الحدود المحلية للمدينة،

وقد تصل إلى أبعاد قارية، أما الموضع فهو الرقعة المحلية التي تقوم عليها المدينة، وهو لا يتغير إلا بزوال جسم المدينة ذاته، وانتقالها إلى رقعة أخرى.

أولا: الموقع

تمتد محافظة القاهرة على طول الضفة الشرقية للنيل بطول 41,5 كم وعلى بعد نحو ٢٠كم جنوب رأس الدلتا، ويحيط بها من الشمال كلا من محافظتي القليوبية والشرقية، ومحافظة السويس من الشرق، ومحافظة الجيزة من الجنوب والغرب، ويمكن دراسة موقع القاهرة على النحو التالي :

١. الموقع الفلكي Location :

وهو ما يقصد به موقع المدينة الذي يمكن تحديده بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض وتبرز أهميته من أنه يحدد منطقة معينة بالنسبة للأرض كلها، وليس له أثر يذكر في قيام المدن، وكما يتضح من الخريطة (١١) فإن مدينة القاهرة تمتد بين دائرتي عرض (30 45 29، 14 30) شمالا، وخطى طول (38 12 31، 54 31) شرقا، وبذلك فإن محافظة القاهرة تشغل حوالي ثمان وعشرين دقيقة وثلاثين ثانية عرضية، وواحد وأربعين دقيقة واثنتين وعشرين ثانية طولية.

شكل (4) الموقع الفلكي للعاصمة القاهرة

٢. موقع العاصمة من الحدود السياسية للدولة:

يحد مصر شمالا البحر المتوسط، وشرقا البحر الأحمر فخليج العقبة الذي يفصلها عن المملكة العربية السعودية، ثم تبدأ الحدود الشرقية البرية من رأس خليج العقبة عند طابا في اتجاه عام نحو الشمال الغربي حتى البحر المتوسط شرق مدينة رفح، يفصل هذا الحد بين مصر وفلسطين المحتلة في مسافة نحو ٢٠٠ كيلو متر مرورا من الجنوب نحو الشمال بجبل سمادة ثم بئر مغارة ثم جبل خروف ثم جبل خوراشا، حيث تتعرج الحدود في قسمها الأوسط، أما الحدود الغربية فتفصل بين مصر وليبيا، وتبدأ على بعد عشرة كيلو مترات شمال غرب السلوم عند بئر الرملة، ثم تتجه نحو الجنوب الغربي الى سيدى عمر ومنها نحو الجنوب مارة ببئر شفرزن وبئر الشقة ثم تنثنى الحدود بعد ذلك نحو الجنوب الغربي حيث تتبع طريق الاخوان حتى قبيلة واحة جغبوب، فتتجه نحو الجنوب الشرقي ثم يسير الحد مع خط الطول 25 شرقا لمسافة نحو 500 كيلومتر حتى يلتقى بدائرة عرض ٢٢ شمالا، على السفوح الشمالية لجبل العوينات، وحيث تنتهي الحدود الغربية تبدأ الحدود الجنوبية وتمتد لمسافة نحو ٧١٢ كيلو مترا وهي اطول الحدود البرية تبدأ من السفوح الشمالية لجبل العوينات ويتجه الحد شرقا متطابقا مع خط عرض ٢٢ شمالا حتى رأس حدربة الى الجنوب قليلا من بلدة حلايب على ساحل البحر الأحمر (محمد فريد فتحى، ٢٠٠٠، ص ٢٠).

وتبلغ مساحة مصر نحو مليون كم2، وهي تقع ضمن فئة الدول ذات المساحة الكبيرة تبعا لتصنيف بوندز، كما أن مصر تمتلك كتلة أرضية مندمجة غير مجزأة أو منقطعة، وتأخذ شكل أقرب إلى المربع، واذا كان من المهم لدولة أن تأخذ شكلا متماسكا فأن العاصمة هي اداة هذا التماسك حيث أن وظيفة العاصمة الأساسية ومبرر نشأتها يتمثل في تنظيم المنطقة السياسية وادارتها (محمود توفيق، ب ت ، ١١٨).

واذا كان يشترط للعاصمة أن تكون في موقع جغرافي بارز إذ أنها ضابط ايقاع الدولة ومركز توازنها_ فالأفضل أن تتوسط محيط الدولة واطارها

الخارجي وأن تكون منها في مركز الثقل الهندسي ومن ثم فإن الشكل المثالي الذي يمكن أن تتخذه أي دوله هو الشكل الدائري، حيث يكون طول حدودها أصبرا بالنسبة لمساحتها، وتسهل الادارة الداخلية للدولة وتنقل المواضيع التي يحتمل أن تغزي منها الدولة، وتساعد على سهولة النقل والتجارة وقت السلم، وسرعة نقل الجيوش والمعدات الى أي مكان في الدولة بتعرض للغزو الخارجي وغير ذلك من مميزات (الديب، ١٩٨٩، ص ٢٠٥).

ولا يقل الشكل المربع - الذي تتخذه مصر - في خصائصه ومميزاته عن الشكل الدائري كثيرا، وهو يمثل أقرب الأشكال الهندسية الى الدائرة وله مركز يمكن أن تحتله العاصمة، أما عن الموقع الحالي للعاصمة ومدى مركزيته فيوضحه مؤشر لا مركزية العاصمة Index of eccentricity (مؤشر انحراف العاصمة عن مركز الوسط)، والذي أظهر أن الموقع الامثل نظريا الذي يمكن أن تحتله العاصمة ويكون في مركز الوسط الهندسي لحدود مصر يقع في محافظة الوادي الجديد، واحداثيات هذا الموقع هي 29 48 29 شرقا، 40 26 شمالا، ومن ثم في العاصمة تنحرف عن مركز الوسط بنحو ٧١,٣٣، كما يتضح من خريطتي (5)، (6) أي أنها تنحرف عن الموقع المركزي بدرجة كبيرة وتقترب من العشوائية، ومن ثم فهي قريبة من بعض حدودها السياسية كالحد الشمالي الشرقي والحد الشمالي والشرقي، وبعيدة عن حدها الغربي والشمالي الغربي، وبعيدة جدا عن الجنوب الشرقي والحد الجنوبي والجنوبي الغربي.

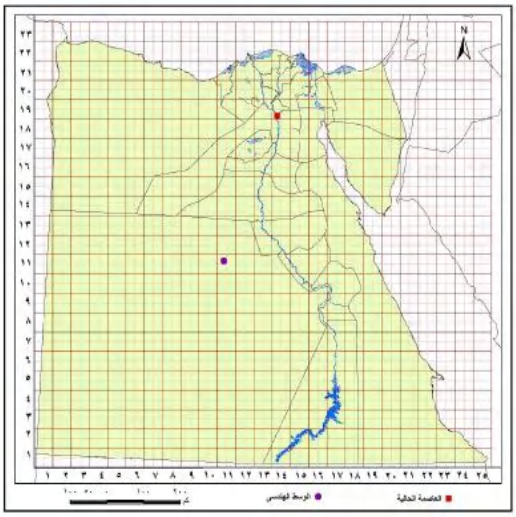

شكل (5) الوسط الهندسي لمصر ودرجة انحراف العاصمة عنه

(6) مدى لامركزية العاصمة

3- موقع العاصمة من المعمور المصري :

رغم الشكل المندمج لمساحة مصر إلا أن المعمور يتركز وبشكل اساسي في الوادي والدلتا حيث يعيش معظم سكان مصر في هذه المنطقة، لذا في حالة كهذه ليس من الضروري أن يكون توسط العاصمة توسطا هندسيا او جغرافيا الرقعة مصر، وإنما التوسط يجب أن يكون حيويا في منطقة القلب الحيوي في الدولة (الاكيومين) أي في النطاق المعمور من الدولة، والقاهرة وإن كانت ليست في موقع متوسط من حيث المسافة المطلقة بين الوادي والدلتا إلا أن موقعها متوسط بالنسبة للوزن الفعلي للمعمور، كما يتضح من خريطتي (7) و (8)، فالصعيد أضعاف الدلتا طولا (يمتد بتعرجاته نحو ١٠٠٠ كم) في مقابل ١٧٠ كم، ولكن الدلتا ضعفة مساحة (٢٢,٧٩٠ كم2) مقابل 12,240 كم2، ومن ثم فرغم ان الوادي يفوق الدلتا طولا إلا أن الدلتا تفوق الوادي مساحة، كما أنهما إقليمين متماثلين تقريبا في الثقل الاقتصادي والبشري والحضاري.

وعادة تكون العاصمة في منطقة النواة وهي المنطقة التي نمت وتوسعت رقعة الدولة منها، ويتركز السكان بها ويتوفر بها كل مقومات التركز. ويرى "بوندز" أن الموقع الطبيعي والمنطقي للعاصمة هي أن تقع في منطقة النواة، كما الحال بالنسبة للقاهرة التي تقع في منطقة النواة التي تتمثل في اقليم القاهرة الكبرى الذي يمثل بدوره أحد أجزاء النطاق المعمور.

شكل (7) موقع العاصمة من المعمور المصري

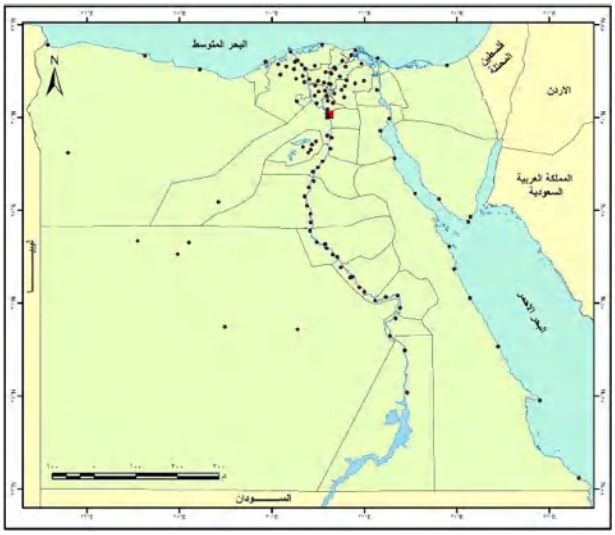

شكل (8) موقع العاصمة بالنسبة لشبكة المدن الرئيسة

4. موقع العاصمة من شبكة النقل والمواصلات :

ويحدد موقع العاصمة من شبكة الطرق والمواصلات مدى سهولة الاتصال بين أجزاء العاصمة نفسها وبينها وبين باقي أقاليم الدولة؛ مما يؤثر على امكانية قيام العاصمة بالمهام المنوطة بها وقت السلم والحرب، ويساعد ارتباط العاصمة بباقي أجزاء الدولة بشبكة جيدة من الطرق والمواصلات على إحكام السيطرة على الأطراف وعدم هامشية أي جزء منها ؛ ومن ثم زيادة تماسك الدولة وقوتها، كما يساعد في امكانية تنمية وتطوير هذه المناطق ويضمن سرعة الوصول إليها وحمايتها وقت الأزمات والحروب (محمد محمود الديب، ١٩٨٩، ص ٣٠٨-٣٥٩).

وموقع العاصمة القاهرة في منطقة مفصلية عقدية بين الوادي والدلتا جعلها ترتبط بجميع انحاء الدولة بشبكة كبيرة من النقل بأنماطه المختلفة.

شكل (9) شبكة الطرق البرية الرئيسة في مصر

سابعا: النواة أو قلب الدولة:

تمثل منطقة النواة Core Area أو ما يعرف بالقطب الحيوي للدولة، احدي القوي البنائية لمنطقة الدولة، فهي المنطقة التي نمت وتبلورت حولها المنطقة السياسية للدولة، علاوة على أنها هي التي تولد الأفكار الجديدة للدولة و تبعث بها إلى باقي مناطقها بهدف تعزيز وحدتها وتماسك أقاليمها.

1- مفهوم منطقة النواة

تعد منطقة النواة واحدة من أكثر مفاهيم الجغرافيا السياسية انتشارا، إلا أنها لم تلق من الدراسة ما يضاهي تلك الأهمية. فتراث الجغرافيا السياسية لا يوفر سوى القليل عن هذا المفهوم، وينحصر ذلك في كتابات راتسل وتيسلي في

مرحلة التطورية من الفكر الجغرافي السياسي (131 ، 1990 ، Taylor)، ويحتمل أن يكون راتزل Ratzal هو أول من طرح هذا المفهوم، فقد قرر أن كل دولة تبدأ من خلية أرضية Territorial celle تنمو حولها بما تضيفه لنطاقها من أراض وسكان لتصبح دولة (80 ، 1982 ، Dikshit)، ويقرر ويتلسى waittles2y أن الدولة تتبلور حول منطقة النواة في مرحلة الاندماج السياسي وبناء الأمة وهي أكثف المناطق سكان.

وعرفا بول وبوندز Ball & Pounds (1964) منطقة النواة بأنها تلك المنطقة التي تحوي من الخصائص الجغرافية ما يؤهلها لكي تصبح المنطقة الجنينية perminal areas لنمو الدولة الحديثة، وهي تنطوي على مزايا أساسية تفوق مزايا المناطق المجاورة لها.

وقد أشار دويتش Deutsch إلى تلك المنطقة بأنها بؤرة الدولة Foucus of state، أو المركز العصبي للدولةthe nueve centre of state ، أما فيبفر Febvre فيشير إليها بنها نقطة البدء الجغرافي للدولة the reographical starting point، ويطلق الجغرافي البريطاني W.G.East على تلك المنطقة مصطلح الإقليم النووي Luclear region، وعرفها بأنها المنطقة التي تقع حول العاصمة وتمتاز بأنها أكثر أهمية من جهة السكان والموارد والقوة السياسية.

وقد حد بير جهارت ثلاثة مفاهيم لمنطقة النواة هي:

١- النواة النووية nuclear core وهي المنطقة الجنينية التي نمت حولها الدولة وكونت منطقتها السياسية عبر فتره طويلة من الزمن، ويتفق ذلك المفهوم مع مفهوم كل من راتزل ووتيلسي لمنطقة النواة.

٢ - النواة الأصلية orginal core وهي المنطقة الأصلية ذات الأهمية السياسية والاقتصادية، والتي لم تستطع أن تلعب دورا حيويا في الدولة، وفشلت في أن تصبح نواة نووية.

3- النواة المعاصرة contemporary core وهي المنطقة المعاصرة ذات الأهمية القصوى من الناحية السياسية والاقتصادية داخل الدولة (Dikshi , 1982 ,82).

وبذلك يكون بيرجهارت قد فرق بين النواة النووية والنواة الأصلية، كما انه ينتقد كل من بول وبوندز في خلطهما بين الاثنين (تيلور & قلنت أ، ٢٠٠٢، ٢٠٧)، وفي ذات الوقت يعارض بيرجهارت كل من بوندز ودي بليج في مزجهما بين النواة الأصلية والنووية من جهة، والنواة المعاصرة من جهة أخرى، أي أنهما لم يفرقا بين المفهوم التاريخي والمفهوم الحديث لمنطقه النواة(Talyor , 1990 ,134) .

بينما يفرق كاسبرسون و منجى بين المفهوم التاريخي و المفهوم المعاصر للنواة، فيعرفا المفهوم الأول (المفهوم التاريخي لمنطقة النواة بأنه المنطقة النووية التي نشت حولها الدولة خلال عملية تدريجية من النمو accretion و التوسع expansion، حتى نجحت الدولة في بناء أجزاءها المعاصرة. أما المفهوم الثاني (المفهوم المعاصر) لمنطقة النواة فعرفاه بأنه ذلك الجزء من الدولة الذي يضم أكثف مناطق التركز السكاني و أكثف مناطق التركز في عقد و شبكات النقل والاتصالات، و أكثف مناطق التركز في كافة أنواع الموارد و عليه يصف البعض منطقة النواة بأنها " قلب الدولة "state's heart بالنسبة لباقي مناطقها الجغرافية. وبذلك يكون كاسبرسون و منجى متفقين مع بيرجهارت في التفرقة بين المفهوم التاريخي والمفهوم المعاصر لمنطقة النواة.

أما جلاسنر ودي بليج فقد وضعا تعريفا لمنطقة النواة يقول بأنها ظهير العاصمة أو المدينة الكبرى، أو أنها تجمع من المدن الكبرى، واعتبرا أن هذا التعريف يعطى منطقة النواة دورا ديناميكيا يتمثل في العلاقة بين المدينة وظهيرها. إلا أن هذا المفهوم يخرج بنا من نطاق الجغرافيا السياسية ويجرنا إلي جغرافية العمران التي تدرس العلاقة بين المدينة وظهيرها.

ومما سبق نصل إلى نتيجة مفادها أن منطقة النواة في أي دولة تنطوي علي مفهومين متكاملين:

الأول - المفهوم التاريخي

وهو النواة النووية (وفق ما قدمه بيرجهارت، گاسبرسون ومنجي) وتكمن أهميته في فهم وتوضيح الدور التاريخي للنواة في بناء منطقة الدولة ونشأتها وتطورها السياسي، عن طريق الترويج لفكرة الدولة النابعة منها والتي أدت لقيام وتكوين تلك الدولة في مراحل تطورها الأولى.

الثاني- المفهوم الحديث

وهو النواة المعاصرة، وتنبع أهميته في تكامله مع الأول (النواة النووية) بجانب أهميته في فهم العلاقة بين قلب الدولة و أطرافها (هوامشها) في المرحلة المعاصرة بهدف الحفاظ على استمرار وتماسك الدولة، ومن ثم القيام بالتجديد الدائم لفكرة الدولة والترويج لهذا التجديد في الفكرة الجديدة، لتحقيق فكرة الولاء الوطني بين السكان تجاه الدولة التي ينتمون إليها.

وبذلك يستبعد مفهوم النواة الأصلية لعدم وضوحه، ولأن الدولة بها نواة نووية تكونت منها، وأخرى معاصرة ترتكز عليها، والأولى جزء من الثانية غالبا، وأحيانا ينطبقا معا في منطقة واحدة.

2- المعايير الجغرافية لتحديد منطقة النواة

بعد تحديد منطقة النواة وتحليل دورها في تأسيس منطقة الدولة، والإسهام في الحفاظ على استمرارها وبقاءها، من المهام الأولى للجغرافي عند دراسة الدولة، وتلك مهمة من أصعب المهام التي يواجهها الجغرافي المبتدئ نظرا لعدم الاتفاق على معايير محددة لذلك وعدم وجود دراسات كافية تعالج هذا التحديد بالإضافة إلى قلة خبرته.

وعلى الرغم من ذلك هناك شبه اتفاق على أن معايير تحديد منطقة النواة تختلف من دولة الأخرى حسب خصائصها الجغرافية، فعند بول وبوندز (1964م) تتمثل هذه المعايير في (1) الفائض الاقتصادي وامتلاك الموارد الأولية (٢) التربة الخصبة والإنتاج الزراعي الوفير (٣) الموقع المركزي في طريق تجارة السلع غير المتوفرة محليا.

أما جلاسنر ودى بليج (١٩٨٠م) فقد حددا عددا من المعايير للتعين منطقة النواة، تقوم على مبدأ التباين بين خصائص النواة وبقية أجزاء الدولة، وحصرا هذه المعايير في (1) الكثافة السكانية العالية (٢) الإنتاجية المرتفعة (٣) شبكات النقل و الاتصالات المتوافرة (4) كفاءة وظائف النواة كعامل تماسك للدولة (5) الموضع position(6) التجانس الإثني لسكانها (٧) وجود العاصمة السياسية ومدى تأثير المنظمات والهيئات المتمركزة في النواة على أجزاء الدولة.

في حين طرح حميد (١٩٩٧ ،٨) معايير متنوعة لتحديد منطقة النواة حصرها في (1) السكان (٢) المساحة (٣) شبكات النقل (4) النشاط الاقتصادي (5) المعيار الدفاعي وقلل من أهميته معللا ذلك بانهيار وتلاشي فكرة العمق الاستراتيجي في عصر المقذوفات بعيدة المدى، في حين أنه لا يمكن إهمال هذا المعيار والتقليل منه، لأن النواة تتطلب منطقة جغرافية تحمل من المظاهر الطبوغرافية ما يوفر لها الحماية ويسهل الدفاع عنها ضد الهجمات القائمة من الخارج (6) المعيار التاريخي ورأى أنه من الوهن بأن يؤخذ في الاعتبار، وهذا عكس ما ترمي إليه الجغرافيا السياسية في معالجة فكرة منطقة النواة، فالهدف من دراسة وتحديد منطقة النواة في الجغرافيا السياسية ينصب في الأساس علي المعيار التاريخي، و ذلك لتحديد دور وأهمية منطقة النواة في نشأة الدولة وبناء منطقتها السياسية والترويج لفكرة الدولة، ودورها في الحفاظ على استمرار وتماسك هذه الدولة، ثم بعد ذلك تأتي المعايير الأخرى مكملة لهذا المعيار.

وانطلاقا مما سبق يمكن حصر المعايير الجغرافية التي يتم على أساسها، تحديد منطقة النواة في الدولة والتي يوضحها (شكل 10) في المعايير الأتية :

١- المعيار السكاني: وبموجبة تتميز منطقة النواة بأنها أكثف جهات الدولة سكانا، كما أنها تمثل أكثر مناطق الدولة تجانسا من حيث الخصائص الإثنية.

٢- المعيار الاقتصادي: وبموجبه تتمتع منطقة النواة باتساع نطاق التربة الخصبة ووفرة في موارد المياه وتنوعا في الإنتاج.

٣- المعيار التاريخي: وبموجبه يبرز دور منطقة النواة في بناء ونشأة الدولة، والترويج لفكرتها خلال المراحل الأولى لنشأتها، ونشر هذه الفكرة في الأقاليم المجاورة والمحافظة على استمرارها ووجودها داخل نفوس السكان.

4- المعيار السياسي: وبموجبه تمثل منطقة النواة النفوذ و الثقل السياسي داخل الدولة، حيث تتركز فيها العاصمة السياسية والوزارات والسفارات والقنصليات الأجنبية، بجانب المنظمات و الهيئات الدولية.

5- المعيار الاستراتيجي: وبموجية تتمتع منطقة النواة بأهمية استراتيجية قصوى في الدفاع عن الدولة، لذا تتركز بها أهم القواعد الحربية والوحدات العسكرية، ومراكز القيادة والسيطرة، ومعظم البنية التحتية للتصنيع العسكري والحربي، كما أنها تتمتع بحماية طبيعية من الأخطار الخارجية.

6- المعيار الثقافي – الديني: وبموجبه تتمتع منطقة النواة بأهمية دينية وثقافية في نفوس السكان، بما تضمه من أماكن ذات ثقل ديني وثقافي، كما تتركز بها الغالبية العظمى من المؤسسات التعليمية والاعلامية.

7- معيار شبكات النقل: وبموجبة تكون منطقة النواة أكثف جهات الدولة وفرة وتنوعا في طرق ووسائل النقل، حيث يكون داخل منطقة النواة عادة أكبر عدد من عقد النقل الرئيسة في شبكة النقل داخل الدولة.

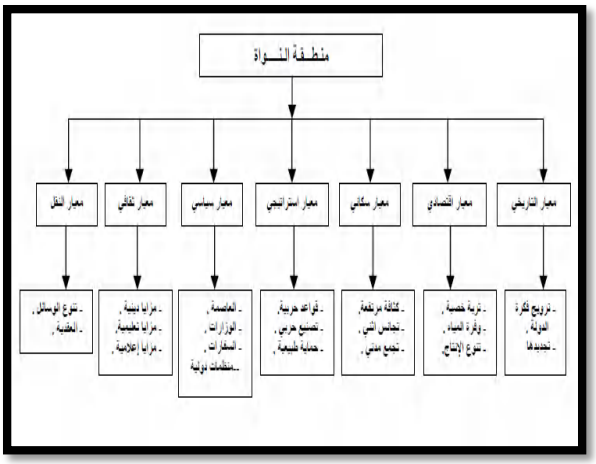

شكل(10) المعايير الجغرافية لتحديد منطقة النواة

3- النواة بين الجغرافي الاقتصادي والجغرافي السياسي:

من المعروف أن كل إقليم له نواته، وكذلك كل دولة كما سبق أن ذكرنا، وإذا كان من الصعب إعطاء تعريف لهذه النواة، إلا أنه يمكن القول بأنها قلبه، ومركز الجذب الرئيس فيه، فإقليم لندن هو نواة إنجلترا، وباريس قلب فرنسا، والقاهرة الكبرى قلب مصر وهكذا، ولكن الصعوبة تظهر حين يبدا الإنسان بتحديد أبعاد هذه النواة على الخريطة سواء على مستوى الدولة أو حتى القارة، فما هي المساحة الداخلية في النواة؟ وما هي الخارجة عنها؟ يذهب البعض إلى أنها الإقليم ذو الإنتاجية المرتفعة، وبالتالي تصبح النواة هي ظاهرة اقتصادية، وبالتالي يمكن تعريف النواة بأنها إقليم محدد، يتميز بنشاط اقتصاد فائق، وبمدن تضم اعدادا كبيرة من السكان، وهذا التحديد لاشك يقتنع به الجغرافي الاقتصادي، ولكن قد لا يقتنع به الجغرافي السياسي، أو متخصص الجغرافية التاريخية، فالجغرافي السياسي يذهب إلى القول بأنه إذا كانت النواة في داخل الدولة ذات الحدود السياسية، فإن النواة السياسية لابد وأن تضم العاصمة بداخلها بوظائفها المختلفة، وبمشاعر السكان العاطفية نحوها، وفي الحق أن العواصم في معظم الأحوال تقع فعلا ضمن النوايات وإن كان هناك استثناء ففي

بعض الأحيان تظل العاصمة التاريخية كشاهد على أمجاد تاريخية، ولكنها في الوقت الحاضر تقع في الظل بالنسبة لإقليم صناعي جديد، قد يكون بعيدا عنها، ويضم مدنا كثيفة السكان تنافس العاصمة في كل شيء، ماعدا ارتباطها بالتراث السابق، في إيطاليا لاشك أن إقليم حوض البو، وميلانو حيث النشاط الزراعي يمثل هذه الحالة، ولكنك إذا بحثت عن قلب وروح إيطاليا لاشك ستتقدم روما على ميلانو.

ويعد مفهوم منطقة النواه Core - Area أحد أكثر المفاهيم المستخدمة في تفسير الدولة في أول مراحل تطورها, وقلما تم تعريف مفهوم منطقة النواه وتحديده، وهذا المفهوم تم استخدامه بصورة واسعة ليضم مناطق السيادة السياسية ومناطق سيادة الوعي القومي، بل وأحيانا لمناطق الريادة الاقتصادية في الدول المعنية.

ويعد ويتلسى Whittlesty أكبر المساهمين في تطوير هذا المفهوم. وعرف منطقة النواه على أنها المنطقة التي تبلور حولها الدولة وأنها التواء التي تتبنى التكامل. وعلى نفس المنوال فقد وصفها بأنها أكثر أجزاء الدولة سكانا.

وعرف الجغرافي البريطانى ايست East منطقة النواه على أنها المنطقة التي تقع حول العاصمة، وتضم السكان والموارد والقيادة السياسية الرئيسة.

بإيجاز: فقد استخدم مفهوم منطقة النواه. ليعبر عن معنيين مختلفين أحداهما متعلق برؤية القلب في محتوى معاصر كانت فيه منطقة النواه - Core Area جزءا من الدولة ليس به أكبر عدد من السكان فحسب، بل وبه أكثر الموارد، وأنه يشكل محور شبكات النقل والاتصالات. ومن ثم ذهب البعض إلى وصف منطقة النواة بأنها منطقة القلب. وكل أطراف الدولة مرتبطة بها بشكل أو بآخر.

المعنى الآخر: لمفهوم منطقة النواة يعبر عنه بالمصطلح التاريخي أو التطوري حيث إن المنطقة الرئيسة تعرف على أنها النواه التي نشأت منها وحولها الدولة من خلال عملية تدريجية للتوسع المساحي والالتحام actrelion حتى وصلت فيه الدولة إلى مساحتها الحالية. ومع مرور الوقت ترابطت أجزاء الدولة اقتصادية واجتماعيا وثقافيا من خلال مفاهيم مثل: الأرض الأم Motherland, أو الأرض الأب Fatherland .

ومعظم المناقشات التي دارت حول تحديد مفهوم واضح لمنطقة النواة أدت إلى زيادة التشويه واختلاط الأمور، وفي محاولة لإنهاء هذا التشويش في فهم المصطلح، قام أندرو برجارد Andrew Burghardt بنشر مقال عام 1969 اقترح فيه منظورا تطوريا لتفسير منطقة النواه على أنها ذات توجه تاريخى Historically oriented أو منعطفة النواه الرئيسة المعاصرة.

ومن منظور هذا الاتجاه التاريخي يمكن أن تلحظ فئتين:

(1) النواه تمثل مساحة صغيرة من الأرض نمت لتصبح دولة كبيرة من خلال ضم عدد أكبر من السكان والمساحة على فترات طويلة من الزمن.
(ب) المنطقة الرئيسة الأصلية Original core، تمثل منطقة كانت لها أهمية سياسية واقتصادية كبيرة، ولكن نظرا لظروف ما غير ملائمة لم تتمكن من الاستمرار في أداء الدور الرائد من البداية، ولهذا السبب فشلت في أن تكون نواة يتم حولها أو من خلالها ضم سكان وأراضي جديدة.

وهناك أيضا نوع آخر من مناطق النواة وهي المعاصرة Contemporary core تمثل جزءا من الدولة أصبح ذات كثافة سكانية، وقيمة اقتصادية جديدة. وقد كانت في الماضي خارج نطاق المعمور، ولكن اكتسبت سمات جديدة جعلتها إحدى بؤرات الهيمنة الاقتصادية والسياسية ومراكزها حاليا. يمثل هذه الحالة إقليم حوض نهر البو في شمال إيطاليا.

4- منطقة النواة في فرنسا " دراسة حالة"

كان يشار إلى فرنسا على أنها حالة كلاسيكية للدولة التي لها منطقة نواة core مميزة تمت حولها مناطق أخرى على فترات طويلة من الزمن أدت إلى ظهور الهيكل الحالي للدولة، وعلى مدى آلاف السنين تم تحديد منطقة النواه الرئيسة في فرنسا على أنها منطقة باريس.

ففي عام 843 ميلادية قسمت الإمبراطورية الكارولينجية Carolingion إلى ثلاثة أجزاء رئيسة، والتي انقسم كل جزء منها لاحقا إلى إمارات صغيرة، وكانت وقتها السلطة الحقيقية حينئذ لمن يحكم أكثر عددا من تلك الإمارات. من هذه الإمارات كانت منطقة باريس التي ازدادت قوتها بعد أن قاومت الغزو من الشمال. ونظرا لسيادتها على المنطقة، تم إعلان حاكمها باريش كابيه Capet ملكا على فرنسا عام ٩٨٧. وفي الواقع فإن سلطة الملك لم تتعد حدود منطقته، ولكن كانت البداية في القرون التالية، والتي جعلت من باريس قلبا للدولة الفرنسية. (كما يظهر في الشكل 11).

وتحتل باريس مكانا طبيعيا جيدا على ضفتي نهر السين Seine، وتبعد ١٠٠كم عن البحر. وتقع أيضا على الطريق ما بين رافدى نهرى مارن وايز Marne & Oise . ويقال دائما أن تاريخ فرنسا مكتوب في أنهارها : فسلطة الملوك الفرنسية تحركت أعلى النهر وأسفله، مما انعكس على المدنية. ولم يكن هناك أي احتمال لظهور الوحدة السياسية والثقافية لفرنسا: فالأنهار التي تقع إلى الجنوب من باريس كانت غير صالحة للملاحة، ولم تكن الوحدة الفرنسية حول منطقة باريس نتيجة لتحركات الأفراد خارج منطقة باريس حاملين معهم سلطان الملك. بل كانت الوحدة نتيجة لعدم رغبة السكان في استمرار الإقطاع والإقطاعيين وكانت بداية ظهور القيم الثقافية والدستورية الفرنسية في إقليم باريس.

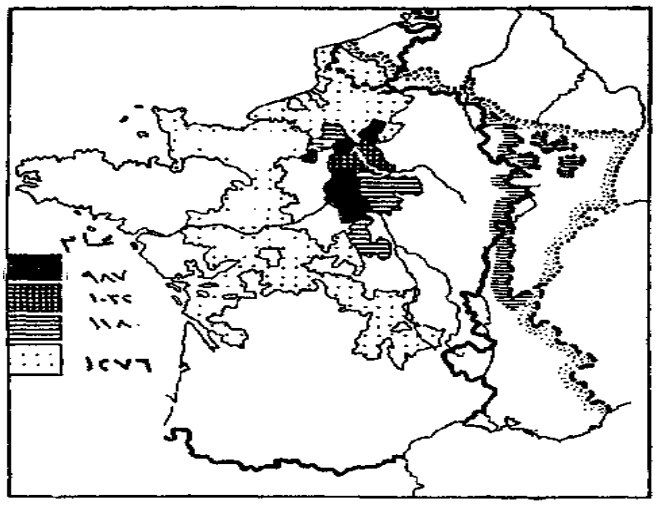

شكل (11) منطقة النواه في فرنسا

ثامنا: معمور الدولة (الاكيومين):

1- مفهومة وتأثيراته السياسية

فكرة المعمور (الأكيومين) في الدولة فكرة شديدة الأهمية، لأن لها انعكاسات سياسية خطيرة غالبا. ولا يقصد بها أن اللا معمور خال تماما من السكان، ولكنه في الأغلب مخلخل جدة، بحيث يتلاشى وزنه السياسي في جرم الدولة، حتى يصبح المعمور هو مركز الثقل السياسي فيها ونواتها.

ويميز برستون چيمس في هذا الصدد بين المساحة القزمية الكلية وبين المساحة القزمية الفعالة. ويمكننا أن نعالج هذا الموضوع من زاويته السياسية من نواح ثلاث لكل منها مغزاها وأثرها على الدولة: نسبة المعمور من الدولة، وشكله فيها، ثم موقعه منها.

فنسبة المعمور من مساحة الدولة له أثر سياسي كبير عليها، كذلك يؤثر شكل المعمور تأثيرا عميقا على التركيب السياسي للدولة. فقد يتألف المعمور الفعال من كتلة أو نواة واحدة ضخمة متماسكة، أو من نواتين متكافئتين

منفصلتين، أو من عدد من النوايات الصغيرة المبعثرة كالأرخبيل، ولكل هذا رد فعل جيوبوليتيكى من حيث مدى التماسك السياسي وأحيانا من حيث شكل الدولة الدستورية: وحدة أو اتحاد أو نزعات انفصال. ويتأكد هذا الوضع إذا اقترن الانقطاع العمراني في داخل الدولة بانقطاع اثنولوجي وهو أمر شائع، إذ يشتد الميل حينئذ إلى استقطابات سياسية متنافرة بدرجة أو بأخرى. والأمثلة واضحة.

فالمعمور المصري - على طوله - كتلة واحدة شديدة التماسك والالتئام، ومنذ أربعة ألاف ق.م ومصر دولة موحدة تماما. على أن الشكل الخطى للمعمور لا يمكن أن يعد خطة اقتصادية من الوجهة السياسية أو المادية أو الثقافية. ففج مصر يمتد شق الصعيد اكثر من ٨٠٠ كم، ولكن مساحته يمكن أن تحتويها جميعا دائرة كل قطرها ١٢٥ كم تقريبا، ومع ذلك فإن هذا النمط غير الاقتصادي داخليا هو بعينه الذي تعمق بمصر خارجيا فدفع بها في اتجاه إفريقيا المدارية وقربها منها وأعطاها بعدا إفريقيا أصيلا ومنحها اثرها ونفوذنها التاريخي والحضاري المرموق فيها.

وبالمثل نجد المعمور في الجزائر خطيا بامتداد التل، له طول وليس له عرض. ولعل الأثر السياسي الأكبر لهذا النمط هنا هو ضعف تماسكه النسبي وسيادة اللامركزية فيه وانعدام بؤرة قوية تسيطر عليه. ومن هنا سنجد العواصم السياسية دائمة الهجرة على طول هذا المحور، وهي حين تسيطر على نقطة فيه لا تحقق لنفسها سيادة مطلقة على المدن التالية من حيث الحجم والأهمية، كذلك يتألف المعمور في النيجر من نطاق خطى ضيق على طول الحدود الجنوبية (جمال حمدان، افريقيا، 133)**.**

كذلك لموقع المعمور الفعال من الدولة بالنسبة لرقعة هذه الدولة أهمية سياسية كبيرة. سواء من وجهة نظر الداخل أو الخارج مع الجيران. فليس المعمور المتوسط الموقع كالعمور المتطرف الموقع، لا في الضبط والربط، والتماسك الداخلي، ولا في طبيعية العلاقات أو المشاكل مع الدول الجارات. ولعل خير ما نفعل في دراستنا هنا لموقع المعمور، أن نبدأ بتحديد الأنماط الرئيسة النظرية التي يتخذها موقع المعمور بعامة.

ولا شك أن توسطه في الرقعة السياسية هو النمط المثالي، ولكنه بداهة النادر. أما المتطرف فاكثر شيوعا، وهو يخلق لنا عدة تكوينات هندسية أو أنماط جغرافية. أولها يحدث حين تتطرف كتلة المعمور على أحد هوامش الدولة بينما يتطرف المعمور في الدولة المجاورة على الهامش المقابل عبر الحدود. فهذا هو التطرف على التقابل، كما قد نسميه، وهو إذا اشتد أو تبلور يمكن أن يتحول إلى التحام عمرانى تبدو الحدود فوقه حدودا اصطناعية مفتعلة. وعدا هذا ففيه تكمن بذور الشقاق والمنازعات السياسية.

وعلى العكس من ذلك التطرف على التباعد، حين يتطرف معمور كل من الدولتين الجارتين على الجانب الأبعد القصي بالنسبة للآخر. وهذا على العكس من النمط السابق يضعف إمكانيات العلاقات التجارية والتبادل بين الدولتين، وقد يقلل من احتمالات النزاع، ولكن ليس دائما، فوجود الفراغ العمراني الحالي بينهما قد يغرى إحدى الدولتين بالتوسع وملئه. أما النمط الأخير فيمكن أن نسميه التطرف اعلى التناظر، وذلك حين يقع معمور كل من الجارتين على جانب ثابت جغرافيا من رقعتيهما. وهذا من شأنه نظريا أن يخلق انحدارات جيوبوليتيكية غير متكافئة على جانبي الحدود المشتركة، لمصلحة إحدى الدولتين دون الأخرى شكل (12).

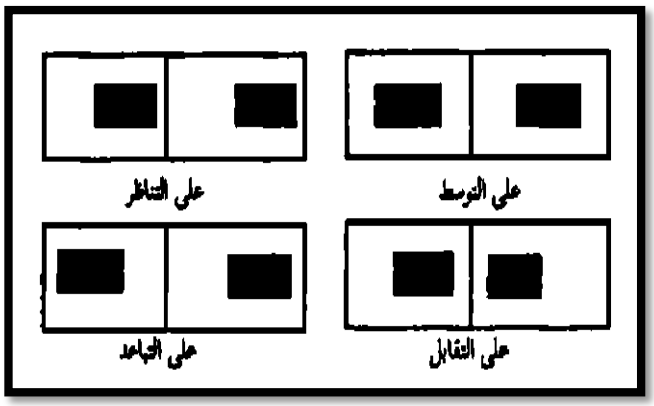

شكل (12) التشكيلات النظرية الاساسية لموقع المعمور من الدولة

فإذا كان التوقيع المثالي لاكيومين الدولة هو أن يتوسطها بقدر الإمكان ثم يأخذ الدقة كلما اقترب من الحدود حتى تصبح هذه خط تقسيم عمراني. كما هي خط تقسيم سياسي، مما يحقق التماسك الداخلي والحماية الخارجية للدولة.

أما من أسوأ أنماط المعمور أن يتركز على الحدود السياسية ويترك القلب خاليا او ميتا. فتكون النتيجة أن الحدود تتعامد بالذات على المعمور، تقطع بقسوة في الغطاء البشري، ممزقة له وفاصلة بين أبناء جماعة أو قبيلة واحدة. أي أن هذا النمط ينتهى إلى ظاهرة القبيلة الممزقة. وهنا تصبح الحدود بحق إما حد الموسى أو قفصا حديديا - وإما أن تتجاهل في الأمر الواقع.

2- معمور دولة طاجيكستان " دراسة حالة"

ويتميز حجم المعمور الطاجيكي بصغره فإذا كانت المساحة الكلية للدولة هي 143100 كم2 فإن مساحة المعمور لا تشكل سوي 7% من هذه المساحة، أي أن حوالي 93% من مساحة الدولة شبه خالية من السكان وغير معمورة، ويرجع ذلك لقسوة المناخ ووجود المرتفعات والمناطق الجبلية.

ويؤثر شكل المعمور علي التركيب السياسي للدولة، وقد يتألف المعمور من نواة او نواتين أو عدة نويات صغيرة، ويوضح الجدول (1) النوايات الرئيسة للمعمور في طاجيكستان .

جدول (1) النوايات الرئيسة للمعمور في طاجيكستان

النواة	عدد سكانها	% من سكان طاجيكستان
الشمالية الغربية	2190000	%30.5
الجنوبية الغربية	4723506	%66
جورنو بدخشان	250000	%3.4

السيد خالد المطرى ، مرجع سبق ذكره، ص ص 202 ،252 .

يتضح من الجدول السابق أن شكل المعمور الطاجيكي يتألف من ثلاث نوايات وأكبر هذه النوايات هي الجنوبية الغربية التي تضم حوالي 66% من سكان الدولة ويوجد بهذه النواة العاصمة دوشنبه. أما النواة الثانية في طاجيكستان فهي الشمالية الغربية والتي تضم حوالي 30% من سكان الدولة، و أصغر النويات هي جورنو بدخشان التي تقع في شرق البلاد وتضم 3,4 % من سكان الدولة فقط، وهي بذلك أصغر النويات سكاناً مع أنها الأكبر مساحة.

ولكي تتضح الصورة أكثر لابد من معرفة موقع هذه النوايات أو المعمور، فلموقع القطاع المعمور الفعال من الدولة بالنسبة لرقعة هذه الدولة أهمية سياسية كبيرة سواء من وجهة نظر قومية أو بالنسبة للدول المجاورة. والتوقيع المثالي لإكيومين الدولة هو أن يتوسطها بقدر الإمكان ثم يأخذ في الدقة كلما اقترب من الحدود.

وعلي العكس من ذلك يتركز المعمور الطاجيكى بجوار الحدود خاصة الحدود الغربية ويأخذ في الدقة كلما تعمقنا نحو الداخل. كما يتميز المعمور الطاجيكي بالتشتت الطبيعي حيث تنفصل نوايات المعمور عن بعضها البعض فيما يشبه جزر بشرية معزولة بفعل الجبال العالية أو الثلوج والأمطار. فالنواة الشمالية الغربية تنفصل عن النواة الجنوبية الغربية بسلسلة جبل الزرافشان المرتفعة، كما تنقطع المواصلات البرية بينها وبين كافة أنحاء الدولة خلال فصل الشتاء، وكذلك تنفصل منطقة جورنو بدخشان عن باقي أنحاء الدولة بفعل جبال الباامير وسقوط الثلوج معظم شهور السنة. والسؤال الآن ما هو المغزى السياسي لهذا النمط العمراني وما هي نتائجه الجيوبوليتيكية؟.

إن أهم نتائج هذا النمط العمراني لطاجيكستان هو هامشية المعمور حيث يتركز المعمور بالقرب من وعلي الحدود السياسية للدولة ويترك القلب ميتاً وخالياً من السكان. وهذا يقضي علي فكرة المركزية السياسية والمركزية الجغرافية خاصة مع تخلف وسائل النقل ووجود العقبات الطبيعية .

أدى تمركز المعمور الطاجيكي في الغرب إلي إهمال الأطراف خاصة الشرقية، ولعل هذا ما دفع الانفصاليين في إقليم جورنو بدخشان الشرقي باقتراح تحويل طاجيكستان لدولة فيدرالية، كما طالبوا بالانفصال وتكوين دولة شيعية في الشرق. كذلك أدي موقع المعمور الطاجيكي في الغرب إلي مقابلته لمعمور أوزبكستان، ولذلك تبدو الحدود بينهما اصطناعية مفتعلة حيث أن المعمور بينهما متلاحم. وهذا يحمل بداخله جرثومة النزاعات خاصة مع وجود امتدادات عرقية علي جانبي الحدود، ولعل هذا ما جعل الصيحات تعلو دائماً في طاجيكستان وتنادي بضم مدينتي سمرقند وبخاري الأوزباكستانيتين إلي طاجيكستان (لطفي السيد الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص119).

تاسعا: التنظيم الداخلي:

1- مفهومة:

يمثل التنظيم الداخلي Internal Organization احدي القوي البنائية التي تساعد في بناء منطقة الدولة وتيسر إدارتها، بما يحقق درجة عالية من التكامل الإقليمي لها، وذلك عن طريق بناء سلطة مركزية تمارس سلطاتها على كافة أجزاء الدولة بتطبيق القانون وفرض الأمن و النظام (جميل ، ١٩٧٧ ، ١٠)، **بمعني أن كل دولة تهدف إلى بناء كيان سياسي يكون على درجة عالية من الترابط، وبعيدا عن التنوع الجغرافي للمناطق التي تقع داخل حدودها، ويمكن للحكومات بأنظمتها الإدارية الفعالة أن تحقق ذلك الهدف. ومن هنا تأتي أهمية التنظيم الداخلي للدولة في أنه يعد مكملا لفكرتها و لمفهوم الأمة بها ومدعما لدور منطقة النواة في الحفاظ على تماسك الدولة.**

نظرا لاتساع مساحة الدولة نسبيا، فإن الساحة الواقعة بين العاصمة و حدود الدولة لا تمتثل دائما لأمر ونهي العاصمة، مهما بلغت سطوة الحكومة المركزية في العاصمة، و لهذا تلجأ الدولة إلى تقسيم إدارة هذه المساحة الكبيرة (الدولة) علي سلطات تنوب عن الحكومة المركزية في تصريف الأمور داخل هذه المناطق.

وعليه تنقسم الدولة إلى وحدات فرعية أصغر لكل منها وظائف إدارية تطلع بمسئولياتها في إطار نسق وظيفي واحد، وتكمن المشكلة التي تواجه أية دولة علي المستوى الداخلي في طريقة وكيفية توحيد أقسامها الداخلية والتنسيق بينها في نسق واحد فعال (توفيق ،2004، 81).

ويطلق على هذا النسق " التنظيم الداخلي internal organization "، وهو يعني في أبسط تعريفاته تنظيم بنية الدولة الداخلية وفق تقسيمات إدارية تعرف بنظام الأقسام المدنية الأول first order civil divisions والتي تتدرج لأقسام فرعية تصل إلي المستوى الثاني والثالث والرابع. وتتنوع أسماء تلك الأقسام وتختلف من دولة الأخرى، إلا أن ما يهمنا هو وظائفها كسواعد إدارية مرتبطة بالحكومة المركزية التي أنشتها وتحدد مساحتها و عندها وحدودها وسلطتها.

يفهم من ذلك أن التنظيم الداخلي للدولة يهتم بدراسة أقسام الدولة الداخلية سواء مقاطعات أو محافظات وإبراز ما بينها من أوجه شبه و اختلاف، وذلك للوقوف على النظام المناسب لإدارة الدولة، وتنظيم العلاقة بين أقسامها، وهذا بلا شك مجال لدارس الجغرافيا السياسية يتناول فيه الأقسام الداخلية للدولة و العلاقة بينها (حجازي ، ١٩٩٠ ،١٠٧). **بمعنى الوقوف على التباينات الإقليمية Regional diversities بين أقسام الدولة، وما يمكن أن يؤدي إليه من مشكلات سياسية لها أثرها على كيان الدولة وتماسكها. فعلى الرغم من أن كل أقسام الدولة من المفروض أن يجمعها الولاء المشترك للدولة إلا أن هذه التباينات الإقليمية قد تسبب الكثير من المشكلات لأنها قد تؤدي لحدوث اختلافات في تفسير مسألة الولاء والمصالح القومية وتوزيع الثروة القومية على أقسام الدولة.**

فالواجب على الحكومة المركزية التحكم السياسي الكامل في المنطقة الداخلية للدولة والمحاطة بحدودها، وهذا اختبار لمدي فاعلية الإدارة الداخلية. فالمعروف أن كل الدول - ما عدا الدول الصغيرة ذات السكان المتجانسين - يوجد بها جيوب للفتنة والانقسام Pockets of dissent and

divisiveness، لذلك على الحكومة المركزية احتواءهم و التصالح معهم عبر منحهم امتيازات و حقوق خاصة بهم في تلك المناطق.

وبناء على ما سبق يأتي دور التنظيم الداخلي للدولة أو ما يعرف بالبنية المكانية للدولة spatial structure of Stat لأغراض الإدارة و لتحقيق هدفين، الأول هو إقامة وحدات جغرافية أكثر منطقية، والثاني هو تقويض الولاءات و التبعات القديمة داخل الدولة أي بناء درجة عالية من الوحدة الوظيفية للمناطق الجغرافية التي تقع تحت سيطرة الدولة، وقد أكد هارتشهورن علي ذلك بقوله إن الهدف الجغرافي من التنظيم الداخلي للدولة هو بناء وحدة متماسكة coherent unity و درجة أكيدة من التجانس تعم مناطقها (46 Dikshit , 1982,).

وعليه يمكن القول أن التنظيم الداخلي للدولة هو عبارة عن تقسيم منطقة الدولة إلي وحدات إدارية منظمة ومحددة تحديدا جيدا، حتى يسهل إدارتها والتحكم فيها وفرض السيطرة عليها في إطار النسق العام للدولة.

2- النظام الإداري الفعال **Administrative System**

تسعى كل دولة لخلق منطقة لها درجة عالية من الوحدة الوظيفية أو درجة عالية من الاستواء في أمورها الاقتصادية والأمنية، وهي تسعى لخلق ذلك فوق كل المناطق الجغرافية الواقعة تحت سلطتها المباشرة، والأقاليم الإدارية سواء كانت محافظات أو إمارات أو بلديات لا تستطيع أن تقوم بدورها كاملا دون إدارة حكيمة من حكومة أو من نظام إداري حكيم، وكما أوضح هارتسهورن أنه «من وجهة النظر الجغرافية أن الهدف الأساسي للإدارة المركزية هي خلق وحدة متماسكة وإضفاء صفة التجانس على كافة أقاليم الدولة. لأن غياب السلطة الإدارية يخلق الشقاق والفرقة وعدم التجانس بين أرجائها. ومن المثالي أن تمارس الحكومة المركزية كل السلطات السياسية على كل المساحة الواقعة داخل حدود الدولة، وهذا هو الاختبار الحقيقي لمدى فعالية الإدارة المركزية، وفي الحقيقة فإن القليل من الدول تمتلك مثل هذه المثالية. ففي معظم الدول -

ماعدا الدول الصغيرة ذات التعداد متجانسة السكان - نجد أن هناك مناطق تحدث بها انشقاقات وانقسامات وضعف الولاء، وتحاول الحكومات المركزية احتوائها من خلال منحها امتيازات خاصة والإغراق عليها.

الجدير بالذكر أن دراسة شكل الحكومة الإداري وهيكلها وفق سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية ليس محور اهتمام الجغرافية السياسية. بل يمكن أن تتساءل عما إذا كانت هناك حكومة مركزية لتمارس سلطتها على جزء معين من سطح الأرض، ويصاحب هذا التساؤل من الاعتبارات المتعلقة بعدة أمور مثل: (١) نوعية السلطة السياسية (٢) مدى قوة السلطة (٣) شكل حكم الأقسام الإدارية المحلية (4) مدى فعالية سلطة الحكومة المركزية.

1- نوعية السلطة السياسية

والسلطة السياسية تحتوي على منظورين، أولهما، يعكس مدى وجود دول مستقلة أو غير مستقلة، والثاني الأنواع المختلفة من صور الوحدات السياسية فوق خريطة العالم. سواء المستقلة أو الأنواع الأخرى لتلك الدول غير المستقلة ومنها المستعمرات والمحميات والمناطق الدولية ومناطق السيادة المشتركة، والدول التي تحت الوصاية.

المستعمرة Colony هي وحدة سياسية غير مستقلة تمتلك اقتصادا ضعيفا وتكنولوجيا متأخرة وتحكمها قوة عسكرية خارجية ذات اقتصاد أقوى وتكنولوجيا متقدم، ويمارس الحكم والإدارة العسكريون المنتمون إلى الدولة الأجنبية الاستعمارية دون وجود تمثيل لسكان الدولة المستعمرة ويتمتع المستعمرون بامتيازات عادة لا تعطى للسكان الأصليين، ويكون النموذج السياسي لها مصمما لخدمة الدولة المستعمرة. أما هذه المستعمرة فيكون دورها هو توفير المواد الخام والبضائع للدولة الأم (الاستعمارية) وتقوم بدور السوق الذي يستهلك المنتجات الصناعية لها. أما الدول تحت الوصاية أو الانتداب Mandates and Trusteeship Territories أقامت عصبة الأمم نظام انتداب تقع تحته مستعمرات الدول التي انهزمت في الحرب العالمية الأولى الصالح الدول المنتصرة، على أن تقدم تقريرا دوريا عن إدارة المناطق الواقعة

تحت الانتداب، حيث يصبح من حق عصبة الأم أن تبحث في الأمر إذا كانت نتائج التقرير غير مرعبة. وعندما حلت منظمة الأمم المتحدة محل عصبة الأمم عام 1945؛ فإن حقي الرقابة على المناطق الواقعة تحت الانتداب تحول إلى مجلس الأمم المتحدة للدول تحت الوصاية، وتم إطلاق اسم مناطق تحت الوصاية على مناطق الانتداب، ماعدا جنوب أفريقيا التي رفعت النظام الجديد واستمر حكمها على أنها منطقة واقعة تحت الانتداب.

المناطق الدولية literational Zones هي مناطق استراتيجية تستحوذ على اهتمام عدة دول، فتعقد اتفاقات بينها على الإدارة المشتركة لتلك المناطق تحت رقابة لجنة دولية، ومثال ذلك المدينة الساحلية تانزير Tanzier على الساحل الشمالي الأفريقي عند مضيق جبل طارق حيث استمر حكمها دوليا من عام 1925 حتى عام 1956، ثم أصبحت أرضا مغربية، وأيضا تجد مدينتى سار Sarr ودانزج Danzig في بولندا.

مناطق الحكم المشترك Condominium هي منطقة تكون إدارتها من حق دولتين أو أكثر، فالسودان حتى عام 1955 كانت تحت الإدارة المشتركة لبريطانيا ومصر.

المناطق المحتلة Occupation Zines هي جزء من مساحة دولة ما تحتلها قوات خارجية لمدة محدودة بعد صراع وعداء بين دولتين مثل أراضي الجولان في سوريا، والتي تحتلها القوات العسكرية الإسرائيلية بعد حرب يونيو ١٩٩٧.

2- مدى قوة السلطة المحلية

تمارس الدولة - نظريا- سلطتها المطلقة على كل الأراضي التي تقع داخل حدودها. وفي الواقع فإن مدى قوة قبضة الحكومة المركزية تتباين بصورة كبيرة من مكان لآخر داخل حدود الدولة. وخاصة في الدول كبيرة الحجم حيث تتباين ظروفها الطبيعية والبشرية، وعلى ذلك فإن إحدى أهم وظائف الجغرافية السياسية هي دراسة تلك الظاهرة وتحليلها، والمنهج الوظيفي الذي قدمه ريتشارد هارتسهورن في خطابه الرئيس لاتحاد الجغرافيين الأمريكيين عام

1950 تحت عنوان "المدخل الوظيفي للجغرافية السياسية" يؤكد فيه أنه يجب على الجغرافيين الاهتمام بوظيفة الدولة كنظاما إداريا، ومن هذا المنطلق عليهم أن يحددوا ويعرفوا ويحللوا قوتها وسلطتها ونفوذها على كل أراضيها القريبة والنائية، وبيان دورها في توحيد الدولة لتصبح كيان واحد. وتهتم أيضا بدراسة القوى التي تعمل ضد هذه الوحدة وإثارة الأقليات للنزعات الانفصالية.

٣- شكل حكم الأقسام الإدارية المحلية:

وللحكم على وظيفة الدولة يجب أن نعرف نظامها الحكومي، لأن طبيعة الهيكل الحكومي له أثره البالغ في الفعالية الإدارية. وبشكل عام هناك نوعان من الحكومات. الحكومة المركزية Unitary والحكومة الفيدرالية Federal. ولعل الفرق الواضح بين النوعين، هو في المواد الدستورية المتعلقة بتوزيع سلطات الحكومية، ففي حالة الحكومة المركزية نجد أن كل السلطة تقع في يد الحكومة المركزية. أما في حال الحكومات الفيدرالية، فإن المحليات تستمد صلاحيتها من الدستور مباشرة، ولها سلطات قوية في كافة الأمور باستثناء الأمور الخارجية أو المتعلقة بالدفاع، ولكل إقليم قوانين خاصة تتفق مع طبيعة المنطقة.

4- مدى فعالية الحكومة المركزية :

وكما أوضح ويتلسى Whittlesey أن الأنشطة السياسية تترك بصمتها الواضحة على المظهر الجغرافي للدول بصورة مشابهة لما تفعله الأنشطة الاقتصادية. وعلى ذلك فإن دراسة طبيعة عمل الحكومة المركزية وتحليلها باعتبارها عامل تعديل في معالم الأرض هو أحد الموضوعات التي تهتم الجغرافية السياسية بدراستها.

الفصل الثالث
العوامل الطبيعية وقوة الدولة

أولا: الموقع

1- الموقع الفلكي

2- الموقع بالنسبة لليابس والماء " الموقع الجغرافي"

3- الموقع المجاور

4- الموقع الاستراتيجي

*** دراسة تطبيقية**

ثانيا: الحجم والمساحة

ثالثا: الشكل

رابعا: المظاهر الطبيعية

1- البناء الجيولوجي والتضاريس

2- الانهار

3- المضايق والقنوات الدولية

خامسا: المناخ

العوامل الطبيعية المؤثرة في قوة الدولة

مقدمة:

تتأثر الدولة بمجموعة من العوامل منها الطبيعية مثل : الموقع والحجم والشكل والمناخ وسطح الأرض وعالمها الحيوي. وهذه العوامل تكسب الدولة ميزات معينة إذا توافرت فيها، وتسبب لها الكثير من المشكلات إذا كانت هناك ثغرات في هذه العوامل الطبيعية، أو نقاط ضعف تجعلها تؤثر في كيان الدولة، كما أن هذه العوامل تلعب دورا كبيرا في توجيه سياسة الدولة، وفي المقومات الاقتصادية لها. وسنحاول فيما يلي تحليل هذه العوامل الطبيعية من وجهة نظر الجغرافية السياسية لأهميتها في تقييم الدولة.

وتهتم الجغرافيا السياسية بقياس القوة الشاملة للدولة، مستخدمين كل العناصر المتاحة حتى نصل إلى قوة الدولة أو ضعفها في النهاية، وإن كان يجب أن نلاحظ أن الدولة الضعيفة في بعض المجالات يمكن أن تكون قوية في مجالات أخرى، والدولة القوية في بعض العناصر يمكن أن تكون ضعيفة في عناصر أخري، أي البحث عن قوة الضعيف، وضعف القوة من الدول، فعلي سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية التي نظر إليها العالم على أنها الدولة الأولي تقدما ومع ذلك فرغم أنها تتقدم الدول جميعا في عدد المليارديرات، فهي تتقدمها أيضا في عدد الفقراء من الأطفال والبالغين، وهي الأولي في عدد من لا مأوي لهم من السكان، وهي الأولي في الطلاق والحمل قبل الزواج وانتشار الإيدز، وهي أكثر الدول إنفاقا على السلاح، وأقلها إنفاقا على العجزة والمسنين (عبد الغني سعود، ص 15)**.**

أولا- الموقع Location:

يعد الموقع الجغرافي من العوامل الهامة المؤثرة في نشاط الدولة، وعلى اتجاهات سكانها وسلوكها السياسي. ويقصد بموقع الدولة تحديد مكانها بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض وهو ما يعرف بالموقع الفلكي، وموقعها بالنسبة لليابس والماء، وبالنسبة للدول المجاورة.

ويعد الموقع واحدا من أهم العناصر التي تعنى بها الدراسات في حقل الجغرافيا السياسية، لأنه من أكثر العناصر أهمية في المركب الطبيعي للدولة، فالموقع عنصر أصيل في البيئة الطبيعية للدولة و هو عامل جغرافي رئيس، بل هو أكثر العوامل الجغرافية "جغرافية" على حد قول بيرجر Burger ، كما أنه رأسمال طبيعي و سياسي و مورد أصيل من موارد الثروة القومية (حمدان ، ج ٢، ٧٨٨) **. خصوصا عندما يتم توظيفه والاستفادة منه بصورة طيبة تخدم أهداف ومصالح الدولة، ولن يتم ذلك إلا باستغلال الحكومة القائمة على رأس الدولة لخصائص ذلك الموقع، من حيت الضوابط التي يفرضها والإمكانات التي يوفرها، وهو ما ينبع من الثقافة الجغرافية المتوافرة لدي النخبة صانعة القرار بالدولة.**

وعليه فالموقع عامل مهم ورئيس ويؤثر في تشكيل ملامح الجغرافيا السياسية للدول وبالتالي يؤثر في تفاعلاتها وعلاقتها معا، لذا يعد الموقع مدخلا مهما لشرح و تفسير سلوك الدولة الذي يمثل إرثا لأوضاع العلاقات المكانية spatial relationship القائمة بين الدولة والدول الأخرى، كما ترتبط بالموقع العديد من الأنشطة البشرية والخصائص المكانية المتاحة للدولة.

وعلى الرغم من أهمية الموقع فمن الصعب حصر فكرة الموقع في مفهوم موجز ومختصر، الا أنه يمكن القول بأن فكرة الموقع، تدور حول تعيين مكان ما بالنسبة لظاهرات جغرافية معروفة سواء طبيعية أو بشرية (توفيق، ١٩٨٧ ،٣)**. بمعنى أن هذا المصطلح الموقع يشير إلى المجال الجغرافي الكبير الذي يحدد علاقة الدولة بغيرها من الأماكن والظاهرات الخارجية، مثل كتل اليابس و الماء والدول المجاورة والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية ويتضح من هذا المفهوم أن النسب أو الصلة هي أساس فكرة الموقع، فأي موقع لا يستمد خصائصه من ذات المكان الذي يمثله، وإنما يستمدها من الاماكن والظاهرات الخارجية المنتسب لها أو المتصل بها** (توفيق، 38،1996)**.**

وبناء على ما سبق، يتضح أن مفهوم الموقع مفهوم واسع وكبير، ولذا فقد أصبح من المألوف في كتب الجغرافيا السياسية النظر إلى موقع الدولة (شكل ١٥) من زاويتين مختلفتين وهما :

- الزاوية الأولى وهي التي يظهر من خلالها الموقع كعنصر ثابت في جغرافية الدولة، وفي هذه الحالة يمكن تسميته بالموقع المطلق أو الثابت Absolute Location. وهو يشمل موقع الدولة بالنسبة لكتل اليابس والماء (الموقع الجغرافي)، فضلا عن موقعها بالنسبة لدوائر العرض و خطوط الطول (الموقع الفلكي).

– الزاوية الثانية وهي التي يظهر من خلالها الموقع كعنصر متغير في جغرافية الدولة، وفي هذه الحالة يمكن تسميته بالموقع النسبي أو المتغير Relative location . وهو يشمل موقع الدولة بالنسبة لدول الجوار (الموقع المجاور) فضلا عن الموقع الذي يمنح الدولة مزايا سياسية واقتصادية وعسكرية، نتيجة لسيطرتها عليه (الموقع الاستراتيجي) .

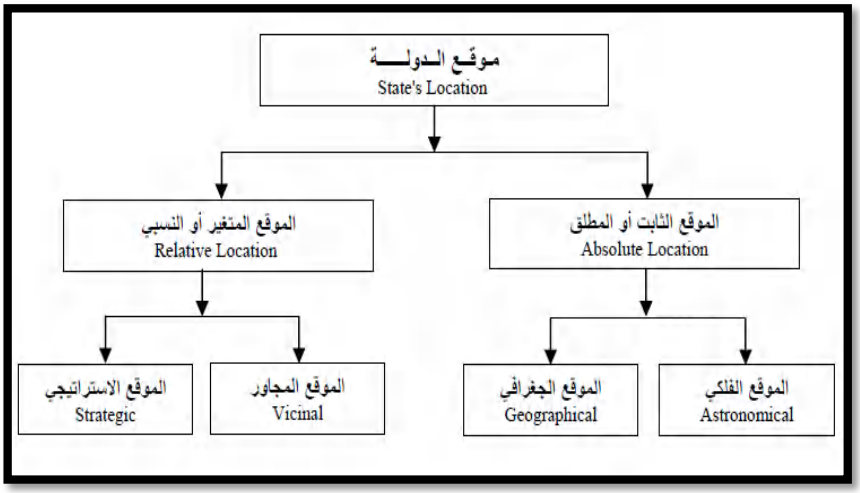

شكل (13) موقع الدولة من منظور الجغرافيا السياسية

وتأتي دراسة الموقع الجغرافي في مقدمة المقومات، التي تصنع الخصائص التي تتأثر بها الوحدة السياسية. ومن ثم يكون للموقع الجغرافي وزن وتقدير معا، فيما يتعلق بوجود الوحدة السياسية، والدور الذي تسهم به بالنسبة لكيانها

الذاتي من ناحية، وبالنسبة لعلاقاتها مع الوحدات السياسية الأخرى من ناحية اخرى.

ونستطيع أن نؤكد ان الموقع الجغرافي ، يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وجود وسياسة الوحدة السياسية. بل قد يحدد الموقع الجغرافي بوضوح، دورها الايجابي أو السلبي، في مجال العلاقات الدولية في الحرب والسلم معا.

ويجب علينا عندئذ الا نتصور أن دراسة الموقع الجغرافي مقصود منها التحديد المجرد، الذي يربط بين أرض الوحدة السياسية، ومعالم معينة. كما يجب علينا الا نتصور دراسة الموقع الجغرافي مرتبط بتحديدات فلكية، تضع وتحدد امتداد الوحدة السياسية بالقياس الى خطوط الطول وخطوط العرض. ولكن الحقيقة التي تستهدفها الجغرافية السياسية، تبدو بعيدة كل البعد عن الوصف أو التصوير، قريبة كل القرب من التقدير والتقييم.

1- الموقع الفلكي:

يقصد بالموقع الفلكي موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، وتبرز أهمية هذا الموقع في دوائر العرض لأنها تحدد الخصائص المناخية للدولة ، التي تعد محددا كبيرة لمواردها الاقتصادية، وبذلك يكون للموقع الفلكي تأثير غير مباشر على البيئة الاقتصادية للدولة (Dikhit, 1982, 30)، التي يتوقف عليها حيوية الدولة وقدرتها على سد احتياجات السكان بها.

وعند تحديد موقع أي دولة نذكر عادة أن هذه الدولة تقع بين دائرة عرض معينة تقع في طرفها الجنوبي وأخرى عند طرفها الشمالي، وكذلك تحديد خطين من خطوط الطول يلامسان حدود هذه الدولة من الشرق ومن الغرب. وعندما تكون الدولة المراد تحديدها صغيرة المساحة مثل موناكو أو الفاتيكان وغيرهما من الدويلات الصغرى فيكتفي في هذه الحالة بذكر خط طول واحد ودائرة عرض واحدة.

وتحديد موقع الدولة بالنسبة لدوائر العرض أهم من الموقع بالنسبة لخطوط الطول، وذلك لأن دائرة العرض هي التي تؤثر في المناخ، وبالتالي في تباين النشاط البشري على سطح الأرض وفي النشاط السياسي ثم في أهمية الدولة سياسيا.

ولو نظرنا إلى الدول الكبرى في العالم حاليا لوجدنا أنها تتمتع بموقع مثالي بالنسبة لدوائر العرض، فجميعها يقع في العروض المعتدلة، وهذه العروض تساعد على التقدم والنشاط، ولذلك نجد الدول الكبرى مثل دول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية تمتاز بتقدم اقتصادي و سياسي ملموس.

وبمقارنة ذلك بالدول التي تقع في الأقاليم المدارية الحارة، كما هو الحال في دول أمريكا اللاتينية، وبعض دول أفريقيا، وجنوب شرق اسيا، نجدها ذات ظروف صعبة نتيجة لهذا الموقع الذي ترتب عليه قلة النشاط البشري بالمقارنة بدول العروض المعتدلة . ويقتصر النشاط البشري في هذه العروض على المناطق المرتفعة منها، حيث يخفف ارتفاعها من شدة حرارتها مثل كينيا وأوغندة ودول شرق أفريقيا وبعض الهضاب الأفريقية في النصف الجنوبي. كما يتركز سكان هذه العروض في مناطق الهضاب في البرازيل وإكوادور و كولمبيا والمكسيك.

وتختلف قدرة الإنسان على التلاؤم مع أنواع المناخ المختلفة، فالمعروف أن الإنسان كان في الماضي أقل قدرة على التلاؤم مع ظروف المناخ البارد المعروف في أوربا حاليا. ولعل ذلك كان سببا من الأسباب التي أدت إلى جعل المنطقة في مصر وفلسطين والعراق منبت الحضارات القديمة، أما الآن فقد أصبح الإنسان قادرا على التأقلم مع ظروف المناخ بوسائله المختلفة.

ونظرية الحتم البيئي قديمة كل القدم، قال بها كثير من الكتاب القدماء، فيشير هيرودوت مثلا إلى أن البلاد السهلية لا تنتج رجالا أشداء، وفضل الفرس كشعب إمبراطوري، أن يعيش في بلاد وعرة. على أن يعيش في السهول، يقوم بالزراعة كما يفعل العبيد !! وقال هيبوقراط الطبيب والكاتب الإغريقي أن نقص

الشجاعة والروح الوثابة عند سكان آسيا يرجع أساسا إلى قلة المدى الحراري الفصلي الذي يسود تلك الجهات. مثل هذه الأفكار التي كانت تسود في العصور القديمة ، نجدها وقد استمرت في العصور الوسطى وتمسك بها كتابها فنجد Jean Bodin في كتاباته التي ترجع إلى القرن السادس عشر، يشير إلى أن أهل الشمال يتفقون في القوى الجسمية، بينما أهل الجنوب أكثر ذكاء، ونظرا لأن المناخ أنسب ما يكون بين الشمال والجنوب. كان أهل الوسط من أنسب السكان للاشتغال بالسياسة.

وكتب مونتسكيو في القرن الثامن عشر في نفس هذه الاتجاهات لا يعجب الإنسان من أن ضعف سكان الجهات الحارة يجعل منهم عبيدا، وأن شجاعة سكان الجهات الباردة تجعلهم أحرارا، وعلى هذا الأساس تعزي القوى السياسية إلى المناخ، وهذا بدوره يرجع إلى الموقع الجغرافي ورغم أن هذه الأفكار تنسب إلى الماضي، فمع ذلك وجدت في عصرنا الحاضر من عبر عنها وخاصة هنتجتون في كتابه المدنية والمناخ (سعودي،16).

ولكن المدنية في الحقيقة تقوم في المناطق التي يصل فيها الإنسان في استغلال البيئة إلى أعلى المراحل، ولذلك نشأت المدنيات القديمة في البيئات الزراعية حينما كانت حرفة الزراعة هي أكثر الحرف إنتاجا (مصر والعراق)، وعندما ظهرت حرفة الصناعة كأكثر الحرف إنتاجا، انتقلت المدنية إلى المناطق التي تتوفر فيها مقومات الصناعة، وأصبحت في القرن التاسع عشر في مراكز الفحم والحديد، وهي الآن حيث أعلى تطور تكنولوجي ، فليست المدنية ولا القوى السياسية احتكارا للمناطق المعتدلة، ولا يمكن للحتميين المناخيين إثبات صحة نظريتهم تماما ولكن ليس معنى هذا أن المناخ لا أثر له، ولكن آثاره ليست منتظمة من ناحية، ولا يمكن التنبؤ بها من ناحية أخرى.

ويتضح أثر المناخ أكثر ما يكون في درجة استخدام الأرض، وهي عنصر هام من عناصر قوة الدولة، فإذا قارنا مثلا بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، لوجدنا أن مساحة الولايات المتحدة تبلغ نحو خمسي مساحة الاتحاد السوفيتي السابق، ومع ذلك فمساحة الأراضي المزروعة فيها تعادل

نظيرتها في الاتحاد السوفيتي، ويرجع السبب الأساسي إلى أن الاتحاد السوفيتي يقع معظمه فلكيا إلى الشمال من دائرة العرض ٥٠ شمالا، بينما تقع الولايات المتحدة الأمريكية (ماعدا الاسكا) إلى الجنوب من دائرة عرض تسعة واربعين شمالا وبالتالي أصبح المستغل فيه للزراعة نحو 10% من مساحة البلاد، والمستغل للرعي نحو 10% أخرى، بينما تشغل الصحارى الباردة 17%، كما تشغل الغابات 50%، وفي النطاق الأخير، يظل ما تحت التربة متجمدا طول العام تقريبا.

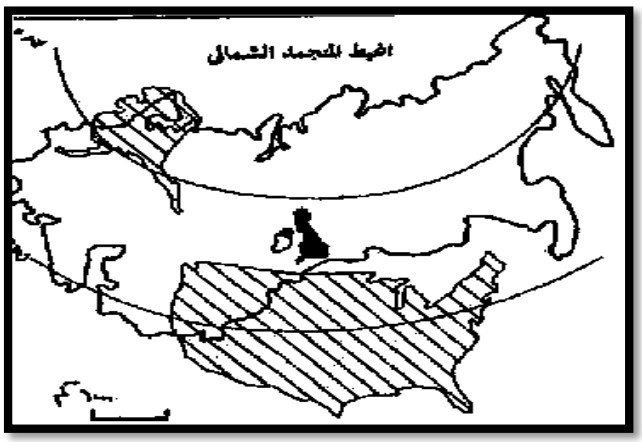

شكل (14) الموقع الفلكي لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا

أما الموقع بالنسبة لخطوط الطول فان تأثيراته محدودة فهو يشير للاتساع المكاني للدولة أي لامتدادات المجال الحيوي. وكما هو معلوم فان الكرة الأرضية مقسومة إلى 360 خط طول، 180 منها في شرقها ومثلها في غربها. وقد تعارف العالم على أن خط الصفر هو الخط المار بجرينتش إحدى ضواحي مدينة لندن، فالجهات الواقعة إلى الشرق هي ضمن الخطوط الشرقية والعكس صحيح. غير أن الجغرافيين المسلمين يعتمدون الخط 42 شرقا وهو الخط المار بمدينة مكة المكرمة هو خط الصفر لتقسم العالم إلى خطوط طول شرقية وخطوط طول غربية. في حين أن بعض الجغرافيين العرب اعتبروا خط 13 غربا الخط المار بجزر الكناري (جزر السعادات او جزر الخالدات كما تسمى) هو خط الصفر.

وعمومـا فـان هـذا الموقـع لا يشـير أكثـر مـن الاتسـاع المسـتعرض للمكـان وانعكاساته على حساب الزمن بالدرجة الأساس.

2- الموقع بالنسبة لكتل اليابس والماء " الموقع الجغرافي"

يشير الموقع من هذا المنظور إلى موقع الدولة سواء كان موقعا بحريا Maritime Location أو موقعا قاريا Continental Location، ويعد هذا المفهوم واحدا من أكثر مفاهيم الجغرافيا السياسية ثباتا لأنه يركز على علاقة الدولة بالبحار المفتوحة Open Seas، وعليه فإن الغرض من دراسة هذا الموقع هو التعرف أولا على علاقة الدولة بالمسطح البحري المحيط بإقليمها الأرضي، وما يتصل بهذا المسطح من بحار ومحيطات، ثم التعرف على علاقة الدولة باليابس الذي ينتمي إليه إقليمها.

ويعني ذلك أن الغرض النهائي من دراسة هذا الموقع هو معرفة نمط التوجيه الجغرافي للدولة و طبيعته، سواء كان هذا التوجيه بحريا أو بريا (توفيق ،5،1987). ثم بيان أثر هذه الطبيعة الجغرافية في وظائف منطقة الدولة وفي صنع قرارها السياسي، لأنه على أساس موقع الدولة من كتل اليابس والماء، تتوقف العلاقات التي تربط الدولة مع غيرها من الدول (توفيق ، 154،1977).

وبذلك فإن موقع الدولة بالنسبة لليابس والماء له أهمية كبرى، فالعوامل البحرية والقارية تؤثر في الدولة، وعلى أساس موقع الدولة من البحر واليابس تتوقف مجموعة العلاقات التي تربط هذه الدولة بغيرها كما تحدد طبيعة هذه الدولة ووظيفتها الرئيسة.

أ- الدول البحرية:

وهناك وسيلة لتقدير درجة البرية أو البحرية وذلك بعمل نسبة طول الحدود البرية. وتقسم الدول في هذا الأساس كما يلي:

١- دول بحدود بحرية تماما كالجزر البريطانية وايسلندا و اليابان.

٢ - دول تغلب على حدودها الصفة البحرية كالبرتغال واسبانيا وفرنسا وإيطاليا والسويد والنرويج.

3 - دول تغلب على حدودها الصفة البرية كألمانيا وليبيا والجزائر والسودان.

4 - دول حدودها برية تماما كالمجر والنمسا ومالي وبوركينا فاسو ونيبال .

غير أن هذه الطريقة تعنى بالكم ولا تهتم بالكيف، لأنها لا تدخل في اعتبارها نوع الحدود أو قيمتها. فحدود روسيا الاتحادية المطلة على المحيط القطبي الشمالي لاشك إذا دخلت في الحساب، قد تعطي فكرة غير صحيحة، فلسوء حظ روسيا الاتحادية أيضا أن حدودها على بحر بلطيق تتجمد مياهها معظم السنة، وحدودها الشمالية تطل على المحيط القطبي فتصبح الجبهات البحرية الهامة هي جبهة المحيط الهادي، وجبهة البحر الأسود فقط، من ثم تعتبر روسيا الاتحادية رغم طول حدودها البحرية قوة برية أكثر منها بحرية.

وقد يقلل من أهمية الجبهة الساحلية ضيقها بالنسبة لمساحة الدولة كما هو الحال في العراق حيث لا تمتد جبهته البحرية سوى ٥٨ كيلو مترا فقط غرب شط العرب، وبذلك تبلغ نسبة طول الشاطئ إلى المساحة نحو 1: 7482، ويرجع هذا إلى وقوعه عند رأس الخليج حيث يقل اتساع المسطح البحري، وتتعدد الدول المشاركة فيه، ويضاف إلى هذا أن ظروف البيئة الساحلية تنعكس سلبا على هذا الموقع لضخامة كمية الرواسب التي يلقي بها نهرا الكرخة وقارون في شط العرب، والتي تتراكم بدورها، ويعوق تصريف مياه نهري دجلة والفرات في مجراهما المشترك، وتتكون مساحات من المستنقعات. ولعل هذا كان أحد دوافع الغزو العراقي للكويت.

كذلك تختلف قيمة الجبهة البحرية بحسب بعدها أو قربها من طرق التجارة العالمية الرئيسية، ف لا يمكن القول بأن الجبهة البحرية التي تطل بها البرازيل والأرجنتين على المحيط الأطلنطي تعادل الجبهة البحرية التي تطل بها شيلي وبيرو على المحيط الهادي، فلا شك أن دول المجموعة الثانية أكثر عزلة من دول المجموعة الأولى، لأن جبهة الأطلنطي يمر بها ثاني الطرق البحرية

العالمية ، بينما دول الساحل الغربي تقع بعيدا عن المسار المألوف لطرق التجارة العالمية ومع ذلك ولاشك أنها في وضع أفضل من الدول الداخلية كبوليفيا وباراجواي.

وكان لموقع مصر الجغرافي كنقطة التقاء القارة الآسيوية بالأفريقية وقريبا من أوربا ونقطة التقاء البحر الأحمر والبحر المتوسط وما ورائه، ما جعل موقع مصر متميزا ومتحكما إلى حد كبير في حركة الاتصالات العالمية، وخاصة بعد مد خط أنابيب سوميد كمكمل لقناة السويس وبعد إتمام مشروع الطريق الساحلي إلى المغرب العربي، كذلك بناء جسر الفردان فوق قناة السويس بالإضافة لقناة السويس الجديدة، كذلك ونتيجة لهذا الموقع تعددت الدوائر التي تعمل فيها سياسة مصر الخارجية، الدائرة الإفريقية والدائرة الآسيوية بعامة، والدائرة العربية، كما زاد الاهتمام بالدائرة الأوربية، خاصة بعد الاهتمام الأوربي بالشمال الأفريقي.

والمناطق الساحلية والجزرية عادة أقل قارية في مناخها من المناطق الداخلية ، وأكثر قربا من المواصلات البحرية السهلة الرخيصة، مما يشجع على النشاط التجاري البحري، أما الدول الداخلية فتشعر بالعزلة وتسعى للوصول إلى البحار المفتوحة للتجارة طول العام، وقد يدفعها موقعها الداخلي إلى المنازعات والحروب مع الدول التي تفصلها عن البحر، ولذلك تسعى الدول الداخلية من أجل الحصول على واجهة بحرية حتى وان كانت ضيقة، كما حدث بالنسبة لبولندا للوصول إلى بحر البلطيق، وبالنسبة للأردن للوصول إلى خليج العقبة، وكذلك بالنسبة لزائير للوصول إلى المحيط الأطلنطي.

والواجهة البحرية للدولة تختلف أهميتها من مكان لآخر، فهناك واجهات بحرية عديمة القيمة مثل السواحل الشمالية لكل من روسيا وكندا لوقوعهما على المحيط المتجمد الشمالي رغم طول هذه السواحل، وذلك بخلاف أهمية السواحل المطلة على بحر البلطيق أو البحر الأسود وبحر الشمال والبحر الأبيض المتوسط ، وكذلك بالمقارنة بسواحل كندا المطلة على البحيرات العظمي وعلى نهر السنت لورانس.

وتضعف أهمية الواجهة البحرية إذا كانت تطل على بحار أو بحيرات مغلقة مثل بحر قزوين وبحيرة آرال وبلكاش في آسيا، وبحيرة فيكتوريا وتشاد في أفريقيا.

كما تتوقف قيمة الجبهة البحرية على الظهير الخلفي للساحل، فالظهير الخلفي لساحل البحر الأحمر المصري يبعد عن وادي النيل حيث مراكز الإنتاج والعمران مسافات طويلة، وكذلك بالنسبة للساحل الشرقي المطل على بحر الإدرياتيك حيث توجد جبال الألب الدينارية الوعرة، وذلك بخلاف ظهير ساحل البحر المتوسط التونسي أو المغربي، أو ظهير سواحل بحر الشمال كدول غرب أوربا.

وقد تكون الواجهة مفتوحة على مسطحات مائية واسعة، ولكنها تختلف في اهميتها، فالسواحل المطلة على المحيط الأطلنطي أكثر أهمية من تلك المطلة على المحيط الهادي بالنسبة للسواحل الأمريكية. وكلما كان للدولة أكثر من واجهة بحرية كلما زادت أهميتها مثل فرنسا المطلة على البحر المتوسط وبحر الشمال والمحيط الأطلنطي مما جعلها مفتوحة على جميع الجهات، ومثلها مصر المطلة على البحر المتوسط والبحر الأحمر، والمملكة العربية السعودية المطلة على البحر الأحمر والخليج العربي، والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك المطلتان على المحيط الأطلنطي والمحيط الهادي وخليج المكسيك، وتركيا المطلة على البحر المتوسط والبحر الأسود، والمملكة المتحدة واليابان المفتوحتان على العالم لموقعهما الجزري هذا بخلاف الدول ذات الواجهة البحرية الواحدة مثل دول شمال أفريقيا (ليبيا وتونس والجزائر) ومعظم دول غرب أفريقيا، ومثل إكوادور وبيرو في أمريكا الجنوبية، وبولندا المطلة على بحر البلطيق والسودان وأرتيريا على البحر الأحمر، والدول ذات الواجهة البحرية الواحدة تختلف أهميتها من مكان لآخر مثل بولندا المطلة على بحر البلطيق الذي يتجمد ماؤه شتاء بخلاف هولندا المطلة على بحر الشمال المفتوح على دول العالم طول العام.

وتمتاز المناطق الساحلية بأنها عادة أرقى حضاريا من المناطق الداخلية وذلك لارتباطها بالعالم الخارجي وتأثرها وتفاعلها مع تيارات الحضارة والتقدم كما كان الحال بالنسبة لفينيقيا التي كانت من أرقى مناطق الشرق الأدنى القديم، وكذلك اليونان بحضارتها الإفريقية، وإيطاليا بحضارتها الرومانية ومصر بحضارتها الفرعونية القديمة، ولا يقتصر ذلك على الماضي وإنما يمتد إلى الحاضر (على هارون، ص90).

والموقع الساحلي يؤثر في اقتصاد الدولة الساحلية وفي مصالحها المختلفة، فقد كان لهذا الموقع دور كبير في قوة بريطانيا وامتداد نفوذها، ومثلها فرنسا واليابان ومن قبل إسبانيا والبرتغال، وكما ذكرنا بالنسبة لليونان وإيطاليا، ويبدو أثر الموقع الساحلي أكثر وضوحا بالنسبة للنرويج ذات الطبيعة الجبلية الفقيرة في مواردها الزراعية، ولكنها ذات ساحل متعرج طويل تمكنت من استغلاله إلى حد كبير في شكل صناعة السفن وصيد الأسماك واعداد اسطول تجاري كبير بخلاف الحال بالنسبة للسويد الواقعة على بحر البلطيق الذي يتجمد في شهور الشتاء مما جعلها تعتمد بالدرجة الأولى على مواردها الزراعية ولا تعتمد كثيرا على البحر، وبذلك تقل أهمية البحر بالنسبة لها بالمقارنة بالنرويج.

كما تزداد أهمية الموقع البحري بالنسبة للدول التي تقع على المضايق والممرات مثل تركيا التي تضم مضيق البسفور والدردنيل اللذين يربطان البحر الأسود ببحر الأدرياتيك المؤدي للبحر الأبيض المتوسط، وممرات الدانمرك (السوند والمضيقين الصغير والكبير) وهذه الممرات تفصل بين السويد والدانمرك، كما تربط بين بحر البلطيق وبحر الشمال المؤديين للمحيط الأطلنطي، وكما تبدو من أهمية الدول المطلة على مضيق جبل طارق الذي يصل بين البحر المتوسط والمحيط الأطلنطي، وكذلك تبرز أهمية الدول المطلة على مضيق هرمز الذي يصل الخليج العربي بالمحيط الهندي، وهو الذي أعطى أهمية كبيرة لدولة عمان، وأيضا مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي وهو الذي أعطى أهمية كبيرة لليمن والقرن الأفريقي (الصومال وجيبوتي وأرتيريا).

وتبدو كذلك أهمية الموقع بالنسبة للدول المطلة على القنوات المائية مثل قناة السويس بالنسبة لمصر، وهي التي ربطت البحر المتوسط بالبحر الأحمر، وقناة بنما التي ربطت المحيط الأطلنطي بالمحيط الهادي، وقناة كييل بألمانيا وهي التي تربط بحر البلطيق ببحر الشمال عبر ألمانيا.

وبقدر ما أعطت هذه الممرات والقنوات من أهمية كبيرة للدول المطلة عليها فقد كانت سببا في كثير من النكبات في بعض الأحيان لهذه الدول كما حدث بالنسبة لمصر من جراء قناة السويس، وبالنسبة لبنما من جراء قناة بنما، وكذلك بالنسبة لإسبانيا التي ما زال جبل طارق محتلا من بريطانيا بسبب هذا المضيق الذي كان يهم بريطانيا إلى حد كبير من قبل، كما عانت تركيا طويلا في صراعها مع الاتحاد السوفيتي بسبب مضيق البسفور والدردنيل.

وقد انعكس الموقع البحري على أسلوب الدفاع الذي تعتمد عليه الدولة ، فبينما تعتمد الدولة البحرية على الأساطيل البحرية والغواصات، فإن الدول القارية تركز على الطائرات والقوات البرية.

ويمكن التمييز بين الدول المطلة على البحار والمحيطات وبعضها البعض من حيث الميزات البحرية بحساب النسبة بين الحدود الساحلية والحدود البرية في كل دولة وكذلك بتقدير أهمية البحر أو البحار التي تطل سواحلها عليها، وكذلك بمعرفة أهمية هذا الساحل أو السواحل وصلاحيتها الإقامة موانئ والمعروف أن الموانئ لا تنشأ إلا إذا توافرت مياه عميقة قرب الساحل مباشرة وأن الدول التي لا تتوفر لها هذه الميزة طبيعيا. تلجأ إلى بناء جسور طويلة تمتد في البحر حتى تصل إلى المناسيب العميقة للمياه لتتمكن السفن من الشحن والتفريغ، وهذه الجسور تتكلف في إنشائها الأموال الطائلة.

والدولة التي تطل على بحرين اهم من الدولة التي تقع على بحر واحد، والدولة التي تقع على المياه المفتوحة أفضل من الدولة التي تطل سواحلها على مياه مغلقة أو بحار داخلية.

وهناك دول لها سواحل طويلة جدا ولكنها غير ذات قيمة مثل السواحل الشمالية لكل من كندا وروسيا - فلهما سواحل على المحيط المتجمد الشمالي - ولكن مياه هذا المحيط متجمدة طول العام ولا تصلح للملاحة على الإطلاق.

وعلى هذا فإن الواجهة البحرية لا تقاس أهميتها بطولها بل بقيمتها المتعددة الأطراف (بحار خالية من الجليد، وتطل على مسارات الحركة البحرية التجارية العالمية) . ومن ثم فإن معظم واجهات الدول على المحيط الأطلنطي أهم من واجهاتها البحرية الأخرى إن وجدت: مثال ذلك واجهة المكسيك و الولايات المتحدة على الاطلنطي أهم من تلك على الباسيفيكي.

ومعروف أن الشعوب تتجه إلى البحر إذا كانت مواردها الاقتصادية محدودة وفقيرة في المقومات الأساسية مثل بريطانيا (بعض جهات الجزر البريطانية مثل ويلز واسكتلندا وكورنول) وكذلك في النرويج واليونان (محمد حجازي، 87).

والخلاصة أن الموقع البحري هام جدا ومن الضروري أن تتوفر لأي دولة واجهة بحرية واحدة على الأقل حتى لا تخضع لسيطرة الآخرين. فالموقع البحري بالنسبة للدولة هام للغاية. وكلما زادت الجبهات البحرية للدولة كلما زاد ذلك من قدرتها على دفع النشاط الاقتصادي والسياسي وممارسة سياسة مؤثرة في المجال العالمي، وكلما مكن ذلك الدولة من تحقيق متطلبات السكان والارتقاء بمستوى معيشتهم وتحقيق رضائهم.

ب- الدول القارية أو الحبيسة

الدول الحبيسة هي ظاهرة جيوبولتيكية في الجغرافيا السياسية ويقصد بها الدول التي ليست لها اطلالة بحرية، وهي ظاهرة موجودة في أربع قارات من العالم هي: أفريقيا، أسيا، أوربا، وأمريكا الجنوبية وعددها وصل في الوقت الحاضر إلى (44) دولة العدد الأكبر منها في أفريقيا إذ وصل إلى (16) دولة وفي أسيا (13) دولة وأروبا (13) دولة وفي أمريكا الجنوبية دولتان كما يتضح من شكل (1). وهذه الدول ظهرت بفعل تقسيم الامبراطوريات والاستعمار والمعاهدات وغيرها. لكن الأثار السلبية التي تعاني منها هذه الدول قد تختلف

من دولة لأخرى، إذ إن هذه الدول الموجودة في أوربا مثلا تختلف عن الدول نفسها بالقارة الاسيوية بفعل التقدم التكنولوجي الذي تعيشه أوربا فضلا عن قلة المسافة التي تفصل تلك الدول عن الموانئ فضلا عن تطور القطاع النقلي وهذا عكس ما موجود في القارة الاسيوية لذلك فإن الدول النامية أكثر معاناة من الدولة المتقدمة (محمد عبد السلام، 2019، 1).

تعرف الدولة الحبيسة جغرافيا (بأنها الدول التي تتمتع بموقع قاري يحرمها من ميزة التمتع بأي منفذ بحري يربطها بالبحار والمحيطات المفتوحة للملاحة الدولية) وقد عرفت في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار على أنها (الدول غير الساحلية التي تتمتع بحرية المرور العابر عبر أراضي دول المرور العابر بجميع وسائل النقل) (عطا الله سليمان، 2015، ص 538).

ونتيجة لما تعانيه الدول الحبيسة فقد تم توقيع معاهدة برشلونة (الديب، 101) **في عام ١٩٢١ التي شارك فيها ٣٢ دولة تؤيد حرية العبور عبر أراضيها من قبل الدول الحبيسة مقابل تقاضي رسوم مرور لسلع هذه الدول. وقد تم عقد مؤتمر الدول الحبيسة من خلال الأمم المتحدة في عام ١٩٠٨ لمناقشة هذا الموضوع حيث أكد هذا المؤتمر على اهمية وضرورة المرور البرى للدول الحبيسة لاتصال هذه الدول بالبحر عن طريق الأنهار أو الممرات والمعابر الأرضية، وفي نفس الوقت أعطت لدول العبور الحق في منع مرور السلع والأشخاص التابعة لدول أخرى قد يترتب على عبورهم ضررا أمني لدول العبور، وقد تأكد ذلك أيضا في مؤتمر المكسيك عام١٩٨٢.**

وترجع فكرة إعطاء معابر ارضية للدول الحبيسة في الدول الساحلية إلى نهاية القرن التاسع عشر عندما رفعت النمسا والمجر اتفاقا في عام ١٨١٧ يعطي للمجر حق استخدام معبر أرضى للوصول إلى بحر الأدرياتيك، كما أعطى مؤتمر برلين الخاص بأفريقية في عام ١٨٨٠ الحق لمستعمرة المانيا في جنوب غرب القارة في معبر أرضي إلى نهر الزمبيزي الدولي لتصل إلى المحيط، وكذلك حصلت بلغاريا على معبر أرضي إلى بحر إيجة فيما بين عامي ١٩١٣، ١٩١٩، وحصلت فنلند من روسيا في عام ١٩٢٠ على ممر يربطها ببتسامو

على المحيط القطبي، ولكنها أعادته إليها في عام 1945، كما حصلت زائير على ممر يربطها بالمحيط الأطلنطي من أنجولا بمساحة ميل مربع مقابل أربعمائة ميل مربع في الداخل، وذلك لتنمية ميناء متادى Matadi على مصب نهر زائير، وبعد الحرب العالمية الأولى حصلت بولندا (الدولة الحديثة النشأة وقتها) على ممر ارضى (ممر دانزج) عبر المانيا إلى بحر البلطيق، وكان هذا الممر من الأسباب الأساسية لاندلاع الحرب العالمية الثانية.

واحيانا تقوم بعض الدول الحبيسة بالوصول إلى البحار والمحيطات عن طريق الأنهار الصالحة للملاحة، فالنهر الملاحي طريق وهبه الله للإنسان لكي يستخدمه في الوصول إلى البحر، ولا يجور الإنسان أن يقف دون ذلك، وقد ظهرت فكرة الأنهار الدولية كطرق ملاحية لحل مشكلة الدول الحبيسة في القرن الثامن عشر عندما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٧95 بأن يكون لها حق ملاحي في نهر المسيسبي عبر المكسيك الذي كانت تسيطر عليه إسبانيا في ذلك الوقت، كما طالبت بأن يكون لها حق ملاحي في نهر سنت لورنس في عام ١٨٢٣. وقد تحقق لها ذلك بموجب اتفاقية في عام ١٨٧١ بينها وبين بريطانيا نيابة عن كندا، وقد توسعت هذه الاتفاقية لتشمل البحيرات العظمى والقنوات المتصلة بها. كما تستخدم الدول الحبيسة في أوربا نهر الدانوب.

وأحيانا تستخدم بعض الدول الأنهار عبر دول أخرى رغم وقوعها على الساحل، وذلك لبعض المزايا النسبية أو الحسن العلاقة مع الجيران أو لاختصار الطريق الملاحي مثل المانيا التي تستخدم نهر الراين في هولندا كمخرج لتجارتها رغم وجود سواحل لها على بحر البلطيق والشمال، وكذلك بيرو التي تستخدم نهر الأمازون عبر البرازيل للوصول إلى المحيط الأطلنطي رغم وقوعها على المحيط الهادي.

وتقاس درجة قارية موقع أي دولة في ضوء موقع الدول المجاورة لها بالنسبة للبحر. فإذا كانت الدولة القارية ذات الموقع الداخلي تقع إلى جوارها دولة لها سواحل فتكون المشكلة أقل خطرا من الدولة القارية التي يفصل بيها

وبين البحار دول متعددة - أي تقع إلى جوارها في اتجاه البحر دولة قارية أخرى.

وكذلك تقاس درجة القارية بحجم الدولة المجاورة والمسافة الفعلية التي تفصل بين الدولة وين السواحل . وجدير بالذكر أن الدول القارية تتوصل عادة إلى اتفاقات بشأن مرور التجارة عبر أراضي الدول المجاورة . وتعقد أيضا اتفاقا خاصا مع الدول صاحبة الواجهة البحرية التي تستخدمها في صادراتها وواردتها لتحديد أسلوب التعامل والضرائب والتعريفات والعمولة ، وكل التفاصيل الخاصة بتسهيلات الشحن والتفريغ والنقل داخل الدولة المجاورة.

وكذلك تقاس درجة نارية أي دولة بمدى كفايتها الذاتية وغناها أو حاجتها إلى البحار أو فقرها الشديد واعتمادها الكامل على الموارد الخارجية في الغذاء الاحتياجات الأساسية للسكان.

وتقاس درجة القارية في الدول بأن تكون للدولة القوة عند اللزوم لتمكنها من الوصول إلى السواحل في حالات الحروب، لأن بقاءها منطوية في داخل هذا الحزام القاري الذي يطوقها إما يطبق الخناق على رقبتها، ومالم تكن لديها القدرة العسكرية على النفوذ إلى البحار فتعتبر عندئذ دولة قارية بحق، لأنها لا تقع على بحار ولا تقوى على الوصول إلى البحار.

وكذلك تقاس درجة قاريه الدولة بقوة الدولة المجاورة التي تفصل بينها وبين البحر. فإذا كانت من الدول الضعيفة فلا توجد مشكلات، وإذا كانت من الدول القوية المتسلطة فيخشى لذلك بأسها وتصبح درجة قارية الدولة الداخلية عندئذ اعظم.

وتقاس درجة القارية أيضا إلى جانب المسافة التي تفصل بين حدود الدولة والبحر المحيط، تقاس بطبيعة الأراضي التي توجد بينها وبين البحر بصرف النظر عن التركيب السياسي لهذه الأراضي، فإذا كانت أراضي مسطحة كأن تكون سهولا فسيحة غنية بالطرق الممهدة وخطوط السكك الحديدة فتصبح المسافة مسالة ثانوية في هذه الحالة، وفي حالة وجود عوائق طبيعية كأن يكون

السطح وعرا معقدا، فيه جبال شديدة الارتفاع أو تكون المنطقة التي تفصل بين الدولة والبحر صحراء خالية من كل معوقات الحياة. أو أراضي مليئة بالمسطحات المائية وغير سهلة العبور. ففي مثل هذه الحالات وحتى لو كانت المسافة بين حدود الدولة الداخلية والبحر مسافة قصيرة، فبالرغم من قصرها نجد أن لها قدرتها على زيادة قارية الدولة وانغلاقها على نفسها.

3- الموقع المجاور:

يقصد بمصطلح الموقع المجاور Vicinal Location، موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة لها مباشرة، التي تحيط بها وتلتصق مع مجالها الأرضي عبر الحدود السياسية المشتركة فيما بينها، وهو من الخصائص المكانية ذات الأهمية القصوى للدولة، لأنه يرتبط بدراسة علاقات الدولة مع الدول الواقعة على طول حدودها، وهي العلاقات التي تعرف بعلاقات الجوار.

ويمتاز الموقع المجاور بطبيعة خاصة من حيث أنه يشمل دولا تلتصق أقاليمها بعضها ببعض التصاقا يؤدي بالضرورة إلى داخل مصالحها الوطنية وتشابكها. ولذا غالبا ما يتسم التفاعل بين دول الجوار بشدة حساسيته، نظرا لارتباطه المباشر بسيادة الدولة على مجالها الاقليمي من ناحية، وباحتياجاتها اللازمة لحماية هذا المجال وتأمين مصالحه من ناحية أخرى. و على ذلك فإن الوضع المتميز الذي يحظى به الموقع المجاور ومن ثم علاقات الجوار، في دراسة الجغرافيا السياسية، إنما ينبع من ارتباطه الوثيق بالأمن الإقليمي أو القومي للدولة (توفيق ، ٢٠٠٣، ٢٩).

إن لموقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة دورا كبيرا في الجغرافية السياسية لهذه الدولة، فإذا كانت الدولة صغيرة وتقع بين دولتين كبيرتين متحاربتين فإن أراضيها تكون عرضة للاختراق وميدانا للقتال مثل بولندا التي اختفت من خريطة العالم أكثر من مرة نظرا لموقعها بين كل من المانيا والاتحاد السوفيتي قبل تمزقه، وكذلك بلجيكا التي احتلتها المانيا لتتمكن من الدخول إلى فرنسا.

وموقع الدولة في منطقة التوتر الدولي يجعلها عرضة للمشكلات الدولية أكثر من الدول البعيدة، مثل الدول الأوربية التي قاست من جراء الحربين

العالميتين، ومثل دول الشرق الأوسط التي قاست وما زالت تقاسي من جراء موقعها بين مراكز دول القوى العالمية.

وللموقع المجاور خصائص ويقصد بهذه الخصائص السمات الجغرافية والمعطيات المكانية، التي تميز الدولة وتحدد علاقاتها في محيطها الاقليمي مع دول الجوار، وأهم هذه الخصائص طول الحدود البرية وعدد دول الجوار والوعاء الدفاعي والعمق الإقليمي. ويرتبط بهذه الخصائص عدد من المؤشرات هي عبارة عن نسب توضح مدى الضغوط الكامنة في الموقع المجاور، والتي يمكن أن تتعرض لها الدولة من جراء خصائص ذلك الموقع، أي هي مقاييس نظرية توضح الشعور الدفين لدى الدولة بوجود تهديدات محتملة من دول الجوار ضد سيادة الدولة وكيانها الاقليمي (أبو عيانة، ١٩٨5، 50).

ويرتبط بالموقع المجاور علاقات الجوار، ويقصد بها العلاقات السياسية القائمة بين دولة ما والدول المجاورة لها والتي تشترك معها في حدودها البرية، وتنطوي هذه العلاقات على ظاهرتين: الأولى وهي ظاهرة التكامل والاندماج، والثانية هي ظاهرة الصراع. ويتحدد قيام ونجاح أي من الظاهرتين، على نجاح أو إخفاق عملية الاتصال بين الدولة وجاراتها بأوسع معانيها.

وتقوم ظاهرة التكامل بين الوحدات السياسية (الدول على خصائص مشتركة فيما بينها، أي أنها تنشأ بين الوحدات السياسية ذات الاعتماد المتبادل. في حين تقوم ظاهرة الصراع بين الوحدات السياسية، التي تربط بينها علاقات يسودها تعارض المصالح أو العداء على اختلاف درجاته (دويتش ، ١٩٨٢، 4).

وتتسم علاقات الجوار عادة بدرجة عالية من الحساسية، لأنها ترتبط ارتباط وثيق بحاجة الدولة الماسة إلى المحافظة على وجودها وعلى كيانها الإقليمي، وهذا ما يدخل في صميم مقتضيات الأمن القومي للدولة. ومن هنا فكما تتطلب علاقات الجوار الالتزام بأقصى درجات ضبط النفس للحفاظ على حد أدنى من علاقات حسن الجوار، فإنها تستوجب أيضا الالتزام بأقصى درجات الحرص والحذر، والأخذ بأساليب المراقبة والمتابعة لكل ما يجري على أراضي الدول

المجاورة ، فضلا عن التعامل الوقائي مع كل ما من شأنه أن يهدد السيادة الإقليمية للدولة ويزعزع أمنها القومي (توفيق ، ٢٠٠٣، ٣٢٣).

وتتأثر الدول المتجاورة بأحجام بعضها وعدد سكانها وبقوتها أو ضعفها، إذ إن كل هذه المميزات تنعكس على علاقات الدول ببعضها البعض وبسياستهم الخارجية وبمجرى الأحداث التاريخية.

وأحيانا يؤدي تجاور الدول إلى التعاون فيما بينها، وهذا التعاون يؤدي بدوره إلى القوة وإلى التقدم الاقتصادي كما هو الحال في دول غرب أوربا وفي دول الخليج العربي. وقد يحدث العكس فتعتدي الدول الكبرى على الدول الصغرى كما حدث عندما اعتدى العراق على الكويت، وعندما استولى الاتحاد السوفيتي سابقا على جزء كبير من دول شرق أوربا، ومن دول العالم الإسلامي في جنوبه، واليابان التي احتلت منشوريا وأجزاء من الصين وجنوب شرق آسيا.

4- الموقع الاستراتيجي:

يشير مصطلح الموقع الاستراتيجي Strategic Location إلى الموقع الذي يمنح الدولة التي تسيطر عليه، ميزة أو أفضلية سياسية أو عسكرية أو اقتصادية في مواجهة الدول الأخرى، لذلك يكون موقع الدولة ذا قيمة استراتيجية مكتملة الجوانب إذا توفرت فيه الخصائص التالية :

(1) أن تملك الدولة سلعة مهمة (النفط مثلا) لها قيمة استراتيجية على مستوى السوق العالمي (قيمة اقتصادية).

(٢) أن يكون لموقع الدولة دور في لعبة واستراتيجية التنافس بين القوى الكبرى على مستوى العالم (قيمة سياسية).

(٣) أن يمنح الموقع للدولة تفوقا عسكريا، عن طريق بناء القواعد العسكرية في مواضع تهدد أهدافا استراتيجية للدول المواجهة لها (قيمة عسكرية).

ويلاحظ أن القيمة الاستراتيجية Strategic value لأي موقع تختلف باختلاف ميزان القوي Balance of power ، ومستوى التطور والتقدم التكنولوجي. ويعني هذا الآتي:

- أن القيمة الاستراتيجية لأي موقع تتغير مع الزمن، لذلك على الجغرافي عند التعرض لدراسة القيمة الاستراتيجية لموقع أية دولة في العالم، أن يضع في اعتباره التفاعل والعلاقة القائمة بين المكان والزمان، لأنها محور ولب التحليل في دراسة الموقع الاستراتيجي.

- أن دراسة الموقع الاستراتيجي لأية دولة، لا تتم إلا في إطار النظرة الشمولية للعالم، وفي ضوء تنافس القوى الكبرى في السيطرة عليه وإدارته وفق مصالحها، ومدى أهمية موقع الدولة في إطار ذلك التنافس أي أن الدراسة تتم في ضوء نظرة القوى الكبرى لموقع الدولة، وقيمته بالنسبة لها من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهذا يعني أنه يتم النظر إلى موقع الدولة من الخارج وليس من الداخل لتقدير قيمته الاستراتيجية في إطار التنافس لتحقيق الهيمنة على العالم.

المضايق والقنوات الدولية كمواقع استراتيجية:

1- المضايق الدولية:

المضيق عبارة عن ممر مائي طبيعي ضيق يفصل بين إقليمين ويصل بين مسطحين مائيين، وهذا التعريف الجغرافي للمضيق ليس مطابقا لتعريفه القانوني، فليس كل مضيق جغرافي يخضع لأحكام القانون الدولي لارتباط ذلك بمشكلة اتساع المياه الإقليمية لكل دولة التي لم تحسم حتى الآن على المستوى الدولي.

وارتباط موضوع اتساع المياه الإقليمية بتعريف المضيق الدولي ينبثق من أن الدولة تفرض سيادتها الكاملة على المياه الإقليمية، ولا يقيدها في هذه الممارسة إلا التزامها بالسماح بحق المرور البريء لسفن الدول الأخرى، وهذا

الامتداد للمياه الإقليمية ما زال الاختلاف بشأنه قائما. فمن بين الدول من يعد مياهه الإقليمية بثلاثة أميال بحرية ومن الدول من يصل بها إلى مائتي ميل، وبعض الدول تتراوح بين الاثنين، وهنا تبرز المشكلة، فهل هذا الامتداد للمياه الإقليمية يشمل المياه التي تشكل المضيق الذي قد يقل او يزيد عن امتداد المياه الإقليمية للدولة؟. إن امتداد المياه الإقليمية في المضايق لن يستقر إلا بعد الاتفاق حول امتداد المياه الإقليمية، وهذا ما زال حتى الآن يعد أمرا صعبا.

وقد ارتكز مفهوم المضيق الدولي في البداية على المفهوم الجغرافي للمضيق، أي على فكرة وصل المضيق لمسطحين مائيين، وقد ورد هذا المفهوم في اتفاقية قانون البحار التي وضعها معهد القانون الدولي عام ١٨٩٢، ثم جاء بعد ذلك في مؤتمر لاهاي للسلام عام ١٩٠٧، كما ورد في اتفاقية كوبنهاجن عام ١٨٥٧ التي نظمت المرور في المضايق الدانماركية ومعاهدة بوينس أيرس عام ١٨٨١ المرتبطة بمضيق ماجلان، ومعاهدة واشنطن عام 1846 التي فتحت مضيق جون فوكا للملاحة الدولية (عمر عبد الفتاح، ص121).

وفكرة الاعتماد على المفهوم الجغرافي للمضيق تستند على منطق سليم، إذ كيف يمكن إعاقة الملاحة في هذه المضايق الطبيعية التي تعد مداخل للبحار التي تخضع لحرية الملاحة.

ولكن معيار المضيق الدولي أخذ اتجاها آخر في الفترة الأخيرة وذلك لظهور مشكلة مرور السفن الحربية في المضايق الدولية وما ترتب على مرورها من شكوك وجدل، فلم تكتف الدول بأن يكون المضيق رابطا بين البحار العامة فقط لكي يسمح بمرور السفن الحربية، وإنما لابد أيضا أن يكون طريقا للمواصلات البحرية، أي مستخدما للملاحة الدولية، وذلك بناء على حكم أصدرته محكمة العدل الدولية في عام 1949 بشأن النزاع الإنجليزي الألباني في مضيق «كورفو» الواقع على الحدود الألبانية اليونانية. وقد جاء مؤتمر البحار بجنيف عام ١٩٥٨ فأكد ذلك بأن توسع في مفهومها بأن أخضع المضايق التي قلما تستخدم للمرور لقاعدة حرية الملاحة.

وأمام الاتجاهات الحديثة والمتغيرات التي ظهرت مؤخرا في قواعد القانون الدولي للبحار وجدت الدول العربية نفسها ملزمة بأن تعطى لهذا الموضوع اهتماما، فهي تعد ذات موقع بحرى ممتاز حيث تقع شواطئها على ثلاثة مضايق هامة وهي: مضيق باب المندب مدخل البحر الأحمر الجنوبي وقناة السويس، كما أن مصر والسعودية تشتركان في مدخل مضيق تيران المدخل الشمالي الثاني للبحر الأحمر بعد قناة السويس. هذا بالإضافة إلى مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي بالمحيط الهندي وإلى الأهمية الاستراتيجية للمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط الملاصقين للوطن العربي.

ومن أجل ذلك أعطت جامعة الدول العربية اهتماما لهذا الموضوع، فأعادت النشاط للجنة قانون البحار التابعة لها والتي كانت قد توقفت تماما بعد مؤتمر جنيف للبحار عام 1958، فبدأت مناقشة هذا الموضوع في عام ١٩٧٣ وعقدت عدة دورات، وكان القرار فيما يرتبط بموضوع المضايق على الوجه التالي:

(1) تأجيل انضمام الدول العربية لاتفاقية جنيف للمياه الإقليمية.

(ب) تأييد مبدأ حرية الملاحة في المضايق والخلجان التي تصل بين بحرين عالميين والمستعملة منذ القدم طريقا للملاحة الدولية دون غيرها من الممرات المائية.

(ج) العمل مع الدول الصديقة على إحباط المحاولات التي تهدف إلى السماح بحرية المرور في المضايق التي لا تصل بين بحرين عالميين، أو عبر الخلجان التاريخية التي لم يجر العرف على استخدامها منذ القدم للملاحة الدولية.

(د) توجيه الدعوة للخبراء لاتخاذ قرار موحد في مسالة الملاحة عبر المضايق الدولية.

(ه) على الجامعة العربية أن تزود اللجنة بالبحوث والدراسات المرتبطة بالمضايق البحرية التي تطل عليها.

ويتضح من هذا القرار الخلط في الصياغة بين مشكلة المرور في المضايق الدولية ومشكلة اللجان التاريخية من حيث أحقية المرور البريء بحيث يجب التعرف على طبيعة المياه وما إذا كانت مياها إقليمية أو داخلية، لكن القرار جاء متفقا مع الاتجاهات العامة لقانون البحار بان المضيق الدولي هو الذي يصل بين بحرين عالمين ويستخدم للملاحة الدولية منذ القدم.

وفي عام 1974 عقدت اللجنة الخاصة عدة اجتماعات شارك فيها كل من مصر والأردن والجزائر ودولة الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا والصومال والعراق وقطر وعمان والكويت وليبيا واليمن واصدرت التوجيهات التالية:

(1) إن هناك المجاها إلى إقرار مبدا حرية العبور في هذه المضايق بالنسبة للملاحة التجارية سواء البحرية أو الجوية.

(ب) لم تصل اللجنة إلى قرار فيما يتصل بالملاحة الحربية والغواصات والطائرات الحربية ، وقد رفعت الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية تقريرا في هذا الصدد وأوصت الدول العربية بالأخذ بها في ضوء الاتجاهات التالية:

أ- تأييد الأخذ بالاثني عشر ميلا امتدادا للمياه الإقليمية مع التحفظ بالنسبة الخليج العقبة كخليج تاريخى.

ب - الأخذ بحق المرور البريء الذي يقتصر على السفن التجارية فقط مع عدم إغفال الاتفاقية التي تنظم حق المرور البرية في الحرب أو في وقت الطوارئ أو التهديد بنشوب حرب.

ج. يكون مرور السفن الحربية في المياه الإقليمية بشرط الإذن المسبق وليس مجرد إخطارا.

د- الأخذ بفكرة المرور البرية في المضايق ورفض فكرة حرية العبور عبر المضايق؛ نظرا لأن الدول المطلة على المضيق لا يمكنها مراقبة حركة السفن الحربية الأجنبية بدقة في حالة تطبيق المرور الحر.

ولكن الدول العربية لم تؤيد جميعها هذا الاتجاه فقد برز انقسام في الرأي حيث أظهرت العراق والكويت والسعودية والإمارات العربية الرغبة في تايد فكرة حرية العبور في المضايق الدولية لتأمين نقل صادراتها من البترول عبر المضايق الدولية عموما وفي مضيق هرمز بصفة خاصة تأمينا تحميه نصوص القانون الدولي، وكذلك للخوف من القدرة العسكرية الإيرانية بعد احتلالها للجزر الواقعة في مدخل مضيق هرمز وتحكمها في المرور فيه، وبذلك فمن المحتمل أن تقوم إيران بعرقلة مرور البترول العربي عبر المضيق أو أي سفن أخرى عسكرية تابعة للدول العربية في الخليج.

ولكن مصر وعمان والمغرب ايدت فكرة المرور البريء ورفضت فكرة حرية العبور، وكان في الذهن وقتها مشكلة مضيق تيران خوفا من أن يخضع لفكرة المرور الحر. ولكن في الواقع أن الأمر مختلف بين مضيق هرمز ومضيق تيران؛ وذلك لأن مضيق هرمز مضيق دولي يصل بين بحرين عالميين ويستخدم للملاحة الدولية كطريق هام وضروري للتجارة الدولية للعالم كله وخاصة بعد أن أصبح البترول مصدرا عظيما للطاقة الدول العالم، ولذلك فإن التوسع في قواعد المرور البريء يلائم التطورات التي تشهدها منطقة الخليج من اكتشافات بترولية كبيرة ولسد حاجة المجتمع الدولي ورغبته في مرور أكثر حرية مما قررته قواعد المرور البريء.

أما مضيق تيران فهو يصل بين بحر عام وخليج يقع كله في المياه الإقليمية للدول المطلة عليه ، كما أن وظيفته إشباع حاجات ملاحة الدول الحبيسة, فميناء العقبة يعد المنفذ الوحيد للأردن على خليج العقبة، أما ميناء إيلات فليس كذلك لأن إسرائيل تملك موانى أخرى على البحر الأبيض المتوسط.

مما سبق نرى أن هناك اختلافا جوهريا بين الاتجاهين ولذلك لم تفلح الجامعة العربية في الوصول إلى رأي موحد تلتزم به الدول العربية بشأن المرور في المضايق الدولية، فقد ظهر الخلاف جليا بين دول الخليج العربي التي تؤيد فكرة المرور الحر، وبين مصر والدول العربية الأفريقية التي تمسكت بقواعد المرور البريء، ولم يطرأ أي تغيير على موقف هذه الدول، ولكن الدول العربية وافقت على نظام المرور العابر كما نص عليه قانون البحار الذي أشرنا إليه من قبل.

جدول (2) أهم المضايق الدولية

المضيق	الدول الشاطئية	أقل عرض للمضيق بالميل
مضيق دوفر	انجلترا وفرنسا	21
مضيق مسينا	ايطاليا	2
مضيق أترانتو	ايطاليا وألبانيا	45
مضيق سكاجراك	الدنمارك والنرويج	70
مضيق كاتيجات	الدنمارك والسويد	38
المضيق الشمالي	انجلترا	12
مضيق صقلية	ايطاليا وتونس	90
مضيق باب المندب	ايمن وأريتريا والصومال	20
مضيق تيران	مصر والسعودية	3
مضيق هرمز	عمان وايران	40
مضيق ملقا	ماليزيا واندونيسيا	25
مضيق بالك	الهند وسريلانكا	25
مضيق فورموزا	الصين وتايوان	90
مضيق توشيما	كوريا واليابان	95
مضيق تورز	استراليا ونيو غينيا	90
مضيق باس	استراليا	130
مضيق جبل طارق	المغرب واسبانيا وانجلترا	8,6
مضيق ماجلان	شيلي والارجنتين	2
مضيق البسفور	تركيا	600 يارده
مضيق الدردنيل	تركيا	750 يارده
مضيق السوند	السويد والدنمارك	3

مضيق جبل طارق The Strait Of Gibraltar " دراسة حالة"

يعد مضيق جبل طارق من المضايق الدولية الهامة فهو الذي يصل بين المحيط الأطلنطي والبحر الأبيض المتوسط ويتميز بكثافة الملاحة؛ نظرا لأنه المخرج إلى دول غرب أوربا والعالم الجديد وتمر به جميع السفن المتجهة إلى دول البحر المتوسط أو من وإلى قناة السويس أو المضايق التركية ثم إلى البحر الأسود والدول المطلة عليه أو إلى البحر الأحمر ثم المحيط الهندي أو الخليج العربي.

ويفصل مضيق جبل طارق بين اسبانيا وجبل طارق في الشمال وبين المغرب في الجنوب، ويبلغ طوله نحو ٣٣ ميلا وعرض مدخله الشرقي نحو ١٣ ميلا وأضيق نقطة في المضيق تبلغ نحو ٨,٩ ميل، وعمقه نحو ٩٠٠ قدم، ويعد سهلا من حيث الملاحة لعدم وجود جزر أو شعب مرجانية تعترض الملاحة.

ونظرا لهذه الأهمية الاستراتيجية لمضيق جبل طارق فقد استولت عليه إنجلترا في عام 1904 كما فكرت ألمانيا في الاستيلاء عليه أثناء الحرب العالمية الأولى . وأثناء احتلال بريطانيا لقناة السويس كان بوسعها السيطرة على الملاحة في البحر المتوسط بقفل مضيق جبل طارق وقناة السويس أمام الملاحة.

وتأتي أهمية مضيق جبل طارق نتيجة لموقعه ، وتحكمه في مدخل البحر المتوسط، رغم أنه لا يتمتع بمزايا تجارية أو اقتصادية , كما أنه فقد أهميته الاستراتيجية بعد انتهاء التنافس والصراع الدولي بين الدول الكبرى وخاصة بين فرنسا وبريطانيا والمانيا وقت النفوذ الاستعماري الواسع في جنوب شرق آسيا وفي افريقيا، ثم الصراع مع الاتحاد السوفيتي السابق للوقوف أمام توسيع نفوذه في المياه الدافئة التي كان يسعى إليها.

وقد ساد منطقة المضيق نزاع بين فرنسا وبريطانيا حول فرض السيادة والرقابة على المضيق ، فقد كانت فرنسا تسيطر على الساحل الجنوبي للمضيق أثناء احتلالها للمغرب العربي وبريطانيا على جبل طارق، وبالتالي فإنهما معا

طرفان في السيطرة على المضيق، وقد حسم هذا الخلاف بينهما بأن تعهدت بريطانيا بضمان احترام حرية الملاحة في قناة السويس وفقا لأحكام اتفاقية ١٨٨٨، وتعهدت فرنسا بعدم إقامة تحصينات أو أي أعمال تعوق حرية الملاحة في المضيق، كما تضمنت هذه الاتفاقية نفس المبدأ بين فرنسا وإسبانيا.. وقد ظل هذا الاتفاق ساريا بين جميع الأطراف ولم تحدث أي مشكلات بسبب الملاحة في المضيق.

والملاحظ أن بريطانيا وفرنسا لم يسمحا بإقامة أية تحصينات على جانبي المضيق من قبل الدول الشاطئية تحت ستار حرية الملاحة وتأمينها، وذلك لاستغلال ضعف الدولتين (المغرب وإسبانيا)، بينما في واقع الأمر يعد المضيق دوليا من حيث القانون الدولي للملاحة ولكن للدول الشاطئية حق السيادة على مياهها الإقليمية.

وتطالب إسبانيا باستعادة جبل طارق من بريطانيا ولكنها ترفض ذلك، وقد سلكت إسبانيا جميع السبل لاستعادة جبل طارق المحتل من قبل بريطانيا وخاصة أنه فقد الأهمية التي احتلته بريطانيا من أجلها، وقد عرضت إسبانيا على بريطانيا منطقتي «سبتة ومليله» في جنوب المضيق الواقعتين في دولة المغرب ولكنهما خاضعتان لإسبانيا، ولكن بريطانيا رفضت ذلك. وبعرض الموضوع على الأمم المتحدة أعلنت لجنة تصفية الاستعمار في عام 1964 تطبيق مبدأ حق تقرير المصير في جبل طارق ولكن بريطانيا تقف دون تنفيذ ذلك، وما زال الموقف بين بريطانيا وإسبانيا تشوبه الغيوم بسبب جبل طارق.

2- القنوات المائية الدولية:

القنوات عبارة عن مضايق، لكنها مضايق صناعية، ولذلك فهي تتميز بأنها أضيق من المضايق الطبيعية وبأنها شقت بمعرفة الإنسان، ويتم المرور فيها مقابل رسوم تسدد للجهة المالكة للقناة.

وبعض القنوات شقت لتصل بين بحر وآخر، ومستوى الماء بها في مستوى سطح البحر، ولذلك فهي ملحية مثل قناة السويس وقناة كييل Kiel وقناة كورنث

Corinth. ومثل هذه القنوات عادة سهلة في العبور ولا تستغرق وقتا طويلا، وذلك بخلاف بعض القنوات التي تنشأ في مناطق فوق مستوى سطح البحر مثل قناة بنما التي تعتمد على مياه الأنهار التي تنصرف إليها من المناطق المحيطة، ولذلك فإن مياهها عذبة، كما أنها تعتمد على الأهوسة التي تقام على امتداد القناة لكي تنظم حركة العبور.

وهناك قناة أخرى تربط بين بحر البلطيق والبحر الأبيض الروسي لكنها أقل أهمية من هذه القنوات؛ نظرا لأنها تعد قناة داخلية ولأنها لم تفتح للملاحة الدولية واستخدامها محدود ويكاد يقتصر على روسيا وهناك قناة صغيرة سبق أن حفرت في شبه جزيرة «كالكيديكى Khalkidhiki شمال اليونان، ولكن هذه القناة أهملت منذ وقت طويل.

وفيما يلي سنتناول بالدراسة أحد القنوات الدولية الهامة:

قناة السويس

تعد قناة السويس من أهم القنوات الملاحية في العالم من حيث موقعها، (شكل ١١) وحركة المرور بها، فهي تربط دول غرب أوربا بدول شرق وجنوب شرق آسيا مرورا بدول البحر المتوسط والبحر الأحمر، وقد لعبت دورا كبيرا في نصر المسافة بين " موانى غرب أوربا والهند إلى نحو ٥٠٠٠ ميل، كما قصرت المسافة أيضا بين هذه الموانئ ودول الشرق الأقصى التي كانت تسلك طريق رأس الرجاء الصالح.

ويرجع إنشاء قناة السويس إلى عام 1869 عندما أعطيت كامتياز من قبل سعيد باشا حاكم مصر وقتها إلى صديقه فرديناند ديلسبس الفرنسي الذي اسس شركة قناة السويس شركة مساهمة ومعظم رأسمالها كان فرنسيا، وكانت بريطانيا من مساهمي هذه الشركة، وقد كانت مصر محط أنظار فرنسا منذ القدم منذ الحملة الفرنسية بقيادة نابليون في نهاية القرن ١٨، كما كان حلم بريطانيا أيضا، وها هو الحلم قد تحقق لكليهما بالسيطرة على القناة.

ويبلغ طول القناة نحو مائة كيلو متر، وادني عرض لها نحو ٢٠٠ قدم، وتمر ببعض البحيرات مثل بحيرة التمساح قرب مدينة الإسماعيلية والبحيرات المرة في وسطها تقريبا، وتقع على القناة ثلاث مدن هامة وهي: بورسعيد في شمال القناة وتقع على مدخلها المطل على البحر الأبيض المتوسط، والإسماعيلية إلى الجنوب منها، ثم مدينة السويس المطلة على خليج السويس مدخل البحر الأحمر.

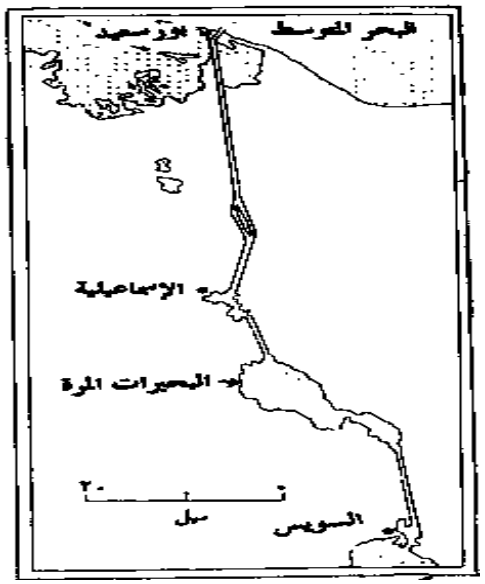

شكل (15) ممر قناة السويس

وقد لعبت القناة دورا كبيرا في تعمير المنطقة المجاورة لها. كما لعبت دورا كبيرا في تاريخ مصر الحديث. وبقدر ما أفادت مصر اقتصاديا واعطتها أهمية استراتيجية بقدر ما جلبت لها الكثير من المشكلات بل واحتلالها واحتلال مصر أخيرا من قبل بريطانيا.

وقد أعطت مصر امتيازا للشركة لمدة 99 عاما يبدا من تاريخ افتتاحها عام ١٨٩٩، وساهمت مصر بجهد كبير في حفر القناة وراح ضحيتها الكثير من الأرواح وقت الحفر. وقد سعت بريطانيا ليكون لها نصيب كبير في هذه الشركة نظرا لأهميتها، وحتى لا تكون لفرنسا اليد الطولي في التحكم في هذا الشريان

الحيوي، ولذلك استغلت بريطانيا ما كانت تمر به مصر من أزمة اقتصادية ترتب عليها ديون لبريطانيا على مصر، ولكي تحصل بريطانيا على ديونها التي لم تستطع الوفاء بها تمكنت من شراء أسهم مصر في شركة القناة وبذلك ارتفع نصيبها إلى نحو 44 % من أسهم الشركة.

ونظرا لأهمية القناة للملاحة الدولية فقد اتفقت تسع دول من بينها بريطانيا وفرنسا ومصر على توقيع معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ التي تقضي بأن تكون قناة السويس مفتوحة للملاحة الدولية وقت السلم والحرب ولجميع انواع السفن التجارية والحربية، وقد التزمت الدول المالكة للشركة بهذا الاتفاق.

ورغم ما وصلت إليه بريطانيا من سيطرة على القناة فقد سعت إلى المزيد من السيطرة وذلك باحتلال القناة بل واحتلال مصر كلها بحجة حماية قناة السويس ضد أي عدوان خارجي حتى لا تتعطل الملاحة، وبحجة أن مصر لا تستطيع حماية القناة، وبذلك ازداد النفوذ البريطاني في مصر بل في المنطقة بأسرها. وظل هذا الوضع حتى عام 1954 بعد جلاء بريطانيا عن مصر عقب ثورة يوليو ١٩٩٢.

وفي يوليو عام 1956 اممت مصر شركة قناة السويس على أن يعوض المساهمون في الشركة عن الفترة الباقية التي تنتهي في عام 1968، وفي نهاية فترة الامتياز (٩٩ عاما).

وقد كان هذا التأميم مثيرا بالنسبة لبريطانيا وفرنسا، حيث سعت الدولتان باعتبارهما اكبر ملاكي الشركة إلى استعادة القناة مرة أخرى، واستخدموا في ذلك كل سبل الضغوط السياسية، ولكنها لم تفلح رغم إثارة الرأي العام بأن مصر لا تستطيع إدارة القناة وبالتالي تتأثر حركة الملاحة الدولية، كما ادعوا بأن مصر قد لا تحترم اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ التي تقضي بحرية الملاحة في القناة لجميع الدول. فقد استغلت الدولتان العداء بين مصر وإسرائيل وخشية إسرائيل من عرقلة . الملاحة أمام السفن الإسرائيلية، وهذا حق طبيعى لمصر

بأن تمنع الدول التي تعد في حالة حرب معها من المرور في القناة. وهذا ما قامت به مصر فعلا.

ولذلك اتفقت الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على العدوان على مصر لاستعادة القناة بالقوة، وذلك في عام 1956، ولكن هذه الحرب انتهت بانسحاب الدول المعتدية، واستمرار تأميم القناة، ونجحت مصر في إدارتها إلى أن أغلقت أثناء العدوان الإسرائيلي على مصر في يونيه عام 1967.

وقد استمرت القناة مغلقة طوال احتلال إسرائيل لسيناء وحتى عام ١٩٧5 عندما أعيد فتحها للملاحة مرة أخرى واستعادت نشاطها، بل أصبحت في وضع أحسن مما كانت عليه حيث تم توسيعها وتعميقها أكثر من مرة لتتمكن من استقبال الناقلات العملاقة ، ولم تعد هناك مشكلة مع إسرائيل من حيث الملاحة بعد اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ التي أنهت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، وأصبحت الملاحة الدولية متاحة دون قيود لجميع الدول وتمشيا مع اتفاقية عام ١٨٨٨.

موقع دولة طاجيكستان **" دراسة حالة"**

يعد الموقع من أكثر الخصائص الجغرافية تأثيراً في تكوين شخصية الدولة وتحديد وزنها السياسي ، وتأتي دراسة الموقع الجغرافي في مقدمة المقومات الجغرافية التي تتدخل في تبرير وجود الدولة الجغرافي علي صفحة الخريطة السياسية (محمود توفيق محمود،1987 ، ص4)**. فموقع الدولة الجغرافي هو الذي يضعها في قلب حركة الأحداث السياسية والتاريخية ، وهو أيضاً الذي يهمش وجودها في إطار مجتمع الدول ، وينأى بها عن حركة الأحداث السياسية أحياناً أخري**(صلاح الدين الشامي ، 2001، ص29)**.**

(1) الموقع الفلكي

يعد الموقع الفلكي أحد الخصائص المؤثرة في الوضع الجيوسياسي للدول، وذلك لما له من أثر مباشر وغير مباشر علي مظاهر النشاط البشري في الإقليم السياسي للدولة، إذ يحدد موقع الدولة الفلكي النطاق المناخي الذي تتسم به الدولة ، والذي مازال يمثل المتحكم الأكبر في مظاهر النشاط البشري وتمتد طاجيكستان بين دائرتي عرض 36,40 – 39,40 شمالاً وبين خطي طول 67,20- 85 شرقاً، أي أنها تمتد عبر 18 خط طول و3 دوائر عرضية ، ولا يسمح هذا الامتداد المحدود علي دوائر العرض بتنوع كبير في الظروف المناخية ، ورغم قلة دوائر العرض إلا أن مناخ طاجيكستان متنوع ولكنه يدين في تنوعه إلي عامل التضاريس بالإضافة إلي الموقع القاري للدولة.

(**2**) الموقع القاري

يعتبر موقع الدولة بالنسبة لليابس والماء عنصر مهم في الجغرافيا السياسية للدولة لأنه يعطي الوحدة السياسية شخصية خاصة ويوجه سياستها نحو اتجاهات معينة والدول التي تقع علي مسطحات مائية توصف بأنها دول بحرية أما التي لا تطل علي مسطحات مائية فهي دول برية حبيسة (Dikshit, 1982, P.31)**.**

ويحرم الموقع الحبيس الدولة من فرص الاتصال بشكل مباشر مع أي وحدة سياسية عدا الوحدات الملاصقة لها في الحدود ، الأمر الذي يزيد من اعتمادها

علـي الـدول المجـاورة لا سـيما مـن يمتلـك منهـا منفـذاً علـي البحـر(محمـد أزهر،1982، ص50).

وتقـع طاجيكسـتان فـي قلـب آسـيا أو مـا سـمي فـي نظريـة " ماكينـدر" بقلـب الأرض وهـي أكثـر منـاطق العـالم قاريـة وبعداً عـن المسـطحات المائيـة. اذ تعـد طاجيكستان دولة رهينة المحبسين ـ اذا جاز التعبير ـ فهي دولـة لا تطل علـى أي مسطح بحـرى ، وتحـيط بهـا دول أخـرى مـن جميـع الجهـات ، تلـك الـدول هـي : الصـين وأفغانسـتان وأوزبكسـتان وقيرغيزسـتان، كمـا أن جميـع تلـك الـدول باستثناء الصين هي في ذاتها دول حبيسة لا تطل على مسطحات بحرية اذا ما تجاهلنا وقوع أوزبكستان على بحر آرال الداخلي المغلق ويوضح الشكل (16) موقع طاجيكستان بالنسبة للبحار والمسطحات المائية.

ومنـذ مـا يربـو علـي قـرنين تقريبـاً رأي عـالم الاقتصـاد الشـهير آدم سـميث Adam Smith أن الأجـزاء الداخليـة مـن آسـيا وإفريقيـا هـي الأقـل نمـواً علـي مستوي العـالم ، وتنبـأ بـأن صـعوبة التجـارة الخارجيـة فـي هـذه الأرجـاء سـوف تحـول دون اسـتفادتها مـن مزايـا وعوائـد التخصـص بالمقارنـة بجيرانهـا مـن الأجزاء الساحلية (Snow, 2003,p.2).

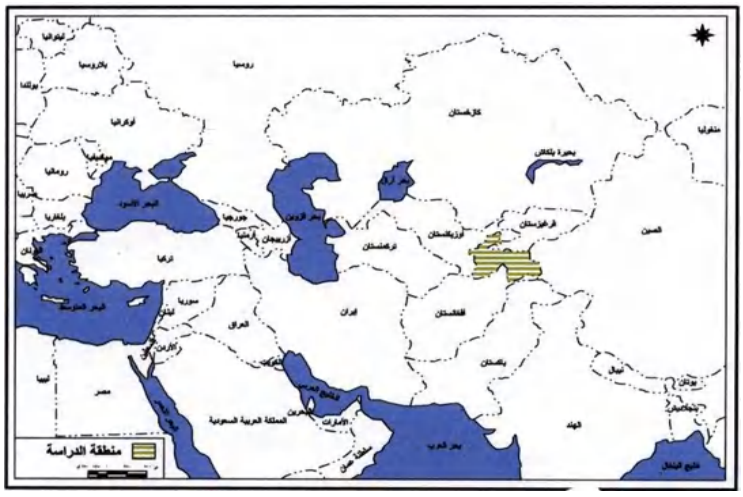

شكل (16) موقع طاجيكستان بالنسبة للمسطحات المائية

وفـي أوائـل القـرن الحـالي رسـم تقريـر التنميـة البشـرية (UNDP,2002, pp149-152) **صـورة قاتمـة للـدول الحبيسـة علـي مسـتوي العـالم ، فقـد أشـار تقرير التنمية البشرية لعام 2002 إلي ما يلي:**

- **أن 13 مـن الـدول الحبيسـة الحديثـة هـي ضـمن الـدول ذات التنميـة المنخفضة low development**
- **أن تسع من تلك الدول الـ 13 تقع ضمن أقل 12 دولـة في العالم من حيث مؤشر التنمية البشرية.**
- **أن 17 مـن تلـك الـدول الحبيسـة ومنهـا طاجيكسـتان تنضـوي فـي فئـة التنمية البشرية المتوسطة Medium human development**
- **جـــاءت دولـــة طاجيكستـــان فـي المرتبـة112 حسـب مؤشـر التنميـة البشرية(UNDP,2002, pp149-152) بين 173 دولـة تضمنها تقرير التنمية البشرية ، وبلغ مؤشراتها 0,67.**

رأي سميث أنه نظراً لصعوبة التبادل التجاري للدول الحبيسة فإنها سوف تواجه صعوبات في التخصص وفوائده. وقد بني تحليله علي صعوبة النقل البري لمسافات بعيدة. وبرغم التطورات التكنولوجية الهائلة في مجال النقل إلا أن ارتفاع تكلفة النقل يحد من قدرة الدول الحبيسة علي المنافسة في السوق العالمي مقارنة بجيرانها من الدول الساحلية(Snow, 2003,p.3).

المسافة بين طاجيكستان والبحر

ليست المسافة هي وحدها القادرة علي تفسير ضعف قدرة الدول الحبيسة علي المنافسة فهناك مناطق في دول ساحلية كبيرة ولكنها تبعد عن البحر بمسافة مساوية أو تزيد علي بعض الدول الحبيسة مثل الصين والهند وروسيا. وبرغم أن تلك المناطق تواجه تكاليف المسافة الكبيرة إلا أنها تتمتع بميزة بالمقارنة بالدول الحبيسة وهي أنها غير مضطرة لمواجهة تحديات عبور الحدود كما رأي سميث.

تعد طاجيكستان ثالث أبعد الدول الحبيسة في آسيا عن البحر، ولا يفوقها في ذلك سوي كازاخستان (3750كم) وقيرغيزستان (3600كم) ، كما يتضح من الجدول (3).

ومن بين دول الجوار الأربع لطاجيكستان فإن دولة واحدة فقط هي الدولة الساحلية متمثلة في الصين ، في مقابل ثلاث دول حبيسة متمثلة في قيرغيزستان وأوزبكستان وأفغانستان. ونظراً لوعورة التضاريس في المنطقة الحدية بين طاجيكستان والصين والتي تجعل النقل البري بين الدولتين شديد الصعوبة فإن طاجيكستان توشك أن تكون دولة مزدوجة الانحباس Double land locked، أي أنها دولة حبيسة محاطة بدول حبيسة.

جدول (3)أقرب مسافة بين الدول الحبيسة والبحر في آسيا

الدولة	البعد عن البحر (كم)
لاوس	620
أرمينيا	693
بوتان	775
أذربيجان	870
نيبال	1160
منغوليا	1693
تركمانستان	1700
أفغانستان	1960
أوزبكستان	2950
طاجيكستان	3100
قيرغيزستان	3600
كازاخستان	3750

Source:United Nations Conference On Trade And Development ,Landlocked Developing Countries- Facts and Figures , New York, 2006,pp2,60.

وتعد مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية في طاجيكستان أسوأ من نظيرتها في الدول الساحلية، ويمكن أن يرجع الكثير من ذلك إلي اعتماد طاجيكستان كدولة حبيسة علي المرور العابر عبر دول أخري للوصول إلي الأسواق العالمية، ولهذا الاعتماد عدة أشكال هي (Snow, 2003,p.7):

1- **الاعتماد علي البنية التحتية للمرور العابر في الدول المجاورة**
2- **الاعتماد علي العلاقات السياسية مع الدول المجاورة.**
3- **العملية الإدارية للمرور العابر.**

تتمثل البنية التحتية للنقل في شبكة الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية وتعتمد طاجيكستان اعتماداً كلياً علي البنية التحتية النقلية للدول المجاورة وخاصة دول المرور العابر لنقل بضائعها إلي الموانئ ، ويمكن أن تكون تلك البنية التحتية ضعيفة لعدة أسباب منها: نقص الموارد وسوء الحكم والإدارة و النزاعات و المخاطر الطبيعية، ويوضح جدول (4) مقاييس جودة البنية التحتية للنقل في الدول الحبيسة في آسيا.

جدول (4) مقاييس جودة البنية التحتية للنقل في الدول الحبيسة ودول الترانزيت في آسيا

الدولة	مؤشر نسبة الطرق المعبدة في الدولة الحبيسة	مؤشر نسبة الطرق المعبدة في دول المرور العابر المجاورة	مؤشرة جودة الطرق المعبدة للدولة الحبيسة	مؤشر جودة الطرق المعبدة في دول المرور العابر المجاورة	مؤشر طول خطوط السكك الحديدية لكل نسمة
أفغانستان	–	–	–	0,01	–
أرمينيا	–	0,36	–	–	–
أذربيجان	–	–	–	–	–
بوتان	–	–	–	0,00	–
كازاخستان	–	0,61	–	0,07	–
قيرغيزستان	–	0,61	–	0,07	–
لاوس	–	0,63	–	0,61	0,00
منغوليا	0,45	0,61	–	0,07	1,0
طاجيكستان	–	0,61	–	0,07	–
تركمانستان	–	–	–	–	–
أوزبكستان	–	–	–	–	–
نيبال	0,95	–	0,58	0,00	0,00

Snow.T,& Others,Country Case Studies On The Challenges Facing Landlocked Developing Countries ,UNDP,2003,p,126

وبغض النظر عن الأسباب فإن سوء حالة البنية التحتية يزيد من تكاليف النقل مما يضعف القدرة التنافسية ويقلل عوائد الاستثمار في الدولة الحبيسة.

وكلما كانت البنية التحتية لشبكة الطرق في دول الترانزيت جيدة كلما انخفضت تكلفة النقل بالنسبة للدولة الحبيسة والعكس صحيح.

حدت الطبيعة الجبلية لدولة طاجيكستان من قدرات النقل بالسكك الحديدية في طاجيكستان وزادت من الاعتماد علي شبكات الطرق البرية . ويواجه المرور علي الطرق الدولية التي تربط طاجيكستان بدول المرور العابر عقبة البيروقراطية حتي أنه من الأقوال الشائعة تندراً في طاجيكستان أنه " لا ينصح بالقيادة علي طرق المعابر الدولية ما لم يكن لديك عشق شديد للبيروقراطية" .

ويواجه كل ممر طاجيكي للمرور العابر عدة عقبات أخري هي (Snow, 2003,p.76):

1- **الممرات الأوزبكية- التي تستأثر بنحو 80% من حركة المرور الدولية الطاجيكية - جميعها معرضة للإغلاق من قبل حكومة أوزبكستان ، مثل هذا الإغلاق عادة ما يستخدم من قبل الحكومة الأوزباكية كسلاح سياسي . فقد أغلقت الطرق لعدة سنوات في أواخر التسعينيات من القرن الماضي ، وفي ديسمبر عام 2000 وبعد إعادة فتح الطرق في أوائل ذلك العام عمدت الحكومة إلي إعادة إغلاق الطرق مرة أخرى متعللة بالإعداد لاحتفالات الاستقلال السنوية.**

2- **يمثل الطريق السريع Highway إلي قيرغيزستان بديلاً محتملا وممكناً ، ولكنه محفوف بتكرار العنف علي طول الحدود ، علاوة علي ذلك فإن هذا الخيار غير محبذ لكون قيرغيزستان دولة حبيسة ومعرضة لنفس المشاكل.**

3- **ممر محتمل عبر أفغانستان سوف يتيح أقصر الطرق إلي البحر لطاجيكستان، إلا أن ما يحول دون ذلك هو الحرب الأهلية في أفغانستان.**

4- **طريق محتمل عبر الصين جاري تجهيزه ، ولأن البنية التحتية النقلية للاتحاد السوفيتي السابق لم تكن مربوطة بالصين فحتي عام 2001 لم يكن هذا الطريق قد اكتمل.**

5- مما يعقد النقل في طاجيكستان سواء الداخلي أو الدولي هو تعرض الدولة لمخاطر الطبيعة مثل الفيضانات والزلازل والانهيارات الأرضية.

ونظراً لطبيعتها الجبلية فإن طاجيكستان تعتمد علي النقل بالطرق البرية (82% من إجمالي البضائع المشحونة عام 1997) أكثر من أي دولة من دول ما بعد الاتحاد السوفيتي، ومع تناقص وضعف أهمية التبادل التجاري مع روسيا، فسوف يتحول المزيد من البضائع المشحونة إلي الاعتماد على الطرق دون غيرها. وقد شيدت شبكة الطرق خلال الحقبة السوفيتية، وهي شبكة واسعة الانتشار (الأمم المتحدة،2003، ص9).

وتعاني الطرق في طاجيكستان من الظروف الجغرافية القاسية harsh geographic conditions فبالإضافة إلي إغلاقها بانتظام بسبب الثلوج snow ، فإن الطرق تغلق بسبب الانهيارات الطينية mudslides والانهيارات الأرضية landslides والفيضانات.

فالطريقين السريعين highways الرئيسيين في طاجيكستان (دوشنبه - أيني) ، (قالقوم – خورج) - علي سبيل المثال - عادة ما يتم غلقهما لمدة خمسة إلي ستة أشهر كل شتاء. وللوصول إلي تلك المناطق في الشتاء فإن علي الشاحنات أن تعبر من خلال أوزبكستان، ومن المقدر أن نحو 10% من طرق طاجيكستان قد دمر خلال الفترة من 1992 إلي 1999 بفعل المخاطر الطبيعية من ناحية والحرب الأهلية من ناحية أخرى.

وتعيق التعقيدات البيروقراطية ، والتنظيمات والإجراءات الصارمة عند الحدود حركة المرور العابر لطاجيكستان. وبصفة خاصة عند الحدود الأوزبكية (الأمم المتحدة ، ص10)**.وتعمل طاجيكستان علي تشييد طريق يربطها بالصين وبطريق قارقورم السريع.**

أما عن خطوط السكك الحديدية فهي محدودة للطبيعة الجبلية لمعظم اقليم طاجيكستان ، وباقي خطوط السكك الحديدية التي شيدها الاتحاد السوفيتي موجودة في غرب طاجيكستان باتساع وتربط العاصمة بالمناطق الصناعية ، وبرغم أن البنية التحتية جيدة إلي حد ما ، فإن نظام المرور العابر مشوش

بصفة عامة نظراً للفقر الشديد في مجال الاتصالات . وخطوط السكك الحديدية الرئيسة ثلاثة هي (Snow, 2003,p.76):

1- خط يعبر وادي فرغانة الشمالي من إنديجان Andijan في أوزبكستان عبر كوكاند Khojand في طاجيكستان إلي سمرقند في أوزبكستان.

2- خط يمر جنوباً من دوشنبه Dushanbe عبر أوزبكستان إلي ترميذ Termiz عند الحد الأفغانستاني ثم مباشرة إلي الجنوب من دوشنبه إلي توجل Tugul علي الحدود الأفغانية ونظراً لعدم وجود خطوط سكك حديدية في أفغانستان وللعقبات الأوزباكية فإن الطريقين فقدا أهميتهما.

وفي حين أن تصميم نظام النقل للاتحاد السوفيتي لم يكن مناسبا - إلي حد بعيد - للأنماط التجارية الجديدة" للدول الوليدة في ما بعد الاتحاد السوفيتي ، فإن ذلك يصبح مزدوجاً في حالة طاجيكستان ، ليس فقط لكون نظام السكك الحديدية لا يوفر ارتباط مع الممرات التجارية الجديدة مثل الصين ، بل لأن الارتباط التقليدي بروسيا يتطلب الآن المرور بدولة ثالثة.

وتستخدم طاجيكستان موانئ بحر البلطيق وبصفة أساسية ميناء ريجا " Riga" ، والموانئ الروسية مثل نوفورسيسك Novorossiysk ، والموانئ الأوروبية مثل ميناء بريمرهافن Bremerhaven بألمانيا.

وللعلاقات السياسية مع دول الجوار أهمية كبيرة ، لو أن الدولة الحبيسة ودولة المرور العابر المجاورة لها في حالة تنازع مشترك سواء عسكري أو سياسي فمن اليسير علي دولة المرور العابر أن تغلق حدودها ، أو أن تعيق حركة التجارة الدولية للدولة الحبيسة، وحتى في حالة عدم وجود نزاع مباشر فإن الدولة الحبيسة هي إلي حد بعيد معرضة لأوهام الدول المجاورة لها.

وعلى الرغم من وجود أساس قانوني لحق الدول الحبيسة في الوصول من وإلي البحر كما يتضح في المادة 125 الفقرة 1 من قانون البحر لعام 1982 ،

فإنـه فـي الواقـع وعمليـاً فـإن الفقـرتين 2، 3 مـن ذات المـادة تجعـل تحقيـق ذلـك مرهون بالعلاقة بين الدولة الحبيسة ودولة المرور العابر.

يكفل قانون البحار لعام 1982 حق الوصول إلي البحر ومنـه وحريـة المـرور العابر حسب المادة 125 التي تنص على الآتي (الأمم المتحدة،1988، ص 64)**:**

"تتمتـع الـدول غيـر السـاحلية بحريـة المـرور العـابر عبـر أراضـي دول المـرور العـابر بكافـة وسـائل النقـل . ويـتم الاتفـاق علـي أحكـام وصـور ممارسـة حريـة المرور العابر بين الدول غير الساحلية ودول المرور العابر المعينـة. ولا تخضـع حركة المرور العابر لأي رسم جمركي أو ضريبة.

تأثرت دول آسيا الوسطي ـ وخاصة طاجيكستان ـ بمنازعـات الحـدود Cross-border disputes ، فبعـد تفكـك الاتحـاد السـوفيتي تـم تقسـيم الجمهوريـات السـابقة علـي أسـاس الحـدود الإداريـة وكانـت تلـك الحـدود مصـدر للعديـد مـن النزاعات كمـا سـاعد علـي التـوتر الإخفـاق العـام فـي التعـاون الإقليمـي. فـي حالـة تعرض دولة المرور العابر لنزاع أهلـي فـإن طرق المـرور العـابر يمكـن أن تـدمر أو تغلـق، ممـا يتطلـب فـي بعـض الحـالات تغييـر مسـار النقـل وفـي أسـوأ الأحيـان توقف المرور. ويوضح جدول (5) مقاييس النزاعات الأهلية والخارجية.

جدول(5) مقاييس النزاعات الأهلية والخارجية

الدولة	مؤشر طول وحدة النزاع الأهلي	مؤشر طول وحدة النزاع الأهلي في دول الترانزيت	مؤشر طول وشدة النزاع الدولي للدولة الحبيسة	مؤشر طول وحدة النزاع الدولي لدول الترانزيت
أفغانستان	1,00	0,76	0,88	0,97
أرمينيا	0,00	0,00	0,74	0,60
أذربيجان	0,70	0,88	0,74	1,00
بوتان	0,00	0,00	0,00	0,00
كازاخستان	0,00	0,00	0,00	0,00
قيرغيزستان	0,00	0,00	0,36	0,74
لاوس	0,46	0,46	0,44	0,45
منغوليا	0,00	0,00	0,00	0,00
نيبال	0,54	1,00	0,00	0,00
طاجيكستان	0,67	0,87	0,82	0,83
تركمانستان	0,00	0,00	0,00	0,00
أوزبكستان	0,00	0,00	0,74	0,89

Source _ Snow.T,& Others,Country Case Studies On The Challenges Facing Landlocked Developing Countries ,UNDP,2003,p,126.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب الأهلية الدموية في طاجيكستان عام 1997 بتوقيع اتفاق السلام بين الحكومة والمعارضة الإسلامية ، إلا أن المنطقة مازالت تشهد وبمستويات مرتفعة التوتر الديني وبصفة خاصة في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فضلا عن سوء العلاقات الخارجية في المنطقة، والمنازعات

الحدودية ، وقد تضافرت كل تلك العوامل لتجعل المرور من وإلي طاجيكستان أمر صعب.

وعلاقات طاجيكستان الخارجية غير مستقرة برغم تلقي الحكومة الطاجيكية دعما من حكومات روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان ضد المعارضة الإسلامية مثل حزب التحرير، ولاختراق بعض الجماعات الإسلامية للحدود الطاجيكية- الأوزبكية المشتركة والعمل من خلال أراضي أوزبكستان ضد حكومة طاجيكستان، فقد أغلقت أوزبكستان الحدود المشتركة مع طاجيكستان، وزرعت ألغاماً أرضية علي طول الحدود معها.

وترتب علي ضعف تحديد الحدود السياسية في الحقبة السوفيتية درجات عالية من التوتر بين طاجيكستان وأوزبكستان وقيرغيزستان ، والكثير من ذلك النزاع متركز في وادي فرغانه حيث تتنازع الدول الثلاث بشأن الحدود. وشهدت المنطقة العديد من القلاقل الأمنية ، خاصة في منطقة الحدود القيرغيزية - الطاجكية المشتركة. واتفقت كل من طاجيكستان وأوزبكستان علي نحو 86% من الحدود المشتركة بينهما ، ولكن أي ترسيم إضافي في هذا الحد سوف يكون شديد التعقيد.

والنزاع بشأن الحدود مع الصين تم حله عام 2002 ، عندما تم الاتفاق علي الحد بين الدولتين وهذا تطور إيجابي لأن ذلك الحد هو الطريق الجديد البديل لحركة الترانزيت لطاجيكستان في المستقبل.

وبرغم أن علاقة طاجيكستان مع روسيا علاقة حميمة ، إلا أنها أصبحت أكثر تعقيداً بسبب:

1- **فتح طاجيكستان لأجوائها أمام الولايات المتحدة وقواتها الجوية العاملة في أفغانستان.**
2- **العدد الكبير من المهاجرين غير الشرعيين من الطاجيك إلي روسيا وقيام روسيا بترحيلهم. أما عن المنظمات الإقليمية فلم تسهم في تحسين بنية المرور العابر.**

وخلال الحقبة السوفيتية لم تكن هناك صعوبة في المرور من جمهورية لأخري في الاتحاد السوفيتي عامة، وكان من السهل التنقل بين طاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، فقد كان ذلك يخلو من التعقيدات الإدارية ، وكانت تمنح الفيزا الحرة لمدة 72 ساعة حتى أواخر التسعينيات، لتسمح بالمرور دون الحاجة الى تأشيرة ، ولكن ذلك لم يعد سارياً للفقر وسوء العلاقات بين دول المنطقة.

(3) الموقع بالنسبة لدول الجوار

يقصد به موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة لها مباشرة أى التي تشترك معها في الحدود السياسية .والغرض من دراسة الموقع المجاور هو التعرف علي طبيعة العلاقات التي يمكن أن تربط بين الدولة وجاراتها داخل حيز مكاني مشترك، وذلك علي أساس أن هذا النمط من العلاقات له أهمية خاصة في حياة الدول، لأنه يمس مساً مباشراً حاجة الدول الأساسية إلي تأمين سلامة أراضيها ووحدة ترابها.

ويشترك مع طاجيكستان في الحدود أربع دول يمكن تتبعهم مع عقارب الساعة كالتالي: قيرغيزستان من الشمال الشرقي والصين من الشرق وأفغانستان من الجنوب وأوزبكستان من الغرب والشمال الغربي. ويبلغ إجمالي طول الحدود السياسية لدولة طاجيكستان 3651كم، وتلك الحدود السياسية موزعة كما يتضح من الجدول (6) والشكل (17).

جدول (6) الجوار الجغرافي للحدود السياسية لطاجيكستان

الدول المشتركة في الحد مع طاجيكستان	طول الحد المشترك	% من طول حدود طاجيكستان

	كم	
الصين	414	11,4
قيرغيزستان	870	23,8
أوزبكستان	1161	31,8
أفغانستان	1206	33,0
الإجمالي	3651	100,00

Source:Library of Congress , Country Profile, Tajikistan,Federal Research Division,2005,p,3

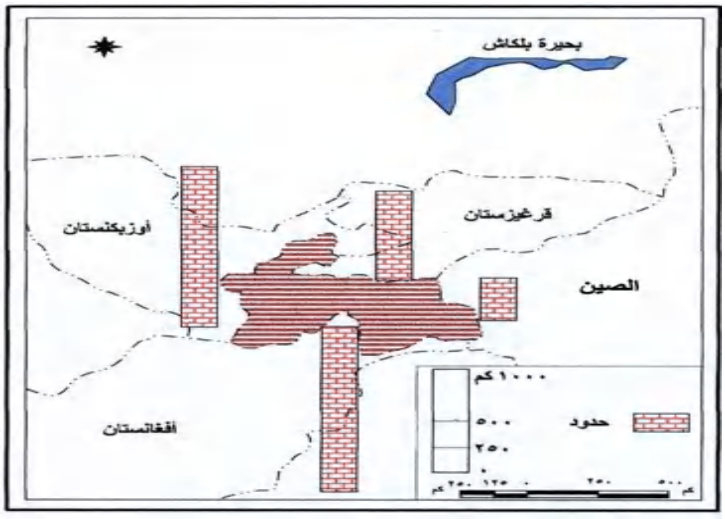

شكل (17) موقع الجوار لدولة طاجيكستان وأطوال حدودها

تعد أفغانستان صاحبة أطول حدود سياسية مشتركة مع طاجيكستان، ويشكل الحد المشترك بين الدولتين حوالى ثلث الطول الإجمالي لحدود طاجيكستان، وتليها مباشرة أوزبكستان التي تشارك طاجيكستان في نحو 32% من الطول الإجمالي لحدود الأخيرة، وتأتى في الترتيب الثالث قيرغيزستان

بحوالي 24% من الطول الإجمالي لحدود طاجيكستان، وأخيرا الصين التي تشارك طاجيكستان في 11% من حدودها.

ويبلغ الطول المثالي النظري للحدود السياسية لدولة طاجيكستان - علي افتراض اتخاذها الشكل الدائري المثالي- 1340,2كم، أي أن الحدود الفعلية تعادل مثلي وسبع أعشار مثل الحدود النظرية ، وهو ما يعني أعباء أمنية ودفاعية اضافية نتيجة انحراف شكل الدولة عن الشكل الدائري.

وكلما زاد عدد الدول المجاورة لدولة ما كلما زادت الأعباء الملقاة علي عاتق هذه الدولة لقاء تحملها مسئولية إدارة شئون الجوار ، كما أن ذلك يحمل على الجانب الآخر فرصا أكبر للتعاون ، ونظرياً فإن عدد دول الجوار لطاجيكستان قليل بالمقارنة بدول أخري، ولكنها من الناحية الواقعية من أكثر دول ما بعد الاتحاد السوفيتي تأزما من حيث العلاقة مع دول الجوار الجغرافي . فعلي حدودها الشرقية يقع إقليم " سنكيانج" الصيني ذي الأغلبية المسلمة والذى طالما تطلع شعبة للاستقلال عن الصين.

كما أن لها حدود طويلة مع أفغانستان التي تشهد وضعاً غير مستقر منذ الثمانينيات من القرن العشرين منذ انتصار المجاهدين الأفغان علي الاتحاد السوفيتي السابق وصمودهم أمام قوة الروس ، ومروراً ببروز الأصولية الإسلامية علي يد طالبان وأخيراً التواجد الأمريكي في أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.

وينسحب الموقع بالنسبة للدول الأخرى إلي الموقع من مراكز القوي العالمية أو الدول الكبيرة ذات القدرات العسكرية المتميزة ومنها مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية – روسيا – الصين فمن المعروف أن للقوي الكبرى آثاراً علي ما يحيط بها من دول أخري.

وهذا ما نلاحظه في موقع طاجيكستان حيث تجاورها الصين من الشرق وتقع روسيا قريباً منها ، كما أصبح لطاجيكستان جوار غير مباشر مع الولايات المتحدة وذلك إذا وضعنا في اعتبارنا التواجد الأمريكي في أفغانستان منذ أحداث

11 سبتمبـــر، بـل أصبـح للولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة قواعـد عسـكرية فـي طاجيكسـتان وبقيـة دول آسـيا الوسـطي وهـو مـا شـكل أول اختـراق عسـكري للمنطقة (Eland,I., 2003, P.3)**.**

وهنـاك اعتبـارات ومعـايير جيوبوليتيكيـة أخـري قـد تكـون خيـر معـين فـي توضـيح أبعـاد التـأثير الجيوبـوليتيكي لموقـع طاجيكسـتان بالنسـبة لـدول الجـوار ويوضحها الجدول (7) والشكل (18).

جدول (7) معايير الانحدار الجيوبوليتيكي بين طاجيكستان ودول الجوار

المعيار	طاجيكستان	اجمالى دول الجوار لطاجيكستان	النسبة بين طاجيكستان ودول الجوار
المساحة (كم)	143100	10890360	76-1
السكان(نسمه)	7163506	1358200000	190-1
القوات المسلحة(جندى)	88000	4090000	47-1

Source: C.I.A., The world fact Book , 2005.

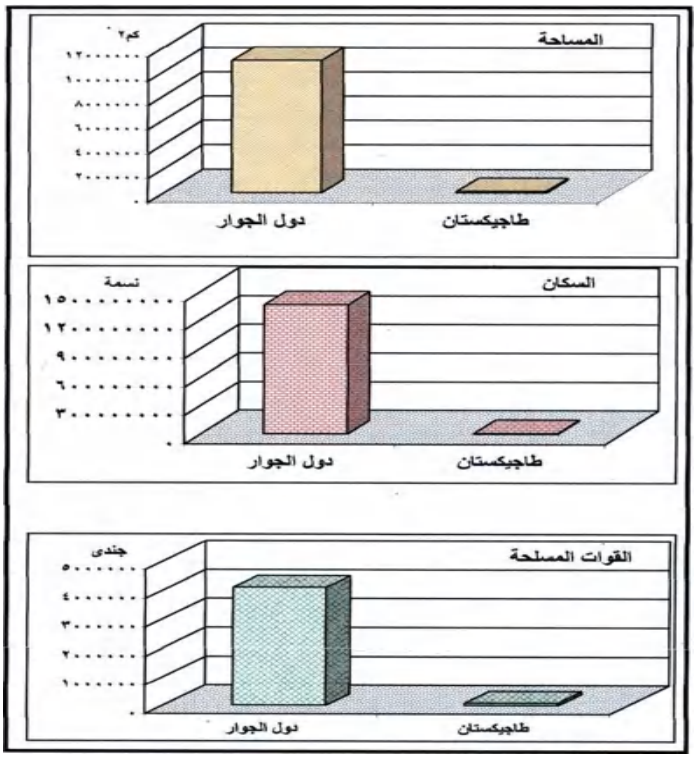

شكل (18) معايير الانحدار الجيوبوليتيكي بين طاجيكستان ودول الجوار

ويتضح من الجـدول والشكـل أن معيار مساحة طاجيكستان بالنسبة لــدول الجـوار هـو 1: 76، ومعيـار سـكان طاجيكسـتان بالنسـبة لـدول الجـوار هـو 1: 190، ومعيـار القـوة العسـكرية لطاجيكسـتان بالنسـبة لـدول الجـوار هـو 1: 47، وهذا يوضح لنا اختلال التوازن الجيوبولتيكي " المساحي، السكاني، العسكري" بين طاجيكستان ودول الجوار.

(4) الموقع الاستراتيجي

تقـع طاجيكسـتان ودول آسـيا الوسـطي فـي قلـب آسـيا ، وتحتـل بـذلك موقعـاً اسـتراتيجياً مـؤثراً ، جعلهـا تشـغل جانـب كبيـر مـن الفكـر الجيوبـولتيكي العـالمي ابتـداء مـن هـالفورد ماكينـدر فـي نظريــه قلـب الأرض عـام 1904 ، ومـروراً بجيمس فيرجريـف فـي نظريـه منطقـة الارتطـام عـام 1951 وحتـي سـبيكمان فـي نظريه نطاق الحافة عام 1944.

وهذه المنطقة هي ملتقي خطوط تماس جغرافية واستراتيجية كثيرة، أو كمـا شبهها جوند فرانك أنهـا ثقبـاً أسـود فـي منتصـف الفضـاء الكـوني يمتص ويجمـع طاقـات منبثقـة مـن أركـان العـالم المختلفـة (Andre Gunder Frank., 1992, P.1).

وفي الحقبة السوفيتية كان لموقع طاجيكستان أهميـة كبيـرة بالنسـبة للاتحـاد السـوفيتي السـابق مـن الناحيـة الاسـتراتيجية ، حيـث كانـت طاجيكسـتان أهـم جمهوريات وسط آسيا السوفيتية الخمس من الناحية الاستراتيجية ، حيث مثلت هذه المنطقة مفتاحاً استراتيجياً وبوابة توصلهم إلي الهند وأفغانستان (خليل عبد المجيد أبو زيادة ، 1993 ، ص290).

كما كان لطاجيكستان أهمية عسكرية كبيرة بالنسبة للاتحاد السوفيتي وذلك لموقعها الجغرافي علي ما يسمي بخصرها الضعيف متمثلا فى المنطقـة الجنوبيـة مـن الاتحـاد السـوفيتي ، كمـا أن طاجيكسـتان تحتـوي علـي ثلـث احتيـاطي اليورانيـوم الخصـب الـذي يعتبـر أفضـل الأنـواع لصـناعة الأسـلحة النوويـة (فهد العصيمي ، 1993 ، ص13).

وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991 لم تقل أهمية طاجيكستان الاستراتيجية بالنسبة لوريثة الاتحاد السوفيتي وهي روسيا ، حيث تعتبر روسيا حدود طاجيكستان هي حدودها والدليل على ذلك هو ما أعلنه يلتسن في أغسطس عام 1993 بعد شهرين من توقيع معاهدة التعاون العسكري بين روسيا وطاجيكستان حيث ذكر أنه يجب أن يفهم الجميع أن حدود طاجيكستان هي بالفعل حدود لروسيا بل إن الروس يعتبرون هذه المنطقة امتداد لمجالهم الحيوي وحق مكتسب لهم (Dilip Hiro., 1995, P.15)**.**

ولذلك فلا عجب أن يشهد الكرملين منذ التسعينات من القرن الماضي محاولة إعادة وبعث نظرية قلب العالم ، و يري بعض أنصار هذه النظرية اتخاذ قلب اليابسة الأورو آسيوي كنقطة انطلاق جغرافية لحركة عالمية معادية للغرب هدفها النهائي هو طرد النفوذ الأطلنطي وتحديداً الأمريكي من أوراسيا (ماهر حمدي عيش، 2005 ، ص236-237)**.**

كما تشكل طاجيكستان ومنطقة آسيا الوسطي موقعاً استراتيجياً هاماً في الفكر الجيوبوليتيكي الأمريكي . فمنذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 تحاول الولايات المتحدة التغلغل فى هذه المنطقة وذلك لإقامة قواعد لها لتكون قريبة من الصين و روسيا وإيران (لطفي السيد الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص57)**.**

وليس أفضل من منطقة وسط آسيا- منطقة قلب الأرض – كمكان مناسب تضع فيها الولايات المتحدة دعائمها وتثبت أقدامها وتبني تحصيناتها ولعل هذا ما دفعها للاستيلاء علي أفغانستان تحت زعم الحرب ضد الإرهاب ، فأفغانستان من وجهة النظر الأمريكية تعتبر مدخلاً لآسيا الوسطي (أحمد ثابت ، 2002 ، ص13)**.**

ثانيا: حجم ومساحة الدولة:

لاشك أن للمساحة التي تشغلها الدولة أثر كبير في القيمة السياسية للدولة. فالمساحة هي الحيز المادي للأرض التي تقوم على ترابها الدولة.

وتعد المساحة أحد العناصر الاساسية في الجغرافيا السياسية التي يجب تأملها عند دراسة الوحدات السياسية لما لها من تأثير واضح على وظائف الدولة وسلوكها . وقد صنف بوندز Pounds الدول حسب الحجم المساحي إلى ثمان فئات كالتالي:

1- دول عملاقة gaint states ومساحتها أكبر من 6 مليون كم2.

٢- دول ضخمة outesize states وتتراوح مساحتها بين 2,5- 6 م ك2 .

٣- دول كبيرة جدا very large states وتتراوح مساحتها بين 1,25- 5,2 م كم2.

4- دول كبيرة large states وتتراوح مساحتها بين ٦٥٠ ألف كم2 - أقل من 1,25 م كم2.

5- دول متوسطة medium states وتتراوح مساحتها بين ٢٥٠ ألف كم2 – أقل من 650 ألف كم.

6- دول صغيرة small states وتتراوح مساحتها بين ١٢٥ الف كم2 - أقل من ٢٥٠ ألف كم .

٧- دول صغيرة جدا very small states وتتراوح مساحتها بين ٢٥ ألف كم2 - أقل من 135 ألف كم2 .

8- دول قزمية micro states و تقل مساحتها عن ٢٥ ألف كم2 .

والحجم عامل مهم جدا في قوة الدولة، فكم من دولة صغيرة الحجم مساحيا، حققت تقدما اقتصاديا واجتماعيا ولكن نظرا لضالة الحجم لم تتمكن هذه الدول من الوصول إلى مصاف الدول العظمى . دول مثل سويسرا حققت مركزا تاريخيا

ممتازا واستفادت من الحماية الطبيعية التي وهبتها إياها الطبيعة في سطحها الجبلي وتفوقها على كل اوربا ارتفاعا . ولكن ضالة حجم سويسرا مساحيا وسكانيا حال دون تنميتها لهذه القوة وخروجها إلى بقية أوربا كدولة قوية أو كإمبراطوريات أوربا الأخرى، وينطبق نفس الكلام على هولندا التي توسعت وأقامت إمبراطورية ولكنها لم تتمكن في الحقيقة من المحافظة عليها لصغر حجمها المساحي والسكاني.

وليس الحجم أو الحيز المساحي هو الاعتبار النهائي في قوة وضعف الدولة. فقد تكون الدولة ذات مساحة شاسعة من الصحاري الجرداء غير المأهولة بالسكان وغير القابلة للاستصلاح أو الانتقال من أراض خالية إلى أراض صالحة لاستقرار الإنسان، وهناك دول - أفريقية كثيره تشغل الصحراء جزءا كبيرا من مساحتها مثل تشاد وموريتانيا والجزائر وغيرها، وإذا أخذنا جرينلاند مثلا وجدنا مساحة هائلة أو قارة أنتاركتيكا أو استراليا أو المساحات الهائلة في شمال كندا، وكلها أرض لا قيمة لها لاستقرار الانسان. وهي خالية تماما من العمران، وليست لها قيمة اقتصادية باستثناء المناطق التي تم فيها الكشف عن بترول أو غاز طبيعي. كذلك لا ننسى المساحات الشاسعة من الأراضي التي تغطيها الغابات في المنطقة الاستوائية.

والصورة التي عليها هذه الأقاليم، والحرارة الشديدة والمطر الشديد وصعوبة الانتقال والأمراض المنتشرة في مثل هذه الأقاليم نتيجة لانتشار ذبابة التسي تسي التي تصيب السكان بمرض النوم، وظروف التخلف المختلفة، مما يجعل مجرد اتساع المساحة مسألة لا تعني الكثير بالنسبة لقوة الدولة أو قيمة الدولة، فإذا أخذنا المساحة وحدها قد نصل إلى نتائج مضللة وغير صحيحة بالنسبة لتقييمنا للدول.

وكلما كانت الدولة أعظم مساحة وأكثر سكانا من غيرها كلما كانت أمام هذه الدولة فرصة أكبر - إذا تساوت الاعتبارات الأخرى - في أن تنهض وترتقي، ولا شك أن الكثرة العددية تساعد على التوسع والانتشار، ولا شك أيضا ان اتساع

المساحة يساعد على التباين في الموارد الطبيعية والتنوع في مقومات الدولة الاقتصادية.

ومهما يكن من أمر ذلك كله، وما ينتهي اليه من حيث تجميع المساحة التي تتكون منها الوحدة السياسية، فإن قيمة هذه المساحة لا ينبغي أن تقيم بالكيلومترات المربة. بل أن تقويمها الفعلي يكون وثيق الصلة بجملة عوامل معينة منها:

ا- كثافة السكان فيها وتوزيعهم، بالشكل الذي يتناسق مع الحاجة الملحة لاستغلال الموارد المتاحة.

ب - حجم الموارد الطبيعية وتنوعها، وقدرة الناس على استغلالها استغلالا اقتصادية متوازية ومتوازنا، لتلبية احتياجاتهم ولتحقيق فائض يشترك في التجارة الدولية.

ج - مرونة المواصلات بالقدر الذي يحقق الخدمات المناسبة، لأن تتمم الأجزاء المتباينة في الوحدة السياسية، بعضها البعض الآخر. هذا بالإضافة الى مرونة المواصلات التي تشترك بها في كل التحركات، التي تناسب دورها الفعال في المجتمع الدولي.

د- تجانس البناء البشري تجانسا معقولا، لكيلا تتفاوت درجات الولاء الذي تشد اواصر البناء البشري، وتكفل له الحد الأمثل من التعايش السوي في اطار حياة مناسبة. ومن غير المادة اللاحمة التي تتماسك بها لبنات البناء البشري تماسكا قويا، قد ينشأ الصدع وتكون المتاعب التي تهدد وجود الدولة.

هـ - وضع ورسم الحدود التي تكفل الوضع الأمثل، من حيث الفصل بين دولة وأخرى، دون أن تتضرر أي منهما، من هذا الفصل الحاسم بين سيادة دولة وسيادة دول الأخرى، أو بين مصالح دولة في أراضيها في جانب، ومصالح الدول الأخرى في جانب أخر.

وهذا معناه أن القيمة الفعلية للمساحة التي تشملها الوحدة السياسية لا تقاس بعدد الكيلومترات المربعة. ولكنها تقدر بما يتوفر فيها من مصادر،

وطاقات بشرية قادرة على الوفاء بالعمل الذي يستهدف استغلال الموارد المتاحة، وزيادة حجم الانتاج زيادة رتيبة تكفل المحافظة على مستوى معيشي مناسب للسكان . ثم هي تقاس من ناحية أخرى بما يتحقق فيها من خدمات النقل، التي تفي بحاجات التجارة وحاجات الاستراتيجية العسكرية، ومتطلبات الدفاع عن كيان الوحدة السياسية، في وقت الخطر الذي يهددها.

ومن ثم لا يتوافر احتمال مقبول او معقول لتحديد مساحة مثلى للوحدة السياسية. بل أن كل مساحة يمكن أن تكون مثلي فيما لو توافرت الأمور التي أشرنا اليها، وبالقدر الذي يتناسب مع تلك المساحة وكم الناس فيها. ومع الدور الذي تنتهجه الدولة في علاقاتها على صعيد المجتمع الدولي.

علاقة المساحة بالاستراتيجية العسكرية

لا شك أن لمساحة الدولة ميزة استراتيجية خاصة وميزات اقتصادية عامة فالدولة ذات المساحة الكبيرة تتصف بمميزات عسكرية تجعل غزوها واحتلها متعب للغاية. مثال ذلك الصين التي حاربت العسكرية اليابانية خلال الثلاثينات من القرن الماضي ونجحت بفعل عوامل مختلفة أهمها مساحتها الكبيرة وخير الأمثلة يعطيه لنا الاتحاد السوفيتي السابق ووقوفه صامدا - بمساحته وحجمه الكبير - أمام غزوة نابليون وغزوة هتلر.

والاستراتيجية العسكرية تدرس الترتيبات الاستراتيجية التي تقوم بها الدولة في أوقات السلم والحرب، والتي تتوافق مع حجم مساحتها، وذلك بهدف حماية إقليمها والحفاظ عليه من أي عدوان خارجي يهدد سلامة ووحدة أراضيها. وتنحصر الترتيبات الاستراتيجية المرتبطة بمساحة الدولة في فكرتين هما:

(1) - العمق الجغرافي Geographical Depth

وهو يعني عمق النطاق الإقليمي للدولة، ويقاس بالمساقة بين الوسط الهندسي أو الجغرافي الذي يجب أن يشغله مركز صناعة القرار السياسي (العاصمة)، وحدود الدولة أو محيطها الحدودي. ويعبر عنه بنصف قطر مساحة

الدولة في شكلها الدائري، وهو في علاقة طردية مع مساحة الدولة في شكلها المندمج (مصيلحى، ١٩٩٢، ٢٩).

وللعمق الجغرافي أهمية خاصة في أوقات الحروب، وتظهر هذه الأهمية فيما يسمى بمبدأ الدفاع في العمق Defence in Depth ، الذي يقوم على فكرة التنازل عن الأرض لكسب الوقت Selling space to gain time و هو مبدأ يمكن أن يطبق على السواء في الدول الكبيرة المساحة (فيفيلد & برسي ، 74-٧٣). لكنه لا يكون مفيدا في الدول المتوسطة والصغيرة المساحة، التي لا تتمتع بعمق جغرافي كافي. كما اتضح في حالة دولة العراق في حرب الخليج الثالثة عام 2003م ، حيث اعتمدت القيادة العراقية في استراتيجيتها العسكرية على مبدأ وتنظيم عسكري دفاعي تقليدي وهو " استراتيجية الدفاع الثابت " ، والتي تتم من داخل العمق الجغرافي في قلب الدولة، مع الدفع بمجموعات عسكرية صغيرة للقيام بما يشبه حرب العصابات الإرباك للقوات المهاجمة ومحاولة استنزافها قبل وصولها لعمق الدولة (عبد المجيد، ٢٠٠٣، ١٣).

ولتطبيق هذه الاستراتيجية الدفاعية، قام النظام العراقي بعمل الآتي :

1- جعل مركز الدفاعات العراقية في منطقة النواة العراقية، وبالتحديد حول العاصمة بغداد وفي داخلها، بحيث يجري من خلالها قيادة الحرب الدفاعية. وعليه فقد ركزت القيادة العراقية علي تحصين بغداد بسياج من الخطوط الدفاعية التي تضم أفضل القوات العراقية تدريبا وتسليحا، مع الاكتفاء بنشر قوات أقل تدريبا وتسليحا حول منطقة النواة العراقية (شكل ٩٣) لممارسة نوع من القتال التعطيلي ضد القوات المهاجمة (محمود ، ٢٠٠٣، 56).

2- إدخال تحسينات على الأوضاع الدفاعية في جميع المدن العراقية، خصوصا تلك الموجودة على طول الطريق من البصرة إلي بغداد، كما تم التخلي عن العمل العسكري من خلال وحدات عسكرية كبيرة الحجم (فيالق أو فرق) ، في مقابل الاعتماد على نشر القوات المسلحة العراقية في صورة وحدات صغيرة الحجم في المناطق الحيوية والتي لا يمكن توقعها على امتداد الطريق البري من حدود

الكويت و حتي بغداد وحول النهار (شكل 44). وذلك لسببين الأول هو ضمان سرعة وخفة الحركة وتفادي الغارات الجوية من جانب القوات البريطانية والأمريكية، والثاني هو زيادة قدرة القوات المتحصنة داخل المدن العراقية على الصمود لأطول فترة زمنية ممكنة في مواجهة القوات المهاجمة وجعل القتال أكثر صعوبة عليها (محمود ، ٢٠٠٣، ٩٧).

3- أدخل تحولات مهمة في هيكل قيادة القوات المسلحة العراقية، حيث تم إلغاء هيكل القيادة العسكرية التقليدية وإعطاء حرية أكبر للقادة الميدانيين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات العسكرية في الميدان، وذلك استعدادا لخوض معارك حرب عصابات في المدن. كما اهتم النظام العراقي بوضع حواجز على مهابط أهم القواعد الجوية، وخصوصا الموجودة في أطراف الدولة، وذلك بهدف عرقلة أي هجوم أمريكي يحاول احتلالها أو الهبوط فيها بالطائرات ذات الأجنحة الثابتة والمحملة بالجنود (التقرير الاستراتيجي العربي، 2004، ٩).

وقد حققت الاستراتيجية الدفاعية العراقية قدرا من النجاح في بادئ الأمر نتيجة للمقاومة الباسلة و غير المتوقعة من القوات العراقية في الجنوب خصوصا في معارك أم القصر والفاو والبصرة والناصرية ، مما دفع بالقوات الأمريكية والبريطانية إلى تغيير استراتيجية القتال من "استراتيجية الصدمة والترويع" إلى "استراتيجية القوة الحاسمة أو مبدأ باول" ، كما عملت على فتح محاور هجومية أخري للزحف نحو بغداد، الأول من الشمال بالتعاون مع الأكراد والثاني من الغرب عن طريق عمليات الابرار الجوي والاستيلاء على القواعد الجوية في الصحراء العراقية الغربية، والزحف عبر الطريق البري الرطبة - الرمادي نحو بغداد، مما أدي إلى إرباك القيادة العراقية وقواتها وعمل في النهاية على سقوط العاصمة العراقية بغداد بسهولة ويسر وبدون مقاومة بل وعكس ما كان متوقع (الانور ، ٢٠٠4، 41).

2- العمق الاستراتيجي strategic Depth

وهو يتمثل في إنشاء سلسلة مكثفة من التحصينات والمواقع العسكرية، التي تعوق حركة الاختراق السريع والتقدم نحو القلب الحيوي لمنطقة الدولة.

وتقوم هذه الفكرة أساسا علي أن هناك فارقا بين المساحة الجغرافية (النظرية والمساحة الاستراتيجية العملية) ، فحركة التقدم في القتال لا تقاس من الناحية العسكرية بالكيلومترات، وإنما على أساس المساحة الواقعية التي سيضطر أن يقطعها والوقت الذي سيستغرقه ذلك (توفيق، ١٩٧٧، ١٢٨-١٢٧).

ويعني ذلك أن فكرة العمق الاستراتيجي تقوم على التفوق العسكري في المعدات والأسلحة بكافة أنواعها، بما يحقق للدولة امتلاك قوة ردع ترهب بها دول الجوار والقوي التي قد تسيطر عليها أو تتحالف معها وتهدد استقرار الدولة، كما أن التفوق العسكري للدولة يساعدها على إتباع استراتيجية الحرب الوقائية التي تقوم على المبادأة بالحرب، ونقل المعركة خارج حدودها تفاديا للعمق الجغرافي المحدود الذي يسهل اختراقه.

كذلك تتميز المساحة الكبيرة بإمكانيات تجنب الضغط السكاني وتوزعه على اقاليم متعددة إذا ما كانت الظروف الإنتاجية تسمح بذلك مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واستراليا .

وكذلك فإن من مميزات المساحات الكبيرة إمكانية مستقبلية في الحصول على موارد زراعية او رعوية، أو مصادر للثروة المعدنية مما يشجع على نمو النظام الاقتصادي وقوته. وتساعد المساحة الكبيرة الدولة على إقامة المراكز الصناعية والحيوية بعيدا عن حدودها كما حدث بالنسبة لفرنسا عندما نقلت مراكز الصناعة بعيدا عن حدودها مع ألمانيا، وكما نقل الاتحاد السوفيتي السابق مراكز صناعاته الرئيسة بعيدا عن دول شرق أوربا.

والدولة ذات المساحة الكبيرة وخاصة ذات الكثافة السكانية العالية يصعب احتلالها والسيطرة عليها، أما الدول ذات المساحة الصغيرة فلا تستطيع الدفاع عن نفسها كما حدث مع هولندا في حربها مع ألمانيا، فقد احتلتها ألمانيا خلال أربعة أيام، ولذلك تحاول الدول الصغرى أن تبدأ بالهجوم في حالة الحرب وذلك لتبعد الحرب عن أرضها، كما حدث بالنسبة لإسرائيل حيث كانت تبدأ دائما بالعدوان لنقل المعركة إلى أرض الدول المجاورة لها حتى لا تتأثر طاقاتها

الإنتاجية، وخدماتها المختلفة، وسكانها المدنيون، ولتكسب مجالا أرضيا أوسع يمكنها من المناورة العسكرية.

وفي مقابل هذه المميزات فإن الحجم الكبير قد يعاكس الإشراف المباشر لسيادة الدولة في كل أجزائها الواسعة، ويتطلب لذلك خطوط اتصال كثيرة سريعة لتمكن السلطة السياسية من القبض على ناصية الأمور. ومن الأمثلة على ذلك ضعف النفوذ الصيني على أقاليمها الخارجية البعيدة مثل التركستان الصينية (سنكيانج).

ثالثا: الشكل:

يقصد بمصطلح شكل الدولة هيئة المنطقة السياسية أو القالب الذي تنتظم في إطاره المساحة السياسية . والغرض من دراسة الشكل في الجغرافيا السياسية هو التعرف على مدى تماسك المنطقة السياسية واتصال أجزائها بعضها ببعض ، فكلما زاد تماسك المنطقة السياسية وتوثق اتصالها ببعضها، كلما زاد ذلك من قوة الدولة وقدرتها على أداء وظائفها (توفيق ، ٢٠٠٣، ١٩٠ - ١٨٩)، **كما أن للشكل أهمية في الدفاع Defence عن الدولة ونظام إدارتها الداخلية لشئونها المختلفة بهدف السيطرة السياسية على إقليمها.**

والشكل المثالي للدولة أن تكون متماسكة متصلة الأجزاء وأن تكون هذه الحدود منتظمة بقدر المستطاع، وأقرب الأشكال للمثالية هو الشكل الدائري أو المربع والأشكال القريبة منهما.

وأهمية هذه الأشكال المثلى تتركز في ملاءمتها لأغراض الإدارة والدفاع والحكم؛ لأن الإدارة والحكم من نقطة مركزية على أبعاد متساوية يجعل السيطرة على أجزاء الدولة وحمايتها أمرا سهلا، كما أن جميع حدود الدولة تصبح متكافئة في عدم قابليتها للاختراق، الأمر الذي يحمي هذه الدولة من الغزو الأجنبي. كما أن التماسك المساحي لأراضي الدولة يساعد على التلاحم والتكامل بين أجزائها.

ويؤثر شكل الدولة على استراتيجيتها العسكرية سواء للمحافظة على الإدارة القومية او الدفاع العسكري. فالدولة التي تمتد في صورة شريحة طويلة مثل شيلي او النرويج تجد صعوبة في الدفاع عن نفسها لطول المسافات التي تقطعها القوات من مراكز التجمع العسكري، وكذلك تجد الدولة التي تمتد أجزاء منها في صورة شرائح طولية داخل الدول المجاورة صعوبة في الدفاع عن هذا الجزء المنعزل. مثال ذلك لسان كابريفي التابع لناميبيا والذي يقع بين انجولا البرتغالية وزامبيا في الشمال وبين روديسيا وبوتسوانا في الجنوب، وبالمثل نجد اللسان الأفغاني الشمالي الشرقي الممتد بين الاتحاد السوفيتي في الشمال وباكستان وكشمير في الجنوب وسنكيانج الصينية في الشرق، وبصورة مماثلة لجد ألسنة متبادلة لكل من سويسرا والمانيا، وسويسرا وإيطاليا، واللسان السويسري في مقاطعة جنيف الذي يتوغل داخل الأراضي الفرنسية، ومنطقة شافها وزن السويسرية التي تمتد داخل الحدود الألمانية.

ولا شك أن التداخل في حدود الدول - سواء كان في صورة ألسنة او مناطق معزولة داخل الحدود الأخرى، تؤدي إلى ضعف عام في الدولة في تلك المناطق الهامشية ما لم يكون السلام مستتبا بحيث تصبح هذه المناطق صعبة الاتصال ذات اتصالات سهلة مع الوطن الأم عبر أراضي الدولة المجاورة ويتم ذلك باتفاق معين بين الدولتين خاص بتلك المناطق، أو تشفق عدة دول على تأمين هذه الامتدادات الإصبعية. وبدون شك فإن أحسن اشكال الدولة هو ذلك الذي يتجنب الشرائح الطولية والحدود المتداخلة.

ودول العالم تختلف في أشكالها من دولة لأخرى شكل (19) وتبدو في مجموعها بشكل عام على الوجه التالي:

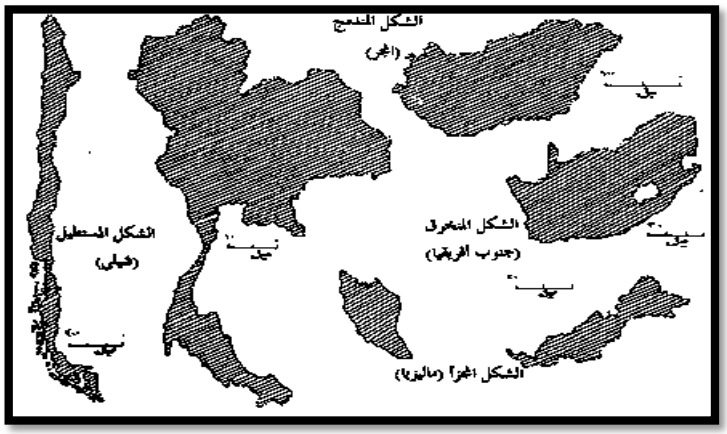

شكل (19) بعض أشكال الدول

1- الشكل المندمج (المنتظم) :Compacted States:

إن الدول المندمجة تتميز بتماسك أجزائها بحيث لا يفصل بينها مناطق بحرية أو يكون بها أو لها جيوب بالدول الأخرى أو تكون لها أجزاء معزولة في أراضي دولة أخرى، وحدود الدولة المندمجة ليست طويلة بالنسبة لمساحتها، مما يسهل عملية الدفاع عنها، والمحافظة على وحدتها واستقلالها، ومن الدول ذات الشكل المثالي فرنسا وسويسرا وبلجيكا ورومانيا وبولندا والمجر ومصر واورجواي.

والشكل المثالي للدولة يوفر لجيوشها المساحة الكافية للحركة والمناورة أو التقهقر ونقل الإمدادات بسهولة ويسر في حالة الحرب، كما يساعد على إنشاء شبكة نقل ومواصلات جيدة بالدولة؛ وفي حالة السلم تسهل حركة النقل والتجارة، كما تستطيع الحكومة التحكم في كل أجزاء الدولة بسهولة وبالتالي تحول دون انفصال أجزاء منها، كما أن الدولة المندمجة تساعد على انصهار السكان في بوتقة واحدة مما ينمي الشعور القومي في الدولة.

وبعض الدول تبدو مندمجة، لكن يظهر فيها البروز مما يجعلها تواجه بعض المشاكل إما لأن الجزء البارز يكون أهم جزء في الدولة أو لأنه بعيد عن المركز كما يبدو من زائير حيث تأخذ الشكل المندمج فيما عدا منطقتين حيويتين، بل تعدان أهم مناطق زائير وهما: كاتنجا في جنوب شرق الدولة حيث يوجد النحاس واليورانيوم وهما اهم موارد الدولة، والمنطقة الأخرى في الغرب حيث

تقع العاصمة والجهاز الإداري، وتبدو هذه المنطقة في شكل بروز يصلها بالمحيط الأطلنطي عن طريق متادى، وعادة يرجع السبب في وجود البروز أو النتوء إلى ما يلي:

- حرمان الدولة من الوصول إلى الساحل مثل زائير كما ذكرنا من قبل ومثل بولندا عندما أعطيت الممر البولندي (ممر دانزج) للوصول إلى بحر البلطيق.

- أن يفصل بين مناطق نفوذ دولتين كبيرتين مثل نتوء واخان بأفغانستان wukhan Strip الذي أنشئ ليفصل الاتحاد السوفيتي في الشمال عن مناطق النفوذ البريطاني في الهند في الجنوب.

- أن يحرم دولة من الوصول إلى البحر كنتوء بروسيا قبل الحرب العالمية الأولى الذي كان يفصل بولندا عن بحر البلطيق.

- أن يصل دولة بنهر دولي مثل نتوء كابريفس Caprivis الذي يصل بين أفريقيا الجنوبية الغربية (ناميبيا) بنهر الزمبيزي والذي يسمى بقرن الماعز، وقد أصبح هذا الجزء هاما جدا بعد أن انشأت فيه دولة جنوب افريقيا العنصرية قاعدة عسكرية للدفاع عنها وذلك قبل تحرر جنوب أفريقيا من سيطرة البيض.

2- الشكل المستطيل Elongated States:

يؤدي شكل الدولة المستطيل إلى كثير من المشكلات، حيث تطول الحدود السياسية مما يجعل احتمال تعرضها للخطر ممكنا إذ يصعب مراقبتها والدفاع عنها، كما أن الصلة بين العاصمة وبقية أجزاء الدولة قد تعترضها بعض العقبات الطبيعية ويصعب أن تكون على أبعاد متساوية من أطرافها وخاصة إذا كانت الدولة شديدة الاستطالة مثل شيلي أو النرويج أو إيطاليا.

ويؤدي الشكل المستطيل إلى التباين الحضاري كما يبدو بين جماعات اللاب في شمال الترويج وبقية سكان الدولة، وأحيانا يؤدى هذا التباين الحضاري إلى الاختلاف السياسي كما يبدو من اختلاف جماعات الإيوي الموجودة في جنوب توجو في نظرتها السياسية عن تلك الموجودة في الشمال، وكذلك تؤدي شدة الاستطالة إلى تنوع في البيئات الطبيعية مما يؤدي إلى التباين في الإنتاج الزراعي والحيواني. وقد يترتب على هذا نزعة انفصالية لبعض أجزاء الدولة وخاصة في غياب السلطة القادرة على السيطرة في حالة تباعد أطراف الدولة.

والدول المستطيلة بعضها يمتد على طول الساحل مثل شيلي والنرويج والأرجنتين وفيتنام، وهذه الدول وخاصة شيلي والنرويج تعاني من عدم وجود خطوط سكك حديدية تغطى الدولة، ولذلك تعتمد على الملاحة البحرية في الاتصال بأجزاء الدولة المختلفة، وهذه الوسيلة معرضة لمخاطر البحار والمحيطات التي تخضع لحالة البحر والظروف المناخية ومشاكل المد والجزر، أو العدوان على المياه الإقليمية لهذه الدول.

أما الدول المستطيلة الداخلية مثل تشيكوسلوفاكيا قبل انقسامها ولاوس والنمسا فتتميز بوجود الحواجز الجبلية الممتدة على طول تلك الدول مما يعوق حركة المواصلات، وهذا بدوره يؤثر على العلاقة بين شعوب تلك الدول، فقد أدت الحواجز الجبلية في تشيكوسلوفاكيا إلى فصل الشعبين المتكون منهما الدولة وإلى عدم اندماجهما وتلاحمهما رغم مضي وقت من الزمن على توحيدهما ثم إلى انقسام الدولة أخيرا، وفي النمسا نفس الشيء حيث طالب الإقليم الغربي منها بالانفصال والانضمام إلى سويسرا نظرا لبعد المسافة بينه وبين العاصمة فيينا وقربه من سويسرا.

3- الشكل المجزأ Fragmented States:

إن تماسك الدولة في مكان واحد يعد من أهم مقومات وحدتها والسيطرة على أراضيها وسهولة إدارتها، بينما تمزق الدولة وتجزئتها يعد ضعفا استراتيجيا، إذ يصعب التحكم في وقت السلم في كل الأجزاء، كما يصعب الدفاع عنها في وقت الحرب، ويقل احتكاك الناس ببعضهم البعض في الدول المجزأة وبالتالي يضعف تماسكهم.

والدول المجزأة تنقسم إلى تجزئة بحرية وبرية :

١- التجزئة البحرية وتتمثل في مجموعة من الجزر التي تطول حدودها وبالتالي تواجه مشكلة عدم القدرة على الدفاع عن نفسها بالإضافة إلى صعوبة تحديد مياهها الإقليمية وحمايتها، حيث إن ضيق المسافة بين الجزر ووقوعها على طرق التجارة الدولية يجعل الدول البحرية الكبرى تطالب بتدويل الممرات الدولية حتى لا تلف المياه الإقليمية للدولة حجر عثرة في سبيل التجارة الدولية ، كما أن جيوشها سوف تتورع على جميع سواحل الجزر في حالة الاعتداءات الخارجية ما يضعف قوة الجيش، وقد يحدث صراع بين الجزر عند اختيار عاصمة الدولة في أي جزء من أجزائها.

ويترتب على الربط بين هذه الجزر كثير من الصعوبات وكثير من النفقات كما في كل من اليابان والفلبين وإندونيسيا والمملكة المتحدة، ففي إندونيسيا الاف الجزر، والربط بين هذه الجزر والإبقاء على الروابط السياسية والقومية شيء ضعيف جدا، وكثيرا ما تقوم الاضطرابات وتظهر الدعوة للانفصال كما حدث عندما طلبت سومطرة أن تنفصل عن الدولة، وكذلك عندما انفصلت المناطق التي كانت خاضعة لليابان على السواحل الأسيوية، والأجزاء التي كانت تابعة للسويد على سواحل البلطيق.

٢- التجزئة البرية وتتمثل في تجزئة الدولة بريا بحيث تفصل بين هذه الأجزاء دول أخرى مثل دولة باكستان بعد استقلالها عن الهند، حيث قسمت إلى باكستان شرقية وباكستان غربية، وكان ذلك يمثل نقطة ضعف في الدولة انتهى بانفصال القسم الشرقي ليصبح دولة بنجلاديش، والجزء الغربي الذي أصبح جمهورية باكستان الإسلامية، وكما حدث عندما اتحدت مصر وسوريا لتصبحا معا الجمهورية العربية المتحدة، التي لم تستمر سوى أربع سنوات حيث انفصلت سوريا وعادت كما كانت دولة مستقلة وذلك نتيجة انفصال أجزاء الدولة عن بعضها البعض، وكذلك انفصال الاسكا كولاية من الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن استمرار هذا الجزء وعدم محاولته الانفصال عن الدولة الأم مرجعه إلى ضعفه بحيث لا يستطيع الانفصال عن الدولة الأم، كما يفصل بحر مرمرة تركيا إلى قسمين أحدهما أسيوي والآخر أوربي.

٣- وهناك دول تضم أجزاء برية وبحرية ومنها اتحاد ماليزيا الذي يضم شبه جزيرة الملايو البري الذي يعد امتدادا لقارة آسيا كما يضم صباح وسرواك، ومثل إيطاليا التي تضم شبه الجزيرة الإيطالية وجزيرتي صقلية وسردينيا: والدانمرك التي تضم شبه جزيرة جتلند وجزيرة فن والجزيرة الصغرى والكبرى في بحر البلطيق، والإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي.

4- الشكل المنخرق Perforated States:

احيانا توجد بعض الدول محصورة في داخل دولة أخرى أشبه بجزيرة محاطة بالدولة الأخرى من جميع الجهات بحيث لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الدولة المحيطة بها مثل الفاتيكان في إيطاليا وغامبيا في السنغال وسان مارينو في إيطاليا وسوازيلاند وليسوتو في جنوب أفريقيا.

والدولة التي تكون في مثل هذا الوضع عادة تكون في موقف ضعيف، وتقع دائما تحت تهديد الدولة المحيطة بها، ولذلك ينبغي أن تكون دائما على علاقة

طيبة بها، ولذا اضطرت غامبيا إلى إقامة اتحاد مع السنغال في عام ١٩٨٢ باسم سنغامبيا، تجنبا لما تعانيه من جراء هذا الموقع.

واحيانا توجد أجزاء من دولة في داخل دولة أخرى وتأخذ صورا مختلفة، فقد تكون منفصلة تماما عن الدولة الأم وتحاط بدولة أخرى من جميع الجهات بحيث لا يمكن الوصول إليها إلا بالمرور في الدولة المحيطة بها مثل برلين الغربية التي كانت محاطة بالمانيا الشرقية رغم تبعيتها لألمانيا الغربية قبل أن تتحد المانيا بشقيها الشرقي والغربي.

وقد تأخذ شكل جيب أو لسان او نتوء يمتد من الدولة في دول أخرى مثل جيب واخان wakhan الممتد من أفغانستان شرقا ليفصل بين روسيا والباكستان (مناطق نفوذ الاستعمار البريطاني سابقا)، ومثل الكمرون الممتد حتى بحيرة تشاد، والنتوء اليوناني الممتد من بلغاريا وبحر إيجة. ومثل اللسان الذي يطلق عليه قرن الماعز Caprivis Finger في الشمال الشرقي لجنوب غرب افريقيا الذي يمتد شرقا حتى نهر الزمبيزي والذي يفصل بين أنجولا وزامبيا في الشمال وبتسوانا لاند في الجنوب.

ويطلق على الجزء الذي يقع في دولة رغم تبعيته لدولة أخرى اسم مكتنف Exclave، وبالنسبة للدولة المحيطة به يسمى مكتنف Enclave ومن هذه المكتنفات لليفليا Llivia الواقعة في فرنسا وتتبع إسبانيا، وكذلك كامبيونى التابعة لسويسرا وتقع في إيطاليا، وأكبر المكتنفات عددا توجد على طول الحدود بين الهند وبنجلاديش.

وتسبب هذه المكتنفات شكل (20) والجيوب الكثير من المشكلات بين الدول المشتركة فيها مما يوجب عقد اتفاقات بينها بخصوص الاتصال بها وإدارتها نظرا الصعوبة موقعها بالنسبة للدولة الام والدولة التي تحيط بهذا المكتنف أو الجيب.

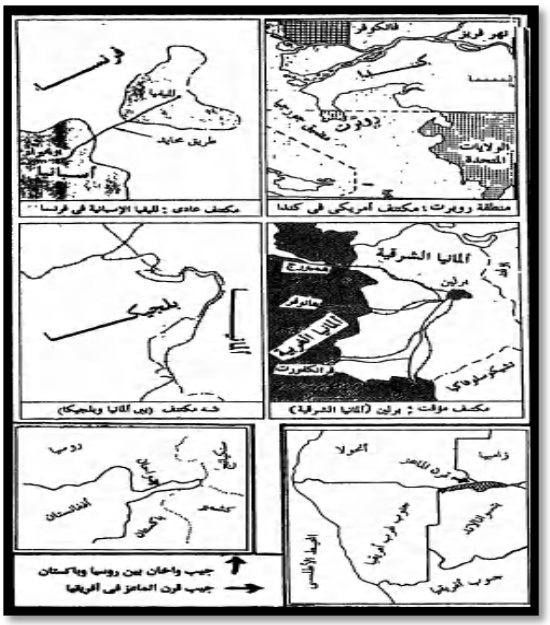

شكل (20) المكتنفات والجيوب

وهناك علاقة وثيقة بين شكل الدولة وموقع العاصمة. فمن المعروف أن معظم عواصم الدول تحرص على وجودها في مكان مركزي في مكان وسيط من كل أراضي الدولة. أو بالتحديد من كل الأراضي ذات النشاط الاقتصادي والاجتماعي وذات الكثافة السكانية، فالثقل وأقطاب الثقل السكاني والاقتصادي لاشك تجذب إليها المراكز الإدارية وبالتالي العاصمة. والموقع الوسطى للعواصم هام جدا لأن العاصمة هي قلب الدولة النابض وعقلها المفكر والمدبر، ولذا وجب أن تكون في أكثر المواقع أمانا وكفاءة في الحماية. وليس هناك أفضل من الموقع المركزي لتحقيق هذا الغرض.

ومدريد في اسبانيا وبرن في سويسرا ووارسو في بولندا عواصم مثاليـــة لموقعها المتوسط بالنسبة لشكل الدول التابعة لها على الترتيب .

والعواصم ليست ثابتة فهي تتغير بل وتتحرك من مكان لآخر داخل الدولة وقد نقلت تركيا عاصمتها من استنبول إلى أنقرة بعد تقلص وزوال الإمبراطورية العثمانية، ونقل الاتحاد السوفيتي عاصمته من موسكو إلى لينينجراد مرة ثم إلى موسكو مرة أخرى ونقلت البرازيل عاصمتها من ريودي جانيرو إلى برازيليا في داخل البلاد.

وعندما تنقل الدولة عاصمتها من جهة داخلية إلى جهة ساحلية يدل ذلك على أن الدولة تتجه اتجاها بحريا. وعندما يحدث العكس يدل ذلك على أن الدولة تتجه اتجاها داخليا.

واشنطن بموقعها في شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية انما جاء ذلك التوجيه بسبب تركز النشاط الاقتصادي والصناعي والثقل السكاني في الولايات المتحدة في شمال شرق الولايات المتحدة.

وان تماسك و اتصال أجزاء الدولة أو ظهورها ككتلة واحدة يعتبر من ميزاتها، فكلما كانت ملتئمة كلما قصرت أطول الحدود بالنسبة إلى المساحة. ومن الناحية النظرية البحتة يعتبر الشكل الدائري مثاليا، وخاصة إذا كانت عاصمتها تمثل مركز هذه الدائرة، ويمكن معرفة الانحراف عن هذا الشكل المثالي عن طريق عمل نسبة بعد الحدود الحقيقية عن أقصر طول للحدود، أي عن محيط هذه الدائرة، فكلما كان الرقم صغيرا كانت الدولة أقرب إلى الشكل المثالي، وكلما كان كبيرا كلما بعدت عن هذا كما يتضح من جدول (8).

جدول (8) الانحراف عن الشكل المثالي

الدولة	أوراجواي	رومانيا	المجر	المكسيك	شيلي
% طول الحدود إلى أقصر طول لها	105	137	146	258	310

ويظهر الشكل المثالي على سبيل المثال في رومانيا، والمجر كلهما اشكال اقرب الى المثالية، بينما تعد شيلي مثلا تقليديا للدول ذات الامتداد الطولي الكبير، إذ تمتد من الشمال إلى الجنوب مسافة ٣٩٠٠ ميل، على حين ان عرضها قد لا يتجاوز المائة ميل، فإذا أضفنا إلى هذا وجود جبال الانديز التي تزيد المواصلات تعقيدا وصعوبة، ادركنا أن مشكلة الدفاع في مثل هذه البلاد من الصعوبة بمكان، كذلك الحال في النرويج التي أمكن للألمان شل حركتها بالاستيلاء على المدن والموانئ الساحلية، التي تتحكم في طرق المواصلات مع الداخل، ولا يمتد في شيلي أو النرويج خط حديدي بطول الدولة بالكامل، وإذا كانت النرويج يمتد فيها طريق طولي صالح طول العام فهذا ما لا يتوفر في شيلي التي تعتمد بالدرجة الأولى في تجارتها ونقل سلعها على السفن الساحلية، كما اضطرت شيلي أيضا إلى تخفيف التعريفة الجمركية في الأقاليم المتطرفة شمالا وجنوبا، كذلك كان لاستطالة تشيكوسلوفاكيا بالإضافة إلى ظهور الحواجز

الجبلية اثره في صعوبة المواصلات، وبالتالي كان من عوامل ظهور الروح الانفصالية عند السلوفاك والتي أدت في النهاية إلى انقسام الدولة إلى دولتين تشيك وسلوفاك.

كما تعد الدولة غير مثالية الشكل حين تظهر فيها أجزاء منفصلة عن الكتلة الرئيسة فألمانيا قبل الحرب الثانية حين كان يشطرها الممر البولندي، او الباكستان التي كان يفصل شطريها عن بعضها مسافة الف ميل بالبر، بينما يبعد ميناء شيتاجونج عن كراتشى نحو 3 آلاف ميل، وكان هذا من عوامل ضعف الدولة، وانفصال باكستان الشرقية باسم دولة بنجلادش.

والأمثلة واضحة ايضا في خريطة افريقية السياسية، حيث جمهورية مالي التي تختنق في الوسط وتترك على الجانبين كتلتين شبه منفصلين يسهل قطعها نظريا عن بعضهما البعض من الخارج، أي من بوركينافاسو وموريتانيا، كذلك الحال في الصومال التي تمتد على هيئة شكل 7 الإفرنجي فهي مفرطة في الطول مما يضعف من التماسك الداخلي، كما يمكن لاسفين أوجادين هرر الذي يتعمق في الصومال شطر هذه البلاد إلى شطرين، وتكرر زامبيا صورة مالي، كما تكرر موزمبيق صورة الصومال، أما مالاوى فليست إلا اسفينا في موزمبيق، وفي جمهورية جنوب أفريقية نجد أن الترنسفال تمتد بعيدا إلى الشمال، حتى أنها تقع في دائرة نفوذ مابوتو.

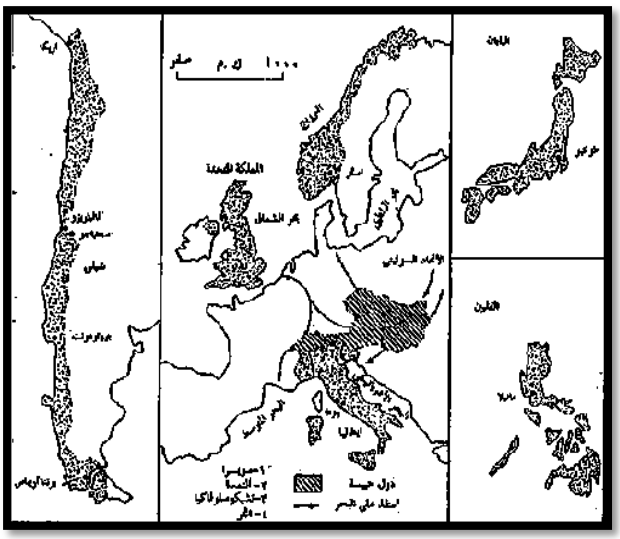

شكل (21) شكل وموقع دول منتقاه

وكان من نتائج عدم الانتظام في اشكال الدول الأفريقية، فرط طول حدودهما السياسية فتكاد حدود أفريقية السياسية (٢٩٠٠٠ ميلا) تعادل كل حدود العالم الجديد او ضعف حدود أوربا (١٥٠٠٠ ميلا).

ولكن يجب أن نستدرك ونقول بان المشكلات السياسية لا تتوقف على عنصر واحد فقط، فهناك دول أجزاؤها متباعدة مثل نيوزلندا والدانمرك ومع ذلك لا يظهر فيها عدم التماسك أو عدم الترابط الاجتماعي.

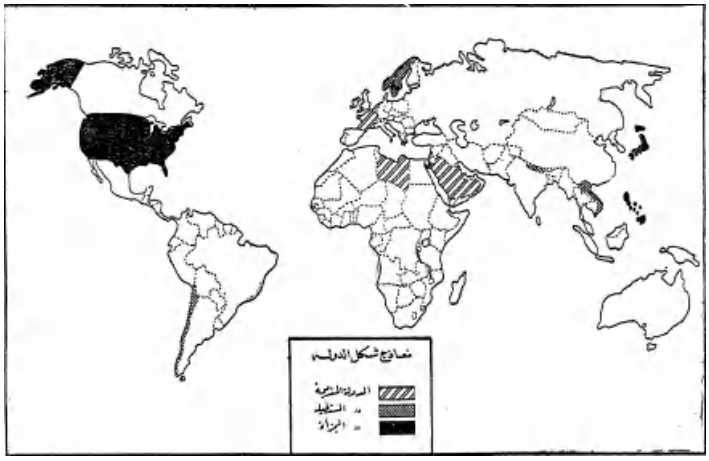

شكل (22) نماذج لأشكال الدول

رابعا: المظاهر الطبيعية:

لا يمكن إغفال المظاهر الطبيعية في الجغرافية السياسية، فالعلاقة بين سكان الدولة واراضيها لا يمكن فهمها إلا بعد التعرف التفصيلي على كل منها، وعادة ما تكون نسبة الخطأ في الدراسات الطبيعية أقل من الدراسات الإنسانية، لأن للأولى صفة الثبات، فالأرض التي تحتلها الدولة تغييراتها عادة أبطأ من تغيرات البشر الذين يعيشون عليها، وكلنا نعرف أن أي إطار طبيعى توضع فيه الدولة ما هو إلا نتيجة تفاعل العوامل المتعددة، كل منها يعالج على حدة للتعرف عليه بدقة، وإن كانت تتجمع وتتفاعل لتعطينا في نهاية الأمر مسرحا مجهزا يعش عليه الإنسان.

1- البناء الجيولوجي والتضاريس :

فجيومورفولوجية الدولة ما هي إلا البناء الجيولوجي بعد تاريخ جيولوجي طويل عدلته الظروف الطبيعية، والأنهار التي تجري في الإقليم يمكن اعتبارها ظاهرة طبيعية، ولكنها من حيث السرعة والاتجاه ترتبط بنوع الصخور التي تجرى فيها، وليس من شك أن الدراسة الطبيعية التخصصية خارجة عن نطاق الجغرافية السياسية، ولكن الإحاطة بها تساعد على تفهم المظاهر الطبيعية في علاقة المجتمعات الأرض، فعلى سبيل المثال، البناء الجيولوجي يستحق عناية الجغرافية السياسية لعدة أمور منها: التعرف على موارد الدولة المعدنية، فهذه من اهم دعائم قوة الدولة، والبناء الجيولوجي ايضا مسئول عن سهولة الوصول إلى المعادن او صعوبته.

الأمر الثاني أن البناء الجيولوجي مسئول عن الخطوط العامة لتضاريس سطح الأرض بالإضافة إلى عوامل التعرية، فالتضاريس تلعب دورا كبيرا في الدولة ، فالسهول تصلح لقيام نوايات الدول، بينما المناطق الجبلية كثيرا ما تكون غنية بالمعادن أو القوى المائية والأخشاب، إذا استغلها الإنسان، كانت مصدر قوة اقتصادية عظيمة للدولة. كما انه يمكن القول أيضا أن الوحدة السياسية يسهل تحقيقها في الأرض السهلية عن المناطق الجبلية، فكثير من الأجزاء الجبلية يعانى خلخلة في السكان، إذ أن السكان يتجمعون في الأودية، بينما يتبعثرون في الجبال، ولا يسهل بينهما اتصال، بحيث تصبح الوحدة هي العشيرة إن تطورت كانت كانتونا أو ولاية وإذا اتحدت هذه الكانتونات فإنها لا تكون دولة واحدة إلا بعد مرحلة كبيرة من التقدم السياسي، كما هو الحال في سويسرا.

ويمكن القول ايضا ان الانتقال والتحركات البشرية تكون ايسر في السهول عنها في الجبال، وبالتالي يتسع نطاق النشاط التجاري والثقافي ولكن هذه النطاقات السهلية التي تمنح التسهيلات، وتشجع على النمو، وعلى التوسع من جانب كل وحدة سياسية مجاورة، تخلق بالتالي حالة من المنافسة، من ثم تبذل كل دولة في السهول جهودا كبيرة للاحتفاظ بحدودها.

ولعل السهولة التي تتوسع بها الدولة القوية في هذه السهول، هي انعكاس لما نراه على الخريطة السياسية، من أن السهول إما أن تتجمع في وحدة سياسية واحدة، مثل السهول الروسية، تمثل أول منطقة نزاع بين الدول المتنافسة. ولعل المثل الأول واضح في حالة السهل الروسي الذي يدخل ضمن روسيا الاتحادية بينما يتضح المثل الثاني في السهل الأوربي الذي ظل كمنطقة نزاع دائم بين الدول التي تحتله حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. والوحدات السياسية التي تعيش في هذا الميدان تعيش في خوف دائم من الاعتداءات الخارجية، وبالتالي يؤثر هذا على تنظيمها الداخلي. هذا على عكس المناطق الجبلية، التي تعطي تسهيلات دفاعية كبيرة للغاية، ويمكن للدولة أن تؤمن على نفسها إلى حد كبير، وأن عانت بعض العزلة السياسية والاقتصادية، وليس من شك أن سهولة الإدارة ودرجة الوحدة في داخل الدولة تتأثر بطبيعة ارضها، وصعوبة الانتقال، فعلى سبيل المثال تظهر إكوادور على الخريطة السياسية وكأنها دولة ملمومة، متوسطة الحجم، ولكنها في حقيقة الأمر تنقسم إلى ثلاثة أقسام.

السهل المطل على المحيط الهادي، سلاسل وهضاب الإنديز، والسهول المنحدرة إلى الأمازون في الداخل، ولم تكن هذه الأقاليم يوما ما متكاملة، فسهول الأمازون صعب الوصول إليها كما أنها مخلخلة السكان، بينما تختلف سهول المحيط الهادي عن الجبال، مناخا وسكانا، إذ يسكنها الهنود الحمر و المستيزو (المخلطون)، كما أن وسائل النقل صعبة للغاية على حين لا توجد سوى الأنهار وسيلة من وسائل الحركة في سهول الأمازون الكثيفة الغابات، لذلك فقد استطاعت دولتا كولومبيا وبيرو اقتطاع أجزاء منها.

وتؤثر التضاريس في اتجاه وسائل النقل، ففي ويلز من الصعب مد الخطوط الحديدية من الشمال إلى الجنوب بسبب الكتل الجبلية، ولذلك فالخطوط الحديدية تمتد فيها من الشرق إلى الغرب متتبعة الأودية، ومن المعروف في بريطانيا انه السهل لسكان ويلز إذا أرادوا الاجتماع ببعضهم أن يتم هذا الاجتماع في إنجلترا عنه في ويلز.

وللتضاريس اثرها في تعيين خطوط تقدم الجيوش وانسحابها، فحيث ترتفع الأرض تصبح من الوعورة بمكان بحيث يصعب على الجيوش عبورها برا، وتظهر أهمية الممرات التي تفصل الكتل الجبلية عن بعضها، وتصبح هذه المضايق محاور للتحركات الحربية كما هو الحال في ممرات الختمية والجدي ومتلا وسحر في سيناء، وكما هو الحال في ممري خيبر وبولان بين باكستان وأفغانستان. وللتضاريس أثرها في تعيين التكتيك والأسلحة التي تستعمل في الميدان فسهول روسيا الفسيحة وصحاري شمال أفريقية وسيناء الرملية تعتبر ميدانا جيدا لاستعمال الدبابات والمدرعات، بينما مرتفعات النرويج وجبال الألب لايصلح فيها استعمال المدرعات، وكشفت التجارب العسكرية في الحرب العالمية الثانية اختلاف التكتيك في كل ميدان بحسب طبيعة الأرض، فاستخدم الألمان اسلوب الإنزال الجوي على جزيرة كريت الجبلية، كما طور الحلفاء أسلوب حرب العصابات في المناطق الجبلية في اليونان، ويوغسلافيا سابقا، وإيطاليا، مما اضطر معه الألمان إلى حشد ٢٢ ألف جندي لمجابهة خمسة آلاف وخمسمائة جندي من رجال العصابات.

وللتضاريس أثرها في تخطيط الحدود السياسية، فإذا قلت المعالم المورفولوجية البارزة التي يمكن اتخاذها كنقاط مرجعية للحدود، تسود الحدود الهندسية كالخطوط المستقيمة والأقواس والخطوط الفلكية كخطوط الطول والعرض، وليس من شك أن الحدود السياسية العربية وجزء كبير من الحدود السياسية الأفريقية تنتمي لهذا النوع، ومثل هذه الحدود الخطية لا تعبر إلا عن القوة النسبية للقوى الأوربية التي قامت بتعينها، أي مناطق نفوذها في إطار ما يسمح به من التوازن القائم بينها، مثل حدود مصر مع فلسطين، منطقة الحدود الليبية المصرية - الحدود المصرية السودانية على حين تستغل المظاهر المورفولوجية البارزة في تعيين الحدود كما هو الحالي في الحدود الهندية الصينية، الحدود بين شيلى والارجنتين وهكذا.

ولتضاريس أية دولة وظاهرات السطح بها أهمية في التقييم الاقتصادي والسياسي لها، وما من شك في أن الأراضي التي تمتاز بطبيعتها السهلية

المنبسطة إذا تصادف وقوعها في ظروف مناخية ملائمة تكون مثل هذه الأراضي بلا جدال أفضل بكثير من غيرها من الأراضي التي تقع في منطقة جبلية وعرة. على الرغم من أن الجبال قد تحتوى ثروات معدنية أو إمكانيات لتوليد الطاقة المائية، إلا أن الأراضي السهلية لو اقترنت بظروف مناخية مناسبة هي أفضل الأراضي للتقدم الاقتصادي وللنشاط البشري بصفة عامة، ويعيش معظم سكان العالم حاليا في أراضي سهلية، وقد نشأت الحضارات القديمة في السهول الفيضية في وادي النيل وأرض الرافدين، وقد نفر الناس من سكنى الجبال والجهات المرتفعة لجدبها وفقرها ولجأوا إلى الأراضي السهلية حيث يجود فيها الزرع والنبت وتسهل الحركة بين الأجزاء المختلفة، ولا يضطر الناس الى الحركة صعودا وهبوطا.

والدول التي بها اراضى سهلية تستطيع أن توفر لسكانها حاجتهم من الحبوب والمنتجات الغذائية التي تنتجها الأرض، وقد كان لضألة الأرض السهلية القابلة للزراعة في اليابان والجزر البريطانية أثر كبير على هذه الدول. فنجد أنها تعتمد على غيرها في الحصول على جزء كبير من حاجتها الى هذه السلع، ونذكر حال بريطانيا أيام الحرب العالمية الثانية، وكيف أن كل المنتجات الغذائية كانت توزع بالبطاقات لقلتها وللحصار الذي تعرضت له ولصعوبة الحصول على مواد مثل السكر والحبوب وغير ذلك من البلاد المنتجة لها. واليابان تضطر في الوقت الحاضر الى استيراد نحو ثلث حاجتها من الغذاء للاستهلاك الحلى.

واستواء السطح أمر حيوي جدا في البلاد التي تعتمد فيها الزراعة على الري. وحتى الأراضي التي تقوم فيها الزراعة البعلية نجد أن الأراضي السهلية المنبسطة أفضل بكثير في الزراعة من غيرها من الأراضي. وذلك لسهولة القيام بالعمليات الزراعية، ونذكر هنا أن الأراضي السهلية في كل من الولايات المتحدة وكندا قد مكنت هذه الدول من استخدام نظام ميكنة الزراعة في مساحات واسعة (الزراعة الواسعة).

وبالرغم من الميزات الكثيرة للأراضي السهلية نجد أن الأراضي الجبلية أو المرتفعة كانت أنسب الأراضي لقيام الوحدات السياسية لأنها وفرت لها الحماية والأمن. وكانت كل دولة تحتاج في الماضي الى نواة جبلية مرتفعة تكون ملجأ لها لا يمكن قهره فلا تنهار الدولة، تنطلق منه إلى الأراضي السهلية المحيطة كلما استعادت قوتها، وبعد أن تعدت مرحلة الأزمة العصبية. وقد استفاد المجاهدون الجزائريون من الجبال في حرب التحرير التي خاضوها ضد الفرنسيين حتى حصلوا على الاستقلال.

من أمثلة الدول التي نشأت في مناطق جبلية دول أمريكا الوسطى وبعض دول امريكا الجنوبية مثل كولومبيا وأكوادور وفنزويلا ، ومن الدول التي قامت في منطقة جبلية ثم مدت نفوذها الى الأراضي المجاورة إيران وتركيا، ومن الدول الجبلية الخالصة نيبال وبوتان في شمال الهند.

ولكن بعد تقدم العلوم وارتفاع قدرات الإنسان أمكن للإنسان أن يستفيد من الثغرات الموجودة في المناطق الجبلية ومن الأودية الضيقة في عمل الممرات وإنشاء الطرق والسكك الحديدية. بل أمكن إنشاء الأنفاق التي تخترق الجبال والتي تمر بها القطارات والسيارات في أوربا وكذلك في العالم الجديد. وقبل إنشاء مثل هذه الطرق في دولة مثل رومانيا كان يتعذر وصل شمال البلاد، بجنوبها وشرقها. وبعد إقامة هذه الأنفاق أصبحت إيطاليا تتصل ببقية أوربا شمالا بسهولة ويسر عبر الممرات الجبلية في الألب، وأصبحت السكك الحديدية والطرق تخترق جبال الابلاش في شرق الولايات المتحدة الأمريكية.

ولظاهرات السطح أثر كبير في اتجاه الحدود السياسية. ومن المعروف أن الحدود السياسية المثالية هي تلك التي تتطابق مع حدود بشرية وطبيعية واضحة، وفيما يختص بالحدود الطبيعية فهي تلك التي تتبع الظاهرات الطبيعية وبالذات ظاهرات السطح. ولذلك نجد أن تخطيط الحدود السياسية في المناطق السهلية تفتقر الى الحواجز والعوائق التي تميز بين أجزاء الدول المختلفة التي توجد بها. فأقامت بعض الدول في الماضي أسوارا لتفصل بينها وبين غيرها من الدول والشعوب ونذكر هنا سور الصين العظيم.

ولم تعد للأسوار في الوقت الحاضر أية قيمة دفاعية. وأصبحت الدول تلجا إلى بناء خطوط تحصينات خاصة بينها وبين البلاد التي تخشي من غزوها او اعتدائها عليها.

ولذلك نجد أن الجهات السهلية تتعرض للغزو والاحتلال أكثر من غيرها من أراضي الدولة ذات الطبيعة الجبلية، والجهات الجبلية أكثر قدرة على حماية الدولة لوعورتها وصعوبة عبورها. ولذلك تميل الحدود السياسية الى الاتجاه إلى الجهات الجبلية ومسايرة قممها لتوفير أقصى قدر من الحماية، والجهات الجبلية لا تقوم بوظيفة الفصل الطبيعي فحسب بل تقوم ايضا بالفصل بين الثقافات واللغات والأجناس. او ظلت هكذا لفترة طويلة من الزمن.

وبالرغم من كل هذه الميزات نجد أن الحدود السياسية لا تسير مع الحدود الطبيعية دائما، ولكن في مسافات معينة ذلك لأن تخطيط الحدود السياسية لا يأخذ في الاعتبار هذه الضوابط الطبيعية بقدر ما يأخذ في الاعتبار الاعتبارات السياسية.

وبذلك يتدخل التركيب الجيولوجي ومظاهر السطح في سياسة الدولة ومشكلتها وبالتالي يصبح لهما تأثير على وظائف منطقة الدولة من نواح متعددة، فالتركيب الجيولوجي يعمل على توفير الموارد المعدنية والصخرية التي تحقق للدولة قدرة على أداء اقتصادي أفضل. أما مظاهر السطح فيختلف تأثيرها حسب نوعها، فالسهول توفر الأراضي الخصبة اللازمة للزراعة والتي تجذب السكان على الاستقرار، على عكس المناطق الصحراوية التي تعد مناطق طرد سكاتي. و الجبال رغم أنها تحمي الدولة كثيرا من الغزو و الهجوم الخارجي إلا أنها تعوق التوحيد الثقافي و تبادل الأفكار و الآراء بين مناطق الدولة، لأنها تخلق مناطق منعزلة عن بقية أجزاء الدولة يكون لها عاداتها ولغاتها ودياناتها الخاصة.

وعلى الرغم من أن الدراسة التفصيلية للتركيب الجيولوجي تقع خارج حقل الجغرافيا السياسية ، إلا أن التركيب الجيولوجي يستحق أن تفرد له مكانة بارزة في الدراسة وذلك لسببين:

الأول: أن الموارد المعدنية التي توجد في منطقة الدولة ترتبط بتراكيبها الجيولوجية ارتباطا مباشرا.

الثاني: أن التركيب الجيولوجي يعين المظاهر التضاريسية لسطح الدولة، وما يطرأ عليها من تعديل وتغيير، وما يرتبط بها من أنواع النشاط البشري (مودي، 44).

يفهم مما تقدم، أن دراسة الخريطة الجيولوجية تدخل في صميم موضوع الجغرافيا السياسية، فهي التي ستدلنا إلى أنواع المعادن الموجودة في باطن إقليم الدولة، ودرجة تركز رواسبها المعدنية، وتوزيعها الجغرافي وحجم الاحتياطي من الخامات الموجودة في صخورها، والتي يمكن استخراجها بصورة تجارية، وكلها عوامل تحدد في النهاية القيمة الاقتصادية للثروة المعدنية التي تملكها الدولة (توفيق، ٢٠٠١، ١٢3)، **والتي تنعكس علي أداء الدولة الوظيفي وخاصة حيويتها، التي تهدف لسد حاجات السكان ورفع المستوي الاقتصادي لهم.**

ومما لا شك فيه أن قدرة الدولة على أداء وظائفها يتوقف إلى حد كبير على ما تمتلكه من موارد معدنية، وإمكانية تحويلها إلي طاقة اقتصادية فعالة، تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في سد حاجات السكان، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لهم، مما ينعكس بالتالي على استقرار أحوال الدولة.

2 – الانهار:

إن أهمية النهر بالنسبة للدولة تعتمد على طبيعة هذا النهر من حيث انحداره وطوله، ومقدار ما يحمله من مياه، وما ينتهي إليه هذا النهر، إذا كان سينتهي إلى بحار مغلقة كبحر قزوين، أو بحار مفتوحة كالبحر الأبيض المتوسط، أو ينتهي إلى محيط، وهذه أيضا تختلف من محيط لآخر، كما أن الطبيعة وادى النهر والظروف الطبيعية التي يمر بها مجراه أثرها الهام.

وأهمية النهر للدولة تعتمد في جزء كبير منها على طبيعة وادى النهر نفسه، وكذلك على الظروف الطبيعية في الأراضي القريبة منه، فقبل أن يعرف

الإنسان كيف يقيد ويسلسل الأنهار، كانت هذه مقبولة كحد سياسي بين الدولة، وذلك لسهولة تمييزها من ناحية، ثم لأنها هي والسهل الفيضي الذي حولها تكثر فيها المستنقعات من ناحية أخرى، من ثم أصبحت وظيفتها دفاعية، فكانت الأنهار تقوم بوظيفة الفصل بين الوحدات، ولكن الأنهار هي واوديتها تعطي طرقا سهلة للتحركات البشرية، حتى ولو جرى النهر في منطقة سهلية بحيث أن التحركات في داخل الدولة كانت تتبع الخطوط النهرية قبل ظهور السكك الحديدية، وحتى بعدما اصبحت السكك الحديدية وسيلة عالمية للمواصلات، نجد أن الذين يمدون الخطوط الحديدية يتبعون اسهل الانحدارات وأكثرها تدرجا، ولن يجدوا خيرا مما تقدمه أودية الأنهار من تدرج، وبذلك تثبت الأنهار مرة اخرى انها عامل وصل قبل أن تكون عامل فصل.

ليس من شك إذن، أن الأنهار كانت من وسائل التقدم البشري، حيث أنها كانت تتبعها الهجرات في كثير من الأحيان، فلقد كان سانت لورانس والمسيسبي هما المحوران التي امتدت على حولها الممتلكات الفرنسية في أمريكا الشمالية، و توغل المستكشفون الفرنسيون إلى داخلية القارة بفضلها، وكانت مناطق عبور الأنهار قبل بناء الكباري من الأهمية بمكان، حتى ان اكثر المدن ترجع في نشأتها لصلاحية النهر كمكان للعبور عندها، ثم أخذت في النمو بعد ذلك وفي بعض الأحيان نمت المدن على جزيرة في النهر، لأنها تتمتع بميزتين : عامل الحماية من ناحية، وأهميتها العبورية من ناحية أخرى، وباريس مثل حي وبارز على مدن الجزر.

غير أن الأنهار أحيانا ما تكون عامل فصل، وتصبح من الأمور المضادة أو التي لا تساعد على الوحدة الوطنية، ويأتي هذا نتيجة عوامل منها الأتساع الكبير لعرض المجرى المائي بحيث لا يمكن إقامة كوبري عليه، وقد يرجع إلى طبيعة تدفق وتصريف النهر أكثر منها من مجرى النهر، كأن يكون الوادي على هيئة خانق، ولعل خوانق الأنهار في إسبانيا من خير الأمثلة في هذا المضمار، كذلك الحال في خانق الزمبيزي الذي يتلو شلالات فيكتوريا، وهناك خانق

الكلورادو الشهير بالولايات المتحدة الأمريكية الذي يمثل صعوبة كبيرة لو كان هناك ضرورة ملحة لربط المرتفعات التي على جانبيه.

ويمكن القول أن من بين الفوائد العديدة التي يجنيها الإنسان من مياه الأنهار، هناك اربع فوائد رئيسة، فالأنهار تستخدم أحيانا كحدود سياسية، وتستغل مياهها في الري في بعض جهات العالم حيث يسود الجفاف المناخي وهذه الدول هي التي عرفت باسم دول الري Irrigation States.

ويضاف إلى هذا استعمال مياه الري في أغراض صناعية كتبريد المولدات الكهربائية ومثل هذه المياه لا تضيع كما هو الحال في مياه الري بل ترجع إلى النهر، وإن كانت في هذه المرة الأخيرة تحتوي على مواد كيماوية قد تكون سامة فتقضي على الأسماك وتجعلها غير صالحة للاستخدامات الأخرى وهذا نموذج لمشكلة تلوث البيئة.

وإذا كان استغلال وتنظيم الاستفادة من مياه النهر هي مسالة وطنية بحتة، لما كان هناك داع للتفصيل في هذا الموضوع في مجال الجغرافية السياسية، ولكن المشكلة تأتي من أن معظم الأنهار دولية لأنها تجري في دولتين أو أكثر، من ثم كان لابد من الاتفاق على طرق استغلال الأنهار بين الدول الواقعة في أحواضها حتى لا تضار إحداها، ولعل الاتفاقيات الخاصة بتنظيم الملاحة هي أسهل هذه الاتفاقيات، على اعتبار أنها لا تؤثر كثيرا في مياه النهر بينما نجد الاتفاق على توزيع مياه النهر أو استغلالها باي طريقة من الطرق اكثر صعوبة.

الملاحة في الأنهار الدولية :

استغلت الأنهار للملاحة منذ العصور الأولى من تاريخ البشرية، وكانت الأنهار في المسالك الرئيسية في كثير من الأحيان للكشف عن كثير من المناطق المجهولة، كما حدث في حالة انهار الولايات المتحدة الأمريكية النابعة من الابلاش والمتجهة نحو الغرب، وكما حدث في حالة نهر الأمازون في امريكا الجنوبية. وقد استغلت انهار القارة الأوربية في العصور القديمة لأغراض الملاحة بدرجة لا يتصورها الإنسان في الوقت الحاضر، فكانوا يستعملون

القوارب الصغيرة للأنهار الصغيرة، وكانت الأنهار السريعة تستغل تياراتها في تسيير السفن نحو الأجزاء الدنيا، وكانت تبني القوارب للملاحة في المناطق الجبلية لتسير مع الانحدار في اتجاه المصب، وعندما تبلغ نقطة الوصول تباع اخشابها ويستفاد بها، أما في البناء أو في إيقاد النار.

ولكن يعيب الملاحة في العصور القديمة والوسطي، الضرائب العديدة التي كان يفرضها الحكام الذين كان النهر يجري في قسم من اراضيهم، حتى لقد كادت هذه الضرائب الباهظة تقتل الحركة والتنقل في بعض الأنهار فقد كانت هنالك ثلاثون ضريبة تدفع على نهر الراين، من بال في سويسرا إلى بحر الشمال، حتى أن مجموع هذه الضرائب في بعض الأحيان كان يفوق قيمة السلع المحمولة.

وقد أدى هذا فيما بعد إلى إقرار مبدأ حرية الملاحة في جميع أجزاء الأنهار الدولية الصالحة للملاحة من المنبع إلي المصب لكل من الدول التي تقع في أحواضها، أما الدول الأجنبية عن النهر، فقد ظلت لا يسمح لها بحرية الملاحة وكانت فرنسا أولى الدول التي أعلنت وجوب تقرير مبدا حرية الملاحة في الأنهار الدولية وطبقته فعلا بالنسبة لنهر الميز والشلد عام ١٧٩٢ ذلك أن مصب الشلد كان يقع تحت قبضة هولندا وقد اغلقت ميناء انتورب أمام السفن، ثم جيوش الثورة الفرنسية في ذلك العام. وأعلن المجلس التنفيذي للجمهورية الفرنسية حرية الملاحة في النهر لكل الدول التي تحيط به ولغيرها.

وقد تبع ذلك مجموعة من الاتفاقات الدولية بشأن الملاحة في الأنهار الدولية وأهمها ما يلي :

١- عقب الحرب النابليونية انعقد مؤتمر فيينا عام ١٨١4 بهدف إعادة الاستقرار في أوربا؛ وقد تضمنت قرارات المؤتمر بعض الجوانب الخاصة بحرية الملاحة في الأنهار الدولية المتمثلة في أنه على الدول التي يفصل أراضيها أو يعبرها نهر ملاحي أن تعقد اتفاقيات فيما بينها، على أن تكون الملاحة حرة على طول مجاري الأنهار من النقطة التي تصلح فيها للملاحة حتى

المصب، ولا يمنع استخدامها على أحد طالما كان الاستخدام للأغراض التجارية، وقد طبق ذلك على أنهار الميز والشلد والراين وروافدها.

٢- عقب حرب القرم عقدت معاهدة باريس في عام 1856، وفي هذه المعاهدة أقرت حرية الملاحة في نهر الدانوب على أسس الملاحة الدولية التي أقرها مؤتمر فيينا في عام ١٨١4، وذلك لما لأهمية نهر الدانوب الذي يمر بثماني ل تمتد من المانيا في وسط أوربا إلى رومانيا في جنوبها الشرقي على البحر الأسود وقد كانت الملاحة في هذا الشهر لفترة طويلة تخضع لإرادة الدول التي يجري فيها، إلى أن تقرر في هذه المعاهدة إنشاء هيئة خاصة تتولى تنظيم الملاحة في هذا النهر وهي اللجنة الأوربية للدانوب، وقد أعيد تنظيم الملاحة في الدانوب بعد الحرب العالمية الأولى في معاهدة فرساي، وطبقا لاتفاقية خاصة في باريس عام ١٩٢١.

٣. في عام ١٨٩٨ عقب امتداد حدود فرنسا إلى نهر الراين أصبح هذا النهر يمر بدول سويسرا والمانيا وفرنسا وهولندا، فعقدت اتفاقية مانهايم Manheim التي نصت على إزالة جميع القيود التي كانت مفروضة على الملاحة في هذا النهر وأصبح مفتوحا للملاحة الدولية.

4. في عام 1919 عقدت معاهدة فرساي التي تعد أول معاهدة تحتوي على قواعد ذات طبيعة عامة بشان الأنهار الدولية، فقد أضافت ثلاثة أنهار القائمة الأنهار الدولية المتفق عليها في أوربا، وهي أنهار: الألب و الأودر والمجرى الأعلى للدانوب. وقد تكونت لجنة مشتركة لكل نهر منها لتنظيم الملاحة والإشراف عليها

٥ . في عام ١٩٢٠ عقدت معاهدة لتنظيم الملاحة الدولية في انهار: نيمن Niemen، وفستولا Vistula ، وموراڤا Morava، وتيسا Tisa"، وبروت Prut بحيث يسمح بالملاحة في هذه الأنهار لجميع الدول.

6. في عام ١٩٢١ عقد اتفاق في برشلونة على أن تكون الملاحة الدولية ، قاصرة على الانهار الدولية الصالحة للملاحة وعلى القنوات الجانبية التي تنشأ

للتغلب على العقبات التي تعترض هذه الأنهار، كما تم الاتفاق على أن تكون الرسوم التي تدفع لاستخدام هذه الطرق المائية تخصص للإنفاق على الخدمات وإقامة الأرصفة وتعميق وتحسين الممرات المائية، وعلى أن تكون قيمتها مقبولة، والمعاملة بالتساوي بين جميع المنتفعين بهذه الممرات.

٧. في عام 1847 اتفقت إيران وتركيا باعتبار أن العراق كان جزءا منها في ذلك الوقت على الاستخدام المشترك لنهر شط العرب لكل من العراق وإيران، ولكن الحد السياسي كان يسير مع الشاطئ الإيراني ولم يكن في وسط مجرى النهر، وعندما اكتشف البترول وأنشئت معامل البترول في المنطقة زادت أهمية شط العرب، ومن هنا بدأت إيران تسعى لتعديل الحد السياسي وتحريكه ليكون وسط النهر، وقد نجحت إيران في تحقيق ذلك في عام ١٩٧4 بالاتفاق الذي تم بين الدولتين في الجزائر، والذي بموجبه أصبح الحد السياسي بسير وسط النهر، وأصبحت حقوق الملاحة من حق الدولتين، وفي مقابل ذلك تتخلى ايران عن مساندة الأكراد وتتوقف عن افتعال حوادث الحدود بين الدولتين.

٨- في عام 1848 عقدت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقا مع المكسيك للاستخدام المشترك لنهر ريو جراند Rio Grande ونهر كلورادو Colorado.

٩- في عام ١٨٥١ اتفق مع البرازيل على السماح لبيرو بالملاحة الدولية في نهر الأمازون للوصول إلى المحيط الأطلسي، ولغيرها من الدول التي تستخدم هذا النهر للأغراض التجارية.

١٠. في عام ١٨٧١ عقدت اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين بريطانيا نيابة عن كندا بشان حرية الملاحة في نهر سنت لورنس، وقد توسعت هذه الاتفاقية لتشمل البحيرات العظمى والقنوات التي أنشئت لتسهيل الملاحة بها.

١١. في عام ١٨٨٠ اتفق على أن يفتح الكونغو روافده امام جميع الدول وامتدت هذه الاتفاقية لتشمل نهر النيجر، واتسعت فيما بعد لتضم الأنهار الداخلية وبحيرات وسط أفريقيا لتصبح جميعها مفتوحة أمام الملاحة الدولية.

الوظائف الأخرى للأنهار :

وفي المناطق الجافة وشبه الجافة نجد أن النهر هو شريان الحياة للدولة، يترك طابعه وآثاره على تنظيماتها. كما في مصر القديمة والحديثة، وكما في العراق. وهذه هي التي يطلق عليها دول ري Irrigation States .

وقد أعتمد سكان تلك الجهات على الفيضان الطبيعي للنهر في العصور القديمة، ثم أقيمت عليه المشروعات الري حديثا. وكان التعاون والتفاهم ضروريا لتوزيع مياه الري بحيث لا يتحكم سكان أعالي النهر في سكان جزئه الأدنى، كذلك كان التعاون لصد قبائل الرعاة المغيرة وكانت هذه الدول تستمر في حالة انتعاش مادامت قادرة على منع المغيرين، ولكن ما أن ينتابها الضعف حتى تسوء أحوالها الاقتصادية وتنتابها الفوضى، ويستولى عليها الغزاة.

وإذا كانت هناك دول نهرية كما رأينا في مصر والعراق وغيرهما ، فإن هناك دول دلتاوات Delta States، ويبدو أن وجود هذه الدول لا يتفق والمنطق الجغرافي لأنها تتحكم في مصبات أنهار تنتمي لدول أخرى، وهولندا مثل حي لدول هذا النوع لأنها تتحكم في دلتا الراين والشلد و الميز، فهنا في هذه المنطقة قامت دولة لها شخصيتها القومية، وكان عامل الحماية من الزوال، هو أهمية موقعها الجغرافي نظرا لأن الدول الأخرى لا تسمح لأي دولة قوية بالتسلط عليها، فأصبح أمان هولندا لا يرجع إلى قوتها العسكرية، بقدر ما يرجع إلى التوازن الدولي في أوربا، لذلك تظل في أمان إلا في الفترات التي تتغلب فيها القوة الألمانية، كما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية.

ومنذ بداية القرن العشرين ظهرت للأنهار وظيفة أخرى في نشاط الدولة وهو أنه أصبح في إمكانها أن تمد بالقوة المائية ولكن لم تظهر هذه الطاقة كمنافس للزيت أو الفحم إلا بعد معرفة الإنسان كيفية توليد الكهرباء، ونظرا لأن مقدرة النهر على القيام بهذه المهمة تتوقف على كمية المياه وعلى سرعة التيار، فإن معنى هذا أن هذه الوظيفة التي يقوم بها النهر مستمدة من التضاريس والمناخ، ولذلك نجد أن الدول ذات الطبيعة الجبلية والتساقط الغزير قد حبتها الطبيعة بهذه الطاقة كالنرويج، والسويد و وسويسرا، فرغم فقرها في

البترول والفحم، فان هذه الطاقة كانت لهم خير عونه ولا ننسى أن بعض الدول الداخلية تحاول أن تتحكم في مصب النهر، على اعتبار أن تقدمها يتوقف على سهولة الوصول إلى البحر، وإذا لم تستطع الوصول لمصب النهر فإنها تلجا أخيرا إلى إيجاد منطقة حرة لها كمنطقة تشيكوسلوفكيا (سابقا) الحرة في ميناء هامبورج.

خامسا: المناخ:

يلعب المناخ دورا هاما في تحديد قيمة الدولة وأهميتها السياسية، فرغم التقدم البشري الذي بلغه الإنسان في العصر الحديث إلا أنه لم يستطع السيطرة على المناخ سيطرة كاملة. فليس بقدرة الإنسان أن يخفف أو يزيد كمية الأمطار أو أن يمنع العواصف المدمرة، والمناخ يحدد نوع المحصول ونوع النشاط البشري. ففي المناطق الاستوائية المطيرة يميل الإنسان إلى الكسل والخمول، وتكون التربة فقيرة نظرا لتحللها واستمرار غسلها تبعا لغزارة الأمطار وارتفاع درجة الحرارة، كما تجرف الأمطار التربة وتنقلها من مكان إلى آخر، ولذلك تفقد التربة خصوبتها وصلاحيتها للإنتاج الزراعي، ولا تصلح بذلك للزراعة البدائية المتنقلة.

أما الزراعة المتقدمة فلا توجد إلا في المناطق المرتفعة حيث تعتدل درجة الحرارة تبعا للارتفاع. وتنتشر المزارع العلمية لإنتاج الكاكاو والمطاط والمور نظرا لملاءمة هذه المحاصيل للمناطق الاستوائية.

وفي المناطق شديدة البرودة تتجمد التربة فترة من الوقت مما بقصر فترة الانبات وبالتالي يجعل هذه المناطق غير صالحة للزراعة، كما أن الإنسان في هذه المناطق يعاني من شدة البرودة مما يجعله يقضي معظم وقته بحثا عن اساليب التدفئة وعن غذائه غير المتوافر، كما أن الحياة الحيوانية في هذه المناطق تقتصر على ذلك النوع الذي يستطيع الحياة فوق الجليد أو في المياه وتبعا لذلك لمجد هذه المناطق فقيرة في قيمتها الاقتصادية إلا في حالة توافر المعادن، أو في حالة استخدامها كقواعد عسكرية أو التجارب الأسلحة الجديدة.

كما أن الجفاف عامل من عوامل تأخر الدول نظرا لانعدام المياه، وتكاد تكون الحياة في المناطق الصحراوية قاصرة على مناطق الواحات أو مناطق التعدين. ورغم المحاولات التي تجرى لاستغلال الصحاري في الوقت الحاضر فما زال مجال تعميرها محدودا.

مما سبق نرى أن المناطق الاستوائية أو الشديدة البرودة أو الصحراوية يصعب أن ينشأ فيها مجتمع متقدم أو أن تقوم فيها دولة عظمى.

ونظرة لخريطة العالم السياسية نجد أن الدول المتقدمة تكاد تكون قاصرة على الدول التي تقع في المناطق المعتدلة، مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ودول غرب أوربا وجنوب أفريقيا، وقد كان لذلك أثره على النشاط البشري في هذه الدول وبالتالي على الأهمية السياسية لها.

وأهمية المناخ ظاهرة في اتصاله الوثيق بصفة خاصة بالنبات الطبيعي وبالغلات الزراعية، وإنتاج الغذاء للسكان من الأوليات التي تهتم بها الدولة. والدولة التي تتمتع بتنوع مناخي تتمتع بتنوع غذائي وبالتالي ترتفع إنتاجية أفرادها، بينما المناطق التي يسودها مناخ صحراوي سواء حارة أو جليدية يتحدد فيها الإنتاج الزراعي، ومثل هذه المناطق لا تصلح لأن تكون نواة او معمور لدولة ذات أهمية استراتيجية كما في المناطق شبه القطبية من كندا وجرينلند وايسلند وشمالي سيبيريا، أو تظهر فيها ثروة معدنية كما هو الحال في شبه الجزيرة العربية.

والدولة التي لا تنتج ما يكفيها من غذاء لابد لها من الاستيراد من الخارج، أو إتباع الزراعة الكثيفة، أي بزراعة الأرض أكثر من مرة وهذا غير متيسر إذا كان المناخ لا يساعد على هذا، وقد يقوم لكن بتكاليف باهظة.

في الدول المتسعة كالولايات المتحدة مثلا، حيث تكثر الأقاليم المناخية وتتعدد، نجد أن المزارعين في غرب السهول الوسطى Middle West دائما يشكون للحكومة في واشنطن من أن رجال الإدارة في منطقتهم لا يعرفون شيئا عن مشكلات الزراعة والتسويق في هذا الإقليم. ونفس الكلام في كندا حيث

يشكو سكان البراري من سوء السياسة الداخلية في الدولة. ويرجع هذا اساسا إلى قيام اقتصاديات مختلفة ترجع إلى أنواع مختلفة من المناخ. وقد تؤدي هذه العلاقات إلى تهديد للوحدة السياسية كما في كندا وأستراليا في وقت ما إذ أن ولاية البرتا في الأولى وغرب أستراليا في الثانية ذهبتا بعيدا إلى درجة اقتراح الانفصال في وقت ما. هذه وغيرها من الأمثلة تدل على انه حيث يوجد تنوع مناخي يترتب عليه نتائج محلية هامة في ميدان الإنتاج الزراعي، فيجب عمل حساب هذا التنوع، حتى تسير امور الدولة دون شقاق.

وقد كان للمناخ اثره في جلب الاستعمار و استقراره في بعض المناطق، فعندما وصل المستعمر الأوربي إلى أفريقيا، اختار الجهات المرتفعة ذات المناخ المعتدل لإقامته، وطرد الرجل الأفريقي إلى المناطق المنخفضة الحارة التي يمكنه العمل والعيش فيها، وفي شمال أفريقيا المغرب والجزائر وفي جنوب أفريقيا شجعت الظروف المناخية الرجل الأوربي على العيش والسعي للاستمرار في هذه المناطق .

ويحفل التاريخ القديم والحديث بالأمثلة المتعددة على عمل حساب المناخ، ودراسة أنسب الظروف الملائمة للعمليات الحربية بحرية كانت أم برية، فقد استفادت بريطانيا كثيرا من الضباب في الانسحاب من دنكرك أثناء الحرب العالمية الثانية، وقامت المانيا بحملتها على بولندا في شهر سبتمبر تجنبا للأوحال التي قد تتعرض لها الدبابات كما اختارت شهر ابريل لغزو النرويج حتى يمكنها الاستفادة من العواصف التي تهب في هذا الفصل فتسدل ستارا على عملياتها الهجومية، وكان في تقدير الألمان في هجومهم على روسيا أن يبلغوا موسكو قبل حلول الشتاء إذا ما تقدمت جيوشهم في شهر يونيه عام 1941، ولكن نظرا لبطيء تقدمهم بزيادة البعد عن قاعدتهم مما حمل القيادة على إصدار الأوامر بعمل حفر ومواقع دفاعية الهجوم الشتاء عليهم، ولم يكن في الحسبان أيضا توافر ملابس شتوية ثقيلة للجنود، فاضطر الجيش لطلب هذه الملابس من المدنيين، وكان من جراء ذلك ان كان بعض جنود الجبهة يرتدون معاطف نسائية، ولقد اعطى هذا الفرصة لانكسار الروح المعنوية عند الألمان وارتفاعها

لدى الروس، وبالتالي انكسار الألمان في الميدان الروسي. وليس من شك في أن القوات التي كانت تحارب في الشمال الأفريقي، كانت في حاجة إلى كساء وغذاء يختلف تماما عن ملابس وغذاء زملائهم في شمال النرويج، وبينما كانت قوات جنوبي الباسيفك تعاني من الحرارة المصحوبة بالرطوبة، وكانت قوات غرب أوربا تعاني من انخفاض الحرارة وسقوط الثلوج، بل لقد كانت القوات الأمريكية تحارب في إيطاليا الأعداء من جانب والأمطار الغزيرة من جانب آخر. ولعل من الثوابت في الاستراتيجية البرية، أن معارك الصحراء تعتمد أساسا على القوات الميكانيكية المدرعة التي تظللها غطاء جوي، وذلك لتوفير عنصر الحماية على مسرح العمليات، الذي يخلو عادة من السواتر الدفاعية، ولضمان سرعة الحركة، للتغلب على صعوبة ستر القوات ونقص مواد الإعاشة المحلية وخاصة الماء العذب، كذلك يعد الطيارون إعدادا خاصا لملائمة مختلف الأجواء لأنهم كثيرا ما ينتقلون من قاعدة حارة رطبة، إلى قاعدة شديدة البرودة على بعد ساعات قلائل.

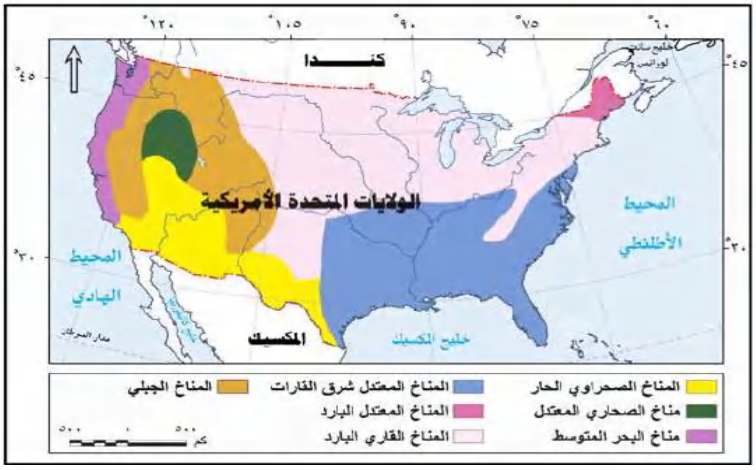

شكل (23) الاقاليم المناخية في الولايات المتحدة

الفصل الرابع
العوامل البشرية المؤثرة في قوة الدولة

أولا: أنواع الكيانات البشرية

ثانيا: حجم وتوزيع السكان

ثالثا: تركيب السكان

1- الجنس أو السلالة

2- التركيب القومي " الاثنوغرافي"

3- الدين

4- اللغة

5- التركيب العمري

رابعا: الاقليات أنماطها ومشاكلها

1- الاقلية القومية

2- الاقلية السلالية

3- الاقلية القومية السلالية

4- الاقلية الدينية

خامسا: الهجرة

1- الهجرة الدولية

2- اللاجئون

سادسا: الموارد والانشطة الاقتصادية

العوامل البشرية وقوة الدولة

تعد العوامل البشرية من أهم العوامل المؤثرة في الدولة، فمعظم المشكلات السياسية التي يعاني منها العالم تعود إلى الجانب البشري أساسا، وبدون العامل البشري لا تتحقق فاعلية العوامل الأخرى. ويتركز العامل البشري في السكان والدين والجنس واللغة والتركيب القومي (الاثنوغرافي) والنشاط الاقتصادي :

أولا: انواع الكيانات البشرية:

يجب على المتخصص في الجغرافيا السياسية أن يدرس البنيان البشري للدولة. بمعنى أن نتحسس التركيب الهيكلي لهذا البناء البشري، وكيف تتلاحم لبناته، ومدى التجانس فيه، بل يجب أن نتدارس مدى التضاد، من عوامل قوة تستقطب وتشد اوصال البناء البشري، وعوامل ضعف تفرق وتمزق هذه الأوصال.

وهو من غير شك بناء معرض لأن يتنوع، وان تختلف صفاته حسب الظروف التي تحيط به في الوطن، أو في الأرض التي يعيش فيها، والتي تؤثر على الفكرة التي تجمع الشمل، وعلى درجة النضج التي يتحقق بها الترابط أو التكامل او الالتئام بين الناس، ومن ثم يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الكيانات البشرية، التي تضمنها الوحدات السياسية، وهي الكيان المترابط البسيط، والكيان التكامل المركب، والكيان المتلائم الملتئم.

ا- الكيان المترابط البسيط

وهذا النوع وليد الظروف والعوامل التي تحقق الترابط المتين، بين الناس، مثلما تحقق التجانس والانسجام، ويكون ذلك مدعاة لوحدة بشرية متماسكة ولا مجال فيها للشذوذ. بل قد يوصف هذا الكيان بالقدرة على هضم الغرباء والطارئين وتطويعهم، بما يحقق الانسجام والتناسق، وربما كانت العوامل الطبيعية التي تتمثل في خصائص الأرض ذاتها، من بين أهم واعرق المقومات التي تصنع ذلك الترابط وتؤدي اليه وتؤكده.

ونشير الى ان الناس وكأنهم يتعرضون للانصهار والاذابة، في بوتقة يخرجون منها لبنات سوية. ومن ثم تكون الكيان الذي يتألف من هذه اللبنات كيانا متناسقا، وبنيانا مترابطا بسيطا، من غير تعقيد أو شذوذ. وهنا في حد ذاته مدعاة لأن يتفوق هذا الكيان دائما فلا يكاد يسمح بوجود أقلية تنطوي وتتقوقع . او تعيش لاحقة به دون أن تتناسق او ان تنسجم معه.

ويبدو أن الانصهار والإذابة في هذا الكيان، تكسب الناس جميعا وجها واحدا معبر. عن معنى الترابط والتماسك الصلب، ولا يسفر هذا الترابط والتماسك السوي، إلا عن ولاء متوازن ومتكافىء، يشد أوصال البناء البشري. كما انها تضمن انفتاحا وتجديد للحيوية والبناء نتيجة لتقبل وهضم واستيعاب الدماء الجديدة المضافة ولكل صفاتها وخصائصها.

ونضرب لذلك مثلا بالكيان البشري في مصر، والذي استطاع أن يحتفظ بنفسه على امتداد الاف السنين، رغم كل الظروف التي أحاطت بغزو الغزاة، وبالهجرات الوافدة من خارج ارض مصر. بل لعلنا نجد ذلك نفسه سببا في احتفاظ الكيان البشري بحيويته. وقد كانت له القدرة دائما على أن يهضم، أو يستوعب الجماعات الوافدة فيذيبها، ويكسبها كل ما يميز الناس في الكيان البشري في مصر، ومن ثم تتشكل هذه الجماعات بالشكل المتناسق والمتجانس في التركيب الهيكلي العام للناس، أو في البناء البشري في مصر.

ومهما يكن من امر، فإن هذا الكيان البسيط له شأن عظيم في صنع الوحدات السياسية، وفي تجميع ولاء كل الناس - الذين يتألف منهم - من حول الفكرة التي تستقطب هذا الولاء. كما ان الترابط فيه يحول دون المتناقضات، التي قد تكون سببا في تفكك اوصال البناء البشري، وضعف الوحدة السياسية، وتستطيع مقومات القومية أن تصنع من هذا الكيان امة متماسكة، وان تساند وجودهم في الوحدة. لا تعاني مشكلات نابعة من الداخل، وكانه بذلك بنيان بشرى لبناته متساوية، وقوامه صلب متماسك، ويناسب هذا الكيان البسيط المترابط، دولة تعيش في نظام حكم موحد ومركزى.

ويتألف هذا النوع من مجموعة من الكيانات، التي تدعو الحاجة والمصالح والظروف، لأن تتجمع في اطار الوحدة السياسية، ويكون لكل كيان بشرى من هذه الكيانات شخصيته التي يتميز بها، كما قد تكون له لغته الخاصة وتراثه، ومن ثم يعيش كل بنيان بشرى في دائرتين من دوائر الولاء، دائرة ولاء قومى خاص نحو وجوده وارضه. وكل المقومات التي تصنع الترابط والتماسك بين أفراده. ودائرة ولاء وطنى عام تنسق لوجوده في اطار الكيان المتكامل المركب.

والمفروض ان لا يتعارض هذا الولاء الخاص ولا يتناقض، مع الولاء الأخر، الذي يساند الايمان بالتكامل مع الكيانات الأخرى، التي تتجمع لكى يتألف منها الكيان المركب، وليس غريبا أن يعيش الانسان في اطار جملة من الولاءات. ولكن يجب أن يكون التنسيق بحيث يكون الولاء الأعظم، هو الذي يوجه نحو فكرة التكامل والوجود في الوحدة السياسية، التي تحتوي الكيان المركب. وأى خلل ينال من هذا الولاء الأعظم، او يؤدي الى تقلصه بالقياس الى الولاءات الأخرى، يتسبب بالضرورة في تناقض حقيقي وفعال، يهدد وجود الوحدة السياسية ذاتها، ويعرض البناء البشري المركب فيها للتمزق.

ويكون هذا الخلل متوقعا في بعض الأحيان، لأن طبيعة الأشياء تدعو لأن يثبت كيان من الكيانات تفوقه كان تصبح لغته في اللغة الرسمية للوحدة السياسية، أو كأن تصبح ديانته الرسمية لها. ومن هنا ينشا احتمال الخطر، لان كل كيان يكون حريصا على ما يحفظ له مقوماته ويستحيل عليه قبول الانصهار او الاذابة، وقد يترتب على ذلك احساس كيان من تلك الكيانات بأحاسيس الأقلية، ومن ثم يطرا الخلل على التركيب الهيكلي، وعلى التكامل عندما يتعاظم الولاء نحو الكيان البسيط الصغير، على الولاء نحو الكيان الكبير المتكامل المركب.

ونضرب لذلك مثلا بالكيان المتكامل المركب في المملكة المتحدة. وذلك أنه يتألف من أربعة كيانات، هي الكيان الانجليزي في انجلترا، والكيان الاسكتلندي في اسكتلندا، والكيان الويلزي في ويلز، والكيان الايرلندي في ايرلندا. وكانت

المصالح المشتركة وراء هذا التجمع، الذي يلم شمل هذه الكيانات، ويؤلف فيما بينها في كيان متكامل مركب.

وما من شك أن ثمة ما يدعو الى ترابط متين، بالنسبة لكل كيان من هذه الكيانات، وولاء خاص نحو التراب في الوطن الذي يحتوي كل منهم، هذا بالإضافة الى تمسك شديد باللغة الخاصة، والعادات والتقاليد في حدود الدائرة الضيقة، التي تلم شمل الناس في كل كيان من تلك الكيانات، والمفهوم أن ذلك كله لا يجب أن يتناقض مع تجمع وتكامل وتلاحم، بين هذه الكيانات الأربعة، تحت الحاح مصالح مشتركة عظمى.

ونشير الى أن الكيان الإنجليزي قد تحمل مسئولية تجميع الكيانات وصنع التكامل فيما بينها، ولعله اتخذ من المصالح مادة تلاحم، هي التي تشد أوصال هذه اللبنات غير المتجانسة في البناء البشري المركب. ومن ثم فرض اللغة الانجليزية، وكان له التفوق وكانت له قيادة التجمع، ومع ذلك فإن الحذر الشديد من كل ما من شانه ان يمزق هذا التكامل، كان مدعاة للبعد عن كل ما يمكن أن يفرض المتناقضات، او يثير النعرات الاقليمية القومية.

ولكن النجاح في هذا النموذج الجيد ليس دليلا على المراد في النجاح في تجارب أخرى تمر بها الكيانات المركبة المتكاملة في بعض الوحدات السياسية المستقلة حديثا. ذلك ان عدم التماثل حضاريا او دينيا أو سلاليا قد يجعل من اللبنات في البنيان البشري غير متكافئة. ومن ثم يكون الخطر ويتعظم، إذا انتقدت هذ اللبنات اسباب التلاحم والتماسك ولم الشمل، في اطار محدد. ومن ثم يكون في وسعنا، أن ندرك كيف يحمل هذا البناء البشري المركب، وهو الذي يفتقد التجانس، في احشائه وتركيبه الهيكلي اسباب ضعفه، واحتمالات تفككه وانهياره، ولا يلاءم هذا الكيان المركب غير نظام الحكم غير المركزي في الدول الاتحادية.

3- الكيان الملتئم المتلائم

وهذا نوع ثالث يأتي تكوينه في الماضي القريب، وهو محصلة الاستيطان الأوروبي في الولايات المتحدة بصفة خاصة، وكان تكوينه في ظل ظروف معينة اسفرت عن فكرة، كانت تشد الناس وتستقطب الأفراد وتنتزعهم من الكيانات البشرية، التي عاشوا بالولاء فترة من الوقت فيها. وإذا ما كان تجمع الناس في ظل هذه الظروف تخلي كل واحد منهم من معظم الولاء الذي كان يربطه بالكيان الذي انتزع نفسه منه. ثم كانت الظروف والعوامل التي تصنع الولاء الجديد والمصالح التي تلملم الشمل من حول الفكرة المستجدة.

ومن ثم يكون الالتئام، ويكون التلائم، الذي يدخل هؤلاء في دائرة جديدة تماما، تجمعهم وتشدهم وتؤلف بين مصالحهم، ومع ذلك فإن ذلك لا يكون كفيلا بانصهار او اذابة كاملة، ولا يكون قادرا على اقتلاع الناس من الجذور التي ينتمون اليها.

ويكون ذلك النوع من الكيانات البشرية متوقعا في مساحات الأرض الجديدة، التي شهدت تدفق سيل عارم من المهاجرين بعد الكشف عنها. وما من شك في أن كل مهاجر كان ينتزع نفسه من قومه وارضه، وهو مشحون بالأمل المشرق في حياة أفضل على صعيد الأرض الجديدة، ويكون الالتئام والتلاؤم مدعاة لأن يلتزم الانسان في الوطن الجديد، بالتخلي عن شيء من عاداته وتقاليده، وقد يتخلى عن لغته، وغير ذلك من مقومات القوم، الذي جاء منهم ولا يتعلق بأصولهم.

والإنسان الذي يتداخل في بنية هذا الكيان البشري، لا يبدأ صفحة جديدة في نمط الحياة والمواطنة فحسب، بل هو يبدأ صفحة جديدة ايضا في كل ما من شانه أن يحدث التلاءم والالتئام مع التجمع البشرى في الأرض الجديدة، ويكون ذلك مصحوبا بولاء جديد في وطن جديد وهو دعامة للوجود والحضور، ومنطلقا للمصير والآمال.

ونضرب لذلك مثلا بالكيان البشري الذي يتجمع في الولايات المتحدة الأمريكية, او استراليا، والمفهوم انه قد تكون على امتداد زمن طويل من سيل للمهاجرين و الذي تدفق على هذه الأرض من بعد الكشف الجغرافي، عنها من كل حدب وصوب. وقد تجمع شمل الناس، وكان الترابط بينهم من خلال المصالح قبل اي شيء آخر وما من شك في أن تلك الترابط هو الذي خلق التلائم والالتئام بين الكيان البشري.

وربما كان ذلك الترابط والتجمع، من أجل المصلحة المشتركة، كان مصحوبا بقيود معينة تسببت في عدم التئام وتلائم بعض الهاجرين مع الكيان البشري. وكان وجودهم في شكل اقلية متميزة، تتمثل في تجمعات الهنود الحمر والزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية، أو في الأستراليين القدماء الأصليين في استراليا.

ثانيا: حجم وتوزيع السكان:

يعد السكان من بين مكونات الدولة الأساسية وبالتالي فإن قوة الدولة النسبية تعتمد على حجم السكان، والتاريخ شاهد على ذلك. فجميع الدول التي توسعت والتي تقدمت وقويت تعتمد على سكانها إلى حد كبير، فالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا واليابان وإيطاليا جميعها دول تتمتع بكثرة سكانها، ولذلك عندما توفرت لها عناصر القوة الأخرى كان للسكان دورهم الهام والفعال في تقدم هذه الدول.

وقد كان للتفوق السكاني للاتحاد السوفيتي سابقا أثره في هزيمة المانيا في الحرب العالمية الثانية، كما كان التوسع الاستعماري البريطاني والفرنسي يعتمد على الكثرة السكانية في هذه الدول، وكما كانت الكثرة السكانية في نفس الوقت سببا من اسباب الاستعمار.

لكن الكثرة العددية للسكان ليست دائما مصدر القوة إذا لم تتوافر لها جوانب أخرى كالمستوى العلمي والتقدم التكنولوجي والروح المعنوية العالية والتماسك السياسي وريادة قوة العمل المنتجة مع توافر الموارد لدى الدولة مما يجعل

للسكان أهمية خاصة، أما كثرة السكان مع ضيق موارد الثروة لدى الدولة فيصبح مشكلة كبيرة تعوق تقدم الدولة وتؤدي إلى الكثير من المشكلات الداخلية، وبذلك تصبح الكثرة السكانية عامل ضعف كما تكون عامل قوة.

وينبغي أن يكون توزيع السكان في الدولة بانتظام في جميع أرجائها، فكلما كانوا منتشرين في جميع أرجاء الدولة كلما كان ذلك أفضل، ولو كان انتشارهم في منطقتين متباعدتين تفصل بينهما بعض الفواصل الطبيعية كالصحاري أو الغابات أو الجبال أو وقوع دول أخرى بين شطري الدولة، فإن ذلك قد يؤدي إلى التفكك وإلى محاولة من جانب منهما الانفصال عن الدولة كما حدث في كل من باكستان عندما انفصل الجزء الشرقي مكونا بنجلاديش، وكما حدث في نيجيريا عندما حاول الإقليم الشمالي الشرقي (بيافرا) الانفصال عن الدولة، ومثلها في الكنغو (زائير حاليا) عندما حاول الإقليم الشرقي (كاتنجا) الانفصال عن الدولة عقب الاستقلال مباشرة, وفي نفس الوقت تعد المنطقة المخلخلة السكان خطرا على الدولة ونقطة ضعف وخاصة أثناء الحروب.

وتركز السكان في المدن الكبرى يعد خطرا على الدولة، ففي حالة الحرب تكون هذه المدن عرضة للدمار وهدفا للأعداء، كما أن كثرة سكان المدن الكبرى قد يساعد على حدوث الاضطرابات وعدم الاستقرار وإلى الأزمات في السكن والعمل.

ويعتمد الإنتاج الاقتصادي للدولة على سكانها، فالدولة كثيرة السكان وكثيرة الموارد تستطيع استغلال مواردها كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، بينما الدول كثيرة الموارد قليلة السكان تعتمد على العمالة الأجنبية في استغلال مواردها مثل أستراليا وكندا ودول الخليج العربي، وفي نفس الوقت تساعد كثرة السكان على توافر السوق المستهلكة لإنتاجها.

كما تلعب الكثرة السكانية دورا هاما في الدفاع عن الدولة حيث يجد الجيش ما يحتاج إليه من جنود لجبهات القتال، فمهما تقدمت الأسلحة وقلت حاجتها إلى القوة البشرية من حيث العدد فإن حاجتها تظل قائمة للعمل في الجبهة الخلفية

للإمداد والتموين وللجنود والمشاة وحماية وتطهير مواقع القتال. كما أن الدولة المكتظة بالسكان تصعب هزيمتها، فلم يكن بإمكان اليابان أن تستمر في احتلالها للصين ، وكذلك المانيا عند احتلالها لبعض الدول الأوربية فإن استمرارها في احتلال هذه الدول فوق طاقتها، وكذلك عند احتلال هولندا لإندونيسيا.

وأهمية السكان ليست بكثرتهم وإنما بمدى فاعليتهم وإنتاجيتهم أي بالكيف وليس بالكم، فقوة العمل هي المؤثرة، وارتفاع نسبة من هم في سن العمل له دوره الكبير في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة قوة الدولة، والعمر الإنتاجي يختلف من دولة أخرى تبعا للمستوى الصحي والاجتماعي ودرجة التقدم العلمي والتكنولوجي، ففي الدول المتقدمة تمتد سن العمل لتشمل شريحة كبيرة من السكان من الذكور والإناث، حيث تشغيل الآلة في معظم الأحيان لا يتطلب سنا معينة بقدر ما يحتاج إلى الخبرة والمهارة، بينما في الدول النامية تقل نسبة من هم في سن العمل نظرا للاعتماد على القوة البدنية، ولذلك تبدأ متأخرة في الشباب عندما يكتمل عودهم وتنتهي مبكرة، ولذلك فإن فاعلية السكان في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول المتخلفة. وعندما تتقدم الدول المتخلفة وتبدا في استخدام الآلات تقل حاجتها للعمالة اليدوية، وتبدا في مواجهة مشكلة البطالة إذا كانت من الدول كثيرة السكان.

والذى لاشك فيه أن ضخامة حجم السكان لاشك تعطي قوة بشرية هائلة في العمليات الحربية، ولازالت الحروب الحديثة في حاجة إلى الأعداد الغفيرة من القوى البشرية، الحرب الكورية، الهند الصينية مع فرنسا، فيتنام . فما زال دور المشاة في القتال له أهميته، ورغم تقدم الأسلحة الحربية، من الذي سيتقدم لاحتلال الأرض الجديدة اهي الطائرات أم الصواريخ؟.

فهذه الأخيرة هي اسلحة معاونة في الوقت الحاضر كما كانت في الماضي مع تطور هذه الأهمية، ونستشهد في ذلك بقول شواين لاي رئيس وزراء الصين "نحن نريد اكبر قدر من التورط الأمريكي في فيتنام، أتركوا الولايات المتحدة تصمد للحرب ليصبح نصف مليون جندي او مليون في فيتنام، لأنهم إذا أقدموا على تصرف من شأنه أن يؤدي إلى تدخل الصين فهم يعرفون أننا نستطيع أن

نقذف إلى الميدان بملايين بعد الملايين من البشر، وسوف تستطيع ملايينا أن تبتلع مئات الآلاف منهم ".

وكذلك الحال في الحرب المصرية الإسرائيلية، فمن عوامل الضعف الكبرى في التكوين الحربي الإسرائيلي، قلة السكان، التي تدعو إلى الاعتماد على الاحتياطي، وإذا طالت الحرب كان هذا معناه شلل للحياة الاقتصادية داخل إسرائيل. قد تجند الدولة سكانا غير سكانها كما كانت تفعل في الماضي او كما تلجا إسرائيل إلى الجنود المرتزقة Mercenaries ولكن تسليح الجنود المرتزقة غير مأمون، ولا بديل لأبناء الوطن للاطمئنان في الدفاع عن مصلحته.

ولضخامة السكان ميزة عسكرية أخرى، ذلك أن قهر الدولة الكثيفة السكان يعتبر صعبا، بل من الصعب السيطرة عليها، لأن الاحتلال العسكري لأراضي يشغلها عدد كبير من السكان، يستلزم مرابطة رجال عديدين مما قد يؤدي إلى خلق عجز في القوى البشرية في ارض الدولة الغازية، وكان هذا فعلا حال المانيا النازية حينما وجدت أن احتلال اوروبا يكاد يكون فوق طاقتها.

ويثير موضوع السكان كثير من المناقشات حول الأقطار التي تريد التوسع، فتستفيد أو تبرر توسعها ، بانها مزدحمة بحيث لا تجد متسعا لسكانها، كاليابان وإيطاليا والمانيا وعلى هذا الأساس بدأت الدول الثلاث في التوسع قبل الحرب العالمية الثانية بحجة البحث عن مجال حيوي Lebensraum لسكانها المتزايدين.

وتوزيع السكان في العالم ليس موزعا بطريقة متوازنة، فإن ما يربو على نصف سكان العالم يتركز في الصين واليابان والهند وباكستان وروسيا وبنجلاديش وأوربا، بينما تمثل هذه المناطق نحو 15٪ من مساحة اليابس في العالم. ولذلك فإن الزيادة السكانية في هذه المناطق تمثل مشكلة كبيرة حيث لا تتسع المساحة لمواجهة الزيادة السكانية.

اذن تختلف دول العالم من حيث نصيبها من عدد السكان، فهناك دول قليلة السكان جدا مثل مالطا أو قبرص أو البحرين ، ومعظم دول الخليج العربي.

ولقلة السكان اثرها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية؛ فتؤثر في خطط التنمية وبرامج النمو الاقتصادي وأوجه النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

وقد زادت الحاجة الماسة الى تعويض هذا النقص السكاني فقامت هذه الدول باستقدام العمالة الأجنبية من شتى دول العالم في الشرق والغرب. وقد عانت هذه الدول كثيرا من نقص السكان، وأثر ذلك على تنفيذ برامج التنمية، وعلى الأنشطة الاقتصادية. وقد ساعدت الثروة النفطية دول الخليج على الاعتماد على العمالة الأجنبية والتي كلفتها المليارات من الدولارات. ولكنها تمكنت الدول في النهاية من بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات لمواطنيها.

وتؤثر قلة السكان أيضا على الوضع السياسي العام للدولة، وهناك دول كثيرة مشكلتها القلة العددية. ومن أمثلة هذه الدولة كندا واستراليا ونيوزيلندا، وأن الفرق الوحيد بين كندا والولايات المتحدة هو أن الولايات المتحدة تحظى بعدد كبير من السكان، وقد اجتلبت مهاجرين اكثر بسبب ظروفها البيئية المتميزة. وقد ساعدت هذه الكثرة العددية الولايات المتحدة على تحقيق معجزة اقتصادية وسياسية مثل استقلالها عن بريطانيا قبل ما يزيد عن مائتي سنة، لتصبح أكبر وأقوى دولة في العالم حاليا وأكثر دول العالم تقدما في العلوم والتكنولوجيا.

وأما كندا فلم تتأخر كثيرا عن الولايات المتحدة في التقدم العلمي والتكنولوجي، ولا في الطموح السياسي والاقتصادي، غير أن كندا التي لها نفس مساحة الولايات المتحدة تقريبا وهي نحو 9 مليون كيلو متر مربع ولم تجذب إليها مهاجرين بنفس درجة الولايات المتحدة، ولذلك فإن دولة كندا وهي من دول أمريكا الشمالية وعضو في منظمة حلف الأطلنطي لم تتبوأ مكانه تشبه تلك التي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد لجأت الدول التي عانت من مشكلات قلة السكان، لجات الى طلب مهاجرين من الخارج إليها مثل أستراليا وكندا والأرجنتين وحتى الولايات المتحدة نفسها وكانت تقبل مهاجرين جدد إليها، لأن طموحات التنمية

الاقتصادية وتطلعات التفوق العلمي والتكنولوجي كانت تدفعها الى طلب المزيد من المهاجرين.

وكان المهاجرون يفدون إلى تلك الدول من كل أرجاء العالم حتى وقت قريب, أما في الوقت الحاضر فإن هذه الدول تفضل الكفاءات العلمية والفنية وتشجع هذه العناصر فقط للهجرة إليها.

كذلك اتبعت هذه الدول سياسة تشجيع السكان المحليين على زيادة الانجاب، بدلا من استقدام المهاجرين من الخارج، وفعلت دول الخليج والدول البترولية الأخرى نفس الشي إذ شجعت السكان على زيادة حجم الأسرة، لحل المشكلة السكانية الدول التي تعاني من مشكلات كثرة السكان و الزيادة السكانية .

ومثل ما أن هناك دول تعاني من نقص السكان أو القلة العددية السكانية، فإن هناك دول كثيرة تعاني من الكثرة العددية للسكان، ومن مشكلات الزيادة السكانية المتلاحقة خصوصا إذا كانت هذه الزيادات السكانية لا تساندها زيادة في النمو الاقتصادي، أو معدلات النشاط الاقتصادي، فإن هذه الدول تعاني من نقص الموارد، وتدهور الأحوال الاقتصادية ونقص الغداء، وكذلك تدهور الخدمات والمرافق . الأمر الذي يضعف البناء الاجتماعي والسياسي للدولة.

ومن أمثلة الدولة التي تعاني من مشكلات الكثرة العددية للسكان الهند وباكستان وبنجلاديش والصين ودول جنوب شرق آسيا، ومصر والمغرب والسودان ونيجيريا وعدد كبير من دول أفريقيا وعدد من دول أمريكا اللاتينية والوسطى وبنجلاديش.

وأن الزيادة السكانية تتسبب في زيادة الضغوط على الموارد الاقتصادية، فيقل نصيب الفرد من هذه الموارد. وكذلك ينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في السنة وهو المعيار الذي تتخذه معظم دول العالم كمعيار للتقدم أو التخلف.

إذ أنه مع استمرار الزيادة السكانية التي لا تصحبها برامج نمو اقتصادي معقولة سوف تظل الدولة تعاني من نقص شديد في الخدمات الأساسية وبالتالي يتدهور مستوي المعيشة وينعكس ذلك بالضرورة على الأحوال الاجتماعية والسياسية، وربما تحدث مضاعفات سياسية نتيجة الصراع والتزاحم على الغذاء والموارد والوظائف وفي بعض الحالات تؤدي كثرة السكان وقلة الموارد إلى حروب أهلية وقبلية كما هو الحال في رواندا بورندي والصومال وناميبيا وليبيريا وسيرليون واقليم غرب أفريقيا.

ومن أبرز مشكلات الاعداد السكانية الكبيرة هي مشكلة نقص الغذاء. على الرغم بأن مشكلة الغذاء هي أيسر المشكلات وابسطها، وإما المشكلة الأكبر في تقديم الخدمات وكذلك الطاقة الاستيعابية للمجتمع ككل. ومشكلات التزاحم، و مشكلات الاسكان والنقل والمواصلات.

هذا وتهتم الجغرافيا السياسية أيضا بتوزيع السكان وبانتشارهم وبالكثافات في مساحات الأرض التي تتضمنها الوحدة السياسية. وينتهى بنا ذلك الاهتمام، الى رصد وتوظيف وسيلة مثلي نستطيع أن نقدر بها تقديرا حقيقيا.

(أولا) سلامة التوزيع والكثافات في مساحات الأرض، وبالقدر الذي يتكان أو يتناسب مع توزيع الموارد الطبيعية، والحاجة الملحة لاستغلالها استغلالا اقتصاديا.

(ثانيا) سلامة التوزيع والكثافات ونمط العمران في مساحات الأرض، وبالقدر الذي يلي بحاجة الاستراتيجية المرنة، لحماية كيان الوحدة السياسية إذا ما تعرضت للعدوان.

والمفهوم أن الخلل في توزيع السكان والكثافات، يعني الخلل في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة استغلالا اقتصاديا، لأن هذا التوزيع قد لا يفي بالطاقات والقوى العاملة في بعض المساحات. وهذا معناه أن تفتقد الدولة للميزة التي يبني على الاستغلال المتوازي والمتوازن، لكل مورد من الموارد المتاحة. كما أن توزيع وكثافات السكان غير المتكافئة، قد يلعب دورا فيما يكسبه للوحدة

السياسية من منعة وقوة، وذلك أن افتقار مساحات منها للسكان، لا يؤثر على حجم الاستغلال للموارد فحسب، بل قد يؤدي إذا ما كانت هذه المساحات على اطرافها المناخية للحدود، الى نمط من انماط التخلخل في درجة واسلوب انضباط استراتيجية الدفاع والهجوم معا.

ونضرب بذلك مثلا بسيناء في مصر : وكيف كان النقص في الكثافات السكان فيها، وتخلخل العمران بعدا من بين الأبعاد التي تضعف من استراتيجية الدفاع عنها أو الهجوم منها. بل وتخلخل كثافات السكان فيها، كان ايضا من وراء انصراف حقيقي من البحث عن المصادر الكامنة فيها، والعمل على استخدامها واضافة الناتج منها، الى الرصيد والناتج القومي في مصر.

ومهما يكن من امر، فإن دراسة السكان وكل ما يتصل بالتقدير الكمي للكيان البشري مسألة هامة في مجال تقييم الوحدة السياسية. وتشير الى أن الأمر لا يتصل بالعدد وحده. بل قد يرقى الاهتمام الى ما يتصل بالحيوية، وتقدير حجم القوى العاملة، ودرجة التجاوب بينها وبين حجم العمل المطلوب، لاستغلال الموارد المتاحة في الوحدة السياسية.

ومن ثم نستطيع أن نحس ان السكان هم عصب الوحدة السياسية، من وجهة النظر الاقتصادية، ومن وجهة النظر العسكرية.

والمفهوم ان الافتقار الى السكان في الوحدة السياسية، قد يعوق التقدم الاقتصادي، لأن الكثافات وحجم القوى العاملة لا تستطيع أن تلبى الحاجة أو متابعة استغلال كل الموارد المتاحة، كما أن كثرة السكان بالشكل الذي يعبر عن الاكتظاظ، قد يتسبب في ضغط شديد واستنزاف للموارد المتاحة، وهذا في حد ذاته يعني التأثير المباشر او غير المباشر على احتمالات التقدم والنمو الاقتصادي فيها.

ومن المفيد أن نلتقط النماذج التي تصور ما يمكن أن يترتب على الافتقار والتخلخل السكاني، وما يمكن أن يترتب على الازدحام والاكتظاظ السكاني، هذا مع العلم بان الافتقار والتخلخل، وان الازدحام والاكتظاظ تمثل أمورا اعتبارية

بحتة, وهي بالضرورة منسوبة لحجم الموارد المتاحة من ناحية، ومنسوبة لحجم الاستغلال والانتاج من ناحية أخرى.

ثالثا: تركيب السكان:

1- الجنس أو السلالة:

إن كل جنس بشري يضم جماعة تتصف بصفات جسمية معينة تميزهم كمجموعة وتفصلهم عن غيرهم من الجماعات البشرية الأخرى. وتنقسم الأجناس الموجودة في العالم إلى ثلاث مجموعات بشرية كبرى ، كالمجموعة القوقارية والمجموعة المغولية والمجموعة الزنجية، ولكل مجموعة صفاتها الخاصة التي يمكن التعرف عليها، وتوجد داخل كل مجموعة فروع عديدة، ولا توجد مجموعة من هذه المجموعات نقية على الإطلاق بسبب الهجرات البشرية التي استمرت عبر العصور ما قبل التاريخية والتاريخية.

وقد أدت الهجرات إلى عملية اختلاط واسعة بين أفراد الجنس البشري، لكن فكرة التمييز العنصري بقيت، فهي قديمة قدم الإنسان نفسه، فالإغريق اعتقدوا أنهم أحسن الشعوب، كما يعتقد اليهود أنهم شعب الله المختار، كذلك كان يعتقد الفرس، وكان الرومان يرون أن ما عداهم همج متبربرون وكان ذلك يرجع إلى ما وجدوا أنفسهم عليه من تفوق إداري وحربى.

كما ظهر هذا التمييز بين العرب أنفسهم الذين كانوا يرون تفوقهم على الفرس وغيرهم إلى أن جاء الإسلام فقضى على هذه العنصرية حيث لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى، ثم ظهر التمييز العنصري على اشده لدى الألمان حينما كانت الدعاية النازية تقول بسيادة العنصر الجرماني أو النوردي جسميا وعقليا، وند نادي هتلر بان الشعوب الشرقية أحرى بها الا تعيش وإن عاشت يجب أن تدرب كما تدرب الكلاب الصغيرة.

ويظهر التمييز العنصري في استراليا التي تمنع هجرة الملونين إليها، وفي إسرائيل حيث يتكون السكان من خليط من الغرب والشرق، ويستغل الغربيون

اتجاه الحكومة نحو محاباتهم للحصول على امتيازات أكثر، وكذلك في معاملة الإسرائيليين العرب في الأرض المحتلة قبل عام 1948 التي تعد ضمن من إسرائيل الحالية.

وقد كان التمييز العنصري على اشده، في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان الزنوج يحرمون من حقوقهم، وظلوا طويلا يطالبون بحقوقهم إلى أن تمكنوا من الحصول عليه.

وفي جنوب أفريقيا الذي كان أول عهدها بالأوربيين في عام 1953 عندما اسست شركة الهند الهولندية مدينة الكاب لتكون ملجا لسفنهم في طريقها إلى جنوب شرق آسيا، ثم شجعت الشركة الملاحين الهولنديين على الاستقرار وفلاحة الأرض واستطاعوا بمضي الوقت الاستقرار والتوغل في الداخل، واصطدموا بالبشمن وأجلوهم عن وطنهم إلى صحراء كلهارى، كما سلبوا من هوتنتوت مراعيهم وموانيهم، وجلبوا الزنوج من شرق افريقيا ومدغشقر إلى جانب بعض العناصر من الملايو، وقد اختلط هؤلاء جميعا بالهواتنتوت، حيث تكون طبقة ملوبي الكاب الذين يعرفون بالرحبوت، كما اختلط الهولنديون بسكان اتحاد جنوب أفريقيا ونتج عن ذلك الاختلاط عنصر البوير. وقد حل الإنجليز محل الهولنديين بعد ذلك في الاتحاد وتغلغل نفوذهم ثم سيطرتهم الكاملة فيما بعد.

وقد توسع البوير شمالا فاصطدموا بقبائل البانتو الذين تغلغلوا من جهة الشمال ودارت حروب بينهما استمرت لفترات طويلة.

ورغم أن المواطنين من جنوب افريقيا كانوا يمثلون نحو 70% من عدد السكان إلا أن نصيبهم نحو 10% من مساحة الأرض الزراعية بالدولة، كما أنهم كانوا محرومون من مزاولة حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية حيث كان البيض يمارسون معهم أشد أنواع التفرقة العنصرية، فكانت هناك قوانين الفصل بين المنصرين في المواصلات وفي التعليم، بل يتعلم الأفريقيون إلى مستوى معين، وليس لهم حق الإضراب، بل حرموا من بعض الحرف الفنية، كما يمنع جلوس الأبيض مع الأفريقي في مكان عام دون تصريح بذلك، وحرم

القانون على الأفريقي الذي يسكن إحدى المدن منذ ولادته أن يبقى معه ابنة متزوجة أو أبن يزيد سنه عن الثمانية عشر عاما دون تصريح بذلك، كما أن حرية المواطنين في الخروج والدخول من المدن كانت مقيدة.

ولا شك أن مثل هذه الاوضاع كان ينعكس أثرها على تماسك الدولة، وتشكل نقطة ضعف في كيانها، ولن يحلها إلا اعتبار الوطنيين الأفريقيين مواطنين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات التي يتمتع بها البيض. وهو ما حدث فعلا. بعد أن أمسك بالسلطة أول وطني وهو نيلسون مانديلا وبدأ التعايش بين البيض والوطنيين.

2- التركيب القومي (الأثنوغرافي):

المقصود به تلك الشعوب والقوميات التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية (الدولة)، فلهذا أهمية كبيرة في الوزن السياسي للدولة، وهذا يجرنا إلى تعريف الشعب والأمة والقومية (سنتعرض لذلك بالتفصيل في فصل لاحق)، فالشعب تعبير بشري يحمل معنى أضيق نطاقا من تعبير الأمة، كالشعب المصري والشعب الجزائري والسوري والأردني، فكل منها وحدات تكون الأمة العربية، كما أن الأمة الهندية تتكون من عدة شعوب صغرى داخل شبه الجزيرة الهندية، ولكل مجموعة منها ثقافتها ولغتها ودهائها الخاصة بها، ولكن كل منها يساهم في تكوين الأمة الهندية وكذلك الحال بالنسبة للصين.

ولا توجد الأمة إلا إذا توافر لها وحدة الشعور النفسي بين افرادها نتيجة اتحادهم في عدة عناصر ومنها الدين واللغة والتاريخ كما أشرنا إلى ذلك من قبل، ولكن ذلك ليس ضروريا بالنسبة للدولة، فقد تضم الدولة مجموعات مختلفة من حيث الدين واللغة والتاريخ والجنس، كما كان الحال في الاتحاد السوفيتى سابقا وكما في الهند، ولذلك تختلف الرابطة بين عوامل تكوين الأمة وعوامل تكوين الدولة، فالرابطة بين تكوين الدولة هي رابطة الجنسية وهي رابطة قانونية وسياسية وصناعية تخضع للظروف السياسية وتقلباتها، أما رابطة الأمة فهي رابطة القومية، وهي رابطة طبيعية وحضارية بالدرجة الأولى،

فالقومية هي شعور الإنسان بانتمائه إلى إمة معينة لا تخضع للحدود السياسية للدول.

ومعنى هذا أن الشعور القومي لا يشترط فيمن يعتنقونه أن يكونوا متحدى الجنس أو اللغة أو الدين أو التقاليد، ولكن هذه جميعا لا يجب أن تنكر آثارها منفردة أو مجتمعة في تقوية الروح القومية، فكلما توافر عنصر او توافرت عناصر منها كانت بمثابة العمد التي توجد وتقوى بالاستقلال أو الحرية، فالقومية هي الشعور المتبادل بين الأفراد الذي يجعلهم متأثرين في عواطفهم وسلوكهم بفكرة الولاء لوطن ماء لأنهم نبت ارض واحدة بصرف النظر عن ميولهم الطائفية أو الدينية أو مصالحهم الفردية، فالإحساس بالقومية بين أعضاء الأمة هو إحساس عميق لا يرتبط برابطة الجنسية بين أفراد هذه الجماعة فالشعور القومي يبقى دون تغيير مهما تغيرت الدول.

وقد كان للضغوط والأخطار الخارجية دور هام في تكوين القومية وتماسكها كما يحدث عادة عندما تتعرض أي دولة عربية لعدوان خارجى فسرعان ما تتحرك بقية الدول العربية متضامنة معها.

ودراسة الجغرافية السياسية تتطلب فهم التكوين القومي للدولة، لأن الحدود السياسية أحيانا تقتطع من قومية معينة لتلحقها بقومية أخرى فينشأ ما يعرف بالأقليات مثل الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية والأكراد في العراق وإيران والنوبيين في مصر.

والدول التي تتكون من قومية واحدة قليلة في الوقت الحاضر، فتوسع الدولة من قومية واحدة تكون النواة الأصلية للدولة ونموها واتساعها ورغبتها الحصول على حدود طبيعية لها قد يضطرها أحيانا إلى ضم قوميات أخرى أو شعوب أخرى تحت لوائها كما هو الحال بالنسبة للإمبراطورية الرومانية عندما توسعت وبالنسبة للعراق في تاريخه القديم، وكما حدث في الاتحاد السوفيتي سابقا عندما ضم إليه عددا من القوميات الأخرى والتي كانت سببا من أسباب تفككه.

والاختلاف الاثنوغرافي في الدول يؤدي إلى التفكك وعدم الانصهار، كما يعرقل الإدارة والحكم ويضعف القوة السياسية للدولة، ويأخذ التكوين الأثنوغرافي للدول صورا مختلفة، فقد يكون بسيطا أو ملتئما أو مركبا:

ا- التكوين البسيط Simple:

هو ذلك التكوين الذي لا يتميز بالتنافر رغم تعدد الأجناس التي تضمها الدولة، فالمصريون متجانسون رغم تعدد الأجناس التي دخلت في تكوينهم، فقد استطاعت البيئة المصرية على مدى السنين أن تلتحم بالعناصر التي دخلتها بحيث أصبحت جميعا مصرية، فقد ذابت المجموعات التي دخلت مصر عبر التاريخ، واختلطت جميعا بمجموعات البحر المتوسط العريقة في البلاد، وكذلك البدو والشعوب الإغريقية في عصر البطالمة، والعرب مع دخول الإسلام، والنوبيون من جنوب مصر، والأتراك مع الدولة العثمانية، فقد صهروا جميعا وأصبحوا مصريين.

وتعد فرنسا نموذجا للتكوين الاثنوغرافي البسيط، فهي متجانسة رغم أنها تضم العناصر الأوربية التي انصهرت خلال تاريخها الطويل، فقد انصهر العنصر الغالي الكلتي والنوردى، وامتزجت الثقافات مكونة الثقافة الفرنسية الحديثة منذ وقت طويل رغم وجود عنصر الباسك في الجنوب الغربي، والبريتون في شبه جزيرة بريتني.

ب - التكوين الملتئم Cemented:

ويتمثل هذا التكوين في جمهوريات العالم الجديد، إذ من السهل التعرف على عناصر السكان المختلفة دون عناء كبير في أي وحدة سياسية فيه. والولايات المتحدة الأمريكية تعد أقرب هذه الوحدات إلى التجانس العنصري باستثناء الزنوج، فقد استطاعت بفرض لغة واحدة على المهاجرين إليها تكوين شخصية أمريكية خاصة بها، وهي بمرور الزمن ستصبح أكثر تجانسا.

ويعد التكوين الأثنوغرافي لبريطانيا تكوينا ملتئما، فهناك ثلاث مجموعات تتميز كل منها بلغتها المميزة وهي الإنجليزية والغالية Welsh والاسكتلندية ،

ورغم ذلك فإن وحدة المصالح المادية والفرص المتكافئة أمام هذه المجموعات جعلت منها وحدة قومية متماسكة ، فالمجموعات المختلفة داخل الدولة في التكوين الملتئم مهما اختلفت لغاتها او حضاراتها لا تشكل خطرا على الدولة ما دامت لا تسعى إلى الانفصال او تسبب أي مشكلات للدولة.

ج- التكوين المركب Complex:

ويتمثل هذا التكوين في الدول التي تتكون من مجموعات مختلفة لم تتلاحم، فبعضها إلى جانب بعض في داخل الدولة، لكن كل منها يحتفظ بشخصيته الثقافية وولائه القومي لمجموعته، وربما يتميز كل منها بحواجز اقتصادية واجتماعية رغم أن الشعوب المكونة للدولة ينبغي أن تكون في مستوى اقتصادي واحد، ولذلك فإن هذا التكوين يكون مصدر ضعف للدولة كما في الهند ونيجيريا والباكستان وجنوب أفريقيا وكينيا.

وفي هذا التكوين المركب قد تحاول بعض المجموعات الحصول على الاستقلال الذاتي داخل الدولة أو الاستقلال الكامل عنها مثل الأكراد في العراق والأتراك في قبرص والعنصر الإنجليزي والفرنسي في كندا والوالوني والفلمنكي في بلجيكا، ومثل جنوب السودان. ولذلك تلجأ الدول في مثل هذه الظروف أحيانا إلى نظام الاتحاد الفيدرالي لإرضاء كل مجموعة بداخلها وللحفاظ على وحدتها، بل استطاعت بعض المجموعات أن تنفصل مكونة دولا مستقلة كما حدث بالنسبة ليوغوسلافيا ، فقد انفصلت إلى دول ثلاث هي: الصرب والكروات، والبوسنة والهرسك (اسس الجغرافيا السياسية 168)

3- الدين:

المفروض أن يكون الدين هدى للناس يرتفع بمستواهم الثقافي والحضاري والإنساني، ولكن الكثير من الحروب التي نشبت ترجع إلى المنازعات الدينية. كالحروب الصليبية والنزاع بين الهند وباكستان، وأحيانا بين أتباع الدين الواحد كما هو الحال بين الكاثوليك والبروتستنت في إيرلندا.

وكلما تقدمت الدول وارتفع مستواها الثقافي كلما قلت المنازعات في داخل الدولة الواحدة وبين الدولة وغيرها من الدول بسبب الدين، ولذلك لم تعد الحدود السياسية عند تخطيطها مرتبطة بالدين في كثير من الأحيان، فالدين يربط بين الدول دون مراعاة للحدود السياسية المصطنعة، ولعل الدين الإسلامي خير دليل على ذلك فهو يربط بين دول العالم الإسلامي جميعها دون مراعاة لانتمائهم القومي؛ لأن الدين الإسلامي لا يفرق بين مسلم وآخر إلا بالتقوى، فلا شك أن العاطفة الدينية تربط الشعوب بعضها بالبعض الآخر عبر الحدود السياسية، دون مراعاة لأية ظروف أخرى، فهناك عاطفة تربط بين دول العالم الإسلامي اعتمادا على الدين، وهناك عاطفة تربط بين اليهود أينما وجدوا، وبين الكاثوليك ممثلا في الفاتيكان حيث مقر الزعامة الدينية للكنيسة الكاثوليكية.

ويضم العالم اليوم عددا من الديانات والمعتقدات من ابرزها الديانات السماوية الثلاثة الإسلام والمسيحية واليهودية، ثم تأتي غير السماوية ومنها البوذية والهندوسية. والدين الإسلامي يضم نحو 20% من سكان العالم ينتشر معظمهم في افريقيا وآسيا ثم تأتي الأقليات في بقية قارات العالم.

والمسيحية تضم نحو ثلث سكان العالم ويمثلون مذهبين متصارعين هما: الكاثوليك والبروتستنت، بينما تتركز الديانة اليهودية في إسرائيل وأقليات تنتشر في مختلف دول العالم وخاصة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

والدول من حيث سيادة الدين بها وعلاقة ذلك بالظروف السياسية تنقسم إلى ما يلي:

1- الدول التي يسود فيها دين واحد بنسبة تتجاوز 90% من سكانها مثل الدين الإسلامي في الدول العربية في أفريقيا وآسيا ما عدا لبنان، وفي تركيا وإيران وأفغانستان واندونيسيا، كما ينطبق على بعض الدول المسيحية (الكاثوليكية) في كل من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وفرنسا ودول أمريكا الوسطى والجنوبية، وأيضا على بعض الدول (البروتستنتية) مثل السويد والنرويج وفنلندا و استراليا وجنوب أفريقيا وبريطانيا.

وفي هذه الدول حيث تسود ديانة واحدة فيحدث تلاحم بين سكانها ولا ينتظر أن يكون الدين سببا في حدوث الاضطرابات والضعف في هذه الدول، وقد تكون هناك أقليات، ولكنها إن وجدت فتكون قليلة التأثير وعديمة الفاعلية حيث لا تتجاور نسبتها 10% من السكان، ولذلك تسعى هذه الأقلية الدينية للتكيف والتعاون مع الأغلبية كما في مصر حيث توجد الأقلية المسيحية.

ب - الدول التي تضم أكثر من ديانة أو مذهب لكن الغلبة فيها لدين او لمذهب دون غيره بحيث يشمل ما بين 60 إلى 70% من سكان الدولة، ففي الولايات المتحدة الامريكية يوجد نحو 65% من سكانها من البروتستانت والبقية الأخرى كاثوليك ويهود وقلة مسلمة، وكذلك إيرلندا الشمالية التي تضم أغلبية بروتستانتية واقلية كاثوليكية تمثل مشكلة كبيرة لكل من إيرلندا والمملكة المتحدة بشكل عام، وفي بلجيكا حيث الفلمنك والبروتستنت والوالون و (الكاثوليك).

وقد استغل الاستعمار والتدخل الأجنبي تعدد الديانات في الدول المستعمرة ليعمل على تعميق الخلافات بينها وبالتالي تزيد المشاكل والاضطرابات في هذه الدول.

ج. وهناك دول تتعدد فيها الديانات بحيث لا تتغلب مجموعة على أخرى وبالتالي تتعايش ملة الديانات ولا تشكل خطرا كبيرا كما في كندا حيث الناطقون بالفرنسية من الكاثوليك بينما الناطقون بالإنجليزية من البروتستنت، ومثلها سويسرا، لكن الخلاف على أساس ديني، في الدولتين لا وجود له. وفي كل من العراق ولبنان يظهر الخلاف على اساس دينى. ففي العراق بين طائفة الشيعة والسنة من المسلمين، وفي لبنان بين الشيعة والسنة من جانب وبين المسلمين بصفة عاما والمارونيين من جانب آخر، وكذلك في الهند حيث تتعدد الديانات والمعتقدات ومنها المشكلة بين الهندوس والمسلمين التي انتهت بانفصال باكستان من الهند، وما يجري من خلاف بين السيخ ومحاولتهم الانفصال عن الدولة على اساس عقائدي، وكما حدث عندما انقسمت يوغوسلافيا السابقة إلى

ثلاث دول على أساس ديني إلى البوسنة والهرسك (مسلمون) والصرب (ارثوذكس) والكروات (كاثوليك).

وتبدو أهمية الدين في تماسك الدولة عندما تكون الدولة بأكملها على دين واحد كما في المملكة العربية السعودية، حيث الدين الإسلامي الذي يسود الدولة بأكملها مما ساعد على تماسك الدولة لا على تفككها وتمزقها كما يحدث في الدول متعددة الديانات.

4- اللغة:

من أبرز العوامل البشرية التي تساعد على قوة الدولة وحدة اللغة فالأمم التي تجمعها لغة واحدة هي الأقرب إلى تكوين كيان سياسى قوى. وتكتسب اللغة أهمية خاصة عند الجغرافيين السياسيين، فهي وعاء الثقافة و معلم أساسي من معالمها، ويتم بواسطتها انتقال العناصر الثقافية من جيل لأخر، كما أنها تشكل إحدى الوسائل المهمة للحفاظ على الهوية والخصوصية الثقافية، بجانب أنها أداة مهمة وضرورية لبناء وتحقيق التجانس و التماسك السكاني بالدولة.

وتصنف الجغرافيا السياسية الدول حسب اللغة إلى ثلاث فئات وهي :

١- دولة وحيدة اللغة و هي الدولة التي يستخدم سكانها في تعاملاتهم لغة واحدة فقط ، وينص عليها في الدستور بأنها اللغة الرسمية للدولة. مثال ذلك بولندا(اللغة البولندية)، مصر (اللغة العربية).

٢- دولة ثنائية اللغة وهي الدولة التي يوجد بها لغتين تستخدمها بواسطة سكانها، وينص عليها في الدستور بأنهما لغتين رسميين للدولة. مثال بلجيكا (اللغة الفرنسية - اللغة الفلمنكية)، العراق (اللغة العربية - اللغة الكردية).

٣- دولة متعددة اللغة وهي الدولة التي يوجد بها أكثر من لغتين . مثال الهند يوجد بها 15 لغة رئيسة (أبو عيانة ، 1985،64).

وتعد اللغة أهم الروابط التي تلعب دورا كبيرا في توحيد الشعوب التي تنتمي إلى الأمة، فهي وسيلة التعبير والتفاهم ونقل الأفكار والحضارة، فاللغة العربية هي العامل الهام الذي ربط بين الشعوب العربية وجعلهم أمة واحدة إلى جانب الدين بالطبع.

وأفراد الشعب الذين يشتركون في لغة واحدة يتقاربون ويتعاطفون فيما بينهم بخلاف الشعب الذي جمع بين أناس يتكلمون أكثر من لغة فإن ذلك يدمر إلى انفصال المجموعات بعضها عن بعض وبالتالي بعد نقطة ضعف في الدولة. وقد تجمع اللغة الواحدة بين أكثر من دولة اللغة الإنجليزية المنتشرة بين الدول العربية واللغة الاسبانية المنتشرة في اسبانيا وفي معظم دول أمريكا الوسطى والجنوبية.

وتزداد اللغة أهمية كلما كانت أوسع انتشارا حيث تعمل على الترابط والتلاحم بين الناطقين بها، بينما تصبح مشكلة كبرى عندما تتعدد اللغات في داخل الدولة الواحدة، ويستثنى من ذلك سويسرا التي يوجد بها أربع لغات رسمية هي: الفرنسية والألمانية والإيطالية والرومانية، وتتساوي جميع هذه اللغات في الحقوق، وجميعها يستخدم في البرلمان، ورغم ذلك فلا يشكل التعدد اللغوي مشكلة في الوقت الحاضر لسويسرا نظرا لما وصلت إليه من مستوى ثقافي وحضاري، ولتوافر عوامل أخرى ومصالح مشتركة تشجع على التلاحم بين سكانها.

ولكن بلجيكا تختلف عن سويسرا، ففي بلجيكا توجد ثلاث لغات إحداها فرنسية وهي لغة الوالون، والأخرى فلمنكية وهي لغة الفلاندرز، بالإضافة إلى لغة ثالثة المانية وهي تستخدم لدى قلة على الحدود الألمانية، لكن الصراع قوى بين الناطقين بالفرنسية الذين يتجهون صوب فرنسا والناطقين بالفلمنكية الذين يتجهون صوب هولندا، فكل مجموعة تستخدم لغتها التي تعد رسمية في المعاملات الرسمية والتعليم، وكل قطاع يستخدم لغته على كل المستويات في قطاعه، وقد وصل الخلاف لدرجة الدعوة إلى استقلال كل منهما عن الآخر هذا بخلاف الناطقين بالألمانية رغم قلتهم فإنهم يستخدمونها في تعاملهم وكلغة تعليم

في المدارس، وما يساعد على استمرارها موقعها المجاور لألمانيا فإن ارتباطها بألمانيا قوى إلى حد كبير.

وفي العراق توجد اللغة العربية واللغة الكردية التي يستخدمها نحو 30% من سكان العراق الاكراد الذين حصلوا على استقلال ذاتي في إقليم كردستان شمال العراق.

وتعد افريقيا من القارات شديدة التعقيد لغويا، بل يذهب البعض إلى أنها قد تكون نقطة الضعف الكبرى في بناء القومية في الجزء الأكبر من أفريقية؛ وذلك لأن القارة تضم عددا من اللغات واللهجات، لأن المستعمرات كانت تتكلم لغة المستعمر لها بالإضافة إلى لغتها الأصلية. وقد حاول المستعمر إضعاف اللغة الوطنية ونشر لغته، ولذلك فإن كثيرا من الدول بعد استقلالها ظلت تتحدث لغة: المستعمر، كالمستعمرات الفرنسية مثل السنغال وتوجو وزائير، ومثل المستعمرات البريطانية في نيجيريا وغانا وكينيا وأوغندا وجنوب افريقيا.

وفي دول المغرب العربي المغرب والجزائر وتونس(توجد ثلاث لغات العربية والفرنسية والبربرية)، فعندما استعمر الفرنسيون المغرب أدخلوا لغتهم وحاولوا إضعاف اللغة العربية وذلك بإدخال اللغة الفرنسية وتشجيع اللغة البربرية (لغة جنوب المغرب العربي) وهي لهجة أكثر منها لغة، ولهذا تقوم الدولة حاليا بالتعريب حتى تتغلب على هذه المشكلة.

وتعد اللغة من مشكلات الصومال الأساسية حاليا بعد الاستقلال، فاللغة الإنجليزية تسود في الصومال البريطاني والفرنسية في الصومال الفرنسي، والإيطالية في الصومال الإيطالي، بينما تنتشر اللغة العربية إلى جانب هذه اللغات الثلاث، ولا شك أن ذلك يعد نقطة ضعف في الكيان السياسي للصومال.

وتزداد اللغة تعقيدا في قارة آسيا، ففي الهند العديد من اللغات واللهجات المحلية ، ولكن الاستعمار البريطاني أدخل اللغة الإنجليزية، وظلت مدة اللغة هي السائدة رسميا دون سائر اللغات حتى بعد استقلال الهند عام 1947، رغم محاولة الهند إدخال اللغة الهندية التي يتكلمها نحو 40٪ من سكان الهند، لكن

ذلك لم يجد موافقة عند المجموعات الأخرى، وفي الباكستان كانت تسود اللغة البنجالية في باكستان الشرقية والأوردو في الغرب، وكان ذلك من بين العوامل التي ساعدت على انفصال الجزء الشرقي من باكستان ليصبح دولة بنجلاديش منذ عام١٩٧١.

كما تتعدد اللغات في الفلبين وفي بورما وماليزيا وفيتنام وتايلاند وإندونيسيا رغم سيادة اللغة الإنجليزية في معظم هذه المناطق، بالإضافة إلى اللغات المحلية وخاصة لغة الملايو اكثرها انتشارا في جنوب شرق آسيا.

وفي الصين يفهم الصينيون بعضهم بعضا عندما يكتبون، لكنهم لا يفهمون بعضهم كثيرا حينما يتكلمون؛ وذلك لأن اللغة الصينية تستخدم رمزا لكل كلمة، وهذه الرموز يختلف نطقها من مكان لآخر.

وفي أوربا لا توجد دولتان تتكلمان لغة واحدة باستثناء المانيا والنمسا، وقد تمتد اللغة من دولة إلى أخرى كالألمانية التي تمتد إلى أجزاء من سويسرا وبلجيكا، والفرنسية التي تمتد لأجزاء من بلجيكا وسويسرا، والإيطالية التي تمتد لأجزاء من سويسرا والارجنتين .

اما في الأمريكيتين فتبدو البساطة اللغوية، فهناك ثلاث لغات رئيسة تمتد من خليج هدسن شمالا إلى راس هورن جنوبا: الإنجليزية في الشمال والإسبانية والبرتغالية في الجنوب. ويعد الحد السياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك حدا لغويا يفصل بين الإنجليزية والإسبانية، ولكن يستثنى من ذلك اللغة الفرنسية التي تسود في إقليم كوبيك في كندا، والإيطالية في أجزاء من الأرجنتين والألمانية في أجزاء من البرازيل، والهولندية والإنجليزية في بعض جزر الهند الغربية.

ومن أكثر الأخطار التي تهدد الدول والكيانات السياسية، هي تعدد اللغات في داخل حدود الدولة الواحدة. فالهند مثلا يتكلم أهلها بنحو ١٢ لغة رئيسية وعدد كبير من اللهجات واللكنات المحلية . ومن ابرز المزايا التي خلفها الاستعمار الانجليزي للهند، هو فرض اللغة الإنجليزية على جميع سكان مقاطعات الهند.

وقد سهل ذلك كثيرا على أجهزة الادارة الحكومية عملية حكم البلاد أثناء فترة الاستعمار، وأفادت اللغة الانجليزية بعد الاستقلال أيضا، فان توحيد اللغة في شبه القارة الهندية هو من أكبر العوامل التي ساعدت على التوحيد السياسي للدولة. وكذلك ساعد على تواصل الثقافات.

اما في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق فإن تعدد القوميات في داخل هذا الكيان السياسي الكبير الذي كان يضم في داخله نحو ١٠٠ قومية، وكان هذا التعدد القومي مرتبطا بتعدد في اللغات والثقافات أيضا. والمجموعات العرقية الرئيسة، والمجموعات العرقية الثانوية المتفرعة من المجموعات الكبرى، وهذه تصحبها لغات كثيرة، ومن أكبر عيوب الادارة الحكومية السوفيتية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي هو فرض اللغة الروسية على كل الجمهوريات كلغة رسمية وكلغة للتعليم والتعامل الرسمي والتجاري.

وكانت هذه المسالة تثير غضب سكان الجمهوريات، الذين كانوا يفضلون التخاطب بلغاتهم الأصلية، والتعامل بها، لولا الخوف من أجهزة الحكومة المركزية التي كانت تلحق بهم أشد العقاب على استخدامهم للغاتهم الأصلية وتركهم اللغة الروسية. وكان سكان الجمهوريات يعانون الأمرين أن هم فضلوا لغاتهم المحلية على اللغة الروسية في أي تعامل. وكانت هناك اجهزة حكومية تراقب ذلك، وظلت مشكلة ازدواجية اللغة حيث جمع السكان بين لغاتهم الأصلية، واللغة الرسمية المفروضة ظلت تنغص على السكان حياتهم في الجمهوريات وتؤرقهم، وما أن بدأت بوادر التراجع عن الشيوعية في موسكو حتى سارعت الجمهوريات بالمطالبة بالاستقلال والعودة الى استخدام لغاتهم الأصلية. واظهار نعراتهم القومية القديمة.

ولذلك فقد لعبت اللغة دورا خطيرا في سرعة تفكك الاتحاد السوفيتي السابق. وتكوين جمهوريات مستقلة، بعضها داخل في اتحاد يسمى الكومنولث الجديد والبعض فضل الاستقلال مثل جورجيا، واستونيا ولاتفيا لاتيوانيا. ولم تنضم الى هذا الكومنولث الجديد، وظهر ذلك في حرص استونيا ولاتفيا ولاتوانيا

على الاستقلال المبكر. قبل تأسيس الكومنولث الجديد، بينما تخلفت جورجيا بسبب الحرب الأهلية التي كانت دائرة بها.

وكذلك تعددت اللغات واللهجات في أكثر الدول الأفريقية، وتكاد تختص كل قبيلة من القبائل الرئيسة في أفريقيا بلغة خاصة بها، ولذلك فهناك مجموعات لغوية رئيسة لا تتمشي بالضرورة مع الحدود السياسية للدول في شكلها الجديد بعد الاستقلال. ولذلك نجد مجموعات سكانية كثيرة على جانبى الحدود يتكلمون لغة واحدة ويتبعون دولتين أو أكثر، وقد تسببت هذه الظاهرة في مشكلات كثيرة، فإن التبعية اللغوية لهذه القبائل وأصحاب هذه اللغات تدفعهم دائما الى الهجرة الى الجانب الذي توجد به أغلب القبيلة في الجانب الآخر من الحدود. وهكذا كما يعمل التعدد اللغوي على تفكك الوحدات السياسية القائمة، الى وحدات انفصالية صغيره بسبب الانتماء القبلي أو اللغوي، بل ويدفع هذا بعض الدول الى التعصب القبلي الذي يؤدي إلى حروب أهلية دامية، وغنى عن الذكر ان أساس الصراع الذي حدث في كل من رواندا وبوروندي هو صراع قبلى بين قبيلتين الهوتو والتوتسي اللتين يتوزع أفرادهما بين الدولتين على نحو مختلط.

وتدفع اللغة الواحدة إلى زيادة توحد الدولة واندماجها فى كيان واحد. وقد يلعب عامل اللغة دورا هاما في زعزعة استقرار بعض الدول المتقدمة فاللغة الاسكتلندية : في شمال الجزر البريطانية والمرتبطة بالقومية الاسكتلندية هي سبب المتاعب الكثيرة التي تواجهها حكومة المملكة المتحدة. حيث يوجد تعاطف كبير بين سكان اسكتلندا بالنسبة للغتهم إذ يدعون إلى استمرار استخدام اللغة الاسكتلندية كلغة قومية. بل وينادون بأن تستخدم اللغة الاسكتلندية أولا ثم اللغة الإنجليزية ثانيا، وليس العكس أى عكس الواقع الحالي، حيث تستخدم الإنجليزية أولا في كل المعاملات والمؤسسات.

ولا شك أن العالم في حاجة إلى لغة يفهمها الجميع، ولذلك تجرى المحاولات لإيجاد لغة مشتركة يفهمها الجميع وتصبح لغة عالمية بين الدول وهي لغة الإسبرانتو Lingua Franca وهي اللغة التي يحاول البعض نشرها ولكن لم

تجد نجاحا ملموسا حتى الآن نظرا لقلة المتحمسين والمشجعين لها لأنها لغة مصطنعة وليست أصيلة وتحتاج إلى جهد كبير لكي تنجح.

رابعا: الأقليات أنماطها ومشاكلها

والأقلية من حيث هي عبارة عن جماعة من الناس، التي تدخل ضمن التركيب الهيكلي للكيان البشري في الوحدة السياسية، ولكنها لا تكاد تنسجم او تتناسق مع الأغلبية في وجه من الوجوه ، التي تلم شتات الناس وتصنع منهم كيانا متماسكا. وفي ظل عدم التجانس، يتفاوت ولاء الأغلبية وولاء الأقلية تفاوتا كبيرا. وقد يتصاعد هذا التفاوت الى حد انفصال حقيقي او تمزق شامل. ويقود هذا التمزق الدولة الى نهاية محتومة.

ومن ثم نستطيع أن نميز بين عدد من الأنماط المتباينة للأقليات. كما ينبغي أن نتبين النماذج التي تصور مدى خطورة كل نمط من هذه الأنماط ، وكيف تغرق الدولة في حضيض المشكلات، التي تهددها في صميم وجودها السرى. وهذه الأنماط هي:

١ - الأقلية القومية

الأصل في القومية التي انتشرت وشاعت كدعامة يرتكز عليها بناء الوحدات السياسية في ترابط الناس من حيث اللغة، ومن حيث الأصول والتاريخ المشترك. ومن حيث التراث البشري. والمفهوم أن وحدة اللغة تؤدي بالضرورة الى وحدة الفكر. كما أن الانتماء للأصول والتاريخ المشترك، يؤدي بالضرورة الى وحدة في العواطف والأحاسيس، هنا وتؤدي وحدة التراث الى وحدة في المنطلق، التي يسعى به ويتشوق اليه الطموح الجمعي للكيان البشري كله، في الوحدة السياسية.

وما من شك في أن اللغة كوعاء يحتوي الفكر، وتعبر عنه، كفيلة بأن تصنع أقوى الروابط بين الناس، في الكيان البشري، بل لقد يترتب على الاختلاف اللغوي وحده، تناقض شديد بين الناس، يمتد اثره الى مسيرة التاريخ الطويل

وسياقه. والي حصيلة التراث نفسه وإنجازات التي تحقق المصالح المشتركة للأمة.

ومهما يكن من أمر، فإن الأقلية القومية هي التي يحتويها وعاء القوم، ولكنها لا تحس بالانتماء اليه. ولعلها تعيش مشدودة بكل وجدانها واحاسيسها الى كيانها القومي، التي تتعاطف معه وتنتمي له انتماء كليا. ونضرب لذلك مثلا بالأكراد في العراق، الذين هم من غير شك جزء من الكيان البشري في هذه الوحدة السياسية، ولكنهم عاشوا ويعيشون في الاحساس المستعر بعدم الانتماء للقومية العربية بل هم يرون، ويؤكدون حقيقة التناقض الشديد، بينها وبين القومية الكردية، التي ينتمون اليها ويعتزون بها.

وهناك نموذج أخر من كندا التي تتضمن أقلية من الفرنسيين مفروض عليها أن تؤلف مع بقية الكيان البشري من الانجليز، كيانا متماسكا، ولكن الواقع القومي يشعر أولئك الذين ينتمون الى الفرنسيين دائما بأحاسيس الاقلية واللانتماء، ومن ثم يكون عدم الانسجام وعدم التناسق، مدعاة لضعف مؤكد من التركيب الهيكلى الكيان البشري في كندا.

وإذا كان ثمة خطر يهدد الكيان البشري والوحدة السياسية، فهو الذي يتصل بميول الانفصال التي تسعى اليها هذه الأقلية، وربما ساندت هذه الميول رغبة أخرى، تتمثل في الانضمام والترابط مع الكيان القومي الذي تتعاطف معه، وتنجذب اليه بكل احاسيسها ومصالحها، وقد تفرض أحاسيس الأقلية عليها ايضا، سياجا من الانطواء الذي يحول دون الترابط والانسجام مع بقية الكيان البشري الذي يؤلف الأغلبية.

وهذا معناه أن تعيش الأقلية القومية دائما، بولائها غير كامل للوحدة السياسية التي تحتويها. ومن ثم هي تحافظ بقدر طاقتها على ما يحفظ لها احساسها بالانتماء لقومية أخرى، ولا تقبل بالانصهار او الاذابة، في الكيان البشري القومي، الذي تعيش معه ضمن وحدة.

ويكون الاعتزاز باللغة والوطن والتاريخ والتراث كله من وراء الطموح، الذي يزكي في الاقلية، الرغبة الملحة في الاحتفاظ بكل الولاء للقومية، التي تنتمي اليها وتنحدر منها. بل ويكون ذلك أيضا من وراء الرفض الخفي أو المعلن، للانتماء والترابط مع الأغلبية.

ومن ثم تمثل هذه الأقلية اخطر انواع الأقليات. لأنها تمثل الخطر المستمر على لحمة الترابط بين أوصال الكيان البشري وتماسكه في الوحدة السياسية، ولا ترضي مثل هذه الأقليات الناضجة في وعائها القومي بأقل من الانسلاخ من البناء البشري والانفصال عن الدولة.

٢ - الأقلية السلالية

وهذا نمط آخر من أنماط الأقليات المتنوعة. ويبني الأمر الذي يضع قطاعا من الناس، الذين يتضمنهم التركيب الهيكلي للكيان البشري. في اطار الأقلية، على فروقات سلالية. ذلك أن هذه الفروقات تمثل الأساس الذي يمزق الكيان البشري الى قسمين. وينتمي القسم الذي يتضمن الأقلية الى مجموعة سلالية أخرى، غير المجموعة السلالية التي تنحدر منها الأغلبية.

وتكون هذه الفروقات مدعاة لعدم الانسجام وعدم التجانس. ومن ثم يتفاقم الأمر، فيما لو ترتب على ذلك استعلاء من الأغلبية على الأقلية، ويؤدي هذا الاستعلاء بالقطع الى تجميع الأقلية وتضافرها. على اعتبار انه من قبيل المواجهة للخطر، الذي يتهدد مصالحها ووجودها من جانب الأغلبية، أو على اعتبار أنه من قبيل المواجهة للانتقاص من حقوق، يجب ان تكون مكفولة لكل الشركاء في الكيان البشري كله.

وقد يعمق هذه الفروقات، وما يصحبها من استعلاء وتفرقة، الاختلاف في المستوى الحضاري، بين الأغلبية والأقلية. ذلك أن الاستعلاء يكون في مثل هذه الحالة مصحوبا بالتفوق، الذي يحققه المستوى الحضاري المرتفع الذي تستند اليه الاغلبية. وقد يترتب على ذلك نفور ونقصان في حجم الولاء الذي تحس به

الأقلية، وتتحول الأقلية عندئذ إلى معول يسعى الى هدم الكيان المادي للوحدة السياسية.

ونستطيع أن نلتقط المثل من السودان، حيث تعبر مشكلة جنوب السودان عن الوجه القبيح لإحساس الجماعات المتزنجة بأحاسيس الأقلية، وباستعلام تمارسه الأغلبية القوقازية، ويصنع ذلك كله مرة تؤكد الفصل وعدم الترابط بين الأغلبية والاقلية، وتعبر عن تمزق في توليفة الكيان البشري من الداخل، وتقلص في حجم الولاء نحو الكيان البشري والكيان المادي للدولة السودانية.

وثمة مثل أخر تعبر عن مشكلة الانفصال، التي نادت به بيافرا في نيجيريا. ذلك أن الناس فيها عاشوا فترة في اطار الإحساس بأحاسيس الأقلية، ومن ثم تقلص الولاء نحو نيجيريا واحتوائها لهم كمواطنين، حتى تلاشي هذا الولاء مع اعلان الانفصال وحمل السلاح دفاعا عنه.

ومع ذلك فإنه ليس من الضروري ان تتسبب الأقلية السلالية في اثارة مشكلة أو في تفجير الموقف. بل قد يتحول الأمر كله الى انطواء وتقوقع الأقلية السلالية، أو قد تستدير بظهرها للأغلبية، وتملأ الجفوة الهوة الكبيرة التي تفصل فيما بينهما. وهذا وإن لم يكن التقوقع والانطواء يثير المتاعب، إلا أنه لا يخلو من اثر خطير، يترتب على عدم الترابط أو عدم التكامل بين الكيان البشري كله والوحدة السياسية.

٣ - الأقلية القومية السلالية

وهنا نمط ثالث من أنماط التناقض في التركيب الهيكلي للكيان البشري في الوحدة السياسية. وتكون الدوافع التي تمنع الفرقة والتمزق مترتبة على فروقات سلالية وقومية ما، وهذا معناه زيادة في التعقيد، فيما يفصل ويميز بين أغلبية واقلية. ذلك أن هذه الأقلية تعاني من الفروقات التي تتصل بالخصائص السلالية وما يصحبها من استعلاء وتفرقة بغيضة تمارسها الأغلبية. كما أنها تعاني من الاحساس بعدم الانتماء للأصول القومية و التي تنتمي اليها الأغلبية.

هذا وتولى هذه الأقلية في الوقت نفسه بولائها وعواطفها في اتجاه يشد احساسها الى ما وراء الحد السياسي، ويربط بينها وبين الأصول القومية التي تنتمي اليها. وليس غريبا أن يكون ذلك النفور مدعاة لإثارة المتاعب وتفجير المشكلات، ذلك أن مثل تلك الأقليات تتسم بطموح وتطلع شديد، الى الانفصال الذي يحقق الالتئام بينها وبين الأصول القومية والسلالية، التي تنتمي اليها، وليس غريبا أيضا، أن تكون بعض هذه الأقليات من النوع القانع، الذي يتجرع الكراهية والحقد، ولكنه لا يلجا الى تمرد على الأغلبية.

وتستطيع أن نلتقط المثل الذي يصور الأقلية القومية السلالية المتفجرة بالغيظ، والحريصة على خلق المشكلة من السودان. ذلك أن الحد السياسي الذي يمر لكي يفصل بينه وبين اريتريا، اخرج قسما من قبيلة البني عامر، الى ما وراء الحد وفرض عليه السيادة الإرتيرية بعد ذلك، وما من شك في أنهم يعيشون بأحاسيس الأقلية القومية السلالية، وقد تحول ولاءهم في الاتجاه المضاد، وعلى غير هوى الدولة الإريترية، وما يلم شمل الكيان البشري فيها، وهم يرمقون بلهفة وإشفاق برغبة وتطلع الى ما يعيد الترابط بينهم وبين بنى جلدتهم من قبائل البجاة في شرق السودان. وهم من غير شك مصدر قلق وإزعاج، لانهم يحرصون دائما على بعث الحياة في المشكلة التي يعانون منها، وكأنهم بذلك جسم غريب لا يستطيع أن يلتئم، أو أن يتلاءم مع الكيان البشري الذي يمثل الأغلبية في اريتريا.

وثمة مثل أخر لأقلية قومية سلالية غربية، تحيا من غير أن تفجر مشكلة حادة، ومن غير ان تزعج أغلبية الكيان البشري في فرنسا. ولكنها تفجر في نفس الوقت مشكلة تواجه أغلبية الكيان البشري في اسبانيا، وتتمثل هذه الأقلية في جماعة الباسك، التي تعيش في القطاع الوعر المضرس، الذي يتضمن سلاسل جبال البرانس، فيما بين الأرض الفرنسية والأرض الإسبانية. ولعل الشكل الوعر المضرس، قد حقق لهم قسط من الاستقرار، مثلما حقق لهم القدرة على الانطواء والانعزال، عن الكيان البشري في كل من فرنسا واسبانيا.

ومن ثم كانت أقلية نوعية سلالية قانعة، لأنها استطاعت أن تتلاءم مع الأغلبية في وطن ودون أن تلتئم معها، وما من شك في ان هذه الأقلية كانت دائما في الوضع الذي يحول بينها وبين الإحساس بأحاسيس الأقلية، وما تؤدي اليه من متاعب وانقاص في حقوقهم. ومن ثم لم تكن ثمة دوافع للإثارة، أو لأن تتسبب في خلق مشكلة ضد الأمة الفرنسية.

وإذا كان خصائص الشكل الوعر المضرس للأرض، التي تحتويها قد كفلت لها الكيان المادي الذي يرضيها، فإن عدم اجبارها على الانتماء القومية الفرنسية، أزاح عنها كابوس يؤثر على ولائها للوطن الذي تعيش فيه. وهذا معناه أنه إذا كان ثمة ولاء، فهو محصور في كيانها كجماعة لها المقومات التي ترتبط بها كقومية متميزة، هذا ولابد أن يكون هذا الولاء نحو الذات القومية لا يتعارض من حيث الحجم والتطلع، مع ولائها للامة الفرنسية، وهي تعيش في فرنسا.

أما في اسبانيا التي سهلت عوامل التغيير في المرحلة التالية لعودة الملكية، فيبدو أن هذه الأقلية القومية السلالية من الباسك، قد خرجت من انطوائها واخذت في تفجير المشكلة، وهذا معناه انها افصحت عن التعارف بين ولائها لوطنها الوعر، وتراثها في احضان هذا الوطن. وولائها لإسبانيا والقومية الإسبانية. وبات صوت التفجير مسموع. وما من شك في أن هذا التفجير لا يمكن أن يترك البناء البشري، في الدولة الاسبانية سليما. ومهما يكن من امر، فإن طموح الأقلية القومية السلالية، يتطلب من الكيان البشري في الوحدة السياسية حذرا شديدا، ولعل افضل وسيلة لتجنب اسباب التمزق، وما يترتب عليه من مشكلات هو تطويع الروابط التي تلم شمل الكيان البشري، وتجنب سلطان وتسلط الحكومة المركزية. وذلك أن المركزية قد تولى السلطة للأغلبية، الأمر الذي يثير في الاقلية الأحاسيس، ويجرح العواطف التي تتعارض مع طموحها.

ويوغوسلافيا التي كانت تضم مجموعة من اقليات قومية وسلالية، عاش البناء البشري فيها متماسكا تحت النظام الشيوعي. ولكن افضى سقوط النظام الشيوعي الى ظهور وضع سياسى جديد. وقد شكلت كل قومية دولة مستقلة.

4- الأقلية الدينية

وهذا نمط رابع يعبر عن تجمع قطاع من الناس، في اطار من عدم التجانس والانسجام، لكي تتألف اقلية. ويكون العامل الديني هو محور التجمع أو سبب الانفصال، الذي ينتهي الى اغلبية واقلية، في داخل الاطار العام للكيان البشري.

وليس غريبا أن يصنع الدين هذا التأثير، الذي يضع مظهرا من مظاهر التفرقة والتمزق، بل قد يكون التأثير شديد الوطأة، إذا ما ترتب على تلك نوعا من أنواع الاضطهاد الديني، وليس من الضروري ان يكون الاضطهاد مباشرا، بل يكفي أن يترتب على الفروقات الدينية انتقاص حق معين من حقوق الأقلية، لكي تحس بأحاسيس الاقلية. ولكي تعاني من تغول الأغلبية وربما تسلطها.

وليس ثمة شك في أن الإحساس بعدم التكافؤ بين الأغلبية والاقلية في الحقوق والواجبات، قبل الوحدة السياسية والكيان البشري فيها، هو الذي يفرض كل النتائج، سواء تمثلت في التقوقع والانطواء، أو في الهجرة، او في نشأة مشكلة واحتمال تفجرها.

وإذا كان في الدين عاطفة وعقيدة سامية من العواطف والتي تلم شمل الناس، وتدعو الى ترابطهم وتهذب التعامل فيما بينهم، من اجل حياة افضل، فإن الفروقات الدينية تفقد الكيان البشري هذا الرباط. وربما كانت النماذج التي تعبر عن معنى الأقليات الدينية في دول اوروبا في القرن السابع عشر والثامن عشر، صادقة كل الصدق في إيضاح تلك النتائج التي أسفرت عن التفسخ في البناء البشري، ذلك أن الكاثوليكية كانت مدعاة لان يحس البروتستانت بإحساس الاقلية الدينية، ومن ثم كان ذلك مدعاة لتدفق سيل هائل من المهاجرين من البروتستانت الى الأرض الأمريكية، طلبا للخلاص من اضطهاد الكاثوليك، ومن كل ما يصاحب الاقلية من احساس بالحقوق المنتقصة.

وما زالت نماذج صارخة تصور الوجه الكئيب للفروقات الدينية التي تميز بين أغلبية وأقلية في الوقت الحاضر. ونشير مثلا الى الأقلية الدينية التي تتألف من المسلمين في الدولة الأثيوبية. وقد تتبين كيف انها تعاني من تغول وتسلط وانتقاص حق، يجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية، ومن ثم لا تستطيع هذه الأقلية أن تلتئم مع الأغلبية من الكيان البشري، بل انها تناضل طلبا للانسلاخ، والتملص من كل القيود التي تجمع بينها وبين الأغلبية.

وثمة مثل أخر من الهند، التي تتضمن كيانا يتألف من أغلبية من غير المسلمين واقلية من المسلمين. وكم كان ذلك مدعاة للتمزق الشديد، واثارة المتاعب الذي يصل في كثير من الأحيان الى حد الصراع والقتال، بين غير المسلمين والمسلمين، وربما كان ذلك أيضا مدعاة لأن يصل التمزق الى المدى الذي دعا الى تمزيق الكيان المادي للهند في سنة 1947 ، لكي تنسلخ بعض الولايات الهندية، وتؤلف فيما بينها دولة باكستان.

وثمة مثل ثالث من لبنان حيث كانت الفروقات الدينية مدعاة التمزق من نوع فريد. ذلك أن التباين بين المذاهب مزق الكيان البشري الى طوائف وشيع. وباتت كل طائفة منطوية على ذاتها، وتمثل اقلية دينية. ومن ثم يفتقد الكيان البشري الترابط والتماسك، الذي يلم شمل الناس، وتزداد بتجمعهم وتماسكهم القيمة الفعلية للوحدة السياسية، ومهما كان من أمر, التنسيق بين الطوائف في لبنان، فإن التمزق هو الذي يفرض المشكلة اللانهائية، التي تضعف الكيان البشري في جملته، وتقلل من وزن لبنان في المجتمع الدولي.

هذا وفي اطار مثل هذه الأوضاع، التي يحتوى كيان الدولة اغلبية واقلية أو اقليات، يجب أن نفطن الى مدى ما يصل اليه التنوع في التركيب الهيكلي للكيان البشري في أي دولة من الدول، وإذا كان من شأن الفكرة التي جمعت شمل الكيان البشري، أن تفرز المادة اللاحمة التي تشد اوصال ولبنات البناء البشري، لكي يكون سويا وقويا، فإن انشقاق البناء البشري الى اقلية وأغلبية، لا يعني سوى أن الفكرة اضعف من أن تصطنع هذا التلاحم وأن تبقي عليه.

ويجب أن نتصور كيف أن ذلك كله يتأتى، بل ويكون وليد عدم التجانس، بل انه يعني بالضرورة التنوع في الكيانات البشرية في اطار الدول التي يحتويها مجتمع الدول.

خامسا: الهجرة : **Immigration**

لن نتطرق هنا لدراسة متخصصة عن الهجرة واسبابها وأنواعها (فهذا، يمكن دراسته في كتب جغرافية السكان) وسوف تركز الدراسة هنا على دراسة الهجرة المؤثرة في الظاهرة السياسية مثل الهجرة الدولية ذات المغزى السياسي والتهجير الإجباري وخاصة اللاجئين لظروف سياسية.

1- الهجرة الدولية

يمكن القول بأن القرنين التاسع عشر والعشرين هما فر حركة الأوروبيين واستعمارهم للعالم وتأثيرهم في رسم خريطة العالم السياسية عن طريق الهجرة والتوطين أما في الوقت الحاضر فإن هناك عددا قليلا من دول العالم التي تعوض نقص سكانها بتشجيع الهجرة إليها مثل: كندا والبرازيل واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية هذه الدول تدعم وتشجع المهاجرين ليستقروا بها ليصبحوا مواطنين ولكن من هم المهاجرون الذين تستقطبهم هذه الدول؟ .. الإجابة ببساطة أنهم يختارون وينتقون وفقا لحاجة هذه الدول ومعظمهم من المتعلمين وذوي المهارات الفنية العالية أو ذوى الدخل المرتفع، والذين يستطيعون الاعتماد على مواردهم المالية - وبالطبع فإن هذه الفئة من المهاجرين تحتاجهم دولهم بشدة. ومن ثم فإن نزوحهم يعد استنزافا لعقول هذه الدول Brain Drain ومعظمهم من بلدان العالم النامي.

وبدأت بعد الدول تشجع على الهجرة المؤقتة إلى خارج بلدانها (نزوح) كأسلوب لتحسين أوضاع سكانها وتنمية موارد خزائنها. وهذه الهجرة المؤقتة تكون قاصرة على فئات محددة من السكان. وفي نفس الوقت فإن الدول المستقبلة لهذا النوع من الهجرة يكون في حاجة شديدة لهؤلاء الوافدين لسد عجز واضح في قواها البشرية العاملة في بعض المجالات. ففي العقود الأخيرة

من القرن العشرين تحركت عدة ملايين من المهاجرين إلى دول غرب أوربا ودول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا.

وعودة المهاجرين المؤقتين تؤثر سلبيا على اقتصاد الدولة الأم. فعودتهم تعنى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الدخل بصورة فجائية، مما يؤدي إلى إرباك اقتصادي و سياسى داخلى. ففي أوائل السبعينيات ومع الكساد الاقتصادي الأوروبي تم الاستغناء عن أعداد كبيرة من الأتراك واليونانيين واليوغسلافيين والإيطاليين والبرتغاليين، مما أثر سلبيا على دول هؤلاء المهاجرين.

وعلى نفس الوتيرة كانت لعودة مهاجرى جاميكا والمكسيك وسكان الجزر الكاريبية إلى بلادهم بعد حفر قناة بنما نفس الأثر في الإرباك الاقتصادي والسياسي. وتكررت نفس الصورة مع عودة العمال اليمنيين من دول الخليج العربي، إضافة إلى انكماش أعداد العمال الأردنيين في هذه الدول بعد الغزو العراقي للكويت أثره الواضح في عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه الدول.

ويظهر الدور السياسي للمهاجرين إذا ما استقروا في مناطق هامشية لاستغلال موارد طبيعية، فإذا ما طالت فترة إقامتهم وحصولهم على جنسيات الدول المستقبلة، فإن ذلك يؤدي إلى زرع أقليات عرقية داخل البنيان السكاني للدولة. وهذه سمة تميز دول أمريكا الجنوبية مثل: العمينيون واليابانيون والهنود واللبنانيون والمكسيكيون في باراجواي والبرازيل وغيرها. والجزائريون في جنوب فرنسا. والأتراك في ألمانيا.

وفترة الهجرة الدولية متباينة فهناك أقليات استقرت واندمجت مع دول الاستقبال وانفرط عقد رباطها بالوطن الأم مع الأجيال. وهناك نوع آخر من المهاجرين الذين استقروا فترة أطول ولا يريدون الاندماج الكلى مع الدولة المستقبلة، وقد يكسرون قوانينها باستمرار مما يسبب مشكلات سياسية عدة، ومثال ذلك الأتراك والأكراد في اوربا. وغرب تونس والجزائر والمغرب وأفريقيا

الزنجية في فرنسا. وقد تكون هذه المشكلات مقلقة لسياسة الدولة وحكومتها، مما يولد أحزابا مناهضة لبقاء هؤلاء المهاجرين.

وبالطبع فإن كل الدول التي تستقبل عمالة مؤقتة لا تستطيع أن تستغني عنهم جميعا حيث إنهم يعملون في حرف شاقة ووضيعة لا يرضى أن يعمل بها السكان الوطنيون. وهؤلاء المهاجرون الذين قدموا إلى اوربا مثلا منذ الستينيات والسبعينيات واستمرا في أعمالهم أصبحت لهم أسر وأولاد ولدوا في اوربا وأصبحت لهم هوية، ويتمتعون بكافة حقوق المواطن المقيم والجنسية. وقد يحس أبناء هؤلاء المهاجرين بسوء المعاملة والتفرقة من أبناء الدولة، مما يؤدى إلى حدوث صدام مستمر بين بعض جماعات الوطنيين وأبناء هؤلاء المهاجرين، مع تزايد التعصب القومي. ويعد عامل تفاوت مستويات الأجور بين دول الإرسال ودول الاستقبال أحد الأسباب التي تؤثر في جذب مهاجرين إلى الأرجنتين من الدول المجاورة ومن المكسيك ودول الكاريبى إلى الولايات المتحدة ومن موريتانيا ومالي إلى السنغال ومن مصر والأردن وسوريا والسودان واليمن إلى دول الخليج العربي. والملاحظ أنه مع ارتفاع أسعار النفط يشتد تيار الهجرة والعكس صحيح. وهذا ما لوحظ مع انخفاض الأسعار حين طردت نيجيريا وفنزويلا أعدادا كبيرة من المهاجرين. وبدأت دول الخليج تستغني عن أعداد كبيرة من المهاجرين. وأصبحت سياسية العمالة الوطنية (احلال الوطنيين محل الأجانب في الوظائف) سائدة وإن ظلت هذه الدول في حاجة إلى وظائف محددة لا يمكن الاستغناء عنها.

وفي دول اوربا الغربية وأمريكا الشمالية واستراليا يشكل المهاجرون من الدول الفقيرة وظائف هامة في مراكز البحوث والجامعات والمستشفيات ووحدات الكمبيوتر والمصانع والبنوك وفي كافة المجالات الاقتصادية الحساسة. وهذا النوع من المساعدات الأجنبية التي تتلقاها الدول الغنية لا تتحدث عنه في المؤتمرات، بل دائمة تتحدث عن بضعة ملايين من الدولارات التي ترسلها لفقراء العالم في صورة دعائية.

2- اللاجئون : Refugees

ليست كل حركات عبور المهاجرين للحدود السياسية من النوع الاختيارى ولكن تاريخ البشرية مليء بأمثلة من قصص المجازر والرعب التي مارستها بعض الحكومات ضد أقليات. فقد تعيش مجموعات بشرية ضعيفة في وطن آمن لفترات زمنية طويلة وفجأة يجد هؤلاء البؤساء أنفسهم مضطرين إلى مغادرة وطن لا يعرفون سواه إلى خارج الحدود بدون وطن وبدون هوية وبدون سكن في أحوال بائسة. وفوق خريطة العالم نلاحظ أن حدودا كثيرة فوق سطح المعمورة شهدت حركات عبور إجبارية مثل حركة تبادل السكان بين الهند وباكستان إبان حركة تقسيم الهند بعد استقلالها عام 1947. وحركة تبادل السكان بين الأتراك واليونان بعد تصدع الدولة العثمانية وهزيمتها في الحرب العالمية الأولى. وهذا يخلق نوعا من الهجرة القصرية، ولكنهم يذهبون إلى وطن معلوم من أجل الاستقرار الدائم.

وأسوأ أنواع الهجرة المؤثرة في الجغرافية السياسية للدولة هي الهجرة الإجبارية أو ما تعرف بهجرة اللاجئين. والمشكلة التي تواجهنا عند الدراسة هو تعريف مصطلح اللاجئ Refugee، ووفقا لتعريف الأمم المتحدة الذي خرج إلى النور عام 1967 يقول:

" أي فرد يضطر لترك وطنه لأنه في خوف من الاضطهاد أو القتل أو كليهما معا لعدة أسباب سواء اجتماعية أو عرقية، أو أحد أعضاء مجموعة سياسية أو طرد من دولته لآرائه السياسية المعادية للحكومة. أو هؤلاء الذين يعيشون بلا هوية قومية، ولا يستطيع العودة إلى وطنه حرصا على حياته" وهذا التعريف يشوبه بعض الغموض كيف يثبت هذا اللاجئ أنه في خوف على حياته أو أنه مضطهد؟ وهذا التعريف للأسف لم يتناول هؤلاء الفارين من الحروب الأهلية والدمار المرتبط بها والذين يضطرون لعبور الحدود الدولية.

وتزداد المشكلة سوءا إذا ما وضعنا في الحسبان هؤلاء الذين يعبرون الحدود نتيجة الخوف على حياتهم بسبب ظروف اقتصادية في مجاعات، أو ظروف مناخية وطبيعة سيئة (زلازل وفيضانات). ولكي نتخلص من هذا الخلط

بمكن أن نفرق بينهم. فالنوع الأول يمكن وصفه بالأجير السياسي الذي قد يحصل على جنسيه دوله جديدة تستقبله. أما النمط الثاني فإنها غالبا ما تكون في جماعات ضخمة وتعيش في معسكرات لحين حل مشكلتهم، وهم يعيشون في معاناة كبيرة سوف يكون الحديث هنا قاصرا على اللاجئين بسبب ظروف سياسية للاضطهاد والحروب الأهلية أي أن خروجهم في جماعات بسبب ظروف، سياسية.

وأشهر لاجئي العالم هم الفلسطينيون. فقد أدى غرس دولة إسرائيل فوق أراضي من فلسطين إلى طرد سكانها خارج الحدود وتشريدهم منذ عام 1948 ومازال معظمهم يعيش في الضياع والتشتت في معسكرات في لبنان والأردن. أو صرح لهم بالعمل في بعض الدول العربية المجاورة، أو في كثير من دول العالم الأخرى.

وتعد الحروب هي العامل الرئيس وراء ظاهرة اللاجئين سواء كانت الحرب دولية أو حروب عرقية. ففي النصف الثاني من القرن العشرين رصدت عدة حركات للاجئين عبر حدود السودان والصومال وأثيوبيا ونيجيريا ورواندا وبورندي وليبيريا وأوغندا وكينيا. أما في أوربا فقد كان للحرب العالمية الثانية أثرها في تشتت أعداد كبيرة من سكان بولندا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا، أما أحدث حركات هجرة اللاجئين والتي لم يشهد لها القرن العشرون مثيلا سوى في فلسطين هي اجبار سكان، إقليم كوسوفا في يوغوسلافيا على ترك الإقليم، فقد خرج أكثر من نصف مليون لاجئ في شهر واحد فقط ابريل ١٩٩٩، إلى دول الجوار ممثلة في مقدونيا وألبانيا بسبب حركة التطهير العرقي التي يمارسها الصرب.

وفي آسيا نجد أفغانستان وباكستان وكمبوديا وبورما وفيتنام والهند دولا تعاني من مشكلات اللاجئين الناجمة عن صراع وحروب لا دخل للأبرياء من الأطفال والنساء وكبار السن فيها، وتكون النتيجة هي أنهم وحدهم الذين يعانون من التشرد والضياع.

وتتعقد مشاكلات اللاجئين وإعادة توطينهم حيث تتدخل العوامل السياسية فيها. فقد يضطر المهاجر أن يغادر مكان الاستقرار إلى مكان أو دولة ثالثة حتى تحل مشكلتهم، أو تعد لهم معسكرات يعيشون فيها لفترة قد تطول على الحدود وفي كلتا الحالتين، فإن الدعم والمساعدة المحدودة للمهاجرين هي المصدر الأساسي للعيش حيث لا عمل ولا مورد للعيش.

وهناك منظمتان دوليتان تتوليان او تحاولان حل مشكلة اللاجئين في العالم وهما: مكتب الأمم المتحدة لغوث اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية وكلاهما يتخذ من جنيف مقرا له. ومكتب غوث اللاجئين مسئول عن حماية حقوق اللاجئين وتوفير الطعام والأمن لهم وتقديم المساعدات، واستخراج الوثائق الرسمية وتقديم خدمات التعليم، وبرامج التدريب، ولكنها كمنظمة تقع أسيرة إمكاناتها المادية المحدودة، ويجب عليها أن تنسق مع هيئات أخرى متخصصة تهتم باللاجئين مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولكن يجب الإشادة بأن مكتب غوث اللاجئين يعمل ببطولة في مواجهة صعاب سياسية كبيرة دون سلطة حقيقية تمتلكها، ولكنها أنجزت بنجاح عملها في فلسطين وجنوب شرقى آسيا و موزمبيق وأفغانستان وفي ليبيريا.

وتتجسد مشكلة اللاجئين إذا ما استمرت مشكلتهم لفترة زمنية طويلة، فأبناء هؤلاء المهاجرين يولدون في بيئة تمثل بحق بيئة غضب وحقد شديدين. ومن ثم فإن إثارة المشكلات سمة تميزهم. بل أن العمليات الفدائية الانتحارية تكون أمرا طبيعيا لشبابها الثائر دائما. واستمرار معسكراتهم على الحدود من الممكن أن يصدر الإرهاب إلى دول الجوار، بل وقد يتدخلون في شئون بعض الدول التي تستضيفهم، مما يزيد من آلامهم إذا ما اكتشفت الحكومات ذلك فيكون المصير القتل والشتات والطرد مرة أخرى.

وتتفاقم مشكلة اللاجئين لأنها ظاهرة مستجدة. فلاجئ الأمس قد يعود إلى وطنه اليوم. ولكن قد يضطر مواطن آمن لترك وطنه اليوم بعد أن يجبر على ذلك مع استمرار القلاقل السياسية وخاصة في بلدان العالم الثالث فقيرة الموارد.

- اللاجئون السوريون "دراسة حالة"

دفعت الحرب في سوريا بموجة كبيرة من اللاجئين السوريين عبر الحدود الدولية، حيث أصبحت الأكبر والأخطر عالميا في الوقت الراهن، ويشكل اللاجئون السوريون الذين بلغ عددهم نحو خمسة ملايين لاجئ منتصف عام ٢٠١6 ما يقرب من ثلث اللاجئين على مستوى العالم، ونحو خمس سكان سوريا.

1- تطور تحركات اللاجئين

من البديهي في ظل الحرب الطاحنة في سوريا أن يضطر السكان المهددون جراء تلك الحرب إلى الفرار بأرواحهم إلى مناطق أمنة، سواء داخل سوريا فيما يعرف بالنزوح الداخلي Internal Displacement، أو إلى أي جهة أخرى خارج الحدود السورية، فيما يعرف بحركة اللاجئين Refugees، ومن الطبيعي أن يتزايد أعداد هؤلاء كلما اتسعت ساحة الحرب، أو زادت حدتها، ومن اللافت أن تتحول سوريا في غضون خمسة أعوام إلى أكبر دولة على مستوى العالم من حيث عدد النازحين داخليا (IDMC,2016) واللاجئين على السواء، بعد أن كانت قبيل الأزمة دولة مضيفة للاجئين من العراق وفلسطين وغيرهما.

شهدت أعداد اللاجئين السوريين تزايدا مستمرا منذ عام ٢٠١١حتى الوقت الراهن، كما يتضح من الجدول (١) والشكل (1)، ليرتفع عددهم من نحو ٢٠ ألف لاجئ عام ٢٠١١، إلى 9,4 مليون لاجئ عام ٢٠١٥، وحتى نهاية ٢٠١٢ لم يتجاوز عدد اللاجئين ثلاثة أرباع مليون لاجئ، ليصعد بشكل كبير إلى قرابة 5,2 مليون لاجئ عام ٢٠١٣، ونحو 3,9 مليون لاجئ عام ٢٠١4. ويعد عام ٢٠١٣ الأعلى من حيث عدد اللاجئين الجدد (1,7 مليون لاجئ)، يليه عام ٢٠١٢(4,1 مليون لاجئ)، مقابل مليون لاجئ عام ٢٠١٥، و 0,7 مليون لاجئ عام ٢٠١٢، بينما لم تكن الأزمة قد تأججت عام ٢٠١١، ومنذ 2014 بدأ نمو أعداد اللاجئين في التباطؤ، وذلك جراء تحول دول الجوار من سياسة الحدود المفتوحة والترحيب باللاجئين السوريين، إلى سياسة إغلاق الحدود في وجههم. وقد ارتفعت نسبة اللاجئين السوريين من إجمالي اللاجئين عالميا من 0,2%

عـام ٢٠١١ إلـى نحـو 31,3% عـام ٢٠١٥، وهـو مـا يوضـح ضـخامة أزمـة اللاجئين السوريين، فقد أصبحت سوريا الأولى عالميا من حيث عدد اللاجئين.

جدول (9) تطور أعداد اللاجئين السوريين

العام	عدد اللاجئين السوريين	عدد اللاجئين عالميا	% من اللاجئين عالميا
2011	19900	9800862	0,2
2012	728698	9879254	7,3
2013	2457241	11000167	22,3
2014	3869626	13690829	28,2
2015	4850792	15483893	31,3

2- **اتجاهات تحركات اللاجئين**

كانـت حركـة لجوء السـوريين فـي البدايـة تقتصـر علـى الهـروب إلـى الـدول المجاورة لسوريا، إلا أن مزيدا من التدهور، وطول أمد الصراع، واتساع رقعته، وعدم تبين أفق لنهايته، أدوا إلى تطور فكرة اللجوء لدى السوريين لتمتد إلى حيث يعتقدون أنهم سيعاملون بشكل أفضل، وخاصة صوب أوروبا (مركز دراسات الجمهورية، 2014 ، 4)**.**

أولا : المقصد الرئيس

تجـاور سـوريا خمـس دول هـي: تركيـا والعـراق والأردن وفلسـطين المحتلـة ولبنـان، ويتـوزع غالبيـة اللاجئـين السـوريين علـى دول الجـوار عـدا فلسـطين المحتلة - يضاف لها مصر، كما يتضح من الجدول (10) والشكل (24)، فضلا عن 24 ألف لاجئ سوري موزعين على مختلف دول شمال إفريقيا. كما أن هناك نحو 1,1 مليون سوري يلتمسون اللجوء في أوروبا.

جدول (10) أعداد اللاجئين السوريين بدول الجوار 2016

الدول المضيفة	عدد اللاجئين السوريين	من جملة اللاجئين %
تركيا	2749862	57,2
لبنان	1048275	21,8
الاردن	642868	13,4
العراق	246123	5,1
مصر	119665	2,5
الاجمالي	4806793	100

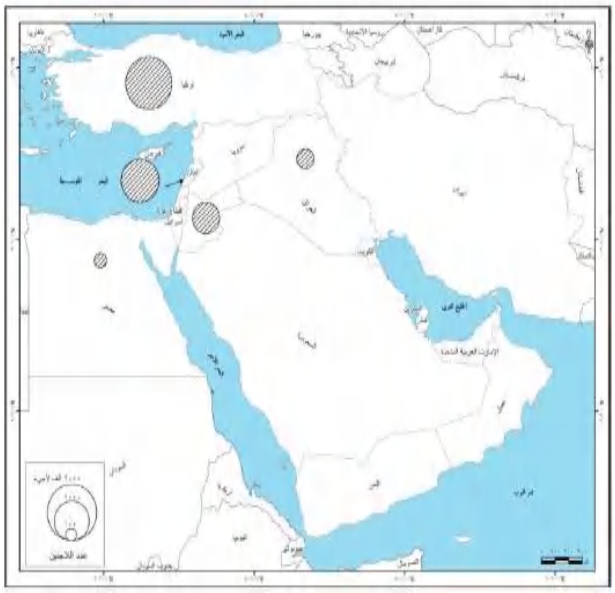

شكل (24) توزيع أعداد اللاجئين السوريين بدول الجوار

تعد تركيا الدولة الأكثر جذبا للاجئين السوريين ليس بين دول الجوار المضيفة فقط بل على مستوى العالم، حيث احتلت المرتبة الأولى بين الدول

المضيفة للاجئين السوريين، ولما لا وهي الأغنى في دول الجوار، والأكثر تشددا تجاه النظام السوري، كما أنها الدولة الوحيدة بين دول الجوار التي تمتلك حدودا مع أوروبا، وبالتالي فهي دولة عبور مثلي إلى أوروبا، وقد احتضنت تركيا نحو ٢٠٨ مليون لاجئ سوري حتى مايو ٢٠١٦، يعادلون نحو 57% من اللاجئين السوريين بدول الجوار.

وجاءت لبنان التي ترتبط بسوريا تاريخيا وجغرافيا ارتباطا وثيقا في المرتبة الثانية بين الدول المضيفة، مستضيفة نحو مليون لاجئ سوري، يمثلون 22% من إجمالي اللاجئين السوريين في دول الجوار.

وتلتها الأردن التي أوت نحو 650 ألف لاجئ سوري، حسب رواية المفوضية السامية لشئون اللاجئين، أو نحو 13% من إجمالي عدد اللاجئين السوريين بدول الجوار. أما العراق فكانت أقل ترحيبا باللاجئين السوريين، وربما أقل جاذبية بالنسبة لهم، نتيجة الوضع الأمني والسياسي المضطرب بالعراق، لذا لم يتجاوز عددهم بها ربع مليون لاجئ. وفي مصر بلغ عدد اللاجئين السوريين نحو ١٢٠ ألف لاجئ.

يتوزع غالبية اللاجئين السوريين في دول الجوار خارج المخيمات Camps بالمحافظات القريبة من الحدود بصفة عامة، حيث يقيمه. 92% من اللاجئين السوريين في دول الجوار خارج المخيمات، بينما تتوزع نسبة 5,7% داخل المخيمات المقامة على مقربة من الحدود السورية في كل من تركيا والأردن والعراق، أو نحو 360 ألف لاجئ، وتخلو لبنان ومصر من مخيمات اللاجئين السوريين، كما يتضح من الشكل (25)

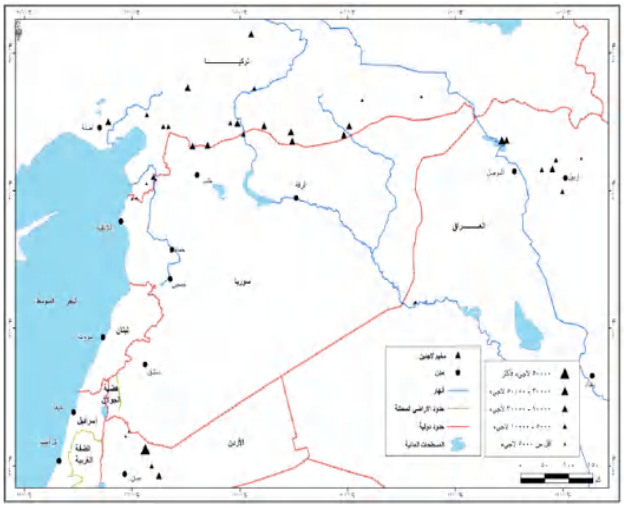

شكل (25) توزيع مخيمات اللاجئين السوريين

سادسا: الموارد والانشطة الاقتصادية

على الرغم من أن البعد السياسي للنشاط الاقتصادي في الدولة لم ينل عناية كافية في كتب الجغرافيا السياسية، إلا أن خصائص النشاط الاقتصادي بشتي قطاعاته تعتبر أحد العوامل الأساسية المؤثرة في السلوك السياسي للدولة (القرارات والأفعال). لذلك فمن الضروري إبراز الوجه السياسي للخصائص الاقتصادية في الدولة، وكيف أن هذا الوجه يتغير من فترة تاريخية لأخرى، نتيجة للتغير الذي يطرأ على موارد الثروة الاقتصادية المتاحة للدولة، والتغير الذي يطرأ على علاقاتها الخارجية.

ويرجع اهتمام الجغرافيا السياسية بدراسة خصائص النشاط الاقتصادي بالدولة للأسباب الاتية:

1- أن الأنشطة الاقتصادية بأنواعها المختلفة تؤثر في الأداء الوظيفي لمنطقة الدولة وبالتالي تؤثر في استقرار وتماسك الدولة.

2- أن الأنشطة الاقتصادية تمثل أحد الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة وهي الوظيفة الاقتصادية التي يبدو أثرها واضحا في حيوية الدولة.

٣- يعتمد النظام السياسي في رسم السياسة العامة للدولة على اعتبارات كثيرة، من أهمها معطيات البيئة الاقتصادية، التي تشكل جزءا من البيئة العامة التي يعمل فيها. فمثلا تهدف سياسة الدولة إلى زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة المساحة المزروعة وتحسين الإنتاجية، وذلك لمواجهة الزيادة السكانية.

4 - تشكل العلاقة بين الجغرافيا السياسة الاقتصادية للدولة عنصرا مهما في الجغرافيا السياسية ، لأن تنفيذ السياسة الاقتصادية يؤثر علي علاقات الدولة في إطارها الإقليمي والعالمي. فمثلا قد تسعي الدولة في سبيل تنفيذ سياستها الاقتصادية إلى إنشاء و تنفيذ عدد من المشروعات الكبيرة، التي قد تعرضها لطلب قروض وإعانات من الخارج، وهذا يؤثر بالطبع على علاقاتها مع العالم الخارجي.

٥- يؤدي تنفيذ السياسات الاقتصادية المختلفة إلى تغيير في كم الثروة المتوفرة بالدولة، وهذا من شأنه أن يحدث تغييرات جوهرية في مستويات المعيشة للسكان، وبالتالي في اللاندسكيب السياسي للدولة.

6- تمثل العلاقات الاقتصادية بين الدول جزءا مهما من كل العلاقات الدولية، وتهتم الجغرافيا السياسية بهذه العلاقات لتأثرها بخصائص المكان وتأثيرها فيها (الديب ، ١٩٩٠، ٢٥١ - ٢٥٢ ، بتصرف).

عرف ستيفن جونز الموارد بانها " كل ما تملكه الدولة او يمكنها الحصول عليه لتنفيذ استراتيجيتها ". وهو تعبير غير محدود كما ترى ولكننا سنحاول إعطاء أمثلة موضوعية لتقييم الموارد المفيدة لقوة الدولة.

لعله من الأمور المستحيلة تقدير كفاءة السكان وتأثيرهم، دون بحث ومناقشة الموارد التي بين أيديهم، فلا بد للسكان من ارض يعيشون عليها ويزرعون فيها غلاتهم، ويربون حيواناتهم، وتنتج الأرض معظم الغذاء الإنساني بطريق مباشر أو غير مباشر.

وتتوقف طبيعة التربة وسمكها على نوعها وعلى درجة انحدار الأرض وغيرها من الأمور التي تدرس في الجغرافيا الاقتصادية، ولذلك فيجب اعتبار

التربة الصالحة للزراعة كأول مورد قومي يجب دراسته والعناية به، وتوجد الثروة المعدنية في الطبقات السفلي اي أسفل التربة، في التكوينات الصخرية، فهذه الصخور في الحقيقة مكونة من معادن، وبعض هذه المعادن ضروري سواء للاستخدامات السلمية او الاستخدامات الحربية. وتشمل هذه المعادن الرمل والحصى والحجر الجيري والطين وهذه الأشياء التي تبدو قليلة الأهمية لا غنى عنها في تشييد الأبنية الضخمة والكباري التي تراها. كذلك تشمل الفوسفات والنترات وهذه لازمة للصناعات الكيماوية المختلفة وتدخل في كثير من المنتجات الصناعية، وكذلك تعتبر جميع موارد الوقود سواء سائلة او صلبة ضمن هذه المعادن، فجميع انواع الفحم من الأنتراسيت إلى البيتومين واللجنيت واللبد النباتي عبارة عن معادن، وكذلك الحال في البترول والغاز الطبيعي الذي يعتبر بترولا في حالة غازية، من ثم كانت الخامات التي تشتق منها هذه المعادن ذات أهمية كبرى في تقييم قوة الدولة، لأن الصناعة الحديثة والأسلحة الحديثة، لا يمكن أن تقوم بغير الخامات المعدنية، وتبدو بصفة خاصة أهمية خامات الحديد، والزنك، فضلا عن المعادن النادرة، كالمنجنيز والكروم والنيكل، ولا ننسى المركز الاستراتيجي والسياسي الذي تشعر الدولة ذات الاحتياطات البسيطة من الخامات المعدنية الضرورية بضعف مركزها.

وليس من شك أن القليل من المعادن ما يمكن استخدامه مباشرة، أما معظمها فيحتاج إلى صهر للخامات وتكسير، وأحيانا إلى شيء من التصنيع لجعلها صالحة للاستعمال. وأما الموارد التي يستلزم استغلالها مد الخطوط الحديدية وبناء المصاهر الضخمة مما قد يقتضي عدة سنين فهي لا تسعف في الحقيقة عند الضرورة العاجلة.

وقد قسم الأستاذ Stephen Jones الموارد بحسب درجة تيسيرها إلى الأقسام الآتية (الجغرافيا السياسية المعاصرة،89)**:**

1- موارد ميسرة:

موجودة فعلا وتشمل المناجم المستغلة فعلا والمصانع العاملة والتي نتائج السلع ذات القوة الفعالة كالواح الصلب والكيماويات.

٢- موارد موجودة معطلة ولكنها في حاجة إلى تشغيل:

وتدخل فيها المناجم والمصانع التي لا تعمل في إنتاج السلع، وتضيف إلى قوة الدولة وتتراوح الفترة المطلوبة لاستغلالها بين عدة ايام وعدة أسابيع، فمصنع صلب متكامل يحتاج إلى عدة أسابيع، قبل أن يبدا إنتاجه الفعلي.

3- موارد تتيسر ولكن بعد تحويلها:

كمصنع سيارات يمكن أن يتحول إلى مصانع عربات مصفحة وجرارات، ولكن هذا يأخذ شهور لتغيير كثير من الآلات أو إضافة الات جديدة محلها، وينطبق هذا على انتاج كثير من مصانع السلع الاستهلاكية.

4- موارد تتيسر بعد شيء من التنمية :

كاستغلال حقول بترول أو رواسب خامات معروف وجودها، ولكنها غير مستغلة في الوقت الحاضر، ولكن فتح مناجم جديدة واستغلالها لاشك يستغرق سنوات، فاستغلال ملجم الفحم، وخاصة إذا كانت طبقاته بعيدة يحتاج إلى ما يتراوح بين اربع وخمس سنوات، ومن ثم تؤخذ مثل هذه الموارد في الاعتبار قبل إصدار القرارات السياسية: فقرر إعلان الحرب مثلا يأخذ بعين الاعتبار الموارد الميسرة بسرعة، وإذا كان هناك تقدير لحرب طويلة فيجب ايضا البدء باستغلال الموارد التي تأخذ وقتا طويلا قبل أن تسهم في قوة الدولة، فمد الطرق الكبيرة كطريق ميانمار او طريق الاسكا عبارة عن زيادة في الموارد، وكانت ذات فائدة كبيرة وقت الحرب، كذلك استغلال المانيا لخاماتها من الفحم مثل آخر جيد لاستغلال الموارد وقت الحرب، بل وكان شراؤها للنحاس هي واليابان استغلال موارد الغير لصالحها.

5- موارد محتمل او يفترض وجودها:

من الفحم والبترول وغيرها من المعادن وهذه لا يمكن الاعتماد عليها إلا نتيجة ابحاث جديدة يمكن وضعها ضمن موارد القسم الرابع.

6- وهناك نوع آخر من الموارد يختلف عن التي ذكرناها سابقا ، ففي بعض الأحيان تملك الدولة ارصدة لها في الخارج كاستغلال الأموال لها في دولة أجنبية، وعادة ما تحاول الدولة الاحتفاظ به كأرصدة ، ولكنها قد تضحي به في سبيل الحصول على موارد ضرورية لها، فقد باعت بريطانيا مثلا ارصدتها الأجنبية في سبيل شراء موارد خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكذلك باعت بعض القواعد لها في الكاريبي في سبيل شراء قاذفات قنابل كانت في أشد الحاجة إليها عام 1940 أكثر من حاجتها لمساحات صغيرة من الأرض في جزر الهند الغربية. وهذا النوع من الموارد يطلق عليها رصيد Fat كالأرصدة العربية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ونادي البعض بأنه يمكن للدول التي تحتفظ برصيد ضخم من الدولار أن تبيعه بعملات اخرى، من ثم يصبح الدولار عملة غير مرغوبة، وبالتالي يتدهور سعره على حين ترتفع قيمة العملات الأخرى مما يحدث ارتباكا للاقتصاد الأمريكي، وهناك مورد أخر يطلق عليه الفاقد Slack وهو الاستخدام الكامل للموارد وينطبق هذا بصفة خاصة على عنصر العمل، ويمكن بتشغيل المصنع مدة الأربع وعشرين ساعة التي يعملها في الأسبوع، وذلك بزيادة عدد الورديات Shifts وهذا ما يحدث فعلا وقت الحرب لتعويض العمال الذين ذهبوا للخدمة العسكرية.

ومن الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الخارجية لإقامة بنيانها الاقتصادي بل والسياسي لاشك ستاتي إسرائيل، فالمعونات الأمريكية لإسرائيل لا تنتهي اقتصاديا وعسكريا، كذلك الحالات الحركة الصهيونية استثمار ما حدث لليهود في الحرب العالمية الثانية على يد هتلر والنازية، وضخمت ما حدث، وأصبحت كلمة " هولوكست " شبه بالسوط الذي تجلد به الصهيونية كل يوم الضمير الغربي، وتبتز باستخدامه الدول الأوربية، والمثال على ذلك الضغوط التي مارستها على المانيا كى تدفع تعويضات باهظة وقد كشفت ألمانيا لأول مرة

عـام 1996 أن إسـرائيل وصـلها حتـى عـام 1995 مبلـغ ٧٠ مليـار دولار كتعويضات، وانها ستصل عام ٢٠٣٠ إلى ٨٨ مليار دولار!

وتعتبر قدرة الدولـة على التغيير السريع من الإنتـاج غير الضروري إلى الإنتـاج الضـروري دلـيلا علـى مرونـة اقتصـادها ولا يقتصـر هـذا التغيير علـى المصانع بل يتعداه إلى الأرض بتحويلها من مراعي إلى ارض زراعيـة. وأخيرا يجب أن نشير إلى نوعية الإنتاج في حالات الضرورة والطوارئ فهل يستمر الإنتاج في هذه الفترة كما كان قبلها؟ وهل تزدد ساعات العمل دون أن يصيب العمل بعض الإهمال ويصاب العمال والآلات بالإنهاك؟ الواقع أن الإنتـاج يقل نوعه، وينخفض مستواه، نتيجة هذه الظروف الطارئة وهذا بدوره من الأمور التي يجب عمل حسابها في تقدير إمكانيات الدولة.

ومن العوامل المهمة التي تساعد على تقدم الدولة، أن تكون نسبة كبيرة من السكان من أصحاب النشاط الاقتصادي الفعلي، وكلما زادت نسبة المشتغلين بالأنشطة الصناعية والزراعية والتعدينية والتجارية والخدمات في الدولة كلما دل ذلك على أن البنية الاقتصادية لهذه الدولة بنية صحيحة.

وتحسب نسبة أصحاب النشاط الاقتصادي بالنسبة لإجمالي قوة العمل. وحسب قوة العمل من الناحية النظرية على أنها جميع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15- 60 سنة من الذكور والإناث، وتتميز الدول الصناعية المتقدمة بأن نسبة كبيرة من قوة العمل الاجمالية، منشغلة بالنشاط الاقتصادي فعلا.

والوضع المثالي للدولة وهذا تصور افتراضي، أن تكون كل قوة العمل منشغلة بالنشاط الاقتصادي أي أن جميع السكان الذين هم في سن العمل من الإناث والذكور يعملون بأنشطة اقتصادية أي أن نسبة التشغيل هي 100%.

وعدد الدول التي تنطبق عليها هذه الشروط قليل جدا. على الرغم من ذلك فإن هذه الدول تمر أحيانا بأزمات اقتصادية فتتأثر بذلك قوة العمل فتعطل نسبة

من السكان عن العمل، فإذا انتعش الاقتصاد مرة اخرى وصلت قوة العمل إلى طاقتها التشغيلية المعتادة وهكذا.

ومن المفضل أيضا أن تكون الأنشطة الاقتصادية في الدولة متنوعة، وليست مقتصرة على نشاط واحد أو قطاع اقتصادي واحد، فتكون قوة العمل متوازنة، أي تحتوي على قطاع من المشتغلين بالأنشطة المختلفة كما ذكرنا من قبل. وأن الدول التي تعتمد على قطاع واحد من النشاط الاقتصادي تتعرض لأزمات اقتصادية مثل قطاع البترول أو الزراعة فقط أو التركيز على محصول زراعي واحد كالقطن، أو البن أو الكاكاو أو النباتات الزيتية، فإنه إذا انخفضت أسعار المنتج الذي تعتمد عليه الدولة، ويتحكم في اقتصادها فإن اقتصاد هذه الدولة يهتز بشدة نتيجة تدهور الأسعار، أو نتيجة وجود بديل في السوق، أو تقلبات السوق أو الذبذبات الاقتصادية.

وكم تأثر الاقتصاد المصري في الماضي بذبذبات أسعار القطن في السوق العالمية، وكانت مصر تعتمد بصورة رئيسة على القطن كمحصول رئيسي. ونذكر أيضا أن اقتصاديات الدول البترولية تأثرت بشكل كبير بتذبذب أسعار النفط اعتبارا من عام 1986 وتأثرت إيراداتها بشكل خطير مما أثر على برامج التنمية الاقتصادية والعمالة بها.

كذلك فإن الدولة التي تحظي بنسبة لا بأس بها من أصحاب الأنشطة الاقتصادية المتميزة من طبقة التكنوقراطيين (أي الفنيين والمهنيين الحاذقين)، فإن مثل هذه الدولة تستطيع أن تنفد وسرعة أي برنامج للتنمية الاقتصادية، وتستطيع أن تزيد انتاجها وتتجاوز الأزمات الاقتصادية. وذلك على عكس الدول التي تكون غالبية قوة العمل فيها من العمالة العادية أو شبة الماهرة.

ومن أمثلة دول المجموعة الأولى الدول الصناعية في غرب أوربا والولايات المتحدة واليابان. ومن أمثلة دول المجموعة الثانية الدول الإفريقية والهند وبنجلاديش وباكستان وسيريلانكا.

والمقصود بالنشاط الاقتصادي هو استغلال إمكانات الدولة الاقتصادية ممثلة في كل ما تملكه من موارد أو ما يمكنها الحصول عليه لتنفيذ استراتيجيتها، ويأتي في مقدمة ذلك الموارد الغذائية والمعدنية والقوى الحركة، وما يمكن أن تقوم به الدولة من صناعات.

أ- الموارد الغذائية:

إن توفير الموارد الغذائية للدولة بعد عاملا أساسيا، لأنه يحافظ على سيادتها وعلى حرية اتخاذها للقرارات الهامة، لان الجوع ونقص الغذاء يعد من عوامل ضعف الدول.

ويعتبر توفير قدر مناسب من الموارد الغذائية للشعب من الأمور الأولية التي تعني بها الحكومات. وإذا كانت الموارد الغذائية غير كافية إبان السلم فأولى بها الا تكفي السكان وقت الحرب، وعندما يصعب النقل ونقل المعاملات الخارجية ويتحول جزء من الأيدي العاملة المنتجة لها إلى الإنتاج الحربي. وفي هذا المجال لابد من الإشارة إلى أنه لا توجد دولة ذات اكتفاء ذاتي في الموارد الغذائية، لأنه لا توجد دولة كبيرة بالدرجة التي يتوفر فيها تنوع كبير في البيئات، مما ينتج عنه تنوع نمط الموارد الغذائية التي تطلبها كلها.

وتعتبر فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال أحسن من غيرها من حيث الاكتفاء الذاتي، ومع هذا فليس منها ما ينتج غلات المنطقة الاستوائية. فقصب السكر ليس من الغلات الرئيسة في أي من هذه الأقطار وإن كان يزرع في الثانية بتكاليف كبيرة. ولكن يمكن لهذه الوحدات أن تعيش في اكتفاء ذاتي لفترة من الزمن وقت الضرورة، وإن كان معنى هذا أن الطعام في هذه الفترة سيصبح رتيبا، فضلا عن ضرورة ظهور البطاقات التموينية، وعلى عكس الدول السابقة نجد المملكة المتحدة والسويد والنرويج وبلجيكا والمانيا الغربية تعتمد كلها على الخارج في احتياجاتها الغذائية. ذلك أن بريطانيا تستورد نحو نصف مجموع استهلاكها من الموارد الغذائية، قد يزيد الإنتاج بعض الشيء في هذه الفترات، ولكن هذا لا يتم الا بفلاحة الأراضي الحدية، والتي

يجب أن تترك بضع سنوات لتعود إلى المراعي الطبيعية. وتتميز كل من روسيا والولايات المتحدة بوجود اراضى فسيحة لاتساع مساحة الأراضي الزراعية وإمكان زيادة الإنتاج الزراعي. وهذه الأراضي هي المعروفة باسم الأراضي العذرا، ولكن هذا لا يمكن تطبيقه على بقية أقطار العالم، فمعظمها ليس لديها فائض من الأراضي بهذه الصورة، وإذا وجد فإن الظروف المناخية وظروف التربة تحد الإنتاج فيه.

ويجب أن نعترف بان اعتماد أقطار العالم بدرجة او بأخرى على استيراد المواد الغذائية من العوامل التي تحسب على الدولة لا للدولة، ذلك أن الحصار المستمر الناجح يمكن أن يمنع عن الأقطار المدد الغذائي، وقد حدث هذا فعلا أثناء الحروب الأخيرة ، ففي الحرب العالمية الأولى استطاعت الغواصات الألمانية تقليل الإمدادات الغذائية إلى بريطانيا حتى كادت تشرف على مجاعة، وكان هذا الحصار أقل حدة في الحرب العالمية الثانية ذلك أن الطيران امكنه حماية قوافل البحرية بدرجة كبيرة، وعلى العكس أصبح من اهم أهداف الحلفاء قطع الإمدادات عن ألمانيا. والأمثلة كثيرة على عمليات الحصار، ومنها الحصار الذي فرضته بريطانيا على القارة أيام الحروب النابليونية، ولكن القارة في ذلك الوقت كانت أقرب إلى الاكتفاء الذاتي بحيث لم يؤثر هذا الحصار فيها كثيرا، بل على العكس شجع هذا الحصار على زراعة البنجر ليحل محل القصب كمادة خام لصناعة السكر الذي أصبح من المتعذر إنتاجه. ولعل بريطانيا هي اكثر دول القارة تأثرا بالحصار، وذلك بحكم كونها مستوردة لجزء كبير من مواردها الغذائية، وبحكم موقعها الجزري، وإحاطتها بالبحار، مما يجعل من الخطورة بمكان حصارها بواسطة اسطول قوي. وعلى العكس روسيا الاتحادية تعتبر أقلها تأثرا بالحصار بسبب اتساعها وتنوع بيئتها من ناحية، وامتداد حدوده امتدادا كبيرا مما يضعف من عملية الحصار.

والدول في هذا الإطار بعضها يضم من الموارد الغذائية ما يكفي، أي أنها تكتفي ذاتيا ولديها فائض، والبعض الآخر ليس لديه ما يكفي لمواجهة حاجة

سكانه من الغذاء مما يضطره لاستيراد ما ينقصه من الغذاء، فجميع الدول تتنج الغذاء لكن بدرجات متفاوتة.

ولكن مستوى توافر الغذاء، في الدول ليس مستقرا فبينما كانت بعض الدول لديها ما يكفيها من الغذاء بل كان لديها فائض للتصدير، نجدها أصبحت في حاجة إلى الاستيراد، مثل روسيا في حاجة إلى استيراد القمح، وقد كان لذلك دوره في سياستها الخارجية، بل في تغيير فكرها السياسي بشكل عام من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين: وفي الواقع أن من الصعب وجود دولة يمكنها الاكتفاء الذاتي الكامل، إذ الملاحظ أنه حتى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تعد من أبرز الدول اعتمادا على نفسها في الغذاء لما تضمه من مساحة واسعة تنتج الكثير وتحقق فائضا للتصدير إلى الخارج، مما أعطاها قوة وسيطرة على كثير من الدول ذات الحاجة إلى الغذاء، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فإنها تفتقر إلى بعض الغلات التي تنتجها المنطقة الاستوائية، لأن موقعها الجغرافي حرمها من هذه الغلات، ومثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا التي تعتمد على استيراد الكثير من الموارد الغذائية.

وفي الواقع يصعب تحديد الدول بشكل قاطع في هذا الإطار، فبعض الدول التي يمكنها الاعتماد على مواردها الغذائية اليوم قد لا تستطيع ذلك (بعد سنوات) نظرا لزيادة سكانها وعدم زيادة مواردها الغذائية بمعدل زيادة السكان. أو أنها قد تتفكك كما حدث في الاتحاد السوفيتي، وكما حدث لألمانيا وقت أن تمزقت إلى شطرين (الشرقية والغربية)، لقد فقدت المانيا الشرقية المصدر الاساسي للإنتاج الغذائي، مما اضعف المانيا بعد أن انفصل عنها الجزء الشرقي، لكنها عادت إلى قوتها بعد أن توحدت مرة أخرى.

وعموما، يمكننا القول أنه كلما توافر للدولة الموارد الغذائية بشكل كاف كلما كان ذلك من عوامل قوتها، لان اعتماد الدول على غيرها يعد من عوامل ضعفها وخصوصا أثناء الحروب وما يترتب عليها من حصار للدول ذات الحاجة للغذاء، فإن ذلك يعد أحد الأسلحة وقت الحروب بصفة خاصة.

فأثناء الحرب العالمية الأولى استطاعت الغواصات الألمانية حصار بريطانيا لتمنع عنها الإمدادات الغذائية حتى كادت تشرف على مجاعة، كما قام الحلفاء بقطع الإمدادات الغذائية عن المانيا، مثل السكر الذي كان تحت سيطرة الحلفاء وقتها مما أدى إلى السعي لمواجهة هذا الموقف فكان أن ظهرت زراعة البنجر ليحل محل قصب السكر في إنتاج السكر وقتها ثم استمر بعد الحرب (فرب ضارة نافعة).

ب- الموارد المعدنية:

يختلف توافر الموارد المعدنية في الدول بالمقارنة بالموارد الغذائية، لأن توزيعها اقل انتظاما من توزيع الأراضي الزراعية، فلا توجد دولة لديها اكتفاء ذاتي في جميع المعادن مهما بلغت قوتها واتساعها، فإذا كان الحديد منتشرا في كثير من الدول فإن البوكسيت (المادة الخام للالمونيوم) يتركز في استراليا وغينيا وجاميكا، كما يتركز النيكل في كوبا وروسيا وكندا، وكما تركز الكروم في زمبابوي وجنوب أفريقيا، والتنجستن في الصين، والكوبالت في زائير وزامبيا ولذلك تتصارع الدول الكبرى للسيطرة على الدول التي تضم بعض المعادن الهامة التي تفتقر إليها هذه الدول، لأن تقدمها الصناعي مرهون بمدى توافر المواد الخام اللازمة لها.

ويختلف الموقف بالنسبة للموارد المعدنية من عدة نواحي عن الموقف بالنسبة للموارد الغذائية:

فأولا : الأرض إذا ما وجدت العناية والتسميد الكافي ستستمر في الإنتاج دون تغيرات كبيرة، على العكس نجد أن المناجم فانية مستهلكة، وأى تكوينات معدنية إذا استمر استهلاكها فبعد مدة من الزمن لابد وان تفني، وهذا العامل لابد وان يعطي هذا النوع من الموارد صفة عدم الثبات والاستقرار، وتصبح هناك حاجة ملحة لاستمرار البحث عن المعادن.

ثانيا: ان المواد الغذائية نفسها تتعرض للتلف، حقيقة أن القمح والحبوب الأخرى يمكن تخزينها لعدة سنوات، ولكن هذا يقتضي درجات حرارة ورطوبة

معينة إلى جانب حماية من الحشرات والقوارض. وعلى العكس يمكن تكديس المعادن فوق بعضها ومعظمها لن يصيبه ضررا إذا ما ترك مكشوفا معرضا للأحوال الجوية، هذان العاملان يعدلان لا شك في قيمة الموارد المعدنية.

وإذا كانت الإمكانات الزراعية تتوقف على نوع التربة والظروف المناخية، فإن الإمكانات التعدينية تتوقف على نوع الصخور، وليس لها علاقة بالمناخ الحالي، وبينما يعمل نحو نصف القوى العاملة في العالم بالإنتاج الزراعي، فإن من يعملون في التعدين نسبتهم قليلة حتى في الدول التي تعتمد على التعدين بصورة كبيرة مثل ليبيا، وفنزويلا، وجنوب أفريقية، ويحتاج التعدين إلى استثمارات ضخمة وعدد قليل من الكفاءات الممتازة التي تتقاضى أجورا مرتفعة، ويمكن أن نضيف أيضا أن التعدين تقوم به شركات ضخمة، واحيانا متعددة الجنسية Multinational واحيانا تقوم به الدول في ظل التأميم، ولا مجال فيها للمشروعات الصغيرة او للهواة، وتستهلك الدول النامية والمتقدمة الحاصلات النباتية غذائية او خامات بصورة لا نقول متعادلة ولكنها متفاوتة ولكن ٩٠ % من استهلاك المعادن من نصيب الدول المتقدمة وحدها التي تضم نحو ٣٠ % فقط من سكان العالم، ولذلك تبدو حساسية المعادن من الناحية الاستراتيجية عن الإنتاج الزراعي.

وأخيرا يمكن أن نذكر أن إمكانات العالم الزراعية أصبحت معروفة، وإن كان التقدم التكنولوجي قد يأتي بجديد، ولكن قشرة الأرض وما تحت الطبقات السطحية لم تتم دراسته بالكامل، وكل يوم يأتي بجديد وغريب في ميادين التعدين ليبيا: البترول النيجر: اليورانيوم فضلا عن الإمكانات التعدينية الضخمة لدول الكمنولث الآسيوية التي ظهرت بعد الحرب الثانية وبترول بحر الشمال بالنسبة لبريطانيا.

وهناك ما يعرف بالمعادن الاستراتيجية، وهي تلك المعادن التي تشتد إليها الحاجة في الأغراض الأساسية زمن الحرب، والتي لا تضمن الدولة توفرها بكميات وأنواع كافية في وقت الحاجة لسبب من الأسباب، ومن ثم يتحتم الاحتفاظ باحتياطي مسبق منها. وتأتي هذه المعادن الاستراتيجية في الدرجة

الثانية بعد موارد الوقود، ولسنا في حاجة هنا إلى تأكيد استراتيجية معادن كالصلب والنحاس والألمنيوم والزنك والرصاص والمنجنيز والنيك، إذ اشتدت إليها الحاجة وقت الحرب بكميات كبيرة لصناعة المعدات الحربية، وضياع هذه الموارد وقت الحرب، معناه خسارة كبيرة، وخطيرة ، للجانب الذي فقدها، فاستيلاء اليابان على قصدير الملايو، وقطع الألمان لموارد الحديد الخام السويدي، كذلك وقوع مناجم الزئبق في إيطاليا ويوغسلافيا، في أيدي المحور كان له نتائجه الخطيرة على الحلفاء اثناء الحرب العالمية الثانية، ولأهمية هذه الموارد الاستراتيجية يعتقد البعض أن عمل ميزان لهذه الموارد بين كل من روسيا والولايات المتحدة قد يكون له قيمته في تقدير كل من القوتين ويكون مفتاحا للمستقبل.

ولا ننسى أن هناك عامل يتدخل في الندرة النسبية للمعادن، وهو استعمال الخردة، فقد يكون تجميع هذه الخردة أثناء السلم وإعادة صهرها أكثر تكلفة بكثير من استيراد المعدن من الخارج، ولكن هذه الخردة التي يلقي بها بعيدا خارج حدود المدن، تصبح أهميتها كبيرة وقت الحرب.

وللاستفادة من التعدين فإن الأمر يتطلب توافر مقوماته الأساسية من خبرة ورأسمال وقوى عاملة وسوق... إلخ، وقد لا يتوافر كل هذا في كثير من الدول، وبقدر ما يتوافر من هذه المقومات بقدر ما يستفاد من هذه المعادن، وبقدر ما مثل توافر الموارد المعدنية عوامل قوة للدولة، فإنه يكون سببا في وضعها تحت سيطرة الدول الكبرى وفي دائرة نفوذها، بل كان ذلك سببا في احتلال الكثير من هذه الدول من قبل.

ج- القوى المحركة:

وتضم القوى المحركة الفحم والبترول والغار الطبيعي والكهرباء واليورانيوم، وهذه تختلف في توزيعها من دولة لأخرى، فرغم أن الدول المنتجة للبترول تقرب من مائة دولة في العالم، لكن تركزه في نحو عشر دول من دول العالم تضم نحو 80% من الإنتاج العالمي، كما أن الفحم ينتشر في مجموعة من

الدول لكنه يتركز في قليل منها، فالولايات المتحدة الأمريكية والصين تنتجان نحو 60% من الإنتاج العالي من الفحم.

وفيما يختص بالبترول نجد أن أي تقدير لكمياته واحتياطاته عرضة للتغير من حين إلى حين مع تقدم وزيادة الأبحاث البترولية. وإذا كان من المرجح وجود احتياطات كبيرة بالقرب من سلاسل الروكى والأنديز في العالم الجديد، واطلس والكربات والقوقاز واورال وزاجروس فضلا عن جنوب شرق آسيا، فإن هناك مساحات كبيرة فقيرة في هذا المورد كإفريقية جنوب الصحراء والنصف الشرقي من امريكا الشمالية ومعظم البرازيل فضلا عن القارة الأوربية ذات التكوينات البترولية القليلة، من ثم كانت التجارة الدولية في البترول ومشتقاته على درجة كبيرة من الأهمية إذ لم تكن أكثر أهمية من تجارة الفحم والعالم العربي والبحر الكاريبي هي أقاليم التصدير الرئيسية، بينما تعتمد اقطار غربها أوربا اعتمادا كبيرا على بترول هذه الأقاليم، كما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بدورها تستورد من بترول المنطقة. وتلك للاحتفاظ برصيدها البترولي الذي طالما استهلكت منه الكثير، ونظرا لأن البترول مادة استراتيجية ضرورية للنقل والصناعة، اصبح وضع الدولة البترولي من العوامل التي توضع في الاعتبار.

وتلعب القوى المحركة دورا هاما في قوة الدولة، وقد ظهر ذلك بوضوح عندما استخدم البترول كسلاح في حرب السويس بين مصر وإسرائيل عام 1956، وفي الحرب مع إسرائيل في عام 1973، عندما خفضت الدول العربية إنتاجها من البترول المصدر للخارج مما دفع الدول المساندة لإسرائيل إلى التراجع عن ذلك وفي مقدمتها دول غرب أوربا (فرنسا وهولندا وبلجيكا والمانيا) نظرا لأهمية البترول بالنسبة لهذه الدول.

ولسنا في حاجة إلى أن نسترجع ما حدث حين غزا العراق الكويت (أغسطس ١٩٩٠)، تمهيدا للسيطرة على شبه جزيرة العرب، وقامت قيامة في العالم، وحشدت الولايات المتحدة الأمريكية العالم وراءها لطرد العراق من الكويت (١٩٩١)، وسلسلة العقوبات التي فرضتها عليه مما أدى إلى تدهور

أوضاعه الاقتصادية والبشرية، ثم غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق واحتلاله (مارس ٢٠٠٣) بزعم حيازته لأسلحة الدمار الشامل رغم نفي مفتشي وكالة الطاقة الذرية، ومع هذا فقد قامت بغزوه لأنه يمثل ثاني الاحتياطات البترولية في العالم وقبلها كان غزو أفغانستان لأنها تطل على بترول دول آسيا الوسطي.

وإذا كانت الطاقة الذرية قد بدأت تدخل الميدان الصناعي، فإنها مازالت على نطاق ضيق، وتقتصر على بضعة دول، لعل أهمها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا. حيث تقتصر على الاستخدامات التكنولوجية، وقد قامت المنظمة الأوربية للطاقة الذرية .Euratom من أجل التعاون في هذه الاستخدامات.

والإحساس بأهمية القوى المحركة (البترول والفحم والغار) دفع الدول التي لا تتوافر لديها إلى البحث عن بدائل لها ممثلا في طاقة الرياح أو الطاقة المائية أو الطاقة النووية، كما دفع دول بحر الشمال (النرويج وهولندا والمملكة المتحدة) إلى البحث عن البترول في أعماق بحر الشمال، وقد نجحت هذه الدول فعلا في إنتاجه ودخلت من الدول المنتجة للبترول بعد أن كانت تعتمد أساسا على استيراده.

د- الصناعة:

تعد المقدرة الصناعية للدولة أحد العوامل المؤثرة في قوتها السياسية، فلا يمكن أن تكون هناك قوة عسكرية إذا لم تساندها قوة صناعية لإنتاج الآلات الحربية ومعدات الحرب، ولعل قوة بريطانيا وتمكنها من إنشاء إمبراطورية واسعة لا تغرب عنها الشمس تعود إلى الصناعة المعتمدة على الفحم والحديد، ونفس الشيء بالنسبة لألمانيا التي كانت صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية من عوامل قوتها قبل الحرب العالمية الأولى.

ولعل قوة الصين ومواجهتها لكثرة سكانها ترجع إلى اهتمامها بالتصنيع، ومثلها جنوب افريقيا التي استطاعت الصمود أمام الضغط العالمي عليها لفترة

طويلة من جراء التمييز العنصري بها، كما أن قوة اليابان الاقتصادية تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعة.

فالصناعة تساعد الدولة على رفع مستوى معيشة سكانها، وذلك باستخدام فائض الإنتاج باستثماره في الدول الأجنبية، أو توزيعه على الشعب بزيادة المرتبات والأجور أو تقليل ساعات العمل والتوسع في الخدمات الاجتماعية لرفع مستوى الرفاهية ، ثم في خلق جيش قوي حيث تستطيع تمويل الإنفاق العسكري وتصنيع أدوات الحرب.

وكلما تقدمت الدولة صناعيا كلما قل اعتمادها على الدول الأخرى. وتعد صناعة الحديد والصلب من اهم الصناعات التي تعطي الثقل السياسي للدولة، فهي من الصناعات الاستراتيجية المتمثلة في صهر وتكرير المعادن وتشكيلها وبناء السفن والصناعات الهندسية والكيماوية والإسمنت، ثم يأتي بعد ذلك صناعة الأدوات الكهربائية والمواد الغذائية والغزل والنسيج وغيرها من السلع الاستهلاكية. وكلما تنوعت الصناعات في الدولة بشكل متوازن كلما أعطى ذلك للدولة ثقلا سياسيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا، حيث تنتج هذه الدول ما يفيض عن حاجتها لتقوم بتصديره للخارج، وبالتالي يتحقق لها عائد ضخم، بالإضافة إلى تنمية علاقاتها بالدول المستوردة لمنتجاتها، كما أنها تعد في نفس الوقت سوقا لبعض المواد الخام التي تستوردها من الدول غير الصناعية، وكل ذلك من شأنه أن يرفع من قوة الدولة ويعلي شأنها بين دول العالم.

ونظرا لما للصناعة من أهمية كما ذكرنا فإن الدول النامية تسعى جاهدة الدخول ميدان الصناعة، لكن بعض الصعوبات التي تعترض هذه الدول ومن أبرزها عدم توافر بعض مقومات الصناعة في بعضها، كأن تكون المادة الخام أحيانا أو رأس المال اللازم، أو العمالة ذات المهارة الفنية، أو مدى قدرتها على المنافسة مع الدول الصناعية التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال، ثم وهو الأهم سيطرة الدول المتقدمة على السوق العالمي والنقد الدولي، ولذلك فإن مثل

هذه الدول تحتاج إلى وقت طويل، وإلى جهد كبير، وإلى علاقات طيبة بين الدول حتى يمكنها التقدم في هذا المجال.

هـ - النقل:

إن تقدم وسائل النقل من الأمور الضرورية لنقل الخامات إلى المصانع والتوزيع الإنتاج على مناطق الاستهلاك، وكذلك يتعذر الدفاع والهجوم، إن لم تكن هناك وسائل سريعة للنقل تتحرك عليها الجيوش والأدوات الحربية من مكان إلى آخر، بل هناك الطرق الاستراتيجية، وتظهر هذه الحاجة إلى أدوات النقل في عمليات نقل الخطوط الحديدية من الهند إلى الهمالايا، واحتفاظ حكومة الولايات المتحدة بعدد كبير من عربات السكك الحديدية لنقل القوات من مكان إلى آخر.

وهناك مظهران للنقل يستحقان النظر، أولهما خارجي ويتعلق بالوصول إلى الموارد الخارجية، وهذا يقتضي استعمال السفن، والموانئ، والقنوات، والآخر يتعلق بوسائل النقل الداخلية.

ويعتبر مد الخطوط الحديدية أو الطرق من العوامل التي تساعد على الوحدة القومية لأنها تربط سكان الأمة بعضهم ببعض، وتمتلك معظم الدول شبكات من الطرق أو الخطوط الحديدية، تشع من العاصمة إلى الأطراف في فرنسا وبريطانيا وروسيا الاتحادية وغيرها، بل أن نمو اتحاد الولايات الأسترالية، والولايات الكندية كان يأتي بعد مد الخطوط الحديدية، كذلك عملت الثورة الروسية على ازدواج الخط الحديدي السيبيري الذي مد قبل الثورة، ثم خرجت من هذا الخط خطوط فرعية متعددة، ويمكن أيضا أن نعزر فكرة سيسل رودس في مد خط حديد القاهرة - الكاب إلى حلمه بسيادة بريطانيا على كل أفريقية.

هذا ويدعم الشبكات الحديدية شبكات الطرق البرية والمجاري المائية، وإن كانت الطرق في الحقيقة أكثر مرونة من الخطوط الحديدية، فيمكن أن تمد في مناطق اشد انحدارا، كما أنها أقل تكاليفا، وأسرع إنشاء، ولذلك تظهر أهميتها إذا لم تكن الحركة كبيرة تبرر مد الخط الحديدي، أو كانت طبيعة الأرض مما لا

يسمح بمد الخط الحديدي، ومع ذلك ففي كثير من الأحيان لا تكون الطرق مكملة للسكك الحديدية، بل موازية لها.

وأما النقل المائي فهو ايضا من النقل البري ولكنه ارخص، ومن ثم تناسبه الحمولات الكبيرة الحجم القليلة السعر، ويصلح النقل المائي بطبيعة الحال في الأجزاء الصالحة في النهر للملاحة وفي البحيرات الداخلية ومن ثم كان إنشاء القنوات التي تيسر النقل سواء لتفادي مناطق الشلالات ولاختصار الطرق، ومن الأمور المألوفة في الدول المتقدمة، ربط الأودية النهرية بواسطة القنوات الملاحية ولعل الشبكات المائية العديدة التي تربط بين أنهار روسيا، وكذلك بحيرات وأنهار الولايات المتحدة الأمريكية مثل حي لما يقدمه النقل المائي الجيد من خدمات لاقتصاد الدولة.

مقاييس النمو الاقتصادي:

ما الذي يميز الدول المتقدمة عن الدول النامية ؟ لابد من المقارنة بين الدول على اساس مقاييس معينة، والإجابة ليست بسيطة، وليست هناك دول متقدمة تماما، وليس هناك اقتصاد متخلف بالكامل، فنحن نوازن او نقارن بين درجات النمو، حين نميز بين الدول المتقدمة والدول النامية، الفاصل بين هذا وذاك هو حد قاطع، ولكن هذا الحد مازال موضع جدل، فهناك نقص البيانات الذي تعاني منه كثير من الدول، وأحيانا تقدم بيانات لا يمكن الاعتماد عليها ومع ذلك فهنالك مقاييس متعارف عليها لقياس مستوى النمو الاقتصادي للدول ومنها:

١- نصيب الفرد من الناتج المحلي، وذلك بقسمة مجموع الدخل الناتج من الإنتاج المحلى خلال عام على عدد سكان الدولة، ويحول إلى عملة قياسية، وهذا يتم عادة بالدولار.

٢- التركيب الحرفي للقوى العاملة، وهي نسبة العاملين في كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية، فإذا كانت هناك نسبة كبيرة تعمل في إنتاج الغذاء الأساسي، فهذا مؤشر على المستوى المنخفض.

٣- إنتاجية العامل وذلك بقسمة مجموع الإنتاج السنوي على مجموع القوى العاملة.

4 - نصيب الفرد من استهلاك الطاقة، وكلما ازداد هذا النصيب كلما كان هذا مؤشرا على زيادة النمو الاقتصادي (يجب أن ينظر إلى هذا العامل في ظل ظروف المناخ).

5- تسهيلات النقل والمواصلات بالنسبة للفرد، وفي هذا المجال تحول السكك الحديدية والطرق والخطوط الجوية والتلفزيون والراديو والتليفون إلى رقم معياري ويحسب نصيب الفرد، وكلما ازداد دل على ارتفاع درجة النمو الاقتصادي.

6- نصيب الفرد من استهلاك المنتجات المعدنية، فكلما زاد نصيبه من استهلاك الحديد والنحاس والألومنيوم والصلب وغيرها من المعادن الأساسية كلما كان هذا مؤشرا للتقدم.

٧- وتضاف مقاييس اخرى مثل نسبة المتعلمين، والسعرات الحرارية نسبة ما تصرفه الأسرة على الطعام، ونصيب الفرد من الادخار.

الفصل الخامس
الحدود السياسية ومشكلاتها

أولا: تعريف الحدود السياسية ونشأتها

ثانيا: مشكلة تعريف الحدود وأقاليم الحدود أو التخوم

ثالثا: وظائف الحدود

رابعا: تصنيف الحدود وأنواعها

1- الحدود الطبيعية

2- الحدود البشرية

خامسا: الحدود السياسية والقوى القومية والتكتلات الاقليمية

سادسا: معايير تخطيط الحدود السياسية

سابعا: مراحل تخطيط الحدود السياسية

ثامنا: حدود دولة طاجيكستان ومشكلاتها السياسية " دراسة حالة"

أولا: تعريف الحدود السياسية ونشأتها

لم يعرف الإنسان البدائي الحدود عندما انتشر على سطح الأرض وهو يتجول للحصول على قوته من الصيد أو جمع الثمار من الأشجار.

والحدود لغة: تعني الفاصل أيا كان خطا محدودا أو منطقة متسعة، أما المعنى المتفق عليه في الجغرافيا السياسية فهو الخطوط التي تحد كيان الدولة وتحدد مساحتها إقليمها البري أو المائي والتي تباشر الدولة عليها سيادتها وسلطتها، فالحدود موضع جغرافي تلتقي عنده قوة دولتين وينتهي عند هذا الحد نفوذ كل منهما وقوانينهما).

وخطوط الحدود إجراء حديث ارتبط بظهور الوحدات السياسية وهي لا ترتبط بقومية أو بسلالة معينة ولا لغة، وإنما هي خطوط صناعية من عمل الإنسان ولفائدته.

يمكن القول بأن الشعور بفكرة الحدود قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بفكرة الملكية، فالتجمعات الإنسانية البدائية كالقبائل وما في حكمها، كانت تشعر بأن حقوقها وسلطانها له مجال أرضي يجب ألا تتعداه. فالرعاة مثلا، كانوا يدركون بصفة أكيدة إن كانوا يمارسون نشاطهم في منطقة تخضع لسلطان قبيلتهم أو إنهم يمارسونه في منطقة غريبة عنهم، للآخرين حقوق فيها. ولذلك، كانت القبائل المتجاورة تعرف حدودا معلومة للمناطق الخاصة لكل منها، والتي يجدون فيها حقا خالصا للرعي أو الصيد او القنص. وكان تعدى قبيلة على المنطقة الخاصة بأخرى، يشكل خرقا وتجاورا يستدعي الخلاف والخصام. وقد يؤدي إلى نشوب القتال . ومن الأمور التاريخية المؤكدة، أن فكرة الحدود الثابتة لم تتبلور إلا بعد معرفة فنون الزراعة وما يصاحبها عادة من صناعات منزلية وتجارة محلية. فالزراعة تقتضي الإقامة الطويلة في مكان ثابت لا يتغير. كما يرتبط بها أيضا ظهور فكرة التملك الفردي والجماعي والحاجة إلى إقامة حدود

أو فواصل تميز الملكيات الزراعية الخاصة عن بعضها، وإيجاد نوع من السلطة العليا، للفصل في الخلافات التي قد تقوم بين المالكين).

جعلت الزراعة الأرض المأهولة بالسكان أكثر إنتاجا للغذاء، بمثل ما جعلت المجتمعات الإنسانية أكثر ارتباطا بالأرض التي يعيشون عليها، فقد لجات مثل هذه المجتمعات الزراعية المنظمة إلى تعيين حدود ثابتة وواضحة لمناطق استقرارهم، بقصد حماية الأملاك والوقاية من العدوان الخارجي. فهذه المجتمعات التي تتميز بقدرتها على إنتاج الغذاء، كانت كثيرا ما تتعرض لإغارة القبائل الرعوية ، التي درجت على حياة التنقل والترحال . وقد كانت هذه الحدود الثابتة تتمثل عادة في أراضي شاسعة، تتركها هذه المجتمعات خالية حول مناطق استقرارها، خاصة الأراضي التي تشغلها الصحاري والمستنقعات والغابات الكثيفة.

مثال ذلك، الأراضي التي كانت تتركها جماعات الهنود الحمر في شرقي أمريكا الشمالية حول مناطق تركزها، والأراضي التي كانت تترك خالية حول القرى في وسط أوروبا وغربها، كما لجأت بعض المجتمعات إلى إقامة الأسوار وحفر الخنادق وبناء الحصون حول مناطق استقرارها، كالسور الذي أقامته امبراطورية الصين قديما والحصون التي شهدتها الامبراطورية الرومانية المقدسة حول مدنها. ومع ميل البشر إلى التجمع في مناطق الاستقرار وتزايد نحوهم وتكاثرهم الطبيعي، اضطر سكان هذه المناطق إلى التوسع في استغلال المناطق الحدية الخالية في إنتاج الغذاء، سواء بالزراعة أو الصيد او تربية الحيوان. وقد أدى هذا الأمر إلى انكماش مناطق الحدود واقتراب المجتمعات المستقرة بعضها من بعض إلى حد التلامس، بحيث لم تعد وظيفة الحدود تقتصر على تنظيم الفصل بين المجتمعات وإنما تجاوزت ذلك إلى تنظيم الاتصال بينها(محمود توفيق).

أصبحت الحدود ظاهرة دقيقة ومؤكدة، بعد تبلور القوميات – nation-making داخل الحدود الحاجزة وظهور الدولة القومية الحديثة في نهاية العصور الوسطى، ويرتبط مدلول هذه الدولة ارتباطا حتميا بملكية الإقليم

والسيادة عليه. ولان الحدود ترتبط بالملكية، لذا فإن المنطقة التي تسودها الدولة يجب أن تكون معلومة ومعينة بخطوط حدية دقيقة Boundaries وليس بمناطق حدية شاسعة ، والتي تعرف بالتخوم Frontiers, وعند هذه النقطة، نستطيع القول بأن الحدود بمفهومها الحديث، عبارة عن مصطلح يستخدم للإشارة إلى الخطوط الحدية التي تعين النطاق الذي تمارس فيه الدول مالها من اختصاصات وسلطات وسلطان . وهذه الفواصل لا تعين إقليم الدولة على اليابس فقط. ففي حالة الدول الساحلية ، تمتد هذه الفواصل في خطوط مستقيمة نحو البحر، لتعين النطاق البحري الذي يخضع لسيادة هذه الدولة أيضا.

كما أن هذه الفواصل لا تعين إقليم الدولة على المستوى الافقي فقط، بل تعينه على المستوى الرأسي أيضا. فالحدود ترتفع عموديا عن سطح الأرض لتحدد المجال الجوي. كما تمتد إلى باطن الأرض لتعين النطاق الصخري الذي يرتكز عليه إقليم الدولة وتستخرج منه الثروات المعدنية (محمود توفيق).

نجد الحدود السياسية بين الدول هي خطوط ترسم على الخريطة لتبين الأراضي التي تخص دولة أو دولتين على جانبي هذه الخطوط التي توضح الأراضي التي تمارس الدولة مظاهر سيادتها عليها وتخضع لسلطانها، بحيث يكون الها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها. ولقد اتسع مفهوم تخطيط الحدود في العصر الحديث، حيث لم يعد قاصرا على اليابس، أو الأراضي سواء أكانت صحراوية او زراعية، وإنما دخلت مشاكل الحدود المسطحات المائية والمياه الإقليمية ، بل والأجواء الفضائية، كلها تثور حولها المشاكل والنزاعات، وتحسم احيانا بالقوة ، واحيانا من خلال الوفاق او الاحتكام إلى المنظمات الدولية، كمحكمة العدل الدولية مثلا (أحمد مهابه).

يزيد من تفاقم وتعقيد مشاكل الحدود بين الدول، تشابه طبيعة المناطق المفروض أن يخترقها خط الحدود وعدم وجود حواجز طبيعية، كالجبال أو المجاري المائية، ويزيد من هذا التعقيد تماثل الشعوب التي تقطن على جانبيها، حيث تتوزع القبائل وتنقسم العائلات، ويكون الجفاف والتصحر من العوامل التي تخلق ظاهرة البدو الرحل الذين ينتقلون حيث يكون الكلأ ومصادر المياه، غير

آبيهن بالعلامات الفاصلة بين سيادة الدول المتجاورة، مما يخلق المصاعب وتثور حوله المنازعات . وينشا مثل هذا الوضع المعقد والمتداخل بين دول كانت تخضع المستعمر واحد او كانت ضحية لجار له طموح وأطماع في التوسع والهيمنة، حيث كان المستعمر يأخذ من أراض دولة تخضع لسيطرته لبضيف إلى أراضي دولة أخرى يرى أن بقاءه فيها أكثر رسوخا وأطول رمنا، وعندما سادت فكرة تصفية الاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها واضطرت الدول المستعمرة للجلاء عن مستعمراتها، حرصت على أن تجعل من رواسب استعمارها مشاكل للحدود بين الدول، تكون بمثابة ، قنابل رمنية موقوته تنفجر بين الحين والآخر، بحيث تزرع عدم الاستقرار في علاقات هذه الدول، وتعطي مستعمريها السابقين فرصا للتدخل والمناورة التحقيق المصالح السياسية والاقتصادية.

من المسلم به لدى عموم الباحثين في حقل القانون الدولي والعلاقات الدولية أن الأصل في الحد السياسى (Political Boundary Line) أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى الفصل بين وحدات أو كيانات إقليمية يكون لكل واحد منها سماته المتميزة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. ومن هنا جاء تعريف الحد لغويا بأنه :

الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، ولئلا يتعدى أحدهما على الأخره. ومن هنا أيضا جاء قول الجغرافيين بأن موقع الحدود يمكن أن يحدد بالنسبة إلى ملايين الأفراد اللغة والأفكار التي يتلقنها الأطفال في مدارسهم، والكتب والصحف التي سوف يحتاج الناس إلى شرائها، ونوع العملة التي يتعاملون بها». والواقع أن هذا التعريف إنما ينصرف إلى الحدود بمعنى Bundariers أي الحدود الخطية (Linear) . ولكن في المقابل هناك الحدود معنى fron (tiees) أي الحدود الممتدة أو القطاعية (Zonal) التي تشير إلى مساحة من الأرض - قد تضيق وقد تتسع من حالة إلى أخرى - تفصل بين جماعات سياسية متباينة.

وهذا النوع الأخير من الحدود هو الذي يعرف في الاصطلاح العربي ب «التخوم ، واللي يقابله اصطلاح (Ls confins) في اللغة الفرنسية. وتقديرنا أنه على الرغم من وضوح الفرق بين هذين المفهومين للحدود - ولو من الناحية النظرية على الأقل - فإن هناك من الباحثين من لايزال يصر على النظر إليهما باعتبارهما مترادفين.

والواقع أن هذا الاتفاق العام بشأن ماهية الحدود السياسية إنما هو في التحليل الأخير لا يعدو إلا أن يكون مسألة نظرية؛ ومرد ذلك إلى حقيقة أن العيوب العديدة التي تكشف عملية إنشاء الحدود الدولية بمراحلها المختلفة تكاد تجعل من قدرة الحد السياسي على التوافق مع المعطيات الاجتماعية والبشرية السائدة أمرا صعب المنال في الكثير من الأحوال وتأسيسا على وجهة النظر هذه، ومع الأخذ في الاعتبار ما انتهت إليه المحكمة الدائمة للعدل الدولي من أن اصطلاح «النزاع) - ويقابله (dispute) باللغة الإنجليزية و (differand) باللغة الفرنسية - إنما يشير إلى خلاف بنشا حول مسألة تتعلق بالقانون أو بوقائع معينة، أو هو تنارع يتعلق بوجهات نظر قانونية أو مصالح بين شخصينا، فإنه يصعب القول بأن أى خلاف أو حادث يثور بين دولتين متجاورتين أو أكثر ذا صلة بالحدود المشتركة يصدق عليه وصف النزاع الحدود» (Boundary dispute).

اصبح من الضروري أن يتم تعيين خطوط الحدود بعد تعمير مساحات كبيرة في العالم وتنوع الحرف وازدياد السكان، وتنوع اسباب الاحتكاك والتباين وتعدد المشاكل المترتبة على ذلك كله. والواقع أن للحدود وظائف متعددة من بينها الدفاع عن الدولة وتوفير الأمن والحماية، وحماية الإنتاج الاقتصادي والنظم الاقتصادية وتنظيم انتقال الأفراد وتداول السلع. وتزداد أهمية تخطيط الحدود في الوقت الحاضر لاعتبار آخر، وهو التقلب المستمر في عدد الوحدات السياسية بسبب الحركات السياسية المختلفة مما يتطلب إقامة حدود اصطناعية، تقام في الغالب وفقا لاعتبارات سياسية دون مراعاة للاعتبارات التي تكفل التكامل والانسجام بين عناصر الوحدة السياسية.

إذن دراسة الحدود السياسية في الجغرافية السياسية من اهم موضوعات هذا الفرع من العلوم الجغرافية حيث كثيرا ما تكون الحدود السياسية موضوعا للخلاف بين الدول المختلفة بسبب المستجدات التي طرأت على الفكر الانساني وما أصابه من تقدم علمي وتقني استطاع بوساطته تجاوز موضوع الحدود السياسية باستخدام الأقمار الصناعية وشبكة المعلومات الدولية للقيام بالكثير من الأعمال غير المشروعة بدون موافقة حكومات الدول المتجاورة كتجارة الأسلحة والمخدرات والتهريب ورصد تحركات القوى المعارضة للأنظمة السياسية. فضلا عن البث التلفزيوني الذي لا يستأذن أحد لدخول بيوت مواطني الدول المختلفة التي هي على وفاق او دون وفاق.

ثانيا: مشكلة تعريف الحدود وأقاليم الحدود أو التخوم

أيًّا كان تعقد مسألة الحدود في الوقت الراهن فإن مشكلة الحدود البرية قد أثارت ـــ وما زالت تثير ـــ كافة المشكلات المتضمنة في جوهر العلاقات السياسية بين الدول، كما أنها راسخة في الأذهان كافة، المتخصصين وغير المتخصصين؛ لأنها تمثل الإطار الذي تُمارس فيه الدولة سيادتها الفعلية، ذلك لأن الحدود البرية للدول هي الأماكن أو النقاط التي تلتقي فيها الدول وتحتك فيها كتل الناس وتتفرق فيها المصالح الاقتصادية بتوجيه الدولة، ولهذا أثارت الحدود البرية مشكلات كثيرة خاصة بتعريفها: هل هي خط الحدود أم نطاق الحدود والتخوم؟.

يتضح الفرق بين الحدود والتخوم من خلال تتبع معانيهما في إيتمولوجيا Etymology (وهو العلم الذي يعنى بدراسة أصل الكلمات وتاريخه).

فالتخوم Frontiers هي المنطقة التي تقع في المقدمة أو منطقة الظهير لأي دولة، ولهذا كان يطلق عليها أحيانا الأرض الأمامية Foreland أو المتعلقة الحدودية March وبالمثل في إيتومولوجيا فإن الحدود Boundaries تعني تلك الخطوط التي تحد وحدة سياسية، وإن كل ماهو داخل هذه الحدود

يربطها بعضها البعض برباط قومى. و تعد الحدود المصطلح الذي يلائم المفهوم المعاصر للدولة كوحدة مستقلة.

ونظرا لأن سيادة الدولة سيادة مساحية Territoria، فإن المساحات التي تحكمها الدول يجب أن يتم تحديدها بوضوح. وقد أوضح كريستوف Kristof الفارق بين الحدود والتخوم فيما يلي:

١- التخوم ذات دلالة خارجية في حين أن الحدود ذات دلالة داخلية، ففي حالة التخوم يكون الاهتمام الأساسي منصبا على المناطق الخارجية والتي تشكل مصدر خطر، وأيضا غنيمة مشتهاة. أما الحدود فهي على العكس ذات دلالة داخلية حيث يتم ترسيمها والحفاظ عليها بواسطة الحكومة المركزية.

٢- تمثل التخوم نتاجا لقوى الطرد المركزية "أي المناطق المجاورة" التي ترغب في تفتيت الدولة، في حين أن الحدود هي نتاج للتجانس والتماسك داخل الدولة. وهذا التمييز تم اشتقاقه من التوجه الخارجي والداخلي للمنطقة وعلاقته بالمعمور.

٣- التخوم Frontiers عامل تكامل Integrating Factor بين الدول الواقعة على جانبيها، في حين أن الحدود عامل فصل Separating factor بكونها منطقة انتقالية (متوسطة) ما بين منطقتين مختلفتين في أساليب المعيشة، والتخوم توفر فرصة ممتازة للتداخل المتبادل بين المجتمعات فى كل من الدولتين، ولذا فإن التخوم عامل تكامل على النقيض، فإن العديد من العوامل الطبيعية والثقافية والسياسية جعلت من الحدود حواجز تعرقل التكامل عبر الخطوط الحدودية.

4- التخوم مناطق انتقالية بين الأقاليم الجغرافية، وليس بين الدول وعلى ذلك فهي جغرافية في طبيعتها، وليست سياسية. وعلى العكس نجد أن الحدود سياسية في أصلها ووظيفتها.

5- وتشكل التخوم طبيعة مساحية Areal في حين أن الحدود ذات طبيعة خطية Linear فالتخوم يمكن وصفها بأنها طبيعية حيث إنها جزء من سطح الأرض. في حين أن الحدود ظاهرة صناعية اختارها وحددها ورسمها الإنسان.

6- تنتمي ظاهرة التخوم إلى الماضي، أما الحدود فتنتمي بصورة كبيرة إلى الحاضر، حيث إن الحدود شيء لا غنى عنه في العالم المعاصر.

٧- أخيرا، فإن التخوم سواء أكانت ظاهرة طبيعية أم لغوية أم دينية أم عرقية ، لا يمكن تحريكها، فهي قد تتغير فيما يتعلق بوظيفتها الحدودية ولكنها تبقى في ذات المكان الذي كانت به. أما الحدود فهي بكل المقاييس غير ثابتة فحتى الحرب العالمية الثانية كان كل نزاع بين أي دولتين متحاربتين يصاحبه تغيير في موقع الخطوط الحدودية.

وقد كان فريدريك راتزل من أوائل الجغرافيين المحدثين الذين تناولوا مشكلة تعريف الحدود، وفي كتابه «الجغرافيا السياسية» (١٨٩٥) ذكر راتزل عدة إيضاحات لهذه المشكلة، فهو يقول: إن نطاق الحدود هو الحقيقة الواقعة، أما خط الحدود فليس سوى تجريد لهذا النطاق. ويقول أيضًا: في مناطق الحدود يقع جزء كبير من ثقل التوازن السياسي. وفي مكان ثالث يؤكد أن نطاق الحدود هو المكان الذي يشير إلى نمو أو تقلص الدول، ففي الدول القوية يظهر ارتباط وثيق بين نطاق الحدود وقلب الدولة، فإن أي ميل إلى ضعف هذا الارتباط يؤدي إلى ضعف الدولة وإلى خسارة جزء من أراضيها، وعلى الدول أن تسعى إلى الحصول على أقصر خطوط للحدود لأنها أقواها وأحسنها، وأن تقيم استحكامات عسكرية على طول مناطق الحدود، ويدعم هذا التدبير باتخاذ الجبال والأنهار مناطق للحدود.

لكن راتزل لم يغفل مقومات أخرى للحدود الجيدة، فإلى جانب ارتكاز الحدود على بعض الظاهرات الطبيعية يتكلم راتزل عن نوع السكان والموارد المتاحة والبناء السياسي داخل الدولة كمقومات للحدود الجيدة، وقد كان راتزل يسوق نهضة ألمانيا السياسية وتغير حدودها وتوسعها كمثال للحدود المتغيرة تعبيرًا عن نظريته العضوية للدولة .

وقد ظهرت في الكتابات اللاحقة لراتزل نقاط ضعف في النظرية العضوية للدولة، لكن من المدهش أن الكثير من مفهومات راتزل عن الحدود بقيت دون أن تُهدم، ولعل ذلك راجع إلى أن راتزل حاول أن يؤسس قوانين خاصة لنمو وسلوك الحدود، ولا شك أن تعميم مثل هذه القوانين أمر خاطئ، فكل حد سياسي له ظروفه وخلفيته مما يجعله ظاهرة خاصة، ومع ذلك فإن قوانين راتزل عن الحدود يمكن أن تطبق على بعض الحدود بشيء كثير من الصحة.

ومن أمثلة قوانينه التي يمكن أن تطبق على كثير من الحدود قوله: إن القانون العام لنمو «المكان» التاريخي هو أن حدود المنطقة الأكبر تنمو على حساب حدود المنطقة الأصغر، وكذلك قانونه القائل: إن تطور الحدود هو السعي إلى تبسيطها، وإن التبسيط هو السعي إلى تقصير «أطوال» خط الحدود، ولا شك في صحة هذه القوانين، فالخط المتعرج المتداخل طويل ضعيف، بينما الحد القصير أقوى في الدفاع والهجوم.

وقد أيد عدد من الكُتاب أفكار راتزل في عدد من النقاط، وخاصة تلك التي تفصل بين نطاق الحدود وخطوط الحدود، وفي ذلك قالت ألين سمبل: إن الطبيعة تكره خطوط الحدود والانتقالات الفجائية، بل إن كل القوى الطبيعية تتكاتف ضد مثل هذه الخطوط ... وإذا حدث فاصل طبيعي لسبب من الأسباب فإن القوى الطبيعية تبدأ على الفور في إزالة هذا الخط بخلق أشكال انتقالية وبذلك تنشئ منطقة الحدود، وكذلك قال الكولونيل ت. هـ. هولديك (Holdich,1916) الطبيعة لا تعرف خط حدود، وحقًّا إن للطبيعة تخومها ـــ نطاقات انتقال ـــ لكنها تكره الخطوط، وخاصة الخطوط المستقيمة.

وإلى خبير الحدود المعروفة اللورد كرزون يرجع الفضل في التمييز بين «الحدود الطبيعية» ـــ وهي تلك المبنية على مظهر من المظاهر الطبيعية ـــ وبين مجموعة «التخوم الطبيعية»، وهي تلك التي تدعيها الأمم حدودًا طبيعية بدافع من الرغبة في التوسع أو تحت إلحاح عواطف قومية، ويقول لورد كرزون إن محاولة تحقيق مثل هذه التخوم الطبيعية كانت المسئولة عن الكثير من الحروب والمآسي في التاريخ (Curzon of Keddleston, 1907) .

وقد رأى المحامي الفرنسي ب. دي لابرادل (Lapradelle,1928) أن الحدود والتخوم أمران مختلفان، فهو بذلك يتفق مع راتزل في أن الحدود لا يمكن فصلها عن إقليم الحدود أو التخوم، ويرى أن التخوم قائمة كأمر واقع قبل تحديد الحدود، وأنها لها صفاتها الخاصة السياسية والاقتصادية والقانونية، فالتخوم عنده هي بيئة انتقالية ويقسمها إلى ثلاثة أقسام:

1- المنطقة الحدية territoire limitrophe: وهي المنطقة التي يمر فيها خط الحدود.

2- نطاق الحدود Frontières: وهي المنطقة التي تمتد على جانبي الحدود وتخضع كل منها لقوانين الدولة التي تنتمي إليها.

3- الجوار Le Voisinage: وهي المنطقة كلها التي تشتمل على القسمين السابقين.

أما الجغرافي الفرنسي ج. آنسل J. Ancel فيقول إن دراسة الحدود ومناطق الحدود ليست مثمرة قدر دراسة محتوى العلاقات الدولية، فهو يقول: ليس الإطار هو المهم بل المهم هو ما يحتويه، وكذلك يقول: لا توجد مشكلة حدود وتخوم، بل المشكلة هي مشكلة أمم (Ancel,1936)، ويستند في ذلك إلى أمثلة من الشعوب البدائية مؤكدًا ـــ على سبيل المثال ـــ أن القبائل البادية ليس لها حدود، وأن السيادة على أرض ما مرتبطة بالمجتمع البدوي أكثر من ارتباط ذلك بالأرض نفسها، "لكن لا شك أن البدو يدعون ملكية أرض معينة".

ويقول آنسل إن هناك نوعين من الحدود: الحدود الثابتة والمتحركة، ويعارض آراء راتزل التي تؤكد أن الحدود عضو من أعضاء الدولة يعكس قوة أو ضعف الدولة، ويؤكد أن الحدود عبارة عن خط توازن بين قوتين، لكن هذا الرأي في واقعه لا يختلف عن وصف راتزل للحدود، فهي خط يفصل بين العضوين الخارجيين لدولتين متجاورتين.

وقد تعرض آخرون لتعريف الحدود والتخوم مثل س. ب. جونز مودي (Moodie,1943)، أ. فيشر (Fischer, 1949) وغيرهم. وبرغم بعض

الاختلافات فإن الاتفاق سائد بين الدارسين حتى الآن على التمييز بين الحدود التي تمثلها الخطوط الفاصلة بين سيادتين مختلفتين، وأقاليم الحدود، أو التخوم أو الجوار التي تمثل نطاقًا انتقاليًا بين الدولتين المتجاورتين.

ويمكننا أن نلخص مجمل الآراء في تعريف الحدود بأن كل خط من خطوط الحدود هو في الواقع خلق متعمد عبارة عن خط تجريدي يفصل بين دولتين أو جهازين عضويين — على حد تعبير راتزل — وبالتالي يعرب عن نبض كلٍ من الدولتين.

إن هذا الشكل التجريدي من الحدود الخطية الفاصلة لم تصل إليه القوى السياسية والقومية إلا مؤخرًا نتيجة تضاغط المصالح والقوى في كل دولة، وعلى هذا فإن الحدود السياسية الحالية تمثل طغيانًا حديثًا على مناطق الحدود والتخوم القديمة، التي قال بها غالبية الجغرافيين ابتداء من فريدريك راتزل، واقتسام هذه المناطق الحدية إلى آخر شبر يمكن أن تصل إليه القوى الضاغطة من جانب واحد أو من الجانبين.

ففي الماضي كان المتبع ترك مناطق حدية فاصلة — تخوم — بين المجتمعات القبلية أو الدول القديمة، وهذه المناطق هي ما نعرفه حاليًا باسم «الشقة الحرام «No man's Land التي تلجأ إليها الدول المتحاربة أحيانًا في محاولة لتقليل فرصة الاحتكاك بين هذه الدول، مثال ذلك الأرض منزوعة السلاح بين فيتنام الجنوبية والشمالية، وهذه الشقة الحرام كانت عبارة عن أراضٍ مهجورة من السكان تتكون غالبًا من بيئة صعبة مثل التلال أو المستنقعات أو الغابات والأحراش. وفي الماضي أيضًا كان يمكن إنشاء دويلة أو إمارات صغيرة كمنطقة حاجزة بين دولتين أو مجتمعين متحاربين، وذلك أيضًا من أجل تحقيق الحد الأدنى من الاحتكاك العسكري، ومن الأمثلة المشهورة على ذلك سويسرا التي قامت كدولة حاجزة بين فرنسا وألمانيا وإمبراطورية النمسا في منطقة التخوم الجبلية الفاصلة.

وتعطينا الخريطة (26) نموذجًا لأنواع الحدود عند مجتمعات قبلية ودول قديمة في نيجيريا، وأهم ما توضحه هذه الخريطة تعدد أنواع حدود الاتصال والانفصال في الدولة الواحدة، فإمبراطورية الفولاني — التي تتمثل في الخريطة في دولتي سوكوتو وجاندو — ترتبط وتنفصل عن الدول والقبائل المجاورة بشتى أنواع الحدود، على سبيل المثال الحدود الشمالية معظمها حدود

فاصلة تعبر مناطق شبه جافة تفصلها عن إمارات زندر وجوبير وغيرها من إمارات الهوسا، بينما حدودها الجنوبية عبر نهر النيجر مع ممالك اليوربا الصغيرة هي حدود اتصال وعدم استقرار في منطقة إيلورين كدليل على اتجاه التوسع الفولاني صوب نطاق الغابات الاستوائية الغني في جنوب نيجيريا، كما أن حدودها مع مملكة بورنو كانت مناطق تخوم وغابات في الجنوب وقبائل وثنية في الشمال وإمارات صغيرة في الوسط، وعلى هذا تتضح مرونة الحدود القديمة بالقياس إلى تصلب الحدود الفاصلة الحالية الناجم عن الضغوط السكانية والاقتصادية الحديثة.

شكل (26) أنماط من حدود الاتصال والانفصال. إمبراطورية الفولاني في نيجيريا ١٨٦٠م.

ثالثا: وظائف الحدود:

1- الدفاع عن الدولة وتوفير الأمن للشعب :

وهذه تشترك فيها للعديد من المصالح الحكومية للدولة مثل:

الحجر الصحي : وهو مراقبة ومنع دخول الأمراض والأوبئة الخطرة على حياة السكان، ولهذا فان دور وزارة الصحة هو انشاء المعازل الصحية والتي يوضع فيها القادمون الى البلاد والذين يشك في أنهم ينقلون معهم بعض الأوبئة الفتاكة، من أجل ذلك تساعدت الدول في انشاء نظام دولي لإصدار شهادات صحية دولية بجب على كل مسافر أن يحملها حتى لا يتعرض الى الحجر الصحي عند قدومه إلى موانئ الدولة القادم اليها.

الحجر الزراعي: وهو منع دخول الآفات الزراعية والتي تهدد اقتصاد الدولة الزراعية فمعظم الدول المتخصصة في نوع من الانتاج الزراعي والتي يعتمد عليه اقتصادها القومي تحاول أن تحافظ على جودة انتاجها حتى يمكنها ان تنافس به منتجات الدول الأخرى في الأسواق العالمية وفي حالة دخول أي مرض زراعي الى نتاج الدولة فانه سوف يسبب خسائر كبيرة . كما بسم الى سية منتجاتها وهذا بدوره يؤثر على هبوط سعر السلعة: من اجل ذلك تحافظ الدول الزراعية على مراقبة المنتجات الزراعية على طول حدودها ، بالإضافة الى ذلك قد تنقل بعض الموارد الزراعية أعراضا فتاكة الى البلاد، فكثيرا ما نرى منع استيراد بعض الفواكه من الدول التي تنتشر فيها الكوليرا مثلا لأن بعض الفواكه تساعد على نقل هذه الأمراض ، وهنا يأتى دور وزارة الزراعة في مراقبة مداخل الدولة.

مراقبة ومنع دخول الأشخاص الخطرين على الأمن: كالمجرمين والمهربين والمخربين: تمنع وزارة الداخلية خروج المجرمين الخطرين من بلادها إلى الدول الأخرى حتى لا يسيئوا الى سمعة البلاد. اما بالنسبة السوريين فمن واجب الدولة ان تحمى اقتصاد البلاد فقد يسبب تهريب بعض السلع التي تنتج في البلاد الى تدهور صناعاتها المحلية وقد يترتب على ذلك الرجوع بالوطن الى الوراء

بدلا من مساعدته في التطور الاقتصادي وخاصة وان الصناعة في حاجة إلى حماية الدولة في أول عهدها والى أن تتحسن وتصبح قادرة على منافسة المنتجات المستوردة من خارج البلاد.

منع دخول الأفكار والمعتقدات : ممثلة في الصحف والمجلات والكتب التي تنشر مبادئ ضارة تشكك في المعتقدات السماوية أو المبادئ والأفكار التي تربط بين أجزاء الدولة.

ثانيا : حماية الانتاج الاقتصادي :

توضع الجمارك على البضائع المنافسة للإنتاج المحلي، وفي هذه الحالة قد لا تمنع الدولة دخول المنتجات المنافسة كلية وانما تقلل من دخولها بحيث يصبح سعرها مرتفعا عن سعر الانتاج المحلي مما يجعل المستهلك يفضل السلعة المحلية من أجل ذلك تعقد الاتفاقيات التجارية بين الدول حيث تسهل الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات دخول بضائعها الى بعضها البعض، كما تحمي الدولة سكانها من الاعتداءات الخارجية في حالة استخراجهم لمصادر ثرواتهم في المياه الإقليمية سواء كانت موارد معدنية أو بترولية أو سمكية.

ثالثا : تنظيم التبادل الاقتصادي بين الدول :

من أهم المشاكل التي تواجه الدول وخاصة تلك الدول التي تقع في مناطق المراعي هو تنظيم حركات القبائل المتحركة خلف قطعان ماشيتها بين دولتين او اكثر وخاصة اذا كان الاقليم يقع في المناطق الجافة أو شبه الجافة حيث لا تسقط الأمطار بانتظام من ناحية الزمان والمكان من أجل ذلك سمحت الدول بان تسهل حركة انتقال الرعاة الى مناطق المراعي وحيث تسقط الأمطار ويظهر الكلاء، هذا بالنسبة للدول الواقعة على اطراف الصحاري، اما الدول الواقعة في المناطق الجبلية التي تمر عليها الحدود فان اجراءات شبيهة بذلك قد اتخذت لتسهيل حركة الهجرة الصيفية للرعاة حيث يصعد الرعاة بقطعان ماشيتهم الى الجبال في أثناء فصل الصيف ويهبطون الى الوديان في أثناء فصل الشتاء اذ ان الرعاة لا يهتمون بوجود الحدود السياسية. فقد ينتقل الراعي من دولة الى

اخرى دون أن يعلم أنه خرج من حدود أراضي الدولة الأولى الى حدود واراضي الدولة الثانية. كل ما يهمه هو البحث عن الكلام وموارد المياه.

يمكن أن يضاف الى ذلك حركة العمال بين الدول الصناعية، فأحيانا توضع الحدود في وسط مناطق صناعية مزدحمة بالسكان أو تقطع المدن الصناعية الكبرى مما يجعل العمال ينتقلون من مدينة الى اخرى للعمل في المصانع عبر الحدود الدولية وتسهيلا لحركتهم فان كثيرا من الدول تصدر بطاقات خاصة يستخدمونها في تنقلاتهم عبر الحدود مثل انتقال العمال بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا حول البحيرات العظمي، وبين الدول الأوربية الصناعية حول مصب نهر الراين.

يمكن أن يدخل ضمن تنظيم التبادل الاقتصادي حقوق الدول الداخلية في نقل صادراتها ووارداتها عبر أراضي الدول الواقعة على البحار من اجل نلك انشأت الدول نظام حق الترانزيت أي نظام تجارة المريد وبه بصبع الدولة الداخلية الحق في استخدام أجزاء من موانئ الدول البحرية بحيث تأتي السلع القادمة الى الترانزيت ثم ينتقل بعدها الى عربات مقفلة ومختومة تتجه نحو الحدود والى الدول المجاورة.

رابعا : مراقبة وتنظيم انتقال الأفراد:

مما لا شك فيه أن انتقال الأفراد والجماعات بين الدول أصبح من الأمور التي يجب معرفتها ومراقبتها فكل دولة تحدد مدة بقاء الأجانب بها فاذا كان الزائر قادما الى دولة لفرض ما فان بقاءه ينتهي بنهاية ذلك الغرض.

رابعا: تصنيف الحدود وأنواعها

هناك نظامان مستخدمان في تصنيف الحدود الدولية: أولهما التصنيف الوظيفي، والذي يعتمد على طبيعة العلاقة بين خط الحدود، وانتشار المظاهر الثقافية للدولة فالمفروض أن تكون الحدود فاصلة ومحددة لهذه الثقافات.

فحدود بعض الدول في العالم المعاصر تم تحديدها ورسمها قبل أن يتم استيطانها. وفي بعض الدول فحدودها رسمت بعد أن اكتملت المظاهر الثقافية للمجموعة السكانية في المنطقة وفي مثل هذه الحالات، فإن مناطق التخوم قد تضمها الدولة، ويتم تبديلها بخطوط حدودية من خلال مراحل طويلة من التعديل وفقا للتحديد الدقيق.

ثانيا : يمكن تصنيف الحدود على أساس مكانها ومدى ثباتها فوق سطح الأرض، فقد تم تعيينها نبعة للملامح الطبيعية الواضحة مثل: الجبال أو الأنهار أو البحيرات أو المستنقعات أو أطراف الغابات والصحارى، وهذه يطلق عليها الحدود الطبيعية.

وأيضا قد يتم ترسيم الحدود تبعا لخطوط هندسية (أي ، المحدود الهندسية) أو يتم رسمها للفصل بين المجتمعات العرقية (أي : الحدود العرقية أو الحدود الأنثروجغرافية) ، وتتطلب معظم الحدود الكثير من المعايير لتخطيطها أو تعيينها، وعلى ذلك فإن معظم الحدود ذات طبيعة معقدة، وهذا التصنيف المبني على أساس شكل الحدود الدولية يطلق عليه التصنيف المورفولوجى.

أولا : التصنيف التكوينى Genetic أو الوظيفي :

وهذا التصنيف وصفه هارتسهورن عام ١٩٣٩، ويهدف إلى ربط نشأة الحدود بوقت وجود المظاهر الحضارية واختلافها في المنطقة عند ترسيم هذه الحد ويمكن الاستدلال على نمطين مختلفين : نمط الحدود التي نشأت قبل مظاهر الحياة البشرية Normeneuture، ونمط الحدود التي نشأت بعده. وينقسم كلاهما إلى أنواع وهي :

(1) الحدود السالفة السابقة Antecedent

هي حدود تم ترسيمها قبل تطور معظم المظاهر الحضارية وهي حدود شائعة في دول العالم الجديد حيث إن تعيين الحدود يخضع للقوى الاستعمارية المتنافسة وتم الاتفاق عليه على مائدة المؤتمرات قبل أن يتم استكشاف المناطق المعنية واستعمارها. وفي هذه الحالة تم اعتبار تلك الحدود حدود طبيعية قامت الدول المتجاورة بتكييف تطورها السياسي الاجتماعي تبعا لتلك الحدود منذ البداية. رغم طبيعة الحدود المتحركة والمتغيرة، فتلك الحدود تمثل حدودا ثابتة وخطوطا فاصلة ناجحة بين الدول ومثل تلك الحدود هي الحدود بين أمريكا و كندا!.

(2)الحدود اللاحقة "التالية" : Subsequent

الحدود اللاحقة هي التي تم تحديدها وتخطيطها بعد تطور المعالم الحضارية أو تقدمها. تلك الحدود خططت وفقا للتقسيمات السياسية العريقة، وخاصة تقسيمات اللغات والأديان. ومثل تلك الحدود هي التي توجد في شرق أوروبا أو الموجودة بين الهند وباكستان.

(3) الحدود المنطبعة المفروضة Superimpased

وهي حدود لاحقة لكنها من نوع خاص، ومثل هذه الحدود قد تم تعيينها بعد التطور الكامل للمعالم الثقافية للدول. وفي حين أن الحدود اللاحقة رسمت على أساس تقسيمات ثقافية بين المجتمعات المعنية. وتم تحديدها بعد مفاوضات، ونجد أن الحدود المفروضة تم فرضها على المجتمعات المعنية بواسطة قوى خارجية أو بواسطة الدولة الأقوى وتمثل الحدود الاستعمارية في مناطق الاستيطان بأفريقيا تلك الحدود، وهي أيضا حدود فرضت لتفصل بين أفراد مجتمع واحد وتقسمه إلى دولتين أو أكثر فمثلا : شعب الإيفى (٧١٠ ألف نسمه) مقسم بين كل من غانا وتوجو وشعب الصومال كان مقسم بين ثلاث دول (بريطاني - فرنسى - إيطالي). وهناك حدود خطوط الهدنة Truct Line Boundaries كتلك الموجودة بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية. وقد تتلاشى هذه الحدود لاحقا عندما تتغلب الدول عليها بتوحيد الشعوب مثل: جمهورية الكامرون وفيتنام والصومال واليمن وألمانيا.

(4) الحدود الأثرية Reliet Boundaries

وهي تمثل الحدود السياسية التي فقدت وظيفتها السياسية، ولكنها مازالت موجودة في المعالم الحضارية، ومثل هذه الحدود تجدها عندما تحتوي دولة كبيرة أخرى صغيرة أو عندما يتم تجاهل الحدود السابقة، ويتم إعادة رسمها لتحديد التقسيمات الحضارية، وكما أشار هارتسهورن أن مثل هذه الحدود قد تجدها بين روسيا وألمانيا في المنطقة الصناعية سيسيليا Silesia وذلك من خلال ملاحظة (دراسة) الأسلوب الهندسي للمنازل والمنشآت العامة والتي اختلفت من امبراطورية إلى أخرى. وهناك مثال آخر مثل تلك الحدود هي التي تقع بين بولندا وألمانيا.

ثانيا: التصنيف المورفولوجي الوصفى Morphological

ويربط هذا التصنيف بين الحد السياسي والمظاهر الطبيعية التي تمر بها من جبال أو هضاب أو مسطحات مائية أو بحيرات أو سبخات ومستنقعات أو صحارى وما إلى ذلك. ويمكن تقسيم هذه الحدود إلى قسمين:

الأولى وهي الحدود الإصطناعية Artificial ، والتي صنعها الإنسان لتسير مع مظاهر بشرية ثقافية.

والثانية، وهي الطبيعية التي تسير مع ظواهر طبيعية مختلفة.

ولقد كان اللورد كرزون (Curzon 1907) هو أول من أشار إلى تصنيف للحدود: طبيعي وبشري، وقد تبعه في ذلك فوست (Fowcett, 1918) وبوجز (Boggs,1940) اللذان أضافا الكثير من الدراسة التفصيلية لأنواع الحدود وصنوفها.

وقد قسم كرزون الحدود البشرية إلى ثلاثة أقسام:

1- الحدود الفلكية :astronomical وهي تلك التي تتبع خطوط عرض أو طول مثل جزء كبير من الحد الأمريكي الكندي الذي يتبع خط العرض ٤٩ شمالًا، أو مثل كثير من الحدود في أفريقيا.

2- الحدود الرياضية mathematical: وهي تلك التي تربط بين نقطتين معينتين بخط مستقيم.

3- حدود المنحنيات :Referential وهي تلك التي تربط عدة نقاط في صورة أقواس وخطوط مستقيمة، وهذه تظهر في تحديد الخطوط في مناطق محدودة.

وكذلك اهتم كرزون اهتمامًا بالغًا بأثر الحدود فجعلها قسمين: الحدود الحاجزة أو الفاصلة، وحدود الاتصال والحركة انظر الخريطة، وقد تبعه في ذلك فوست وبرسكوت (١٩٦٥). وقد هاجم فوست فكرة أن هناك حدودًا طبيعية وأخرى اصطناعية، ولكن هجومه لم ينطوِ على إلغاء هذه أو تلك، فالحدود تتطور وتتغير وقد تلتحق في بعض مساراتها بظاهرات طبيعية كالأنهار والجبال، وهو بذلك يهاجم اصطلاحي حدود طبيعية وأخرى اصطناعية مؤكدًا أن تطور الحدود كلها أمر طبيعي؛ لأن وظيفة الحدود الأساسية هي حماية الدولة عسكريًّا وتجاريًّا، كما أنها منطقة التقاء الدولة بالأخرى، وهي بذلك منطقة الاتصال والتبادل، ويرى فوست أنه حينما ترتبط الحدود بمنطقة حاجزة طبيعيًّا — كالجبال — فإن ذلك يؤدي إلى نشأة حدود الانفصال.

ويفصل فوست ثلاثة اتجاهات في تطور الحدود السياسية:

1- اتجاه إلى تدقيق شديد في تخطيط الحدود ومساراتها.

2- اتجاه إلى ترابط شديد بين الحدود السياسية والحدود اللغوية (خاصة في أوروبا).

3- اتجاه إلى رسم الحدود في مناطق وأقاليم حدود الانفصال.

وإلى جانب هذه الأنواع من الحدود نجد الكولونيل هولديك (١٩١٦) والجنرال هاوسهوفر (١٩٢٧) يؤكدان أهمية الحدود الاستراتيجية القوية التحصين، وفي ذلك قال هولديك: يجب أن تكون الحدود عوائق، وهي إذا لم تكن كذلك جغرافيًّا وطبيعيًّا فيجب أن تكون قوية صناعيًّا بالقدر الذي تمكنه لنا الوسائل الحربية، أما هاوسهوفر فقد دعا إلى إنشاء ما أسماه بـ «حدود عسكرية «Wehrgrenze في صورة إطار خارجي يحيط بحدود الحضارة

الألمانية من بعيد ليجنبها الغزو وضرب المدفعية. وقد تناول هاوسهوفر موضوع الحدود من زاوية قوة الدولة، وصنفها بذلك صنوفًا مختلفة: حدود الهجوم، حدود الدفاع، حدود النمو، حدود التدهور والتآكل.

وبرغم الاختلافات الكثيرة في تصنيف الحدود فإنه مما لا شك فيه أن الحدود السياسية الحالية ترتبط في مساراتها بثلاث مجموعات من الظواهر الجغرافية الرئيسية هي:

1- الحدود التي ترتبط بالظاهرات الطبيعية: جبال – أنهار – بحيرات – بحار – غابات – مستنقعات – صحارى.

2- الحدود التي ترتبط بالظاهرات البشرية: لغات وحضارات وديانات.

3- الحدود التي ترتبط بالظاهرات الفلكية: خطوط هندسية غالبًا في مناطق التقسيم السياسي الجديدة، وفيما يلي دراسة موجزة لهذه الأشكال الرئيسية من الترابط في الحدود السياسية.

أولا: الحدود الطبيعية

يميل الناس إلى الاعتقاد بأن حدود القوميات تقف عند عوائق طبيعية معينة، مثال ذلك جبال الهملايا بين الهند والتبت، والبرانس بين فرنسا وإسبانيا، ونهر الدانوب بين البلغار والرومانيين، وجبال الألب بين اللاتين والجرمان، لكننا نستطيع أن نعدد أمثلة أخرى كثيرة لا تقف فيها الحدود القومية عند عقبات طبيعية، بل تتعداها وتمتد حولها وعبرها، ذلك لأن الجبال في أحيان كثيرة ـــ بأوديتها وسفوحها ـــ غالبًا هي موطن قومية منعزلة أو قوميات متعددة، فالأكراد يحتلون المنطقة الجبلية الوعرة من شرق الأناضول إلى زاجروس، وغابات السويد الشمالية كانت عائقًا أمام القومية السويدية، في الوقت الذي كانت فيه مسرحًا لنشاط الفن و«اللاب». والأنهار في غالب الأحيان لا تكون فاصلًا بل رابطًا بين أجزاء الوادي الذي يجري وسطه النهر، ولذلك فإن جريان الحدود السياسية بمحاذاة مجرى النهر يؤدي إلى تقطيع أوصال إقليم متكامل جغرافيًّا بكل معاني الإقليم الجغرافي، مثال ذلك حدود فرنسا وألمانيا وسويسرا

المحاذية لنهر الراين، أو حدود أمريكا وكندا على طول سنت لورنس والبحيرات العظمى، وفي مثل هذه الحالات لا تعرف أين تبدأ ألمانيا أو سويسرا أو كندا وأمريكا إلا عند مخفر شرطة الحدود.

أ- الجبال كحدود طبيعية

كانت دائما النوع المفضل لترسيم الحدود حيث إنها تشكل خطوط دفاع طبيعية فضلا عن كونها ثابتة على الأرض، مما جعلها مستمرة بصورة كبيرة. لكن مع التغيرات والتطورات التي طرأت على وسائل النقل والاتصال واختراع الطيران قلت القيمة الدفاعية للحدود الجبلية.

وفي خرائط الحدود السياسة ذات المقياس الصغير تجد أن الجبال تظهر في صورة خطوط تقسيم ذات قيمة، إلا أن الدراسات المفصلة أظهرت أن مناطق الجبال لها وحدة وظيفية خاصة بها. فلا تعني وعورتها استحالة الانتقال بين أجزائها ولا تشكل عوائق أمام البشر. فلم تحد جبال روكى من توغل الرواد الأوائل صوب الغرب. كما أن الجبال لم تكن عائقا أمام تقسيم دول أمريكا الوسطى. وقد تكون بعض حواف الجبال في المناطق الجبلية أسهل في عبورها من الأودية.

ويعيب الحدود الجبلية أنها سكنى مفضلة لجماعات بشرية متجانسة ذات حضارة واحدة. وتقسيم الجبال بين الدول يعنى إعاقة حركة الهجرة الفصلية لهؤلاء الرعاة. وينتشر هذا النمط من الحدود الجبلية بين كثير من دول العالم. مثل: الحدود الهندية الصينية لمسافة تزيد عن ٣٠٠٠ كيلو متر. والحدود بين شيلي والأرجنتين. وبين النمسا وإيطاليا وبين فرنسا وإيطاليا. وبين فرنسا وإسبانيا، وبين بولندا وجمهورية التشيك وبين السويد والنرويج.

إن المدقق في الأمثلة التي يسوقها الباحثون عن الفواصل الطبيعية المتفقة مع الحدود السياسية والقومية يجد أنها كلها مليئة بالاستثناءات، فجبال البرانس في مجموعها فاصل بين القوميتين الإسبانية والفرنسية، لكن أطرافها الغربية تسكنها قومية منفصلة هي الباسك، وأطرافها الشرقية تعبرها «شبه» قومية

هي القطالونية المنحدرة من شمال شرق إسبانيا إلى جنوب فرنسا، وفي الوسط نجد إمارة أندورا التي يعود استقلالها إلى عام ١٢٧٨م، وكذلك الحال في جبال الهملايا لا تكون الحد الفعلي للقومية الهندية أو الصينية، فهناك تسرب كثير للمغول عبر السفوح الجنوبية للهملايا مما يجعل معظم الهملايا خارجة عن الحدود القومية للهند، ولكن في هذه المناطق المنعزلة قامت عدة إمارات وممالك حاجزة مثل كشمير ونبال وبوتان، وهنا اختلاط شديد بين الهندوكية والبوذية واللامائية، إذن أين الحدود الطبيعية؟.

إن جبال الألب لم تكن حدودًا للإمبراطورية الرومانية إلا في أوقات محدودة وسرعان ما نفذ الرومان عبر ممرات الألب إلى بافاريا والنمسا، ولقد صعد عدد ملحوظ من السكان الحاملين لنوع من القومية الإيطالية جبال الألب ويعيشون فوقها في منطقة جنوب سويسرا ـــ الرومانش ـــ بينما هبط النمساويون في التيرول صوب السفوح المشمسة الجبلية المطلة على سهل لمبارديا الإيطالي.

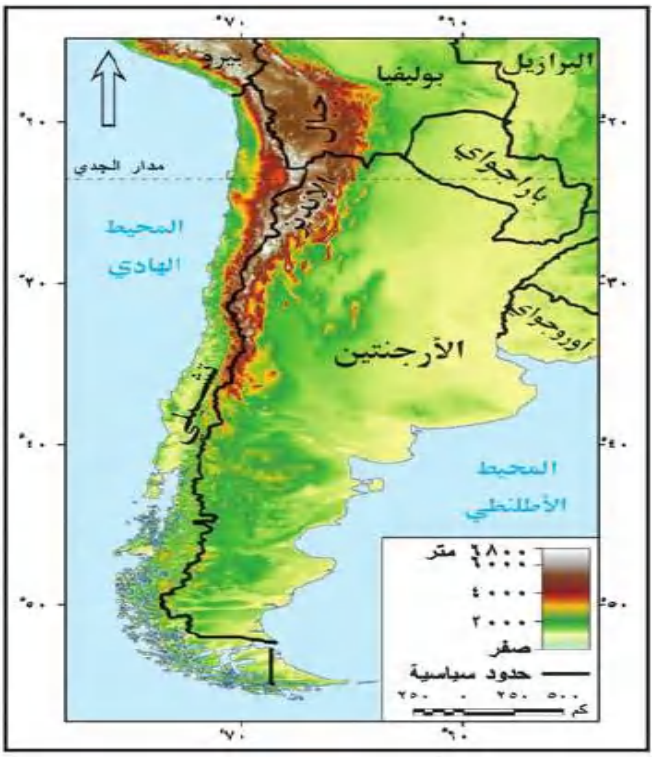

شكل (27) الحدود الجبلية بين شيلي والارجنتين

وفي الواقع نجد أن هناك اختلافات كثيرة حول مسارات الحدود المتوازية مع الجبال، هل ترتفع الحدود إلى خطوط تقسيم المياه؛ أي إلى أعالي الجبال؟ أم يمكن أن تسير الحدود بموازاة السفوح؟ وما هي المشاكل الاستراتيجية والاقتصادية المترتبة على كلٍّ منهما؟ وقد يبدو من الطبيعي أن تسير الحدود مع خطوط تقسيم المياه بحيث تضمن لكل دولة حرية التصرف في منابع أنهارها، خاصة وأن مناطق المنابع مؤهلة لتكوين مصادر عظيمة للطاقة الكهرومائية، لكن الأمور لا تسير دائمًا على هذا المنوال، فالجبال ليست أراضي خالية من السكان في معظم الأحيان، ولهذا لا يمكن التصرف فيها بدون مراعاة لانتماءات السكان اللغوية والحضارية.

لكن الأمور السياسية لا تسير وفق الظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية، بل حسب قوة الدولة في زحزحة ادعاءاتها على الأراضي، أو حسب الاتفاقات التي يمكن أن تصل إليها الدول، وإذا عدنا إلى جبال البرانس مرة أخرى نجد أنها في حقيقة الأمر لا تكوّن حدودًا فاصلة بين فرنسا وإسبانيا، فالرعاة الذين يسكنون الجبال غالبًا ما يتنقلون بقطعانهم على السفوح الشمالية والجنوبية حسب المواسم المواتية، ولهذا ظلت مشكلة حدود البرانس معلقة بين فرنسا وإسبانيا منذ عام ١٦٥٩ برغم أن الاتجاه كان نحو تثبيتها على قمم الجبال ـــ خط تقسيم المياه ـــ وفي أواخر القرن ١٩ اتفقت الدولتان على ما كان سائدًا منذ القرن ١٣؛ وهو السماح للرعاة بالتنقل على السفوح المختلفة، وبذلك فإن البرانس ليست حدًّا فاصلًا، إنما هي منطقة اتصال حدية: تخوم.

إذن تختلف اهمية الجبال كظاهرة من الظواهر الطبيعية التخطيط الحدود تبعا لطبيعتها من ارتفاع وانخفاض وتضرس وانحدار، ففي الوقت الذي تقوم فيه سلاسل جبال الهملايا بالفصل بين الشعبين الهندي والصيني فان جبال الألب لم تمنع اختلاط القومية الفرنسية بالقومية الإيطالية، فكلا القوميتين يعيشان في دولة واحدة وتحت علم واحد الا وهو العلم السويسري، وكذلك لم تقف جبال البنين عائقا أمام الوحدة الايطالية. ولم تقف جبال أطلس في تحقيق وحدة كل من الجزائر ومراكش. فهناك العديد من السلاسل الجبلية والتي لم تستطع

الوقوف أمام حركات الهجرات البشرية أو انتشار اللغات والثقافات أو بمعنى آخر فان الجبال قد لا تكون أداة فصل بين قومية واخرى حيث تلعب الممرات والثغرات التي تتخللها ادوارا هامة في تقليل قيمتها كحدود فاصلة بين الوحدات السياسية المختلفة . ولكن ليس معنى هذا أننا تقلل من قيمة الجبال كفواصل بين الدول . فلربما يرجع السبب في اختيار ظاهرة الجبال كحدود بين الدول الى وعورتها بحيث تجعل الانتقال من جانب الى آخر أمرا ليس بالسهل الهين فبالإضافة الى ان عامل الارتفاع بسبب انخفاض في درجات الحرارة وهذا بدوره يؤدي الى تراكم الثلوج وخلخلة الهواء مما يعوق الحركة الجماعية فان اجتياز الجبال مرتبط بعدة عوامل أهمها مدى ارتفاعها بوعورتها ومدى اتساعها بوجود الممرات بها ومدى سهولة اختراقها ودرجة انحدارها.

يختلف تأثير هذه العوامل من مكان إلى آخر: من اجل ذلك كانت لبعض الجبال القدرة على الفصل بين بعض الدول والشعوب بينما لم تستطع ان تقوم بنفس الدور جبال اخرى. لقد حاولت الكثير من الدول وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ان تكون حدودها متمشية مع قمم الجبال لأغراض استراتيجية، ولكن يعيب هذا النوع من الحدود أنه لا يتمشى مع قيم الجبال بحيث يعطي كل من الدولتين المتجاورتين فرصا متكافئة في الدفاع والهجوم فالحدود الشمالية لسوريا لا تسير مع قمم جبال طوروس كما هي واجب بل تتجه نحو السهول الجنوبية معطية الجانب التركى ميزات دفاعية، وكذلك الحال بالنسبة للحدود العراقية الايرانية حيث تترك الحدود القيم الشمالية الجبال زاجروس وتنزل نحو السهول العراقية حتى تصل الى الضفة الشرقية لشط العرب لتضم منطقة عربية تعرف باسم عربستان.

أما بالنسبة للحدود الفرنسية الألمانية فقد كانت فرنسا تحرص على أن تكون حدودها مع المانيا تسير مع جبال الفوج التي تنحدر تدريجيا نحو الأراضي الفرنسية بينما تنحدر انحدارا سريعا ومفاجئا نحو وادي الراين المتاخم للأراضي الألمانية وبهذه الحدود استطاعت فرنسا أن تمنع المانيا من الهجوم عليها من هذا الجانب من الحدود في الحرب العالمية الأولى والثانية ولولا أن المانيا

انتهكت حياد بلجيكا وهجمت على فرنسا من الحدود البلجيكية التي لم يكن متوقعا منها أية هجوم لولا ذلك أوجدت ألمانيا مقاومة شديدة على الحدود الفرنسية الألمانية. يمكن أن نضيف ايضا الحدود النمساوية الإيطالية قبل الحرب العالمية الثانية حيث كانت تنحدر الى الجنوب عبر جبال الألب حتى تصل الى سهل البو الإيطالي وحينما قامت الحرب لم تستطع ايطاليا دفع القوات النمساوية عبر جبال الألب لأنها كانت تتمتع بميزة استراتيجية تمكنها من الهجوم وتزيد من قوتها الدفاعية: من اجل ذلك كان اول مطلب لإيطاليا في مؤتمر الصلح هو دفع حدودها مع النمسا شمالا بحيث تتمشى وقمم الجبال ولقد نجحت في الحصول على تلبية طلبها وبالرغم من المشاكل العديدة التي نتجت عن هذا التعديل؛ فأصبحت النمسا اقليات داخل ايطاليا لا يرغبون العيش مع الايطاليين.

يعترض رسم الحدود في المناطق الجبلية العديد من المشاكل، مثل هل ترسيم الحدود على قمم الجبال أو تتبع خط تقسيم المياه وخاصة وان هذين الخطين يختلفان في طبيعتهما، وأنهما لا يلتقيان في كثير من الأحيان، وخاصة اذا كانت المنطقة معقدة التضاريس ويوجد بها اكثر من سلسلة جبلية، فأى السلاسل تختار ؟ هذه المشاكل تواجه السياسيين حينما توضع الخريطة لرسم الحدود وحينما يشرع في تطبيق ما رسم على الخريطة على الطبيعة وخاصة اذا لم يكن المنطقة التي رسمت حدودها خرائط طوبوغرافية دقيقة ولم تمسح مسحا دقيقا لقد قامت المنازعات بين كل من شيلي والأرجنتين على تفسير معاهدة الحدود التي وقعتها الدولتان عام ١٨٨١ م وبعد منازعات طويلة تم الاتفاق على خط يتمشى مع قسم السلاسل الجبلية المختلفة وانتهى النزاع بينهما عام ١٩٠٢.

ب- الغابات والمستنقعات ونشأة الدول الحاجزة

تكوّن الغابات والمستنقعات أشكالًا مختلفة من العقبات والعوائق الطبيعية ضد سهولة الاتصال عبرها، ولا شك أن المستنقعات ـــ خاصة إذا كانت تمتد في مساحات كبيرة ـــ تشكل عقبة كئودًا أمام تقدم الجيوش الزاحفة، وبذلك فإنها تحتاج إلى تكتيك حربي خاص بها، لكن أسهل منه الالتفاف حولها إن

أمكن، وبذلك فإن الحدود التي تجتاز المستنقعات إنما كانت في الماضي حدودًا دفاعية جيدة، مثال ذلك حدود روسيا القيصرية في منطقة مستنقعات البريبت بينها وبين بولندا، وكذلك مستنقعات بحيرة كيوجا وما جاورها التي كونت حماية طبيعية لمملكة بوجندا القديمة من الناحية الشمالية، وهناك عشرات الأمثلة على دور المستنقعات في إقامة حدود دفاعية قوية بالنسبة لكثير من المجتمعات البدائية، وإمارات ودول العصور القديمة والوسطى، فلقد نمت القومية الهولندية وسط عشرات المجاري والمستنقعات في دلتا الراين، كما أن مستنقعات شمال الدلتا المصرية قدمت حماية طيبة للدلتا الغنية من جهة الشمال بحيث إن مصر لم يجر غزوها من الشمال إلا في حالة واحدة: الحملة الصليبية على المنصورة ودمياط التي فشلت أيضًا نتيجة الدفاع المملوكي والاستعانة بمياه الفيضان معًا.

وما من شك في أن تكنيك الحروب الحديثة قد وجد حلًّا لمعارك المستنقعات متمثلًا في دبابات وسيارات من نوع خاص، وقوارب عسكرية مؤهلة للحركة في المستنقعات أيضًا، لكن ذلك لا يعني أنها فقدت قيمتها تمامًا، ولا أدل على ذلك من أن مستنقعات دلتا الميكونج في فيتنام الجنوبية ظلت مسرحًا لنشاطات الفيتكونج العسكرية طوال عشر سنوات من الحرب ضد التكنيك العسكري الأمريكي البري والجوي، المتنوع والمستفيد دائمًا من خبرة المعارك، ذلك أن حرب العصابات تشكل نوعًا جديدًا من الحروب التي تستفيد دائمًا من العقبات الطبيعية، خاصة الجبال والغابات والمستنقعات.

والغابات هي الأخرى عقبة طبيعية ضد حدود الاتصال، ومما يزيد هذه العقبة قوة أن الغابات في النطاق المعتدل البارد تنمو في المناطق الجبلية الوعرة القليلة الاستخدام والسكن، وبذلك تتضافر عدة قوى طبيعية على جعل مناطق الغابات حدود انفصال واضحة، ولهذا نجد الكثير من المناطق الغابية تشكل إمارات صغيرة خاضعة بصورة من الصور لحكم ذاتي يستمد قوته أحيانًا من قوى أخرى مجاورة، تغذيه وتساعده على البقاء كنوع من الدول الحاجزة، وفي أحيان أخرى كانت الدولة تنشئ إقطاعًا لأمراء في مناطق الحدود الغابية، ومن ثم نشأت مصطلحات قديمة بهذا المعنى مثل «مارك Mark-March» وقد

نشأت عنها ألقاب نبالة قديمة مثل المركيز (صاحب المارك) ومارك جراف (بالألمانية أيضًا صاحب المارك).

فالمارك كان جزءًا من إقليم الحدود ينظم دائمًا على أساس شبه عسكري من أجل المحافظة على الحدود، وقد نظم شارلمان وأوتو عددًا من هذه التنظيمات العسكرية على الحدود لمنع الزحف السلافي إلى وسط أوروبا، وقد تطورت هذه «الماركات» فيما بعد لتصبح دولًا ذات قومية خاصة توسعت في المستقبل وكونت إمبراطوريات وممالك في وسط أوروبا، ومن أهم هذه «الماركات» مارك براندنبرج الذي كان نواة الإمبراطورية البروسية والقومية الألمانية، ومن الماركات الأخرى بوهيميا، مورافيا (في تشيكوسلوفاكيا حاليًّا)، وصوربيا (الصرب قاعدة الوحدة اليوجسلافية فيما بعد)، ومارك بريتاني (في غرب فرنسا)، ومارك إسبانيا في جنوب فرنسا. وبذلك طوَّق شارلمان مملكته بإمارات حاجزة لحمايتها من الشرق والجنوب الشرقي والغرب.

ولقد تطورت فكرة «المارك» إلى فكرة المحميات في العصر الاستعماري، والمحمية هي دولة ذاتية الحكم تستند في بقائها إلى قوة الاستعمار المجاورة، وتقوم بوظيفة منع الاحتكاك المباشر مع القوى الأخرى، ومن أشهر الأمثلة على المحميات دولتا بوتان وسيكيم، اللتان تفصلان جانبًا من الحدود الهندية مع التبت، فقد ظلتا محميتين بريطانيتين، وبعد استقلال الهند ظل هناك مندوب هندي يساعد في تصريف الأمور، وعلى هذا النحو يمكن أن نفسر بقاء سيام (تايلاند حاليًّا) دولة حاجزة بين النفوذين الاستعماريين الإنجليزي (في بورما) والفرنسي (في الهند الصينية: فيتنام وكمبوديا ولاووس حاليًّا). وبالمثل كانت نشأة دولة أورجواي على مصب لابلاتا اتفاقًا بين النفوذين الإسباني (في الأرجنتين) والبرتغالي (في البرازيل) لمنع الصدام بينهما في هذه المنطقة الحساسة، كذلك كان إنشاء المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة السعودية عازلًا دون احتكاك مصالحهما.

وتتميز الغابات بانها تحتل مناطق واسعة وظاهرة سواء على الطبيعة او على الخريطة من أجل ذلك اختيرت لتكون فواصل بين الدول والشعوب وربما

يرجع السبب في اختيارها الى انها تقف عائقا أمام حركة الجيوش السريعة. نظرا لكثافتها وتشابك اشجارها، وهذا ما يؤدي الى حجب الضوء داخل الغابة فتصبح الرؤية معدومة في بعض الأوقات، وقد يترتب على عدم وصول أشعة الشمس الى داخل الغابة انتشار الأمراض والأوبئة ولجوء الحيوانات الزاحفة والمفترسة اليها . كل هذه العوامل تدفع الإنسان الى تجلب مناطق الغابات لأنها خطرة على حياته وتحد من نشاطه، من اجل ذلك كانت الغابات من بين العوامل الهامة في الفصل بين الأمم والشعوب لا يلجأ اليها سوى الأمم المستضعفة والمغلوبة على امرها.

لقد التجا اليها الروس في القرنين الثاني عشر والثالث عشر امام غزو التتار ولا يزال تلجأ اليها الشعوب والقبائل البدائية في اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لقد وقفت الغابات مانعا أمام تقدم الامبراطورية الرومانية في أوربا، وخاصة تلك الغابات الكثيفة التي تغطي المرتفعات كما وقفت الغابات امام تقسيم قبائل التتار والمغول القادمة من مناطق الاستبس في وسط أوراسيا ومنعتهم من التغلغل في غرب أوربا لأن هذه القبائل لم تتعود أن تعيش الا في السهول كما عرقلت غابات الآردن تقدم الجيوش الألمانية في بلجيكا. وكانت عاملا مساعدا للدفاع عن فرنسا اثناء الحرب العالمية الأولى من اجل ذلك اتبعت الشعوب أساليب جديدة في حروبها داخل الغابات. هذه الأساليب هي ما تعرف اليوم بحرب العصابات أو حرب الاستنزاف، لقد اتبع هذا الأسلوب كل من اليابان في حربها مع القوات البريطانية والفرنسية والأمريكية، كما اتبعتها القوات الصينية في حرب التحرير الأهلية والقوات الفيتنامية في حربها ضد القوات الأمريكية في الهند الصينية.

ان المشكلة الرئيسة التي تواجه السياسيين هي أين توضع الحدود؟ هل توضع على حافة الغابة ام تخترقها، وفي كلا الحالتين سوف يواجه راسموا الحدود مشاكل جمة، فالأقاليم النباتية ليس لها حدود واضحة المعالم حيث يصعب تحديد هذا الخط سواء على الخريطة أم على الطبيعة. هذا بالإضافة الى

أن مناطق الغابات دائما تسير والمناطق الجبلية الوعرة وهذا ما يزيد المشكلة تعقيدا أن يضاف إلى مشكلة الحدود الغابية مشكلة الحدود الجبلية.

ومن أمثلة الحدود الغابية الحدود الفرنسية الاسبانية وحدود كل من الهند وبورما والكنغو ومعظم الدول الواقعة في نطاق المناخ الاستوائي في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا.

وفكرة المناطق المحايدة أو الحاجزة فكرة قديمة مارستها الجماعات البدائية كما سبق أن ذكرنا، فعند المجتمعات البدائية كانت الحدود عبارة عن مناطق غير مأهولة بين مناطق الاستقرار والتجمعات البشرية، وبذلك فإن هذه الحدود تشابه مناطق اللامعمور بين الدول ـــ الشقة الحرام ـــ وهي على هذا النحو لم تكن خطوط اتصال على الإطلاق، بل نطاقات فصل، فحيث ينتهي السكن تنتهي حدود المجتمع، وقد أخبرنا الرحالة الألماني بارث وغيره من الذين جابوا أفريقيا خلال القرن التاسع عشر أن مناطق اللامعمور هي حدود الجماعات، وفي خلال فترات الحروب تمتد هذه النطاقات الحاجزة مسافات أوسع كنوع من نطاقات الأمان كانت تصل أحيانًا إلى أكثر من مائة كيلومتر اتساعًا، مثلًا تلك التي توجد بين دولة الفولاني وبورنو في شمال شرق نيجيريا، أو بين الأزاندي والبونجو في السودان الجنوبي، وفي اسكندنافيا كانت حدود السلاف والجرمان والفن مماثلة للحدود الموجودة في أفريقيا، كما كانت حقول الثلج الشاسعة تفصل بين السويد والنرويج، وإلى الشمال من تروندهايم كانت الأرض في أقاليم ترومز ونورلاند ولابلاند تعد أرضًا مشتركة بين النرويجيين والسويديين والروس، وكان اللاب المتنقلون يدفعون ضرائب صغيرة لهذه الدول الثلاث، وقد ظلت هذه المساحات الواسعة بدون سكان مستقرين حتى القرن السابع عشر حينما استقرت جماعات من الفن في نورلاند، وهكذا نجد عنصر الفن واللاب يتداخل بين السويد والنرويج اللتين لم تتفقا على حدود فاصلة بينهما إلا في عام ١٧٥١، كما خططت الحدود بين النرويج وروسيا في عام ١٨٦٢.

مثل هذه المناطق الخالية كانت تعتبر لمدة طويلة أحسن وسائل الدفاع عن الدولة؛ لأن العدو يخترق الأراضي غير المواتية لمسافة طويلة قبل أن يهاجم

الدولـة، ومـن المعروف أن بعض القـادة كـان يتعمـد تـرك منـاطق خاليـة حـاجزة، مثال ذلك أن الزعيم أتيلا طلب من بيزنطة أن تترك نطاقًا بعرض مـائتي كيلومتر جنـوب الـدانوب خاليـة مـن السـكن والزراعـة، وكـذلك تـرك البارونـات الإنجليـز مساحات غير مستغلة على طول الحدود بين إنجلترا واسكتلندا لتـأمين الحمايـة، وعلـى حـدود لتوانيـا تـرك الأمـراء التيوتـون نطاقـات مـن الغابـات غيـر المأهولـة يتراوح عرضها بين مائة ومائتي كيلومتر عند منطقة ممل التـي تمر فيهـا ثلاثـة طرق محصنة بالقلاع تتجـه إلـى جرودنـو وكوفنـو وأونتلسبورج، وهذا معنـاه أن فرسان التيوتون الذين احتلوا لتوانيا في منتصف القرن السادس عشر قد تركـوا أكثر من نصف المساحة التي احتلوها فراغًا حاجزًا لتـأمين أملاكهم الجديـدة ضد السلاف.

وأغرب أنواع الحدود المهجورة كانت بين الصين وكوريا، فقد طُرِد السكان من نطاق عرضه حوالي مائـة كيلومتر، ودُمِّرت كل القرى والمزارع الموجودة داخـل هـذا النطـاق، وهـددت السـلطات كـل مـن يقـبض عليـه داخـل هـذا النطـاق المهجـور بـالموت الفـوري، وكانـت التجـارة بـين الـدولتين تسـلك طريقًـا واحـدًا مصرحًا بـه من قبل السلطات، وزيـادة فـي الحيطـة والحـذر لـم يكن هذا الطريـق مفتوحًا طوال العام، بل كان يُؤمر بفتحه ثلاث مرات في العام لمرور القوافل.

وفـي أغلـب الظـروف كانـت هـذه المنـاطق المهجـورة كنطاقـات حـاجزة بـين الدول والمجتمعات البدائية تفقد قيمتها لأسباب كثيرة على رأسها حدوث غزو أو تحسـين العلاقـات بـين الـدول المتنازعـة، أو اضـطرار الـدول والمجتمعـات إلـى إلغائها نتيجة للضغط السكاني الداخلي والحاجة إلى أرض وموارد جديدة، ولكن هـذه المنـاطق كانـت تتحـول قبـل ذلـك بالتـدريج إلـى مـأوى وملجـأ للمجـرمين والفارين من الدولتين المتجاورتين أو إلى مأوى للثوار على أنظمـة الحكم، ومـن الأمثلة الحديثة على ذلك أن المناطق غير المأهولـة علـى طول الحدود الأمريكيـة المكسيكية كانـت مـأوى للخـارجين علـى القـانون خـلال العشرات الأولـى مـن هذا القـرن، ولمـا استفحل أمـرهم اضـطرت الحكومـة الأمريكيـة إلـى تجريـد حمـلات عسكرية واستخدام الجيش والوسائل الحربية للقضاء عليهم.

ولا شك في أن المناطق الخالية عمدًا — تلالًا أو غابات أو مستنقعات أو أراضي جيدة غير معمورة — صالحة لقيام نطاقات حاجزة بين الدول في حالة وجود مزيد من الأرض وقليل من السكان، ومع اقتصاد زراعي أو نشاطات اقتصادية أولية، ولكن مع نمو الحضارة الصناعية والنمو السكاني الحديث مع النزاعات القومية وظهور الدول القومية بأشكالها الحديثة، لم تعد الحاجة إلى هذه التخوم المهجورة قائمة، بل على العكس ظهرت الحاجة إلى مزيد من الأرض ومزيد من الموارد، ومن ثم اختفت هذه المناطق الحاجزة تمامًا من خريطة أوروبا وغيرها من الدول إلا من بقايا تاريخية قديمة كإمارات لكسمبورج وليختشتاين وأندورا ونبال، واتخذت المناطق الحاجزة وضع المناطق المحايدة في الأراضي قليلة السكان ذات الموارد المحتملة ريثما يتم اتفاق الدول على تقسيمها في ظل ظروف سياسية مواتية.

ج- المسطحات المائية والحدود السياسية

تشكل المسطحات المائية — أنهارًا وبحيرات وبحارًا — عقبات طبيعية أمام الاتصالات البرية المعتادة، ويلزم وجود وسيلة خاصة لعبورها — قوارب وسفن وجسور — وبذلك فإنها في الحقيقة نوع من أنواع الحدود الاستراتيجية المانعة، ولكن الأنهار والبحيرات مشكلات خاصة تختلف عن البحار والمحيطات، ومن ثم يجب التفريق بينهما.

1- الانهار

كانت الامبراطورية الرومانية تبذل قصارى جهدها في أن تسير حدودها مع الأنهار لأنها كانت بمثابة حواجز طبيعية ترد عنها غارات المتبربرين. كما كانت تسهل لها الحركة والاتصال بين نقاط الحدود المختلفة. لقد كان نهر الدانوب ونهر الراين من أهم خطوط الدفاع التي حمت الامبراطورية الرومانية من القبائل القادمة من أواسط أوراسيا. تلى ذلك أن استغل الاستعمار وجود الأنهار ورسم عليها الحدود السياسية بين المستعمرات. لا لكونها حدودا طبيعية تفصل بين شعبين مختلفين بل لكونها ظاهرة طبيعية واضحة على الخريطة وعلى

الطبيعة، فمثلا حدود أفريقيا الجنوبية الغربية رسمت على نهر الأورانج ونهر كنين ونهر كفانج ونهر الزمبيزي بواسطة الساسة الألمان الذين لم تطأ اقدامهم ارض القارة الأفريقية.

وعلى غرار أفريقيا الجنوبية الغربية الكثير من الحدود السياسية التي فرضها الاستعمار فرضا على الشعوب دون أن يراعى فيها سوى عاملي السهولة والوضوح على الخريطة وعلى الطبيعة. لقد أدى اختيار الأنهار كحدود سياسية بين الدول الكثير من المشاكل وخاصة اذا كانت تلك الأنهار تمر بمناطق مكتظة بالسكان، غير أنه يمكن أن يستثنى من هذه الظواهر حالتان. احداهما أن يكون تخطيط الحدود سابقا لسكني الانسان وثانيهما أن يكون قد انقضى على رسم الحدود زمن طويل مما يفسح المجال أمام كل شعب على جانبي النهر من الاستقرار والتأقلم الجغرافي في المنطقة التي يعيش فيها لأن الزمن يصبح كفيلا بان يجعل لكل شعب على جانبي النهر عاداته وتقاليده وثقافته الخاصة به والتي تميزه عن الشعب المجاور أن ظاهرة اختيار الأنهار كفواصل طبيعية بين الدول قد تغير مع تغير العصور فلم يعد النهر سوى صلة طبيعية توحد بين الشعوب التي تشترك في حوضه وخاصة بازدياد التعاون في استخدام مياهه في الري والملاحة وتوليد القوى الكهربائية حتى أصبح النهر بمختلف فروعه بمثابة الدورة الدموية في جسم الانسان اذا تأثر أي فرع من فروعه بزيادة او نقصان في كمية المياه تأثرت جميع المنطقة بالفيضانات والقحط .

تعتبر الأنهار اليوم من أهم وسائل الترابط والاتصال الداخلي للقارات حيث تعمل على تنمية التبادل التجاري بين أقاليم الدولة الواحدة من جهة وبين اقاليم الدول الأخرى التي تشترك في حوضه من جهة أخرى، فبفضل الأنهار زادت الحركة التجارية العالمية ليس في الأنهار فحسب بل أيضا في البحار والمحيطات، فنلاحظ في نهر الراين والدانوب والمسيسبي وسانت لورنس ولابلاتا ازدحام السفن القادمة والمغادرة المحملة بمختلف السلع وخاصة السلع الثقيلة كالفحم والحديد والأخشاب والمعادن والمنتجات الضخمة سواء كانت تلك السلع مواد اولية متجهة نحو مراكز التصنيع او كانت منتجات مصنعة متجهة

نحو مراكز الأسواق العالية بالإضافة الى تنمية التبادل التجاري بين الدول فان الأنهار تعمل على تقوية روح القومية وتماسك الأجناس البشرية المتعددة وتقارب الثقافات المختلفة.

أن معظم الحضارات قديمها وحديثها انما نمت وترعرعت على ضفاف الأنهار، فالحضارات التي قامت بالعراق بالرغم من اختلاف اسمائها وازمانها واماكنها كانت مرتبطة بنهري دجلة والفرات، ولنهر النيل فضل كبير في قيام الحضارة المصرية ولنهر الهوانجهو و اليانجتسي والكنج والسند فضل في قيام الحضارات الصينية والهندية. أما في الوقت الحاضر فان مراكز الحضارة والتجارة والثقافة انما يتركز على ضفاف الأنهار كما يوضحها موقع كل من لندن على نهر التايمز وباريس على نهر السين ونيويورك على نهر هدسن.

فعلى الرغم من وحدة النهر الا ان هناك العديد من المشاكل بين الدول والتي مبعثها وجود نهر من الأنهار بين دولتين او اكثر نذكر منها: حرية الملاحة، تقسيم مياه النهر، موقع الحدود بين الدول في مجرى النهر.

منذ القدم كانت الأنهار تعد عائقًا طبيعيًا تستقر بموازاته الحدود الاستراتيجية للدول مثل الراين قديمًا (الرومان) وحديثًا (فرنسا وألمانيا وسويسرا)، وريوجراندا بين الولايات المتحدة والمكسيك، وآمور بين الصين والاتحاد السوفيتي، والكنغو بين زائيري وجمهورية كنغو برازافيل، والزمبيزي بين روديسيا وزامبيا، وأوروجواي بين الأرجنتين من ناحية وأورجواي والبرازيل من ناحية أخرى.

وهنا يجب أن نميز بين الحدود الطبيعية والاستراتيجية، فالنهر — كمسطح مائي — عقبة استراتيجية ومن ثم يصبح حدًا عسكريًا ملائمًا، ولكنه ليس حدًا طبيعيًا في كل الحالات، ويعتمد ذلك على نوع النهر: هل يجري في سهل أو وادٍ واسع أم في منطقة وعرة أو أخدوديه؟ هل هو نهر عريض هادئ أم ضيق متدفق التيار؟ هل هو دائم الجريان أم موسمي المياه؟ هل يغير مجراه أم هو

ثابت المجرى؟ وعلى ضوء تحديد النهر في أجزائه المختلفة يمكننا أن نقول في النهاية هل هو حدود اتصال أم انفصال.

إن النهر في أجزائه العليا غالبًا غير صالح لتحديد خط سياسي طبيعي؛ لأنه يكون مجموعة من الروافد الصغيرة المنحدرة سريعًا والمتأثرة كثيرًا بالأمطار أو الثلوج أو الينابيع، وفوق هذا فإنه يجري فوق منطقة مرتفعة مضرسة غالبًا هي في حد ذاتها منطقة انتقال حدية واسعة، ولهذا فإن الغالب أن مسارات الأنهار في مجاريها الوسطى والدنيا — حيث يتحدد النهر في مجرى واحد — هي الأجزاء التي يمكن أن تتخذ حدودًا استراتيجية، وهي بالفعل كذلك تاريخيًّا، فالراين ليس الحد السياسي بين النمسا وسويسرا في مجراه الأعلى إلا عند قرب دخوله بحيرة بودن — كونستانزة — وبعدما ينتظم جريان مائية النهر منذ خروجه من تلك البحيرة نجده يكون في معظمه الحد التاريخي بين سويسرا وألمانيا، وبين ألمانيا وفرنسا.

والدانوب لا يكون حدًّا سياسيًّا في مجراه الأعلى، فهو لم يكن الحد الشمالي لمملكة بافاريا قديمًا، ويجري عبر المائيات الجنوبية حاليًّا، وهو يخترق شمال النمسا دون أن يصبح حدًّا سياسيًّا خارجيًّا أو إداريًّا، ويكون جزءًا من حدود المجر وتشيكوسلوفاكيا، وجزء آخر من حدود رومانيا من جانب ويوغسلافيا وبلغاريا من جانب آخر، وأخيرًا يكون في دلتاه جزءًا من حدود رومانيا والاتحاد السوفيتي.

وبعض الأنهار تغير مساراتها في أجزاء محددة وأخرى في أجزاء واسعة، ومن الأمثلة على ذلك أن بلدة برايزاخ القديمة — على الراين الأوسط في إقليم بادن الألماني — كانت أصلًا على الضفة اليسرى للنهر؛ أي داخل إقليم الألزاس حتى القرن السادس عشر، ثم غير النهر مجراه فأصبحت على الضفة اليمنى فدخلت بذلك في الجانب الألماني، وفيما بين سويسرا والنمسا غير الراين مجراه بعد عام ١٨٩٢، ولكن الدولتين اتفقتا على إبقاء الحدود بين البلدين على أساس المجرى القديم، وقد اتفق مؤتمر فيينا ١٨١٥ — بعد الحروب النابليونية — على اتخاذ مجاري الأنهار حدودًا، لكن أحدًا في هذا المؤتمر لم ينتبه إلى ظاهرة

تغيير مجاري الأنهار. وإذا كانت هذه الحالة المقترنة بالتغيير البسيط في مجاري الأنهار، فماذا تكون الحالة لو كان الأمر يرتبط بتغيرات عديدة واسعة المدى.

كانت الحدود الأمريكية المكسيكية المرتبطة بمسار نهر ريوجراندا مشكلة من مشاكل تغير مجرى النهر، وتوضح الخريطة ١٢ جزءًا من مسار النهر عند مدينة البازو الأمريكية، وكيف تغير المجرى مرات عديدة سنوات ١٨٥٢، ١٨٨٩، ١٩٣٠، وما هذه الخريطة إلا نموذج للتغيير الذي كان يكتنف مسار النهر كله، وبطبيعة الحال كان خط الحدود يتغير مع مسار النهر ويطول أو يقصر مع كثرة الثنيات المستحدثة، ولهذا قررت الحكومة الأمريكية في عام ١٩٣٣ إنشاء هيئة لضبط فيضان ريوجواندا وتقصير المسار بحفر مجرى مستقيم عند الثنيات، وبذلك تقصر أطوال الحدود التي ثبتت في وسط المجرى العميق، وفي عام ١٩٦٣ تنازلت الولايات المتحدة عن مساحة قدرها ٤٣٧ فدانًا إلى المكسيك كانت في جنوب النهر حتى عام ١٨٦٤ ثم أصبحت شماله بعد أن غير النهر مجراه.

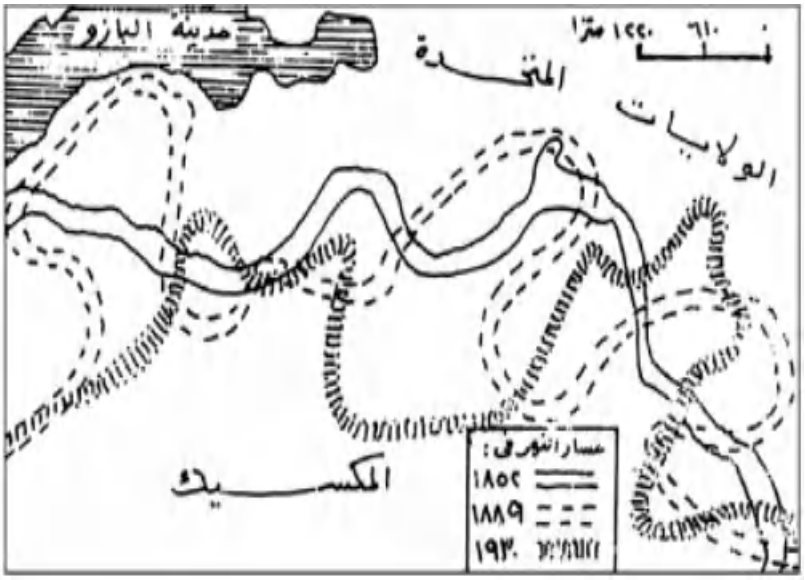

شكل (28) نموذج للتغيرات في مسارات الأنهار. نهر ريوجراند بين المكسيك والولايات المتحدة.

وإذا تصورنا أن حدًّا سياسيًّا كان يرتبط بمسار هوانجهو في شمال الصين، فإن تغير مسار النهر في مجراه الأدنى كان سيؤدي إلى كارثة سياسية؛ لأنه كان يبتعد عدة مئات من الكيلومترات في بعض السنوات عن مساره الأول ، وقد أمكن في الوقت الحاضر ضبط مسار النهر على النحو الظاهر في الخرائط ليس تجنبًا للكوارث السياسية، وإنما للكوارث الاقتصادية والسكانية الهائلة التي كانت تحدث بصفة مستمرة.

وإلى جانب التغيرات التي تحدث في مسارات الأنهار، فإن هناك مشكلة أخطر، فالغالب أن أودية الأنهار في مساراتها الوسطى والدنيا هي مناطق عامرة بالسكان على كلا جانبي النهر، وغالبًا ما يرتبط العمران بعضه بالبعض الآخر وترتبط المصالح الاقتصادية بين سكان الضفتين، ويصبح النهر وسيلة للربط والاتصال بدلًا من الفصل، ويترتب على ذلك في غالبية الأحوال أن تصبح مناطق الأودية النهرية من عوامل تكوين حضاري اقتصادي متشابه، فإذا ما جرى الحد السياسي وسط هذه المنطقة الحضارية الواحدة فإن ذلك لمما يؤسف له.

وبرغم كل هذه العيوب نجد أن الأنهار كثيرًا ما تتخذ حدودًا سياسية من أجل الراحة والتسهيل السياسي، مثال ذلك أن القوى الاستعمارية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية قد استخدمت الأنهار بكثرة لتحديد مناطق النفوذ؛ لأنها ظاهرات طبيعية موجودة وواضحة، ومن ثم كان يسيرًا على هذه القوى أن تتفق فيما بينها على حدود لا تخطئها العين، ولكن مثل هذه الحدود سببت كثيرًا من التفرقة بين المجتمعات فقسمتها بين نوعين من الاستعمار، كما هو الحال حينما وجد الباكونجو أنفسهم مقسمين إلى ثلاث تبعيات استعمارية: البرتغال في أنجولا وكانبدا، والبلجيكيون في زائيري الحالية، والفرنسيون في كنغو برازافيل.

ولا شك في أن مسار النهر يصبح حدًّا سياسيًّا جيدًا إذا ما تصادف أنه حد لغوي أو إتنولوجي، ولكن ذلك قليل مثل حدود البلغار والرومان على جانبي الدانوب، ولهذا تلجأ الدول التي تصل بحدودها إلى نهر ما إلى محاكاة التطور الحضاري البطيء بأسلوب سريع، ذلك هو تهجير السكان الأصليين من مواطنهم وتوطين أبناء الدولة محلهم، وبذلك يصبح مسار النهر مرتبطًا بالحد السياسي

والقومي، مثال ذلك إعادة توطين الأتراك واليونانيين شرق وغرب نهر مارتيزا بعد أن هزمت تركيا في الحرب العالمية الأولى وقرر الحلفاء مد حدود اليونان في تراقيا إلى ذلك النهر، ومثل ذلك تهجير الألمان من معظم المنطقة التي تقع شرق الأودر ورافده نيسه بعد الحرب العالمية الثانية وتوسيع حدود بولندا غربًا إلى مسار هذا النهر.

وعلامات الحدود من الصعب وضعها في المياه وخاصة إذا كان النهر يجري بسرعة أو يستخدم في الملاحة وصيد الأسماك. وعلامات الحدود تظهر على الخرائط فقط. ويتم التحديد الدقيق للحدود النهرية بعدة طرقه مثل:

1- تلتزم الحدود بأحد شطوط النهر.

٢- الخط المتوسط في مجرى النهر.

٣- محور الوادي أكثر النقاط عمقا في قاعة.

4- الخط المحدد بواسطة المحكمين والقوانين الدولية .

والنوع الرابع هو السائد حاليا باتفاق الدول فيما بينها. أما النوع الأول فإنه نادر الحدوث والمثال الرئيسي له هو الحد الشمالي الشرقي للعراق مع إيران في منطقة شط العرب حيث تم في عام ١٩١4 رسم الحدود لتسير بمحازة خط المياه في الضفة الإيرانية ومن ثم فهو يحرم إيران من استعمال النهر للملاحة. لذا نشأت عدة منازعات بين البلدين على شط العرب قبل توقيع اتفاقية صداقة بين البلدين. وقضت الاتفاقية بعمل منافذ لإيران على شط العرب في منطقتي عبادان وخور مشهر Khoriamashar (انظر الخريطة رقم 4 -٢).

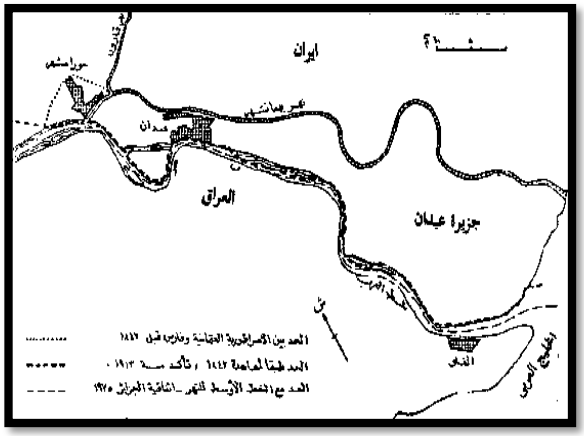

شكل (29) الحدود النهرية بين العراق وايران في منطقة شط العرب

والنوع الثالث لا ينتشر كثيرا بين الدول، أما النوع الثاني، وهو رسم علامات أو تحديد الخط بوسط النهر، ينتج عنه دائما عدة مشكلات مع تغير مجرى النهر مثلما رأينا في الحدود الأمريكية المكسيكية. أو بين الأرجنتين وشيلي في منطقة التقاء ريو بالينا Rio Palena مع نهر ريو إينكونترو Rio Encuentro التي تغيرت بتغير مجرى النهر وانتهت المشكلة بالتحكيم الدولي في عام 1966 لصالح شيلى.

2- البحيرات

تتشابه البحيرات الدولية مع الأنهار في أنها يمكن اعتبارها عاملا موحدا للشعب أو الشعوب التي تقطن حولها اكثر من اعتبارها عامل فصل بينها. لقد نمت الوحدة السياسية السويسرية حول بحيرة لوسيرن في منطقة نواة الدولة السويسرية والتي التفت حولها الأقاليم الأربع التي كونت سويسرا كما تمت الوحدة السياسية السويدية حول بحيرة مالار والتي تتركز حولها القوى السياسية السويدية حتى الوقت الحاضر، أما دور البحيرات في ربط الشمل فمرجعه الى الدور الاقتصادي الذي تقوم به. فعلى مائها العذب يقوم الاقتصاد.

وعلى البحيرات العظمى تقوم المصانع بمختلف أنواعها وأحجامها معتمدة على ماء البحيرات وهي أحسن وسيلة من وسائل النقل السريعة الرخيصة وعلى البحيرات العظمى تقع أهم المدن الصناعية في الولايات المتحدة مثل شيكاغو Chicago ميلاواكى Milwaukee وجيري انديانا وكليفلند Cleavland وتوليد Toledo، أما الجانب الكندي فتقع عليه كل من هاملتون Hamilton وتورنتو Toronto ووينسور Windsor وكنجستون، وغيرها من البحيرات.

وهي بهذا تعتبر مثلا حيا للعديد من البحيرات المنتشرة في جميع أنحاء العالم مثل بحيرة جنيف التي تفصل بين سويسرا وفرنسا وبحيرة كونستانتس والتي تلتقي عندها حدود كل من سويسرا والنمسا وألمانيا وبحيرة فيكتوريا

والتي تفصل بين أوغندا وكينيا وتانزانيا وبحيرة تنجانيقا Tanganyika والتي تلتقي فيها حدود تنزانيا وجمهورية زائير.

اذا اعتبرت البحيرات ظاهرة طبيعية تقوم بعامل الوصل بين الأمم، فهل يمكن أن تقوم بدور مضاد لذلك وتفصل الشعوب بعضها عن بعض ؟ للإجابة على هذا السؤال لابد من معرفة طبيعة البحيرات وموقعها الجغرافي ومساحتها ونوع الشعوب التي تعيش حولها ومدى تقدمهم الفكري والحضاري. فاذا كانت البحيرة واقعة في مناطق بعيدة عن التجمع البشرى ومساحتها صغيرة للغاية ويعيش حولها قبائل بدائية لا تعرف للحدود معنى في هذه الحالة لا تكون لهذه البحيرة أهمية كأهمية البحيرات العظمى التي تقع في منطقة تجمع سكاني ضخم ونشاط اقتصادي وحضاري كبير تحيط بها شعوب واعية تعمل على استغلال كل امكانيات اراضيهم.

من أجل ذلك كانت أهم مشكلة تواجه السياسيين هي اين توضع الحدود داخل البحيرة ؟ وقبل أن نجيب على هذه التساؤلات نطرح سؤالا هاما وهو هل هناك حاجة الى رسم وتحديد الحدود داخل البحيرات و مما لا شك فيه أن هناك عدد من الحوادث التي وقعت بالفعل داخل البحيرات وخاصة بين السفن. سواء كانت تلك السفن نهرية صغيرة أم سفن محيطية كبيرة أو الاثنين معا. هذه السفن استطاعت أن تصل الى احدى البحيرات الكبرى كالبحيرات العظمى لنقل المواد الخام أو المنتجات المصنعة، ففي حالة وقوع حادثة من الحوادث لابد من معرفة المياه الإقليمية لكل دولة لتقوم الدولة التي وقع الحادث في مياهها بإجراء التحقيقات اللازمة لإدانة المخطئ وتعويض الآخر.

ومن جانب أخر فان وجود الحدود داخل البحيرات يوضع لمواطني الدولتين أين تنتهي مياههم الاقليمية، فلا يقومون بصيد الأسماك الا داخل حدودهم وبالرغم من وجود حاجة ماسة إلى تنظيم الصيد داخل البحيرات نجد أن كثرة الصيد من كلا الجانبين يقضي على الثروة السمكية تدريجيا حتى تنعدم في يوم من الأيام من اجل ذلك يصبح من الضروري على الدول الواقعة على البحيرات تنظيم صيد الأسماك بحيث تحافظ على بناء الثروة الطبيعية على مر العصور،

وبالإضافة الى تنظيم صيد الأسماك فان الدولة الصناعية الواقعة على البحيرات تواجه مشاكل قذف مخلفات المصانع الى البحيرات هذه المخلفات غالبا ما تكون مواد كيماوية سامة تقضي علي الثروة السمكية داخل البحيرة. من أجل ذلك تقوم الخلافات بين الدول ولابد من وضع قوانين تمنع اصحاب المصانع من تلويث مياه البحيرات. وبالإضافة الى تنظيم الصيد وعدم تلوث المياه فان تنظيم الملاحة وجباية الضرائب على السفن المستفيدة من دخولها الى البحيرات تصبح من الامور التي يجب أن توضع في الاعتبار عند رسم الحدود.

اما كيف ترسم الحدود لقد قامت العديد من المشاكل بين الدول فبعضها يحاول أن تكون الحدود تسير مع امتداد الشواطئ بحيث تصيح مياه البحيرة في حوزته بينما يطالب الجانب الآخر بان تسير الحدود في وسط البحيرة. كل هذه المشاكل واجهت اللجان التي شكلت لرسم الحدود بين الدول لقد تغلبت اللجنة الدولية المكونة من الولايات المتحدة وكندا على معظم هذه المشاكل في رسم حدود بلديهما، ولحسن الحظ فلقد كان للنتائج التي توصلا اليها اثر طيب في رسم بقية حدود العالم المائية، لقد توصلت اللجنة الى أن ترسم شبكة من الخطوط التي تمتد بين كل زاوية من زوايا البحيرة مع مراعاة جميع التعاريج ثم تنصف تلك الخدود، وهكذا طبقت معظم دول العالم هذا المبدأ وانتهت المشاكل بينهم شكل (30)٠

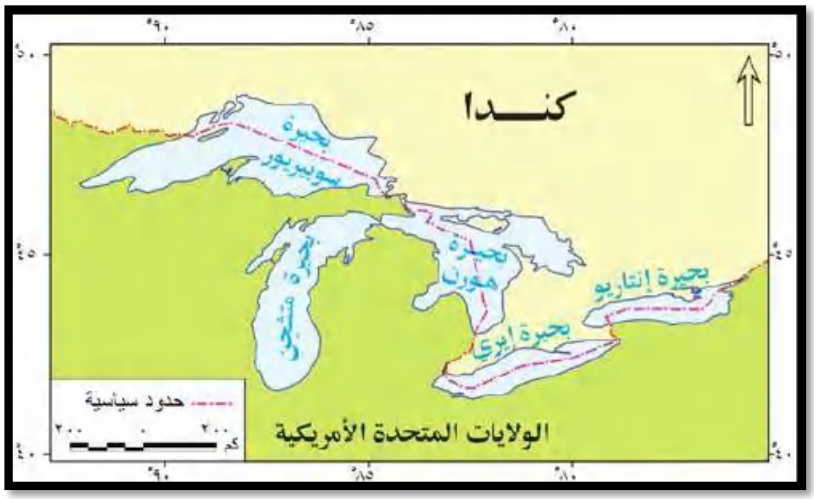

شكل(30) البحيرات العظمى بين كندا والولايات المتحدة

وان كانت بعض الدول قسمتها حسب نسب معينة مثل تقسيم بحيرة فيكتوريا بين كينيا وتنزانيا وأوغندا كما يتضح من الشكل (31)

شكل (31) الحدود السياسية في بحيرة فيكتوريا

وفي بعض الأحيان تتخذ البحيرات أجزاء من مسارات الحدود، وتعد سويسرا بين الدول القليلة التي تمتد أطوال كثيرة من حدودها في البحيرات: بحيرة بودن بين النمسا وسويسرا وألمانيا، بحيرة أيان بين فرنسا وسويسرا، وبحيرتا ماجوري ولوجانو بين سويسرا وإيطاليا. وتمتد الحدود الكندية الأمريكية في جزء منها بطول البحيرات العظمى كلها عدا بحيرة مشجان، وفي أفريقيا تماثل أوغندا سويسرا؛ فهناك حدودها الطويلة على بحيرة فكتوريا وبحيرتي إدوارد وألبرت. وتمتد الحدود التانزانية بأطوال كبيرة داخل بحيرات فكتوريا وتنجانيقا ونياسا، والأمثلة كثيرة في أفريقيا (تشاد – نياسا – بنجويلو ... إلخ)، وبرغم أن البحيرات أصلح من الأنهار كحدود سياسية، بحكم اتساع مسطحها كما وأن معظمها يقع في مناطق جبلية وعرة، إلا أن لها مشاكلها الأخرى، فتقسيم البحيرات بين وحدات سياسية غالبًا ما يحرم الدول من القيام بأعمال هندسية كبناء السدود ورفع مستوى المياه من أجل توليد الطاقة إلا باتفاقات مسبقة، وكذلك لا يمكن استغلال الثروة السمكية أو المعدنية ـــ إن

وجدت ـــ إلا باتفاقات مسبقة أيضًا، وفضلًا عن ذلك فإن البحيرات تكون مجالًا للتهريب ـــ البضائع والأشخاص ـــ لا يسهل التحكم فيه.

3- سواحل البحار والحدود السياسية

تشكل السواحل البحرية خطوطًا طبيعية مناسبة لامتدادات السيادة القومية للدول، ربما هي أكثر وضوحًا وتحددًا من الجبال والأنهار، فساحل البحر، ولو أنه في حد ذاته منطقة انتقالية طبيعية وليس خطًّا فاصلًا، إلا أنه في الواقع يفصل فصلًا واضحًا بين نوعين منفصلين من البيئة: اليابس الأرضي والمسطح المائي المالح، أما الجبال فهي ظاهرة تضاريسية انتقالية عريضة داخل اليابس، ولا تختلف عن اليابس في تكوينها، إنما الاختلاف يكمن في ارتفاع مناسيبها عن الأرض المحيطة بصورة تدريجية أو شبه فجائية، والأنهار مجارٍ مائية محدودة العرض تحتل مناطق ذات مناسيب منخفضة نسبيًّا عن الأرض المحيطة، وغالبًا ما يكون الانخفاض تدريجيًّا بحيث تكون أودية الأنهار نطاقات انتقالية تدريجية في الظاهرات الجغرافية الطبيعية والبشرية، أما البحار فهي تكوِّن فعلًا مناطق انقطاع تامة بين إيكولوجيتين مختلفتين تمامًا: الحياة الأرضية حيث يعيش الإنسان وتتكون الدول والقوميات، والحياة البحرية حيث لا يعيش الإنسان إلا انتقاليًّا لفترات محدودة جدًّا من العمر.

* مواقع البحار وعلاقتها ببساطة الحدود السياسية البحرية وتعقدها

على هذا النحو فإن سواحل البحار هي عادة حدود طبيعية طيبة، ولكن جودة مثل هذه الحدود تكمن في تناسب علاقة اليابس والبحر ونوعية البحار المطلة عليها أراضي الدول، وبذلك فإن هناك بحار اتصال وبحار انفصال.

1- بحار الاتصال

في الغالب نجد بحار الاتصال هي تلك البحار الداخلية الهادئة نسبيًّا، ذات المجموعات الجزرية في أغلب الأحيان، وفي هذا المجال يمكننا أن نميز ثلاثة بحار متوسطة في العالم، كان لها دور الوصل أكثر من الفصل في تاريخ

وعلاقات الشعوب والحضارات، ومن ثم كانت أقدارها السياسية متشابكة، وهذه البحار المتوسطة هي (انظر الخريطة رقم 32):

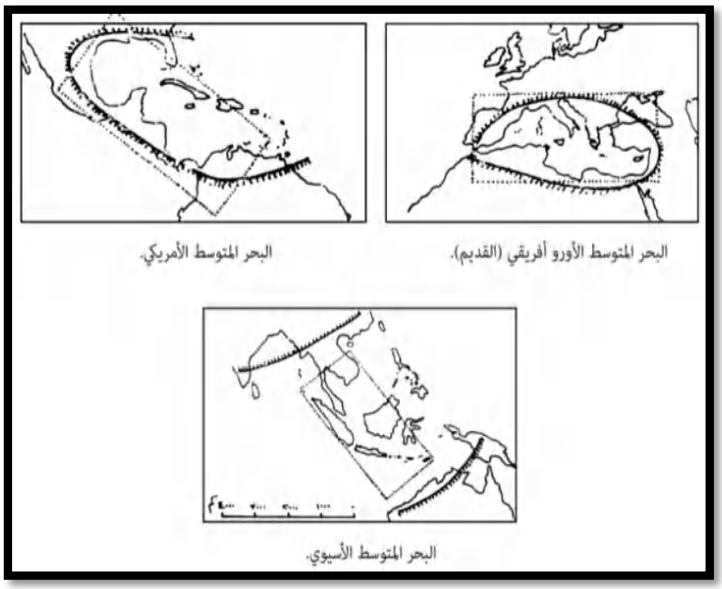

شكل (32) ثلاثة بحار متوسطة. حدود الانغلاق الأرضي على حوض البحر. رُسِمت البحار الثلاثة على مقياس رسم موحد، المستطيل المنقوط يمثل المسطح الأساسي لحوض البحر المتوسط القديم بالنسبة لمسطح البحرين الآسيوي والأمريكي.

<u>البحر المتوسط الأورو أفريقي الممتد بين القارات الثلاث:</u> أوروبا وأفريقيا وآسيا، والمتمركز في قلب العالم الحضاري القديم والأوسط، والذي يكوّن حاليًّا مجالًا حيويًّا للحركة التجارية بين العالم الغربي وعالم الخامات والقوميات الجديدة في الشرق الأوسط وأفريقيا والمحيط الهندي، ولا نريد أن نعيد إلى الأذهان أن هذا البحر كان الطريق الأكثر أمانًا للحركة والتجارة بالقياس إلى اليابس المحيط به منذ أقدم العصور، فعلاقات مصر الفرعونية مع ساحل الليفانت وقبرص وكريت تكرَّست وازدهرت عبر مياه البحر، وكذلك كان ازدهار المدن الفينيقية والإغريقية مرتبطًا ارتباطًا عضويًّا بالبحر المتوسط، وبالمثل كانت علاقات الرومان البحرية والسياسية في البحر المتوسط الركيزة التي مكنتها من امتداد نفوذها إلى أوروبا الغربية، وكذلك كان سعي ممالك العراق القديم والفرس للوصول إلى واجهة البحر المتوسط في فينيقيا والأناضول عبارة

عن استكمال للسيطرة على طريق التجارة الرئيسي برًّا (وسط آسيا وهضابها الغربية) وبحرًا (البحر المتوسط)، وبالمثل كانت الدولة الإسلامية في دمشق وبغداد والقاهرة قوى مرتبطة بشدة بعالم البحر المتوسط، شريان الاتصال الحضاري والاقتصادي في العالم آنذاك، وقد أعاد نابليون — بأفكاره الجيوبوليتيكية البارعة — الحياة إلى البحر المتوسط بحملته على مصر والشرق، بعد أن طال ركود هذا البحر بانتقال التجارة إلى المحيطات الواسعة، وأخيرًا فإن قناة السويس كان لها الفضل في إعادة ما كان لهذا البحر من أهمية سالفة، وتمثل الصراعات السياسية المعاصرة على هذا البحر أهميته كمنطقة أعمال حيوية ذات صلات واسعة مع أمم وبلاد كثيرة في العالم؛ فالصراعات الإنجليزية الفرنسية، ثم الصراعات الإنجليزية والفرنسية من جانب ضد الصراع الإيطالي الألماني من جانب آخر، وأخيرًا صراعات الكتلتين الشرقية والغربية والقوى القومية في الشرق الأوسط.

<u>البحر المتوسط الآسيوي:</u> ويتمثل هذا في مجموعة بحار جنوب شرق آسيا بين الصين الجنوبية والهند الصينية والهند من ناحية واليابس الأسترالي الشمالي من ناحية ثانية، هنا نجد عدة بحار متداخلة فيما بينها: بحر الصين الجنوبي — وخليجا تونكين وسيام — وبحر أندمان بين لسان الملايو في الشرق وجزر أندمان ونيكوبار في الغرب وساحل بورما في الشمال، ولهذا البحر امتداد كبير شديد الحيوية هو مضيق ملقا بين سومطرة والملايو، وفضلًا عن هذين البحرين هناك المسطحات البحرية العديدة الفاصلة بين جزر الهند الشرقية والتي تتخذ أسماء بحار عدة مثل بحر جاوة وبحر سلبيس وبحر مولوقا، وأخيرًا أرافورا الذي يفصل شمال أستراليا — ارتهام لاند — عن بقية الجزر.

والبحر المتوسط الآسيوي، وإن كان يختلف عن البحر المتوسط القديم في أنه يتكون أولًا من مجموعة جزرية هائلة المساحة بالنسبة لجزر البحر المتوسط القديم، وثانيًا في أنه ليس بحرًا شبه مغلق بكتل اليابس القارية، إلا أنه يشابهه في دوره الحضاري والتجاري، ولقد كان هذا البحر المعبر الذي انتقل عليه الأستراليون الأصليون إلى أستراليا أيضًا، وفي جزر هذا البحر اختلطت

الحضارات والديانات الهندوكية والبوذية والإسلامية على مسرح الديانات الوثنية، وإليه أيضًا امتدت أساطيل التجارة الصينية والعربية والهندية والبرتغالية والإسبانية والهولندية والإنجليزية والفرنسية والأمريكية واليابانية في كافة مراحله التاريخية حتى اليوم.

ويختلف البحر المتوسط الآسيوي اختلافًا جوهريًا عن البحر المتوسط القديم في أنه مصدر هام لعدد من الخامات والمنتجات السلعية الأولية منذ القدم، وبذلك كانت منطقة البحر المتوسط الآسيوي هدفًا نهائيًا لخطوط الحركة التجارية والسياسية، وليست شريان مواصلات رئيسية كما كان البحر المتوسط الأورو أفريقي، كما يتميز بأن جزره مجال لسكن كثيف، ومحط لهجرات سكانية ـــ الهنود والعرب قديمًا والصينيون حديثًا ـــ ومع التنظيم الاقتصادي يمكن أن يتسع المجال العمراني في داخلية الجزر الكبرى: بورنيو وسومطرة وإيريان، وهذا عكس جزر البحر المتوسط القديم، فجزره في معظمها تكون بيئات طاردة للسكان، بينما التكاثف السكاني يحدث في جيوب صغيرة على شواطئ البحر والأودية الصغيرة المنتهية إليه من محيطه الجبلي (في أوروبا وآسيا) والصحراوي (أفريقيا وآسيا)

<u>البحر المتوسط الأمريكي:</u> هو ذلك البحر الممتد من جنوب الولايات المتحدة إلى سواحل فنزويلا وجمهوريات أمريكا الوسطى، ويشتمل على مسطحين بحريين كبيرين هما خليج المكسيك في الشمال والبحر الكاريبي في الجنوب، وهو يشابه البحر المتوسط الأورو أفريقي في أنه مغلق في الغرب بامتداد اليابس بين الأمريكتين مما دعا إلى فتحه بواسطة قناة بنما ـــ كما حدث بالنسبة لقناة السويس ـــ لكنه يختلف في أنه يتصل بالمحيط الأطلنطي بعشرات الفتحات الواسعة والضيقة بين جزره العديدة، فهو إذن من هذه الناحية يمثل مرحلة وسطى بين البحر المتوسط الأورو أفريقي والآسيوي، وبالمثل فإن مجموعاته الجزرية أقل ضخامة وسكانًا من جزر البحر المتوسط الآسيوي، لكنها تشكل ميزان الثقل في الاقتصاديات الأولية في هذا البحر، بالإضافة إلى مصادر البترول في فنزويلا والمكسيك وتكساس.

وفي بداية الكشوف الجغرافية والعقود الكثيرة التي تليها كان هذا البحر بسواحله كلها مسرحًا للنفوذ الإسباني، ثم تتابعت القوى الأخرى: فرنسا وهولندا وبريطانيا وأخيرًا أمريكا، وباستثناء الوجود الأمريكي الفعال فإن الوجود الإنجليزي والفرنسي والهولندي قد تحول إلى وجود رمزي في جزر صغيرة من مجموعة الأنتيل الصغرى، وإلى جانب القوميات اللاتينية المختلفة، فإن تحول دولة كوبا إلى النظام الاشتراكي قد أدخل عنصرًا جديدًا من عناصر الصراع السياسي لم يكن له وجود في هذا البحر الأمريكي قلبًا وقالبًا.

وإلى جانب هذه البحار التي تيسر الاتصال وتكوّن طرقًا لحركة مستمرة، هناك بحار أخرى أصغر حركة في مرحلة من مراحل التاريخ مثل بحر الشمال والبلطيق والبحر الأحمر، وذلك مرتبط بظروف طبيعية مختلفة مثل اضطراب بحر الشمال المستمر ومعاداته للملاحة القديمة في أحيان كثيرة، وتجمد البلطيق في مواسم معينة، ووعورة وجدب شواطئ البحر الأحمر عامة.

أما البحار الفاصلة فهي تلك التي تشكلها المحيطات الواسعة مع استثناء جزء كبير من المحيط الهندي بين مدغشقر وشاطئ أفريقيا الشرقي والبحر العربي وخليج بنجال وجزر الهند الشرقية.

لكن الفصل والاتصال مسألة نسبية تظل مرتبطة بوجود علاقات تجارية وحركة مستمرة، فالأطلنطي الجنوبي بين شواطئ أفريقيا وأمريكا الجنوبية كان مسطحًا فاصلًا، لكنه تحول إلى مسرح حركة ملاحية كبيرة بعد الكشوف الجغرافية، وأصبحت موانئ خليج غانا وجنوب أفريقيا مزدهرة بالحركة التجارية المارة من الهند إلى أوروبا، وبعد شق قناة السويس قلَّت الحركة في هذا الجزء من المحيط، ولم تعد تعبره سوى السفن المتجهة إلى أستراليا وأفريقيا الغربية والجنوبية، ومع هذا التغير هبطت الصراعات الدولية ـــ البرتغالية والإنجليزية والفرنسية والألمانية ـــ في هذه البحار الجنوبية، كذلك كان الأطلنطي الشمالي «بحر الظلمات» قبل الكشوف الجغرافية، لكنه يستأثر الآن بأضخم حركة ملاحية في العالم كله وبعلاقات سياسية متشابكة ومعقدة.

وخلاصة القول أن بحار الاتصال تنتابها تيارات سياسية متشابكة: أولًا سياسات الدول القومية المطلة على تلك البحار، وثانيًا الدور المؤثر لسياسات القوى الكبرى على مصير واستراتيجية القوى في تلك البحار، وتحليل التيارات السياسية في البحار المتوسطة الثلاثة خير دليل على ذلك، فعلى سبيل المثال نجد البحر المتوسط الأورو أفريقي تنتابه التيارات السياسية التالية منذ مطلع القرن العشرين: فرنسا كانت تعتبر الحوض الغربي للبحر المتوسط بحرًا فرنسيًّا تحف به الأراضي الفرنسية من الشمال (فرنسا) والجنوب (فرنسا عبر البحار في شمال أفريقيا)، وإيطاليا تعد الحوض الأوسط كله بما في ذلك الأدرياتيك بحرًا إيطاليًّا، «وفي عهد موسوليني اعتبرت كل البحر بحيرة إيطالية لكن محك التجربة أثبت غير ذلك». وبريطانيا كانت تمارس نفوذها الفعال في شرق البحر المتوسط ـــ مصر وفلسطين وقناة السويس ـــ كما كانت تتحكم مفاتيح البحر الهامة في جبل طارق ومالطة.

ثم جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية وتكوين حلف الأطلنطي الذي دخلت فيه فرنسا وإيطاليا واليونان وتركيا، وبذلك أصبح البحر المتوسط بحيرة غربية يسيطر عليها الأسطول الأمريكي السادس بالاشتراك مع الأساطيل القومية الأخرى: إيطاليا واليونان وتركيا، أما فرنسا فقد انسحبت من ذلك الحلف، ثم جاءت انتفاضات الدول العربية وحركات الاستقلال على طول الشواطئ الشرقية والجنوبية من البحر المتوسط، وحُرم الغرب من قواعد استراتيجية هامة على طول الجبهة العربية: وهران، بيزرت، طرابلس، السويس، وذلك في نفس الوقت الذي حلت فيه قوى غربية جديدة في الركن الجنوبي الشرقي: إسرائيل، وتدريجيًّا تصاعدت حدة التوتر في البحر المتوسط إلى أن أصبحت مياهه ساخنة في مواجهة غربية أمريكية وسوفيتية، وأغلقت قناة السويس، وبذلك ركدت الحركة السياسية ركودًا مؤقتًا في البحر المتوسط، ولا نعرف ماذا يمكن أن ينتهي الأمر إليه في ظل التيارات السياسية العالمية الراهنة المتجهة إلى «تبريد» المناطق الساخنة في العالم.

2- تغير أهمية البحار

تتغير أهمية الفصل والاتصال في البحار نتيجة السياسات المختلفة التي يتبعها القادة والزعماء، ونتيجة التغيرات التكنولوجية في أدوات الحرب البحرية، فالمياه لا تزال ـــ وكما كانت ـــ حاجزًا قويًّا من حواجز الحدود، ولكن السفن الحربية المزودة بالوقود الذري والقذائف الصاروخية فوق سطح الماء وتحته قد قللت كثيرًا من أهمية البحر كحد دفاعي يمكن الاعتماد عليه بصفة مطلقة، ويمكننا أن نعطي هنا مثالين: بريطانيا وأمريكا.

كثيرًا ما قيل إن موقع بريطانيا في جزرها كان عاملًا من عوامل استقرارها ونجاحها في الحروب، لكن ذلك يدحضه أن بريطانيا تعرضت مرتين لغزو عسكري وحضاري استقرا في هذه الجزر المنيعة: الغزو الروماني قبل بداية التاريخ المسيحي بقليل، والغزو النورماندي في القرن الحادي عشر الميلادي، وفي مقابل ذلك لم يتمكن كلٌّ من نابليون وهتلر من إخضاع بريطانيا، والحقيقة أنه إلى جانب ما يعطيه البحر من قوة دفاعية فإن هذه القوة تصبح قوة مانعة في حالة وجود أسطول إنجليزي قوي قادر على صد الأعداء أو جعل الغزوة أمرًا محفوفًا بالمخاطرة الجسيمة، وفي حالة فقدان الأسطول الإنجليزي فإنه يصعب لنا أن نتصور كيف تنجح بريطانيا في صد أي هجوم يقع عليها، وإلى جانب هذه الحقيقة فإن هناك عاملًا بشريًّا آخر كان يلعب دوره لحساب بريطانيا، ذلك أن بريطانيا في حربها مع نابليون لم تكن وحيدة إلا لفترة محدودة، وفي معظم العصر النابليوني كان لها حلفاؤها وخاصة إمبراطورية النمسا والمجر، فضلًا عن إنهاك موارد فرنسا العسكرية في متاهات السهول الروسية المتجمدة، والحال نفسه كان في العهد الهتلري، صحيح أن حلفاء بريطانيا سقطوا بسرعة إلا أن القوة الأمريكية الاقتصادية والسياسية والعسكرية قد دعمت بريطانيا طوال سني الحرب، فضلًا عن سقوط قوات هتلر الفعلية في حملتها الفاشلة في مساحات الاتحاد السوفيتي الشاسعة.

وإذا كانت بريطانيا جزيرة صغيرة لا يفصلها عن مكامن الخطر الأوروبية سوى شقة بحرية ضيقة، فإن الولايات المتحدة تمتلك هذه الميزة البريطانية على صورة أضخم عشرات المرات.

فالولايات المتحدة في حد ذاتها مساحة شاسعة مشحونة بموارد هائلة أولية وصناعية فضلًا عن أنها في حقيقة الأمر الآمرة الناهية في معظم أرجاء القارتين الأمريكيتين، والولايات المتحدة كدولة ذات حدود وسيادة محددة، وكقوة رئيسية في الأمريكيتين معًا تمثل جزيرة ضخمة تفصلها عن أخطار أوروبا وآسيا أكبر مسطحات محيطية في العالم، وقد قبعت الولايات المتحدة في «جزيرتها» الأمريكية ردحًا طويلًا من الزمن، شاعرة بالأمان الذي توفره لها عزلتها الجزرية.

في تلك الفترة كانت الولايات المتحدة عاكفة على تدعيم نفسها اقتصاديًّا، وهي نفسها الفترة التي كان السياسيون الأمريكيون ينظرون إلى المحيط على أنه عامل دفاع لا يكاد أن يُقهر، ولكن الولايات المتحدة دخلت مرحلة اقتصادية سياسية أخرى قبيل الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة حينما خرجت رءوس الأموال والاستثمارات الأمريكية إلى آسيا الشرقية وأوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، وفي هذه الحالة تكاثفت الحركة التجارية الأمريكية عبر البحار، وخاصة عبر الأطلنطي الشمالي إلى أوروبا والباسيفيك إلى آسيا، وهكذا لم تعد البحار الواسعة عامل فصل ودفاع، بل تحولت إلى طرق حركة للأموال والسلع والمصالح الأمريكية، وهنا فقدت أمريكا عزلتها وفقدت المحيطات التي تلفها منعتها الدفاعية، وأصبحت أمريكا ترى حدودها الآمنة في وسط أوروبا وشواطئ آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية.

وبعبارة أخرى نلخص الموقف الخاص بقوة الحدود البحرية على النحو التالي:

1- المسطحات البحرية في حد ذاتها عائق أمام الغزو، وبذلك تكوِّن حدودًا دفاعية طيبة.

2- تعتمد جودة هذه الحدود البحرية على عدة شروط أهمها وجود قوة بحرية تدعم هذه الإمكانية الدفاعية الطبيعية.

3- تتغير إمكانات الدفاع البحرية بتغير أساليب الحرب البحرية ومبتكراتها.

4- تتغير قيمة البحار كحدود مع تغيير السياسات الاقتصادية والعلاقات الدولية التجارية.

5- الحدود البحرية المطلة على بحار اتصال وحركة أعقد وأكثر من الحدود المطلة على بحار واسعة أقل حركة، وبذلك فإن الحدود المطلة على بحار الاتصال أضعف كحدود دفاعية من النوع الثاني من الحدود.

3- مواضع الحدود البحرية وفكرة المياه الإقليمية

رأينا كيف تؤثر مواقع البحار على جودة الحدود السياسية البحرية فتجعلها حدودًا ذات مشكلات سياسية متداخلة أو بسيطة، والآن لنبحث في موضع خط الحدود الساحلي لتحديد النفوذ السياسي الذي تمارسه الدولة على سواحلها ومياهها الإقليمية.

على الرغم من وجود الدول القديمة في الماضي إلا أن قلة السكان عامة، وبطء وسائل المواصلات وعدم وجود أجهزة إنذار، وكون الحدود عامة ـــ برية وبحرية ـــ عبارة عن مناطق انتقال وليست خطوطًا فاصلة واضحة، فإن الحدود السياسية البحرية القديمة كانت في الغالب حدودًا مفتوحة أمام الغزوات البحرية المفاجئة وأمام غزوات القراصنة، ولهذا كانت وسيلة الدفاع الأولى هي ترك «شقة حرام»، بمعنى ترك أراضٍ مقفرة بين خط الساحل والمدن والعمران في الداخل كي تصبح تلك الأراضي عاملًا من عوامل إنذار السكان، ولتمكنهم من التجمع للدفاع ضد الغزوة المفاجئة، وهذه هي نفس الخطة التي لجأ إليها الناس في تخطيط حدودهم البرية، ولهذا نجد أن المدن التجارية والبحرية لم تكن تُبنَى على الشواطئ مباشرة إلا حيث تسمح الظروف الدفاعية، فروما كانت تقع على بعد ٢٠ كم من الساحل، وأثينا على مبعدة ثمانية كيلومترات، وطروادة على بعد خمسة كيلومترات من معبر الدردنيل الهام، وعلى عكس ذلك كانت صور

وقرطاجة والإسكندرية وفينسيا التي كانت كلٌّ منها تتحصن وراء جزيرة قلعة، أو شبه جزيرة تحميها قلاع من الداخل والخارج، وبذلك كانت على ساحل البحر مباشرة.

ومع نمو الأساطيل البحرية السريعة ووسائل الإنذار والمواصلات الجيدة لم تعد الحاجة قائمة إلى إنشاء شقة حرام، خاصة أن ذلك يعوق التجارة البحرية، وكما تقدمت الحدود البرية عبر النطاقات الحدية الانتقالية إلى تشكيل خط سياسي واضح متفق عليه، تقدمت الحدود السياسية البحرية إلى عبر خط الساحل، وأصبحت هناك حدود سياسية تجري على مسطح الماء، واعتبرت المياه بين الحدود والساحل مياهًا إقليمية تمارس فيها الدولة سيادتها كما تفعل على اليابس.

وتاريخ المياه الإقليمية وتطورها كفكرة تطبيقية في الحدود السياسية طويل ومعقد وغير متفق عليه من كافة الدول، وتبدأ هذه الأفكار منذ القرن الثالث عشر حينما أصدرت النرويج أمرًا بمنع السفن من دخول مياه النرويج شمال ميناء برجن إلا بعد الحصول على تصريح ملكي، وكانت دوقية فينسيا تعتبر الأدرياتيك مياهًا إقليمية تابعة لها، وفي فترة الكشوف ادعت إسبانيا والبرتغال ملكية مياه المحيطات.

وعلى عكس هذه الادعاءات الواسعة أخذت الدول تنظر إلى المياه التي تحف بسواحلها على أنها مناطق سيادة للدولة، وظهرت آراء في أول عام ١٧ق.م تقول إنه لا يمكن اعتبار المسطحات البحرية ملكًا لأحد إلا في حالات الخلجان والمضايق، وفي القرن الثامن عشر ظهر رأي آخر يقول إن الادعاءات على المياه الساحلية لا يمكن تدعيمها إلا بإنشاء سلسلة من الحصون تحمي سيادة الدولة، وبذلك ظهرت فكرة تخطيط حدود المياه الإقليمية على أساس مدى قذيفة المدفع، وعلى عكس مبدأ قذيفة المدفع ظهرت فكرة أخرى ترى وجوب تحديد نطاق أو منطقة ذات عرض محدد تمارس فيها سيادة الدولة فيما يختص بالسماكة والحياد ... إلخ من وظائف الدولة، وكانت الدانمرك أول من ينفذ هذا

المبدأ فأعلنت حول شواطئها منطقة محايدة مساوية لمدى الرؤية بالعين عام ١٦٩١، بينما أعلن الإنجليز منطقة عرضها ١٢ ميلًا مياهًا إقليمية ١٧٣٦.

وفي ١٧٨٢ أعلن قانوني إيطالي مبدأ تحديد المياه الإقليمية بعرض ثابت في كل الدول وطالب أن يكون هذا العرض ثلاثة أميال، وقد حدد هذه الأميال الثلاثة باعتبار أنها أبعد مدى ممكن لقذيفة المدفع، كما طالب أن يكون هناك نطاق محايد وراء المياه الإقليمية بعرض مساوٍ لضعف عرض المياه الإقليمية، وفي عام ١٧٩٣ أعلنت أمريكا مبدأ إنشاء نطاق محايد في المياه بعرض ثلاثة أميال فقط، وبدأت الدول تأخذ بهذا المبدأ فيما بعد، وفي الحقيقة لم يكن هناك ارتباط فعلي بين الأميال الثلاثة وطلقة المدفع؛ لأنه حتى ١٨١٤ لم يتجاوز مدى المدفع الميل إلا بقليل.

وقد لاقى التنفيذ الفعلي لمبدأ الأميال الثلاثة صعوبات كثيرة في التنفيذ، فأولًا: هل هناك قوة تجبر كل الدول على تنفيذ هذا المدى من المياه الإقليمية، وثانيًا: هل يمكن مد سيادة الدولة على مناطق ذات أهمية أبعد من الأميال الثلاثة.

وفي عام ١٩٤٦ بدأت محكمة العدل الدولية في لاهاي العمل من أجل تشريع دولي باسم «قانون البحار»، وفرغت من عملها عام ١٩٥٦، وفي مؤتمر جنيف عام ١٩٥٨ قبلت ٨٦ دولة معظم توصيات القانون الجديد، وتظهر مشكلات المنطقة الشاطئية جلية من خلال تداخل وتعقد الظاهرات الطبيعية (انظر خريطة ١٧) وتقسم هذه المنطقة إلى: (١) نطاقات المياه الداخلية. (٢) المياه الإقليمية. (٣) المنطقة الملاصقة. (٤) منطقة الانتشار المائي والرصيف القاري. ولا يوجد أدنى شك في سيادة الدول على مياهها الداخلية ـــ خلجان ومصبات نهرية ومرافئ.

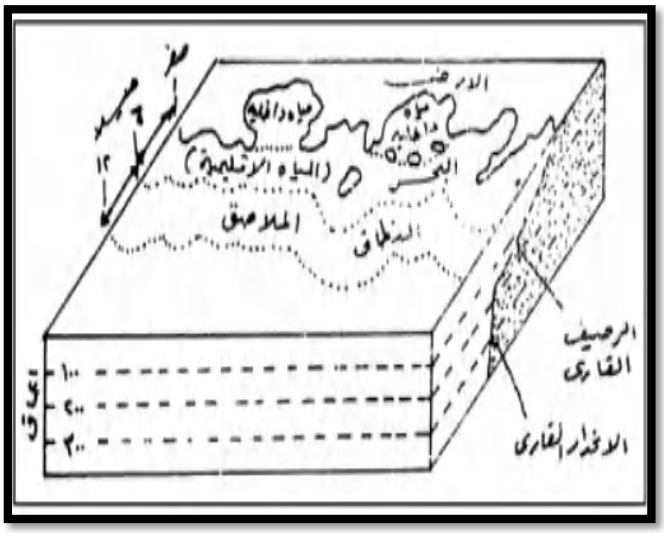

خريطة (33) قطاع يوضح مظاهر المنطقة الشاطئية

أما المياه الإقليمية فهي تلك التي تمارس فيها الدولة سيادة معينة، ولا يُمنَع فيها مرور سفن أجنبية لأغراض بريئة «أي مجرد المرور الذي أصبح حقًّا لكافة السفن في العالم»، أما النطاق الملاصق للمياه الإقليمية فيجوز للدولة أن تمارس فيه أشكال الرقابة التي تراها، لمنع عمليات التهريب الجمركية وتهريب الأشخاص والحماية الصحية. وباستثناء هذه الأغراض فإنه ليس للدولة حقوق أخرى على تلك المياه التي تعتبر جزءًا من أعالي البحار، حرة لكل السفن. والحدود الخارجية للمياه الملاصقة عادة «١٢» ميلًا بعيدًا عن الشاطئ، فإذا ما ادعت دولة مياهًا إقليمية بعرض ١٢ ميلًا ـــ كما هو الحال في ادعاءات الاتحاد السوفيتي ـــ فإنه في هذه الحالة لا توجد مياه ملاصقة لتلك المياه الإقليمية.

وفيما بعد النطاق الملاصق توجد منطقة غير محددة بالاتفاق تسمى منطقة الانتشار، لكن بعض الدول ادعت على هذا النطاق حقوقًا معينة مثل منع الصيد البحري ومرور السفن الحربية الأجنبية لأغراض دفاعية، ومن الأمثلة على عدم وضوح وتحدد هذا النطاق أن بيرو وشيلي تدعيان نطاقًا من هذه المياه عرضه ٢٠٠ ميل من الشواطئ تمنع فيهما أساطيل الصيد الأجنبية ممارسة السماكة،

كما ادعت إكوادور وكوستاريكا نطاقًا مماثلًا، وادعت كوريا نطاقًا عرضه مائة ميل، وفي عام ١٩٤٦ أعلنت الأرجنتين سيادة الدولة على كل المياه المحددة بالرصيف القاري الممتد على شواطئ الأرجنتين، وبذلك شملت هذه المياه نطاقًا بلغ عرضه ٢٨٠ ميلًا في منطقة جزر فالكلاند البريطانية، وفي عام ١٩٣٦ كانت دول الأمريكتين قد اتفقت على نطاق عرضه الأدنى ٣٠٠ ميل على شواطئ الأطلنطي باسم نطاق الأمان Security Zone تمنع فيه كل السفن الحربية الأجنبية للدول المتحاربة كتأمين لنصف الكرة الغربي.

ولا يوجد نص في الاتفاقات الدولية على ما يُسمى بنطاق الانتشار، لكن الدولة تعمل به في حدود قوتها وإمكاناتها، وبذلك فإن لكل دولة ـــ إذا أرادت ـــ منطقة انتشار تحددها وتمارس فيها أعمال سيادتها بحكم الواقع وليس بحكم القانون، وهذا هو الذي يدفع بعض الدول إلى اتخاذ إجراءات القبض على السفن ومصادرتها أو التعويض عنها داخل ما تدعيه من مياه، مثل بيرو وأيسلندا.

وتوضح حالة أيسلندا ادعاءات المياه الإقليمية غير المتفق عليها في أجزاء كثيرة من العالم، ففي عام ١٩٤٤ ـــ بعد استقلال أيسلندا ـــ حددت الدولة خط قاعدة للساحل خارج الرؤوس وأشباه الجزر، ثم مدت مياهها الإقليمية أربعة أميال ابتداء من خط القاعدة هذا، وقد احتجت بريطانيا على ذلك؛ لأنه يحرم السماكين الإنجليز من مساحة كبيرة كانوا يرتادونها باستمرار منذ وقت طويل، إلا أن المحكمة الدولية وافقت على خطوط القاعدة المستقيمة فيما اختص بالنرويج والنزاع الإنجليزي النرويجي السابق. وفي سنة ١٩٤٨ مدت أيسلندا حدود مياهها الإقليمية إلى عمق ١٢ ميلًا ورفض الإنجليز الاعتراف بذلك، وأرسلوا سفنًا حربية لحماية مراكب الصيد الإنجليزية، وقد استمر النزاع الإنجليزي الأيسلندي لمطالبة أيسلندا بمد نفوذها على مساحات أكبر من ذلك بكثير، أسوة بدول أمريكا اللاتينية، وفي شهر أكتوبر ١٩٧٣ توصلت الدولتان إلى اتفاق لحل هذا النزاع.

وكانت هناك حالة مماثلة بين أمريكا وكندا، وقد حدث اتفاق على اعتبار ستة أميال من خط القاعدة حقًّا من حقوق كندا على أن يُسمح للسفن الأمريكية

بالصيد في هذه المياه لمدة عشر سنوات بعد الاتفاق حتى لا تُصاب أساطيل الصيد التي تعودت القيام بنشاطها في منطقة معينة بضربة اقتصادية مفاجئة. وخلاصة القول أن مناطق صيد الأسماك الغنية — الأطلنطي الشمالي بين النرويج وجزر فارو وأيسلندا وجرينلاند ولبرادور ونيوفوندلاند، ومنطقة الأطلنطي المغربية السنغالية، ومنطقة الباسيفيك الممتدة من أمريكا الوسطى إلى شيلي — هي مناطق نزاع دولية، ومن حق بعض الدول التي تعيش في جزء كبير من مواردها على الأسماك أن تُطالب بحماية المياه التي يتعيش منها جانب من سكانها كأيسلندا وبيرو، ولكن الادعاءات التاريخية لأساطيل الصيد الأخرى تقف عقبة أمام تنفيذ حقوق الدول، خاصة أنها دول صغيرة تقف أمام مجموعة من الدول الكبرى ذات الأساطيل المجهزة بأحدث وسائل الصيد الحديثة.

وإلى جانب مشكلات المياه الإقليمية والنشاطات الاقتصادية المختلفة تظهر مشكلة المياه الإقليمية أيضًا بين الحين والحين في حق مرور السفن الحربية، خاصة خلال فترات الحروب، وتحتدم هذه المشكلة في مناطق المضايق مثل البسفور والدردنيل (تركيا والاتحاد السوفيتي)، ومضايق تيران (بين الدول العربية وإسرائيل)، والاتفاق العام هو أن من حق الدول في حالة الحرب منع السفن الحربية أو التجارية المعادية من المرور في المضايق التي تدخل ضمن المياه الإقليمية، لكن تنفيذ كافة الحقوق كان دائمًا مشروطًا بالقوة التي تمكن أو تحول دون تنفيذ هذه الحقوق.

4- الأهمية بالنسبة للواجهات البحرية للدول

لكل دولة أوضاعها الخاصة الناجمة عن علاقات الموقع والمكان، وعلاقاتها السياسية الدولية؛ مما يؤدي إلى تغاير زمني واضح في القيمة النسبية للواجهات البحرية لكل دولة على حدة، وهذا بطبيعة الحال إلى جانب عوامل أخرى أسلفنا قولها مثل نوع البحار التي تطل عليها الدول، فضلًا عن الأهمية المجردة لوجود واجهة بحرية من أي حجم للدول المختلفة، وهذا أمر ليس تحقيقه سهلًا على كل دولة.

وفي الحقيقة تنبع الأهمية النسبية للسواحل من علاقات الدولة السياسية، وبما أن هذه العلاقات ليست ثابتة زمنيًّا، فإن أهمية السواحل تختلف من عصر إلى آخر، وبنفس قوة تأثير العلاقات السياسية نجد الظروف الجغرافية عاملًا آخر من عوامل تحديد الأهمية النسبية للواجهات البحرية، ونعني بالظروف الجغرافية هنا تكامل التفاعلات الجغرافية من طبيعة الشاطئ وطبيعة خلفيته بالنسبة للتفاعلات السكانية والاقتصادية والتجارية، وبذلك فإن الأهمية النسبية للواجهات البحرية يمكن أن تصبح ذات قيمة ثابتة غير متغيرة بفعل أشكال الشاطئ الطبيعية وخلفيته التضاريسية والمناخية والإيكولوجية، ولكن تفاعلات المظاهر البشرية الجغرافية ـــ عمران ونشاطات اقتصادية متغيرة وخطوط مواصلات ـــ بحكم تغايرها زمانيًّا تؤدي بدورها إلى إحداث أنواع من التغيير في بعض الأشكال الثابتة للمظاهر الطبيعية الشاطئية في صورة شتى الأعمال الهندسية التي تقام في مناطق المستنقعات واللاجونات والشطوط الرملية والسواحل المفتوحة أمام تأثيرات البحر المختلفة من أجل بناء الموانئ الصناعية.

إذن إن أهمية الجبهات البحرية للدول أو الدولة الواحدة تتغير حسب ظروف بشرية بحتة: العلاقات السياسية واتجاهات الدولة في سياساتها الخارجية والاقتصادية والتجارية من ناحية، ونتيجة تغير خلفية السواحل عمرانيًّا واقتصاديًّا من ناحية ثانية.

وربما كانت فرنسا خير ما نسوقه من أمثلة على قيمة التغيرات السياسية والاقتصادية في تحديد الأهمية النسبية لواجهاتها البحرية الثلاث: الشمالية المطلة على بحر المانش، والغربية المطلة على خليج بسكي والمحيط الأطلنطي، والجنوبية المطلة على البحر المتوسط. وتقدم لنا الدراسات الزمانية تغيرًا في مركز الثقل السياسي الاقتصادي الفرنسي، ومن ثم تبعه تغير مماثل في أهمية الجبهات الساحلية على النحو الملخص التالي:

أولًا: برزت الجبهة الجنوبية بروزًا واضحًا في خلال العصور القديمة حتى انتهاء العصر الروماني بحكم أن العلاقات البحرية والتجارية كانت أكثف ما

يكون في البحر المتوسط خلال تلك العصور التاريخية المبكرة، وفي خلال العصر الروماني أيضًا برزت أهمية الساحل الشمالي لفترة لا بأس بطولها إبان الحكم الروماني لبريطانيا، بينما كانت الجبهة الغربية غير ذات أهمية واضحة.

ثانيًا: في خلال العصر النورماني كانت الأهمية النسبية للسواحل الشمالية المواجهة لبريطانيا على أكبر جانب من الأهمية بعد أن تقسمت فرنسا إلى دويلات وإمارات صغيرة ـــ القرن الحادي عشر ـــ وكذلك نتيجة لحرب المائة سنة (١٣٣٨–١٤٥٣) بين إنجلترا وفرنسا.

ثالثًا: تلا ذلك تدعيم آخر للجبهة الساحلية الشمالية والغربية خلال القرن الثامن عشر بعد إنشاء الإمبراطورية الفرنسية في أمريكا الشمالية: كندا ولويزيانا (فقدت فرنسا كندا لصالح بريطانيا في ١٧٦٣) وأملاكها في البحر الكاريبي وغيانا (ما زالتا تحت الحكم الفرنسي).

رابعًا: ابتداء من ١٨٣٠ ـــ احتلال الجزائر ـــ بدأت الجبهة المتوسطية الفرنسية تصبح عاملًا فعالًا في التعبير عن اهتمامات فرنسا بإمبراطورية جديدة في أفريقيا الشمالية والغربية، وقد زادت أهمية هذه الجبهة بعد فتح قناة السويس؛ إذ أصبح البحر المتوسط معبرًا بحريًّا هامًّا لتجارات العالم المداري في المحيط الهندي الآسيوي الأفريقي.

وبعد أن تقلصت فرنسا عبر البحار إلى مناطق محدودة جدًّا ـــ الممتلكات الفرنسية في الكاريبي والصومال الفرنسي وبعض جزائر الباسيفيكي الجنوبي ـــ فإننا نرى كل جبهاتها البحرية الثلاث تعمل فيما يشبه التوازن النسبي، ولم يعد هناك ثقل سياسي معين يدعو إلى زيادة في أهمية جبهة عن أخرى، ولكن برغم ذلك فإن موقع الجبهات الثلاث يعمل دوره في رفع قيمة واحدة عن الأخرى، هذا فضلًا عن التأثيرات السياسية النابعة عن تكوين مقدمات الاتحاد الأوروبي وإنشاء السوق الأوروبية.

وعلى هذا فإن الواجهة الشمالية الفرنسية أصبحت تقع على ممر الملاحة الأعظم أهمية بين أوروبا الغربية وأمريكا عبر الأطلنطي الشمالي، وخلفيتها

الصناعية ابتداء من السين ونورماندي تجعلها امتدادًا لأضخم امتداد صناعي أوروبي غربي ـــ شمال فرنسا وبلجيكا وهولندا وغرب ألمانيا الاتحادية ـــ أما الواجهة المتوسطية فقد أصبحت منفذًا بحريًّا عظيم القيمة، ليس لفرنسا فحسب، وإنما للتكتل الاقتصادي الأوروبي القاري ـــ فيما عدا إيطاليا ـــ وذلك عبر وادي الرون إلى الراين، فمرسيليا بحكم موقعها الجنوبي هي ميناء هام لكثير من المنتجات المدارية الأفريقية التي يُعاد تصديرها بحرًا إلى أمريكا وبرًّا إلى بقية أوروبا، وهي في الوقت نفسه الميناء الهام الذي يستقبل بترول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، والغاز الأرضي من شمال أفريقيا، أما الواجهة الغربية فإنها أقل أهمية بالقياس إلى سابقتيها، وإن كانت بدورها حيوية لبعض أشكال التجارة، خاصة وأن خلفيتها الزراعية تؤهلها لذلك.

وبالمثل نجد أن الأهمية النسبية لسواحل الولايات المتحدة الثلاثة كانت متغيرة زمانيًّا، فالساحل الشرقي كان وما زال أكثر هذه السواحل قيمة للدولة الأمريكية بحكم وقوعه على الأطلنطي الشمالي في مواجهة أوروبا، وبحكم خلفيته المتعددة الأنشطة الاقتصادية، وكان الساحل الجنوبي المطل على خليج المكسيك ذا أهمية خاصة بالنسبة لتجارة الأوليات الزراعية، ثم زادت قيمته بما ينتجه من بترول، وبالأهمية السياسية التي تعلقها الولايات المتحدة على علاقاتها السياسية بأمريكا الوسطى وقناة بنما، وكان الساحل الغربي أقل هذه السواحل أهمية إلى أن بدأت الولايات المتحدة عبور الباسيفيك إلى هاواي والفلبين وشرق آسيا، وزادت هذه الأهمية بصورة واضحة نتيجة العلاقات السياسية والجيوبوليتيكية الأمريكية مع اليابان وجنوب شرق آسيا وأستراليا، وكثافة التجارة الأمريكية اليابانية وبالعكس عبر مياه الباسيفيك الشاسعة.

وقد كان لواجهة السويد على البلطيق أهمية خاصة عندما توسعت مملكة السويد عبر البلطيق إلى فنلندا وسواحل البلطيق الشرقية والجنوبية الشرقية حتى القرن السابع عشر، وبعد تلك الفترة بدأ عهد التوجيه الغربي إلى بحر الشمال، وأنشئ ميناء جوتبورج الذي يحتل المكانة الأولى بين موانئ السويد تعبيرًا عن أهمية الساحل الغربي بالنسبة لسواحل الدولة، وبالمثل انتقلت أهمية

السواحل الألمانية من البلطيق إلى الامتداد الساحلي القصير على ركن بحر الشمال عند مصبات الألب والفيزر تبعًا لاتساع رقعة الدولة من مجرد مملكة شرقية (بروسيا) إلى دولة اتحادية (ألمانيا قبل الحربين العالميتين)، والأمثلة بذلك كثيرة على تأثير التوجيه السياسي والتجاري للدول على أقدر جبهاتها الساحلية المختلفة.

وتؤثر الأشكال الطبيعية للشواطئ وخلفيتها بدورها تأثيرًا شبه ثابت على الأهمية النسبية للواجهة أو الواجهات البحرية للدولة، وتتعدد هنا العوامل الطبيعية التي تتضافر على تقليل أهمية الواجهة البحرية للدولة، فالتضاريس العنيفة للشواطئ ومناطقها الخلفية وإن كانت حاجزًا دفاعيًّا طيبًا، إلا أنها تحدد أشكال النشاط الاقتصادي والعمران بصورة تجعل من المنطقة وإقليمها نطاق عزلة قليل الأهمية باستثناء جيوب صغيرة ينحت فيها الإنسان لنفسه موطئ عمران ونشاط محدود، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك غالبية شواطئ النرويج وأيسلندا وما شابههما من سواحل الفيوردات في ألاسكا وغرب كندا وجرينلاند وتيرا دلفويجو وشيلي الجنوبية (وساحل دلماشيا اليوجسلافي بصورة مخففة.(

وحينما تشترك الظروف المناخية المعادية للسكن البشري ـــ البرودة الشديدة وأقاليم الجفاف ـــ مع أشكال التضاريس الوعرة، تصبح قيمة السواحل قليلة جدًّا، مثال ذلك سواحل خليج العقبة ومعظم سواحل البحر الأحمر، أو سواحل الجزيرة الجنوبية من نيوزيلندا، وعلى نحو آخر تقل أهمية السواحل في مناطق اللاجونات ـــ المستنقعات الساحلية ـــ والسواحل المتميزة بالشطوط الرملية، «السيرف» (الأمواج العالية المتكسرة على الشواطئ أبدًا) مثل سواحل غرب أفريقيا.

وعلى الرغم من أن هذه الظروف الطبيعية قوية التأثير فإن ظهور الموارد الاقتصادية من أي نوع يؤدي بالإنسان إلى إقامة منشآت مكلفة لتصحيح المعالم الطبيعية موضعيًّا، وتشهد على ذلك سكة حديد كيرونا-نارفيك لتصدير خام الحديد السويدي عبر جبال وفيوردات النرويج، وسكة حديد لبرادور (شيفرفيل-ست ايل، جانيون-بوركارتيه) والطرق البرية المصرية على طول ساحل البحر

الأحمر وإلى وادي النيل (خامات معدنية وبترول)، والطريق بين إيلات وساحل البحر المتوسط في إسرائيل، ومجموعة الطرق الحديدية في موانئ غرب أفريقيا الصناعية إلى مناطق الإنتاج الأولية الزراعية والتعدينية.

وعلى هذا فإن اشتراك العوامل الطبيعية والبشرية يؤثر بطرق مختلفة على أقدار الشواطئ وقيمتها الفعلية، فالشاطئ الشرقي للولايات المتحدة يمكن أن يقسم إلى قسمين: الشمالي والجنوبي، والقسم الشمالي أصلح طبيعيًّا لقيام المرافئ وخلفيته واسعة تمتد إلى حوض سنت لورنس الكندي — شتاء — والأمريكي، بما في ذلك منطقة البحيرات العظمى الأمريكية ومنطقة بنسلفانيا الفحمية، وكلها خلفية متنوعة الموارد التعدينية والصناعية، كما أنها أقل صلاحية من الناحية الطبيعية لقيام الموانئ «لكثرة المستنقعات والرءوس الرملية»، وخلفيته — برغم امتدادها السهلي الواسع — أقل تنوعًا في المواد الصناعية ومرتبطة بالموارد الأولية والزراعية بصفة عامة، ومن ثم تظهر في القسم الشمالي موانئ عديدة لامعة كثيفة الحركة عالية الأهمية — على رأسها نيويورك وبوسطن ونيوآرك — بينما لا تتردد أسماء الموانئ الجنوبية إلا في حالات خاصة «مثل نورفولك وتشارلزتون وسفانا.«

والأهمية النسبية للسواحل المصرية الطويلة محدودة القيمة بسبب الوعورة والجفاف والمستنقعات إلا في مناطق محدودة بأكيومين ضيق — موارد تعدينية وبترولية — وتقتصر المناطق المهمة من السواحل المصرية على منطقتي خليج قناة السويس والإسكندرية اللتين تنفتحان طبيعيًّا على الأكيومين المصري الرئيسي في الدلتا، وحيث تتنوع الموارد الأولية والصناعية، وبالمثل فإن السواحل الكندية هائلة الطول قليلة الأهمية إلا في منطقتين محدودتين هما مصب سنت لورنس — خلال الصيف فقط — وفيوردات منطقة فانكوفر الغربية، والأمر نفسه ينطبق على السواحل السوفيتية الطويلة، والتي لا تظهر قيمتها إلا في نقاط محدودة بصفة دائمة (مورمانسك والبلطيق والأسود وبحر اليابان)، أو بصفة مؤقتة شتاء على طول خط الملاحة الشمالي من مورمانسك إلى كمتشكا وفلاديفوستوك.

وسواء كانت السواحل ذات قيمة طبيعيًّا واقتصاديًّا، أو ليست بذات قيمة واضحة، فإن الدول تسعى سعيًا حثيثًا إلى امتلاك واجهات بحرية لما لذلك من أهمية فعلية في النقل البحري، وهو أرخص أنواع النقل وأكبرها حجمًا حتى الآن، لكن ذلك ليس كل ما في الأمر، فإن الدول تسعى أيضًا للحصول على منافذ بحرية بحيث تتوقع أهمية مستقبلية لتلك الشواطئ، مهما كان حجم تلك المنافذ وأيًّا كانت صورتها الطبيعية، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك حصول إسرائيل على منفذ ضيق صحراوي على رأس خليج العقبة، وقد حققت بذلك ثلاثة مبادئ:

1- المبدأ السياسي الاستراتيجي: فصل العالم العربي إلى أرضين واتخاذ اللسان البري الفاصل قاعدة انطلاق توسعية، أو على الأقل قاعدة انطلاق مؤثرة بشتى الوسائل على المناطق المحيطة.

2- مبدأ تعدد الواجهات البحرية الذي هو في حقيقته أمر صحي للدول سياسيًّا واستراتيجيًّا.

3- المبدأ الاقتصادي الذي يجعل من إيلات نهاية جسر لاحتمالات وإمكانات تجارية مستقبلية مع عالم المحيط الهندي الأفرو آسيوي: بترول وماس وخامات أولية وتجارة مصنعات صادرة وواردة.

ولا شك في أن بلغاريا كان يمكن أن تصبح في مركز أقوى فيما لو استبقت لها منفذًا على بحر إيجه، وكانت بولندا دائمًا في موقف ضعيف ـــ فترة ما بين الحربين العالميتين ـــ إلى أن حصلت على واجهة بحرية طويلة نسبيًّا على البلطيق، وجمهورية زائيري ـــ الكنغو كنشاسا سابقًا ـــ في مركز ضعيف اقتصاديًّا وعسكريًّا بسبب ضيق جبهتها البحرية ضيقًا متناهيًا بالقياس إلى مساحتها الضخمة، ويضطرها ذلك إلى الاعتماد على موانئ تسيطر عليها البرتغال في أنجولا بدرجة كبيرة، وميناء دار السلام التنزاني بدرجة أقل.

وبرغم صغر الواجهات البحرية لبعض الدول إلا أنها ما زالت أحسن حالًا من الدول الداخلية المحبوسة بجيرانها، خاصة إذا لم تكن علاقات الجيران طيبة

أو تسوء في فترة من الفترات، فسويسرا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا والمجر أمثلة طيبة من أوروبا على الدول المعتمدة اعتمادًا ضروريًّا على علاقات حسن الجوار، وجمهورية مالي وجدت نفسها في مأزق حينما ساد العداء علاقاتها بالسنغال، واضطرت إلى ترك الطريق الجغرافي المفتوح عبر السنغال والالتجاء إلى طريق مكلف وعر وموسمي إلى منفذ في ميناء كوناكري — جمهورية غينيا. وتواجه زامبيا مأزقًا أشد وأنكى، فهناك حكومتان معاديتان تعترضان طريقها الحديدي الحالي إلى البحر: حكومة البيض في روديسيا وحكومة الاستعمار البرتغالي في موزمبيق، وقد اضطرها ذلك إلى اللجوء إلى طريق طويل وشاق وغير طبيعي عبر مساحتها الشمالية الشرقية الخالية من السكان أو تكاد، وعبر تنزانيا كلها حتى تصل إلى ميناء دار السلام، وقد احتاج الأمر إلى إنشاء طريق بري مكلف وخط أنابيب بترولية مكلف أيضًا، وهي بسبيل إتمام خط حديدي أشد تكلفة، فما أصعب المواقف التي تتكامل فيها العوائق الطبيعية والحرمان من واجهة بحرية مع العداء السياسي، وما أشد تأثيره على الحياة الطبيعية للدول!

ء- الحدود الدولية في الصحاري:

لقد وقفت الصحاري عقبة في طريق تقدم الجيوش وتحركاتها ولا زال لهذا العامل اثره في العصر الحديث وخاصة اذا كانت الصحراء تفصيل دولتين مختلفتين في وسائل الدفاع والهجوم الجوي والتقنية الحديثة. لقد وقفت الصحراء عائقا أمام توغل الحضارة العربية في افريقيا واذا كان هناك تأثير للحضارة العربية في أفريقيا جنوب الصحراء فما هو الا تأثير محدود اقتصر على المناطق الواقعة على طرق القوافل والتي تسير في دروبه معروفة ومحدودة حيث الوديان والواحات والعيون والآبار.

واقتصرت الآثار العربية والاسلامية على الجهات المتاخمة لجنوب الصحراء الكبرى ولم تتوغل الى داخل القارة الأفريقية. ويقال أن الصحراء الكبرى قد وقفت أمام زحف المسلمين الى قلب أفريقيا ولا نعتقد بان ذلك صحيح لأن الاسلام تربي وترعرع في بيئة صحراوية ولا تعيقه الصحراء وربما يرجع

السبب الى ان القوى البشرية التي حملت الاسلام الى شمال أفريقيا لم تكن كبيرة بحيث تستطيع ان تتجه نحو الشمال الى الأندلس ونحو الجنوب الى قلب القارة الأفريقية لهذا اختارت التوجه نحو الشمال نحو الأندلس والى معقل المسيحيين، وقد رأينا أنها لم تستطع حتى البقاء في الأندلس نظرا لصغر حجمها.

وبصفة عامة تعتبر الصحارى مناطق فاصلة بين الحضارات المختلفة نظرا لعدم وجود موارد للمياه كافية لتموين الجيوش والمسافرين وانها تفتقر الى وجود مراكز للراحة وتموين الزاد. لقد فقدت الصحراء هذه المميزات في العصر الحديث نتيجة لتقدم وسائل النقل السريعة فبإمكان الجيوش الغازية عبر الصحراء أن تتمون بواسطة السيارات الضخمة والمحملة بالمؤن والمياه والتي لديها القدرة على عبور الصحراء دون الحاجة الى مراكز التموين وهكذا فلقد فتح المستعمر الفرنسي الصحراء الكبرى واخضعها لإرادته وأصبحت نقاط الحدود الصحراوية مزودة بأحدث الأجهزة المراقبة تحركات الجيوش المعادية من كل جانب.

غير أنه رغم التقدم الحديث فلا زالت للصحاري عيوبها. فلا تزال الصحاري مناطق مكشوفة امام الجانبين المتحاربين فبإمكان الطائرات الاستطلاعية أن تعرف خطوط سير الجيوش وسرعتها وتحدد بشيء من الدقة مناطق التقائها، وخاصة وان مناطق العبور لا تزال محدودة ومعروفة رغم اختراع وسائل النقل التي يمكنها أن تعبر فوق الرمال.

ولما كان من الصعب تخطيط الحدود في المناطق الصحراوية لعدم وجود ظاهرات طبيعية محددة يستند اليها في تخطيط الحدود من اجل ذلك اتبع المستعمر طريقة رسم الحدود الهندسية المستقيمة والتي تتمشى مع خطوط الطول وخطوط العرض. فاذا ما رسمت الحدود على الخريطة فانه يصبح من السهل تعيينها على الطبيعة. ثم أقامت أسلاك شائكة أو خنادق مستقيمة أو علامات من البنيان على أبعاد متساوية ينتشر على طولها مراكز للمراقبة ومراكز للتفتيش الجمركي على المداخل الرئيسة.

وهنا يجب ملاحظة انه اذا مرت خطوط الحدود بمراعي خصبة يرتادها الرعاة من الدولتين المتجاورتين فيصبح من المستحسن أن تترك تلك الأراضي مناطق محايدة بين الجانبين على أن يتم الاتفاق على طريقة استغلال مصادرها الاقتصادية الأخرى اذا ما ثبت وجود مصادر ثروة اقتصادية غير المراعي فيما بعد والأمثلة على الحدود الصحراوية والمناطق المحايدة كثيرة ومتعددة واهمها بعض اجزاء من حدود المملكة العربية السعودية الشمالية مع كل من العراق والمملكة الأردنية الهاشمية. كما تتمثل الحدود الصحراوية في جميع حدود دول شمال افريقيا من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا.

2- الحدود البشرية

أ- الحدود الهندسية:

هي خطوط حدود مستقيمة تتبع خطوط الطول ودوائر العرض، وفي بعض المناطق يتم رسم اقواس مركزها نقط ثابتة، مثال ذلك حدود غمبيا في الغرب الأفريقي التي رسمت حدودها على شكل أقواس مركزها نهر غمبيا.

واتخاذ خطوط الطول والعرض أساسا لتعيين الحدود هو أمر شائع في الأمريكتين واستراليا وأفريقيا، حيث إن مثل هذه الحدود أحد خصائص المناطق المستعمرة الجديدة.

وقد تم ترسيم تلك الحدود في الوقت الذي لم يتم فيه استكشاف تلك المناطق ولم تتوافر المعرفة الكاملة عن طبيعة الأراضي، وعلى ذلك فإن الخطوط المستقيمة كانت فواصل مناسبة لإقامة حدود بين القوى الاستعمارية المتنافسة، وخاصة في تلك البقاع التي تخلو أو تكاد تخلو من السكان.

والعديد من الحدود الأفريقية المستقيمة الشكل تم تحديدها عام 1884 – 1885 في مؤتمر برلين لتحديد مناطق نفوذ القوي الأوروبية الاستعمارية المتنافسة.

أما في دول العالم الجديد (الأمريكتين واستراليا) فكان للفراغ النسبي للأرض من البشر. وعدم دراية المستعمر بطبيعة الأراضي في تلك المناطق دور مؤثر في إقامة الحدود الهندسية. وكانت تلك الحدود حينئذ لا تثير المشكلات نظرا لترسيمها في المناطق الخالية من السكان. وتتعدد أشكالها وهي:

أ- حدود تسير فعليا مع خطوط الطول ودوائر العرض:

وهي سهلة التوقيع نظريا ولكن يصعب تحديدها فعليا وغالبا ما تثير المشكلات إذا كانت الاتفاقات التي رسمتها تجهل طبيعة المنطقة التي تخترقها. وأشهر الحدود السياسية التي تسير مع دوائر العرض الحدود المصرية السودانية التي تسير مع دائرة المعرض ٢٢ شمالا وخط الحد الذي يفصل الكوريتين ويتفق مع دائرة عرض ٣٨ شمالا. والخط الذي يفصل بين كندا والولايات المتحدة عند دائرة عرض 49 شمالا. لمسافة حوالي 2400 كيلو متر.

أما خطوط الطول فتحد كثيرا من الدول مثل الحد الفاصل بين مصر وليبيا 25 شرقا. والخط الفاصل بين الاسكا وكندا مع خط طول 141 غربا، وأهم الخطوط الطولية الخط الفاصل بين روسيا وألاسكا بالولايات المتحدة، والذي يسير مع خط الطول ١٧٠ غربا.

ب - خط مستقيم رسم بصورة هندسية بين نقط معلومة في الطبيعة:

وخير مثال لـه غالبيـة الحدود الأفريقيـة مثل: حدود ليبيـا والجزائـر وتـونس وموريتانيا وغانا وتوجو ومالي والنيجر. وفـي آسيا تمثلهـا حدود اليمن مـع كل مـن سـلطنة عمـان والمملكـة العربيـة السـعودية والحـدود الأردنيـة. وهـذا الـنمط الحدودي يعتبر من أكثر الأنواع انتشارا بين غالبية دول العالم.

وأشـهر أنـواع الحـدود الـهندسـية التـي رسـمت علـى أسـاس أقـواس دوائـر كـل من خط الحدود الدولية لدولة غمبيا في غرب أفريقيا، والذي يسير موازيـا لنـهر غمبيـا، ولمـا كـان النـهر كثيـر التعـاريج Meindering فقد رسـمت الحـدد علـى أساس أقواس دوائر مركزها يقع على النـهر وبأنصاف أقطار متساوية.

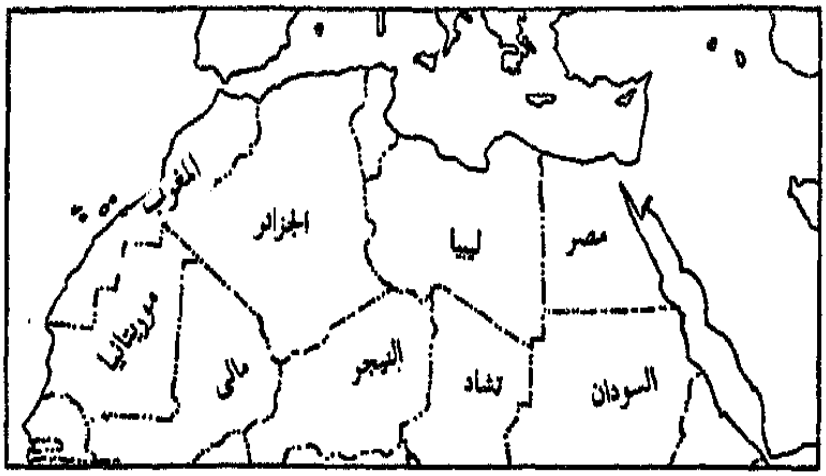

شكل (35) امثلة للحدود الهندسية

ب- الحدود الحضارية " الاثنوغرافية":

هي حدود رسمت للفصل بين مجتمعات سياسية متجاورة تتحدث بلغات مختلفة أو تتبع ديانات مختلفة أو مقسمة تبعا لعناصر ثقافية أخرى تعبر عن الفروق القومية بينها.

هذه الحدود هي أحد ملامح فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى حيث تم تعديل الحدود في أوروبا الوسطى والشرقية بين الجنسيات المختلفة لتصبح كل جنسية ممثلة في وحدة سياسية مستقلة. وخير مثال لهذا النوع من الحدود هي حدود المكسيك والولايات المتحدة والحدود الهندية الباكستانية والحدود الهندية البنجلاديشية بين المسلمين والهندوس، التي رسمت على أساس دينى.

والأفراد الذين يتحدثون لغات مختلفة ويتبعون ديانات مختلفة غالبا لا يعيشون في مساحات محدودة ومعرفة بدقة. وأحيانا يتداخلون في المجتمع في صورة أقليات متماسكة. وعملية التوزيع الجغرافي للعناصر العرقية على أساس السيادة السياسية قد يتطلب عمليات نقل للسكان واسعة النطاق ينتج عنها العديد من المصاعب للأفراد الذين يتم نقلهم. فمشكلة اللاجئين عند حدود الصرب والبوسنة والهرسك في عام ١٩٩٧ هي أوضح مثال لعمليات تبادل عرقي واسعة النطاق في العصر الحديث. كان من نتاجها العديد من المآسي الإنسانية. كذلك فإن المثال الهندي الباكستاني يجسد كيفية إرباك الخطوط الحدودية للوحدة الاقتصادية في المنطقة، وكيف أنها خلقت مشكلات خطيرة على مستوى الدول والأفراد.

ورسم الحدد على أساس أثنوجرافي يعد من أفضل أنواع الحدود السياسية. ولكن للأسف، فإن عدد الدول التي ترسم حدودها على أساس الفصل الثقافي قليلة لأن مناطق الحدود غالبا ما تكون مأهولة بالسكان في المناطق المعتدلة والدفيئة، ومن ثم فإنها تصبح مناطق اختلاط حضاري واضح. وتصبح الحدود الأنثروجغرافية أو الأثنوجرافية واضحة، وتصبح عامل فصل حقيقي إذا ما ارتبطت بعوائق طبيعية مثل: الحدود الفرنسية الإسبانية جبال البرانس وينتج دائما عن رسم الحدود في المناطق المأهولة وجود أقليات داخل حدود الدول،

ويتم التغلب عليها أحيانا بحركة تبادل بين الدولتين أو تنصهر هذه الأقليات مع الدولة الجديدة. أو تظل منطقة جيب Clave للدولة داخل جارتها.

وقد اتضح من الدراسة السابقة أن الحدود إنما هي حواجز اصطناعية يقوم الإنسان بتحديدها وزحزحتها حسب الظروف الزمانية وعلاقات القوى القومية والدولية، وكما أنه كانت هناك دعاوى تؤكد ضرورة وصول القوميات والدول إلى حدود طبيعية فإن هناك دعاوى أخرى تطالب باتفاق الحدود السياسية بحدود بشرية مختلفة كالسلالة واللغة والحضارة والدين.

وقد تكون هذه الدعاوى أقرب إلى المنطق من دعاوى الحدود المرتبطة بالظاهرات الطبيعية، فحيث إن الحدود السياسية تحدد أراضي وأملاكًا قومية معينة فمنطقي أن تضم — أو تسعى لضم — كل أبناء هذه القومية داخل حدود واحدة من أجل إعطاء توازن حقيقي للدولة مبني على تجانس أفراد الرعية "قدر الإمكان".

وسواء كان هذا أمرًا منطقيًّا أو غير ذلك، فإنه برغم فائدة هذا المنطق لحياة الدول إلا أن ذلك لا يمكن تطبيقه (أ) على الدوام في كل الحالات و(ب) إلى الأبد. وهناك مجموعة من الأسباب تفسر لنا استحالة مثل هذا التطبيق في كافة الحالات منها:

1- أن توحيد أبناء قومية واحدة «متجانسة سلاليًّا أو لغويًّا أو حضاريًّا أو اقتصاديًّا» لا يتم إلا بواسطة صراع سياسي وعسكري تعكس نتيجته القوة المنتصرة، وفي هذه الحالة لا نجد رادعًا حقيقيًّا أمام أطماع المنتصر، فهو لا يلجأ فقط إلى محاولة ضم أبناء قوميته التي كانت توجد خارج حدوده، بل إن الانتصار يثمله فيلجأ إلى شتى التبريرات للاستحواذ على مزيد من الأرض على حساب غيره، فيلجأ إلى خلفية تاريخية قد ترجع إلى عقود أو قرون أو آلاف مؤلفة من السنين، كما يلجأ إلى مبدأ تأمين حدوده الجديدة بالاستيلاء على أراضٍ خارجة عن ادعائه السابق، وهو في أضعف الحالات يطلب نزع سلاح شقة حرام على طول الجبهة المواجهة لحدود ادعاءاته السياسية الجديدة، وفي

حالات أخرى يعطي لنفسه وصاية على الدولة المهزومة، وفي أقصى الحالات يفتت وحدة الدولة المهزومة أو يحتلها كلها إذا أمكنه ذلك.

والشواهد على هذه الاتجاهات عديدة ولا تدع للشك مجالًا؛ فألمانيا النازية طالبت بحدود قومية: احتلت النمسا عسكريًّا فيما أسمته «بتوحيد الأوصال «Anschluss في عام ١٩٣٨، وفي السنة ذاتها ضم الألمان إقليم السوديت التشيكوسلوفاكي وتدريجيًّا سقطت جمهورية تشيكوسلوفاكيا في صورة حكومتين ألمانية في بوهيميا وسلوفاكية موالية لألمانيا في سلوفاكيا، وفي خلال الحكم النازي من بدايته كانت مشكلات الأقليات الألمانية في بولندا وفرنسا والدانمرك وبلجيكا هي مثار الإعداد للحرب وقيامها، هذا طبعًا بالإضافة إلى عوامل أخرى كثيرة على رأسها الطبيعة العدوانية للحزب والنظرية النازية، والرغبة في حل مشكلات ألمانيا الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي بتنازعها مع كبار محتكري العالم آنذاك: بريطانيا وفرنسا.

وبعد سقوط ألمانيا في الحربين العالميتين قطعت كثيرًا من وحدتها الأرضية بواسطة الحلفاء المنتصرين، وخاصة حينما قسمت بقية ألمانيا بعد عام ١٩٤٥ إلى دولتين أصبحتا بحكم الأمر الواقع ـــ والآن شرعيًّا ـــ دولتين معترفًا بهما من غالبية المجتمع الدولي فضلًا عن اعتراف كلٍّ من هاتين الدولتين الألمانيتين ببعضهما.

والقضية الفلسطينية شاهد آخر من عالمنا على استحالة تطبيق مبدأ الحدود القومية، فمنذ بداية هذا القرن والحركة الصهيونية تسعى لإيجاد وطن قومي لليهود، وباستدعاء سند تاريخي متناهي القدم حصلت هذه الحركة على ما عُرف باسم وعد بلفور عام ١٩١٧ ـــ لا نريد أن ندخل في تفصيلات الجهود الصهيونية والخدمات التي قدمتها للحلفاء، ولا الأسباب التي دعت بريطانيا لإصدار مثل هذا التصريح، إنما الهدف هنا وجود تسلسل الأحداث للاستدلال على ضعف الحجج النظرية الداعية إلى كافة أشكال الحدود السياسية البشرية.

وحتى عام ١٩٤٨ أصبح لليهود وجود عددي لا بأس به ووجود سياسي تنظيمي عسكري قوي في فلسطين، وفي تلك السنة اعترف المجتمع الدولي المؤثر بقيام إسرائيل التي تخطت حدودًا خطتها لها الأمم المتحدة في اقتسام فلسطين بدعوى الانتصار في حرب ما بين الهدنتين، ووضع اليد على أراضٍ أخرى كان أهمها استراتيجيًّا النقب، وبذلك تحقق تكامل أرضي لإسرائيل وتمزق أرضي لفلسطين العربية، وفي عام ١٩٥٦ حققت إسرائيل مكسبًا حيويًّا هو حرية المرور في مضيق تيران، وبذلك بدأ نزاع قانوني على المياه الإقليمية، وفي عام ١٩٦٧ حققت إسرائيل اتساعًا أرضيًّا شاسعًا بالنسبة لها مؤسسًا على مبدأ الحدود الآمنة، وبطبيعة الحال فإن الصراع العربي الإسرائيلي قد اتسم منذ البداية بعنصرين متلازمين:

أولهما قوة إسرائيل العسكرية المتزايدة وضعف الالتقاءات العربية مما مكن إسرائيل من إيجاد الحجج الواهية التي تصحب عادة القوة العسكرية المنتصرة.

وثانيهما أن صراع هذه المنطقة لم يكن صراعًا محليًّا فقط، بل لا يزال صراعًا تشارك فيه القوى الدولية المؤثرة مشاركات مختلفة الأحجام ومتغيرة في القدر والنوع برغم قصر فترة النزاع العربي الإسرائيلي، فقد اشترك المعسكران الغربي والشرقي في دعم إسرائيل عند ولادتها، ثم ظهر تأثير القوى الغربية أكثر فعالية ودعمًا ووصل إلى قمته بالاتفاق الثلاثي الإنجليزي الفرنسي الإسرائيلي في عام ١٩٥٦، ولا ينفي ذلك استمرار الدعم الأمريكي، لكن الدعم الأوروبي الغربي كان ستارًا مريحًا لأمريكا «خاصة دور ألمانيا الغربية في فترة ما بعد عام ١٩٥٦»، وبعد عام ١٩٥٦ مباشرة ظهرت تفاعلات الكتلتين الغربية والشرقية على مسرح الشرق الأوسط، لكنها لم تطفُ على السطح إلا بعد عام ١٩٦٧، حينما توارت أو قلت أهمية الدعم الأوروبي الغربي ـــ خاصة فرنسا ـــ وبدا كما لو أن الصدام هو مباشرة بين أمريكا والسوفيت أو هكذا تصور العالم، وأيًّا كانت أو تكون حقائق الأمور فإن ما يهمنا هنا تقرير حقيقة القوة ـــ بغض النظر عن مصدرها المحلي والدولي ـــ في ادعاءات الحدود.

2- وبما أن الظاهرات البشرية متغيرة وليست ثابتة مثل الظاهرات الطبيعية ثباتًا نسبيًّا، فإن الحدود التي تسعى للالتزام بالظاهرات البشرية هي حدود مؤقتة زمانًا وتتغير بتغير تلك الظاهرات.

السلالة مفهوم كثير الظهور في العلاقات السياسية، ويعترف العلماء أن السلالة في حدود وقوالب جامدة لا وجود لها، وإنما هي عبارة عن ظاهرة انتقالية بحتة لعدد من الصفات المورفولوجية والوراثية، فالعنصرية الآرية كانت تصف الآري النقي بصفات محددة مثل الشقرة وطول القامة، ولكن أشد دعاة العنصرية في التطبيق — أدولف هتلر — لم يكن آري الصفات، والأفكار العنصرية الخاصة بالنقاء اليهودي يدحضه الاختلاف الشاسع مثلًا في مورفولوجية الأنف عند يهود روسيا وألمانيا وفرنسا ويهود المغرب والشرق الأوسط والحبشة واليهود السود في أمريكا، وإذا كان هذا حال الاختلاط السلالي داخل المجموعة القوقازية فإن الحال ليس أيسر في نطاقات الاحتكاك بين السلالات الرئيسية الكبرى، فإذا أخذنا عاملًا واحدًا للتفريق السلالي — كاللون مثلًا — فإنه قد يمكننا أن نميز نطاقًا انتقاليًّا بين الزنوج والقوقازيين في أفريقيا، ومع ذلك نجد مجموعات قوقازية وزنجانية متوغلة جنوب وشمال هذا النطاق الانتقالي، وبما أن السلالة لا تقوم على معامل تفريق واحد فإنه يتضح لنا بجلاء أن السلالة هي عنصر غير علمي، وأنها على أحسن الفروض تجمعات انتقالية لصفات بشرية، في صورة نطاقات مماثلة لنطاقات الجبال وغيرها من المظاهر الطبيعية، وبذلك فإن السلالة لا يمكن أن تعطي خطًّا محدودًا لرسم حد سياسي.

وقد تكون اللغة أحسن حالًا من السلالة في التحديد القومي، لكن اللغات في تصنيفها التفصيلي تتكون من لهجات مختلفة، وأن اللهجات اللغوية المتاخمة لحدود لغوية تغزوها بكثرة مفردات واستخدامات لغوية مشتركة من اللغتين، حال ذلك اللهجتان الألزاسية واللوترنجية اللتان تتداخل فيهما الألمانية والفرنسية، وتختلف اللهجة الوالونية عن الفرنسية بتأثير جرماني أيضًا، واللهجات الألمانية في مناطق التيرول المنعزلة تتداخل مع الرومانشية

واللاتينية العتيقة، وفي شرق العراق تداخل لغوي عربي فارسي تركماني كردي، وقس على هذا كثير في أوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا.

ومثل هذا، بل وعلى نطاق أعقد، نجد تداخل الأديان والطوائف بحيث تصبح مناطق بأكملها نطاقات انتقالية، وتشهد على ذلك منطقة الجبال الالتوائية في شرق البحر المتوسط حيث تتواجد الأديان الثلاثة الكبرى، وتتعقد تداخلاتها وطوائفها تعقدًا يهدم من الجذور أفكار الدولة والدين، لدرجة أن إسرائيل — إحدى الدول القليلة التي قامت على فكرة الانتماء الديني — تتداخل فيها الديانات الثلاثة وطوائفها تداخلًا كبيرًا، وذلك برغم تهجير وإخلاء مناطق واسعة لأرباب اليهودية فقط.

وخلاصة القول أن الحدود الإتنولوجية — سلالية أو لغوية أو دينية — لا وجود لها في صورة خطوط فاصلة إلا في أضيق الحدود، ولا تظهر إلا بمعاونة عوازل جغرافية مانعة، وإنما تظهر في الغالبية الساحقة من الأحوال في صورة نطاقات انتقالية متراوحة الاتساع والضيق، وأن هذه النطاقات الانتقالية تحدد مساحات أرضية تسود فيها نسبة لا بأس بها من التجانس الديني، ونسبة أعلى من التجانس اللغوي.

3- هذا التجانس الإتنولوجي النسبي لا يظل ثابت الوجود، بل يتغير تدريجيًّا وزمانيًّا نتيجة تفاعلات داخلية وخارجية، مثال ذلك انتشار البروتستانتية بأشكالها المختلفة على مسرح الكاثوليكية في ألمانيا أو بريطانيا، وقد كان هذا الانتشار تلقائيًّا داخليًّا أحيانًا وبتأييد القوى السياسية في أحيان أخرى، وانتشار اللغة العربية اختلف كثيرًا عن انتشار الديانة الإسلامية، وكلاهما حدث متزامن ومصدرهما واحد.

ولا شك في أن اتجاه الظاهرات الإتنولوجية عامة هي إلى الانتشار والتفاعل لأن الإنسان — حامل الصفات الإتنولوجية — عنصر دائم الحركة، ولكن لا شك أيضًا في أن الاتجاه إلى تجميد الظاهرات الإتنولوجية في قوالب مكانية في سطح الأرض راجع إلى التعمد الإنساني في صورته كمجتمع سياسي، وقد كان للقومية

ـــ وخاصة نموها السريع المتعصب في أوروبا منذ بضعة قرون ـــ فعل واضح الأثر في تجميع الصفة الانتشارية الطبيعية في الظاهرات الإتنولوجية، وقد استخدمت أدوات عديدة لهذا التجميد: تعليم اللغة وانتشار لهجة مركز السيادة فيها على حساب اللهجات الأخرى بواسطة الأدب الرسمي على حساب الأدب الشعبي، نشر المشاعر القومية ووصولها إلى قمة التركيز الرمزي في صورة الأنشودة القومية والراية وإجبار الأقليات على الاندماج حضاريًّا أو الهجرة السلمية أو التعسفية، وفوق هذا كله رسم حدود سياسية هي خطوط فاصلة بين القوميات عامة، وبين المصالح الاقتصادية خاصة.

وفي الحقيقة فإن هذا التجميد لانسياح الناس وانتشار الظاهرات الحضارية يرجع أحيانًا إلى فترات قديمة، وأكبر شواهده إقامة الحوائط والأسوار الضخمة في الصين والدولة الرومانية لوقف الظاهرات البشرية الانتقالية وتجميدها عند حد معين، وسور الصين العظيم هو أطول أسوار الدنيا الصناعية؛ إذ يزيد طوله عن ٢٥٠٠كم ليحمي سهول الصين من المغول الرحل في صحراء منغوليا، وفي أوروبا بنى الرومان «السور الألماني «Lines germanicus الذي بني من نويفيد (على الضفة الشرقية لنهر الراين قرب مدينة كوبلنتز) إلى كيلهايم (على الدانوب) وفصل بذلك بافاريا والدولة الرومانية عن القبائل الجرمانية، وكذلك بنى الرومان سور «هادريان» في شمال إنجلترا (بين نيوكاسل وكارليزل) عام ٢٢م، وكان يحتوي على ٨٠ قلعة و٣٢٠ برجًا للحراسة، واستطاع أن يصد غزوات البكتس Picts ثلاثة قرون، وهناك أيضًا الأسوار الدانمركية التي بنيت عام ٨٠٨م .Danewerk ولا شك في أن نمط الأسوار تغير في القرن العشرين، فإن خط ماجينو الذي بناه الفرنسيون على الحدود الفرنسية الألمانية، وخط سيجفريد الذي بناه الألمان في مواجهة ماجينو عبر الراين كانا تعبيرين عن تغيير تكنولوجية الحروب الثابتة أرضيًّا، مع استمرار فكرة السور والحائط العازل.

وبرغم ضخامة هذه الأسوار ومتانة قلاعها، أو الخطوط العسكرية الحديثة وما تقتضيه من شتى أشكال الأبنية والدشم والتحصينات والخنادق المتوغلة في عمق الأرض، برغم كل ذلك فإن مهمة أسوار التجميد هذه لا تخدم إلا فترة زمنية محدودة، وسرعان ما تنهار أمام الحركة البشرية التي تصر دائمًا على

اقتحام العقبات التي تقف أمام خطوط الحركة الحرة بالمعنى المادي (غزو أو هجرة أو ارتباط اقتصادي اجتماعي)، وبالمعنى المعنوي (أيديولوجيات وأفكار وأنظمة حكم وغير ذلك) فقد غزا المغول الصين وحكموها برغم السور العظيم، واجتاحت القبائل الجرمانية أسوار الرومان والعوائق الطبيعية (الألب ونهر الراين)، وأنهوا حكم أكبر إمبراطورية قديمة من إمبراطوريات البحر المتوسط، وهزم الألمان فرنسا برغم خط ماجينو، وهزم الحلفاء ألمانيا برغم تحصينات سيجفريد، وفي كل مرة تنتهي موجة الغزو بإحداث تغييرات عميقة في الدولة المغلوبة على أمرها، وأحدث أشكال التغيرات العميقة هو ظهور توحد أفكار أوروبا الغربية في شتى المجالات بعد أن مزقتها الحروب المدمرة وفرقتها حدود سياسية قومية جامدة.

وبالنظر للخريطة (36) التي توضح تغيرات الحدود السياسية في البلقان ١٩٣٨–١٩٤٨ . نلاحظ منها الاتي:

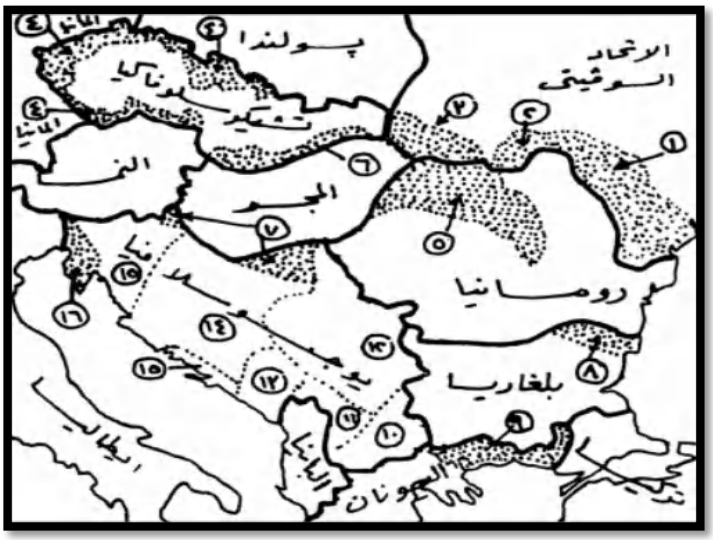

خريطة (36) تغيرات الحدود السياسية في البلقان ١٩٣٨–١٩٤٨.

(1) إقليم بسارابيا (جمهورية مولدافيا السوفيتية حاليًا).

(٢) إقليم شمال بوكوفينا، وقد ضم الاتحاد السوفيتي المنطقتين عام ١٩٤٠ بعد أن كانتا ملكًا لرومانيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

(٣) إقليم روتينيا: ضمته المجر إليها عام ١٩٣٩ ثم ضُمَّ للاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٥.

(٤) نطاق ألمان السوديت: سلخته ألمانيا من تشيكوسلوفاكيا ١٩٣٨، وأعيد لها بعد ١٩٤٥.

(٥) ترانسلفانيا الشمالية: اقتطعت من رومانيا وضُمَّت للمجر ١٩٤٠ بموافقة ألمانيا، أعيدت لرومانيا ١٩٤٥.

(٦) سلوفاكيا الجنوبية: احتلته المجر ١٩٣٨ ثم أعيد إلى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٥.

(٧) شمال يوغوسلافيا: احتلته المجر ١٩٤٠ وأعيد إلى يوغوسلافيا عام ١٩٤٥.

(٨) دبروجيا الجنوبية: ضمت إلى بلغاريا عام ١٩٤٠ وإلى الآن ضمن حدود بلغاريا.

(٩) ترافيا الغربية: ضمتها بلغاريا ١٩٤٠ ثم أعيدت إلى اليونان ١٩٤٥.

(١٠) إلى (١٥) تقطيع أوصال يوغوسلافيا خلال الاحتلال النازي، الإقليم الجنوبي قسم بين بلغاريا (١٠) وألبانيا (١١) وإيطاليا (١٥)، وأنشئت ثلاث دول اسمية خاضعة للحكم الألماني هي: (١٣) دولة الجبل الأسود، (١٤) دولة كرواتيا، (١٢) دولة الصرب. (١٦) إقليم جوليان: ضُمَّ إلى يوغوسلافيا بعد اقتطاعه من إيطاليا عام ١٩٤٧.

الحدود الهندسية ومشكلات الدول الجديدة

ومن المشكلات التي تثيرها عمليات تخطيط الحدود تلك الخطوط الهندسية التعسفية ـــ سواء كانت فلكية أو غير فلكية ـــ التي اتبعت في تعيين مناطق النفوذ الاستعمارية في فترة تبرعم الاستعمار أو نمو دول جديدة داخل مناطق المستعمرات السابقة، والأمثلة على الحدود الهندسية كثيرة، والولايات المتحدة على رأس قائمة دول تشتد فيها هذه الظاهرة التعسفية، فالجانب الغربي من

حدود أمريكا وكندا ـــ خط عرض ٤٩ شمالًا ـــ وحدود أمريكا والمكسيك حدود فلكية وهندسية على التوالي، وحدود الولايات في داخل أمريكا غالبيتها الساحقة خطوط فلكية وهندسية معًا، ولو تصورنا أن هذه الولايات كانت دولًا مستقلة فإن ذلك كان يعطينا على الفور عظم الخسائر الناجمة عن مثل هذا التقسيم المفتعل، والحال نفسه ينطبق على حدود ألاسكا وكندا ـــ خط طول ١٥١ غربًا ـــ وحدود الولايات والأقاليم الكندية باستثناء خط تقسيم المياه في حدود يوكن وكولمبيا، ونهر أوتاوا بين أونتاريو وكويبك.

والعالم العربي مليء بالحدود الهندسية: فهناك خط ٢٢ شمالًا بين مصر والسودان وخط ٢٥ شرقًا بين مصر وليبيا، وأطوال من الخطوط الهندسية تحد سوريا والعراق والأردن والسعودية وليبيا والسودان والصحراء الجزائرية وموريتانيا والصحراء الإسبانية، ولا تخرج هذه الحدود عن أشكالها الهندسية إلا في مناطق العمران والنطاقات الاستراتيجية مثل حدود الجزائر مع تونس، أو حدود اليمن مع عسير السعودية، بينما تختفي خطوط الحدود تمامًا في مناطق اللامعمور مثل الحدود اليمنية السعودية وغيرها كثير.

وفي أفريقيا مجموعة من الخطوط الهندسية تتكامل مع مجموعة من خط الحدود الملتزمة بالأنهار أو بعض خطوط تقسيم المياه، وهذه أو تلك قطعت الاتصال بين أبناء مجموعة حضارية واحدة مثل الزاندي بين السودان وزائيري، والبقارة بين السودان وتشاد، والباكونجو بين زائيري والكنغو ـــ برازافيل ـــ وأنجولا وكابندا ـــ البرتغاليتين ـــ وقبائل الأيوي بين غانا وتوجو، وعشرات الأمثلة الأخرى في غالبية الدول الأفريقية.

لم تكن خطورة هذه الحدود التعسفية كامنة وقت تخطيطها بالدرجة التي نراها اليوم متضخمة ومتأزمة في عهد الاستقلال، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها:

1- في إبان الحكم الاستعماري تتضافر حكومات الاستعمار على سياسة إقرار الأمن، وقمع كل المشاعر القبلية التي تظهر بين الحين والآخر، وتركز على

تأمين مناطق الحدود حيث تتصل القبائل ببعضها أو حيث تظهر عشائر متقاربة لغويًّا وأسطوريًّا، وهكذا تقوم حكومات الاستعمار في المستعمرات المتجاورة بتأمين الحدود المشتركة من الجانبين للمحافظة على "السلام الاستعماري".

2- في خلال الحكم الاستعماري تربط المستعمرة داخل حدودها التعسفية بعجلة الاقتصاد الرئيسية للدولة صاحبة المستعمرة، ويصبح هناك حد أدنى من النمو الاقتصادي خارج الحدود المرسومة بواسطة قوى الاستعمار، ومن ثم لا توجد مشكلات اقتصادية تضغط على المستعمرة في اتجاه التكامل الأرضي صوب المستعمرات المجاورة، ويؤمن هذا التوازن الاقتصادي مع احتياجات القوى الاستعمارية أن وسائل الحركة والاتصال الحديدية والبرية والنهرية توجه كلها من داخلية المستعمرة إلى موانئها، وتبتعد عن الارتباط بشبكة الحركة في الدولة أو المستعمرة المجاورة.

3- حينما تحصل المستعمرات على استقلالها فإنها تصبح دولة داخل الحدود التعسفية التي رسمت إبان العهد الاستعماري، وبخروج القوى الاستعمارية المتضافرة في حماية الأمن وقمع مشاكل الأقليات على الحدود، فإن أوضاع الأقليات والقبائل المقتسمة بواسطة الحدود القومية الجديدة تصبح متفجرة وفي حاجة إلى ممارسات دبلوماسية كثيرة ودقيقة لمعالجة مثل هذه المواقف، لكن لم تحل الدبلوماسية الهادئة غالبية هذه المشاكل: ففي الصومال استعرت الحرب والاشتباكات الدموية مع إثيوبيا من أجل تعديل خط الحدود الذي يفصل قسمًا من الصوماليين داخل حدود إثيوبيا، ومشكلة الأيوي ـــ سكان توجو ـــ ما زالت مكمن خطر ونزاع مستقبلي بين توجو وغانا، وذلك برغم ضم الأيوي نهائيًّا إلى دولة غانا، وقد حل الاستفتاء مشكلة تقسيم الكاميرون الإنجليزية بين طرفي النزاع: نيجيريا (حصلت على القسم الشمالي) والكاميرون (حصلت على القسم الجنوبي)، وفي أفريقيا مشكلات أخرى كامنة ويمكن أن تتفجر إذا تأزم الموقف لأية أسباب.

4- الأشكال الاقتصادية للدول الجديدة في المستعمرات السابقة أصبحت تقسم ـــ على الأقل نظريًّا ـــ برغبة ملحة وأكيدة في التقدم والتنمية القومية، لكن يعوق

هذه التنمية التوجيه السابق لخطوط الحركة في اتجاه الموانئ الاستعمارية الرئيسية من ناحية، وارتباطها بعجلة الاقتصاد الاستعماري السابق من ناحية ثانية، وقد أدى هذا إلى تنافس شديد بين الدول المستقلة الجديدة التي تنتج محاصيل أو خامات أولية متشابهة مما يضعف طاقة هذه الدول في رفع أسعار صادراتها، وفي الوقت نفسه نجد أن اقتطاع الحدود التعسفية للأقاليم التي يمكن أن تتكامل اقتصاديًّا يؤدي إلى مزيد من الضعف ومزيد من التنافس بدل التكامل.

5- ومما يزيد من حدة التناقض الاقتصادي أن الدول الجديدة ـــ بدلًا من التكامل الإقليمي ـــ وقعت في مزيد من التنافس بارتباطاتها مع التكتلات الاقتصادية التي نشأت مؤخرًا في دول أوروبا الاستعمارية السابقة، فمجموعة الدول التي كانت فيما سبق مستعمرات فرنسية وقعت في حوزة الاقتصاد الفرنسي وتكتل السوق الأوروبية، ومجموعة المستعمرات الإنجليزية السابقة وقعت ضمن اتفاقات الكومنولث البريطاني اقتصاديًّا وسياسيًّا، ولسنا نعرف ما سيؤدي إليه دخول بريطانيا كتلة السوق الأوروبية إلى مزيد من الضعف في موقف الدول الأفريقية عامة ـــ سواء منها تلك التي كانت مستعمرات فرنسية أو إنجليزية ـــ بحكم وقوعها كلها ضمن دائرة نفوذ اقتصادية واحدة تشمل كل أوروبا الغربية، ومما يشهد على ضراوة الروابط الاقتصادية بين القوى الأوروبية والدول الأفريقية الجديدة أن دولة غينيا التي اختارت الخروج من المجموعة الفرنسية عقب حصولها على الاستقلال مباشرة تعاني موقفًا متجمدًا في صورة حرب اقتصادية باردة ومتعمدة شنتها عليها فرنسا.

وخلاصة القول أن الحدود التعسفية في مناطق المستعمرات السابقة الذكر قد أدت إلى مشكلات عديدة: مشكلات حدود وأقليات، ومشكلة تنمية اقتصادية عاجزة عن التقدم دون موافقة رءوس الأموال الغربية (مثل مشكلة تمويل سد الفولتا في غانا التي تحولت إلى قضية سياسية اقتصادية أودت بحكومة نكروما)، وبالتالي فإن الدول الجديدة وجدت نفسها في مأزق حرج: حدودها غير منطقية وتحمل في طياتها مشكلات كامنة أو متفجرة، ومصالحها القومية الاقتصادية مفروض عليها وصايات مختلفة خارجية، والمفروض أن تعمل هذه

الدول في إطار قومي متعارض تمامًا مع ما هو كائن من تناقضات ضد تكامل هذا الإطار القومي.

وقد اقترح بعض الزعماء الأفريقيين للخروج من هذا التناقض بين كيان الدولة كما يجب أن تكون، وبين إطاراتها الحدية المفتعلة والمشحونة بالمشكلات، وجذورها الاقتصادية المتنافسة والمناهضة لجوهر التنمية القومية الاقتصادية الاجتماعية؛ اقترحوا صيغًا مختلفة للتكاملات الإقليمية في صورة وحدات سياسية كبرى أو ائتلافات إقليمية في صور سياسية أو إدارية أو تجمعات اقتصادية، لكن مثل هذه الآراء كانت سابقة لأوانها تاريخيًّا؛ لأن (١) الكثير من القادة الجدد كانت تربطهم بالقوى الاستعمارية مصالح مشتركة، أو (٢) أن القادة الجدد غير المرتبطين أحكم رباطهم فيما بعد أو أزيلوا من الوجود عندما كانوا يتخذون مواقف متصلبة وحل محلهم قادة مرنين. وتشهد على الحالة الأولى حكومة نيجيريا التي أعقبت الاستقلال وقبل أن تطيح بها ثورة الأيبو والثورة المضادة لها، فقد كانت الحكومة الاتحادية النيجيرية، وحكومات الأقاليم الثلاثة تتكون من كبار الملاك والمساهمين في النشاطات الاقتصادية، فضلًا عن كونهم أعضاء مجتمعات وعشائر الرئاسات التقليدية، ويشهد على الحالة الثانية إزاحة لومومبا من الحكم عقب استقلال زائيري ـــ كنغو كنشاسا سابقًا ـــ وتولي حكومات مرنة القيادة مثل حكومة سيريل أدولا، أو حكومات منحازة للقوى الاستعمارية مثل حكومة مويس تشومبي.

وفي الحالات التي تم فيها ائتلاف إقليمي مثل اتحاد مالي ـــ مالي والسنغال ـــ فإن القوى الاستعمارية قد ساعدت على تفكيكه فيما بعد مستغلة عدم وجود قومية ناضجة، بل على العكس تفرق في الولاء بين القبيلة والتجمع الحضاري واللغوي والولاء غير المفهوم لنظام الدولة الحديثة، ومشكلة تعدد الولاء بين المجتمع المحلي والدولة الجديدة من المشكلات الكبيرة التي تواجه الدول الأفريقية وتزيد من ضعف وجودها، فالدولة في غالبية أفريقيا المدارية ليست متجانسة قوميًّا، وهي تكاد أن تكون إطارًا سياسيًّا خارجيًّا يحدد مساحة من الأرض تسكنها مجموعة من الأقليات (التجمعات القبلية واللغوية)، ولا يوجد

فيها — إلا في أحوال قليلة — مجموعة حضارية سائدة عدديًّا ومنتشرة مكانيًّا، وهناك حالات متعارضة كثيرة نذكر منها حالة السودان وزائير.

ففي السودان توجد عدة مجموعات حضارية، لكن تسودها المجموعة الشمالية والوسطى المتكونة من العرب المسلمين، بينما في الجنوب هناك عدة مجتمعات حضارية مختلفة لغة ونظامًا سياسيًّا سلفيًّا ودينًا — اختلاط إسلامي وكاثوليكي وبروتستانتي على خلفية وثنية قوية وسائدة — ومن ثم فإن السودان قد تلون بلون المجموعة الحضارية الكبيرة، وينعكس ذلك في تمركز الحكم في الخرطوم العربية، وارتباط السودان بجامعة الدول العربية، ويؤيد ذلك كله خلفية تاريخية من الحكم العربي ابتداء من عام ١٥٠٤، وتركز النشاط الاقتصادي الحديث والمكون لعصب الدولة السودانية في داخل النطاق العربي الأوسط، وقد شعر الجنوبيون — من تلقائهم ونتيجة إيعازات خارجية وأخطاء داخلية — بدور صغير في حياة السودان القومية؛ ومن ثم جاءت ثورتهم الطويلة «بمساعدات خارجية»، والتي وجدت لها مؤخرًا حلًّا مقبولًا في صورة شكل من الحكم الذاتي أنهى هذا الموقف المتأزم.

أما في زائير فإنه توجد عشرات من المجتمعات الحضارية المتكافئة قوة وانتشارًا، وإن كان يبرز من بينها الباكونجو في الغرب والبانجالا في الشرق والبالوبا واللوندا في كاتنجا والجنوب الشرقي واللنجالا في الشمال، ومن ثم فإن الحكم المركزي — ما لم يكن قويًّا — سوف يواجه ظهور النزاعات الاستقلالية على السطح في مكان أو آخر من هذه المساحة الشاسعة، ويجب أن نضيف إلى ذلك أن القوى الأجنبية لها دورها الفعال في الإبقاء على تكامل زائيري الإقليمي أو إثارة الحركات الثورية الانفصالية متى كان هذا أو ذاك مناسبًا لمصالحها.

وبالمثل كان موقف باكستان الشرقية — بنجلاديش — والغربية متأزمًا برغم رابطة الدين، فقد كان كل شيء يعاكس الوحدة: عدم تكامل أرضي ولغات مختلفة واتجاهات اقتصادية مختلفة وسيطرة الغربيين على الحكم واستئثارهم به في كل باكستان، وإلى جانب هذه الدوافع للانفصال جاء دور الهند التي لا تريد

أن تكون جارتها وشريكتها في شبه القارة الهندية دولة كبيرة قوية، مما كان له أكبر الأثر في الإسراع بتفكيك دولة باكستان إلى دولتين.

خامسا: الحدود السياسية والقوى القومية والتكتلات الإقليمية

إذا عدنا إلى ما سبق أن ذكرناه من أن التصنيف النوعي يقسم الحدود إلى حدود الاتصال وحدود الانفصال، فإننا نرى أن هذا التقسيم ينطبق على كافة أشكال الحدود في أزمنة مختلفة، ففي عهود السلام يمكن أن تصبح أشد أنواع الحدود وعورة وتباعدًا حدود اتصال، وتنقلب الآية فتصبح أكثر الحدود وصلًا وتقريبًا حدود انفصال مانعة خلال فترات العداء والحروب، فالفصل أو الوصل إذن عمل إرادي متعلق بإرادة الدول، ولكن علينا ألا نتناسى أن هناك فعلًا مناطق وتخومًا تساعد بطبيعتها على الفصل، وهي إذا تُركت على حالها دون إنشاء الطرق التي تسير عليها الحركة فإنها تصبح طبيعيًّا وبشريًّا نطاقات فاصلة، وهذه مرحلة من مراحل وظائف الحدود، وترتبط بتوجيه الدولة، ويتضح هذا جليًّا في حدود الانفصال القائمة بين البرازيل وجيرانها مثل كولمبيا وبيرو حيث تعمل الغابات الشاسعة في أمازونيا على إقامة تخوم عازلة، ويساعدها في ذلك سلاسل الأند الوعرة المرتفعة التي تقيم نطاقًا آخر من العزلة بين الجيران، ومن ثم فإن البرازيل تتجه صوب مناطق الحركة والموارد السهلة على الشاطئ الشرقي، بينما تدير بيرو وكولمبيا ظهرها للبرازيل متجهة بثقلها إلى سواحلها على المحيط الهادئ ووديانها العليا المنتجة لموارد صادراتها الأولية النباتية والمعدنية، لكن التنمية الاقتصادية والضغط السكاني يؤديان ببطء إلى اتجاه مركز ثقل الدولة إلى نطاقات العزلة الداخلية، ولعل نقل عاصمة البرازيل من الساحل إلى الداخل تعبير عن هذا التحول في توجيه الدولة، وفي المستقبل تتوقع أن تتحول سهول أمازونيا البرازيلية وامتداداتها في بيرو وكولمبيا إلى مناطق اتصال وحركة بدلًا من وظيفتها الحاجزة الآن، وإذا كانت هناك الآن بعض مشكلات على الحدود في أمريكا الجنوبية عامة، فإن المستقبل سوف يشهد مشكلات أكبر حينما يصبح الاحتكاك أكثر على مناطق غنية بمواردها غير المعروفة الآن.

وهذا المثال هو الذي تكرر المرات تلو المرات في تاريخ العالم منذ العصور الحجرية وتصارع المجتمعات على مناطق الصيد الوفير أو تصارع القبائل على المراعي الغنية، أو تصارع الدول المبكرة على موارد الخامات اللازمة لاقتصاديات الزراعة واحتياجات حياة المدينة، والسيطرة على طرق التجارة الرئيسية، أو صراع القوميات الحديثة على السيادة الإقليمية والمجالات الحيوية ومصادر الخامات وأسواق الاستهلاك وطرق التجارة، وفي كل هذه الحالات — قديمة ومعاصرة — تتحرك الصراعات نتيجة النمو والضغط السكاني، والنمو والضغط الاقتصادي، وكلاهما يؤدي إلى تحريك الحدود عبر نطاقات الحجز والتخوم الفاصلة نتيجة لظروفها الطبيعية أو لأن الناس هجروها لأسباب مختلفة سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية.

وبما أن نطاقات الفصل والعزل محدودة المساحة، فإن الوقت الذي تقف فيه القوى المتوسطة وجهًا لوجه عبر خط حاد يفصلها عن بعضها سيأتي دون شك، صحيح أن القوى المتوسعة من مركزين أو أكثر ليس محتومًا أن تلتقي لتتصارع في كل نقاط التماس، لكن أكثر نقط التماس حساسية — لأسباب استراتيجية أو اقتصادية — هي مثار المشكلات الرئيسية بين الدول، ومن الأمثلة على ذلك وادي الراين الأوسط كمنطقة تماس بين القوى الجرمانية المتوسعة غربًا والقوى الفرنسية المتوسعة شرقًا؛ إذ سببت حروبًا طويلة بين الدولتين، بينما استقرت منطقة التماس الجرمانية الفرنسية في النطاق الجبلي في سويسرا دون أن تسبب أزمات خطيرة.

في الماضي البعيد كان هناك متسع من الأرض تنتقل فيه الجماعات من مكان لآخر في صورة هجرات واسعة حينما كان التماس بين مجتمعين يهدد بمواجهات مميتة، وفي الماضي غير البعيد كان الصراع بين دولتين أو أكثر يؤدي إلى تسلط الغالب على المغلوب باحتلال عسكري — أو حضاري — وسلب للحريات.

وفي الوقت الحاضر لم يعد في الإمكان الالتجاء إلى ممارسات الماضي البعيد والقريب، فلم تعد هناك أراضٍ تتحرك فيها الجماعات بعيدًا عن مكامن

الحظر، ولم تعد حدود الدول مفتوحة لحرية الحركة القديمة، فقد تم اقتسام أراضي اليابس إلى آخر شبر، وتم تحديد الحدود وأحكم إغلاقها إلا لمن تسمح له القوانين الدولية بالدخول والخروج، فقد نضجت المشاعر القومية خلال القرن الماضي والحالي نضوجًا لا مزيد عليه، فكل حفنة من التراب القومي استحالت إلى كم معنوي مشحون بعواطف وطنية متأججة ملتهبة، حتى لو كانت هذه المعاني خالية من المحتوى النفعي، وبذلك استحالت في عالمنا الدولي المعاصر فكرة الاحتلال بالقوة، برغم استخدام القوة الغاشمة من جانب القوى المتوسعة، وبرغم هزيمة مادية ملموسة حاقت بشعب ما، ولهذا لا يكتسب الاحتلال أية صبغة شرعية طالما قاوم المهزوم مشيئة الغالب بكل أشكال المقاومة.

ويبدو أن القومية بمعناها الراهن قد نشأت في أوروبا خلال تبلور العصر الصناعي ومقدماته، وارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالنمو الاستعماري وظهور أفكار وكتابات عن «المجد» القومي، والتوسع والسيادة لتحقيق «مهمة حضارية» في العالم، وقد أدى التطور الصناعي والقومي بأوروبا إلى اشتباكات دامية، ويكاد تاريخ أحداث أوروبا الحديثة أن يكون سلسلة من الحروب والدمار والتوسع وتعديلات الحدود، بحيث إن كل دولة تحاربت في وقت ما مع كل دولة أخرى، وتحالفت في وقت آخر مع كل دولة أخرى، تحاربت النمسا وبروسيا، وتحاربت فرنسا وإنجلترا أكثر من مرة، وتحاربت النمسا وبروسيا وروسيا على بولندا، وتحاربت الدانمرك والسويد، وتحارب السويسريون مع النمساويين، وحارب نابوليون كل أوروبا، وحاربت ألمانيا كل أوروبا مرتين، وفي المرتين يكاد أن يكون كل العالم قد جر إلى الحرب، وفي كل مرة تنتهي الحرب بغالب ومغلوب ومعاهدات واتفاقيات وحدود جديدة أو عود إلى حدود قديمة وتغير جذري لحياة السكان في مناطق الحدود، وتغيير للأوطان والجنسيات والتوجيه الاقتصادي والثقافي واللغوي والحضاري.

سادسا: معايير تخطيط الحدود السياسية

حدد جونز (ماهر ص 80) خمسة معايير لتخطيط الحدود هي: المعيار الطبيعي والمعيار القومي والمعيار التعاقدي والمعيار الهندسي ومعيار القوة،

ويرى تايلور وفلنت أن هذه المعايير ليست في عزلة عن الأخرى، إذ أن جميع الحدود في خريطة العالم السياسية غنما تعكس معيار قوة صانعها. أما فكرة الحدود الطبيعية فهي وليدة فرنسا في القرن الثامن عشر، عندما كانت تمثل أقوى الدول الاوربية، ورأت آنذاك أن من حقها الادعاء بحيز أكبر من ما أسمته الاقليم الطبيعي (ماهر حمدي، 2016، ص 81)**.**

وظهرت الحدود القومية كرد فعل ألماني لسياسة فرنسا التوسعية أمام الحدود التعاقدية والهندسية فترتبط بالقوى الاستعمارية وتنافسها الاستعماري، حيث كانت ترسم حدود المستعمرات بالتعاقد بين القوى الاستعمارية عندما كانت تتلاقى مناطق نفوذ القوى الاستعمارية، وعادة ما كانت تلك الحدود لا تستند لأي معيار طبيعي او بشري، ومن هنا ظهرت الحدود الهندسية التي تستند الى خطوط الطول ودوائر العرض، وبناء على ذلك نجد أن العديد من الجماعات العرقية الواحدة واحواض الانهار قد قطعت وفق تجاهل لكل ما هو قومي أو طبيعي!

وحدد الديب (محمد الديب، 2005، ص 200) **ثلاثة معايير أساسية لترسيم الحدود السياسية هي المعيار الاستراتيجي في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى، والمعيار الاثنوغرافي والحضاري في فترة ما بين الحربين العالميتين، والمعيار الاقتصادي في الوقت الحاضر، وأضاف اليها معيار رابع هو القوة والقهر والاتفاقات غير المتكافئة.**

سابعا: مراحل تخطيط الحدود السياسية

قسم فيجرت (ماهر حمدي، 2016، ص 81) **مراحل تخطيط الحد السياسي بين دولتين إلى اربع مراحل هي:**

1- مرحلة التعريف:

وهي مرحلة صياغة معاهدة الحدود بين الدول الاطراف، وتتضمن المعاهدة وصفا للحدود والمنطقة التي يخترقها ومساره، وكلما كان الوصف تفصيليا

ودقيقا ومتضمنا احداثيات جغرافية تحدد مسار الحد السياسي كلما كانت احتمالات النزاع بين الدولتين قليلة.

2- مرحلة التحديد:

قد يتم دمج تلك المرحلة مع المرحلة السابقة وهي تتضمن عملية توقيع الحد من مجرد نص في المعادة الى خط على الخرائط.

3- مرحلة التعيين:

تتضمن تلك المرحلة تحديد خط الحدود او تعيينه على الطبيعة باستخدام طرق مختلفة كالأسلاك الشائكة أو الاعمدة الخرسانية أو الاسوار.

4- مرحلة ادارة الحد:

وهي مرحلة دائمة تتضمن المحافظة على الحد الخطي السياسي، ودوام فاعليته وحراسته.

وفي النهاية ينبغي التأكيد على أن هذا التقسيم هو تقسيم مثالي، وليس ضروريا أن تتوفر كل المراحل في كل حد سياسي، أو أن تأتي تلك المراحل بنفس الترتيب في كل حد سياسي.

دولة طاجيكستان هي احدى الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق وتقع ضمن إقليم وسط أسيا، ويجاور طاجيكستان أربع دول هي الصين شرقاً، وقيرغيزستان شمالاً، وأوزبكستان شمالاً وغرباً وأفغانستان جنوباً كما يتضح من الشكل(37)، ويبلغ إجمالي طول الحدود السياسية لدولة طاجيكستان 3651كم، وتلك الحدود السياسية موزعة كما يتضح من الجدول (11) والشكل رقم (38).

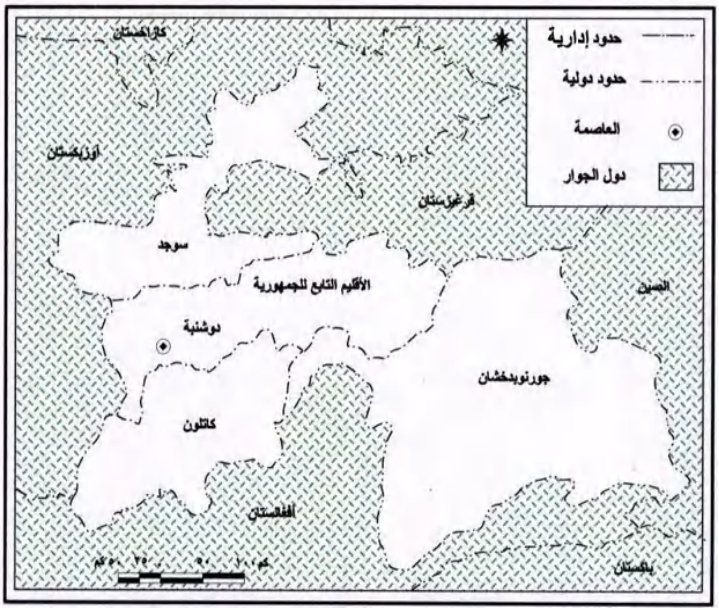

شكل (37) أطوال الحدود السياسية لطاجيكستان مع دول الجوار

جدول (11) الجوار الجغرافي للحدود السياسية لطاجيكستان

الدول المشتركة في الحد مع طاجيكستان	طول الحد المشترك كم	% من طول حدود طاجيكستان
الصين	414	11.4
قيرغيزستان	870	23.8
أوزبكستان	1161	31.8
أفغانستان	1206	33.0
الإجمالي	3651	100.00

Source:Library of Congress , Country Profile, Tajikistan,Federal Research Division,2005,p,3

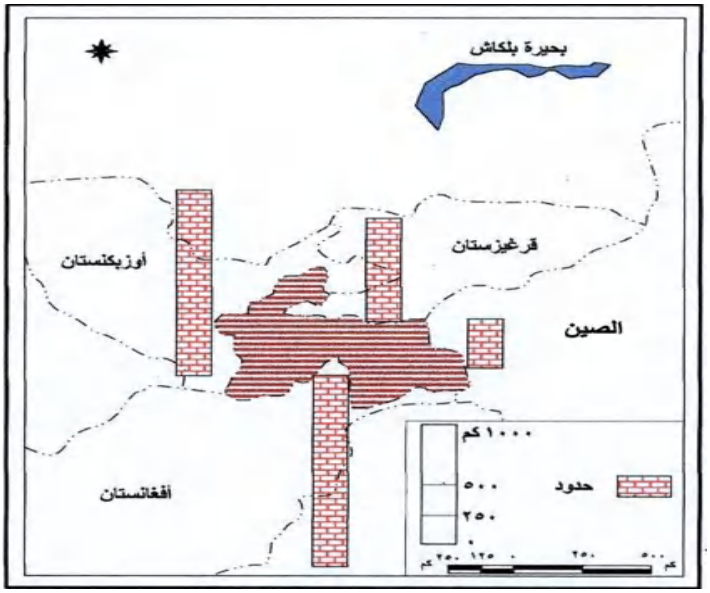

شكل (38) أطوال الحدود السياسية لطاجيكستان مع دول الجوار

تعد أفغانستان صاحبة أطول حدود سياسية مشتركة مع طاجيكستان ، ويشكل الحد المشترك بين الدولتين حوالى ثلث الطول الإجمالي لحدود طاجيكستان ، وتليها مباشرة أوزبكستان التي تشارك طاجيكستان في نحو 32% من الطول الإجمالي لحدود الأخيرة ، وتأتى في الترتيب الثالث قيرغيزستان بحوالي 24% من الطول الإجمالي لحدود طاجيكستان ، وأخيرا الصين التي تشارك طاجيكستان في 11% من حدودها .

ويبلغ الطول المثالي النظري للحدود السياسية لدولة طاجيكستان - علي افتراض اتخاذها الشكل الدائري المثالي -1340.2كم ، أي أن الحدود الفعلية تعادل مثلي وسبع أعشار مثل الحدود النظرية ، وهو ما يعني أعباء أمنية ودفاعية اضافية نتيجة انحراف شكل الدولة عن الشكل الدائري .

أولا: الحدود في الفترة السوفيتية

رسمت الحدود السياسية الحالية بين دول آسيا الوسطي في عشرينيات القرن العشرين بقرارات إدارية من موسكو. أي أنها كانت مجرد حدود ادارية بين جمهوريات تابعة للاتحاد السوفيتي السابق ، حتى أنه قبل أن يخلق الحكم السوفيتي الحدود بين تلك الجمهوريات آنذاك، لم يكن هناك أية حدود سياسية واضحة في المنطقة التي تعرف الآن بآسيا الوسطى ، فقد كانت تلك المنطقة مقسمة بين خانات khanates كيفا وكوكاند وإمارة بخاري ، ولم تكن الحدود واضحة بين تلك الخانات والإمارات التي كانت تحكم المنطقة قبل التمدد الروسي خلال القرن 19(Karaeve. Z., 2005) **.**

تكونت جمهوريات آسيا الوسطي في أواخر عشرينيات القرن العشرين بواسطة النظام السوفيتي ، وقد كان إنشاؤها وحدودها ينطويان على الكثير من التعسف، ولم تتبع أى فواصل جغرافية طبيعية أو بشرية.

لم تكن الحدود بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق أكثر من كونها مجرد حدود إدارية ولم يتم تعليمها خلال الحكم السوفيتي. ولقد جاء تحديد تلك الحدود من قبل المخططين السوفييت لتكون بمثابة حائل دون المحاولات

الانفصالية من قبل أي جمهورية. وقد تجاهلت الروابط الاقتصادية والنقلية والتخطيط المركزي السوفيتي الشديد وجود تلك الحدود الادارية بين الجمهوريات التي كانت تنضوي في الاتحاد السوفيتي.

إن العديد من الصعوبات الحالية في ترسيم الحدود السياسية بين طاجيكستان والدول المجاورة لها في آسيا الوسطى تعود إلي الظروف المتشابهة التي أحاطت برسم الحدود الداخلية في الاتحاد السوفيتي السابق ، فقبل الاتحاد السوفيتي ومحاولته لخلق جمهوريات محددة في إقليمه في آسيا الوسطي لم تعرف تلك المنطقة حدود تاريخية. وفي رسم حدود جمهوريات الاتحاد السوفيتي لم يربط المخططون في موسكو- وربما لم يتمكنوا - الحدود الإدارية بالتوزيع الجغرافي للجماعات العرقية في تلك الجمهوريات ، كما لم يعتمدوا علي المعايير الجغرافية الطبيعية في رسم تلك الحدود .بل اعتني المخططون السوفييت بشدة بألا يؤسسوا لجمهوريات تسمح لها تراكيبها الإثنية بالانفصال عن الاتحاد السوفيتي . وكان هناك درجة عالية من التعسف في تحديد حدود تلك الجمهوريات.

وعلى الرغم من أن مثل هذا المنهج كان يخدم الاحتياجات التكتيكية والاستراتيجية لموسكو في حينه فإنه الآن قد خلف منازعات حدودية على طول معظم قطاعات تلك الحدود تقريبا عقب تفكك الاتحاد السوفيتي (International Crisis Group 2002)

واجهت الدول حديثة الاستقلال في منطقة آسيا الوسطي العديد من الصعوبات الناجمة عن الحدود التعسفية. حيث ترك المخططون السوفييت عن عمد أعداد كبيرة من الجماعات العرقية المختلفة من كل جمهورية من الجمهوريات الخمس مبعثرة داخل أراضي الجمهوريات الأخرى، ومن أمثلة ذلك أن الطاجيك يمثلون الأغلبية في محافظتين علي الأقل في أوزبكستان . كما أن أعداد كبيرة من الأوزبك الذين يمثلون أكبر جماعة عرقية في المنطقة موجودة في طاجيكستان وقيرغيزستان . والأكثر أهمية أن أكبر مدينتين يقطنهما الطاجيك وهما سمرقند وبخاري قد تم ضمها إلي أوزبكستان واقتطاعهما من

طاجيكستان بقرار من ستالين. وبطريقة مماثلة فان محافظة أوشOsh وهي موجودة في قيرغيزستان تسكنها اغلبية من الاوزبك.

ومن ما يزيد من ثقل الإرث السوفيتي في تحديد الحدود الإدارية لجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وجود العديد من المكتنفات والمقتطعات في أقاليم كل من طاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وبصفة خاصة في منطقة وادي فرغانة ، الذي تم تقسيمه بين الجمهوريات الثلاث.

هناك سلوك آخر للنظام السوفيتي عقد من قضايا الحدود السياسية بين دول ما بعد الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى وهو عملية رسم وإعادة رسم الحدود بين الجمهوريات في مناسبات متعددة وتبادل الأراضي Land Exchange ففي سبتمبر من عام 1929 انتزعت مقاطعة كوكاند khujand من جمهورية أوزبكستان ، وضمت إلي جمهورية طاجيكستان ، وغير اسمها إلي محافظة لينين أباد Leninabad، وبعد مضي عقد من ذلك التاريخ أعيد جزء من ذلك الإقليم إلي أوزبكستان بعد تشييد قناة كبيرة في وادي فرغانة Ferghana valley. ولم تكن طاجيكستان هي الجمهورية الوحيدة التي يتم فيها تبادل الأراضي مع الجمهوريات المجاورة.

أما عن الحدود الخارجية للاتحاد السوفيتي، التي ورثت طاجيكستان قطاعاً منها مع كل من الصين وأفغانستان فقد ظلت ثابتة منذ عام 1945 وحتي انهيار الاتحاد السوفيتي(Trenin .D, 2001).

ثانيا: الحدود في ما بعد الاتحاد السوفيتي

ارتضت كل من الصين وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان ـ في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي ـ بأن تصبح الحدود الإدارية الموروثة عن الحقبة السوفيتية حدوداً سياسية لمرحلة ما بعد الاستقلال في دول آسيا الوسطى بدلا من النبش في الادعاءات الإقليمية التاريخية. وان كانت التطورات اللاحقة قد جاءت على النقيض من ذلك الى حد بعيد .ولأن تلك الحدود الإدارية السابقة لم

يتم تعليمها قط Demarcated فقد دخلت تلك الدول في مباحثات ثنائية من أجل تحديد تلك الحدود.

وبرغم الاتفاق العام علي الحدود الإدارية القديمة Old Administrative Boundaries تقف الحدود ومنازعاتها كعقبة كؤود في سبيل التعاون الاقتصادي والأمني والعلاقات العرقية ليس بين طاجيكستان والدول المجاورة لها في آسيا الوسطى فحسب بل بين معظم دول آسيا الوسطى من ناحية والدول المجاورة لكل منها من ناحية أخرى.وحتى في الأجزاء التي تم تعيين الحدود فيها فإن الإجراءات البيروقراطية تعيق انتقال البضائع والأشخاص فضلا عن عدم وجود الثقة السياسية بين معظم تلك الدول.

وإذا لم تحسم مشاكل تحديد تلك الحدود الادارية سابقا السياسية حاليا فسوف يكون للمنازعات الناجمة عن الحدود دورا كبيرا فى تعقيد الوضع الأمني في آسيا الوسطي، كما ستوفر الوقود اللازم من أجل اشعال المنازعات الإقليمية والمحلية.

ثالثا: العوامل المؤثرة في ترسيم الحدود

هناك عاملان تطوريان في نهاية العقد الأول للاستقلال دفعا دول آسيا الوسطي إلي السعي لتعليم الحدود هما:

1. **أنشطة الجماعات المسلحة التي عبرت من طاجيكستان إلي قيرغيزستان في عامي 1999و 2000 بغرض تقويض النظام في أوزبكستان ، مما دفع الأخيرة للقيام ببعض الإجراءات مثل تلغيم حدودها ووقف المرور الحر Free Movement عبر حدودها وذلك كإجراء من جانب واحد في غياب اتفاق بين الدول المشتركة في الحد.**
2. **تطبيق نظام تأشيرة الدخول أو الفيزا من قبل عدة دول في آسيا الوسطي مما يتطلب وجود حدود سياسية متفق عليها مع الدول المجاورة .**

طبقت أوزبكستان نظام الفيزا عام 1999 مما عقد المرور العابر في المنطقة وخاصة عبر الحدود مع طاجيكستان وتزايد الاهتمام بين دول وسط آسيا بخصوص النتائج المترتبة علي ترسيم الحدود.

حرب الخرائط "Maps War"

ترى طاجيكستان وغيرها من دول آسيا الوسطى المجاورة لأوزبكستان أن أيديهم مغلولة في مباحثات الحدود مع أوزبكستان لأن الأرشيف المركزي يقع في طشقند عاصمة أوزبكستان، وهذا سمح لأوزبكستان بأن يكون لها اليد العليا في حرب الخرائط. فضلاً عن الأرشيف المركزي السوفيتي السابق الموجود في موسكو.الذى يحتوى على الوثائق السوفيتية خاصة ما يتعلق منها بالحدود بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي، ودول آسيا الوسطي في حاجة إلي الاتفاق علي إتاحة الاطلاع علي الخرائط والوثائق التي تعود الى الحقبة السوفيتية في طشقند وكذا في موسكو.

القوي الاقليمية الكبيرة

هناك ثلاث قوي اقليمية مجاورة لطاجيكستان تلعب دوراً استراتيجياً في ترسيم الحدود بين طاجيكستان والدول المجاورة لها هي: روسيا والصين وأوزبكستان ، وثلاثتها هي الأقوى عسكرياً في المنطقة.

تعتبر أوزبكستان لاعب رئيسي في منازعات الحدود الإقليمية في آسيا الوسطي ، فهي أكثر دول آسيا الوسطي سكاناً، وأقواها عسكرياً ولها حدود مباشرة مع كل من طاجيكستان وقيرغيزستان وكازخستان وتركمنستان ، وكانت بناء علي ذلك مدللة ومفضلة من قبل موسكو خلال الحقبة السوفيتية وتمتلك بنية تحتية أفضل من جاراتها في آسيا الوسطى. وتنظر طاجيكستان الى أوزبكستان على أنها أكثر دولة عنيفة في المنطقة في تعزيز مطالبها الإقليمية.

أما الصين فلها حدود مع روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان في آسيا الوسطي .وإن كانت منازعات الحدود مع الصين أقل تعقيداً بالقياس

بمنازعات الحدود بين الدول الوليدة في آسيا الوسطي، لأن مناطق الحدود قليلة السكان، وتسير الحدود مع ظاهرات طبيعية في معظم قطاعاتها.

وقد عبرت دول آسيا الوسطي كثيرا عن قلقها بخصوص النزعة التوسعية الصينية، اذ تري كل من طاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان أن الروابط الأمنية مع روسيا مهمة لتحجيم الطموحات الصينية تجاه تلك الدول .

وعلي أية حال فمنذ استقلال تلك الدول، دعمت الصين روابط تجارية ونقلية مع كازاخستان وقيرغيزستان، فضلاً عن تأسيس منظمة شنغهاي خمسة Shanghai five عام 1996 وتضم الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان لتكون بمثابة ملتقي لتسهيل مباحثات الحدود ونزع السلاح من المناطق المتاخمة.

وفي يونيه عام 2001 تمددت المجموعة لتضم أوزبكستان، كما توسع مجال عملها ليضم مناوأة الإرهاب والتعاون الاقتصادي وتغير اسمها إلي منظمة شنغهاي للتعاون(SCO) Shanghai Cooperation Organization .

مما لا شك فيه أن الدور الروسي في مسائل الحدود السياسية لطاجيكستان معقد للغاية ، فلها تأثير استراتيجي وعلاقات حميمة عسكرية وأمنية في المنطقة، ولها ما يزيد علي 10 آلاف عسكري في طاجيكستان.

وما يهم روسيا في مشاكل الحدود في آسيا الوسطي بصفة عامة هو:

1- حدودها المشتركة مع كازخستان التي تمثل أطول حد بين دولتين في العالم 7000كم تقريباً.

2- الحدود السياسية بين دول آسيا الوسطي من ناحية، وبين تلك الدول والدول الآسيوية الأخرى المجاورة لدول آسيا الوسطى كالصين وأفغانستان من ناحية أخرى.

وفي طاجيكستان ومنذ 1992 أصبح خط الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان خط الجبهة الروسية، وفي أعقاب اتفاق 1993 بين موسكو وعواصم آسيا الوسطي وصل عدد قوات حرس الحدود الروس في طاجيكستان 18 ألف جندي وفي أواخر التسعينات كان 25 ألف جندي غير روسي يخدم مع الروس في قوات حرس الحدود في طاجيكستان نصفهم فقط من الطاجيك .

وبنهاية عام 1997 تم تخفيض عدد قوات حرس الحدود الروس في طاجيكستان إلي 14500 جندي من جراء الاستقرار السياسي النسبي الذي شهدته طاجيكستان في أعقاب اتفاق السلام عام 1997 بين الحكومة والمعارضة.

منذ تفكك الاتحاد السوفييت السابق فقد رأى الكثيرون في روسيا - وعلي رأسهم وزير الدفاع الروسي بافل جراتشيف Pavel Grachev ومن بعده سكرتير مجلس الأمن ألكسندر ليبيد Alexander lebed - أن الحد السياسي الأفغاني - الطاجيكي هو أول قطعة في سلسلة من أحجار الدومينو فإذا ما سمح لهذه القطعة بالسقوط فإن دولاً أخري في آسياً الوسطي سوف تفقد وتتداعي إما للإسلاميين أو للطالبان. وسوف تتحرك الحدود الاستراتيجية لروسيا إلي الخلف إلي استرخان أو قد تصل إلي الفولجا .

الأمر هنا ليس نزاعاً إقليمياً، ولكنه تحكم وسيطرة سياسية علي طاجيكستان وبصفة خاصة حدها الجنوبي، وفي عام 1993 أصبحت طاجيكستان مختبرا للسياسة الروسية في آسيا الوسطي في ذلك الحين قال الجنرال نيكولاييف Nikolayev أن روسيا لن تسحب أبداً قواتها من منطقة الحدود الطاجيكية الأفغانية التي أصبحت المعبر الاستراتيجي لروسيا .

يحظى الحد السياسي بين طاجيكستان وأفغانستان بالاهتمام الكبير في موسكو بالنسبة لحدود آسيا الوسطي، وكل من أفغانستان وطاجيكستان وأوزبكستان متورطين في عدم الاستقرار القائم علي جانبي هذا الحد.

أدرك الروس أن سبب مشكلتهم هو غزوهم لأفغانستان عام 1979 ثم انسحابهم منها عام 1992 ، وفي الحالتين فقدوا حاجزهم الوقائي Protective Buffer والآن هي طاجيكستان التي تلعب دور الدولة الحاجزة وأن الانسحاب من طاجيكستان هو في عيون البعض سوف يصبح الخطأ الأكبر Greater blunder بالقياس إلي الانسحاب من أفغانستان.

في ما بين عامي1995و 1997 كون الروس منطقة أمنية Security zoneعلى طول الجانب الأفغاني من الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان وهو عبارة عن شريط من الأرض بعمق يتراوح بين 15-20كم.

ومازالت طاجيكستان أرض معركة Battle Ground للعديد من العشائر ذات الامتداد الإقليمي ولن يكون لدي روسيا الموارد الكافية علي الإطلاق للتحكم في المنطقة، كما أن الاهتمامات القومية لروسيا لن تتطلب علي الإطلاق أن تقوم بذلك.

وفي حقيقة الأمر فإن موسكو استخدمت من قبل القوات المتنافسة في طاجيكستان وأوزبكستان من أجل مصالحهما الخاصة ، وفي ظل هذه الظروف فإن التحكم في الحدود هو بغير ذي معني ، ما لم نأخذ في الاعتبار مشكلة تهريب ونقل المخدرات Drug Trafficking، ومحاربة تلك المشكلة يتطلب استراتيجية مختلفة تماماً.

منذ منتصف التسعينات أصبحت روسيا واحدة من المعابر الرئيسة لتهريب المخدرات في العالم. حيث يتم تهريب المخدرات من أفغانستان وجنوب آسيا مروراً بطاجيكستان وقيرغيزستان حيث يتم تصديره إلي أوروبا الغربية عن طريق دول البلطيق وشرق وسط أوروبا كما أن روسيا ذاتها أصبحت من الأمم الرئيسية المستهلكة للمخدرات.

يواجه حرس الحدود الروسي في طاجيكستان تهريب المخدرات ولكنه غير قادر علي وقفها تماماً، إلا أن دول آسيا الوسطى دول ضعيفة جداً، تعاني

البيروقراطية. كما أن القوات الحدودية – في حال وجودها – عاجزة عن التصدي لتلك المشكلة .

1- الحدود مع الصين

يبلغ طول الحد السياسي بين طاجيكستان والصين 414كم ، وبينما يمثل ذلك الحد حوالي 11% من إجمالي طول الحدود السياسية لطاجيكستان ، فإنه لا يشكل سوي 1.87% من الطول الإجمالي للحدود البرية للصين، حيث يبلغ الطول الإجمالي للحدود البرية للصين ما يزيد قليلاً علي 22 ألف كيلو متر تشاركها فيها 14 دولة ، فضلا عن سواحلها التي يبلغ طولها 14500كيلو متر .والجدول (12) يوضح التوزيع الجغرافي للحدود البرية للصين.

جدول (12) التوزيع الجغرافي للحدود البرية للصين.

الدول المجاورة للصين	طول الحد المشترك كم ([1])	% من حدود الصين
طاجيكستان	414	1.9
دول أخرى	21703	98.1
الإجمالي	22117	100

Source:Library Of Congress ,Country Profile , China, Federal Research Division ,August,2006,p.7 .

وتعد طاجيكستان آخر دول ما بعد الاتحاد السوفيتي التي توقع اتفاقية حدود مع الصين- أعني الدول المجاورة للصين- حيث اتفقت طاجيكستان والصين علي الحدود المشتركة بينهما عام 2002، ويعزي ذلك إلي عدم وجود نزاعات إقليمية خطيرة بين الدولتين ، فضلاً عن انشغال طاجيكستان منذ استقلالها بالحرب الأهلية والمشاكل السياسية الداخلية.

يسير الحد السياسي بين الصين وطاجيكستان علي طول الحافة الشرقية لمنطقة جورنوبدخشان Gorno- Badakhshan Autonomous، وهي منطقة مخلخلة سكانياً ، فقيرة ومجدبة. ومع توقيع اتفاقية الحدود بين طاجيكستان والصين ، من المؤمل أن يتم تشييد ومد طريق إلي الصين لتسهيل التبادل التجاري بين الدولتين وزيادة الاعتماد على الصين في حركة الترانزيت.

3- الحدود مع أفغانستان

يصل الطول الإجمالي للحد السياسي بين طاجيكستان وأفغانستان 1206كم ، تشكل نحو ثلث الطول الإجمالي لحدود طاجيكستان في مقابل 21.8% من الطول الإجمالي لحدود أفغانستان الموزعة بين ست دول كما يتضح من الجدول (13).

جدول (13) التوزيع الجغرافي للحدود السياسية لأفغانستان.

الدول المجاورة لأفغانستان	طول الحد المشترك كم	% من حدود أفغانستان
طاجيكستان	1206	21.8
دول أخرى	4323	78.2
الإجمالي	5529	100

Wikipedia ,The Free Encyclopedia ,Geography Of Afghanistan ,Available at.

وقد تم تحديد الحدود بين الامبراطورية الروسية وأفغانستان في إطار الصراع والتنافس الروسي البريطاني - لوقوع أفغانستان آنذاك تحت السيطرة البريطانية- حيث اتفقت كلا الدولتين عام 1873م علي تحديد الحدود الشمالية لأفغانستان وقد قصدت بريطانيا من هذا الاتفاق الحد من مطامع الروس وشل حركتهم التوسعية صوب أفغانستان ، حيث أعلنت روسيا بمقتضي هذا الاتفاق أن أفغانستان تقع خارج ميدان نفوذها السياسي (محمد فاتح عقيل ، ص25).

وقد أكدت هذه الاتفاقية المعروفة باسم(اتفاقية كلاريدون Claredon- جورتشاكوف Gortchakoff) أن نهر أمودايا AmuDarya يمثل القطاع

الشرقي والأوسط من الحد الشمالي لأفغانستان. أما القطاع الغربي من الحد الشمالي ، فإنه يتمشي مع الحد الشمالي لواحة ميرف Merv (تسمي الآن ماري Mary وتقع داخل حدود تركمنستان علي مسافة 250كم إلي الشمال من الحدود الشمالية الأفغانية الحالية(Ali, M., 1969, P.2.)

وبذلك تم تثبيت القطاع الشرقي والأوسط من الحد الشمالي لأفغانستان ـ الجنوبي لا حقا لطاجيكستان ـ ، ولكن ظل القطاع الغربي من هذا الحد ، يمثل أضعف قطاعات الحد الشمالي لأفغانستان أمام الأطماع الروسية. لذا لم يكن هذا القطاع بمثابة خطوط ثابتة بقدر ما كان منطقة استيعاب متنقلة ، كان لابد لها أن تتجاوب باستمرار مع احتياجات الدولة الروسية.

وفي عام 1884م احتلت القوات الروسية واحة ماري ثم تجدد ت مطامع الروس في سنة 1885م واستولوا علي واحة بانجاديا Panjdeh بالإضافة إلي مقاطعتي روشان Roshan وشيجنان Shignan علي الجانب الشمالي لنهر أكسوس Oxus.

ولتأكيد سيطرتها علي هذه المناطق عملت روسيا علي مد خطوط السكك الحديدية إلي تلك الأصقاع ، حتى وصلت إلي حدود كوكشكا (شمال هيرات Heart) .

وتعالت الأصوات داخل الدوائر السياسية الروسية في ذلك الوقت ، تحث الحكومة الروسية علي الاستيلاء علي هيرات كمقدمة للوصول إلي المحيط الهندي.

وكانت لدي الروس الرغبة في السيطرة علي المناطق والدروب المؤدية لتحقيق هذا الهدف، قبل اجتماع لجنة الحدود البريطانية الروسية المشتركة، وذلك لفرض حدود الأمر الواقع علي الجانب البريطاني ، ولكن البريطانيين قد عملوا علي منع الروس من التقدم لأبعد من بانجاديا . وقد تم الاتفاق بين الجانبين في عام 1886م علي تأكيد ما جاء باتفاقية كلاريدون- جورتشاكوف عام 1873م، وتثبيت الحد الشمالي لأفغانستان في قطاعه الشرقي والأوسط،

بحيث يتمشي مع منتصف المجري الملاحي لنهر أموداريا، واعتبار الحد الجنوبي لواحة بانجاديا Panjadeh هو المكمل للحد الشمالي لأفغانستان في قطاعه الغربي(عيسى السيد، ص71).

ومع الموافقة الرسمية من قبل كل من أفغانستان وطاجيكستان علي الحدود السوفيتية – الأفغانية التي يجري معظمها مع نهر أموداريا، لم تعد المشكلة هي تعليم الحد بقدر ما كانت المشكلة هي التعاطي مع الآثار الجانبية للنزاع في أفغانستان.

3- الحدود مع أوزبكستان

يبلغ طول الحد السياسي المشترك بين طاجيكستان وأوزبكستان 1161كم ، تمثل نحو 31.8% من الطول الإجمالي لحدود طاجيكستان ، بينما لا يتجاوز 18.7% من الطول الإجمالي لحدود أوزبكستان ، كما يتضح من الجدول(14).

جدول (14) التوزيع الجغرافي للحدود السياسية لأوزبكستان.

دول الجوار الجغرافي	طول الحد المشترك كم	% من حدود أوزبكستان
طاجيكستان	1161	18.7
دول أخرى	5060	8103
الإجمالي	6221	100

Library of Congress , Country Profile , Uzbekistan, Federal Research Division , February,2007, p.3.

وفى يوليو عام 2000 وقع الرئيس الأوزبكى كاريموف KARIMOV , و الطاجيكي رحمانوف Rakhmonov اتفاقية للدخول في محادثات من أجل تعليم الحدود بين أوزبكستان وطاجيكستان ،وهو ما كان يتطلب حسب أكثر التقديرات

تفاؤلا نحو 18 شهرا ، إلا أن التقدم في حقيقة الأمر كان محدودا ، وظلت العلاقات الثنائية متوترة بدعوى أن طاجيكستان – من وجهة نظر أوزبكستان - فشلت في اتخاذ خطوات مؤثرة في سبيل معاداة واحتواء مهربي المخدرات والنشطاء العسكريين الإسلاميين.

4- الحدود مع قيرغيزستان

يبلغ طول الحدود المشتركة بين طاجيكستان وقيرغيزستان 870 كم ، تشكل 23.8% من الطول الإجمالي لحدود طاجيكستان ونحو 22.4% من الطول الإجمالي لحدود قيرغيزستان كما يوضح الجدول(15) .

جدول(15) التوزيع الجغرافي لحدود قيرغيزستان

الدول المجاورة	طول الحدود المشتركة كم	% من إجمالي حدود قيزعيزستان
طاجيكستان	870	22,4
دول أخرى	3008	77,6
الإجمالي	3878	100

Library of Congress ,Country Profile ,Kyrgyzstan, Federal Research Division, January,2007,p.3.

توقفت عملية ترسيم الحدود بين الدولتين عام 1998 وأدعى القيرغيزيون أن طاجيكستان توقفت على أمل أن يغير سكانها الوضع على الطبيعة . أنتجت المحادثات على المستوى المحلي اتفاق في يونيو عام 2001 بين محافظة سوجاد SUGHD فى طاجيكستان ومحافظة باتكين BATKEN في قيرغيزستان بشأن تقسيم واستخدام المياه والأرض ، وقد ساعدت تلك الاتفاقية على تطبيع العلاقات بين الدولتين ، وقال الطاجيك أنهم ليس لديهم مشكلة مع قيرغيزستان في تلك المنطقة بخصوص الحدود ، ولكن على المدى الطويل فإن الدولتين في

حاجة إلى إقامة حد سياسي مقبول من السكان المحليين ويسمح بحرية التجارة والتنقل ويعظم الأمن ضد تهريب المخدرات.

رابعا: منازعات الحدود السياسية

1- تصنيف منازعات الحدود السياسية

تقسم النزاعات الحدودية إلي أربعة أنماط هي (Prescott,R.J., 1965 , P.109) **:**

1- **النزاع الإقليمي A Territorial dispute وينشأ هذا النمط من النزاع لرغبة الدولة التي تثيره في انتزاع منطقة حدودية لها أهمية وجاذبية خاصة لديها من الدولة المجاورة لها 0**

2- **النزاع الموقعي A positional dispute وينشأ هذا النزاع نتيجة غموض تعريف الحد السياسي وعدم دقته، مما يترك مجالاً للتفسير المتباين لنص التعريف ويحول دون التعيين في الطبيعة**

3- **النزاع الوظيفي : A Functional dispute ويرتبط بطبيعة وظائف الحد السياسي التي تطبقها كل دولة على حدودها وتعارض تلك الوظائف مع الدولة التي تمثل الطرف الثاني في الحد السياسي 0**

4- **النزاع حول استغلال الموارد 0 A dispute over resources development فقد يؤدي الامتداد الجغرافي لمورد ما كحقل بترول أو نهر أو منجم على جانبي الحد السياسي بين دولتين إلى تنازعهما حول استغلال هذا المورد0**

وبذلك فإن هدف الدول التي تثير أحد النمطين الأولين يكون تعديل وتغيير موقع الحد السياسي وهو ما لا ينطبق على النمطين الآخرين 0والجدول(16) يبين أنماط منازعات الحدود السياسية لطاجيكستان مع الدول المجاورة .

جدول (16) أنماط منازعات الحدود السياسية لطاجيكستان.

الحد/نمط النزاع	إقليمي	موقعي	وظيفي	استغلال الموارد	الإجمالي
الحد مع الصين	-	-	*	-	%25
الحد مع قيرغيزستان	-	*	*	*	%75
الحد مع أوزبكستان	*	*	*	*	%100
الحد مع أفغانستان	-	-	*	-	%25
الإجمالي	%25	%50	%100	%50	

- تعنى عدم وجود نزاع

* تعنى وجود نزاع

لا يكاد يخلو أي من الحدود السياسية بين طاجيكستان والدول المجاورة لها من نمط على الأقل من تلك الأنماط ، ويعد الحد السياسي بين طاجيكستان وأوزبكستان أكثر حدود طاجيكستان تعرضا للمنازعات الحدودية، حيث شهد الأنماط الأربعة للمنازعات الحدودية، يليه في التوتر الحد السياسي مع قيرغيزستان، الذي سجل 75% من أنماط المنازعات الحدودية، ويتساوى الحدين السياسيين مع كل من أفغانستان والصين في إحرازهما لنسبة 25% من تلك الأنماط، وان كان الحد السياسي مع الصين هو الأكثر هدوءا على الإطلاق بين حدود طاجيكستان السياسية.

ويعد النزاع الوظيفي أكثر أنماط النزاعات السياسية شيوعا بالنسبة للحدود الطاجيكية، إذ لا يخلو منه حد سياسي على الإطلاق، يليه وبدرجة متساوية كل من النمط الموقعي والنمط المرتبط باستغلال الموارد، وسجل كلاهما 50% من حدود طاجيكستان، واقلها ذيوعا هو نمط النزاع الإقليمي ، الذي يرتبط بحد سياسي واحد.

2- منازعات الحدود:

أ- منازعات الحدود مع أفغانستان

خلق النزاع الأهلي والدولي في أفغانستان - في أعقاب الانسحاب السوفيتي من أفغانستان، وأحداث 11 سبتمبر عام 2001 في الولايات المتحدة الامريكية، وما أعقبها من غزو أمريكي لأفغانستان تحت شعار الحرب على الارهاب - مشاكل خطيرة لكل من طاجيكستان وتركمنستان وأوزبكستان بخصوص التحكم في حدودهم السياسية مع أفغانستان.

وتعد طاجيكستان من أكثر الدول التي تأثرت بالحرب في أفغانستان، نظرا لطول الحدود السياسية المشتركة 1280كم، فضلا عن التداخل العرقي بين سكان المناطق الحدودية المشتركة، وكان يحمي الحدود مع أفغانستان قوات روسية حتى وقت قريب، نتيجة ضعف طاجيكستان وانشغالها في الحرب الأهلية، وبعد نهاية الحرب الأهلية لم تنسحب القوات الروسية. وتعانى طاجيكستان من أنشطة تهريب المخدرات Drugs واللاجئين Refugees والتمرد Insurgencey على طول الحد السياسي الجنوبى لها مع أفغانستان .

يعاني الحد السياسي بين طاجيكستان وأفغانستان من عدة مشاكل تتراوح ما بين تهريب الأحجار الكريمة، والهجرة غير الشرعية من وإلي آسيا الوسطي فضلاً عن المشكلة الخطيرة المتمثلة في تهريب المخدرات والأشخاص والأسلحة الخفيفة.

وبشأن المخدرات يبدو أن نقطة العبور الأساسية هي مقاطعة شروبد Shurobod في محافظة كاتلون khatlon الطاجيكية ، ففي ما بين 2001، 2004 ضبطت القوات الروسية ما يزيد علي 13 طن من المخدرات نصفها من الهيروين في تلك المنطقة، وفي عام 2004 تم توقيف 127 شخص كانوا يعبرون الحدود بشكل غير شرعي ، وقتل جنديان روسيان في صدام في هذا القطاع .

تظهر على الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان مشكلة أخري خطيرة هي الخطف عبر الحدود Cross-border Kidnapping، حيث يتم خطف النساء والأطفال من المناطق الحدودية الطاجيكية المتاخمة لأفغانستان، حيث تشير التقارير إلي أنهم يخطفوا إلي داخل أفغانستان، وتشير التقارير إلي أن أسباب ذلك تتضمن التحصيل الجبري لديون المخدرات، وتجارة الجنس، ونقل الأعضاء وبيع الأطفال.

وتشهد الحدود السياسية عملية تهريب الأسلحة الصغيرة ،تعتبر الأسلحة الصغيرة والخفيفة متاحة علي الجانب الأفغاني من الحدود، وتشير الأدلة إلي أن تلك الأسلحة تنقل إلي آسيا الوسطي في الوقت الراهن، لكن ذلك علي مقياس محدود، وكان لذلك تأثيره علي الحرب الأهلية في طاجيكستان (Matveeva. A, 2006. , PP. 25, 26) .

تعد ألمانيا أكبر المانحين في مجال إعادة تشكيل قوات الشرطة في أفغانستان (ساهمت بنحو12 مليون يورو) وإن كان هناك مانحون غيرها الهدف هو تدريب 12 ألف رجل أمن حدودي حسب التقديرات الألمانية والأمريكية. ويقومون بتشييد مراكز الشرطة عند الحدود في هيرات Heart وقندوز Kunduz. وهناك مشكلة أخري تتمثل في التحكم في الهجرة العرقية الجماعية من أفغانستان للطاجيك والأوزبك المتواجدين في أفغانستان.

ب- منازعات الحدود مع أوزبكستان

يجمع معظم المسافرين عبر آسيا الوسطي أن الانتقال بين طاجيكستان وأوزبكستان هو واحد من أسوأ تجارب عبور الحدود في المنطقة ، ومما عقد العلاقات الحدودية بين الدولتين نشاط مقاتلي الحركة الإسلامية بأوزبكستان فيما بين 1999 و 2000، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار في طاجيكستان فيما بعد نهاية الحرب الأهلية فيها، لقد جعلت أوزبكستان عبور حد ها السياسي مع طاجيكستان من قبل أي مواطن طاجيكي أمر في غاية الصعوبة ، فقد تم تلغيم أجزاء من منطقة الحدود.

إن مدينتي بخاري Bukhara وسمرقند Samarkand وهما اثنتان من أشهر المدن التاريخية في آسيا الوسطي، يقطنهما في الغالب سكان من العرق الطاجيكي، وقد أغضب تضمين تلك الأراضي ضمن أوزبكستان في عام 1924 من قبل الاتحاد السوفيتي عند تحديد الحدود بين الجمهوريات السوفيتية في آسيا الوسطى العديد من الطاجيك.

لقد انتعشت تلك الادعاءات الإقليمية في أوائل التسعينات من القرن العشرين عقب الاستقلال عندما عمدت الدول الوليدة إلي إعادة كتابة تاريخها ليبرزوا أنفسهم كأمم تاريخية ، وتبدو المطالبة بإعادة رسم الحدود لتوائم المطالب التاريخية مساراً ممكناً بالفعل.

علي أية حال فقد ثبطت الحرب الأهلية في طاجيكستان فيما بين 1992و 1997 حمية الدعوة إلي التئام وتوحد الطاجيك Pan- Tajik في منطقة آسيا الوسطى، إذ كيف يتسنى لدولة أن تتمدد لتضم الأقليات المنتمية لقوميتها الرئيسية خارج حدودها في الوقت الذي هي فيه عاجزة عن أداء وظيفتها داخل حدود اقليمها الأصلي. بالإضافة إلي ذلك فقد بات واضحاً بشدة وباطراد مع الاستقلال أن فتح مسألة الادعاءات الإقليمية التاريخية هو أمر مهيج ومثير للغاية ، ولن يؤدي إلي شيء بشأن تعظيم استقرار الدول الوليدة.

ونتيجة لتوتر العلاقات خلال العقد الأخير من القرن الماضي فقد حذرت أوزبكستان من أن عملية إعادة ضم المقاطعات التي كانت تابعة لأى من

جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وأصبحت تابعة لجمهورية أخري في آسيا الوسطي يمكن أن تعاود الظهور.

علي الصعيد الرسمي، وحسب التقديرات الرسمية فإن نحو1.25 مليون من الطاجيك يقطنون سمرقند وبخاري والمناطق المجاورة لهما في أوزبكستان، برغم أن البعض يدعي أن عددهم يبلغ نحو 7 مليون طاجيكي، وأن السلطات سجلت العديد من الطاجيك علي أنهم أوزبك خلال الحقبة السوفيتية، وأكثر ما تخشاه أوزبكستان هو نزوع تلك الأقلية الكبيرة يوماً ما نحو الانفصال بزعامة حركة انفصالية.

وفي جهد لإحباط الهوية الطاجيكية في تلك المناطق ، فقد منعت الحكومة الأوزبكية الكتب المكتوبة باللغة الطاجيكية في أجزاء من الدولة بسبب أن ذلك غير صحيح من الناحية الأيدولوجية.

كما أن أوزبكستان تخشي من أن تكون الأقلية الطاجيكية سريعة التأثر بالجماعات الإسلامية الراديكالية في طاجيكستان، وبصفة خاصة في أعقاب الحرب الأهلية واتفاقية السلام التي تضمنت سيطرة الجماعات الإسلامية علي 30% من المواقع الحكومية الطاجيكية ،كل ذلك كانت أوزبكستان تنظر إليه بعدم ارتياح.

تعاني الجماعات الاثنية الطاجيكية المقيمة في أوزبكستان علي طول الحدود مع طاجيكستان من المعاملة القاسية وذلك بسبب اللغة التي حلت بهم من جراء اشتراكهم مع الحركة الإسلامية لأوزبكستان . ففي أعقاب غارات مقاتلي الحركة الإسلامية لأوزبكستان عام 2000 قامت الحكومة الأوزبكية بطرد نحو 2000 من ملاك المنازل في محافظة سورخان داريا Surkhan- Darya في الجنوب بسبب المخاوف من قدرتهم علي دعم مقاتلي الحركة الإسلامية لأوزبكستان ، ومعظم هؤلاء الذين تم تهجيرهم من الطاجيك.

وقد أدي هذا التكتيك المعروف بالقبضة الحديدية إلي زيادة الامتعاض والاستياء بين الاثنية الطاجيكية ودفع البعض إلي المناداة بأن تلك الأراضي

كانت جزءاً من طاجيكستان، إلا أن طاجيكستان علي الصعيد الرسمي لم تدعي أحقيتها في تلك المناطق.

لم تكن أوزبكستان عصبية ومتوترة بشأن الطموحات الإقليمية المحتملة للمحاربين الإسلاميين في طاجيكستان فحسب، بل أصبحت أيضاً خائفة من أن اللاجئين الأوزبك من طاجيكستان إلي أوزبكستان قد يزرعون في أوزبكستان بذور الثورة، ففي وقت الاستقلال كان نحو 1.2 مليون أوزبكي يعيش في طاجيكستان، معظمهم في الشمال، وفي أثناء الحرب الأهلية في طاجيكستان فر العديد من هؤلاء إلي أوزبكستان، وقد نظرت إليهم أوزبكستان بعين الخشية والحذر من جراء تأثرهم بالأحزاب السياسية في طاجيكستان، ومن جراء ذلك لم يتلقى هؤلاء أي دعم أو عون حكومي في أوزبكستان، ومن جراء ذلك عاد نحو 70% منهم أدراجهم إلي طاجيكستان.

كل ذلك عقد العلاقات الحدودية بين أوزبكستان وطاجيكستان ففي عام 1999 قامت أوزبكستان بشن غارات جوية داخل أراضي طاجيكستان ضد الحركة الإسلامية لأوزبكستان بدون الحصول علي إذن من طاجيكستان ، كما رفضت أوزبكستان دفع تعويضات من جراء التدمير الذي سببه قصفها خلال الهجمات.

وأدى ذلك إلى توسيع الهوة بين الجارتين إذ أصبحت أوزبكستان ترى ان طاجيكستان ترعي الإرهابيين الذين يستهدفون أوزبكستان في الأساس، بينما أصبحت طاجيكستان ترى أن أوزبكستان هي جار عدواني يستخدم القوة العسكرية بشكل مباشر لتحقيق أهداف استراتيجية. كما قامت أوزبكستان بزرع الألغام على طول الحد مع طاجيكستان مما ادى إلى مقتل نحو 50 فرد حتى أوائل عام 2002.

هناك قضية أخرى توتر العلاقات بين طاجيكستان وأوزبكستان هي تدفق المخدرات Narcotics إلى آسيا الوسطى من أفغانستان مرورا بطاجيكستان، وفى سعيها للحد من تدفق المخدرات والمسلحين الإسلاميين طبقت أوزبكستان

نظام التأشيرة مع طاجيكستان كما نسفت النصف التابع لها من الكوبرى الحدودي المقام على نهر سرداريا للربط بين الدولتين .

الحدود بين دول أسيا الوسطى حدود حديثة ، وهذه الحدود غير محددة Delimited وغير معلمة Demar cated في اغلب الأحيان. فهي أحيانا تخترق مناطق تعيش على جانبيها نفس الجماعات العرقية، مثلا سمرقند وبخاري مراكز قديمة للثقافة الطاجيكية، هم فى اوزبكستان والعديد من الطاجيك إثنيا الذين يعيشون هناك مسجلون رسميا على أنهم أوزبك .

على الجانب الأخر ربع سكان طاجيكستان هم من الأوزبك ، وفى كلا الحالتين فإن السكان لا يشاركون في الهوية القومية ويتصرفون في إطار إثنى محلى .

من الأمثلة الصارخة على المشاكل التي يمكن أن تنجم عن التعارض ما بين الحدود السياسية التعسفية من ناحية و الحدود الاثنية من ناحية اخرى يتمثل في وادى فرغانه Fergana valley حيث تتقارب أقاليم طاجيكستان وأوزبكستان وقيرغيزستان .

منطقة محتملة النزاع هي بين أوزبكستان وطاجيكستان على المحافظة الشمالية من طاجيكستان المعروفة كوكاند khujand حيث يمثل الأوزبك أقلية كبيرة ، والطاجيك المحليين الذين كانوا في العهد السوفيتي يمثلون كتلة النخبة الحاكمة لجمهوريتهم هم الآن معادون لعشيرتهم في الجنوب الذين يحكمون طاجيكستان الآن . لذلك تسعى طشقنذ إلى ضم المحافظة الشمالية لطاجيكستان.

ج– منازعات الحدود مع قيرغيزستان

بدأت المنازعات الحدودية بين طاجيكستان وقيرغيزستان في عام 1999 و2000 مع عبور قوات الحركة الإسلامية لأوزبكستان للحدود بين الدولتين

وغاراتها على المناطق الجنوبية من قيرغيزستان، ولكن قضايا أخرى مثل تحديد الحدود، والهجرة غير الشرعية، والموارد ساهمت جميعا فى تعقيد قضايا الحدود بين الدولتين .

يتبع طاجيكستان مكتنفان داخل أراضي قيرغيزستان في الجزء التابع لقيرغيزستان في وادى فرغانه ، وهما : فاروخ VARUKH , وكالاتشا الغربية Western QALACHA " وهو مكتنف صغير شمال أسفانا Isfana وهما قد اضافا مشاكل إضافية لمباحثات الحدود.

تأتى غارات الحركة الإسلامية لأوزبكستان مباشرة من طاجيكستان وكرد فعل نشرت قيرغيزستان نحو 3000 جندي في مقاطعة ليلاك leilak التابعة لمحافظة باتكين batken ،و دعمت 4000 جندي في محافظة أوش osh عام 2001 .

كما أعلنت قيرغيزستان في يوليو عام 2004 أنها سوف تقيم تسع مراكز حدودية جديدة على طول حدودها مع طاجيكستان ، لحمايتها من أية غارات محتملة لقوات الحركة الإسلامية لأوزبكستان ، يشتكى الطاجيك القاطنين لمقاطعة أسفرا Isfara فى القسم الشرقي من محافظة سوجاد sughd من أن حكومتهم لم تتصدى للتحركات القيرغيزية والأوزبكية الساعية لتأسيس وجود عسكري أقوى فى منطقة التخوم .

بينما لم تلجأ قيرغيزستان إلى تكتيكات عنيفة ـ على عكس أوزبكستان ـ بشأن التعاطي مع الأمن في مكتنف سوخ SOKH فإن الطاجيك يتظلمون ويشتكون بشأن الوضع في مكتنف فاروخ VARUKH العلاقة بين قيرغيزستان وقاطني المكتنف كانت مقترنة بالعديد من النزاعات على المياه والأرض .

وتعود تلك النزاعات إلى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين عندما أصبحت العلاقات متوترة جدا ، وكان هناك إحتمال كبير لنشوب نزاع مسلح ، ومع وجود نهر يكاد يشطر " يقطع " المكتنف فإن القاطنين هددوا بقطع إمدادات المياه عن الطرف الأخر ، أو على بعضهم البعض ، ولأن

الحدود حول تلك المناطق لم يتم تعليمها ، فإنه يوجد أيضا جدل دائم ومستمر حول المراعي وحقوق الرعي GRAZING .إلى حد كبير حاول القيرغيزيون والطاجيك حول فاروخ VARUKH أن يحلو مشاكلهم محليا ولكن يبدوا أن العديد من المشاكل سوف يتم حلها فقط باتفاقية بين الدولتين لتعليم الحدود .

لم تطلب طاجيكستان رسميا معبرا بريا Land CORRIDOR إلى مكتنف فاروخ VARUKH ولكن ذلك قد تعالى بشكل غير رسمي ، فما زال الطاجيك في مكتنف فاروخ منعزلين إلى حد كبير " مقطوعين " عن طاجيكستان، وأصبح التنقل في المنطقة يمثل مشكلة من جراء إقامة مراكز الحدود ونقاط التفتيش على طول الحدود، كما ان هناك القليل من التجارة في الأسواق لأن القليل من القيرغيزيون يأتون إلى فاروخ لبيع منتجاتهم وبضائعهم، كما تناقص عدد الباعة الطاجيك الذين يبيعون المنتجات في المناطق المحيطة من قيرغيزستان.

وعلى الرغم من وقوع المكتنف داخل أراضي قيرغيزستان، فإن سكان المكتنف يتبعون التوقيت في طاجيكستان، ويتحدثون اللغة الطاجيكية ويشتكى القيرغيزيون المقيمون في المناطق المحيطة من حرس الحدود الطاجيك الذين لا يتحدثون سوى لغتهم .

والتفاعل بين المكتنفات في الوادي تناقص كذلك ، وبعد 1995 توقفت الأتوبيسات عن السير بانتظام بين المكتنفات ، وفى عام 2000 حاول الطاجيك في أسفارا ISFARA أن ينظموا ملتقى للمكتنفات لمناقشة المشاكل المشتركة، إلا أن الاستجابة كانت محدودة وانتهى الأمر بالفشل، وأصبحت مكتنفات طاجيكستان معزولة عن الأراضي القيرغيزية المحيطة بها، وكذلك معزولين عن أوطانهم الأم وقد غذت تلك العزلة شعور قوي بالإقصاء ALIENATION الذي يبدوا أنه يوفر على الأقل دعما للجماعات الإسلامية الراديكالية.

تتميز باقي أجزاء الحد بين طاجيكستان وقيرغيزستان بمستوى منخفض من النزاع على المياه والموارد والأرض اشتكت السلطات في قيرغيزستان من أن الطاجيك يحركون بالتدريج حدود الأمر الواقع DE FACTO صوب الشمال نتيجة لبحث المزارعين عن الأرض.

ء- النزاع الإقليمي في وادي فرغانه

يحظى وادى فرغانه باهتمام لكونه مصدر إقليمي للنزاع بين كل من طاجيكستان وأوزبكستان وقيرغيزستان، وتتمثل أسباب النزاعات العنيفة في هذا الوادي فيما يلي :

1- التوترات العرقية بين الجماعات الاثنية المختلفة Enter ethnic tension .

2- التنافس على الموارد.

3- التنازع بشأن الحدود.

يقع وادي فرغانه بين مرتفعات تيان شان TIEN SHAN وفيسار ألاى FISSAR-ALAY ، ويقع بصفة رئيسية فى شرق أوزبكستان وجزئيا فى طاجيكستان وقيرغيزستان وتبلغ المساحة التقريبية للوادي 22 الف كم 2 ، ويحده في الشمال الغربي جبال شاتكال chatkal وكوريما kurema ويحده في الشمال الشرقي جبال فرغانه ferghana ، ويحده من الجنوب سلاسل جبال ألاى Alay سلاسل جبال تركستان turkistan التي يتجاوز إرتفاعها 5000 متر في الغرب(Appeia. and Peter ., 2002 . p. 20.) ، وتقع العروض العليا للوادي في قيرغيزستان ، أما العروض الدنيا فهي في كوكاند في طاجيكستان وينقسم الوادي إلى خمس محافظات هي:

- ثلاث محافظات تابعة لأوزبكستان(فرغانه ferghama وانديجان andijan ونامنجان namangan) حيث يوجد نحو 35 % من سكان أوزبكستان.

- محافظة تابعة لقيرغيزستان هى أوش osh .

- محافظة تابعة لطاجيكستان هى كوكاند khujand

ويشكل وداي فرغانه منطقة جغرافية مغلقة، فأجزاء الوادي معزولة عن الأوطان الأم، على سبيل المثال في الشتاء لا يمكن الوصل إلى كوكاند إلا من خلال المرور بأراضي أوزبكستان، والأراضي التابعة لقيرغيزستان في الوادي مثل جلال أباد jalal- abad وأوش osh وباتكين BATKEN يمكن الوصول إليها شتاء عبر أراضي كازاخستان أو أوزبكستان.

ويتميز الوادي بالكثافة السكانية المرتفعة (250 نسمة /كم2) بالمقارنة بالكثافة العامة في دول أسيا الوسطى وهى 14 نسمة /كم2، وبارتفاع نسبة التحضر، حيث يبلغ إجمالي حجم سكانه 10,5 مليون نسمة، أو نحو ما يزيد قليلا على 27% من سكان أوزبكستان، و31% من سكان طاجيكستان، و 51% من سكان قيرغيزستان.

تعود الحدود السياسية في وادي فرغانه إلى عهد ستالين stalin وخاصة فيما بين 1924 ، 1936 ، ووضعت على أسس واعتبارات سياسية واقتصادية، ومعظم تلك الحدود اصطناعية artificial بالكامل، وتم تقسيم الوادي إلى ثلاثة أقسام غير متساوية تنتمى إلى ثلاث جمهوريات مختلفة وينتمى القسم الأكبر لأوزبكستان – و أضيف إلي الدول الثلاث سبع 7 مكتنفات enclaves مما زاد من تعقيد العلاقات المشتركة بين تلك الدول الثلاث، وظهور مشاكل عديدة مثل الترانزيت والنقل والعلاقات التجارية.

التقسيم الاداري للوادي

ـ محافظات تابعة لقيرغيزستان هي:

1- محافظة جلال أباد JALAL – ABAD

تقع في الأجزاء الغربية من قيرغيزستان وتضم ثمان مقاطعات districts هى :بازاكورجون ، توجوزتوروز ، ألابوكا ، نوكين ، شاتكال ، أكسو ، سوزاك ، وتوتوجل .

2- محافظة باتكين BATKEN

كانت حتى 12 اكتوبر 1999 جزء من محافظة أوش، ثم أصبحت محافظة قائمة بذاتها عقب ذلك التاريخ، وتشغل الأجزاء الجنوبية الغربية، وتتميز المحافظة من ناحية الجغرافية السياسية بوجود أرخبيل من الكمتنفات التي تعود لطاجيكستان وأوزبكستان، حدودها مع أوزبكستان كثيفة الحراسة والمراقبة ، وكثير ما يتم غلقها.

3- محافظة أوش osh

تشغل الأجزاء الجنوبية الغربية لقيرغيزستان وتضم سبع مقطاعات هى: ألاى، أرافان، فاراكولدزيان، كاراسوى، نوكات، أوزجين، تشون ألاى ومدينة أوش.

ـ المحافظات الأوزبكية

1- أنديجان ANDIJAN

تقع شرق الجزء التابع لأوزبكستان فى وادي فرغانه، مساحتها الإجمالية 4200 كم2، ويقطنها نحو 2 مليون نسمة، أى نحو 9 % من سكان أوزبكستان.

2-محافظة نامانجان NAMANGAN

تقع في نهاية الجزء الشمالي الشرقي من القسم التابع لأوزبكستان في الوادي، مساحتها 7900 كم2 وسكنها نحو 1.8 مليون نسمة.

3- محافظة فرغانه FERGHAnA

تقع في الجزء الجنوبي من القسم التابع لأوزبكستان في الوادي، مساحتها 6800كم2 تمثل 1,6% من مساحة أوزبكستان، سكانها نحو 2,4 مليون نسمة، وتضم 5 مدن، و15 منطقة ريفية.

ـ المحافظات الطاجيكية

1- لينين أباد أو كوكاند KHUJAND – LENINABAD

هي المحافظة الشمالية لطاجيكستان ـ تحدها أوزبكستان باستثناء حدودها الجنوبية مع باقي طاجيكستان التي تتفق مع سلسلة جبال هيسار ألاى HISSAR ALAI –، الطريق الوحيد الذي يربط دوشنبي بكوكاند يغلق لمدة 6 شهور على الأقل سنويا نتيجة مخاطر الشتاء على حالة الطرق وخطورة الممر الجبلي فى أنزوب anzob، ولينين أباد هي أكثر مناطق طاجيكستان تقدما، وهى قلبها الصناعي ، سكانها نحو 1,9 مليون نسمة، 31,3% منهم أوزبك، 30% من سكان طاجيكستان يقنطون تلك المحافظة، ويوضح الجدول(9) والشكل (7) التركيب العرقي لسكان وادى فرغانه.

يشكل أرخبيل المكتنفات بوادي فرغانه مصدرا لمشاكل سياسية عديدة في المنطقة فحدود الوادي رسمت لأغراض إدارية والتي لم تكن تعني مطلقا أن تصبح الجمهوريات التي تفصلها تلك الحدود دولا مستقلة يوما ما ، ومع تحويلها إلى حدود دولية وعسكرة المنطقة فقد تعقدت حركة الأشخاص والبضائع والخدمات .

جدول(17) التركيب العرقي لسكان وادي فرغانه بالألف نسمه عام 2000

الدولة	عدد السكان	قيرغيز %	أوزبك %	طاجيك %	روس %	أخرى %
قيرغيزستان	2751	65.1	26.8	1.6	2.7	3.9
أوش	1502	63.8	28	2.1	2.4	3.9
جلال أباد	866	67.3	24.5	0.6	3.3	4.3
باتكين	383	82	12	4.7	0.9	0.4
طاجيكستان	1845	1.2	31.3	56.9	6.5	4.1
لينين أباد	1845	1.2	31.3	56.9	6.5	4.1
أوزبكستان	6178	2.5	84.5	4.7	3.7	4.6
أنديجان	1993	4.2	85	-	3.9	6.9
فرغانه	2444	2.1	83.6	5.5	4.9	3.9
نامنجهان	1741	1.1	85.1	8.8	1.5	3.1
الوادى	10774	16.5	61.9	13.2	4	4.4

Appeia. and Peter.,op.cit . p. 24 .

وعلى سبيل المثال فالوصول من وإلى أسفانا التي تعد آخر المراكز الإدارية في قيرغيزستان من أوش OSH ثانية أكبر مدن قيرغيزستان فإن على المرء أن يعبر الحدود تسع مرات.

تأثر الري كثيرا بعد الاستقلال في المكتنفات، فالعديد من قنوات الري التي كانت تعبر الحدود الإدارية سابقا والسياسية لاحقاً تم تغيير مسارها أو قطعها كما لم يعد سكان المجتمعات الحدودية يمتلكون محاور مباشرة إلى موارد المياه التي تقع في المناطق الحدودية .

شهد أكثر المكتنفات سكانا، وهما: مكتنف سوخ ومكتنف فاروخ هجرة خارجية غير رسمية للرجال إلى روسيا ، والعديد من الرجال في فاروخ يهاجرون فصليا لبيع الخضر والفاكهة في سيبيريا .وفى أعقاب تفكك الاتحاد

السوفيتي السابق كان السؤال الأهم هو كيف يمكن معالجة التعقيدات السياسية والاقتصادية التفاعلية بين تلك المكتنفات والدول التابعة لها.

المشكلات الحدودية في وادي فرغانه

منذ وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، في الولايات المتحدة الأمريكية، أحدثت الحرب ضد الإرهاب الى ظهور نظام الفيزا والحدود المغلقة في آسيا الوسطى وبدأت كل دولة من دول آسيا الوسطى في اقصاء وابعاد المسافرين من الدول الأخرى المجاورة.

وأدى قرار أوزبكستان بتلغيم حدودها مع طاجيكستان وقيرغيزستان إلى مقتل العديد من العمالة المهاجرة الموسمية ، فقد قتل نحو ستون فردا معظمهم من المدنيين على طول الحدود الأوزبكية الطاجيكية المشتركة ، حتى نهاية ديسمبر 2001 ، بينما عدد ضحايا أوزبكستان غير معلوم وقتل 3 على طول حدود قيرغيزستان – أوزبكستان.

العلاقات الحدودية بين طاجيكستان وأوزبكستان متوترة منذ زمن الحرب الأهلية في طاجيكستان ، عندما قدمت أوزبكستان دعما ماليا وعسكريا للمحاربين المناوئين للحكومة في طاجيكستان ، ثم ازداد توتر العلاقة في 1999 و 2000 عندما اتهمت أوزبكستان طاجيكستان بالسماح لقوات الحركة الإسلامية لأوزبكستان بالعمل من خلال أراضي طاجيكستان.

وقامت أوزبكستان بتطبيق الفيزا مما احدث غضبا شديدا ليس بين الطاجيك وحدهم ولكن أيضا بين الأوزبك المتوطنين في طاجيكستان وأصبح على المواطنين الطاجيك الحصول على تأشيرة من سفارة أوزبكستان في دوشنبه، وهو ما يستهلك زمنا طويلا ومكلف ماديا وقد ينتهي بعدم الحصول على التأشيرة كما أصبحت التجارة عبر الحدود أكثر صعوبة منذ تطبيق نظام الفيزا .

الكثير من الطاجيك يذهبون بشكل مستمر للعمل المؤقت الموسمي في أوزبكستان، ولكنهم يفقدون الكثير من مدخراتهم عند عودتهم نتيجة التعقيدات

الموجودة على الحدود ، و يرى الكثير منهم أنه لا بديل عن عبور الحدود بطريقة غير قانونية .

الإغلاق بحكم الأمر الواقع للحدود من قبل أوزبكستان له تأثير سلبي على الاقتصاد الطاجيكي، اذ أن نحو 80% من أسواق طاجيكستان الخارجية لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال أوزبكستان أو خطوط السكك الحديدية في أوزبكستان، كما أصبح نقل البضائع الطاجكية عبر أوزبكستان مكلف نتيجة الرسوم الرسمية وغير الرسمية المرتفعة للغاية ، ولهذا أثر بالغ على الاتصال عبر الحدود.

ومن الأمور التي تعقد العلاقات تهريب المخدرات إلى أوزبكستان من أفغانستان مرورا بطاجيكستان، وقد تم ضبط مواطنين طاجيك متورطين بتهريب المخدرات عبر الحدود مع أوزبكستان، وفى محاولة لوقف تدفق المخدرات والمسلحين الإسلاميين قامت أوزبكستان بتدمير النصف التابع لها من الكوبري المقام على الحدود عند نهر سرداريا.

وفي يوليو عام 2000 وقعت كل من أوزبكستان وطاجيكستان اتفاق لدخول محادثات لتعليم الحدود ولكن التقدم في الحقيقة كان محدودا وظلت العلاقات متوترة مع شكوى مستمرة من أوزبكستان بعدم قدرة طاجيكستان على اتخاذ إجراءات حازمة تجاه المسلحين الإسلاميين ومهربي المخدرات.

على أية حال فإنه في 12 يناير 2002 اتفقت طاجيكستان وأوزبكستان على فتح 12 نقطة عبور حدودية في المستقبل القريب، لتوفير عبور منتظم لمواطني الدولتين، ولحركة الترانزيت للأشخاص والبضائع من الدولتين.

بدأ النزاع بين طاجيكستان وقرغيزستان منذ 1999، مع هجمات قوات الحركة الاسلامية لأوزبكستان على جنوب قيرغيزستان قادمة من طاجيكستان عبر الحدود، إلا أن ما يزيد من تعقيد العلاقات بين الدولتين هو : مسألة تحديد الحدود المشتركة، والهجرة غير الشرعية والموارد كما أن وجود مكتنفين طاجكيين داخل إقليم قيرغيزستان في وادي فرغانه (فاروخ VARUKH ,

وكالاشا الغربي WESTER QALACHA وهو مكتنف صغير شمال أسفانا ISFANA أضافا مشاكل إلى المباحثات.

بعيدا عن المكتنفات فإن باقي الحدود بين قيرغيزستان وطاجيكستان يتميز بمستوي منخفض من النزاع على الوصول إلى المياه وغيرها من الموارد خاصة الأرض، بينما يشتكي المسؤولون القيرغيز من أن الطاجيك قاموا بالتدريج بنقل الحدود شمالا بحكم الأمر الواقع نتيجة بحث المزارعين عن الأرض، و الكثير من ذلك حدث على مستوى محدود ولكن هناك مشاكل خطيرة في سبيل الوصول إلى حالة نهائية في عملية ترسيم الحدود السياسية، وتوقفت عملية ترسيم الحدود عام 1998 ولم يعد أي من الجانبين قادر على إعادة العمل.

الفصل السادس
الجغرافيا السياسية للمياه

الجغرافيا السياسية للمياه المالحة

أولا: دواعي الاهتمام الجغرافي السياسي بالبحار

ثانيا: نطاقات المياه البحرية

ثالثا: تحديد المياه الاقليمية

رابعا: المضايق البحرية

الجغرافيا السياسية للمياه العذبة

أولا: البعد الجغرافي السياسي للمياه العذبة

ثانيا: الانهار الدولية

ثالثا: مشكلة المياه في المنطقة العربية والشرق الاوسط

رابعا: الصراع على مياه نهر النيل

خامسا: موارد المياه الجوفية العابرة للحدود

سادسا: موارد المياه البحيرية العابرة للحدود

سابعا: الصراع والتعاون حول المياه العابرة للحدود

الجغرافيا السياسية للمياه المالحة

أولا: دواعي الاهتمام الجغرافي السياسي بالبحار:

تهتم الدراسة في الجغرافيا السياسية بالبحار كونها تمثل مساحات شاسعة من الكرة الأرضية، بالإضافة إلى إنها تمثل عصب التجارة والاتصال والموارد لكثير من الدول. والغالبية العظمى من دول العالم لها واجهة بحرية، سواء أكانت واجهة محدودة جدا مثل: الأردن أو العراق أو الكنغو او زائيره شكل (39)، أم تطل على واجهات بحرية عدة، أو محاطة كلية بالبحار، ومن ثم أصبحت حدودها الدولية حدودا مائية مثل: اليابان أو بريطانيا أو مدغشقر أو سريلانكا، وغيرها من الدول الجزرية، وليست القضية هنا بمدى إشراف الدولة على البحار، إنما المشكلة تتعلق بكيفية تحديد ملكيتها على مدى محدد من البحار التي توجد أمام شواطئها.

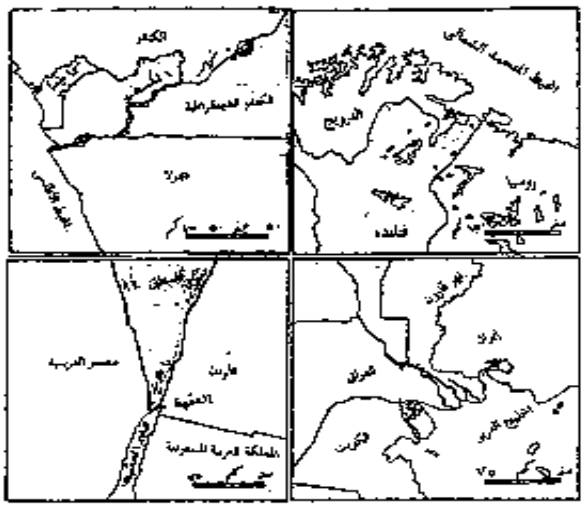

شكل (39) دول ذات واجهة بحرية ضيقة لا تتناسب مع مساحتها

وقد زادت مشكلات الدول المطلة على البحار في حال توجهها لاستغلال ثرواته، وخاصة إذا كانت تعاني من فقر واضح في مواردها الأرضية، وأصبحت مساحات كبيرة من البحار الملاصقة لدول قوية تحت إمرة هذه الدول تستغلها وتفرض سيطرتها على السفن العابرة، حتى أصبحت هذه البحار بمثابة بحار

مغلقة، وهذا ما كان يميز البحر الادرياتيكي الذي كان تحت سيطرة فينيسيا، وبحر الشمال الذي كان تحت سيطرة إنجلترا، والمحيط الأطلسي الذي كان تحت سيطرة كل من إسبانيا والبرتغال وظل هذا الأمر سائدا في البحار طوال العصور الوسطى.

كما تشكل المحيطات والبحار أهميّةً استراتيجية كبرى، سواء لكونها ممرات مائية مهمة بين القارات والدول، أو لاعتبارها مجالا لطرق تجارية ومسارات اقتصادية، أو لأن ما في أعماقها بات يشكل ممراتٍ لأنابيب نفط وغاز أو لكابلات الاتصالات السلكية ، تقدّر بنحو 14 ألف كيلومتر.

ثانيا: نطاقات المياه البحرية

توجد أمام سواحل الدول عدة نطاقات من المياه تقع فوق كتلة رصيفها القاري، وتتفاوت في عمقها وفقا لبعدها عن خط الساحل، ويمكن أن نميز خمسة نطاقات من خط الساحل إلى داخل البحر.

١- المياه الداخلية: Inland Zone

ويضم كل الأشكال المائية المتصلة بالبحر، وتقع فوق يابس الدولة وتشمل البحيرات الساحلية Lagoons، ومصبات الأنهار والخلجان محدودة المساحة، والتي تتداخل في يابس الدولة، وهذه الظواهر جزء متمم لليابس ومياهها خليط بين المالح والعذب وهي جزء من البحار الضحلة أو من اليابس المغمور بمياه البحر.

٢ - المياه الإقليمية: Territorial Water

وتضم النطاق البحري الممتد من خط الساحل إلى حد تختاره الدولة . لتفرض عليه سيادتها المطلقة في الصيد والتجارة و استخراج الثروات المعدنية. وهذا النطاق يتفاوت من ثلاثة أميال إلى ٢٠٠ ميل بحرى وفقا لظروف كل دولة، وفي المياه الإقليمية يسمح للسفن الأجنبية بالمرور البري بعد موافقة الدولة، وترفع السفن أعلام الدولة التي دخلت مياهها الإقليمية، وهذا يعني أنها أصبحت خاضعة لقوانين هذه الدولة.

٣ - المياه الملاصقة أو التكميلية للمياه الإقليمية : Contiguous Zone

وتمتد من نهاية المياه الإقليمية للدولة الساحلية إلى مسافة محددة في اتجاه البحر، وهي لا تخضع لسيادة الدولة، والملاحة بها حرة. وقضت اتفاقية جنيف بأنه لا يجوز أن تمتد المنطقة الملاصقة لأكثر من ١٢ ميلا بحرية من خط الأساس Base Line ، أي أن اتساع المياه الإقليمية والمياه الملاصقة معا لا يجوز أن تتعدى بأي حال من الأحوال ١٢ ميلا بحريا، وفي هذه المياه يكون للدولة الساحلية الحق في ممارسة الرقابة والإشراف الضروريين لتحقيق الأمن والسلامة لها للمحافظة على مصالحها الحيوية.

4- منطقة الحياد

وتمتد خلف المنطقة الملاصقة نحو البحر، إلى حد معين تراه الدولة ضرورية لسلامتها، ومن ثم يمكن أن تجوبها زوارقها الحربية، ويمكن أن تقوم الدولة بكل أنواع عملياتها الحربية من مناورات ونوبات حراسة جوية، ويمنع على أية دولة أخرى الدخول إلى هذه المنطقة إلا بإذن من الدولة المشرفة والمطلة عليها، وتختلف الدول في تحديد اتساع منطقتها المحايدة، ووفقا لقدرتها على حماية أمنها وسلامتها. وفي بعض الأحيان لا تقيم الدول المتحاربة وزنا لهذه المنطقة لانعدام صفتها القانونية الدولية لأن تحديد عرض هذه المنطقة فردى وغير ملزم وهناك ما يسمى بالمنطقة الاقتصادية الخالصة وتضم المياه الإقليمية والمنطقة الملاصقة ومنطقة الحياد وتمتد في حدود ٢٠٠ ميل بحرى.

٥ - الرصيف القارى: Continental Shelf

وهو امتداد لليابس من مياه البحر، ويمتد من خط الساحل حتى عمق ١٠٠ قامة (القامة 182 سم) . وللدولة حق استكشاف الموارد الاقتصادية المائية والمعدنية الموجودة به واستغلالها. وقد ظهرت قيمة الرصيف القاري بعد الاكتشافات البترولية الهائلة أمام سواحل بعض الدول في بحر الشمال، والخليج العربي، وخليج المكسيك.

ويتفاوت عرض الرصيف - وفقا لشكل ومورفولوجية قيعان البحار - أمام سواحل الدول، فقد يصل إلى عمق ١٠٠ قامة ، وأحيانا إلى ٣٠٠ قامة، وفي بعض الجهات قد ينعدم الرصيف القارى بالمرة، حين تنحدر السواحل انحدارا كبيرا، ويحل محله المنحدر القارى Rise Con وتزداد مشكلة تحديد الرصيف القارى بمناطق البحار الضحلة مثل البحر البلطى وبحر الشمال والخليج العربي. ففي هذه الحالة يتحدد الرصيف القاري لكل دولة في حدود القسم المواجه لطول سواحلها حتى الخط المنصف للرصيف القارى بين الدولتين المتواجهين وهذا ما نراه في تقسيم المياه الإقليمية والرصيف القاري في بحر الشمال شكل (40).

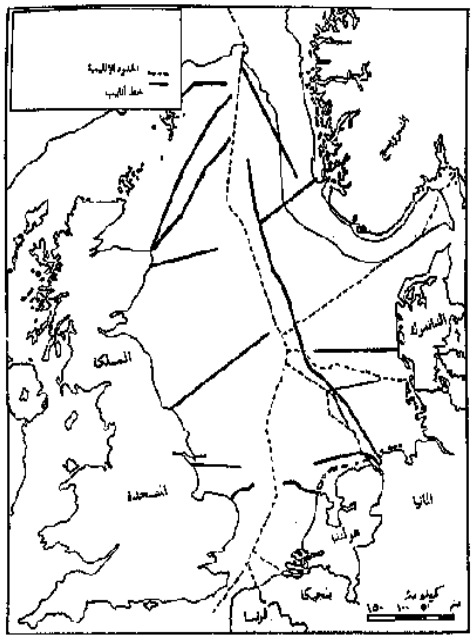

شكل (40) حدود تقسيم المياه الإقليمية والرصيف القاري في بحر الشمال

وتثير منطقة تحديد الرصيف القاري الكثير من المشكلات، وخاصة إذا ما كانت تحتوى ثروات بحرية، فكان لإعلان أستراليا سيادتها على كل مناطق الأرصفة القارية المحيطة بها، والتي يصل امتداد بعضها إلى ٢٠٠ ميل من الشواطئ، وذلك في عام 1953، كان له تأثيره في منع اليابانيين من صيد اللؤلؤ والأصداف البحرية أمام السواحل الأسترالية وعلى نفس المنوال حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن الموارد الطبيعية للرصيف القارى المجاور لها من حقها، في نفس الوقت اعتبرت المياه السطحية فوقه لها صفة المياه الدولية. من هنا طالبت عدة دول بحقها في استغلال موارد رصيفها القاري، ومن المشكلات الطريفة التي حدثت نتيجة لتحديد أحقية الدول في استغلال موارد رصيفها القاري في الوقت الذي تكون فيه المياه أعلا مياها دولية، تلك المشكلة التي نشبت بين فرنسا والبرازيل، فقد كانت السفن الفرنسية تقوم بصيد الأستاكوزا أمام السواحل البرازيلية بدعوى أنها كائنات تسبح في المياه، بينما قالت البرازيل أنها تمشي فوق الرصيف القاري. وكادت المشكلة تتفاقم وتؤدي إلى اندلاع الحرب لولا تراجع الفرنسيين.

6- أعالي البحار: High Seas

وهي المناطق الممتدة من البحار الدولية خارج حدود النطاقات السابقة. والملاحة فيها من حق الجميع وثرواتها مباحة لمن يقدر على استغلالها.

وجدير بالذكر أن تحديد النطاقات الخمسة السابق ذكرها تعترضها عدة مشكلات، وذلك لاختلاف طبيعتها الجغرافية من جانب، ومدى وجود موارد اقتصادية هامة أمام السواحل من جانب آخر، وأهم المشكلات التي تطفو على السطع عند تحديد اتساع المياه الإقليمية تلك المتعلقة بتحديد اتساع المياه الإقليمية، والمشكلات المتعلقة بالخلجان ومصبات الأنهار، والجزر، والمضايق، وحقوق المرور في هذه المياه . بالإضافة إلى استغلال الموارد الاقتصادية للمياه الإقليمية والرصيف القاري.

ثالثا: تحديد المياه الإقليمية

ويرجع الفضل إلى أحد رجال القانون الهولنديين ويدعى جروتس . H Grotius في القرن ال ١٧، الذي نادى بأن البحر ملك للجميع، وأن السيادة على مناطق من البحار تكون للدولة المشرفة على البحر وبحدود ومسافة محدودة. وقد بدأت محاولات التحديد للمياه الخاضعة للدولة "المياه الاقليمية" بألا تقل عن 100 ميل بحري، ثم رؤى تحديدها بعد ذلك بمدى رؤية إنسان يقف على الشاطئ، ثم كان أدق تحديد في عام ١٧٠٣ عندما اقترح رجل قانون هولندي آخر ويدعى بينكر شوك Eynker Shook أن يكون عرض المياه الإقليمية يتناسب مع مرمى المدفعية الساحلية للدولة، وخاصة في المناطق المجاورة للساحل (بدون الخلجان).

وفي عام ١٧٨٢ وضع تحديد أدق من مرمى المدفعية والذي قد يختلف من دولة إلى أخرى، وهو أن يكون عرض المياه الإقليمية في حدود ثلاثة أميال بحرية تقاس من الشاطئ. وقد لقي هذا المبدأ استحسان وقبول معظم الدول البحرية. وإن كانت بعض الدول قد زادت المسافة لتصل إلى أربعة أو إلى ستة أو عشرة أو اثني عشر ميلا بحريا (الميل البحري 1850 متر). وأخيرا فقد كان لتطور الصواريخ كونها سلاحا للبحرية أثره في أن نادت بعض الدول بمياه إقليمية أوسع خاصة إذا كانت تعاني من فقر في بيئتها القارية.

من هنا نجد أن الدول اختلفت في تحديد عرض مياهها الإقليمية. فالدول البحرية العظمى ذات الأساطيل القوية ترى أن المياه الإقليمية للدول صغيرة ولا تزيد عن ثلاثة أميال. والعكس فإن الدول الفقيرة ترغب في توسيع مياهها الإقليمية لتكون ملاذا واحتياطيا استراتيجيا لها. ومن هنا فقد نادت بعض الدول بأن يكون اتساع مياهها الإقليمية ٢٠٠ ميل بحرى.

ومن أهم أسباب تباين وجهات نظر الدول حول عرض المياه الإقليمية هو اكتشاف موارد معدنية في منطقة الرصيف القاري مثل البترول والغاز وبعض المعادن مثل : الرصاص والنحاس، من هنا سعت بعض الدول الكبرى أن تضع حدا واضحا لملكية الدول من المياه الإقليمية فعقدت عدة مؤتمرات وأهمها

مؤتمر لاهاي في عام ١٩٣٠ الذي نجح في تحديد المياه الإقليمية بصورة قاطعة، وتبعه مؤتمر جنيف عام 1958، وفيه تم إقرار باتفاقية ما يسمى بالمياه الإقليمية دون الوصول إلى رقم محدد لاتساع المياه الإقليمية. وفي عام 1974 عقد مؤتمر البحار في كاراكاس بحضور ١١١ دولة. نصف هذا العدد طالب بأن يكون عرض المياه الإقليمية ١٢ ميلا بحرية، وربع عدد الدول طالب بأن يكون عرض المياه الإقليمية ثلاثة أميال بحرية. ومما زاد من صعوبة الإتفاق أن طالبت بعض الدول التي تطل على أكثر من بحر، بأن يكون عرض مياهها الإقليمية متفاوت. فتركيا مثلا طالبت بأن يكون عرض مياهها الإقليمية في البحر المتوسط ستة أميال، في نفس الوقت طالبت بان يكون عرض مياهها الإقليمية في البحر الأسود ١٢ ميلا بحريا. وهناك بعض الدول التي طالبت بأن تمتد مياهها الإقليمية إلى ٢٠٠ ميل بحرى ومعظمها دول أمريكا اللاتينية والصومال.

وقد حددت دول اسكندیناوا التي تشمل السويد والنرويج وفنلندا والتي تمتلك 10% من أساطيل العالم التجارية - نطاق حدودها الإقليمية بأربعة أميال. أما إسبانيا والبرتغال وإيطاليا فقد حددت مياهها الإقليمية بستة أميال ومصر حددتها باثنتي عشر ميلا. كما يتضح من الجدول:

جدول (18) حدود المياه الاقليمية لدول العالم

إتساع المياه الاقليمية بالميل	الدول
3 ميل	اليابان ومعظم دول غرب أوربا والولايات المتحدة ونيوزيلندا وأستراليا وقطر و الاردن والبحرين وكوريا وأكوادور.
4 ميل	السويد – النرويج- فنلندا.
6 ميل	إيطاليا – البرتغال- إسبانيا- فلسطين "المحتلة".
12 ميل	غالبية دول العالم مثل: مصر- روسيا- أيسلندا- كولومبيا- أندونيسيا- الصين- باقي الدول العربية
70 ميل	موريتانيا
200 ميل	الدول الفقيرة على بحار مفتوحة مثل: شيلي- الارجنتين – البرازيل – الصومال- بيرو " 13 دولة"

وفي عام ١٩٨١ عقدت دورة جديدة لمؤتمر قانون البحار في جاميكا ولكن انتهي دون أن توقع عليه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبعض دول غرب أوروبا وتركيا. ووقع عليه ١٢٠ دولة غالبيتهم من بلدان العالم النامي، وتركت لكل دولة حرية اختيار نطاق مياهها الإقليمية وتحديد امتداده . وتعطى الاتفاقيات الدولية كل دولة الحق في استثمار قيعان البحار العليا واستخراج الثروات المعدنية. بمعنى أن قيعان البحار المفتوحة، التي تقع على امتداد مياهها الإقليمية ملكة مشاعا لكل دول العالم. وتستغله الدول القادرة على ذلك وإن اعترضت الدول الفقيرة على ذلك. ومهما كانت المشكلات التي ثارت حول عرض المياه الإقليمية. فإن معظم الدول اختارت حدودها ما بين 3: 12 ميلا بحريا مع إمكانية أن تنشئ الدولة منطقة اقتصادية خالصة، وهي منطقة تتحدد في حدود ٢٠٠ ميل بحري من خط الساحل. وتكون للدولة مصالح اقتصادية حيوية بها مثل موارد معدنية أو أسماك.

والدول التي حددت لها منطقة اقتصادية خالصة قوامها ٢٠٠ ميل بحري لم يزد عددها عن عشر دول، ست منها أصلا تعد دولا غنية مثل: الولايات المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا، وكندا، وروسيا، واليابان. واستطاعت الدول الباقية أن تحقق ثروات من تحديدها المنطقة الاقتصادية الخالصة سواء من صيد الأسماك أو من استخراج البترول مثل: بريطانيا والنرويج. وخرجت بعض الدول تنادى بمطالبها في منطقة خالصة سواء منطقة خالصة لسيد الأسماك، أو منطقة خالصة لتحقيق الأمن، أو منطقة خالصة للتحكم البيئي والابتعاد عن مصادر التلوث. وتظل مشكلة المنطقة الاقتصادية قائمة إذا تداخلت حدود نطاقها مع دولة مجاورة شكل (41).

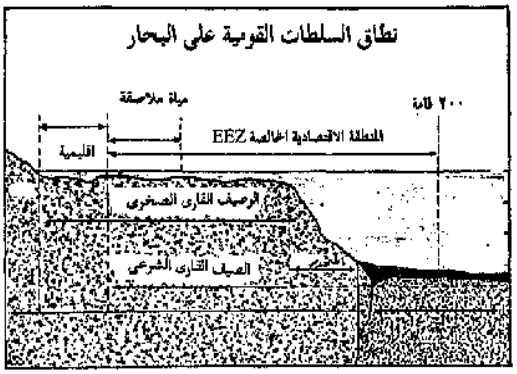

شكل (41) منطقة المياه الاقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة

1- كيفية حساب عرض المياه الإقليمية

تظل مشكلة كيفية قياس عرض المياه الإقليمية أمام سواحل الدول البحرية، ومن أين يبدأ القياس ؟ واتفقت الآراء على أن يحتسب عرض المياه الإقليمية من آخر نقطة تنحصر عنها مياه الجزر بالنسبة للشواطئ الطبيعية أو الاصطناعية التي تحيط بالموانئ وأحواض السفن. وتتباين الآراء بشأن تحديد المياه الإقليمية ويمكن إيجازها في:

(١) هناك من يرى أن المياه الإقليمية تحدد برسم خط يوازي خط الشاطئ في تعاريجه وعلى البعد الذي ارتضته الدولة صاحبة المياه الإقليمية وهذه الطريقة تصلح للدول ذات السواحل قليلة التعرج مثل: سواحل إفريقيا.
(٢) يرى البعض أن المياه الإقليمية تحدد بخطوط مستقيمة تقابل الخطوط الممتدة من الرؤوس البحرية البارزة من اليابس- ومن هنا فإن المصبات والبحيرات الساحلية تدخل ضمن نطاق اليابس كما هو الحال في بحيرات مصر الشمالية
(3) هناك رأي ثالث يرى أن تحديد المياه الإقليمية يمكن أن يتضح بعد رسم خط مقوس يلتقي بخطوط رأسية بطول اتساع البحر الإقليمي على أن تقاس بين أجزاء مختلفة من الساحل بما في ذلك الأجزاء البارزة، ويفضل الكثيرون هذه الطريقة. وقد جمعت اتفاقية جنيف 1958 بين الرأيين الأخيرين وأشادت بإتباع طريقة الخطوط المستقيمة التي تصل الرؤوس البحرية والألسنة كحد تبدأ منه المياه الإقليمية، وأطلق على هذا الخط مصطلح خط الأساس Base Line كما أقرته اتفاقية جنيف، والتي رأت أن يكون هذا الخط محددا بدقة على خرائط مقياس رسم كبير معترف بها.
(4) أما في حالة وجود خلجان وجزر. فإن الجزر الواقعة في حدود المياه الإقليمية تكون جزءا من إقليم الدولة ، ويضاف إليها شريط آخر من المياه الإقليمية، أما إذا كانت الجزر خارج نطاق المياه الإقليمية فتحسب لها حدود أخرى للمياه الإقليمية، ومن ثم تفصل بينها وبين مياه الدولة الإقليمية مياه دولية.

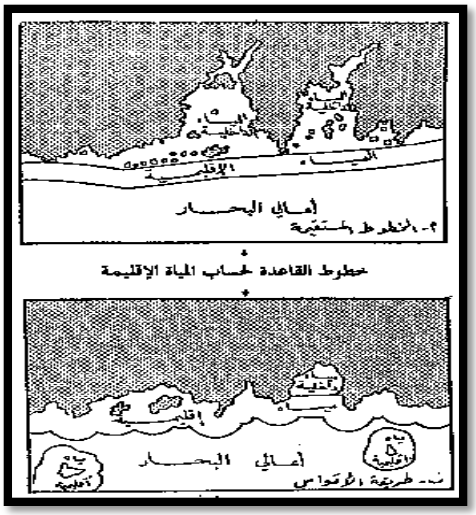

شكل (42) خط الاساس لحساب عرض المياه الاقليمية

(5) في حال وجود خلجان بالساحل، فإن تحديد المياه الإقليمية بالخليج يختلف تبعا لظروفه، فإذا كان الخليج يقع كليا في اقليم دولة واحدة. من هنا تصبح مياهها إقليمية مثل خليج السويس في مصر. وإذا كان واقعا بين أكثر من دولة أعتبر من المياه الدولية فيما عدا المياه التي تخضع لسيادة الدولة المطلة عليه المياه إقليمية، إذا كان عرضه يزيد عن عروض المياه الإقليمية المتفق عليها، أما إذا كان عرضه أقل، فإن امتداد سيادة كل دولة على جوانبه إلى منتصفه. وقد حددت اتفاقية جنيف للمياه الإقليمية أنه إذا كانت المسافة بين علامتي الجزر المنحصرة في نقطتي المدخل الطبيعي للخليج الواقع في إقليم دولة واحدة لا تزيد عن ٢٤ ميلا بحرية اعتبر الخط الواصل بينهما محددا للمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة، أما في حالة زيادة المسافة بين فتحتيه عن 24 ميلا بحرية عند خط أساس طوله ٢٤ ميلا داخل الخليج بين أي موضعين من شواطئه بحيث تحصر أكبر مساحة ممكنة من المياه داخل هذا الخط الأساسي، وتعتبر هذه المياه إقليمية.

وبعض الخلجان التي تشترك فيها أكثر من دولة جرى العرف لاعتبارات تاريخية على اعتبارها داخل حدود دولة واحدة. وكثيرا ما تثار كثير من الاعتراضات حول تحديد مياهها. وهذا ما ينطلق على خليج العقبة، والذي لا يزيد اتساعه في أوسع مناطقه عن ١٧ ميلا. لا يزيد اتساع مدخله عن تسعة أميال. وتقع عند مدخله جزيرتا تيران وصنافير ولا يزيد عرض الفتحة بين جزيرة تيران وساحل سيناء عن أربعة أميال. وظهرت مشكلة كانت سببا في حرب بين مصر وإسرائيل عام 1967 بسبب غلق مصر لمضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية. ولما كانت إسرائيل ترغب في أن يكون لها منفذا إلى البحر الأحمر عبر ميناء إيلات، رفضت تماما أن يكون خليج العقبة مياه إقليمية، بل رأت أن مياهه تعتبر من أعالي البحار نظرا لوجود أكثر من دولة على شواطئه. وليس لمصر الحق في غلق المضايق في وجهة السفن المتجهة إلى إيلات.

2- وظيفة المياه الاقليمية

لعل عامل الدفاع له الاعتبار الأول في وظائف المياه الإقليمية، فالدولة لها حق تفتيش السفن الغريبة، ومنع سفن الأعداء من الاقتراب منها بل لها حق إقامة أعمال دفاعية في البحر كبث الألغام مثلا، ولهذا الحق كانت هناك وظائف أخرى كمنع التهريب، والتهريب عملية قديمة عرفتها جميع الشعوب منذ أن ظهرت قوانين لتنظيم التجارة، وطالما كانت وسائل الدفاع سابقا فإذا كانت هذه هي الوظيفة الوحيدة الآن، فلاشك أنها ليست بذات أهمية بعد وسائل التسليح الحديثة.

وقد قامت مواقع حربية بين الحكومات والمهربين. لذلك فمن ضمن الأسباب التي استندت إليها الدول في السيادة الإقليمية هو منع التهريب فقد اقر البرلمان البريطاني حق السفن البريطانية في تفتيش أى سفن غريبة تحوم حول البلاد لمسافة فرسخين (6 أميال) من الشاطئ، ثم يمتد هذا الحق فيما بعد إلى 4,3 فراسخ حتي وصل إلى ١٠٠ فرسخ من الشاطئ، وهذا فيه مبالغة بطبيعة الحال. وقد انتهى هذا إلى أن 9 اميال فيها الكفاية بالنسبة لبريطانيا، أما بالنسبة

للولايات المتحدة أقرت 4 فراسخ أو (١٢ ميل) من الشاطئ عام ١٧٩٠ ، وطالبت اسبانيا ١٨٧٣- 1875بمسافة 6 أميال بحرية.

ثم تأتي مشكلة تلوث المياه الساحلية، وهذه ظهرت بصورة كبيرة بعد زيادة أعداد السفن من ناحية وزيادة النشاط البحري التجاري وزيادة نقل زيت البترول، واصبحت مخلفات هذه السفن ونفاياتها خاصة من الزيوت تشكل خطرا جسيما على المياه الساحلية منها مثلا الحرائق التي قد تنشب فوق هذه المسطحات الزيتية ثم تأتي الرياح وتدفع هذا المسطح الزيتي الملتهب إلى هذا الشاطئ أو ذاك ومنها أن هذه الزيوت تجعل المناطق التي تغطيها غير صالحة لحياة الأسماك فتقضى عليها وتفنيها.

ولا تظهر مشكلات مياه إقليمية في مسائل صيد الأسماك مادامت سفن الصيد صغيرة ولا تتحمل الرحلات البحرية الطويلة، ولكننا في العصر الحديث امام سفن صيد ضخمة، تجوب اعالي البحار بحثا عن الأسماك لشدة الطلب عليها كعنصر غذائي مما غير الوضع، من ثم لم تظهر مشكلات حول الصيد في العصور الوسطى حتى القرن الماضي، فحق الدولة في الصيد من مياهها حق لا يناقش، اما الصيد من مياه دولة اخرى فتكون عاقبته القبض على الصائد وتوقيع الغرامة عليه، ومثل هذه القضايا معروفة في محاكم المدن الساحلية في غرب أوربا وهذا لا يمنع أن تسمح دولة لسفن اجنبية بالصيد في مياهها ولكن بشرط أن تكون قد نصت على ذلك اتفاقية أو معاهدة وإن كانت بعض الدول تعجز عن استعمال هذا الحق، فهناك إجماع بين دول غرب أوربا على الصيد في مياه ايسلندا وكذلك الحال في مياه أستراليا الشمالية غير المحمية والتي كان يستغلها الصيادون اليابانيون قبل الحرب العالمية الثانية.

وقد طالبت كثير من الدول الساحلية بحظر الصيد في المياه الإقليمية واستندت في هذا إلى اعتبارين، أولهما حماية حرفة صيد الأسماك في الدولة، والثاني منع اختفاء وانقراض أنواع معينة من الأسماك. ولذلك طرد الصيادون اليابانيون بعد الحرب العالمية الثانية من مياه بحر اوختسك، كذلك طالب صيادو كوريا الجنوبية بالصيد في بحر اليابان، وعززوا مطالبهم باستعمال قوارب

الصيد المسلحة. وفي الحق لقد أصبحت البحار والمحيطات تكون جزءا رئيسا من حياة الإنسان بعد أن زاد عدده وأنهك الأرض الصالحة للاستغلال في كثير من المواضع، وبعد التقدم التكنولوجي الرهيب الذي بلغه، والمنتظر أن يزداد النزاع في العقود القادمة لاستخراج المعادن من قاع البحر والتسابق على المحيطات.

ووصل الصراع لقيام حرب السمك بين كندا وأصدقائها، فقد بدأت مشكلة نقص السمك عندما لوحظ انخفاض حاد في صيد الأسماك في منطقة " الرصيف القاري " القريبة من إقليم نيوفوندلاند وقد أثبتت الدراسات في ذلك الوقت أن السفن الأجنبية، واغلبها قادمة من أوربا خاصة من اسبانيا والبرتغال - ذات التاريخ العريق في القرصنة - تقف على حدود المياه الإقليمية الكندية والتي تبلغ مائتي ميل من الساحل، وتقوم باستنزاف الثروة السمكية بصيد كميات من السمك أكثر من المسموح بها، واستخدام أنواع من الشباك المحرمة دوليا والتي تسمح لها بصيد الأسماك الصغيرة الحديثة الولادة قبل أن يكتمل نموها، أو يتاح لها أن تتوالد، ويعض هذه السفن تتسلل في الظلام داخل المياه الإقليمية، واستمرت هذه العملية من القرصنة المنظمة لسنوات طويلة، ولم تتنبه لهذه الجريمة التي ترتكبها هذه السفن في حق الثروة السمكية التي تمثل أكثر من 30% من الدخل القومي لأقاليم كندا البحرية أو الأطلنطية، وكان على الحكومة الفيدرالية التي تقع عليها مسؤلية تحديد سياسة الصيد والمصايد أن تبحث عن علاج حاسم لمواجهة هذه المشكلة، وصدر قرار بتحديد كميات السمك المسموح بها للسفن الكندية من الأسماك الأرضية.

وحاولت كندا التفاوض مع الدول الأوربية بشرح حقيقة الكارثة التي تهدد مصايد كندا، وتنذر بالقضاء على واحدة من أهم الثروات لكن المفاوضات لم تسفر عن أية نتائج إيجابية وفي شهر يونيو عام ١٩٩٢، صدر اول قانون في كندا يمنع الصيد في عدد من المصايد، ثم صدر قانونان آخران في عامي 1993 و 1994 بتحريم الصيد في عدة شهور من السنة ، وقد أسفرت هذه القوانين

عن اغلاق 75 مصنعا لتعليب وتجميد الأسماك، وتحول ما يقرب من اربعين الف عامل إلى الوقوف في صفوف البطالة.

ولجات كندا إلى كافة الطرق الدبلوماسية في محاولة منها لحل هذه المشكلة بالتفاوض مع حلفائها الأوربيين، وعندما فشلت لجأت إلى الأمم المتحدة، واعلنت امام ممثلي دول العالم أن سفن اوربا تسرق وتستنزف ثروتها السمكية، وقد اضطرت مطالبة المنظمة العالمية اتخاذ قرار يمنع دول أوربا من استخدام شباك غير قانونى، واحترام الاتفاقيات الدولية التي أقرتها منظمة صيادي شمال غرب أوروبا، وكما فشلت الأمم المتحدة في حل الحروب الأهلية في البوسنة والصومال وراواندا فشلت أيضا في ازمة السمك الكندي وكان على حكومة أوتاوا، وتحت ضغوط من الرأي العام من الصيادين الضحايا أن تبحث عن حل لهذه الكارثة القومية وتتصرف بمفردها.

عقد اجتماع في هاليفاكس - عاصمة إقليم نوفا سكوشيا الذي يستخرج من مياهه سنويا 40% حصيلة العالم من الأسماك القشرية مثل الجمبري والكابوريا بالإضافة إلى اسماك السلمون والتونة، وخلال الاجتماع الذي تم اعلنت حكومة أوتاوا الحرب على القراصنة من لصوص السمك الأوربيين، وتقدمت إلى مجلس العموم بقانون يسمح لقواتها البحرية بالقبض على أى سفينة خارج المياه الإقليمية، وأعلن وزير المصايد بأنه لم يعد أمامنا سوى أن نحمي البقية الباقية من احتياطي السمك، وإلا فإن اسماكنا سوف تختفي إلى الأبد وأقر مجلس العموم القانون الجديد بعد ايام، واثار القانون زوبعة سياسية في دول أوربا، احتجاجا على قرار الحكومة الكندية، وقد تبين من الدراسات التي قامت هناك، أن القرصنة وسرقة السفن الأجنبية للأسماك ليست هي السبب الوحيد للكارثة التي أصابت أسماك الأطلنطي الكندية.

فقد كشف علماء التغذية أن هناك فيروسات تصيب الأسماك، لم تكن معروفة من قبل تنتقل إليها - في الغالب - من المياه الملوثة في بعض المناطق من سفن الصيد التي تلقى بمخلفاتها، مما يقتضي مراقبة شديدة لهذه السفن.

رابعا: المضايق البحرية : Straits

يمثل المضيق قطاعا ضيقا من المياه يربط منطقتين بحريتين مختلفتين . فقد يربط بحر بأخر، أو بحر بخليج أو خليج بمحيط ، أو محيط بمحيط ، أو محيط ببحر. وقد زادت الأهمية الاستراتيجية للمضايق مع زيادة حركة السفن العابرة خلاله إلى الأقاليم الجغرافية المتباينة، فالمضايق تلعب دور حلقة الوصل بين المناطق البحرية.

ويقترب اليابس على جانبي المضيق بصورة ملحوظة، وقد لا يزيد عرض المضيق عن عشرات الأمتار في بعض الأحيان، وتتجسد أهمية المضايق لكونها نقطة عقدية لطرق الملاحة البحرية تتجمع عندها طرق الملاحة وتتفرق، ومن ثم كانت دائما نطاقا للصراع ومطمعا للتحكم من قبل الدول الكبرى فالسيطرة على المضيق تعنى غلق المعبر البحري والتحكم في طرق الملاحة.

وعرفت قيمة المضايق منذ القدم. فقد سيطر الفينيقيون والرومان على مضيق جبل طارق، ليس لكونه بوابة العبور من المتوسط (بحر الروم) إلى الأطلسي (بحر الظلمات في الأزمنة القديمة فحسب)، بل لأنه نقطة وصل سهلة بين أوروبا وأفريقيا فالمسافة بين صخرة جبل طارق والساحل المراكشى عند رأسي سبته لا يتعدى ١٢ كيلو مترا فقط.

وتفاوت قيمة المضايق وفقا لأهمية المناطق المطلة على البحار التي يربطها المضيق، وفقا لحركة التجارة بين أرجاء موانى هذه البحار والبحار المجاورة، وقد يساعد وجود مضيق بحري على إبراز أهمية بعض الجزر القريبة منه. أو قد يؤدي إلى ازدهار دول مطلة عليه، أو مدن قريبة أو مشرفة عليه قد تستخدم كمحطات تزويد للوقود والمؤونة للسفن Coaling Station. فموانئ جبل طارق، وعدن، و كولمبو، وسنغافورة موانى ذاع صيتها لموقعها بالقرب أو إشرافها على أحد المضايق البحرية الهامة.

ومن دراسية خريطة الملاحة العالمية، يلاحظ أن عددا كبيرا من المضايق تشرف على الملاحة بين أرجاء العالم منها 15 مضيق على جانبي المحيط

الهادي لتسهل حركة الملاحة بين الجزر واليابس الأسيوي أو الامريكي الشمالي. وسبعة مضايق بالمحيط الهندي الشمالي، وسبعة بالبحر المتوسط والبحر الأسود. وأربعة بين جزر المحيط القطبي الشمالي، وخاصة إلى الشمال من كندا.

وتتفاوت شهرة المضايق الاستراتيجية وأهميتها وفقا للقيمة الاقتصادية وحركة التجارة بين أرجاء العالم، وأهم المضايق:

1- مضايق البحر المتوسط

* جبل طارق الذي يصل البحر المتوسط المحيط الأطلسي، وهو من أشهر المضايق
* مضيق مسينا بين إيطاليا وجزيرة صقلية
* و مضيق كيثرا باليونان ، بين جزيرة كيثرا واليونان.
* و مضيق اوترانتو في الأدرياتيك
* مضيق كارباثوس جنوب تركيا بين جزيرة رودس وتركيا
* مضيق الدردنيل ومضيق البسفور بين البحرين الأسود والمتوسط

٢- مضايق البحر الأحمر

* باب المندب ويربط بحر العرب والبحر الأحمر.
* تيران ويربط خليج العقبة بالبحر الأحمر

3 - مضايق المحيط الهندي

* مضيق هرمز و بربط الخليج العربي بالبحر العربي .
* مضيق زنزبار بين جزيرة زنزبار والساحل الأفريقي
* مضيق بالك بين سريلانكا والهند.
* مضيق سوندا بين جزيرتى سومطرة وجاوة .
* لومبو كس وسومبا بين الجزر الأندونيسية.
* مضيق ملقا بين جزيرة سومطرة وشبه جزيرة الملايو

4- مضايق المحيط الهادى:

على الجانب الأسيوي

* مضيق بالا باك بين الفلبين وإمارة صباح.
* مضيق ميندناو في جنوب الفلبين
* مضيق لوزون بين الفلبين وتايبية "فرموزا"
* مضيق هاينان بين جزيرة هاينان والصين في بحر الصين الجنوبى. * مضيق فرموزا بين جزيرة تايبية والصين.
* مضيق سوانوز، وتكوشيما بين هنشو وشيكوكو في اليابان .
* مضيق تسوجاتو بين هوكايرو وهنشو
* مضيق بيرنج بين المحيط المتجمد الشمالي والهادى

وعلى الجانب الأمريكى

* مضيق ماجلان بين جزيرة تيراديلفويجو وشيلى
* مضيفا كوين شارلوت، وچورچيا بين جزيرتى فان كوفر و كوينى شارلوت والساحل الأمريكي الغربي

وحرية المرور عبر هذه المضايق مكفولة لكافة دول العالم، وذلك من خلال الاتفاقات والمعاهدات الدولية حتى، وإن كانت بعض هذه المضايق يقع ضمن المياه الإقليمية لبعض الدول مثل: مضيق تيران في مصر، ومضايق الدردنيل والبوسفور في تركيا.

وتختلف أشكال السفن العابرة وأنواعها عبر هذه المضايق، ويمكن تمييز أنواع محددة وفقا لأقاليم الإنتاج. فمضيق هرمز يعد بلا منازع مضيق النفط. ومضايق اليابان تعد مضايق الحاويات Containers والدردنيل والبسفور يعد معبر روسيا الرئيسي، ويتسم بغزارة حركة القطع البحرية الروسية.

ثانيا: الجغرافيا السياسية للمياه العذبة

مقدمة

تعد المياه عصب الحياة الإنسانية ومعينها، فقد قامت الحضارات وازدهرت حول أحواض الأنهار وروافدها. فلا يستطيع أحد أن يتجاهل دور كل من نهر النيل في الحضارة المصرية ونهري دجلة والفرات في الحضارات التي ازدهرت في بلاد ما بين النهرين، وقد أكد القرآن الكريم أن الحياة مرتبطة ارتباطا مصيريا بالمياه في قوله تعالى: وجعلنا من الماء كل شيء حي) (سورة الأنبياء، الآية: 30).

تتكون المياه العذبة بشكل طبيعي على سطح الأرض أو تحت الأرض، وتتميز المياه العذبة بشكل عام بوجود تراكيز منخفضة من الأملاح الذائبة وغيرها من المواد الصلبة المذابة وتنمية موارد المياه العذبة من حيث زيادة كميتها و تحسين نوعيتها و رفع كفاءة إدارتها يعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمع خاصة بعد تزايد أزمة المياه، و التحرك بغرض البحث عن حلول لهذه المشاكل المتزايدة(حسن أبوسمور، ١٩٩٩ ، ص ص 33- 34).

وإن الدول التي تتمتع بموارد طبيعية كثيرة من أرض ومياه وغيرها من الموارد إذا استغلت هذه الموارد بشكل أفضل تصبح هذه الدول من الدول الغنية والتي تتمتع باقتصاد مستقر حيث توفر هذه الموارد كل ما يحتاج إليه الإنسان في تلك الدول بالتالي يعيش حياة مستقرة. من أهم هذه الموارد بالطبع المياه التي تشكل المورد الأساسي الذي لا غنى عنه لكل الدول. لذا أصبحت للمياه أهمية خاصة في العلاقات بين الدول خاصة الدول التي تشترك في حوض واحد كما أصبحت المياه أحد أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الدول التي تسيطر على منابع الأنهار أو مصادر المياه المشتركة والمتشاطئة في نفس المصدر المائي.

1- البعد الجغرافي السياسي للمياه

تعد المياه من الموارد الطبيعية المهمة, لكونها من مقومات التنمية بمختلف مفاهيمها الاقتصادي والاجتماعية والبشرية, كما أنها من المقومات الرئيسة لرفاهية المجتمعات بسبب استعمالاتها المختلفة, ولهذا فأنها من القضايا التي يحتدم النقاش حولها ويزداد الصراع عليها, كونها تشكل أهميه كبيره في حياة الشعوب.

تنبع الأهمية السياسية للمياه من خلال الاحتياج للمياه العذبة في العالم والتي تشير إليها بعض التحليلات, إلى أنه خلال القرن الحالي قد زاد الاستهلاك عشر مرات عما كان عليه قبل ذلك وهذا نتاج للزيادة الكبيرة في عدد السكان والسعي لرفع مستوى المعيشة. وقد قيل في مؤتمر استوكهولم في عام 1982م عن المياه "ان المياه العذبة ستأخذ مكانها الى جانب مصادر الطاقة الأخرى كقضية سياسية أساسية وان منطقة الشرق الأوسط الأكثر حساسية في هذا الأمر "ويمكن القول أن أي دولة لا تستطيع تأمين ثروتها المائية من مخاطر السيطرة الخارجية على مصادر المياه التي تستفيد منها اقتصادية وحياتية طبقا للأعراف والقوانين الدولية هي دولة عاجزة عن تحقيق أمنها الاقتصادي والسياسي فضلا عن ضمان استقلالها السياسي وإن لعبة السياسية المائية واستخدامه كسلاح مضاد لم تبرز كإحدى أدوات الصراع الدولي في المنطقة الا مع الاستعمار الحديث مع ازدياد حركة التقدم (فتحي علي، المياه واروراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط، دار الامين، القاهرة، 1997، ص36).

ونظرا الى أن بعض الأنهار الرئيسة هي أنهار دولية فإن الدول التي تتحكم بمنابع تلك الأنهار سعت وتسعى للتحكم السياسي والاقتصادي في دول المصب، خصوصا أن القانون الدولي لم يحدد نصيب تلك الدول, وأن السياسة تختلط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في مسألة المياه في بعض المناطق وخاصة في حالات الزيادة السكانية والتوسع الزراعي وإدارة شؤون المياه.

وبالنسبة للمياه الجوفية نجد أن حدودها لا تتطابق مع الحدود السياسية وهذا يقود الى التنافس وحدوث النزاعات ، وهناك حقيقة تتمثل في أن استنزاف

المياه على جانب الحدود من قبل دولة من دول النهر قد يؤثر تأثيرا خطيرا في امدادات المياه على الجانب الآخر ومثل ذلك يحدث في الواقع الحالي في المنطقة العربية.

كما تعتبر الأنهار الدولية ذات تداخل حدودي مما يزيد من تفاقم المشكلة زيادة على المشاكل التي تعانيها بعض المناطق بحسب حاجتها مع الاحتفاظ بعلاقات تعاون وسلام فيما بينها ونسبة الحاجة الماسة للمياه تبرز قضية المياه كأولوية حيث ينبغي عدم المساس بالثروة المائية التي تهم حياة الناس عندما تمر الأنهار عبر الحدود من منطقة لأخرى وينبغي أن لا تخضع للتغيرات والتقلبات السياسية. وتدخل المياه كعنصر مؤثر في الجغرافية السياسية لا يقل أهمية عن النفط وربما يكون أكثر خطورة.

وترتبط المياه دائما بمسألة أمن الأرض خاصة حين تكون نادرة لأن جميع الأطراف تشعر أنها مضطرة الى السيطرة على الأرض التي تجري فوقها أو تحته وينظر الى العلاقات بين الاعتماد على المياه وبين الأمن كعلاقة حيوية، بل ومطلقة في أغلب الأحيان فالمياه من القضايا التي تشكل فيها اي مكسب لأحد الأطراف خسارة للطرف الآخر (اللعبة الصفرية) خاصة حين يتنافس على مورد المياه الواحد طرفان أو اكثر بينهم عداء متبادل حيث أن المياه قضية أمنية تقوم على مبدأ الربح والخسارة فإنها تنطوي دائما على احتمالات الصراع.

لقد طبقت في السنوات الاخيرة مشكلة ربط المياه بالطابع السياسي ولم تترك مجالا للغة الدبلوماسية أو المجاملة فالأمر من الخطورة بمكان بحيث لا يحتمل الانتظار. وخير مثال على ذلك صراعات المياه في منطقة الشرق الأوسط التي تعد أبرز وأهم جوانب الصراعات بين النظام الإقليمي العربي والنظام الإسرائيلي. وأصبحت المياه تستخدم كأدوات وأهداف للحرب حيث تستخدم لأغراض عسكرية ، وواضح أن الظلم والعدل في توزيع المياه سيكون سببا في تفجر الخلافات والتوترات وقد قررت الأمم المتحدة إطلاق تسمية (عقد المياه) على العقد الأخير من القرن الماضي. فالمياه كما هو معروف أصبحت من اهم مقومات الأمن القومي لكل دولة أي أن الأمن المائي يشكل محور الأمن الغذائي

والصناعي والتجاري الذي بدوره يكون أحد الركائز الاساسية للأمن القومي لكثير من الدول (حسن على، مأزق الامن القومي والاقليمي في حوض النيل، اوراق سودانية، العدد7، 1997، ص4)**.**

ولقد اهتم المجتمع الدولي بقضية المياه المتصاعدة وما تنذره من صراعات. ونتيجة لذلك، فقد بدأ بتأطير هذا الاهتمام واسناده بالمعاهدات والمواثيق. وفيما يختص باهتمامها بقضايا المياه لإبعادها من الدائرة المحتملة للصراع، فقد أولت الأمم المتحدة ذلك الموضوع عناية خاصة حين باشرت بشأنها العديد من الأنشطة والقرارات منها:

- إعلان استوكهولم 1972 حيث قامت الدول بإقرار وإبرام عدة اتفاقيات في مجالات البيئة المختلفة.

- اقامة أول مؤتمر عالمي للمياه في مدينة ماردل بلاتل بالأرجنتين في 1977 حيث شاركت فيه وفود 116 دولة و 54 منظمة ووكالة دولية و 47 منظمة غير حكومية كمراقبين، وقد قدمت الأم المتحدة رؤيتها في العديد من القضايا ذات الصلة بالمياه مثل الري ومشاكل التوطين والبيئة ودور المرأة وإدارة الموارد المائية وتدريب الأيدي العاملة في مشروعات المياه.

- عقد المؤتمر الدولي للمياه والبيئة في دبلن في كانون الثاني من عام 1992 ، وقد أسفر المؤتمر عن بيان دبلن الذي اقر عددا من المبادئ التي تعني في مجملها بإدارة الموارد المائية المشتركة وتحفيز التعاون المائي الدولي بين الدول المتشاطئة في الأحواض المائية الدولية.

- قمة الألفية عام 2000 والتي تبنت الأمم المتحدة فيها أهداف الإنمائية الألفية اهدافا محددة للحد من الفقر والجوع والمرض والأمية وتدهور البيئة والتمييز ضد المرأة وخفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة بحلول عام 2015 ووقف الاستغلال غير المستدام للموارد المائية والتعاون الحل قضايا المياه.

- تبنت الأم المتحدة في عام 1997معاهدة دولية متكاملة لاستخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية وهي اول معاهدة تعرف الأنهار الدولية كمصدر للاستخدامات الهامة للمياه العذبة مثل الشرب والري. ومنذ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيد تم التخلي عن تعيير" (النهر الدولي" وحل محله تعبير "المجرى المائي الدولي".

- اكدت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 2002، في عهدها الدولي ان الحصول على كميات كافية من المياه للاستخدام الشخصي والمنزلي حق أساسي من حقوق الإنسان مكفول للجميع. كما اكدت اللجنة أن "حق الإنسان في الماء لا غنى عنه من أجل حياة تليق بكرامة الإنسان. وهو يمثل متطلبا أساسيا لإعمال حقوق الإنسان الأخرى." ورغم ان هذا العهد ليس ملزما قانونا للدول ال 146 التي صادقت عليه، فهو يهدف إلى تعزيز تنفيذ العهد وله بالفعل وزن وتأثير القانون غير الملزم" .

- و في 23 ديسمبر 2003 اصدرت الجمعية العامة قرار رقم 58 / 217 تحت عنوان "العقد الدولي للمياه: الماء من أجل الحياة " حيث قررت زيادة التركيز على المسائل المتصلة بالمياه علي جميع المستويات وتنفيذ ما يتصل بها من برامج ومشاريع ومستوطنات بشرية : في الإطار ذاته، قامت منظمات المجتمع المدني واهمها المجلس العالمي للمياه بعقد خمسة منتديات عالمية منها: منتدى اسطنبول الخامس ومنتدى مرسيلية السادس.

وإن الكثير من الاقتصاديين والمهتمين بالسياسة يعتقدون إن الحرب القادمة لن تكون بسبب الصراع على الأرض, بل من اجل الحصول والسيطرة على المياه خاصة وإن الموارد المائية تتناقص بشكل خطير, إذ لم تعد موارد المياه في الشرق الأوسط كافيه لتلبية الاحتياجات وسوف تستمر ندرة المياه في التزايد في المستقبل نتيجة لتزايد عدد السكان وتزايد استهلاك الفرد من المياه نتيجة للتحضر, فضلا عن إن البحث في موضوع الأمن المائي في ظروف عدم استقرار الجغرافية السياسية في المنطقة يواجه تعقيدات إضافية, فلا يمكن فصل موضوع المياه عن الصراعات السياسية الجارية, والحقيقة هي لا أمن سياسي

لأية أمه من الأمم بمعزل عن أمنها الاقتصادي, والأمن الاقتصادي لا يتحقق إلا بتحقيق الأمن الغذائي, والأمن الغذائي لا يتحقق إلا بتوفر الموارد المائية, لذلك نجد إن الأمن المائي هو الرديف الاستراتيجي للأمن الغذائي, فهذا الأمن ينطلق من واقع المياه وما يؤثر عليها سلبا أو ايجابا، هذا فضلا عن المشاكل التي تنجم عن نوعية المياه, نتيجة للتلوث أو التملح, ولا سيما ما تقوم به دول المنبع من سياسات أدت وتؤدي إلى التأثير السلبي في إمدادات المياه ونوعيتها, مما ينعكس على ضعف إمكانية استثمار هذه الموارد المائية بصوره كفوءة.

إن قلة الموارد المائية تهدد أساس وجود المجتمع, خصوصا أنها تصبح نادرة أكثر فأكثر بسبب محدودية مواردها والزيادة المستمرة في الطلب عليها, والمتاح منها غير مستقر بسبب التغيرات المناخية والطبيعية والممارسات البشرية.

المشكلة الأخرى هي إن الموارد المائية لا تتفق مع الحدود السياسية وذلك يؤدي بالطبع إلى تفاقم المنافسة وتصادم المصالح, إذ إن استغلال المياه من جانب معين من الحدود قد يؤثر تأثيرا كبيرا على
إمدادات المياه في الجانب الأخر, كما إن استغلال المياه في الأجزاء العليا للمجرى المائي يؤثر على نوع وكمية المياه المتاحة لمستعملي هذه المياه في المناطق الأدنى من النهر.

2- الانهار الدولية

1- مفهومها ووظائفها:

تنقسم الأنهار من حيث مركزها القانوني الدولي إلى نوعين (فيصل عبد الرحمن،2005، ص 115):

أ- أنهار وطنية " محلية":-

النهر الوطني أو المحلي هو الذي يقع بأكمله داخل إقليم دولة واحدة. وهو ملك للدولة صاحبة الإقليم ويخضع لسيادتها وحدها، حكمه في ذلك حكم أي جزء

آخر من إقليم الدولة، تنظم الدولة استغلال موارده والقوى الطبيعية الموجودة في مجراه كما تشاء.

ب- أنهار دولية:-

النهر الدولي هو ذلك النهر الذي يفصل بين إقليم دولتين أو أكثر، أي هو الذي تقع أجزاؤه في أقاليم أكثر من دولة " النهر المتتابع"، كنهر النيل، نهر الدانوب، وغيرها. ويخضع النهر الدولي من حيث الملكية، أن تختص كل من الدول التي يجري فيها بملكية الجزء من النهر الواقع بين حدودها، وعليها أن تباشر فيه جميع أعمال السلطة العامة، ويشترط مراعاة الحقوق المماثلة للدول الأخرى التي تشاركها في النهر وعدم القيام بأعمال من شأنها الإضرار بهذه الحقوق، وذلك وفقا لتنظيم الانتفاع بالنهر أو من حيث الملاحة فيه، وثانية من حيث استغلال مياهه في شئون الزراعة والصناعة.

اهتم المجتمع الدولي في القرن العشرين بوضع أسس للتعامل مع الأنهار الدولية التي تمر عبر دولا مختلفة في مجراها من منبعها إلى مصبها من اجل تحقيق المصالح المشتركة لتلك الدول, كما واحتلت الأنهار في التاريخ العربي المعاصر أهميه خاصة في علاقات وسياسات الدول العربية بعضها البعض أو مع إطراف دوليه أخرى, خاصة وإن العالم العربي في اغلبه يمثل مصبات ومجاري عدد من الأنهار الدولية حيث تقع منابعها في دول مجاوره غير عربية كما هو الحال في نهر الفرات الذي ينبع من تركيا ويمر بسورية ثم بالعراق لينتهي به المطاف في شط العرب بعد إن يلتقي بنهر دجله جنوب العراق، وكذلك نهر النيل.

لقد برزت أولى الإشارات إلى مفهوم النهر الدولي في معاهدة باريس للسلام والتي عقدت بتأريخ 1814/5/30 حيث أوردت تعريف له على أساس أنه ذلك: (النهر الذي يفصل أو يخترق أقاليم دولتين أو أكثر).

ومن خلال التعريف السابق نجد أن المعاهدة مرتكزة على المعيار الجغرافي والسياسي على حد السواء إلا أن هذه الفكرة لم تستمر بل توالت بعد ذلك

المحاولات الدولية لتحديد مفهوم النهر الدولي ، حيث عقد مؤتمر فيّنا عام 1815 والذي كان بمثابة حجر الأساس ولاسيما انه وضع الأحكام العامة القابلة للتطبيق على كل الأنهار الدولية حيث أجمعت الدول المشتركة فيه على ضرورة تنظيم الملاحة في الأنهار المشتركة بين أكثر من دولة وذلك عن طريق الاتفاق المشترك فيما بين الدول المتشاطئة كما أكد المؤتمر على حرية الملاحة فضلاً عن أن هذا المؤتمر تم من خلاله تحديد مبادئ إدارة مياه نهر الراين ما بين الدول المتشاطئة.

واستمر الاهتمام الدولي بقضية المياه المشتركة، وفي القرن العشرين بدء الاهتمام يتجه صوب التركيز على معايير أخرى غير الجغرافية والسياسية بل أضحى المعيار الاقتصادي للنهر يحتل مركز الصدارة بالاهتمام، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه من خلال بيان أستوكهولم لعام 1961، وتوصيات سالزبورغ لعام 1961، وقواعد هلسنكي لعام 1966، وإعلان ريودي جانيرو لعام 1992، وتقرير لجنة القانون الدولي لعام 1994 وصولاً إلى اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية الصادرة عن الأمم المتحدة لعام 1997 والتي ورد فيها تحديد لمفهوم المجرى المائي وذلك من خلال الفقرة (أ) من المادة (2) حيث نصت على أن المجرى المائي عبارة عن : (شبكة من المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها البعض كلاً واحداً وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة).

وقد حددت نفس المادة بالفقرة (ب) مفهوم المجرى المائي الدولي والمراد به " أي مجرى مائي تقع أجزاءه في دول مختلفة ".

أما مفهوم دولة المجرى المائي فان المراد بها " الدولة التي يوجد في إقليمها جزء من مجرى مائي دولي أو مستودع للمياه الجوفية عابرة الحدود" (هالة صلاح، 2010، ص 2-4).

من خلال ما تقدم نرى إن هذا التعريف قد استوعب المياه السطحية والجوفية على حد السواء، حيث أنها قد أدخلت الأخيرة – (المياه الجوفية) - في مفهوم

المياه الدولية وذلك لكي ينسجم مع التطورات العلمية التي تؤكد وجود صلة ما بين المياه السطحية والجوفية، فضلاً عن أن هنالك مكامن مياه جوفية دولية مشتركة بين أكثر من دولة.

جدول (19) توزيع أحواض الأنهار العابرة للحدود في قارات العالم

القارة	عدد الأحواض
أفريقيا	57
آسيا	40
أوربا	48
أمريكا الشمالية والوسطى	33
أمريكا الجنوبية	36
الاجمالي	214

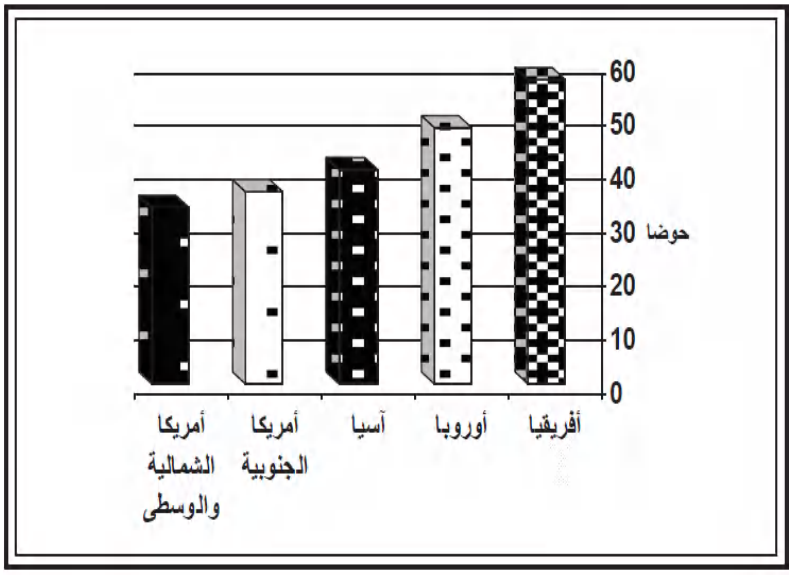

شكل (43) عدد احواض الانهار الدولية في قارات العالم

وهناك عوامل مؤثرة على توزيع المياه المشتركة أصبحت مقبولة لدى جميع الدول وفق المبادئ والقوانين الدولية. إلا أن أهمية وتفضيل عامل على عوامل أخرى، حسب حاجة تلك الدول ما تزال محل خلاف بين الدول المشاطئة ، وتؤثر في توزيع المياه المشتركة، لذلك تسعى كل دولة لتضخيم العوامل التي تؤيد موقفها التحصل على نصيب أكبر من المياه. وتتمثل هذه العوامل في:

أ- عوامل الظروف الطبيعية :

1- المناخ السائد وكمية الأمطار ومدى الاستفادة منها .

2- نصيب الدولة من مساحة حوض النهر .

3- المساهمة المائية للدولة في الصرف النهري .

4- الصرف النهري في الدولة المشاطئة.

5- طول المجرى المائي للنهر وفروعه الرئيسة داخل الدولة المشاطئة.

6- المواقع الصالحة لتخزين مياه النهر المشترك للاستفادة الجماعية.

7- كمية المياه المتوفرة غير المياه المشتركة .

ب- العوامل الاجتماعية والاقتصادية :

1- عدد سكان الدولة المشاطنة وكثافتهم .

2- النمو السكاني .

3- نسبة سكان الحضر في الدولة المشاطئة .

4- المدة الزمنية في التاريخ المعاصر التي تم فيها استغلال مياه النهر الدولي .

5- الناتج القومي الإجمالي ودخل الفرد .

6- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي .

7- الأراضي الزراعية المروية في النهر .

8- الأراضي الصالحة للزراعة بالري من النهر المشترك.

9- إنتاج واستيراد الغذاء.

10- نظم استخدامات وترشيد المياه.

11- وجود الموارد الاقتصادية عدا الزراعة والصناعة التحويلية .

12- استعمالات المياه للصناعة والطاقة والاستعمالات الأخرى غير الزراعية (صلاح الدين عامر، القانون الدولي، ص149) **.**

ويوجد في العالم حوالي 214 نهر يجري في إقليم أكثر من دولة ويسكن في أحواضها حوالي 2 مليار نسمة, وتلك الأحواض الدولية تغطي 3,4 % من سطح الأرض، وتمس حياة 40 % من سكان العالم، وتستأثر بما يقارب 60 % من تدفقات الأنهار العالمية, كما يوجد ما مجموعه 145 دولة تضم أراضي واقعة داخل تلك الأحواض الدولية، منها 21 دولة تقع بأكملها داخل الأحواض الدولية، إضافة إلى تواجد 19 حوضا من أحواض الأنهار تتقاسمها خمسة دول أو أكثر, وهناك حوض واحد - حوض نهر الدانوب - يتقاسمه 17 دولة أوربية (الامم المتحدة، التقرير الثالث حول الاستخدامات غير الملاحية لمجاري المياه الدولية ، 1981)**.**

إن تلك الوحدات المائية الدولية المشتركة قد تكون ملاحية أو غير ملاحية ، وقد تكون فاصل حدود سياسيه طبيعية بين دولتين أو أكثر أو قد تكون مشتركة تخترق عدة دول، ومن هنا تكون كل هذه الدول معنية باستعمال تلك المياه تلبية لحاجاتها المتنوعة ووفقا لقواعد قانونية دولية استقر عليها التعامل الدولي أو نظمتها المعاهدات والاتفاقيات المتنوعة.

وتتخذ الانهار الدولية كحدود بين الدول، وتتعدد أنواع الحدود والمشكلات المرتبطة بها، وتقدم الأنهار الكثير من معطيات الحياة للإنسان فضلا عن كونها مظهرا مهما من مظاهر سطح الأرض الثابتة تقريبا - الا أن بعضها يصيبه التغيير سواء بفعل الطبيعة او الانسان. وللأنهار جوانب ايجابية واخرى سلبية تتمثل بالآتي:

الجوانب الايجابية:

1- تشكل الأنهار وسيلة نقل وايصال بين الدول اذ يتم ترسيم الحدود بين الدولتين في أعمق نقطة في النهر وفقا للقانون الدولي، بدلا من خط الوسط

الذي يتغير تبعا لمقدار المنسوب المائي لإتاحة الفرصة لكلا الدولتين التي شكل الحد السياسي بينهما للاستفادة من مياه النهر للملاحة.

2- يعد النهر عنصر جذب وتواصل بين الشعوب التي تقع على ضفافه.

٣- يشكل سكان الأحواض النهرية جزءا من القلب الحيوي للدولة وليس سكان الأطراف والهوامش بالرغم من وقوعها في أطراف الدولة نظرا للأهمية الاقتصادية والزراعية لأحواض الانهار.

اما الجوانب السلبية للأنهار كحدود دولية فتتمثل بالآتي :

1- تغيير مجاري الأنهار، اذ تتغير مجاري الأنهار تبعا لظروف ومكونات السطح الجغرافي فتميل الأنهار التي تمر في مرحلة الشيخوخة الى الترنح في سيرها بعد انخفاض انحدار مجراها ويسبب ضعف قدرتها على النحت وللحفاظ على مجراها تلجأ الأنهار الى تغيير مجراها والحفر في مناطق لينة وتحاشي المناطق ذات الصخور الصلبة وغالبا ما ينجم عن هذا التغيير صراعات سياسية قد تؤدي أحيانا إلى صدامات عسكرية مسلحة ، وفي هذه الحالة يكون الحل الأفضل لتحاشي المشكلات المستقبلية كبح جماح النهر وتثبيت مجراه بالإنشاءات الهندسية كالسدود باتفاق الطرفين ، كما يصعب وضع علامات الحدود في المياه خاصه اذا كان النهر يجري بسرعة او يستخدم في الملاحة او صيد الأسماك كما أن علامات الحدود تظهر على الخرائط فقط ، ومن الأمثلة على مشاكل الحدود النهرية بين الأردن (واسرائيل) عام ١٩٨٣-١٩٨٢ تغيير مجرى نهر الأردن نحو الغرب وإضافة بعض الهكتارات الى الجانب الأردني من الأراضي الفلسطينية.

2- تعمل الأنهار على تقديم الحضارة الواحدة في دول منفصلة.

3- تحرم بعض الدول من حق استخدام مياه النهر بالرغم من وقوع أحد ضفافه عليه، وفي الغالب تكون الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين قد حصرت حق استخدام مياه النهر بدولة دون أخرى وهذا ما حدث بالفعل بين العراق وايران وفق الاتفاقية التي عقدت بين الدولة العثمانية والفارسية عام ١٩٣٧ حيث

حصرت استخدام مياه شط العرب بالعراق دون ايران والتي رفضها الجانب الايراني عام 1968.

جدول (20) الأحواض العالمية التي تربط العديد من البلدان

حوض النهر	عدد بلدان الحوض	بلدان الحوض
الدانوب	19	ألبانيا، ألمانيا، أوكرانيا- إيطاليا- بلغاريا- البوسنة والهرسك- بولندا – الجبل الأسود- التشيك- رومانيا- سلوفاكيا- سويسرا- صربيا- كرواتيا- مقدونيا- مولدوفا- النمسا- هنغاريا.
الكونغو	13	أنجولا، أوغندا، بوروندي، تنزانيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، زامبيا، السودان، جابون، الكاميرون، الكونغو، ملاوي.
النيل	11	إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، بوروندي، تنزانيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، السودان، كينيا، مصر
النيجر	11	بينن، بوركينا فاسو، تشاد، الجزائر، سيراليون، غينيا، الكاميرون، كوت ديفوار، مالى، النيجر، نيجيريا
الامازون	9	إكوادور، البرازيل، بوليفيا، بيرو، سورينام، جيانا، فنزويلا و جويانا الفرنسية، كولومبيا
الراين	9	ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، سويسرا، فرنسا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، النمسا، هولندا
زمبيزي	9	أنجولا، بوتسوانا، تنزانيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا زمبابوي، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا
بحيرة تشاد	8	تشاد، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، السودان، الكاميرون، ليبيا، النيجر، نيجيريا
بحر آرال	8	افغانستان، أوزبكستان، باكستان، تركمانستان، الصين، طاجيكستان، قرغيزستان، كازاخستان
الاردن	6	الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأردن، إسرائيل، سوريا، لبنان، مصر
الميكونج	6	تايلاند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الصين، فيتنام، كمبوديا، ميانمار
فولتا	6	بنين، بوركينا فاسو، توغو، غانا، كوت ديفوار، مالي
الجانج	6	بنجلاديش، بوتان، الصين، ميانمار، نيبال، الهند
دجلة والفرات	6	الأردن، ايران، تركيا، سوريا، العراق، المملكة العربية السعودية
تاريم	6	افغانستان، باكستان، الصين، طاجيكستان، قرغيزستان، المنطقة الخاضعة لسيطرة الصينية والتي تطالب بها الهند
السند	5	افغانستان، باكستان، الصين، نيبال، الهند
نيمان	5	بولندا، بيلاروس، روسيا، لاتفيا، ليتوانيا
فيستولا	5	أوكرانيا، بولنداء بيدروس، جمهورية التشيك، سلوفاكيا
لابلاتا	5	الأرجنتين، أوروجواي، باراجواي، البرازيل، بوليفيا

2- العوامل المسببة لظاهرة الصراع على مياه أحواض الأنهار الدولية:

يعد الصراع على مياه الانهار قد يما قدم الحضارات الانسانية ذاتها و بزيادة سكان العالم وتطور تقنية المياه ازدادت هذه المشكلة تعقيدا على المستويين المحلي والدولي. وأن مشكلة الصراع على مياه أحواض الأنهار الدولية أكثر خطورة من الصراع على مياه الأنهار المحلية أو الوطنية لعدم وجود سلطة مركزية فاعلة على المستوى الدولي ولتعدد وتضارب مصالح الدول المستفيدة من مياه هذه الأحواض . وأن حدة الصراع على مياه أحواض الانهار الدولية تتفاوت من حوض لآخر تبعا للخصائص التي يتصف بها أي من هذه الأحواض أو العوامل المسببة للصراع. وفيما يلي استعراض لأهم العوامل المكونة لهذه الظاهرة:

أ- موقع الانهار الدولية

يعد موقع الأنهار أو البحيرات الدولية عاملا مهما من العوامل التي تؤثر على احتمالية الصراع وحدته بين دول الحوض، فالصراع على مياه الأنهار الحدودية غالبا ما يكون أقل منه على مياه الأنهار العابرة لحدود دولة أو أكثر. ففي حالة الانهار الحدودية يمكن لأي من الدول التي تقع على ضفافها استخدام مياهها لأغراض الملاحة أو الري أو أي أستخام آخر، بعبارة أخرى أن مياه هذه الانهار تمثل (بركة مشاعة) للدول المطلة عليها، وذلك لأن أي من هذه الدول يمكنه الوصول اليها واستخدامها في المجالات المتنوعة. فعند محاولة أي من هذه الأطراف الاستحواذ على مجالات استخدام مياه مثل هذه الأنهار أو البحيرات سيكون مضرا بمصالح المستفيدين الآخرين وقد يؤدي الى قيام المتضررين بأعمال مماثلة تقضي في النهاية إلى أضرار جسيمة تلحق بجميع الاطراف.

أن مفهوم البركة المشاعة لا يمكن استخدامه بالنسبة لمياه الأنهار العابرة لحدود دولة أو أكثر، أذ أن احتمالية الصراع على مياه هذه الانهار هي أكبر منها في الأنهار الحدودية ذلك لأن دول اعالي الأنهار العابرة الحدود غالبا ما تمتلك القدرة للحد من أمكانية أو وصول دول أسفل الحوض إلى مياه أو قد تقوم باستخدام المياه بشكل يسبب أضرارا لدول أسفل الحوض. كما أن احتمالية الصراع تكمن كذلك في قدرة أو أمكانية دول المصب في تأكيد حقها في مياه ذلك الحوض من جهة، وفي مدى رغبة دول أعالي الحوض بالاعتراف بحقوقها من جهة ثانية. كما أن حدة الصراع تعتمد على عدد الدول المستفيدة من مياه الحوض ، فكلما زاد عدد دول الحوض كلما كانت هناك احتمالية أكبر لحدوث الصراع والعكس صحيح.

ب - الظروف المناخية للحوض الدولي

للظروف المناخية لدول حوض النهر الدولي علاقة قوية بالصراع على مياه ذلك النهر، أذ أن استخدامات المياه في المناطق الصحراوية وشبة الصحراوية (الجافة) لاتشبه استخداماتها في المناطق التي تكثر فيها الأمطار وذلك لان مجتمعات المناطق الجافة تعتمد كليا على مياه الانهار في جميع استخداماتها سواء للاستهلاك البشري أو الزراعة أو الصناعة أو غيرها .

أما في المناطق الرطبة فأن مياه الأنهار غالبا ما تستخدم لأغراض الملاحة وتوليد الطاقة الكهربائية. وعلى ذلك، فأن حدة حدوث الصراع على مياه الأنهار في المناطق الجافة أو احتماليته هي أكبر وأكثر شدة منها في المناطق الرطبة والسبب يرجع بطبيعة الحال الى أهمية المياه لحياة السكان في مناطق كهذه وضرورة توفرها بالقدر الذي يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية فيها مما يشكل أو يضع صعوبات أمام المستفيدين للوصول الى اتفاق حول مجالات الاستخدام بسبب صعوبة تلبية احتياجات جميع الأطراف.

ج- الخصائص الجغرافية (السطحية) للحوض الدولي

تشكل الخصائص الجغرافية للحوض الدولي عاملا مؤثرا آخر على طبيعة الصراع وحدته بين الدول المستفيدة من مياه هذه الأحواض، فعندما تكون أراضي دول الحوض أراض جبلية (خصوصا أعالي الحوض)، فأن حدة الصراع على استخدام المياه للأغراض الزراعية ستكون أقل منه فيما لو كانت أراضي أعالي الحوض سهلة صالحة للزراعة، كما أن حدة الصراع تزداد كلما كان بمقدور دول أعالي الحوض تحويل جزء من مياه الحوض من المناطق الجبلية إلى مناطق أخرى خارج منطقة الحوض، لاستخدامها في الزراعة.

ء - كثافة السكان وتنوعها

إن كثافة السكان وتنوعها تعد من العوامل المؤثرة أيضا في حدة الصراع على مياه أحواض الأنهار الدولية، إذ يمكن القول أن الأحواض التي تتصف بكثافة عالية في السكان تشهد صراعا أكثر حدة منه في أحواض الأنهار الاقل كثافة وتنوعا خصوصا إذا كانت الزراعة هي المهنة التي تعتمد عليها غالبية السكان، ويزداد الأمر سوءا عندما يكون مناخ الحوض الدولي جافا أو صحراويا فإذا زدنا على ذلك عامل التقدم الصناعي لدول الحوض فأن الصراع سيكون أكثر تعقيدا عندما تكون دول الحوض متقدمة صناعيا مقارنة بدول الحوض

الاقل تقدما، بسبب التلوث، الذي قد تحدثه الاستخدامات الصناعية للمياه أن لم تكن هناك مجالات التعاون بين دول الحوض للحد من أضرار ذلك التلوث.

أما تنوع السكان فأنه عامل أخر من العوامل المؤثرة على حدة الصراع، فانتماء أغلب سكان الحوض الدولي لقومية واحدة، أو أيمانهم بدين واحد يقلل من احتمالية نشوب الصراع مقارنه بالحوض الدولي الذي يتوزع سكانه على قوميات أو طوائف متعددة وذلك لصعوبة تحقيق الانسجام و ايجاد نوع من التعاون على كيفية استخدام المياه بسبب تنوع انتماءات السكان العرقية ومعتقداتهم الدينية والطائفية.

هـ - الحدود السياسية لدول الحوض الدولي

إن لموقع الحدود السياسية من الحوض الدولي شانا في صراع على مياه ذلك الحوض، فعندما تقع نسبة كبيرة من أراضي الحوض الدولي الصالحة للزراعة وذات الكثافة السكانية العالية ضمن الحدود السياسية لإحدى دول ذلك الحوض، فأن هذا يعني أن مياه الحوض تحتل أهمية كبيرة لتلك الدولة، والعكس صحيح بالنسبة لدولة أو دول الحوض الأخرى عندما تكون مساحة الارض التابعة لها من الحوض محدودة أو أرض جبلية لا يمكن زراعتها. فطبيعة الأرض ومساحتها تؤثر على حدة الصراع بين الأطراف المستفيدة من مياه الحوض.

يزاد على ذلك مرور الحدود السياسية لبلد ما بنهر أو عندما تكون سببا في تقسيم أقلية قومية أو دينية إلى قسمين أو أكثر كل منها يكون ضمن بلد معين فأن ذلك يؤدي الى زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة ويكون سببا من أسباب النزاع المحتمل بين البلدين.

وبالمقابل فإن من المسائل التي تخفف من احتمالية الصراع على مياه الحوض الدولي هي كونه واحدا من مجموعة من الانهار الدولية أو الوطنية في ذلك البلد، أي محدودية أو انخفاض درجة اعتماد ذلك البلد عليه في تلبية حاجات مواطنيه المتنوعة للمياه.

و- الظروف الداخلية لبلدان الحوض الدولي

إن للظروف الداخلية التي تعيشها بلدان الأنهار الدولية علاقة وثيقة بالصراع بين بلدان تلك الانهار (١٢)، إذ أن الصراع بين دول الحوض التي تتبنى أيديولوجيات سياسية أو اقتصادية متقاربة هو أقل منه في حالة تبني تلك

الدول أيديولوجيات سياسية أو اقتصادية متناحرة أو غير منسجمة. كما أن الاستقرار السياسي لبلدان الحوض الدولي يعد هو الآخر عاملا من العوامل المؤثرة على الصراع وحدته، فانشغال احدى دول الحوض بمشاكلها الداخلية الناجمة مثلا عن الانتماءات السياسية أو القومية أو الدينية المتعددة و المتناحرة لسكانها قد يؤدي إلى أضعافها، ويقلل من قدرتها ورغبتها في الدخول بمنازعات بينها وبين دول الحوض الأخرى. الا أن بعض هذه الدول قد تتغلب على أوضاعها تلك بأتباع سياسة من شأنها تجميد مشاكلها الداخلية ريثما يتم الانتهاء من مواجهة الأخطار الخارجية المحتملة (١٣).

يزاد على ذلك تنوع الأنظمة القانونية والادارية لبلدان الحوض الدولي فيها يساعد على زيادة احتمالية نشوب الصراع بينها، كما أن الاحتياجات المتوقعة للمياه من قبل بلدان الحوض الدولي في المستقبل ستقود إما الى التعاون أو التعارض فيما بينها، فإذا توقعت أحدى هذه الدول أن حاجتها إلى المياه ستزداد فأنها تأخذ موقفا متشددا حيال المشاركة فيه من قبل الاخرين، والعكس صحيح.

ف - العلاقات الخارجية لدول الحوض

مما لاشك فيه أن لطبيعة العلاقات الدولية الخارجية لبلدان الحوض الدولي تأثيرا مهما على درجة الصراع المحتمل وحدته على استهلاك المياه في ذلك الحوض. إذ أن الاتفاقيات المتعلقة باستخدامات الموارد المائية وتوزيعها وتنميتها بشكل ملائم للجميع تتأثر إلى حد بعيد بالعلاقات بين دول الحوض بعضها مع البعض الآخر كذلك فأن العلاقات الخارجية هي الأخرى تتأثر بمدي التعاون فيما بين هذه الدول بخصوص مياهها الدولية، لما لها من المردودات الايجابية على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وغيرها بشكل قد يساعد على تحسين العلاقات بين الدول المتجاورة في الحوض الدولي. ومن العوامل المخففة لحدة الصراع واحتمالية حدوثه مدى الوعي السياسي لدول ذلك الحوض المتمثل في رغبتها مجتمعة أو منفردة من إقامة علاقات طيبة مع جاراتها الأخرى، أو في بناء علاقات سياسية أو اقتصادية حسنة معها، والعكس بالعكس.

ومن المسائل المهمة الأخرى ذات الصلة بالعلاقات الدولية هي وجهة النظر التي تتبناها دول الحوض حول القانون الدولي، ففي ظل غياب السلطة المركزية الفاعلة التي يمكن أن تفرض القانون على المستوى الدولي، وتضع قواعد و ترتيبات مقبولة وملزمة للجميع، فأن الشعوب قد تهمل أو تختار تلك المبادئ أو القواعد التي تراها منسجمة مع مصالحها الخاصة أو التي تلحق أقل الأضرار

الممكنة بهذه المصالح، كما أنها قد تتمسك بالمبادئ القانونية التي تؤكد مصالحها في ذلك الحوض أو تؤيدها. وبالمقابل و انطلاقا من مبدأ عدم معارضة القانون الدولي فأننا نلحظ التزام دولة من دول الحوض بالمبادئ القانونية التي قد لا تتفق مع وجهة نظرها، كي لا تفقد مصداقيتها وسط المجتمع الدولي مما يكون له أثره الايجابي على الصراع بين دول الحوض.

ومن ناحية أخرى فإن توقع قيام الحروب عند خرق القانون الدولي، أو ارتباط دول الحوض بعلاقات تاريخية مستقرة أو بمعاهدات وأحلاف سياسية أو عسكرية يمكن أن يؤدي هو الاخر الى تقليل احتمالية نشوب الصراع بين هذه الدول، بعكس ما أذا اتصفت هذه العلاقات، بالعداء وعدم الاحترام والتذبذب.

ثالثا- مشكلة المياه في المنطقة العربية و الشرق الاوسط

يعد تحدي شح الموارد المائية مشكلة عالمية تواجه كثيرا من الدول، وخصوصا تلك التي تقع في حزام المناطق الصحراوية الجافة وشديدة الجفاف. وتشير الإحصائيات إلى أن كمية المياه الموجودة في العالم تقدر بنحو 1386 مليار متر مكعب، وتشكل المياه العذبة نسبة ضئيلة منها تقدر بنحو 3 في المائة فقط . أما النسبة الغالبة فهي مياه مالحة في البحار والمحيطات، وتقدر بحوالي 97 في المائة .وإذا أخذنا في الاعتبار أن 69 في المائة من المياه العذبة هي مياه متجمدة، فإن المتاح لاستخدام الإنسان هو 31 % تقريبا من إجمالي المياه العذبة، وحتى هذه الأخيرة فإن 30 % منها هي مياه جوفية غير متجددة، ونحو 1% منها فقط مياه متجددة (داود، 2012م ، ص 19).

يشكل شح المياه المشكلة الأكبر التي تواجه الشرق الاوسط والوطن العربي، فالبلدان العربية هي أكثر من يعاني من ندرة المياه في العالم، فحسب التقارير فإن نصيب الفرد العربي السنوي من موارد المياه المتجددة هو دون العتبة التي تبلغ 1000 متر مكعب في 18 بلدا من 22 بلدا عربيا، ويقع ما لا يقل عن 13 دولة عربية دون عتبة ندرة المياه المطلقة التي تبلغ 500 متر مكعب (اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ESCWA، 2016، 7)، **الأمر الذي يثير تساؤلا حول الأمن المائي العربي، في حين اعتبرها خبراء مشكلة ترقى إلى الأمن القومي في البلاد العربية.**

يواجه الوطن العربي تحديات مائية كبيرة في الوقت الراهن، لكن تنتظره في المستقبل القريب عقبات أكثر صعوبة، من ضمنها النزاعات والتحديات السكانية. وتشير معظم الدراسات العلمية إلى أن نصيب الفرد من المياه في المنطقة العربية سيتناقص تناقصا حادا. ويمثل هذا النقص المتوقع نتيجة لمجموعة من المتغيرات الطبيعية والاقتصادية و السياسية المتنوعة. ويلاحظ على المياه في الوطن العربي أنها تشكل خطورة كبيرة مستقبليا بسبب النزاعات التي قد تسببها لأن حوالي 65% من مصادر المياه العذبة السطحية تأتي من خارج حدود الوطن العربي لاسيما دول الجوار تركيا و أثيوبيا اللتان تطلعان إلى لعب دور إقليمي مؤثر في الشرق الأوسط، الأمر الذي يدفعها إلى محاولة التحكم في مصادر الماء في المنطقة.

1- الامن المائي وعلاقته بالأمن القومي:

الأمن المائي مصطلح جديد دخل إلى أدبياتنا العربية منذ قرابة عقدين من الزمن، وتعود جذوره إلى اتفاقية (سايكس بيكو) عام 1916، عندما طلبت الحركة الصهيونية أن يكون للوطن القومي لليهود المحدد في وعد بلفور حدود مائية، تمتد من نهر الأردن شرقا ومرتفعات الجولان من الشمال الشرقي ونهر الليطاني في لبنان شمالا، وكان الهدف من ذلك السيطرة على مصادر المياه العربية (العساف والوادي، 2010، ص 91)**.**

يعرف مصطلح الأمن لغة بأنه تقيض الخوف ويعني الطمأنينة والاستقرار والتخلص من الخوف والخطر. ويلخص العلامة ابن خلدون الأمن بأنه للأمن من الهزيمة، وللحيلولة دون ذلك لابد من مضاعفة الحذر، القوة، الاقتدار، التحصن، الدفاع والحماية (بوكراع، 2000م ، ص132)**. وقد عرف الأمن كمصطلح سياسي بأنه حماية الأمة وحرمة أراضيها وسيادتها واستقلالها السياسي واستقرارها وهو يرتبط عادة بمفهوم الأمن القومي. كما يعرف الأمن سياسيا بأنه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددهما داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحهما وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق**

الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضاء العام في المجتمع (العتيبي، 2014م، ص 5).

ولا ينفصل مفهوم الأمن المائي عن مفهوم الأمن القومي؛ حيث تعددت الاتجاهات التي سعت لتوضيح ماهية الأمن القومي، فهناك من يوسع من المفهوم ليشمل الأبعاد غير العسكرية، أي الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وبمعنى أدق يشمل الأبعاد التنموية إلى جانب الأبعاد العسكرية، وهناك من يضيقه ويقصره فقط على الأبعاد العسكرية. إلا أنه، وبصرف النظر عن الاتجاهات والآراء المختلفة في ذلك الصدد، يمكن تعريف الأمن القومي الدولة بأنه "الإجراءات التي تتخذها تلك الدولة للحفاظ على كيانها، ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية" (كامل، 1985م، ص 28).

لقد ظهر مفهوم الأمن المائي، أو الأمن القومي المائي، باعتباره أحد أبعاد الأمن القومي، ولما يمثله من أهمية في التنمية وأمن الدولة ويعرف الأمن المائي على أنه "المحافظة على الموارد المائية المتوافرة، واستخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها، ورفع طاقات استثمارها؛ لتأمين التوازن بين الموارد المائية المقامة والطلب المتزايد عليها" (غيث، 2013م ، ص 3).

وجاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2006، أن الأمن المائي يعني بوجه عام "الحرص على أن يكون لدى كل شخص مصدر يعتمد عليه للحصول على مياه مأمونة بالقدر الكافي وبالسعر المناسب حتى يتمكن من أن يعيش حياة ينعم فيها بالصحة والكرامة والقدرة على الإنتاج، مع الحفاظ في نفس الوقت على النظم الإيكولوجية التي توفر المياه وتعتمد عليها في نفس الوقت".

لقد ثبت أن كثيرا من بلاد الوطن العربي تعاني من ندرة حقيقية في المياه سواء من الجانب الكمي أو النوعي، ولا تزيد حصة المياه المتجددة المتاحة للاستعمال في الوطن العربي عن 1% من مجموع مياه الأرض العذبة رغم أن

عدد سكانه يبلغ 5% من سكان العالم، وتقدر مساحته بـ 10% من مساحة العالم العساف و الوادي، 2010م ، ص 82). ويعد متوسط نصيب الفرد العربي من الموارد المائية الداخلية المتجددة من بين الأقل في العالم حتى مع الأخذ في الاعتبار تدفق الأنهار الكبرى مثل النيل الذي يتدفق من إفريقيا الاستوائية، ونهري الفرات ودجلة الذين يتدفقان من تركيا. وانعكاسا للنمو السكاني المتزايد في المنطقة العربية منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، تناقصت حصة الفرد العربي من المياه بشكل متسارع من حوالي 3500 م / سنة عام 1960 إلى 1060 م/ سنة عام 2006(برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2010م ، ص 38). **والأسوأ من ذلك أنه يتوقع بحسب زيادة السكان بالمنطقة العربية أن تهبط حصة الفرد العربي من المياه العذبة المتجددة إلى أقل من 500 متر سنويا بحلول عام 2025، مما يعني أن المنطقة ستصبح ضمن الدول التي تعاني من الفقر الحاد للمياه، والذي تصبح فيه المياه محددا رئيسا للحياة. ويهدف الأمن المائي العربي إلى حماية الموارد المائية العربية كما ونوعا سواء أكانت ذات مصدر داخلي أم خارجي، واتخاذ خطوات فاعلة لتنمية هذه الموارد، وترشيد استخدامها لمواجهة العجز المائي والمحافظة على البيئة والموارد الأجيال الحاضر والمستقبل** (الشويكي،1991م ، ص 27).

ولمعرفة العلاقة بين مفهومي الأمن القومي والأمن المائي العربي لا بد من تحديد مصالح الأمن القومي، والتي تتمثل في الاتي:

<u>بقاء الدولة:</u> الماء العذب عنصر أساسي وضروري في الحياة وهو عماد التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ولا يخفى على أحد أن الماء يعني الحياة فندرته تؤثر في الأمن الغذائي، وتهدد بالتالي أساس وجود المجتمع والإنسان ككائن حي وبقاء الدولة.

ويعد نهر النيل ودجلة والفرات ونهر الأردن مصدر بقاء مصر والسودان والعراق وسوريا والأردن، ومصدرا أساسيا ورئيسا لوجودها والحفاظ على بقائها. حيث يعتمد كل من السودان وجنوب السودان بنسبة 76,9% ومصر بنسبة 95% على مياه نهر النيل، بينما يعتمد كل من العراق بنسبة 60,8 %

وسوريا بنسبة 72,4 % من نهري دجلة والفرات (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2010م، ص 29). ويعتمد كل من الأردن بنسبة 23,4% وسوريا بنسبة 11% من نهر الأردن (كتيب عن يوم المياه العالمي في فلسطين، 2015م، ص15).

<u>التنمية:</u> حيث إن نهر النيل من أهم مصادر التنمية الاقتصادية في السودان ومصر، ونهري دجلة والفرات في العراق وسوريا.

<u>الاستقرار:</u> يعد نهر النيل أساس الاستقرار في مصر والسودان، ونهري دجلة والفرات في العراق وسوريا، ونهر الأردن في الأردن وسوريا. وتعد مياه البحر المحلاة موردا شديد الأهمية بالنسبة إلى توفير احتياجات سكان دول الخليج العربية، والاقتصادات الحديثة التي أصبحت تعتمد على التحلية، وفي حال حدوث انقطاع إمدادات المياه لفترات طويلة، فإن ذلك سيترك عواقب خطيرة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول المتأثرة.

ومما سبق يتضح أن أحد متطلبات الأمن القومي العربي هو الحفاظ على الأمن المائي. ولذلك ينبغي التوصل إلى فهم أفضل للتهديدات المحدقة بإمدادات المياه، وأصبح من الضروري على الدول العربية من وضع خطة رشيدة لتأمين مياهها من خلال أساليب تزيد من كفاءة استخدامها.

2- الموارد المائية في المنطقة العربية جغرافيا وهيدرولوجيا

تتمثل الموارد المائية الطبيعية في:

- مياه الأمطار. - المياه الجوفية. - مياه الأنهار أو الموارد المائية السطحية. وفيما يلي نعرض لكل مورد من هذه الموارد :

1- الأمطار:

تقع أغلب أراضي الوطن العربي في المنطقة الجافة وشبه الجافة التي يقل معدل سقوط الأمطار فيها عن ٣٠٠ مليمتر سنويايقل معدل سقوط الأمطار فيها عن 300 مليمتر سنويا. فإذا كان إمكان نجاح الزراعة بنسبة 66٪ مرتبطا بمعدل سقوط أمطار لا يقل عن 400 مليمتر سنويا على أن يكون موزعا بصورة منتظمة، ويقل ذلك الإمكان إذا كان المعدل يتراوح بين 250-400 مليمتر

سنويا، بينما لا مجال إلا للرعي إذا قل معدل الهطول عن 250 مليمتر سنويا، لذلك فإن التقدير الذي يذهب إلى تحديد نسبة الأمطار التي يمكن الاستفادة منها ب 15% على مستوى الوطن العربي يبدو الأقرب إلى الصحة .

ويتراوح معدل سقوط الأمطار من 1500 مليمتر سنويا خلي بعض المناطق مثل مرتفعات اليمن الشمالية ولبنان والمغرب والجزائر وتونس والسودان إلى نحو 5 مليمترات سنويا في شمال السودان وليبيا) . مما يعكس انحرافا كبيرا عن المتوسط (300 مليمتر سنويا) سواء كان هذا الانحراف سلبيا أو إيجابيا .

وإذا قسمنا الوطن العربي إلى أقاليم فإننا نجد أن كمية الهطول الإجمالية البالغة 223 مليار متر مكعب سنويا موزعة على النحو التالي:

- 214 مليار متر مكعب في إقليم شبه الجزيرة العربية بنسبة 9,6% من الهطول الكلي ويقع أكثرها على سلسلة جبال ساحل البحر الأحمر وخليج عدن وجزء من الخليج العربي وخليج عمان.

- 174 مليار متر مكعب في إقليم المشرق العربي بنسبة 7,8% من الهطول الكلى ويقع أكثرها بالمناطق الجبلية بلبنان وأقلها بالأردن.

- 521 مليار متر مكعب في إقليم المغرب العربي بنسبة 23,4% من الهطول الكلي ويهطل أكثرها على تونس وأقلها في الجزائر.

- 1304 مليارات متر مكعب في المنطقة الوسطى بنسبة 59,2% من الهطول الكلي ويهطل أكثرها على السودان وأقلها على مصر.

وتشمل الأقاليم المذكورة الآتي:

- إقليم شبه الجزيرة العربية ويشمل : السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وعمان واليمن.
- إقليم المغرب العربي ويشمل : ليبيا وتونس والجزائر والمغرب و موريتانيا .
- إقليم المشرق العربي ويشمل : العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن.
- المنطقة الوسطى وتشمل: مصر والسودان والصومال وجيبوتي.

2- الموارد المائية الجوفية

يعرف حوض المياه الجوفية بأنه «طبقة أو عدة طبقات حاملة للمياه الجوفية تكونت بشكل طوبوغرافي أو تركيبي يسمح لها بتخزين حجم معين من المياه، كما يسمح لهذه المياه بالحركة بحكم نفاذية الطبقات المكونة للحوض ".

ويمكن التمييز بين نوعين من الطبقات المائية:

- طبقات ذات موارد متجددة، ويقصد بها تلك الموارد التي لا ينجم عن استثمارها لفترات طويلة أي هبوط في منسوب المياه الجوفية بها.

- طبقات ذات موارد أحفورية، وهي التي ينجم عن استثمارها لمعدلات طويلة هبوط في منسوب المياه الجوفية، مثل تلك الواقعة في إقليم شبه الجزيرة العربية والصحراء الكبرى، ونظرا لوقوع مختلف تلك الطبقات في المنطقة الجافة من الوطن العربي فإن مقدار تغذيتها يكون ضعيفا.

ويبلغ إجمالي المخزون المائي في الأحواض الجوفية 3مليار متر مكعب، ويتغذى هذا المخزون طبيعيا بنحو 0, 004 مليار متر مكعب ويقع هذا المخزون في الأحواض الجوفية الآتية:

- العرق الغربي الكبير: يقع جنوب سلسلة جبال أطلس في الجزائر ويتغذى من مياه الأمطار التي تهطل على سلسلة الجبال الشمالية. وتبلغ مساحته 330 كم مربع وحجم المخزون به 1500 مليار متر مكعب ويتغذى طبيعيا بنحو 400 مليون متر مكعب.

- العرق الشرقي الكبير: ويقع شرق العرق الغربي الكبير والجهة الشرقية منه تتاخم الحدود بين الجزائر وتونس. وتبلغ مساحته 375 كم مربع وحجم المخزون به 1,7 مليار متر مكعب ويتغذى طبيعيا بنحو 600 مليون متر مكعب.

- حوض تنزروفت: ويقع جنوب حوض العرق الغربي الكبير بالجزائر ومساحته 240 كم مربع وحجم المخزون به 0,4 مليار متر مكعب ويتغذى طبيعيا بنحو 20 مليون متر مكعب.

- حوض فزان: ويقع في الجزء الجنوبي الغربي من ليبيا ومساحته 175 كم مربع وحجم المخزون به 0,4 مليار متر مكعب ويتغذى طبيعيا بنحو 60 مليون متر مكعب.

- حوض الصحراء الغربية: ويقع بين مصر وليبيا والسودان وتبلغ مساحته1800 كم مربع ويقدر المخزون به بنحو 6000 مليار متر مكعب ويتغذى بنحو 1500 مليون متر مكعب.

- حوض دلتا النيل: ويقع في مصر ومخزونه 300 مليار متر مكعب وتقدر التغذية السنوية له بحوالي 2600 مليون متر مكعب.

والأحواض المائية الجوفية المذكورة سابقا هي أحواض الصحراء الكبرى في شمال أفريقيا، أما الأحواض الرئيسة في المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية فهي:

- حوض وادي حضرموت : وهو حوض ذو إمكانات محدودة حيث إن نحو 30% من مياهه رديئة النوعية وتقدر التغذية السنوية له بنحو 257 مليون متر مكعب.

- حوض الأزرق: ويشغل مساحة 13 ألف كم مربع كلها في الأردن وتقدر التغذية السنوية له بـ 20 مليون متر مكعب.

- حوض عمان- الزرقا : مساحته 850 كم مربع وتقدر التغذية السنوية له بنحو 25 مليون مترمكعب.

3- الموارد المائية السطحية (الأنهار)

لا يتجاوز عدد الأنهار المستديمة في الوطن العربي خمسين نهرا بما في ذلك روافد النيل ودجلة والفرات. وتتمثل الأنهار الرئيسة في الوطن العربي في نهر النيل أطول الأنهار العربية وأغزرها. والفرات الذي ينبع من تركيا ويدخل سوريا فالعراق ويصب في الخليج العربي، كما أنه يتلقى روافده من الدول الثلاث. ودجلة الذي ينبع من تركيا ويدخل إلى العراق بعد أن يمر مسافة صغيرة

في سوريا ويلتقي بالفرات في العراق. والعاصي الذي ينبع من لبنان ويسير في سوريا ثم يدخل لواء الاسكندرونه ليصب في البحر الأبيض المتوسط.

ونهر الأردن الذي ينبع من عيون ويتشكل من ثلاثة أنهار: بانياس والدان من سوريا والحاصباني من لبنان وتتحد هذه الأنهار في الجزء الشمالي من وادي الحولة لتشكل نهر الشريعة ويدخل إلى بحيرة طبرية وبعد خروجه منها يرفده نهر اليرموك من سوريا . بينما يقع نهر الليطاني بالكامل في الأراضي اللبنانية (16).

3- التهديدات الداخلية التي تواجه سلامة الأمن المائي العربي:

تنقسم التهديدات الداخلية التي تواجه سلامة الأمن المائي العربي إلى نوعين: تهديدات طبيعية وتهديدات ناتجة عن الأنشطة البشرية.

<u>التهديدات الطبيعية:</u>

تتمثل التهديدات الطبيعية التي تواجه سلامة الأمن المائي العربي فيما يأتي:

1- إشكالية الموقع الجغرافي:

تعاني البلدان العربية ندرة (شح) الموارد المائية لأن معظم هذه البلدان (89% من مساحة الوطن العربي) يقع في مناطق قاحلة أو شبه قاحلة (عيسى، 2003م ، ص 20). ويعتبر العالم العربي من المناطق الأكثر تعرضا للإجهاد أو الضغط المائي في العالم. والتغير المناخي، الذي يتوقع أن يزيد من وتيرة الظواهر المناخية الشديدة كالجفاف وكذلك يخفض التساقطات المطرية، سوف يساهم في إساءة حالة شح المياه في المنطقة.

إن مصدر ثلثي الموارد المائية المتجددة في العالم العربي هو خارج المنطقة. 80% من مساحة البلدان العربية هي صحراء قاحلة بشكل أساسي مع جيوب صغيرة تتمتع بظروف مناخية شبه قاحلة.

2- الجفاف :

المقصود بالجفاف هيدرولوجيا هو هبوط منسوب المياه السطحية و الجوفية و تصريف الأنهار دون المعدل المعتاد بالإضافة إلى قلة الأمطار (العليان، 1996م ، ص 23). ولقد عاشت معظم الأقطار العربية ظروفا سيئة من الجفاف أو لا تزال تعيشها، فدولة الصومال تعرضت لهذه الظاهرة سنة 1986، وبلغ عدد المتضررين حوالي ربع مليون نسمة. وخلال الأعوام 1958 - 1964 تعرضت المملكة العربية السعودية لقحط شديد أدى إلى نقص في الماشية تراوح بين 50- 90% (شندى، 1992م، ص 50-51).

وشهدت منطقة المغرب العربي فترات جفاف طويلة وقاسية لم تعدها من قبل، فلقد تعرضت تونس لفترة من الجفاف الشديد (1987م - 1989م)، والمغرب الأقصى (1991م - 1993م) (جلالي وجبالي، 1997م ، ص 253).

وكنتيجة لتغير المناخ، من المتوقع أن تشتد العوامل الجوية المسؤولة عن قحولة المنطقة العربية. ومع نهاية القرن الحادي والعشرين، من المتوقع أن تعاني البلدان العربية من نقص في التساقطات ينذر بالخطر نسبته 25%، وزيادة معدلات التبخر نسبتها 25%، وفق نماذج تغير المناخ (تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2011م ، ص 59).

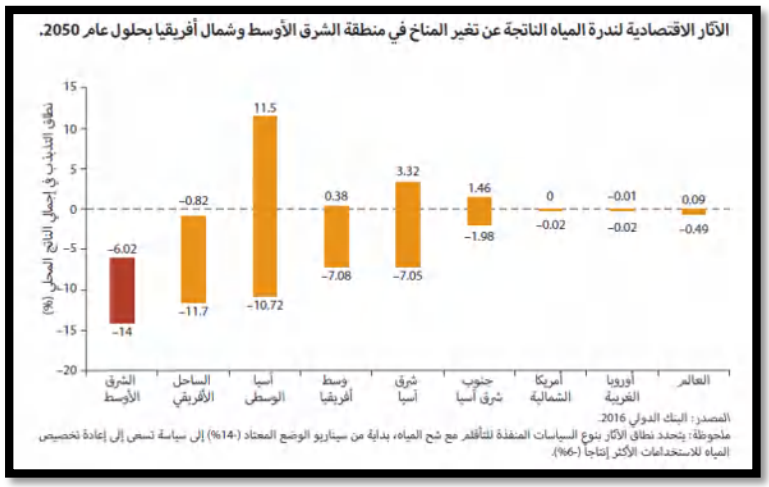

شكل (44) الآثار الاقتصادية لندرة المياه

3- التصحر:

تشغل الصحاري ما يقارب 90% من مساحة الوطن العربي، أي حوالي 120 مليون هكتار حيث لا يزيد المعدل السنوي للأمطار عن 500 ملم (عيسى، 2003م ، ص 22). والجدير بالذكر أن مساحة المناطق المتصحرة في العالم العربي قد بلغت حوالي 13 مليون كم، وتقدر دراسة مشتركة لجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن النسبة العليا من الصحراء إلى إجمالي مساحة الأرض موجودة في شبه الجزيرة العربية 89,6% تليها شمال إفريقيا 77,7%، ثم وادي النيل والقرن الإفريقي 44,5%، ثم المشرق 35,6% . والشكل التالي يبين مدى التصحر في تسعة بلدان عربية:

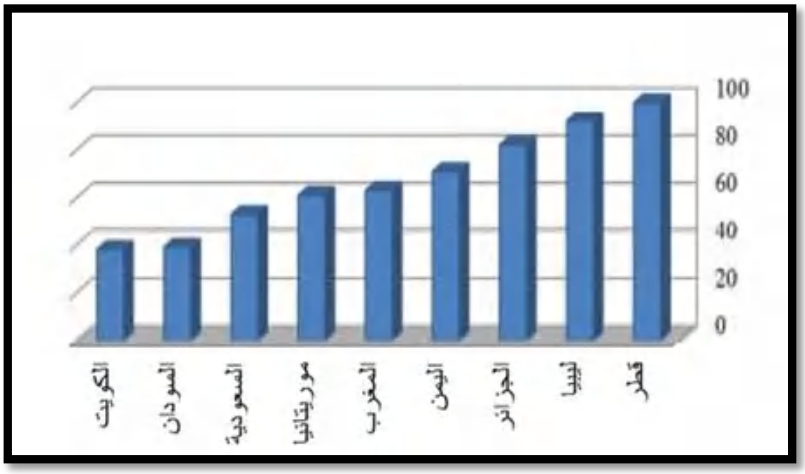

شكل (45) مدى التصحر في 9 بلدان عربية

التهديدات البشرية:

تتمثل التهديدات البشرية التي تواجه سلامة الأمن المائي العربي في ارتفاع النمو السكاني ومستوى التحضر، التنافس على الطلب بين مختلف القطاعات المستخدمة للمياه، الهدر وسوء التخطيط والإدارة، استنزاف مخزون المياه الجوفية وتلوث المياه، و غياب الاتفاقيات والتعاون بين الدول العربية المشتركة في المياه الجوفية الحدودية.

1- ارتفاع معدلات النمو السكانية ومستوى التحضر:

لقد زاد النمو السكاني السريع من حدة ندرة المياه التي تواجهها البلدان العربية. وحسب الأرقام الواردة في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل" الصادر سنة 2014م فإن عدد سكان الوطن العربي بلغ أكثر من 340 مليون نسمة عام 2011م.

ويتميز الوطن العربي بارتفاع معدلات النمو السكاني مقارنة بالعالم حسب ما يستنتج من تقديرات التقرير السابق. وبناء على تقديرات التقرير فإن هناك ستة عشرة دولة عربية تتجاوز نسبة سكان المدن فيها 50% من إجمالي السكان في عام 2011م، وتندرج هذه النسبة ارتفاعا لتصل إلى 98,25 % من إجمالي السكان كما في الكويت مما يمثل ضغطا على المياه المتاحة وزيادة الطلب عليها. في حين تقل النسبة في ستة دول عن 50% في عام 2011م.

ويشعر العاملون في التنمية الحضرية بقلق متزايد إزاء سرعة نمو المدن، حيث يعمل المسؤولون الإداريون بصعوبة كبيرة على توفير ما يكفي من الخدمات بما في ذلك المياه المأمونة والمرافق الصحية لعدد متزايد من السكان الحضر ويقيم الخبراء توفر المياه على أساس المقدار السنوي من المياه العذبة المتجددة للفرد الواحد. وفي هذا الصدد أدخلت الهيدرولوجية السويدية (Malin Falkemark) مؤشر للقياس الخاص بالماء (Falkemark, 1993)، فانطلاقا من تقدير أن 100 لتر من الماء يوميا تمثل القدر الضروري الأدنى للفرد حتى

يحافظ على صحته، واعتبارا أن الري يتطلب على الأقل 5 مرات أكثر، وضعت (Malin Falkemark) ثلاثة عتبات:

- يعتبر بلد ما في حالة خطر أو ضغط أو إجهاد مائي (STRESS) إذا كان الماء المتجدد سنويا أقل من 1700 م / لكل فرد.

- إذا تراوحت كمية المياه المتجددة سنويا بين 500 - 1000 م بالنسبة لكل فرد، يكون البلد المعني في حالة عوز أو ندرة أو شح للمياه (CARENCE).

- يكون البلد في حالة عوز مطلق أو ندرة مطلقة أو الشح الشديد للمياه (Carence Absolue)، إذا قلت كمية المياه المتجددة سنويا بالنسبة لكل فرد عن 500 م.

وتعاني ما لا يقل عن 13 دولة عربية من الندرة المطلقة أو الشح الشديد في المياه العذبة حيث يقل نصيب الفرد الواحد من المياه عن 500 م في السنة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA ، 2016م، ص7). ونظرا إلى عدد السكان المتزايد في المنطقة فمن المتوقع أن ينخفض ذلك المتوسط إلى ما دون 1000 متر مكعب للفرد الواحد في السنة، أي بداية حافة المعاناة من ندرة المياه، بحلول عام 2030 (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الغربي آسيا ESCWA، 2003م ، ص 8).

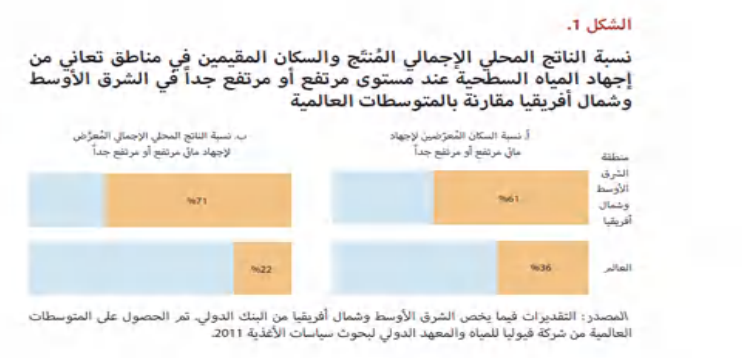

شكل (46) نسبة الناتج المحلي الاجمالي والسكان المقيمين في مناطق تعاني من اجهاد المياه السطحية

إن تزايد السكان في المنطقة العربية بمعدلات مرتفعة تنطوي على ارتفاع مواز في استهلاك المياه لأغراض الشرب والري والصناعة وتلبية الحاجات اليومية الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى التقليص التدريجي للفائض النسبي بين هذه الموارد المتجددة سنويا من جهة وبين الاحتياجات المتعاظمة عاما بعد عام من جهة ثانية.

2- التنافس على الطلب :

من العوائق الأخرى في إدارة الطلب على المياه، التنافس الحاد عليها بين مختلف قطاعات الاستخدام (القطاع المنزلي، الزراعة والصناعة). ويزداد التنافس على المياه في الدول العربية نتيجة زيادة السكان بنو عين اثنين من النزاعات: النوع الأول نزاعات داخلية بين القطاعات الثلاثة المذكورة آنفا من جهة، وجمهور كل قطاع من القطاعات الثلاثة أيضا من جهة ثانية. وفي ظل النمو السكاني في المنطقة العربية، يشكل توفير المياه تحديا متزايدا حيث يشهد تراجع كميات المياه مع زيادة الطلب عن العرض، والتنافس بين القطاعات المستخدمة للمياه: الصناعية والزراعية والمنزلية. وتهيمن الزراعة حاليا على استخدام المياه في المنطقة العربية كما هو مبين في الشكل التالي:

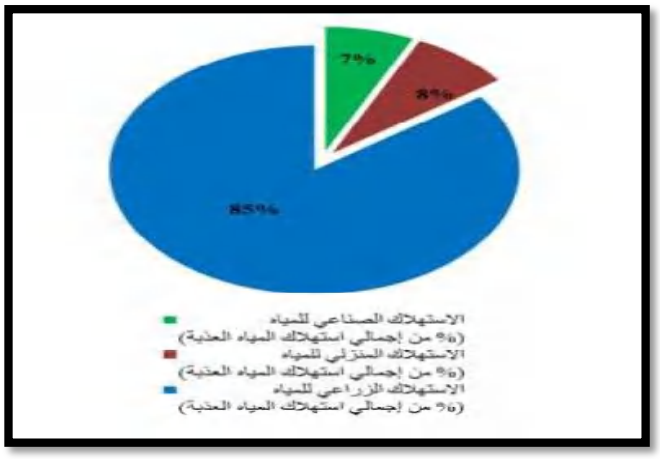

شكل (47) استخدامات المياه العذبة

3- الهدر وسوء الإدارة وتلوث المياه:

تبرز جذور أزمة الموارد المائية في الوطن العربي في نسبة الهدر المرتفعة السائدة على نطاق واسع في البلدان العربية، ويطال الهدر شبكات نقل وتوزيع المياه في العديد من الدول العربية، حيث تعاني معظم هذه الشبكات من القدم والإهتراء ونقص الصيانة مما يرفع نسبة التسرب والفاقد منها.

وفي تقرير نشر من طرف البنك العالمي عن المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن بلدان كثيرة في هذه المنطقة تقوم باستخدام مواردها بصورة تتسم بالإسراف. ولقد قدر فاقد المياه في موريتانيا سنة 2008م بحوالي 38% (الجمعية العربية المرافق المياه -ACWUA - ، 2013م ، ص 24)، وفي اليمن وعلى الرغم أنه يعاني من شح مياه شديدة إلا أن الفاقد يشكل نسبة عالية تتراوح ما بين 20-60% على مستوى المرافق في الحضر، في حين يقدر الفاقد في الريف 40-60% حسب عينات عشوائية لبعض مشاريع الريف.

وحجم المياه غير المحتسبة (الفاقدة) في الدول العربية، والتي تتراوح بين 15 إلى 50 %، يفوق كثيرا حجمها في البلدان المتقدمة، حيث تتراوح بين أقل من10 % للأنظمة الجديدة إلى 25% بالنسبة للأنظمة القديمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2014 م ، ص4).

ويعد التلوث أيضا واحدا من أكثر الأخطار التي تهدد المصادر المائية العربية وتأتي كل من تونس والجزائر والعراق ومصر والمغرب في مقدمة البلدان العربية الأكثر تلوثا من حيث ارتفاع المعدل اليومي لانبعاث الملوثات العضوية في المياه.

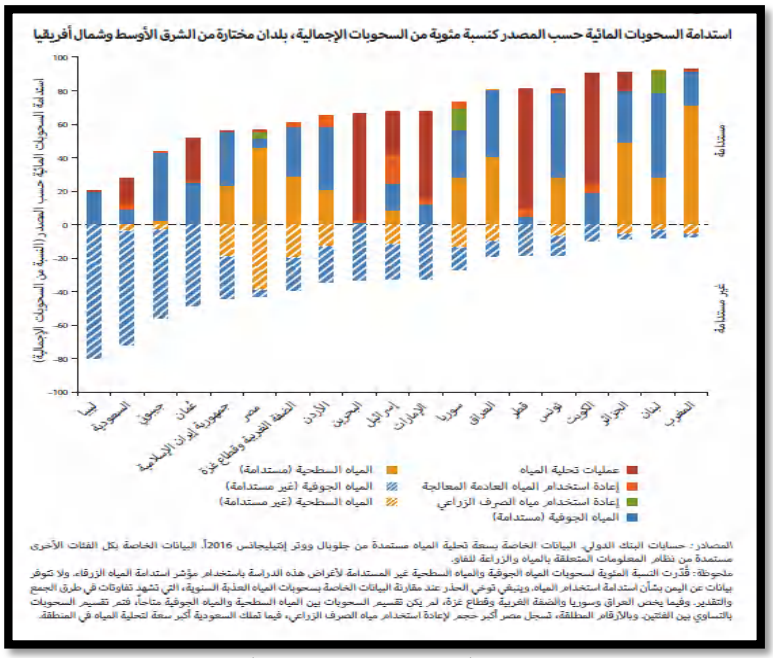

شكل (48) استدامة السحوبات المائية حسب المصر

4- التهديدات الخارجية التي تواجه سلامة الأمن المائي العربي:

تبرز المطامع في المياه العربية في الوقت الحالي على ثلاثة محاور رئيسية :

- محور(فلسطين، الأردن، سوريا، ولبنان مع إسرائيل)

- ومحور(سوريا والعراق مع تركيا)

- ومحور(مصر والسودان مع إثيوبيا).

رابعا: الصراع على مياه نهر النيل " نموذجا"

يعتبر نهر النيل نهرا مركبا نتج عن اتصال عدد من الأحواض المستقلة بعضها ببعض بأنهار نشأت خلال العصر المطير الذي تلا تراجع ثلوج العصر الجليدي الأخير منذ ما يقرب من عشرة آلاف عام قبل الآن (18). ويبلغ طول نهر النيل 6825كم وهو أطول أنهار العالم (19). وتبلغ مساحة حوضه نحو ثلاثة ملايين كم مربع (20). ولا ينطبق التقسيم التقليدي للأنهار على مجرى نهر النيل (21)، ولكن يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقاليم مائية عريضة أو أنواع من الأقاليم:

المنبع المصدر أو إقليم التصدير والإرسال ويتمثل في هضبة البحيرات والحبشة، ثم المجري أو الممر أو إقليم المرور «السودان»، فالمصب أو إقليم الاستقبال "مصر".

وفيما يلي وصف نهر النيل (23):

يستقبل النيل مياهه من مصدرين رئيسيين: الأول إقليم البحيرات الاستوائية، والثاني الهضبة الإثيوبية.

وتضم المنابع الاستوائية المجاري النهرية والبحيرات التي تقع في هضبة البحيرات والتي تضم مجموعتين: الأولى مجموعة بحيرة فيكتوريا والثانية المجموعة الألبرتية. وتضم المجموعة الأولى حوض بحيرة فيكتوريا وحوض بحيرة كيوجا اللتين تتجمع مياههما في نيل فيكتوريا . أما المجموعة الثانية فتضم حوضي بحيرتي جورج وإدوارد وحوض نهر السمليكي الذي يصل بين بحيرتي إدوارد وألبرت، بالإضافة إلى حوض بحيرة ألبرت التي يخرج منها نيل ألبرت، ومن مياه ألبرت ومياه السيول على جانبيه تتكون جملة تصرف النهر الذي ينحدر إلى نيمولي حيث يعرف النهر بعد ذلك ببحر الجبل.

أما عن المنابع الإثيوبية فثمة ثلاثة روافد رئيسية هي: نهر السوباط، النيل الأزرق، نهر عطبرة. ويعزى الفضل لتلك الروافد الثلاثة في استمرار جريان النيل حتى البحر المتوسط. وينتج نهر السوباط عند التقاء رافدين: "بيبور" و "باور" بينما يبدأ النيل الأزرق من بحيرة تانا التي يبلغ ارتفاعها 1840 مترا

ومساحتها 3060 كم مربع ويتجه النيل الأزرق نحو الجنوب الشرقي في البداية ثم يدور نصف دورة قبل أن ينحدر نحو الشمال الغربي إلى سهول السودان، ويعد النيل الأزرق أعظم روافد النيل وأغزرها مياها لكثرة ما يتصل به من روافد. وينبع نهر العطبرة من المرتفعات الواقعة شمال بحيرة تانا ويتجه نحو الشمال الغربي ليلتقي "بالنيل النوبي" وهو الاسم الذي يطلق على الجزء الممتد من الخرطوم إلى أسوان ويضم الجنادل الستة التي تعد أهم ما يميز النيل النوبي، أما الجزء الأخير من النيل "النيل الأعظم" فيمتد من أسوان لينتهي إلى البحر الأبيض المتوسط.

ونهر النيل بوصفه من أول أنهار العالم لا يمكن أن يشكل وحدة بشرية أو سياسية واحدة. وقد رتبت الطبيعة للنيل قدرا كبيرا من تقسيم العمل الجغرافي، فالمطر للمنابع ثم يقل المطر باطراد كلما اتجهنا شمالا ويزداد نحو الجنوب. وعلى ذلك فالزراعة المطرية مطلقة وتامة في نطاق المنابع سواء أوغندا أو جنوب السودان أو إثيوبيا، وهي على النقيض من ذلك زراعة ري مطلقة وتامة في مصر، كما يتوافر لنطاق المنابع- بحكم تركيبته الجغرافية كهضاب شاهقة غزيرة المطر-مزية إمكان توليد الكهرباء (26). بحيث يمكن القول إن "المطر للمنابع والري للمصب، والزراعة المطرية والرعي للمنابع وزراعة الري للمصب، الكهرباء للمنابع والماء للمصب" أو بعبارة أخرى الكهرباء لأوغندا واثيوبيا، والماء لمصر وإلى حد ما السودان.

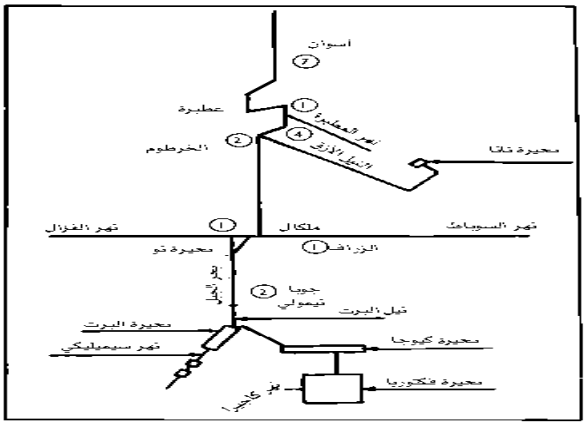

شكل (49) كروكي يمثل ايراد النيل من منابعه المختلفة

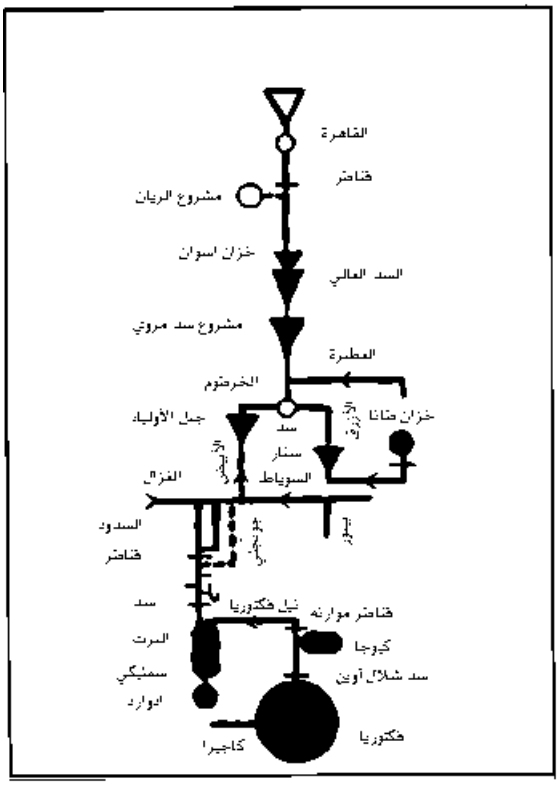

شكل (50) هيكل تخطيطي لمشروعات ضبط النيل

1- الصراع المصري – الاثيوبي على مياه النيل

لا تعد الجولة الراهنة من الصراع بين مصر وإثيوبيا بشأن مياه النيل هي الأولي بين الطرفين: إذ شهد البلدان صراعات وحروبا عديدة بسبب المياه تاريخيا، كان الصراع يقع بين مصر والسودان من ناحية، وإثيوبيا من ناحية أخرى. وتبرر مصر مطالبها وحقها الطبيعي في ملكية مياه النيل استنادا إلى معاهدتين: الأولي هي معاهدة عام 1929 بين بريطانيا التي كانت تحتل مصر في ذلك الوقت، والتي كانت بحاجة للقطن المصري كمادة خام لصناعة الغزل والنسيج وبين حكومات المستعمرات البريطانية في حوض النيل كالسودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا تنجانيقا وغيرها. وطبقا لهذه المعاهدة يحظر على المستعمرات البريطانية في حوض النيل بناء أي مشاريع أو سدود على النيل إلا

بعد الحصول على موافقة مصر. وترفض إثيوبيا الاعتراف بهذه المعاهدة بصورة أساسية كونها لم تكن مستعمرة بريطانية، ومن ثم، فهي لا تخضع للمعاهدات والاتفاقيات التي وقعها التاج البريطاني ولا تلتزمها .

أما المعاهدة الثانية فكانت معاهدة ثنائية عقدت بين مصر والسودان في عام 1959 لتقسيم مياه النيل بينهما، بحيث تحصل مصر على نسبة 75% والسودان على نسبة 25% ; وذلك من دون استشارة إثيوبيا أو مشاركتها، وهي التي تنبع من أرضيها هذه المياه، مما فاقم العلاقات بين الدول الثلاث.

أ- الصراع في العصور القديمة:

بوصفها واحدة من أقدم الحضارات في أفريقيا، كانت مصر تنظر إلى حقها في مياه النيل حتى قبل 3000 سنة قبل الميلاد، كحق طبيعي لا منازع لها فيه، لأنه لم تكن هناك دول أو حضارات أو حتى مجتمعات بشرية منظمة في شرق أفريقيا ووسطها يمكنها تحدي أو الطعن في حق مصر في الحصول على مياه النيل.

ظل النيل والحفاظ على تدفقه أولوية لكل من جلس على عرش مصر، إذ تذكر البرديات والكتابات الجدارية القديمة أن من بين العهود التي يتلوها الفرعون الجديد تعهده بالحفاظ على النيل ورعايته. فتقدير المصريين لدور النيل في توفير الغذاء وتحقيق النمو السكاني والعمراني كان منذ زمن بعيد. وكان المصريون القدماء يعتبرون النيل ألهه يجب تقديسها، إذ تذكر بعض المصادر التاريخية أن الفترات التي شهدت تراجعا في منسوب مياه النيل كما حدث في عام 1740 قبل الميلاد بحسب العهد القديم كانت مصحوبة بالمجاعات والفوضى السياسية والهلاك. وهذا ما يمكن أن يفسر سبب الهلع والخوف الشديد من أي دعاوي تمس النيل من جانب بعض الدول الأفريقية.

كانت العلاقة بين كل من إثيوبيا ومصر طويلة وممتدة في التاريخ، وتأرجحت بين الانسجام والتنافر. ولعل من أهم أسباب الصراع والنزاع بين الطرفين - إلى جانب القضايا الدينية - هو الحصول على مياه النيل.

يمكن القول بأنه مع أفول الدولة الفرعونية المصرية المتأخرة ووقوع مصر تحت سيطرة الفرس ثم الإغريق نحو 400 قبل الميلاد كانت الإمبراطورية الإثيوبية تأخذ منحى متصاعدة، فقد كانت هناك سلطة إثيوبية قوية في منطقة أكسوك تسيطر على إمبراطورية كبيرة تمتد من المرتفعات الإثيوبية عبر البحر الأحمر إلى اليمن، وكانت منغمسة بشدة في التجارة المزدهرة في منطقتي المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، ومع تحول مصر إلى ولاية رومانية ثم مسيحية، وتحول إمبراطورية أكسوم في عهد الملك عيزانا في عام 330 بعد الميلاد إلى المسيحية، توثقت العلاقات بين الطرفين بصورة كبيرة نظرا لتوحد الكنيستين الإسكندرية وأكسوم على اتباع مذهب مرقص الرسول، وتعين الأسقف الأكبر في إثيوبيا من قبل البطريرك المصري في الكرازة المرقصية بالإسكندرية لمدة ستة عشر قرنا.

ب- الصراع المصري الإثيوبي في عصر الفتح الإسلامي:

استمرت العلاقات بين الطرفين تسير في تعاون حتي تم فتح مصر على أيدي العرب المسلمين في عام 640، فتحولت مصر إلى الإسلام، ومن ثم تراجعت قيمة المسيحية ووزنها كديانه رسمية بالنسبة إلى أغلبية الشعب المصري. وقد أثار ذلك استياء إثيوبيا بسبب استمرار تبعية كنيستها الرسمية لبابا الإسكندرية الذي يتبع هو نفسه للحاكم المسلم في مصر. وما زاد الأمر تعقيدا - من وجهة نظر الإثيوبيين - سيطرة المسلمين العرب على المدينة المقدسة القدس، وهو ما أدي لإبعاد الكثير من الحجاج الإثيوبيين.

لم ترضى إثيوبيا بوصفها مملكة مسيحية مقدسة - ينظر حكامها لأنفسهم باعتبارهم من نسل النبي سليمان عليه السلام – بما فعله العرب. وبدأ مستوى العلاقات التوافقية والتعاونية بالتراجع كان اللقب التاريخي للأباطرة الإثيوبيين " أسد يهوذا ". ومع وجود ما تعتبره انتهاكا لحقوق الأقباط المصريين خصوصا في أواخر العصر العباسي وبداية العصر المملوكي، بدأت إثيوبيا تظهر رفضها لهذه المعاملة المسيئة للمواطنين المسيحيين، محاولة استغلال المياه في الحرب ضد مصر، في الفترة 1190-125 أعلن الإمبراطور الإثيوبي " اليبيلا" حربه

الصليبية بتعبير أندرو كارلسون وعكف على بناء مدينة القدس الجديدة بدلا من تلك التي يحتلها العرب المسلمون، ودعا المسيحيين للحج إلى إثيوبيا بدلا من القدس. ومن جانب آخر، هدد الإمبراطور بتحويل نهر تيكيزي من مساره فلا يستمر في مجراه الطبيعي المسمى "نهر عطبرة " في السودان الذي يلتقي بالنيل الرئيس عقد مدينة عطبرة الحالية. وكان أول مصري كتب عن هذه المحاولة الإثيوبية لتحويل نهر النيل هو القس القبطي جرجس المكيني، الذي كتب إلى بابا الإسكندرية يحذره من خطورة هذه الخطوة على مصر.

لم تقم إثيوبيا بهذه الخطوة لأسباب عديدة -ليس هذا مجال ذكرها - إلا أن التضييق الذي مارسه الحكم المملوكي جدد عداء إثيوبيا لمصر. وبحلول منتصف القرن الرابع عشر، عندما اشتدت الممارسات والانتهاكات ضد الأقباط، أرسل الإمبراطور دوايت الأول السليماني تحذيرا لسلطان مصر يرجوه الكف عن اضطهاد المسيحيين. ولما رفض السلطان، أعد الإمبراطور جيشه وعقد العزم على غزو مصر لتحرير الأقباط. وبالفعل تحرك بجيوشه حتى وصل شمال السودان إلا أن حرارة الجو والعطش وبعد المسافة وغيرها من الأسباب، أدت إلى تراجعه.

ج- الصراع المصري الإثيوبي على مياه نهر النيل في الحقيبة الاستعمارية

على الرغم من تراجع حدة الصراع، فإنه لم ينته تماما، وتجدد مرة أخرى في صورة صراع ديني، إذ شهد القرن السادس عشر حروبا بالوكالة بين المسلمين والمسيحيين في المناطق الحدودية لإثيوبيا من الشمال ومن الجنوب، فقد كانت إثيوبيا المسيحية محاطة بسلطنات إسلامية في الصومال والسودان، بل وصل الأمر حد قيام أحد السلاطين المسلمين السلطان أحمد قران، حاكم سلطنة عدل غزو إثيوبيا، كما حاولت مصر ذلك أيضا.

تواصل الصراع بين الطرفين حتى القرن التاسع عشر، وتجدد حينما بدأت سلالة محمد على التوسع والسيطرة على المناطق المجاورة لمناطق نفوذها بغرض بناء إمبراطورية للسلالة العلوية. وبلغت ذروة هذه الحملات في عهد

الخديوي إسماعيل، حين خاضت مصر وإثيوبيا حرب ضروسة من أجل السيطرة على مداخل البحر الأحمر ومخارجه وإحكام السيطرة على منابع النيل .

ولقد ساهم التنافس البريطاني - الفرنسي للسيطرة على الأراضي والموارد في أفريقيا في تجدد الصراع حول النيل مرة أخرى ووصلت ذروة هذا الصراع في عام 1898، وتحديدا في حادثة فاشودة. فقد قامت فرنسا بتدعيم علاقاتها مع الإمبراطورية الإثيوبية، وبالفعل نجحت في إقناعها بفكرة بناء سد على النيل الأبيض، وذلك لتقويض النفوذ البريطاني وتقليل مخاطر السيطرة البريطانية على النيل ومن ثم سيطرتها على القارة الأفريقية، ما يمكنها من مواجهة إثيوبيا بمفردها.

ولأن بريطانيا كانت في حاجة ماسة للمياه وغيرها من الموارد الطبيعية وتستفيد من محاصيل الزراعة في مصر والسودان مثل القطن ، فقد أعلنت عن رفضها التام اعتزام إثيوبيا بناء سد على النيل الأبيض، فما كان من فرنسا واثيوبيا إلا الاستعداد استباقية بإعداد حملة عسكرية المنع بريطانيا من القيام بأي هجوم ضد هذا المشروع، وذلك عن طريق تجييش وحدات عسكرية كبيرة مكونة من مجموعات من الجنود قادمة من شرق أفريقيا عبر إثيوبيا، وأخرى قادمة من غرب أفريقيا عبر الكونغو. ولما علمت بريطانيا بهذه الخطة، وهي التي كانت قد استولت على الخرطوم بعد القضاء على الثورة المهدية، قامت بإعداد أسطول بحري بالإضافة إلى قواتها العسكرية التي جمعتها تحت قيادة الجنرال هربرت كتشنر، وبدأت الإبحار عكس مجرى النهر وصولا إلى مدينة فاشودة التي كان الجنرال الفرنسي مارشان قد استولي عليها، ووصلت قوات كتشنر للموقع المقترح لبناء السد، واستعد لمهاجمته. إلا أن عدم قدرة أي من الطرفين على تحقيق الانتصار الكامل، أدي إلى تسوية المسألة دبلوماسيا، إذ انسحب مارشان من فاشودة وتم الاتفاق على إنكار حقوق فرنسا في منطقة أعالي النيل.

ء- الصراع المصري الإثيوبي على مياه نهر النيل في القرن العشرين

بعد حصول مصر على استقلال شكلي عن بريطانيا عام 1923، تفاوضت مع وزارة المستعمرات البريطانية باعتبارها المسؤولة عن المناطق التي ينبع منها النيل، وتم التوصل إلى اتفاقية ثنائية لتحديد حقوق مصر في مياه النيل في عام 1929 ; إذ تم بناء على هذه الاتفاقية تحديد حق مصر من المياه بنحو 48 مليار متر مكعب من تدفق المياه، وجمع المياه في موسم الجفاف، وأعطت لها الحق في استخدام حق النقض " الفيتو " في أي مشاريع عكس مجرى النهر، وتم منح السودان الذي لم يكن قد حصل على استقلاله بعد حقه في مياه النيل بنحو أربعة مليارات متر مكعب.

وبعد تحقيق الجلاء واعلان استقلال السودان عن مصر عام 1956، تم توقيع اتفاقية ثنائية بين مصر والسودان عام 1959جرى على اساسها تقسيم مياه النيل بين الطرفين من دون استشارة إثيوبيا أو التنسيق معها. وهو الأمر الذي دعا الإمبراطور هيلا سيلاسي لتوجيه العتاب إلى مصر على تجاوز إثيوبيا وعدم وضعها في الاعتبار عند توقيع هذه الاتفاقية. كما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عن عزمه بناء سد أسوان السد العالي من دون استشارة إثيوبيا أيضا. على كل حال، يرى الإثيوبيون أن السلوك المصري ساهم في إعلان الإمبراطور هيلا سيلاسي انفصال الكنيسة الإثيوبية عن الكنيسة المصرية بعد نحو 1600 عام من الارتباط المؤسسي والكنسي. وأصبح بإمكان الكنيسة الإثيوبية تنصيب أسقفها بنفسها من ناحية، واتخاذ قراراتها بصورة مستقلة وربما بما يتعارض مع ما تراه الكنيسة المصرية من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي سيضر جدا بأي محاولات لتحسين العلاقات بين البلدين في المستقبل.

كما كان الوضع في بداية الحكم الإسلامي لمصر، عادت الحروب بالوكالة وحروب العصابات تسيطر على مجمل العلاقات بين مصر واثيوبيا، إذ شجع الرئيس جمال عبد الناصر الحركات الانفصالية والمعادية للنظام الإمبراطوري في أقاليم أوجادين واريتريا والصومال ومولها، وحتى تلك الموجودة داخل

إثيوبيا نفسها، وهو ما جعل الإمبراطور هيلا سيلاسي يقوم بالاتفاق مع وزارة الخارجية الأمريكية على البدء في الإعداد المشروعات هندسية ومائية وبحث مدى إمكانية تحقيقها على أرض الواقع . وبحلول عام 1964 انتهت الهيئة الأمريكية من مشروع جاء في حوالي سبعة عشر مجلدا تحت اسم "إثيوبيا : الأرض والموارد المائية لحوض النيل الأزرق ". هذا المشروع هو اللبنة الأولى التي بني على أساسها مشروع سد النهضة الحالي.

خامسا: موارد المياه الجوفية العابرة للحدود

تقسم المياه الجوفية من حيث استجابتها للاستغلال إلى:

- الموارد المائية الجوفية غير المتجددة التي يتم تغذيتها وتجددها على مقياس زمن جيولوجي وهي واسعة الانتشار في الوطن العربي كالصحراء الكبرى والنوبة ومعظم أحواض الجزيرة العربية والمشرق العربي وحوض النيل والمغرب العربي، إذ تنتشر في 90% من مساحة الوطن العربي، وقد تمت تغذيتها في الفترات المطيرة لعصر البلوستين قبل 4000-5000 سنة ، والتقديرات الدولية تدل على توافر مخزون ضخم.

- الموارد المائية الجوفية المتجددة ويتم تغذيتها خلال فترة وجيزة تتراوح بين سنوات عدة وجزء من السنة وتنتشر في مناطق محدودة المساحة لا تتجاوز 10% من مساحة الوطن العربي كالمرتفعات الجبلية والسهول التي تمتد عند أسفل الجبال.

وكما أن هناك أحواض أنهار عابرة للحدود، هناك موارد مياه جوفيه عابرة للحدود أيضا تختفى تحت سطح الأرض في جميع أنحاء العالم، وتوفر الاحتياجات الأساسية لسكان الريف والحضر. غير أن الطابع غير المرئي للمعلومات الأساسية عن المياه الجوفية العابرة للحدود، وانعدام الأطر القانونية يتسببان في حدوث سوء فهم من جانب صانعي السياسات. هذا وتعمل المنظمة مع هيئة القانون الدولي واليونسكو وبرنامج المياه الدولية من أجل إنشاء آليات فنية قانونية مناسبة لإدارة المياه الجوفية المشتركة بين الدول.

تشير التقديرات إلى أن نحو 30 % من إمدادات الري في العالم تغطيها المياه الجوفية إلاّ أن هذه المدخلات تتعلق ببعض المحاصيل التي تحقق أعلى الغلات وأعلى القيم. وتنشأ القيمة العظيمة للمياه الجوفية في السياقات الحضرية والريفية للتخفيف من وطأة الفقر، وتوفير سبل المعيشة، والأمان من الجفاف، والغلات الزراعية، وإمدادات المياه المنزلية، والبيئة، من كونها مصادر للمياه يعتمد عليها بشدة ، تتوافر بالنسبة للري على وجه الخصوص، عند الطلب وفى الوقت المناسب. وقد تحول هذا الاعتماد في كثير من البلدان النامية إلى اتكال. وهذه هي الحالة في الشرق الأدنى على وجه الخصوص.

وتتمثل إحدى النتائج الرئيسة للأحداث العالمية الأخيرة بشأن المياه في أن هناك حاجة على المستويين العالمي والمحلى، لتحسين عمليات رصد وتقييم ظروف المياه الجوفية، والانعكاسات على الاستعمالات الرئيسية للمياه. ويتعين على البلدان بغية تنمية موارد المياه الجوفية وتصميم سبل إدارتها، العمل أولا على إجراء تقييم دقيق للسحب من هذه المياه وتجديدها، واتخاذ اللازم للمحافظة على هذه الموارد الاستراتيجية من المياه الجوفية.

وقد أثبت الأسلوب الشائع الذى يترك فيه قرار تنمية المياه الجوفية للمزارعين الأفراد والتي نادرا ما يكون للحكومات اتصال مباشر بمستخدميها، أنه أسلوب منخفض الفعالية. فمن الضرورة أن تيسر البلدان تنمية المياه الجوفية وإدارتها حتى لا تشكل القرارات الفردية لسحب المياه تدميراً لا يمكن إصلاحه لنظم الطبقات الحاملة للمياه.

وينبغي للحكومات أن تضطلع بدور أكبر في تحقيق عملية إدارة المياه الجوفية المتعددة الجوانب. وهناك، في هذا الصدد، حاجة إلى استثارة الوعى العام وإشراك المجتمعات المحلية والمستخدمين في صنع القرار، وفى الإدارة، فيما يتعلق بهذه الموارد المعرضة للخطر على وجه الخصوص.

كما أن هناك حاجة كبيرة إلى تقدير ورصد موارد المياه الجوفية وأحوالها حيث أنها تشكل مصدرا للمياه يعتمد عليه. ولا تسند الكثير من الحكومات أولوية

متقدمة لجمع البيانات الأساسية، ولتدخلها في إدارة المياه الجوفية. ويتعين تغيير أسلوب إدارة المياه الجوفية من النهج الفردي الحالي إلى النهج المستند إلى الطبقة الحاملة للمياه، وإشراك المنتفعين في التخطيط والإدارة. ومازالت البحوث الأساسية بشأن المياه الجوفية تمثل عنصرا أساسيا في أي محاولة للاستجابة لمشكلات الإدارة الناشئة في كثير من المناطق.

تعد طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود مصادر هامة للمياه العذبة في العديد من مناطق العالم ولاسيما في ظل الظروف المناخية الجافة وشبه الجافة. وينبغي أن يستند استغلال موارد المياه الجوفية على المعرفة العلمية ومعلومات موثوقة وتجنب النزاعات المحتملة بين الدول المتجاورة.

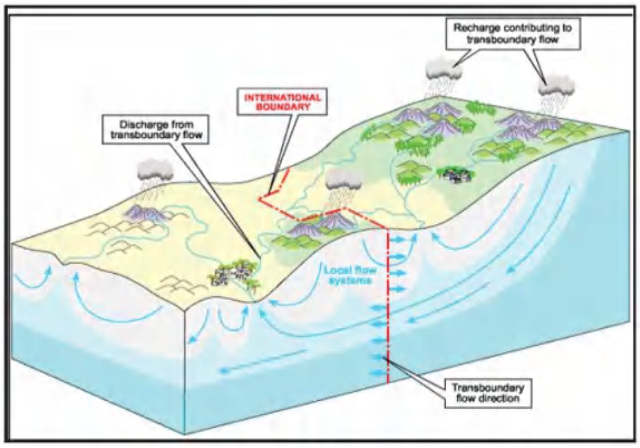

شكل (51) تمثيل تخطيطي للعمليات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية في خزانات المياه الجوفية العابرة للحدود

إن المياه الجوفية تمثل حوالي 30% من المياه العذبة العالمية، وتقع هذه المياه الجوفية في أعماق تصل إلى 4000 متر، ونصف هذه الكمية من الناحية الفنية المتاحة في أعماق أقل من 800 متر. ويوجد نقص ملحوظ في الاتفاقيات الدولية للمياه الجوفية، فضلا عن الاتفاقيات الثنائية بين الدول. وأن المياه الجوفية العابرة للحدود تقدر بثلاث مرات من حجم المياه السطحية المشتركة دوليا (شكل 3). ومن ثم فالعالم بحاجة إلى جهود تبذل لتحسين الوضع القائم

وتحقيق الاستدامة في إدارة موارد المياه الجوفية العابرة للحدود. وجدير بالذكر أن حوالي 75% من سكان الاتحاد الأوروبي يعتمدون على المياه الجوفية لتوفير المياه الخاصة بهم.

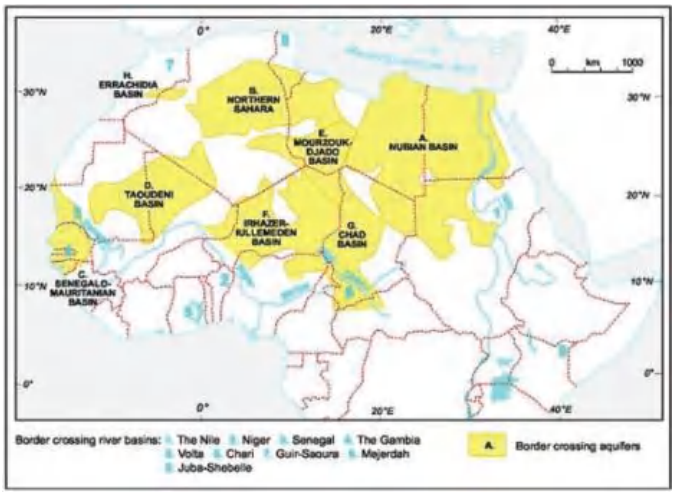

شكل (52) طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود في شمال افريقيا

سادسا: موارد المياه البحيرية العابرة للحدود

يضم سطح الأرض أعدادا لا حصر لها من البحيرات المتباينة في خصائصها العامة، إذ يوجد في ولاية ألاسكا الأمريكية وحدها أكثر من 3 مليون بحيرة. غير أن حجم المياه في البحيرات يتركز في عدد قليل من البحيرات الكبيرة، إذ أن ما يقارب 80 % من إجمالي كمية مياه البحيرات في العالم يتواجد في 40 بحيرة فقط.

إن البحيرات المتواجدة على سطح الأرض منتشرة في الأقاليم المناخية من سطح الأرض جميعها وتشغل مساحة تقدر بحدود 4,7 مليون كم 2من سطح الارض. غير أن توزيعها الجغرافي غير منتظم، إذ يزداد تركز انتشار البحيرات في المناطق الجبلية المتضرسة في حين يقل تركز الانتشار في المناطق السهلية، كما يزداد تركزها في المناطق الرطبة وينخفض في المناطق الجافة، وكذلك يزداد التركز في المناطق التي كان الجليد يغطيها في الأزمنة الجيولوجية

الماضية وينخفض في المناطق الصحراوية. إجمالاً يتركز انتشار البحيرات بإحجامها المختلفة بشكل رئيس في ثلاث قارات من سطح الأرض والمتمثلة في أمريكا الشمالية وافريقيا واسيا إذ تضم بحدود 70 % من إجمالي البحيرات في العالم.

وتهتم الجغرافيا السياسية بالبحيرات العابرة للحدود والتي تدخل في نطاق الاتفاقيات الدولية للأنهار العابرة للحدود، وقد وقعت عدة دول اتفاقيات ثنائية للبحيرات، أشهرها اتفاقية مياه البحيرات العظمى Great Lakes في أمريكا الشمالية عام 1978.

وفي بعض الأحيان تتخذ البحيرات أجزاء من مسارات الحدود، وتعد سويسرا بين الدول القليلة التي تمتد أطوال كثيرة من حدودها في البحيرات: بحيرة بودن بين النمسا وسويسرا وألمانيا، بحيرة أيان بين فرنسا وسويسرا، وبحيرتا ماجوري ولوجانو بين سويسرا وإيطاليا.

وتمتد الحدود الكندية الأمريكية في جزء منها بطول البحيرات العظمى كلها عدا بحيرة مشجان، وفي أفريقيا تماثل أوغندا سويسرا؛ فهناك حدودها الطويلة على بحيرة فكتوريا وبحيرتي إدوارد وألبرت. وتمتد الحدود التانزانية بأطوال كبيرة داخل بحيرات فكتوريا وتنجانيقا ونياسا، والأمثلة كثيرة في أفريقيا.

وعلى الرغم من أن البحيرات أصلح من الأنهار كحدود سياسية، بحكم اتساع مسطحها، كما وأن معظمها يقع في مناطق جبلية وعرة، إلا أن لها مشاكلها الأخرى، فتقسيم البحيرات بين وحدات سياسية غالبا ما يحرم الدول من القيام بأعمال هندسية كبناء السدود ورفع مستوى المياه من أجل توليد الطاقة إلا باتفاقات مسبقة، وكذلك لا يمكن استغلال الثروة السمكية أو المعدنية إن وجدت إلا باتفاقات مسبقة أيضا، وفضلا عن ذلك فإن البحيرات تكون مجالا للتهريب البضائع والأشخاص لا يسهل التحكم فيه.

سابعا: الصراع والتعاون حول المياه العابرة للحدود

تتضح مستويات الصراع والتعاون بالنسبة للمياه العابرة للحدود في مقياس كرايج، وتوجد حالات من التعاون دون توقيع اتفاقيات. على سبيل المثال، حول نهر الراين يمتد القطاع الصناعي مع الحد من الملوثات مع عدم وجود أي اتفاقيات رسمية.

وتظهر مصفوفة كرايج مستويات منخفضة ومرتفعة للنزاع والتعاون، إذ يذكر كرايج وجود حالات قليلة من التعاون وحالات قليلة مثلها من الصراع، ولكن هناك مؤشرات على ارتفاع الصراع مستقبلا وبروز علاقات غير مستقرة. وأن مستويات التعاون أصبحت "مستقرة ومريحة". ويتمثل ذلك في توسيع مجالات التعاون العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والصناعية والدعم الاستراتيجي؛ للوصول إلى أعلى درجة من التعاون وتتمثل في "التوحيد الطوعي في أمة واحدة فوق الماء، أما أعلى درجات الصراع فتتمثل في إعلان رسمي للحرب بسبب المياه.

جدول (21) مصفوفة كرايج للعلاقة بين الدول المشتركة في المياه العابرة للحدود

الصراع		التعاون	
		منخفض	مرتفع
منخفض	مرتفع	تفاعل منخفض	مستقرة ومريحة
		علاقات غير مستقرة	علاقات غير مستقرة، وغير خلاقة أحيانا

وقد حددت ميروماتشي Minumachi اربعة مستويات للصراع وخمسة مستويات من التعاون للمياه العابرة للحدود (عبد العظيم أحمد، 2014، ص 65) وهي:

أ- مستويات الصراع تتمثل في:

1- خلاف موجود ولكنه غير سياسي.

2- خلاف سياسي.

3- إضاعة فرص العيش الآمن.

4- الاعتداء والخراب.

ب- أما مستويات التعاون فهي:

1-مواجهة نقاط الخلاف.

2- التعاون المتخصص.

3- التعاون التكنولوجي.

4- تجنب المخاطر.

5- تجنب المجازفة.

وحسب مستويات ميرو ماتشي فإن مسار العلاقة بين ليسوتو وجنوب أفريقيا حول نهري سنكو وأورانج، مرت بينهما بالمراحل الست التالية:

1- (1950 - 1967): خلاف ضعيف مع مواجهة نقاط الخلاف.

2- (1968- 1970): خلاف سياسي مع التعاون التكنولوجي لضبط النهر.

3- (أواخر 1970): إضاعة فرص العيش الآمن مع التعاون التكنولوجي.

4- (1980- 1985): إضاعة فرص العيش الآمن مع مواجهة نقاط الخلاف.

5- (1986- 1990): خلاف سياسي مع تجنب المخاطر.

6- حاليا: خلاف ضعيف جدا مع التعاون التكنولوجي.

أما مسار العلاقة بين الولايات المتحدة والمكسيك حول نهر ريوجراند فقد مرت بأربع مراحل – حسب مستويات ميرو ماتشي- وهي:

1- (1906- 1950): خلاف سياسي مع تجنب المخاطر.
2- (1950- 1980): خلاف سياسي مع التعاون التكنولوجي لضبط النهر.
3- (1981- 1990): خلاف سياسي مع تجنب المخاطر.
4- (1992 حتى الأن): خلاف سياسي مع التعاون التكنولوجي.

أما مسار العلاقة بين اسرائيل وفلسطين حول طبقات المياه الجوفيه المشتركة فقد مرت بعدة مراحل – حسب مستويات ميرو ماتشي- وهي:

1- (قبل وعد بلفور 1917): خلاف سياسي.
2- (1917- 1948): إضاعة فرص العيش الآمن.
3- (1948- 1949): اعتداء مسلح.
4- (1949- 1967): إضاعة فرص العيش الآمن.
5- (1967- 1993): إضاعة فرص العيش الآمن.
6- (1993- 2000): إضاعة فرص العيش الآمن.
7- (2000- حتى الأن): إضاعة فرص العيش الآمن.

الفصل السابع
جغرافية الانتخابات

أولا: جغرافية الانتخابات " ماهيتها وعلاقتها بالجغرافيا السياسية"

ثانيا: أهمية جغرافية الانتخابات

ثالثا: نشأة وتطور جغرافية الانتخابات

رابعا: أوجة المقارنات الكمية في جغرافية الانتخابات

خامسا: أنماط جغرافية الانتخابات

سادسا: مناهج البحث في جغرافية الانتخابات

سابعا: انتخابات مجلس النواب 2015 بمحافظة الدقهلية " دراسة تطبيقية"

اولا: جغرافية الانتخابات (ماهيتها وعلاقتها بالجغرافيا السياسية)

تُعرَّف الجغرافيا السياسية بأنها العلم الذي يدرس الاختلافات والتشابهات المكانية من الناحية السياسية، وتعد جغرافية الانتخابات أحد فروع الجغرافيا السياسية من منطلق أن دراسة الانتخابات وتحليلها تمثل إحدى الوسائل التي يمكن عن طريقها توضيح الاختلافات المكانية، وتفسير المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية (جاسم كرم وجاسم العلي ،1999م ، ص3)، **كما تعرَّف جغرافية الانتخابات بأنها ذلك الفرع المعاصر للجغرافيا السياسية، الذي عن طريقه يمكن تفسير التباين في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين، ودراسة تغيرات السلوك التصويتي للناخب وتحليله من مكان لآخر، أو من دائرة انتخابية لأخرى، ومعرفة أسباب هذا التغيير**(مناف السوداني ، عادل الشري، 2011م،ص6).

وتعد الانتخابات عمليةً اجتماعيةً وسياسيةً يتم من خلالها قيام أي أغلبية بتحديد الأقلية التي تقر لها هذه الأغلبية بممارسة صلاحيات وأدوار معينة في إدارة الشئون العامة، وبمعنى آخر هي الآلية التي بها يتم اختيار عدد أقل لتمثيل عدد أكبر من الأفراد في مواقع اتخاذ القرار(السيد الزغبي ،2002م ، ص11).

لقد عرف الباحثون جغرافية الانتخابات بتعاريف عدة، فعرفها عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي بأنها العلم الذي يدرس نمط السلوك السياسي الانتخابي للسكان داخل الحدود السياسية للدولة وتحليل وتفسير نتائج ذلك السلوك على ضوء مؤثرات العوامل الجغرافية (عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي، مصدر سابق ،ص16)، **كما عرفها جاسم محمد كرم على أنها محاولة تفسير الاختلاف في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين ، ودراسة وتحليل السلوك الانتخابي من مكان لآخر للوصول إلى أسباب هذا التغيير** (جاسم محمد كرم ، مصدر سابق ، ص75)، **وعرفها محمد محمود الديب بأنها : العلم الذي يدرس الأبعاد المكانية في مناورات الساسة على المستويات المحلية والقومية والإقليمية للوصول إلى الحكم** (محمد محمود إبراهيم الديب ، مصدر سابق ، ص 766).

أما فؤاد حمه خورشيد فيرى أن جغرافيا الانتخابات تتضمن دراسة التباين المكاني للسلوك الانتخابي والعوامل الجغرافية المؤثرة في ذلك السلوك وتوزيع نتائج الانتخابات على خرائط تفسر ذلك التباين، لمعرفة ميزان القوى السياسية الداخلية للدولة وتوزيعها مكانيا، وتحديد مؤشرات الاستقرار السياسي (فؤاد حمه خورشيد، مصدر سابق، ص13).

فجغرافيا الانتخابات إذن هي احد فروع جغرافية السياسة التي تهتم بدراسة العمليات السياسية الانتخابية وتفسير أسبابها ونتائجها على ضوء العوامل الجغرافية المؤثرة فيها ضمن النطاق المكاني للدوائر الانتخابية من اجل تكوين شخصية سياسية لها.

كما أنه إذا كانت العلوم السياسية تعرف على أنها دراسة لعمليات اتخاذ القرار السياسي فتكون بذلك الجغرافية السياسية هي دراسة المؤثرات البيئية والمكانية على هؤلاء الذين يتخذون هذه القرارات السياسية، وبهذا التعريف للجغرافيا السياسية ترتبط جغرافية الانتخابات، إضافة إلى ذلك أنه في جميع البلاد الديموقراطية التي بها أنظمة سياسية متعددة الأحزاب تكون المعركة الانتخابية هي أول خطوة في عملية الوصول إلى الحكم، وبالنظر إلى جغرافية الانتخابات فيمكن اعتبارها المرحلة الأولى في دراسة الجغرافيا السياسية في البلدان الديمقراطية (ثناء على أحمد عمر، 2000، ص 18).

ولا شك في أن عملية الانتخابات لها جوانب جغرافية كثيرة يمكن إيجازها على النحو الآتي (محمد الديب ،2008، ص48):

1- **تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية وعددها، وحدودها، ومواقعها، ومساحتها، وشكلها، ومدى اندماجها، وعدد سكانها، وشبكة نقلها، وسهولة الوصول بين أرجائها، وتضاريسها، والتغيرات التي طرأت على الدوائر الانتخابية عبر الزمن، إلى جانب اللجان الانتخابية، وتوزيعها، ومقراتها، وأحجامها السكانية.**

2- **التباين المكاني في التصويت؛ أنماطه، وأسبابه، وتفسيره، وتعليله.**

3- البرامج السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لكل من الأحزاب المشتركة في المنافسة، وأثرها على النواحي (القومية، والإقليمية، والمحلية في الدولة).

4- النظام الانتخابي المتبع والأسباب الجغرافية وراء اتباعه، وكيفية تطبيقه، وحل مشاكله.

وتعنى جغرافية الانتخابات أيضاً بالعوامل الجغرافية المؤثرة في سلوك الناخبين، ووصف تصويت الناخبين وتحليله، ونتائج الانتخابات، ورسم خرائط للتباين المكاني أو الإقليمي لمراكز القوى على ضوء تلك الانتخابات، كما تعنى أيضا بالعوامل المؤثرة في تقسيم الدوائر الانتخابية.

ويرى البعض أن جغرافيا الانتخابات ترتبط بجغرافية السياسة من خلال اندراجها تحت مفهوم العمليات السياسية التي هي احد فروع مناهج تحليل القوى، ولهذا فان جغرافيا الانتخابات تمثل جوهر الجغرافية السياسية؛ إنها توضح الاختلافات المكانية وتفسر المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية (جاسم محمد كرم ، 1988، ص76-77).

و بما أن الجغرافية تبحث في العلاقات المكانية بين الظواهر المختلفة، والظواهر الجغرافية في حالة تغير مستمر وتطور متواصل، وتماشيا مع هذا التطور في الظواهر جغرافية السياسة لجأت الجغرافية إلى دراسة ظواهر لم تكن مدروسة مثل ظاهرة الانتخابات التي هي دراسة لإحدى صور التنظيم المكاني للمجتمع لذلك تدخل تحت مفهوم الدراسات الجغرافية البشرية (بيتر تيلور وكولن فلنت ، 2002 ، ص77-80)، **ولان الانتخابات تمثل ظاهرة سياسية ذات طابع مكاني تحتاج إلى دراسة العلاقات المكانية لعناصر الظاهرة فيما بينها، وفيما بينها وبين البيئة التي توجد فيها. ويرى بيتر تيلور وكولين فلنت أن دراسة جغرافيا الانتخابات أمرا ضروريا لان الانتخابات تلعب دورا أساسيا على المستوى الايديولوجي، وهي التي تنقل الصراعات بأمان إلى الساحات الدستورية** (بيتر تيلور وكولن فلنت، 2002، ص80).

ثانيا: أهمية جغرافية الانتخابات:

تُعَدُّ جغرافية الانتخابات من أهم فروع الجغرافيا السياسية لأنها تفسر السلوك الانتخابي من جانب، ومن جانب آخر إن أغلب دول العالم الثالث تمتلك معظم مقومات قوة الدولة السياسية أو بإمكانها الحصول عليها. وقسم منها يملك جميع عناصر القوة الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية ولكن مشكلتها هي في نظام الحكم والكيفية التي يتم بها الوصول إلى السلطة، وعدم تمثيل هذه السلطة لإرادة الشعب مما يجعل وجود هوة كبيرة بين السياسة التي تنتهجها السلطات وبين ما تطمح إليه الشعوب (سعدي محمد صالح، 2002، ص72) **وهذا ما ينعكس سلبا على سياستها تجاه القضايا الداخلية والخارجية والتي أصبحت سببا مهما في تخلفها وعدم سيرها في ركب الحضارة والتطور العالمي وبالتالي افقدها ثقلها في ميزان القوى العالمي . وان إقامة حكومات ديمقراطية في هذه الدول من شانه أن يعيد هذه الدول إلى سكة سير التطور والتقدم.**

والمعروف إن أهم ركائز الحكومات الديمقراطية هي الانتخابات، وهذه تحتاج إلى مجتمع يمتلك الأرضية المناسبة والوعي السياسي والثقافة الانتخابية، وهذه من الأهداف التي تعمل على إرساءها جغرافية الانتخابات. وحتى لا يسمح للسلطات الحاكمة بالعودة إلى الدكتاتورية المنظمة عن طريق الانتخابات الغير نزيهة من خلال استغلال توزيع الدوائر الانتخابية بالصورة التي تتلاءم ومصلحة الحزب الحاكم والتي تعرف بظاهرة (الجريماندرينج) والتي ممكن أن تتحول مع مرور الزمن إلى دكتاتورية الحزب الواحد. فلهذا على جغرافيا الانتخابات أن تأخذ دورها في رسم الدوائر الانتخابية وتوزيعها، ولان الديمقراطية هي احد المحاور المهمة والمؤثرة في قوة الدولة لذلك تهتم بها جغرافيا الانتخابات.

وتعد الانتخابات الأداة التي توفر الفرصة التطبيقية في الاختيار الإنساني لمن يقوم بإدارة ومسؤولية وصناعة القرارات المتعلقة في تقرير المستقبل

السياسي للبلد، من خلال تشريع القوانين الملائمة في تنظيم حياة الإنسان وضمان حقوقه، حيث أنها تعبر عن شرعة فتح فرص مشاركة الرأي العام في إسناد المسؤوليات القيادية، وبهذا تعمل جغرافيا الانتخابات على إرساء الأسس اللازمة لكفالة عنصر الشرعية للقوة السياسية.

وتوجد ثلاث عناصر رئيسة تعتمدها الجغرافيا السياسية والتي يمكن من خلالها تقييم وزن الدولة السياسي وهي (الأرض ، السكان ، النظام السياسي)، وان اتحاد العناصر الثلاثة وقوة العلاقة فيما بينها يعطي للدولة وزن اكبر(سعدون شلال ظاهر، 1996، ص6-7)، **ويبقى شكل وطبيعة النظام السياسي هو باكورة العلاقة بين هذه العناصر الثلاث. وان السلطات المنتخبة الموضوعة تحت الرقابة المنظمة لجميع أفراد المجتمع تؤدي إلى منح جميع قوى البلاد الحية حقها في الإعراب عن رأيها وفي امتداد نفوذها، لان حق الاختيار حق إنساني مشروع يرتبط بنوعية حياة الإنسان، وجغرافيا الانتخابات هي الفرصة الملائمة في تحقيق حق الاختيار والمساهمة في بناء قوة الدولة من الداخل.**

ومما لا شك فيه أن جغرافية الانتخابات بما تحتويها من دراسات في الأنماط الانتخابية والسلوك الانتخابي، قد أضافت بعدا جديدا للجغرافيا السياسية بشكل خاص وللجغرافيا بشكل عام، فجغرافية الانتخابات هي جزء من الجغرافيا السياسية، وذلك لأنها تهتم بدراسة تباين الأنماط الانتخابية من مكان إلى أخر، وتحديد أسباب هذه الاختلافات، وهذه يعد من صميم اهتمام الجغرافيا كما تستطيع الاستفادة من البيانات والاحصائيات الانتخابية المتاحة في إثراء الجغرافيا بأبحاث ودراسات متميزة على اعتبار أن ظاهرة الانتخابات هي ظاهرة مستمرة ومتغيرة من فترة إلى أخرى، وأن تتبع هذه الظاهرة ومتغيراتها يحقق هذا الإثراء.

من هذا المنطلق فإن جغرافية الانتخابات هي جوهر الجغرافيا السياسية خاصة وأن الهدف النهائي للجغرافية السياسية هو توضيح المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية. وفي هذا المجال بالذات – دراسة العمليات المكانية

واختلافاتها – تستطيع جغرافية الانتخابات أن تضيف بعدا جديدا للدراسات الجغرافية (جاسم كرم، 1988، ص77)**.**

ثالثا: نشأة وتطور جغرافية الانتخابات:

ظهرت دراسة الانتخابات كموضوع في إطار الجغرافيا السياسية مع بداية القرن العشرين وتزامن ذلك مع ظهور الجغرافيا السياسية كعلم مستقل ذي منهج محدد ومنظم في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حين نشر عالم الجغرافيا البشرية الألماني فردريك راتزل F.Ratzel كتابه الشهير تحت عنوان الجغرافيا السياسية عام 1897.

وكانت أول دراسة في مجال جغرافية الانتخابات تلك التي نشرها عالم الجغرافيا الفرنسي آندريه سيجفريد Andri Siegfried عام 1913 عن الانتخابات التي جرت في إقليم أردشى Ardeche غربي فرنسا وعلاقتها بالظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية (بيتر تيلور وكولن فلنت ، 2002 ، ص 80)**.**

وعلى ذلك فإن كان راتزل يعد المؤسس الحقيقي للجغرافيا السياسية، فإن سيجفريد يعد أباً لجغرافية الانتخابات؛ حيث أبرزت دراساته دور العوامل الجغرافية في التأثير على نتائج الانتخابات وذلك من خلال مقارنة خريطة لنتائج الانتخابات بالخرائط الجغرافية الأخرى؛ وقد حاول ربط نتائج الانتخابات بالظروف الجغرافية كما حاول تفسير أنماط التصويت على أنها نتائج مجموعة من الظروف الجغرافية. وفى عام 1949 درس التطور التاريخي للانتخابات في الفترة من 1871 – 1940 في منطقة تقع على الضفة الغربية لنهر الرون، ورسم مجموعة من الخرائط توضح نتائج الانتخابات وقارن بينها وبين المظاهر الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، لذا فهو المؤسس الحقيقي لجغرافية الانتخابات؛ وفى عام 1918 قام كارل ساور " Carl Sauer" بدراسة الجريماندريه "Gerrymander" والجغرافيا، وهى كلمة أمريكية تصف نوع من أنواع التعسف السياسي كوسيلة للقمع الجزئي للرأي العام، إذ كانت الأقاليم

الانتخابية تعدل من وقت لآخر بحيث تقوى إلى أقصى مدى قوة الحزب الحاكم، وتجعل المجموعات المعارضة في حالة ضعف وتفتت أصواتها (Prescott , J.R.V. 1959, p .269)**.**

وفى عام1932 تم نشر سلسلة من الخرائط تبين انتخابات رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية والطريقة التي صوت بها أعضاء المقاطعات، وأظهرت هذه الخرائط الفروق الإقليمية وذلك من خلال أطلس الجغرافيا التاريخية للولايات المتحدة (ثناء على أحمد عمر، 2000، ص377)**.**

وتوالت الدراسات الخاصة بجغرافية الانتخابات فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت أغلبها على أيدى جغرافيين فرنسيين وأمريكيين، ففي عام 1959 قدم بريسكوت Presscott دراسة عن وظيفة وطريقة جغرافية الانتخابات، وفيها اقترح أن تكون الدراسات الانتخابية نقطة البداية للبحث العلمي في الجغرافيا السياسية عن طريق إيجاد معيار للتقسيم الإقليمي للدولة، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون النظام الانتخابي خالياً من الانحياز لطرف دون الآخر، وإن وجد هذا الانحياز فلن تكون هناك فائدة ترجى من الإحصائيات الانتخابية (Prescott , J.R.V. 1959, p .298).

ثم تناول لاوكس laux الانتخابات البرلمانية في المانيا الغربية كدراسة في جغرافية الاختيار السياسي، وفيها أوضح أن الاختلافات الإقليمية الواضحة في سلوكيات التصويت ترجع إلى الاختلاف الديني والتناقضات الريفية والحضرية للمجموعات الاجتماعية والاقتصادية، كما أوضح أن للكنيسة دور واضح على سلوك المشاركين في التصويت في المناطق الريفية بينما يقل هذا التأثير في المناطق الحضرية لزيادة درجة التحضر الاجتماعي (Laux , H. D, 1973 , pp. 166-171)

وبعد ذلك قام جونستون Johnston بدراسة التأثيرات المحلية على التصويت في الانتخابات المحلية، وفيها أشار إلى تأثير الأصدقاء والجيران في المعلومات التي يتلقاها الناخب، حيث أن المعرفة تتناقص مع زيادة المسافة، فالناخب يختار المرشح الأقرب اقامة لمنزلة فالأكثر معرفة له، ثم المرشح الذى

تربطه به صلة أو بأناس يعرفونه أو الذى قابله وهكذا Johnston , R . S. (,1972, pp.49-61)

أما هنت روجر ألكسندر فقد كانت رسالته للدكتوراه بعنوان الجغرافيا و المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بين عامي 1940- 1992 حيث ركز فيها على أهمية الخريطة و اعتمدها كإحدى طرق التحليل و التفسير لنتائج الانتخابات، و قام برسم 14خريطة لكى يصف التغيرات الجغرافية لسلوك الناخبين في الانتخابات التي جرت في الولايات المتحدة، كما أظهرت الدراسة أن للعوامل الاجتماعية و الاقتصادية دورا في تغيير نسب المشاركات السياسية للناخبين الأمريكان.

و تناول زولتان و آلن Zoltan & Alan عام 1998 في بحث بعنوان جغرافية الانتخابات البرلمانية في المجر 1994 تحليل الانتخابات ضمن هيكل النظام السياسي في المجر وعالجا العوامل الثقافية والاجتماعية لذلك المجتمع فضلا عن معالجتهما لوجهات نظر الناخبين تجاه التجديد و التحديث، و خلص الباحث إلى جملة من الاستنتاجات الهامة.

ولو أن قياس النجاح يتم على أساس حجم الإنتاج فإن جغرافية الانتخابات تصبح خير مثال لقصة النجاح في الجغرافيا السياسية الحديثة، فمنذ السبعينيات ظهرت مئات من الدراسات حول الجغرافية الانتخابية.

وفى الوقت الحاضر تتميز جغرافية الانتخابات بطابع العالمية تبعاً لانتشار واشاعة الديمقراطية، واتسع البعد الجغرافي للدراسات الانتخابية حتى أصبحت من أنشط موضوعات الجغرافيا السياسية وساعدها في ذلك ظهور منهج التحليل المكاني، والمنهج السلوكي الذى يتخذ من سلوك الفرد وحدة للتحليل والدراسة؛ بالإضافة إلى تراكم المعلومات والمعارف باطراد عنها في الوقت الحاضر بسبب نشر نتائج الانتخابات أولاً بأول واستخدام الوسائل الحديثة في تحليل واستخلاص النتائج منها مما يتيح للباحثين مادة غزيرة للبحث.

واجمالا يمكن القول أن جغرافية الانتخابات خلال مراحل تطورها مرت بمرحلتين رئيستين هما :

أولا : مرحلة ما قبل الستينات من القرن الماضي عندما كانت الدراسات لجغرافيا الانتخابات ضمن المنهج الذي وضعه سيجفرد عام 1913 وهو التحليل على أساس الخرائط الانتخابية ومقارنتها، عندما درس التصويت في اردیش بفرنسا (جاسم محمد كرم ، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها ، مصدر سابق ، ص80). **وقد اتهم في ذلك الوقت بالحتمية لأنه كان يفسر الظواهر الاجتماعية بوَصفها إحدى النتائج العامة للبيئة الطبيعية، وتتلخص دراسته بما يلي : إن خريطة الانتخابات هي انعكاس للمواقف السياسية التي تشكلت نتيجة لاختلاف البيئات الاجتماعية والاقتصادية و تباين الأنشطة الإنتاجية سواء كانت أنشطة زراعية أو أنشطة صناعية أولية وهذه ناتجة من جيولوجية المنطقة واختلاف ارتفاع سطح الأرض** (بيتر تيلور وكولن فلنت ، 2002 ، ص 8).

ثانيا : مرحلة ما بعد الستينات أي بظهور ما يعرف (بالثورة الكمية) في مجال الجغرافية فأخذت الدراسات الجغرافية عموما تنحى منحى آخر وزاد الاهتمام بجغرافيا الانتخابات. مستفيدة في دراستها للسلوك الانتخابي من التقدم الحاصل للاستخدامات الكمية والمصاحبة لتقنيات التحليل الكمي لعمليات الانتشار والتوزيع المكاني للظواهر الجغرافية المختلفة، وان أساس الدراسات الكمية لجغرافيا الانتخابات يعتمد على طبيعة العملية الانتخابية والمعلومات المتاحة مثل عدد السكان الذين يحق لهم التصويت وعدد الدوائر الانتخابية ونسبة الأصوات التي حصل عليها المرشح في هذه المراكز.

رابعا: أوجه المقارنات الكمية في جغرافيا الانتخابات

والمقارنات الكمية الجديدة في جغرافيا الانتخابات طبقت في ثلاثة أوجه تتمثل في: جغرافية التصويت، التأثيرات الجغرافية في التصويت، والتمثيل النيابي.

1- جغرافية التصويت

تركز هذه الطريقة على اسلوب تفسير النتائج على الخريطة الذي اعتمده سيجفرد في تحليل نتائج الانتخابات لدورة انتخابية واحدة أو عدة دورات انتخابية، والذي تم تطويره عن طريق اعتماد المعادلات الإحصائية في التحليل مستفيدة من أساليب التحليل الكمي المصاحبة لما يعرف بالثورة الكمية (عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، 2002 ، ص 14- 15).

2- المؤثرات الجغرافية في التصويت

إن نتائج الاقتراع لا تمثل دلالات كافية للخروج برؤية واضحة لجغرافيا الانتخابات، وان هناك أربع عمليات أساسية من شانها أن تؤثر في اتخاذ القرار وقت الاقتراع وهي:(بيتر تبلور وكولين فلنت ، 2002، ص81)

1- التصويت لمرشح ما بحكم الصداقة أو الجيرة أو الحي الذي يقيمون فيه.
2- أحيانا تطفح على الساحة قضية معينة تؤثر في أصوات الناخبين في موقع انتخابي معين.
3- تأثير الدعاية الانتخابية على سلوك الناخبين.
4- عامل الجوار الجغرافي.

3- تحليل الدوائر الانتخابية جغرافيا

ويتمثل ذلك من خلال الاهتمام في تحليل الأحياء الانتخابية وعدد الأصوات الحقيقية المشاركة في الاقتراع واسلوب تقسيم الدوائر الانتخابية ، والوقوف على مواطن التحيز في التقسيم والتلاعب في الدوائر الانتخابية لمصلحة حزب معين، ودراسة الأحزاب السياسية وتوزيع مراكز أنصارها، وبيان اثر الايديولوجيات على سلوك الناخبين. ونستطيع القول أن شكل التصويت يكون إما للأشخاص فقط أو للمبادئ فقط أو لكليهما وبهذا يكون الناخب على ثلاث فئات (فوزي قبلاوي، 2000، ص 112-113):

1- ناخب العقل: الذي يصوت بعد التفكير وتحليل القضايا العامة والمشاكل الهامة.

2- ناخب القلب: الذي يكون تصويته على أساس عاطفي أي تحكمه الميول والعواطف والأهواء في التصويت لصالح الحزب الذي يناغم عواطفه.

3 ناخب الجيب: وهو الناخب الذي يفكر على ضوء ما في جيبه فإذا كانت ممتلئة صوت لبقاء الحزب الحاكم ، وإذا كانت خاوية صوت ضد الحزب الحاكم. وان مدى تبعية أو تمرد الناخب على هذه المؤثرات يخضع إلى عدة أمور منها:

أ - إمكانيات الشخص الذاتية وما يحمله من ثقافة ومستوى تعليمي فكلما كان الشخص ذو مستوى ثقافي وتعليمي عالي كلما كانت فرصته اكبر للتحرر من هذه المؤثرات.

ب - طبيعة البيئة التي يعيش فيها الناخب، فإذا كانت تحمل أفكار مغلقة غير متحررة تختلف عن المناطق ذات الأفكار المنفتحة وهذه تخضع لعوامل عديدة كما سيرد ذكرها لاحقا.

وتتطلب العملية الانتخابية التنظيم والتعبئة حيث تقوم الأحزاب السياسية بمهمتين أساسيتين هما: إعداد البرامج السياسية والاجتماعية – الاقتصادية أو على الأقل التأثير في هذا الإعداد، ثم السعي إلى كسب تأييد الجماهير لهذه البرامج، وهاتان المهمتان مرتبطتان معا ارتباطا وثيقا، وتؤثر إحداهما على الأخرى، وان العلاقة بين العملية الانتخابية والعملية السياسية تتضح أكثر من خلال ما يعرف بـ (المنفعة المتبادلة bork barrel) بين سكان المناطق والمرشحين، وان يتعهد الساسة بتقديم رعاية أكثر وخدمات أوفر من جانب الحكومة لسكان المناطق التي صوتت لصالحهم، وبشكل عام فان الأحزاب الكوادر تنتهج سياسة تحقيق مصالح الطبقة المهيمنة، وان على العضو المنتخب أن يدعم مصالح الذين انتخبوه.

خامسا: أنماط جغرافيا الانتخابات

تتميز الدول المتقدمة بوجود سياسة جادة لإعادة توزيع الدخول مما أعطى فرصة للأحزاب بان تحشد من وراءها الدعم الكافي من الناخبين، الذي بدوره

افرز نمطا مستقرا من الاقتراع الانتخابي، ففي بريطانيا على سبيل المثال بالإمكان أن نميز بين الشمال والجنوب على أساس المصالح الاقتصادية، حيث يمثل الشمال جماعة (المنتجين) ويمثل الجنوب جماعة (المستهلكين)، وقد أثرت الأحوال الاقتصادية على نتائج الانتخابات عندما أحرز حزب العمال نتائج انتخابية أفضل في الشمال بينما حصل المحافظون على أصوات أكثر في الجنوب (بيتر تيلور وكولن فلنت ، 2002 ، ص88-90).

وهناك نمطين من جغرافيا الانتخابات: النمط الأول جغرافية القوة والنمط الثاني جغرافية الدعم، فالأول ينتج من مصالح جماعات معينة أو دول تقوم بتمويل الأحزاب أو شخصيات معينة في الحملات الانتخابية، ولم تحظَ جغرافية القوة بنصيب من الاهتمام مماثل لما حظيت به جغرافية الدعم، وذلك لمحدودية مادتها حيث تركن السياسة إلى السرية والكتمان، فربما لا يمكن معرفة شيئا مما يدور في الدهاليز أبدا، على سبيل المثال سلوك وكالة المخابرات الأمريكية في تمويلها لأحزاب (أجنبية صديقة) أو في زعزعتها استقرار حكومات أجنبية غير صديقة لأمريكا، وبطبيعة الحال لا تتوفر صورة كاملة لفاتورة حجم هذا التمويل للأحزاب السياسية على مستوى خريطة العالم كي نعود إليها في اصدار أحكام دقيقة ، ولذلك لا يمكن جدولة جغرافية القوة بالطريقة نفسها التي أمكن بها رصد جغرافية الدعم التي تتميز بتوفر مادة علمية غزيرة، فالانتخابات هي ممارسة علنية تتم من خلال القنوات السياسية والإعلامية كما أن نتائجها تعلن أول بأول مما يتيح للمراقبين مادة دسمة للبحث، وكان هذا سببا في انتعاش البحث في جغرافية الدعم الشعبي في الانتخابات في السنوات الأخيرة (بيتر تيلور وكولن فلنت ، 2002 ، ص114-115).

وفي جميع الأحوال تبقى الجغرافيتان – من دعم وقوة – ضروريتين لضمان فاعلية الديمقراطية. وعلينا ألا نسقط من حساباتنا جناحا من جناحي العملية الانتخابية، لمجرد أن البحث فيه صعب وشحيح المادة. وكما يتضح من الشكل (53) نموذج معدل لجغرافية الانتخابات قدمه كل من بيتر تيلور وكولن فلنت، وهدفه هو تعديل دفة المسار في الجغرافيا الانتخابية تجاه نصفها المهمل ألا وهو جغرافية القوة.

شكل (53) النموذج المعدل لجغرافيا الانتخابات

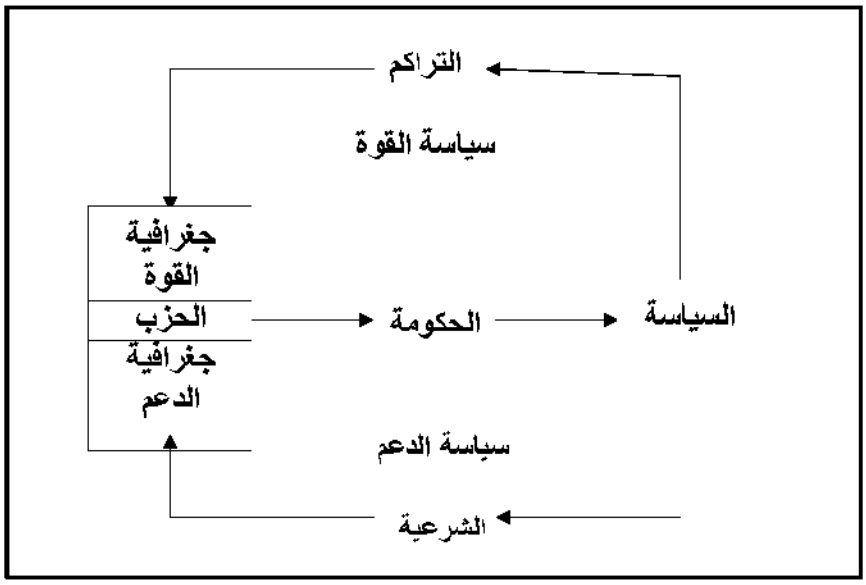

المصدر: بيتر تيلور وكولن فلنت ، مصدر سابق، ص115

سادسا: مناهج البحث في جغرافية الانتخابات

1- المنهج المساحي أو التقليدي Areal Approach

وقد تبنته المدرسة الجغرافية الفرنسية لمدة طويلة من الزمن، حيث اعتمده لأول مرة سيجفريد في دراسته للانتخابات في فرنسا عام 1913، وتتلخص طريقة هذا المنهج في تحليل نمط السلوك البشرى، وإظهار التباين المكاني للناخبين وعلاقتهم بالمتغيرات الجغرافية كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، كما يركز على دراسة الاختلافات المكانية في نتائج التصويت من خلال استخدام العلاقة المساحية، مع الأخذ في الاعتبار تحديد المتغيرات الجغرافية التي تساهم في صياغة المواقف السياسية والسلوك الانتخابي للسكان، كما يهدف هذا المنهج إلى تحليل الأنماط المكانية لنتائج

الانتخابات في ضوء علاقتها الأيكولوجية، وعلى الباحث في هذا المنهج أن يكشف خصائص الناخبين وتحليل شخصياتهم التي أثرت في عملية التصويت، ومن ثم يتضح الصالح العام لهذا الحزب أو ذاك، ويدخل في هذا الخصوص التباين المكاني في الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والإثنية (ثناء على أحمد عمر، 2000، ص18)**.**

ويركز هذا المنهج على البيئة الطبيعية – الاجتماعية الكلية للمنطقة او الدائرة الانتخابية وأثرها على توجهات الناخبين وعلى اسلوب ونمط وطريقة تصويتهم، وطبقا لهذا المنهج فان ما ولدته البيئة الاقتصادية – الاجتماعية من نماذج سلوكية لفئات أو طوائف معينة يؤثر في المواقف السياسية المختلفة لتلك الفئات. ويمكن تقسيم هذا المنهج إلى قسمين:

أ- المنهج المساحي التركيبي Areal Structural Approach

تعود البدايات الأولى في تطبيق هذا المنهج إلى الجغرافي الفرنسي اندريه سيجفرد في دراسته للتصويت في اردیش بفرنسا، والذي أوضح فيها اثر البيئة الطبيعية – الاجتماعية على السلوك الانتخابي للإقليم، و وصف العوامل التي تؤدي إلى الاختلاف في التصويت وتوضيح ذلك من خلال الخرائط (جاسم محمد كرم، 1988، ص86)**. والاستفادة من نتائج الانتخابات التي تتضمن عدد المسجلين وعدد المصوتين في كل دائرة انتخابية ومجموع الأصوات التي يحصل عليها كل حزب ونسبتها وعدد الأصوات الصحيحة وعدد أوراق الاقتراع الغير صالحة والاستفادة من كل ذلك في فحص وتحليل واختيار النموذج المكاني وتركيبة خيارات التصويت، كما يهتم هذا المنهج في دراسة توزيع المقاعد البرلمانية على الدوائر الانتخابية وبيان كل حزب من هذا التوزيع** (فؤاد حمه خورشيد، مصدر سابق، ص8)**. ويتم الاعتماد على الخرائط في تفسير وشرح العملية الانتخابية وعلى ضوء المساحة التي تشغلها نتائج كل حزب على هذه الخرائط** (عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي، 2002، ص18)**.**

ومن عيوب خرائط التوزيع النسبي، في هذا الخصوص أنها لا تمثل بالضبط وضع أحزاب الأقلية والجماعات المعارضة والمنشقة في دوائر ما، بل تقلل من

شأنها. ولكي يقف الباحث على الصورة الحقيقية لتأييد كل حزب من الأحزاب المختلفة في كل دائرة انتخابية عليه أن يحلل بتفصيل أنماط التصويت المكانية في كل منطقة يغطيها ظل معين على الخريطة، لأن الظل الواحد يوحي بالتساوي والحقيقة غير ذلك. وهناك عيب أخر هو أن بيانات الانتخابات عبارة عن تصويت لسكان مراكز استقرار وليست عبارة عن مساحات (Dikshit, R, op. p.242).

ثمة صعوبة أخرى تمثيل نتائج الانتخابات التي يتبعها المنهج المساحي – التركيبي تتعلق بالدوائر الانتخابية كبيرة المساحة لكن قليلة السكان، مثل دوائر شبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية والغربية في مصر، فمثل هذه الدوائر تعطي انطباعا خاطئا بتأييد ضخم للحزب الفائز فيها؛ لأنها تبدو كبيرة المساحة على خريطة التوزيع النسبي، والحقيقة أنها قليلة الأهمية النسبية لقلة عدد سكانها. فمساحة الدوائر الانتخابية في سيناء تبلغ ضعف مساحة كل الدوائر الانتخابية في الوادي والدلتا مجتمعة، بل أن مساحة الدائرة الانتخابية في الصحراء الغربية أو الصحراء الشرقية تفوق بمراحل نظريتها في المعمور بالوادي والدلتا.

ب- المنهج المساحي الايكولوجي :

يحاول هذا المنهج الربط بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدينية للناخبين وبين التصويت لحزب معين على ضوء المتغيرات المترابطة فيما بينها والتي تؤثر على النمط الانتخابي في مكان ما (جاسم محمد كرم، مصدر سابق، ص86). **لذا فهو يناقش خصائص الناخبين والربط المكاني بين هذه الخصائص وبين التصويت لما يرونه ممثلا لمصالحهم بشكل جيد.**

وقد لجأ أنصار هذا التيار إلى الجمع بين الأساليب الكارتوجرافية والإحصائية كالارتباط Correlation والانحدار Regression والتحليل العاملي analysis factor واعتماد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و السياسية لتفسير نتائج الانتخابات.

ولا شك في أن المطابقة بين خريطة نتائج الانتخابات وخرائط المتغيرات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والاثنية توضح العلاقة بين هذه المتغيرات من

ناحية. وبين الاختيار الذي ارتضاه الناخبون في منطقة ما (محمد محمود الديب، 2005، ص790).

وقد وجهت انتقادات عديدة لهذا المنهج، لان النتائج التي يتوصل لها تتم من خلال دراسة العموميات الكلية للانتخابات ولا تتم عن طريق دراسة السلوك الفردي وتحليل اثر العوامل البيئية والثقافية على التصويت، ويرى (كوكس) ضرورة إيجاد علاقة بين المحتوى المكاني والقرار الانتخابي، وان القرارات الانتخابية للأفراد ترجع إلى المواقع التي يعيشون فيها أو الطريقة التي يحصلون من خلالها على معلوماتهم في تلك المناطق (Cox ,k., 1969,p. 84).

2- المنهج المكاني أو السلوكي Spatial Approach

الجغرافيا السلوكية توضح مدى تأثر السلوك البشري بالبيئة الطبيعية وتأثيره فيها. ويركز المنهج السلوكي تأكيداته المتزايدة على عمليات صناعة القرار، والتي تولد أنواع مختلفة من الأنماط المكانية.

والمنهج السلوكي يهدف لفهم التوزيع المكاني وأنماط الظاهرات التي من صنع الإنسان على سطح الأرض والتي تولدت من قرارات الإنسان وسلوكياته (فتحي مصيلحي، 2001، ص282). **ويركز على الاهتمام بتفسير وملاحظة السلوك البشري للكشف عما يدور ويعتمل بالعقل البشري أو بخلد الإنسان أيضا، فإن الأهداف العلمية التي تقف وراء هذا الأسلوب الاستفساري تقيس العالم المعاش أو تراه بعين الأفراد من خلال فهم سلوكهم ومعايشتهم لهذا الواقع المعاش.**

لذلك ظهر تعبير Geosophy أي فلسفة الواقع أو فلسفة الأرض وتحديدا " فلسفة المكان" وذلك للدلالة على اثر الناس العاديين في البيئة واتخاذها كمجال إدراك وحيز تنفيذي لتصوراتهم. وينطوي هذا التعبير على اعتبار أن المعرفة الجغرافية يتمتع بها الناس جميعا ولكن يحتكرها الجغرافي.

ولعل الانتقادات التي وجهت إلى المنهج المساحي هي التي قادت الجغرافيين إلى أن يطوروا طرقا جديدة في دراستهم لجغرافيا الانتخابات محاولين في ذلك

تجاوز الانتقادات السابقة، فجاء المنهج المكاني الذي يمثل اتجاها حديثا في هذا الحقل والذي يركز على دراسة تأثيرات المحتوى المكاني على قرارات وسلوك الناخبين وبهذا انتقل من التركيز على الخصائص الموقعية إلى الاهتمام بالموقع النسبي والتفاعل المكاني.

وقد اتجهت دراسة جغرافية الانتخابات بعد عام 1960 إلى نفس الاتجاه الحديث الذى اتجهت إليه الدراسات الجغرافية بصفة عامة، فقد انتقل محور التركيز من التركيز المساحي "Areal" إلى التحليل المكاني "Spatial" ومن التركيز على الخصائص الموقعية إلى الاهتمام بالموقع النسبي والتفاعل المكاني، ويرى أنصاره أنه يجب زيادة الاهتمام بقياس وتحليل المتغيرات المكانية الرئيسية مثل المسافة والرابطة والصلة وأثر الجوار، وبناءً على هذا فإن هذا المنهج يرى أن السلوك الانتخابي للفرد لا يرجع فقط إلى الخصاص الخاصة بالفرد أو المتغيرات المكانية في الوحدة المساحية وإنما ايضاً لوجوده في وسط جغرافي متميز (محمد محمود إبراهيم الديب، 2005، ص 768).

في الحقيقة فإن التحليل المكاني طريقة لفهم عالمنا بشكل أفضل، لمعرفة اين تتموقع الظاهرات وما هو المعنى من وجودها في موقعها، هي طريقة لدراسة العلاقات ما بين الظاهرات المكانية المختلفة، فـالتحليل المكاني تطبيق عملي للمنهج الجغرافي الحديث القائم على التحليل بدراسة المكان والعلاقات وبتحويل البيانات الى معلومات لاستخدامها في اتخاذ القرار الأفضل. يدخل التحليل المكاني في شتى المجالات كما هي طبيعة علم الجغرافيا، حيث يمكن استخدام التحليل المكاني في الظواهر البشرية المختلفة المتعلقة بمجالات متعددة مثل علم السكان (الديموغرافيا)، الجريمة، الامراض، التلوث، العملية السياسية والسلوك الانتخابي، السلع الاقتصادية، الطوارئ والتسويق وغيرها من المجالات المختلفة.

إن اختلاف القرارات الشخصية للناخبين والذي وَلدَّ اختلافاً في الأنماط الانتخابية يُعَد انعكاسا للأثر البيئي المتمثل بالمنزل، والمدرسة ومكان العمل والجيرة، والتي تُعَدُّ مراكز المعلومات الرئيسية التي تمد الناخبين والتي تبنى

على أساسها قراراتهم في التصويت، وهناك دراسات عديدة أُجريت في العديد من دول العالم بينت أن السلوك الانتخابي يتأثر بالبيئة المحلية، وان التركيبة الاجتماعية للدائرة الانتخابية لها أثرها على النمط الانتخابي (محمد كرم، مصدر سابق، ص88 – 89)**.**

ويعالج هذا المنهج الخصائص والمشاعر الذاتية للناخبين وما يملكونه من ثقافة انتخابية ودور الروابط العائلية والعشائرية زيادة على الوسط الجغرافي وتأثيراته على سلوك الناخبين، وقد برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة جديرة بالاهتمام وهي ظاهرة القنوات الفضائية والإعلام العالمي والمحلي الموجه وأثره على سلوك الناخبين زيادة على وسائل الاتصال الحديثة، فقد استطاعت هذه الوسائل والسبل أن تعمل بصورة فعالة في تحشيد الأصوات لصالح أحزاب معينة وأصبحت من المصادر المهمة التي تزود الناخبين بالمعلومات السياسية التي تُبنى عليها قراراتهم عند التصويت.

3- منهج النظم:

يهدف منهج النظم إلى الفهم الايكولوجي للبيئة وهو ما يقتضي وجود إطار عمل كبير يضمن تفصيص Dismantle البيئة لتحليلها ثم إعادة تجميعها في توليفة متكاملة في إطار يعرف باسم النظام (فتحي مصيلحي، 2001، ص415)**. وكلمة النظام تعبير دارج نسمعه في حياتنا وثقافتنا كثيرا مثل النظام التعليمي والنقلي ونظام التغذية وغيرها من اصطلاحات النظم.**

ولم يعد المنهج الاختزالي Reductionist Approach كافيا للتعرف على مسيرة البيئة نظرا لأنه يتناول كل عنصر فيها منفصلا عن الآخر، ومن الواجب أن نميز بين مجموعات من الأشياء المترابطة، لكل مجموعة نظامها الخاص ولكنها مرتبة ترتيبا متسقا لا يفقد الصلة فيما بين تلك المجموعات، وإن كانت كلمة النظام System كلمة فضفاضة ضبابية تنطوي على التعميم لكنها في الواقع تعني نسقا متكاملا مترابطا. كما أنها عملية متشابكة ومتشعبة ومعقدة رغم أنها تبدو بسيطة في ظاهر أمرها، ولكن الباعث عليها قوي التدفيع Driving Forces التي تحرك النظام (I.D. White, 1992, p.p 6-20)**.**

يقوم هذا المنهج بصفة عامة في الجغرافيا السياسية علي دراسة الخصائص المكانية للعملية السياسية أو دراسة التفاعل القائم بين العملية السياسية والحيز أو المجال الجغرافي الذي تعمل فيه, فهذا المنهج يركز اهتمامه علي المتغيرات التي تنتظم في إطار علاقات متبادلة من خلال تدفقها إلي النظام السياسي وخروجها منه في شكل مدخلات ومخرجات.

ويتعامل منهج النظم مع الوحدة السياسية كنظام مكاني – سياسي (جيوسياسي) يتألف من تشكيلة عناصرية هي الأرض والشعب والسلطة والعاصمة والثقافة ... إلخ، ولهذا النظام الجيوسياسي مدخلات ومخرجات، فتتمثل المدخلات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، بينما تتجسد المخرجات في القوة أو الضعف السياسي، والرفاهية أو الفقر للشعب والمشاكل السياسية والحروب وتنويعات من علاقات الدولة بالدول الأخرى على المستوى الاقليمي والعالمي.

ولعل أفضل رصد واضح ومحدد للتفكير المنظومي في الجغرافيا الانتخابية هو منظومة المفاهيم التي يستخدمها تيلور في مراجعته للجغرافيا الانتخابية، ووفق هذه المنظومة نجد أن جغرافية الاقتراع والمؤثرات الجغرافية فيها هي المدخلات في المنظومة، وتصبح جغرافية التمثيل بمنزلة عملية نقل المعلومات داخل المنظومة، ثم تأتي العوامل الجغرافية التي تؤثر في نتائج الانتخابات كمخرجات أو معطيات للمنظومة (ماهر حمدي عيش، 2016، ص370).

ولقد قام جونستون بتطوير هذه الفكرة، فوضع الجغرافيا الانتخابية ضمن إطار منظومة الجغرافيا السياسية ككل، بحيث تصبح التغذية المرتجعة بمنزلة اللغة أو همزة الوصل بين المدخلات والمعطيات داخل المنظومة، حتى تتكامل العملية الانتخابية مع العملية السياسية في سياق واحد. ويتضح الربط بين العملية الانتخابية والعملية السياسية فيما هو متبع في الولايات المتحدة والمعروف بالمنفعة المتبادلة بمعنى أن يتعهد الساسة لأهل المناطق التي يمثلونها كنواب عنهم، بأن يلقوا رعاية أفضل وخدمات أوفر من جانب الحكومة، وذلك في مقابل اعتراف المواطنين بهذا الصنع الجميل بأن يقترعوا لمصلحتهم في الانتخابات. كذلك في الكونجرس الأمريكي، يسعى النواب والشيوخ للحصول

على عضوية لجان الإنفاق العام التي تؤثر تأثير مباشرا في مصالح مواطني دوائرهم الانتخابية، وإذا نجح هؤلاء النواب أو الشيوخ في الوصول إلى هذه العضوية، يتطلعون أيضا إلى موقع رئاسة مجالس إدارة هذه اللجان، كي يضمنوا تحقيق الوعود التي قطعوها على أنفسهم لأهالي المناطق أو الولايات التي ينوبون عنها (ماهر حمدي عيش، 2016، ص370**).**

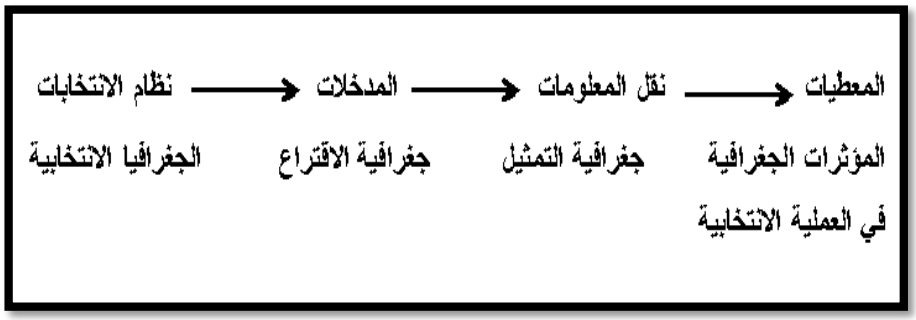

شكل (54) نموذج منظومي مطبق في جغرافية الانتخابات

رابعا: مناهج أخرى:

تتطلب دراسة الانتخابات استخدام بعض المناهج الأساسية في الجغرافية السياسية، والتي تساعد على تفسير وتوضيح العديد من العناصر في العملية الانتخابية، ومنها:

1- المنهج الأصولي "PrincipLe Approach"

الذى يبحث في مفاهيم وأسس جغرافية الانتخابات، وطرق البحث فيها.

2- المنهج التاريخي "Choronoloical Approach"

الذى يوضح التطور التاريخي لظاهرة الانتخابات، وما يتعلق بها من تقسيم الدوائر الانتخابية، والنظام الانتخابي المتبع حيث أن ظاهرة الانتخابات ظاهرة مستمرة وتخضع للتغيير من آن لآخر تبعاً للظروف والمستجدات.

3- المنهج الوظيفي "FunctionaL Approach"

والذى من خلاله يمكن تحليل التقسيمات الانتخابية والقوانين التي ترتبط بالعملية الانتخابية.

انتخابات مجلس النواب **2015** م بمحافظة الدقهلية*

شهدت الجغرافيا ولا تزال تطورات كبيرة وتغيرات جوهرية في موضوعاتها وطرق دراستها وتحليلها ، فالجغرافيا المعاصرة تتجه بخطى متسارعة نحو دراسة كل ما من شأنه استشراف اتجاهات المستقبل ، والعزوف تدريجيا عن المعالجات التقريرية التي تقف عند حد وصف الصورة الجغرافية للواقع الراهن (صلاح الدين بحيرى ، 1998م ، ص 126)، **وهذا من شأنه أن يساعد في وضع الأسس العلمية لتطبيقات جغرافية جديدة بإمكانها وضع تصورات مستقبلية للظاهرات التي تدرسها الجغرافية. لذا اتجهت الدراسات المعاصرة في الجغرافيا نحو مزيد من التخصص والتطبيق كجغرافية الانتخابات.**

تعد جغرافية الانتخابات إحدى الوسائل التي يمكن عن طريقها توضيح الاختلافات المكانية وتفسير المسببات والنتائج للعمليات السياسية التي تهتم بها الجغرافية السياسية، أي التفاعلات المكانية بين الظواهر الجغرافية والسياسية ومحاولة تفسيرها، وبهذا يمكن تعريف جغرافية الانتخابات على أنها محاولة لتفسير الاختلافات في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين ودراسة وتحليل تغيرات السلوك التصويتي من مكان لآخر وأسباب هذا التغير (جاسم كرم ، 1988م ، ص 75) .

ويري البعض أن جغرافية الانتخابات ستكون فرعاً جغرافياً مستقلاً بذاته, وذلك لأنها تعد من أنشط موضوعات الجغرافيا السياسية منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين(فتحي مصيلحي ، 2005م ، ص 255)**, وليس أدل علي ذلك من ظهور كتابات أصولية متخصصة في الموضوع, منها كتاب "بوستيد" عام 1975م عن الجغرافيا وسلوك التصويت الانتخابي, وكتاب "تيلور" و "جونستون" عام 1979م عن جغرافية الانتخابات.**

*** بحث منشور للمؤلف، بمجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية واللغات، شعبة البحوث الجغرافية والاستشارات التخطيطية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، إصدار خاص، ديسمبر 2018م.**

وتعطي دراسة الجغرافيا السياسية فكرة واضحة عن كفاءة الأمة في ذاتها (إبراهيم رزقانة ، 1968م ، ص 3) ، **ولعل أهم ما يمكن أن يميز كفاءة أي أمة هو إدارتها الذاتية لعملية اختيار ممثليها والذين يتخذون قراراتها السياسية. وهو ما يطلق عليه مصطلح " الديمقراطية الممثلة "** (مصطفى علوي وآخرون ، 2001م ، ص 450)، **ففي جميع البلاد الديمقراطية تكون العملية الانتخابية أول خطوة في عملية الوصول إلى السلطة وهي أحد مكونات الدولة؛ وعلى هذا فإن جغرافية الانتخابات تمثل المرحلة الأولى في دراسة الجغرافيا السياسية في البلدان الديمقراطية** (ثناء عمر ، 2002م ، 18).

لذا تعد جغرافية الانتخابات من صلب عمل الجغرافيا السياسية (Richard Muir , 1981 , P.203) ، **وحيث إن الجغرافيا السياسية لم تعد تهتم فقط بدراسة الوحدات السياسية المستقلة " الدولة " ، وإنما اتجهت في دراستها المعاصرة إلى دراسة حال المحليات**(Johnston R ., 1982 , P. 187) **أو ما يسمى بالجغرافية السياسية للمحليات**(بيتر تيلور وكولن فلنت ، 2002م ، ص 129)، **أي أن مفهوم الوحدة السياسية قد تخطى حاجز الدولة ليدرس الظاهرات السياسية على مستوى الوحدات الإدارية الداخلية التابعة للدولة . والمقصود بالوحدة السياسية هي كل ما يقع تحت مسمى التقسيم السياسي للدولة سواء أكان مقاطعة أو مستعمرة أو محمية أو دول اتحادية أو ولايات متحدة أو إمبراطوريات** (دولت صادق وآخرون ، 1982م ، ص 12). **ومن المنظور المعاصر يضاف إلى ذلك كل من الأقاليم المحلية للمحافظة والمركز والوحدة المحلية القروية ، بالإضافة إلى الدوائر الانتخابية والوحدات الحزبية ما دام لها معالم تقسيم سياسي وإداري واضح** (Johnston R ., 1982, P. 187) **. كما تعد الانتخابات الظاهرة السياسية الوحيدة التي تنقل الصراعات بأمان إلى الساحات الدستورية ، ومن ثم تصبح دراسة جغرافية الانتخابات أمرا ضروريا** (بيتر تيلور وكولن فلنت ، 2002م ، ص 129 ص 77).

فمن هنا جاء موضوع الدراسة – انتخابات مجلس النواب 2015 م بمحافظة الدقهلية – مواكبا لذلك الاتجاه المعاصر في دراسات الجغرافيا السياسية ؛ على اعتبار أن العملية الانتخابية تمثل أحد الظاهرات السياسية بالدولة.

وبنـاءً علـى مـا سـبق سـوف تقـوم الدراسـة بالبحـث والتحليـل الجغرافـي لانتخابـات مجلـس النـواب 2015 م بمحافظـة الدقهليـة. ومـا سـبقه مـن تغيـرات تشريعية أثرت على تقسيم الدوائر الانتخابية حتى تم إجراء الانتخابات البرلمانية عام 2015م.

تحديد منطقة الدراسة :

محافظة الدقهلية احدى محافظات الوجه البحري أو الدلتا، وتقع شمال شرق دلتا النيل بين دائرتي عرض 30,2 إلى 31,2 شمالا، وبين خطي طول 31,10 إلى 31,50 ، وتأخذ شكلا أشبه إلى المثلث رأسه في الجنوب وقاعدته في الشمال بين البحر المتوسط وبحيرة المنزلة ويجاورها شرقا محافظة الشرقية، وغربا محافظتا كفر الشيخ والغربية، وجنوبا محافظة القليوبية، وشمالا محافظة دمياط اضافة لبحيرة المنزلة والبحر المتوسط، يخترق نهر النيل أراضي الدقهلية من الجنوب إلى الشمال ليقسمها إلى قسمين غير متكافئين احدهما إلى الشرق وهو الأكبر مساحة وسكانا وكذا عدد المراكز الإدارية 13مركزا، ويقع الجزء الأخر إلى الغرب

ليضم أربعة مراكز كما يوضحها الشكل (16) . وبالتالي فإن محافظة الدقهلية تعد صورة مصغرة للدلتا المصرية من حيث الشكل العام؛ لذا فهي تتخذ شكلا إداريا غير مندمج حسب معامل الشكل الذي بلغ نحو 0,33

شكل (55) الخريطة الادارية لمحافظة الدقهلية عام 2015م

تبلغ مساحة محافظة الدقهلية نحو 3472,7 كم2 ، فهي تمثل نحو 3,0 % من إجمالي مساحة الجمهورية البالغة 1009450كم2 ، و9,8٪ من المساحة المأهولة. كما تمثل نحو 7,2 % من إجمالي مساحة محافظات الوجه البحري البالغة 48282,9 كم2 ، و 31,6٪ من مساحة إقليم الدلتا التخطيطي .

وأما عن السكان فقد بلغ عدد سكان الدقهلية حسب تعداد 1976م نحو 2729696 نسمة ، زاد في تعداد 1986م إلى 3482578 نسمة ، بينما بلغ في تعداد 1996م 4223919 نسمة ، 4989997 نسمة في تعداد 2006م ، ويقدر سكان المحافظة حسب تقديرات عام 2015م بحوالي5659799 نسمة ؛ وبذلك تبلغ الكثافة العامة بالمحافظة 1630 نسمة / كم2.

اولا : تغير التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية عقب انتخابات **2011**م

1- تغير التشريعات الانتخابية المصرية :

شهدت خريطة الدوائر الانتخابية لمصر عامة تغيرات دراماتيكية في اعقاب انتخابات عام 2011،وهو ما تأثرت به خريطة الدوائر الانتخابية لمحافظة الدقهلية، مما يوجب تحليل تلك التغيرات الجغرافية لحدود الدوائر الانتخابية .ولعل من أهم مساوئ الدوائر الانتخابية الفردية أنها تتطلب العمل على إعادة ترسيم حدودها من وقت إلى آخر وذلك للحفاظ على دوائر متساوية نسبياً من حيث عدد السكان ، وبالإضافة إلى أن عملية إعادة الترسيم تعد مكلفة ومستهلكة للوقت، فإن إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية قد تؤدي إلى تفضيل مصالح حزب ما على حساب الآخرين، بشكل متعمد أو عن غير قصد(Ace,2013,p34) **، وكثيرا ما استخدمت عملية ترسيم الدوائر الانتخابية من قبل السلطات الحاكمة في عديد من دول العالم لحسم جزء كبير من نتائج العملية الانتخابية، عن طريق التلاعب في عملية الترسيم ، بما يعزز من فرص تلك السلطات الحاكمة في الفوز بالانتخابات ، ويقلل على الجانب الآخر من حظوظ المعارضة** (عطا الله ،2005 ،ص 9) **. وتعد عملية ترسيم حدود الدوائر الانتخابية ، أو إعادة تحديدها ، عملية ضرورية في أي نظام نيابي ، وإذا لم يتم تعديل الحدود الانتخابية بشكل دوري ، سيزداد الظلم بحق السكان في جميع**

الدوائر ،وفي نهاية الأمر سوف تتأثر نتائج الانتخابات ، وعملية تكوين الهيئة التشريعية بعملية ترسيم الدوائر الانتخابية (Ace,2013,p9) .

وقد وضعت أغلبية الدول التي تقوم بترسيم الدوائر الانتخابية بعض الوقت الإلزامي Mandatory Time الفاصل بين عمليات الترسيم، ويتراوح الفاصل الزمني في الدول التي تتبناه بين 3 : 15 عاما ما بين كل عملية ترسيم والتي تليها ، بينما لم يتم إنشاء فاصل زمني محدد في ثلث الدول التي تقوم بترسيم دوائرها الانتخابية تقريباً، والأمر برمته يرتبط باتباع التعداد الوطني للسكان، والتغيير في عدد المقاعد المخصصة لكل منطقة، والتغييرات في الحدود الإدارية، والوصول إلى مستوى معين من الاختلاف في أحجام الدوائر الانتخابية (Ace , 2013,p34) .

تؤسس الدول عادة مجموعة من القواعد الرسمية أو المعايير الخاصة بسلطات ترسيم الدوائر الانتخابية ،بهدف النظر في عملية ترسيم حدود الدوائر الانتخابية. وعلى الرغم من صحة هذا الأمر، وبشكل خاص في الدول التي تعتمد لجان انتخابية من أجل ترسيم الدوائر الانتخابية، فإن الكثير من الدول التي تسمح للمجلس التشريعي أو لوكالة حكومية بإعادة ترسيم دوائرها، قد سنت معايير خاصة بذلك ، وتدرج هذه القواعد عادة في قانون الانتخابات، ولكن قد تجدها في بعض الأحيان في دستور الدولة. (Ace,2013,P31).

إن ترسيم الدوائر الانتخابية هو نتاج للنظام الانتخابي ككل وليس موضوعا مستقلا بذاته ، ودائما ما يظل الهدف العام نفسه هو ترجمة إرادة الشعب إلى سلطة نيابية فاعلة. وقد تضمنت التشريعات المصرية - بدءا من الدستور مرورا بالقوانين المتعلقة بالانتخابات-مجموعة من الضوابط التي انعكست على خريطة الدوائر الانتخابية ، حيث تغير النظام الانتخابي عقب ثورة يناير الى نظام مختلط عام 2011 ، و2013 ينتخب ثلثي النواب بنظام القوائم النسبية ،والثلث بالنظام الفردي المطلق ، وفي عام 2014 أصبح 420 نائبا سينتخبون بالنظام الفردي المطلق ، و120 نائبا بنظام القوائم المطلقة ، وتغير عدد النواب المنتخبين من 498 نائبا عام 2011 ، و546 نائبا عام 2013 ، و540 نائبا عام 2014 ، مما تطلب اعادة التخصيص الجغرافي للمقاعد واعادة ترسيم الدوائر الانتخابية لتتوافق مع المعايير التشريعية المستحدثة . فقد كان لزاما على القائمين بعملية ترسيم الدوائر الانتخابية الالتزام بالضوابط التشريعية التي تم اقرارها قبيل ترسيم الدوائر الانتخابية، والجدول (23) يوضح الضوابط التشريعية لكل عملية ترسيم للدوائر الانتخابية من 2011 حتى 2015 .

جدول(22) الضوابط التشريعية الحاكمة لترسيم الدوائر الانتخابية لمصر من عام 2011: 2015م

الضابط التشريعي	2011	2013	2014	2015
النظام الانتخابي	مختلط	مختلط	مختلط	مختلط
عدد مقاعد الفردي	166	182	420	448
عدد مقاعد القوائم	332	364	120	120
نسبة مقاعد الفردي	3/1	3/1	%77.8	78،9
نسبة مقاعد القوائم	3/2	3/2	%22.3	21،1
عدد دوائر الفردي	83	91	237	205
عدد دوائر القوائم	46	48	4	4
عدد مقاعد دائرة الفردي	2	2	متغير	متغير
عدد مقاعد دائرة القوائم	متغير	متغير	متغير	متغير
شرط الفوز في الفردي	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة
شرط الفوز في القوائم	تمثيل نسبي	تمثيل نسبي	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة
عدد الأعضاء المعينين	10	0	5% من الأعضاء	5% من الأعضاء
الكوتا	50% عمال وفلاحين على الأقل	50% عمال وفلاحين على الأقل	حصص في القوائم للمسيحيين والشباب وذوي الإعاقة والمقيمين بالخارج والمرأة والعمال والفلاحين	حصص في القوائم للمسيحيين والشباب وذوي الإعاقة والمقيمين بالخارج والمرأة والعمال والفلاحين
شرط تمثيل أي قائمة(نسبة الحسم)	بشرط حصول القائمة على 0.5% من الأصوات الصحيحة بالجمهورية	ثلث حصة المقعد من الأصوات الصحيحة بالدائرة أو التمثيل النسبي	حصولها على الأغلبية المطلقة	حصولها على الأغلبية المطلقة
شرط تكون أي قائمة	قوائم حزبية (مرشحي حزب واحد أو أكثر) ولا يترشح بها المستقلون	يجوز ان تتضمن مرشحي أكثر من حزب أو مرشحين مستقلين ، أو تجمع بينهما	يحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما	يحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما

2- خريطة الدوائر الانتخابية لعام 2013

كان مجلس الشعب الذي تم انتخابه في أواخر عام 2011 قد تم حله بحكم المحكمة الدستورية العليا في عام 2011 لعوار دستوري في قانون الانتخابات فيما يتعلق بقصر الترشح في القوائم على الأحزاب دون المستقلين ،وهو ما حاول دستور عام 2013 معالجته ،وفي 21 فبراير عام 2013 اصدر رئيس الجمهورية القانون رقم 2 لسنة 2013 ،بتعديل بعض أحكام القانون رقم 38 لسنة 1972 في شأن مجلس الشعب ،والقانون رقم 73 لسنة 1956 بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية (الجريدة الرسمية ، العدد 8 تابع أ ، 21 فبراير 2013) ، **حيث تضمن انتخاب مجلس الشعب بواقع ثلثي المقاعد بنظام القوائم المغلقة، والثلث الآخر بالنظام الفردي ويحق للأحزاب وللمستقلين الترشح في كل منهما .كما تضمن وجوب أن يكون عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم المغلقة مساويا لثلثي عدد المقاعد المخصصة للمحافظة ،وعدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردي مساويا لثلث عدد المقاعد المخصصة لها .**

أ- خريطة دوائر القوائم النسبية

ينبغي ترسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تحافظ على المساواة فيما بين الناخبين ، الأمر الذي يمثل حجر الزاوية في الانتخابات الديمقراطية، وتسمح هذه الطريقة للناخبين بحيازة قوة أصوات مؤثرة تساوي قوة أصوات غيرهم Equally Weighted Vote من الناخبين في الدوائر الأخرى عند انتخاب ممثليهم(Handley, 2007, p59). **ويتعارض وجود الدوائر الانتخابية التي تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينها من ناحية عدد الناخبين- وهو نوع من أنواع سوء التناسب Malapportionment في التخصيص أو التوزيع - مع أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية الذي يقول أنه من الضروري تمكين جميع الناخبين من الإدلاء بأصوات ذات وزن متكافئ** (Ace, 2013, p12) .

يوضح الجدول (23) التوزيع الجغرافي للناخبين المسجلين بمحافظات الجمهورية عام 2013 ، ومنه يتضح أن محافظة الدقهلية قد قسمت الى ثلاث دوائر بالقائمة ، من أصل 48دائرة على المستوى القومي ، يخصها 24 مقعدا بواقع 8 مقاعد لكل دائرة ،من أصل 364 مقعدا على المستوى القومي ، وعانت

المحافظة من التمثيل المنخفض حيث بلغ وزن مقعد القائمة بها نحو155ألف ناخب/مقعد مقابل 141ألف ناخب على المستوى القومي ، أو ما يعادل 110% من وزن المقعد على المستوى القومي .

جدول (23) التنظيم المكاني لدوائر القوائم في مصر عام 2013

المحافظة	عدد الناخبين المسجلين	عدد دوائر القائمة	عدد مقاعد القوائم	ناخب/ مقعد قوائم	% من المتوسط القومي	المكافئ التصويتي
جنوب سيناء	65407	1	4	16351,75	11,6	100
الوادي الجديد	143584	1	4	35896	25,4	219,5
مطروح	212495	1	4	53123,75	37,6	324,8
شمال سيناء	215618	1	4	53904,5	38,2	329,6
البحر الأحمر	232388	1	4	58097	41,1	355,3
السويس	387522	1	4	96880,5	68,6	592,5
دمياط	868773	1	8	108596,6	77,0	664,1
أسوان	872740	1	8	109092,5	77,3	667,1
بورسعيد	445322	1	4	111330,5	78,9	680,8
سوهاج	2393672	2	20	119683,6	84,8	731,9
بنى سويف	1454278	2	12	121189,8	85,9	741,1
الفيوم	1579694	2	12	131641,2	93,3	805,0
أسيوط	2127688	2	16	132980,5	94,2	813,2
قنا	1629713	2	12	135809,4	96,3	830,5
المنوفية	2236898	2	16	139806,1	99,1	855,0
الغربية	2948656	3	20	147432,8	104,5	901,6
الشرقية	3565351	2	24	148556,3	105,3	908,5
القاهرة	6580478	4	44	149556,3	106,0	914,6
الدقهلية	3719758	3	24	154989,9	109,9	947,8
الجيزة	4383701	3	28	156560,8	111,0	957,4
كفر الشيخ	1886212	2	12	157184,3	111,4	961,3
البحيرة	3276930	2	20	163846,5	116,1	1002,0
القليوبية	2639808	2	16	164988	116,9	1009,0
الإسكندرية	3347770	2	20	167388,5	118,6	1023,7
المنيا	2718947	2	16	169934,2	120,5	1039,2
الأقصر	685009	1	4	171252,3	121,4	1047,3
الإسماعيلية	713963	1	4	178490,8	126,5	1091,6
الإجمالي	51332375	48	364	141023	100	–

وبمقارنة خريطة دوائر القوائم النسبية لعام 2013 بخريطة دوائر القوائم النسبية الحزبية لعام 2011 يتضح أن خريطة الدوائر في محافظة الدقهلية لم تشهد أية تغيرات في امتدادها الجغرافي أو أي تغيير يذكر في حدود الدوائر الانتخابية (القانون رقم 2 لسنة 2013 ، والقانون 121 لسنة 2011)**.**

وعلى مستوى دوائر القائمة بالمحافظة كان هنالك تباين في أحجامها فكانت الدائرة الأولى هي أكبرها، وتلتها الدائرة الثالثة ثم الثانية، مما يعني اختلال التوازن التصويتي على المستوى المحلى بين دوائـر ذات تمثيـل متدني وأخـرى ذات تمثيل مرتفـع. كما يتضـح من الجدول (24) والشـكل (17) ، (18).

جدول (24) دوائر القوائم بمحافظة الدقهلية عام 2013.

الدائرة	المكونات	المقاعد	عدد الناخبين	ناخب/مقعد	%
1	أول-ثاني المنصورة- مركز المنصورة – بلقاس – طلخا – نبروه – جمصة	8	1384171	173021,4	113,2
2	دكرنس – محلة دمنة – شربين – المنزلة – المطرية – الجمالية – ميت سلسيل – منية النصر – الكردي	8	1046176	130772	85,5
3	ميت غمر – اجا – السنبلاوين – تمي الامديد – بني عبيد	8	1236207	154525,9	101,1
الاجمالي		24	3666554	152773,1	100,0
المصدر: اللجنة العليا للانتخابات والنسب من حساب الطالب					

ب - خريطة دوائر الفردي

زيد عدد الدوائر الفردية على المستوى القومي من 83 دائرة عام 2011 إلى 91 دائرة عام 2013 ،وتراوح عدد دوائر الفردي بين 1 :11 دائرة لكل محافظة ،وزيد عدد مقاعد الفردي إلى 182 مقعدا في عام 2013 بدلا من 166 مقعدا في عام 2011 .وخصص لكل دائرة فردية مقعدان لتحقيق نسبة الخمسين بالمائة عمال وفلاحين ، وبلغ متوسط وزن المقعد الفردي علي المستوى القومي نحو 282 ألف ناخب ، بانخفاض نحو 21.5 ألف ناخب مقارنة بعام 2011 ،وذلك من جراء زيادة عدد المقاعد في عام 2013 و كما يتضح من

الجدول (25) فقد بلغ وزن مقعد الفردي بمحافظة الدقهلية 110% من وزنه على المستوى القومي ، أي أن المحافظة عانت من التمثيل المنخفض في الفردي كما في القوائم ، وبلغ وزن المقعد الفردي بالمحافظة 313ألف ناخب تقريبا مقابل 282ألف ناخب على المستوى القومي،،واختصت الدقهلية بست دوائر انتخابية من أصل 91 على المستوى القومي ،ينتخب منها 12 نائبا من أصل 182 على المستوى القومي .

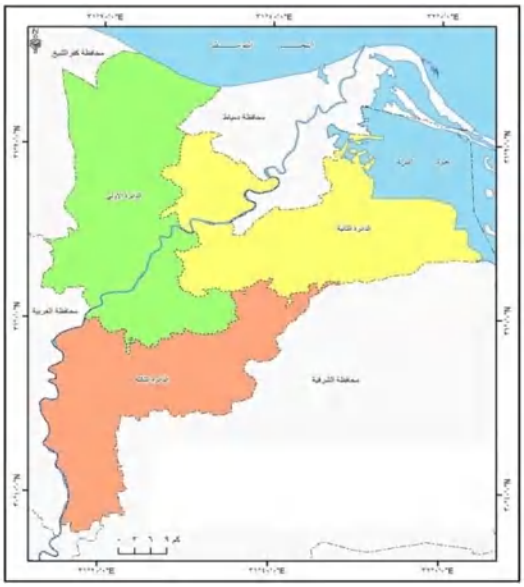

شكل (56) الدوائر الانتخابية (قوائم) بمحافظة الدقهلية عام 2013م

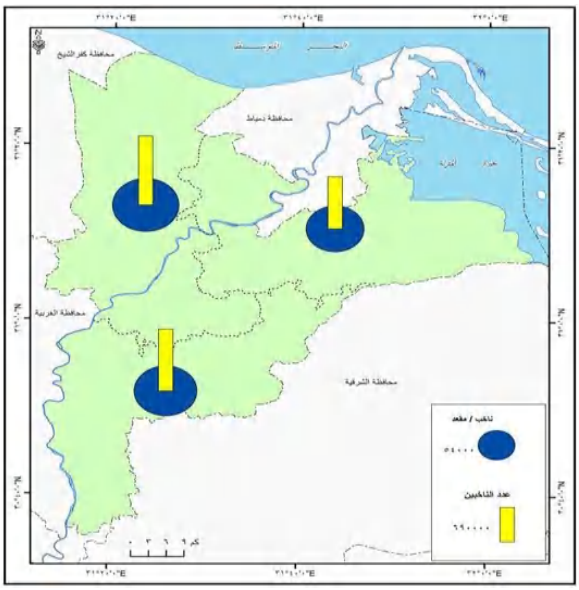

شكل (57) عدد الناخبين (قوائم) ونصيب المقعد من الناخبين

جدول (25) التنظيم المكاني لدوائر الفردي في مصر عام 2013

المحافظة	عدد الناخبين	عدد دوائر الفردي	عدد مقاعد الفردي	ناخب/ مقعد فردي	من المتوسط القومي%	المكافئ التصويتي
جنوب سيناء	65407	1	2	32703,5	11,6	100
الوادي الجديد	143584	1	2	71792	25,5	219,5
مطروح	212495	1	2	106247,5	37,7	324,9
شمال سيناء	215618	1	2	107809	38,2	329,7
البحر الاحمر	232388	1	2	116194	41,2	355,3
السويس	387522	1	2	193761	68,7	592,5
دمياط	868773	2	4	217193,3	77,0	664,1
اسوان	872740	2	4	218185	77,4	667,2
بورسعيد	445322	1	2	222661	78,9	680,8
سوهاج	2393672	5	10	239367,2	84,9	731,9
بنى سويف	1454278	3	6	242379,7	85,9	741,1
الفيوم	1579694	3	6	263282,3	93,3	805,1
اسيوط	2127688	4	8	265961	94,3	813,2
قنا	1629713	3	6	271618,8	96,3	830,5
المنوفية	2236898	4	8	279612,3	99,1	854,9
الغربية	2948656	5	10	294865,6	104,5	901,6
الشرقية	3565351	6	12	297112,6	105,3	908,5
القاهرة	6580478	11	22	299112,6	106,1	914,6
الدقهلية	3719758	6	12	309979,8	109,9	947,8
الجيزة	4383701	7	14	313121,5	111,0	957,5
كفر الشيخ	1886212	3	6	314368,7	111,5	961,3
البحيرة	3276930	5	10	327693	116,2	1002,0
القليوبية	2639808	4	8	329976	116,9	1008,9
الاسكندرية	3347770	5	10	334777	118,7	1023,7
المنيا	2718947	4	8	339868,4	120,5	1039,2
الاقصر	685009	1	2	342504,5	121,4	1047,3
الاسماعيلية	713963	1	2	356981,5	126,6	1091,6
الاجمالي	51332375	91	182	282046,1	100	-

وبمقارنة خريطة الدوائر الفردية لمحافظة الدقهلية في عام 2013 بنظيرتها في عام 2011 نجد أنها ظلت ثابتة على حالها عام 2013 دونما أي تغيير يذكر في حدود وامتداد تلك الدوائر كما يتضح من الجدول (27) وشكل (19) .

جدول (26) دوائر الفردي بمحافظة الدقهلية عام 2013

الدائرة	المكونات	عدد المقاعد	عدد الناخبين	ناخب/مقعد	% من المتوسط
1	أول- ثاني المنصورة-مركز المنصورة	2	689862	344931	112,89
2	مراكز(بلقاس-طلخا-نبروه-جمصة)	2	694309	347154,5	113,6
3	مراكز(دكرنس-محلة دمنة-شربين)	2	492773	246386,5	80,6
4	مراكز(المنزلة-المطرية-الجمالية-ميت سلسيل- منية النصر)- قسم الكردي	2	553403	276701,5	90,5
5	مراكز(ميت غمر-أجا) قسم ميت غمر	2	735966	367983	120,4
6	مراكز(السنبلاوين-تمى الأمديد- بني عبيد)	2	500241	250120,5	81,8

المصدر :اللجنة العليا للانتخابات . والجريدة الرسمية ، العدد 8 تابع أ ، 21 فبراير 2013 ، والنسب من حساب الطالب

شكل (58) الدوائر الانتخابية (فردي) بمحافظة الدقهلية عام 2013م

3- خريطة الدوائر الانتخابية لعام **2014**

تعد خريطة الدوائر الانتخابية لعام 2014 مقارنة بخريطتي عامي 2011 و2013 بمثابة تغير جذري في الاتجاه، بسبب تغير النظام الانتخابي إلى نظام تشكل القوائم فيه 22,3% فقط، بينما النسبة المتبقية للمقاعد الفردية ، كما تغيرت القوائم من نسبية إلى مطلقة، فقد تضمنت المادة 102 من الدستور المعدل لعام 2014 أن يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن 450 عضوا على أن يبين القانون نظام الانتخاب، وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يراعي التمثيل العادل للسكان والمحافظات، والتمثيل المتكافئ للناخبين ، ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي أو القائمة ، أو الجمع بأي نسبة بينهما . (الجريدة الرسمية، العدد 3 مكرر أ ،18 يناير 2014) .

وفي الخامس من يونيو 2014 أصدر رئيس الجمهورية قانون مجلس النواب الذي تضمن أن يتكون أول مجلس نواب بعد العمل بدستور 2014 من 540 عضوا ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر ، ويكون انتخابهم بواقع 420 مقعدا بالنظام الفردي ، و120 مقعدا بنظام القوائم المغلقة المطلقة ، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما . وأن تقسم مصر إلى عدد من الدوائر تخصص للانتخاب بالنظام الفردي . وعدد أربع دوائر تخصص للانتخاب بنظام القوائم المطلقة ، ويخصص لدائرتين منها 15 مقعدا لكل منهما ، ويخصص للدائرتين الآخرتين 45 مقعدا لكل منهما . ويحدد قانون خاص عدد ونطاق ومكونات كل منها . وينتخب عن كل دائرة منها عدد الأعضاء الذي يتناسب وعدد السكان والناخبين بها بما يراعي التمثيل العادل للسكان والمحافظات والمتكافئ للناخبين (الجريدة الرسمية ،العدد23 تابع ، 5 يونيه 2014) .

أصدر رئيس مجلس الوزراء قراره رقم 1833 لسنه 2014 بتشكيل لجنة قومية - برئاسة وزير العدالة الانتقالية ومجموعة من الخبراء - لتولي مهمة إعداد مشروع قرار بقانون لتقسيم الدوائر الانتخابية ، وقد تولت اللجنة إعداد مشروع القانون ، وتم الاعتماد في إعداد هذا التقسيم على البيان الرسمي لعدد السكان بالدولة، وبيان أعداد الناخبين المسجلين بقاعدة بيانات الناخبين (مذكرة وزير العدالة الانتقالية ، مشروع قانون تقسيم الدوائر الانتخابية ، بوابة الشروق) .

قسمت مصر بموجب القانون 202 لسنة 2014 في شأن تقسيم دوائر مجلس النواب إلى 237 دائرة انتخابية تخصص للانتخاب بالنظام الفردي ، كما قسمت إلى أربع دوائر انتخابية تخصص للانتخاب بنظام القائمة ، وتضمن القانون المذكور المعايير التي تبناها التقسيم وهي : التمثيل العادل للسكان والمحافظات والتمثيل المتكافئ للناخبين (القانون 202 لسنة 2014 ، ص 2) .

أ- خريطة دوائر القوائم المطلقة

عرفت مصر دوائر القوائم في انتخابات عام 1984 وانتخابات عام 1987 وانتخابات عام 2011 وترسيم عام 2013 ، غير أنها لم تشهد خريطة مشابهة لتلك التي نتجت عن ترسيم عام 2014 ، فقد قسمت مصر إلى أربع دوائر فقط بدلا من 48 دائرة عرفتها مصر في عام 2013 وعدد متقارب في معظم التقسيمات السابقة لدوائر القوائم تقريبا ، وبالتالي اتسمت مساحة الدوائر الانتخابية بالاتساع الكبير ، وبلغ عدد المقاعد المخصصة لدوائر القوائم 120 مقعدا بدلا من 364 مقعدا في التقسيم السابق ، وتراوح نصيب كل محافظة من المقاعد بين مقعد واحد في حده الأدنى ، و14 مقعدا في حده الأقصى، كما يتضح من الجدول (28) .

تباين حجم دوائر القوائم، حيث خصص لدائرتين منها 45 مقعدا، وهما: دائرة القاهرة وجنوب ووسط الدلتا، ودائرة الصعيد، وخصص للدائرتين الأخريين 15 مقعدا لكل واحدة منهما، وهما دائرة شرق الدلتا، ودائرة غرب الدلتا، وضمت دائرة القاهرة وجنوب ووسط الدلتا ست محافظات هي: القاهرة والقليوبية والدقهلية والمنوفية والغربية وكفر الشيخ، وضمت دائرة الصعيد 11 محافظة هي: الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط والوادي الجديد وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان والبحر الأحمر، وضمت دائرة شرق الدلتا سبع محافظات هي: الشرقية ودمياط ومحافظات القناة الثلاث ومحافظتي شمال وجنوب سيناء. وأخيرا ضمت دائرة غرب الدلتا ثلاث محافظات هي: الإسكندرية والبحيرة ومطروح.

بلغ عدد الناخبين المسجلين بدائرة القاهرة وجنوب ووسط الدلتا نحو 20.7 مليون ناخب ، وبلغ وزن المقعد بتلك الدائرة نحو 461 ألف ناخب ، وقد خصصت المقاعد لمكونات تلك الدائرة من المحافظات بشكل يحقق العدالة التصويتية بينها بصورة ملحوظة . بينما بلغ عدد الناخبين بدائرة الصعيد نحو 19.2 مليون ناخب، وبلغ وزن المقعد بتلك الدائرة نحو 426 ألف ناخب، وقد خصصت المقاعد لمحافظات تلك الدائرة بعدالة نسبية معقولة عدا محافظات

الوادي الجديد والبحر الأحمر والأقصر التي تعد محافظات ذات تمثيل مرتفع، وبلغ عدد الناخبين بدائرة شرق الدلتا نحو 6.6 مليون ناخب ، وبلغ وزن المقعد بها نحو 438 ألف ناخب ، وخصصت المقاعد بين محافظات الدائرة بعدالة نسبية معقولة عدا محافظتي شمال سيناء وجنوب سيناء التي تعد محافظات ذات تمثيل مرتفع ، وبلغ عدد الناخبين المسجلين بدائرة غرب الدلتا نحو 7.1 مليون ناخب، وبلغ وزن المقعد على مستوى الدائرة نحو 474 ألف ناخب وخصصت المقاعد لمحافظات الدائرة بعدالة نسبية في محافظتي الإسكندرية والبحيرة، وحازت مطروح على تمثيل مرتفع.

جدول(27) التنظيم المكاني لتوزيع مقاعد القوائم عام 2014

المحافظة	عدد الناخبين المسجلين	عدد مقاعد القوائم	ناخب مسجل /مقعد	% من المتوسط القومي	المكافئ التصويتي
جنوب سيناء	85335	1	85335	19,1	100
الوادي الجديد	149843	1	149843	33,5	175,6
شمال سيناء	226355	1	226355	50,6	265,3
مطروح	230349	1	230349	51,5	269,93
البحر الأحمر	264930	1	264930	59,3	310,5
الأقصر	710372	2	355186	79,5	416,2
الإسماعيلية	747070	2	373535	83,6	437,7
القليوبية	2755292	7	393613,1	88,1	461,3
السويس	401870	1	401870	89,9	470,9
الفيوم	1656066	4	414016,5	92,7	485,2
الجيزة	4606441	14	418767,4	93,7	490,7
سوهاج	2534912	6	422485,3	94,6	495,1
قنا	1700686	4	425171,5	95,2	498,2
الغربية	3063129	7	437589,9	97,9	512,8
أسوان	899358	2	449679	100,6	526,9
أسيوط	2256304	5	451260,8	101,0	528,8
دمياط	905598	2	452799	101,3	530,6
بورسعيد	458481	1	458481	102,6	537,3
المنوفية	2329542	5	465908,4	104,3	545,9
المنيا	2850857	6	475142,8	106,3	556,8
الدقهلية	3860885	8	482610,6	108,1	565,5
القاهرة	6771437	14	483674,1	108,3	566,8
البحيرة	3418117	7	488302,4	109,3	572,2
كفر الشيخ	1966734	4	491683,5	110,1	576,2
الإسكندرية	3467139	7	495305,6	110,9	580,4
بني سويف	1531473	3	510491	114,3	598,2
الشرقية	3742698	7	534671,1	119,7	626,6
الإجمالي	53591273	120	446594	100	-

المصدر : اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية ، وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 202 لسنة 2014 في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب ، الجريدة الرسمية ، العدد51 مكرر ،21 ديسمبر 2014 ، ص ص 32،31 . والنسب من حساب الطالب .

ب- المحاصصة (الكوتا)

عرفت النظم الانتخابية في مصر تاريخيا نوعين من المحاصصة أو الكوتا ، الأولى هي كوتا العمال والفلاحين ، والثانية هي كوتا المرأة ،وتعود جذور حصة العمال والفلاحين لدستور 1964 بتوجهاته الاشتراكية ،وما استتبعه من تعديل النظام الانتخابي ،بحيث يتم انتخاب عضوين عن كل دائرة بدلا من عضو واحد ،على أن يكون نصف عدد أعضاء الدائرة على الأقل من العمال والفلاحين ،وكانت هناك انتقادات متزايدة لتلك الكوتا لتناقضها مع مبدأ المساواة بين المواطنين من ناحية ، وأنه قد يترتب عليها غبن لبعض مرشحي الفئات في الدوائر الانتخابية إذا ما تفوق مرشحا فئات على منافسيهم في دائرة انتخابية ثنائية ،فضلا عن أثرها في تقويض مهمتي التشريع والرقابة في برلمان غالبية أعضائه من العمال والفلاحين (هالة مصطفى وآخرون ، ص 78) ، **ولم تعد تلك الكوتا تتماشي مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مصر ، حتى ألغيت في دستور 2014 وقانون مجلس النواب لعام 2014 .**

وتضمن قانون مجلس النواب لعام 2014 ظهور نمط جديد من المحاصصة لصالح المسيحيين والشباب والعمال والفلاحين والمصريين المقيمين بالخارج وذوى الإعاقة ، حيث حددت مادته الخامسة أنه في أول انتخابات لمجلس النواب تجرى بعد العمل بهذا القانون يتعين أن تتضمن كل قائمة مخصص لها عدد 15 مقعدا الأعداد والصفات الآتية على الأقل: ثلاثة مرشحين من المسيحيين، ومرشحين اثنين من العمال والفلاحين (1)، ومرشحين اثنين من الشباب (2)، ومرشح من الأشخاص ذوى الإعاقة (3) ومرشح من المصريين المقيمين في الخارج (4)، وأن يكون من بين أصحاب هذه الصفات أو من غيرهم سبع نساء على الأقل.

---

[1] - الفلاح: من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي لمدة عشر سنوات على الاقل سابقة على ترشحه لعضوية مجلس النواب ، ويكون مقيما في الريف ، وبشرط الا تتجاوز حيازته الزراعية هو وزوجه وأولادة القصر ملكا أو ايجارا أكثر من عشرة أفدنة (القانون 46 لسنة 2014 ص 38 ،39).

العامل : من يعتمد بصفة رئيسية على دخله بسبب عمله اليدوي ، ولا يكون منضما الى نقابة مهنية ، أو مقيدا في السجل التجاري أو من حملة المؤهلات العليا ، وكذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل عال ، وفي الحالتين يجب لاعتبار الشخص عاملا ان يكون مقيدا في نقابة عمالية(القانون 46 لسنة 2014 ص 38 ،39) .

[2] - الشاب : من بلغت سنه 25 سنة ميلادية في يوم فتح باب الترشح ، ولم يبلغ الخامسة والثلاثين في التاريخ ذاته ، وان تجاوز هذا السن طوال مدة عضويته(القانون 46 لسنة 2014 ص 38 ،39) .

[3] - المواطن ذو الاعاقة : من يعاني من اعاقة لا تمنعه من القيام بمباشرة حقوقه المدنية والسياسية على نحو ما يحدده تقرير طبي يصدر وفق الشروط والضوابط التي تضعها اللجنة العليا للانتخابات ، بعد أخذ رأى المجلس القومي للأشخاص ذوي الاعاقة (القانون 46 لسنة 2014 ص 38 ،39).

[4] - المصري المقيم في الخارج : من جعل اقامته العادية خارج مصر بصفة دائمة ، بأن حصل على اذن بالإقامة الدائمة في دولة أجنبية ، أو أقام بالخارج مدة لا تقل عن عشر سنوات سابقة على تاريخ فتح باب الترشح ، ولا يعتبر مقيما بالخارج –في تطبيق هذا القانون– الدارس او المعار او المنتدب في الخارج (القانون 46 لسنة 2014 ص 38 ،39) .

ويتعين أن تتضمن كل قائمة مخصص لها 45 مقعدا الأعداد والصفات السابقة مضروبة في ثلاثة (القانون 46 لسنة 2014 ، ص ص 39 ،40).**وكما يتضح من الجدول (29) فقد خصص للمسيحيين 24 مقعدا في دوائر القوائم ، تشكل ما يعادل20% من عددها الاجمالي ، وخصص للعمال والفلاحين 16 مقعدا تمثل 13,3 % وخصص مثلها للشباب ، وخصص للمصريين بالخارج ثمانية مقاعد وخصص لذوى الإعاقة مثلهم.**

جدول (28) المحاصصة في توزيع مقاعد القوائم في تقسيم عام 2014.

الفئة	دائرة القاهرة وجنوب ووسط الدلتا (عدد المقاعد)	دائرة شرق الدلتا (عدد المقاعد)	دائرة غرب الدلتا (عدد المقاعد)	دائرة الصعيد (عدد المقاعد)	إجمالي عدد المقاعد بدوائر القوائم
مسيحيون	9	3	3	9	24
عمال وفلاحون	6	2	2	6	16
شباب	6	2	2	6	16
مصريون بالخارج	3	1	1	3	8
ذوو الإعاقة	3	1	1	3	8
إجمالي الفئات المميزة	27	9	9	27	72
متنوع	18	6	6	18	48
المرأة	21	7	7	21	56
إجمالي مقاعد الدائرة	45	15	15	45	120
المصدر : القانون 202 لسنة 2014 .					

وتعود نشأة تمثيل النساء بمجلس الشعب لعام 1979 عندما استحدث المشرع في ذلك الحين قاعدة تمثيل النساء بحد أدنى قدره ثلاثون عضوا من الإناث (القانون22 لسنة 1979) ، **حيث نص قانون تقسيم الدوائر الانتخابية لعام 1979 أن تقسم مصر إلى 176 دائرة انتخابية ، وينتخب عن كل دائرة انتخابية عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين ، وذلك باستثناء ثلاثين**

دائرة ينتخب عن كل منها –بالإضافة إلى العضوين- عضو ثالث من النساء (الشرقاوي وناصف ،1984 ،ص ،335) **. وفى القانون 114 لسنة 1983 ارتفع عدد المقاعد المخصصة للمرأة إلى واحد وثلاثين مقعدا ، حيث تضمن تقسيم 1983 للدوائر الانتخابية تقسيم مصر إلى ثمان وأربعين دائرة انتخابية ، ويتعين أن تتضمن كل قائمة في إحدى وثلاثين دائرة حددها القانون عضوا من النساء بالإضافة إلى الأعضاء المقررين لها** (الشرقاوي وناصف ، 1984 ،ص 336) **.ثم تم إلغاء القانون السابق في عام 1986، بعد حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون، لما ينطوي عليه من تمييز علي أساس النوع.**

وفي 14 يونيو عام 2009 وافق مجلس الشعب علي تخصيص 64مقعدا للمرأة في البرلمان بنسبة 12.6% ليصبح عدد مقاعد البرلمان 518 مقعدا(نص المادة 3 من القانون 149لسنة 2009 **)، حيث نص القانون علي أن "تقسم جمهورية مصر العربية إلي دوائر انتخابية لانتخاب أربعمائة وأربعة وأربعين عضوا، كما تقسم إلي دوائر أخري لانتخاب أربعة وستين عضوا يقتصر الترشيح فيها علي المرأة ويكون ذلك لفصلين تشريعيين.**

خصص قانون مجلس النواب 56 مقعدا للإناث ، اللائي يبلغ عددهم نحو 28,3 مليون ناخبة ، وتتفوق نسبتهم على الذكور في سائر المحافظات بسبب وجود مهن ذكورية تحرم أصحابها من حق التصويت ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المهاجرين من الذكور . وذلك بغية تمكين المرأة التي عجزت خلال الانتخابات السابقة عن الترشح بنسب معقولة ناهيك عن الفوز في الانتخابات .

ج- خريطة دوائر الفردي

زيد عدد الدوائر الفردية في ترسيم عام 2014 إلى 237 دائرة ، وبلغ عدد المقاعد الفردية 420 مقعدا ،وتراوح عدد الدوائر بالمحافظات بين دائرتين في حده الأدنى و27 دائرة في حده الأقصى ، بينما تراوح عدد مقاعد كل محافظة بين 3 مقاعد و48 مقعدا ، وقد بلغ متوسط وزن للمقعد الفردي على المستوى القومي نحو 127.6 ألف ناخب ، وقد تباين وزن المقعد على مستوى المحافظات كما يتضح من الجدول (29).

جدول(29) التنظيم المكاني لدوائر الفردي في ترسيم عام 2014.

المحافظة	عدد الناخبين المسجلين	عدد الدوائر	عدد المقاعد الفردية	ناخب مسجل/مقعد	% من المتوسط القومي	المكافئ ألتصويتي
جنوب سيناء	85335	2	3	28445	22,2	100
الوادي الجديد	149843	2	4	37460,75	29,3	131,6
شمال سيناء	226355	3	4	56588,75	44,3	198,9
مطروح	230349	2	4	57587,25	45,1	202,4
البحر الأحمر	264930	3	4	66232,5	51,9	232,8
السويس	401870	2	4	100467,5	78,7	353,1
أسوان	899358	5	8	112419,8	88,1	395,2
قنا	1700686	8	15	113379,1	88,8	398,5
بورسعيد	458481	4	4	114620,3	89,8	402,9
الأقصر	710372	5	6	118395,3	92,7	416,2
أسيوط	2256304	11	19	118752,8	93,0	417,4
المنوفية	2329542	11	19	122607,5	96,0	431,0
كفر الشيخ	1966734	11	16	122920,9	96,3	432,1
الإسماعيلية	747070	4	6	124511,7	97,5	437,7
سوهاج	2534912	11	20	126745,6	99,3	445,5
الفيوم	1656066	7	13	127389,7	99,8	447,8
بني سويف	1531473	8	12	127622,8	100,0	448,6
دمياط	905598	5	7	129371,1	101,3	454,8
الدقهلية	3860885	13	29	133134	104,3	468,0
الغربية	3063129	10	23	133179,5	104,3	468,2
الشرقية	3742698	14	28	133667,8	104,7	469,9
المنيا	2850857	11	21	135755,1	106,3	477,2
البحيرة	3418117	15	25	136724,7	107,1	480,6
القليوبية	2755292	12	20	137764,6	107,9	484,3
الإسكندرية	3467139	14	25	138685,6	108,6	487,5
الجيزة	4606441	17	33	139589,1	109,3	490,7
القاهرة	6771437	27	48	141071,6	110,5	495,9
الإجمالي	53591273	237	420	127598,3	100,0	0

وتوافق مع الوزن القومي لمقعد الفردي محافظة واحدة يعد تمثيلها مثاليا هي محافظة بنى سويف ، بينما لم تصل إليه 16 محافظة تعد ذات تمثيل مرتفع وهي : جنوب سيناء والوادي الجديد وشمال سيناء ومطروح والبحر الأحمر والسويس وأسوان وقنا وبورسعيد والأقصر وأسيوط والمنوفية وكفر الشيخ والإسماعيلية وسوهاج والفيوم . بينما تجاوزته عشرة محافظات ، تعد ذات تمثيل منخفض وهي : دمياط والدقهلية والغربية والشرقية والمنيا والبحيرة والقليوبية والإسكندرية والجيزة والقاهرة .

وقد شهد تقسيم 2014 ظاهرة جديدة على الدوائر الفردية بمصر هي تباين عدد المقاعد بالدوائر الفردية ، بين مقعد ومقعدين وثلاثة مقاعد ، كما يتضح من الجدول رقم (30) وقد استهدف المشرع من ذلك محاولة التوافق مع الحدود الإدارية ، وتحقيق التكافؤ التصويتي بين المحافظات ، ساعده على ذلك زوال عقبة الخمسين بالمائة عمال وفلاحين، التي كانت تحتم الأرقام الزوجية في الدوائر الفردية فيما قبل . وقد تم تقسيم محافظة الدقهلية إلى13 دائرة انتخابية ، كما يتضح من شكل (20) لتشغل المحافظة نسبة 5,5 % من إجمالي دوائر الجمهورية الانتخابية البالغة 237 دائرة . ضمت 3,8 مليون ناخب ، وبلغ عدد المقاعد بالمحافظة 29 مقعدا يوضح ذلك شكل (21) .

جدول (30) دوائر الفردي 2014م بمحافظة الدقهلية

مسمى الدائرة	الدائرة	مكوناتها	عدد الناخبين	عدد المقاعد	ناخب/مقعد	%من المتوسط
مدينة المنصورة	1	قسم أول وثاني المنصورة	391612	3	130537,33	97,6
دائرة المنصورة	2	مركز المنصورة - مركز محلة دمنه	380909	3	126969,67	94,9
دائرة بلقاس	3	مركز بلقاس- قسم جمصة	333474	3	111158	83,2
دائرة طلخا	4	مكز طلخا- مركز نبروة	405417	3	135139	101,1
دائرة دكرنس	5	مركز دكرنس- مركز بني عبيد	301002	2	150501	112,5
دائرة شربين	6	مركز شربين	267469	2	133734,5	100,0
دائرة المنزلة	7	مركز المنزلة- مركز المطرية	266831	2	133415,5	99,8
دائرة منية النصر	8	مركز منية النصر	158160	1	158160	118,3
دائرة الجمالية	9	مركز الجمالية- مركز ميت سلسيل- قسم الكردي	147997	1	147997	110,7
دائرة مدينة ميت غمر	10	قسم ميت غمر	98858	1	98858	73,9
دائرة ميت غمر	11	مركز ميت غمر	371381	3	123793,67	92,6
دائرة أجا	12	مركز أجا	307692	2	153846	115,09
دائرة السنبلاوين	13	مركز السنبلاوين- مركز تمى الأمديد	445722	3	148574	111,17
الاجمالي	13	22	3876524	29	133673,24	100,0

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات والنسب من حساب الطالب

شكل (59) الدوائر الانتخابية (فردي) بمحافظة الدقهلية عام 2014م

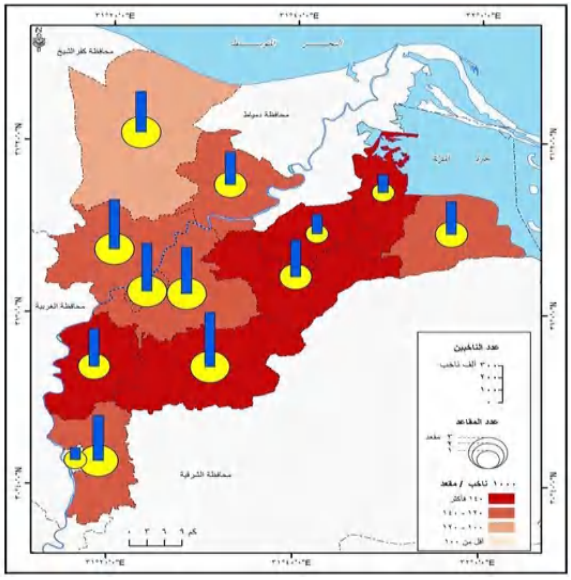

شكل (60) أعداد الناخبين والمقاعد ونصيب المقعد من الناخبين بمحافظة الدقهلية عام 2014م

4- خريطة الدوائر الانتخابية لعام **2015** :

أ- خريطة القوائم **2015**م :

ظلت خريطة دوائر القائمة كما هي في قانون الدوائر الانتخابية لعام 2014م لم يصيبها اي تعديل .

ب- الدوائر الانتخابية بنظام الفردي لعام **2015**

قد تتعارض معايير عملية إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية مع بعضها البعض، فعلى الرغم من أن جميع الدول تقريباً تدرج مسألة تكافؤ عدد السكان في الدوائر الانتخابية كأحد المعايير، غير أن القليل منها هي التي تتمكن من تحقيق ذلك عمليا، ويعود ذلك إلى أنه قد تم اعتماد معايير أخرى ذات أهمية أكبر من التقيد الصارم بمسألة تحقيق التكافؤ في تعداد السكان ، وتختار الكثير من الدول تحديد المعيار الأكثر أهمية ،أو أن تفرض محددات معينة (مثل حدود التساهل) على سلطة ترسيم الدوائر الانتخابية، مع السماح للقائمين على عملية إعادة الترسيم بحرية التصرف فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين المعايير (ACE,2013,p39) **.**

وتبعا للمعايير المتضمنة في الإعلان الدستوري لعام 2011 ودستور 2013 ودستور 2014 المعدل ، وتلك التي تضمنتها قوانين مجلس النواب أو مجلس الشعب من قبل ، أو تلك التي أعلنت عنها اللجان التي شكلت لوضع مقترح ترسيم الدوائر الانتخابية من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2011 أو من قبل رئيس الوزراء في عام 2014 ، أو التي تضمنتها مداولات مجلس الشورى في إعداد ترسيم عام 2013 يمكن تقييم خريطة الدوائر الانتخابية لعام 2015 وفق ثلاثة معايير رئيسة هي : مدى الالتزام بالمعيار الديموغرافي (تساوى عدد السكان بكل دائرة لها ذات العدد من المقاعد المخصصة) ، ومدى التوافق مع الحدود الإدارية ، ومدى تساوى القوة التصويتية للناخبين وعدم التمييز بينهم .

أولا :المعيار الديموغرافي

يتمثل أحد أهم عيوب ترسيم الدوائر الانتخابية في (سوء التخصيص) أو عدم التناسبMalapportionment بين عدد السكان بالدوائر الانتخابية من ناحية، وعدد المقاعد المخصصة لكل منها من ناحية أخرى، ويأخذ سوء التخصيص شكلين: الأول منهما تكون نسبة المقاعد المخصصة أكبر من نسبة السكان ، وهو ما يعرف بالتمثيل المرتفع Over-representation، أما الثاني فتكون نسبة المقاعد المخصصة أقل من نسبة السكان ، وهو ما يعرف بالتمثيل المنخفض Under-Representation (Pulsipher,1968,p1207) .

ويمكن الكشف عن سوء التخصيص أو عدم التناسب بين الدوائر الانتخابية تبعا لعدد السكان بأساليب نذكر منها ما يأتي :-

1- قياس درجة التفاوت : وذلك برصد العلاقة بين عدد السكان في أكبر الدوائر وأصغرها (الديب ، ص 748).

2- قياس معدل التفاوت : عن طريق مقارنة حجم كل دائرة بالمتوسط العام للدوائر الانتخابية.

3- قياس نسبة الانحراف : وذلك بحساب نسبة سكان كل محافظة إلى العدد الكلى للسكان ونسبة المقاعد في كل محافظة إلى العدد الكلى للمقاعد ، والاختلاف بين النسبتين يعطى نسبة الانحراف بالسلب أو بالإيجاب عن التخصيص الأمثل (الزغبي ،2002م، ص 50).

قسمت محافظة الدقهلية الى 11 دائرة فردية عام 2015 ، كما يتضح من الجدول (32) وشكل (22)، وان تفاوتت في أعداد المقاعد المخصصة لكل منها .

وكما يتضح من الجدول (32) وشكل (23) فقد حقق ترسيم الدوائر الانتخابية في عام 2015 اختلالا في توازن أعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية تراوح بين 115% و85% من متوسط حجم الدائرة في المحافظة ،ويمكن التمييز بين دوائر التمثيل المرتفع والتي انخفضت عن متوسط المحافظة، وهي الدائرة السابعة (83%) والدائرة التاسعة (88%) والدائرة الثانية (95%) والدائرة الخامسة (98%) .

أما دوائر التمثيل المنخفض فهي الدائرة السابعة (101%) والدائرة الرابعة 111%، والـدائرة الأولـى 112%، والـدائرة العاشـرة 115%. وتعـد الـدائرة السادسة دائرة ذات حجم مثالي100%.

ثانيا : معيار عدم التمييز في القوة التصويتية

يفترض عدم رسم الدوائر الانتخابية على أي أساس يفضي إلى التمييز ، الأمر الذي يضعف من قوة التصويت لدى الأقليات العرقية أو القومية أو الدينية أو غيرها (Handley,2007,p60). **على سبيل المثال، يجب منع القيام بتوزيع أقلية ما تتواجد في موقع جغرافي واحد على دوائر انتخابية مختلفة، بحيث تشكل تلك المجموعات مجموعة ناخبة صغيرة في كل واحدة من الدوائر الانتخابية التي تتواجد فيها** (IDEA,2009,p30) **، وبالطبع لا يمكن للنظم الانتخابية التي تعتمد بشكل حصري على دوائر انتخابية فردية أو أحادية التمثيل أن تضمن ولو حتى نسبة ضئيلة من المقاعد التمثيلية لصالح الأقليات الصغيرة ، غير أن هذه الحقيقة يجب ألا تفتح باب التمييز المتعمد ضد أية أقليـة** . (Ace,2013,p13)

حددت المادة 22 من القانون 46 لسنة 2014 أن على الناخب أن يبدي رأيه في الدوائر المخصصة للنظام الفردي باختيار عدد من المرشحين مساو لعدد المقاعد المقرر لكل دائرة ، وفي الدوائر المخصصة لنظام القوائم باختيار إحدى القوائم ، ويكون الفوز في المقاعد الفردية بالحصول على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخابات بالدائرة ، وكذا الحال في القائمة .(القانون 46 لسنة 2014 ، ص 48) **.وبناء على ما سبق سوف يكون لبعض الناخبين حق اختيار مرشح واحد فقط في حين سيختار غيرهم مرشحين ، ويختار البعض الآخر ثلاثة مرشحين ،كما يتضح من الجدول (31) .**

- **دوائر النائبين والصوتين لكل مرشح ممثلة في خمس دوائر هي الأولى والثالثة والسادسة والعاشرة والحادية عشر.**
- **دوائر النواب الثلاثة والأصوات الثلاثة ، ممثلة في خمس دوائر هي الثانية والرابعة والخامسة والسابعة والثامنة.**
- **دوائر النواب الأربعة والأصوات الأربعة ممثلة في الدائرة التاسعة .**

ويتعارض ذلك التباين مع مبدأ تكافؤ القوة التصويتية ، أو المبدأ الشهير شخص واحد –صوت واحد One Person One Vote .وقد بلغ عدد دوائر الصوت الواحد 84 دائرة ، تمثل نحو 35% من اجمالي عدد الدوائر الفردية ، وبلغ عدد دوائر الصوتين 123 دائرة تمثل نحو 52% من اجمالي عدد الدوائر الفردية ، في حين لم يتجاوز عدد دوائر الأصوات الثلاثة 30 دائرة ، تعادل نحو 13% من اجمالي الدوائر الفردية.

(31) دوائر الفردي عام 2015 م بمحافظة الدقهلية

الدائرة الانتخابية	المكونات الادارية	الذكور	الاناث	الاجمالي	نسبة النوع الانتخابية	عدد المقاعد	وزن المقعد الفردي
1	مركزا بنى عبيد ودكرنس	148335	152667	301002	97,1	2	150501
2	مركزا المنصورة ومحلة دمنة	186743	194166	380909	96,1	3	126969,7
3	مراكز منية النصر والجمالية وميت سلسيل وقسم الكوادي	150149	156008	306157	96,2	2	153078,5
4	مركزا السنبلاوين وتمى الأمديد	221439	224283	445722	98,7	3	148574
5	قسما المنصورة أول وثان	197159	194453	391612	101,3	3	130537,3
6	مركزا المطرية والمنزلة	125021	141810	266831	88,1	2	133415,5
7	جمصة ومركز بلقاس	162038	171436	333474	94,5	3	111158
8	مركزا نبروة وطلخا	198183	207234	405417	95,6	3	135139
9	ميت غمر ومركز ميت غمر	236252	233987	470239	100,9	4	117559,8
10	مركز اجا	152299	155393	307692	98,0	2	153846
11	مركز شربين	130788	136681	267469	95,6	2	133734,5
الاجمالي		1908406	1968118	3876524	96,9	29	133673,2

شكل (61) الدوائر الانتخابية (فردي) بمحافظة الدقهلية عام 2015م

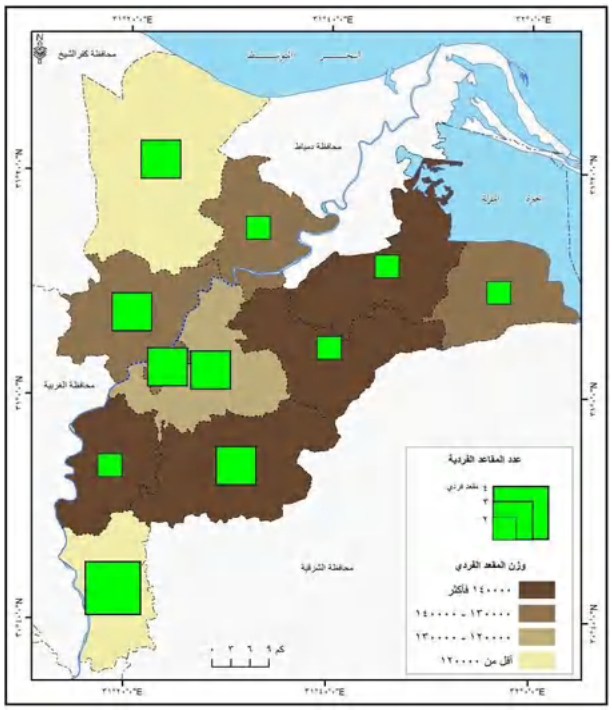

شكل (62) أعداد المقاعد ووزن المقعد الفردي بمحافظة الدقهلية عام 2015م

ثالثا : معيار الحدود الجغرافية

يجب ترسيم الدوائر الانتخابية بما يسهم في إعطاء الفرصة للناخبين في انتخاب المرشحين الذين يشعرون بأنهم يمثلونهم بشكل حقيقي(Waiganjo,2008,p4)، يعني هذا أنه يجب أن تتماشى حدود الدوائر الانتخابية مع حدود تمركز المجموعات المختلفة قدر المستطاع في المجتمعات المعنية. ويمكن تعريف المجتمعات المعنية بطرق مختلفة ، فمن الناحية جغرافية هي مجتمعات ذات حدود إدارية أو حدود جغرافية واضحة مثل الجبال أو الجزر، كما يمكن تحديدها وتعريفها من خلال خلفيتها العرقية أو القبلية، أو الدينية، أو اللغوية. وإذا لم يتم تأليف الدوائر الانتخابية من مجتمعات مترابطة، مهما كان تعريفها، فقد يكون الأمر صعباً على الممثلين المنتخبين في تمثيل ناخبيهم بشكل جيد (IDEA, 2009, p29).

تنص القوانين الانتخابية في كثير من دول العالم على أنه يجب أخذ الجغرافيا، أو عوامل جغرافية معينة بعين الاعتبار في عملية ترسيم الدوائر الانتخابية، ويمكن تقسيم المعايير الجغرافية إلى قسمين: المعايير المرتبطة بالحدود الجغرافية، والمعايير المرتبطة بالحجم و الشكل الجغرافي. وقد يطلب من سلطة ترسيم الدوائر الانتخابية اعتبار العوامل المرتبطة بأحد أو كلا المعيارين. ويعد احترام خطوط الحدود القائمة أحد المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية ، وقد تتضمن الحدود الإدارية أو الحدود الطبيعية مثل الجبال والأنهار والجزر ، إن اعتبار الحدود الإدارية المحلية هو في الأغلب من أكثر العوامل الجغرافية المعروفة والمذكورة في قوائم الدول(Ace,2013,p41).

وكثيرا ما تضمنت معايير ترسيم الدوائر الانتخابية في مصر ضرورة التوافق مع الحدود الإدارية القائمة ، فقد تضمنت معايير ترسيم الدوائر الانتخابية لعام 2011 أن تضم كل دائرة العدد المناسب من الوحدات الإدارية الكاملة الكيان ودون تجزئة علاجا لعوار القانون السابق ، مع ضرورة التجاور الجغرافي للمكونات الإدارية لكل دائرة فردية ، وتجاور الدوائر الفردية المكونة

لدوائر القائمة ، والتوافق مع التقسيم الإداري الجديد بعد إلغاء محافظتي حلوان و6 أكتوبر وعودتهما لمحافظتي القاهرة والجيزة (اللجنة العليا للانتخابات).

وتضمنت معايير تقسيم 2013 أن تضم كل دائرة انتخابية وحدة أو أكثر من الوحدات الإدارية المتصلة جغرافيا ، أي أن تكون الدائرة مكونة من مراكز أو أقسام شرطة كاملة . وأن دوائر القوائم هي مجموعة من الدوائر الفردية المتصلة والمتجاورة جغرافيا .

وتضمنت معايير تقسيم 2014 ضرورة مراعاة التقسيم الإداري المعتمد، وعدم استقطاع أجزاء من المكونات الادارية للدوائر الانتخابية وكذلك مراعاة التجاور الجغرافي للمكونات الإدارية داخل هذه الدوائر.

ويلاحظ أن خريطة الدوائر الانتخابية لمحافظة الدقهلية قد تباينت تبعا لارتباطها بالحدود الادارية على النحو التالي:

- **دوائر ضمت مركزين إداريين وعددها خمس دوائر هي : الأولى والثانية والرابعة والسادسة والثامنة.**
- **دوائر اقتصرت على مركز اداري واحد ممثلة بالدائرة التاسعة والعاشرة والحادية عشر.**
- **دوائر ضمت ثلاثة مراكز ممثلة بالدائرة الثالثة.**
- **دوائر المدينة الواحدة ممثلة بدائرة مدينة المنصورة.**
- **دوائر ضمت مركزا وقسما آخر ممثلة بالدائرة السابعة.**
- **ومن شأن هذا التقسيم أن يشعل جذوة الاستقطاب المكاني بين المكونات الادارية لكل دائرة انتخابية مجزأة اداريا.**

ثانيا : تطور الهيئة الانتخابية قوميا ومحليا بين عامي **2011** – **2015**م

أصبح كل من له حق مباشرة الحقوق السياسية يقيد تلقائيا في قاعدة بيانات الناخبين المعدة من واقع بيانات الرقم القومي، تبعا للموطن الانتخابي ،وهو محل الإقامة الثابت ببطاقة الرقم القومـي (القانون رقم 45 لسنة 2014 ، ص ص 3 ،11). **ولم يعد محتما على أي مواطن تسجيل نفسه في جداول الناخبين ،كما كان قائما قبل عام 2011 ، وإنما عليه فقط الحصول على بطاقة الرقم القومي ، ليصبح اسمه مدرجا بشكل تلقائي في قواعد بيانات الناخبين ، ما لم**

يكن هناك مانع قانوني يحول دون ذلك ، وقد أدى هذا النظام إلى ارتفاع أعداد الناخبين من حوالي 40 مليونً ناخب في انتخابات عام 2010 إلى حوالي 50 مليونً ناخب في انتخابات 2011 لمجرد تغير الآلية الانتخابية .

وقد تباينت نسبة الزيادة في أعداد الناخبين المسجلين بقاعدة بيانات الناخبين خلال الأعوام الثلاثة التي أعقبت تطبيق آلية القيد الجديدة على مستوى المحافظات المصرية ، وكما يتضح من الجدول (32) فقد زاد عدد الناخبين بمحافظة الدقهلية نحو 170ألف ناخب فيما بين عامي 2011و2014بنسبة زيادة بلغت 4,6%، لتحتل المرتبة الثانية بين محافظات الجمهورية من حيث نسبة الزيادة خلف محافظة القاهرة ، وهي نسبة متدنية مقارنة بالمتوسط القومي الذي بلغ6,4%.

جدول(32) تطور أعداد الناخبين المسجلين بقاعدة بيانات الناخبين من 2011 :2014

المحافظة	عدد الناخبين المسجلين 2011	عدد الناخبين المسجلين 2013	عدد الناخبين المسجلين2014	الفرق بين 2011 و2014(ناخب)	نسبة الزيادة %
القاهرة	6563350	6580478	6771437	208087	3,2
الدقهلية	3691723	3719758	3860885	169162	4,6
بورسعيد	437136	445322	458481	21345	4,9
الإسكندرية	3303957	3347770	3467139	163182	4,9
الغربية	2918647	2948656	3063129	144482	4,9
المنوفية	2215586	2236898	2329542	113956	5,1
أسوان	852619	872740	899358	46739	5,5
كفر الشيخ	1863833	1886212	1966734	102901	5,5
السويس	378922	387522	401870	22948	6,1
الأقصر	666268	685009	710372	44104	6,6
الوادي الجديد	140527	143584	149843	9316	6,6
دمياط	849247	868773	905598	56351	6,6
القليوبية	2583488	2639808	2755292	171804	6,7
قنا	1592396	1629713	1700686	108290	6,8
البحيرة	3198631	3276930	3418117	219486	6,9
الفيوم	1545557	1579694	1656066	110509	7,2
الإسماعيلية	696363	713963	747070	50707	7,3
الشرقية	3483976	3565351	3742698	258722	7,4
المنيا	2644830	2718947	2850857	206027	7,7
الجيزة	4262265	4383701	4606441	344176	8,1
بنى سويف	1415231	1454278	1531473	116242	8,2
أسيوط	2072033	2127688	2256304	184271	8,9
سوهاج	2323294	2393672	2534912	211618	9,1
شمال سيناء	203328	215618	226355	23027	11,3
مطروح	199666	212495	230349	30683	15,4
البحر الأحمر	221003	232388	264930	43927	19,9
جنوب سيناء	60586	65407	85335	24749	40,8
الإجمالي	50384462	51332375	53591273	3206811	6,4

المصدر : موقع اللجنة القضائية العليا للانتخابات ، والنسب من حساب الطالب .

أما على المستوى المحلي بالمكونات الادارية لمحافظة الدقهلية فجاءت التغيرات على النحو الذي يوضحه الجدول (33)، وهي:

- **مناطق شهدت نموا سلبيا تمثلت في مركز المنزلة (-3,1%).**
- **مناطق لم تتجاوز نسبة الزيادة الموجبة بها 3% من عدد الناخبين وتضم مدينـــة ميت غمـــر .**
- **مناطق تراوحت نسبة الزيادة بها بين 6:3% وتضم غالبية المناطق وهي : قسم ثان المنصورة، والكردي ومركز شربين ومركز أجا ومركز السنبلاوين ومحلة دمنة وبنى عبيد وقسم اول المنصورة ومركز**

المنصورة وتمى الأمديد ومنية النصر وميت سلسيل وطلخا وميت غمر ودكرنس والمطرية.

- **مناطق تراوحت نسبة زيادتها بين 9:6% وضمت مركزي بلقاس والجمالية.**
- **تجاوزت نسبة الزيادة في جمصة 49%.**

جدول(33) تطور عدد الناخبين المقيدين بقاعدة بيانات الناخبين بمحافظة الدقهلية من 2011 حتى 2014.

المكون الاداري	عدد الناخبين عام 2011	عدد الناخبين عام 2013	عدد الناخبين عام 2014	الفرق بين 2011 و2014	%
مركز المنزلة	177486	178568	175140	2346-	1,3-
ميت غمر	96063	95494	98858	2795	2,9
قسم ثان المنصورة	166060	161251	172393	6333	3,8
الكردي	26659	26253	27792	1133	4,2
مركز شربين	255569	253741	267469	11900	4,7
مركز أجا	293548	290316	307692	14144	4,8
مركز السنبلاوين	319816	318113	335670	15854	4,9
مركز محلة دمنة	34611	34361	36320	1709	4,9
مركز بنى عبيد	78153	77869	82215	4062	5,2
قسم أول المنصورة	208272	203988	219219	10947	5,3
مركز المنصورة	327155	324623	344589	17434	5,3
مركز تمى الأمديد	104527	104259	110052	5525	5,3
مركز منية النصر	150093	147948	158160	8067	5,4
مركز ميت سلسيل	41637	41413	43966	2329	5,5
مركز طلخا	228414	226869	241151	12737	5,6
مركز ميت غمر	351709	350156	371381	19672	5,6
مركز دكرنس	206987	204671	218787	11800	5,7
مركز المطرية	86648	87472	91691	5043	5,8
مركز بلقاس	313155	314287	332882	19727	6,3
مركز الجمالية	71256	71749	76239	4983	6,9
مركز نبروه	153325	152711	164266	10941	7,1
جمصة	395	442	592	197	49,9
اجمالي المحافظة	3691538	3666554	3876524	169162	4,6

ثالثا : الخصائص الديموغرافية لهيئة الناخبين:

1- التركيب العمري

يوضح الجدول(35) التركيب العمري لناخبي محافظ الدقهلية عام 2014، ومنهما يتضح ما يلي:

- **غلبة فئة الناخبين في مرحلة الشباب من 18 :60 عاما على فئة الناخبين في مرحلة الشيخوخة بشكل كبير.**

- **أن التباينات المكانية بين مناطق المحافظة من حيث نسب الفئات العمرية جد محدودة.**
- **جاء مركز ميت غمر في المركز الاول من حيث اعداد من هم في المرحلة السنية من 18 – 20 سنة حيث بلغ عددهم بالمركز 28646 نسمة بنسبة بلغت 10,2% من اجمالي المحافظة البالغ 281179 نسمة ، وجاء مركز السنبلاوين في المركز الثاني بنسبة بلغت 8,7% .**
- **وجاء ايضا مركز ميت غمر في المركز الأول لمن هم في الفئة العمرية من 21 – 30 سنة بعدد بلغ 105480 نسمة بنسبة بلغت 9,7 % من اجمالي المحافظة البالغ 1082583، بينما جاء مركز بلقاس في المركز الثاني بنسبة بلغت 8,7% من اجمالي المحافظة في هذه الفئة العمرية .**
- **كما جاء ايضا مركز ميت غمر في المركز الأول لمن هم في الفئة العمرية من 31-40 سنة بعدد بلغ 79297 نسمة بنسبة بلغت 9,3% من اجمالي المحافظة البالغ 851118، بينما جاء مركز المنصورة في المركز الثاني بنسبة بلغت 9,1% من اجمالي المحافظة في هذه الفئة العمرية .**
- **وظل ايضا مركز ميت غمر في المركز الأول لمن هم في الفئة العمرية من 41- 50 سنة بعدد بلغ 61778 نسمة بنسبة بلغت 9,4% من اجمالي المحافظة البالغ 654708، بينما جاء مركز المنصورة في المركز الثاني بنسبة بلغت 9,1% من اجمالي المحافظة في هذه الفئة العمرية .**
- **اما عن الفئة العمرية من 51-60 سنة فقد جاء ايضا مركز ميت غمر في المركز الأول بعدد بلغ 45704 نسمة بنسبة بلغت 9% من اجمالي المحافظة البالغ 507397، بينما جاء مركز المنصورة في المركز الثاني بنسبة بلغت 8,7% من اجمالي المحافظة في هذه الفئة العمرية .**
- **وظل ايضا مركز ميت غمر في المركز الأول لمن هم في الفئة العمرية أكثر من 60 سنة بعدد بلغ 50476 نسمة بنسبة بلغت 9,8% من اجمالي المحافظة البالغ 514199، بينما جاء مركز المنصورة في المركز الثاني بنسبة بلغت 8,8% من اجمالي المحافظة في هذه الفئة العمرية .**

جدول (34) التركيب العمري لناخبي محافظة الدقهلية عام 2015

المكون الاداري	من 18 الى 20	من 21 الى 30	من 31 الى 40	من 41 الى 50	من 51 الى 60	من 60 فأكثر
مركز بني عبيد	5928	23397	17715	14038	10447	10690
مركز محله دمنه	2568	9693	8047	6403	4689	4920
مركز تمي الامديد	8373	31329	24101	18323	13743	14183
جمصه	42	162	129	134	89	36
مركز نبروه	11922	48992	35961	27468	20081	19842
الكردى	2063	7648	6305	4711	3606	3459
المنصوره اول	14630	56395	45338	36006	33862	32988
المنصوره ثان	11210	44041	36930	28236	25509	26467
مركز المنصوره	24213	94049	77176	59362	44294	45495
مركز اجا	22226	87241	67128	51333	39127	40637
مركز السنبلاوين	24432	93410	72705	57106	43177	44840
مركز المطريه	6731	24997	21395	15548	11372	11648
مركز المنزله	14660	53194	41495	33167	23461	23823
مركز بلقاس	23915	94420	74150	55284	43799	41314
مركز دكرنس	16454	60754	47323	36901	28770	28585
مركز شربين	18229	73746	58863	45736	35923	34972
مركز طلخا	16807	68318	52969	40481	31572	31004
ميت غمر	6911	25863	21345	16221	14092	14426
مركز ميت غمر	28646	105480	79297	61778	45704	50476
مركز منيه النصر	11356	44400	35448	26784	19848	20324
مركز الجماليه	6468	22528	17757	12058	8703	8725
مركز ميت سلسيل	3395	12526	9541	7630	5529	5345
اجمالي المحافظة	281179	1082583	851118	654708	507397	514199

2- التركيب النوعي:

تراوحت النسبة النوعية الانتخابية بين 88 ناخب من الذكور لكل مائة ناخب من الاناث كما هي الحال بدائرة المطرية ونحو 101 ناخب من الذكور لكل مائة ناخب من الإناث كما هي الحال في دائرة ميت غمر كما يتضح من الجدول (35) وشكل (24) .

وقد بلغ عدد الذكور في سن الانتخاب اعلاه في الدائرة التاسعة (مركز ومدينة ميت غمر) حيث بلغ عدد الذكور بها 236252 بنسبة بلغت نحو 12,4% من اجمالي ذكور المحافظة البالغ 1908406. بينما جاءت الدائرة السادسة (مركزا المطرية والمنزلة) في المركز الأخير من حيث عدد الذكور حيث بلغ عددهم 125021 بنسبة بلغت 6,6% من اجمالي ذكور المحافظة .

أما عن عدد الاناث في سن الانتخاب فقد بلغ اقصاه في الدائرة التاسعة ايضا بعدد اناث بلغ 233987 بنسبة بلغت 11,9% من اجمالي اناث المحافظة البالغ 1968118 . في حين جاءت الدائرة الحادية عشر (مركز شربين) في

الترتيب الأخير من حيث عدد الاناث في سن الانتخاب بعدد اناث بلغ 136681 بنسبة بلغت 6,9% من اجمالي اناث المحافظة في سن الانتخاب .

جدول(35) نسبة النوع الانتخابية بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية عام 2015.

الدائرة الانتخابية	المكونات الادارية	الذكور	الاناث	الاجمالي	ناخب من الذكور/مائة ناخبة من الاناث
1	مركزا بنى عبيد ودكرنس	148335	152667	301002	97,1
2	مركزا المنصورة ومحلة دمنة	186743	194166	380909	96,1
3	مراكز منية النصر والجمالية وميت سلسيل وقسم الكوادي	150149	156008	306157	96,2
4	مركزا السنبلاوين وتمى الأمديد	221439	224283	445722	98,7
5	قسما المنصورة أول وثان	197159	194453	391612	101,3
6	مركزا المطرية والمنزلة	125021	141810	266831	88,1
7	جمصة ومركز بلقاس	162038	171436	333474	94,5
8	مركزا نبروة وطلخا	198183	207234	405417	95,6
9	ميت غمر ومركز ميت غمر	236252	233987	470239	100,9
10	مركز اجا	152299	155393	307692	98,0
11	مركز شربين	130788	136681	267469	95,6
الاجمالي		1908406	1968118	3876524	96,9
المصدر: اللجنة العليا للانتخابات والنسب من حساب الطالب					

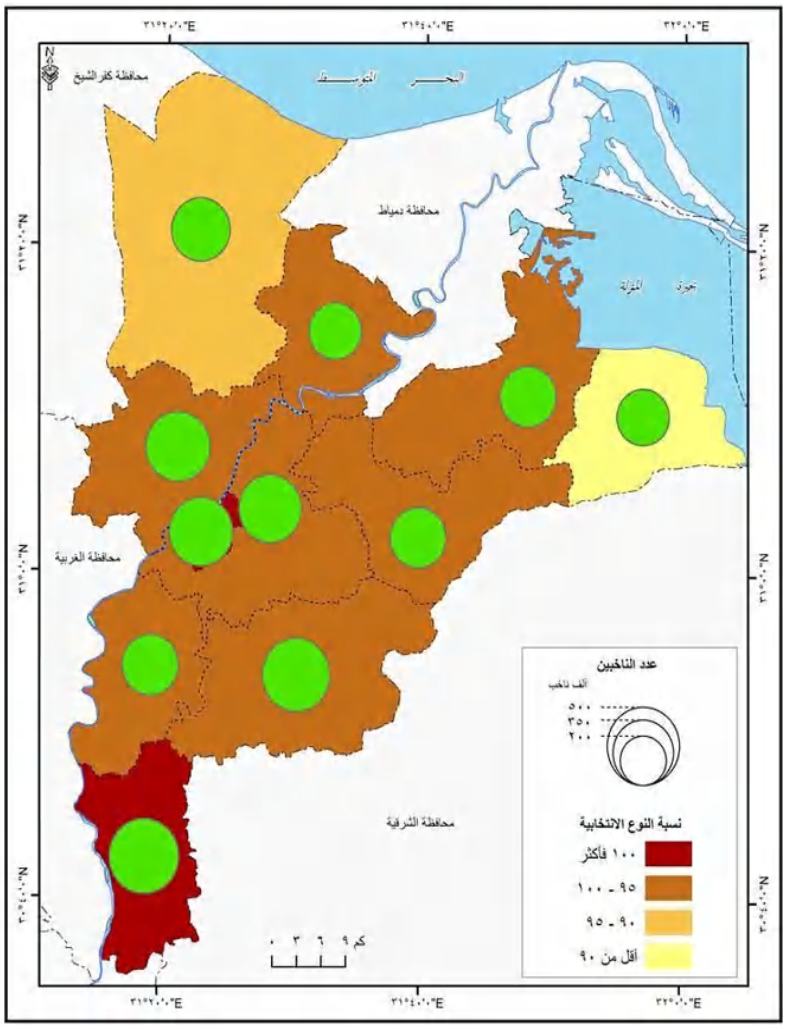

شكل (63) عدد الناخبين ونسبة النوع الانتخابية بمحافظة الدقهلية عام 2015م

رابعا : المرشحون بانتخابات مجلس النواب **2015**م

1- خريطة المرشحين

يحدد القانون رقم 46 لسنة 2014م (اللجنة العليا للانتخابات) **الصفات والشروط اللازم توافرها لعملية الترشيح لخوض الانتخابات التشريعية لمجلس النواب المصري . وطبقا لتلك القوانين والشروط تقدم عددا من**

المرشحين 366 مرشحا ، لخوض المنافسة الانتخابية على مقاعد دوائر محافظة الدقهلية البالغ عددها 29 مقعدا .

ومن الجدول (36) والشكل (25) يتبين ما يلي :

- **تباينت ملامح الخريطة التوزيعية للمرشحين على دوائر محافظة الدقهلية تباينا ملحوظا، فقد بلغ متوسط عدد المرشحين على مستوى المحافظة 33 مرشحا لكل دائرة انتخابية كما يتضح .**

- **تجاوزت ثلاث دوائر هذا المتوسط وهي : دائرة مدينة المنصورة ودائرة ميت غمر ودائرة بلقاس، بينما انخفضت الدوائر المتبقية وعددها ثماني دوائر عن المتوسط العام لعدد المرشحين .**

- **وبينما شهدت دائرة مدينة المنصورة الحد الأقصى من المرشحين (66 مرشحا) ، فقد سجلت دائرة طلخا ونبروه الحد الأدنى بعدد 19 مرشحا.**

- **استحوذت دائرة المنصورة وحدها على نحو17% من عدد المرشحين، تلتها دائرة ميت غمر بنحو13%، ثم دائرة بلقاس بنحو 11,5%، واستحوذت أربع دوائر على نسبة متقاربة بلغت نحو 8% لكل منها على حده وهي : المنصورة، ودكرنس، وأجا، والسنبلاوين، واستحوذت دائرتا المنزلة ومنية النصر على نحو 7% لكل منهما، وبلغت النسبة نحو 5% بدائرتي طلخا وشربين.**

جدول(36) التوزيع الجغرافي للمرشحين على مستوى دوائر محافظة الدقهلية في الانتخابات البرلمانية 2015.

الدائرة الانتخابية	عدد المرشحين	%
مدينة المنصورة	61	16,7
المنصورة	30	8,2
بلقاس	42	11,5
طلخا ونبروه	19	5,2
دكرنس وبني عبيد	30	8,2
شربين	19	5,2
المنزلة والمطرية	28	7,6
منية النصر	26	7,1
ميت غمر	48	13,1
أجا	31	8,5
السنبلاوين	32	8,7
الاجمالي	366	100

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات، بيانات غير منشورة.

النسب من حساب الباحث.

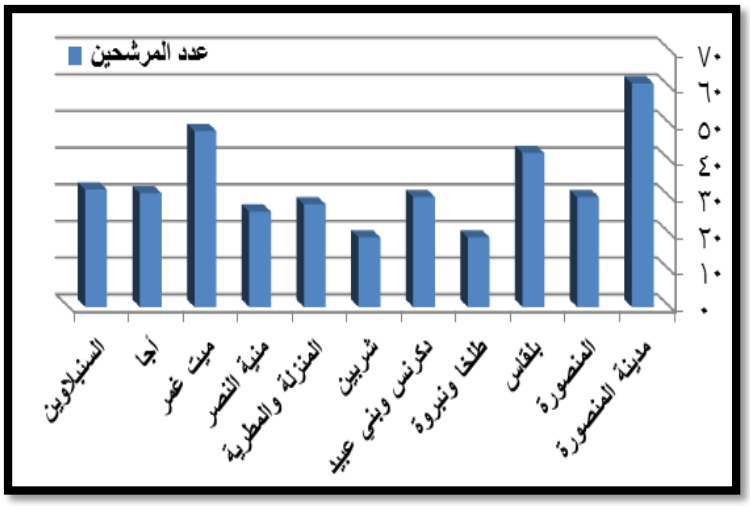

شكل (64) مكافئ مرشح / مقعد على مستوى دوائر محافظة الدقهلية عام 2015م

ونظرا لتباين عدد المقاعد المتنافس عليها من دائرة انتخابية لأخرى فقد تفاوتت كثافة المرشحين بالنسبة لكل مقعد على مستوى الدوائر الانتخابية كما يتضح من الجدول (37) والشكل (26) فقد بلغ المتوسط العام بالمحافظة نحو12,6مرشح / مقعد ، وقد تجاوزت خمس دوائر هذا المتوسط وهي على

التوالي : مدينة المنصورة، وأجا، ودكرنس، والمنزلة، وبلقاس، ومنية النصر. بينما جاءت الدوائر الست المتبقية دون المتوسط العام.

جدول(37) كثافة المرشحين بالنسبة للمقاعد وللناخبين بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية عام2015.

الدائرة الانتخابية	عدد المرشحين	عدد المقاعد	مرشح/مقعد	عدد الناخبين المسجلين	ناخب/مرشح
مدينة المنصورة	61	3	20,3	387197	6347,4
المنصورة	30	3	10	396900	13230
بلقاس	42	3	14	340483	8106,7
طلخا ونبروه	19	3	6,3	412507	21710,8
دكرنس وبني عبيد	30	2	15	305592	10186,4
شربين	19	2	9,5	270498	14236,7
المنزلة والمطرية	28	2	14	287305	10260,8
منية النصر	26	2	13	310314	11935,1
ميت غمر	48	4	12	476938	9936,2
أجا	31	2	15,5	312069	10066,7
السنبلاوين	32	3	10,6	452563	14142,5
الاجمالي	366	29	12,6	3952366	10798,8

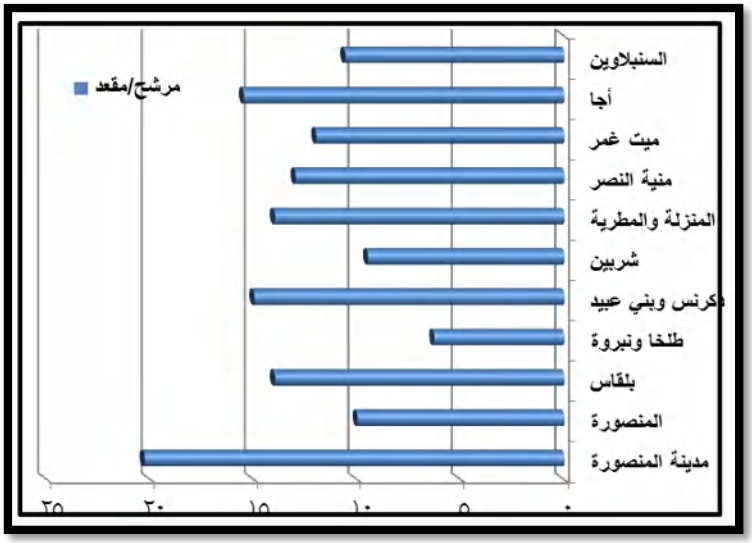

شكل (65) مكافئ مرشح / مقعد على مستوى دوائر محافظة الدقهلية عام 2015م

وقد بلغ مكافئ الناخبين لكل مرشح بالمحافظة نحو 10800 لكل مرشح كما يتضح من الشكل (27) ، وتجاوزت خمس دوائر هذا المتوسط وهي على التوالي : طلخا ، وشربين ، والسنبلاوين ، والمنصورة ، ومنية النصر. بينما جاءت الدوائر الست المتبقية دون المتوسط العام.

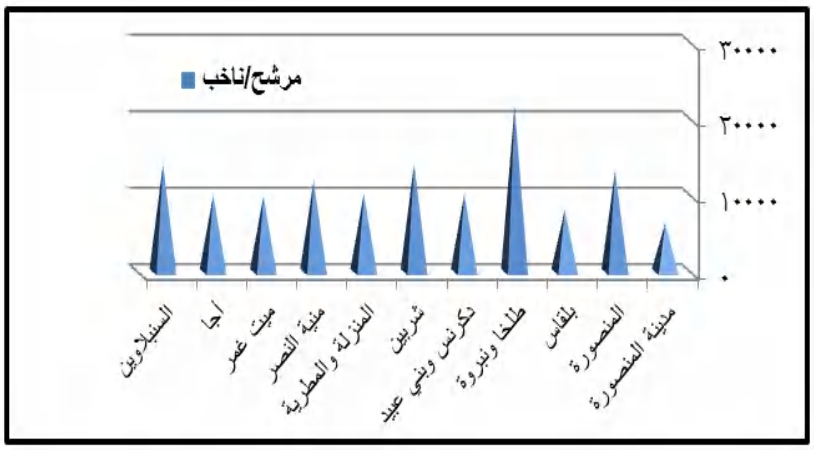

شكل (66) مكافئ ناخب / مرشح على مستوى دوائر محافظة الدقهلية عام 2015م

2- الانتماء الحزبي للمرشحين:

تجلت السمة العامة للانتخابات البرلمانية المصرية في محافظة الدقهلية تلك السمة هي غلبة المستقلين، من غير المنتمين حزبيا ، على أطياف خريطة المرشحين تبعا للانتماء السياسي ، كمظهر من أجلى مظاهر ضعف الأحزاب المصرية، ولم لا وقد بلغ عدد المرشحين المستقلين بمحافظة الدقهلية 273 مرشحا ، يشكلون نحو74% من اجمالي المرشحين بالمحافظة ، مقابل26% للحزبيين، كما يتضح من الجدول (38) والشكل (28).

سجلت دائرة مدينة المنصورة أعلى نسبة للمرشحين المستقلين بين دوائر المحافظة بلغت نحو 85,2 % من جملة المرشحين بالدائرة ، بينما سجلت أقل نسبة للمرشحين المستقلين بدائرة شربين حيث بلغت نحو 63,1 % ، أي ما يزيد عن نصف المرشحين بالدائرة . وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى ضعف البنيان الحزبي القائم وعجزه عن استيعاب سائر فئات المجتمع على اختلافها ، خصوصا الأقباط والمرأة والشباب ، وعدم مراعاة عوامل الكفاءة والشعبية عند اختيار مرشحي الأحزاب ؛ مما أدى إلى بروز ظاهرة المستقلين .

جدول (38) الانتماء الحزبي للمرشحين بمحافظة الدقهلية في انتخابات 2015م

الدائرة الانتخابية	مستقل	حزبي	الاجمالي	المستقلين%
مدينة المنصورة	53	8	61	85,2
المنصورة	19	11	30	63,3
بلقاس	31	11	42	73,8
طلخا ونبروه	16	3	19	84,2
دكرنس وبني عبيد	23	7	30	76,6
شربين	12	7	19	63,1
المنزلة والمطرية	19	9	28	67,8
منية النصر	21	5	26	80,7
ميت غمر	32	16	48	66,6
أجا	21	10	31	67,7
السنبلاوين	26	6	32	81,2
الاجمالي	273	93	366	74,3

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات. النسب من حساب الطالب.

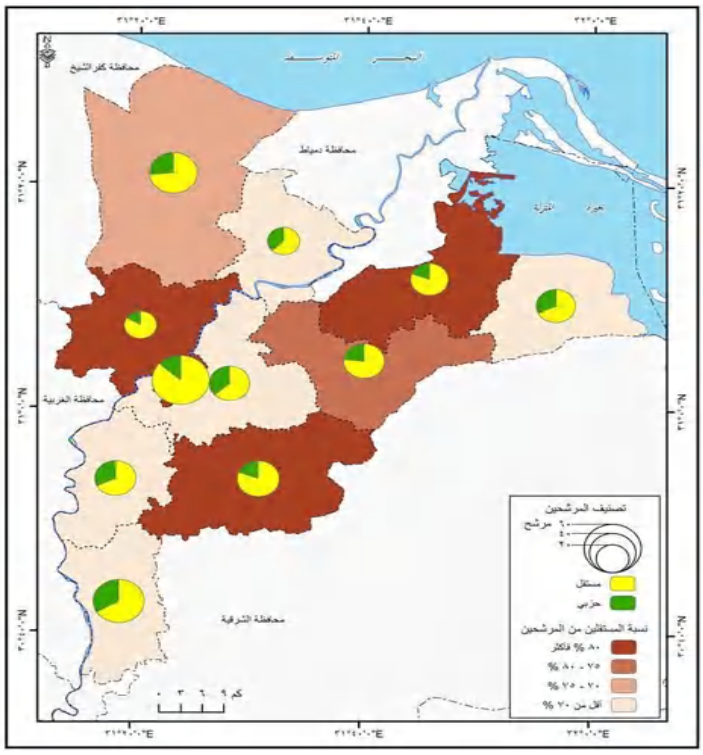

شكل (67) الانتماء الحزبي للمرشحين بالدوائر الانتخابية لمحافظة الدقهلية عام 2015م

وبالرغم من ضعف الأحزاب من حيث عدد المرشحين في مواجهة المستقلين ، فقد بلغ عدد الأحزاب المتنافسة بمحافظة الدقهلية 19 حزبا، كما يتضح من الجدول (39) والشكل (29) والتي يتبين منها :

- **تفاوتت أوزان تلك الأحزاب من حيث عدد المرشحين المنتمين لكل منها ، حيث احتل حزب مستقبل وطن وحزب الوفد الجديد الصدارة بواقع 12 مرشحا لكل منهما أي بنسبة 12,9 % من إجمالي أعداد المرشحين لكل منهما.**
- **وجاء في الترتيب الثاني حزب المصريين الأحرار وحزب النور بواقع 11 مرشحا لكل منهما بنسبة بلغت 11,8 % من إجمالي أعداد المرشحين لكل منهما .**
- **بينما جاء في الترتيب الثالث حزب الشعب الجمهوري بعدد ثماني مرشحين بنسبة بلغت 8,6 % من إجمالي أعداد المرشحين .**
- **تلاه في الترتيب الرابع كلا من حزبي المؤتمر وحماة وطن بواقع خمسة مرشحين لكل حزب وبنسبة بلغت 5,4 % من إجمالي أعدد المرشحين .**
- **وشاركت ثلاث أحزاب هي : حقوق الانسان والكرامة والمؤتمر بواقع 4 مرشحين لكل منها وبنسبة بلغت 4,3 % من إجمالي أعداد المرشحين لكل منهم .**
- **وحزب السلام الديمقراطي وحزب مصر الحديثة بواقع 3 مرشحين لكل منهما أي بنسبة بلغت 3,2 % من إجمالي أعداد المرشحين لكل منهما.**
- **وشاركت ثلاثة أحزاب بمرشحين لكل منها وهي : الحركة الوطنية ومصر القومي ومصر المستقبل ، وأسهمت الأحزاب الخمسة المتبقية بمرشح لكل منها.**
- **وشاركت اربع أحزاب بمرشحين لكل منهم وهي : حزب الكرامة ، مصر القومي، الاصلاح والتنمية، الصرح، أي بنسبة 2,2 % من إجمالي أعداد المرشحين لكل منهم.**
- **وجاء في الترتيب الأخير من حيث أعداد المرشحين ثلاثة أحزاب هي : مصر بلدي، مصر المستقبل، الريادة، بواقع مرشح لكل منهم، أي بنسبة 1,1 % من إجمالي أعداد المرشحين لكل منهم.**

جدول (39) توزيع المرشحين حسب الاحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانية بمحافظة الدقهلية عام 2015م

الحزب	عدد المرشحين	%
المصريين الأحرار	11	11,8
مستقبل وطن	12	12,9
السلام الديمقراطي	3	3,2
الوفد الجديد	12	12,9
التجمع الوطني	4	4,3
الشعب الجمهوري	8	8,6
النور	11	11,8
حقوق الانسان	4	4,3
الكرامة	2	2,2
المؤتمر	5	5,4
مصر بلدي	1	1,1
الحركة الوطنية	4	4,3
مصر القومي	2	2,2
مصر المستقبل	1	1,1
مصر الحديثة	3	3,2
الريادة	1	1,1
الاصلاح والتنمية	2	2,2
حماة وطن	5	5,4
الصرح	2	2,2
الاجمالي	93	100

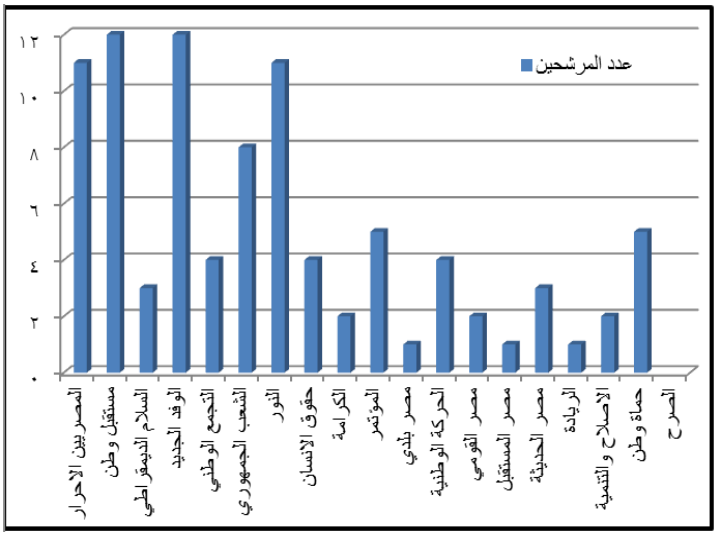

شكل (68) توزيع المرشحين حسب الاحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانية بمحافظة الدقهلية عام 2015م

خامسا : جغرافية التصويت

يعد التصويت أو الاقتراع حقاً للمواطنين المقيدين فى الجداول الانتخابية (الهيئة الناخبة) وواجباً عليهم وهو بذلك يعد أحد صور المشاركة الانتخابية بل هو الصورة الأفضل والأكثر فاعلية لتحقيق معنى المشاركة وهذه الصورة من المشاركة لا تمارس إلا على فترات وعلى نحو موسمي ؛ قد تكون سنتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمس سنوات تبعاً لنوعية المناصب أو المجالس المنتخبة والقواعد المنظمة لها في كل حالة (الزغبي ، ص 132).

ولو أن قياس النجاح يتم على أساس حجم الإنتاج فإن أعداد المصوتين يصبح خير مثال لقصة النجاح في العملية الانتخابية برمتها (رسل جيه دالتون، ، 1996، ص 54) **.**

يمكن دراسة حال دوائر محافظة الدقهلية بالنسبة لعملية التصويت من خلال واقع أرقام جدول (40) وكذلك شكل (30) التاليان واللذان يوضحان اعداد ونسب المشاركة في الاقتراع والحضور في انتخابات مجلس النواب 2015م بدوائر المحافظة الانتخابية :

ومن الجدول والشكل يتبين ما يلي :

- **شارك في الاقتراع والإدلاء بالأصوات بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية 1425499 ناخبا . وبلغت نسبة الحضور بدوائر المحافظة نحو 36,1 % من إجمالي المدعوين للانتخاب بدوائر المحافظة الانتخابية والبالغ عددهم نحو 3,95 مليون نسمة ؛ وهو ما يدل على مدى انخفاض المشاركة في العملية الانتخابية , حيث إن هذه النسب تعني أن حوالي ثلثي المدعوين للانتخاب لم يشاركوا في عملية الاقتراع والتصويت ؛ وهو ما يعني أن التمثيل البرلماني طبقا لهذه النسب الضئيلة يعد انعكاسا لنسبة محدودة للغاية من المجتمع الانتخابي (** سامح عبد الوهاب ، 2005 م ، ص 12) **.**

- **وعن نسب الحضور والمشاركة على مستوى الدوائر الانتخابية فقد بلغت نسبة الحضور أقصاها في ثلاث دوائر وهي فئة الدوائر التي زادت فيها نسب الحضور عن 40 % وهي كل من " دائرة السنبلاوين ، منية النصر ، دكرنس وبني عبيد " ، جاءت فيها دائرة السنبلاوين لتسجل**

أعلى نسبة للحضور والمشاركة بلغت نحو 41,7 % من إجمالي المدعوين بالدائرة .

- **تضم الفئة الثانية الدوائر التي تتراوح فيها نسب الحضور بين 30 – 40 % من جملة أعداد المدعوين للانتخاب بالدائرة وتتمثل في كل من " دائرة مدينة المنصورة ، بلقاس ، طلخا ، شربين ، المنزلة ، ميت غمر ، أجا " وجاءت دائرة شربين لتمثل أقصى نسب الحضور بتلك الفئة بلغت نحو 38,9 % ، بينما جاءت دائرة طلخا لتمثل أدنى نسب الحضور بتلك الفئة بلغت نحو 32,4 % .**

- **أما الفئة الثالثة والأخيرة والتي تمثل أدنى نسب الحضور والمشاركة في التصويت والاقتراع فهي تضم الدوائر التي تقل فيها نسبة الحضور عن 30 % من جملة أعداد المدعوين للانتخاب بالدائرة وتتمثل في دائرة واحدة هي " دائرة المنصورة " ، بنسبة حضور بلغت 25,2 % .**

جدول (40) : المشاركة في الاقتراع بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية في انتخابات مجلس النواب 2015م

الدائرة الانتخابية	عدد الناخبين المسجلين	عدد الحاضرين	المتغيبين	نسبة الحضور
مدينة المنصورة	387197	141642	245555	36,6
المنصورة	396900	100129	296771	25,2
بلقاس	340483	121327	219156	35,6
طلخا ونبروه	412507	133806	278701	32,4
دكرنس وبني عبيد	305592	126246	179346	41,3
شربين	270498	105183	165315	38,9
المنزلة والمطرية	287305	103461	183844	36,1
منية النصر	310314	128946	181368	41,6
ميت غمر	476938	163993	312945	34,4
أجا	312069	111823	200246	35,8
السنبلاوين	452563	188943	263620	41,7
الاجمالي	3952366	1425499	2526867	36,1

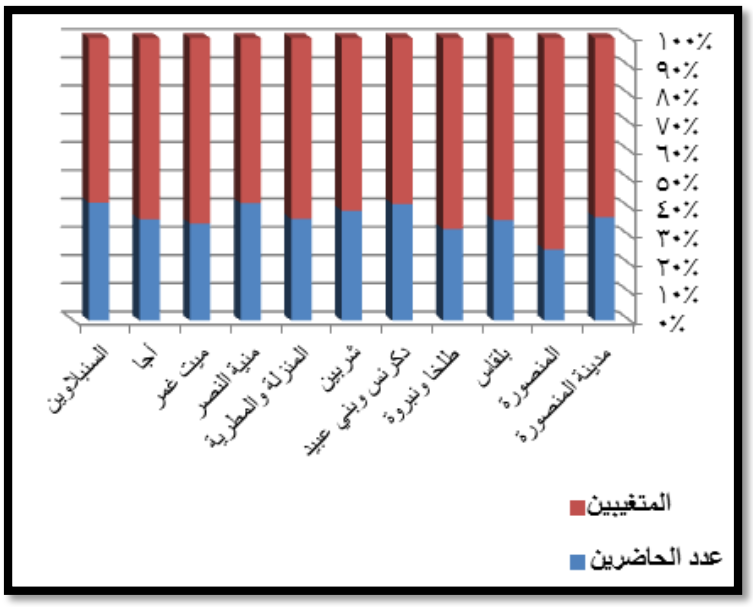

شكل (69) : المشاركة في الاقتراع بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية في انتخابات مجلس النواب 2015م

وبالنسبة للوعي التصويتي والمتمثل في حالات بطلان صوت الناخب سواء بعدم اختيار أي مرشح أو اختيار أكثر أو أقل من العدد المطلوب انتخابه أو كتابة الناخب اسمه على بطاقة الاقتراع أو كتابة أي تعليق أو رأي شخصي للناخب أو استخدام القلم الرصاص في التصويت أو استخدام بطاقة اقتراع مختلفة أو غير مختومة (اللجنة العليا للانتخابات) ، **فمن خـلال الجـدول (41) والشكل (31) يتضح الاتي :**

- **سجلت دائرة شربين أعلى درجات الوعي التصويتي حيث بلغت نسبة الاصوات الصحيحة بها نحو 95,2 % من جملة اصوات الدائرة . في حين جاءت دائرة ميت غمر لتمثل ادنى درجات الوعي التصويتي حيث بلغت نسبة الاصوات الصحيحة بها نحو 92,2 % .**
- **وهذه النسب إن دلت على شيء إنما تدل على مدى ارتفاع درجات الوعي التصويتي بمنطقة الدراسة ؛ إذ أن جملة الأصوات الباطلة بدوائر المحافظة بلغت نسبتها نحو 6,2 % من جملة الأصوات والباقي والبالغ نسبته 93,8 % أصوات صحيحة ، وتعد هذه النسب معقولة بالنظر إلى نسبة الأمية المرتفعة التي تعاني منها المحافظة والتي تقدر بنحو 39,4 %** (مجدي محمد ، 2008، ص 79) **أي أن اكثر من ثلث سكان المحافظة لا يعرفون القراءة والكتابة ؛ وهو ما يترتب عليه التأثير سلبا على وعي الناخبين وعدم توفر الوعي السياسي والتصويتي لديهم ، ولكن هذه النسب تؤكد على عدم وجود علاقة بين التعليم والأمية من جهة والوعي التصويتي من جهة أخرى وخاصة في ظل استخدام الرموز التصويرية لاختيار المرشحين في الانتخابات.**

جدول (41) الوعي التصويتي بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية في انتخابات مجلس النواب 2015م

الدائرة الانتخابية	عدد المصوتين	الأصوات الصحيحة	الأصوات الباطلة	الصحيحة %
مدينة المنصورة	141642	132123	9519	93,3
المنصورة	100129	94584	5545	94,5
بلقاس	121327	113725	7602	93,7
طلخا ونبروه	133806	125896	7910	94,1
دكرنس وبني عبيد	126246	119634	6612	94,7
شربين	105183	100130	5053	95,2
المنزلة والمطرية	103461	97073	6388	93,8
منية النصر	128946	122254	6692	94,8
ميت غمر	163993	151171	12822	92,2
أجا	111823	104821	7002	93,7
السنبلاوين	188943	177107	11836	93,7
الاجمالي	1425499	1338518	86981	93,8

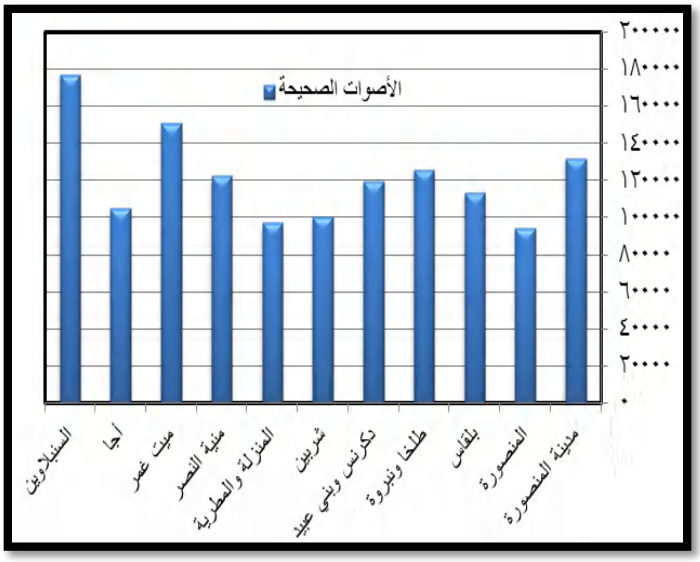

شكل (70) توزيع الاصوات الصحيحة بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية في انتخابات مجلس النواب 2015م

سادسا : نتائج الانتخابات وتصنيفها السياسي :

من دراسة الجدول (42) يتبين ما يلي :

- **حصد المرشحون المستقلون أعلى نسبة من المقاعد المخصصة للمحافظة حيث حصلوا على 20 مقعد من اجمالي 29 مقعد بالنظام الفردي أي بنسبة بلغت نحو 68,9% بينما حصل على النسبة الباقية مرشحي الاحزاب السياسية. وسجلت دائرتي بلقاس وطلخا اعلى نسب في فوز المستقلين حيث حصل المستقلون على جميع المقاعد المخصصة للدائرتين .**
- **بينما سجلت أعلى الدوائر في فوز المرشحين المنتمين للأحزاب بدائرة السنبلاوين ودكرنس.**

جدول (42) نتائج الانتخابات وتصنيفها السياسي محافظة الدقهلية الانتخابية في انتخابات مجلس النواب 2015م

الدائرة الانتخابية	مستقل	حزبي	مستقل%	الاجمالي
مدينة المنصورة	2	1	66,6	3
المنصورة	2	1	66,6	3
بلقاس	3	0	100	3
طلخا ونبروه	3	0	100	3
دكرنس وبني عبيد	0	2	0	2
شربين	2	0	100	2
المنزلة والمطرية	1	1	50	2
منية النصر	2	0	100	2
ميت غمر	3	1	75	4
أجا	1	1	50	2
السنبلاوين	1	2	33,3	3
الاجمالي	20	9	68,9	29

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات والنسب من حساب الطالب

وبناء على ما سبق يمكن تصنيف دوائر محافظة الدقهلية الانتخابية حسب المنافسة الحزبية والسياسية ــ والتي يقصد بها التعرف على خريطة توزيع القوى النسبية بين الاحزاب والتيارات السياسية من ناحية والمستقلين من ناحية اخرى ــ (صلاح زرنوقه ، 1994م ، ص 186) **. الى ثلاث فئات حسب شكل (17) :**

- الفئة الأولى (دوائر احتكارية للمستقلين) : **هي الدوائر الانتخابية التي يسيطر على مقاعدها المستقلين ، ويتمثل هذا النمط بمنطقة الدراسة في ثلاث دوائر انتخابية بنسبة 27,3% من جملة دوائر المحافظة الانتخابية وهم : دائرة بلقاس ، طلخا ، شربين .**

- الفئة الثانية (دوائر احتكارية للأحزاب) : **هي الدوائر الانتخابية التي يسيطر على مقاعدها الاحزاب ، ويتمثل هذا النمط بمنطقة الدراسة في دائرة واحدة فقط هي دائرة دكرنس وبذلك تشغل هذه الفئة نسبة 9,1% فقط من جملة دوائر المحافظة الانتخابية .**

- الفئة الثالثة (دوائر متوسطة المنافسة) : **هي الدوائر الانتخابية التي تمثل نطاق التعادل والتنافس بين المستقلين والاحزاب، وتضم هذه الفئة ست دوائر انتخابية بنسبة 54,5% من جملة دوائر المحافظة الانتخابية وهم : دائرة مدينة المنصورة ، المنصورة، المنزلة، ميت غمر، أجا، السنبلاوين .**

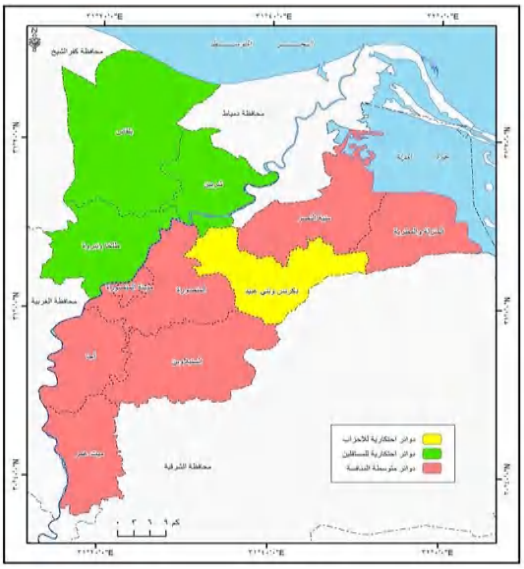

شكل (71) توزيع القوى النسبية بين الاحزاب والتيارات السياسية من ناحية والمستقلين من ناحية أخرى بمحافظة الدقهلية عام 2015م

الفصل الثامن
علم الجيوبولتيكا

أولا: علم الجيوبولتيكا " ماهيته وتعريفه"

ثانيا: الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا

ثالثا: نشأة وتطور علم الجيوبوليتيكا

رابعا: أفول الجيوبوليتيكا

خامسا: نهضة الجيوبوليتيكا

سادسا: أهم النظريات الجيوبوليتيكية

سابعا: الاهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الكوميسا بالنسبة لمصر " دراسة تطبيقية"

أولا: علم الجيوبولتيكا " الماهية والتعريف"

وقبل التطرق إلى مفهوم علم الجيوبولتيك لابد علينا أولاً التفريق بين مصطلح الأبستمولوجيا ومصطلح الإيتيمولوجيا اللذان يساعدانا في دراسة المفهوم، فالأبستمولوجيا هي: علم العلم أي أخذ شيء علمي و دراسته بطريقة علمية أما الإيتيمولوجيا فتعني البحث في أصل المفهوم.

فمن الناحية الإيتيمولوجية ترتبط كلمة جيوبولتيكا باليونانيين القدامى حيث تشير كلمة Geia إلى آلهة الأرض و Polis إلى دولة المدينة، وعليه Geiapolisعند اليونانيين تعني: "استكشاف للأشكال الأرضية للمجال و الأرض و مراقبتها وتنظيمها بواسطة الجنس البشري".

أما من الناحية الأبستمولوجيا فمصطلح الجيوبولتيكا مكون من شقين Geo و تعني الجغرافيا، و Politic تعنى السياسة مما يوحى لنا بوجود علاقة بين الأرض أو الجغرافيا مع السياسة، و منه فالجيوسياسية أو الجيوبوليتيك هي علم دراسة تأثير الأرض على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي أي (علاقة تأثُّر و تأثِير)، و هناك من يصفُها " بعلم سياسة الأرض" بمعنى العلم الذي يُعنى بدراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة، مما يستحضر في أذهاننا أن هناك فاعل يُمارس علاقة قوة في إطار جغرافي معين.

وقد تعددت التعريفات المقدمة لعلم الجيوبولتيك ولعلَّ سبب هذا الاختلاف والتعدد يعود إلى عاملين أساسيين: أولهما، تعدد الاتجاهات الفكرية، وثانيهما، اختلاف الفترات الزمنية والأحداث الدولية.

حيث عرفّهُ رودولف كيلين Rudolf Kjellen - والذي يُعد أول من استخدم مصطلح الجيوبولتيك عام 1905 في كتابه "الدولة مظهر من مظاهر الحياة" على أنَّه: "دراسة البيئة الطبيعية للدولة، وأنَّ أهم ما تُعنى به الدولة هو القوة، كما أنَّ حياة الدول تعتمد على التربّية والثَّقافة والاقتصاد، والحكم وقوّة

السلطان"، و يُحاول "كيلين" التّأْكيد على أنَّ الغرض الأسمى للعلم هو جعل الجغّرافيا في خدمة الدولة أيٌّ بعبارة أخرى أكثر دقّة كيف يمكن لصانّع القَّرار جعل الموقع الجغرافي كمصدر قوّة للدولة في التعبير عن مواقفها السياسية؟.

أما كارل هاوسهوفر Karle Hawshofer - فقد عرف علم الجيوبولتيك على أنَّه: "العلم القومي الجديد للدولة، و هي عقيدة تقوم على حتمية المجال الحيّوي بالنسبة لكل العمليات السياسية"، حيث اِعتبر هاوسهوفر علم الجيوبولتيك بمثابة العلم الجديد للدولة الذي يستند إلى الجغرافيا السياسية بدل أمور أخرى.

في حين عرفَّه بيان ماري كلاوس Piene Marie Gallois - على أنّه: "دراسة العلاقات الموجودة بين قيادة القوة على المستوى العالمي والإطار الجغرافي الذي تمارس فيه".

أما إف لاكوست Yves Lacoste - فقد اعتبره: "دراسة لمختلف أشكال صراع السلطة على الأرض، والقدرة تقاس بالموارد التي يحتويها الإقليم وبالقدرة على التخطيط خارج الإقليم".

في حين بارتس شابمن Bert Chapman - عَرَّفَهُ من منطلق العلم الذّي يعكس الواقع الدولي ومجموعة القوى العالمية المنبثقة عن تفاعل الجغرافيا من جهة، والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وتتسم بالطابع الديناميكي لا الثابت.

انطلاقاً من التعريفات سابقة الذكر يمكننا أن نلاحظ مدى الاختلاف والتعدد حول مدلول علم الجيوبولتيك بين مختلف الاتجاهات العلمية، لكن من جهة أخرى نلمس قدر من الاتفاق بين البعض منهم، ولتبسيط نقاط الاختلاف والاتفاق الموجود سوف نقسم هذه الاتجاهات إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى :عرَّفَتْ الجيولتيك في إطار المنظور الوضعي الويستفالي حيث نجد كل من رودولف كيلين، كارل هاوسهوفر و بيار كلاوس يُرَكِّزُون على الدولة

كفاعل وحيد الذي يمتلك القوة المتمثلة في الجغرافيا فقط، فالجيوبولتيك حسبهم كما يقول هارتشول Hartchol- عبارة عن "سمٌّ ذهنيٌ" بحيث من يعتنق الجيوبولتيك أو يخطط من منطلق جيوبولتيكي يكون ذو نزعة عدوانية و يجد الحل دائماً في الجغرافيا.

المجموعة الثانية : ركزت في تعريف الجيوبولتيك على منطلقات المنظور ما بعد الوضعي، فتعريف كلٌ لاكوست و بارتس شابمن لم يتخذ الدولة كفاعل وحيد بل هناك فواعل أخرى على غرار القوة الصّلبة مؤثرة كالتكنولوجيا، الجنس، النوع...

وعليه انطلاقاً من كل هذه التعاريف يمكننا تقديم تعريفاً عاماً لعلم الجيوبولتيك بأنَّه: "معرفة علمية تتضمن مجموعة من المفاهيم، والتي تنطلق من المعطيات الطبيعية والبشرية الصادرة عن الفواعل السياسية، وتهدف للسيطرة على مجال جغرافي معين".

وكثيراً ما نجد مصطلح الجيوبولتيك يتداخل مع مضمون علم الجغرافيا السياسية و التي تُعنى بدراسة تأثير الجغرافيا في السياسة، و عليه فالجغرافيا السياسية تدّرس الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة أي تدرس كيان الدولة الجغرافي كما هو في الواقع، أما الجيوسياسية فتُعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة حتى لو كان ما وراء الحدود أي ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة مستقبلاً.

وعليه يمكننا القول بأنّ علم الجيوبولتيك في أبسط معانيه هو العلم الذي يقُودُنا إلى دراسة كيفية استخدام الجغرافيا كمصدر قوة للتعبير عن المواقف السياسية. وينصب الاهتمام فيه على دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة.

الخلاصة إذن أن الجيوبولتيك لأي مجتمع هي ثقافة سياسية متأثرة بالجغرافيا وهي هندسة لسياسة الدول الخارجية ومفسر لتحركاتها. وعلاقة الدولة بمحيطها الخارجي وسياساتها الخارجية وتصورها عن ذاتها ومحيطها

وتأثيرها وتأثرها بالعالم الخارجي وكيفية صياغة السياسات والنشاطات التي تحقق لها اكبر العوائد وتجنبها المخاطر.

نشر الباحث الامريكي الشهير روبرت كابلان سنة 2012م كتابه " انتقام الجغرافيا"، والذي حاجج فيه بأن الامريكيين نسوا أمر الجغرافيا فانتقمت منهم في أفغانستان والعراق. أخيرا، فإن الخاتمة التي تم التوصل إليها في كتاب كلوز دود تقول بأنه :" من الذكاء بمكان أن تكون ذا حجة جيوبوليتيكية".

ثانيا: الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا

تشكل الجغرافيا السياسية واحدة من الموضوعات الشائكة في الدراسات الجغرافية ذلك أنها تعنى بربط وتحليل تفاعلات بشرية سريعة الإيقاع - الاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية والعسكرية- مع العوامل الجغرافية الأرضية شبه الثابتة وتكون الدولة هي وحدة الدراسة في الجغرافيا السياسية وهي في حد ذاتها اصطناع بشري موقوت الثبات نتيجة تغيرات سريعة داخلية أو خارجية.

إذا كانت هذه صعوبة الجغرافيا السياسية؛ فالجيوبوليتك أكثر صعوبة لأنها تقوم برسم تصورات سياسية مستقبلية على ضوء تفاعلات البشر والجغرافيا. وبرغم قدم الفكر الجيوبوليتيكي فإنه أصبح أكثر تبلورا ووضوحا في القرن الماضي.

تجيب الجغرافيا السياسية عن سؤال: أين نحن الآن ؟ في حين تجيب الجيوبوليتيك عن سؤال المستقبل وكيفية الوصول إليه. والحقيقة أن الجيوبوليتيك أكثر متعة من الجغرافيا الصماء حيث أنها تتعامل مع الدولة ككائن حي له طموحه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها موازنا بينها وبين محيطه الإقليمي والعالمي مستعينا بالجيوبوليتيك من أجل ذلك، وهي بالتالي مفتاح السياسات القومية للدول ولا غنى عنها لأي مخطط استراتيجي أو متخذ قرار أو مهتم بالشأن العام.

ولفهم الجيوبولتيك أكثر لابد من معرفة الفرق بينها و بين الجغرافية السياسية و معرفة معايير التفرقة بينهما و هذا ما سنحاول معالجته في الفقرات الموالية.

في الوقت الذي كان فيه راتزل وسبنسر يتحدثان عن الجغرافيا السياسية كان بعض الجغرافيين الألمان يتحدثون عن علم السياسات الأرضية أو ما اصطلح على تسميته بالجيوبولتيك.

وقد بدا أنه إذا كانت الجغرافيا السياسية تنظر إلى الدولة كوحدة إستاتيكية فإن الجيوبولتيك تعدها كائناً عضويا في حركة متطورة.

في هذه الأثناء كانت ألمانيا تعيش بعد الهزيمة التي منيت بها في الحرب العالمية الأولى، في انتكاسة قومية بسبب ما اقتطع منها من أراض كإجراءات عقابية لها من قبل المنتصرين، وتقسيم مستعمراتها بين إنجلترا وفرنسا، كما فرض عليها حصار عسكري ومالي.

وفيما بين الحربين كرَّس الجغرافيون والسياسيون الألمان جهودهم للخروج بوطنهم من محنته، وخرجت لأول مرة دورية علمية تحمل عنوان "المجلة الجيوبولتيكية" وضمت هجيناً من الفكر الجغرافي والتاريخي والسياسي والقومي والاستعماري.

وقد صيغ هذا الفكر في قوالب علمية رفعت شعار: "لا بد أن يفكر رجل الشارع جغرافياً وأن يفكر الساسة جيوبولتيكياً"

وقد جاء هذا الشعار ليبرر الكم الهائل من المعلومات الجغرافية "المغلوطة" التي قدمت للشعب الألماني عن دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتي.

كما تم توظيف نتائج بحث الجغرافيا التاريخية والآثار لتقديم معلومات عن أحقية ألمانيا في أراض وبلدان تبعد عنها مئات الأميال شرق أوربا. وبالرغم مما قد نظنه من مهام علمية بريئة للجمعيات الجغرافية فإن دورها في خدمة التوسع الألماني كان جلياً واضحاً.

وتحت رعاية الجمعية الجغرافية الألمانية أنشئت في ميونخ عام 1924 المدرسة الجيوبولتيكية التي رأسها الجغرافي السياسي كارل هوسهوفر. وبجهود هذه المدرسة وبالأعداد المتواترة للدورية الجيوبولتيكية جهّز الجغرافيون والسياسيون الفكر الألماني بعضوية الدولة وضرورة زحزحة حدودها لتشمل أراضي تتناسب مع متطلباتها الجغرافية وتحقق ضم الأراضي التي يقطنها الجنس الآري. وقد جاء ذلك في ظل تنامي أفكار القومية الشيفونية الممزوجة بأغراض التوسع العسكري للحزب النازي.

وقد تلقف هتلر أفكار هوسهوفر وزملائه، كما استعان بأفكار الجغرافي الإنجليزي الشهير ماكندر (الذي كانت مقالاته تترجم إلى الدورية الجيوبولتيكية)، خاصة تلك الأفكار التي صاغ من خلالها نظريته عن "قلب الأرض"، والتي تقول فحواها: إن من يسيطر على شرق أوربا يسيطر على العالم. وتنبأ فيها بانتقال السيطرة على العالم من القوى البحرية (إنجلترا وفرنسا) إلى القوى البرية (ألمانيا والاتحاد السوفيتي).

وجاءت أفكار هتلر بدءاً من كتاب "حياتي"، ومرورا بخطبه الحماسية، لتكرس مفهوم المجال الحيوي لألمانيا، أي مساحتها الجغرافية اللائقة بها وبالجنس الآري، ولتمثل أبرز مقومات القومية الاشتراكية (النازية) التي تبناها.

وهكذا زاد التداخل في المفاهيم وصار الفصل صعباً بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك والإمبريالية.

وصعِدت الجيوبولتيك إلى مصاف العلوم الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية، حتى كتبت هزيمة ألمانيا نهاية لهذه المكانة. وصار مفهوم الجيوبولتيك بعد الحرب العالمية الثانية قرين التوظيف السيئ للجغرافيا السياسية، وهو ما أضر بتطوير الجيوبولتيك والجغرافيا السياسية معاً.

ووصل الأمر في بعض الدول إلى منع تدريس الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك في جامعاتها؛ باعتبارهما علمين مشبوهين يسعيان إلى زرع العداء ويكرسان الأطماع القومية.

وهناك معايير التفرقة بين الجغرافية السياسية و الجيوبولتيك:

1- تدرس الجغرافيا السياسية الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة، بينما الجيوبوليتيك تعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو حتى ولو كان وراء الحدود.

2- تشغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع بينما تكرس الجيوبوليتيك أهدافها للمستقبل. من زحزحة الحدود إلى تزييف الخرائط.

3- تنظر الجغرافيا السياسية إلى الدولة كوحدة إستاتيكية, بينما تعدها الجيوبولتيك كائناً عضويا في حركة متطورة.

4- الجيوبولتيك تجعل الجغرافيا في خدمة الدولة، بينما ترى الجغرافيا السياسية أنها صورة للدولة.

جدول (43) الفرق بين الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية

الجيوبوليتيك	الجغرافيا السياسية
ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة	تدرس كيان الدولة كما هو في الواقع
ترسم حالة الدولة في المستقبل	رسم صورة الدولة في الماضي والحاضر
متطورة متحركة Dynamic	أميل إلى أن تكون ثابتة
تجعل الجغرافيا في خدمة الدولة	مرآة الدولة تعكس صورتها
تدرس العلاقة بين الأرض والدولة، كما تدرس السياسة العالمية من وجهة نظر محلية قومية ضيقة ومغرضة	علم حكيم وحذر وتقوم دراسته على أساس موضوعي
تعتنق فلسفة القوة وترسم الخطط السياسية التي تحقق سياسة السيطرة	تدرس مقومات القوة دراسة متجردة غير متأثرة بدوافع قوية معينة
متصلة منذ نشأتها بالعلوم العسكرية وبالتوسع الإمبريالي أكثر من اتصالها بمعطيات الأمن الداخلي للدولة ولذلك تجد مجالها في العلوم العسكرية والإستراتيجية	متصلة بعلم الجغرافيا
ساهمت فيها مدارس ألمانية وسويدية وفرنسية وإنجليزية وبولندية وانحسرت مع انحسار المد الاستعماري	ساهم فيها علم الجغرافيا

إذن الفـرق بـين الجغرافيـا السياسـية والجيوبولتيـك مـن خـلال الدراسـة الموضوعية لهذين العلمين توضح أن هنالك فروقاً جوهرية بينهما كالاتي :

أ- أن الجغرافيا السياسية علماً ساكناً (static) في حين تؤكد ديناميكية علم الجيوبولتيك.

ب- تدرس الجغرافيا السياسية الدولة وتُعني بتحليل بيئتها تحليلاً موضوعياً، بينما يدرس الجيوبولتيك الوضع الطبيعي للدولة من ناحية مطالبها في مجال السياسة الإقليمية والدولية .

ج- الجغرافية السياسة تدرس الحقائق المادية والجغرافية الملموسة، فالخرائط في الجغرافية تستخدم لإيضاح الحقائق العلمية فقط، ولكن الجيوبولتيك ترسم خرائط متجانسة ومليئة بالأخطاء العلمية مجردة للحرب لخدمة أغراض الدولة العسكرية بمبدأ الحدود الجغرافية من صنع البشر ويمكن تعديلها بواسطة البشر.

ء- الجغرافية السياسية تبحث الدولة من وجهة نظر المساحة (المجال)، أما الجيوبولتيك فهي تنظر للمساحة (المجال) من وجهة نظر الدولة.

هـ - ترسم الجيوبولتيك صورة ما يجب أن تكون عليه الدولة، بينما الجغرافية السياسية تدرس الكيان القائم للدولة كما هو موجود فعلاً.

و- تختلف الجغرافية السياسية عن السياسة الجغرافية علي الرغم أن كل منهما يدرس الوحدة السياسية في ضوء البيئة الطبيعية. فالأولي تأخذ في عين الاعتبار الوحدة السياسية وتُعنى بتحليل بيئتها الطبيعية والاقتصادية والبشرية تحليلاً موضوعياً محايداً لتستكشف أثر ذلك علي الأحداث السياسية والسلوك السياسي للدولة. أما السياسة الجغرافية تقوم بنفس الدراسة ولكن من وجهة نظرها الخاصة بالدولة ومطالبها في مجال السياسة الخارجية وهي دراسة غير محايدة ومنحازة للنزعة القومية.

ثالثا: نشأة وتطور علم الجيوبولتيك

إنَّ أفكار الجيوبولتيكا قديمة قدم البشرية حيث بدأت ملامح العلم تتضح منذ أن أخذت المجتمعات البشرية تتجه نحو إقامة الدولة The Stats وحينها بدأ اهتمام المفكرين بدراسة تأثيرات البيئة الجغرافية على الشُّؤون السياسية، ومنها تَوصَّل المؤرخ اليوناني هيرودوت Hiroudot- إلى أنَّ سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها، من هنا كانت الانطلاقة من قبل المفكر اليوناني أرسطو - Aristoالذي كتب عن علاقة السياسة بالجغرافيا في مُؤلفه "السياسة The - " Politicsالذي أكد فيه أنَّ موقع اليونان الجغرافي في الإقليم المعتدل "المناخي" قد أهل الإغريق إلى السيادة العالمية على شعوب الشمال "البارد" و الجنوب "الحار"، و قد تبنى سياسته على تقسيمات بارمينيدس Parminides - للعالم إلى خمسة أقسام: إقليم شديد الحرارة و إقليمان شديدا البرودة و إقليمان معتدلان، و أكد أن الإقليم المعتدل الذي يسكنه الإغريق هو الإقليم الذي يحمل في طياته بذور القوة.

وينسب البعض آراء ابن خلدون في مراحل عمر الدولة إلى مفهوم الدولة العضوية كما تتطور في الدراسات الجيوبولتيكية، ويرى كثير من الباحثين أن المفكر الفرنسي مونتسكيو هو من وضع الإشكالية الأساسية لهذا العلم عندما ربط مجمل السلوك السياسي للدولة بالعوامل الطبيعية وعلى رأسها المناخ والطبوغرافيا مع التقليل من مكانة العوامل السكانية والاقتصادية.

لكن الانطلاقة الحقيقية لهذا العلم بمنهجياته ومحدداته الأساسية تعود إلى الألماني فردريك راتزل (1844-1904) الذي يرجع إليه الفضل في كتابة أول مؤلف في الجيوبوليتكا يحمل عنوان "الجغرافيا السياسية" في عام 1897م.

وقد شهد القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين تطوراً كبيراً لهذا العلم سواء على المستوى النظري، أو على مستوى تأثيره في صياغة التوجهات الاستراتيجية الكبرى للدول، وقد لا يكون من المتيسر على الباحثين في التاريخ الحديث فهم الرؤى الاستراتيجية التي وجهت المواقف والتحولات

الكبرى في الحرب العالمية الثانية بدون العودة إلى مقولات الجيوبولتيكا، خاصة بالنسبة لدولة كألمانيا في العهد النازي حيث تحولت مقولات الجيوبولتيكا الألمانية إلى مقولات مقدسة يتحدد تبعاً لها الموقف من الحرب والسلام.

بل وصل تأثير الجيوبوليتيك في هذه المرحلة للفن فنجد لوحة «طفل الجيوبوليتيك يراقب ولادة الإنسان الجديد» للفنان الإسباني سلفادور دالـي إحدى أشهر اللوحات العالمية.

رسم دالي اللوحة التي تميل إلى السيريالية عام 1943 في نيويورك ولمفردة الجيوبوليتيك في عنوان اللوحة دلالة خاصة فهي تشير إلى النزعة الاستعمارية وإرادة الهيمنة السياسية والعسكرية.

وتصور اللوحة بيضة ضخمة على شكل الكرة الإرضية وينبثق منها طفل هو في الواقع أقرب إلى أن يكون "رجلًا" يحاول الخروج من باطن هذه الكرة بعنف وكأنه في صراع تاركًا وراءه خيطًا سميكًا من الدماء النازفة.

والرجل يطبق بقبضته في الخارطة المرسومة على البيضة على قارة "أوروبا" وبالأخص "إنجلترا"، ولهذا دلالة عند "دالي"، فقد حاول أن يعبر عن وجهة نظر سياسية تجاه صعود نجم أمريكا بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية.

على يمين اللوحة تقف امرأة تشير بيدها إلى الحدث العظيم، وترمز إلى الأم أو الأرض التي تقف لتراقب ما يجري وهي لا تستطيع أن تتدخل في المشهد، إلى جانبها طفل يراقب المشهد في ذهول واستغراب، يتشبث بساقيها، والطفل هنا أراد به دالي الإشارة إلى الجماعات الإنسانية والثقافات التي تتمسك بالأرض خوفًا مما قد يحمله المستقبل من مخاطر نتيجة ولادة الطفل العنيف.

لذا نجد دلالة واضحة على أن ظل الطفل في اللوحة تجاوز ظل المرأة، فهي لن تحرك ساكنًا بينما الطفل الذي يرمز إلى الجماعات يبدو أنه على استعداد للنضال أمام الوحش المقبل.

نجح دالي في تصوير عملية الولادة المتعسرة والشراسة التي يبديها الطفل في سعيه للخروج، وكأنه لا يأبه لتمزيق العالم أجمع . لقد توجس دالي مبكرًا من صعود أمريكا كقوة عظمى جديدة وكأنه يستشرف المستقبل.

ويرمز الدم في اللوحة إلى ويلات الحروب التي عززت مكان الولايات المتحدة وصعدت على أعقابها، والقبضة المطبقة على أوروبا تشير إلى هيمنة كبيرة للوليد الجديد في المستقبل على حلفاء اليوم.

قام دالي ايضًا بتضخيم متعمد لقارة أفريقيا في إشارة إلى دورها المتنامي الذي ستلعبه دول العالم الثالث في السياسة الدولية في المستقبل.

لقد كان لحادث إسقاط أمريكا القنابل النووية على اليابان أثرًا في نفس سلفادور، دفعه لاستكشاف طرق وأساليب فنية جديدة لتصوير المستقبل.

واستمر الحال على هذا المنوال حتى تسعينات القرن الماضي عندما لاحت مؤشرات الانهيار الكبير للدولة "السوبر عملاقة" الاتحاد السوفيتي، لنعود ونشهد الولادة الجديدة لمقولات الجيوبولتيك، ذلك أن انهيار كل المحددات الأيديولوجية والسياسية التي قام على أساسها النظام العالمي ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، دفع الباحثين في محاولاتهم تلمس شكل النظام الجديد المرتقب إلى أكثر العوامل ثباتاً وديمومةً في صنع الكتل السياسية الكبرى، ألا وهي الجغرافيا؛ فعادت إلى الظهور مقولات الجيوبولتيكا وظهرت في المكتبات مؤلفات كلاسيكية ودراسات حديثة تسعى لقراءة التحولات الكونية الكبرى من منظور جيوبولتيكي.

وقد كانت دراسات الروسي ألكسندر دوغين، والتي ُترجمت إلى معظم اللغات الأوروبية، من أبرز الدراسات العالمية في هذا المجال، حيث أسهمت في إعادة تقديم النظريات الكلاسيكية لمؤسسي هذا العلم وفي إثارة جدل كبير في روسيا حول الدور السياسي العالمي المنوط بروسيا سواء رغب الساسة الحديثين في ذلك أم لم يرغبوا؛ فحقائق الجغرافيا تفرض على روسيا مصيراً

سياسياً يتناسب وعمق المدى الروسي وطبيعة الامتداد على مساحة شاسعة من قارتين هما آسيا وأوروبا.

وقد عمل ألكسندر دوغين مستشاراً للبرلمان الروسي خلال سنوات 1998-2003 وهو اليوم رئيس خبراء الجيوبولتيكا التابع للمجلس الاستشاري المتخصص بشؤون الأمن القومي التابع لرئاسة مجلس النواب الروسي "الدوما".

رابعا: إفول الجيوبولتيكا:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا، صار ينظر إلى الجيوبولتيك على أنه مثال للتوظيف الخاطئ للجغرافيا في السياسة، وبلغ هذا الإشكال مبلغاً كبيراً عندما أخذ ينظر إليه باعتباره علم زائف وحامل لأيديولوجيا عدائية؛ فقامت معظم الدول بمنع تدريس الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك في جامعاتها؛ باعتبارهما علمين مشبوهين يسعيان إلى بذر العداء ويكرسان الأطماع القومية.

استبعدت الجيوبولتيكا أكاديميا لمدة عقود في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبذلك حرمت الجغرافيا السياسية من ميراثها المرموق، وأصبحت سمعة الجيوبولتيكا سيئة نتيجة للأثر البالغ الذي خلفته المدرسة الألمانية للجيوبولتيكا في ثلاثينيات القرن العشرين على الجغرافيا السياسية، ويوجه اللوم إلى الجيوبولتيكا الألمانية لأنها من وجهة نظر البعض تخلت عن الموضوعية لتبرر الخطط العدوانية للتاريخ الالماني الثالث في سياسته الخارجية، ويرى بعض الدارسين (ص 220 ماهر) أن هذا الاتهام بالذاتية والتحيز لا يقتصر على الجيوبولتيكا الألمانية، لأنه قاسم مشترك لكل الميراث الجيوبولتيكي، ألمانيا كان أو غير ألماني.

تزعم المقالات التي صدرت عن المدرسة الجيوبولتيكية الألمانية في ثلاثينيات القرن العشرين أنها ترتكز على أساس علمي لأنها تقوم على جمع وتنظيم البيانات واستقرائها، إلا أن الجيوبولتيكيين من خارج ألمانيا يرون أن

تعاليم هوسهوفر واتباعه لم تنحو الناحية العلمية، فالكثير من الكتاب الألمان أهملوا الحقائق التي لا تتفق والآراء التي كانت مدرسة الجيوبولتيكا الألمانية قد كونتها سلفا، ويرى بعض الدارسين (ماهر حمدي، 2016، ص 220) **أننا إذا نظرنا إلى الجيوبولتيكا نظرة شاملة لوجدنا أن مظهرها العلمي ينحصر فقط في دراسة النواحي الجغرافية للدولة بطريقة موضوعية، أما الاقتراحات المتصلة بالسياسة الخارجية، فمرهونة بالأسس ووجهات النظر التي يحددها الأفراد أنفسهم.**

ولعل من العوامل التي زادت من تدهور الجيوبولتيكا الالمانية بعد الحرب العالمية الثانية هو ارتباطها في الأذهان بنظام حكم مهزوم، اتبع سياسة خارجية كارثية، وهكذا أصاب بعض التقريع والتوبيخ الجغرافيا السياسية بصفة عامة والجيوبولتيكا بصفة خاصة.

خامسا: نهضة الجيوبولتيكا:

توجد الآن في الولايات المتحدة و المملكة المتحدة منطلقات بحثية جديدة للدراسة و التحليل الجيوبولتيكي من منظور معاصر يطلق عليها اسم (الجغرافية الانتقادية (Critical Geopolitics – ، او كما يسميها تايلور) بالجيوبوليتكس البديلة (Geopolitics Alternative ، أو (الجيوبولتيكس الارثيذوكسية – Orthodox Geopolitics)كما يطلق عليها اوتوثل . ومن ابرز كتاب هذا النهج الجديد هم : جيروير أوتوثل، جون أولوغلن ، جون أكنيو، كلاوس دودز، وسيمون دالبي.

تشكك هذه المجموعة من الباحثين الجيوبولتيكيين بالمفاهيم الجيويوليتيكية (التقليدية) , بما في ذلك نظمها الكوكبية , لأنها مبنية فقط على اساس القوة في العلاقات الدولية ، ويعتقدون بأن دراساتهم لا تؤسس لمدرسة جديدة في الفكر الجيوبولتيكي , بل يرون فيها مجموعة واسعة من الأفكار المترابطة الساخطة على مفاهيم القوة المجردة في التحليل الجيوبولتيكي السابق.

أن أصحاب الجيوبولتيكس ألانتقادي يرون , أيضا , ان هناك العديد من المتغيرات الجديدة التي هي خارج نطاق المقومات الجغرافية بدأت بأداء فعلها المؤثر الى الأحداث السياسية، وهنا يدخل العامل التكنولوجي وبخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصالات ثم ظاهرة الثقافة التكنولوجية العالمية ، والعولمة ،والثورة المعلوماتية التي اقتحمت كل البيوت في دون استئذان للسلطات والدكتاتوريات الحاكمة , و بخاصة في الدول النامية , باعتبارها ثقافات عابرة للحدود.

نشأت هذه المدرسة بسبب نقدها المرير لكون الجيوبولتيكس التقليدي كان يعتبر (الجغرافيا) العنصر المهم الوحيد في ممارسات و تطبيقات القوة في العلاقات الدولية وفي السياسة الخارجية للدول . لذا يقول اوتوثل : ان الجيوبولتيكس ألانتقادي يقف على النقيض من ذلك لأنه مشروع نظري مشكلاتي يضع الهياكل القائمة لمكون القوة و المعرفة محل اختبار وتحليل, عكس القوالب السابقة المتحجرة .

ويرى كلاوس دودز ان هناك خمسة موضوعات لابد ان تؤخذ بنظر الاعتبار في التحليلات الجيوبولتيكية المعاصرة هي:

1- انتهاء الحرب الباردة.
2- الشركات المالية و المعلوماتية.
3- التجزئة و الدولة ذات السيادة.
4- الإقليمية.
5- وسائل الإعلام و حالات الطوارئ الإنسانية (الكوارث) والحروب.

من هنا يتضح ان كل المهتمين بالجيوبولتيكس الانتقادي يركزون على دور تكنولوجيا الإعلام في تحفيز و تشجيع السكان(الناس) علي القيام بأفعال سياسية محددة, وفي هذا المجال يقول دودز أيضا :

هناك نوع جديد في تكنولوجيا وسائل الإعلام و الاتصالات غيرت من سرعة و كثافة التغيرات السياسية الكوكبية لأنها تخلق قدرة للمتابعين من

الأكاديميين والسياسيين في تفسير و توضيح أوضاع العالم ، فالمسافات حول العالم غيرتها طبيعة و سرعة تكنولوجيا الاتصالات، فالتلفزيون, حسب رأي البعض, حول المسافة الجغرافية الى مسافة كاذبة .

ويرى اوتوثل ان الجيوبولتيكس ليس علماً انفرادياً, بل هو علم جماعي وعلم واسع اجتماعياً و حضارياً , لذا فهو اكبر في ان يقرر نتائجه رجل واحد, كما في الجيوبولتيكس التقليدي، لأن ذلك يتطلب دراسة حالات تقع خارج حدود الدولة أو في داخلها.

ويضيف كلاوس دودز أيضا : يحاول العديد من الباحثين ، سعيا وراء إيجاد تعريف محدد للجيوبوليتكس, كممارسة منطقية ، التركيز على كيفية استنتاج عواقب الأحداث التي من خلالها يستطيع مختصوا او مخططوا الأمن أقلمة السياسة الدولية او تحديد توجيهاتها مكانياً ، وفي هذا المجال يقول ان هناك نوعين من الجيويوليتكس : الأول يعتمد على الجيويوليتكس الشكلي او المنهجي Formal Texts وهي الآراء التقليدية الخاصة بمنظري الجيوبولتيكس التقليدي . والثاني : الجيوبولتيكس العملي (practical)الذي يستنتج عواقب الأحداث بعد وقوعها ليصاغ منها الخطاب الخاص بالسياسة الخارجية. وهو مايتبناه كتاب الجيويوليتكس ألانتقادي. أي أنهم استبعدوا كلية ما آلت إليه نظريات ماكندر, وسبايكمن, ودي سيفر سكي الكوكبية التي كان العالم يجد تطبيقاتها الحادة في سنوات الحرب الباردة 1945 – 1990 .

مع كل ما تقدم نقول : لا يمكن للجيوبولتيكس ألانتقادي ان يبطل كل ما جاءت به الجيوبولتيكيا الكلاسيكية او التقليدية او الارثيذوكسية ,كما يسميها الآن أصحاب هذه المدرسة الانتقادية ,وفق رؤيتهم المتعلقة بالصراع الدولي لأحداث ما بعد انتهاء الحرب الباردة . بل نجد ان الطريق الأسلم, لفهم العوامل المحركة للأحداث و تحليلها بشكل سليم ,هو في اخذ ما يصلح للتفسير و التحليل من النظريات و الفرضيات الجيوبولتيكية الكلاسيكية ، مع الأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات المستخدمة الموجهة او المؤثرة في الحدث السياسي ، لأن تراث الجيوبولتيكس الكلاسيكي هو جزء هام من الثقافة والمعرفة الجيوبولتيكية . لذا

يعتقد بيتر تايلور، ان الجيوبولتيكس الانتقادي يمثل ، هو الأخر ، جزء من الانعطافة (ما بعد الحداثة) في الجغرافية البشرية ، وان هؤلاء المنتقدين للجيوبولتيكس الكلاسيكي لا غنى عنهم في أي حقل من حقول البحث العلمي . كما انه ليس هناك أي سبب يمنعنا من ان نقلب الحال و نستخدم استبصاراتهم في إغناء جغرافيتنا السياسية القائمة على نهج النظم العالمية ، فهي جميعاً من تراث الجغرافية السياسية . وكل الأفكار تفهم و تحلل ضمن سياقاتها التاريخية و القومية وفي إطارها الجغرافي .

سادسا: اهم النظريات الجيوبوليتيكية:

1- نظريه القوه البريه

أ- راتزال

يعد راتزل (1844 – 1904) أول من درس وعالج المكان والموقع معالجه منسقه ووازن بين الدول وقد أكد راتزل على وجود روابط قويه بين القوى القارية والقوى السياسية.

فالتطور الفعلي لعلم الجيوبولتيك بدأ مع القران التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين مع المفكر فريديريك راتزل Frederik Ratzel - الملقب بأب الجغرافيا السياسية إذْ يُعد أول من استخدم مصطلح الجغرافيا السياسية في مُؤلفه "الجغرافيا السياسية" عام 1897، حيث آمن راتزل بأفكار داروين - Darwinفي التطور البيولوجي وصاغ من خلالها نظريته في تحليل قوة الدولة، فالدولة بالنسبة له كائن حي يستمد خصائصه من جغرافيتة، وبما أن الكائن الحي ينمو فيكبر فتضيق ملابسه فيضطر لتوسيعها كذلك الدولة، ستضطر إلى توسيع حدودها السياسية وزحزحتها كلما زاد عدد سكانها وتعاظمت طموحاتها، فحدود الدول حدود زئبقية قابلية للتوسع والانكماش ويجب على الدولة دائما أن تحافظ على رغبتها في التوسع لأن أي تراجع أو انكماش يجعلها عرضة للالتهام من قبل دول أخرى أقوى (البقاء للأقوى).

ولكي تنمو الدولة وتتطور حدد راتزل سبعة قوانين أطلق عليها "قوانين تطور الدول" وهي:

1. أنَّ رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة أو الثقافة الخاصة بالدولة.
2. يستمر نمو الدولة إلى أن تصل إلى مرحلة الضّم بإضافة وحدات أخرى.
3. حدود الدولة هي التي تحميها لابد من الحفاظ عليها.
4. تسعى الدول في نموها إلى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية.
5. الدافع للتوسع يأتي من الخارج.
6. الميل العام للتوسع ينتقل من دولة إلى أخرى ثم يتزايد و يشتد.
7. نمو الدولة عملية لاحقة لنمو سكانها.

وآمن بأن المساحة الكبيرة ضرورة لنمو الكائن الحي، ويضفي الموقع صفات مميزه على المساحة. أما الحدود فهي جلد الكائن الحي وهي علامه النمو أو الاضمحلال.

وقد وسع راتزل القانون السابع فقال إن: هذا الكوكب الصغير" الأرض" لا يتسع إلا لدولة عظيمه واحدة). وذكر راتزل إن استغلال المساحات الكبيرة ستكون أهم ظاهرة سياسيه في القرن العشرين.

وأكد على أن تاريخ العالم ستتحكم فيه الدول الكبيرة المساحة كروسيا في أوراسيا والولايات المتحدة في أمريكا الشمالية.

شكل (72) الدولة من وجهة نظر راتزال

ب- رودولف كيلن 1864 – 1922

جغرافي عمل استاذاً بإحدى جامعات السويد، وهو صاحب الفلسفة المعروفة " بأن القوه أهم من القانون ". وإن الضرورة لا تعرف القانون. وتنبأ بأن دولاً عظمى ستنشأ في آسيا وأفريقيا وأوروبا وتنبأ بأن السيادة ستنتقل من القوى البحرية إلى القوى البريه التي ستتحكم يوماً في البحار.

وقد نشر كيلن كتابين أولهما عام 1917 باسم " الدولة مظهراً من مظاهر الحياة " والثاني عام 1920 بعنوان " الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي " ويرتكز هذان الكتابان على خلفية تمتد أصولها إلى الفلسفة العضوية.

وقد طور كيلن أبحاثه إلى ما عرف فيما بعد باسم نظرية الدولة، وقد قسم الدراسات المرتبطة بالدولة إلى:

1- **الجيوبوليتيكا Geopolitics أي الجغرافيا السياسية للدولة**
2- **الديموبوليتيكا Demopolitika أي السكان والدولة**
3- **الإيكوبوليتيكا Eckopolitika أي الموارد الإقتصادية والدولة**
4- **السوسيوبوليتيكا Sociopolitika أي التركيب الإجتماعي والدولة**
5- **الكراتوبوليتيكا Kratopolitika أي حكومة الدولة**

ج- كارل هوسهوفر1869 – 1946

جغرافي ألماني نال درجة الدكتوراه عن جغرافية اليابان عام 1911 خدم في الحرب العالمية الأولى في الجيش الألماني وارتقى فيه حتى نال مرتبة لواء، وعين عام 1895 مدرساً للجغرافيا والتاريخ بمعهد ميونخ، ثم أسس معهد الجيوبولتيكا بميونخ وبعد وصول هتلر للحكم عين هوسهوفر رئيساً للأكاديمية الألمانية.

لقد آمن هوسهوفر بأن الحياه للدولة الكبيرة. أما الدولة الصغيرة فمصيرها الزوال وكان مؤيداً لمبدأ (مونرو) في نصف الكره الغربي (بيان أعلنه الرئيس

الأمريكي جيمس مونرو في رسالة سلّمها للكونجرس الأمريكي في 2 ديسمبر 1823م . نادى مبدأ مونرو بضمان استقلال كلِّ دول نصف الكرة الغربي ضد التدخل الأوروبي بغرض اضطهادهم، أو التّدخّل في تقرير مصيرهم). وكان يعتقد أن العالم مصيره لثلاث حكومات: الولايات المتحدة في الغرب واليابان في الشرق وألمانيا في أوروبا وإفريقيا.

وقد آمن بالشعار الذي دفعه اليابانيون: التوسع الإقليمي واختزال الضغط السكاني وآمن بأن الدولة كائن حي. واعتقد أن الدولة يجب أن تتبع سياسة الاكتفاء الذاتي.

وقد رأى أن الدولة هي التي يتوفر لها عدد أكبر من السكان ومعدلات مواليد مرتفعة ووجود موائمة تامه بين السكان وتربه الوطن وتوازن بين سكان الحضر وسكان الريف، وقد نظر لحدود الدولة كالعضو المغلق للكائن الحي قابل للتغير والنمو والاضمحلال أما من الناحية العسكرية فقد رأى ان القوه العسكرية تعتمد على ثلاثة أركان " الجيش، الأسطول، الطيران". وقد أكد على المشاة بوصفهم هم الذين يمسكون بالمجال الأرضي " ومن آرائه أن الدول الصغيرة المساحة لا تصلح للدفاع بل الهجوم لتنقل المعركة إلى داخل أرض الخصم" أما البلاد الواسعة المترامية الأطراف كروسيا فتستطيع الدفاع بعمق وقد حذر ألمانيا من فتح جبهتين في آن واحد كما حذرها بألا تبدأ بالإعلان عن الحرب لتجنب وصمة إشعال نارها. كما أكد أن الاحتلال العسكري للمجال الأرضي ينبغي أن يكون احتلالاً كاملاً حتى يتسنى القضاء على حرب العصابات ولم يحبذ فكرة الاستيلاء على المدن بل محاصرتها واكد على أن تدريب المقاتلين ينبغي أن يتماشى والبيئات التي سيقاتلون فيها أرضاً ومناخاً.

وقد رأي هوسهوفر بأن الدول الموجودة في قلب الأرض يجب أن تتكتل وأن تشرف دوله قويه واحده على هذا الجزء من العالم. وبالطبع كان فإن ألمانيا هي الدولة المقصودة.

ء - هالفورد ما كيندر1861 – 1947

يعد هالفورد ماكيندر من المفكرين الاستراتيجيين العظماء وقد تبوأ هذا المركز الفريد لنظريته المعروفة بنظريه (قلب العالم) ويرجع الفضل لرجاحة أفكاره لتكوينه الموسوعي الهادف. فقد درس ماكيندر علوم الحياة والتاريخ والقانون والطبوغرافية والاستراتيجية والجغرافيا فلا غرابه أن تؤهله خلفيته العلمية ليكون دبلوماسياً متميزاً وعاملاً بارعاً وجغرافياً يشار له بالبنان.

وحظى ماكيندر باهتمام كبير من الجغرافيين والسياسيين بسواء لمحاضراته عن الارتكاز الجغرافي للتأريخ في الجمعية الجغرافية البريطانية عام 1904 فقد أثارت هذه المحاضرة نقاشاً استمر نصف قرن من الزمن وقد أثرت على أفكار كيلن وهوسهوفر وأثرت في الاستراتيجية الألمانية عام 1940 وعاد ماكيندر وعدل نظريته عام 1919 في كتابه " المثل الديمقراطية والحقيقة " ويعود لها مرة ثانيه في عام 1943 في ضوء الأحداث المشهورة في الحرب العالمية الثانية وكان عمره وقتذاك 83 سنه.

وقد لاحظ ماكيندر ان ثلاثة أرباع مساحه الكرة الأرضية مغطاه بالمياه في حين أن مساحه اليابسة لا تتجاوز ربع إجمالي مساحة العالم ولاحظ اتصال البحار ببعضها البعض فأطلق عليها المحيط العالمي World Ocean كما أطلق على اليابس القديم اسم جزيرة العالم World Island تشغل 16/1 من مساحه العالم واعتبر أن أمريكا الشمالية واللاتينية واستراليا بمثابه جزر تحيط باليابسة تغطي نحو 12/1 من مساحة الكره الأرضية، وتتكون الجزيرة العالمية من أفروأوراسيا يتوسطها البحر المتوسط وقد أشار إلى أن 16/14 من سكان العالم يقطنون هذه الجزيرة أما الجزر المحيطه فيسكنها 6/1 من السكان ويسكن الجزر الخارجية أمريكا الشمالية واللاتينية واستراليا نحو 16/1 من سكان الكره الأرضية.

وقد أطلق ماكيندر على المنطقة الوسطى من الجزيرة اسم منطقه الارتكاز Pivot Area عدل فيما بعد إلى منطقه القلب Heartland يمتد هذا القلب من

نهر القلغا غرباً إلى شرق سيبيريا. ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى هضاب إيران وافغانستان وبولوجستان في الجنوب.

ويغلب طابع السهول على المناطق الشمالية والوسطى والغربية ولا يتخللها سوى جبال الأورال وتنصرف مياه القلب داخلياً صوب المحيط المتجمد الشمالي ويقع غالبيه منطقة القلب في روسيا وجزءاً من غرب الصين ومنغوليا وافغانستان وإيران عدا مناطقها الساحلية.

وقد أضاف ماكيندر بتعديله الثاني مناطق جديده إذ مد حدود منطقه القلب إلى شرق أوروبا حتى نهر الألب وتمتاز منطقة القلب بأنها منطقه سهليه ذات تصريف داخلي وتعد قلعه دفاعيه وأفضل نموذج للدفاع بالعمق كما أنها محاطه من الشمال بمسطح مائي متجمد أغلب أيام السنه ويشكل منطقه حمايه طبيعية للقلب.

وقد أشار ماكيندر إلى منطقة ارتكاز أخرى وسماها منطقة القلب الجنوبي وتضم إفريقيا جنوب الصحراء وتعد الصحراء حصناً طبيعياً للفصل بين الجنسين الأبيض والأسود وأنها ذات تصريف داخلي من الهضبة الداخلية إلى أنهار النيجر والكونغو والزمبيزي والأورانج واللمبوبو.

وتتصل المنطقتان عبر الدول العربية التي تمتد من النيل غرباً إلى العراق شرقاً وهذا خطأ واضح وقع فيه ماكيندر لأن بلاد العرب تمتد إلى أبعد من هذه الحدود وقد أشار أحد الباحثين العرب إلى هذا الخطأ.

وقد أطلق ماكيندر على الأراضي الساحلية اسم الهلال الداخلي وتمتاز منطقة الهلال الداخلي بأن أنهارها تتصرف نحو البحار الصالحة للملاحة وتتكون من المناطق الساحلية والأرض العربية والصحراوية في الشرق الأوسط والمناطق الموسمية في آسيا.

أما الحلقة الخارجية فأطلق عليها الهلال الخارجي وتتكون من أمريكا الشمالية وامريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء واستراليا وليست هناك

دوله تستحق الإشارة في نطاق الهلال الخارجي سوى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان.

والملاحظ أن ماكيندر لم يعط الولايات المتحدة أهميه خاصه عام 1904 إلا أنه أعطاها مثل هذه الأهمية بتعديله عام 1943 ولعل من المفيد أن نشير إلى أن ماكيندر قد تخوف من نشوء دوله في القلب فتتمكن من تكوين امبراطوريه عالميه وبذلك تصبح جزيرة العالم قاعدة مهمه بريه وبحريه وجويه يدين لها العالم بأسره بالولاء وكان يرى أنه من الممكن ذلك لو أن ألمانيا أتحدت مع روسيا اتفاقاً أم غزواً.

واعتقد ماكيندر أن سلاح الجو لصالح القوه البريه أهميه أكثر من القوه البحرية وأكد أن استخدام الطرق البحرية لا يتم إلا من خلال إشراف القوه البريه وقد أكد أن عهد الدول البحرية قد أنتهى وأن تاريخ العالم ليس إلا صراعاً بين القوى البريه والقوى البحرية وإن السيادة ستكون للدول البريه.

ولخص ماكيندر نظريته في :

(أ) من يتحكم في شرق أوروبا يتحكم في قلب الجزيرة العالمية.

(ب) من يتحكم في القلب يتحكم في الجزيرة (جزيره العالم أفروا أوراسيا).

(ت) من يتحكم بالجزيرة يتحكم بالعالم.

وفي تعديل عام 1943 أكد ماكيندر أن التهديد للقلب من الاتحاد السوفيتي (سابقا) وليس من ألمانيا وأكد أيضاً أن الموقف السياسي للقوى العالمية لا يعتمد فقط على الموقع الجغرافي للقلب وإنما أيضاً على البناء الصناعي كما استحدث مصطلح الحوض الأوسط شمال الأطلسي بين غرب أوروبا وشرق الولايات المتحدة الأمريكية وأكد ماكيندر بأنه لو خرج السوفييت بالحرب العالمية الثانية سيصبحون أعظم قوه بريه في العالم على انه يحسن بنا الإشارة إلى ماكيندر عام 1943 تقل الأهمية الجيوبولتيكيه للقلب من مجرد الاعتماد على

الموقع والتلاحم الأرضي وسهوله الحركة للقوى القارية إلى الاعتماد على السكان والعمران والموارد والخطوط الخلفية للحركة والمهم أن ماكيندر قد وضع تصوره من وجهه نظر الباحث الإنجليزي الذي يحاول أن يلفت نظر السلطة في بريطانيا إلى إمكانيه ظهور قوه عالميه بريه لا تستطيع القوه البحرية الإنجليزية الوصول إليها.

وقد وجهت عدة انتقادات لنظريه ماكيندر منها إغفاله للأوصاف التقنية المتطورة فمنعه المحيط المتجمد الشمالي لم تعد قائمه بعد اكتشاف كاسحات الجليد والغواصات التي تسير تحت الغطاء الجليدي كما أن اكتشاف الأسلحة المتطورة والصواريخ والأسلحة النووية بالذات ما يغير من منعه منطقه القلب.

وفي رأي بعض المفكرين ومنهم مينج Mining أن ماكيندر لم يوفق حين حدد قلب الأرض والهلالين طبقاً لمعيار الموقع بالنسبة لليابس والماء وأنه كان من الأجدر تحديده على أساس المعيار الحضاري لأنه أكثر ثباتاً وبالنسبة للرملاند الهلال الأوسط فقد قسمه مينج إلى قسمين (الهلال الأوسط القاري، والهلال الأوسط البحري) واعتمد الجانب الوظيفي أساساً للتمييز بينهما وفي رأي مينج أن من يسيطر على قلب الأرض يمكن أن يسيطر على بعض دول الأطراف بينما يرى ماكيندر أن من يسيطر عليها كلها يمكنه السيطرة على العالم كله.

وهناك مسألة تضاف وهي أن المركزية الشديدة التي تتسم بها سويداء الارض ليست عاملاً في صالحه؛ لأنها تصبح عرضه للهجوم جوا وهذا يعني أن سلاح الطيران يقلل كثيراً من أهميه موقعها الجغرافي.

ويرى فيرجريف أن اليابسة عباره عن جزيرتين عظيمتين هما جزيرة متوازية الأضلاع تمثل العالم القديم وجزيرة أخرى عبارة عن الأمريكتين وكلتاهما تقعان في محيط عظيم وينقسم متوازي الأضلاع إلى قسمين تفصلهما الصحراء أكثر مما يفصلهما البحر.

مما سبق نلاحظ أن ماكيندر كان دائم التغيير في حدود قلب العالم ونظرته للعالم ككل، إذ لقد كان على علم تام -كجغرافي – بأن استغلال الإنسان لمحيطه الطبيعي كان دائم التغيير، وأن المحيط الطبيعي كان أيضا يتغير، لذلك فنكاد نجزم أن ماكيندر كان سيرسم -لو عاش بيننا اليوم- لوحة جيوبليتيكية جديدة لعالم اليوم، محددا منطقة إقليم جيواستراتيجية جديدة لهذا العالم، فكما يقول ماكيندر نفسه: "أن لكل قرن جيوبوليتيكا".

شكل (73) نظرية ماكندر – قلب الارض

وعموماً فإن مخططي الاستراتيجية في الغرب يقرون بأن ماكيندر كان على حق في أفكاره فألمانيا لم تتمكن من السيطرة على المنطقة الحاجزة بين الجرمان والسلاف، وأصبحت الأراضي الممتدة من البحر البلطي إلى بلاد البلقان في دائرة النفوذ السوفيتي سابقا الذي يسيطر على منطقة القلب وأثرت آراء

ماكيندر في خطط السوق الأنجلو أمريكية فكل الأحلاف ابتداءاً من حلف الأطلسي إلى حلف جنوب شرق آسيا ما هي إلا محاولات مخططه لتطويق منطقة القلب والسيطرة على الهلال الداخلي المحيط بها في حينه.

والحقيقة أن أحداثاً جديده طرأت على دول العالم بعد سنين الحرب العالمية الثانية تثير الشكوك حول أداء وصحة تطبيقها في عصرنا الحالي ومن هذه الأحداث ما تشهده المنطقة العربية وما شهدته مناطق جنوب شرق آسيا وظهور الصين الشعبية قوة تحظى بمرتكزات طبيعية وبشريه تؤهلها أن تكون قوه عالميه في منطقه الهلال الداخلي وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش السيادة العالمية كإمبراطوريه وحيده بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحلفائه عام 1989 واصبح العالم أحادي القطب.

2- القوة البحرية

في مستهل الحديث عن القوه البحرية لا بد من التمييز بين القوه البحرية والقدرة البحرية فالقوه البحرية تعني القوه المقاتلة والمسلحة بالأسلحة البحرية الرئيسة التي بمقدورها إنجاز العمليات المستقلة أو المشتركة التي تساهم بها صنوف أخرى من القوات المسلحة كالقوات الجوية والدفاع الجوي والقوات البريه أما القدرة البحرية فتعني القوات البحرية مضافاً إليها جميع السفن التجارية وتسهيلاتها البحرية كالموانئ البحرية ومنشأتها الأخرى.

وقد ظهر مفهوم القوى البحرية في مجال السياسة الجغرافية منذ نهاية القرن التاسع عشر حيث تصاعد دور الولايات المتحدة الأمريكية في السياسات الدولية ويقف القائد البحري الأمريكي (الفريد ماهان) بمقدمه رواد القوه البحرية.

الفريد ماهان 1840 – 1914

يعد الفريد ماهان 1940 – 1914 من أشهر المؤرخين في القوه البحرية وذلك لان خلفيته في هذا الميدان تستند إلى الإعداد العلمي الذي أحرزه من خلال

دراسته في الأكاديمية التي تخرج فيها عام 1859 وبعد هذا التاريخ أصبح ضابطاً في البحرية الأمريكية وتدرج في سلم الرتب العسكرية إلى أن وصل رتبة أدميرال بحري وبعدها تقاعد في عام 1908. وله ثلاث كتب هي:

- **تأثير القوه البحرية في التاريخ بين سنه 1660 – 1783 والمنشور عام 1892.**
- **تأثير القوه البحرية في الثورة والإمبراطورية الفرنسية 1793 – 1812 والمنشور عام 1892.**
- **القوه البحرية في علاقتها مع الحرب عام 1812.**

حينما يكتب ماهان عن القوه البحرية فإنه يعني القوه العسكرية التي يمكن نقلها بالبحر إلى المكان المطلوب دون أن يعني مجرد الأسطول البحري ومن ثم فإن التحكم في البحار يعني لديه التحكم في القواعد البريه التي تمتاز بالمواقع الاستراتيجية المتحكمة في النقل البحري والقواعد البحرية التي تحميها أشكال السواحل من جهة وعمق خلفيتها الأرضية ويرى أن الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا بين 1760 – 1830 دفعت الدول الأوروبية إلى الاستعمار السياسي وتكوين مستعمرات لها فيما وراء البحار لتصريف فائض إنتاجها من السلع المصنوعة وللحصول على المواد الخام المتنوعة لمصانعها ولتوفير المواد الغذائية لسكانها الذين تزايدت أعدادهم واستدعى هذا إنشاء الأساطيل التجارية الضخمة لنقل التجارة والركاب بين الشرق والغرب وتطور الملاحة البحرية نتيجة لإحلال الحديد محل الخشب في صناعه السفن ولاستخدام البخار في تسييرها بدلاً من الشراع وقد عمدت دول أوروبا إلى إنشاء الاساطيل الحربية لحراسة السفن التجارية من القراصنة والعدوان وهكذا أصبحت البحار والمحيطات شرايين تصل بين المستعمرات وبين الدول الأوروبية صاحبه السيادة عليها وأخذت أهميه الطرق البحرية تتزايد ورأت بعض الدول الأوروبية ضرورة السيطرة على بعض المواقع الاستراتيجية على طول الطرق البحرية لحراستها ورأى ماهان أن إنجلترا لها اليد الطولى في كل ذلك نظراً لموقعها الجذري المنعزل مما يجعلها بعيده المنال على القوى الأوروبية المختلفة

الموجودة على اليابس الاوروبي وإن موقع بريطانيا الجغرافي يمكنها من السيطرة على خطوط الملاحة من وإلى شمال أوروبا وقد أصبح لها أسطولاً حربياً ضخماً يتعذر على الدول الأوروبية القارية أن تنشئ مثله.

وهذا يعني أنه بإمكانها حصار موانئ القاره الأوربية وقت الضرورة والدفاع عن الجزر البريطانية وفي الوقت ذاته لم يكن بمقدور أيه دوله أوروبية إعداد جيش بحري للدفاع عن أرضيها بسبب موقعها البري ويشير ماهان إلى أن قيام قوه بحريه في أيه دوله يتطلب قيام وتوفر بعض العوامل حددها بما يأتي:

1. الموقع الجغرافي للدولة:

ويعني بـه موقعها البحـري فيما إذا كانت تقـع على بحـر واحـد (أحاديه الموقع) أو على بحرين أو أكثر كما يؤخذ بنظر الاعتبار صلاحيه هذه البحار للفعاليات الملاحية وسهوله اتصالها ببعضها وبأعالي المحيطات ويشترط على الموقع البحري أن يمكن الدولة من السيطرة على الطرق التجارية الهامه حتى يستطيع التصدي لعدو منتظر قد يهدد نطاقها الإقليمي.

فالنشاط العسكري لأي قطر بحري مثلاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنوع البحر الذي يقع عليه القطر فيما إذا كان مفتوحاً أم مغلقاً فالبلدان الواقعة على سواحل البحر البلطي تتأثر من الناحيتين التجارية والعسكرية إذا ما سيطرت دوله أجنبيه على مداخل هذا البحر وقد دلت أحداث الحرب العالمية الثانية على ذلك حينما سيطرت القوى النازية الألمانية على بحر الشمال مما أدى إلى فرض نفوذها على بحر البلطي وضياع سيادة بلدان هذا البحر لذا أصبح موقع السويد والدنمارك يعد من أفضل المواقع.

2. طبيعة سواحل الدولة:

وفي هذا الجانب لا يؤخذ طول الساحل بنظر الاعتبار وإنما نوعيته وصلاحيته لإنشاء الموانئ فكلما كان الساحل متعرجاً تكثر فيه الخلجان العميقة،

أصبح جاذباً لسكان ظهيره ومشجعاً لهم لركوب البحر والاتصال ببقية أقطار العالم، فالاتحاد السوفيتي سابقاً مثلاً يمتلك سواحل طويله ولكن معظمها غير صالح لنشاط بحري، بينما سواحل النرويج تكثر فيها الأودية العميقة المحمية الممتدة مسافات طويله إلى قلب الدولة وقد ساعدت صلاحيتها للملاحة وفقر اليابس على تطور نشاط بحري واسع جلب لها مؤثرات حضارية من مناطق بعيده وقد عدَّ ماهان كثرة الموانئ في سواحل الدولة مصدر قوة وغنى وقد ميز بين نوعين من السواحل هما:

(أ) الساحل الذي أدت حركات الرفع في قشرة الأرض إلى ظهوره وهذا لا يكون عادة مستقيماً خالياً من التعاريج الأساسية من رواسب هشة وهذا النوع من الساحل لا يصلح لنشاط ملاحي مثل ساحل المكسيك ودلتا النيل.

(ب) الساحل الهابط والذي أدت حركات تكتونية إلى هبوطه وأبرز ما يميزه هو كثرة الخلجان العميقة وهناك أصناف من هذه الخلجان وهي كلها صالحه للنشاطات الملاحية ولا تعيق تطور حركه الملاحة.

3. صفات ظهير الساحل:

ويقصد بها أراضي الدولة التي تقع خلف خط الساحل فإذا كانت هذه الأراضي ذات مساحه كبيره وتتمتع بثروات طبيعية وفيرة تكفي لسد حاجة مجموع سكان الوحدة السياسية فهي تصبح عامل جذب للسكان نحو الداخل وبذلك يكون التوجه الجغرافي للدولة داخلياً عبر اليابس وليس نحو البحر حتى وإن كان موقعها بحرياً وتطل على سواحل طويله ومن أمثلة ذلك فرنسا فهي تقع على ثلاثة بحار المتوسط والأطلس الشمالي ولكن مع هذا فهي ليست دوله بحريه، وذلك لن خبراتها الداخلية كثيره جذبت السكان إلى الاشتغال في البر وعدم اللجوء إلى البحر كسباً لمعيشتهم وفي حالة فقر الظهير بالموارد نوعاً ما فإنها تعمل على طرد السكان وتوجيههم نحو البحر للحصول على غذائهم وكسب معيشتهم اليومية ومن هذه الدول مثلاً إيطاليا واليونان وهذه تحدد فعاليات القطر ونشاطه من ناحيه السكان.

4. مساحة الدولة وعدد سكانها:

ومن المحفزات الرئيسة لبناء القوه البحرية كبر المساحة وكثرة السكان إذ يرى ماهان أن لهذين العنصرين إمكانية تنوع الموارد الطبيعية داخل المساحة الكبيرة للدولة وكذلك قدرة القوى البشرية المتمثلة بعدد السكان في بناء الأساطيل البحرية وفي استعمالها وصيانتها كما أن المساحة الكبيرة ووقوع الدولة على أكثر من بحر واحد يزيد من احتمالات تواجد السواحل الطويلة والصالحة للملاحة.

5. الخصائص القومية لسكان الدولة:

ومن الشروط المهمة التي يراها ماهان ضرورية لبناء أية قوه بحريه هي معرفة رغبة السكان وميلهم لركوب البحر إذ أن هذا الشرط يعد حجر الزاوية في إقامة صرح التجارة البحرية الكفيلة بتجميع الثروات الضرورية لبناء القوة البحرية.

6. توجه السلطة الحاكمة :

تعتمد رغبة السلطة الحاكمة في التوجه نحو البحر لخلق قوه بحريه وفي النهاية على توفير كافة الظروف الطبيعية ودرجة ملائمتها وتفاعل ذلك مع الخصائص الاجتماعية التي يمتاز بها سكان تلك الدولة وقد انطلق ماهان في نظريته عن الخصائص الجغرافية للولايات المتحدة الأمريكية حيث جاءت مطابقة للمعايير التي وضعها أساساً لبناء القوه البحرية وكأنه أراد خدمة المصالح الأمريكية بالدعوة إلى التوسع خارج حدود نطاقها الاقليمي واشترط لهذا التوسع بناء قوه بحريه مؤلفه من عدة اساطيل كبيره حتى يكون بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية ضمان الدفاع القومي ضد أي حصار بحري يوجه ضدها بصفتها جزيره قاريه. وكان يرى ضرورة احتلال الولايات المتحدة الأمريكية جزر هاواي لأنها تمثل قاعدة عسكريه أماميه يمكنها استخدامها لصد أي هجوم يأتي من القاره الآسيوية كما أكد على ضرورة فتح قناة بين الأمريكيتين تصل المحيط الهادي بالمحيط الأطلسي ونبه أنه لا يمكن المحافظة على سلامة هذه القناة دون أن يكون للولايات المتحدة الهيمنة التامة على البحر الكاريبي وفي القسم الشرقي من المحيط الهادي وقد تحقق فعلاً ما ذهب إليه

ماهان من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية روزفلت ومن المظاهر الأخرى للتوسع الاقليمي الذي نادى به ماهان بعد أن استولت الولايات المتحدة الأمريكية على جزيرة بورتريكو عام 1898 اثر حربها مع اسبانيا وايجاد منطقه جوانتانامو جنوب شرق كوبا عام 1903 لمدة 90 عاماً . وفي عام 1977 اشترت من الدانمارك جزائر فرجين واستولت على جزيرة نافاسا إلى الجنوب من كوبا واستأجرت من جمهورية نيكاراجوا جزيرتي كورن الكبرى الصغرى وأن جميع هذه المواقع كان الغرض منها حماية موقع قناة بنما. أما في نطاق المحيط الهادي فقد استولت على Midway عام 1851 واشترت الاسكا من روسيا 1867 وضمت إليها جزر هاواي عام 1898 بقرار من الكونجرس وبذلك ضمت لها مفتاح الدفاع عن القطاع الشرقي لهذا المحيط.

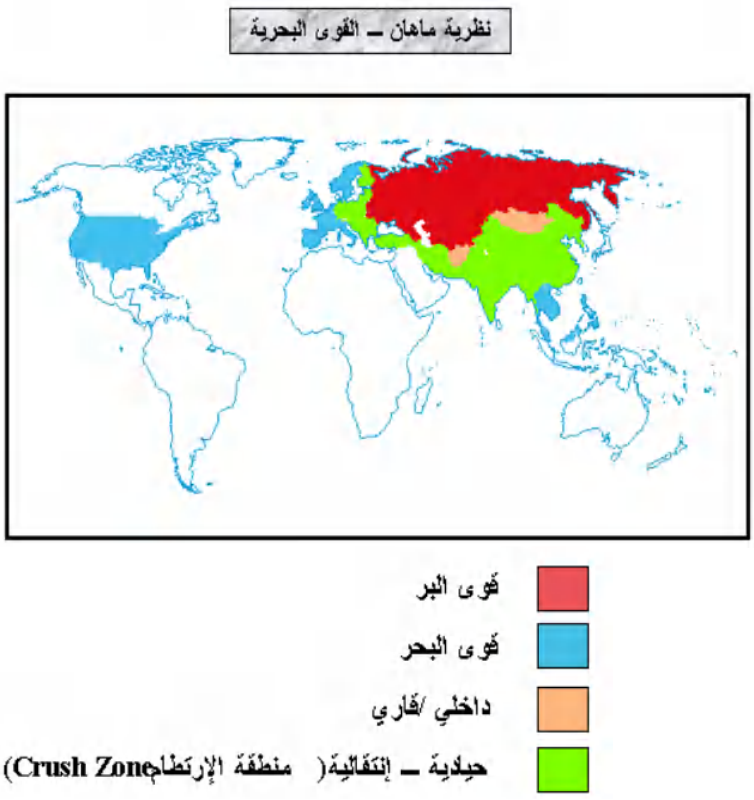

شكل (74) نظرية ماهان – القوى البحرية

3- نظرية القوة الجوية

كان لظهور عصر الطيران والفضاء دوراً بارزاً في تشكيل مفاهيم جديده في جغرافية العلاقات الدولية فقد طرح بعض من كتب في مفهوم القوه الجوية آراءه في هذا المجال منهم A – Macleish في مقال نشره عام 1942 بعنوان " أتوقع النصر " أشار فيه إلى أن بمقدور الطائرات أن تغير جغرافية العالم وأشار بالدور الذي تلعبه القوة الجوية في إحراز النصر وقد حذر من ألمانيا واعتبرها القلب الذي يقع في إحراز العالم وتوقع سيطرة القوة الجوية على منطقة القلب على جزيرة العالم وسيطرة القوة الجوية من سواحل جزيرة العالم على البحار وان القوه الجوية يمكن أن تخضع الجزر الواقعة عبر البحار، وفي عام 1944 نشر جورج رينر Renner آراءه منها أن الطرق الجوية قد ربطت بين القلب الأورآسيوي وقلب أمريكا الشمالية الأصغر منها عبر المنطقة القطبية وتتصف منطقة القلب هذه بأنها مهدده من أحدى القوتين السوفييت يشكلون مصدر تهديد القطب في امريكا والعكس صحيح ويمكن أن تكون قاعده عالميه لأنها قريبه من الدائرة القطبية وعليه يمكن أن تصبح المنطقة القطبية الشمالية بؤرة الحركة ومفتاح النفوذ العالمي.

وترجع أولى هذه الأفكار إلى الطيار الروسي الكسندردي سفرسكي الذي ساهم في الحرب العالمية الأولى ثم عمل بعد ذلك ببناء الطائرات وتطويرها فقد نشر بحثاً بعنوان القوه الجوية مفتاح البقاء عام 1950 فرسم خريطة للعالم بمسقط قطبي للمسافات والانحرافات الصحيحة وتبعاً لخريطته هذه يقع النصف الغربي للعالم في جنوب القطب بينما يقع النصف الشرقي (أوراسيا ـ أفريقيا) في شمال نقطة القطب وهذا يعني تقسيم العالم إلى عالم قديم وعالم جديد وقد عدت امريكا اللاتينية مصدراً للخامات الأمريكية وهي في الوقت ذاته منطقه السيادة الجوية للولايات المتحدة الأمريكية أما السيادة بالنسبة للسوفييت فتمتد جنوب إسبانيا وجنوبها الشرقي وإفريقيا جنوب الصحراء أي أن هذه هي المناطق التي يمكن أن تصل إليها السيطرة الجوية من العملاقين. أعتبر (سفرسكي) منطقة تداخل السيادة الجوية لكل من أمريكا الشمالية واتحاد

السوفييت هي منطقه المصير وتتمثل مناطق التداخل الجوي انجلو امريكا منطقة القلب في أوارسيا وأوروبا البحرية شمال افريقيا والشرق الأوسط (الوطن العربي) ويمكن تحديد هذه الآراء على النحو الآتي:

1/ من يملك السيادة الجوية يسيطر على مناطق تداخل النفوذ (منطقــه المصير).

2/ من تتحكم بمنطقة المصير يسيطر على العالم.

وتعد آراء سفرسكي استكمالاً لآراء رينر لكنها تختلف عنها في نتيجتين تتعلقان بمسقط الخريطه التي اعتمدها سفرسكي إذ أدى هذا المسقط إلى إبعاد افريقيا عن أمريكا الجنوبية بشكل لا ينطبق مع واقع الحال على خريطة العالم وقد ترتب على هذا الابتعاد أن جعل كل من القارتين في حوزة القوة الجوية للسوفييت والامريكتين على التوالي والاختلاف بينهما ينبع من أن الأول طيار يرى العالم من الجو أما رينر فهو يقرا خارطة مسطحه أمامه بينما في واقع الحال تبتعد افريقيا عن الولايات المتحدة بذات المسافة التي تبعد به امريكا الجنوبية عنها أضف إلى ذلك أن سفرسكي اعتقد أن منطقة القطب الشمالي هي آخر منطقة في العالم كله واعتقد أن قوه واحده تستطيع أن تسيطر عليها إذا ما كانت تملك السيادة والتفوق الجوي على كل نظائرها في حالة نشوب حرب جويه شامله وقرر أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا والمملكة المتحدة هي الدول المؤهلة لكي تكون قوه عظمى.

ولكن الواقع بناء على ذلك يمكن أن يخلق أيه دوله أخرى تكون هي صاحبه السيادة طالما أن هناك تطورات رهيبة في تكنيك ومواصفات سلاح الطيران في العالم الآن، هذا وقد أوصى سفرسكي الولايات المتحدة بأن تبني لنفسها قوه جويه ضاربه كما انتقد السياسة الأمريكية الخاصة بإشعال نيران الحروب الإقليمية كحرب فيتنام وحروب الشرق الاوسط وحرب نيجيريا وغيرها فهي تؤدي إلى استنزاف قوة الولايات المتحدة الأمريكية في حين تكون الغلبة للخصم كما رأى في ضرورة تصفية القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج لأنها مكلفه اقتصادياً وتقود نظريه سفرسكي إلى نتيجتين هما:

1/ الانعزال الجوي الذي يوصي بتقسيم العالم تقسيماً معقداً إلى قسمين.

2/ نظره موحده للكره الأرضية على أساس أنه في حالة حرب شامله يمكن للقوه المتفوقة جوياً أن تسود العالم بغض النظر عن موقعها الجغرافي.

والحقيقة أن سفرسكي لم يكن يتوقع عام 1950 أن دولاً كثيره ستصل إلى إمكانيات التدمير الشاملة خاصة بعد بروز الأسلحة النووية على مسرح التسليح العسكري ودخولها مجالات القوى الثلاث البريه والبحرية والجوية عن طريق الصواريخ والصواريخ المحمولة والقاذفات والحاملات والغواصات وغيرها كما أن سلاح الجو لا يمكن اعتباره بعداً ثالثاً في مجال القوه طبقاً لوجهات نظر بعض المختصين فهو عنصر حمايه وتغطيه للقوات البريه والبحرية في الهجوم كما هو في الدفاع والتقدم والانسحاب، وثمة مسألة تضاف وهي أن الرعب النووي على رأي Jslessor عمل على استبعاد احتمال قيام حرب عالميه ثالثه ذلك أن التقدم في مجال هذا السلاح التدميري الرهيب عزز من مبدأ التوازن الدولي وقاد للانفراج.

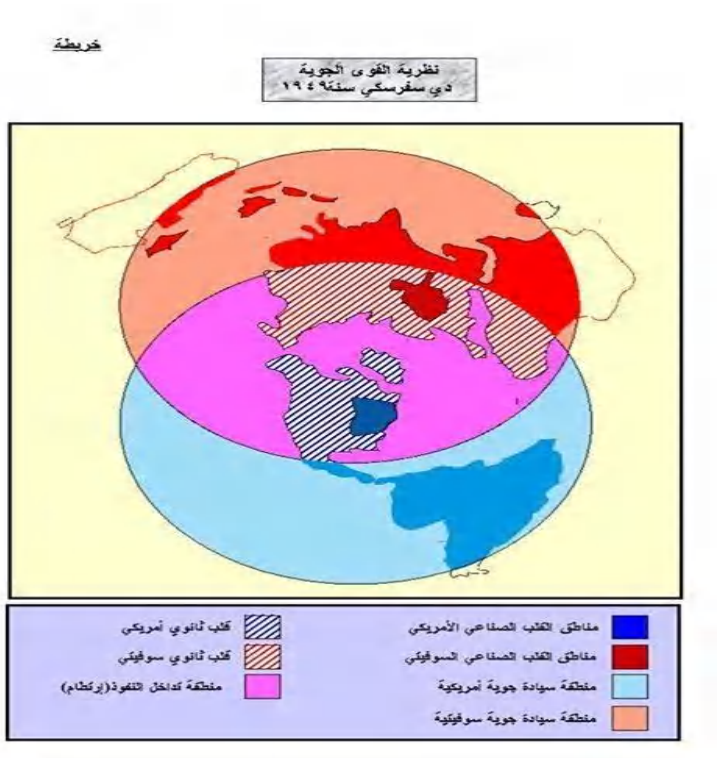

شكل (75) نظرية القوى الجوية

4- من الجيوبوليتيك إلى الجيو- عولمة:

- التقدم العلمي والتكنولوجي في المجال العسكري قلل من أهمية النظريات السابقة خاصة بعد دخول السلاح النووي والصواريخ بعيدة المدى .

- لذلك تقوم الدول التي تمتلك هذا السلاح بمراقبة الأنشطة والأبحاث النووية من خلال الوكالة الدولية للطاقة النووية لمنع ومعاقبة الدول التي تحاول امتلاكه:-

الدول التي تمتلك السلاح النووي تمنع وتعاقب الدول التي تحاول الحصول عليه. وذلك بسبب الميزات التي يتمتع بها السلاح النووي والتي من أهمها:

1- قوته التدميرية الهائلة.
2- سهولة وسرعة استخداماته لكافة الأهداف زفي أي مكان.
3- يعطي الدولة قوة رادعة ومكانة دولية تنافس غيرها من الدول.

فعندما ناظر "مارشال ماكلوهان" عالم اليوم بالقرية الكونية Global village لم يجانب إطلاقا الحقيقة، فالفضاء الافتراضي الذي يحيطنا بنا من كل جانب نجح إلى حدّ بعيد في تضييق نطاق الخارطة الجغرافية الكلاسيكية من حيّز "الدولة" إلى حيّز "القرية" بقواعد لعبة جديدة لا مكان فيها للصغار.

فالنسق السريع للثورة المعلوماتية الحديثة أوقع الجغرافيا والتفكير الاستراتيجي في عدد من الاحراجات والتحديات مما حدي بالعديد من الجغرافيين بالقول بان الجغرافيا تعيش حالة "موت سريري" بفعل امتداد العولمة .

بالفعل عندما أغمض عيني وافتحها على المواقع الاجتماعية وصفحات النت.. وعندما تقودني سيارتي إلى الوجهة التي اقصدها بتوجيه برمجي جغرافي مثبّت.. وعندما تنسج العلاقات بين أفراد ومجموعات وهيئات متواجدة في مناطق متباعدة جغرافيا.. وعندما تدار المعارك الأكثر ضراوة عن بعد بأنظمة الاستشعار ونظم جغرافية رقمية متطورة، فأنى حتما أقف على منصة جغرافية افتراضية البناء، حقيقية الوجود، عابرة للحدود بنقرة أو لمسة واحدة، لا تعترف بالوحدات الترابية السيادية.

فعلى غرار الجغرافيا الكلاسيكية التي تقوم على ديالكتيك الطبيعي/البشرى، تنطلق الجغرافيا الافتراضية من أرض متحركة بتضاريس متنوعة (برمجيات ومواقع ومحركات بحث متطورة...) تتحكم فيه مجموعات ولوبيات متعددة الأجندات تعمل ضمن مجال افتراضي واسع تدار داخله فعليا عمليات اجتماعية/ثقافية/تجارية.

فعبارة "الافتراضي" تحيلنا مباشرة إلى العالم التخيّلي illusoire الذي لا يمتّ بصلة بالواقع المادي في حين أن العكس هو الصحيح... ففي مفهومه الرقمي يعدّ "الافتراضى" تمثّل للعالم الواقعي بمجموعة من التدفقات والإشارات الكهربائية والبصرية Flux et Signaux électriques et optiques الموجودة فعلا.

فالتوأم "السّيامى" Jumeau Siamois العولمة/الثورة المعلوماتية تمكننا من تصيير Rendering جغرافيا/المكان إلى جغرافيا/الشبكة بمنسوب غير مسبوق من الدمقرطة في استخدام الشرائح الخلوية والهواتف الذكية وشبكة الانترنت ومواقع "الارث غوغل" واليوتيوب" و "الفيس بوك" وغيرها من الوسائط الرقمية... بالنتيجة نشهد انتقال قسما من مكتسباتنا الجغرافية من نطاق الجغرافيا المدرسية Géographie d'école إلى جغرافيا تفاعلية Géographie interactive ومن جغرافيا الخريطة Géographie de la carte إلى جغرافيا الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية Géographie par télédétection التي يسّرت عمل المخططين إلى حد كبير في اتخاذ قرارات ذات البعد المكاني في العديد من المجالات الحياة من مواصلات ونظم اتصالات وزراعة و وتخطيط لمدن المستقبل وغيرها.

فاستعاضة "المادي" Matériel "باللامادى" Immatérielفي مقاربة مفهوم "المكان" أفقد الثالوث المقدّس الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك والجيوستراتيجيا(الكثير من بريقه لفائدة جغرافيا كونية توسعية تتوقف استدامتها على مدى قدرتها على استيعاب الآخر المختلف.

فالأفق "الجيوبوليتيكى" المقيد بأغلال "الأرض" و"الدولة" و"السيادة" لم يعد قادرا على مواجهة تسونامى الثورة المعلوماتية الراهنة ..فجميع السياسات الكبرى والسيناريوهات المستقبلية (شرقا وغربا) يتم رسمها شئنا أم أبينا وفق اكراهات الجيو-العولمة التي يتقاطع فيها المحسوس بالافتراضي.

صرنا بفضل الفضاء الافتراضي منخرطين ومشاركين في النزاعات العسكرية، ومعاناة الشعوب والكوارث الانسانية. لقد جعلت الانترنت والميديا النزاعات العسكرية أمرا " من شأننا نحن" حينما تناقش موضوع حديث عن هذه النزاعات في كل وقت. صار بإمكاننا رؤية " الجغرافيا الافتراضية" حينما تصير نزاعات كهذه في أماكن بعيدة من الأرض، قريبة منا بفضل الإعلام.

أيضا يرتبط " التخيل الجيوبولتيكي" بظاهرة تخيل المكان أو ما يسمى بالجغرافيا الماورائية، عندما يعترف بإقليم محدد بعينه باعتباره إقليما مهما جدا بالنسبة لهم. من الممكن أن يصير بالنسبة لهم ذلك " الوطن المفقود" أثناء النزاع العسكري، حينما تجبر مجموعات من الناس على الرحيل أو التوطن من جديد.

ويعد المكان التخيلي منطقة يريد الناس البقاء فيها أو الاحتماء بها أو إنشاء منطقة نفوذ بها أيضا. على سبيل المثال، التصور الروسي " للخارج القريب " مرتبط بانهيار الاتحاد السوفيتي، تم تسمية الاقليم الذي يشمل الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي من طرف وزير خارجية روسيا سنة 1992م " بالخارج القريب"، وهي الاماكن التي حصلت فيها روسيا على مصالح خاصة، وتعد هذه المنطقة بمثابة مجال حصري للنفوذ الروسي.

سابعا: الاهمية الجيوبولتيكية لمنطقة الكوميسا بالنسبة لمصر*

اتجهت العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد فشل نظرية توازن القوى، واندلاع الحرب العالمية الأولى، نحو نمط جديد من التنظيم الدولي القائم على تفعيل العلاقات البينية، وإيجاد القواسم المشتركة التي تلتقي عليها الوحدات السياسية، بهدف إشباع حاجات مواطنيها وتأمين مصالحها الحيوية، وهذا ما اصطلح عليه علماء العلاقات الدولية بالتكامل الدولي.

وتسعى بعض الدول ذات الظروف الاقتصادية المتشابهة والموقع الجغرافي المتجاور إلى تأسيس تجمعات اقتصادية، وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي – ومن ثم السياسي- فيما بينها، لتحقق سويا ما تعجز عن تحقيقه منفردة، مستفيدة من مزايا التخصص الإنتاجي والسوق الواسعة والإنتاج الكبير، فضلا عما تجنيه من قدرة تفاوضية أكبر في مواجهة التكتلات الاقتصادية – وربما السياسية- الدولية. وإذا كانت هذه التجمعات اقتصادية في ظاهرها، فهي إلى حد ما سياسية، ذلك لأنها تأسست بقرار سياسي، وهدفها – بدرجة أو بأخرى- تحقيق أغراض سياسية (Pounds, N.,1972, p 347).

وتلعب التكتلات الاقتصادية الإقليمية دورا أساسيا في تحقيق الأهداف والمصالح القومية لدول كل تكتل وتدعم تلك التكتلات الموقف التفاوضي مع الهيئات والمنظمات التجارية الدولية لتحقيق أقصى استفادة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية التي تقرها الدول والتكتلات الغنية لتحقيق أهدافها .

ويمكن حصر مستوى التكتلات في خمس صور وهى منطقة التجارة التفضيلية ومنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والوحدة الاقتصادية. ولمواجهة القوى الاقتصادية خارج قارة إفريقيا تضمنت خطة عمل لاجوس الصادرة من منظمة الوحدة الإفريقية ضرورة تحقق التكامل الاقتصادي بين دول الجوار الجغرافي ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية المتشابهة لتكون في النهاية ما يسمى بالجماعة الاقتصادية الإفريقية.

*** بحث للمؤلف، منشور ضمن بحوث المؤتمر الجغرافي الدولي الثاني (التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الإمكانيات وطموحات الشعوب) والمنعقد بجامعة الدول العربية كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، من 2- 4 فبراير 2019.**

فكانت التجمعات الاقتصادية الإفريقية الهامة مثل (السادك و الايكواس والايموا والكوميسا) ومن ثم فان العلاقات الاقتصادية الافريقية تتمثل في مساهمة مصر في تلك التجمعات الاقتصادية الافريقية. لإقامة ترتيبات إقليمية، تعيد هيكلة العلاقات الدولية الاقتصادية؛ وذلك لحماية المكتسبات السياسية وتمهد للتوحد السياسي ومخرجا من الروابط غير السوية مع الدول الاستعمارية والاستعاضة عنها باعتماد جماعي على النفس (محمد محمود الإمام، 2004، ص 11).

وتعد السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)Common Market For Easten and Southern Africa من أهم أشكال التعاون الاقتصادي في القارة الأفريقية، وقد اتجهت الدول الأفريقية خلال الفترة الأخيرة إلى التعاون الاقتصادي بين دول القارة بدلاً من الصراع السياسي بين الدول، وقد انضمت مصر لتكتل (الكوميسا) في 29 يونيو 1998، وقد بدأ تنفيذ مبدأ المعاملة بالمثل من خلال الإعفاءات الجمركية في 17 فبراير 1999.

تعد مجموعة " الكوميسا" واحدة من أنجح التكتلات الإقليمية في القارة الأفريقية، والتي تأسست في عام 1994م، لتحل محل ما كان يعرف بمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا والتي قامت في عام 1981م في إطار منظمة الوحدة الإفريقية (عبد العزيز، 2001، ص 14).

ويأتي انضمام مصر إلى الكوميسا عام 1998م (وزارة التجارة الخارجية، 2004، ص1) **من بين الأطر التي يتيحها موقعها البري عبر الدائرة الأفريقية، بهدف تدعيم القدرات الاقتصادية المصرية بالاستفادة من الحجم الكبير للأسواق المتبادلة للدول الأعضاء في هذا التكتل، إذ تعد مجموعة الكوميسا واحدة من أفضل التكتلات الاقتصادية الأفريقية.**

وقد جاء انضمام مصر إلى الكوميسا نابعًا من إدراك عميق للأهمية الاستراتيجية للمحيط الجغرافي وعلاقات مصر مع دول حوض النيل، وحتمية

التواجد المصري في التجمعات الأفريقية التي تضم هذه الدول، وبالأخص التجمعات الاقتصادية، حيث أن عضوية مصر في الكوميسا يتيح لها نطاقاً أرحب من الحركة في مجال فتح الأسواق، والحصول على مزايا نسبية جديدة.

أولا: منظمة الكوميسا: النشأة والأهداف:

خلال القمة العاشرة لدول منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا في 31 يناير عام 1992م تقرر تطويرٌ المنطقة وتحويلها إلى سوق مشتركة لتكون بداية لتكوين جماعة اقتصاديه وبذلك تأسست مرحلة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1994م لتحل محل منطقة التفضيل التجاري لدول شرق وجنوب أفريقيا والتي أنشئت في عام 1981م وأثناء انعقاد المؤتمر الوزاري "للكوميسا" بالعاصمة المالاويه ليلونجوي عام 1994م تم التوقيع على نصوص الاتفاقية من قبل 22 دولة: أنجولا، بوروندي، أثيوبيا، لوسوتو، مدغشقر، مالاوي، موزمبيق، ناميبيا، رواندا، سيشيل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي، موريشيوس، جزر القمر، جيبوتي، الصومال، كينيا، والكونغو الديمقراطية (وزارة الخارجية، 1998، ص1)**.**

ثم انسحبت دول وانضمت أخرى إلى ان وصل عدد الأعضاء 20 دولة فانسحبت دول لوسوتو، موزمبيق، تنزانيا وناميبيا وانضمت إلى تكتل آخر في أفريقيا. أما الصومال فقد انسحبت نتيجة للظروف السياسية والحرب الأهلية ولم يعد لديها مبادلات تجارية مع الدول الأعضاء، أما الدول التي انضمت فهي مصر، ليبيا واريتريا والأخيرة انضمت بعد استقلالها عن أثيوبيا.

وعن كيفية انضمام مصر انضمام مصر إلى تكتل "الكوميسا"، فهي في البداية تقدمت للانضمام لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا عام 1993م، ولم يتم الموافقة على انضمامها بسبب معارضة السودان نتيجة خلاف سياسي بينها وبين مصر في ذلك الوقت، بالإضافة إلى تحفظ بعض الدول الأعضاء الأخرى على انضمام مصر، وفي نوفمبر من العام 1997م دعيت مصر

للحضور كمراقب في الاجتماع الرابع لتكتل الكوميسا الذي عقد في مدينة لوساكا بزامبيا "19-25 نوفمبر" وفيه وافق المجلس الوزاري لتكتل الكوميسا بالإجماع على انضمام مصر إلى التجمع. وفي اجتماع المجموعة في كينشاسا بالكونغو الديمقراطية عام 1998م" في 29 يونيه" أصبحت مصر عضوا كاملا في مقابل أن تتبنى برامج لتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الواردة من الدول الأعضاء بالكوميسا ليصل إلى أقل تعريفه مطبقة في تلك الدول، وكذلك إزالة كافة الحواجز الجمركية خلال عام من تاريخ الانضمام تمشيا مع الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء وفقا لنصوص الاتفاقية الخاصة بتكتل الكوميسا (وزارة الزراعة، 2000،ص7).

وفي مؤتمر قمة "الكوميسا" الذي عقد في مدينة لوساكا عام 2000م " في 31أكتوبر" أعلن عن قيام منطقة تجارة حرة بين دول التجمع في إطار معاهدة إنشاء السوق المشتركة، على أن تلتزم ثلاث عشر دولة بمنح الإعفاء الجمركي الكامل على تجارتها البينية وهي: مصر، كينيا، مالاوي، موريشيوس، السودان، زامبيا، زيمبابوي، جيبوتي، مدغشقر، رواندا، بورندي، ليبيا، جزر القمر. أيض تلتزم أريتريا، أوغندا، أثيوبيا بتطبيق نسب متفاوتة للإعفاء الجمركي تصل إلى حد 80% ولا تطبق كل من أنجولا، الكونغو الديمقراطية وسوازيلاند أي تخفيضات (وزارة التجارة والصناعة، 2006، ص ص3-4).

هذا وقد أدى انضمام مصر لتكتل دول "الكوميسا" إلى ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين مصر والتكتل، حيث بلغت قيمة صادرات مصر 1751مليون دولار عام 2016م، في حين بلغت 532,6مليون دولار عام 2007إلى مجموعة التكتل، أي بزيادة قدرها 329% .

وباعتبار ان لكل تكتل اهداف فقد تحقق أهم أهداف تكتل "الكوميسا" في الوصول إلى تكامل اقتصادي وإنشاء منطقة تجارة حرة عام 2000، وأعقبه الوصول إلى إنشاء اتحاد جمركي عام 2004، إلى أن تم التوصل إلى تعريفه جمركية خارجية عام 2005. وتحوي الاتفاقية نصا على اقامة الوحدة

الاقتصادية في القارة الأفريقية بحلول عام 2028م. أما باقي الأهداف فتتلخص في:

- التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.

- دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وكذا التبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه؛ وذلك لرفع مستويات المعيشة السكانية وتشجيع العلاقات الحميمة بين الدول الأعضاء.

- التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعابر للحدود.

- التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.

- التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية أواصر التنمية الاقتصادية في المنطقة.

ثانيا: الثقل الجيوستراتيجي لمنظمة الكوميسا:

1- الموقع والامتداد:

يقع اقليم "الكوميسا" بأكمله في القارة الأفريقية بين خطي عرض 12 16 27 شمالا، 12 49 33 جنوبا أي يمتد في 24 05 61 دائرة عرضية، وهو ما يعني تنوع مناخي كبير بين دول الاقليم فيؤدي إلى تنوع في النبات الطبيعي والغابات وتنوع المحاصيل المزروعة, مما يثري الحركة التجارية لدول الاقليم ويكسبه ثقلا استراتيجيا. كما الاقليم بين خطي طول 00 01 12 شرقا، 24 29 49 شرقا.

ويحد الاقليم من الشمال البحر المتوسط، ومن الجنوب دول جنوب أفريقيا وبتسوانا وناميبيا، ومن الغرب دول المغرب العربي وتشاد وأفريقيا الوسطى والمحيط الأطلنطي، وهو بذلك يقع على أبعاد بحرية طويلة تساعد على نجاح النقل البحري بين أرجاء الاقليم كما يتضح من شكل (24). كما يمثل الاقليم أهمية خاصة من الناحية الجيوبوليتيكية؛ لامتلاكه شواطئ على درجة عالية من الأهمية؛ تمتد من بورسعيد في مصر شمالا على البحر المتوسط مرورا بقناة

السويس والساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن، وشواطئ أفريقيا الشرقية على المحيط الهندي حتى جزيرة مدغشقر جنوبا. ومن ثم، يشغل إقليم الكوميسا حيزا هاما من سواحل أفريقيا الجنوبية والوسطى على المحيط الأطلنطي في كل من ناميبيا، وأنجولا، والكونغو الديمقراطية. هذه العوامل مثلت ميزه استراتيجية هامة تصارعت عليها القوى الكبرى عبر التاريخ خاصة في ظل الحرب الباردة، وباتت هذه المزايا في يد القوى الإقليمية الأفريقية.

شكل (76) موقع دول الكوميسا

كما أن منطقة الكوميسا تضم بداخلها مجموعة من الاقاليم الاستراتيجية كما يتضح من جدول (44) وشكل (25) مثل منطقة القرن الافريقي، التي يقع معظم دولها في منطقة الكوميسا، حيث تضم منظمة الكوميسا (6) دول تقع ضمن منطقة القرن الأفريقي وهي: اثيوبيا- اوغندا- جيبوتي- السودان- كينيا- اريتريا وبنسبة بلغت حوالي 75% من دول القرن الأفريقي البالغ عددها (8) دول. ويُعد القرن الإفريقي المنطقة الشرقية من إفريقيا والمتحكمة بمنابع النيل ومدخل البحر الأحمر الجنوبي وخليج عدن وباب المندب. ومن هنا تأتي أهميته الاستراتيجية والاقتصادية للوطن العربي عمومًا - ولاسيما الدول التي يمر نفطها في هذه المنافذ البحرية- ولمصر بصفة خاصة.

جدول (44) الكوميسا وتداخل المناطق الاستراتيجية

المواقع الاستراتيجية	من دول الكوميسا	خارج دول الكوميسا
منطقة القرن الافريقي	اثيوبيا- اوغندا- جيبوتي- السودان- كينيا- اريتريا	جنوب السودان- الصومال
منطقة حوض النيل	مصر- السودان- كينيا- اوغندا- الكونغو- رواندا- بوروندي- اثيوبيا- ارتيريا	تنزانيا- جنوب السودان

المصدر: من اعداد الباحث

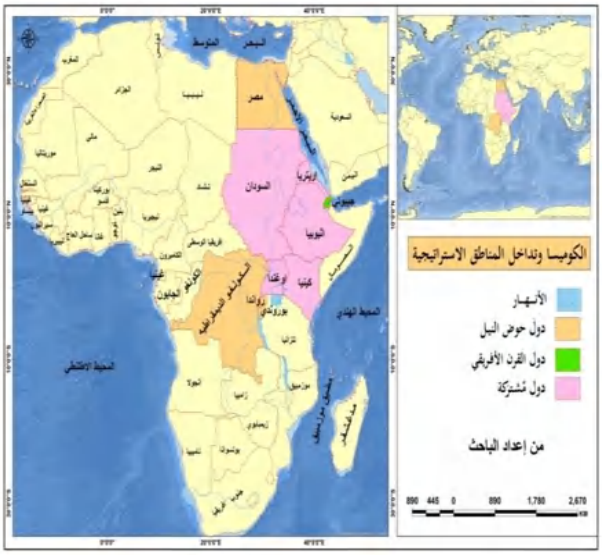

شكل (77) الكوميسا وتداخل المناطق الاستراتيجية

وتحتل منطقة القرن الافريقي أهمية استراتيجية وجيوبولتيكية؛ ويؤكد ذلك التنافس الدولي والاقليمي للسيطرة على موارد هذه المنطقة من قبل القوى الحديثة مثل القوى الأمريكية، الفرنسية، الإسرائيلية، الصينية، التركية، والايرانية. وهو ما يمثل خطورة على أمن البحر الاحمر وباب المندب وهو عمق استراتيجي لمصر ومدخل رئيس للسفن التي تعبر قناة السويس؛ ولعل هذا ما يعكس الأهمية الكبيرة لمنطقة الكوميسا بالنسبة لمصر.

كذلك يقع غالبية دول حوض النيل ضمن منطقة الكوميسا، حيث تضم منظمة الكوميسا (9) دول تقع ضمن حوض النيل وهي: مصر- السودان- كينيا- اوغندا- الكونغو- رواندا- بوروندي- اثيوبيا- وارتيريا بنسبة بلغت حوالي 82% من دول حوض النيل البالغ عددها (11) دولة، وهو ما يعكس الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الكوميسا للأمن القومي المصري؛ باعتبار أن الأمن المائي جزء من الأمن القومي ولا ينفصل عنه.

2- المساحة:

تحتل دول الكوميسا رقعة جغرافية واسعة النطاق تبلغ نحو 12,4 مليون كم2، أي حوالي 41% من مساحة القارة الأفريقية. كما يتضح ذلك من جدول (45):

وتعد المساحة عنصرا من عناصر تقدير قوة الدولة. وتتأثر القيمة السياسية للدولة بالمساحة التي تشغلها ولا يمكن تصور عظمة أي دولة بعيدا عن كبر مساحتها فالدول الكبيرة فيها احتمالات أفضل لوجود اختلافات مناخية وكما أن سعة المساحة قد توفر إمكانات اقتصادية أفضل من الدول الصغيرة (محمد أزهر السماك، ص96)**. فباتساع المساحة سيتنوع المناخ، وتنوع المناخ معناه تنوع الغلات الزراعية، كما أن اتساع المساحات قد يضم جيولوجيا متعددة. وما يتبعها من صخور مختلفة، ومعادن متنوعة** (محمد عبد الغني سعودي، 2007، ص30)**.**

جدول (45) توزيع الحجم المساحي لدول الكوميسا

الدولة	المساحة كم2	الدولة	المساحة كم2
انجولا	1,246,700	موريشيوس	2,040
بوروندي	27,834	جزر القمر	1,862
اثيوبيا	1,104,300	جيبوتي	23,200
مدغشقر	587,041	اريتريا	117,600
مالاوي	118,484	كينيا	580,370
رواندا	26,338	الكونغو الديمقراطية	2,344,885
سيشيل	454	مصر	1,101,449
السودان	1,616,861	ليبيا	1,759,540
سوازيلاند	17,363	زامبيا	11,295
اوغندا	241,038	زيمبابوي	390,759

وإذا كان الكل يساوي مجموع أجزاءه لذلك وجب معرفة مساحات الدول التي تكون منطقة الكوميسا، ويمكن تصنيف دول منطقة الكوميسا وفقا لمساحتها إلى عدة فئات اعتمادا على جدول (45) السابق وشكل (78):

1- دول كبيرة: والتي تتراوح مساحتها بين 2,5مليون كم2 – 350 ألف كم2 وتضم هذه الفئة تسع دول هي" أنجولا- أثيوبيا- مدغشقر- السودان- زيمبابوي-

كينيا- الكونغو- مصر- ليبيا" بنسبة 45% من دول الكوميسا. وتأتي دولة الكونغو في المرتبة الاولى بين هذه الفئة بمساحة بلغت نحو

2- دول متوسطة: تراوحت مساحتها بين 350 ألف كم2 – 150 ألف كم2 وتضم دولة واحدة هي اوغندا.

3- دول صغيرة: تراوحت مساحتها بين 150 ألف كم2- 25 ألف كم2 وتضم اربع دول هي " بوروندي- مالاوي- رواندا- اريتريا"

4- دول صغيرة جدا: وهي الدول التي تقل مساحتها عن 25 ألف كم2 وتضم ست دول هي " سيشيل – سوازيلاند- زامبيا- موريشيوس- جزر القمر- جيبوتي".

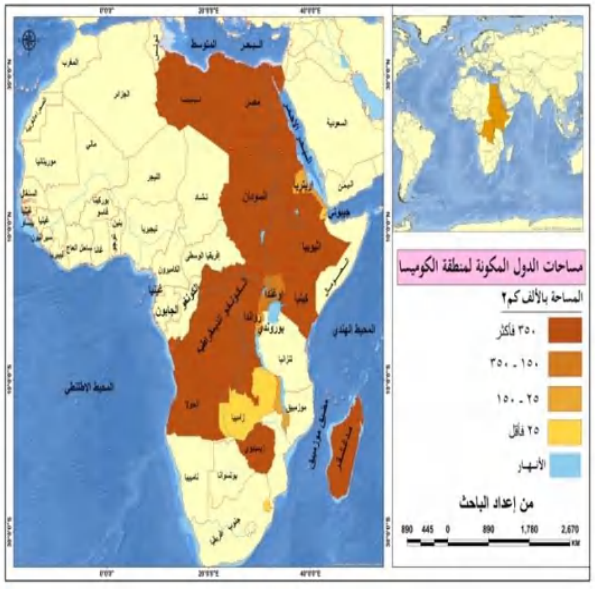

شكل (78) الحجم المساحي لدول الكوميسا

3- الحجم السكاني:

يعد عدد سكان الدولة مقياسا لقوتها ووزنها السياسي الدولي والاقتصادي إذا توافرت المقومات الأخرى. وأيضا فعامل القوة النفسية له دور مهم في قوة الدولة، لأن عدد السكان يعني حيوية الدولة مما يوحي بالاطمئنان القومي ويبرز الشعور بالتفاؤل(Anwarul, 2006, p. 14)**. ويبلغ عدد سكان دول الكوميسا 585,743,674 نسمة، واعتمادا على بيانات جدول (46) وشكل (79) يمكن تصنيف دول الكوميسا إلى:**

1- دول كبيرة جدا: والتي تتراوح عدد سكانها بين 50 – 100 مليون نسمة وتضم هذه الفئة أربع دول هي" أثيوبيا، مصر، الكونغو الديمقراطية، كينيا".

2- دول كبيرة: والتي تتراوح عدد سكانها بين 25 – 50 مليون نسمة وتضم هذه الفئة أربع دول أيضا هي" السودان، أوغندا، أنجولا، مدغشقر".

3- دول متوسطة: والتي تتراوح عدد سكانها بين 10- 25 مليون نسمة وتضم هذه الفئة خمس دول هي" مالاوي، زامبيا، زيمبابوي، رواندا، بوروندي ".

4- دول صغيرة: والتي تتراوح عدد سكانها بين 5- 10 مليون نسمة وتضم هذه الفئة دولتين هما " ليبيا، اريتريا".

5- دول صغيرة جدا: والتي تتراوح عدد سكانها بين 1- 5 مليون نسمة وتضم هذه الفئة خمس دول هي " سيشيل، سوازيلاند، موريشيوس، جزر القمر، جيبوتي".

جدول (46) توزيع الحجم السكاني لدول الكوميسا

الدولة	عدد السكان نسمة	الدولة	عدد السكان نسمة
انجولا	31,277,605	موريشيوس	1,269,843
بوروندي	11,395,097	جزر القمر	841,594
اثيوبيا	108,829,716	جيبوتي	978,536
مدغشقر	26,614,486	اريتريا	5,248,560
مالاوي	19,440,238	كينيا	51,580,099
رواندا	12,647,186	الكونغو الديمقراطية	85,357,877
سيشيل	95,469	مصر	100,269,851
السودان	42,010,696	ليبيا	6,520,312
سوازيلاند	1,403,369	زامبيا	17,871,788
اوغندا	44,986,713	زيمبابوي	17,104,639

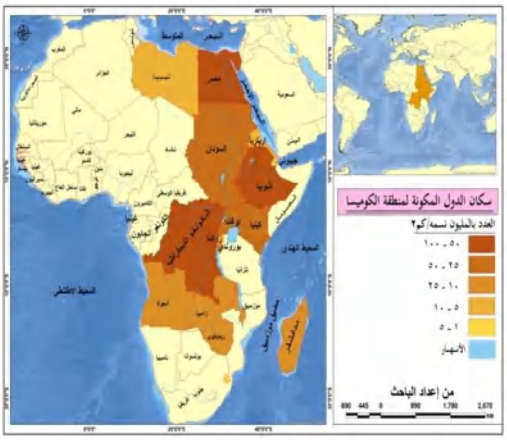

شكل (79) الحجم السكاني لدول الكوميسا

4- التجارة الخارجية لدول الكوميسا:

تعد التجارة الخارجية من العوامل المهمة التي تؤثر على السلوك السياسي للدول، كما تمثل مؤشرا يعتد به لقياس قوتها، فلا شك أن النظم التجارية تتأثر إلى حد كبير بالعوامل السياسية، الأمر الذي يجعل من التجارة الدولية مجالا مهما للدراسات الجغرافية السياسية، حيث يمكن تناول المغزى السياسي لهذه التجارة، سواء على مستوى دولة واحدة، أو اتحاد اقتصادي مكون من عدة دول، ففي الحقيقة يصعب وجود تجارة خارجية لا تتأثر بالعوامل السياسية (Muir, R., 1984, p162).

وعادة ما يتخذ حجم التجارة البينية بين دول التكتل او التجمع الاقتصادي – مثل الكوميسا- كمؤشر لمدى قوة أو ضعف العلاقات بين هذه الدول. حيث يشير انخفاض مستوى التبادل التجاري إلى أنها لا تحظى بالحد الأدنى من التماسك، الذي يمكنها من الحفاظ على وحدتها السياسية والاقتصادية (Pounds, op.cit, p305).

أ- التكتلات الأفريقية المتاحة لعلاقات مصر الاقتصادية والتجارية:

إن موقع مصر يتيح لها فرصا متعددة للارتباط بأكثر من مجال مكاني مقترح، كاطار للتعاون الاقتصادي بين التجمعات الإقليمية الأفريقية.

وهناك العديد من التكتلات الإقليمية التي تنتشر في ربوع القارة الإفريقية وهي ظاهرة تعد من أهم السمات التي يشهدها العالم في العصر الحالي (5)، وتهدف هذه التكتلات إلى تعزيز العلاقات الأفريقية وتفعيل التبادل التجاري وكذا يهدف البعض منها إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتركز تلك التكتلات والاتحادات جهودها على الاهتمام بالبنية التحتية والنهوض بالقطاع الخاص وعمليات التمويل والاهتمام بقضايا البيئة وغير ذلك من القضايا الإقليمية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض أشكال التعاون التي تجمع كافة دول القارة الإفريقية التي يبلغ عددها أربع وخمسون دولة، لذلك سوف يتم دراسة الاهمية النسبية للتجارة الخارجية الكلية بين مصر والتكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية، هذا ويلزم الاشارة الى ان مصر عضو في تكتل كل من الكوميسا، والساحل والصحراء (سين وصاد) فقط.

هذا وتشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (47) إلى أن حجم التجارة الخارجية المصرية لتكتل الكوميسا استحوذ على نحو 2746,6 مليون دولار بما يمثل حوالى 20,9% من إجمالي حجم التجارة الخارجية المصرية للتكتلات داخل القارة الافريقية كمتوسط للفترة (2012-2016)، يليها تكتلات كل من الساحل والصحراء والاتحاد المغربي حيث بلغ حجم التجارة الخارجية المصرية لهما نحو 2618,3، 2562,9 مليون دولار، بما يمثل نحو: 20% ، 19,5% على الترتيب، أما بقية التكتلات فإن حجم التجارة المصرية لها بلغ حوالى 5193,6 مليون دولار تمثل نحو 39,6% من إجمالي حجم التجارة الخارجية المصرية للتكتلات داخل القارة الافريقية كمتوسط للفترة (2012-2016).

ويتضح مما سبق ان الكوميسا تعد من أهم التكتلات في القارة الافريقية التي تتعامل معها مصر من حيث الأهمية النسبية للتجارة الخارجية.

جدول (47) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الكلية بين مصر وأهم التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية 2016

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	الواردات		الصادرات		قيمة التجارة	%
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %		
الساحل والصحراء*	637,9	18,8	1980,4	20,4	2618,3	20,0
الاتحاد المغربي	662,2	19,5	1900,7	19,6	2562,9	19,5
الكوميسا	667,6	19,6	2079,0	21,4	2746,6	20,9
اياك **	352,3	10,4	393,2	4,0	745,5	5,7
السادك ***	380,4	11,2	652,6	6,7	1033,1	7,9
الساكو****	98,0	2,9	665,2	6,8	763,2	5,8
الايجاد*****	444,8	13,1	1032,5	10,6	1477,3	11,3
الايموا******	29,3	0,9	231,5	2,4	260,7	2,0
الإيكواس*******	49,6	1,5	318,0	3,3	367,6	2,8
السيماك********	24,8	0,7	180,6	1,9	205,4	1,6
الإيكاس*********	54,1	1,6	286,7	2,9	340,8	2,6
قيمة إجمالي التكتلات داخل القارة الافريقية	3401,0	100	9720,4	100	13121,4	100

* الساحل والصحراء(السين والصاد) يشمل 29 دولة ومن بينهما 6 دول مشتركة مع الكوميسا وهى (ليبيا، السودان، اريتريا، مصر، كينيا، وجيبوتى).

** اياك تجمع شرق إفريقيا(EAC) . *** السادك جماعة تنمية الجنوب الإفريقي.

****الساكو الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي. *****الايجاد السلطة الحكومية للتنمية (IGAD) .

******الإيموا الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا. *******الإيكواس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

********السيماك الإتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا (CEMAC).

*********الإيكاس الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، المركز القومي للمعلومات ، بيانات غير منشورة.

ب- حجم التجارة الخارجية المصرية مع الكوميسا:

1- الصادرات:

بتحليل الجدول (48) يتضح أن حركة الصادرات قد تزايدت من حوالي 331,6 مليون جنية عام 1993 إلى حوالي 13,2 مليار جنية عام 2015، مما يدل على زيادة الاهتمام المصري بالتصدير للدول الأفريقية. وقد تعرضت حركة الصادرات للعديد من التذبذبات والتي يمكن تتبعها كما يلي:

- الصادرات قبل انضمام مصر للكوميسا:

تمثلها السنوات من 1993- 1998 وهي الفترة التي سبقت انضمام مصر للكوميسا، فقد بلغ اجمالي صادرات مصر إلى باقي دول الكوميسا 331,6 مليون جنيه عام 1993 زادت إلى 361,8 مليون جنيه عام 1998 بنسبة زيادة قدرها 9,1%.

جدول (48) الصادرات والواردات المصرية قبل الانضمام للكوميسا

السنة	قيمة الصادرات بالألف جنية	قيمة الواردات بالألف جنية
1993	331579	487865
1994	262874	450013
1995	286443,2	810758,4
1996	267222,6	708405,8
1997	360811,6	725332,3
1998	361843	730615,6

من اعداد الباحث.

أما عن التوزيع الجغرافي للصادرات في هذه الفترة، فقد سيطرت عليه دول الجوار الجغرافي مثل ليبيا والسودان؛ ويرجع ذلك إلى قدرة الصادرات المصرية على الوصول لتلك الدولتين، حيث أن مشكلة النقل تعد من أكبر المشاكل التي تعترض طريق الصادرات لدول التكتل (محروس المعداوي،).

وتأتي ليبيا في المرتبة الأولى من حيث صادرات مصر اليها بقيمة 210,4 مليون جنيه عام 1993 بنسبة 63,5% من اجمالي الصادرات، زادت إلى 254,9 مليون جنيه عام 1998 بنسبة زيادة قدرها 21,1%. يليها دولة السودان في المرتبة الثانية بقيمة 101,1 مليون جنيه عام 1993 بنسبة 30,5% من اجمالي الصادرات، انخفضت إلى 71,8 مليون جنيه عام 1998 بنسبة انخفاض قدرها 29%.

وجاءت دولة مالاوي كأقل الدول من حيث صادرات مصر اليها بقيمة 9 آلاف جنيه عام 1993 زادت إلى 36,8 ألف جنيه عام 1998 بنسبة 9,308%. ولعل ذلك يرجع إلى طول المسافة بينها وبين مصر والتي تبلغ 4822كم كما يتضح من الجدول (49) الذي يوضح توزيع أطوال المسافات بين مصر ودول الكوميسا.

جدول (49) توزيع أطوال المسافات بين مصر ودول الكوميسا

الدولة	المسافة كم
ليبيا	1213
السودان	1624
أريتريا	2000
أثيوبيا	2440
جيبوتي	2452
أوغندا	3001
كينيا	3211
رواندا	3480
الكونغو	3666
مالاوي	4822
زامبيا	4851
زيمبابوي	5223
سوازيلاند	6000
متوسط باقي الدول	4933

- حسبت المسافات من نقطة الوسط الهندسي لكل دولة.

- الصادرات بعد انضمام مصر للكوميسا:

تمثلها السنوات من 1999- 2015 وهي الفترة التي تلت انضمام مصر للكوميسا، ويمكن تقسيمها لمجموعة من المراحل وهي:

- المرحلة الأولى: من عام 1999-2004 وقد بلغ قيمة صادرات مصر لدول الكوميسا في بداية المرحلة نحو 274,5 مليون جنيه عام 1999 زادت إلى 1,4 مليار جنيه عام 2004 بنسبة زيادة قدرها 421,7%، وقد يعزى ذلك لدخول مصر اتفاقية الكوميسا عام 1998.

جدول (50) الصادرات والواردات المصرية بعد الانضمام للكوميسا

السنة	قيمة الصادرات بالألف جنية	قيمة الواردات بالألف جنية
1999	274548,7	671576,7
2000	393722,6	827203,9
2001	451281,4	17943337
2002	600834,7	1551546
2003	1416403,8	1344647
2004	1432402,4	1234899,7
2005	2506510,1	1728672
2006	2545192,6	1375120
2007	3020076,1	2050039
2008	8941646,3	6264123
2009	10540470,4	3938240,4
2010	13703812,9	5453852,1
2011	9982307,8	5405022,5
2012	15749478	5814556,5
2013	16724720,7	4993962,1
2014	14509472,7	5156008,2
2015	13209864	4545166,5

وجاءت دولة ليبيا في المرتبة الأولى من حيث صادرات مصر اليها بقيمة 143 مليون جنيه عام 1999 بنسبة 52,2% من اجمالي الصادرات، زادت إلى 440,4 مليون جنية عام 2004 وبنسبة زيادة قدرها 207,3%. تلتها دولة السودان في المرتبة الثانية بقيمة 74,4 مليون جنيه عام 1999 بنسبة 27,1% من اجمالي الصادرات، زادت إلى 615,1 مليون جنيه عام 2004 بنسبة زيادة قدرها 727,3%.

وجاءت دولة جزر القمر كأقل الدول من حيث صادرات مصر اليها في هذه المرحلة بقيمة 141ألف جنيه عام 1999 بنسبة 0,1% من اجمالي الصادرات المصرية زادت إلى مليون جنيه عام 2004 بنسبة زيادة 624,9%.

- المرحلة الثانية: من عام 2005-2010 وقد بلغ قيمة صادرات مصر لدول الكوميسا في بداية المرحلة نحو 2,5 مليار جنيه عام 2005، زادت إلى 13,7 مليار جنيه عام 2010 بنسبة زيادة قدرها 446,7%.

في هذه المرحلة جاءت دولة السودان في المرتبة الأولى من حيث صادرات مصر اليها بقيمة 1,1 مليار جنيه عام 2005 بنسبة 42,8% من اجمالي الصادرات، زادت إلى 3,8 مليار جنية عام 2010 وبنسبة زيادة قدرها 258,8%. وتلتها دولة ليبيا في المرتبة الثانية بقيمة 867,2 مليون جنيه عام 2005 بنسبة 34,6% من اجمالي الصادرات، زادت إلى 6,9 مليار جنيه عام 2010 بنسبة زيادة قدرها 690,3%.

وجاءت دولة جزر القمر كأقل الدول من حيث صادرات مصر اليها في هذه المرحلة بقيمة 50 ألف جنيه عام 2005 زادت إلى 3,5 مليون جنيه عام 2010 بنسبة زيادة 6791%.

- المرحلة الثالثة: من عام 2011-2015 وقد بلغ قيمة صادرات مصر لدول الكوميسا في بداية المرحلة نحو 10 مليار جنيه عام 2011، زادت إلى 13,2 مليار جنيه عام 2015 بنسبة زيادة قدرها 32,3%.

وجاءت دولة ليبيا في المرتبة الأولى من حيث صادرات مصر اليها بقيمة 3,3 مليار جنيه عام 2011 بنسبة 33,3% من اجمالي الصادرات، زادت إلى 4,4 مليار جنية عام 2015 وبنسبة زيادة قدرها 31,8%. تلتها دولة السودان في المرتبة الثانية بقيمة 3,2 مليار جنيه عام 2011 بنسبة 32,1% من اجمالي الصادرات، زادت إلى 4,2 مليار جنيه عام 2015 بنسبة زيادة قدرها 31%.

وجاءت أيضا دولة جزر القمر كأقل الدول من حيث صادرات مصر اليها في هذه المرحلة بقيمة 663,5 ألف جنيه عام 2011 زادت إلى 5,5 مليون جنيه عام 2015 بنسبة زيادة 726%.

1- الواردات:

- الواردات قبل انضمام مصر للكوميسا:

بتحليل الجدول (14) السابق يتضح أن اجمالي الواردات المصرية من دول الكوميسا بلغ 487,9 مليون جنيه عام 1993 زادت إلى 730,6 مليون جنيه عام 1998 بنسبة 49,8%.

أما عن التوزيع الجغرافي للواردات في هذه الفترة، فقد جاءت دولة كينيا كأعلى الدول المصدرة لمصر بقيمة 173,6 مليون جنيه عام 1993 بنسبة 35,6% من اجمالي الواردات، زادت إلى 216,4 مليون جنيه عام 1998 بنسبة زيادة 24,7%. تلتها دولة ليبيا في المرتبة الثانية بقيمة 170,2 مليون جنيه عام 1993 بنسبة 34,9% من اجمالي الواردات، زادت إلى 307,7 مليون جنيه عام 1998 بنسبة زيادة قدرها 80,7%.

وجاءت دولة رواندا في المرتبة الأخيرة للواردات بقيمة 4 آلاف جنيه عام 1993 زادت إلى 372 ألف جنيه عام 1998.

- الواردات بعد انضمام مصر للكوميسا:

تمثلها السنوات من 1999- 2015 وهي الفترة التي تلت انضمام مصر للكوميسا، ويمكن تقسيمها لمجموعة من المراحل وهي:

- المرحلة الأولى: من عام 1999-2004 وقد بلغ قيمة واردات مصر من دول الكوميسا في بداية المرحلة نحو 671,6 مليون جنيه عام 1999 زادت إلى 1,2 مليار جنيه عام 2004 بنسبة زيادة قدرها 83,9%.

أما عن التوزيع الجغرافي للواردات في هذه المرحلة فقد جاءت دولة كينيا أيضا في المرتبة الأولى من حيث الواردات لمصر بقيمة 2,7 مليار جنيه عام 1999 بنسبة 40,1% من اجمالي الواردات، انخفضت إلى 15,1 مليون جنية عام 2004 بنسبة انخفاض قدرها 94,4%. وتأتي دولة ليبيا في المرتبة الثانية بقيمة 195,6 مليون جنيه عام 1999 بنسبة 29,1% من اجمالي الواردات، زادت إلى 274,1 مليون جنيه عام 2004 بنسبة 40,1%.

وجاءت دولة جيبوتي في المرتبة الأخيرة للواردات بقيمة 6 آلاف جنيه عام 1999 زادت إلى 6,1 مليون جنيه عام 2004.

- المرحلة الثانية: من عام 2005-2010 وقد بلغ قيمة واردات مصر من دول الكوميسا في بداية المرحلة نحو 1,7 مليار جنيه عام 2005، زادت إلى 5,5 مليار جنيه عام 2010 بنسبة زيادة قدرها 215,5%.

في هذه المرحلة جاءت دولة ليبيا في المرتبة الأولى من حيث الواردات لمصر بقيمة 690,1 مليون جنيه عام 2005 بنسبة 39,3% من اجمالي الواردات، زادت إلى 1,9 مليار جنية عام 2010 وبنسبة زيادة قدرها 175,9%. وتلتها دولة السودان في المرتبة الثانية بقيمة 374,1 مليون جنيه عام 2005 بنسبة 21,6% من اجمالي الواردات، انخفضت إلى 234,9 مليون جنيه عام 2010 بنسبة 37,2%.

وجاءت دولة أريتريا في المرتبة الأخيرة بقيمة 293 ألف جنيه عام 2005 بنسبة 0,02% من اجمالي الواردات، زادت إلى 11,2 مليون جنيه عام 2010.

- المرحلة الثالثة: من عام 2011-2015 وقد بلغ قيمة الواردات لمصر من دول الكوميسا في بداية المرحلة نحو 5,4 مليار جنيه عام 2011، انخفضت إلى 4,5 مليار جنيه عام 2015 بنسبة انخفاض 15,9%.

وجاءت دولة زامبيا في المرتبة الأولى للواردات لمصر بقيمة 2,1 مليار جنيه عام 2011 بنسبة 38,9% من اجمالي الواردات، انخفضت إلى 8,884 مليون جنية عام 2015 وبنسبة 57,9%. تلتها دولة كينيا في المرتبة الثانية بقيمة 2 مليار جنيه عام 2011 بنسبة 37,2% من اجمالي الواردات، زادت إلى 2,1 مليار جنيه عام 2015 بنسبة 4,5%.

وجاءت دولة سيشل في المرتبة الأخيرة بقيمة 114,1 ألف جنيه عام 2011 زادت إلى 454,2 مليون جنيه عام 2015 بنسبة 298,1%.

ومن خلال العرض السابق نلاحظ أن تجارة مصر الخارجية مع دول الكوميسا قد تطورت تطورا ملحوظا وإن اختلفت قيمتها قبل انضمام مصر للكوميسا وبعده كما يتضح من جدول (51)، والذي يوضح حجم التجارة الخارجية لمصر مع دول الكوميسا عام 1998، وعام 2015م.

جدول (51) توزيع قيمة الصادرات والواردات المصرية لدول الكوميسا

خلال عامي 1998، 2015 (القيمة بالألف جنية)

الدولة	1998		2015	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
السودان	71826,3	50260	4196816,5	140499,3
ليبيا	254876,2	307677,4	4376337,3	753520,7
اثيوبيا	5606,6	74533,9	864211,9	258096,9
أوغندا	3884,2	714,1	378021	11562,5
الكونغو الديمقراطية	1519,9	408,5	122621,5	176678
زيمبابوي	1169,4	3099,5	95254	1512,6
زامبيا	492,2	145,3	107679,9	884830,8
مدغشقر	546,8	118,3	—	—
كينيا	6242,8	216422,5	1862556,4	2099441,7
مالاوي	36,8	76099,1	23622,8	102318,2
سوازيلاند	14,7	—	229935,5	443,7
بوروندي	360,9	86,7	51051,1	1912,2
جيبوتي	12444,5	1,5	171648,1	49221,4
موريشيوس	539,9	544,5	146474,4	17886,6
أريتريا	2185,4	13,9	380643,8	43192,1
رواندا	96,4	372,1	171351,3	779,7
سيشيل	—	118,3	26156,8	—
جزر القمر	—	—	5481,4	3270,1

*** من إعداد الباحث اعتمادا على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.**

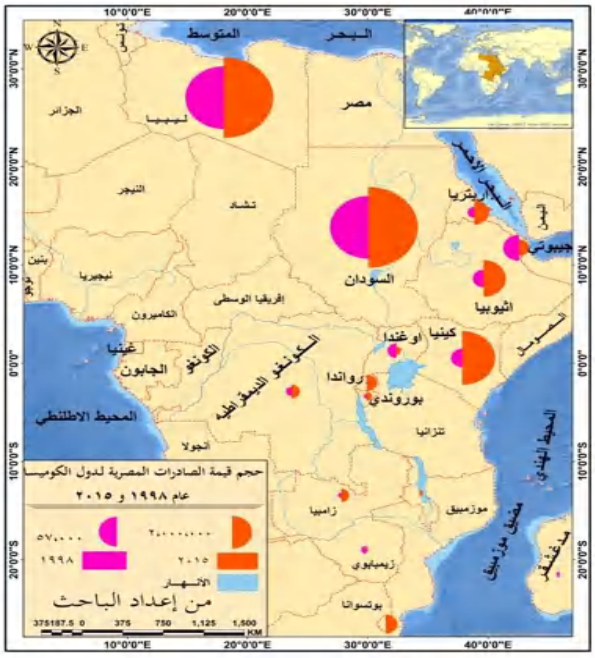

شكل (80) حجم الصادرات المصرية للكوميسا عامي 1998 و 2015م

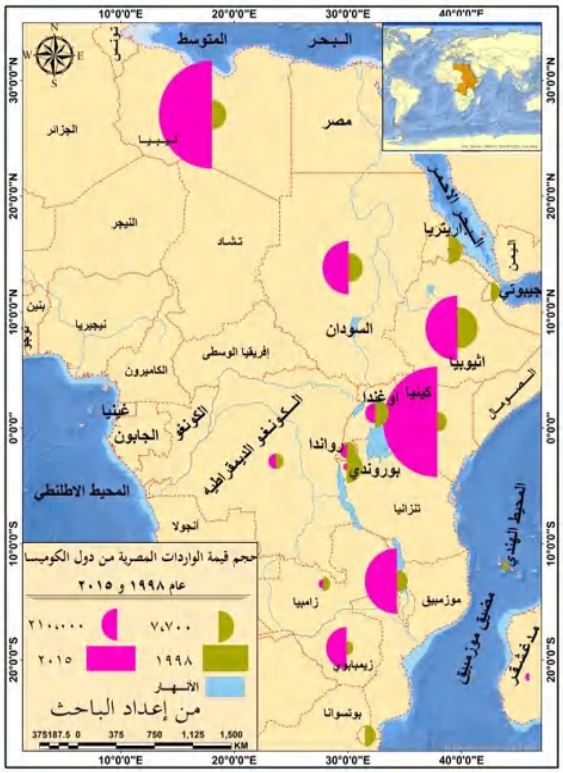

شكل (81) حجم الواردات المصرية للكوميسا عامي 1998 و 2015م

الخاتمة

تمثل منطقة الكوميسا أهمية خاصة لمصر من الناحية الجيوبولتيكية؛ حيث أنها تتمتع بموقع جغرافي متميز؛ حيث إنها تجاور مناطق ذات أهمية مثل العالم العربي، ومنطقة القرن الأفريقي، ودول حوض النيل، أي أنها بمثابة حزام يحيط بمصر، ولعل هذا يستوجب دعم العلاقات بين مصر ودول الكوميسا في كل المجالات.

وفي ضوء ذلك فإنه يمكن التوصية بالآتي:

1- الاهتمام بتوفير وسائل نقل جيدة وتطوير الوسائل الموجودة بين مصر وكل دولة من دول الكوميسا لزيادة الصادرات المصرية لتلك الأسواق. نظراً لوجود تأثير عكسي للمسافة على حجم الصادرات المصرية الزراعية لتلك الأسواق.

2- إنشاء شبكة للسكك الحديدية تربط الشرق الأفريقي وتسهل الاتصال بين دول الكوميسا.

3- دراسة متطلبات اسواق الكوميسا والاهتمام بجودة صادرات مصر الى تلك الاسواق حيث ان بارتفاع الدخل الفردي في هذه الدول يقل الطلب على الصادرات المصرية، وهذا مؤشر يعكس عدم جودة تلك السلع والمنتجات المصرية في اسواق الكوميسا، لزيادة الصادرات الزراعية لدول الكوميسا خاصةً التي تتمتع مصر فيها بميزة نسبية وتنافسية عالية.

4- العمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية والحفاظ على الأسواق الموجودة بالفعل، حيث تتركز صادرات مصر الزراعية في عدد محدود من تكتل الكوميسا.

5- زيادة حجم الاستثمارات الزراعية بين مصر ودول الكوميسا من خلال إقامة مشروعات خاصةً وتعزيز دور القطاع الخاص في الدول الإفريقية وتبادل الخبرات بين دول القارة عامة، ودول التكتل خاصةً.

6- استخدام أساليب الدبلوماسية الناعمة، مثل مساعدة مصر في إنقاذ المواطنين الإثيوبيين المختطفين في ليبيا واستقبالهم لهم في مطار القاهرة من

قبل الرئيس المصري. كذلك تنظيم مصر بالتعاون مع الوكالة الإقليمية للاستثمار التابعة لمنظمة الكوميسا، مؤتمر "افريقيا 2018" تحت عنوان " تعزيز الاستثمارات البينية الأفريقية" خلال الفترة من 7 إلى 9 ديسمبر 2018م بمدينة شرم الشيخ.

7- التوسع في التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بين مصر ودول الكوميسا، كذلك تبادل المعلومات والخبرات وعقد الدورات التدريبية حول الأزمات والمنازعات بما في ذلك أسبابها وتأثيراتها المحتملة واقتسام التجارب حول كيفية التصدي لها، خاصة مكافحة الإرهاب – الذي أصبح لمصر دور كبير فيها- والقرصنة والتعاون في محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود مثل المخدرات وغسيل الأموال والإتجار بالبشر وتهريب الأسلحة.

8- المساهمة المتبادلة بالأفراد والمعدات في عمليات حفظ السلام التي تنشأ في بعض دول الكوميسا مثل الصومال، وتنفيذ مهام مشتركة للمساعدة في عملية البناء في فترة ما بعد الصراع.

9- إنشاء ثقافة تعاون قوي من خلال الحوار الفعال وتشجيع التبادل الثقافي وتوأمة الترتيبات من خلال الآداب والرياضات وكذلك عقد مهرجانات ثقافية مشتركة دورية وضمان اتصال أفضل بين مصر والشعوب المكونة للكوميسا، لتعزيز تفاهم أعمق لكل منهما بما في ذلك النقابات العمالية والرابطات المهنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمدارس والجامعات والنوادي الرياضية وغيرها.

10- إنشاء قناة تليفزيونية تخاطب القارة الأفريقية باللغات مثل لغات، السواحيلى، الهاوسا، الفولانى، الزولو، الامهرى، وغيرها من اللغات. وزيادة الوعى بأهمية القارة الأفريقية ومعرفة قضاياها ونقل صورة إيجابية عن القارة للعالم الخارجي من خلال منصات الإعلام.

وفي النهاية يجب على مصر اتباع استراتيجية "الاستفراق"، ويعنى الاهتمام بالقارة السمراء، وعلم الاستفراق يبتغى تقريب المسافات بين المصريين والشعوب الأفريقية والتأكيد على وحدة الهدف والمصير وتنمية مشاعر التآخي الحميم، وهى مشاعر غير غائبة ولكنها تحتاج إلى دعم وتنمية مستمرة من كل مراكز القوى الناعمة المصرية.

الفصل التاسع
جغرافية الحرب والسلام

جغرافية الحرب

أولا: تعريف جغرافية الحرب

ثانيا: علاقة الجغرافيا بالحرب

ثالثا: نشأة جغرافية الحرب وتطورها

رابعا: مناهج البحث في جغرافية الحرب

خامسا: تصنيف الحروب

سادسا: فروع جغرافية الحرب

سابعا: العوامل الجغرافية المؤثرة في جغرافية الحرب

ثامنا: جغرافية سباق التسلح

جغرافية السلام

أولا: مفهوم جغرافية السلام

ثانيا: الجغرافية السياسية لمبادرات السلام

ثالثا: الجغرافيا السياسية لحركات السلام

رابعا: الجغرافيا السياسية للدبلوماسية

أولا: تعريف جغرافية الحرب:

جغرافيا الحرب أو الجغرافيا الحربية وتُعرف أحياناً بالجغرافيا العسكرية، هو فرع في الجغرافيا السياسية، يهتم في الأساس بالدور الحيوي الذي تلعبه العوامل المكانية والجغرافية في الحروب والنزاعات المسلحة. كذلك ارتقاء فن الحرب للتمكن من قيادة جيش رهن بمعرفة أساسيات الجغرافيا ومحددات شخصية المكان. فعلاقة الجغرافيا بالحرب مبنية على الحكمة لإحراز النصر العسكري وتحقيق مغانم السياسة والاقتصاد.

انبثقت الجغرافيا العسكرية من التداخل بين الجغرافيا والعلوم العسكرية، وهي في أحد تجلياتها نوع من الجغرافيا التطبيقية التي توظف المعرفة بهذا الاختصاص وأساليبه وتقنياته ومفاهيمه في الشؤون والأمكنة والمناطق العسكرية.

تدرس الجغرافيا الحربية أو العسكرية الاتجاهات المكانية للحروب العالمية والمحلية وتعليل حدوثها وتوزيعها الجغرافي، أي دراسة علاقة جغرافية المكان بكافة الأنشطة العسكرية، وذلك لفك شفرة النسق المكاني وتفعيل الخريطة الذهنية لدى أفراد القوات المسلحة. كذلك تهتم باهتمامات جيوبولتيكية كخطط المعارك، والتحليل الأرضي والجيوستراتيجي والمعدات الحربية والإمكانات التسليحية. فالتاريخ العسكري يحكي لنا بالضبط ما هي الأحداث وقعت، أما الجغرافيا فهي المسئولة عن تسليط الضوء على علامات الاستفهام حول لماذا، وكيف، وأين وقعت الحرب. وذلك لأن الجغرافيا تلعب دوراً رئيساً في نتائج الحرب.

وتمثل الجغرافيا عمقاً أساسياً لكل التحركات العسكرية وسير العمليات الحربية حيث تمثل الأرض بواقعها الطبيعي والبشري مسرحاً للعمليات العسكرية و تحدد الجغرافيا العسكرية المحاور الرئيسة على الجبهة، التي تتوزع عليها القوات، لشن هجوم مباشر على القوات المعادية بعد تحديد مناطق الضعف فيها, في العلم العسكري الحديث، يمكن اعتبار تعريف معجم مصطلحات الجيش

الأمريكي للجغرافيا العسكرية أفضل تعاريفها دقة وشمولاً، فهو يعرفها بأنها: "حقل متخصص من الجغرافيا بالتعامل مع الظواهر الطبيعية والظواهر التي صنعها الإنسان، والتي قد تؤثر في مسار العمليات العسكرية أو في التخطيط لها"، وهذا يعني دراسة الأرض (terrain) بسهولها، وجبالها، وأوديتها وتلالها، وأي معالم طبيعية تبرز على سطحها، كما تشمل الدراسة المجاري المائية، والطرق، والمراكز العمرانية ، وغير ذلك من المعالم.

ويسعى أي عالم جغرافيا للإجابة عن السؤال التالي: «لماذا الأمر هكذا هنا؟». إن العمليات العسكرية جغرافية بطبيعتها؛ فهي تحدث في أمكنة، والأمكنة فيها بيئات طبيعية ومناخات ونظم ثقافية تخصها. أما من حيث الجوهر، فالعمليات العسكرية تشمل الزمان، والمكان، وطبيعة ما هو موجود ضمن حدودهما؛ وهذا من منظور جغرافي صرف. والعمليات العسكرية هي منظومة معقدة ثلاثية الأبعاد من الإجراءات التي يجب أن تكون مرتبا زمانية ومكانيا. ويفهم الجغرافيون العناصر والعمليات (التضاريس والطقس والمناخ والناس) التي تؤثر في العمليات العسكرية في سياقي الزمان والمكان. إذا فالجغرافيا العسكرية هي تطبيق المعلومات والأدوات والتقنيات الجغرافية على المشكلات العسكرية عبر طيف من العمليات العسكرية تمتد من أوقات السلم إلى أوقات الحرب. ويتمتع الجغرافيون العسكريون بمؤهلات فريدة لدراسة العلاقات بين العمليات العسكرية، وبين طبيعة المكان الذي تجري فيه؛ لأنهم مثل جميع الجغرافيين يطبقون نهجا متكاملا متعدد الاختصاصات.

وبناء على ما تقدم فإن الجغرافيا العسكرية تدرس مواضيع متعددة، لها أثارها المنفردة أو المشتركة على سير العمليات العسكرية أو التخطيط لها. بل على مختلف أنشطة وفعاليات القوات المسلحة. وهذه المواضيع هي:

1- أشكال ومعالم سطح الأرض .
2- مواد تغطية سطح الأرض.
3- الأحوال الجوية.
4- الجوانب البشرية .

ثانيا: علاقة الجغرافيا بالحرب:

قال المفكر الصيني الشهير سون تسي Sun Tze قبل نحو 2500 سنة في كتابه القيّم "فن الحرب":The Art of war إن أولئك الذين لا يعرفون أحوال الجبال والغابات والأودية الخطرة والسبخات والمستنقعات لا يمكنهم قيادة جيش ."وهذا خير دليل على الدور الذي من الممكن أن تمثله الجغرافيا للحرب.

ويملك علم الجغرافيا الكثير للمساهمة في فهم الحروب، فالجغرافيا تمثل للحرب عمقاً أساسياً لكل التحركات العسكرية وسير العمليات الحربيّة، إذ أنه من المستحيل فصل العمليات العسكرية عن ظروف البيئة الجغرافية؛ حيث تمثل الأرض بواقعها الطبيعي والبشري مسرحاً للعمليات العسكريّة.

هناك عدة جوانب توضح أهمية الجغرافيا في تحليل الحروب، مثل الدور الذي تلعبه العوامل الاستراتيجية المكانية قبل وأثناء الحرب، مثل تأثير تلك العوامل على حركة المعدات العسكرية عبر المضايق الدولية ونقاط الاختناق، وتوزيع القوات والأسلحة من أجل المعركة، وتحليل موارد وقدرات الدولة، ودرجة انكشاف وتعرض خطوط التجارة والإمداد للخطر الخارجي، ويمكن للحكومات أن تستعين بالجغرافيين كمحترفين للقيام بهذه التحليلات الاقتصادية والعسكرية.

وهناك الكثير من الحروب عبر التاريخ تنبثق عن نزاعات حدودية، ويصنف الجغرافيون ويصفون الأنماط المختلفة للحدود. وقد أدرك الجغرافيون أن الحروب لا تحدث عشوائياً حول العالم، حيث تلعب المسافة دوراً مهماً في معظم الحروب عبر التاريخ، إذ أن الدول المتجاورة أكثر عرضة للحروب فيما بينهما.

كما تستخدم المعلومات الجغرافية لدعم العمليات العسكرية منذ بدء التاريخ، وذلك بسبب وجود علاقة واضحة وأساسية بين الجغرافيا والعمليات العسكرية. فالعمليات العسكرية تجري في بيئات عملياتية مختلفة كالأدغال والصحارى والمحيطات والمدن.

ولقد سيطرت الجغرافيا على الفكر العسكري للغرب طوال القرن الثامن عشر والتاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، وكانت الجغرافيا الحربية توحد هذا الفكر العسكري الغربي، وكذلك الشرقي، أي كانت تشكل عامل مشترك للفكر الاستراتيجي العسكري للقوى الكبرى في العالم.

ولأجل أن تؤدي الجغرافيا دورها، فقد قامت المدارس والكليات العسكرية الكبرى بتدريس الجغرافيا الحربية وأصولها وقواعدها وهذا الأمر يعني ويعكس أهمية العلوم الجغرافية للأغراض العسكرية. ولقد عرفت الجغرافيا الحربية ذروتها في القرن التاسع عشر، ففي إيطاليا تؤكد دراسات "Ferrucio Botti" ذلك. وبأن الجغرافيا كانت أهم مادة يجب أن تدرك في الفنون العسكرية، وتأثرت المدرسة الفرنسية العسكرية بالمدرسة الايطالية واشتهر في فرنسا عدد في كبار الضباط الذين تخصصوا في الجغرافية الحربية خاصة بعد الحرب الفرنسية الألمانية (1870-1871م) ومنهم على سبيل المثال وليس الحصر "Niox"و "Marga"الذين قاما بتأليف موسوعة هامة في الجغرافيا الحربية الفرنسية وقاما بتدريسها حتى نهاية الثلاثينات من القرن العشرين.

أما سويسرا فقد كان لها باع كبير في الجغرافيا العسكرية الحربية التي طورها وساهم في بلورة أهميتها في المعارك الحديثة العقيد "Arnold keller"الذي كان رئيساً لأركان الجيش السويسري، وقام بدوره بتأليف مرجع في الجغرافيا العسكرية لسويسرا وهو مكون من 34 كتاب (جزء) بين عامي 1906 و1922م، وكان يعتقد بأن الدول الأوروبية لن تحترم كون سويسرا دولة محايدة غير حربية وغير عدوانية، وبأنها ستتعرض للعدوان المباشر أو ستستخدم أراضيها لعبور الجيوش المتحاربة.

وهكذا نجد بأن لكل دولة أوروبية عدد من الجغرافيين العسكريين الذين ساهموا في وضع استراتيجيات دفاعية هامة عن بلادهم أخذ بعين الاعتبار الخصائص الجغرافية داخل المجال الوطني، وكذلك أخذا بعين الاعتبار شروط الموقع وخصائصه، ونستطيع أن نجد في السويد أعمال "Gunnar Aselius"

وفي رومانيا أعمال "Tudorel Ene" وفي البرتغال أعمال "Toao Vieira Borges".

ولا يستطيع أحد الجزم بأن الجغرافيا الحربية هي جغرافيا أوروبية فإن عدد كبير من الدراسات الجغرافية العسكرية ظهرت في كندا بين عامي 1867 و2002م .

وكانت الدراسات والأبحاث في الجغرافيا الحربية أو العسكرية التي عرفت ذروتها في القرن 19 أدت إلى تطوير علوم عسكرية هامة منشقة أو متفرعة منها وخاصة علم الجيوستراتيجية أو الجغرافيا الاستراتيجية .

تطورت الجغرافيا العسكرية إلى حد كبير من حيث هي موضوع أكاديمي خلال العقدين الماضيين. على سبيل المثال، تضاعف عدد برامج الجغرافيا في الجامعات التي تقدم دورات في الجغرافيا العسكرية بنحو أربع مرات منذ عام 2001. وقد تعزز هذا النمو جزئيا بفعل انهيار الاتحاد السوفيتي، والتحول من عالم استراتيجي ثنائي الأقطاب كان سائدا عام 1989، إلى عقد ساده العنف العرقي، وعمليات حفظ السلام، والحرب اللامتاثلة أو غير النظامية، ثم - حاليا - الحرب العالمية على الإرهاب. وتطلبت هذه الأحداث كما كبيرا من التحليلات الجغرافية الأكثر تطورا من ذي قبل، ومن الواضح أنها أثارت الاهتمام باختصاص أكاديمي فرعي كان في الأساس خام منذ نهاية حرب فيتنام، على الأقل في الولايات المتحدة. ولا شك في أن الوضع الجيوسياسي منذ نهاية الحرب الباردة والأحداث التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أثبتت ضرورة زيادة الوعي والبحث الجغرافي، لأن الجهود العسكرية انتقلت إلى زمن السلم والاستقرار وعمليات الدعم، ولكن تعقيد عمليات الحرب أيضا في إطار عمليات مكافحة الإرهاب قد ولدت مجددا اهتماما عامة وأكاديمية كذلك.

قبل عام 1998، كان آخر كتاب منشور حول الجغرافيا العسكرية هو الجغرافيا العسكرية للمؤلفين لويس بيلتير وج. إي. بيرسي. ومنذ عام 1998، تم نشر سبعة كتب معتبرة في الجغرافيا العسكرية. ومن الواضح أن عام 1998 شكل نقطة تحول؛ ففي تلك السنة نشر كتاب الجغرافيا العسكرية للمختصين

والعامة لمؤلفه جون كولينز، وكتاب محاربة العوامل لمؤلفه هارولد وينترز. وفي عام 2001، حرر إيوجين بالكا و فرانسيس جالجانو كتاب بعنوان نطاق الجغرافيا العسكرية: الطيف الواسع من وقت السلم إلى وقت الحرب، وكان هذا أحد كتابين ينشرهما بالكا وجالجانو حاولا من خلالها تناول الطيف الواسع للعمليات العسكرية من وجهة نظر مختصين بالجغرافيا العسكرية، وقد نشرا كتابها الثاني بعنوان الجغرافيا العسكرية: من السلم إلى الحرب في عام 2005، وتضمن تحليلات من العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى مناقشة موضوعات مثل إدارة المنطقة العسكرية وإغلاق القاعدة العسكرية وإعادة التجمع. كما ظهرت ثلاثة كتب أخرى في السوق؛ فقد نشرت مؤسسة "ناشيونال جيوغرافيك" كتاب بعنوان ساحات المعارك في عام 2003، ونشرت بلاكويل كتابة جديدة للمؤلف راكيل وودوورد بعنوان الجغرافيات العسكرية في عام 2004، كما نشرت مطبعة جامعة أكسفورد كتاب حرره كولين فلينت بعنوان جغرافيا الحرب والسلم في عام 2005.

شكل (82) التحليلات الجغرافية الكلية الجزئية ونطاقها

ثالثا: نشأة جغرافية الحرب وتطورها:

لعل استخدام المعرفة الجغرافية في دعم عملية اتخاذ القرار العسكري يعود إلى ما قبل التاريخ المكتوب. فقد تتبع طومسون استخدام الجغرافيا العسكرية

وأرجع أول استخدام لها إلى "مجدو"، بالقرب من مدينة حيفا الحالية، حيث حارب المصريون هناك جيوش عدد من دول المشرق في عام 1479 قبل الميلاد. كما أن المؤلفات التاريخية اللاحقة غنية بالأمثلة عن القادة العسكريين المعروفين الذين تأثرت معاركهم بتفسيرهم للعوامل الجغرافية. ويعتبر تأريخ ثيوسيديدس للحرب البيلوبونزية 431- 404 قبل الميلاد (Meigs 1961)، ورواية زينوفون عن زحف 10 آلاف من المرتزقة اليونانيين عبر آسيا الصغرى إلى شواطئ البحر الأسود عام 400 قبل الميلاد، والفراسة الجغرافية التي أبداها قيصر خلال حروب الغال 60-55 قبل الميلاد (Edwards 1939)، هي فقط بعض الأمثلة عن الأعمال الكثيرة التي يعج بها التاريخ، والتي تتضمن منظورا جغرافيا عسكريا.

أما من حيث الحقل الدراسي الرسمي، فقد كانت الجغرافيا العسكرية ابتكارا أوروبيا، حيث تفوقت فرنسا وألمانيا وبريطانيا في معظم أعمال هذا المجال خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وعلى العموم، يعتبر الكتاب الذي ألفه لافالي عام 1836 تحت عنوان " الجغرافيا الطبيعية والتاريخية والعسكرية، أول كتاب مخصص حصريا للجغرافيا العسكرية. فقد اكتسب هذا الفرع المعرفي سمعة إضافية بعد سنة عندما نشر البريخت فون رون، وهو قائد الأركان العامة البروسي (والذي أصبح بعدها وزير حرب معروفا)، كتاب يحتوي على توصيفات طبيعية - جغرافية للمناطق العسكرية في أوروبا.

وخلال الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ظهرت الجغرافيا العسكرية تحت اسم "الاستراتيجية الكبرى"، حيث تم تطبيقها على الأهداف الوطنية. وكان كتاب الجغرافيا العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وكندا الذي ألفه الملازم براون (1885) من أوائل المنشورات الأمريكية المكرسة حصرا لهذا الاختصاص، ولكن جهوده لم تحظ بالاهتمام لأن الكتاب كان مخصصا لاستخدامه مقررا دراسيا في مدرستي المشاة والفرسان. وقدم ماهان (1890) من خلال كتابه تأثير القوة البحرية على التاريخ 1660-

1783، أول مساهمة أمريكية تم إقرارها على نطاق واسع في هذا المجال، ووضع الأساس لما أصبح يعرف لاحقا باسم الجغرافيا الاستراتيجية.

وعلى الرغم من قلة المنشورات الأمريكية نسبيا في مجال الجغرافيا العسكرية مطلع القرن العشرين، استمر البريطانيون في وضع مجموعة مهمة من المؤلفات، وقدموا أعمالا بارزة خلال تلك الحقبة ألفها ماجواير (1899) وماكندر (1902) وماي (May 1909) وماكدونالد (MacDonnell 1911). وقد شكلت هذه الأعمال الشاملة دلالة واضحة على نضج هذا الفرع في بريطانيا العظمى آنذاك، وأثبتت تأثيرها في المنظور الأمريكي في السنوات اللاحقة.

وبرزت أول حاجة رسمية ملحة للجغرافيا العسكرية في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى؛ إذ ساعد الجغرافيون الأمريكيون في البداية بجهود الحرب من خلال تقديم أوصاف خطية للتضاريس الطبيعية المحيطة بمعسكرات التدريب الرئيسية المنتشرة عبر البلاد. وتمت بعد ذلك طباعة هذه الأوصاف على الوجه الخلفي لخرائط التدريب، واستخدمت في تعليم القادة والجنود المهارات الأساسية لتحليل التضاريس.

وعندما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية، قدم الجغرافيون الأمريكيون من جديد دعما كبيرا لجهود الحرب. ففي عام 1943، كان هناك نحو 300 جغرافي يعملون في واشنطن في مكتب الخدمات الاستراتيجية ووزارة الحرب وشعبة الاستخبارات وفي قسم خرائط الجيش.

وخلال الحرب، حقق المختصون بالجغرافيا العسكرية تقدمة أكبر من مجرد جمع البيانات وتصنيفها، ليصلوا إلى تقديم تقييمات مستمرة لكل من الجغرافيا الطبيعية والبشرية لمناطق معينة. وقد توجت هذه الجهود المشتركة في "الدراسات الاستخباراتية العسكرية والبحرية المشتركة"، التي كانت تضم في الأساس الجغرافيين الإقليميين لبعض الدول والمناطق المختارة. وكانت الدراسات الإقليمية مفيدة ليس للقادة والمخططين العسكريين فحسب، بل وأفادت

أيضا الفرق المختصة بتموين الجيش وفرق البحث والتنمية التي كانت مسؤولة عن تصميم الزي الرسمي الموحد والمركبات والمعدات والأسلحة والمواد.

أدت ضرورات أوقات الحرب وتزايد الاهتمام العام إلى زيادة الطلب على الجغرافيا العسكرية تاريخية . وأصبح هذا الفرع حاليا أكثر وضوحا من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. فالظروف الحالية لم تقدم دفعة كبيرة لهذا الاختصاص فحسب، بل ومهدت الطريق النجاح أكبر في المستقبل أيضا.

وباعتبار الجغرافيا العسكرية فرعا دائم التطور، فقد اكتسبت زخما هائلا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث مرت بعدد من النقلات النوعية التي تضمن تقدمة مطردة. أولا، تجاوز كثيرون حدود التركيز التقليدي الضيق على المشكلات العسكرية في زمن الحرب، وأخذوا بالاعتبار المخاوف في زمن السلم. والمفارقة أن مخاوف زمن السلم لطالما استنفذت القدر الأكبر من وقت الجيش وجهوده. ومع ذلك، فقد تجاهل الجغرافيون العسكريون هذه المجالات بشكل عام حتى وقت قريب.

أما النقلة النوعية الثانية والبارزة فتشمل احتضان مجالين عسكريين معاصرين هما عمليات الاستقرار والدعم والأمن البيئي؛ إذ يستمر هذان المجالان بتمثيل أرض خصبة ضمن الجغرافيا العسكرية الموسعة. فكلاهما قد تطور خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، ويبدو أنهما يتجهان نحو اكتساب قدر كبير من الاهتمام ضمن هذا الفرع من الجغرافيا في المستقبل. والتوسع في هذين المجالين الجديدين سيعزز إمكانيات هذا الفرع إلى أقصى درجة من خلال تمكين الأكاديميين والممارسين من حل المشكلات العسكرية عبر طيف كامل من السيناريوهات العسكرية المعاصرة من السلم إلى الحرب.

ويتيح الشكل (1-1) الذي تم تقديمه بداية في كتاب بالكا (Palka 1999)، للمرء تنظيم خطط البحث، وتوضيح حدود هذا الفرع؛ من أجل التقليل من جوانب الغموض التقليدية وتعزيز ترابطه. ويقوم النموذج على متغيرات السياق، والمقاييس، والمنهج، والرؤية. ويستطيع هذا التصميم حل المشكلات

العسكرية عبر مجموعة واسعة من سيناريوهات التوظيف من زمن السلم إلى زمن الحرب. كما يحدد المخطط حجم العملية (نطاقها)، وطبيعة الجغرافيا المعنية (المنهج). وأيضا بالإشارة إلى المنظور التطبيقي أو التاريخي)، يوفر هذا النموذج طريقة شاملة ومفيدة أيضا في تنظيم البحث في الجغرافيا العسكرية وتصنيفه. وربما الأهم من ذلك كله هو أن النموذج يعطي تصوره عن نطاق هذا الفرع من الجغرافيا ويقدم بناء تنظيميا.

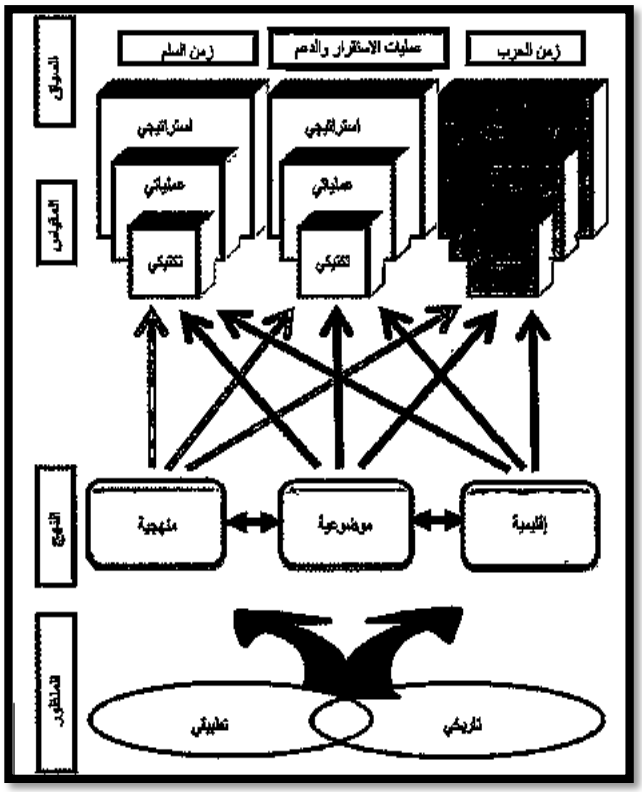

شكل (83) نطاق جغرافية الحرب

رابعا: مناهج البحث في جغرافية الحرب:

لجغرافيا الحرب ثلاث مناهج تحليلية دراسية، هي:

1- المنهج التقليدي:

ويدور هذا المنهج حول دراسة نظرية العلاقات الدولية التقليدية، والتي تتسم بالتأكيد على علاقات القوة بين الدول. وعادةً ما يتم تحليل السياسات الخارجية للدول في ضوء قراءتها الجغرافية والأيديولوجية والثقافية والتاريخية. وتتمثل النظرة التقليدية في النظرة إلى العالم مقسماً بين الشرق والغرب، أو الاشتراكية في مواجهة الرأسمالية. ومقسماً بين الشمال والجنوب، أو بين الغني الصناعي والفقير الزراعي.

2-المنهج التاريخي - البنائي:

يتميز هذا المنهج أنه يركز بؤرته على العالم لا على الدولة في دراسة الحروب والنزاعات الدولية. ويبحث في أسباب الحروب التي تؤثر بشكل سلبي في بنية العلاقات العالمية الاقتصادية - السياسية المتكاملة.

وقد جذب المنظور البنيوي اهتماما ملحوظا في الآونة الاخيرة فيما عرف بنظرية النظم العالمية، ويتجلى ذلك في أعمال مودلسكي وايمانويل ولارشتاين اللذان ركزا علىا العالم لا على الدولة، وعلى الرغم من اختلافهما في بعض المفاهيم، إلا أنهما قد أكدا معا على الارتباط بين النظم الديناميكية الاقتصادية والسياسية العالمية ودورات الهيمنة الدولية وحدوث النزاعات والحروب، حيث قدم مودلسكي نموذج الدورات الطويلة للسياسة العالمية، الذي يوضحه الجدول (52)

ويبدأ نظام مودلسكي قرابة سنة 1500م ، في شكل دورات متعاقبة، تغطي كلا منها ما يربو على 100 عام، وترتبط كلا منها بقوة عظمى تقوم بمهمة الحفاظ على النظام في منظومة العالم السياسية. وتتضح تفاصيل هذه الدورات الخمس في الجدول (52). وفي كلا منها نجد خطوات متتابعة ترصد قيام هذه القوى العالمية الاربع وسقوطها. وتبدأ الدورة بأوضاع عالمية ممزقة بسبب التنافس الدولي الحاد، الذي يؤدي إلى اشتعال الحروب. وتطول هذه الحروب

ساحات جغرافية شاسعة على الكرة الارضية، وتخرج القوة المنتصرة في الحرب لتفرض سيطرتها على النظام السياسي الجديد الناجم عن الحرب. وتنتهي هذه المرحلة بإبرام معاهدات تضفي الشرعية على النظام العالمي الجديد، الذي يتمركز حول القوة المنتصرة في الحلبة. ولأنه ليس في مقدور قوة واحدة مهما بلغت سطوتها أن تضمن لنفسها دوام الحال، فإن مرحلة التدهور تبدأ في التشكل. وفي بداية الجولة يقع النظام الدولي بين رحي قطبي كبيرين، ثم تتعدد الاقطاب على المسرح، إلا أنه يصاب النظام كله بالضعف، الامر الذي يمهد لميلاد قوة عظمى جديدة. وهكذا تبدأ الدورة التالية. وتتسم دورات مودلسكي السياسية بالاتساق، وهذا أمر يحسب له.

جدول(52) نموذج مودلسكي للدورات الطويلة للسياسات الدولية

الدورات	القوى الدولية العظمى	الحروب العالمية	المعاهدات لإضفاء الشرعية	المؤسسات الكبرى	علامات التدهور
1	البرتغال	الحروب الايطالية 1494- 1517	معاهدة ترورديسلاس 1494	شبكة قواعد عالمية	ضم البرازيل للتاج الاسباني
2	هولندا	الحروب الاسبانية 1579- 1609	هدنة لمدة 12 عام مع اسبانيا 1609	حرية الملاحة	الثورة الانجليزية
3	بريطانيا	الحروب مع فرنسا 1688- 1713	معاهدة اترخت 1713	السيطرة على البحار	استقلال الولايات المتحدة
4	بريطانيا	الحروب مع فرنسا 1792- 1815	مؤتمر فيينا 1815	التجارة الحرة	الامبريالية
5	الولايات المتحدة	الحروب مع المانيا 1914- 1945	صلح فرساي وصلح بوتسدام 1919- 1945	هيئة الامم المتحدة	حرب فيتنام

بيتر تايلور، كولن فلنت، ص 121.

أما ايمانويل ولارشتاين فقد طرح ما يعرف بدورات الهيمنة العالمية، وتمثل الهيمنة في تحليل النظم العالمية ظاهرة نادرة الحدوث في نظام العلاقة بين الدول، فقد حدثت ثلاث مرات، أولاهما في منتصف القرن السابع عشر وتمثلت في الهيمنة الهولندية، وثانيهما في منتصف القرن التاسع عشر وتمثلت في الهيمنة البريطانية، وآخرها هيمنة الولايات المتحدة الامريكية في منتصف القرن العشرين. وتتضمن الهيمنة السيطرة على مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي والايديولوجي.

ان ازدهار الدول المهيمنة وسقوطها يحدد دورة خاصة للهيمنة أيضا. وقد ربط ولارشتاين، دورات الهيمنة تلك بموجات الاقتصاد العالمي اللوجستية الثلاث. وتتضمن تلك الدورات السيطرة طويلة الامد على الاسواق العالمية للاستثمار، والتي تدعم وجود الدول المهيمنة. والاستثمار هنا سياسي واقتصادي معا، وهو ينتج بنيه تحتيه قوية، تتمثل في شبكات الاتصال والمواصلات والمعاملات المالية على اتساع النظام، جنبا إلى جنب مع شبكة ديبلوماسية قوية، وقواعد عسكرية في نقاط متعددة في العالم، وبهذه الامكانات تتأهل القوة المهيمنة للامساك بزمام الامور. وتنتهي دورة الهيمنة بنشوب حروب عالمية تستمر قرابة الثلاثين عاما وتنتهي ببروز قوة مهيمنة جديدة تعيد هيكلة النظام العالمي. وهكذا فقد مثلت حرب الثلاثين عاما، التي انتهت بتوقيع معاهدة وستفاليا سنة 1648، ايذانا ببدء السيادة الهولندية، ثم مثلت حروب الثورة الفرنسية النابليونية، التي انتهت بصلح فيينا سنة 1815، علامة بروز بريطانيا كقوة مهيمنة. ثم أتت الحربان العالميتان في القرن العشرين لتتمخضا في آخر المطاف عن قيام هيئة الامم المتحدة سنة 1945، إيذانا ببداية الهيمنة الامريكية.

3- المنهج السلوكي:

ساد المنهج السلوكي في دراسة العلاقات الدولية في الربع الأخير من القرن العشرين بتقنياته الكميّة، وتأكيده على العلاقة بين الإمكانات المحلية للدولة وسياستها الخارجية. لذلك فإن العوامل الجغرافية كالموقع والسكان والتحالفات

تتحد مع الخصائص الاقتصادية والتوجه السياسي وسباق التسلح كمقدمات للنزاع. وقد انبثق عن هذا المنهج بعض النظريات الجيوبوليتيكية الجديدة.

ويعيب هذا المنهج بأنه غير مكتمل، لأنه لا يضع في الاعتبار التطور التاريخي للدول، ويميل إلى التركيز على بعض الظاهرات في العالم السياسي، ويتجاهل البعض الاخر.

خامسا: تصنيف الحروب:

1- التصنيف المكاني للحروب:

تصنف الحروب مكانيا إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- الحروب الكوكبية أو العالمية:

تعرف هذه النوعية من الحروب جغرافياً بأنها حرب في كل أنحاء الأرض، مع كثرة الدول المشتركة فيها. وقد أصحبت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية في القرن العشرين حربيين عالميتين بسبب مقدرة القوى الرئيسية في الحرب في معظم بقاع الأرض، خاصةً الأماكن البعيدة. وذلك من جراء التطور الهائل في الأسلحة والمعدات والحركة. وقد سميت الحرب العالمية الأولى بالحرب العظمى، حتى جاءت الحرب الثانية (1939 - 1945) التي كانت أكثر عالمية مقارنةً بالأولى، لأن ميدان المعركة امتد من شمال أفريقيا حتى الاتحاد السوفيتي إلى بورما، ثم الكاريبي إلى المحيط الهادي.

ويصف هذا النمط الحروب التي تحدث بين كتل أو أحلاف أو مجموعات من الدول في مواجهة بعضها البعض، مثل الحلفاء ضد المحور على سبيل المثال.

ب-الحروب المحلية:

وهي حروب محدودة في مداها الجغرافي أو مقياسها المكاني، ومحصورة في عدد محدود من الدول. وقد كانت معظم الحروب عام 1815 م تنتمي لهذا

النمط. وقد تضمن بعضها الحروب بين قوة عظمى ودولة صغيرة، ومن أمثلة تلك الحروب:

- الحرب الروسية - اليابانية (1904 - 1905)، وبلغ عدد قتلاها نحو 130 ألف قتيل.
- الحرب بين باراجواي وبوليفيا (1932 - 1935)، وبلغ عدد قتلاها نحو 130 ألف قتيل.
- حرب الأيام الستة عام 1967 بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن، وبلغ عدد قتلاها نحوي 19600 قتيل.
- حرب كرة القدم بين هندوراس والسلفادور عام 1969،وبلغ عدد قتلاها نحو 6000 قتيل.

ويطلق بعض الجغرافيين على تلك الحروب اسم الحروب بين الدول، كالحرب بين بريطانيا والأرجنتين حول جزر الفوكلاند عام 1982، والحرب العراقية الإيرانية ما بين عامي 1980 حتى 1988، والحرب بين الهند والباكستان حول كشمير. وفي أغلب الحالات كان لعامل الجوار دور في الحروب المحلية، فاحتمال الحرب بين الدول المتجاورة أكبر بالمقارنة بالدول التي تبعد عن بعضها البعض، وأغلبها يرتبط بمشكلات الحدود بين الدول، والادعاءات التاريخية، فضلاً عن حروب التحرير الوطني من براثن الاستعمار.

ج- الحروب الأهلية

وهي حروب تتم داخل الدولة الواحدة بين شركاء في الوطن، وتقوم على تباين أيديولوجي أو ديني أو قومي أو اقتصادي، وعادةً ما تتشابك أسباب وعوامل الحروب الأهلية. ومنذ عام 1945، ومع تصفية الاستعمار الأوربي في معظم بلدان العالم، أصبحت الأهلية مركزة في العالم الثالث. كما أدى تفكك الدول المتعددة القوميات كالاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا إلى انتشار الحروب الأهلية، وعادةً ما تتطلع الأطراف المشاركة في الحروب الأهلية إلى دعم إقليمي أو دولي في صورة قوات مسلحة أو معونات أو مساعدات اقتصادية أو عسكرية أو تدريبية، حتى أن القوات المسلحة في الكثير من دول العالم الثالث أو دول

الأطراف تركز باطراد على قمع مواطنيها أكثر من الدفاع عنهم ضد الأعداء الخارجية.

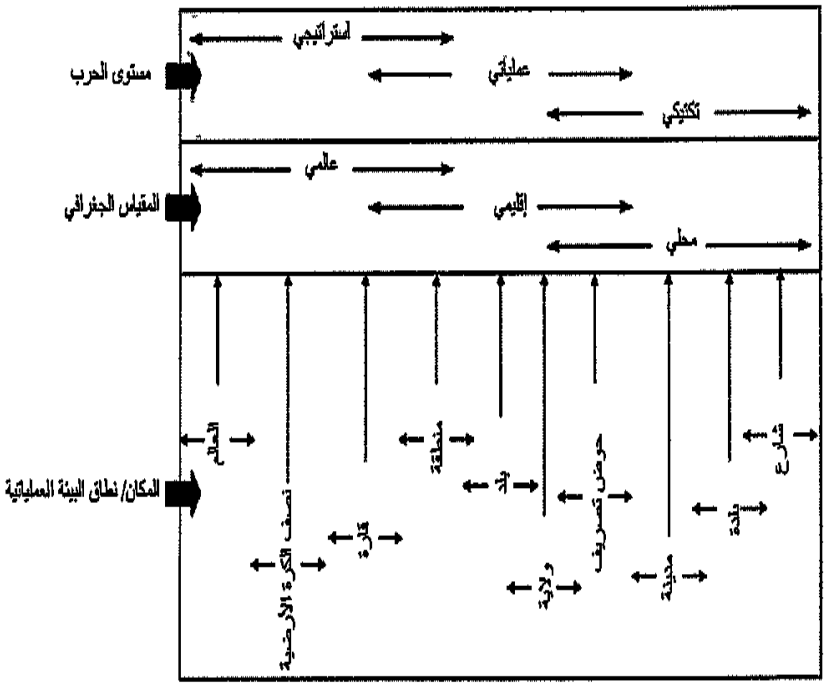

شكل (84) نطاق البيئة العملياتية وارتباطه بمستوى الحرب

2- التصنيف السببي للحروب:

أ- حروب الإمبريالية:

الإمبريالية هي التوسعية، والحروب التوسعية تعني ضم دولة قوية لأراضي دولة أضعف أو إقليم ما، ويقول بعض الجغرافيين أن الجيوبوليتيكا ليست سوى مسوغاً للإمبريالية، وأن الإمبريالية عادةً ما تقود إلى الحرب، وتحمل تلك المقولة بعض الصواب وبعض الخطأ. فالجيوبوليتيكا لا تؤدي دائماً إلى الإمبريالية، كما أن الإمبريالية ليست هي السبب الوحيد للحروب.

ب- حروب التحرير الوطنية:

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، تزايدت حدة المطالبة بالاستقلال الوطني من جانب الدول الخاضعة للاستعمار. وبحلول عام 1960، كان واضحاً أن نهاية

الحكم الاستعماري الأوربي للقارة الأفريقية باتت وشيكة، وفي كثير من الحالات حدثت عمليات انتقال سلمية نسبياً للسلطة، وفي حالات أخرى رفضت الدول الاستعمارية الإذعان، مما أدى لنشوب حروب كبيرة. فقد كانت حرب التحرير الجزائرية (1954 - 1962) هي النذير بالحروب التي اندلعت في أفريقيا خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين، وكانت هي أول حروب التحرير الوطنية، وواحدة من أكثرها دموية.

ج- الحروب المصاحبة لمولد الدولة:

يرتبط هذا النمط من الحروب بحركات الانفصال داخل الدولة الواحدة، مما قد ينتج عنه تحقق ذلك ومولد دولة جديدة من رحم الدولة الأم. ومن الأمثلة على ذلك مولد بنجلاديش من رحم باكستان، كذلك جنوب السودان من رحم السودان الأم.

ء-الحروب الحدودية:

يرتبط هذا النمط من الحروب بالنزاعات الحدودية بين الدول المتجاورة، وقد يكون النزاع حول امتداد الحد السياسي، أو حول وظائفه، أو حول الموارد الممتدة عبره. ومن الأمثلة على تلك الحروب: الحرب بين العراق وإيران المسماة بحرب الخليج الأولى (1980 - 1988) حول الحدود السياسية المشتركة بينهما في شط العرب.

هـ- حروب الموارد:

منذ قرون والدول تتعارك حول الأرض وما تحويه من موارد، حتى أن معظم الحروب التي دارت رحاها -والتي قد تشتعل في المستقبل- ترتبط بالحصول على الأرض. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، حدد قسم الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية قائمة تضم 28 مادة معظمها من المعادن، والتي حدثت مشاكل في إمداداتها بالنسبة للولايات المتحدة أثناء الحرب، وأصبح اصطلاح المعادن الاستراتيجية مهماً في ما بين الحربين العالميتين. وأن الموارد الاستراتيجية هي تلك الموارد الضرورية للدفاع، والتي توجد منابعها مصادر الإمداد بها بصفة

أساسية أو كُليّة خارج حدود الدولة، ويكون من الضروري تأمين إمداداتها واحتياجاتها أثناء الحرب.

و- الحرب بالوكالة:

يتضح من المعنى أن تلك الحرب تعنى انغماس دولة مساندة لدولة أخرى تقوم بالحرب بالنيابة عنها ضد الدول الأخرى التي تريد الحرب معها. وقد اتسمت فترة ثمانينيات القرن العشرين بتوترات الحرب الباردة المتفاقمة، والحروب بالوكالة في بلدان نامية تمتد عبر الكرة الأرضية، وفي غضون ذلك تدخلت القوى العظمى في النزاعات المحلية، التي كان يمكن أن تكون ثانوية وقصيرة الأجل. ولكن بدلاً من ذلك تصاعدت، ولعل من أبرز بؤر الحرب بالوكالة في مناطق القرن الأفريقي وأفغانستان وأمريكا الوسطى.

ع- الحرب العرقية:

تقوم الحرب العرقية على أسس إثنية أو دينية أو لغوية، أي أنها ترتبط بالقومية. وتحفل القارة الأفريقية بالعديد من الصراعات والحروب العرقية في تاريخها، منها الصراع في جنوب السودان، وكذلك الحال في يوغسلافيا السابقة بعد تفككها.

ف- الحرب على الإرهاب:

لقد تمخض عن هجمات 11 سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن دي سي وما نتج عنها من ذعر وصدمة ودمار، وما تلاها من احتمال هجمات إرهابية، أن أعيد تعريف السياسة العالمية من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية بعد ساعات قليلة من الهجوم، فظهر مصطلح ما يسمّى بالحرب على الإرهاب.

تزايدت المخاوف حول الحرب على الإرهاب مع سلسلة من التفجيرات أصابت كل من لندن وموسكو والقاهرة وشرم الشيخ ونيويورك وأطلنطا. كما أن السفارات عدة بلاد مثل في المملكة العربية السعودية وتنزانيا واليمن وكينيا كانت أهدافاً لهجمات إرهابية.

والحرب على الإرهاب مؤسسة على مفهوم مجرد، وليست حرباً كغيرها فيها حدود وجيوش ودول، فالحرب على الإرهاب تتميز باعتمادٍ أكبر على القوات الخاصة والمخابرات والقوى الأمنية والدبلوماسية والإعلامية. وذلك بالرغم من وجود اثنتي عشرة اتفاقية دولية حول الإرهاب، مثل الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب لعام 77، والاتفاقية الدولية لمكافحة التفجيرات الإرهابية لعام 1998، والاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، وغيرها.

سادسا: فروع جغرافية الحرب:

إن جغرافية الحرب أو الجغرافيا العسكرية هي تلك الجزء من العلوم العسكرية الذي يتعامل مع خصائص منطقة العمليات بقدر ارتباطها بالقوات والمهام العسكرية، والجغرافيا العسكرية هي تطبيق لأساليب التحليل الجغرافي للمشكلات العسكرية، وتطبق الجغرافيا العسكرية في مناطق تحددها طبيعة ومهام القوات المسلحة، وتقسم إلى ثلاثة فروع رئيسة هي:

1- الطبوغرافيا العسكرية:

تستخدم الطبوغرافيا العسكرية لتحديد أثر الظواهر الطبيعية والاصطناعية لمنطقة العمليات على عمليات عسكرية، وهذا يشمل حساب الظواهر الطبيعية كمعلم سطح الأرض والتضاريس وأنماط التصريف المائية والحياة النباتية والحياة الحيوانية، ومواد سطح الأرض، ويدخل في الحسبان منجزات الإنسان كالمباني والطرق والسكك الحديدية والمطارات والسدود وخطوط الأنابيب وفلاحة الأرض، ولكن لا يدخل الإنسان في الحسبان عادة في المنطقة المعنية، ويمكن أن يشمل تحليل الأرض الطقس والمناخ.

وتستعمل مصطلحات أخرى غير الطبوغرافيا العسكرية لوصف استخدام الجغرافيا العسكرية، أهمها تحليل الأرض وتقدير الأرض واستخبارات الارض وتعني الطبوغرافيا العسكرية بتوجيه المهمة، كما تعرف منطقة العمليات طبقا للمهمة، وستختلف أهمية معالم سطح الأرض تبعا لطبيعة المهمة، وللتل والنهر على سبيل المثال أهمية مختلفة إن كانت المهمة دفاعية وليست هجومية.

إن تحليل الأرض أمر ديناميكي متعدد الجوانب، فالموقف العسكري يتغير باضطراد، وستتغير وجهات النظر، وهكذا ستتغير أهمية الأرض بالنسبة للقائد، فالتغيرات في الأسلحة العسكرية والتكنولوجيا يمكن أن تغير أهمية الأرض، ويمكن للنهر الذي كان يشكل حاجزا كبيرا أن يصبح معضلة بسيطة بعد إنتاج وتحسين معدات التجسير القتالي، ويمكن لهدف كان مهملا في الماضي بسبب بعده أن يصبح ذو أهمية بعد إنتاج أسلحة بعيدة المدى، حتى الأرض نفسها تتغير بفضل ظواهر وأحداث طبيعية كانجراف التربة والزلازل، كما تتغير بالإنشاءات البشرية كالمطارات والجسور، كما تغيرها العمليات العسكرية بفعل تحركات القوات ونيران المدفعية والضربات الجوية.

العناصر العسكرية لطبوغرافيا العسكرية

1- الموانع:

وهي معالم الأرض التي تبطئ أو تحد من سرعة حركة القوات الصديقة أو المعادية أثناء الاشتباكات.

2- المراقبة:

وهي قدرة منطقة ما على السماح أو منع مراقبة المنطقة من قبل العدو بالمشاهدة البصرية أو بالمستشعرات.

3- التخفية:

دور منطقة ما في تسهيل تجنب المراقبة من قبل العدو.

4- الغطاء:

ما توفره منطقة ما من حماية أمام صواريخ وأسلحة النيران المباشرة للعدو.

5- طرق المواصلات:

وتشمل الطرق بأنواعها لحركة الأفراد والآليات.

هناك عنصر أساسي في الطبوغرافيا العسكرية ألا وهو تعريف تحليل العلاقات المكانية وسط المعالم الأرضية، فعلى سبيل المثال إذا كانت المهمة

العسكرية هي الاستيلاء على تقاطع طرق فإن عدة عناصر يجب ملاحظتها: موقع التقاطع بدقة، ومسافة واتجاه هذا التقاطع بالنسبة للوحدة العسكرية التي ستقوم بمهمة، وخصائص وميزات الأرض، والموقع النسبي لمعالم الأرض (إن كانت تسهل أو تصعب مهمة الوحدة العسكرية المكلفة بالمهمة) يجب إدخال مثل هذه الأمور في الحسبان، إضافة إلى أسلحة الوحدة وأفرادها ومعداتها لا لتقدير الزمن اللازم الإنجاز المهمة فحسب بل حتى إن كان بالإمكان إنجاز المهمة أصلا.

2- تحليل استراتيجية المنطقة العسكرية:

إن تحليل استراتيجية المنطقة هو تطبيق للجغرافيا العسكرية على مستوى فن إدارة العمليات، ويستخدم تحليل المنطقة لوصف الأثر الواقع على العمليات العسكرية لخصائص مسرح حرب حقيقي أو محتمل، وتحليل المنطقة يختلف عن تحليل الطبوغرافيا العسكرية، لأنه يشمل تحليل البشر وطبيعتهم وثقافتهم.

كما تهتم الطبوغرافيا العسكرية بالعمليات العسكرية الفردية بينما تحليل استراتيجية المنطقة يستخدم على نطاق الجيوش، لذا فان تحليل المنطقة يحتاج وقت طويل وتخضع لمبدأ التنبؤ. لذا يعتبر جهاز الاستخبارات في القيادة الرئيسة للقوات البرية والبحرية والجوية هي المسؤولة عن تحليل استراتيجيات المناطق العسكرية.

لهذا فان تحليل المنطقة يقدم تخطيط للعمليات العسكرية في الميدان، وإن اقتضت قسوة أحوال الشتاء متطلبات خاصة للملابس العسكرية فهذا يعني إدخال ذلك بالحسبان عند الإعداد للحملة العسكرية، وإن كان غطاء الغيوم سيحد من العمليات الجوية فهذا يعني بالضرورة حساب ذلك عند التخطيط لنوع وحجم الوحدات التي ستستخدم، وإن كانت الأرض في بعض الأماكن لا تصلح لحركة الدبابات فإن ذلك سيحسب حسبه عند تنظيم القوات للقتال، كما أن وجود المدنيين سيؤثر عند القرار باستخدام أسلحة نووية أو تقليدية، ويؤثر وجود

اللاجئين على حركة القوات والمؤن بل والموارد، وعليه فإن كل العناصر والعوامل السابقة تدخل في الاعتبار في تحليل المسرح.

3- جيوبوليتيك الحرب:

يطلق على تطبيق الجغرافيا العسكرية على المستوى العالمي أو الاستراتيجي اسم الجيوبوليتيك، ويشمل الاعتبارات السياسية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية التي تؤدي إلى فهم أو مدخل استراتيجي كامل.

إن جوهر الجيوبوليتيك هو اعتبار عناصر حجم وشكل وخصائص أمة ما مقارنة مع أمة أخرى، وقد يؤن التاريخ أمثلة عديدة على أهمية الموقع والأرض فدولة مثل بولندا مثلا هي دولة بين قوتين عظميين لكنها دون خطوط دفاع طبيعية قد عانت من غزو متكرر، وبقيت سويسرا محايدة دون المساس بها رغم مرور المنطقة بعدة حروب كبيرة وذلك بخصائص موقعها في جبال الألب. أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت بمأمن من الغزو لبعدها عن أوروبا ولم تكن بحاجة إلا لأسطول بحري صغير في الفترة 1917- 1965 في حين أن اليابان افتقرت للأرض الفسيحة والمواد الخام، وسعت على توفير أمنها بالتوسع نمو الصين وجنوب شرق آسيا.

تدخل الجيوبوليتيك في الاعتبار التوتر القائم بين الدول البحرية القوية والدول الداخلية الحبيسة. وقدم ألفرد ماهان فكرة القوة البحرية اعتمادا على التجربة الخاصة ببريطانيا حيث صمدت الجزر البريطانية، واستعصت على أي غزو من القارة الأوروبية، وقد حكمت بريطانيا إمبراطورية عالمية نحو 140 عاما بفعل التفوق البحري على الصعيدين التجاري والعسكري، وفي عام 1904 وصف السير هارفولد ماكيندر السهول الروسية بأنها قلب أوروبا وتنبأ بأن التفوق النهائي على العالم سيكون لمن يسيطر على القلب، أما في ألمانيا وقبل الحرب العالمية الثانية فقد دعم كارال هاوسهوفر أهداف الحرب التي شنتها ألمانيا، مؤكدا أن ائتلاف ألمانيا وروسيا واليابان سيكون غير قابل للهزيمة. كان

غزو هتلر للاتحاد السوفيتي عكس نصيحة هاوسهوفر سببا لقيم تحالف بين القوى البحرية ممثلة بالإمبراطورية البريطانية والولايات المتحدة والقوة البرية السوفيتية مما أدى في النهاية إلى هزيمة ألمانيا عام 1945. وقدم نيكولاس سبيكمان عام 1943 فكرة أرض الحواف كمقابل لفكرة قلب الارض وبناء على رأي سبايكمان فإن اتحادا مؤلفا من القوة الاقتصادية لأرض الحافه أي الولايات المتحدة وغرب أوروبا ودول حوض المحيط الهادي سيكون أكثر قوة من قلب الارض في الاتحاد السوفيتي.

إن الجيوبوليتيك عنصر أساسي في الفكر الاستراتيجي العسكري في عهد القوة النووية، وإن المفاهيم الجيوبولتيكية للموقع النسبي والقوة أمر هام في الإبقاء على توازن عالمي لقوة التحالفات بين القوى العظمى والقوى المتوسطة، وتساعد الجيوبوليتيك في فهم كيفية تأثير التغيرات المستقبلية في القوى النسبية للدول على العمليات العسكرية المتوقعة.

سابعا: العوامل الجغرافية المؤثرة على جغرافية الحرب:

1- التضاريس:

لاشك أن هناك صلة وثيقة بين جغرافيا المنطقة والحرب، حيث إن التضاريس هي البيئات الطبيعية التي تدور المعارك عليها. فليست ثمة معركة أو حملة عسكرية لم تلعب فيها الأوضاع العسكرية – الأرض والمنظومة الثقافية والتأثير الشديد لعاملي المناخ والطقس - دوراً حاسماً في عملية اتخاذ القرار العسكري، إذ يتحتم على القادة وأركان التخطيط تخطيط العمليات بما يناسب الأوضاع الطبيعية والمعركة.

ورغم أهمية التدريب الجيد والقيادة الناجحة وتفوق الأسلحة والمذهب العسكري في كسب المعارك، إلاّ أن الجغرافيا لها تأثير كبير على النتيجة الحاسمة للحرب. فينبغي على القادة - على كافة المستويات - أن يضعوا نصب أعينهم العوامل الطبيعية والثقافية الأساسية التي تحدد نتائج المعارك، ولعل من أهم تلك العوامل القيود التي يفرضها عاملا الوقت والمكان، والاعتبارات

الجغرافية الثابتة المتمثلة في الأرض والطقس والمناخ. علاوة على ذلك، فإن دروس التاريخ تبين أن القائد بوسعه استغلال الأوضاع العسكرية بدهاء للتغلب على خصم يفوقه عدداً وعدة، أو يتمتع بمزايا أرضية واضحة.

وقد استهان اليابانيون في المحيط الهادي بقدرة الأمريكيين على إنشاء المطارات والموانئ في مناطق اعتقدوا أن ظروف الأرض لا تسمح بذلك ، وقد كلّف الافتقار إلى تقدير القدرات التقنية في الأربعينات حول دور الأرض ، كلّف اليابانيين الشيء الكثير وذلك عندما حاولوا المرة تلو الأخرى الالتفاف خلال حملات الجنرال ماك آرثرMacArthur المسماة island - hopping .

وفي حرب فيتنام التي خاضتها الولايات المتحدة كان لطبيعة المسرح الارضي أثر واضح على التخطيط للحملة. وكانت الأقاليم الثلاثة في فيتنام حيث حاربت القوات الأمريكية وحلفاءها هي : السهل الساحلي الشمالي ، والمرتفعات الوسطى ، ودلتا نهر ميكونغ Mekong .

كانت الخطة في بداية الحملة الأمريكية هي العثور على القوات الفيتنامية الشمالية وإلحاق الهزيمة بها بشكل حاسم ، وأن يتزامن هذا الأمر مع استمرار الحملات والهجمات المضادة على قوات ثوار الفيتكونغ Vietcong . حدا ما سبق بالولايات المتحدة إلى نشر قواتها عبر البلاد بأعداد تزيد أو تقل بما يتناسب وأعداد مواطني المنطقة ، ووفق التهديد المتوقع . وكانت الأراضي المهمة key terrain محددة تعبويا وليس لكامل المسرح ، وكان خيار إغلاق الحدود بالكامل بين شمال وجنوب فيتنام وحتى دولة لاوس غير متابع أو غير قائم بقوة كبيرة .

ورغم أن الولايات المتحدة كانت تكسب وتنتصر في ميدان المعركة إلا أن حملتها تحولت إلى حرب استنزاف attrition كسبتها فيتنام الشمالية حيث فقدت الولايات المتحدة عزمها على القتال .

على المستوى التعبوي أبطأت وعورة الأرض وطبيعتها الجبلية في المرتفعات الوسطى، وغزارة الأمطار في دلتا نهر ميكونغ من سرعة العمليات

وحركة القوات، وصعب بذلك على الولايات المتحدة حشد طاقاتها وإمكانياتها بالكامل من أسلحة حديثة، كما قللت كثافة الغطاء النباتي والأجزاء العليا من أشجار الغابات المطيرة من أثر وفعالية الهجمات الجوية، كما صعبت من تقدير ما خلفته عمليات القصف. لقد وفرت النباتات في المنطقة ميزة التخفية لقوات فيتنام الشمالية وقوات الفيتكونغ مما ساعد هذه القوات في نصبها للكمائن، وكان رد القوات الأمريكية واستجابتها لما سبق إزالة النباتات بقطعها أو برشها بمواد كيماوية تقضي عليها.

وعلى الرغم من أن القوات الجوية والبحرية لا تحارب على اليابسة ، لكنها تعتمد على قواعد مقامة عليها ، ورغم أن حاملات الطائرات والقطع البحرية المرافقة لها تعمل بالطاقة النووية ، فإنها قد تعمل لفترات طويلة دون العودة إلى قواعدها ، لذا فإن من الأمور الهامة معرفة وفهم ما سيكون عليه أثر الأرض على العمليات العسكرية الجوية والبحرية . وتحارب القوات الجوية من اليابسة وما يعلوها ، وينصب الاهتمام بمنطقة العمليات من حيث مدى ملائمة الأرض لتكون مهابط للطائرات ومطارات ، ومدى كفاية دعم الطرق وخطوط السكك الحديدية ، وتؤثر طبيعة الأرض على التكتيك ، وعلى نوع الذخائر الملائمة لمهاجمة الأهداف الأرضية ، خصوصا للطيران المنخفض كالطائرات العمودية ومقاتلات الإسناد المباشر والإسناد القريب . وبالرغم من التقدم البالغ في التقنيات المتطورة للأنظمة الملاحية فالأمر يتطلب من طواقم الطائرات التعرف على ظاهرات سطح الأرض وتمييزها عن بعضها لتحديد مواقعهم ومواقع أهدافهم.

أيضا على سلاح البحرية التعرف على امتدادات الأرض أي أطراف اليابسة، تقرر طبيعة خطوط السواحل مدى توفر الموانئ والمراسي الآمنة حيث تبقى العواصف عدوا خطرا على السفن في عرض البحر. ويبقى بُعد القتال البحري عن مناطق الإسناد عاملا رئيسا في الحرب وأساليبها، رغم زيادة المدة التي يستطيع الأسطول بقاءها في البحر دون إعادة تزويد. كما تشكل هيئة وشكل قاع المحيط عاملا رئيسا في الحرب تحت الماء، حتى حرب الفضاء space

warfare ستتأثر بأنظمة هبوب الرياح في الغلاف الجوي، وبشكل وطبيعة الأرض تحته.

2- الطقس:

يتشابه المناخ climate والطقس weather في أنهما يعبران عن حالة الجو، لكنهما يختلفان في الفترة التي يغطيانها، فالمناخ هو معدل حالة الجو لمكان أو إقليم خلال الفصول والسنة ، وذلك خلال فترة زمنية طويلة. أما الطقس فهو حالة الغلاف الجوي للأرض في الوقت الراهن، وكذلك المتوقع مستقبلا من حيث درجة الحرارة والضغط الجوي والرياح وغير ذلك.

ولحالة الجو الراهنة أو المتوقعة الأثر البالغ والدور الخطير على العمليات العسكرية، وذلك منذ أقدم العصور وحتى الوقت الحالي . ويسعى القادة منذ القدم للاستفادة من حالة الجو لصالح قواتهم قدر الإمكان، ومحاولة استغلال فترات تحسن الحالة الجوية بما يسمح بتوجيه ضربة شديدة للعدو، أو القيام بعملية عسكرية هائلة، ويعتبر إنزال الحلفاء على ساحل النورماندي الفرنسي في الحرب العالمية الثانية مثلا واقعيا على ذلك، حيث تم الإنزال بنجاح في الوقت الذي لم تتوقعه القيادة الألمانية بسبب سوء الأحوال الجوية آنذاك.

وتعلم السوفيت في روسيا من حروبهم السابقة مع الفنلنديين ، وجهزوا قواتهم بملابس وتكتيكات خاصة لمواجهة البرد القارس والجليد، في حين تجمد الألمان ن وغاصوا في المستنقعات.

وقد لعبت أحوال الطقس في غابات الأردين بنهاية عام 1945 دورا هاما على قدرة الحلفاء في السيطرة على الهجوم اليائس الأخير للألمان، فقد قطعت الإمدادات والدعم الجوي عن القوات الأمريكية المرابطة في باستوجن Bastogne لعدة أيام بسبب رداءة الأحوال الجوية، ولكن عندما انجلت الغيوم تمكنت الطائرات الأمريكية والبريطانية من القيام بواجبها، وساعدت بذلك في هزيمة الألمان بشكل حاسم، لقد كانت أحوال الأرض وظروف الطقس عوامل هامة في الحرب العالمية الثانية.

كما كان لأحوال الأرض والطقس في جنوب شرق آسيا تأثير بالغ على الحرب الفيتنامية ، واثر عمل زمن وعامل مسافة منطقة العمليات عن الولايات المتحدة على استراتيجية ومحصلة الحرب ، وكان لطول المسافات أثره الكبير في زيادة الصعوبات عند إقامة وإدامة الخطوط اللوجستية للإمداد والاستبدال وفي حين تم حل مشكلة اللوازم العسكرية بتطبيق استخدام الموارد الضخمة ، ظهر بُعد المسافة بين فيتنام والولايات المتحدة كمشكلة ، واسهم هذا في فقدان الدعم الشعبي الذي أنهى بنهاية الأمر الحرب دون أن تحقق الولايات المتحدة أهدافها الاستراتيجية منها .

وكان الطقس عاملا هاما على الدوام في الحرب. ومن أمثلة ذلك الأثر السيئ للأعاصير على أسطول قبلاي خان (1216 – 1294م) حفيد جنكيز خان ، حين أراد عبور مضيق كوريا بهدف غزو اليابان ، فقد هبت عواصف أوقفت الغزو، وكانت من القوة أن أطلق عليها المدافعون اليابان " كاميكازي "وتعني" الرياح الإلهية" ومنها جاءت تسمية الطائرات الانتحارية اليابانية في الحرب العالمية الثانية تذكارا لتلك الرياح التي أنقذت اليابان مرتين في العامين 1274 و1281م. وبعد نحو 6 قرون تجلى اهتمام بالغ برصد حالة الجو في منطقة القنال الإنجليزي عام 1940م حيث كانت تبذل جهود للحيلولة دون إبادة نحو ثلث مليون جندي بريطاني وفرنسي بإخلائهم من ميناء دنكرك- الميناء الوحيد الباقي - على الساحل الشمالي الفرنسي بعد سقوط فرنسا بيد الألمان.

وتعمل القيادات في مختلف جيوش العالم على توفير المعلومات العلمية المحدثة الخاصة بالطقس والمناخ ووضعها في غرف العمليات ليسترشد بها عند وضع الخطط، كما تسعى القوات المسلحة للاستفادة من تقنيات العصر في الملابس العسكرية، والمعدات والآليات، لتكون الأفضل عند مواجهة عوامل الأحوال الجوية، ويتوقف هذا الأمر على الإمكانيات المادية والعلمية لكل دولة.
ومن أهم عوامل الطقس المؤثرة على العمليات العسكرية هي:

1- الرؤية المتدنية :

الرؤية هي المسافة الأفقية التي يمكن منها مشاهدة أهداف أو أجسام معينة وتمييزها بوضوح، فهي درجة شفافية الهواء بالنسبة لبصر الإنسان. ومن الظواهر والعناصر الجوية المؤثرة على مدى الرؤية: الضباب والضباب الرقيق (الشابورة) والمطر والغبار.

ومدى الرؤية هو المسافة الأفقية التي يمكن عندها مشاهدة جسم كبير داكن اللون مقابل للأفق في وضح النهار. ويستعمل جهاز لتحديد مدى الرؤية يدعى ترانسمسوميتر ، وقد يكون في تدني مدى الرؤية لأقل من 3 كيلومترات فائدة للقوات الصديقة والمعادية. ويمكن أن يخفي مركز الثقل center of gravity والمناورة للقوات التي تقوم بالهجوم ، وقد يزيد من فرص تحقيق المفاجأة. أما سلبيات تدني مدى الرؤية فهي إعاقة القيادة والسيطرة . كما ُينقص تدني مدى الرؤية من فعالية الاستطلاع والمراقبة .

2-الرياح السطحية:

تعرف الرياح السطحية بأنها الرياح التي تقاس على سطح محطة الأرصاد الجوية، في حين أن الرياح بتعريفها الواسع هي الحركة الأفقية للهواء فوق سطح الأرض. يمكن للرياح القوية أن تقلل من فعالية القوات المتحركة بوجه الرياح، وذلك بإثارتها للغبار والدخان والرمل والمطر أو الثلج على هذه القوات، في حين تتمتع القوات المتحركة مع اتجاه الرياح القوية بمدى رؤية أفضل، وعلى ذلك بإمكانها التحرك بسرعة وسهولة أكثر. كما تحد الرياح القوية من الطيران والعمليات المحمولة جواً (الطائرات العمودية بشكل أساسي).

3- التساقط:

هو ما ينتج عن تكاثف بخار الماء في الجو، والذي يتجمع في الغيوم، ويسقط على الأرض بشكل مطر أو ثلج أو بَرَد وما شابه.

ويؤثر التساقط على صلاحية التربة للسير أي على تحمل حركة الآليات دون استخدام الطرق المعبدة والممهدة على وجه الخصوص، كما يؤثر على مدى الرؤية، وفعالية الأفراد، وعلى كثير من المعدات المتنوعة.

ويؤدي المطر الغزير إلى جعل سطح الأرض غير المعبد ، والأرض منخفضة المنسوب، والمناطق خارج الطرق، غير قابلة للعبور أو المرور. ويؤدي تساقط المطر والثلج إلى خفض شديد لفعالية وكفاءة الأفراد بسبب تقليل مدى الرؤية، والتسبب بإزعاج الأفراد وإحساسهم بعدم الارتياح، وبزيادة إرهاقهم وشعورهم بالتعب، والتسبب بمشكلات بدنية ونفسية لهم.

ومن الآثار الناجمة عن التساقط:

- معدل إسقاط القوات ، واكتساب الهدف target acquisition في العمليات المحمولة جواً ، بأي نوع تساقط ، وبأية كثافة.
- تتجمد الريش الدّوارة (المراوح rotor blades (في الطائرة ، وتتعرض سلامة الطائرة للخطر عند حدوث أي تجمد freezing ، وذلك في عمليات الطيران.
- تتناقص فعالية جميع الرادارات (أكثر من 10 جيجا هيرتز) وتتأثر جميع مستشعرات الأشعة دون الحمراءinfrared sensors في عمليات الدفاع الجوي ، إن زاد معدل التساقط السائل على 1,27 سم / ساعة.
- تتأثر الحركة على الشاطئ في العمليات البرمائية ، إن زاد معدل التساقط السائل على 0,25 سم / ساعة.
- تتأثر القدرة على الحركة وصلاحية التربة للسير ، ويتأثر تخزين المواد بشكل عام ، إن زادت كمية التساقط السائل على 5 سم خلال مدة تغسل 12 ساعة.
- يترتب على حدوث أي تجمد إلحاق الضرر بمعدات وهوائيات antennasسلاح الإشارة (اللاسلكي) .

4- غطاء الغيوم:

هو مقدار الغيوم في سماء منطقة معينة. ويؤثر نوع الغيوم ومقدار التغيّم وارتفاع قواعد الغيوم وقممها، وسقف الغيمة ceiling هو المسافة بين أسفل الغيمة وسطح الأرض تحتها مباشرة ، كل ذلك يؤثر على عمليات الطيران.

5- الحرارة والرطوبة:

درجة الحرارة هي درجة سخونة جسم ما، وتقاس بالترمومتر. وتعتمد درجة حرارة منطقة ما على درجة عرض المكان ومقدار ارتفاعه عن سطح البحر، ومقدار بعده عنه وعوامل أخرى. أما الرطوبة فهي كمية بخار الماء في الجو، أما الرطوبة النسبية relative humidityفهي معدل (يعبر عنه عادة بالنسبة المئوية) بين مقدار بخار الماء الموجود فعلا في كمية من الهواء وكمية البخار التي يمكن أن تجعل الهواء مشبعا عند درجة حرارة معينة.

ويبدو أثر درجة الحرارة ونسبة الرطوبة على النحو التالي:

- لدرجة الحرارة ونسبة الرطوبة أثر مباشر على أداء الأفراد والآليات على حد سواء.

- تتسبب درجة الحرارة المفرطة بإصابات للأفراد كضربة الشمس والجفاف ، وبإصابة محركات الآليات بالتآكل والاحتكاك مما يؤدي إلى توقف المعدات عن العمل.

- تتسبب درجات الحرارة المنخفضة جدا بزيادة إصابات الطقس البارد كالتجمد وعضات الصقيع ،كما تتسبب بتعطيل أنظمة التبريد والمحركات ومن ذلك تجمد ماء أو سوائل تبريد المشعات radiators حيث يؤدي تجمد الماء في المشع إلى كسره وتمزقه وبذلك تفقد الآلية نظام تبريدها وسترتفع درجة حرارة المحرك سريعا مما يصيبه بالعطب سريعا ، كما تتناقص فاعلية مزلقات lubrications الآليات من زيوت وشحوم، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة المتطلبات اللوجستية إلى حد كبير. هذا وتعمل الجهات المنتجة لأنظمة تبريد المحركات والزيوت والشحوم على تطوير منتجاتها لتلائم الأحوال الجوية في البيئات المختلفة، ورغم ذلك تبقى حدود صلاحية هذه الأنظمة والمواد قائمة.

- تؤثر زيادة نسبة الرطوبة إلى أكثر من 35 % في انتخاب سلاح الهندسة للمواقع ، سواء بما يتعلق بالمعدات أو الأفراد ، حيث تؤثر الرطوبة المرتفعة على سلامة المعدات ، ودقة أداء الأجهزة ، وكذلك راحة الأفراد.
- تؤثر الرطوبة المرتفعة جدا في زيادة فعالية الأسلحة الجرثومية وزيادة انتشارها ، في حين يعمل الجفاف عكس ذلك .
- تؤثر الرطوبة بوجه عام والمرتفعة بوجه خاص بتلف الأدوية والعقاقير الطبية ، والتي يجب حفظها في الأماكن المظلمة والجافة ، ولا تزيد درجة حرارتها على 20 درجة مئوية.

6- الضغط الجوي:

يعطي علم الأرصاد الجوية وخبراء الطقس أهمية كبيرة للضغط الجوي سواء على سطح الأرض أو على ارتفاعات متفاوتة منه. ويتأثر الفرد وأنشطته المختلفة باختلاف الضغط ، كما تتأثر بعض المعدات بذلك، ومن ذلك اختلاف السيطرة على الضغط في طائرات الجناح الدوار عن طائرات الجناح الثابت من طائرات مقاتلة وطائرات نقل . إذ لا توجد سيطرة على الضغط الجوي في الأولى، أما الثانية فيتوقف الأمر على نوع الطائرة ومقدار الارتفاعات التي ستحلق فيها، وإن كانت بشكل عام ذات قدرات على ضبط الضغط والسيطرة عليه داخلها ، حيث يحتاج فيها الطاقم إلى أجهزة خاصة ، ومستلزمات لتنفسه . ومن ذلك تطلب استخدام طواقم الطائرات المقاتلة وما شابهها بزة خاصة ذات مزايا وخصائص معينة تحول دون نقص دم الفرد في منطقة الرأس وأعلى جسمه ، وعدم تجمع دمه في أسفل جسمه ، هذا إضافة لاستعمال قناع يزوده بالأكسجين . وهذا بسبب طبيعة عمل الطائرة المقاتلة من حركة ومناورة والتنقل من تحليق شاهق ومنخفض والعكس خلال فترة زمنية قصيرة.

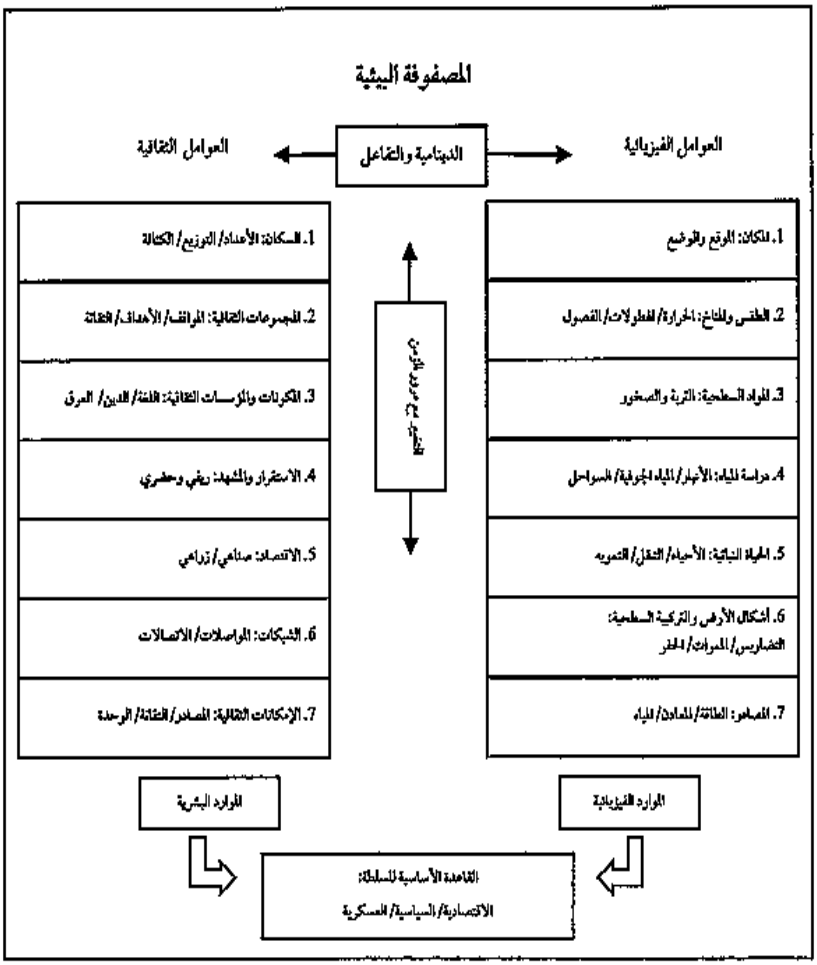
المصفوفة البيئية
العوامل الثقافية
الديناميكية والتفاعل
العوامل الفيزيائية
1. السكان: الأعداد/ التوزيع/ الكثافة
2. المجموعات الثقافية: المواقف/ الأهداف/ الثقافة
3. المكونات والمؤسسات الثقافية: اللغة/ الدين/ العرق
4. الاستقرار والمشهد: ريفي وحضري
5. الاقتصاد: صناعي/ زراعي
6. الشبكات: المواصلات/ الاتصالات
7. الإمكانات الثقافية: المصادر/ الثقافة/ الوحدة
1. المكان: الموقع والوضع
2. الطقس والمناخ: الحرارة/ الهطولات/ الفصول
3. المواد السطحية: التربة والصخور
4. دراسة المياه: الأنهار/ المياه الجوفية/ السواحل
5. المياه النباتية: الأحياء/ النقل/ التصريف
6. أشكال الأرض والتركيبة السطحية: التضاريس/ المنحدرات/ الخطر
7. المصادر: الطاقة/ المعادن/ المياه
الموارد البشرية
الموارد الفيزيائية
القاعدة الأساسية للسلطة:
الاقتصادية/ السياسية/ العسكرية

ثامنا: جغرافيا سباق التسلح

لا تقتصر الدراسة الجغرافية للحرب على دراسة الاتجاهات المكانية والزمنية للحروب العالمية والمحلية، وتعليل حدوثها، وتوزيعها الجغرافي، اذ تضم الى جانب ذلك الاهتمامات المعتادة للجيوبوليتيكا كخطط المعارك، والتحليل الارضي والجيواستراتيجي والمعدات الحربية والامكانات التسليحية.

خلص "وليم بونجي" وهو جغرافي امريكي، إلى الأثار التدميرية المتوقعة على مختلف الأنواع الحية، وعلى كوكب الارض (كمل ماهر ص 321)

التسلح في الشرق الاوسط " دراسة حالة"

مفهوم التسلح:

التسلح هو السلوك الذي تتبعه الدولة لتكريس سيادتها ووحدتها الوطنية على اقليمها، فهدفها منه الحصول على قوة كافية تستطيع أن تشرف على تطبيق قوانين الدولة وحماية ممتلكاتها الضرورية، لاسيما اذا كانت الدولة تعاني من حركات انفصالية وحالات عنف مسلح.

اسباب الصراع في الشرق الاوسط:

هنالك العديد من الأسباب التي ساهمت في زيادة الصراع في منطقة الشرق الأوسط وذلك بسبب:

1- ما يمثله موقعة الجغرافي السياسي في منتصف قارات العالم .

2- سعي اسرائيل الى ضمان أمنها مما يولد عوامل متواصلة للصراع.

٣- تعدد مصادر ومنابع الفكر المتطرف في المنطقة وتعدد مستويات الإرهاب وانتقاله من النطاق الداخلي والاقليمي الى النطاق العالمي. ان لهذا العامل آثار جيوبوليتيكية سلبية على دول الشرق الأوسط اذ تنتشر اخطر المجاميع الارهابية ولاسيما ما يسمى بتنظيم القاعدة في افغانستان وأجزاء من باكستان في منطقة القبائل فضلا عن اليمن وكذلك انتشار اخطر المجاميع الارهابية في العراق

وسوريا وشمال سيناء وليبيا ما يسمى بداعش الأمر الذي ادى الى فقدان اجزاء كبيرة من سيادة تلك الدول فضلا عن تحملها أعباء اقتصادية كبيرة .

4- حالة استبداد انظمة الحكم، وهذا العامل له اثار جيوبوليتيكية سلبية على دول الشرق الأوسط اذ تنتشر في بعض دولة العديد من الأنظمة الدكتاتورية.

5- وجود حركة دينية راديكالية مما أثر على نمط الثقافة الشرق أوسطية، وهذا العامل له بعد جغرافي سياسي سلبي على دول الشرق الأوسط وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سنهاجم الإسلام الراديكالي في الشرق الاوسط حتى نزيلة من سطح الأرض، والمقصود بالإسلام الراديكالي ليس المجاميع الارهابية كداعش وتنظيم القاعدة كما يزعم بل كل المسلمين الذين لا يؤمنون بالقيم والمعتقدات الامريكية.

6- تتسم المنطقة بوجود ازمات اقتصادية وركود سياسي ونظام تعليمي فاشل ووجود تهديد ثقافي، عوامل تدعوا الى الاصلاح وضرورة نشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

اسباب التسلح في الشرق الاوسط:

هنالك العديد من الأسباب التي دفعت دول الشرق الاوسط الى التسلح وهي كالتالي:

١- تسعى الدول من خلال التسلح الى تحقيق مكاسب سياسية كما هو الحال في السلاح النووي، ان لهذا العامل آثارا جيوبوليتيكية سلبية على دول الشرق الأوسط ولاسيما أن بعض دولة النووية مثل إسرائيل و إيران وباكستان والهند أصبحت تستخدم السلاح النووي وسيلة للتدخل في القرار السياسي في بعض الدول واحيانا فرض القرار السياسي وهذا يؤدي الى فقدان تلك الدولة الاستقلالية قرارها السياسي واستقلاليتها.

٢- تعزيز الذات القومية ولاسيما بعض الدول التي تمتاز بالتعصب الشديد لقوميتها مثل ايران والهند.

3- الرغبة في التمايز السياسي ومثال على ذلك تسعى اسرائيل أن تصبح القوى الكبرى في الشرق الأوسط من حيث الكم والنوع.

4- تلعب العوامل النفسية دورا مهما في زيادة التسلح ، اذ يقول مورغن ثاو الذي ربط بين التسلح والعوامل النفسية للفرد بوصفة فردا طبيعيا في المجتمع وصانع قرار على مستوى الدولة.

5- تسعى الدول من خلال التسلح الى الحفاظ على توازن القوى القائم او اعادة فرضة، كما هو الحال في التوتر بين ايران والسعودية اذ تسعى كلتاهما إلى أن تصبح الأقوى في المنطقة(حارث قحطان، الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 6، 2015، ص311).

خصائص التسلح لدول الشرق الأوسط

هناك العديد من الخصائص التي يمتاز بها تسلح دول الشرق الأوسط وهي كالتالي:

1- الحجم الهائل للتسلح وتنامية بوتائر عالية، اذ قدر الانفاق العسكري العالمي حوالي ١٠٠١ مليار دولار في عام 2005 ،ثم قفز الى ١٧٧٩مليار دولار في عام ٢٠١5.

٢- تحتل الدول النفطية ولاسيما دول الخليج العربي وايران بالإضافة إلى الهند المرتبة الأولى في التسلح.

٣- أن الإنفاق على التسلح الضخم يترافق مع نقص في القوى البشرية المؤهلة لاستخدام هذا السلاح ولاسيما دول الخليج العربي التي تعاني تخلخلا سكانيا انعكس بصورة سلبية على قوة تلك الدول.

4- العدد الضخم من الجنود والتكلفة المرتفعة لحصة الجندي الواحد.

5- تعاظم التبعية العسكرية والتقنية الى الدول الرأسمالية ، وهذا واضحا بصورة جلية أن اغلب دول المنطقة تابعة بصورة شبة كلية الى الولايات المتحدة الأمريكية.

6- رغبة بعض دول الشرق الأوسط ولاسيما ايران والسعودية وتركيا والهند وباكستان، في تحديث قواتها بالشكل الذي ينسجم مع مصالحها وتوجهاتها الجيوبوليتيكية والاستراتيجية.

الاثار الجيوبولتيكية لمشكلة التسلح في الشرق الأوسط

لاشك أن آثار الإنفاق العسكري لا تتوقف عند حدوده المباشرة بما يسببه من ارهاق الأرواح وتدمير البنية التحتية، كذلك زيادة الإنفاق على التسلح له آثارا على التنمية ورفاهية المجتمع، فالعلاقة بين التسلح والتنمية علاقة قوية جدا، حيث اعتبرت الأمم المتحدة أن التسلح صار مهددا خطيرا للأمن ومعوقا للتنمية، فكلما زادت النفقات التسليحية لدول الشرق الأوسط كلما انعكس سلبيا على تنمية هذه الدول من خلال ما يتم تخصيصه من مبالغ كبيرة جدا تحجب من الناتج المحلي الإجمالي ،ينظر جدول(53)

جدول (53) التسلح والناتج المحلي الاجمالي لدول الشرق الاوسط 2015 بالمليار دولار

الدولة	التسلح ٢٠٠٠	الناتج المحلي ٢٠٠٠	التسلح ٢٠٠٥	الناتج المحلي ٢٠٠٥	التسلح ٢٠١٠	الناتج المحلي ٢٠١٠	التسلح ٢٠١٥	الناتج المحلي ٢٠١٥
افغانستان	-	-	-	٥,٢٨٥	٣,٧	١٥,٩٣٦	٧,٤	١٩,٣٣١
اسرائيل	٨,٠	١٣٢,٣٩٦	٨,٨	١٣٥,٤٠٨	٦,٧	٢٣٣,٧٥٤	٦٠,١	٢٩٩,٤١٥
الاردن	٦,٣	٨,٤٥٧,٩	٦,٠	١١,٤٠٧	٨,٧	٢٦,٤٢٥	١٠,٩	٧٣,٥١٧
الامارات	٣,٤	،١٠٤,٣٣٧	٢,٨	١٤٧,٨٢٤	٦,٥	٢٨٦,٠٤٦	١٠٠,٢	٣٧٠,٢٩٦
البحرين	٤,٠	٩,٠٦٢,٩١	٤,٨	١٣,١٥٠	١٠,٣	٢٥,٧١٣	-	٣١,١٢٥
الجزائر	-	٥٤,٧٩٠	-	٨٥,٣٢٥	٨,٢	-	٦٠,٣	١٦٦,٨٣٨
سوريا	٥,٥	١٩,٣٢٥	٥,١	٢٥,٠٨٦	٢,٩	-	-	-
اليمن	٥,٣	٩,٦٣٦	٧,٠	١٣,٨٧٣	٤,٥	٣٠,٩٠٦	١٠,٢	٣٧,٧٣٣
السودان	-	١٢,٢٥٧	٣,٢	٢١,٤٥٧	١,٨	٦٥,٦٣٤	١,٣	٩٧,١٥٦
العراق	-	-	-	٣٦,٦٢٧	٤,٥	١٣٨,٥١٦	١٠٠,٢	١٨٠,٠٦٨
الكويت	٧,٢	٣٧,٧١١	٦,٥	٥٩,٤٤	٨,٥	١١٥,٤١٩	٣٠,٦	١١٤,٠٤١
المغرب	-	٣٨,٨٥٧	٤,٥	٥٩,٦٢٧	٣,٦	٩٣,٢١٦	٤,٢	١٠٠,٥٩٣
السعودية	١٠,٦	١٨٨,٤٤٧	٨,٧	٢٥٨,٧٤٢	١٠٠,٧	٥٢٦,٨١١	٣٠٠,١	٦٤٦,٠٠١
الهند	-	٤٧٦,٦٠٩	-	٧٢١,٥٨٤	٣٠٠,١	١٦٥٦,٥٦٢	٣٠٠,٧	٢٠٩٥,٣٩٨
باكستان	-	٧٣,٩٥٢	-	٧٧,٩٧٧	٢٠٠,١	١٧٧,٤٠٦	٧٠,٣	٢٧١,٠٤٩
تركيا	٥,٠	٢٦٦,٥٦٧	٣,٨	٣٩٢,١٦٦	٤,٨	٧٣١,١٤٤	٤٠,٤	٧١٧,٨٩٧
تونس	-	٢١,٤٧٣	١,٦	٣١,١٨٣	٧,٠	٤٤,٠٥٠	٦,٠	٤٤٣.٠١٥
ايران	٣,٨	١٠٩,٥٩١	٢,٩	١٨٣,٦٩٧	١٠,٣	٤٦٧,٧٩٠	١٠,٣	-
مصر	٣,٢	٩٩,٨٣٨	٣,٣	٧٨,٨٤٥	٦,٨	٥٨,٦٤١	١٠٠,٤	٣٣٠,٧٧٨
عمان	١٠,٦	١٩,٥٠٩	١٢,١	٢٤,٧٦٣	٣,٠	١٢٥,١٢٢	١٠,٤	٦٩,٨٣٠
قطر	-	١٧,٧٥٩	-	٣١,٧٣٤	٣,٠	٨٣,٠٠	٦٠,٥	١٦٤,٦٤١
لبنان	٥,٥	١٧,٢٦٠	٤,٧	٢٠,٩٥٥	٦,٤	٨٣,٠٠٩	٥,٠	-
ليبيا	-	٣٨,٢٧٠	٢,٥	٣٣,١٢٢	٢,٤	٧٤,٧٧٣	٤,٤	-
المجموع	٧٨,٤	١٦٤٣٢٤٧	٨٨,٣	٢,٤٠٩,٨٩٦	٥,٧١٤	٥,١٣٨,١٦٣	١٢٩٣.٩	٦,٢٢٨,٧٢٢

بالإضافة إلى ذلك أن التسلح انعكاسات جغرافية سياسية سلبية على دول الشرق الأوسط لأنها تعتمد على الدول المتقدمة في تسلحها ، واصبحت تعاني من التبعية بمختلف اشكالها، ولعل السبب في ذلك هو موقع بعض دولة ضمن هيكل تقسيم العمل الدولي التي تخصصت بإنتاج وتصدير المواد الخام وليس الانتاج الكبير الآلات ، مما اسهم في زيادة مديونية تلك الدول، و أصبحت الدول المتقدمة تستطيع التحكم في القدرات التسليحية لدول المنطقة وبالتالي التحكم في ميزان القوى.

جغرافية السلام

أولا: مفهوم جغرافية السلام

تُعرف جغرافية السلام على انها ((الطريقة التي من خلالها نتعرف على الاساليب التي يساهم بها الفكر الجغرافي في تشكيل عمليات السلام والتنمية والطرق التي من خلالها يرتبط السلام والتنمية معاً, فالدول تشكل سياساتها الامنية والتنموية وفقا لطبيعة تفهمها لجغرافية العالم والدول الاخرى. لذا فانه من الضروري فهم هذه القواعد الجغرافية من اجل ادراك اسباب العنف والفقر وطبيعة الاستراتيجيات اللازمة للقضاء عليها).

لذا فان هنالك علاقة وثيقة ما بين الكيفية التي يستثمر بها صانع القرار السياسي المعطيات الجغرافية لبلاده وبالمقابل في تفهم المعطيات الجغرافية للدول الاخرى سواء أكانت مجاورة او غير مجاورة, من اجل معرفة نقاط القوة والضعف في تلك الجغرافية, وفي صياغة الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها العمل على تعزيز الوضع الداخلي من جهة والتحرك بطريقة فاعلة للتعاطي مع الجوار الجغرافي بشكل افضل يضمن مصالح الدولة وتطلعاتها المستقبلية من جهة اخرى.

لقد أُستخدمت هذه الفكرة بشكل او بأخر خلال فترة الحرب الباردة بالطريقة التي ضمن فيها كل طرف من اطراف الحرب تلك عدم تعرضه للغزو المباشر واحياناً كثيرة في التعاون بين الطرفين لفك عناصر الارتباط المكاني لازمات كادت ان تعصف بالعلاقات الدولية لذاك الزمان, وهو ما لم يكن بالإمكان تخيلهُ مطلقاً لولا امتلاك كل طرف من اطراف هذا الصراع للعناصر التي يستطيع من خلالها فرض السلام بالطريقة التي يراها ملائمة لمصالحه وبما يلحق اقل الاضرار بالمنافس في ضوء ما يمتلكه من معطيات جغرافية تقود الى تقليل حدة الضغط الذي يُسلط عليها, وهو ما قاد ربما الى الانهيار الذي يمكن ان ندعوه بالانهيار السلمي للاتحاد السوفيتي (كنطاق جغرافي وليس كأيديولوجيا) في ضوء اختلال العلاقة الخاصة بين طرفي التنافس فيما يتعلق بكيفية تطوير

الاستراتيجيات الخاصة باستثمار العناصر الجغرافية التي لعبت دوراً مهماً في تحديد النتيجة النهائية للعبة التنافس تلك, لكن ذلك لا ينفي ابداً الدور الذي لعبته الجغرافيا في اشاعة السلام الدولي في العديد من اوقات الازمات, مع الاعتراف ان ما بين الاستنزاف والتواصل في تحقيق هذا التوازن وفقاً للعقيدة الاستراتيجية الصحيحة التي تتبانها الدول في ادامة تواجدها على المسرح الجغرافي للعالم, تكمن مدى اهمية جغرافية السلام من عدمه.

فمثلا غياب الوعي الجيوبولتيكي لدى العديد من ابناء الطبقة السياسية الحاكمة اليوم في العراق قاد الى جهل واضح بكيفية استثمار الجغرافيا العراقية و بما يخدم تحقيق جغرافية السلام مع كل دول الجوار الجغرافي للعراق وبالنتيجة قاد الى مجمل الفوضى التي اجتاحت البلاد منذ الاحتلال الامريكي في 2003.

ان السلام لا يمكن ان يكون او يُحترم ما لم تكن هناك قيادات قادرة على التوظيف السياسي الصحيح لمعطيات الجغرافيا وبما يعزز ما يمكن تسميته بجيوبولتيكا السلام للابتعاد عن الجيوبولتيكا بأسلوبها الحربي والتوسعي الذي عادة ما يقوم على الابتزاز والاستهتار بأرواح الشعوب ومقدراتها لتكون مجالاً حيوياً لخدمة الاقوى والاجدر في ميدان العلاقات الدولية , مما يعني ان عالم اليوم لا مكان فيه للضعفاء ممن يفشلون في قراءة الجغرافيا الثنائية الابعاد للسياسة الداخلية والخارجية التي عليهم اتباعها, ليكون السلام والحرب انعكاساً مباشراً لهذا الفهم المعمق للجيوبولتيكا.

ثانيا: الجغرافيا السياسية لمبادرات السلام

لقد تم تصور ثلاثة اقتراحات إقليمية لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالوسائل السلمية وهي في انتظار تفعيلها منذ نهاية حرب الخليج في عام 1991، ولكن على الرغم من دخول العديد من الأطراف في هذه العملية، لم يكن هناك أي تقدم ملموس في أي من هذه الاقتراحات. ويمكن وصف هذه الاقتراحات لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط بأوصاف الأرض مقابل السلام" و "السلام الشامل" و "السلام مقابل السلام". وينطوي كل من هذه

الصيغ على مكونات إقليمية مختلفة يتم تفسيرها بشكل مختلف من قبل الأطراف المعنية.

كان مفهوم الأرض مقابل السلام، وما زال، هو الصيغة التي تتمتع بأعلى درجات القبول في المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والفلسطينيين. وهي تعرف أيضا باسم حل الدولتين في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تدور هذه الصيغة حول إلزام إسرائيل بالامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي رقمي 242 و ٣٣٨ و اللذين يدعوان إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بالقوة العسكرية في حرب يونيو عام 1967، أي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة. وقد كانت إسرائيل، بشكل ملحوظ، في حالة خرق مادي لهذه القرارات الخمسة وثلاثين عاما. لكن بمجرد أن تمتثل إسرائيل لهذه القرارات، حسب ما برد في الرواية، سيعطى الفلسطينيون الفرصة لتحقيق تقرير المصير والسيادة على هذه الأراضي، والتي تشكل 23% من وطنهم. وغني عن القول، ينظر الشعب الفلسطيني وقيادته إلى هذا الحل على أنه سوية إقليمية تاريخية، تسوية تعترف صراحة بسيادة إسرائيل على ال 77% المتبقية من فلسطين كما هو محدد من قبل الانتداب البريطاني القديم. كما تمثل هذه التسوية التاريخية، بشكل ملحوظ، جوهر خطاب الرئيس ياسر عرفات في تصريحه المتكرر عن "سلام الشجعان"، الذي كان يأمل أن يتوصل إليه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحق رابين في إطار اتفاقيات أوسلو العامي ١٩٩٣ و ١٩٩٠.

يشير مصطلح "السلام الشامل" إلى أنه بمجرد حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس صيغة الأرض مقابل السلام، فلربما تصبح إسرائيل في وضع أفضل لتحقيق علاقات سلمية كاملة وشاملة مع بقية الدول العربية لم يكن لدي معظم الدول العربية، باستثناء سوريا ولبنان، أي نزاع حدودي مع إسرائيل، وقد أكدت القمة العربية التي عقدت في بيروت عام ٢٠٠٢ مجددا على استعداد العرب للاعتراف بوجود إسرائيل في إطار ما عرف بخطة السلام السعودية - وهي خطة تمت الموافقة عليها أيضا من قبل معظم الدول العربية.

وخلافا للمفهومين السابقين، تحظى صيغة "السلام مقابل السلام" بتأييد كبير من المجتمع الدولي من خارج دوائر معينة محافظة في الولايات المتحدة وبرفض تام من قبل الفلسطينيين، فهذا المفهوم لا يرى حاجة لانسحاب إسرائيل من أي بقعة أرض اكتسبتها بالقوة من الفلسطينيين، ويذهب أيضا إلى أنه يتوجب على الفلسطينيين والعالم العربي قبول أو الرضوخ لهيمنة إسرائيل وسيطرتها على كل أراضي فلسطين من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط، فسوف تقدم إسرائيل السلام للعرب ولكنها لن تقدم لهم أرضا، وهي بذلك تتجاوز سعي الفلسطينيين إلى تقرير المصير وجميع قرارات الأمم المتحدة تماما.

ولقد أصبحت هذه الصيغة تقريبا المخطط الضمني للحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة حزب الليكود في التعامل مع القضايا الفلسطينية على الرغم من التصريحات المتفرقة التي أدلى بها رئيس الوزراء، والتي تعلن عن الاستعداد لقبول صيغة محددة يتوافر فيها الحد الأدنى من الدولة وفقا لأحكام إسرائيل. وبعيدا عن هذا الحل، هناك بعض القطاعات في الطبقة السياسية الإسرائيلية والجمهور تفضل بديلا لذلك، وهو عبارة عن سيناريو متطرف في الأساس يتضمن نقل الفلسطينيين بالقوة أو باختيارهم من فلسطين إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن، في مرحلة ما في المستقبل، حينما يتم وضع القاعدة السياسية لمثل هذه الخطوة الجذرية، وعندما يبدو الوقت ملائما لذلك.
وبذلك فالدارس للجغرافيا السياسية لمثل هذه المبادرات يجب عليه تسليط الضوء على الممارسات المكانية للهيمنة التي تمارسها إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني.

ثالثا: الجغرافيا السياسية لحركات السلام

لم يسجل الجغرافيون حضورا بارزا في دراسة حركات السلام. وهو أمر لا يدعو للدهشة نظرا لاهتمامهم الأكبر بمجال الحرب والإمبريالية. وحتى الآن فإن الدراسة التي أجراها برون Brunn عام 1985 هي المسح الجغرافي الوحيد الشامل عن حركات السلام، وهي عبارة عن دليل لمنظمات السلام وأنشطتها التي تغطي الولايات المتحدة بصورة أساسية. أما الدراسات الأخرى للجغرافيين

فهي قليلة وتركز على الحملات الفردية المناهضة للحرب أو استراتيجيات نزع السلاح. ومع هذا فلقد أسهم الجغرافيون إسهاما كبيرا مؤخرا في تحليل السياق النظري الأوسع لحركات السلام. وتقدم هذه الأعمال تصورات مكانية لتعبئة الحركة الاجتماعية إلا أن الاستحسان العام للأبعاد الجغرافية لحركات السلام لا يزال غائبا.

1- خصائص حركات السلام

إن السلام يعني أكبر من مجرد غياب الحرب. فعلى الرغم من التعريف التقليدي بأنه نقيض للحرب فإن باحثي ونشطاء السلام يتبنون الآن مفهوما للسلام يتضمن الشروط الضرورية للوصول إلى مجتمع غير عنيف وعادل على كل مستويات النشاط الإنساني. ولا تسعى حركات السلام المعاصرة إلى إلغاء العنف الظاهر للحرب فحسب وإنما تناضل أيضا من أجل تحويل البنى الاجتماعية المسئولة عن الموت والمعاناة الإنسانية. وبحسب الرؤية "الإيجابية" للسلام فإن الحرب تمتلك الأسس البنيوية ذاتها مثل العنف الشائع والفقر والتدهور البيئي. ولقد كان للنقد النسوي والراديكالي لسلطة الرجل و الرأسمالية والإمبريالية تأثيرا عميقا على إعادة صياغة مفاهيم الحرب والسلام بدءا من أوائل سبعينيات القرن العشرين.

إن فكرة السلام الإيجابي تجعل التمييز بين حركات السلام من بين عدد لا يحصى من الجماعات المشاركة في التغير المجتمعي أمرا صعبا. وبحسب تقدير بعض الكتاب يوجد ما يربو على ٢٠٠ ألف منظمة في العالم النامي وحده. ومن الممكن أن تستبعد اللائحة المنظمات البيروقراطية غير الحكومية التي لا تعمل بالسياسة (منظمات المجتمع المدني NGOs) والتي ينصب اهتمامها على تسهيل توفير الخدمات الاجتماعية فقط، ولكن حتى الجماعات التي تعمل من أجل التغيير الهيكلي وتدمج ممارسات مختلفة للاحتجاج الاجتماعي والهويات الاجتماعية تتحدى التصنيف السهل بكونها تكرس جهودها من أجل السلام. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المنظمات تستخدم مصطلح السلام لإخفاء نياتها الحقيقية. ومن الأمثلة التاريخية على ذلك مجلس السلم العالمي الموالي

للسوفيت الذي أيد سياسات النظام الشمولى وكذلك المنظمات الموالية لحلف الناتو التي أنشئت لمقاومة حركات نزع السلاح النووي في ثمانينيات القرن العشرين.

ومن الملاحظ أن معظم المطبوعات حول حركات السلام لم تعرض المسألة تعريفها وإنما اقتصرت تحليلاتها على المنظمات والجماعات المعارضة للحرب أو الأنشطة المتعلقة بها. ومن ثم فإن المفهوم السلبي للسلام يجتاح الأدبيات الخاصة بحركات السلام. أما الجماعات التي تعمل من أجل السلام الإيجابي وبخاصة المنظمات الشعبية في العالم النامي فتتناولها الأدبيات التي تعالج الحركات الاجتماعية الجديدة. لقد حاولت إيليز بولدينج أن تملا هذا الفراغ وتخاطب كلا من الجماعات المعارضة للحرب والجماعات المشاركة في عملية بناء السلام، أي الأنشطة التي يقومون بها من أجل خلق عدالة اجتماعية، لكن اختياراتها كانت انتقائية. وتستخدم بولدينج هذه الأمثلة لتبرز رأيها المحوري بأن لثقافات السلام تاريخا طويلا وأننا نستطيع أن نتعلم منها لخلق عالم يخلو من العنف البنيوي.

2- الجغرافيا التاريخية لحركات السلام

- المنشأ والذروة الأولى

ترجع معظم كتب التاريخ بدايات جماعات السلام إلى أعقاب حروب نابليون ولكنها ترجع جذورها إلى الإيمان المبكر بنشاط السلام. إن جميع الأديان تنادي فعليا بالسلام ونبذ العنف ويرجع تاريخ الاحتجاجات الشعبية التي قامت بها الجماعات الدينية إلى فجر التاريخ الميلادي. وثمة نماذج مبكرة من اللاعنف لدى كل من اليهود، ومتصوفة الإسلام، والمسيحيين، ومنها تلك المظاهرة التي قام بها ٤٠٠ ألف شخص في مدينة فيرونا بشمال إيطاليا في منتصف القرن الثالث عشر ضد قيام حرب أهلية دموية. وفي منتصف القرن السابع عشر ضمن إنشاء مستعمرة "ويليام بين William Penn" لمجتمع الأصدقاء الديني (كويكرز Quakers) علاقات سلمية مع السكان الأمريكيين الأصليين طوال

سبعين عاما. ومع هذا تتغير مواقف معظم الأديان إزاء السلام ويزخر التاريخ بنماذج من الحروب التي باركتها القيادات الدينية.

وتمثل الفترة التي تلت حروب نابليون نقطة تحول لحركات السلام بطرق عديدة. فمن الناحية السياسية نرى مفهوما جديدا للحكم. فبعد الثورتين الفرنسية والأمريكية، واستنادا إلى الفلسفات السياسية التعاقدية لجون لوك ومونتسبكيو وجان جاك روسو، ينظر إلى السلطة السياسية على أنها تقع الأن في يد الشعب. وشجعت فكرة السيادة الشعبية على قيام المواطنين بالمشاركة في شئون الدولة على نحو أكبر.

ومن الناحية الاجتماعية، بزغت حركات مقاومة كرد فعل على اتجاه سلطة الدولة إلى محو الاختلافات المحلية من خلال فرض لغة وتعليم ورموز موحدة، كما ساهم ذلك بشكل غير مقصود في حشد حركات السلام على نطاق أوسع.

وبلغ الدعم الشعبي الكبير لحركات السلام المنظمة ذروته في أواخر القرن التاسع عشر. فبحلول القرن التاسع عشر، كان هناك ما يربو على 400 جمعية للسلام في أوروبا والولايات المتحدة. وقد أثمرت جهود هذه الجمعيات عن نتائج ملموسة؛ ففي العقد الأخير للقرن التاسع عشر نجح التحكيم الدولي في منع الحرب في أكثر من ستين حالة، وفي عام 1905 انفصلت السويد سلميا عن النرويج بمساعدة حركات السلام في كلا البلدين. ولقد ساعدت التعبئة التي امتدت لما وراء الحدود الوطنية عبر وسائل النقل وتكنولوجيا الاتصالات مثل السكك الحديدية والتليغراف في إنشاء العديد من الكيانات الدولية التي تكرس جهودها للسلام. وكان مؤتمر السلام العالمي يعقد سنويا بعد عام ١٨٩٢، وفي عام 1899 أنشئت محكمة لاهاى وهي أول محكمة دائمة للتحكيم الدولي. ونتيجة لتكاتف الجهود شاركت الحكومات الوطنية والتقت في مؤتمري لاهاى في عامي ١٨٩٩.

- **أثر الحرب العالمية الأولى والثانية**

بلغ الدمار والموت الذي شهدته الحرب العالمية الأولى مستوى غير مسبوق؛ فعلى سبيل المثال قتل 60 ألف جندي بريطاني في غضون ساعات في اليوم الأول من معركة السوم Batle of the Somme عام 1916. وبنهاية الحرب راح 8,5 مليون جندي ضحية لقتال دام أربع سنوات.

وعلى الرغم من حدة القتل فإن تأثيره على نشاط السلام كان متداخلا نظرا للإطار القومي والوطني الذي وضع فيه هذا الصراع. ولقد وجهت تهمة الخيانة إلى نشطاء السلام أثناء الحرب مما اضطرهم إلى النضال ضد القمع الذي مارسته الحكومة. ويذهب يونج Young إلى أن الحركة الأمريكية المناهضة للحرب تعرضت لقمع على يد حملات الشرطة والاعتقالات وإجراءات الحراسة، ومع هذا لم تختف حركات السلام على نحو كامل ويرجع الفضل في ذلك إلى دعاة السلام الملتزمين. ورفض 16,500 شخص في بريطانيا تأدية الخدمة العسكرية، وقد مثل متهم نحو ١٠٠٠ شخص أمام محاكم عسكرية. كما رفض التجنيد أيضا ٤٠٠٠ شخص في الولايات المتحدة، وأنشئت العديد من الحركات المناهضة للتجنيد. وأنشئت أيضا حركة زمالة التصالح في كل من بريطانيا عام 1914 والولايات المتحدة عام 1915. وفي عام ١٩١٧ - وهو العام الذي دخلت فيه الولايات المتحدة الحرب - تم إنشاء لجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمات.

ومن بين المجهودات الشجاعة التي بذلها دعاة السلام، يبرز التحريض النسوي على نحو خاص. ففي عام 1914 قامت نحو 1500 سيدة بمسيرة مناهضة للحرب في نيويورك وبعد مضي عام على ذلك أنشئ حزب السلام النسوي Women ' s peace party. ونظمت كلارا زيتكين Clara Zetkin، مؤتمرا اشتراكيا دوليا للنساء في سويسرا عام 1915.

كان للحرب العالمية الثانية تأثير مباشر على أنشطة حركات السلام، إلا أنه يقل عن تأثير الصراع العالمي السابق. ففي حين وقع ضعف عدد الضحايا تقريبا في المعركة وارتفع عدد الضحايا من المدنيين حيث قارب عدد القتلى من الجنود، فإن الحرب الأكثر حركية نتيجة لاستخدام الدبابات والطائرات قد حلت

محل جمود الخنادق. ولقد أحيا ذلك شعورا بإثارة ورومانتيكية المعارك، ذلك الشعور الذي احتفت به الأفلام والروايات طوال الخمسين سنة الماضية، والأهم من ذلك أنه كان ينظر إلى الحرب على نطاق واسع على أنها ضرورية وعادلة. فالفظائع التي ارتكبها النازيون والتي وصلت إلى ذروتها جرائم الحرب اليابانية في الشرق الأقصى قد بعثت برسالة مفادها أن ترضية الحكام الديكتاتوريين يؤدي إلى الهلاك. ولقد أطال إرهاب ستالين في الاتحاد السوفيتي هذه الرسالة حتى بدايات الحرب الباردة. ولقد ساعدت الحاجة إلى إعادة بناء اقتصاد الدول الأوروبية الذي مزقته الحرب على تحويل الاهتمام والدعم الشعبيين عن حركات السلام.

وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى في قارة آسيا خلقت جهود التحرر وإنهاء الاستعمار انحيازا تجاه الفكر القومي في الدول حديثة الاستقلال، بشكل مشابه للانحياز الذي تشكل في أوربا تجاه إعاقة نشاط حركات السلام العابرة للحدود. فبعدما قامت حركات المقاومة بالمساعدة على التخلص من عبودية الاحتلال الياباني لم تكن على استعداد لقبول فرض الحكم الأوروبي الاستعماري من جديد في فترة الحرب العالمية الثانية، وتطلعت إلى حكم عسكري قومي لإحلال الأمن والأمان. وكانت اليابان هي الدولة الوحيدة التي تفاخرت بوجود حركات سلام قوية بعد أن خاضت أهوال الحرب التي دمرت خلالها مدينتا هيروشيما ونجازاكى.

وقبل منتصف الخمسينيات كان نشاط السلام أمرا مشينا. ففي أثناء التوترات الأيديولوجية الشديدة في مطلع الحرب الباردة، والتي تمثلها المكارثية في الولايات المتحدة ومناهضة الشيوعية في أوروبا الغربية، وصم دعاة السلام بالخيانة ووضعوا في القائمة السوداء.

- **الذروة الثانية: من خمسينيات إلى ستينيات القرن العشرين**

بعد مضي نحو عشر سنوات على نهاية الحرب العالمية الأولى، دبت الروح من جديد في نشاط السلام. وكانت القوة الرئيسية المحركة لذلك ممثلة في القلق الشعبي المتزايد حيال سباق التسلح النووي.

أولا، كانت هناك درجة أكبر من الوعي بأثار التجارب النووية واسعة النطاق. ولم يؤثر تفجير أول قنبلة هيدروجينية أمريكية في جزيرة بيكيني المرجانية في المحيط الهادئ عام 1954 على السكان الأصليين في جزر المارشال فحسب، والذي كان من الممكن إبقاؤه سرا، وإنما أدى الغبار النووي الناتج عن ذلك إلى إصابة العديد من صائدي الأسماك الأمريكيين واليابانيين. وبعودة مركب صيد إلى اليابان وعلى متنها طاقم مريض على نحو خطير من جراء الإصابة بالتسمم الإشعاعي ارتفع الصياح والاحتجاج واحتل الخبر عناوين الصحف الرئيسية في الغرب.

ثانيا، ساور العلماء القلق حول مخاطر الأسلحة النووية وسباق التسلح وشاركوا في مناقشة عامة حول المخاطر المحتملة للغبار النووي وأسسوا معاهد بحثية للسلام للمساعدة في تطوير سياسات بديلة عن الحرب. ولقد عبروا عن رؤاهم من خلال لقاءات دورية مثل مؤتمر بوجواش Pugwash والذي جمع علماء من الشرق والغرب وإصدار منشورات مثل نشرة علماء الذرة.

ثالثا، شعرت الدول التي لم تكن طرفا مباشرا في الصراع ثنائي القطبية بين الغرب والدائرة السوفيتية بالقلق من تورطها في ذلك ورفضت التجارب التي كانت تجري في الأساس في المناطق الأقل تنمية مثل صحراء شمال إفريقيا والمحيط الهادي. وطالبت هذه الدول بوقف هذه التجارب في مؤتمر باندونج الذي عقد عام 1955 وقاموا بعقد اجتماع حول نزع السلاح في العاصمة الغانية أكرا عام ١٩٩٢. وفي عام 1967، أي بعد مرور خمس سنوات على ذلك، صنفت أربع وعشرون دولة في أمريكا اللاتينية نفسها على أنها مناطق خالية من السلاح النووي وذلك بالتوقيع على معاهدة تلاتيلوكو Tlatelolco.

وقد حازت حركات السلام حشدا رائعا ردا على التهديد النووي. وقامت بعض المنظمات، مثل الحملة البريطانية لنزع السلاح النووي (CND) التي أنشئت عام ١٩٠٨، بحركات مشابهة في عدة دول مثل ألمانيا الغربية وسويسرا والسويد وفرنسا والدنمارك والنرويج واليونان وكندا ونيوزيلاندا واليابان، وجذبت المظاهرات التي قامت هذه الحركات بتنظيمها نحو 100,000 مشارك في بريطانيا وألمانيا الغربية. وفي الولايات المتحدة، انضم للجنة الوطنية للسياسة النووية الحكيمة عضو وأنشئ لها ١٣٠ فرعا محليا بحلول عام 1958. ولقد قامت هذه الحملة بحملات إعلامية عامة، مثل مركز الاستعلامات في ميدان تايمز في نيويورك والذي جذب ما يقدر بـ 40 ألف زائر في أربعة أسابيع، وقامت اللجنة أيضا بمظاهرات كبيرة العدد وقامت كذلك بتعيين أعضائها من جماعات الضغط lobbyists في واشنطن.

- الذروة الثالثة: الثمانينيات

بلغ نشاط السلام ذروته في ثمانينيات القرن العشرين وحتى وقتنا الحالي. فلقد ظهرت حركة عالمية تضمنت قدرا أكبر من الاحتجاجات الضخمة وفيما بين الدول المختلفة على نحو لم تشهده فترة الستينيات. فقد أدي التقارب فيما بين قوى عديدة إلى ظهور مجموعة فريدة من السياقات الجغرافية السياسية والمجتمعية، وبخاصة في أوروبا، حيث تلقت الحركة أكبر دعم لها. وعلى صعيد الجغرافيا السياسية، كانت الثمانينيات فترة تجدد الحرب الباردة. فقد أخل قرار الناتو لعام ١٩٧٩ والذي قضى بوضع صواريخ متوسطة المدى في أوروبا لمقاومة القوات التقليدية الفائقة لحلف وارسو بالتوازن المؤقت للأسلحة النووية.

ولقد أدى انتخاب رونالد ريجان كرئيس للولايات المتحدة عام ١٩٨٠ واقترانه بحرب نووية محدودة كخيار للسياسة الخارجية إلى رفع درجة التوتر بين الشرق والغرب إلى مستويات جديدة. ولقد جاء الرد الشعبي على هذا الوضع العسكري والأيديولوجي الجديد في صورة مخاوف واسعة النطاق من سباق جديد للتسلح النووي.

3- المكان والحيز الجغرافي لحركات السلام

بالإضافة إلى دور الجغرافيين في تعميق الفهم فيما يتعلق بقدرة حركات السلام على الحشد فإنهم أمدونا برؤى ثاقبة حول السبل التي تخوض بها هذه الحركات صراعاتها. ويعد الفضاء والنطاق بمثابة المفهومين الرئيسين في هذا الصدد. إذ تعتمد فاعلية أعمال السلام على قدرة جماعات السلام على إيجاد وخلق فضاءات، على المستويين المجازي والواقعي لاختبار الأيديولوجيات السائدة. وفي أغلب الأحيان لا تجد الحركات فضاء تقاوم من خلاله إلا على هامش السلطة الاجتماعية، أي بعيدا عن أعين الحكومة والجهات الاقتصادية القوية.

ويحظى النطاق الجغرافي بأهمية خاصة فيما يتعلق بالطريقة التي يستخدم بها الفضاء. وتجدر الإشارة إلى أن النطاق ليس كيانا ثابتا؛ فمن الممكن أن تحاول حركات السلام وكذلك الحكومات والجهات القوية الأخرى التي تعارضها تحديد نطاق الصراع. فعلى سبيل المثال نجحت الحركة المناهضة للتمييز العنصري في جنوب إفريقيا في مد نطاق صراعها ضد حكومة البيض من النطاق المحلي إلى الدولي، بينما شهد نطاق حملة تجميد البرنامج النووي في منطقة بوسطن الكبيرة قفزة مبكرة وفشلت في أن تحقق النجاح الذي حققته في وسط الولاية على الرغم من الفرص القليلة المتاحة.

وعلى نحو مماثل، يتمتع النشاط السياسي للمرأة بفاعلية كبرى على الصعيد المحلى، إلا أنه لا يصل بوجه عام إلى نطاقات أكبر. وتصل حركات السلام إلى أعلى درجات فاعليتها عندما تستخدم المخاوف المحلية للحشد على نطاق دولي وتسمو بنطاق الدولة وروابطها مع أيديولوجية الوطنية و التعبيرات العسكرية التي ترتبط بها.

تتركز معظم حركات السلام في شمال الكرة الأرضية، وهو ما قد يبدو محيرا نظرا لاندلاع غالبية الحروب التي يشهدها العالم اليوم في النصف الجنوبي من العالم. وبعيدا عن الانحياز العام للغرب في الأدبيات التي تتناول حركات السلام والتي شكلت أساس هذه الدراسة، فإن هناك أسبابا جيدا لهذا التناقض. إن معظم

الحروب الحالية حروب أهلية مما يعني أنه في الكثير من الأحيان ينقسم السكان على نحو حاد ويأخذ نشاط السلام بعدا أيديولوجيا. ونظرا للإرث الاستعماري للحكم العسكري تفتقر العديد من الدول النامية إلى المؤسسات المدنية والهياكل الديمقراطية. وبوجه عام لا تمنح هذه الدول شعوبها الحق في حرية التعبير والتمثيل النيابي. وأخيرا فإن نزع السلاح لا يمثل مصدرا رئيسا للقلق وذلك لافتقار معظم الدول إلى العناصر الأساسية للوجود الإنساني، وكما يشير جيونج Jeongفإن "النشطاء الراديكاليين يوجهون معظم طاقتهم إلى النضال من أجل الحقوق الأساسية التي قد سلمت بها حركة السلام في الغرب".

إن الجغرافيين يملكون القدرة على القيام بدور مهم في تقدم قضية حركات السلام في العالم النامي. وتقدم الأعمال التي تتناول جغرافية المقاومة رؤية ثاقبة لتطوير الاستراتيجيات الفاعلة وأساليب الاحتجاج وهناك بعض الحالات، مثل مجموعة زاباتيستا في المكسيك، التي تخرج عن نطاق حركات السلام لتضمنها أعمال عنف إلا أن بعض المفاهيم مثل تلك المتعلقة بفضاءات الالتقاء، والتي تعبر عن الروابط بين الحركات المحلية عن طريق الأنشطة الافتراضية (عبر الإنترنت) والمادية الملموسة (مثل المؤتمرات والمظاهرات) تنطبق أيضا على الحملات الرافضة للعنف. واللافت للنظر أن التعرف على السبل التي يستطيع من خلالها النطاق الجغرافي لأنشطتهم عرقلة أو تيسير حركات السلام هو ما يهم في مواجهة الصراعات القومية المعاصرة في سياق من الاتصال العالمي المتنامي. ولسوف تقوم حركات السلام في المستقبل بالاستفادة من والانخراط في الاتصال الجغرافي المتنامي.

رابعا: الجغرافيا السياسية للدبلوماسية

لماذا تحدث اللقاءات الدبلوماسية أو الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، أيا كان نوعها، في الأماكن التي تتم فيها؟ وما أسباب اختيار موقع اجتماع محدد بدلا من موقع آخر، وما التداعيات المترتبة على ذلك؟ لقد كان محور الاهتمام بالنسبة للدبلوماسيين أنفسهم ولدارسي الدبلوماسية أيضا ينصب على المشاركين وعلى تعليماتهم ومصالحهم، وعلى تكتيكاتهم واستراتيجياتهم، وعلى التفاعل بين هذه الجوانب في المفاوضات الفعلية، و على النتائج العملية من

حيث الاتفاق الرسمي وغيرها من النتائج. وهناك اعتقاد بأن سحر اللقاءات الدبلوماسية يكمن في الخلفية - أي آليات الاجتماع ذاته.

ويميل السياق الطبيعي الذي يشمل الموقع الجغرافي للقاءات الدبلوماسية إلى أن يعتبر أمرا مسلما به. ولا يهدف هذا الفصل إلى اقتراح أن هذا التركيز يجب أن يكون معكوسا، ولكنه يقترح أن مسألة مكان حدوث اللقاءات الدبلوماسية تعتبر أكثر أهمية من الاعتقاد السائد بصفة عامة. وكذلك، يهدف أيضا إلى اقتراح أن اختيار المجال الدبلوماسي - الموقع الطبيعي والبيئة المحيطة - ليس حرا تماما ولا موضوع اختيار تحكمي، حيث تعمل العوامل المكانية والعوامل الأخرى، ومنها تاريخ الدبلوماسية، على إنتاج مجال أو جغرافية الدبلوماسية التي يمكن أن تعدل أو حتى تقيد اختيار الموقع و السياق. وعلى أحد المستويات، فإن القضايا المتضمنة فيما يسمى هنا "جغرافية الدبلوماسية" تعتبر عملية بطبيعتها، ويمكن أن تكون أساسية أحيانا. و غالبا ما تكون مسألة "أين" بمثابة المسألة الأولى التي يجب تناولها. ففي الحقيقة يعتبر اختيار الموقع قرارا مهما في التفاوض دائما، كما يشير محللا التفاوض جيسوالد سالاكوز Jeswald Salacuse، وجفري روبن Jeffrey Rubin.

وكثيرا ما تخوض الأطراف مفاوضات طويلة وشاقة حول المكان الذي ستلتقي فيه، وذلك قبل الجلوس لمناقشة ما يريدون التفاوض عليه. ويرجع سبب هذا الاهتمام إلى أن المتنازعين دائما ما يفترضون - ولسبب وجيه - أن الموقع المحدد الذي يتفاوضون فيه له تأثير على استمرار العملية، وعلى نتائجها في النهاية"، وبصفة عامة، ولكن مع شمول نظري، يلاحظ سالاكوز وروبن أن طرفي المفاوضات الثنائية ليس لديهما سوى أربعة خيارات عند اختيار المكان: إما مكانك، أو مكاني، أو مكان آخر، وسيكون الاختيار الرابع (نتيجة التقدم في تقنية الاتصال "اللا مكان". ويعتبر هذا التصنيف الأساسي نقطة بداية مفيدة.

وعلى مستوى أخر، فإن مسألة الجغرافيا الدبلوماسية تعتبر منهجية بصورة عميقة، حيث لا تركز كثيرا على الاختيارات التي يقوم بها الأطراف

الدبلوماسيون أنفسهم، سواء على أساس تحكمي أم لا، فيما يتعلق بأين يلتقون، ولكنها تتضمن بدلا من ذلك الشكل الهيكلي لساحة النشاط الدولي للعملية الدبلوماسية - أي المجال الذي يمكن أن تتم فيه الدبلوماسية. وهذا المجال ليس جيوفيزيقيا فحسب، أي العالم الطبيعي ذاته، ولكنه جيوبوليتيكي أيضا. حيث يتحدد نمطه بالتوزيع الدولي للقوة، وبالحدود السياسية، وبالتشريعات التنظيمية، وبسجل الممارسات الدبلوماسية السابقة. وعادة ما كان المجال الجغرافي للدبلوماسية يتمركز حول أوروبا، والولايات المتحدة.

لقد تزايدت الحاجة إلى الاتصال الدبلوماسي كثيرا. وتعتبر العولمة ذاتها قوة هائلة: إذ إن عملياتها المختلفة ضاعفت و عقدت العلاقات بين الدول. فهناك الآن حوالي ٢٠٠ كيان سياسي ذي سيادة في العالم، وإن كان العديد منها صغيرا وتابعا. ويحتاج قادتها الوزراء والرؤساء وحتى الملوك، بالإضافة إلى الدبلوماسيين الذين يمثلونهم إلى العلاقات الدولية. حيث تتحدد هذه العلاقات بصورة أفضل من خلال الاتصال الشخصي والمناقشة. وحتى يمكن تكوين هذه العلاقات والحفاظ عليها، يجب على القادة وممثليهم أن يسافروا ويلتقوا. حيث يحتاج الدبلوماسيون إلى "مكان للجلوس فيه معا".

وأحيانا تكون اجتماعاتهم متسقة وبناءة. وأحيانا تكون متناقضة أو تنافسية أو أسوأ. فهل هناك اختلافات تتعلق بهذا التمييز الأساسي في مكان انعقاد الاجتماعات الدولية؟ وبالنسبة إلى الفكرة الأساسية التي يضمها الكتاب الذي بين أيدينا، هل هناك متغير حرب اسلام في تحديد موقع اللقاءات الدبلوماسية؟ وهل هناك فرصة اختيار أمام رجال الدولة، أم أنهم يجدون أنفسهم يتفاوضون في أحد أنواع الأماكن عندما يكون الصراع ("الحرب") وشيكا، بينما يتفاوضون في نوع أخر من الأماكن عندما يكون التعاون ("السلام") ساريا؟ وهل هناك حتى نوع من الخرائط التي يمكن رسمها الوصف المجال الجغرافي للسلوك الدبلوماسي طبقا للتوقعات المتغيرة للصراع أو التعاون؟ وهل يمكن حتى استخدام مثل هذه الخريطة للتنبؤ بالمكان المتوقع لحدوث اللقاءات الدبلوماسية من مختلف الأنواع.

ويتطلب الانطلاق في هذا المشروع الكارتوجرافي شمول المعرفة التاريخية و الفهم الجغرافي الذي لا ندعيه ولا نتطلع إليه هنا. ومع ذلك، يمكن حتى في نطاق المسح المختصر لكل من تاريخ الدبلوماسية وجغرافية الدبلوماسية أن نحدد ونوضح أنماطا معينة من السلوك الدبلوماسي الذي يوضح العلاقات المهمة بين المكان الموقع المختار و"الموضوع" (قضايا التفاوض) في الدبلوماسية أثناء تطورها حتى يومنا هذا.

ويمكن أن نميز بين اثنى عشر نمطا من المواقع الدبلوماسية، يتضح كل منها بأمثلة تاريخية ومعاصرة، بداية من النمط الأساسي، وهي:

1- "مكانك": ويحدث اللقاء الدبلوماسي على ارض الطرف الاخر ومثال على ذلك الرحلة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات في نوفمبر ١٩٧٧ إلى القدس، حيث قدم هناك أمام الكنيست الإسرائيلي مشروعا للسلام بين بلده وإسرائيل. وأصبحت هذه أول اتفاقية سلام بين أية دولة عربية والدولة اليهودية. وقد منح الرئيس السادات، مع رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجن، جائزة نوبل للسلام في ١٩٧٨. ولو لم يقم القائد المصري بهذه الخطوة الأولى بعبور قناة السويس وقطع كل هذه المسافة إلى اسرائيل، لما كانت هذه النتيجة ممكنة. ومع ذلك، فقد تركته هذه الحركة الدبلوماسية التي قام بها مكشوفا.

٢- "مكاني": ويحدث اللقاء الدبلوماسي على أرض الدولة، فبعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك تحول في سلطة اتخاذ القرار الدولي من العالم القديم إلى العالم الجديد - من وجهة نظر قيادة الولايات المتحدة - إلى جانبها من المحيط الأطلنطي، والذي وصل حتى إلى المحيط الهادي. إذ إن الحرب الثانية في أوروبا نزعت مصداقية الدبلوماسية الأوروبية، وحتى المدن الأوروبية، بما فيها فيينا، التي وقعت فيها أحداث دبلوماسية تاريخية. وكان يجب عبور حدود المحيط. وكان هذا التحول للدبلوماسية يرتبط بتحول كبير للقوة بعيدا عن أوروبا إلى الولايات المتحدة. وحتى قبل نهاية الحرب، عقد مؤتمر الأمم المتحدة عن التنظيم الدولي في سان فرانسيسكو من أبريل إلى يونيو 1945. وبعد ذلك، كان

هناك شعور قوي داخل الولايات المتحدة ضد المشاعر الأوروبية التي تفضل موقعا أوروبيا أو آخر، لإقامة المنظمة الدولية الجديدة ذاتها على الأراضي الأمريكية. وقد أقر الكونجرس الأمريكي بمجلسي الشيوخ والنواب بالإجماع رسميا "أن الأمم المتحدة مدعوة لتحديد موقع منظمة الأمم المتحدة داخل الولايات المتحدة -أي في مكاني- باختصار".

٣- "أماكننا": تتمثل الأماكن المعتادة لممارسة الدبلوماسية على أساس يومي، وخاصة الدبلوماسية الثنائية، في السفارات وفي وزارات خارجية الدول المعتمد فيها السفراء الذين يرأسون هذه السفارات. فهذه "أماكننا "في العالم الدبلوماسي، خاصة "الهيئات الدبلوماسية "التي تعيش في العواصم الوطنية حول العالم اليوم. حيث يمثل وجودها إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقة بين "مكانك" /"مكاني"، التي يتمثل جوهرها في التبادل. وهكذا أصبح تبادل السفراء والدبلوماسيين الأخرين بين الحكومات الوطنية منظما جدا، لدرجة أن قضايا المواجهة التي يمكن أن نكون قد كسبناها أو خسرناها في مناقشة موضوع ما في عاصمة أو أخرى، أصبحت نادرة الظهور بعد الآن.

4- "الأماكن المحايدة": والذي يمكن أن يتضمن طرفا ثالثا كمساعد.

5- الأماكن الوسيطة": والذي يشير إلى موضع الحدود المشتركة أو المواقع الوسيطة الأخرى.

6- "الأماكن المتروبوليتية": وهو يتضمن وجود سلطة كبيرة في مدينتها الرئيسة و احتمال رعاية حكومتها الوطنية.

٧- "أماكن الجميع": ويشير إلى مواقع قديمة أو تقليدية أو مقرات منظمات دولية متعددة الأطراف أو عالمية.

٨- "الأماكن الخطرة": ويشير إلى الأحداث الدرامية مثل المعارك العسكرية أو الكوارث الطبيعية أو اضطرابات أو مواجهات دولية مستمرة.

٩- "الأماكن الأمنة": ويعكس الرغبة في الأمن في المناطق البعيدة وعدم الظهور علانية أحيانا.

10- "الأماكن الغرائبية المثيرة Exotic"، وهو نمط من الأماكن يعتبر ترفيهيا جزئيا من حيث الهدف منه ولكنه يمكن أن يهدف أيضا إلى استكشاف أجندات جديدة.

11- ويتمثل النمط الحادي عشر الذي يرتبط فيه المكان المختار طبيعيا بالموضوع أو السياسة التي تناقش في "أماكن الاستعراض". ١٢. أما النمط الثاني عشر والأخير فيتمثل في "اللا مكان"، حيث يبدو أن استخدام الاتصالات الحديثة يساعد على حدوث الدبلوماسية بدون الإشارة إلى الجغرافيا مطلقا.

الفصل العاشر
العلاقات الدولية المعاصرة

أولا: ماهية العلاقات الدولية

ثانيا: تصنيف العلاقات الدولية

ثالثا: العوامل الجغرافية المؤثرة في العلاقات الدولية

رابعا: المنظمات الدولية

1- المنظمات الدولية الحكومية

2- المنظمات الدولية غير حكومية

خامسا: الشركات متعددت الجنسيات

سادسا: الاحلاف العسكرية

سابعا: التكتلات الاقتصادية

أولا: ماهية العلاقات الدولية:

يثير مفهوم العلاقات الدولية، العديد من الإشكاليات النظرية والتحليلية، حول تعريف المفهوم، وتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى التي تتشابه معه، حيث لا يوجد تعريف متفق عليه للمفهوم، كما أن هناك فجوة تفصل بين معنى المصطلح الشائع استخدامه في الغرب (International Relations) وترجمته الحرفية "العلاقات الأممية" - وبين الترجمة العربية الشائعة لهذا المصطلح وهي "العلاقات الدولية" فالعلاقات بين الأمم تختلف في مفهومها ومضمونها عن العلاقات بين الدول. كذلك توجد مصطلحات أخرى تستخدم كمترادفات أو كبدائل للدلالة على نفس الموضوع رغم ما بينها من خلافات واضحة.

ومن هذه المصطلحات، مصطلح (International Affairs) وترجمته الشائعة في اللغة العربية هي "الشؤون الدولية"، ومصطلح (Intentional Politics) وترجمته الشائعة "السياسة الدولية"؛ ومصطلح (Foreign Affairs) وترجمته "الشؤون الخارجية"؛ ومصطلح(World Politics) ، وترجمته "السياسة العالمية"، ومصطلح (Global Politics) وترجمته "السياسة الكونية".

وفى إطار هذه المصطلحات يرى البعض أن الخلاف بين الباحثين حول تسمية التفاعلات التي تقع خارج حدود الدول يدور حول محورين: الأول: يتعلق بماهية هذه التفاعلات، وما إذا كان من الأفضل تسميتها علاقات، أم شؤون، والثاني: يدور حول أطراف هذه التفاعلات، وهل الأفضل نسبتها إلى الأمم والشعوب أم إلى الدول أم إلى العالم ككل.

وما يهمنا هنا هو مصطلح العلاقات الدولية والذي يشمل كل صور العلاقات والمجتمعات والشعوب والجماعات الحاضرة في الساحة الدولية أو بالأحرى

التي يضمها المجتمع الدولي، فهي مجموعة العلاقات عبر القومية من سياسية وغير سياسية، من رسمية وغير رسمية.

ويمكن التمييز بين ستة تيارات أساسية، في تعريف العلاقات الدولية، هي:

الأول : يرى أن العلاقات الدولية هي "العلاقات بين الدول " ويهتم بالبحث عن أنواع الدول وأنماط العلاقات بينها، ودور الجماعات الأفراد في صنع السياسة واتخاذ القرار في هذه الدول.

الثاني : يرى أن العلاقات الدولية هي" العلاقات بين الأمم"، أي بين الحكومات أو بين الجماعات والأفراد التي تنتمي إلى أمم مختلفة والتي تثير موضوع قوة الدولة. وهذا التعريف يغفل بعض العلاقات التي لا تثير بالضرورة مشكلة قوة الدولة، ففي حين تتضمن التجارة الدولية ذلك البعد فإنه لا يثور في مسألة أخرى، كالاتصالات البريدية كما أن هذا التعريف ينكر وجود وحدات دولية أخرى غير الأمم.

الثالث : يرى أن العلاقات الدولية هي "العلاقات بين مجموعات ذات قوة"، ويتسم هذا التعريف باتساع نطاقه لدرجة تظهر معها الحاجة إلى التمييز بين أنماط العلاقات السياسية والاقتصادية، والثقافية، وتحديد أكثر دقة للمقصود بالجماعة ذات القوة.

الرابع : يرى أن العلاقات الدولية هي "العلاقات العبر قومية"، وهذا التعريف لا يقصر موضوع العلاقات الدولية على العلاقات الرسمية بين الدول ومن ثم فهو يشير إلى اتساع حدود ونطاق مجال دراسة العلاقات الدولية، ويرى البعض أنه من الأجدر التركيز على علاقات القوى بين الوحدات السياسية في العالم.

الخامس : يرى أن العلاقات الدولية هي "العلاقات بين كل الجماعات التي تهم المجتمع الدولي ولكن مع التركيز على العلاقات بين الجماعات ذات الوزن الحقيقي في التأثير على هذا المجتمع"، وهذا يثير صعوبة تحديد المقصود بالمجتمع الدولي والتحليل الهيراركي للمجتمعات المكونة له.

السادس : ينظر إلى العلاقات الدولية على أنها "العلاقات بين المجموعات الأساسية التي ينقسم إليها العالم وبصفة خاصة تلك القادرة على التحرك المستقل".

وفي إطار هذه التيارات يمكن القول إن تعريف العلاقات الدولية يدور حول محورين أساسيين هما : أنماط العلاقات ونطاقها وطبيعتها، والوحدات الأساسية التي تقع بينها هذه العلاقات.

ثانيا: تصنيف العلاقات الدولية:

هناك عدة أسس يمكن تصنيف العلاقات الدولية موضوعيا وفقا لها، ومن أهمها النمط السلوكي للعلاقات، ومجالها النوعي، ومجالها المكاني.

1- النمط السلوكي للعلاقات الدولية:

ويأخذ هذا النمط ثلاثة أشكال هي:

أ- النمط التعاوني: طبيعة النمط التعاوني أن هذا التعاون المشترك يكون موجها دائما وجهة بناء وايجابية مستندا إلى أي أساس حقيقي , فقد تتعاون بعض الدول لإقامة تحالف عدواني يستهدف الأضرار بمصالح الغير وتعتبر هذه إحدى صور التعاون السلبي بل الخطير في العلاقات الدولية التعاون السلبي سببا رئيسا في نشوب الصراعات وتفاقم حدة التوترات الدولية وتفجير الحروب.

ب- النمط الصراعي : عدم توافق أهداف السياسات الخارجية للدول يحدث عدم التوافق نتيجة لتبني دولة أو الدول الأخرى من الأهداف ينطوي على تهديد حقيقي لمصلحة الدولة الأخرى.

ج- النمط التنافسي : أحد الأنماط الرئيسة للسلوك الدولي مزيج من علاقات التعاون والصراع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تعاونتا في مجال استكشاف الفضاء الخارجي رغم الصراع السياسي بينهما.

2- المجال النوعي للعلاقات الدولية:

إذا تناولنا العلاقات الدولية السلمية بالتصنيف وفقا للمجال النوعي، أمكن تمييز الانواع التالية للعلاقات الدولية:

أ- التنسيق السياسي والدبلوماسي

ب- التبادل التجاري

ج- التعاون الدولي

3- المجال المكاني للعلاقات الدولية:

يتحدد المجال المكاني للعلاقات بمتغيرين، أولهما عدد الاطراف المندرجة في العلاقات الدولية، وثانيهما، نمط التجمع المكاني لتلك الاطراف.

وعلى ذلك يمكن تصنيف العلاقات الدولية على النحو التالي:

أ- علاقات ثنائية: تقوم بين دولتين.

ب- علاقات متعددة الاطراف: تقوم بين أكثر من دولتين حتى تشمل دول العالم جميعا.

ومن حيث نمط التجمع يمكن تصنيف العلاقات متعددة الاطراف إلى ما يلي:

أ- علاقات إقليمية: تقوم بين مجموعة من الدول المتجاورة والمشتركة في بعض الخصائص التي يتميز بها أحد الأقاليم الجغرافية، مثل تلك العلاقات بين مجموعة الدول العربية، والعلاقات بين الدول الأفريقية، وكذلك العلاقات بين الدول الأوربية.

ب- علاقات غير إقليمية: تقوم بين مجموعة من الدول بينها قواسم مشتركة ومصالح متبادلة لكنها ليست بالضرورة دولا متجاورة، مثل الدول المنتجة والمصدرة للبترول "أوبك".

ج- علاقات عالمية: وعادة ما يكون مبرر الترابط فيها قضية أو مجموعة اهتمامات تمس دول العالم بأكملها أو في معظمها، ومن أبرز أمثلة هذا النوع من العلاقات ما يتم من خلال منظمة الأمم المتحدة.

ثالثا: العوامل الجغرافية المؤثرة في العلاقات الدولية:

تتأثر عملية صناعة وتنفيذ القرار السياسي في مجال العلاقات الدولية بالعديد من العوامل أوضحها دارسو العلاقات الدولية ومن بينهم بيرسون وروشيستر اللذين أشارا إلى ستة عوامل مهمة هي:

1- الموقع الجغرافي بما يشمله من مساحة وعمق ومناطق استراتيجية.

2- حجم السكان وخصائصهم التركيبية أي السكان كما وكيف.

3- الموارد الطبيعية من حيث كميتها ونوعيتها والقدرة على استغلالها.

4- النظام السياسي الداخلي للدولة ومدى ما يتصف به من استقرار.

5- القدرات العسكرية ومدى وفائها بوظائف الدفاع أو الردع أو الهجوم.

6- الامكانات التقنية والصناعية ومدى تحقيق الاكتفاء الذاتي في تلك الامكانيات. ومن الواضح اتصال تلك العوامل بالجغرافية السياسية للدولة.

وعلى نفس الشاكلة أوضح موير وباديسون خمسة عوامل مهمة تؤثر في صناعة وتنفيذ قرارات العلاقات الدولية هي:

1- المصلحة القومية

2- قوة الدولة

3- المسافة

4- الموقع النسبي وتغيره

5- الخلفية التاريخية للدولة

رابعا: المنظمات الدولية:

درج الفقه على تصنيف المنظمات الدولية بمعيار عضويتها إلى المنظمات العالمية عندما تكون العضوية مفتوحة من حيث المبدأ لجميع دول العالم بغض النظر عن اي اعتبار إقليمي، ومنظمات محددة العضوية أي التي تكون العضوية فيها مقصورة على دول تضمها أيديولوجية معينة ولو تعددت أقاليمها واختلفت اعتباراتها الأخرى. وهناك نوع من المنظمات التي تقوم على أساس التعاون بين أعضائها في مواجهة دول أخرى دون أن يتخذ هذا التعاون طابعا رسميا مثل مجموعة عدم الانحياز.

ويعرف الدكتور على صادق أبو هيف المنظمة الدولية بأنها : تلك المؤسسات المختلفة التي تنشئها مجموعة من الدول على وجه الدوام للاضطلاع بشان من الشئون الدولية العامة المشتركة.

ويعرفها الدكتور بطرس بطرس غالى بأنها : هيئة دائمة تشترك فيها مجموعة من الدول رغبة في السعي في تنمية بعض مصالحها المشتركة ببذل مجهود تعاونى تقبل بسببه الخضوع لبعض القواعد القانونية في تحقيق هذه المصالح.

ويعرفها دكتور عبد العزيز سرحان بأنها : وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غاية معينة وتكون لها إدارة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة ودائمة.

كما يعرفها دكتور مفيد شهاب بأنها : شخص معنوي من اشخاص القانون الدولي العام ينشأ من اتحاد إرادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها، ويتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي في مواجهة الدول الأعضاء.

ومما سبق يمكننا القول بأن المنظمات الدولية هي مؤسسة ذات إرادة ذاتية وشخصية قانونية دولية مستقلة تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف

مشتركة يحددها ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشئ للمنظمة، مثل عصبة الأمم المتحدة.

1- المنظمات الحكومية الدولية:

هي المنظمات الدولية الحكومية تنشئها الدول، باتفاقية دولية فيما بينها، وأعضاؤها دول (فيما عدا حالة واحدة شاذة هي حالة منظمة العمل الدولية التي أشركت منظمات العمال وأصحاب العمل مع الدول) وتتمتع بالشخصية القانونية الدولية، أي تتلقى الحقوق والالتزامات الدولية من القانون الدولي مباشرة، وتشارك في وضع قواعد القانون الدولي من خلال الاتفاقيات والأعراف الدولية، وتخضع في سلوكها لقواعد القانون الدولي، ولا تخضع للقوانين الداخلية للدول.

وهذه المنظمات على عدة اشكال: فهي إما عالمية عامة كالأمم المتحدة، أو عالمية متخصصة كمنظمة الصحة العالمية والزراعة والأغذية واليونسكو وغيرها. وإما إقليمية عامة: كجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوربي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي، أو إقليمية متخصصة كمنظمة الاوابك" ، ويشير تعريف المنظمات الدولية الحكومية إلى أنها تملك تفويضاً من الحكومات بالنسبة إلى وجودها وأنشطتها وتتمتع بتسهيلات عمل معينة تسمى في اللغة الديبلوماسية "الامتيازات والحصانات".

ومن المنظمات الدولية ما هو عالمى مثل : عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة، ومنها ما هو إقليمي مثل : جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية، والمنظمات الأفريقية، والاتحاد الأوربي.

أ- المنظمات الحكومية الدولية العالمية

(1) عصبة الأمم :

شعر العالم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بحجم الكارثة التي أدت إلى الدمار والخسائر الفادحة التي حلت بالدول المشاركة في هذه الحرب، وكثير من

الدول بطريق غير مباشر، فقد بلغ عدد ضحايا هذه الحرب نحو ثمانية ملايين نسمة ونصف، وجرح وأسر نحو تسعة وعشرين مليونا، وأصبح من الضروري وضع نهاية لهذا الصراع والسعي لإقامة العلاقات الودية بين شعوب العالم، وتجنب تكرار مثل هذه الحروب، وذلك بإقامة هيئة دولية دائمة تعمل على حفظ السلام ونشر الأمن والطمأنينة بين الشعوب، والسعي في حل المشكلات وإنهاء المنازعات بين الدول بالطرق السلمية، وبما يحفظ لهذه الدول امنها وسلامتها وسيادتها.

ولذلك دعا الرئيس ولسن (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) لإنشاء عصبة أمم يكون الغرض منها تحقيق التعاون العالمي، وضمان تنفيذ الالتزامات الدولية، ولتدعيم السلام في جميع أنحاء العالم.

وقد اهتم بهذه الفكرة كل من فرنسا وبريطانيا رغم اختلاف وجهة نظر كل منهما، ففرنسا كانت ترى أن تتكون هذه العصبة من الحلفاء، يتفقون على توحيد مواردهم وإنشاء جيش موحد لهم، وهذا يعني أن يكون هناك تحالف دائم لتأمين فرنسا وحلفائها، بينما كانت بريطانيا ترى تكوين مجلس دائم يجتمع في فترات محددة، حيث يتفق أعضاء هذا المجلس على استخدام جيوش الدول الممثلة في العصبة للقضاء على كل نشاط حربي تقوم به أية دولة يثبت لمجلس العصبة عدوانها.

وجاء قرار إنشاء عصبة الأمم أقرب إلى وجهة النظر الإنجليزية، وقد اتفق على أن يكون دستور العصبة وميثاقها جزء لا يتجزأ من معاهدات الصلح التي انعقدت في باريس في يناير عام 1919، حيث كان القسم الأول من المعاهدة عبارة عن الست والعشرين مادة التي يتألف منها ميثاق عصبة الأمم، وفي القسم الأخير من المعاهدة جزء خاص بشئون العمال.

وقد جاء في ميثاق عصبة الأمم "أن الغرض من إنشائها هو تأييد السلام العام، وأن هذا السلام لا يقوم إلا على أساس العدالة الاجتماعية".

وتقرر أن تضم هذه العصبة مندوبين يمثلون الدول المتحالفة المنتصرة، كما يسمح للدول المحايدة بأن تنضم إلى الجمعية، ولذلك انضم إليها خمس دول كأعضاء أصليين (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان)، وأربعون دولة ذات سيادة، منها الدول التي وقعت المعاهدات (٣٣ دولة)، وثلاث عشرة دولة محايدة دعيت للانضمام للعصبة، واستبعدت المانيا من الانضمام إلى العصبية.

ويدير شئون العصبة هيئتان تشريعيتان، وهما : الجمعية العمومية التي تجتمع مرة واحدة في العام في جنيف، والثانية مجلس العصبة (الهيئة التنفيذية) الذي يجتمع مرارا أثناء السنة بحسب ظروف المشكلات التي تعرض عليه. هذا بالإضافة إلى سكرتارية دائمة للعصبة.

ولكل دولة مشتركة صوت واحد في الجمعية العمومية يتساوى في ذلك الدول الكبرى والصغرى، أما مجلس العصبة فيتكون من الأعضاء الدائمين الذين يمثلون الدول الخمس الكبرى وهم : الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، ومن الأعضاء غير الدائمين وهم أربعة مندوبين عن الدول التي يختارها مجلس العصبة، وقد زاد عدد الأعضاء غير الدائمين بعد ذلك إلى تسعة أعضاء.

وقد كانت الوظائف الرئيسة للعصبة تتركز فيما يلي:

(١) تدعيم السلام العالمي و تحكيم العقل في حسم المنازعات الدولية بدلا من الالتجاء إلى الحرب.

(٢) النظر في المنازعات التي لا يمكن تسويتها بأحكام القانون.

(٣) على كل دولة من دول العصبة أن تحيل كل نزاع من هذا النوع إلى المجلس، وألا تقوم بأي إجراء حربي إلا بعد أن يصدر المجلس قراره في النزاع، وإذا خالفت ذلك تكون معرضة لجزاء تأديبى يفرضه جميع أعضاء العصبة.

(4) إنشاء محكمة العدل الدولية تنظر في المنازعات التي يمكن الفصل فيها بأحكام قانونية، ولذلك انشئت محكمة العدل الدولية في عام ١٩٢١ ومقرها لاهاى.

(5) العمل بالتدريج على نزع سلاح الدول المنضمة للعصبة.

(6) على جميع الدول الأعضاء أن تودع في مقر العصبة كل ما تبرمه من معاهدات مع دول أخرى، لكي تضمن العصبة عدم تعارض شروط هذه المعاهدات مع ميثاقها، وذلك لضمان عدم عقد اتفاقيات سرية بين الدول.

(٧) حماية حقوق الأقليات لمنع اضطهادها من الدول التي عرفت بالتعصب ضد الأقليات الجنسية أو الدينية.

(٨) الاهتمام بشئون الشعوب التي خضعت للاحتلال أو الانتداب

(٩) تضم العصبة منظمة دولية تسمى مكتب العمل الدولي، تحقيقا لأغراض عصبة الأمم التي تدعو إلى السلام الذي يقوم على أساس العدالة الاجتماعية، وتمثل في هذا المكتب دول مختلفة لبحث ساعات العمل، والشروط التي يخضع لها أصحاب الأعمال والعمال، ومشكلة البطالة، وتعويض العمال، والتأمين الصحي، وتشغيل النساء والأطفال، والعمل الليلي، وعقد الاتفاقيات الدولية التي تضمن تنفيذ القرارات التي يتفق عليها. وتجتمع هيئة المكتب الدائمة في مقرها بجنيف مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل.

ورغم أهمية عصبة الأمم في الظروف الى أنشئت فيها والدور الهام الذي يمكنها أن تقوم به، إلا أن طبيعة دستورها، والظروف التي أحاطت بالعالم بعد الحرب العالمية الأولى أضعفت من قيمتها وجعلتها تفشل في تحقيق أهم هدف قامت من أجله، وهو منع الحروب وتدعيم السلام، وذلك لأن ثلاث دول من اهم دول العالم (الولايات المتحدة وروسيا والمانيا) لم يكونوا أعضاء في العصبة، لأن المانيا استبعدت نظرا لأنها كانت الدولة المعتدية، وكانت سببا في ويلات هذه الحرب المدمرة، وروسيا لأنها انسحبت من الحرب واتفقت منفردة مع ألمانيا ولم تنضم للعصبة إلا في عام 1934، والولايات المتحدة رغم أنها

الداعية لإنشاء العصبة لأن مجلس الشيوخ الامريكي لم يوافق على الانضمام إليها، وبالتالي لم توقع من قبل الولايات المتحدة.

ورغم ضعف عصبة الأمم، إلا أنها استطاعت القيام ببعض الخدمات المطلوبة منها، وازداد الإقبال للانضمام إلى عضويتها، ففي عام ١٩٢٠ كان عدد أعضائها الأصليين 42 دولة، وارتفع إلى 45 دولة في عام ١٩٢١، وانضمت إليها المجر في عام ١٩٢٢، وفي عام ١٩٢٣ انضمت إيرلندا والحبشة (إثيوبيا)، وفي عام ١٩٢٩ انضمت المانيا، واخيرا انضمت روسيا في عام ١٩٣٥، وأصبح أعضاء العصبة اثنين وستون دولة.

وقد تمكنت العصبة من حسم بعض المنازعات التي نشبت بين بعض الدول ولو أنها كانت بين الدول الصغرى مثل الخلاف بين فنلندا والسويد عام ١٩٢٠ حول جزر ألاند Aland، والنزاع بين بولندا وألمانيا على حدود سيليزيا العليا في عام ١٩٢١، وبين اليونان وبلغاريا حول الحدود في عام ١٩٢٥، وبين بيرو وكولمبيا حول الحدود في عام ١٩٣٣.

لكن عصبة الأمم كانت ضعيفة عند تعرضها لحل النزاع بين دولة كبرى وإحدى الدول الصغرى، مثل النزاع بين بريطانيا والعراق حول زيت البترول في الموصل الذي كان حله على حساب العراق لصالح بريطانيا. ومثل النزاع الذي نشب بين بولندا ولتوانيا عام ١٩٢٣ حول مدينة فيلنا Vilna، وكانت فرنسا تؤيد بولندا، ولذلك لم تستطع عصبة الأمم حسم هذا النزاع، بل ترك الأمر لاتفاق بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا الذي انتهى بتأييد استيلاء بولندا على فيلنا.

وفي نفس العام ثار نزاع بين إيطاليا واليونان عندما احتلت إيطاليا جزيرة كورفو، اليونانية متجاهلة عصبة الأمم، ولم تكن عصبة الأمم تستطيع اتخاذ قرار عنيف ضد إيطاليا لضعفها في تنفيذ قرارها، فتوسطت فرنسا وبريطانيا لدى إيطاليا حتى تم الجلاء عن جزيرة كورفو.

كما ظهر فشلها عند قيام نزاع بين اليابان والصين حول منشوريا، حيث كان اليابانيون يطمعون في منشوريا، ولكن الصين وقفت أمام هذه الأطماع،

واعتقدت الصين أن عصبة الأمم يمكنها حل المشكلة، ولكن العصبة لم تستطع منع اليابان من احتلال منشوريا، ولما رفضت عصبة الأمم الاعتراف باحتلال منشوريا انسحبت اليابان منها.

كما عجزت عصبة الأمم عن منع إيطاليا من اعتدائها على الحبشة في عام ١٩٣٥ ، ثم زادها ضعفا عدم احترام ألمانيا لقراراتها ثم انسحابها منها في النهاية، وتلتها إيطاليا عندما رأت أن العصبة لا تخدم مصالحها، وبذلك لم تعد عصبة الأمم تشكل أداة تستطيع منع الحروب التي تعد من أهم وظائفها، وخاصة بعد انسحاب دول هامة منها مثل اليابان وإيطاليا والمانيا ولعدم انضمام الولايات المتحدة إليها، ثم لعدم وجود قوة عسكرية تحت تصرفها تستطيع بها تنفيذ قراراتها، كما أن معظم قراراتها كانت تصدر لصالح الدول الكبرى التي اتخذنها أداة لتحقيق سياستها.

(2) هيئة الأمم المتحدة :

إذا كانت الحرب العالمية الثانية قد نجحت في إعاقة سعى الإنسان لبناء مجتمع دولى افضل يسوده القانون ومحكمة العدالة، فإنها لم تنجح في القضاء على هذه الفكرة وطمس معالمها، بل اسهمت هذه الحرب والدمار الذي لحق بالعديد من دول العالم والملايين من شعوبه في تدعيم فكرة المضي في بناء مجتمع السلام عن طريق إنشاء منظمة دولية جديدة على غرار عصبة الأمم تتولى إحلال قوة الحجة محل حجة القوة في حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، كما تأخذ على عاتقها مسئولية التعاون بين مختلف الأمم على اختلاف مذاهبها وعقائدها بشكل يستفاد فيه من تجارب الماضي مع نظرة ثابتة لاحتمالات المستقبل، ثم محاولة تدارك السلبيات التي كانت سيبا ومعوقا امام مهمة عصبة الأمم.

وقد ولدت المنظمة التي كان العالم يسعى إليها، بعد خطط فردية وحكومية ومؤتمرات دولية عديدة، وترتيبات كثيرة أسفرت عن ميثاق قلما شهدت

العلاقات الدولية ميثاقا دقق واضعوه في إعداده مثل ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل دستور هذه المنظمة الدولية.

فقد صدرت التصريحات من قبل رؤساء الدول الكبرى قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية تدعو لإنشاء تنظيم دولي جديد، ولكن الخطوات الإيجابية في هذا الصدد كانت في أول أكتوبر عام 1943، عندما اجتمع مندوبو الدول الأربع الكبرى في موسكو (الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين) حيث أعلنوا الخطوات الإيجابية الدقيقة لتحقيق مشروع المنظمة الدولية الجديدة، وتضمن إعلانهم هذا التزاما من جانب هذه الدول بإنشاء الأمم المتحدة.

وقد دعيت الدول التي أعلنت الحرب على المانيا للاشتراك في مؤتمر يعقد في سان فرانسيسكو، في الفترة الواقعة بين ٢٥ أبريل ,٢٩ يونيه عام 1945 حيث قامت هذه الدول بالتوقيع على تصريح إنشاء الأمم المتحدة الذي اشرنا إليه، وصدر عن هذا المؤتمر ميثاق الأمم المتحدة الذي يدخل حيز التنفيذ اعتبارا من ٢٦ أكتوبر عام 1945، وقد كان هذا إيذانا بميلاد هذه الهيئة الدولية خلفا لعصبة الأمم التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد وقع على الميثاق كدول مؤسسة 51 دولة، خمسون منها حضروا مؤتمر سان فرانسيسكو، وقد بلغ عدد أعضاء الأمم المتحدة 193 دولة حاليا ينتمون إلى مختلف القارات والمذاهب الدينية والسياسية والاقتصادية.

ومن الميثاق يمكن ملاحظة هيمنة الدول الكبرى، كما أن تعديل الميثاق وهو ممكن نظريا، لكنه لا يتحقق إلا بإجماع الدول الكبرى التي أشار إليها الميثاق صراحة وهي : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين والاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا).

أهداف الأمم المتحدة :

(1) المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وذلك باتخاذ تدابير فعالة لتلافى الأخطار التي تهدد السلم والقضاء على كل عدوان أو غيره من الأعمال المخلة

بالسلم وبتسوية المنازعات الدولية التي يمكن أن تؤدي إلى فصم عرى السلم بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي.
(٢) تنمية العلاقات الودية بين الدول واتخاذ سائر التدابير اللازمة لتوطيد السلم في العالم.
(3) تحقيق التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والمحافظة على حرمة حقوق الإنسان وحرياته دون تمييز في العرق أو اللغة أو الدين أو تفريق بين الرجال والنساء. (4) جعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق جهود الدول للوصول إلى هذه
الغايات المشتركة.
(5) يرخص الميثاق بإقامة منظمات إقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين، مادامت هذه المنظمات تتفق مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة. (مرجع ص 364اسس هارون)

وتحقيقا للأهداف السابقة تعمل الأمم المتحدة وأعضاؤها وفق المبادئ التي حددتها المادة الثانية على الوجه التالي:

(1) المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء.
(٢) تنفيذ التزامات الميثاق بحسن نية مقابل التمتع بمزايا العضوية. (3) حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية بطريقة لا تتعارض مع العدل الدولي.
(4) الامتناع عن التهديد واستخدام القوة في العلاقات الدولية.
(5) تقديم كل مساعدة ممكنة للأمم المتحدة فيما تتخذه من إجراءات وعدم مساعدة الدول التي تعاقبها.
(6) على الدول غير الأعضاء التصرف وفق مبادئ الميثاق.
(٧) عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

هيئات الأمم المتحدة:

تتكون الأمم المتحدة من ست هيئات رئيسة هي : الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة (السكرتارية).

(1) الجمعية العامة :

الجمعية العامة للأمم المتحدة في الهيئة الرئيسة الأولى في المنظمة ما يعطيها تميزا على الفروع الأخرى للأمم المتحدة ، فهي الهيئة الوحيدة التي تتمثل فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، ومداولاتها تشمل كل ما بدخل في الميثاق من موضوعات وأمور، وهي التي تنتخب أعضاء مجلس الأمن والوصاية وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعضاء محكمة العدل الدولية، وتعين الأمين العام، وهي التي تقر ميزانيات الفروع الأخرى، كما أن جميع أجهزة الأمم المتحدة ملزمة بتقديم تقارير عن انشطتها إلى الجمعية العامة بما فيها مجلس الأمن، ويمكنها مناقشة أي موضوع يتعلق بصيانة السلام والأمن الدوليين، سواء كان هذا الموضوع معروضا من قبل دولة من الأعضاء، أو بواسطة مجلس الأمن أو دولة ليست عضوا.

وللجمعية العامة ثلاثة أنواع من الدورات:

(1) الدورة العادية : وهي سنوية وتبدأ في يوم الثلاثاء الثالث من سبتمبر سنويا في المقر العام للأمم المتحدة في نيويورك، ولها أن تقرر اجتماعها في مكان آخر بأغلبية أصوات الأعضاء.

(ب) يمكن أن تجتمع الجمعية العامة في دورة خاصة حسب الحاجة بناء على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الجمعية العامة، أو بناء على طلب عضو يؤيده أغلبية الأعضاء.

(ج) يمكن عقد دورة خاصة طارئة خلال أربع وعشرين ساعة إذا تلقى الأمين العام طلبا بذلك من مجلس الأمن بموافقة تسعة أعضاء، أو من أغلبية أعضاء الجمعية العامة.

وقرارات الجمعية العامة تعد توصيات غير ملزمة قانونا، رغم أهمية هذه القرارات سياسيا وأدبيا، رغم ما قد تحدثه من بعض الآثار القانونية، وهذه نقطة الضعف في قرارات الأمم المتحدة.

(٢) مجلس الأمن :

يعد مجلس الأمن من الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة، وهو يتكون من 15 عضوا ويتولى مسئوليات حفظ السلام والأمن نيابة عن الدول الأعضاء التي وافقت على قبول قراراته وعلى تنفيذها.

ومن بين أعضاء المجلس خمسة أعضاء دائمون وهم : الصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. أما الأعضاء العشر غير الدائمين فتنتخبهم الجامعية العامة لمدة سنتين، ولا يجوز إعادة انتخاب أية دولة مرتين متتاليتين ولكل عضو في المجلس صوت واحد(حسين عمر، المنظمات الدولية، جدة، 1983).

وتصدر القرارات في الموضوعات الإجرائية بموافقة تسع دول من أعضاء المجلس، أما في الموضوعات الأخرى فيشترط موافقة تسع دول على أن يكون من بينها الأعضاء الخمس الدائمون. وهذه هي القاعدة المعروفة بحق الاعتراض (الفيتو)، أو التي تعرف باسم "اجماع الدول الكبرى"، وهذه نقطة الضعف في تشكيل مجلس الأمن واهميته.

وفي حالة مناقشة أي موضوع يرتبط بدولة عضو في مجلس الأمن، فلابد أن تمتنع هذه الدولة عن التصويت سواء كانت من الأعضاء الدائمين أو غيرهم.

ويعد مجلس الأمن في حالة انعقاد مستمر، ويمكنه أن يعقد اجتماعاته خارج المقر الرئيسي للأمم المتحدة إذا اقتضى الأمر ذلك ولمجلس الأمن حق مناقشة وبحث أي موضوع أو نزاع قد يؤدي إلى الصدام بين دولتين أو أكثر، ولأي دولة عضو في المجلس أو الأمم المتحدة أو الأمين العام للأمم المتحدة أن

يعرض على المجلس موضوع أي نزاع أو مشكلة تهدد الأمن والسلام الدوليين. وللمجلس أن يوصى بطرق التسوية السلمية اللازمة وتبعا للشروط التي يراها.

وفي حالة وقوع أي تهديد للسلام العالي، أو الإخلال به، أو وقوع أي عمل عدواني، للمجلس الحق في اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة التي يكون من شانها استتباب الأمن والسلام، وتتمثل هذه الإجراءات في قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية ، بل واستخدام القوات المسلحة إذا لزم الأمر، وذلك تطبيقا لميثاق الأمم المتحدة الذي نص على أن جميع الدول الأعضاء تتعهد بأن تضع تحت تصرف مجلس الأمن وبناء على طلبه ما يلزمه من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين.

(3) المجلس الاقتصادي الاجتماعي:

يتكون المجلس الاقتصادي الاجتماعي من ٢٧ عضوا وفقا للتعديلات التي أدخلت ابتداء من أغسطس عام 1965، بعد أن كان عدد أعضائه ١٨ عضوا ويتم انتخاب أعضائه بمعرفة الجمعية العامة وعلى اساس دورى، حيث تنتخب الجمعية تسعة أعضاء في كل عام ولمدة ثلاثة أعوام، ويعقد المجلس في كل عام، كما يحق له أن يعقد اجتماعاته في أي وقت إذا لزم الأمر، ويكون صدور القرارات بأغلبية الحاضرين المشاركين في التصويت.

ويمارس المجلس الاقتصادي والاجتماعي نشاطه تحت إشراف الجمعية العامة، باعتباره أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة التي توجه وتنسق العمل الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. فهو يعني بالمسائل التي يتوقف عليها بناء مجتمع يتسم بالرخاء والاستقرار والعدالة، مثل تخطيط التنمية الاقتصادية والعون المالي والفني للدول النامية، وكذلك التنمية الصناعية ورفع مستويات التربية والتعليم والثقافة ورعاية الطفولة والشباب في العالم، ومنع التمييز والحماية الدولية للاجئين، كما يحق للمجلس أن يعد مشروعات الاتفاقيات في مجال العمل الاقتصادي والاجتماعي للعرض على الجمعية العامة، وله أن يدعو لعقد مؤتمرات دولية إذا لزم الأمر.

وللمجلس حق تأليف اللجان الفنية لمعاونته في القيام بمهام أعماله، وتنظر هذه اللجان في موضوعات معينة لتقديم النصح والمشورة الفنية، ويعمل تحت إشراف هذا المجلس خمس لجان اقتصادية إقليمية دائمة وهي: اللجنة الاقتصادية الأوربية التي تكونت في عام 1947 وتعد أهم لجان المجلس، واللجنة الاقتصادية الشئون آسيا والشرق الأقصى التي تكونت في عام 1947، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي تكونت في عام 1948، واللجنة الاقتصادية الأفريقية التي تكونت في عام 1956، واللجنة الاقتصادية لشمال غرب آسيا.

وتضم اللجان الخمس المشار إليها لجانا فرعية متخصصة تتقدم باقتراحاتها للمجلس في الأمور التي تسند إليها.

(4) مجلس الوصاية :

ويعد هذا المجلس أحد الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة التي ينص ميثاقها على إنشاء نظام الوصاية لإدارة الأقاليم التي ترى الدول الأعضاء أن يشملها هذا النظام للإشراف عليها، فقد أسند إلى هذا المجلس مهمة معاوية الجمعية العامة في الإشراف على إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية ، كما يؤدى المجلس نفس مهمة مجلس الأمن بالنسبة للمناطق الاستراتيجية.

ويتكون مجلس الوصاية من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين لا يديرون مناطق تحت الوصاية ، وأى عدد آخر من الأعضاء تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاثة أعوام، لكي يحققوا نوعا من التوازن بين الدول الأعضاء التي تشرف على مناطق مشمولة بالوصاية، وبين الدول التي لا تمارس هذه الوصاية.

ويتولي هذا المجلس دراسة التقارير التي ترفعها إليه السلطات القائمة بالإدارة، وله حق القيام بزيارات خاصة بصفة دورية للمناطق المشمولة بالوصاية.

(5) محكمة العدل الدولية :

وتعد محكمة العدل الدولية الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، ومقرها لاهاى في هولندا، وتتكون هذه المحكمة من 15 قاضيا يتولى انتخابهم الجمعية العامة ومجلس الأمن كل على حدة.

ولكل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحق في أن تلجا مباشرة إلى المحكمة إذا نشب بينها وبين دولة أخرى نزاع، وقد تعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة بالخضوع لأحكام هذه المحكمة ولا يقتصر عمل هذه المحكمة على الفصل في المنازعات القضائية التي تعرض عليها، وإنما يمكن أن تتولى تقديم الاستشارات القانونية إلى الجمعية العامة او مجلس الأمن أو الأجهزة النوعية للأمم المتحدة، أو الوكالات المتخصصة الأخرى التي تأذن لها الجمعية بذلك.

(6) الأمانة العامة :

وتعد الأمانة العامة الجهاز الرئيسى للأمم المتحدة، حيث تتولى الأمانة العامة الإشراف على شئون الأجهزة الأخرى، ويتولى رئاسة هذه الأمانة امين عام تقوم الجمعية العامة بتعيينه بناء على توصية من مجلس الأمن.

وتتميز المهام التي يؤديها الأمين العام بالطابع الدولي البحت، ويعد موظفو الأمانة العامة موظفين مدنيين دوليين يقومون بخدمة العالم اجمع في مختلف المجالات.

ويتألف جهاز الأمانة العامة من مجموعة أجهزة تعاون الأمين العام في أداء مهامه للإشراف على جميع أجهزة الأمم المتحدة.

الأجهزة الفرعية للأمم المتحدة:

وإلى جانب الهيئات الست الرئيسية للأمم المتحدة التي أشرنا إليها هناك ستة أجهزة أخرى فرعية هي :

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

وهو الذي يعمل على تنمية التقدم الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة لجميع الشعوب، والعمل على النهوض بالتجارة الدولية ولهذا المؤتمر مجلس يتكون من 55 عضوا، يتولون مهام المؤتمر فيما بين فترات انعقاده، ومقره جنيف في سويسرا.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:

وهو الذي أنشئ منذ عام 1965، واللي يقوم بمساعدة الدول على بناء اقتصادها ورفع مستوى شعوبها عن طريق دعم كثير من المشروعات الممهدة الاستثمار هوس الأموال من خلال خبراء دوليين.

(3) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

حرصت الأمم المتحدة على تضييق الفجوة التي تفصل بين الدول النامية والدول المتقدمة، ولذلك أنشأت هذه المنظمة في عام 1967 لتقوم بمختلف الأنشطة المتعلقة بالدراسات وبرامج الأبحاث العلمية لتشجيع التنمية الصناعية والإسهام في استخدام الوسائل الحديثة للإنتاج والتخطيط المناعي، وبناء ودعم المؤسسات المشتغلة بالتكنولوجيا الصناعية، ونشر المعلومات الخاصة بالتطور التكنولوجيا والمعاونة في إعداد برامج التنمية والمشروعات وتقديم النصح والمشورة والتوجيه بشأن استغلال الموارد الطبيعية والمنتجات الفرعية واستخدامها، والمعاونة في تدريب الفنيين وتطوير النظام الدولي للملكية الصناعية بحيث تزداد سرعة انتقال المعرفة الفنية إلى الدول النامية، وكذلك المعاونة في الحصول على التمويل الخارجي للمشروعات الصناعية المحددة .

(4) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين :

أنشأت الجمعية العامة هذه الوكالة في عام 1949 لتقديم المعونة للاجئين من عرب فلسطين، ويبلغ عدد المسجلين منهم لدى الوكالة ما يزيد على المليون لاجئ يقيمون في الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة.

وتعمل الوكالة بالتعاون مع حكومات الدول المعنية على إمداد هؤلاء اللاجئين بوسائل الإغاثة والخدمات المختلفة، كالغذاء والمأوي والرعاية الطبية والخدمات التعليمية والاجتماعية.

(5) مكتب الأمم المتحدة لشئون اللاجئين :

كان من نتيجة الحروب والصراع الدائم في السنوات الأخيرة أن اضطر عدد كبير من الأشخاص للفرار من أوطانهم مثل ما حدث للأكراد في العراق، وكما حدث في البوسنة والهرسك بعد تفكك يوغوسلافيا وفي الشيشان وأفغانستان . ويصبح هؤلاء الفارون لا وطن لهم ويبحثون عن المأوى في بلدان أخرى، ولذلك عملت الأمم المتحدة على رعاية هؤلاء وتخفيف البؤس والعناء الذي يلقونه وذلك بإقامة هذا المكتب الدائم الذي يتولى رعايتهم وذلك بتقديم الغناء والمأوى عند وصولهم وإعداد برامج تهدف إلى مساعدتهم على أن يصبحوا معتمدين على أنفسهم وتوطينهم بأسرع ما يمكن.

(6) صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) :

أحيانا يتعرض الأطفال والشباب في البلدان النامية بسبب نقص الغذاء إلى كثير من الأمراض، كما أن عددا كبيرا منهم لم تتح له الفرصة لان يأخذ قسطا ملائما من العلم والثقافة، ويحصل على المهارات الأولية، ولذلك قام الصندوق بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بمساعدة البلاد النامية في الجهود المبذولة من أجل وضع وتنفيذ البرامج التي تكفل للأطفال والشباب الرعاية الصحية والتغذية الصالحة والتعليم والتدريب المهني.

كما يساعد اليونيسيف على تنفيذ برامج تدريب أبناء البلاد النامية المتعلقة برعاية الأطفال والشباب، وقد حقق اليونيسيف نجاحا كبيرا في هذا المجال.

الوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

إن إرساء قواعد السلام والأمن الدوليين لا يعتمد فقط على الجوانب السياسية، وإنما يحتاج إلى إنشاء علاقات ودية بين الدول تعتمد على العلاقات

التجارية القائمة بينها، وإلى إزالة جانب من الحواجز الجمركية، والتخفيف من قيود تحويل النقد التي تعوق حركة التبادل التجاري احيانا، وزيادة تدفق رءوس الأموال التي تساعد على زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي، كما تستند على نشر التعليم لتعزيز التفاهم، وإلى تحسين أحوال العمال للقيام بنشاطهم، وتحسين إنتاج مواد الغذاء والشئون الصحية، وتحسين المواصلات، والاهتمام بخدمات الطيران . ولتحقيق ذلك فإن الولايات المتحدة قامت بإنشاء وكالات دولية متخصصة تابعة لها وهي: الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، ومنظمة العمل الدولية في جنيف، ومنظمة الأغذية والزراعة في روما، ومنظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في باريس، ومنظمة الصحة العالمية في جنيف، ومجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في واشنطن، وصندوق النقد الدولي، والهيئة الدولية للطيران المدني في مونتريال، والاتحاد العالمي للبريد، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في جنيف، والهيئة العالمية للأرصاد الجوية في جنيف، والهيئة الاستشارية الدولية للملاحة البحرية في لندن، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما.

وتضم الجمعية عدة لجان تجرى معظم أعمالها من خلال هذه اللجان، وهي:
(1) اللجنة السياسية : التي تختص بالمسائل السياسية، وبالأمن ونزع السلاح وخفضه وقبول الأعضاء الجدد، وإيقاف الأعضاء وطردهم. (٢) اللجنة الاقتصادية : وتختص بالمسائل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والمالي.
(٣) اللجنة الاجتماعية : وتختص بالمسائل الدولية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والإنساني.
(4) اللجنة المختصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والموضوعة تحت الوصاية.
(5) اللجنة الإدارية المختصة بالمسائل المتعلقة بإدارة الأمم المتحدة وموازنتها وموظفيها. (6) اللجنة القانونية وتختص بالسائل المتعلقة بالقانون الدولي وتسجيل المعاهدات وامتيازات وحصانات الأمم المتحدة والمسائل المتعلقة بمحكمة العدل الدولية.

كما تضم عددا كبيرا من اللجان الإجرائية والفرعية أو القانونية، وجميعها تنشئها الجمعية العامة، ولها اختصاصات محددة بصورة دائمة أو مؤقتة ، مثل لجنة نزع السلاح، ووكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم والمحكمة الإدارية للأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والصليب الأحمر، واليونسكو، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وليس بالضرورة أن يشارك كل الأعضاء في هذه الأنشطة، فكل حسب قدرته.

ومجلس الأمن الذي يعد من أخطر أجهزة الأمم المتحدة بشكل نقطة الضعف فيها، فدور مجلس الأمن تولى مسئولية حفظ السلام والأمن الدوليين نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة الذين تعهدوا بقبول قراراته وتنفيذها، لكن ما يعيبه هو أن الدول الكبرى تتمتع باعتبارات لا تتمتع بها الدول الصغرى، ويبدو ذلك من تشكيل أعضاء المجلس، ففي المرحلة الأولى كان مجلس الأمن يتألف من احد عشر عضوا من أعضاء الأمم المتحدة، منهم خمسة اعضاء دائمون، وتم تعديل هذه المادة (٢٣) من الميثاق في عام 1965 ليصبح عدد أعضاء مجلس الأمن خمسة عشر عضوا من بينهم نفس الأعضاء الدائمين الخمسة كما كان من قبل، وهم: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا، والآخرون اعضاء غير دائمين، تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة سنتين غير قابلتين للتجديد. ويراعي في انتخاب الأعضاء غير الدائمين التوزيع الجغرافي على أساس أن يكون مقعدان لأمريكا اللاتينية ومقعدان لأوربا، ومقعد لدول الكومنولث ومقعد لدول الشرق الأوسط. وهذه نقطة الضعف في مجلس الأمن، فهو يخل بمبدأ المساواة من حيث عدالة التمثيل حسب التوزيع الجغرافي الواقعي، ثم من حيث ما يتمتع به الاعضاء الخمسة الدائمون من حق الفيتو (حق الاعتراض) على أي قرار يصدره المجلس مهما كانت أهميته، فإن أي عضو من الأعضاء الخمسة في استخدامه لحق الفيتو يوقف تنفيذ القرار رغم موافقة جميع الأعضاء.

ودول العالم جميعها باستثناء الدول الخميس كونها تمثل بستة أعضاء بعيد عن الواقع كل البعد في ظل الظروف الحالية، فقد تم ذلك في عام 1945 عند

تشكيل المنظمة وكان عدد أعضائها 51 دولة، أما الآن وقد تزايد عدد أعضائها بعد استقلال كثير من الدول، وبذلك أصبح من الضروري أن يعاد النظر في هذا التشكيل، ولكن أي تعديل يتطلب إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة، وفي نفس . الوقت موافقة مجلس الأمن، وهذا من الصعب في ظل استخدام حق الفيتو، حيث لابد من اقتناع الدول الخمس الأعضاء الدائمين باي تعديل.

ونتيجة المحاولات العديدة لإعادة النظر في تشكيل مجلس الأمن فقد تم الاتفاق في ديسمبر عام 1965 على تعديل الميثاق فيما يتصل بتشكيل مجلس الأمن وطريقة التصويت، فأصبح مجلس الأمن بموجب هذا التعديل يتشكل من الخمسة أعضاء الدائمين وهم : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا (او الاتحاد السوفيتي قبل تفككه)، كما ارتفع عدد الأعضاء غير الدائمين ليصبح عشرة أعضاء على أساس ثلاثة مقاعد لأفريقيا، ومقعدين لآسيا، ومقعدين لأوربا الغربية، ومقعدين لأمريكا اللاتينية، ومقعد لأوربا الشرقية، ولكن حق الفيتو للأعضاء الدائمين بقى كما هو دون تعديل.

وتحاول الأمم المتحدة حاليا إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن بشكل عام والعفوية الدائمة بشكل خاص، فقد برزت دول كبرى مثل المانيا وإيطاليا والهند واليابان، كما أن الملاحظ أن أفريقيا لا تشغل أى عضوية دائمة في المجلس بالإضافة إلى حق الفيتو الذي تتمتع به العضوية الدائمة فقط واللي وقف عائقا أمام كثير من القضايا الهامة ومنها قضية إسرائيل التي لم تستطع دول العالم اتخاذ قرار فيها ضد إسرائيل نظرا لاستخدام الولايات المتحدة حق الفيتو وابطال أى مشروع قرار ضدها، ومثلها كثير من القضايا الدولية التي لا تتفق وأهواء الدول دائمة العضوية.

ب- المنظمات الحكومية الاقليمية

إن الإقليمية تعد وسيلة من وسائل التعاون الدولي المنظم، قوامه الوحدة الإقليمية، ووحدة المشكلة الإنسانية لجماعة الدول الداخلة فيها، وفكرة المنظمات الإقليمية لاقت تشجيعا على المستوى المحلي والمستوى العالمي، وذلك لأن الدول المتجاورة جغرافيا أقدر على التعاون في حل مشاكلها أو التضافر فيما بينها من الدول المتباعدة، فالدول العربية أقدر على فهم مشكلاتها ومعالجتها فيما بينها، ومثال الدول الأفريقية أو الأمريكية أو الأوربية.

ولذلك فإن هذا المبدأ رغم ما واجهه من اعتراض من قبل البعض، إلا أنه وجد تشجيعا من منظمة الأمم المتحدة التي تضمن ميثاقها في فصله الثامن المبادئ التالية:

- جواز قيام منظمات دولية إقليمية تعالج الأمور التي يكون العمل الإقليمي مناسبا لها ما دامت هذه التنظيمات ونشاطها ملائمة ومتفقة مع مبادئ الأمم.
- البحث عن الحلول السلمية للمنازعات المحلية عن طريق هذه المنظمات الإقليمية سواء بطلب من الدول المعنية أم بالإحالة عليها من قبل مجلس الأمن
- جواز استخدام مجلس الأمن لهذه المنظمات الإقليمية في تطبيق نظرية الأمن الجماعي القائمة على ردع العدوان والدفاع عن المعتدى عليه ويجد هذا المبدأ تجسيدا في بعض المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية.

(١) جامعة الدول العربية :

نشأت فكرة جامعة الدول العربية عقب الحرب العالمية الثانية ، وذلك عندما رات بعض الدول العربية أن من مصلحتها لم شملها وتوحيد خططها السياسية والاقتصادية تمهيدا لتحقيق وحدتها الكبرى. وهناك من يعتقد بأن فكرة إنشاء جامعة الدول العربية نبعت من بريطانيا التي أوحتها إلى بعض الحكام العرب وقتها في محاولة لإجهاض الفكرة الوحدوية الكبرى، في حين أنها تعد تكريسا لسيادة الأعضاء والحدود المصطنعة بين دول الوطن العربي، والواقع أنه رغم أصالة فكرة الوحدة العربية فإن ترجمتها إلى واقع عملي كان محل خلاف بين

القادة العرب وقتها، مما مكن بريطانيا بنفوذها الواسع في معظم دول الوطن العربي من الإيحاء بفكرة جامعة الدول العربية الحالية التي لا تتفق مع مبدأ الوحدة، وإن كانت تعكس أفضل ما أمكن التعارف عليه في إطار المعطيات السياسية لفترة إقامتها ويبدو ذلك مما قاله السيد عزام أول أمين عام لها في العبارات الآتية : "إن جامعة الدول العربية التي كنت أدعو إليها غير جامعة الدول العربية التي كنت أمينا لها طوال سبع سنوات، ويشرح ذلك فيقول : لم يكن بالإمكان إنشاء جامعة عربية أفضل من تلك التي أنشئت في عام 1945، فالذين اجتمعوا آنذاك كانوا مختلفين في كل شيء .. في الرأي، وفي فهم العروبة، ومعنى العروبة. فعروبة عزام غير عروبة نورى، وغير عروية النقراشي والملح، وكنا جميعا في هذا المضمار لا يفهم بعضنا بعضا ، والمغرب كان يجهل فكرة العروبة والوحدة، ودول الخليج لم يكن لها كيان، ولم يكن يسمع بها احد في ذلك الوقت".

وعموما، سواء كانت جامعة الدول العربية نابعة من رغبة عربية خالصة او من وحي بريطانيا كما قبل، فقد أصبحت واقعا منذ توقيع ميثاق إنشائها في ٢٢ مارس 1945، وكان ذلك قبل إنشاء هيئة الأمم المتحدة بنحو ثلاثة أشهر، وتعد الجامعة العربية أقدم المنظمات الإقليمية التي أنشئت في عصر الأمم المتحدة، فهي أقدم من منظمة الدول الأمريكية بثلاث سنوات، وقبل المجلس الأوربي بأربع سنوات، وقبل المجتمع الاقتصادي الأوربي بثلاث عشرة سنة، وقبل منظمة الوحدة الإفريقية بثماني عشرة سنة. وتعد جامعة الدول العربية المنظمة الإقليمية الوحيدة التي تتسم بالطابع القومي، فهي تضم أبناء أمة واحدة وتستخدم لغة واحدة.

اهداف جامعة الدول العربية :

تهدف جامعة الدول العربية كما جاء فى ميثاق إنشائها إلى مجموعة من الأهداف على الوجه التالي:

(١) تحقيق التعاون العربي في الجوانب السياسية، وذلك بتوثيق الصلات بين الدول المشتركة، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها، وتأمين

مستقبل الدول العربية وتحقيق أمانيها وآمالها، وتوجيه جهود هذه الدول إلى ما فيه خير الوطن العربي، وتنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من اتفاقيات.

كما نص الميثاق على أن الدول الراغبة فيما بينها في تعاون اوثق و روابط أقوى مما نص عليه الميثاق، لها أن تعقد بينها من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض خارج نطاق الجامعة، ولذلك شهدت جامعة الدول العربية قيام مجموعة من الاتفاقيات والاتحاد بين بعض دولها مثل الاتحاد الاندماجي الذي تم بين مصر وسوريا، ومجلس التعاون الخليجي، واتحاد دول المغرب العربي، واتحاد بين مصر واليمن والعراق، وبين مصر وليبيا، هذا بالإضافة إلى كثير من الاتفاقيات بين بعض دوله في مجالات محددة .

(٢) تعمل الجامعة على صيانة استقلال وسيادة الدول الأعضاء باعتبارها ليست منظمة وحدة، وإنما هي منظمة تعاون اختيارى بين أعضائها.

(٣) تعمل الجامعة على المحافظة على السلام والأمن العربيين، وذلك بالقضاء على أي أسباب للمنازعات التي تمس الدول الأعضاء لمنع ما يهدد السلام والأمن في المنطقة العربية، فقد فرض الميثاق على الدول الأعضاء عدم الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات التي تنشب بين الأعضاء، وإنما تحال لمجلس الجامعة لحلها إما بالتحكيم أو الوساطة.

كما ينص الميثاق في حالة تعرض دولة عربية لعدوان خارجى سواء من دولة عربية أو من دولة أخرى أجنبية، فإن مجلس الجامعة يجتمع فورا ليقرر التدابير اللازمة لدفع هذا العدوان، ويشترط صدور القرار هنا بالإجماع فيما عدا صوت الدولة المعتدية إذا كانت من بين الدول الأعضاء، وهنا يبدو عدم فاعلية المجلس، فقد يكون من الصعب الحصول على الإجماع ، وحتى في حالة الحصول على الإجماع فكيف يمكن القيام بمواجهة العدوان بالسرعة والكفاءة اللازمة.

ولذلك أبرمت الدول العربية في 17 يونيه عام ١٩٥٠ معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لتلافي أوجه النقص التي وضحت في حرب عام

1948 مع إسرائيل، فقد حددت الاتفاقية ما يجب اتخاذه في حالة مثل هذا العدوان ومنها التدابير العسكرية التي يقوم بها مجلس الدفاع المشترك الذي تتميز قراراته بأغلبية الثلثين فقط.

(4) تحقيق التعاون العربي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك حسب النظم المتبعة في كل دولة عضو كما جاء في المادة الثانية من الميثاق .

(5) النظر في مصالح البلاد العربية بصفة عامة وذلك بالاهتمام بشئون الأقطار العربية غير المستقلة عند إنشاء الجامعة، مع مراعاة أماني هذه الأقطار والعمل على إصلاح احوالها وتأمين مستقبلها بكل الوسائل والأسباب الممكنة .

وتعمل جامعة الدول العربية لتحقيق هذه الأهداف في إطار المبادئ التالية :
- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.
- مبدا عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.
- مبدا منع الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات العربية.
- مبدأ المساعدة المتبادلة (أي حق الدفاع المشروع الجماعي).

وقد اشترك في إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 سبع دول عربية مستقلة فقط كأعضاء مؤسسين، حيث كان معظم دول العالم العربي تحت الاحتلال، والدول السبع هي : مصر وسوريا والسعودية ولبنان والعراق والأردن واليمن، ثم تتابع انضمام بقية الدول العضوية الجامعة بعد استقلال كل منها إلى أن بلغ عدد أعضاء الجامعة حاليا ٢٢ دولة تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

وتباشر جامعة الدول العربية عملها من خلال ثلاث هيئات هي: (١) مجلس الجامعة :

ويتألف من ممثلي الدول الأعضاء، ويجتمع هؤلاء في مقر الجامعة بمدينة القاهرة في دورتين عاديتين إحداهما في مارس والأخرى في سبتمبر من كل عام . ويمكن انعقاد المجلس في دورات استثنائية في حالة طلب دولتين فأكثر.

(٢) اللجان الفنية ، وهي:

اللجنة السياسية، واللجنة الثقافية الدائمة، واللجنة الدائمة للمواصلات، واللجنة الاجتماعية الدائمة، واللجنة القانونية الدائمة، ولجنة خبراء البترول العربي، واللجنة العسكرية الدائمة، واللجنة الدائمة للإعلام العربي، واللجنة الصحية الدائمة، واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان .

(3) الأمانة العامة :

وهي الجهاز الإداري للجامعة، ويتألف من الأمين العام والأمناء المساعدين والسكرتارية وعدد كاف من المختصين الرئيسيين والثانويين.

وإلى جانب الهيئات الرئيسية المشار إليها أنشئت إدارات أخرى مثل مكتب مقاطعة إسرائيل، ومعهد البحوث والدراسات العربية، والجهاز الإقليمي لمحو الأمية، والمركز الإحصائي العربي، ومركز التنمية للدول العربية.

كما ترتب على اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي إنشاء هيئات أخرى، وهي :

(١) هيئات عسكرية تتمثل في مجلس الدفاع المشترك، ويضم وزراء الخارجية والدفاع في الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز عسكري في نظام الجامعة ، والهيئة العسكرية الدائمة، والهيئة الاستشارية العسكرية وتضم رؤساء أركان حرب الجيوش الأعضاء.

(٢) هيئات اقتصادية ، وتتمثل في المجلس الاقتصادي اعتبارا من عام ١٩٥٩ الذي أصبح الهيئة الخيمة الرئيسية لسائر الشئون الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة.

(٣) الوكالات العربية المتخصصة التي انشئت ضمن الإطار العام لجامعة الدول العربية ولكن بصورة مستقلة عن الجامعة كمنظمة، فهي تتمتع بشخصية معنوية وإدارة ذاتية خاصة لكل منها مثل الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، والاتحاد البريدي العربى، واتحاد إذاعات الدول العربية، والمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمجلس العلمي

العربي المشترك الاستخدام الطاقة الذرية، ومجلس الطيران المدني للدول العربية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للصحة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

(2) منظمة المؤتمر الإسلامي

للإسلام نظرة للعلاقات الدولية تختلف في اساسها عن تلك التي يأخذ بها عالم اليوم، فالإسلام اصلا لا يعترف بانقسام العالم إلى كيانات سياسية ذات سيادة لكل منها نطاقها الذي يميزها في العيش ، فهو يهدف إلى توحيد بني البشر في ظل نظام قانونى واحد وهو الشريعة الإسلامية التي لا تميز بين البشر على أساس الأصل أو اللون أو اللغة، ولذلك فإن العالم الإسلامي بعد كيانا واحدا مهما تعددت أقاليمه وتباعدت امصاره واختلف حكامه ما دامت السيادة فيها لدين الله وحده.

إن الشريعة الإسلامية خلافا لكل شريعة سبقت لم تكن دينا فحسب، بل هي أيضا نظام قانونى يضع للبشر حدودا في أفعالهم وأقوالهم واعتقاداتهم وعلاقاتهم، فهي بذلك تحكم مختلف مظاهر النشاط الإنساني، وهي - كما يقرر الفقهاء - اعدل الأنظمة القانونية وأفضلها، فهي مستمدة في أصولها الرئيسة من عند الله، ولذلك فهي نظام خالد يحكم البشر إلى يوم يبعثون.

غير أن الشريعة الإسلامية رغم نزعتها العالمية واتجاهها إلى تكوين مجتمع انسانى واحد، لم تمتد إلى كافة أنحاء العالم، ولذلك نشأ نوع من الخلاف والمواجهة مع الأنظمة الأخرى التي تحاول الوقوف أمام المد الإسلامي، وقد تمكنت دوله من احتلال أراض إسلامية كثيرة، وأخضعت شعوبها للاستعمار المباشر او في مناطق نفوذها. ويفعل الحركات التحررية التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن استعادت هذه الشعوب حريتها وبرزت على المسرح الدولي دول مستقلة ذات سيادة وبخاصة في قارتي آسيا وأفريقيا، ثم

بدأت الدعوات والمحاولات لإيجاد نوع من التقارب بين دول العالم الإسلامي. وشعوبه طوال هذا الفرن على النحو التالي:

(1) المؤتمر العالمي الإسلامي:

عقد أول اجتماع الدول العالم الإسلامي في مكة المكرمة عام ١٩٢٦م برعاية مصر والسعودية ومسلمين من الهند، ثم توالت اجتماعاته، حيث عقد اجتماع في القدس عام ١٩٣١، واجتماع في كراتشي عام 1949، ١٩51، وفي بغداد عام ١٩٩٢، واجتماع في مقديشيو عام 1964، ولهذا المؤتمر لجنة مهمتها سالمة الشئون الثقافية والإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

(٢) ندوة المؤتمر الإسلامي:

تشكلت هذه الندوة في اجتماع عقد في القدس في عام 1953، وتتابعت اجتماعاتها في دمشق عام 1956، وفي القدس عامى ١٩60، ١٩61. وقد ضمت عددا كبيرا من المسلمين من بلاد عربية وغير عربية.

(3) المؤتمر الإسلامي العام :

تكون هذا المؤتمر عام 1955، وقد أنشأ هذا المؤتمر عددا من المراكز الإسلامية في البلدان الأجنبية التي تزايدت أعدادها في السنوات الأخيرة وشملت دولا كثيرة في مختلف أجزاء العالم، كما خصمت وشجعت البعثات الدراسية للمسلمين الأجانب في الجامعات المصرية.

(4) رابطة العالم الإسلامي :

أنشئت هذه الرابطة بقرار من المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مكة عام ١٩٩٢، وتهدف هذه الرابطة إلى الترويج وشرح تعاليم الإسلام ومواجهة الأباطيل ومشوهي صورة الإسلام السمح بتعاليمه السماوية , كما اخدت الرابطة على عاتقها عددا من الانشطة منها إنشاء مصرف اسلامى ومحطة إذاعة صوت

الإسلام التي تبث برامجها إلى دول العالم بلغات متعددة، كما أصدرت جريدة الاخبار المسلمين في العالم (المسلمون).

(5) الاتحاد الإسلامي العالمي :

تأسس هذا الاتحاد في باريس، ويهدف إلى مساعدة المحتاجين ونشر معارف الحضارة الإسلامية والدفاع عن المجتمع الإسلامي وتنظيم العبادات الإسلامية.

(6) منظمة المؤتمر الإسلامي :

جميع المنظمات أو المؤتمرات والندوات التي نشأت سواء الخاصة أم الرسمية بدأت تدعو لإقامة تجمع إسلامي دولي منذ منتصف الستينيات، وقد اصطدمت هذه الفكرة في البداية معارضة من بعض الدول العربية بحجة أن من ورائها محاولات لإحياء فكرة الأحلاف المعارضة السياسات هذه الدول. وقد لعبت الانقسامات التي كانت سائدة وقتها دورا كبيرا في تباين المواقف إزاء فكرة هذا المجتمع الإسلامي.

وقد لعبت هزيمة عام 1967 التي ألحقتها إسرائيل بالعرب دورا كبيرا في لجميع العرب لمواجهة العدوان الإسرائيلي، كما كان ذلك مشجعا على المضي قدما في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد مرت هذه الفكرة لتصبح واقعا عمليا بالمراحل التالية:

- مؤتمر ملوك ورؤساء دول وحكومات الدول الإسلامية في الرباط في سبتمبر عام ١٩٦٩م.
- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الأول في جدة في مارس عام ١٩٧٠.
- مؤتمر وزراء خارجية العالم الإسلامي المنعقد في كراتشي في ديسمبر عام١٩٧٠
- مؤتمر ملوك ورؤساء دول وحكومات الدول الإسلامية في مارس عام 1972 الذي أقر ميثاق المؤتمر الإسلامي.

وقد شارك في إقرار ميثاق المنظمة ثلاثون دولة إسلامية، ثم انضمت إلى المنظمة بقية الدول الإسلامية تباعا.

أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي :

حددت المادة الثانية من ميثاق المنظمة أهدافها على الوجه التالي:-

- تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء .
- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية الأخرى.
- العمل على محو التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار بجميع اشكاله .
- اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل .
- تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية .
- إيجاد المناخ الملائم لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى.

وتعمل الدول الأعضاء في سبيل تحقيق الأهداف السابقة على أساس المبادئ التالية :

- المساواة التامة بين الأعضاء
- احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء
- احترام سيادة واستقلال وحدة أراضي كل دولة عضو .
- حل ما ينشأ من منازعات فيما بينها بحلول سلمية كالمفاوضة أو الوساطة أو و التوفيق أو التحكيم .
- امتناع الدول الأعضاء عن استخدام القوة في علاقاتها أو التهديد باستعمالها ضد وحدة وسلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة عضو.

عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي:

تنص المادة الثامنة من ميثاق المنظمة على أن عضويتها للدول المشتركة في المؤتمر الأول لملوك ورؤساء الدول والحكومات الإسلامية بالرباط والدول المشتركة في مؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة وكراتشي، كما يحق لكل دولة إسلامية أن تنضم للمنظمة، وكما يجوز لأي دولة أن تنسحب منها .

ويتضح من ذلك أن العضوية في المنظمة على أساس عقائدي أي أن تكون الدولة مسلمة بغض النظر عن موقعها الجغرافي او ارتباطاتها السياسية والاقتصادية أو استراتيجيتها، وهذا ما يجعل منظمة المؤتمر الإسلامي تعد نوعا خاصا في المنظمات الدولية يمكن أن نطلق عليه (المنظمات الدولية العقائدية).

وهناك وجهات نظر مختلفة في تحديد مفهوم الدولة الإسلامية، فهل هي الدولة التي دينها الإسلام كمصر والكويت والاردن والسودان وباكستان ، أم التي غالبيتها من المسلمين ولو كان دستورها علمانيا، أو التي فيها نسبة كبيرة من المسلمين مثل نيجيريا والهند وسيراليون، أو التي تطبق الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا للتشريع كالسعودية .

الواقع أن المعيار الأساسي الدقيق للعضوية صعب جدا، ولذلك نجد في عضوية المنظمة أمثلة لكل ما ذكرنا من معايير، ولكن بشكل عام ليس هناك من يختلف في وجود فرق شاسع بين الإسلام كعقيدة ومنهج حياة لا يشك أحد في صلاحه لكل زمان ومكان وبين سلوك المسلمين الفعلي كدول او افراد.

وتضم منظمة المؤتمر الإسلامي ثلاث هيئات رئيسية هي : ملوك ورؤساء الدول والحكومات، ومؤتمر وزراء الخارجية، والأمانة العامة ومؤسساتها.

وقد تقرر في مؤتمر جدة المنعقد في مارس ١٩٧٢ إنشاء فروع تلحق بالأمانة العامة أهمها: الأنباء الإسلامية والبنك الإسلامي، وصندوق الجهاد لنجدة الفلسطينيين، ومنظمات مراكز ثقافية إسلامية بما فيها جامعة إسلامية، كما تقرر أن تنشأ في الأمانة العامة إدارة مالية واقتصادية لخدمة السلام

العالمي، ولنكون نواة الوكالة متخصصة في الميادين المالية والاقتصادية التي تهم الدول الأعضاء.

(3) منظمة الدول الأمريكية :

ترجع فكرة إنشاء هذه المنظمة إلى عام 1826عندما دعا سيمون بولفار إلى تكوين عصبة أمم لدول أمريكا اللاتينية وذلك في مؤتمر بنما، أما على المستوى الرسمي فقد بدا التقارب بين الولايات المتحدة ودول امريكا اللاتينية منذ أواخر القرن التاسع عشر، وكان ذلك حين أعلن الرئيس الأمريكى مترو تصريحه الشهير عام ١٨٢٣ وهو التصريح الذي قصد منه معارضة التدخل الأوربي في القارة الجديدة والعمل على استقلال المستعمرات الاسبانية في أمريكا.

ويرجع تاريخ المحادثات الخاصة بإنشاء لجمع إقليمي أمريكي إلى عام ١٨٨٩ وهو تاريخ انعقاد أول مؤتمر للدول الأمريكية في واشنطن بدعوة من وزير خارجية أمريكا، وقد اتخذ هذا المؤتمر قرارا بإنشاء مكتب للجمهوريات الأمريكية مهمته تجميع ونشر المعلومات الخاصة بالإنتاج والتجارة والقوانين واللوائح الجمركية في مختلف بلدان القارة الأمريكية، وقد تغير اسم هذا المكتب في عام ١٩١٠ ليصبح الاتحاد الأمريكى Pan American union ، وقد ضم هذا المكتب مجلس إدارة مكونا من ممثلي الدول الأمريكية لدى الولايات المتحدة، واتفق على أن تكون اجتماعاته دورية كل خمس سنوات.

وقبيل الحرب العالمية الثانية أحست الدول الأمريكية بالخطر الذي يتهددها وبأنه من الضروري ألا يقتصر عمل المؤتمرات الأمريكية على بحث المسائل القانونية والثقافية والاجتماعية، وإنما يمكن أن يمتد دور هله المؤتمرات إلى حفظ السلام والأمن في القارة الأمريكية و خصوصا بعد وضوح عجز عصبة الأمم في مواجهة أخطار النازية في المانيا والفاشية في إيطاليا.

وفي عام 1936 عندما بدأت تلوح في الأفق احتمالات حرب عالمية كبرى عقد مؤتمر امريكى خاص في بيونس أيرس Buenos Aires للبحث في

وسائل المحافظة على الأمن والسلام في أمريكا، وابرمت اتفاقية لهذا الغرض أعلنت فيها الدول الأمريكية تضامنها للمحافظة على السلم في القارة، وأنها اعتزمت التشاور فيما بينها في حالة قيام حرب بين دول أجنبية يكون من شأنها تهديد الأمن الامريكي.

وقد تأكدت هذه المبادئ في مؤتمر ليما عام ١٩٣٨ الذي قرر إنشاء مجلس يضم جميع وزراء خارجية دول أمريكا بقصد التشاور والتعاون فيما بينهم، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية أدركت الدول الأمريكية الخطر المحدق بها من جراء هذه الحرب، ولذلك فإن الأمر يتطلب نوعا من الارتباط الأقوى، فاتخذت الولايات المتحدة عدة خطوات من جانبها مثل : إنشاء اللجنة الأمريكية الاستشارية للشئون الاقتصادية والمالية، واللجنة الأمريكية للدفاع، واللجنة الاستشارية السياسية.

وقد توجت الخطوات السابقة بميثاق عقد في المكسيك في مارس عام 1945، ثم معاهدة ريو دي جانيرو Rio de Guner ، في ٢ سبتمبر عام 1947 والتي بمقتضاها أقرت دول الاتحاد الأمريكي أن كل اعتداء مسلح يقع من دولة غير أمريكية على دولة أمريكية يعد موجها ضد الدول الأمريكية بأجمعها. ثم جاءت الخطوة الحاسمة في هذا المسار في أبريل عام 1948 عندما اتفق على إنشاء منظمة الدول الأمريكية لتضم ٢4 دولة أمريكية التي حلت محل الاتحاد الامريكي القديم، كما وقعت على اتفاقية لحل المنازعات بين الدول الأمريكية بالطرق السلمية تعرف باتفاقية «يوجوتا»، ثم عدل هذا الميثاق في عام 1967 بما يضمن الفاعلية لهيئات المنظمة.

وقد ضم هذا الميثاق المبادئ التالية :

(١) احترام شخصية وسيادة واستقلال الدول، وقيام كل دولة بتنفيذ تعهداتها الناتجة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. (٢) حسن النية في العلاقات الدولية.

(3) ضرورة تأسيس النظام السياسي لكل دولة أمريكية على الممارسة الفعلية للنظام الديمقراطي.

(4) شجب العدوان وإقامة ضمان جماعي بين الدول الأمريكية كافة . (5) فض المنازعات بين الدول الأمريكية بالطرق السلمية.
(6) اعتبار العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي اساسين للسلام. (٧) التعاون الاقتصادي بين الدول الأمريكية، وكذلك تعاونها في رفع شأن حقوق الإنسان واحترام القيم الثقافية للقارة كشرط لازم لرخائها.

وتتكون المنظمة من الهيئات التالية :
(1) المؤتمر الأمريكى : وهو أعلى سلطة في المنظمة ويتكون من كافة الدول الأعضاء، ويصدر قراراته بالإجماع، وينعقد مرة في كل عام، وهو الذي يرسم السياسة العامة للمنظمة ويحدد نشاطها.

(٢) مجلس وزراء خارجية الدول الأمريكية: ومهمته دراسة الأمور العاجلة، وينعقد فورا كلما حصل اعتداء مسلح على دولة أمريكية، ويعاون هذا المجلس لجنة عسكرية تشكل من أعلى السلطات الحربية، وتصدر قرارات هذا المجلس بأغلبية الثلثين.

(3) المجلس التنفيذي : ويتألف من مندوب عن كل دولة من الدول الأعضاء بعين خصيصا لذلك، ويختص هذا المجلس بدراسة المسائل المحالة إليه من المؤتمر او من مجلس وزراء الخارجية، كما يقدم الاقتراحات بشان تحقيق أهداف الميثاق وعقد المعاهدات بين الأعضاء.

(4) الأمانة العامة: ويراسها أمين عام بعينه مجلس المنظمة لمدة خمس سنوات ويساعده مجموعة من الإداريين وذوي الاختصاص.

(5) الهيئات المتخصصة : تضم المنظمة عددا من المجالس المتخصصة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الثقافي، والوكالة الأمريكية للصحة ، ومجلس القانونيين، والمعهد الأمريكي للعلوم الزراعية، ومصرف التنمية للدول الأمريكية، ولجنة حقوق الإنسان الأمريكية.

وفي الحقيقة يبدو النفوذ الأمريكى وخصوصا في القطاعين الهامين السياسي والاقتصادي غاية في الوضوح في العديد من دول القارة، فقد

استخدمت الولايات المتحدة هذه المنظمة التحقيق أغراضها ومصالحها البحتة، كما استخدمتها أيضا كسند لها في قرارات الأمم المتحدة للوقوف أمام صدور أي قرار لا ترضى عنه الولايات المتحدة، ولذلك فإن الدول الأمريكية تسعى للخلاص من التسلط الأمريكي في هذه المنظمة والاتجاه نحو التنظيم الدولي العالمي بدلا من المسار التنظيمي الإقليمي.

(4) المنظمات الأفريقية :

لقد تعرضت القارة الأفريقية أكثر من أي قارة أخرى لأطول فترة حكم استعماري اوربى، فقد تقاسمتها سبع دول أوربية مي: بريطانيا وفرنسا واسبانيا وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال والمانيا. فقد كانت أفريقيا بالنسبة لهذه الدول تعد براء فهي غنية بالمعادن اللازمة لحاجات هذه الدول، وللأيدي العاملة والأسواق الخارجية الواسعة لمنتجات الدول الأوربية، بالإضافة لأهمية القارة السياسية ، وفي التسابق على المكانة الدولية بين هذه الدول.

لكل هذه الظروف كانت أفريقيا مسرحا للصراع بين هذه الدول، وكانت تتأثر بالأحداث التي تجري في اوربا، حيث كانت تعامل كما لو كانت غنائم حرب، فهزيمة أي دولة من هذه الدول كان يترتب عليها تقسيم مستعمراتها بين الدول المنتصرة، كما حدث في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد ترتب عليها خروج المانيا وإيطاليا المهزومين من مناطق نفوذهما في أفريقيا.

وقد بدأ الشعور بضرورة التحرر من سيطرة الحكم الأوربي يتبلور تدريجيا خلال النصف الأول من القرن العشرين، فتشكلت الأحزاب في بعض الدول المقاومة الاستعمار، وبدأت هذه الأحزاب تستقطب المشاعر الوطنية في بلادها نحو الاستقلال والتحرر، وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها كانت هناك اربع دول أفريقية مستقلة فقط هي : مصر والحبشة (اثيوبيا) وليبريا وجنوب أفريقيا، ثم بدأ تزايد الدول المستقلة عامنا بعد آخر إلى أن بلغ عددها في أفريقيا نحو ثلث أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

وقد ارتبطت محاولات الشعوب الأفريقية للتحرر من الاستعمار بمحاولات التحقيق نوع من الوحدة أو التضامن فيما بينها في نطاق اتحادات وتنظيمات أكبر تكون أقدر على مواجهة مشاكل ما بعد الاستقلال.

وقد بدأت هذه المحاولات في 17 يناير عام 1959 عندما اجتمع في داكار عاصمة السنغال ممثلون من السنغال والسودان الفرنسي (مالي) وتولنا العليا وداهومي، وذلك لإقامة اتحاد فيما بينهم يسمى اتحاد مالي، في ظل ارتباطهم بفرنسا، حيث لم تكن هذه الدول تتمتع بالاستقلال السياسي الكامل، بل بحكم ذاتي في ظل الدستور الفرنسي الصادر في 4 أكتوبر عام 1958.

وقد وافق ممثلو هذه الدول على إقامة هذا الاتحاد الذي يتكون من وزارة اتحادية تضم وزارتين من كل دولة، وتكون هذه الوزارة مسئولة أمام برلمان يضم 48 عضوا من الدول الأربع تنتخبهم المجالس التشريعية في كل دولة.

ولكن رغم الاتفاق على هذا الدستور في 17 يناير 1959 فقد رفضت كل من فولتا العليا وداهومي التصديق عليه، ولذلك عدل في أبريل عام 1959 ليكون مقصورا على دولتين فقط هما السنغال والسودان الفرنسي (مالي)، وتبع ذلك موافقة فرنسا على منح الدولتين الاستقلال الكامل من قبل فرنسا في ٢٠ يونيو عام 1960.

ولكن هذا الاتحاد لم يكتب له النجاح لاختلاف الدولتين على شخصية رئيس الدولة الاتحادية ما أدى إلى انسحاب السنغال من الاتحاد في ٢٠ أغسطس عام 1960 وأعلن استقلالها في اليوم نفسه، كما أعلن استقلال السودان الفرنسي في ٢٢ سبتمبر عام 1960 تحت اسم جمهورية مالية، واعترفت فرنسا بالدولتين.

وبعد فشل اتحاد مالى، ظهرت محاولة اتحاد آخر بين أربع دول هي : النيجر وساحل العاج وتولتا العليا وداهومي، وبدا ذلك باجتماع في باريس في 6 مايو عام 1959، وأعقبه اجتماع آخر في أبيدجان، عاصمة ساحل العاج في ٢٩ مايو عام 1959، حيث وضعت فيه أسس قيام اتحاد بين الدول الأربع اتخذ اسم

المجلس الوفاق الذي يتكون من رؤساء الدول الأربع ورؤساء ونواب المجالس التشريعية في كل دولة، ومن بعض الوزراء، ويجتمع هذا المجلس عدة مرات فيكل عام، وتصدر قراراته بالإجماع، ويرأسه رؤساء الدول الأربع بالتناوب لمدة سنة لكل منهم، كما أنشئ جهار اقتصادي يسمي صندوق التضامن، تخصص له كل دولة منهم 10% من إيرادها، ولهذا الاتحاد سياسة خارجية موحدة، وضرائب وخطط تنمية موحدة، وقواعد موحدة في التوظيف، ولكن هذا الاتحاد لم يستمر طويلا.

وفي 25 ديسمبر عام 1960 عقد اجتماع في كوناكري بين رؤساء كل من غانا وغينيا ومالي للاتفاق على إقامة اتحاد يسمى اتحاد الدول الأفريقية، ليبدأ بالدول الثلاث على أمل أن يضم دولا إفريقية أخرى حيث اعلن ميثاقه رسميا في أول يوليه عام 1961، وكان هذا يتضمن ما يلى :

"يعتبر اتحاد الدول الأفريقية نواة للدول المتحدة الأفريقية، وهو مفتوح لكل دولة أو اتحاد دول أفريقية تقبله بأهدافه وموضوعه ، ويمكن لكل دولة أفريقية توافق على أهداف وموضوعات ميثاق الاتحاد أن تكون عضوا عندما تعلن ذلك رسميا".

وقد أنشئ لهذا الاتحاد عدة هيئات تدير شئونه تتمثل في "مؤتمر الاتحاد" الذي ينعقد ثلاث مرات في العام في عواصم الدول الثلاث بالتناوب، ويرأس كل مؤتمر رئيس الدولة التي ينعقد فيها الاجتماع، وتتخذ القرارات بالإجماع. كما تتكون لجنة تحضيرية للمجتمع عادة قبل انعقاد المؤتمر، ثم يضم الاتحاد لجيانا أخرى اقتصادية ومالية، ولجانا لتنظيم التنظيمات الشعبية للربط بين الحركات الشعبية . ورغم كل ذلك فإن هذا الاتحاد لم يكتب له النجاح، ولكنه بعد محاولة على طريق الترابط بين الدول الأفريقية.

ولكن الاتحادات التي كانت أكثر فاعلية هي : منظمة الاتحاد الأفريقي الملجاشي، ومنظمة الدار البيضاء ومجموعة منروفيا، ثم منظمة الوحدة الأفريقية أخيرا... وفيما يلي سنتناول هذه المنظمات :

- **منظمة الاتحاد الأفريقي الملجاشى:**

تعد هذه المنظمة امتدادا للمحاولات السابقة للاتحاد بين الدول التي كانت خاضعة لفرنسا وهي في طريقها للاستقلال، ويرجع تاريخ هذه المنظمة إلى القانون الذي أصدرته حكومة ديجول في فرنسا في 3 يونيه عام 1958 الذي أوضح فيه العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها ليكون لهذه المستعمرات حق اختيار بين ثلاثة أوضاع:

(1) أن تبقى مقاطعات أو أقاليم تابعة لفرنسا فيما وراء البحار .

(٢) أن تعلن استقلالها على أن تنضم للجماعة الفرنسية وهي منظمة من نوع خاص يشبه الكومنولث البريطاني.

(3) أن تنفصل تماما عن فرنسا وألا تنضم للجماعة الفرنسية.

وقد وافق البعض على الوضع الاول كمقاطعات تابعة لفرنسا مثل جيانا والمارتينيك وريونيون، بينما اختار البعض الآخر أن يكون كأقاليم فيما وراء البحار مثل الصومال الفرنسي وكاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية وكومور .

أما الأقاليم التي اختارت الاستقلال على أن تكون ضمن الجماعة الفرنسية فهي : افريقيا الوسطى وتشاد والجابون وداهومي وساحل العاج والسنغال وفولتا العليا والكونغو (برازفيل) والسودان الفرنسي (مالي) وموريتانيا ومدغشقر والنيجر (بطرس غالي، منظمة الوحدة الافريقية، القاهرة، 1964،ص31). بينما انفردت غينيا بالوضع الثالث حيث أعلنت استقلالها في ٢ أكتوبر عام 1958.

وعلى هذا الأساس قامت الجماعة الفرنسية التي كانت تتكون من مجلس رئاسة يرأسه الرئيس الفرنسي، ومجلس تنفيذي يشترك فيه رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة الفرنسية، وبعض الوزراء، ومقر الجماعة باريس، ويمكن أن تجتمع في أي عاصمة من عواصم الدول الأعضاء، كما تضم الجماعة "مجلس شيوخ" يتكون من مندوبي برلمانات الدول الأعضاء على أن

يتناسب عددهم مع سكان كل دولة وعلى ألا يقل أعضاء كل دولة عن ثلاثة أعضاء، وكما تكونت محكمة تحكيمية تفصل بين المنازعات التي تنشا بين الدول الأعضاء في الجماعة.

وقد طرأ على هذه الجماعة بعض التغييرات حيث خرج كل من: ساحل العاج وفولتا العليا والنيجر وداهومي (بنين حاليا) في يونيه عام 1960، كما خرجت منها جمهورية مالي في سبتمبر عام 1960، ولم يبق في عضوية الجماعة في نهاية عام 1960 سوى أفريقيا الوسطى والكونغو (برازافيل) والسنغال والجابون وتشاد والكمرون ومدغشقر.

وفي هذا الوقت بدأت بعض الدول الأفريقية تسعى لإنشاء منظمة افريقية لا ترتبط بأي دولة أوربية، واجتمعت لهذا الغرض في أكتوبر عام 1960 في أبيدجان كل من السنغال وأفريقيا الوسطى والكونغو (برازافيل) والجابون وموريتانيا وداهومي وساحل العاج والنيجر والكمرون وذلك لدراسة وسائل تنظيم العلاقات بينها. وكان من نتيجة هذا الاجتماع أن عقد مؤتمر برازافيل في 15 ديسمبر عام 1960 انضمت إليه دولتان جديدتان هما تشاد والكونغو (الديموقراطية) أسفر عن إنشاء لجان تضم ممثلين لكل دولة لوضع مشروع لإقامة منظمة أفريقية ملجاشية.

وفي مؤتمر عقد في مدينة ياوندى بالكمرون في مارس عام 1961 انضم إليه بالإضافة للدول السابقة الإحدى عشرة دولة مدغشقر وضعت الأسس لإنشاء المنظمة الأفريقية الملجاشية الذي أعلن مولدها في مؤتمر تاناريف في 11 سبتمبر عام 1961.

وهذا الاتحاد هو اتحاد بين دول مستقلة ذات سيادة يهدف إلى تنظيم التعاون بين الدول الأعضاء لتقوية تضامنها والمحافظة على أمنها الجماعي والمساعدة على تقدمها وتثبيت السلام في أفريقيا وملجان والعالم، وعضوية هذه المنظمة مفتوحة لجميع الدول الأفريقية، ولذلك قبلت دولة توجو كعضو في هذه المنظمة في يونيه عام 1963.

ولهذه المنظمة هيئات تديرها تتكون من : مؤتمر رؤساء الدول الذي ينعقد بصفة دورية مرتين كل عام، ويمكن أن ينعقد في دورات استثنائية بناء على دعوة من إحدى الدول الأعضاء، واجتماع للوزراء الذي يعد هيئة غير دائمة وغير منظمة تستطيع أن المجتمع في دورات غير عادية حسب طبيعة الموضوعات، وتتكون من الوزراء المختصين والخبراء والمندوبين الدائمين لدى الأمم المتحدة، ثم من الأمانة العامة الإدارية للاتحاد ومقرها مدينة كونونو، في داهومى ويرأسها أمين عام إداري معين لمدة سنتين.

كما أنشئت بجانب هذه الهيئات اجهزة أخرى بموجب اتفاقيات دولية المتمثلة في ميثاق الدفاع للاتحاد، ومعاهدة التعاون الاقتصادي للاتحاد واتفاق البريد للاتحاد.

وعندما انعقد المؤتمر أديس أبابا في مايو 1963 لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية اصبح هذا الاتحاد غير ذي موضوع، رغم مناداة بعض الأعضاء بالاحتفاظ به، ولكن عندما انعقد مجلس رؤساء دول الاتحاد في يوليو عام 1963 بمدينة (كوتونو)، لم يعلن تصفيته، وإنما كان القرار أن يسير الاتحاد نحو الاندماج التدريجي في منظمة الوحدة الأفريقية، إلى أن أعلن في الاجتماع الذي عقد في داكار في مارس عام 1964 تحويل هذا الاتحاد إلى منظمة اقتصادية بحتة بعد أن كان منظمة سياسية عامة.

- منظمة الدار البيضاء

أنشئت هذه المنظمة في اجتماع عقد فيما بين 3، 7 يناير عام 1961حضره كل من غانا وغينيا ومالي ومصر والمملكة المغربية والحكومة الجزائرية المؤقتة. وقد كان الميثاق الذي وقعته هذه الدول يتضمن الدعوة للوحدة الأفريقية الكاملة، ومبدأ عدم الانحياز، ومحاربة الاستعمار القديم والحديث ، وعدم تشجيع بقاء القوات الأجنبية أو إنشاء قواعد لها في أفريقيا، والعمل على تخليص القارة الأفريقية من التدخل الأجنبي في شئونها السياسية أو الاقتصادية ، وإقامة تعاون بين الدول الأفريقية في جميع الميادين.

وقد أنشئت هيئات هامة لإدارة هذه المنظمة تتمثل في جمعية استشارية أفريقية تتألف من ممثلين لكل دولة، واللجنة السياسية الأفريقية التي تتكون من رؤساء الدول الأعضاء أو مثليهم، وتجتمع بصفة دورية مرة كل عام وبصفة استثنائية إذا تطلب الأمر ذلك بناء على طلب أحد الأعضاء. وكان أول اجتماع لها في القاهرة في أغسطس عام 1961، ثم اللجنة الاقتصادية التي تضم وزراء الاقتصاد التي لمجتمع بصفة دورية أيضا، التي كان أول اجتماع لها في كوناكري في يوليه عام 1961، ثم في القاهرة في أبريل عام 1963 حيث أسفر هذا عن إنشاء سوق افريقية مشتركة، وبنك أفريقي للتنمية، ومجلس للوحدة الاقتصادية واتحاد للطيران، وآخر للبريد الافريقي.

كما كان من مبادئ منظمة الدار البيضاء إنشاء لجنة ثقافية أفريقية، تضم وزراء التربية والتعليم، وقيادة عسكرية عليا تضم رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء، ثم مكتب للاتصال يعد الأمانة العامة للمنظمة مقره في باماكو، عاصمة مالي ورئيسه أمين عام يسمى "سكرتير عام مكتب الاتصال"، ويعين لمدة ثلاث سنوات من قبل اللجنة السياسية التي تضم رؤساء الدول الأعضاء.

ولكن هذه المنظمة رغم طموحاتها الكبيرة لم تحقق الأهداف التي رسمتها لنفسها، رغم ما بللته من جهود من خلال الأجهزة المتعددة التي انشائها وذلك يرجع لاختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء والتباعد الجغرافي بين الأعضاء، كما أن اشتراك الجزائر كان رمزيا حيث لم تكن قد حصلت على استقلالها، ثم لوفاة الملك محمد الخامس ملك المغرب الذي كان له دوره الهام في إنشاء هذه المنظمة، ولان ثلاث دول من أعضائها (غانا وغينيا و مالى) كونت فيما بينها اتحادا خاصا كان له أثره في المنظمة.

ولكن رغم هذا الإخفاق فإن هذه المنظمة قد ساعدت على التقارب بين الدول الأفريقية سياسيا واقتصاديا وقربت بين الدول الناطقة بالعربية والفرنسية والإنجليزية التي كان الاستعمار يسعى للتفرقة بينها، كما أنها ساعدت على أن يكون للجزائر شخصية دولية في المجال الدولي والأفريقي، كما ساعدت أيضا في الدعوة إلى مكافحة الاستعمار وإلى الدعوة إلى عدم الانحياز.

وقد كان لكل هذا أثره المساعد الذي أسهم في إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي أعلنت في أديس أبابا في عام 1963.

- مجموعة مونروفيا:

سعت بعض الدول التي من خارج المنظمتين السابقتين إلى إيجاد منظمة أوسع نطاقا منهما، لا تفرق بين الناطقين بالفرنسية أو الإنجليزية أو غيرهما، ولذلك اجتمعت عشرون دولة في مونروفيا عاصمة ليبيريا في مايو عام 1961 وهي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الملجاشى مضافا إليها ليبيريا ونيجيريا وسيراليون والصومال وإثيوبيا وتونس. وانتهت الاجتماعات بصدور بيان يتضمن بعض المبادئ التي تكون أساسا للعلاقات بين الدول الأفريقية وهي المساواة وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول واحترام سيادة كل دولة واستنكار الحركات الهدامة والممولة من الخارج، وإقامة تعاون أفريقى.

وقد عقدت مجموعة مونروفيا مؤتمرا في لاجوس في بداية عام 1962 كان الهدف منه التقريب بين وجهة نظرها ووجهة نظر مجموعة الدار البيضاء، ولكن دول الدار البيضاء تخلفت عن الحضور احتجاجا على عدم دعوة الجزائر التي لم تكن قد حققت استقلالها رسميا، وقد أقر مؤتمر لاجوس مشروع إنشاء منظمة دولية افريقية تهتم أساسا بالشئون الاجتماعية، والاقتصادية ، والثقافية ، كما تعمل على التفريق بين سياسات الدول الأعضاء، لكن هذه المنظمة ذابت واندمجت في منظمة الوحدة الأفريقية فيما بعد.

وقد كانت كل هذه المحاولات المبكرة في جمع شتات الدول الأفريقية عاملا مساعدا، كما كان لها آثارها الملموسة في التهيئة لقيام منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963.

- منظمة الوحدة الأفريقية :

سعت بعض الدول الأفريقية لإيجاد اتحاد يضم الدول الأفريقية مجتمعة بدلا من المنظمات الإقليمية المحدودة، ولهذا الغرض أمكن تجميع عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في مؤتمر أفريقي كبير في أديس أبابا في

25 مايو 1963 وهو الذي أسفر عن إبرام ميثاق أديس أبابا، الذي أسفر عن إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية The Organization of African Unity.

وقد شهدت أروقة هذا المؤتمر جدلا كبيرا حول الشكل الذي ستكون عليه هذه المنظمة، فكان هناك اتجاه تزعمه الرئيس الغانى (كوامى نكروما) ينادي بتوحيد أفريقيا فورا عن طريق إنشاء دولة أفريقية فيدرالية تندمج فيها كل الكيانات السياسية الأفريقية القائمة، وحجة هذا الرأي أن الوحدة الأفريقية الفورية هي أفضل السبل لمحاربة الاستعمار بكل صوره وأشكاله، وهي وحدها الحل الأفضل للمنازعات القائمة على أساس الحدود، كما أنها الضمان لحرية القارة الأفريقية بأجمعها.

ولكن هذا الاتجاه لاقى معارضة من معظم الدول المشتركة في المؤتمر على أساس أنه يتجاهل الصعوبات التي تقف أمام التوحيد السياسي لقارة أفريقيا لما تضمه من مختلف الجنسيات واللغات والديانات والقوميات.

كما كان هناك اتجاه لقيام تجمعات إقليمية في نطاق القارة الإفريقية تزعمه رئيس جمهورية ليبريا ثم اتجاه ثالث أقوى ينادي بإنشاء منظمة واحدة لكل القارة ، وقد تزعم هذا الاتجاه جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر العربية والإمبراطور هيلاسيلاسي رئيس أثيوبيا.

وفي ظل هذا الجدل وهذه الصراعات واختلاف وجهات النظر في شكل الوحدة الأفريقية تم الاتفاق على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية على أساس التعاون الاختياري بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل منهم بسيادته كما يبدو من أهداف ومبادئ المنظمة، ولكل دولة افريقية مستقلة ذات سيادة الحق في أن تصبح عضوا في المنظمة.

أهداف منظمة الوحدة الأفريقية:

حددت المادة الثانية من منظمة الوحدة الأفريقية أهدافها على النحو التالي :
(١) تقوية وحدة أفريقيا وتحقيق تضامنها بطريقة تسمو على جميع الخلافات العنصرية والقومية وتضمن رفاهية ومستقبل الشعوب الأفريقية.

(٢) تنسيق وتعزيز التعاون بين دول المنظمة في سبيل تحقيق حياة أفضل للشعوب الأفريقية.
(3) الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة أراضيها واستقلالها.
(4) القضاء على الاستعمار بكل صوره في القارة الأفريقية .
(5) تشجيع التعاون الدولي في ظل احترام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وتحقيقا لهذه الأهداف ينسق أعضاء المنظمة سياساتهم العامة ويعملون على التوفيق بينها وخاصة من ناحية التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والصحي والدفاع والأمن.

مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية :

تنص المادة الثالثة من ميثاق إنشاء المنظمة على المبادئ التالية:
(1) المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء
(٢) عدم التدخل في الشئون الداخلية لجميع الدول الأعضاء .
(3) احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها .
(4) التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض او الوساطة أو التوفيق أو التحكيم.
(5) الاستنكار لأعمال الاغتيال السياسي في جميع صوره وأنواع النشاط الهدام الذي تقوم به دولة مجاورة أو أي دولة أخرى.
(6) التفاني المطلق في سبيل التحرير التام للأراضي الأفريقية التي ما زالت تابعة.
(٧) تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل .

وقد حددت المادة السابعة من ميثاق المنظمة هيئات المنظمة التي تتكون من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء والامانة العامة ولجنة الوساطة والتحكيم.

وإلى جانب الهيئات التي تضمها المنظمة تم الميثاق على إنشاء لجان متخصصة حسب الضرورة، وتتألف كل لجنة من الوزراء المعينين أو أي وزراء آخرين نختارهم حكوماتهم. وتعد قرارات هذه اللجان بمثابة توصيات ترفع

لمؤتمر الرؤساء، وهذه اللجان هي : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة التربية والثقافة ، ولجنة الصحة والرعاية الصحية والتغذية، ولجنة الشئون العلمية والفنية والأبحاث.

وأضيف إلى هذه اللجان في مؤتمر الرؤساء بالقاهرة عام 1964 لجنتان جديدتان هما : اللجنة القانونية الأفريقية، ولجنة النقل والمواصلات.

وقد ساهمت المنظمة في حل كثير من المنازعات بين دول القارة وفي التعاون في كثير من الميادين رغم العقبات والصراعات والتدخلات الأجنبية التي تعمل على تمزيق القارة.. كما تظهر في كثير من القضايا مثل الموقف من إسرائيل أثناء عدوانها على مصر في عام 1967، والموقف من جنوب أفريقيا العنصرية، ومساعدة كثير من الدول لتحريرها من الاستعمار.

(5) الاتحاد الأوربي :

تعد أوربا من أكثر القارات تمزقا وتفتنا من الناحية السياسية، وذلك ميراث تاريخى نشا منذ أن كانت أوربا منازل لقبائل أوربية مختلفة، وكانت تتحدث بلهجات ولغات مختلفة، فادي ذلك إلى إكساب شعوبها صفات قومية مختلفة ترتكز على اللغة اساسا.

ورغم هذا التباين اللغوي والقومي فقد حاولت أوربا عبر تاريخها الطويل أن تتحد، وكان ذلك من خلال الإمبراطورية الرومانية ، ثم الكنيسة الكاثوليكية و الرومانية أيضا، ثم الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي تمثل محاولات لضم شتات القارة تحت سلطان واحد.

ولكن تفتت الإمبراطورية كان بداية لتفتت قارة أوربا، وحتى الكنيسة نفسها انقسمت إلى الكنيسة الشرقية والكنيسة الغربية، ثم انقسمت الكنيسة الغربية بدورها إلى البروتستانتية في شمال أوربا والكنيسة الكاثوليكية في دول جنوب أوربا.

كما ظهر الاختلاف في أوربا أيضا في الجانب الاقتصادي، حيث انقسمت أوربا إلى غربها المتقدم صناعيا ووسطها الذي يغلب عليه النشاط الزراعي، ولم يكن هناك ارتباط كبير بين شرق و غرب أوربا.

ثم حدث تمزق القارة بين الإمبراطورية العثمانية من جانب وبين روسيا ومطامعها في شرف اوربا من جانب آخر، ثم بروز المانيا كدولة عظمى، كل ذلك زاد من تمزق القارة والتباعد بين دولها.

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى منافسة، وبدأت الحرب الباردة تشتد بينهما، وأصبح لزاما على اوربا أن تجتمع وتخلق لها كيانا تستطيع به أن تدافع عن نفسها، فبدون التجمع لا تستطيع أية دولة أوربية متفردة أن تقف أمام هذين العملاقين.

ولذلك كانت المحاولة الأولى عندما التقى ممثلون لخمس دول أوربية في بروكسل عام 1948 وهم بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج، ووقعوا اتفاقية للتعاون في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والدفاع الجماعى، ثم انضمت المانيا الغربية وإيطاليا إلى هذه الاتفاقية بعد ذلك.

ورغم العقبات التي كانت أمام توحيد القوى العسكرية لهذه المجموعة إلا أنهم استطاعوا في عام 1955 توقيع اتفاقية "اتحاد أوربا الغربية" وذلك لتنفيذ بنود اتفاقية بروكسل المشار إليها .

وقد اتفقت دول مجموعة بروكسل على إنشاء المجلس الأوربي عام 1949 على أن يكون مركزه ستراسبورج، وكان الغرض من إنشائه صيانة المفاهيم والأخلاقيات والمبادئ من ميراثهم الحضاري، والعمل على المحافظة على الحرية الفردية والسياسية، وسيادة القانون والمبادئ التي تقوم عليها الديموقراطية الصحيحة، وليكون ذلك محاولة للقضاء على الحواجز السياسية بين الأعضاء ، وإزالة آثار الحروب الطويلة الدامية المدمرة بين هذه الدول، ثم لينتهي هذا المجلس بتكوين الحاد سياسي يضم جميع الأعضاء لمواجهة ضغط الحوادث الخارجية وللتنسيق بين أفكارهم ومصالحهم من ناحية أخرى.

وبـرغم مـا كانـت تبديـه الولايـات المتحـدة وكنـدا مـن تأييـد لهـذه الوحـدة الأوربيـة، باعتبـار أن مصيرها مرتبط بمصير دول غرب أوربـا، بقدر مـا كانـت بريطانيـا لا تبـدي حماسـا كبيـرا لهـذا الاتحـاد الأوربـي، وتفضـل أن تكـون هنـاك اتفاقات على مسائل معينة كالتجارة وحرية الانتقال، إلى أن ينتهي ذلك تدريجيا بالاتحاد فيما بعد. ورغم ذلك فقد سار الاتحاد الأوربي في طريقه وحتى نماها ملموسا في السنوات الأخيرة، انتهت إلى تكوين برلمان اوربى مشترك، وإلى سوق أوربية مشتركة ناجحة، ستشير إليها فيما بعد، ثم أريل كل خلاف بين دوله، بل يسير إلى ما هو أبعد من هذا حيث إزالة الحواجز الجمركية، وإصدار عملة موحدة بين دوله.

ويتـألف المجلـس الأوربـى مـن مجلـس الـوزراء، ومـن مجلـس استشـاري. وجميع الأعضاء ممثلون في مجلس الوزراء وفي المجلس الاستشاري.

شكل (86) دول الاتحاد الاوربي

عضوية دولة طاجيكستان في المنظمات الدولية "دراسة حالة"

تتمتع طاجيكستان بعضوية المنظمات الدولية التالية : بنك التنمية الآسيوي ، كومنولث الدول المستقلة ، مجلس الشراكة الأطلسي - الأوروبي، البنك الأوربي للإنشاء والتنمية ، منظمة التعاون الاقتصادي، منظمة الغذاء والزراعة، وكالة الطاقة الذرية ، البنك الدولي للتعمير والتنمية، الرابطة الدولية للتنمية، الجمعية المالية الدولية، منظمة العمل الدولية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق النقد الدولي، منظمة الهجرة الدولية، اتحاد الاتصالات العالمي، منظمة حظر انتشار الأسلحة الكيمائية، منظمة الأمن والتعاون الأوروبي الشراكة من اجل السلام " بالاشتراك مع حلف الناتو " منظمة شنغهاي للتعاون، الأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة " يونسكو "، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، اتحاد البريد العالمي ومنظمة التجارة العالمية "مركز مراقب " ويوضح الشكل (41) أهم التكتلات التي تنتمي إليها طاجيكستان

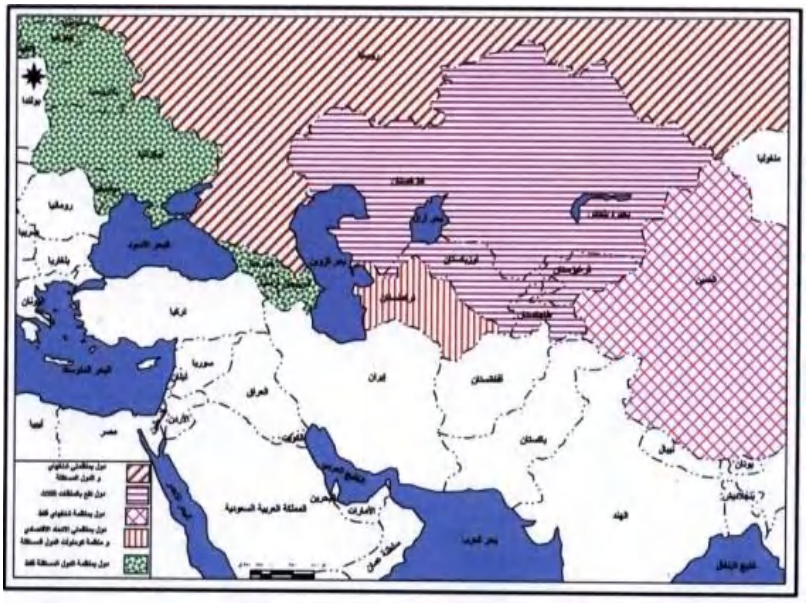

شكل (87) عضوية طاجيكستان في المنظمات المختلفة

1- رابطة الدول المستقلة (الكومنولث)

The Commonwealth of Independent states (CIS).

تأسست رابطة الدول المستقلة (الكومنولث) في الثامن من ديسمبر 1991علي اثر اتفاق روسيا وبلا روسيا وأوكرانيا علي إلغاء الاتحاد السوفيتي كشخصية دولية وتكوين رابطة الدول المستقلة، وفي 21 ديسمبر 1991 وقعت احدي عشر دولة من الاتحاد السوفيتي السابق إعلان ألمانيا والبروتوكول الإضافي لاتفاق مينسك المنشئ لرابطة الكومنولث فاتسع نطاق العضوية في الرابطة ليشمل أحد عشر عضوا كالتالي : روسيا ، أوكرانيا ، جورجيا ، أرمنيا ، مولدوفيا ، كازاخستان، تركمانستان، طاجيكستان، أذربيجان، أما في 22 يناير 1993 فقد وقعت سبع من الدول الأعضاء ميثاق الكومنولث كما صدقت عليه خمس دول أخري في الفترة ما بين عامي 1993 ، 1994 ودخل الميثاق حيز النفاذ في 1994، وفي 24 ديسمبر 1993 وقعت تسع دول هي روسيا، وبيلاروسيا، ارمينا ، مولدو فيا ، كازاخستان ، قيرغيزستان ، أوزبكستان ، طاجيكستان، أذربيجان معاهدة الاتحاد الاقتصادي وكانت أوكرانيا وتركمانستان وهما عضوان في الكومنولث قد اكتفتا بعضوية منتسبة في معاهدة الاتحاد الاقتصادي ولكن تركمانستان أصبحت عضوا بالانتساب أما جورجيا فقد انضمت إلي المعاهدة في أكتوبر 1993 .

وتتلخص الأهداف التي أنشئت من أجلها رابطة الكومنولث بصفه عامة في تطوير التعاون المثمر والبناء بين شعوب وحكومات الدول الأعضاء في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتعليمية والإنسانية والصحية إلي جانب مجالات التكنولوجيا وحماية البيئة. وبصورة أكثر تفصيلا فقد أتت الوثائق المنشئة للكومنولث علي تعداد الأهداف المتوخاه من وراء إنشاء الرابطة علي النحو التالي(Richard, 2002,p.45):-

1- تنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء .

2- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازية والشاملة لدول الأعضاء كافة ضمن منطقة اقتصادية مشتركة .

3- التعاون من اجل الحفاظ علي السلم والأمن الدوليين وتخفيض الإنفاق العسكري والتسلح وتحقيق نزع السلاح الشامل .

4- التعاون في مجال المساعدة القضائية وغيرها من مجالات التعاون القانوني .

5- ضمان الحقوق والحريات الأساسية للإنسان بما ينسجم وأحكام الوثائق المنشأة لرابطة الكومنولث .

أما فيما يتعلق بمبادئ الكومنولث فإن استعراض الوثائق المنشئة يكشف عن أن الرابطة في سعيها لتحقيق الأهداف سالفة الذكر تعمل وفقا للمبادئ الآتية:

1- مبدأ المساواة في السيادة والاعتراف المتبادل .

2- احترام حق الدول غير القابل لتصرف في تقرير المصير وعدم المساس بالحدود الإقليمية .

3- احترام السلامة الإقليمية لدول الأعضاء في الرابطة وعدم المساس بالحدود الإقليمية .

4- الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات المتبادلة بين الدول الأعضاء وتسوية منازعاتها بالطرق السلمية .

5- احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بما في ذلك حقوق الأقليات القومية .

6- الامتناع عن ممارسة الضغوط الاقتصادية في العلاقات للدول الأعضاء وإزالة كافة أشكال التمييز علي أساس الجنسية إزاء الأشخاص الطبيعيين والمعنويين للدول الأعضاء مع التشاور المتبادل وتنسيق المواقف إزاء أي عدوان اقتصادي من قبل دولة أو دول غير أطراف في معاهدة الاتحاد الاقتصادي ضد أية دول أطراف .

7- مراعاة الالتزام بأحكام القانون الدولي العام المعترف بها علي نطاق عالمي واسع وخضوع العلاقات المتبادلة بين الدول الأعضاء لأحكام ها القانون .

8- تدعيم المصالح المشتركة والمتبادلة علي أساس الرضاء المتبادل .

9- التكامل الاقتصادي بين دول الكومنولث .

2- منظمة شنغهاي للتعاون

Shanghai Co-Operation Organization (SCO).

تضم منظمة شنغهاي للتعاون ست دول هي : روسيا والصين وأربع من جمهوريات آسيا الوسطي هي طاجيكستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وقد تم إعلان إنشاء المنظمة في 15 يونيو عام 2001 بدلاً من مجموعة شنغهاي للدول الخمس أو " خماسي شنغهاي " The Shanghai Five والتي كانت تضم روسيا ، الصين وكازاخستان ، وطاجيكستان وقيرغيزستان ، حيث أن أوزبكستان لم تنضم إليها إلا في عام 2001 ، وقد شكلت أحداث العنف والاضطرابات في كل من كازاخستان وطاجيسكان وقيرغيزستان أحد الدوافع الهامة لتأسيس المجموعة، فقد عبر قادتها عن مخاوفهم من تهديدات غير تقليدية للأمن الداخلي والمصالح القومية تأتي من حقيقة التعدد الاثني والديني واللغوي والصراعات المتولدة بسبب هذا التعدد داخل هذه الدول، كما أن المجموعة تعتبر تجسيدا لتيار " الإقليمية الجديدة " New Regionalism وذلك لتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني لمكافحة الإرهاب الدولي وتهريب المخدرات والنزعات الاقتصادية والتطرف الديني.

وقد أخذت الصين زمام المبادرة بالدعوي لإنشاء المجموعة عام 1996 ، وفي اجتماع القمة الذي عقد بشنغهاي والذي ضم قادة الدول الخمس تم التوقيع علي قيام مجموعة شنغهاي لدول الخمس . وقد نصت تلك الاتفاقية علي إقامة منطقة منزوعة السلاح علي طول الحدود بين الصين والدول الأربع ، والتي تبلغ حوالي 8 ألاف كيلو متر ، بالإضافة إلي التعهد بعدم قيام أي

جيش من جيوش الدول الخمس بمهاجمة جيش دوله أخري من الدول الأعضاء . والتعهد بحزر إجراء أي مناورات عسكرية تستهدف أي من الدول الأخرى . كما نصت الاتفاقية علي ضرورة إبلاغ تلك الدول عن حجم المناورات التي تنوي القيام بها ، ويتضح أن الهدف الأساسي للمنظمة هو الاتفاق علي ترتيبات الأوضاع في منطقة الحدود المشتركة، وذلك في ضوء قيام دول جديدة علي الحدود الشمالية والشمالية الغربية للصين .وفي ظل وجود الاتحاد السوفيتي السابق كانت الحدود الصينية – السوفيتية مصدرا دائما للتوتر والصدام العسكري بين الطرفين، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي ونشوء دول جديدة علي حدود الصين ظلت الحدود مصدراً محتملاً للصراع .

يؤدي تنشيط الدور الصيني من خلال الروابط الاقتصادية والتجارية المباشرة مع جمهوريات آسيا الوسطي إلى دفع عمليات التنمية الاقتصادية التي تحتاجها هذه الجمهوريات بشدة وحتى تقلل من تبعيتها للغرب والولايات المتحدة خصوصاً في مجال تطوير إمكانياتها الاقتصادية والثقافية، ومن الجدير بالذكر أن دول المجموعة (شنغهاي 5) لا تواجه مشكلات مشتركة فحسب وإنما يمكن أن تتفق على تكامل الموارد إذ لا تمتلك كل من طاجيكستان وقيرغيزستان احتياطات كبيرة من النفط والغاز لكنهما يمتلكان موارد مائية وفيرة تفتقر إليها كازاخستان وتركمانستان والجزء الصيني في آسيا الوسطي ، ويتوقع الخبراء أن تزيد المنافسة على المياه بما يتطلب الاهتمام بها وهذا ما يجعل مصالح هذه الدول تتكامل وتتبني سياسة تعاونية (احمد ثابت، ص18).

يوفر تزعم روسيا والصين للمجموعة إمكانية فعلية لضمان تحقيق أهدافها والواقع أن العلاقات بين البلدين تطورت بصورة جذرية بعد سنوات من العداء المستحكم (بول هنز، ص275).

وشهدت القمة الرابعة والتي عقدت في أغسطس 1999 في العاصمة القيرغيزية بشكيك جهودا نحو توسيع نطاق المنظمة من مجرد الاقتصار علي التنسيق لحل القضايا الحدودية إلي توسيع نطاق التعاون في مجالات مكافحة

الإرهاب والجريمة المنظمة والحركات الانفصالية والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات وتجارة السلاح ، ويرجع هذا التحول من الاقتصار علي قضايا الحدود إلي التعاون في القضايا الأمنية الأخرى إلي النجاح الذي أحرزته في تنظيم قضايا الحدود حيث تم الاتفاق علي أبعاد القوات العسكرية عن الحدود 300 كم .

وفي القمة المنعقدة في مدينة شنغهاي في الفترة من 14 -15 يونيو عام 2001 تم التوقيع علي إعلان إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون بدلا من مجموعة شنغهاي للدول الخمس ، وذلك بعد انضمام أوزبكستان إليهم كعضو كامل العضوية ، وبعد الإعلان عن إنشاء المنظمة تم التوقيع علي معاهدة للدفاع المشترك ضد الإرهاب الدولي والتطرف الديني والحركات الانفصالية، كما تم الاتفاق علي إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب علي أن يكون مقره عاصمة قيرغيزستان . وقد سيطرت علي أعمال تلك القمة القضايا الأمنية حيث تعهدت الصين وروسيا بمساعدة دول أسيا الوسطي في مواجهة مشاكلها المتعلقة بالإرهاب والحركات الإسلامية . كما أن روسيا والصين تعاني من الحركات الانفصالية في إقليمي الشيشان وتركستان الشرقية حيث يطالب سكان الإقليمين بالانفصال عن روسيا والصين علي التوالي وتكوين دولتيهما المستقلتين ومن ثم تسعي الدول الأعضاء في إطار المنظمة إلي التعاون في مواجهة تلك المشاكل الأمنية .

يتضح مما سبق أن الهدف الأساسي الذي أنشئت المجموعة من اجله هو حل المشكلات الحدودية بين الأعضاء ،ومع نجاح المجموعة في تحقيق هذا الهدف فقد سعت إلي الانتقال إلي إشكال أخري من التعاون الإقليمي حول القضايا المختلفة ، كما تسعي المنظمة حاليا إلي الانتقال للتعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية وغيرها.

وعلي هذا ما يمكن تحديد أهم الأهداف التي تسعي المنظمة إلي تحقيقها في ما يلي :-

1- حل المشكلات الحدودية بين الدول الأعضاء .

2- التعاون في مواجهة المشاكل التي تهدد امن المنطقة وتنبع من مصادر ثلاث وهي الحركات الانفصالية والإرهاب الدولي والتطرف الديني.
3- محاربة الأنشطة غير الشرعية كالجريمة المنظمة والحركات الانفصالية والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات وتجارة السلاح .
4- السعي لإبقاء منطقة آسيا الوسطي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.
5- تسهيل التعاون في مجالات التجارة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والتعليم والطاقة والنقل وحماية البيئة وباقي المجالات الأخرى .
6- السعي لتعزيز وصيانة الأمن الإقليمي وتامين الاستقرار والسلام لشعوب المنطقة وتعزيز علاقات حسن الجوار والتركيز علي الحلول السلمية للمشكلات الإقليمية .

3- الاتحاد الاقتصادي لجمهوريات آسيا الوسطي

انطلاقاً من وحدة الانتماء، وإدراكاً لحقيقة الأزمات والمشكلات الطاحنة التي تواجها ورغبة في تدعيم استقلالها والتحرر من التبعية الكاملة لروسيا، دعت بعض الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطي إلي إقامة اتحاد اقتصادي يضم هذه الجمهوريات جمعياً ، وقد تجسد ذلك فيما أعلن أثناء القمة التي عقدت بطشقند عام 1992 م ، وما تلاها من اجتماعات عن قيام اتحاد آسيا الوسطي ، وتخفيض التعريفة الجمركية بين هذه الدول . كما قامت قيرغيزستان وأوزبكستان وكازاخستان في عام 1995 م بتشكيل تحالف دفاعي مشترك لصنع السلام ، ما قد يساعد علي انسحاب روسيا من آسيا الوسطي .

يكمن الهدف الأساسي من وراء الدعوة إلي إقامة الاتحاد الاقتصادي لدول آسيا الوسطي الإسلامية في التحرر الكامل من قيود التبعية لروسيا وتحقيق التكامل فيما بين هذه الدول بما يضمن الاستغلال الأمثل لمواردها وثرواتها الوفيرة وتحقيق الرفاهية لشعوبها. فضلاً عن تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه البلدان وإقامة تكتل اقتصادي يكون له شأنه في النطاق الإقليمي لجمهوريات آسيا الوسطي الإسلامية.

وتمثل المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها الاتحاد في الاحترام المتبادل والاعتراف بالحدود القائمة والمساواة في السيادة والامتناع عن استخدام القوة في علاقات هذه الجمهوريات ببعضها البعض وتسوية منازعاتها بالطرق السلمية ، فضلاً عن التعاون المتبادل في المجال الاقتصادي ، بما يضمن تحرير التجارة فيما بينها وتكوين سوق واحدة مشتركة وصولاً إلي التكامل التام بين اقتصاديات هذه البلدان.

اتفقت الدول الداعية إلي إنهاء الاتحاد الاقتصادي لدول آسيا الوسطي الإسلامية علي إنشاء مجلس اقتصادي مشترك يضم هذه الدول جميعها ، وإقامة بنك آسيا الوسطي لتمويل عملية التنمية لهذه البلدان بالإضافة إلي إنشاء الجمعية البرلمانية المشتركة لدول آسيا الوسطي ، بيد أن الدول المذكورة لم تتفق - تفصيلاً - علي بيان الاختصاصات والصلاحيات المخولة لهذه الأجهزة علي الرغم من أنها تعتبر المسئولة – أساساً- عن مهمة التنسيق فيما بين دول الاتحاد ومتابعة تنفيذ الأهداف المتوخاة من ورائه.

لم يكتب لاتحاد آسيا الوسطي أن يري النور علي ارض الواقع أو أن يشهد عملاً مشتركاً من قبل الدول المعنية من اجل تحويله إلي حقيقة ملموسة في نطاق العلاقات المتبادلة بين أعضائه ، ويرجع ذلك إلي عوامل واعتبارات كثيرة، منها ما هو داخلي كالتنوع العرقي والقومي في الجمهوريات الإسلامية، والضعف الاقتصادي لتلك الجمهوريات بما لا يمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي والتكامل فيما بينها، فضلاً عن تباين الاتجاهات السياسية والاقتصادية للنخب الحاكمة في الجمهوريات المذكورة ، وسيطرة بعض هواجس الشك وعدم الثقة علي العلاقات المتبادلة بين هذه الجمهوريات. ومن العوامل الإقليمية والدولية التي تقف عقبة كأداء دون قيام الاتحاد الاقتصادي لدول آسيا الوسطي الإسلامية، ما تحرص عليه روسيا والدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من الحيلولة دون بروز تكتل اقتصادي كهذا ، لان من شأنه فيما لو تحقق أن يؤثر في موازين القوي العالمية بما ينطوي عليه من احتمال تصاعد التيار الأصولي في هذه المنطقة وامتداده ليشكل وحده من آسيا الوسطي حتي

شمال أفريقيا . ولعل ذلك يفسر – إلي حد كبير – سعي كل من روسيا والولايات المتحدة إلي إنشاء هياكل اقتصادية وسياسية وأمنية لجذب دول آسيا الوسطي داخلها وصرفها عن المضي قدماً في تكوين اتحادها الاقتصادي المنشود ، كما هو الشأن بالنسبة لاقتراحات روسيا بين الحين والأخر لتقوية وتدعيم الكومنولث بالصورة وبالكيفية التي تراها ، وقيام منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود ومنظمة تعاون دول بحر قزوين .

وقد انعكست العوامل والاعتبارات الداخلية والخارجية سالفة الذكر علي مواقف جمهوريات أسيا الوسطي من الاتحاد الاقتصادي الذي يضمها جميعا فقد جاء موقف تركمانستان إزاء قيام الاتحاد مشوبا بالغموض وعدم الوضوح ، كما رفضت أوزبكستان اعتماد مندوبيها للمشاركة في اجتماعات الجمعية البرلمانية المشتركة لدول آسيا الوسطي ، وشهدت العلاقات بين قيرغيزستان وطاجيكستان نوعاً من التوتر علي الحدود المشتركة بينهما فيما انعكست سلبا علي موقفها إزاء الاتحاد ، أما كازاخستان فقد دفعتها الخشية من تفجر الصراعات القومية داخلها إلي الحذر من تدعيم إقامة مثل هذا الاتحاد وعززت من توجهها نحو الاتحاد الثلاثي الذي يضم روسيا وأوكرانيا وبيلا روسيا .

بيد أنه علي الرغم من كل هذه الصعوبات والعقوبات التي تعترض قيام الاتحاد الاقتصادي بين دول أسيا الوسطي الإسلامية ، إلا أن رؤساء جمهوريات أوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان قرروا ضرورة المضي قدما في اتخاذ خطوات ابعد واقوي من اجل قيام الاتحاد وتعزيز وجوده علي ارض الواقع.

2- المنظمات الدولية غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية فهي مجموعات طوعية، لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. فعندما تكون عضوية المنظمة أو نشاطها مقصوران على بلد معين، تعتبر منظمة غير حكومية وطنية، أما إذا تجاوزت أنشطتها حدود البلد المعني، فتصبح منظمة غير حكومية دولية. ومن بين المنظمات غير الحكومية الدولية المعروفة "أطباء بلا حدود"، و"هيئة العفو الدولية"، و"منظمة رصد حقوق الإنسان".

أي أن المنظمات غير الحكومية "تنظيمات للأفراد، وليست من أشخاص القانون الدولي، وإنما تخضع للقوانين الداخلية للدول. وهذه على أنواع : إما محلية وطنية تنشأ في ظل القانون الداخلي لدولة ما ويحكمها ذلك القانون في سلوكها وتصرفاتها فيضفي عليها الشخصية القانونية الداخلية إذا كانت أهدافها مشروعة كمنظمة الهلال الأحمر المصري على سبيل المثال. وهذه قد يتيح لها القانون الداخلي الانضمام إلى مثيلاتها في الدول الأخرى لتكوين اتحاد عالمي كاتحاد المحامين العرب أو اتحاد الأطباء العرب أو ما شابها، أو يضيق عليها الخناق إذا كانت لا تروق له كمنظمات حقوق الإنسان المحلية في بعض البلدان القمعية أو يحرمها إذا كانت تتعارض مع القانون الداخلي كالتنظيمات الإجرامية المحلية .

بيد أن هناك علاقات وثيقة تربط المنظمات غير الحكومية الدولية أو الوطنية مع المنظمات الدولية الحكومية كالأمم المتحدة، حيث أن هناك حوالي2100 منظمة غير حكومية نشطة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمتع "بمركز استشاري" لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي - وهو الهيئة الرئيسية لصنع السياسات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية - ويجوز دعوة ممثلي تلك المنظمات غير الحكومية لإلقاء كلمات في اجتماعات المجلس وهناك حوالي 1670 منظمة غير حكومية تنفذ برامج إعلامية بشأن مسائل تهم الأمم المتحدة، وهي معتمدة لدى إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة.

وكثير من المنظمات غير حكومية لها ممثلون رسميون في مقر الأمم المتحدة، وتهيأ للأمم المتحدة صلات قيمة بشعوب العالم كما تقوم المنظمات غير الحكومية "بدور بارز في مؤتمرات الأمم المتحدة، وتعرض آراء الجهات المناصرة التابعة لها، بشأن مسائل تتراوح بين حقوق المرأة إلى الأمن الغذائي. وقد ساعدت هذه المنظمات على اعتماد اتفاقية عام 1997 لحظر الألغام الأرضية، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، للنظر في جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية.

وتعمل المنظمات غير الحكومية جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، لمساعدة الشعوب المحتاجة في أشد البلدان فقرا" وهناك من يرى أن هناك بعض المنظمات مثل "اللجنة الدولية للصليب الأحمر لها طبيعة هجينة. فبصفتها جمعية خاصة تشكلت وفقاً للقانون المدني السويسري، لم يكن وجودها نتيجة تفويض من حكومة. ومع ذلك فإن وظائفها وأنشطتها - توفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاع - حددت بتكليف من المجموعة الدولية وهي مبنية على القانون الدولي وتحديداً اتفاقيات جنيف التي تعّد من أكثر المعاهدات تصديقاً في العالم وبسبب هذا الوضع، وعلى غرار المنظمات الدولية الحكومية الأخرى، ثمة إقرار بأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تملك "شخصية قانونية دولية" أو وضعاً خاصاً بها. فهي تتمتع بتسهيلات عمل (امتيازات وحصانات) مشابهة للتسهيلات الممنوحة لمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى ومن بين الأمثلة عن تلك التسهيلات الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، وحرمة المباني والوثائق، والحصانة من الإجراءات القضائية". وذات الأمر يمكن أن يقال حول المؤسسات الاجتماعية المهنية الوطنية كالنقابات والاتحادات والجمعيات المهنية التي اشتركت الحكومات في تأسيسها ودعمها، وربما تعيين موظفيها.

أما الأمم المتحدة فتعرف المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها ": تنظيمات أو جمعيات خاصة ينشئها الأفراد بمبادرة خاصة منهم وبعيدا عن تأثير الحكومة،

وتنشأ عادة كاستجابة تلقائية للشعور بالحاجة إلى تنظيم الصفوف من أجل ممارسة نشاط ما".

أما تعريف البنك الدولي" :هي هيئات خيرية عالمية تضطلع بجمع التبرعات من مجموعة متنوعة من المصادر، شاملة عموم الجمهور بهدف مساندة مشروعات في بلدان العالم النامية.

ولقد مر تطور المنظمات الدولية غير الحكومية بمجموعة من المراحل المختلفة وهي:

أولا : مرحلة 1648-1900 :

شهدت سنة 1648 انعقاد مؤتمر "ويستفاليا" الذي يعتبر نقطة تحول أساسية في حقل العلاقات الدولية كونه أسس لمرحلة جديدة من العلاقات الدولية والنظم الحاكمة، فقد أنهي نظام المماليك حيث دعا إلى نقل السلطة من المملكات التي تحكمها العائلة الواحدة إلى الدولة القومية التي تحكمها لامركزية سلطوية ، كما قام بتقنين بعض قواعد العلاقات الدولية على أساس التعاون والمشاركة بدلا من البحث عن السيطرة والاخضاع، وقد انعقدت في هذه المرحلة الكثير من المؤتمرات الدولية غير الحكومية والتي نذكر منها مؤتمر الطبيعة سنة 1815، المؤتمر الأول لمكافحة الرق سنة 1840 ، والمؤتمر الثاني لمكافحة الرق سنة 1843 ، المؤتمر الدولي للسلام سنة 1848 ، المؤتمر الدولي الأول للصحة سنة 1851، المؤتمر الدولي الثاني للصحة سنة 1856، المؤتمر الدولي للرق سنة 1857(هيثم مناع،ومضات في حقوق الانسان،جدة،2004،ص10) المؤتمر الدولي للصليب الأحمر في جنيف سنة 1863و 1864، بالإضافة إلى الكثير من المؤتمرات الدولية غير الحكومية، والتي كللت بإنشاء منظمات دولية غير حكومية.

من جهة أخرى شهدت هذه المرحلة أيضا انشاء بعض التنظيمات غير الحكومية كجمعية حظر الاتجار بالرقيق سنة 1784 والتي أسسها كل من "ويليام ولبرفورس" و"توماس كلاركسون" ، والجمعية المناهضة للاسترقاق

التي قررت سنة 1823 انشاء مؤسسات الاسترقاق وتجارة الرقيق ، كما تم انشاء منظمة الاتحاد العالمي للشبان المسيحيين سنة 1855 ، و اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1864 ، ومعهد القانون الدولي 1873 ، والاتحاد البرلماني الدولي سنة 1888، واللجنة الدولية للزراعة سنة 1891 ومكتب السلام الدولي سنة 1892.

من خلال ما سبق نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية في هذه المرحلة أخذت الصبغة الدينية أو المهنية أو التعاونية أو الإنسانية، حيث تركز معظم أنشطة هذه المنظمات على مكافحة الاسترقاق ونشر السلام والعمل على تأمين حقوق العمال. كما تميزت هذه المرحلة بانعقاد عدة مؤتمرات دولية غير حكومية تمخض عنها انشاء وتأسيس منظمات دولية غير حكومية.

المرحلة الثانية: 1900-1944

تميزت ملامح العالم الرئيسية سنة 1900 بهيمنة تقاليد البلدان الأوربية على النموذج العالمي للعلاقات الدولية، وأبرز ما يؤشر على ذلك هو احتكار القوة العسكرية والسيطرة على التجارة العالمية من قبل الدول العظمي، بمعنى أن أغلب المنظمات الدولية كانت أوربية المنشأ ، أو على الأقل ذات تقاليد أوربية، فبالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية عرفت هذه المرحلة عدة تحولات في مجال تطور هذه المنظمات، ومرد ذلك إلى مجموعة من الأسباب أبرزها اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية وما خلفتهما من دمار وخسائر مادية وبشرية (ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية،دبي،مركز الخليج للابحاث،2004،ص 102).

من خلال التبع التاريخي لتطور الظاهرة محل الدراسة في هذه المرحلة تأسست مجموعة أخرى من المنظمات الدولية غير الحكومية، ففي بدايات القرن العشرين تم انشاء الاتحاد الدولي للمنظمات الدولية غير الحكومية سنة 1907 في بروكسل، ومن أبرز المهام التي يقوم بها هذا الاتحاد نذكر :

- جمع المعلومات والبيانات عن المنظمات غير الحكومية.

- اصدار النشرات والمطبوعات المتعلقة بنشاط المنظمات غير الحكومية في العالم.
- اعداد المؤتمرات بهدف تطوير المنظمات غير الحكومية.

بالعودة إلى انعكاسات الحربين العالميتين الأولى والثانية نجد أن البحث عن السلم في تلك الفترة صار مقصدا تصبوا إلى تحقيقه أغلب الدول ، رغم شعور هذه الأخيرة بعدم الأمن خاصة في تلك الفترة بفعل تضارب المصالح السياسية والاقتصادية والأيديولوجية ، وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت هذه المرحلة انشاء منظمات دولية غير حكومية مختلفة الأهداف ، فبالنسبة للسلام تأسست منظمة " عصبة دعم السلام" - وهي منظمة دولية غير حكومية انشئت سنة 1915 بفلاديلفيا - حيث اهتمت بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلم الدولية كما شهدت هذه الفترة ظهور حركات السلام المناهضة للحرب عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى ، والتي أنشأها مجموعة من الأدباء والمفكرين والفلاسفة أبرزهم الفيلسوف البريطاني " بيرتراند رسل ".

لم تكن قضايا السلم هي السمة الوحيدة الغالبة على نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية إبان الحربين العالميتين ، بل برزت قضا أخرى إنسانية أدت إلى إنشاء منظمات دولية غير حكومية ، حيث خلفت الحربان مجموعة كبيرة من الأسرى والمهاجرين ، مما ساهم في ظهور وانشاء منظمات دولية غير حكومية جديدة مختصة في القضايا الإنسانية ، أبرزها " الوكالة الدولية لأسرى الحرب " التي تأسست تحت إدارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شهر أوت سنة 1914 ، وسرعان ما اتسع نطاق هذه الوكالة ، وهي تهدف إلى البحث عن الأشخاص الذين شتتهم الحرب للم شملهم، كما تم إنشاء " الفدرالية الدولية لحقوق الانسان" سنة 1922 ، وهي منظمة دولية غير حكومية أسستها كل من الرابطة الفرنسية والألمانية لحقوق الإنسان ، وتعتبر الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان أول منظمة حقوقية عامة التخصص من خلال الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

مما سبق يمكن القول أن تطور ونشأة المنظمات الدولية غير الحكومية في هذه المرحلة (1900-1944) عرف تذبذبا بسبب الظروف السائدة في هذه المرحلة ، حيث كانت حالة التوتر هي السمة الغالبة على الساحة الدولية ، فقد أدى تشديد الرقابة على هذه المنظمات من قبل دول المحور الى فتور نشاطها وحل الكثير منها ، وذلك بالتزامن مع رغبة الأنظمة النازية والفاشية في تحويل هذه المنظمات إلى أدوات دعائية لنشر أيديولوجياتها ومن جهة أخرى يرجع البعض هذا التذبذب إلى أن "مصطلح المنظمات غير الحكومية" لم يدخل حيز الاستخدام بشكل عام قبل ولادة منظمة الأمم المتحدة (اماني قنديل، ص71).

المرحلة الثالثة: بعد 1944

في ظل تزايد حجم الخسائر التي خلفتها الحرب العالمية الثانية برزت الحاجة إلى إنشاء منظمة دولية جديدة تتجاوز الأخطاء التي كانت سببا في فشل عصبة الأمم ، واستجابة لذلك فقد تم تأسيس هيئة الأمم المتحدة في مؤتمر "سان فرانسيسكو" سنة 1945 ، وتجدر الإشارة في هذه النقطة إلى أن الحديث عن موضوع نشأة الأمم المتحدة في هذه المرحلة له أهمية كبيرة ، حيث لعبت هيئة الأمم المتحدة دورا كبيرا في نشأة وتطور المنظمات الدولية غير الحكومية، ففي اجتماع "سان فرانسيسكو" والذي تم فيه توقيع ميثاق هيئة الأمم المتحدة دعت الولايات المتحدة الأمريكية 46 منظمة دولية غير حكومية للمشاركة في هذا الاجتماع.

كما أن ميثاق الأمم المتحدة تحدث في نص المادة (71) عن إمكانية التشاور مع المنظمات غير الحكومية في المسائل الداخلة في اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعية - وهو أحد الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة - وبذلك منح هذا الميثاق للمنظمات الدولية غير الحكومية المركز الاستشاري داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. مما شجع على إنشاء منظمات دولية غير حكومية عديد نذكر بعضا منها في الجدول التالي:

جدول (54) أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية المؤسسة بعد سنة 1944

المنظمات الدولية غير الحكومية	تاريخ التأسيس
إتحاد النساء الديمقراطيات	1945
إتحاد المحامين الديمقراطيين	1946
رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية	1946
منظمة الصحفيين العالميين	1946
المنظمة الدولية للمستهلكين	1960
منظمة العفو الدولية	1962
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس	1947
هيومان رايتس ووتش	1978

ومنذ ستينيات القرن الماضي ازداد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية ، حيث بلغ عددها حوالي 1255 منظمة سنة 1960 ، و6000 منظمة سنة 1990 ، ليتضاعف عددها إلى 26000 منظمة سنة 1999، وقد أدت هذه الزيادة الملحوظة في عدد المنظمات الدولية غير الحكومية إلى زيادة تأثيرها في مختلف القضايا المتعلقة بالسياسة الدولية كقضايا البيئة، و حقوق الانسان، و السلم، والتنمية.

وطبقا للمعيار الجغرافي يمكن المعيار تقسيم المنظمات الدولية غير الحكومية إلى منظمات دولية غير حكومية عالمية مثل منظمة العفو الدولية، منظمة الشفافية الدولية، المنظمة الدولية لمراقبة حقوق الانسان (Human Rights Watch)، ومنظمات دولية غير حكومية إقليمية مثل المنظمة العربية لحقوق الانسان (AOHR)، اتحاد المحامين العرب، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ... الخ.

المنظمات غير الحكومية وعولمة النظام الدولي

في عام 1997 أطلق المفكر الأميركي «بريجنسكي» نظريته الكبرى حول إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للعالم، والتي أسماها آنذاك «رقعة الشطرنج الكبرى»، حيث توقع أن تكون أوراسيا (أوروبا وآسيا) ساحة الصراع العالمي، لأن الاستحواذ عليها يمكن للسيطرة على العالم.

وعلى هامش هذه النظرية راهن بريجنسكي على أن الواقع الجديد (المنظمات الدولية غير الحكومية، والشركات العابرة للقارات، ووسائل الاتصال الاجتماعي)، سيحول النظام العالمي الرسمي إلى نظام عالمي غير رسمي، وبمعنى أدق إلى مجتمع مدني عالمي، تحكمه الشركات ومؤسسات المجتمع المدني، في ظل اضمحلال الدولة وسيادتها. وتوقع بريجنسكي لتحقيق هذه الفكرة، عشرات السنين القليلة القادمة.

اليوم، وبعد 22 عاماً على نظرية بريجنسكي، بدأنا نلمس فعلاً أن سيادة الدول في تراجع ملحوظ، وسط بروز مثير لدور الشركات العابرة للقارات والمنظمات الدولية غير الحكومية، كفاعلين جدد على ساحة العلاقات الدولية، وذلك بفعل عوامل عدة، منها ثورة الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي.

فشركة «جوجل» مثلاً، وهي شركة عابرة للقارات، دخلت في نزاعات مع دول كبرى كالصين، بسبب طبيعة استخدامات محركات البحث الخاصة بهذه الشركة على المواقع الإلكترونية الصينية، إضافة إلى النفوذ السياسي والاقتصادي لهذه الشركات على الساحة الدولية.

أما المنظمات الدولية غير الحكومية، والتي وصل تعدادها إلى أكثر من 25 ألف منظمة، بحسب الكتاب السنوي للمنظمات الدولية، فقد تنوعت أنشطتها واختلطت أجندتها بأهداف معلنة وأخرى خفية.

منظمة السلام الاخضر" دراسة حالة"

تعد من احدى المنظمات الدولية غير الحكومية، تشتهر منظمة السلام الأخضر بعدة مسميات ، فيطلق عليها اسم غرين بيس الانجليزية(Greenpeace)، وتعرف في اللغة العربية (جرين بيس ، جماعة السلام الأخضر) وهي منظمة عالمية مستقلة تعنى بشؤون البيئة. نشأة عام 1971 في فانكوفر بكندا تتألف من السلام الأخضر الدولية، وهي أعلى هيئة في المنظمة ومقرها العاصمة أمستردام بهولندا تتواجد المكاتب فرعية حول العالم تتوزع على 41 دولة من 5 قارات وتزاول هذه المكاتب عملها بناء على تراخيص تمنح لها طرف الأمانة العامة الموجودة في هولندا.(منظمات ص 67)

وهي من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تمتلك المرتبة الاستشارية في المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة، و تشتهر منظمة السلام الخضر وفقا لأهدافها بأنها من ابرز المنظمات المدافعة، عن البيئة فتعرف بموقفها التاريخي في تلك المواجهات مع السلطات الفرنسية لوقف تجاربها النووية المقامة في عرض البحار والمحيطات والتي نتج عنها دمار كبير للبيئة البحرية أدى إلى هدم توازنها الايكولوجي.

وتعرف أيضا بخصائصها وتمثيلها الدولي الواسع بأنها منظمة بيئية عالمية لا تتوخى الربح ، وحرصا منها على استقلالية قراراتها ترفض المنظمة المساهمات المالية من الحكومات والشركات والمؤسسات الملحقة بها وتعتمد على مساهمات فردية في دعمها وهبات من جمعيات خيرية مانحة.

أهداف منظمة السلام الأخضر

تهدف منظمة السلام الأخضر إلى معالجة المشاكل لكل جوانب التلوث البيئي، وإلى الحفاظ على ما تبقى من البيئة سلميا ومن أهدافها الرئيسة:

- إنقاذ المجتمع من التلوث الذي يحاصره. -استقطاب أفراد المجتمع للاهتمام بالبيئة وذلك من أجل خلق رأي بيئي ضاغط ، يساعد في صنع قرارات تحمي البيئة و المجتمع.

- العمل على الدعوة للمشاركة الجماعية و تكامل الجهود الذاتية لمواجهة أخطار التلوث الذي بدا يدمر صحة المجتمع.
-الدفاع عن البحار والمحيطات حيث تنتقد الخيارات الاستراتيجية للدول والتنديد بالتجارب النووية في البحار والمحيطات مثل التجربة الفرنسية.
-حماية الغابات ومعارضة التكنولوجيا النووية.
-معارضة استعمال الملوثات وأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وفي سعيها نحو تحقيق هذه الأهداف تلتزم السلام الأخضر بمبادئ اللاعنف، و لا تتخذ أعداء دائمين و لا حلفاء دائمين ، والمزيد حول مبادئ السلام الأخضر الجوهرية في مجال حماية البيئة .

الإنجازات الميدانية لمنظمة السلام الأخضر

تعتبر منظمة السلام الأخضر من أشهر المنظمات التي تجسد جهودها على أرض الواقع و تتميز تدخلاتها بالفاعلية، فهي تتكيف مع جميع المواقف و تختار الوسائل المناسبة في معالجة كل قضية، و لو كلفها ذلك المغامرة والمخاطرة بحياة أعضائها، و عادة ما تكون قريبة جدا من المناطق التي تكون مهددة بخطر التلوث، و يمكن إيجاز أهم الإنجازات التي قامت بها المنظمة فيما يلي :

-1972 بعد أول تحرك لها في عام 1971 ، تخلت الولايات المتحدة عن قاعدة التجارب النووية في جزيرة أمشتيكا في ألاسكا .
- 1975 : وقفت فرنسا التجارب على الغلاف الجوي في المحيط الهادي الجنوبي إثر تظاهرات احتجاجية نظمتها المنظمة في موقع التجارب .
- 1993: حظرت اتفاقية لندن لتفريغ النفايات طرح النفايات المشعة و الصناعية في العالمي في مياه البحر بشكل نهائي .
- 1996: صدقت الأمم المتحدة على معاهدة وقف التجارب النووية الشاملة .
- 2000: ألغت تركيا أخيرا مخططاتها الهادفة إلى بناء مفاعلاتها النووية .
- في مارس 2013 رضوخ فولكس فاجن للضغوط من مختلف أنحاء العالم ، إعلانها أنها سوف تلبي و تدعم أهداف المناخ ، وقد وافقت V W علنا أن ترقى

إلى مستوى وعودها لتكون شركة خضراء لصناعة السيارات و بذلك تكون قدوة لباقي الشركات المتخصصة في نفس الصناعات.

خامسا: الشركات متعددة الجنسيات:

إلى جانب الدول والمنظمات الدولية الحكومية والغير الحكومية منها والتي تعد لاعبا أساسيا و رئيسيا في العلاقات الدولية، إلا أنه توجد أطراف هي الأخرى ذات أهمية كبرى في العالم كالشركات متعددة الجنسيات والحركات التحررية التي أصبح لها تأثير كبير في العلاقات الدولية وهذا ما تنامي بعد القرن العشرين وذلك بسبب التطور الكبير الذي عرفته تلك الفترة في عدة مجالات سياسية واقتصادية وخصوصا الثقافية و التكنولوجية.

1- مفهومها:

وتعرف الشركاتُ متعدّدة الجنسيات: بأنّها شركاتٍ تخضعُ في ملكيتها تحت سيطرة جنسيّات متعددة حول العالم، بحيث يتولّى إدارتَها أشخاصٌ من جنسيّات متعددة أيضاً، وتمارسُ هذه الشركاتُ نشاطاتها المختلفة في البلاد الأجنبيّة المختلفة، على الرغم من أنّ استراتيجياتها وخططَها وسياساتِها تكون موجّهة للعمل في دولة معيّنة فيما تُعرف باسم الدولة الأمّ، ولكن يتجاوزُ عمل هذه الشركات الحدودَ الوطنيّة الإقليميّة للدولة الأمّ، ويتسعُ لدولٍ أخرى تُعرفُ باسم الدول المضيفة.

بينما يرى رولف أنها: الشركة التي يجب إن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25% من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار.

ويعرفها كلاوذنز بأنها: شركة تستمد قسماً هاماً من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي.

الأمم المتحدة أقرت تسمية لهذه الشركات عام 1974 تحمل اسم (الشركات عابرة القوميات) أنشأت مركزا بهذا الاسم يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

في الأمم المتحدة ثم أنشأت عام 1992 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدراسة نشاط هذه الشركات بحيث تم تعريف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها: كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا (بول هيرست، 2001، ص 118).

2- نشأة وتطور الشركات المتعددة الجنسيات:

تعود ظاهرة هذه الشركات من حيث جذورها الأولى إلى بداية نشأة الرأسمالية التجارية، وذلك بظهور شركات استعمارية حيث كانت المبادرة الأولى من هولندا التي أنشأت شركة الهند الغربية، وبريطانيا شركة الهند الشرقية في عام 1660، وفرنسا شركة الهند الشرقية وشركة الهند الغربية في عام 1664.

كما تطورت هذه الظاهرة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى حيث توسعت عدة شركات خارج بلادها الأم مثل شركة سنجر الأمريكية للخياطة singer والتي أقامت أول مصنع لها في بريطانيا في عام 1867 كما تحولت الشركات المتعددة الجنسية في هذه الفترة إلى شكل تجمع (الكارتل والتروست) منذ 1880 لتصبح الدعامة الأساسية لاقتصاديات البلدان الرأسمالية. أما في فترة ما بين الحربين، فكان الشكل المميز للشركات الدولية هو الكارتل، وكان أول كارتل للصلب في عام 1926، وأول كارتل للنفط في عام 1928.

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة القوية والمهيمنة على الاستثمارات الدولية، حيث كثفت من استثماراتها الخارجية في كل من كندا وأوربا لإعادة بنائها اقتصاديا. بينما في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، عرفت الشركات المتعددة الجنسية انطلاقة ديناميكية بظهور شركات أوربية ويابانية عملت على توزيع نشاطها (الإنتاج، التسويق، التجميع) في مختلف مناطق العالم، كما تنامي نشاط هذه الشركات في هذه الفترة في مجال التمويل بظهور بنوك متعددة الجنسية، إلا أنه لوحظ تدهور في توسع الشركات الأمريكية والأوربية في البلدان النامية نتيجة

لانتشار ظاهرة التأميم، إلا أنه في عهد الثمانينيات، تغيرت مواقف البلدان النامية تجاه الاستثمار الأجنبي خاصة بعد انفجار أزمة المديونية، وهذا ما دفعها إلى التعامل مع الشركات المتعددة الجنسية أملا في الحصول على الخبرة والتكنولوجية، الأمر الذي أدى إلى تعاظم ظاهرة التدويل في تلك الفترة.

ومنذ التسعينات إلى غاية العشرية الأولى للألفية الجديدة اتسع بحال نشاط الشركات المتعددة الجنسية التي أصبحت وكأنها تعمل في قرية صغيرة، وذلك في إطار العولمة التي كانت مدفوعة بازدياد وتنوع المبادلات العابرة للحدود من سلع وخدمات ورؤوس الأموال إلى جانب التطور التكنولوجي المتسارع، كما برزت عدة شركات عملاقة تابعة للبلدان النامية كالصين والهند والبرازيل والتي صنفت ضمن أكبر الشركات عالميا.

جدول () تصنيف لأفضل الدول وفقا لأكبر شركاتها العالمية

الرتبة	البلد	عدد الشركات
1	الولايات المتحدة	132
2	الصين	89
3	اليابان	62
4	انجلترا	37
5	فرنسا	31
6	المانيا	29
7	هولندا	22
8	كوريا الجنوبية	14
9	سويسرا	14
10	كندا	9

3- تأثيرها على العلاقات الدولية

لقد أثرت الشركات متعددة الجنسيات في العلاقات الدولية بشكل ملحوظ وأصبحت تفرض وجهة نظرها على المجتمع الدولي وزادت من تعميق الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة إلى حد بعيد بمساهمة ترسيخ معادلة صعبة التصديق من العقل البشري (80% من ثروات العالم يهيمن عليها 20% من سكان الأرض و 80% من سكان العالم الثالث لا يستغلون إلا 20% من ثروات العالم) .

كما تعد هذه الشركات من الفواعل الرئيسة في مجال العولمة الاقتصادية بحيث تساهم بشكل كبير في التأثير في العلاقات الدولية، وما يعرفه العالم من تطور.

إن تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العلاقات الدولية يأخذ منحنيين، منحى إيجابي وأخر سلبي وهذا التأثير يمس سواء الدولة المضيفة أو الدولة الأم وقد يصل حتى لباقي أشخاص المجتمع الدولي و وصولا للاقتصاد العالمي الجديد. وتكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية، تسيطر حالياً على أكثر من 1300 شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم.

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات حيث وصل عددها لأكثر من 35 ألف شركة تتوزع على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان كما يتضح من الشكل ()

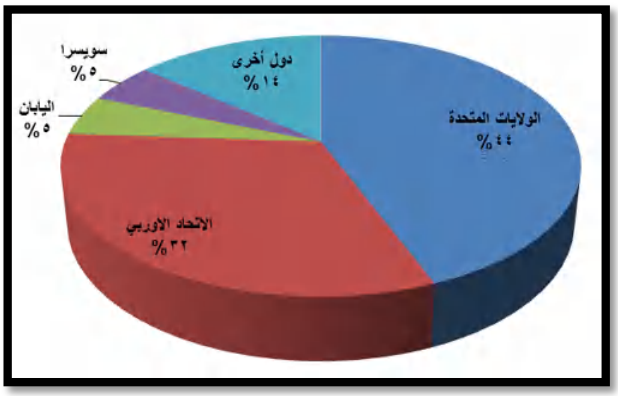

شكل (88) التوزيع النسبي للشركات متعددة الجنسيات

ومن اشهر الشركات متعددة الجنسيات وهي مرتبة حسب حجم الإيرادات السنوية كما يوضحها جدول (56)

جدول (56) اشهر الشركات متعددة الجنسيات

الترتيب	الشركة	المجال	المقر	العائد السنوي بالمليار دولار
1	وول مارت	تجارة تجزئة	الولايات المتحدة	486
2	إكسون موبيل	نفط وغاز	الولايات المتحدة	269
3	شل	نفط وغاز	هولندا	265
4	آبل	تقنية	الولايات المتحدة	243
5	جلينكور	تجارة سلع اولية وتعدين	سويسرا	221

شكل (89) توزيع لاهم الشركات متعددة الجنسيات

4- أنواع استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات

تملي التطورات والمتغيرات الداخلية والخارجية ضرورة تغيير استراتيجية الشركة، وذلك الأن بمرور الوقت تنشأ ظروف تجعل عملية صياغة الاستراتيجية عملية مستمرة وليس حدثا يحدث مرة واحدة وينتهي، وعليه يمكن تصنيف أنواع الاستراتيجيات على النحو التالي:

أ- استراتيجية التكامل الأفقي concentration strategy و تركز الشركة فيها على نشاط تجاري واحد أو المنافسة في صناعة واحدة.

ب- استراتيجية التكامل الرأسي: (vertical integration) يتم من خلالها توسيع نطاق عمل الشركة لتشمل قنوات التزويد وقنوات التوزيع، وعادة ما بنتج كل عضو في الهيكل منتج / خدمة مختلفة وتجمع المنتجات معا لخدمة أو إشباع حاجة مشتركة، ويتفرع هذا النوع من الاستراتيجية إلى نوعين هما:

1- التكامل الرأسي الخلفي:(Backward integration) تقوم الشركة الأم بتكوين شركات تابعة تنتج بعض المدخلات المستخدمة في انتاج منتجاتها، والهدف هو ضمان استقرار توريد المدخلات واتساق واستمرار جودة المنتج النهائي (ففي حالة صناعة السيارات مثلا تقوم الشركة الأم بإنشاء شركات تابعة لها تتولى مهمة انتاج الاطارات، الزجاج والصفائح المعدنية).

2. التكامل الرأسي الأمامي: (Forward integration) تقوم الشركة الأم بتكوين شركات تابعة لتسويق وتوزيع منتجاتها لعملائها بنفسها (مثل استوديوهات السينما التي تمتلك صالات العرض).

ويمكن للشركة المتعددة الجنسية أن تعتاد على التكامل الرأسي الخلفي والتكامل الرأسي الأمامي في نفس الوقت وهي حالة الشركات المتخصصة في الطيران، اذ يتمثل التكامل الخلفي في تموين الوجبات الغذائية أما التكامل الأمامي فيتمثل في انشاء وكالات السفر.

ب- استراتيجية التنويع :(conglomerate diversification) التحرك نحو العمل في نشاطات تجارية إضافية أخرى ليست ذات علاقة محال النشاط الرئيس الأصلي للشركة.

ج- استراتيجية التحالفات الاستراتيجية : (Strategic AllianceStratey) تتضمن بناء شراكات بين شركتين أو أكثر والتي تساهم من خلالها مهاراتها وخبراتها التخصصية في ايجاد مشروع تعاوني مشترك ناجح، ويقوم لفترة زمنية محددة كما لا يتضمن تبادل في الأسهم، ومن بين الأمثلة في مجال الطيران نجد تحالف star alliance وتحالف One world alliance وتحالف American Airlines - British Airways .

ء - استراتيجية الاندماج والاستحواذ: يعني الاندماج اتفاق شركتين أو أكثر على تكوين شركة جديدة، أما الاستحواذ فيعني شراء شركة أخرى تدار بأسلوب جديد أو تذوب في الشركة المشترية، يتم ذلك بغرض التوسع في الإنتاج أو التسويق (تكامل أفقي)، أو بغرض جمع أكثر من عمليتين متتاليتين في الإنتاج أو التسويق (تكامل رأسي)، كما يحقق لدمج العمليات المزايا التالية :

- توسيع نطاق التغطية الجغرافية.

- قدرا هائلا من الموارد لاستثمارها في مجال البحوث والتطوير.

- توسيع نطاق نشاطات وفرض خفض التكاليف.

- سد الثغرات في الموارد والتقنية، واكتساب مهارات تقنية أقوى ومن أهم الاندماجات اندماج شركة TWA في شركة AMERICANAIRLINES .

5- التحالفات الاستراتيجية العالمية للشركات المتعددة الجنسيات

باعتبار الشركات المتعددة الجنسيات كيانات اقتصادية عملاقة ذات الأنشطة الاستثمارية الواسعة التي تحققها دوليا، تحاول تعزيز قدراتها التنافسية في السوق لذلك تقوم بابرام اتفاقيات تعاون مع بعض منافسيها الدوليين لتحقيق مصالح مشتركة في اطار ما يعرف باسم التحالفات الاستراتيجية التي يمكن تعريفها بأنها "التحالف الذي يتحقق بين وحدتين على الأقل التي تقرر العمل سويا في مشروع مشترك"، كما تصنف التحالفات الاستراتيجية وفق ما يلي:

1- حسب الأفق الزمني: قصيرة - متوسطة – طويلة.

2- حسب المخاطر السياسية: محدودة – متوسطة- كبيرة.

3- حسب النشاط: صناعي - زراعي - تجاري – مالي.

4- وحسب الأهمية النسبية: استراتيجي - تشغيلي – تقليدي.

5- حسب الجهة: حكومي - خاص- مشترك.

6- حسب النطاق: عالمي - دولي - ثنائي – متعدد.

وقد تكون هذه التحالفات الاستراتيجية تحالفات تكنولوجية أو تسويقية او انتاجية مثلا: التحالف بين مؤسسة TOYOTA اليابانية ومؤسسة GENERAL MOTORS الأمريكية لاقامة مشروعا مشتركا لصناعة 200000 سيارة، وبذلك تستفيد الشركة الأمريكية من الخبرة اليابانية في صناعة السيارات في حين تستفيد اليابان من فرصة اقتحام السوق الأمريكية، وتزامن ابرام هذا التحالف في وقت تزايدت فيه القيود المفروضة على الواردات الأمريكية من السيارات اليابانية، أضف إلى ذلك التحالف الاستراتيجي في مجال البحوث والتطوير والمتعلق ببحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات بين شركات اوروبية وهي: BULL الفرنسية وSIEMENS الألمانية و TCL البريطانية.

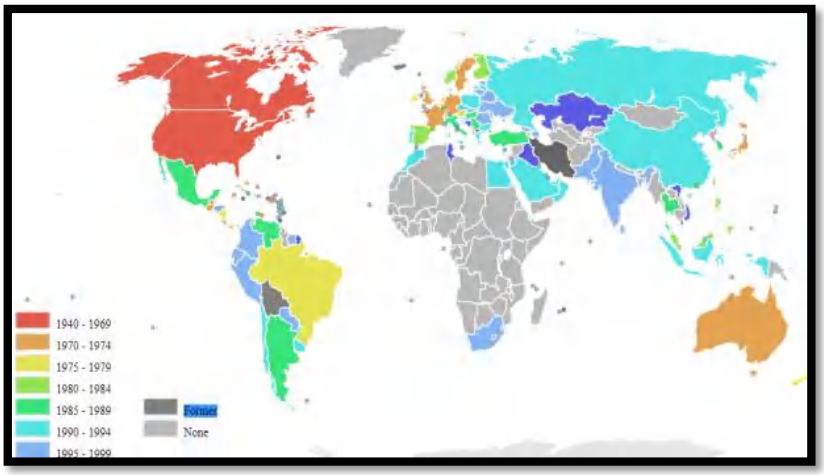

شكل (90) ترتيب زمني لتوسع شركة ماكدونالدز

سادسا: الأحلاف العسكرية :

الحلف العسكري في القانون الدولي والعلاقات الدولية هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر، يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب، سواء كان ذلك من أجل الدفاع وهو الشائع، أو من أجل الهجوم، وهو عادة يكون سريا.

والأحلاف العسكرية قديمة قدم انقسام العالم إلى كيانات سياسية تتصارع فيما بينها. ولعل أقدم الأحلاف ذلك الذي عقد في عام ١٢٩٤ قبل الميلاد بين رمسيس الثاني وملك الحيثيين، كما عرف العرب الأحلاف قبل الإسلام مثل حلف الفضول.

والتحالف ضرورى لتوازن القوى. واختيار دولة ما لطريق التحالف ليس مسألة مبدأ وإنما هو مسألة ملاءمة، فالدولة تستغني عن الأحلاف إذا وجدت أنها من القوة بحيث يمكنها الصمود أمام أعدائها دون دعم من أحد، أو أن أعباء الارتباطات الناجمة عن الأحلاف تفوق حسناتها المرتقبة.

فإذا كانت هناك دولتان متنافستان فإن أمامهما ثلاثة خيارات لتدعيم وتطوير مراكز قواهما : فبإمكانهما أن تزيدا من قوتهما، أو تضيفا إلى قوتهما قوة دولة أخرى، أو أن تسحب كل منهما من قوة الخصم قوى الدول الأخرى، فإذا اختارت أي منهما الطريق الأول أو الثاني فإن عليها أن تدخل في سباق التسلح، أو أن ترتبط بالأحلاف(محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، الكويت، 1972،ص 14)**.**

وينبغي التمييز بين الأحلاف، فهناك أحلاف ثنائية وأحلاف جماعية ، وأحلاف موقتة وأحلاف دائمة وأحلاف متكافئة واخرى غير متكافئة ، وهناك احلاف تخدم مصالح وسياسات متطابقة Identical مثل التحالف الامريكى البريطاني ضمن حلف شمال الأطلنطي الذي يعد نموذجا لخدمة المصالح المتطابقة فهدف كل من الأطراف حفظ توازن القوى في أوربا. أما التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية والباكستان فهو أحد الأمثلة للتحالف الذي يخدم

المصالح المتممة Complementary، فهو بالنسبة للولايات المتحدة يخدم الهدف الرئيسي لها بترسيخ نطاق الاحتواء للشيوعية، وبالنسبة للباكستان فهو يهدف إلى زيادة إمكانياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية تجاه جيرانها وتجاه المد الشيوعي أيضا.

ويعد حلف الأطلنطي عام 1949، وحلف وارسو عام 1955 مثالا للتحالف الأيديولوجي Ideological، ويمكن إدخال ميثاق الدفاع المشترك للدول العربية ضمن هذا النوع باعتباره مثالا للتضامن العقائدي ضد إسرائيل باعتبارها عدوا مشتركا للجميع.

وهناك نوع من التحالف يطلق عليه "الانتفاع وحيد الطرف" وفيه يتلقى طرف واحد في الحلف الجزء الأكبر من المنافع، بينما يتحمل الآخرون أثقل الأعباء وأقل المنافع، ومثل هذا النوع يهدف إلى صيانة الاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية للدول المستفيدة، ولذلك فهو يشبه معاهدات الضمان والحماية، وفي حالة كهذه نمد دولة كبرى مثلا يمكن أن تتحكم في حلف ضعيف فيما يتصل بالمنافع والسياسات، ولهذا السبب فإن من الأفضل للدول الصغرى الا تدخل في مثل هذه الأحلاف إلا في حالة الضرورة القصوى مثل الحلف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، ويمكن أن يكون ذلك من مصلحة الدولة الضعيفة، فقد تستطيع الدولة الضعيفة أن تفرض على الحليف القوى دعمها الذي هو أقل أهمية بالنسبة للدولة الاكبر مثل العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وبين الولايات المتحدة وتايوان أو باكستان، ومثل العلاقة التي كانت بين ألمانيا والمجر والنمسا قبيل الحرب العالمية الأولى، أو بين البرتغال وحلف شمال الأطلنطي بالنسبة لموقع البرتغال الاستراتيجي، أو بين الولايات المتحدة وأيسلندا بالنسبة للقاعدة العسكرية.

والتحالف المثالي هو الذي يحاول تحويل بعض المصالح المشتركة للدول المتحالفة إلى سياسات وتدابير مشتركة، لأن بعض المصالح قد لا تكون هامة لأهداف الحلف بحيث يؤيدها البعض ويرفضها البعض الآخر، ومن هنا نرى أن

قوة الحلف تعتمد على مدى تلقى المصالح المشتركة التي يقوم عليها بالقياس بقوة المصالح الخاصة بالدول الأعضاء التي يمكن أن تتلاءم مع الأولى.

ولكي يكون الحلف فعالا وقادرا على التنسيق بين السياسات العامة والتدابير الدقيقة لأعضائه لتحقيق المصالح المشتركة، لابد من اتفاق أعضائه على الأهداف العامة وعلى السياسات والتدابير التفصيلية أيضا، فكثير من الأحلاف أصبح حبرا على ورق لعدم توافر هذه الشروط، مثل الحلف العربي المعروف "بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام 1950".

والأحلاف كما ذكرنا قد تكون ثنائية أو جماعية، وقد تكون دائمة أو مؤقتة وقد تكون متكافئة أو غير متكافئة.

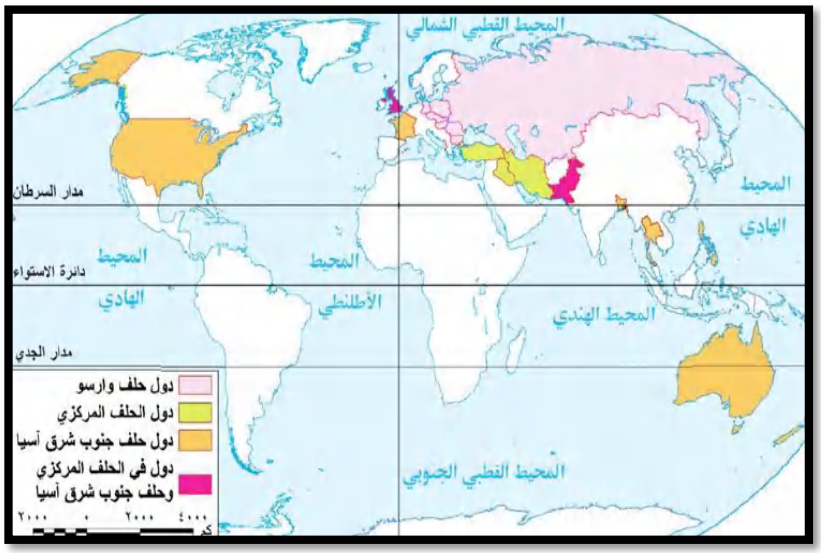

شكل (91) أحلاف عسكرية تم حلها

(١) الأحلاف الثنائية والجماعية

الأحلاف الثنائية هي ما تعقد بين دولتين، والأحلاف الجماعية تعقد بين اكثر من دولتين، وقد استعمل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (قبل تفككه) الأسلوبين في احلافه، فقد اتبعته الولايات المتحدة في أوربا الغربية حينما ابرمت حلف شمال الأطلنطي في 4 أبريل عام 1949، وحلف جنوب شرق آسيا في ٢ سبتمبر عام 1954، ومثلها عندما قام الاتحاد السوفيتي بإبرام حلف وارسو في 14 مايو عام 1955.

وقد تلجأ بعض الدول إلى الاشتراك في حلف ثنائي عندما يصعب إدخال الدول من الحلف الجماعي، كما حدث بالنسبة لإسبانيا التي رفض حلف الأطلنطي إدخالها، فلجأت الولايات المتحدة إلى إبرام معاهدة ثنائية عسكرية مع إسبانيا في ٢٩ سبتمبر عام 1953، وكما فعلت نفس الشيء عندما أبرمت تحالف مع اليابان في 8 سبتمبر عام 1951، بينما ارتبطت بحلف عسكري جماعي مع دول جنوب شرقى آسيا في سبتمبر عام 1954 بدون اليابان لما بين اليابان وبين هذه الدول من مشكلات من جراء احتلال اليابان لهذه الدول.

وقد تلجأ الدولة الكبرى إلى التحالف الثنائي مع دولة ذات موقف خاص يتنافى مع دخولها في حلف جماعي، مثل فنلندا التي رفضت انضمامها إلى حلف وارسو الجماعي، رغم وقوعها في دائرة نفوذ الاتحاد السوفيتي، ولكنها ارتبطت بالاتحاد السوفيتي من خلال تحالف ثنائي أبرم في 1 أبريل عام 1948 لأنها ذات مركز سياسى خاص داخل المجموعة السوفيتية.

وقد تلجأ الدولة الكبرى إلى التحالف الثنائي مع دولة أخرى تقع في منطقة فيها تحالف جماعي، ولكن لوضعها الخاص أو حتى لا يتحمل بقية أعضاء الحلف أعباء للدفاع عنها مثل ما حدث من التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في أول أكتوبر عام 1953، ومع فورموزا (تايوان) في ٢ ديسمبر عام 1954، ولم تحاول إدخال الدولتين ضمن حلف جنوب شرق آسيا.

وقد تلجأ الدولة إلى التحالف الثنائي مع دولة أخرى رغم اشتراكها في تحالف جماعي، إذا ما ظهر بينها وبين الدولة الأخرى تضامن أقوى من التضامن الذي تقضي به المحالفة الجماعية، كما فعلت مصر عندما أبرمت اتفاقية للدفاع المشترك بين الدول العربية، ومن بينها سوريا والمملكة العربية السعودية. وحدث ذلك عندما تحالفت ثنائيا كل من المانيا وفرنسا في ٢٢ يناير 1963رغم اشتراكهما في حلف الأطلنطي.

وتختلف الآراء في القيمة السياسية والأيديولوجية لكل من الحلف الثنائي والحلف الجماعي، حيث يرى البعض أن الحلف يعبر عن نزعة دكتاتورية في السياسة الدولية، لأنه إذا قام بين دولتين إحداهما كبيرة والأخرى صغيرة فإن الدولة الكبرى تفرض سيطرتها على الصغرى، مثل تحالف الولايات المتحدة مع كوريا ومع فورموزا كما ذكرنا ومثل تحالف إنجلترا مع ماليزيا عام 1957 (بطرس غالي، الاستراتيجية والسياسة الدولية، القاهرة، 1967، ص 74)**.**

أما التحالف الجماعي ففيه نوع من الضمان للديمقراطية داخل الحلف، فسواء اتخذت قرارات الحلف بالإجماع أم بالأغلبية، فإن اشتراط توافر عدد معين من الأصوات دليل على أن الدولة الكبرى داخل الحلف لا تملى ارادتها على باقي الدول المتحالفة معها، لأن تعدد الدول يكفل نوعا من التوازن وحرية الرأى بين الدول المتحالفة بخلاف ما يحدث في التحالف الثنائي. كما أن التحالف الجماعي من الناحية النفسية يبعث على الطمأنينة في نفس الدول الصغيرة، حيث يمنحها القوة التي تستمدها من الدول المتحالفة معها.

(2) **الأحلاف المؤقتة والأحلاف الدائمة :**

الأحلاف المؤقتة هي التي تحدد لها فترة زمنية معينة ينص عليها في متن المحالفة سواء طالت هذه المدة أم قصرت، فقد تكون خمسين سنة مثل التحالف بين فرنسا وبريطانيا الذي أبرم في 4 مارس عام 1947، أو عشر سنوات متل التحالف بين الولايات المتحدة وإسبانيا المبرم في 6 سبتمبر عام 1953، أو سبع سنوات مثل التحالف بين مصر وبريطانيا الذي أبرم في 18 نوفمبر عام

1954 بشأن قناة السويس الذي ألغته الحكومة المصرية في أول يناير عام 1957 لاشتراك بريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر عام 1956.

أما التحالف الدائم فهو الذي لا يحدد له أجل معين أو تاريخ محدد لنهايته . وفي الواقع إن التفرقة بين التحالف الدائم والمؤقت تعد شكلية أكثر منها موضوعيه، فبالرجوع إلى نصوص التحالف تستطيع الحكم إذا كان التحالف مؤقتا او دائما، ولكننا لا نستطيع أن نتغلغل في ضمير المتحالفين لنعرف، ما إذا كانت نيتهم أن يظلوا دائمين أم لا.

فالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تنظر كل منهما إلى الأخرى على أنها حليفة دائمة رغم أن الحلف الذي أبرم بينهما هو حلف شمال الأطلنطي الذي يقتضى ميثاقه بأن مدته عشرون عاما، ولكنهما حليفان دائمان، كما تدل العلاقة السياسية والعسكرية بينهما منذ وقت طويل.

والواقع أن التحالف بين دول ذات أنظمة سياسية واحدة، وأنظمة اجتماعية واقتصادية متشابهة وذات أيديولوجية مشتركة يجعل من الدول حليفات دائما ولو كانت المحالفة مؤقتة، كما ذكرنا بالنسبة للولايات المتحدة البريطانية، بينما نجد المحالفات التي تبرم بين دول تختلف في نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية تجعل منها حليفا غير دائم ولو كانت المحالفة دائمة مثل التحالف الذي تم بين الولايات المتحدة وبريطانيا مع روسيا أثناء الحرب العالمية الثانية.

وعموما فإن دوام الحلف أو تحديده يستند إلى عنصر قانوني يتمثل في مدة سريان الحلف كما حددت في الاتفاق، وعنصر سياسى يتمثل في العلاقة السياسية التي تربط بين المتحالفين، وفي عنصر تأسيسي يتمثل في قوة الهيئات التي تنشأ للإشراف على سياسة الحلف التي تعمل لتدعيمه.

(3) الأحلاف المتكافئة وغير المتكافئة:

تعد المحالفة متكافئة إذا أبرمت بين دولتين متقاربتين، أو دول متقاربة من حيث القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية. فالمحالفة التي أبرمت بين المانيا وفرنسا في يناير عام 1963 تعد متكافئة لان الدولتين متقاربتان من حيث القوة،

أما المحالفة التي أبرمت بين الاتحاد السوفيتي وفنلندا في أبريل عام 1948، أو بين ليبيا وبريطانيا في يوليو عام 1953، أو بين الولايات المتحدة وفورموزا في ديسمبر عام 1954 فكلها محالفات غير متكافئة نظرا لاختلاف الأطراف المتعاقدة من حيث القوة.

وعدم التكافؤ لا يتضح من نصوص الاتفاق عادة ، فهي تصاغ بحيث تخفى عدم التكافؤ، ولكن ذلك يتضح من النظرة الأولى إلى إمكانات القوة العسكرية وغيرها التي يتمتع بها كل طرف من أطراف التحالف.

ويمكننا ملاحظة عدم التكافؤ إذا نظرنا إلى التحالف بين مصر وبريطانيا في ٢٩ أغسطس عام ١٩٣٩، ففي البند الثالث عشر من ملحق المادة الثامنة من الاتفاق ورد النص التالي : نظرا إلى أن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب، ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية"، وإذا عرفنا أن مصر لم يكن لديها طيران حربي يذكر وقتها ولا حاجة لها إلى التدريب حتى فوق أرضها لأدركنا مدى عدم التكافؤ رغم ذكره في نصوص الاتفاق، فهو جانب شكلي فقط.

كما يظهر عدم التكافؤ في التحالف الذي يتم بين الدول الاستعمارية مع دولة كانت تحت حمايتها أو داخلة في دائرة نفوذها ثم منحتها استقلالها، ويتضح ذلك من سلسلة التحالفات التي أبرمتها بريطانيا مع الدول التي منحتها الاستقلال، أو التي كانت تحت حمايتها أو تحت الانتداب، مثل تحالفها مع العراق في يونيو عام ١٩٣٠، ومع مصر في أغسطس عام 1936، ومع الأردن في مارس عام 1948، ومع ليبيا في عام 1953.

ونفس الشيء قامت به فرنسا في تحالفها مع السنغال في يونيو عام 1960، ومع موريتانيا في يونيو عام 1961، وتوجو في يوليو عام 1963، وتشاد في أغسطس عام 1960، ومع كل من ساحل العاج والنيجر وداهومي في ابريل عام 1961.

ويمكننا التمييز بين نوعين من الأحلاف غير المتكافئة : النوع الأول يقوم على اعتبارات عسكرية ، حيث تقدم الدولة الصغيرة ما تملك من قواعد عسكرية ذات أهمية استراتيجية، بحيث تقدم الدولة الكبيرة مقابل ذلك السلاح والعتاد أو الضمان للدولة الصغيرة، ثم المحالفة غير المتكافئة التي تقوم على اعتبارات سياسية محضة دون النظر إلى الاعتبارات العسكرية، ومن هذه الاعتبارات أن تحول الدولة الكبيرة أمام دخول الدولة الصغيرة في نزاع مع دولة صغيرة أخرى، أو أن تؤثر في السياسة الخارجية لهذه الدولة الصغيرة، والحيلولة بينها وبين اتباع سياسة معسكر مناهض لها أو سياسة عدم الانحياز التي تبعدها عنها.

والأحلاف بين الدول ظاهرة ملموسة وقديمة كما ذكرنا، وهي نتيجة حتمية للصراع على النفوذ والسلطان، ومحاولة من الدول المتصارعة لإيجاد توازن بينها في القوة والإمكانات، والمصلحة التي تجمع بين المتحالفين ينبغي أن تكون من الحيوية بحيث تحملهم على التعاون والعمل المشترك، رغم ما قد يكون بينهم من خلافات على مصالح أقل أهمية، وكلما كانت المصلحة المشتركة دفينة ومحددة وواضحة كان التحالف أكثر قدرة على الاستمرار، ثم إنه لنجاح التحالف لابد من اتفاق تام بين الحلفاء على التدابير والخطوات الواجبة الاتخاذ لتحقيق المصلحة المشتركة.

والاحلاف الدولية مظهر من مظاهر التعاون الدولي المحدد بأهدافه ونطاق عضويته والمصالح المشتركة التي أنشئ من أجلها، لذا فقد تكون مجالا ارحب وأكثر ملامة لممارسة الدول لسياساتها الخارجية من التجمعات الأكبر والأوسع كالأمم المتحدة حيث تتضارب المصالح الفردية للدول الأعضاء مع المصالح المشتركة، وحيث ينعدم التجانس بينها وهو ما يلزم لنجاح اي شكل من أشكال التعاون المنظم، وبذلك تكون الأحلاف أكثر واقعية بالنسبة للدول الطامحة للنفوذ.

- **كيف تنشأ الأحلاف ومبررات نشأنها :**

لكي نعلل نشوء الأحلاف فإننا نقوم بدراسة نشوء حلف معين لاستخلاص العوامل الأساسية التي أظهرته إلى حيز الوجود ثم نطبقها على الأحلاف الأخرى، فإذا تقاربت أو تشابهت هذه العوامل يمكننا التوصل إلى نظرية مسيئة يمكن أن تكون قاعدة لبقية الأحلاف، وسنتناول حلف وارسو كمثل لهذا الموضوع .

لقد جاءت المعاهدة الصداقة والتعاون المتبادلة المبرمة في مدينة وارسو بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه الأوربيين السبعة (البانيا، وبلغاريا، والمجر، ورومانيا، والمانيا الشرقية، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا) في 14 مايو عام 1955، وذلك بعد ستة أيام من إنشاء اتحاد أوربا الغربية، الذي جعل المانيا الغربية دولة ذات سيادة وقبلها عضوا عاملا في حلف شمال الأطلنطي.

وكان حلف شمال الأطلنطي قد أبرم في أبريل عام 1949 بين الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج والدانمرك والنرويج وأيسلندا والبرتغال، ثم انضمت تركيا واليونان إلى الخلف عام 1952، وتنص المادة الخامسة من هذا الاتفاق على : إن أي اعتداء مسلح على دولة أو أكثر منها في أوربا أو امريكا الشمالية يعتبر اعتداء عليها جميعا، وبالتالي تلتزم كل منها بمساعدة الدولة أو الدول المعتدى عليها باتخاذ ما تراه لازما من تدابير ما في ذلك استعمال القوة المسلحة فرديا أو بالاتفاق مع الأطراف الأخرى. وقد نص الاتفاق على سريانه لمدة عشرين عاما. أما حلف وارسو الذي أبرم لمدة عشرين عاما أبقا فقد نصت مادته الرابعة على ما يلي :

"وفي حالة وقوع اعتداء مسلح في أوربا على طرف أو أكثر من أطراف المعاهدة، من قبل دولة أو مجموعة دول، تبادر كل دولة في المعاهدة فرديا أو بالاتفاق مع الأطراف الأخرى إلى مساعدة الدولة أو الدول التي كانت عرضة للعدوان بكل الوسائل التي تراها ضرورية بما في ذلك استخدام القوة المسلحة".

وبذلك فإن حلف وارسو يشبه في نصوصه إلى حد كبير حلف شمال الأطلنطي، ولا نعتقد أن حلف وارسو جاء ردا مباشرا على حلف الأطلنطي الذي سبقه بست سنوات، لكنه يمكن أن يكون ردا مباشرا على حلف شمال الأطلنطي الجديد بعد انضمام المانيا الغربية إليه بعد الاعتراف بحقها الكامل في السيادة وقبولها عضوا بالحلف، بشرط تنازلها عن حقها في بناء أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية او صواريخ بعيدة المدى أو قاذفات قنابل.

وكما كان حلف وارسو نتيجة لتوقيع معاهدة الدولة النمساوية التي وضعت حدا قانونيا لاحتلال النمسا من قبل السوفييت والدول الأوربية الأخرى، فقد كان الاحتلال السوفيتي للنمسا الأساس القانوني للمعسكرات السوفيتية في المجر ورومانيا، فلما انتهى الاحتلال السوفيتي للنمسا لم يعد هناك مبرر قانونى لهذه المعسكرات، كما أن إدخال المانيا الشرقية ضمن دول حلف وارسو اوجد مبررا للوجود السوفيتي في دول شرق أوربا.

والواقع أن حلف وارسو لم يكن نتاج التفكير السوفيتي فقط، أو أنه لخدمة الاتحاد السوفيتي فقط كما يتصور البعض، وإنما نتيجة معاناة دول شرق أوربا من الألمان طوال النصف الأول من القرن العشرين، والذي أحياه ظهور المانيا كدولة ذات سيادة من قبل الغرب وما يمكن أن يترتب على ذلك من مشكلات لهده الدول، فقد أصبح من مصلحة هذه الدول أن تشكل نوعا من اشكال الدفاع المشترك مع الاتحاد السوفيتي.

من هنا نرى أن حلف وارسو كان ردا على تصرف مشابه لخصم كبير ممثلا في حلف شمال الأطلنطي وخصوصا بعد انضمام المانيا وحصولها على سيادتها، وبذلك يصبح التغيير في الحالة العسكرية سابقا لإنشاء الحلف الذي يضم دولا تخشى هذا التغيير، وبهذا يمكننا الوصول إلى فرضية عامة على الشكل التالي :

"تشكل الدول حلفا عندما تواجه تغييرا جديدا ومهددا في الوضع العسكري، وتحاول الدولة المسيطرة فيها لسلوك طرق جديدة لتدعيم مركز قوتها في مواجهة الخصم ومركز نفوذها على حلفائها إذا تعرض احد المركزين للخطر".

وإذا طبقنا هذه الصيغة العامة على الاحلاف الرئيسة الأخرى في العالم وهي: حلف شمال الأطلنطي NAT وحلف جنوب شرق آسيا CENTO والحلف المركزي (حلف بغداد) SEATO لوجدنا عناصرها الثلاثة هي:

(١) تغيير جديد مهدد في الوضع العسكري.

(٢) الدولة المسيطرة تسعى لدعم مركزها في مواجهة الخصم.

(3) الدولة المسيطرة تسعى لتدعيم مركزها حيال حلفائها.

ومن أهم مظاهر تطور الحلف حجمه، فالأحلاف في حالة مد وجزر، وإذا تأملنا تطورات الأحلاف كالأطلنطي ووارسو والحلف المركزي لوجدنا تغيرات هامة طرأت على هذه الأحلاف، وإذا لم يكن ذلك في الشكل الرسمي للعضوية، ففي درجة الالتزام من قبل الأعضاء بدعمها، كما حدث بالنسبة لموقف فرنسا التي انسحبت من حلف الأطلنطي، وموقف الصين من تحالفها مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٢، وموقف اليونان من حلف شمال الأطلنطي بسبب الاحتلال التركى لجزء من قبرص.

وإذا تصورنا أن الأحلاف تساهم في استتباب أمن أطرافها فإن ذلك يعد هاما بحد ذاته، لكن هذا الادعاء الذي يراه البعض غنيا عن الشرح هو لدى آخرين موضوع شك كبير، ومن هؤلاء المشككين في جدارة الأحلاف كلوز كنور Klaus Knor اللي يقول : "إن القوة المسلحة اقل فائدة إما بسب مشروعيتها المحدودة أو بسبب الخوف من التصاعد في استخدامها، فإن الأحلاف ينبغي أن تكون أقل مما كانت عليه" (ص 408 اسس).

ويرى جون بورتون John Burton : «أن التنافس العسكري بين مجموعتين متصارعتين وشيوع القطبية الثنائية في البنيان السياسي الدولي لا يفشل في تحقيق مزيد من الأمل فحسب، بل يساهم باطراد في زيادة التوتر وجعل الخلاف أكثر حدوثا. فالأحلاف لا تفشل فقط في تحرير أعضائها من الإنفاق الزائد على التسلح، بل إنها تخلق تنافسا بين كتل من الدول مما يحتم مزيدا من الإنفاق".

على أنه ما أن يقوم تحالف مع دولة حتى تزداد أهمية استمرار حكومة تلك الدولة، ويصبح التركيز على الحيلولة دون حصول أي تغيير سياسى داخلى يكون من شأنه تهديد التحالف، وهكذا انساقت الولايات المتحدة إلى دعم حكومات طاغية وغير شعبية لكي تضمن عدم حدوث مثل هذا التغيير، وكذلك فإن المساعدات قد أعطيت على أساس تمييزى مرجعه إلى الاستراتيجية القصيرة المدى أكثر من أهداف الرفاهية البعيدة.

وفيما يلي سنتناول أهم الأحلاف العسكرية الجماعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أما الأحلاف الثنائية فهي كثيرة جدا، لذلك فقد استبعدنا الخوض فيها لان فاعليتها محدودة بالقياس بالجماعية.

(١) حلف الريو Rio Pact :

يعد حلف الريو أو معاهدة المساعدة المتبادلة بين الدول الأمريكية The Inter Arrerican Teaty of Reciprocal Assistance الذي وقعت معاهدته في مدينة ريودي جانيرو في عام 1947 أقدم حلف عسكري في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وترجع الخلفية التاريخية لهذا الحلف إلى المساعي التي ترمي إلى إيجاد تعاون وثيق بين دول القارة الأمريكية التي ترجع إلى الثلث الأول من القرن التاسع أثناء حروب الاستقلال التي خاضتها دول أمريكا الجنوبية ضد البرتغال والإسبان والتي تبلورت فيما بعد إلى مبدأ مونرو الشهير عام ١٨٢٣ الذي أعلن أن "أمريكا للامريكيين". وذلك يعني بسط نفوذ الولايات المتحدة على دول القارة لتصبح قوة عظمى و خصوصا بعد تحررها هي نفسها من الاستعمار البريطاني.

والولايات المتحدة باعتبارها الجار القوى تمكنت من تجميع الدول الأمريكية الأصغر في مسيرة نحو التعاون الامريكي اعتبارا من عام ١٨٨٩، وقد استمر هذا التعاون وتطور إلى أن انتهي بمؤتمر لوزراء خارجية هذه الدول العقد في

المكسيك عام 1945 ووضع "وثيقة شابلتبك Chapultepet"، التي كانت مادتها الثامنة تعد النواة التي انبثق منها حلف الريو.

ويضم حلف الريو الأرجنتين وباربادوس وبوليفيا والبرازيل وشيلى و كولمبيا وكوستاريكا وكوبا (استبعدت كوبا من الحلف في عام 1962) والدومنكان وهايتى والاكوادور والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس والمكسيك ونيكاراجوا وبنما وباراجواي وبيرو وترينداد و أورجواي وفنزويلا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وتقضي المادة الأولى من معاهدة الريو: بأن أي هجوم مسلح ترتكبه دولة ضد أي دولة أمريكية بعد هجوما على الدول الأمريكية كلها، وبالتالي تتعاون هذه الدول لمواجهة هذا الهجوم ممارسة منها لحق الدفاع المشروع الفردي والجماعي الذي أقرته المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، كما تنص هذه المادة على أنه بناء على طلب دولة أو دول هوجمت مباشرة، يمكن لأي دولة عضو في الحلف أن تقرر التدابير الفورية التي يمكن أن تتخذها وفاء منها لالتزامها كعضو في الحلف انطلاقا من مبدأ التضامن القارى، وواضح من هذا أنه يمكن للدولة الأقوى من الأعضاء الإسراع بالتدخل بحجة الدفاع عن الدولة التي تعرضت للعدوان. وقد أدى هذا إلى إطلاق يد الولايات المتحدة للتحرك الانفرادي في مثل هذه الظروف. وما راد من إطلاق يد الدولة الأقوى في التدخل أن الفقرة الثالثة من المادة الأولى تبرر هذا التدخل سواء كان الهجوم المسلح الذي تعرضت له الدولة الضحية قد وقع من خارجها أو من داخلها، وقد أدى ذلك إلى التدخل في الشئون الداخلية للدولة الأضعف بحجة حمايتها كما حدث في الحرب الأهلية في الدومنيكان عام 1965، بل إنه سلاح خطير بيد الدولة الأقوى لمحاربة الانقلابات والثورات التي تحدث في دولة أمريكية إذا استشعرت هذه الدولة الأقوى أن فيها تهديدا لنفوذها داخل تلك الدولة.

وميثاق الريو الذي أنشا هذا الحلف أكمل فيما بعد بمعاهدة بوجاتا Bogata العام 1948 التي أقامت منظمة الدول الأمريكية التي يعد مجلس إدارتها هو الجهاز التنفيذي للحلف الذي يطلق عليه "هيئة التشاور"، وهو يتكون من ممثل

لكل دولة بدرجة سفير لدى حكومة الدولة التي لها مقر المجلس ليمثل دولته فيه، وينتخب المجلس رئيسا له ونائبا للرئيس لمدة سنة غير قابلة للتجديد. ويتبع هذا المجلس في التشكيل الدستوري للمنظمة لجنة استشارية للدفاع، كما أن هناك ما يعرف مجلس الدفاع للدول الأمريكية ومقره واشنطن.

ولكن حلف ريو ليس له قيادة عسكرية أو قوات خاصة تحت تصرفه كما هو الحال بالنسبة للأحلاف العسكرية الأخرى، مما يعطي الفرصة للدولة الكبرى الأقوى أي الولايات المتحدة من بسط نفوذها على القارة الامريكية بشطريها، وقد بذلت محاولات في مؤتمر عام 1965، وفي مؤتمر بيونس أيرس عام 1967 بحثت فيه مسألة إقامة قوة مسلحة دائمة للحلف، لكن هذا المشروع رفض من غالبية الأعضاء بما فيهم الولايات المتحدة.

وعموما فإن هذا الحلف يعد حلفا ضعيفا لأن صوت الولايات المتحدة ونفوذها هو الأقوى من خلال أجهزة الحلف التي تمارس دور المنفذ لرغبات واشنطن، وهي تتمثل في الدفاع عن الأنظمة السائدة في الدول الامريكية ، مادامت مساندة لها، ولذلك فهو ضعيف وليس له وزن دولي يذكر.

(ب) حلف شمال الأطلنطي North Atlantic Treaty Organization (NATO):

إن حلف شمال الأطلنطي كان يعد موجودا قبل الاتفاق عليه رسميا وذلك يرجع للعلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة ببريطانيا وفرنسا قبل الحرب العالمية الأولى، بل تمتد جذور هذه العلاقة إلى التراث المشترك بين أوربا وأمريكا منذ القدم، وعندما اشتدت الحرب الباردة بين أوريا والاتحاد السوفيتي رأت كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج أن مصلحتهم تقتضي التحالف عسكريا المواجهة هذا الخطر، وقد تم ذلك فعلا في ميثاق عقد في بروكسل في مارس عام 1948، ولكن هذا التحالف كان في حاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة لإمكان الوقوف أمام توسع النفوذ السوفيتي في أوربا، وفعلا انضمت الولايات المتحدة إلى هذا الحلف بإبرام معاهدة حلف شمال الأطلنطي في أبريل عام 1949.

وقد وقع على هذا الميثاق إحدى عشرة دولة هي : بلجيكا وهولندا وكندا وفرنسا وأيسلندا وإيطاليا ولوكسمبورج والنرويج والبرتغال وبريطانيا والولايات المتحدة، ثم انضم إلى الحلف بعد ذلك اليونان وتركيا في عام 1953، ثم المانيا الغربية في عام 1955.

والعامل الاستراتيجي العسكري هو المعيار الحاسم في عضوية الحلف وليس العامل الإقليمي كما يبدو من اسم الحلف. فكما يلاحظ أن الحلف يضم تركيا واليونان وهما لا تقعان على المحيط الأطلنطي، كما أنه لا يضم دولا أفريقية أومن أمريكا اللاتينية رغم وقوعها على الأطلنطي، وذلك لان الهدف الأساسي من الحلف هو إقامة حزام حول الاتحاد السوفيتي.

وتقضى المادة الأولى من هذا الحلف بالامتناع عن استخدام القوة والتهديد باستخدامها ما يتعارض مع مبادئ واهداف ميثاق الأمم المتحدة، كما تعهدت بان تعمل على تسوية منازعاتها الدولية بالطرق السلمية، ونصت المادة الرابعة على مبدأ "التشاور الجماعي في الحالات التي يعتقد معها بوجود تهديد للكيان الإقليمي أو الاستغلال السياسي أولا من أي دولة منها". كما تضمنت المادة الخامسة "ان أي عدوان يقع على دولة من دول الحلف يعد عدوانا ضد كل الدول المتحالفة، وعلى جميع الدول الأعضاء مقاومة هذا العدوان بما في ذلك استخدام القوة، كما أكدت المادة السابعة على اعدم تعارض نصوص ميثاق هذا الحلف مع ميثاق الأمم المتحدة". ثم تضمنت المادة الثالثة عشرة على "سريان هذا الاتفاق لمدة عشرين عاما ويحق لأي طرف من الأطراف أن ينسحب من الخلف ويكون دلك بعد سنة من التقدم برغبته في الانسحاب".

ولكن الملاحظ أن الولايات المتحدة تهيمن على الخلف ونوجهه لخدمة مصالحها بالدرجة الأولى كما حدث عندما استنفرت أمريكا قواتها العسكرية بما فيها قوات حلف شمال الأطلنطي خلال معارك اكتوبر عام ١٩٧٣ بين مصر وإسرائيل وذلك لحماية إسرائيل عندما أحست أنها معرضة للهزيمة أمام تقدم الجيش المصرى بعد عبوره لقناة السويس.

وقد تعرض حلف شمال الأطلنطي لنقد جميع الأطراف، فالدول الاشتراكية ترى أن هذا الحلف يناقض في جوهره قضية السلام ومبادئ الأمم المتحدة، فقد وضح أن هدفه الأساسي هو التربص بالدول الاشتراكية لاختلافها العقائدي مع دوله بزعم أنها تهدد السلام في أوربا والعالم، كما أنه يتناقض مع المعاهدتين اللتين ابرمتا مع كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي، وبين فرنسا والاتحاد السوفيتي عام 1944، كما يتناقض مع معاهدتي مالطة وبوتسدام المبرمتين بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وهما أيضا معاهدتا صداقة وتفاهم ؛ انقسم عالم ما بعد الحرب بين هذه الدول على اساسها.

كما انتقدت دول عدم الانحياز هذا الحلف لأنها ترى أنه أكد انقسام العالم إلى كتلتين متناقضتين وجعل التقارب بينهما صعبا، ولاته يدعو إلى التسابق في التسلح مما يؤثر على مستويات المعيشة وبصفة خاصة بالنسبة للدول النامية.

كما أن هذا الحلف أضعف الأمم المتحدة، حيث ينصب نفسه حارسا على السلام الذي هو من مهام مجلس الأمن. كما أن هذا الحلف أستخدم أكثر من مرة في تدعيم الاستعمار، وقمع الحركات التحررية، كما حدث أثناء الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، والحركات التحررية في المستعمرات البرتغالية في أفريقيا، حيث استخدمت أسلحة الحلف في قمع هذه الحركات التحررية التي تسعى للخلاص من قيد الاستعمار.

غير أن تفكك الاتحاد السوفيتي منذ عام 1990، والتحول في سياساته نحو الاقتصاد الحر، وما ترتب على ذلك من إلغاء حلف وارسو، والتفاهم الذي حدث بين القطبين الكبيرين روسيا والولايات المتحدة، ووقف سباق التسلح بينهما، وانفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم، كل ذلك خفف من الأعباء التي كانت تشكل المشكلة الكبرى أمام الحلف، بل إن روسيا نفسها تسعى للانضمام لحلف شمال الأطلنطي، وكذلك تسعى بعض الدول التي انفصلت عنها أمثال لاتفيا وستونيا ولتوانيا وبولندا وسلوفاكيا (جزء من تشيكوسلوفاكيا السابقة) والمجر.

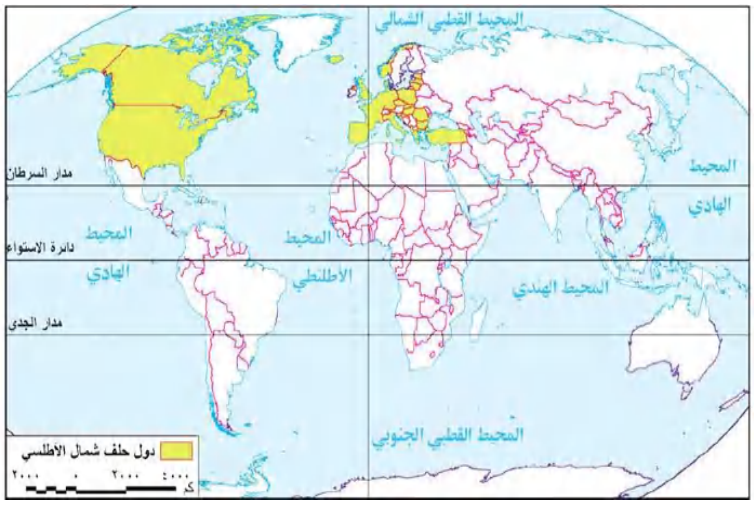

شكل (92) الدول الاعضاء بحلف شمال الاطلنطي

(ج) حلف جنوب شرق آسيا South East Asia Treaty Organization (SEATO):

إن التفكير في إنشاء هذا الحلف بدأ منذ أن ظهرت الصين الشعبية كقوة متعاظمة في القارة الآسيوية وفي السياسة الدولية عموما بعد عام 1949, والدول التي سعت لإنشائه في البداية في الفلبين وتايلاند وكوريا الجنوبية، وذلك بدافع الخوف من الوقوع تحت سيطرة الشيوعية، وقد تأكدت هذه المخاوف بنشوب الحرب الكورية والهند الصينية، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على إقامة تنظيم دفاعي عن منطقة جنوب شرق آسيا الذي تم توقيعه في سبتمبر عام 1954 الذي عرف بحلف جنوب شرق آسيا أو حلف مانيلا (SEATO). ويعد هذا الحلف امتدادا لحلف الأنزوس ANZUS الذي عقد بين الولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلاند في سبتمبر عام 1951 للدفاع عن منطقة المحيط الهادى.

وقد اشترك في حلف جنوب شرق آسيا كل من أستراليا وفرنسا و نيوزيلندا والباكستان والفلبين وتايلاند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وقد

اعتبرت كل من كمبوديا ولاوس وفيتنام مستفيدة من المادة الرابعة من الاتفاق الذي يحدد أهداف هذا الحلف، ولكن كمبوديا أعلنت فيما بعد أنها لا ترتبط بهذه المعاهدة، وكذلك أعلنت لاوس (عقب توقيع اتفاقية جنيف في يوليو عام 1962) أنها لا تعترف بأية حماية أو تحالف بما في ذلك حلف جنوب شرق آسيا، وذلك لأنها سلكت طريق الحياد. وفي نوفمبر عام ١٩٧٢ اعلنت الباكستان انسحابها من هذا الحلف بعد فشله في تقديم المساعدة اللازمة في حربها مع الهند عام ١٩٧١ التي أدت إلى انفصال الجزء الشرقي عنها باسم جمهورية بنجلاديش، بينما وقفت الصين التي كانت سببا من أسباب إنشاء هذا الحلف إلى جانب الباكستان في صراعها مع الهند.

والهدف الرئيسي من إنشاء هذا الحلف هو ما عبرت عنه المادة الرابعة من الاتفاق التي تنص على "أنه في الحالات التي يقع فيها أي اعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء في المعاهدة وفي حدود المنطقة التي يغطها دفاع الحلف، فإن مثل هذا الاعداء يعد موجها إلى كل دول الحلف، وبالتالي يتعين وفقا للإجراءات الدستورية الخاصة بكل دولة أن تتخذ من الإجراءات والترتيبات ما يمكنها من التصدي للعدوان", كما تضمنت هذه المادة "أنه في الحالات التي يتفق فيها بالإجماع من قبل أعضاء الحلف على استخدام إقليم أي دوله من الدول المتحالفة لمقاومة العدوان الذي يقع على دولة منها فإن الاستخدام يكون مرتبطا بموافقة الدولة صاحبة هذا الإقليم".

وتبعا للمادة السابعة من الاتفاق ترك الباب مفتوحا لأي دوله ترغب في الانضمام للحلف إذا كان ذلك من شأنه المساعدة في تحقيق أهداف الحلف، وشرط الموافقة بالإجماع ضروري لقبولها عضوا بالحلف.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة التي تعد طرفا هاما في هذا الحلف قد ذكرت في فترة خاصة في المعاهدة أن الولايات المتحدة وهى توقع على هذه المعاهدة، فإنما تفعل ذلك في إطار إدراكها أن العدوان المسلح الذي يقع ضد دولة حليفة والذي يوجب التدخل الجماعي هو العدوان الشيوعي فقط، أما في الحالات الأخرى التي لا يكون مصدر العدوان فيها شيوعيا فإن الولايات المتحدة ستلجأ

إلى التشاور مع حلفائها تمشيا مع المادة الرابعة السالفة الذكر، ولعل ذلك كان سببا في عدم التدخل لمساعدة الباكستان ضد الهند، والذي كان سببا في انسحابها من الحلف.

كما أن المادة الثامنة من الاتفاق استبعدت مستعمرة هونج كونج من منطقة الدفاع التي حددها الحلف باعتبارها مستعمرة بريطانية تتولاها هي بنفسها، ومن هنا يلاحظ أن الولايات المتحدة وبريطانيا يهمهما بالدرجة الأولى الدفاع عن مصالحهما أكثر من أي شيء آخر مثلا في مستعمراتهما، والوقوف امام امتداد نفود الخصم الشيوعي وهو الصين .

ومما يوجه لهذا الحلف من نقد هو أنه يضم عددا من الدول ذات المصالح المتضاربة استراتيجيا، والمختلفة أيديولوجيا، والمتفاوتة في اساليب الحكم، مما أفقد هذا الملف الحد الأدنى اللازم للتجانس لكي يستطيع تحقيق أهداف الحلف، فهذه الدول الأعضاء لا يجمعها غير عدائها للشيوعية من قبل الصين.

كما أن هذا الحلف يضم عددا محدودا من سكان جنوب شرق آسيا، فهو يخلو من الهند ومن إندونيسيا وبورما، تلك الدول التي تمثل مركز الثقل في جنوب شرق آسيا، كما أن هذا الحلف فقد أهميته في الفترة الأخيرة بعد التقارب اللي حدث بين الولايات المتحدة والصين، ثم تفكك الاتحاد السوفيتي واتجاهه نحو سياسة الاقتصاد الحر ونبذه للشيوعية، وبالتالي ضعف خطر المد الشيوعي الذي كان يخشاه الغرب، وقد انعكس هذا على الحلف .

(د) حلف وارسو The Warsaw Pact:

يعد حلف وارسو الذي يعرف باسم معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة، الوحيد الذي أنشأته الدول الاشتراكية، وهو المنظمة التي تقابل حلف شمال الأطلنطي في المعسكر الغربي. وقد ظهر هذا الحلف إلى حيز الوجود كما ذكرنا من قبل في مايو عام 1955 كرد فعل مباشر بعد انضمام المانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلنطي.

فقد صدر بيان من الدول الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي، بأنه «إذا أصرت الدول الغربية على التعاون مع المانيا الغربية في ظل حلف شمال الأطلنطي فإن دول شرق أوربا ستجد نفسها مضطرة لاتخاذ تدابير دفاعية جماعية خاصة بها لمواجهة تهديد المانيا الغربية". فقد كان الاتحاد السوفيتي يرى أن ظهور المانيا كدولة عسكرية قوية في قلب أوربا بعد حصولها على سيادتها وإدماجها في الترتيبات العسكرية لدول غرب أوربا يعد تهديدا مباشرا لأمنها القومي، مما أدى إلى قيامه بتنظيم استراتيجيته الدفاعية والقيام بسلسلة من الاتفاقات الثنائية مع دول اوربا الشرقية ، ثم بإنشاء حلف وارسو .

وقد أعطى هذا الحلف نوعا من الشرعية للوجود السوفيتي في شرق أوريا، كما أن هذا التحالف الجماعي جعل من الصعب على الدول الأعضاء أن تنسحب منه ، لان الانسحاب كان سيقابل مقاومة جماعية من دول الحلف، كما حدث في تشيكوسلوفاكيا عام 1968. كما أن هذا الحلف استخدمه الاتحاد السوفيتي كأداة تكتيكية في مفاوضاته مع الدول التي يكون طرفا فيها وبخاصة مع المعسكر الغربي.

ويضم حلف وارسو كلا من: ألبانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية والمجر وبولندا ورومانيا بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي، ويسري لمدة عشرين عاما.

وقد تضمنت معاهدة وارسو مواد بعضها تقليدى مثل بقية الأحلاف وبعضها الآخر له أهمية خاصة ترتبط بالأوضاع الذاتية الخاصة بالحلف، فالمادة الرابعة حصرت تطبيق معاهدة الحلف في النطاق الأوربي فقد نصت على ما يلي :

"إذا وقع عدوان مسلح في أوربا ضد أية دولة عضو في هذا الحلف من جانب دولة أو مجموعة من دول فإن على دول الحلف أن تقدم المساعدات الضرورية إلى الدولة التي استهدفها العدوان تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة الخاص بحق الدفاع المشروع".

ونظرا لربط مسئوليات الحلف بالقارة الأوربية، فإن دولا شيوعية هامة لم تنضم إليه مثل الصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وكوبا، رغم أن المادة التاسعة من المعاهدة نصت على أن عضوية الحلف مفتوحة لأي دولة بصرف النظر عن طبيعة نظامها الاجتماعي أو السياسي إذا رغبت في الالتزام بأحكام هذه المعاهدة، كما نصت المادة الحادية عشرة من المعاهدة على أنه في حالة إنشاء نظام الامن الجماعي في أوربا وعقد معاهدة أوربية عامة لتحقيق هذا الغرض فإن معاهدة وارسو تنتهي بمجرد أن يبدأ سريان مفعول الاتفاقية العامة في أوربا، وفي سبيل هذا تسعى لتحرير أوربا من النفوذ الأمريكي بدعوتها إلى تعاون جماعي منظم.

ورئاسة هذا الحلف تستند إلى قائد سوفيتي يعاونه وزراء دفاع الدول الأعضاء ورؤساء أركان حربها، كما أن للحلف قوة خاصة تحت تصرف الدول الأعضاء .

وقد اعطى حلف وارسو قوة ردع مضادة لحلف الأطلنطي، كما أنه أصبح أداة فعالة في يد الاتحاد السوفيتي للتصدي لحركات التحرر التي قد تظهر داخل معسكره للتصدي ضد التبعية إلى موسكو.

ولكن نفوذ المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي أضعفه صراعها مع الصين وانضمام البعض إلى الصين مثل البانيا، ثم أخيرا ما انتهى إليه هذا الحلف من الإلغاء بعد تمزق الاتحاد السوفيتي وتغيير أيديولوجيته بانصرافه عن الشيوعية واتباعه اسلوب الاقتصاد الحر الذي ربطه بالغرب، ثم لاتحاد المانيا بشقيها الشرقي والغربي، بل يسعى أعضاء الاتحاد السوفيتي السابق (معظمهم ضمن حلف وارسو) إلى الانضمام للمجموعة الأوربية وحلف شمال الأطلنطي، وبهذا أصبح حلف وارسو في ذمة التاريخ.

(ه) حلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد سابقا) Central Treaty Organization :

ترجع بداية هذا الحلف إلى فبراير عام 1955 وذلك عندما عقدت تركيا والعراق ميثاقا دفاعيا بينهما، ثم انضمت إليهما بريطانيا في أبريل عام 1955، والباكستان في يوليو عام 1955، ثم إيران في نوفمبر عام 1955. وقد فشلت محاولات نوري السعيد رئيس الحكومة العراقية وقتها في إقناع بعض الدول العربية للانضمام إلى هذا الحلف وفي مقدمتها مصر وسوريا، بل إن جمال عبد الناصر قاوم إنشاء هذا الحلف وقتها، وكان عقبة أمام انضمام أية دولة من الدول العربية.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنضم إلى هذا الحلف رغم دورها الرئيسي في التحريض على قيامه، وقد تركت المادة الخامسة من ميثاق هذا الحلف الباب مفتوحا أمام أية دولة ترغب في الانضمام إلى هذا الحلف من الدول التي تعنى بالدفاع والأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط، ثم عما يسمى بخطر الشيوعية على هذه المنطقة. وقد اتخذ من بغداد مقرا له، ثم انتقل إلى أنقرة بعد انسحاب العراق منه.

ولكن الواقع أن الدول الغربية هي التي حرضت وأملت هذا على الدول المشاركة، لأن هذا الحلف يرتبط بالقيمة الاستراتيجية الهائلة لمنطقة الشرق الأوسط من الناحية العسكرية باعتباره متاخما للاتحاد السوفيتي مصدر خطر المد الشيوعي ، ثم القيمة الاقتصادية لهذه المنطقة باعتبارها مركز اكبر احتياطي للبترول في العالم.

وبعد ثورة العراق في عام 1958 انسحب رسميا من هذا الحلف اعتبارا من مارس عام 1959، مما أضعفه، ولذلك انضمت الولايات المتحدة رسميا إليه تدعيما له اعتبارا من عام 1959، حيث أعلنت وفقا لاتفاق انضمامها ما يلي :

" في حالة وقوع عدوان على إيران وباكستان وبريطانيا فإن الولايات المتحدة وفق احكام دستورها سوف تتخذ التدابير اللازمة بما في ذلك استخدام القوات المسلحة بالاتفاق بينها وبين الدولة المعنية بالعدوان".

وقد حددت مدة الحلف بخمس سنوات قابلة للتجديد مدة مماثلة، كما أعطى الحق لأي دولة ترغب في الانسحاب منه على أن تتقدم بطلب قبل نهاية مدة الحلف بستة شهور على الأقل.

والملاحظ أنه بإنشاء هذا الحلف يكون المعسكر الغربي قد استكمل الطوق الذي أقامه حول المعسكر الشيوعي، فحلف شمال الأطلنطي يطوقه من الغرب، وحلف المعاهدة المركزية (بغداد سابقا) من الجنوب، وحلف جنوب شرق آسيا يطوق الاتحاد السوفيتي والصين من الشرق والجنوب الشرقي.

وحلف المعاهدة المركزية في الوقت الحالي ليس له أي أثر ملموس في منطقة الشرق الأوسط، فقد تحول إلى أداة للتنسيق والتشاور السياسي بين أعضائه في الجوانب السياسية والاقتصادية ، وأصبح شأنه شان حلف جنوب شرق آسيا، وذلك لأنه فشل في ضم بعض الدول العربية الأخرى الهامة كما كان مخططا له، كما أن الاتحاد السوفيتي مصدر الخطر لم يعد كما كان من قبل، وبالتالي فإن الهدف الأساسي من قيام هذا الحلف أصبح لا وجود له.

(و) الحلف العربي (اتفاقية الدفاع المشترك):

إن فكرة الضمان الاجتماعي العربي ضد العدوان أو التهديد به تجد اصولها في ميثاق جامعة الدولة العربية الذي وقع في ٢٢ مارس عام 1945 والذي جاء في مادته السادسة ما يلي : إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة او خشى وقوعه، فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة مجلس الجامعة فورا للانعقاد. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء. ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل في حساب الإجماع راي الدولة المعتدية، وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة.

ويلاحظ على هذا النص أنه اقتصر على إجراءات الدعوة وانعقاد مجلس الجامعة، فلم يحدد نوع العدوان أو التهديد به، ولم يذكر نوع الإجراءات التي يمكن أن تتخذ، كما أن اشتراط الإجماع في قرارات المجلس يعد عقبة كبيرة أمام اتخاذ القرار الحاسم، هذا بالإضافة إلى أن الميثاق لا يلزم الدول الأعضاء بتقديم المساعدة مباشرة للدولة المعتدى عليها. كما أن هذا الحلف لم يكن لديه قوة عسكرية لتنفيذ القرارات.

ولكن الواقع أن جامعة الدول العربية تعد أول منظمة دولية تنشأ في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن هذا الحلف العربي يعد بداية لتكوين الأحلاف، وبالتالي فإن مثل هذه الأمور كانت في بداية التجربة ولم تظهر جوانب القصور فيها إلا عند التطبيق، وعلى سبيل المثال في مثل العدوان العراقي على الكويت عام ١٩٩٠ لم يكن ممكنا الحصول على الإجماع في مواجهة مثل هذا العدوان من دولة عضو في الجامعة على دولة أخرى عضو أيضا. ولذلك فإن مثل هذه السلبيات عولجت في المنظمات والأحلاف التي نشأت بعد ذلك.

وقد كان للحرب الإسرائيلية عام 1948 أثرها في إعادة النظر في ميثاق هذا الحلف ومعالجة نقاط القصور فيه، فكان أن أبرمت الدول العربية في يونيو عام 1950 "اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لدول الجامعة العربية"، تلك الاتفاقية التي أنشأت ما يسمى "الحلف العربي"، الذي اعتبر قائما اعتبارا من أغسطس عام 1952.

وقد انضم إلى اتفاقية الدفاع المشترك كل من سوريا في أكتوبر عام 1951، ومصر في نوفمبر عام 1951، والأردن في مارس عام 1952، والعراق والسعودية في أغسطس عام 1952، ولبنان في ديسمبر عام 1952، واليمن في أكتوبر عام 1953، والمغرب في يونيو عام 1961، والكويت في أغسطس عام 1961، وتونس والجزائر في أغسطس عام 1964، وليبيا في سبتمبر عام 1964، والبحرين وقطر في نوفمبر عام ١٩٧١، والصومال في مايو عام 1974، وبقية الدول العربية التي لم تودع وثائق الانضمام رسميا مثل الإمارات وسلطنة عمان تعد مشاركة فعليا في مجلس وزراء الدفاع العرب.

وتلافيا للقصور في الاتفاقية السابقة فقد نصت المادة الثانية في الميثاق على ما يلي :

تعتبر الدول المتعاقدة أن كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعا، ولذلك فإنها عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي او الجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وبان تتخل على الفور منفردة أو مجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما.

كما جاء في المادة الثالثة : أن تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها، وفي حالة خطر حرب داهم او قيام حالة دولية مفاجئة يخشي خطرها، تبادر الدول المنعقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف.

وتنفيذا للالتزامات السابقة تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها، وتشترك بحسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة اي اعتداء مسلح، كما تتعهد الدول المتعاقدة بعدم إبرام أي اتفاق دولي يتناقض مع هذه الاتفاقية. كما أن هذه الاتفاقية لا تتعارض مع . ميثاق الأمم المتحدة او المسئوليات التي يقوم بها مجلس الأمن في سبيل المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

ويجوز لأي دولة من التعاقدين الانسحاب من الاتفاقية بعد مرور عشر سنوات من إنشائها، وذلك بعد سنة من تاريخ طلبها الانسحاب الذي تقدمت به إلى الجامعة العربية.

مما سبق نرى أن نقاط القصور قد عولجت، مما جعل هذه الاتفاقية يمكن أن تفسير بطريقة تجعلها فعالة من قبل الأجهزة التي أنشأتها المعاهدة إذا لم تقف امام ذلك بعض العوامل السياسية والمؤثرات الخارجية.

ويتولى تنفيذ هذه الاتفاقية ثلاث هيئات عسكرية تضم مجلس الدفاع المشترك الذي يعد أمة القيادة في الخلف، ويتكون من وزراء الخارجية والدفاع العرب في الدول المتعاقدة أو من ينوب عنهم، وهو الذي يملك سلطة إصدار القرارات الملزمة وذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء. كما يضم الجهاز التنفيذي هيئة استشارية عسكرية تتكون من رؤساء أركان حرب الجيوش للدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة وتوجيهها في جميع اختصاصاتها، ثم تأتي اللجنة العسكرية الدائمة في ادنى درجات البنيان الهرمي للتنظيم العسكري وهي تتألف من ممثلي هيئة أركان جيوش الدول المتعاقدة، وذلك لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه.

ورغم المبادئ الهامة التي تناولتها هذه الاتفاقية والتي استكملت بها أوجه القصور الذي كان موجودا فإن مجلس الدفاع المشترك لم يتمكن من المساهمة الفعالة في تحقيق فكرة الدفاع الجماعي العسكري عن الأقطار العربية في الاجتماعات القليلة التي عقدها، والتي بدأت في عام 1953 اى بعد نحو عامين من توقيع الاتفاقية، ثم كان الاجتماع الثاني في يناير عام 1954، ثم توقفت الاجتماعات لمدة سبع سنوات إلى أن بدأت إسرائيل في تنفيذ مشروع تحويل مياه نهر الأردن، فقد عقد اجتماع لمواجهة هذا الموقف في يونيو عام 1961، ثم تكررت الاجتماعات السبع دورات في الفترة من عام 1963 إلى عام 1967.

وفي نوفمبر عام 1969 انعقد مجلس الدفاع المشترك لمناقشة العدوان الإسرائيلي في يونيو عام 1967 بعد فشل الجهود السلمية، وأصبح الموقف يتطلب حشد جميع القوى المواجهة العدوان الإسرائيلي، فانعقد مؤتمر للقمة العربية في ديسمبر عام 1969 في الرباط الذي اتخذ أهم قرار في هذا الشأن وهو : "إنشاء نظام لإقامة الجيوش العربية ولتنقلاتها بين الدول العربية، وإنشاء قيادة عربية موحدة وتأسيس جيش التحرير الفلسطيني".

ولكن الملاحظ أن تنفيذ قرارات مجلس الدفاع المشترك في دوراته المتتالية قد واجهتها صعوبات كثيرة، ترجع إلى التحفظات التي أبدتها كل من اليمن والعراق، والمحاولات الخارجية من قبل الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل، والجدل

الذى اثير حول قيادة الجيش الأردني (كان يقود الجيش الأردني ضابط بريطاني هو جلوب)، والازمة التي نشأت عن موقف الحكومة الأردنية حول الضفة الغربية، ثم للتناقضات بين الأنظمة العربية، واختلاف مستوى التطور بين الدول الأعضاء، وانضمام العراق إلى الحلف المركزي في وقت كان يعد عضوا في هذا الحلف العربي، ولقيام مصر بعقد اتفاقية ثنائية بينها وبين كل من سوريا والسعودية في أكتوبر عام 1955، ومع الأردن في مايو عام 1956، ثم لكسر بيع السلاح الغربي بعقد مصر لصفقات تسليح مع الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا، ثم للوحدة بين مصر وسوريا في عام 1958، وللخلاف بين تونس وبقية الدول العربية عام 1964، وللخلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية وبعض بلدان الوطن العربي، وللنزاع المستمر بين الأعضاء من خلال عملهم داخل نطاق جامعة الدول العربية، ولتخلف بعض الدول عن سداد التزاماتها المادية للجامعة، ولعدم تنفيذ القرارات الدفاعية وتعليمات القائد العام للقيادة الموحدة التي أنشأها مؤتمر القمة في عام 1964، والتي جمدت فيما بعد ثم صفيت عمليا، ثم لفقدان الصراحة والوضوح في معالجة الأمور المتعلقة بالدفاع المشترك واختلاف السياسات العربية الخارجية.

لكل هذه الأسباب كان من الطبيعي أن تفشل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وليس أدل على ذلك من وقوفها عاجزة أمام إسرائيل خلال هذه السنين، واضطرار الدول المجاورة الإسرائيل للاتفاق سلميا معها بعد أن أصبحت في حالة عجز عن مواجهتها عسكريا، وبعد أن وقف الحلف العربي عاجزا أمام العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر عام 1956، وفي العدوان الإسرائيلي عام 1967، وفي حرب مصر مع إسرائيل عام ١٩٧٣. فلم يكن التعاون العربي على مستوى الأحداث، ولم يكن بنفق مع ما تضمنه ميثاق الحلف العربي، وأمام العدوان المتكرر على لبنان دون حراك مؤثر من قبل ما يسمى بالحلف العربي الذي اصبح حبرا على ورق .

سابعا: التكتلات الاقتصادية:

نظرا للتطور الاقتصادي في عالمنا المعاصر، واختلاف الموارد الاقتصادية بين دول العالم، وبسبب عدم تناسق توزيع الموارد الطبيعية على سطح الأرض، ونتيجة للحروب التي مرت بها البشرية ولاسيما ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد تغيرت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمعظم دول العالم التي تأثرت بهذه الحروب سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، ولذلك أصبح التكتل الاقتصادي ظاهرة سائدة وضرورة اقتضتها الظروف لمواجهة الأخطار الاقتصادية التي تعرض لها الدول في السلم والحرب. فهناك ارتباط وثيق بين الموارد الاقتصادية والسياسية .

ويحقق التكتل الاقتصادي فوائد كثيرة للدول المنظمة في مجموعة من مجموعاته، مثل قصمان الحصول على المواد الأولية، وتوسيع نطاق سوق السلع المنتجة، الأمر الذي يترتب عليه ريادة الإنتاج وخفض التكاليف ما يشجع على التخصص في الإنتاج واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة وريادة الجودة. كما يؤدى التكتل الاقتصادي إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة القوة الشرائية، وتوزيع عوامل الإنتاج على المنطقة المتسعة التي تضمها الكتلة الاقتصادية ، فتقل الاختناقات الإقليمية في كل من الإنتاج ومستوى المعيشة.

إن الهدف الرئيسي لأي تكتل بين مجموعة من الدول هو التكامل الاقتصادي بين هذه الدول للاستفادة من الموارد المختلفة الموزعة بين مجموعة دول التكتل، والتعرف على مواطن القوة والضعف فيها لرسم التخطيط الاقتصادي للاستغناء عن الخارج في الاستيراد والتصدير، حيث تقوم استراتيجية التكتل على سياسة الاكتفاء الذاتي والعمل بكل الوسائل لتحقيق هذا الهدف.

وقد وضحت سياسة الاكتفاء الذاتي التي يهدف إليها التكتل لأول مرة في الحرب العالمية الأولى بين امبراطوريات الوسط (ألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا وتركيا)، وجبهة الحلفاء (فرنسا وإنجلترا وروسيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية)، حيث حاولت دول الجبهتين تنظيم إنتاجها واستهلاكها، وتحويل المصانع التي كانت تعمل في سبيل إنتاج حاجات الاستهلاك العادية إبان

فترات السلم إلى مصانع لإنتاج معدات القتال. كما مورست هذه السياسة في الحرب العالمية الثانية حيث قطعت الاتصالات الخارجية وتعطلت وسائل المواصلات وتوقف الاستيراد فظهرت بذلك سياسة الاكتفاء الذاتي لمواجهة الموقف.

وليس من الضروري أن يأتي التكتل الاقتصادي بفوائد متساوية لجميع دول المجموعة، فحجم الدول الأعضاء وعددها له أثره، واختلاف السلع المنتجة ، واختلاف وسائل الإنتاج، والموقع الجغرافي لكل دولة من دول المجموعة والارتباط بوسائل النقل المختلفة بسهولة ويسر بين دول التكتل عادة يختلف من دولة لأخرى ، وكلما كان متوافرا كلما كان ذلك أفضل. وبعض العوامل التي تتوافر في دولة قد لا تتوافر في دولة أخرى، ولكن الفوائد مما يتوافر لدى بعض الدول من عوامل ينعكس على البعض الآخر في ظل التكتل الاقتصادي.

وقد كانت شعوب قارة أوربا أول من أسهم في نشأة التكتلات الاقتصادية نتيجة لما تعرضت له هذه الشعوب من أزمات اقتصادية بسبب الحروب العالمية، فقد : فقدت دول غرب أوربا الاستعمارية معظم مستعمراتها، كما فقدت سيطرتها السياسية والعسكرية، وانقسمت إلى كتلتين، ترتبط إحداهما بالاتحاد السوفيتي والثانية بالولايات المتحدة. وقد سيطرت فكرة التكتل الاقتصادي في أوربا عقب الحروب التي الحقت الدمار بدول القارة، وأصبح محتما أن تفكر هذه الدول في مواجهة الدولتين الكبيرتين (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية)، وذلك بعد أن انقسمت اوربا إلى دول صغيرة متنافسة لا يمكنها البقاء والصمود أمام الدولتين الكبيرتين طالما بقيت هذه الدول منقسمة على نفسها، كما أصبح تكتل الدول الأوربية ملحا أمام بوادر ظهور الصين كدولة كبرى.

وقد مرت الجهود لتوحيد اوربا بمراحل متعددة سبقت إنشاء السوق الأوربية المشتركة التي توجت كل محاولات التكتل بصورها المختلفة ، وكانت كل مرحلة تمثل محاولة على طريق الوحدة الاقتصادية، وتمثل هذه المحاولات فيما يلي :

١- اتحاد البنيلوكس Benelux

تكون هذا الاتحاد من ثلاث دول أوربية صغيرة متجاورة (بلجيكا وهولندا ولكسمبورج)، ويعد هذا الاتحاد أول محاولة لتحقيق نوع من التكامل بين بعض الدول الأوربية، وقد بدأ هذا الاتحاد باتفاق جمركي بين بلجيكا ولوكسمبورج في عام ١٩١٨، وذلك بسبب موقع لوكسمبورج الجغرافي الداخلي ووصول معظم تجارتها عن طريق بلجيكا، ثم تطور هذا التعاون إلى وحدة اقتصادية كاملة ابتداء من عام ١٩٢٢م، اما هولندا فقد انضمت إليهما بعد الحرب العالمية الثانية عندما فقدت مستعمراتها وخاصة إندونيسيا، وأصبحت في وضع لا يسمح لها بالنمو الاقتصادي بمعزل عن جارتيها بلجيكا ولوكسمبورج، ولذلك عقدت اتفاقا جمركيا مع كل من بلجيكا ولكسمبورج في عام 1947م، ثم تحول هذا الاتفاق إلى وحدة اقتصادية بين الدول الثلاث فيما بعد. وقد حققت هذه الوحدة نجاحا كبيرا مما شجع على قيام غيرها من بقية الدول الأوربية بمحاولات للتكتل.

ومنذ عام 1950 لم يكن قد ذكر شيء آخر حول معاهدة الاتحاد الاقتصادي بين دول البنيولكس، وفي نفس الوقت كان التكامل يشق طريقه قدما على جبهة عريضة داخل نطاق أوربا الغربية، ولذلك قررت دول البنيولكس أن كل الالتزامات التي أقدمت عليها تكون ضمن وثيقة واحدة يرتبط بها الاتحاد الاقتصادي في شكل مؤسسة قائمة تمضي في ممارسة نشاطها وليس مجرد اتفاق جمركى.

ولذلك تمت الموافقة في 17 سبتمبر عام 1957 على هذه الوثيقة التي وقعت في لاهاي في 3 فبراير عام 1958 والتي تعد منشئة لاتحاد البنيولكس، ونظرا لتأخر التصديق عليها من قبل برلمانات الدول الثلاث فإنها لم تصبح نافذة المفعول إلا في نوفمبر عام 1960.

ويهدف هذا الاتحاد إلى بلوغ أكثر مستويات التوظف إقناعا، وأعلى مستوى معيشى بتمشي مع الحفاظ على الاستقرار النقدي، وكذلك ضمان أكثر التطورات ملاءمة في صدد تبادل السلع والخدمات مع الدول الأخرى. كما يهدف إلى تحرير

السلع والخدمات ورءوس الأموال وحرية تنقل الأشخاص وتنسيق السياسة الاقتصادية.

وقد كان لاتحاد البنيولكس فائدة بوصفه نموذجا للجماعة الاقتصادية الأوربية التي سلكت هذا الطريق على نطاق أوسع فيما بعد، والتي اضعفت بالتالي من أهمية البنيولكس.

(٢) هيئة الفحم والصلب الأوربية

The European Coal and Steel Community

في عام 1926 انشئ اتحاد يضم أهم الدول المنتجة للصلب للسيطرة على عمليات الإنتاج وتحديد الأسعار وربطها بالطلب، وكان هذا الاتحاد محتكرا لصناعة الصلب.

وفي أبريل 1951 تكونت هيئة الفحم والصلب الاوربية من كل من فرنسا والمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج وهي هيئة حكومية هدفها تهيئة افضل السبل لتنشيط صناعة الحديد والصلب عن طريق إزالة جميع العوائق التي كانت تحول دون انتقال الخامات والوقود وخردة الحديد والصلب، وكانت هذه الدول تحرص على الإنتاج بصورة أكثر كفاءة وإتقانا وأقل تكاليف، كما كانت تحرص على جمع شتات توزيع مناجم الفحم والحديد في غرب أوربا.

وكان إنشاء هذه الهيئة يمثل تكاملا اقتصاديا واستثمارا مشتركا للفحم والحديد و مصانع الصلب وإشرافا مشتركا على تسويقها، فقد كان كثير من المناجم يفتقر إلى الفن التعدينى الحديث، كما كان كثير من مناجم الفحم والحديد ومصانع الصلب ذا أحجام إنتاجية محدودة، وكان البعض يخضع لقيود تجارية مختلفة ويواجه منافسة من دول أخرى، ولكن الهيئة ألغت الحواجز الجمركية لمنتجات الفحم والحديد والصلب بالنسبة لأعضائها، كما ألغت الحصص والقيود المفروضة على تحويل العملة بينهم فيما يتعلق بالمنتجات، وخفضت تكاليف النقل بين الأعضاء، مما أدى إلى زيادة تبادل الفحم والحديد والصلب بينهم.

وعلى الرغم من اقتصار هذا التكتل على نشاط محدود يتمثل في تعدين الفحم والحديد، وفي صناعة الحديد والصلب، إلا أنها كانت مقدمة لخطوات أخرى أكثر أهمية يمتد نشاطها إلى قطاعات أخرى وهي السوق الأوربية المشتركة .

(3) السوق الأوربية المشتركة EEC (European Economic Community)

كان للنجاح الذي حققته هيئة الفحم والصلب الأوربية الفضل في عقد مؤتمر دولي بين بعض دول غرب أوربا في يونيه من عام 1955م لدراسة الوسائل الكفيلة بتجميع موارد الثروة وإنشاء سوق مشتركة، فتم التوقيع على معاهدة روما الخاصة بإنشاء السوق الأوربية المشتركة في ١٢ مارس عام 1957م على أن يبدأ تنفيذها من أول يناير 1958م.

وقد تألفت السوق الأوربية المشتركة من ست دول (المانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج) وهي نفس الدول الأعضاء في هيئة الفحم والصلب، انضم إليها في عام ١٩٧٢ كل من المملكة المتحدة وايرلندا والدانمرك والنرويج، وتبعتها كل من إسبانيا والبرتغال في عام 1985م.

وإنشاء السوق الأوربية المشتركة بهدف إلى ما يلى :

(1) وضع سياسة موحدة في ميدان الإنتاج الزراعي .

(ب) وضع سياسية تجارية موحدة إزاء العالم الخارجي.

(ج) إزالة العقبات التي تحول دون انتقال الأفراد والخدمات ورءوس الأموال بين دول السوق.

(د) إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في السوق.

(هـ) تحويل الدول الأعضاء إلى وحدة اقتصادية متكاملة

(و) إقامة بنك الاستثمار الأوربي لتمويل المشروعات التي يصعب تمويلها داخليا.

وقد ترتب على قيام السوق الأوربية المشتركة ريادة التجارة بين الدول الأعضاء، فاتسعت السوق وزادت وسائل النقل والمواصلات بين تلك الدول، ونجحت السوق في تحقيق كثير من أهدافها، رغم وجود بعض العقبات المتعلقة بالقوميات واللغات والاتجاهات الوطنية لبعض الدول الأعضاء.

(4) منظمة التجارة الأوربية الحرة :

European Free Trade Association (EFTA)

تكونت منظمة التجارة الأوربية الحرة في عام 1959، والسبب في إقامة هذه المنظمة هو قيام السوق الأوربية المشتركة التي كانت تهدف أولا إلى أن ينضم إليها معظم الدول الأوربية، ولكن بعض الدول أحجم عن الانضمام إليها ومن بينها المملكة المتحدة التي كانت ترى أن في انضمامها إلى السوق الأوربية إضرارا مصالحها التجارية مع مستعمراتها وبدول الكومنولث، أما سويسرا فكانت ترى ضم الدول الإسكندنافية، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية في يوليو 1959 بين سبع دول (المملكة المتحدة والسويد والنرويج وسويسرا والنمسا والبرتغال والدانمرك) وانضمت إليها فيما بعد فنلندا وتبعتها أيسلندا، وتقضي هذه المعاهدة بعدم تقييد الاستيراد والتصدير بين الدول الموقعة على المعاهدة، وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، وحريتهم في التفاوض مستقلين بالنسبة للسياسة الداخلية للجمارك الخاصة، ولأعضاء المنظمة الحرية في عقد الاتفاقيات التجارية والمالية .

وقد واجهت منظمة التجارة الحرة مشكلة اتخاذ سياسة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء، مما أدى إلى تدفق منتجات هذه الدول من الخامات والسلع الوسيطة، كما حدث بالنسبة لمنتجات دول الكومنولث التي تدفقت على بريطانيا ، ولم يكن اتفاق المنظمة يسمح بحرية انتقال رءوس الأموال والعمل داخل المنظمة ، كما أن الاتفاق لم يكن بهدف لتوحيد النظم الاجتماعية، ولم يكن يغطى المنتجات الزراعية، لكنه كان يغطي المنتجات الصناعية فقط، وكانت المسافات المتباعدة واختلاف النظم والتقاليد والحضارات من الأمور التي عانت نجاح المنظمة.

وبانضمام المملكة المتحدة إلى السوق الأوربية المشتركة في يناير ١٩٧٢ وهى التي كانت أهم دول المنظمة انتهت منظمة التجارة الحرة ككتلة اقتصادية، حيث تبعتها كل من ايرلندا والدانمرك والنرويج ثم البرتغال فيما بعد، وبذلك انضمت معظم دول المنظمة إلى السوق الأوربية المشتركة.

(5) السوق الاشتراكية الدولية (Comecon)

وتضم هذه السوق الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا الاشتراكية فيما عدا يوغوسلافيا والبانيا كما تضم منغوليا.

وقد بدأ التعاون بين دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتي عن طريق إنشاء مجلس التعاون الاقتصادي (CMEA) في عام 1949، ردا على مشروع مارشال الذي وضعته الولايات المتحدة للنهوض بدول غرب أوريا، بحيث يتطور اقتصاد كل دولة منها بطريقتها الخاصة.

وبعد قيام السوق الأوربية المشتركة تكونت السوق الاشتراكية الدولية Connecon التي وضعت تخطيطا من شأنه تخصص كل عضو في إنتاج السلع التي يتفوق فيها ، وقد استفادت هذه المجموعة من تجاورها، ومن الاشتراك في الناحية المذهبية، وفي كثير من العادات والتقاليد.

وقد استطاعت السوق الاشتراكية التخطيط لتدفق المواد الخام والسلع من الدول الشيوعية ، كما مكنت من انتقال عوامل الإنتاج وخاصة راس المال والعمال إلى الدول التي ينقصها الأيدي العاملة مثل تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية، فأدى ذلك إلى تطور هذه المناطق زراعية وصناعيا. وبدأت هذه الدول في تنمية علاقاتها التجارية بالدول الأخرى، وبصفة خاصة الدول النامية التي لم يكن للدول الاشتراكية نصيب في التعامل معها من قبل.

وكان الاتحاد السوفيتي محور السوق الاشتراكية وقائدها ومنظمها، وكان الازدياد المطرد لسكان هذه المجموعة وزيادة إنتاجها الزراعي والمعدني والصناعي، وريادة تطورها الفني ومركزها السياسي في العالم، كل هذا كان من شأنه زيادة مساهمة هذه المجموعة في الاقتصاد العالمي.

(6) التكتلات الاقتصادية الأمريكية :

تعد الولايات المتحدة الأمريكية بما تتمتع به من موارد اقتصادية كبيرة في مقدمة الدول التي تسهم بنصيب كبير في بعض التكتلات الاقتصادية ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، نظرا لأن فائض إنتاجها يساعدها على تقديم المساعدات الفعالة للدول الفقيرة، كما يساعدها على تصريف فائض إنتاجها في هذه الدول.

وتختلف التكتلات التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية باختلاف الظروف والدوافع التي تقوم من أجلها، فبعض هذه التكتلات محلية داخل العالم الجديد، مثل منظمة الشعوب الامريكية التي تضم ٢٢ دولة، منها ثلاث بأمريكا الشمالية ممثلة في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وتسع دول في أمريكا الوسطى في جواتيمالا وهندوراس والسلفادور و نيكاراجوا وكوستاريكا وبنما وكوبا وهايتي والدومينيكان، وعشر دول في أمريكا الجنوبية هي كولومبيا وبيرو وأكوادور والأرجنتين والبرازيل وشيلى وباراجواي واراجواي وفنزويلا، وقد خرجت كوبا من هذه المجموعة فأصبحت تضم ٢١ دولة.

وتهدف هذه المنظمة التي بدأت منذ عام 1951 إلى تعاون أعضائها تعاونا مطلقا في مختلف المجالات حماية للأمريكيين من أي تدخل أجنبي، فدول امريكا اللاتينية تمثل سوقا هاما للولايات المتحدة الأمريكية .

وهناك تكتل اقتصادي بين دول أمريكا الوسطى بدأ منذ عام 1961 هو سوق أمريكا الوسطى (CACM) واكبر اتفاقية اقتصادية بدأت في عام 1961 بين دول أمريكا اللاتينية، وهي التي يطلق عليها منظمة التجارة الحرة لدول امريكا اللاتينية (LAFTA).

وهناك اتفاقيات اقتصادية بين مجموعة الدول الإفريقية وأخرى بين دول الجامعة العربية ، وهي التي عقدت في عام 1953 وتقضي بإعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، وتفضيل

المصنوعات العربية في الاستيراد، وتسهل سبل التعامل التجاري وتبادل الخبرات، وتسهيل حركة الترانزيت وانتقال رءوس الأموال.

وتسعى دول العالم الإسلامي لعمل سوق إسلامية مشتركة غير أن هذه السوق تقف أمامها نفس العقبات التي عوقت قيام السوق العربية المشتركة بل تفوقها، لما بين دول العالم الإسلامي من اختلاف في كثير من النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية.

وهناك اتفاقيات عالمية تقضي عادة بتخصيص حصص معينة الإنتاج وتصدير بعض السلع لكل دولة وفق سعر محدد مثل اتفاقية القمح الدولية (IWA) تلك الاتفاقية التي بدأت في عام 1948 بما يزيد عن أربعين دولة مصدرة للقمح. وكان هدف هذه الاتفاقية ضمان حالة من الاستقرار في سوق القمح واستقرار إنتاجه وتجارته، وقد نصت هذه الاتفاقية على أن تتعهد الدول المصدرة بتصدير حصة معينة من القمع كل سنة، على أن يتم التبادل بين المصدرين والمستوردين داخل هذه السوق وفق سعر محدد، وذلك بهدف تحقيق توازن بين العرض والطلب وبالتالي تحقيق الاستقرار لأسعار هذه المحاصيل.

كما تكونت منظمة النحاس التي تشكلت من الدول المصدرة للنحاس في عام 1967، وتضم شيلى و بيرو وزائير، وكذلك وكالة البوكسيت الدولية التي تكونت في عام 1974، من كل من أستراليا والدومنيكان وغانا وغينيا وهايتى و جاميكا وسيراليون وسورينام ويوغوسلافيا، ومنظمة الفوسفات التي تشكلت في عام ١٩٧٣ وتضم المغرب وتونس والأردن والجزائر وسوريا والسنغال وتوجو، والمنظمة الدولية للمطاط التي تضم الدول المنتجة للمطاط الطبيعي وهي ماليزيا واندونيسيا وتايلاند و سيرلانكا وسنغافورة، والاتفاقية الدولية للقصدير وتشمل الدول المصدرة للقصدير، والاتفاقية الدولية للبن التي وقعت في عام 1962 بالولايات المتحدة الأمريكية بين الدول المنتجة للبن. ومن الاتفاقيات الهامة تلك الاتفاقية التي قامت بها الدول المصدرة للبترول التي يطلق عليها المنظمة الأوبك وهذه المنظمة تأسست في عام 1960 وتضم المملكة

العربية السعودية وإيران والعراق وليبيا ونيجيريا والكويت والإمارات العربية المتحدة والجزائر وفنزويلا وإندونيسيا وقطر والجابون وأكوادور.

(٧) السوق العربية المشتركة :

تعود فكرة السوق العربية المشتركة إلى ما ورد في اتفاقية الوحدة الاقتصادية، التي تعود أصولها إلى المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية التي تنص على أن من أهداف الجامعة تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا في الشئون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة وشئون المواصلات.

وقد تأكدت هذه الرغبة في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام 1950 التي نصت في مادتها السابعة على أن التعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.

كما انشئ بناء على المادة الثامنة مجلس اقتصادي اسبغ عليه فيما بعد كيان ذاتي واصبح محور النشاط الاقتصادي لجامعة الدول العربية.

وفي اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية المنعقدة في دمشق في مايو عام 1956، اتخذ قرار يقضي بتأليف لجنة من الخبراء العرب، لوضع مشروع الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية جاء فيه ما يلي :

"ولما كانت الوحدة الاقتصادية من أهم الأهداف التي تسعى إليها جامعة الدول العربية فإن اللجنة السياسية توصى بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل لهذه الوحدة والخطوات التي يجب أن تتبع لتحقيقها".

وقد اعدت لجنة الخبراء المشار إليها المشروع المطلوب الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي في يونيو عام 1957. وقد جاء ذلك بعد نحو ستة أشهر من العدوان الثلاثي (البريطاني والفرنسي والإسرائيلي) على مصر، هذا العدوان

الذي هز كيان العالم العربي وجعله يستيقظ من رقاده، ويدعو إلى توثيق الروابط والتعاون بشكل أكثر قوة ومتانة، كما كان في الحسبان هزيمة العرب من إسرائيل في عام 1948، كل ذلك كان دافعا لضرورة التعاون واهميته بين الدول العربية.

على أن العالم العربي الذي يتعرض من وقت لآخر للهزات العنيفة سواء كانت نابعة من داخله او بتأثير خارجي، كانت تؤدي إلى تغيير في الحكومات والأنظمة والفلسفات الفكرية. وكان هذا من شأنه التأثير على مسار هذه الاتفاقيات، فتارة تنال الاهتمام وتبدأ في الظهور، ثم سرعان ما تهمل او تعدل وذلك تمشيا مع الأحداث، وهذا ما يفسر تجميد الاتفاقية الاقتصادية منذ إقرارها من قبل المجلس الاقتصادي في يونيو عام 1957 إلى أن أودعت بالجامعة بعد التصديق عليها من قبل الدول الأعضاء واصبحت نافذة في أبريل عام 1964.

والدول التي وقعت على الاتفاقية هي: مصر والأردن وسوريا والكويت والمغرب والعراق واليمن، أما الدول التي صدقت عليها وأودعتها لدى جامعة الدول العربية فهي : الكويت ومصر وسوريا والعراق والأردن، ثم انضمت إليهم اليمن في عام 1967 ثم السودان في عام 1969، وهذا يعني أن عدد الأعضاء سبعة، بينما تضم الجامعة ٢٢ عضوا حاليا.

وقد تضمنت الاتفاقية كما جاء في مادتها الأولى ما يلي:

- حرية انتقال الأشخاص ورءوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام و ممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية التنقل والترانزيت و استعمال وسائل النقل والمطارات المدنية
- حقوق التملك والإرث.
- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير
- توحيد التعريفة الجمركية والأنظمة الجمركية المطبقة في كل دولة . - توحيد أنظمة النقل والترانزيت
- عقد الاتفاقات التجارية مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة .

- تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .
- تنسيق السياسية المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة .
- تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة.
- اتخاذ أي إجراءات اخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية الكاملة .

ونظرا لأن الاتفاقية تهدف إلى إقامة وحدة اقتصادية كاملة بين بلدان الوطن العربي، فإن الأمر كان يتطلب السير بالتدريج لتحقيق هذا الهدف نظرا لاختلاف الأنظمة والمستويات بين دوله. ولذلك جاء الملحق الأول للاتفاقية ليتضمن الأهداف التالية خلال المرحلة التمهيدية التي لا تتجاوز خمس سنوات:
- حرية انتقال الأشخاص والعمل والاستخدام والإقامة والتملك والإرث. - إطلاق حرية نقل بضائع الترانزيت بدون قيد أو شرط أو تمييز.
- تسهيل تبادل البضائع والمنتجات العربية .
- حرية ممارسة النشاط الاقتصادي مع مراعاة عدم الإضرار بعض الأطراف المتعاقدة.
- حرية استعمال المرافئ والمطارات المدنية بما يضمن ازدهارها وتنشيطها.

وقد أفسح هذا الملحق المجال أمام مجلس الوحدة الاقتصادية لمد هذه المرحلة لمدة خمس سنوات أخرى إذا كانت هذه الفترة كافية. كما أجاز لطرفين أو أكثر الانتقال من هذه المرحلة التمهيدية لمرحلة الوحدة الاقتصادية الكاملة مباشرة, كما أجاز الملحق أيضا لأي طرف من الأطراف في الاتفاقية أن يعقد بصورة منفردة مع طرف اخر غير الأطراف الأعضاء اتفاقات ثنائية بشرط عدم المساس بأهداف هذه الاتفاقية.

ولكن ما الذي تم إنجازه منذ توقيع هذه الاتفاقية حتى الآن؟ لاشك أن الإجابة على هذا السؤال واضحة تمام الوضوح. إنه لم يتحقق شيء، يذكر رغم شدة الحاجة إليها في هذه الظروف بصفة خاصة، فما أحوج الدول العربية إلى مثل هذا التكتل الاقتصادي الذي تسعى إليه حتى الدول الكبرى التي تتقارب من

بعضها البعض، وتوثق أواصر تعاونها فيما بينها لإدراكها الراسخ والموضوعي بان فوائد التعاون الاقتصادي تزداد باطراد مع رسوخ جذور هذا التعاون.

ولذلك فإن التعاون الاقتصادي العربي مطلوب اليوم وبشدة أكثر من أي وقت مضى، فالوطن العربي غني موارده وامكاناته الطبيعية والبشرية، ولا ينقصه سوى النظرة الموضوعية المجردة من الأنانية لاستغلال إمكاناته المهدرة ومواجهة الأخطار المحدقة به، وها هي السوق الأوربية المشتركة التي انشئت بعد السوق العربية المشتركة، قد اثبتت وجودها ونجحت نجاحا كبيرا، بل اثمرت هذه الخطوات في ترسيخ الوحدة الأوربية، فتعدت الوحدة الاقتصادية إلى السعي للوحدة السياسية التي وصلت إلى مرحلة متقدمة.

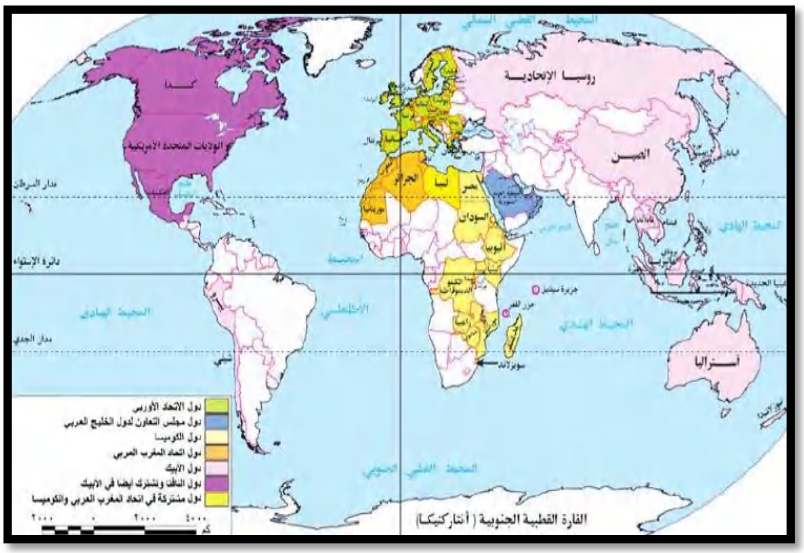

شكل (93) أهم التكتلات الاقتصادية

الفصل الحادي عشر
النظام العالمي الجديد

أولا: تعريف النظام العالمي

ثانيا: التحولات التي طرأت على النظام العالمي

ثالثا: روسيا والنظام العالمي الجديد

رابعا: الصين والنظام العالمي الجديد

خامسا: تحليل النظام الدولي الحالي وفق نظرية تحول القوة

سادسا: السيناريوهات المستقبلية للنظام العالمي

مقدمة

مع دخول القرن الحادي والعشرين عقده الثاني بدأت تتضح معالم نظام دولي جديد مختلف من حيث هيكل توزيع القوة عما كانت سائدة في الحقبة السابقة، وهي الحقبة التي طبعت على المستوى الاستراتيجي بهيمنة أمريكية واضحة وغير مسبوقة على مجمل تفاعلات النظام الدولي لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة مطبوعة بتعدد وانتشار مراكز القوة اصطلح على تسميتها بعصر عدم القطبية. وهي الحقبة التي شهدت تراجعا في قدرة الولايات المتحدة على التحكم في حركة العلاقات الدولية وانحصارا لنفوذها في العديد من مناطق العالم، وذلك بفعل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية الضاغطة، وعلى قمتها الأزمة الاقتصادية الداخلية وسوء إدارة الولايات المتحدة لحروبها التوسعية وفشلها في تحقيق الأهداف المحددة لها - أفغانستان والعراق - مما فرض عليها التوقف عن متابعة نهج التورط المباشر في النزاعات الخارجية - سوريا واليمن.

هذا في الوقت الذي أخذت تتعاظم فيه قوة و نفوذ قوى دولية أخرى وفي مقدمتها روسيا، التي حددت كهدف رئيسي لاستراتيجيتها العالمية استعادة مكانتها في الساحة الدولية التي فقدتها على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، ومجابة الهيمنة الأمريكية ومحاولة موازنة نفوذها العالمي، وذلك في أفق بناء نظام دولي متعدد الأقطاب تكون روسيا شريكا أساسيا في صياغة معالمه و التأثير في تفاعلات المناطق الحيوية فيه، ومن بينها منطقة الشرق الأوسط.

أولا: تعريف النظام العالمي:

تناول العلماء مفهوم النظام بأبعاده المختلفة، وقد شكل مفهوم النظام كلمة البدء في كل المصطلحات التي اتبعت بها كالدولي والعالمي كما جاءت في النماذج والنظريات التي وضعها علماء العلاقات الدولية، لذا فهي تتشكل من اصطلاحين "نظام" و " دولي" أو عالمي، وسيتم تناول تعريفات كل منها بهدف تمييز الفروقات والتطورات التي ميزت كل منها ومن ذلك:

1- النظام:

هناك عدة تعريفات للنظام ومنها:

1- مصطلح يطلق على الظواهر والعلاقات والبنى الاجتماعية بما يفيد تبلورها و انتظامها في قواعد و مصالح وقيم واتجاهات متمايز (خليل، خليل احمد، 2004، ص 582).

2- تعريف اناتول رابوبورت:

النظام: هو المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء. أما المنهج الذي يسعى لاكتشاف كيفية حدوث هذا الاعتماد المتبادل، فهو النظرية العامة للنظم (وليد عبد الحي، 44،1994).

3- والنظام: كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى.

يلاحظ من التعريفات أن هناك صفة العمومية التي تسم النظام، وكذلك التفاعل بين مكوناته حيث يعتبر التفاعل احد اهم سمات النظام الرئيسة، وأن هنالك صفات مشتركة ما بين عناصره بمعني أن بنيته متشابهة، وحسب التعريفات فإن النظام يميل للترابط فيما بين اجزائه كنتيجة للاعتماد المتبادل فيما بينها بحيث تتحول إلى نمط جديد من هذه العلاقات المكونة للنظام بشكل عام.

2- النظام الدولي او العالمي:

وقد اتبع مفهوم النظام في العلاقات الدولية بمصطلحات عدة اقتضتها ضرورة التطور في علم العلاقات الدولية فكانت هناك مصطلحات النظام بين الدول"، "النظام الدولي"، أو" النظام العالمي".

والنظام الدولي: تناول العديد من المنظرين هذا المفهوم بالدرس وقدم العديد منهم تعريفات منها:

1- تعريف جورج مودلسكي (George Modelski)

النظام الدولي، هو نظام اجتماعي، يرتكز إلى بني هيكلية ووظيفية، محددة، وتشمل نماذج متنوعة من تفاعلات سلوكية تحدد في التحليل الأخير السمة المميزة لأداء كل من تلك التفاعلات.

2- تعريف اولي هولستي: (Oli Holsti)

أي تجمع يضم هويات سياسية مستقلة قبائل، مدن - دول، أمما أو امبراطوريات - تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقا لعمليات منتظمة(أحمد فؤاد رسلان، 1986، ص 108).

3- تعريف كينيث بولدينغ: (Kenneth Bolding)

النظام الدولي مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمي أمما أو دولا والتي يضاف إليها أحيانا بعض المنظمات الفوق قومية مثل الأمم المتحدة.

4- تعريف مورتون كابلان: (Morton Kaplan)

يتألف النظام الدولي من مجموعة من متغيرات تترابط علاقاتها وتتداخل، وتنتج تفاعلات تلك المتغيرات داخلية وخارجية. انماطا متمايزة من السلوك الدولي، وبتحليل علاقات التأثير المتبادل التي تربط هذه المتغيرات التي يرتكز إليها النظام الدولي واستقراره، يمكن التعرف على جوانب الانتظام وعدم الانتظام في نشاطاته وتفاعلاته (اسماعيل صبري، 1982، ص 108).

ويضيف كابلان -حول النظام العالمي- أن النظام العالمي ينشأ لاتساع وتطور الدور الذي يضطلع به الطرف العالمي في نظام القطبية الثنائية المهلهلة، مثل الأمم المتحدة، وهو يتميز بوجود نظام سياسي يتولى توزيع القيم (كالمكافآت أو السمعة والمكانة السياسية) لكل من الدول والأفراد وفقا لما قاموا به من نشاطات معينة وليس على أساس تميزهم بخصائص معينة كالانتماء العرقي. اذا هناك اطراف عدة يحويها النظام الدولي ، كالدولة، وما دون الدولة، وما فوق الدولة، وهناك شبكة ضخمة من العلاقات بين تلك الفواعل الدولية بمختلف أشكالها، ووظيفة النظام هي محاولة دمج كل فاعل فيه ضمن النظام،

فوظيفة النظام هي الدمج والتكيف من خلال شبكة تفاعلاته بين أطراف اللعبة الدولية، سواء كان ذلك بالتعاون التبادلي أو بالتهديد باستخدام القوة أو باستخدامها بشكل فعلي. ومن ذلك فان سمة التفاعل في بنية النظام الدولي هي استمرارية هذا التفاعل.

5- عرف "ستانلي هوفمان" " Stanley Hoffman " النظام الدولي بأنه "نمط من أنماط العلاقات بين الوحدات الأساسية للسياسة العالمية، ويتميز باتساع الأهداف التي تسعى تلك الوحدات إلى تحقيقها، والمهام التي تؤديها، وبالوسائل المستخدمة في بلوغ هذه الأهداف وتنفيذ تلك المهام. ويتحدد هذا النمط إلى حد كبير تبعاً للهيكل العالمي، ولطبيعة القوى التي تتفاعل فيما بين الوحدات الرئيسة، أو داخل هذه الوحدات، وتبعا للقدرات المتاحة، وشكل السلطة والثقافة السياسية لتلك الوحدات.

3- النظام العالمي الجديد "أحادي القطبية":

يُعتبر سقوط جدار برلين عام 1989 بداية لظهور ما يُسمى بـ "النظام العالمي الجديد"، حيث تبع ذلك توحيد ألمانيا عام 1990، وانهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، وهو ما عنى انتهاء النظام الدولي ثنائي القطبية، وقد أشار الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب" (1989 - 1993) إلى مصطلح "النظام العالمي الجديد"، خلال خطاب ألقاه بعد إرسال القوات الأمريكية إلى الخليج العربي في حرب الخليج الثانية عام 1991. ثم استمر باستخدامه في خطابات لاحقة بهدف تكريس المصطلح في السياسة والعلاقات الدولية، حيث وصل عدد مرات استخدامه للمصطلح في خطاباته المتعددة إلى (277) مرة. وبالرغم من ذلك، لا يمكن الادعاء بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول من استخدم مصطلح "النظام العالمي الجديد"، حيث يُعتبر الرئيس السوفياتي الأسبق "ميخائيل غورباتشوف" (1988 – 1991)، أول من استخدم هذا المصطلح خلال وصفه لسياسة الإصلاح السياسي والاقتصادي "البروسترويكا"، وانتقال الاتحاد السوفياتي من عهد الصراع إلى عهد التعايش والتعاون (نجم، 1999، ص 206).

تحولت الولايات المتحدة في ظل "النظام العالمي الجديد" أحادي القطبية إلى القوة العظمى الوحيدة في العالم. وفي هذا السياق، يقول المستشار الأسبق للأمن القومي الأمريكي "برنت سكاوكروفت" "وجدت الولايات المتحدة نفسها تقف وحيدة على قمة القوة العالمية، وقد كان هذا بالفعل موقفا غير مسبوق في التاريخ، وهو ما قدم لنا فرصة نادرة لتشكيل العالم" (والت، 2012، ص 12).

لم يشهد تاريخ الأنظمة الدولية تكرارا للنظام الأحادي القطبية كالنظامين الثنائي القطبية والمتعدد الأقطاب، ما تسبب بقلة الدراسات التي تناولته بالتحليل. فلم يشر "مورتن كابلان" في دراسته المتعلقة بالنظم الدولية للنظام الأحادي بشكل صريح، وإنما أشار إليه بصورة ضمنية حين تناول النظام الدولي التصاعدي التدريجي. أما "كينيث والتز"، فلم يتطرق في نظريته المتعلقة بالواقعية الهيكلية للنظام أحادي القطبية كأحد أشكال الأنظمة الدولية، حيث تركز اهتمامه على النظامين الدوليين الثنائي القطبية والمتعدد الأقطاب. في حين أشار "ريتشارد روزكرينز" " Richard Rosecrance " في دراسته المتعلقة بالنظم الدولية إلى النظام الأحادي ضمن الأنظمة التسعة التي أشار إليها. وبالرغم من أن كرينز قد أشار إلى "النظام الأوروبي البسماركي" كمثال على النظام الأحادي، إلا أنه لم يتطرق لتعريف هذا النظام أو توضيح خصائصه الرئيسة (عودة، 2005، ص 170).

يستخدم العلماء مصطلح "الأحادية القطبية" لتمييز نظام دولي يحتوي على دولة واحدة ذات قدرة مفرطة، عن أنظمة دولية تحتوي على دولتين كبريين أو أكثر، حيث تصف "الأحادية القطبية" نظاماً بقطب واحد. ويُمكن تعريف "الدولة القطب" بأنها دولة تسيطر على حصة كبيرة من الموارد أو القدرات التي يُمكن أن تستخدمها لتحقيق أهدافها، التي تبرز في كل العناصر المكونة لقدرة الدولة، التي تتحدد بحجم السكان والأراضي، والموارد الطبيعية، والقدرة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والكفاءة المؤسساتية والتنظيمية.

استناداً إلى هذا المفهوم، تُشير المقاييس التقليدية إلى تركز القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، مما يُميز النظام الدولي

الحالي عن الأنظمة التي سادت طيلة القرون الأربع الماضية. وهو ما يؤكد على أن النظام الدولي هو نظام أحادي القطبية بشكل لا لبس فيه، كما كانت الأنظمة السابقة متعددة الاقطاب أو ثنائية القطبية.

وعلى الرغم من أن أحد العلماء وهو "ميرشايمر" رفض في كتاباته قبل عام 2012 اعتبار الولايات المتحدة مهيمنا عالميا، وأصر على أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم متعدد الأقطاب أكثر من كونه أحادي القطبية، وأن الولايات المتحدة والصين وروسيا تشكل قواه الكبرى. إلا أنه أقر في كتاباته اللاحقة بعد عام 2012 بأن الولايات المتحدة هي مهيمن عالمي. فقد رأى أن توزيع القوة بعد انتهاء الحرب الباردة قد ترك الولايا المتحدة حرة في إساءة التصرف. وأن العالم بوجود الاتحاد السوفياتي أو ما يعادله، مختلف عن عالم ما بعد الحرب الباردة. وأن هيكل النظام الدولي لم يعد يعمل على تقييد الولايات المتحدة (Pashakhanlou, 2018, p.37).

وقد أصر في مقاله المنشور عام 2014 بعنوان "أمريكا المعتوهة"، على أن الولايات المتحدة هي بلد آمن بشكل ملحوظ، وهو ما يسمح لها بالتصرف بـ "حماقة"، دون تعريض أمنها للخطر. وبالتالي أحادية القطبية وفقاً لميرشايمر، مقترنة بموقع الولايا المتحدة الجغرافي، وترسانتها النووية. ما يخلق بيئة متساهلة مع التصرفات غير المسؤولة التي تقوم بها.

4- توازن المصالح:

وضع " ارندل شويلر" نظرية توازن المصالح، حيث عمل على تقديم مفهوم مغاير للتوازن المتعارف عليه لدى الواقعيين. فقد قسم شويلر وحدات النظام إلى نوعين، الأول قانع بالوضع الراهن، والثاني غير قانع به. في حين عمل على تقسيم النوع الثاني إلى قسمين، عدواني وغير عدواني. ووفقاً لشويلر، فإن الدول غير القانعة العدوانية هي التي تنزع للتوازن، بينما تتجه الدول القانعة نحو "مسايرة الركب"، التي عرفها شويلر بأنها "أي محاولة للوقوف بجانب الأقوياء". ووفقاً لهذا المفهوم، تتجه الدول التي تتسم بالضعف

أو الصغر للتحالف مع الدول التي تتسم بالكبر أو القوة، في حال تناسب ذلك مع مصالحها (ابو زيد، 2012، ص 48).

ضمن هذا السياق، عارض شويلر اعتبار التوازن والمسايرة سلوكين متناقضين مدفوعين من قبل ذات الهدف، المتمثل بتحقيق مستوى أكبر من الأمن. فقد ادعى شويلر أن التوازن يتطلب وجود تهديد خارجي كبير، وأن المسايرة لا تتطلب ذلك. وفي حين تعتبر الرغبة بتجنب الخسائر هي المحرك للتوازن، فإن استغلال فرص الكسب هو المحرك للمسايرة.

رأى شويلر أن الدول تلجأ نحو "مسايرة الركب"، نتيجة ارتفاع تكلفة التوازن ضد الدول الكبرى وخطورته الشديدة، ما يدفعها لتبني المسايرة، نظرا لعدم خطورتها وانخفاض تكلفتها. وقد استدل شويلر بالشواهد التاريخية الأوروبية منذ القرن السابع عشر، بهدف إثبات صحة فرضيته، حيث أكد على أن الدول فضلت "مسايرة الركب" مع الدول الكبرى، عوضاً عن التحالف ضدها ووفقاً لشويلر، فإن "مسايرة الركب" مع القوى العظمى هو السلوك الشائع بين الدول في النظام الدولي.

وفي معرض شرحه لنظرية توازن المصالح، أشار شويلر إلى أن المفهوم يمتلك معنى مزدوج له. الأول على مستوى الوحدة، والثاني على المستوى النظامي.

على مستوى الوحدة، وضع شويلر نموذجاً قسم فيه الدول إلى أسود وحملان وأبناء آوى وذئاب. وقد مثلت الأسود الدول المستعدة لدفع تكاليف مرتفعة لحماية ما تمتلكه، وثمناً قليل لزيادة مكانتها. فهي دول دفاعية ومعظمة للأمن، وقوى وضع راهن من المرتبة الأولى. أما الحملان، فهي الدول المستعدة لدفع تكاليف منخفضة للدفاع عن مكانتها أو توسيعها، حيث تمثل الفرائس. فهي دول ضعيفة تمتلك قدرات قليلة نسبياً، أو تعاني من سوء علاقاتها بالمجتمع المحلي. ووفقاً لشويلر، تلجأ الدول الحملان في العادة للمسايرة، بهدف تحويل

التهديدات وتسكينها. كما قد تلجأ لعدم الانحياز والنأي بنفسها عن الدول المهددة، أملاً بأن من يُؤكل.

أما أبناء آوى، فهي الدول المستعدة لدفع تكاليف عالية للدفاع عن ممتلكاتها، وتكاليف أكبر لتوسيع مكانتها. فهي تتفق مع الدول الذئاب (الدول التعديلية) بعدم الرضا. إلا أنها تقدر ما تمتلكه، وتميل إلى تجنب المخاطر. وتتبع أبناء آوى عادة الدول الذئاب. كما تتبع الأسود (دول الوضع الراهن) التي تقف على حافة النصر، في محاولة منها للركوب المجاني على جهود الآخرين. أما الذئاب، فهي دول تقدر ما تتمنى امتلاكه أكثر من تقديرها لما تمتلكه. فهي دول مفترسة وجائعة جداً، ومستعدة لتحمل مخاطرة كبيرة، حتى لو تسببت خسارتها بانقراضها. حيث تسعى الدول الذئاب لتحسين أوضاعها، التي تعتبرها غير محتملة.

تعتبر القوى التعديلية المحرك الرئيسي لسلوك التحالف. في حين تعتبر قوى الوضع الراهن رادة الفعل. ووفقاً لشويلر، تسعى قوى الوضع الراهن للحفاظ على ذاتها وحماية مكانتها وتعظيم أمنها، ولا تنزع لتعظيم قوتها. وترى أن تكاليف الحرب تفوق المكاسب المحتملة من التوسع غير الآمن. وفي حين أنها قد تسعى لتوسيع مكانتها، إلا أنها لا توظف في ذلك الوسائل العسكرية. مما يعني أن اهتمامها بالقوة العسكرية يتغير وفقاً لمستوى التهديد الذي تتعرض له مكانتها. أما القوى التعديلية، فتقدر ما ترغب في امتلاكه أكثر من تقديرها لما تمتلكه بالفعل. وتعمل على توظيف القوة العسكرية بهدف تغيير الوضع الراهن، وتوسيع مكانتها. وبالنسبة لهذه الدول، فإن مكاسب التوسع غير الآمن تفوق تكاليف الحرب. وفي حال كانت مجموعة الدول غير الراضية أقوى من الطرف المحافظ (دول الوضع الراهن)، فإن هذا يعني زيادة احتمالات نجاحها في تحقيق أهدافها التوسعية، حيث إن قلب الوضع الراهن يحتاج لقوة غالبة.

علاوة على ذلك، وضع شويلر أربعة متغيرات داخلية، رأى ضرورة أخذها بعين الاعتبار خلال القيام في عملية التحليل، في محاولة منه للوقوف على أسباب التفاوت في سلوك الدول. وقد تمثل المتغير الأول بـــ "إجماع النخبة"

فيما يتعلق بطبيعة التصدي للتهديد الذي تواجهه الدولة وكيفيته. أما المتغير الثاني، فقد تمثل بـ "مدى التهديد بسقوط الحكومة أو النظام"، في حين تمثل المتغير الثالث بـ "التماسك الاجتماعي" داخل الدولة، وهو ما يتمثل بشرعية النظام ورضا المواطنين. أما المتغير الرابع، فقد تمثل بـ "تماسك النخبة" وعدم انقسامه (القحطاني، 2011، 336).

على المستوى النظامي، أشارت نظرية توازن المصالح إلى أن توزيع القدرات بحد ذاته لا يضمن استقرار النظام. فالأهم من ذلك، يتمثل في الأهداف والوسائل التي تُستخدم فيها تلك القدرات أو المؤثرات. ووفقاً للنظرية، فإن النظام يتسم بالاستقرار عندما تكون قوى الوضع الراهن أقوى بكثير من القوى أو الائتلاف التعديلي. أما عندما تكون القوى أو الائتلاف التعديلي أقوى من المدافعين عن الوضع الراهن، فإن هذا يعني عدم استقرار النظام، نتيجة خضوعه للتغيير في نهاية المطاف.

تجاهل علماء العلاقات الدولية عقبة حاسمة للسلوك الموازن في ظل الأحادية القطبية. فالأحادية القطبية هي النظام الوحيد الذي يعتبر فيه التوازن سياسة تعديلية، بدلاً من سياسة الوضع الراهن. وقد شكل هذا الحاجز الفكري، والتفاوت الضخم في القوة المتجذرة في الأحادية القطبية، العقبة الرئيسة أمام تحقيق السلوك الموازن. ووفقاً لهذا المفهوم، فإن أي دولة أو ائتلاف من الدول تسعى لاستعادة التوازن، تعتبر قوى تعديلية، حيث تسعى لقلب النظام القائم للقوة غير المتوازنة، واستبداله بنظام توازن القوى. فالهدف هو تغيير النظام وليس التغيير داخل النظام. ما يعني أن تحقيق هذا الهدف سيؤدي إلى تغيير هيكل السياسة الدولية من الأحادية القطبية إلى الثنائية أو التعددية القطبية. حيث إن التوازن في ظل الأحادية القطبية هو عملية تعديلية، وأي دولة تعزم على استعادة توازن النظام، سوف تُصنف بأنها معتدية.

ثانيا: التحولات التي طرأت على النظام العالمي

يمكن أن نحدد ابرز التحولات التي طرأت على النظام العالمي خلال العقدين الأخيرين، بالاتي:

التحول الأول :

انتهاء نظام الثنائية القطبية في مطلع التسعينيات من القرن العشرين والتحول إلى نظام عالمي (أحادي القطبية): فقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ نهاية مرحلة النظام العالمي ثنائي القطبية وبداية نظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ففي خطابه بمناسبة يوم الاتحاد عام ١٩٩١ تحدث الرئيس جورج بوش الأب إلى الأمة الأمريكية إلى العالم مبشرا بقيام نظام عالمي جديد يقوم على التعاون والسلام والاستناد إلى العدالة وأحكام القانون الدولي والشرعية الدولية في ظل قيادة الولايات المتحدة للعالم. بوصفها القوة العظمى الوحيدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مقومات القوة التي تمكنها من ممارسة دور القطب الواحد المسيطر على الأحداث الدولية، وذلك للاعتبارات التالية:

١- الحضور الدبلوماسي والسياسي الفعال للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، كما اتضح في أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠ – ١٩٩١)، وهو ما تأكد في ازمات وقضايا دولية عديدة أخرى تمكنت الولايات المتحدة فيها من ضبط بؤر التوتر الخطيرة، واحتواء الأنظمة والجماعات الدولية المعادية لمصالحها، واحتكار إدارة أزمات دولية تنطوي على مصالح استراتيجية لها (أزمة البوسنة والهرسك، الأزمة الصومالية، احتلال أفغانستان والعراق ...).

٢- سيطرة الولايات المتحدة على مجمل الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تمكنت من بناء نظام اقتصادي دولي يخدم مصالحها من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية ومن أبرزها صندوق - النقد الدولي والبنك الدولي اللذين تسيطر عليهما الولايات المتحدة من خلال حقوقها التصويتية

فيهما، وقدرتها على اختيار رئيسي المؤسستين اللتين يوجد مقرهما على أراضيها، وتأهيل اقتصادها ليكون أكثر قوة واستقرارا على الصعيد الدولي، من حيث طاقة الإنتاج واعتماد التقنيات عالية الجودة، وسيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري الدولي، مع الدفع بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافسة لها كالصين واليابان ودول الاتحاد الأوربي إلى القبول بالتبادل العالمي وفقا لشروطها (عمرو عبد العاطي، 2008، ص 4).

3- التفوق غير المسبوق للقوة العسكرية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة مقارنة بالقوى الكبرى في النظام العالمي، وهو الأمر الذي اتضح جليا من خلال عدد من المؤشرات التي توضح أن هناك فجوة كبيرة في المجال العسكري تفصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين روسيا والصين واليابان ودول أوروبا الغربية, فمن جانب بلغ معدل الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية 50% من جملة الإنفاق العسكري العالي، كما انه يزيد عن معدل الإنفاق العسكري لروسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، وهو ما مكن الولايات المتحدة من التحرك عسكريا في عدة مواقع حول العالم في وقت واحد، ومن ذلك تحركها العسكري في كوسوفو عام ١٩٩٩ وأفغانستان عام ٢٠٠١ ثم العراق عام ٢٠٠٣ ، الأمر الذي جسده سعي إدارة بوش الابن للحفاظ على تفرق عسكري كاسح على كل القوى الكبرى الأخرى سواء حليفة أو صديقة أو خصم.

4- تحتل الولايات المتحدة موقع الصدارة على صعيد التطور التكنولوجي من حيث صادراتها من الأليات التكنولوجية عالية الدقة التي تصل قيمتها إلى حوالي 150 مليار دولارا" سنويا" ، فالشركات الأمريكية تتحكم في حوالي 73% من صادرات الصناعة المعلوماتية وحوالي 75% من المبيعات - المرتبطة بالصناعات الفضائية وصناعة الطيران المدني والعسكري(ادريس لكريني، 2006، ص 2) **وتستثمر الولايات المتحدة إمكانياتها في مجال الاتصالات والمعلومات والإعلام في تثبيت زعامتها الدولية بواسطة سياسة المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية التي أضحت وسيلة فعالة لتنفيذ سياستها الخارجية.**

5 - حققت الولايات المتحدة قدرا كبيرا من الهيمنة الثقافية، اذ تمتلك تقنيات واليات ووسائل متعددة ومتطورة تستغلها بشكل فعال في فرض نمط حياتها وقيمها وثقافتها وتكريس استراتيجياتها البعيدة . وفي هذا السياق تتحكم الولايات المتحدة في حوالي 80% من الصور المبثوثة في العالم ، وداخل الاتحاد الأوروبي تمثل نسبة الأفلام الأمريكية المعروضة 75% مما يعرض بدور العرض، كما تهيمن - الولايات المتحدة على الأخبار والمعلومات المتداولة، فالمؤسسة الصحفية الأولى في العالم هي (الأسوشيتد برس) الأمريكية التي تزود بالإنباء والصور ما يناهز 1600 صحيفة يومية و 5900 محطة للراديو والتلفزيون في مختلف أنحاء العالم ، بالإضافة إلى أن 90% من مواقع شبكة الانترنت هي مواقع أمريكية . وقد أسهمت العوامل السابق ذكرها إلى الى حد بعيد في انتشار النموذج الثقافي الأمريكي في مختلف أرجاء العالم.

التحول الثاني :

سيطرة القوة العسكرية على مجمل التفاعلات في النظام العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر ٢٠١١: فلقد تميزك الفترة السابقة لأحداث 11 سبتمبر ببروز الولايات المتحدة كممثلة لنظام القطبية الأحادية وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء بدلا من القطبية الثنائية - ا السابقة، وتصدرت للقيام بدور المنظم للمجتمع الدولي، وراود الكثيرين في العالم الأمل بانتهاء الحرب والاتجاه خطوات ثابتة نحو السلام العالمي، لكن أحداث 11 سبتمبر كشفت عن ظهور نوعية جديدة - من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها الإدارة الأمريكية بالدول المارقة والتي تشكل ملاذا للإرهاب.

وأصبحت امريكا تنظر إلى انقسام العالم بين دول الخير وقوى الشر، وبدلا من تقسيم العالم على أساس أعداء وأصدقاء أصبح تقسيم العالم على أساس الخير والشر وصار الحديث عن مجرمين وإرهابيين بدل أعداء، وقد تم التعبير عن هذا التوجه من جانب الأمم المتحدة بإصدار القرار 1368والذي فوض

بموجبه مجلس الأمن الدولي الولايات المتحدة لاتخاذ الإجراءات للرد على المعتدين والمسؤولين عن الاعتداء على الولايات المتحدة.

وقد نجحت الولايات المتحدة في تخطي دور الأمم المتحدة وأقامت تحالفا داعما لهجومها على أفغانستان وتنظيم القاعدة، وشملت هذه التحالفات معظم دول العالم تحت ضغط القوة الأمريكية، وذلك حفاظا على مصالحها وإن كان هناك عدم تحمس في كثير من الدول المشاركة في الأعمال العسكرية.

وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية عسكرية عبرت عن هذا التوجه أطلق عليها اصطلاحا (بالهجمات الوقائية) ارتكزت على إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب وتبني سياسة الضربات الوقائية لظهور تهديدات من جانب مجموعات مسلحة، والعمل على توسيع دائرة الحرب لتشمل دولا أخرى غير افغانستان مع السعي لتشكيل تحالفات عسكرية متعددة الأطراف والتخلي عن سياسة العزلة.

في الوقت نفسه احتفظت السياسة الأمريكية لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية بشكل محدود ضد الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دول مارقة ترعى الإرهاب وتهدد السلم العالمي بامتلاكها لأسلحة تا الدمار الشامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية، وقد قادت هذه السياسة إلى وجود مفهوم جديد للأمن وصار الحديث هل الأمن مرتبط بأمن الحدود أم أمن المواطنين أم أمن المصالح الأمريكية، وهل الأمن يكون لكل دولة على حده بمعزل عن الدول الأخرى أم أنه أمن جماعي يفترض نوعا من الاعتماد المتبادل، وهل التهديدات الأمن تأتي من الخارج أم من الداخل؟ لقد اكتشفت الإدارة الأمريكية أنها تواجه تهديدا من نوع جديد يستهدف الكيان والوجود الأمريكي عبر استخدام أسلحة وهجمات غير متوقعة بهدف تحقيق خسائر مادية وبشرية جسيمة ويصل بالخطر إلى قلب الولايات المتحدة والمواطن الأمريكي لأول مرة مما استدعى مواجهته بهجوم ساحق وحرب شاملة من طرف الولايات المتحدة تعبئ فيه كل إمكاناتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، فالحرب التي تشنها أمريكا على الإرهاب لا يوجد فيها عدو واضح ينبغي هزيمته ولا توجد فيها معايير محددة للنصر ما

يجعل هذه الحرب ممتدة ومتنوعة الوسائل وهي تطلب إعادة تقييم القوى النسبية التي تهدد الولايات المتحدة.

كشفت الممارسات الفعلية التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر عن استخدام مفرط للقوة العسكرية - الأمريكية وتهديد للأمن القومي لعدة دول بحجة مقاومة الإرهاب لأن أمريكا اكتشفت أنها أمام عدو من نوع جديد يتمثل في شبكة واسعة من التنظيمات الفرعية التي لا تحكمها هياكل تنظيمية محددة ولا تعمل في إطار خطة عسكرية ولا يمكن توقع أفعالها، لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة الانتشار العسكري والتي بدأت باليمن والفلبين وتحقيق الانفتاح العسكري في كل من ماليزيا وإندونيسيا والسودان و والصومال وغيرها لضمان امتداد المظلة العسكرية الأمريكية إلى معظم المناطق التي يتوقع انتشار تنظيم القاعدة فيها.

وعلى الرغم مما سبق توضيحه من استغلال الإدارة الأمريكية لأحداث 11 سبتمبر ٢٠٠١ في تكريس الزعامة الأمريكية للنظام العالمي، يرى البعض أن أحداث 11 سبتمبر قد زادت من حدة التساؤلات حول مستقبل تلك الزعامة، بعد أن كشفت عن هشاشة الجانب الأمني والوقائي لهذه الدولة. فالقوة العسكرية والمخابراتية والتكنولوجية والاقتصادية إضافة إلى المحيطين الهادي والأطلسي لم تعد كافية لحماية التراب الأمريكي من المخاطر، كما أن الخطر تحول وتطور من خطر تقليدي ومعهود إلى خطر جديد غير مألوف، وهو ما طرح نسبية القوة العسكرية في تأمين حياة الأمريكيين ومدى صحة كونها رمزا رئيسيا للقوة و الريادة.

كما أن الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق أحدثا وفقا لهذا الراي تراجعا في الاقتصاد الأمريكي، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تحقق فائضا يفوق (١٠٠) مليار دولار عام ٢٠٠١ أصبحت تعاني من عجز يقدر بحوالي 250 مليار دولار خلال عام ٢٠٠٧.

وكما قال بول كيندي، أستاذ التاريخ البريطاني ومؤلف كتاب بروز وانهيار الدول العظمي، إن يوم الثلاثاء الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ يعتبر نقطة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة ونهاية اعتبارها قوة عظمى وحيدة تهيمن على النظام العالمي.

التحول الثالث:

تساعد ادرار القوى الفاعلة الكبرى وتصديها للهيمنة الأمريكية على النظام العالمي: و لقد أفاض المحللون، خاصة الاقتصاديين منهم، في وصف معالم انتقال القوة الاقتصادية إلى أسيا، من ورصد آلاف الأسيويين الذين استطاعوا تخطى خط الفقر، إلى حجم الإنفاق الضخم على مشروعات البنية التحتية (الأكبر في العالم)، إلى معدلات النمو العالية التي لم تتأثر بالأزمة العالمية، وليس هذا التحول الكبير وليد اللحظة بالطبع، فقد رصده مبكرا المؤرخ بول كينيدي، الذي تنبأ بتحول القوة الاقتصادية إلى منطقة الباسيفيكي، وأشار في كتابه " صعود وهبوط القوي العظمي" إلى أن مجمل الناتج القومي للدول الآسيوية الباسيفيكية، والذي كان في 1960 يمثل 7,8% من مجمل الإنتاج العالمي، قد ارتفع إلى 16,4% من هذا الإنتاج بحلول عام ١٩٨٢ .

كما التفت المحلل الاقتصادي، ورئيس التحرير السابق لمجلة الإيكونوميست البريطانية (بيل إيموت) إلى محورية الصعود الاقتصادي الآسيوي في كتابه " المتنافسون"، مشيرا إلى أن آسيا قد اصبحت بكل المقاييس اكثر غني وقوة واهمية، حيث يعيش في هذه القارة أكثر من نصف سكان العالم، وبها 6 من أكبر ١٠ دول فيه، وقد تضاعف دخل الفرد في آسيا ككل سبع مرات، بحسب ايموت، ما بين اعوام 1950 و 2005.

ويعد هذا إنجازا حقيقيا، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن بريطانيا العظمى لم تنجح في مجرد مضاعفة دخل الفرد فيها بعد مرور ستين عاما على اندلاع ثورتها الصناعية عام ١٧٨٠, أما الولايات المتحدة فلم تنجح في مضاعفه دخل الفرد فيها إلا بعد خمسين عاما من انطلاقتها الاقتصادية عام 1840 وبالمقارنة ، فقد نجحت كل من كوريا الجنوبية وتايوان والصين في مضاعفة دخل الفرد في

العقد التالي مباشرة لانطلاقها الاقتصادي، ثم ضاعفته مرة أخرى، وبسرعة أكبر، في العقد الذي تلاه.(١٣)

كان الصعود الصيني في قلب هذه الانطلاقة الاقتصادية لآسيا. وقد جاءت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ لتكرس هذا التحول في القوة الاقتصادية إلى آسيا، فرغم أن الاقتصادات الصناعية المتقدمة ككل عانت الانكماش وانخفاض إجمالي الناتج القومي نتيجة للأزمة، فقد واصلت الاقتصادات الآسيوية، خاصة الصين والهند، نموها.

وبينما لا تشغل الصين سوى المرتبة الثانية، كأكبر اقتصاد في العالم، فهي تعد لاعبا رئيسا في العديد من النواحي. فلديها أكبر احتياطي نقدي في العالم، وهي أكبر مصدر في العالم، وأكبر منتج للصلب، والغازات الدفيئة أيضا، بالإضافة إلي كونها أكبر سوق للسيارات في العالم، وأكبر شريك تجاري حاليا للاقتصادات الصاعدة الأخرى، مثل الهند والبرازيل.

المقارنة بين سمات مناطق النظام العالمي الجديد

	المركز	شبه الأطراف	الأطراف
1-	تقوم بدور قيادي ينزع إلى الهيمنة ضمن نظام ما بين الدول	جعل العالم مكاناً آمناً للرأسمالية	تقوم بدور تابع ومسيطر عليها من قبل حكومات أخرى.
2-	تمثل قوى عسكرية مسيطرة بشكل متفاوت ضمن النظام	ذات بنى إدارية أكثر تماسكاً وكفاءة نسبياً عن دول الأطراف	ذات بنى بيروقراطية ضعيفة.
3	نظم ديموقراطية	ذات نظم استبدادية، ونهج ديموقراطي إسمي.	طبقة كومبرادورية ونظم استبدادية، وتابعة.
4-	نقابات عمالية وحرية حركة	السيطرة على القوى العاملة مما يسمح لها بالقيام بدور مهم في إحلال الاستقرار	تمارس عمالة قهرية
5-	تصدير مواد مصنعة	تصدير مواد مصنعة ومواد أولية	تصدير موادأولية
6-	عمالة ذات مهارة عالية	عمالة ماهرة	عمالة غير ماهرة
7-	استيراد مواد أولية	استيراد مواد مصنعة ومواد أولية	استيراد كل ما هو مصنع

ثالثا: روسيا والنظام العالمي الجديد

من بطرس الأكبر مرورا بستالين ومن ثم الآن بوتين، لم يهدأ التفكير الروسي بالنظر غربة وشرقا، والالتفات يمينا ويسارا، وهو يعني الخوف والهواجس والهوس من الإحاطة بها ومحاصرتها. فالجغرافيا كانت قد غدرت روسيا، فجعلتها تنكشف من مواقع كثيرة، بل يمكن القول إنه انتقام الجغرافيا الذي حرم روسيا من إطلالة بحرية على المياه الدافئة. في بواكير القرن العشرين شهدت روسيا تطورات كبيرة على خلفية هزيمتها بإزاء اليابان 1904/ 1905، وبعدها مقتل القيصر الروسي نيكولاس الثاني وهو ما وفر البيئة المناسبة للتغيير وإعادة رسم خارطة صعودها في ظل مخرجات الثورة البلشفية في أكتوبر عام 1916 حتى انهيار المنظومة الاشتراكية، وفي هذا الصدد يقول تشرشل: استلم ستالين روسيا بمحراث خشبي وتركها بقنبلة ذرية.

بيد أن نهايات القرن العشرين شهدت تراجع كبيرة لروسيا بعدما جرى اختزال دورها ومكانتها، فقد دب الوهن والضعف في بنية الدولة والاقتصاد وتلامس حتى مع ممكناتها الأساسية وهما القوة العسكرية والنفط والغاز، اللذان يشكلان عمودي المكانة والدور للدولة الروسية التي ورثت الاتحاد السوفياتي. فالهم والتطلع الروسي الاستراتيجي تجسدت ملامحه في الشعار الرسمي لدولة روسيا الاتحادية، والذي يمثل النسر الإمبراطوري المزدوج (برأسين) الرأس، رأس ينظر نحو الشرق (آسيا) والأخر ينظر إلى الغرب (أوروبا)، وفوق النسر توجد ثلاثة تيجان تاريخية للقيصر بطرس الأكبر، ويظهر درع أحمر يصور القديس جاورجيوس يهاجم التنين ويهزمه، هذا الشعار يعيد بعث الصراع في هوية روسيا الاتحادية في توجهين أولهما نحو أوروبا وثانيهما التوجه الأوراسي الجديد.

وروسيا البوتينية شأنها شأن كل الدول الكبرى لم تنفك يوما عن التفكير في مجالات التزاحم على توسيع مجالها الحيوي، وتوظيف الجيوبوليتيك المتاح لها في ظل هذا التزاحم الشرس حتى من قبل دول إقليمية، وهو تزاحم متعدد ومتراكب بين قوى عدة، وهو ما يشي بحالة لم يشهدها تاريخ الصراع الدولي

من قبل. ومتى ما توافرت لروسيا معالم القوة، فإنها تكون طامحة جدا لتوسيع نفوذها ومجالها الحيوي، والتأثير البعيد في المناطق التي تعتقد أنها تشكل ضرورة لأمنها القومي ومصالحها، فالروس على طول تاريخهم يمتلكهم الخوف من المحاصرة ومهووسون بالتمدد وبخاصة في المياه والبحار، وتدرك روسيا جيدا أن خاصرتها الضعيفة ليست اليابسة فلديها من القدرات العسكرية ما يجعلها أمينة، إلا أن الإشكالية الرئيسة لها تكمن في الحافات البحرية المطلة على الممرات نحو المياه الدافئة.

ولم يختلف الباحثون والمفكرون الاستراتيجيون في موضوعة جيواستراتيجية ومحورية المنطقة الممتدة من أوروبا الشرقية حتى حدود الصين ومن مصر إلى سيبيريا، والقاسم الجغرافي المشترك في كل هذه المساحة هي (روسيا الأوراسية) فهي القلب ومحور الصراع الاستراتيجي المعاصر. ومشروع أوراسيا لا يعد بديلا عن الاتحاد السوفيتي السابق كما يروج الغرب له، بل هو محاولة لمقاومة الحصار والخنق الأميركي لروسيا من خلال (حلف الناتو)، وهو ما يعبر عنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (من أن أكبر كارثة جيوسياسية حصلت في القرن العشرين هي انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن لم يحزن على انهياره لا قلب له، ومن يريد إعادته بحلته السابقة لا عقل له).

الفضاء الأوراسي بدل روسيا:

جيوبولتيك جديد كان من المتوقع للاتحاد الروسي، وريث ما سبقه، ان يتحول إلى قوة دولية متواضعة، نتيجة فقدانه الكثير من ممكنات الاتحاد السابق، وهذا هو شأن كثير من الدول التي ورثت امبراطوريات منهارة، كالإمبراطورية اليونانية والرومانية والعثمانية، أو سواهما، لكن الانتقالات العملاقة التي تحققت بعد أقل من عقد، وتحديدا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، أثبتت إمكانية أن يتبوأ الاتحاد الروسي الجديد مكانة متميزة في التفاعلات الدولية.

في التاريخ، أجبرت الجغرافيا السياسية روسيا على استمرارية توجهاتها، على مدى حقب زمنية تقارب قرون من الزمن، إذ تمكنت روسيا القيصرية منذ عهد ايفان في القرن السادس عشر من التوسع بمعدل 50 ميلا مربعا كل يوم، حتى وصلت مساحتها إلى سدس مساحة اليابسة على الأرض، وبرغم التغيير الإيديولوجي من بروسيا القيصرية مرورا بالثورة البلشفية والاتحاد السوفيتي، وانتهاء بروسيا الاتحادية، يمكن للمتابع أن يدرك استمرارية نمط معين في السياسة الروسية نابع من محددات الجغرافيا السياسية التي تؤثر فيها.

إن وجود الاتحاد السوفيتي السابق قد خفف من وطأة الجغرافيا على الدول المنضوية تحت لوائه، وبتفككه اعيدت مواريث العوز الجيوبوليتكي إلى روسيا الاتحادية وريثته الشرعية، لهذا تظل روسيا مجالا حيويا لتطبيقات علم الجيوبوليتيك، كونها خسرت بحدود المليوني ميل مربع من اراضيها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي - تساوي مساحة الإتحاد الأوربي البالغة (١٠٧) مليون ميل سريع، واكبر من مساحة الهند البالغة (١٠٣) مليون ميل مربع، وهي حالة تماثل حالة المانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى والتي عدت بمثابة انتكاسة قومية، نتيجة ما تم اقتطاعه من أراضي كإجراءات عقابية لها من قبل المنتصرين، فضلا عن العقوبة المالية والاقتصادية.

وهو الأمر ذاته يجري تقريبا مع روسيا من قبل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي من خلال تمدد (حلف الناتو) بهدف محاصرتها، فضلا عن العقوبات الجمعية الأميركية. الأوروبية، وهو ما تحاول روسيا الاتحادية تعويضه للتغلب على الحالة القائمة لروسيا والتي يعبر عنها روبرت كابلان في كتابة انتقام الجغرافيا بالقول "إنه لم يسبق لروسيا الاتحادية ان كانت على هذا القدر من الهشاشة الجغرافية كما هي اليوم". وهو ما يتسق تماما مع هواجس وتقديرات الرئيس فلاديمير بوتين بقوله: بأن الوضع الجيوسياسي العالمي أضحي أكثر تعقيدا وموازين القوى الدولية تشهد اختلالا واضحا، ولابد من إعادة بناء منظومة الأمن العالمي من جديد وعلى وفق قواعد جديدة.

ظلت روسيا الاتحادية حاملة لمعضلة أساسية تتسم بالديمومة والتعقيد، وهي أن ليس لها حدود دفاعية بخاصة مع الغرب الأوروبي فمعظم التهديدات والحروب التي شهدتها على مر تاريخها تأتي من غربها المكشوف للدول الأوروبية، لذلك اعتمدت تاريخيا على وسيلة دفاع رئيسة ووحيدة، وهي التوسع الجغرافي عسكريا وسياسيا خارج حدودها، ويسجل تاريخ روسيا ثلاثة انتصارات كبيرة وهي:

1- انتصار القيصر الروسي بطرس الأكبر (1725- 1772) على جارلس الثاني عشر ملك السويد، والذي ترتب عليه بناء القوة الروسية في بحر البلطيق واوروبا.

2- انتصار القيصر الروسي الاسكندر الأول (1777- 1825) على نابليون بونابرت في ١٨١٢، والتي أوصلت الروس إلى باريس.

3- انتصار جوزيف ستالين (1878- 1953) على هتلر في الحرب العالمية الثانية واحتلال الجيش الأحمر لمدينة برلين لهذا نلحظ أن الرؤية الاستراتيجية الروسية جأت على وفق اشتراطات الجغرافيا، فروسيا على الرغم من مساحتها الكبيرة، إلا أنها فقيرة في منافذها البحرية على أعالي البحار، وعجز إطلالتها المستديم على المياه الدافئة طوال السنة، لذلك فإن لعنة الجغرافيا تبدو واضحة على روسيا. هذا العسر الجيوبوليتيكي فرض نفسه على توجهات ورؤى قادة روسيا على مر التاريخ، في التوافق على أن حماية مصالح روسيا والحفاظ على أمنها ووحدة أراضيها ولدرء المخاطر عنها، يتطلب دوما الانتقال بمواقفها نحو محيطها المباشر بشكل استباقي، والذي يتركز في الخط الممتد من جورجيا وأوكرانيا مرورا بتشيكيا وبولندا وحتى حدود دول بحر البلطيق.

لهذا تظل لشرق أوروبا (الجمهوريات الاشتراكية السابقة) الأهمية الحيوية الكبرى لروسيا الاتحادية، كونها وفق الرؤية الروسية خطا دفاعيا في صد اي عدوان يتأتى ضدها من غرب أوروبا، وهذا الفهم يستند على معطيات التاريخ، إذ إن معظم ما تعرضت له روسيا من اعتداءات وعدوان أو احتلال يأتي عن طريق الغرب الروسي.

وعند قراءة خرائط الحدود الغربية لروسيا يمكن القول إن منافذها نحو أوروبا بدأت (شبه مغلقة) نتيجة انضمام دولها إلى حلف الناتو أو بسبب تمدده إلى الحدود الغربية لروسيا، وإجرائه مشاورات على تخوم روسيا بهدف الإطباق على ما تبقى من النفوذ الروسي غربة وافتعال أزمة أوكرانيا يأتي تتويجا لمجهودات المحاصرة والخنق التي تمارسها الولايات المتحدة الأميركية حيال روسيا.

وتدرك روسيا جيدا القاعدة الجيوسياسية القديمة المبثوثة في مختلف كتب الجيوبوليتيك (إن من يسيطر على روسيا يكون بمقدوره السيطرة على أوراسيا)، فروسيا المستاءة من استراتيجية التطويق والحصار لكيانها السياسي والجغرافي ومجالها الحيوي الاستراتيجي، والمفروض عليها من جانب اميركا بمساعدة بلدان أوروبا الشرقية المنضوية في (حلف الناتو)، دفعها إلى خوض الحرب في القوقاز وجورجيا وضم شبه جزيرة القرم لاستعادة مجالها الحيوي.

وتكمن المشكلة الروسية حصرا في إطلالتها الغربية نحو أوروبا ومنافذها البحرية نحو البحر الأسود ومنه نحو مضيق الدردنيل والبسفور (تركيا)، وكذا الحال إلى بحر آزوف وبحر البلطيق وإعادة طرح الاتجاه الأوراسي (1999-2000) New Eurasian، لم تعد جديدة فهي تستند تاريخيا على ما جاء به نيكولاي فتش سافيتسكي الذي تراس سنة ١٩٢١ الحركة الأوراسية، في رؤيته التي تشير إلى أن روسيا . الأوراسيا هي (بؤرة التطور) وهي أيضا (بؤرة التوتر). فالاتجاه الأوراسي الجديد يرى بأن روسيا الاتحادية دولة أوربية - اسيوية، تتسم بخصوصية التكوين الحضاري المميز في احتضانه مكونات ثقافية مختلفة تمثل خلاصة التركيب الحضاري العالمي والقاسم الرئيس لها يتحدد بمزية التوسط. وهذا ما نجد تأكيده في فهم سافيتسكي لموقعيه روسيا لا كونها دولة قومية، بل من خلال موقعها الجيوبولتيكى.

وقد ناصر هذا الاتجاه الذي يبدأ بالتبلور بقوة (بعد تفكك الاتحاد السوفيتي)، الراحل يفغيني بريماكوف(1996وزير خارجية. ١٩٩٨ رئيس وزراء)، والذي

يعد أهم أحد المتحمسين للاتجاه الأوراسي كونه الرد المناسب لاستراتيجية (الطوق والخنق)، التي مارستها الولايات المتحدة لإضعاف الدور الروسي إذ يؤكد على أهمية تعاون روسيا مع رابطة الدولة المستقلة وحماية الأقليات الروسية، وعلى وجوب عودة روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط واعتبار ذلك من أولويات السياسة الروسية للحفاظ على استقرارها، ومنع امتداد الصراعات الإقليمية إلى المناطق الجنوبية الغربية من رابطة الدول المستقلة. لذلك وضع بريماكوف ما سمي (مبدأ بريماكوف) ويعني إنشاء تحالف أوراسي كمثلث استراتيجي (روسيا الاتحادية - الصين . الهند) يوازن القوة الأمريكية ويكبح تمدد حلف شمال الأطلسي.

لذلك نلحظ التشارك في النظرة بين بوتين وستالين بإزاء الدول المجاورة للحدود الروسية صوب أوروبا، وأكثر ما يشغل الاستراتيجيين الروس الآن دولتان هما تركيا وأوكرانيا، كونهما يمثلان حافة اليابسة الأوراسية تجاه أوروبا، وهذا ما دفع مستشار الرئيس بوتين و مؤلف كتاب (أسس الجيوبوليتكا) الكسندر دوغين للقول: أن تركيا (ضرسا) غربيا مغروسا في الجرف الأوراسي وهي دولة أطلسية يجب استعادتها إلى الفضاء الأوراسي وبجانب إشكالية الجرف الأوراسي، ظهر تهديد جديد لروسيا الاتحادية بشكل خاص بعد العقد الأول من القرن والعشرين، الا وهو تهديد التيار الإسلامي (السلفي - الجهادي)، وهو تيار يقف على شواطئ المغرب الأطلسية ويصل إلى ضفاف نهر الفولجا، وما بينهما تبقى إما ساحات لنشاطه أو مفاقس لجماعات تنسل منه. هذه المساحة الواسعة تحتضن في جنباتها خلايا نائمة ومتعاطفين وذئاب منفردة، وأئمة جوامع مجهزين معتمدين، وهو ما تدركه روسيا جيدا وتحتكم على وثائق ومعلومات عن الأطراف التي توظفها، وعن أهدافها القريبة والبعيدة، وهو ما يرفع من درجة القلق والحذر توجس كونه يشكل تهديدا قائما ومستقبليا، لابد من وضع الحسابات المعقدة لمحاصرته أو لجمه، في ظل نموه وتكاثره في خواصرها الرقيقة.

وأفضل من عبر عن أهمية الأوراسية وضرورتها هو الرئيس الكازاخي (نور سلطان نزار بابيف)، عندما قال أنها (مركب النجاة الوحيد من سفينة الغرق الأميركية).

تدرك روسيا البوتينية جيدا أن تطلعاتها لإعادة دورها ومكانتها كوريث شرعي للاتحاد السوفياتي، تمثل خطأ أحمر بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، كونها تمثل خطرا ومعوقا أساسيا لاستراتيجياتهما في العالم (لهذا القرن الحادي والعشرين) على الأقل. لذلك تحاول الولايات المتحدة إضعاف روسيا اقتصاديا وسياسيا وحتى جيواستراتيجيا من خلال جذب اطرافه إليها، والأمر ذاته يمتد إلى الرؤية الأوربية التي تتخوف من دور روسى مؤثر في اوروبا الشرقية، فضلا عن كونه المجهز الأساسي للغاز لبلدان القارة العجوز. وهنا تتلاقي الولايات المتحدة وأوروبا في خطورة خروج الدب الروسي المجروح من مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

وتمثل سياسات بوتين في اتجاه إعادة مرتكزات القوة الروسية في جانبها العسكري الصرف، وتفعيل دورها في مجلس الأمن الدولي، علائم لهذا الدور المتطلع إلى إعادة الهيبة الروسية إذ يشير الرئيس بوتين إلى الفهم الأميركي لأوراسيا بانها رقعة الشطرنج الكبرى، والتي بمقدور الولايات المتحدة اللعب فيها لوحدها، يعد فهما خاطئا. فأوراسيا ليست "رقعة الشطرنج" كما يتصور الأميركيون، ولا هي مكانا للألعاب الجيوسياسية، مما يعني توافر القناعة والقرار لدى روسيا بأن المعادلة في أوراسيا يجب أن تكون (معادلة صفرية) بامتياز، ولصالح روسيا وبلدان المنطقة فقط وهي من الممكن أن تصبح وفق جهد روسيا لإعادة تنظيمها، مركزا جديدا لقوي تملك مقومات خلق التوازن مع المنظومة (الأورو ، اطلسية)، وقطبا معارضا للهيمنة الأميركية وصولا إلى مرحلة التوصل إلى تعدد الأقطاب والانتقال من التوازن العالمي الهش إلى التوازن المستقر.

لهذا تتبلور استراتيجية روسيا ابتداء بإحداث اختراق محسوب لاستراتيجية الولايات المتحدة للإحاطة بروسيا وحلفائها اينما كانوا، وتقزيم ادوارهم، ويمكن

القول بدقة إن مشروع خلق جدار لخنق روسيا ومحاصرتها وتحديد دورها، قد فشل بامتياز، إذ أن الإدراك الروسي المبكر لسلسلة الإجراءات التي اعتمدتها الولايات المتحدة مع دول الجوار الروسي، افصحت عن هذا التوجه لهذا تبنت روسيا سياسة إحداث الثقوب المتعددة في بنية هذا الجدار، وصولا إلى تلاشي أهميته العملية، من خلال حملة السياسات الروسية التي اعتمدتها في ظل حكم بوتين والمستندة إلى منطق القوة والاقتصاد، هو ما ازعج الولايات المتحدة التي أرادت إرباك التوجهات الروسية من خلال سلسلة انتفاضات ملونة وتحرشات عسكرية لجس النبض الروسي وازمة أوكرانيا تأتي في إطار هذا الجهد.

وعليه فإن أوراسيا لا يمكن أن تكون خارج الاهتمام الروسي او الأميركي، وهي منطقة تقاطع استراتيجي عالي لا يمكن أن تخبو أهميتها، ولا يمكن لأميركا أن تتعامل مع روسيا كما في عهد (يلتسين)، فالأنهار لا تجري إلى الخلف (الصراع الروسي الأمريكي : أوراسيا مقابل الأطلسي، عبد علي كاظم ، 2016، مركز الدراسات الاستراتيجية، ص 139).

وتمثل منطقة الشرق الاوسط اهمية كبيرة بالنسبة لروسيا فما هي أهداف ومحددات السياسية الروسية الشرق أوسطية؟

أولا-المحدد الجيوسياسي:

تعد منطقة الشرق الأوسط من بين أكثر مناطق العالم ارتباطا بمتطلبات الأمن القومي الروسي و مصالح روسيا الجيوسياسية، لا سيما وأن هذه المنطقة تقع إلى الجنوب من حدودها الرخوة مما جعل روسيا تشعر دائما بفقدان المناعة الاستراتيجية.

وإذا كانت الأخطار العسكرية المباشرة على الأمن القومي الروسي القادمة من الدول المجاورة قد تضاءلت إلى درجة الاختفاء، لا سيما في ظل التفوق العسكري الروسي الهائل على جيرانها، إلا أن هناك جملة من التهديدات التي ما زالت تؤرق روسيا والتي مصدرها منطقة الشرق الأوسط المتاخمة لحدودها

الجنوبية، مما يفرض عليها ضرورة التواجد الدائم في الإقليم ومراقبة تفاعلاته، وهذه التهديدات هي كالتالي:

- احتمال اندلاع صراعات إقليمية في المنطقة، لاسيما بين إيران وإسرائيل على خلفية البرنامج النووي الإيراني المتنامي الذي لعبت روسيا دورا رئيسا في تطويره، مما ينتج بيئة غير آمنة ستؤثر سلبا وبشكل مباشر على مصالح روسيا الاستراتيجية في المنطقة.

- الخشية الروسية من تصاعد التجاذب الإيراني الخليجي الذي اتخذ أبعادا طائفية ومذهبية في السنين الأخيرة على امتداد جغرافية المنطقة وفي العديد من مواقع الاشتباك السياسي- لبنان والبحرين والعسكري - العراق، سوريا واليمن- ، مما سيؤثر لا محالة على قدرة روسيا – وباقي القوى الكبرى الأخرى على ضبط تطوراته وارتداداته الجيوسياسية، وهو ما يضع روسيا أمام تحدي القدرة على الاستمرار في التحكم في لعبة توازن القوى والمصالح بين ومع طرفي التجاذب التي استطاعت إدارتها بنجاح حتى هذه اللحظة.

- خطر الإرهاب الدولي في منطقة الشرق الأوسط الذي تصاعد تحديدا بشكل غير مسبوق منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. وهذا الخطر الذي يهدد استقرار المنطقة تتعامل معه روسيا بجدية كبيرة، و ذلك بالنظر لقربها من منطقة الشرق الأوسط من جهة وبالنظر لانضمام العديد من القوقازيين لا سيما من الشيشان و داغستان و أنغوشيا للجماعات الإرهابية في العراق وسوريا من جهة أخرى، مما يطرح تحديا أمنيا ضاغطا على الأمن القومي الروسي لاسيما من طرف ما يعرف ب"العائدون من سوريا" الذين يخوضون منذ مدة حروب انفصالية عن الاتحاد الفيدرالي الروسي.

- تنظر روسيا إلى السياسة الأمريكية في المنطقة على أنها مصدر تهديد وخطر دائمين على مصالح روسيا الاستراتيجية فيها. فموسكو تعتبر التواجد العسكري الأمريكي في الخليج والعراق وافغانستان وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى بمثابة تطويق شامل لروسيا وتهديدا مباشرا لأمنها القومي يتكامل مع الطوق الذي فرضه حلف شمال الأطلسي على امتداد حدودها الغربية منذ اخبار الاتحاد

السوفياتي. وفي هذا السياق تندرج العودة الروسية القوية للإقليم و تعميق العلاقات مع دولها لا سيما تلك المعروفة بمعارضتها للهيمنة الأمريكية- إيران وسوريا - في إطار سعيها لاختراق جدار الطوق الأمني هذا، ومحاولة موازنة النفوذ الأمريكي في المنطقة، وتوظيف حضورها فيها لتخفيف الضغوطات الأمريكية عليها في مناطق أخرى كأوكرانيا.

- السعي الروسي لاستعادة هيبة ومكانة روسيا في النظام الدولي كدولة كبرى لها دورها المؤثر في القضايا العالمية والإقليمية، وتوجيه رسالة لواشنطن مفادها أن زمن الانكفاء الروسي قد ولى، وأنه لم يعد بمقدور الولايات المتحدة أن تدير قضايا العالم بمفردها أو بمعزل عن روسيا ودون مراعاة لمصالحها الحيوية، وهو المسعى الذي تعبر عنه موسكو دبلوماسيا: من خلال معارضتها النظام الأحادي القطبية وقيادتها لتجمع دولي يدعو لإقامة نظام دولي متعدد القوى لا يخضع لهيمنة قوة واحدة، ويعكس التنوع الموجود في العالم بقواه المتعددة ومصالحه المتبادلة والمتنوعة، وعسكريا: من خلال التدخل العسكري المباشر وغير المباشر لحماية مصالحها الاستراتيجية والدفاع عنها في وجه كل التهديدات القائمة، كما حصل مع جورجيا وأوكرانيا والأزمة السورية.

وبهذا يتضح أن المحدد الجيوسياسي المرتبط بمتطلبات الأمن القومي الروسي، وبالسعي الحثيث لتثبيت موقع روسيا المتقدم ضمن تراتبية القوى العالمية، يبقى أحد المحددات الثابتة المؤطرة للسياسة الروسية الشرق أوسطية، ولا يوازيه من حيث الأهمية إلا المحدد الاقتصادي المرتبط بالمصالح الاقتصادية الحيوية الروسية في المنطقة، وما توجده الشراكة الاقتصادية مع دولها من فرص واعدة لتامين الظروف المناسبة للتطور الاقتصادي لروسيا، والذي سيساعدها كثيرا في حركتها لاستعادة وضع القطب الدولي الذي فقدته على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي.

ثانيا- المحدد الاقتصادي

يشكل العامل الاقتصادي التحدي الأكبر في وجه استراتيجية روسيا العالمية، فالمشاكل البنيوية التي ورثها الاقتصاد الروسي عن الحقبة السوفياتية، والتي

تشكل قوة الضغط الرئيسة على قدرتها على تحقيق طموحاتها العالمية، جعلت من هاجس تعزيز النمو الاقتصادي والرغبة في اللحاق بالاقتصادات العالمية المتقدمة أحد الأهداف الأساسية السياسة الخارجية الروسية. و هي الأهداف التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال توسيع شبكة التفاعلات التعاونية لروسيا مع مختلف الفضاءات الإقليمية بما فيها منطقة الشرق الأوسط، التي تشهد حركة تنافس قوية بين مشاريع اقتصادية لقوى كبرى قاسمها المشترك الرغبة في السيطرة على مقدرات المنطقة والاستفادة من إمكاناتها الاقتصادية الهائلة وعموما يمكن تحديد الأهداف الاقتصادية للاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط فيما يلي:

أ-التعاون في مجال الطاقة التقليدية والنفط والغاز

يجد التعاون في مجال الطاقة التقليدية مبرره في كون طرفي العلاقة يعتبران من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة. فروسيا تمتلك خامس احتياطي نفطي في العالم (حوالي 77 مليون برميل

رابعا: الصين والنظام العالمي الجديد

في فترات ماضية، كانت الكتب والبحوث والدراسات التي تتناول موضوع الصين تبدأ بمقدمة ذات طبيعة افتراضية يسبقها عادة السؤال: ماذا لو حكمت الصين العالم؟، وفي مرحلة أحدث أصبح السؤال: متى تحكم الصين العالم؟ أما اليوم فلم يعد هناك مجال لهذه الأسئلة الافتراضية، لأن التقدم الصيني نحو قيادة العالم قد أصبح حقيقة واقعة مما طرح سؤالا مختلفا هو: هل يمكن إيقاف التقدم الصيني الحالي؟.

هذه الرؤية مبنية على افتراض مؤداه أن الاقتصاد الصيني سوف يصبح بحلول عام 2057 أكبر اقتصاد في العالم، وأنه سيتجاوز اقتصاد الولايات المتحدة ذاتها. فالصين وقياسا على ناتجها المحلي الإجمالي المتوقع في ذلك الوقت، ستصبح أقوى دولة في العالم سياسيا وعسكريا.

وفي إطار هذا السياق، برزت ظاهرة الصعود الصيني كأحد أهم التوجهات العالمية في القرن الحادي والعشرين بل وارتأى فيها البعض خاصة في حالة استمراريتها أقوى هذه التوجهات على الإطلاق خلال القرن الحالي، ورفعت الصين شعار "فليخدم ما هو عالمي كل ما هو صيني" وهو ما يشير إلى امكانية تحول - القرن الحادي والعشرين الذي أطلق البعض عليه القرن الآسيوي نظرا للدور المتنامي للقارة الآسيوية إلى - القرن الصيني وذلك في إطار الخطوات العملاقة والمتسارعة التي تقطعها الصين علي مسار التنمية بل توقع البعض أن تشغل الصين التي تتمتع بأسرع معدلات للنمو الاقتصادي وبتنامي ميزانيتها العسكرية المكانة - الحالية للولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر اقتصاد عالمي منذ أكثر من قرن من الزمان بحيث يمكن أن تتحول الصين خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين إلي أكبر قوة اقتصادية على مستوى العالم.

وبصعود الصين تطرح عدة اسئلة هامة هل ينزع النظام الدولي إلى التعددية القطبية أم يعود إلى الثنائية (هذه المرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين)؟، أم هل سيصير إلى حالة من " اللاقطبية " تتساوى فيها نفوذ الدول الكبرى مع المؤسسات الدولية والدول الإقليمية؟، وكيف ستتعامل الولايات المتحدة مع هذا التغير الجوهري في بنية النظام الدولي الذي تتربع على قمته منذ انهيار الاتحاد السوفيتي؟، هل ستظل الولايات المتحدة فاعلا رئيسا في هذا النظام أم سيتراجع دورها؟، وهل يمكنها المحافظة على انفرادها بقيادته وإعاقة تقدم القوى الأخرى؟. وقد زادت حدة هذا النقاش مع تزايد التأزم في السياسة الأمريكية دوليا خلال السنوات الثماني لحكم الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج دبليو بوش "، وعقب تفاقم حدة الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي، ومن ورائه العالمي في منتصف عام ٢٠٠٨.

ومع اختلاف الرؤى حول شكل النظام الدولي الذي هو في طور التشكل، فإن هناك اتفاقا على أن الصين تعد المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي. فيتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكي، المعنون " بالاتجاهات العالمية لعام ٢٠٢٥: تحول العالم "، أن تكون

الصين أكبر دول العالم اقتصادا"، وأنها ستكون قوة عسكرية رائدة، في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية على مدى العشرين سنة القادمة من أي بلد آخر.

يرجع كثير من المحللين صعود الصين كقطب دولي وتحديه للمكانة والهيمنة الأمريكية إلى النمو الاقتصادي الصيني، وتراجع نظيره الأمريكي، في ضوء الأزمات المتعددة التي سيظل النظام المالي الأمريكي يعانيها خلال العقود القادمة. ونتيجة للسياسات التي اتبعتها إدارة الرئيس السابق جورج بوش (الابن) خلال ولايته الممتدة من ٢٠ يناير ٢٠٠١ إلى ٢٠ يناير ٢٠٠٩.، ارتفع نصيب الفرد من الدين العام بنسبة 50%، أي من 13 ألفا إلي 19 ألفا خلال تلك الفترة. ووصل العجز للسنة المالية ٢٠٠٩ إلي 106 تريليون دولار بنسبة (9%) ، ويتوقع مكتب ميزانية الكونجرس أن يزيد بمعدل تريليون دولار في العام حتى عام ٢٠٢٠. يصب كل ذلك - حسب عديد من الباحثين - في مصلحة الصين من جهة تفوقها اقتصاديا على الولايات المتحدة وتصاعد دورها العالمي.

وتأسيسا على ما تقدم ، تواجه الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التحديات على الصعيدين ال الداخلي والخارجي، والتي أثارت العديد من التساؤلات كان أهمها هل انتهى عصر الأحادية الأمريكية ؟. وفي إطار الإجابة عن هذا التساؤل الذي أضحى محور العديد من الكتابات الغربية ، انقسمت - الإجابات عن هذا التساؤل المحوري إلى تيارين:

التيار الأول يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية في طريقها إلى السقوط والانهيار نظرا للتمدد المفرط (Over Stretch) الذي تحدث عنه المؤرخ البريطاني بول كينيدي (Paul Kennedy) بجامعة ييل (Yale University) في كتابه المعنون (سقوط وانهيار الإمبراطوريات العظمى : The Rise and Fall of the Great Powers) ، والذي ينطلق فيه من أن الالتزام والتوسع الخارجي بكون بداية انهيار القوى الكبرى مقارنة بالإمبراطوريات السابقة (الرومانية والبريطانية)، وقد تنبأ كينيدي في كتابه بسقوط الولايات المتحدة الأمريكية نظرا للتوسع الأمريكي الخارجي، والذي أثقل كاهلها لاسيما بعد حربي

أفغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٣)، وكان السياسات واشنطن عالميا انعكاساتها الملحوظة على الداخل الأمريكي.

هذا في حين يرى التيار الأخر أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون فاعل في أي نظام دولي جديد رغم العديد من الأزمات التي تواجهها في العديد من المجالات ، استنادا على ان المجال مازال أمامها للاستمرار والإصلاح من إخفاقها ، للحفاظ على تماسكها وهيمنتها وتفوقها على الصعيدين الداخلي والعالمي. ومن مؤيدي هذا التيار مدير مجلس العلاقات الخارجية (The Council on foreign Relations) والباحث والسياسي ريتشارد هاس في مقالته المنشورة بدورية الشؤون الخارجية (Affairs Foreign) عن شهري مايو ٢٠٠٨ والمعنونة (بعالم بلا أقطاب The Age of Na polarity) ، والتي تنطلق من أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تظل فاعل دولي رغم ظهور العديد من الفاعلين الجدد، وان الولايات المتحدة هي الدولة القادرة على إدارة هذا التحول.

وكذلك أيضا محرر النسخة الدولية لمجلة النيوزويك (Newsweek) فريد زكريا (Fareed Zakaria) في مقالته المنشورة في العدد الذي كتب فيه هاس والمعنونة (مستقبل القوة الأمريكية : The Future of American Power)، والتي تعد جزءا من كتابه الجديد والذي يحمل عنوان (ما بعد العالم الأمريكي: Post American World) ، ينطلق زكريا من أن صعود القوى الأخرى المناوئة للولايات المتحدة كالصين والهند والبرازيل وروسيا سوف يكون القضية المسيطرة على النقاش الدولي، وان تلك القوى سيكون لها دور لا يمكن إنكاره في تشكيل النظام الدولي، فالنمو الاقتصادي للعديد من القوى الصاعدة يمكنها من أن يكون لها تأثير سياسي، فضلا عن التفاخر والعزة القومية، ولكن هذا الصعود وتعدد القوى من وجهة نظره قد يعمل على إحداث مشاكل واضطرابات عالمية تتطلب أن يكون للولايات المتحدة دور في هذا النظام الجديد يتحدد على قدرة واشنطن التعافي من أزمتها الاقتصادية والسياسية.

خامسا: تحليل النظام الدولي الحالي وفق نظرية تحول القوة :

نظرية "تحول القوة" واحدة من نظريات العلاقات الدولية التي لاقت قبولا داخل مجتمع علماء السياسة، حيث نجحت في إعطاء إجابات لعدد من المشاكل التي تواجه صناع السياسة في أوقات السلم والحرب. أنها بحق نظرية القرن الحادي والعشرين، حيث احتوت على اختبارات تجريبية عظيمة النفع في عالمنا المعاصر.

تقدم نظرية تحول القوة (Power Transition) ثلاث فرضيات منطوية ضمن الرؤية الواقعية للسياسات الدولية كما حددها أستاذ العلوم السياسية الأمريكي من أصل ايطالي (Kenneth Organski) في كتابه (World politics) الصادر عام 1958 .

الأولى: ترى أن النظام الدولي هو عالم محكوم بقواعد عدة، عالم كدولة ذات فوضى جزئية أو كلية.

هذه النظرية لا ترى العالم فوضوي بكليته بل عالم منظم بطريقة تسلسل هرمي مشابه للنظام السياسي القائم ضمن أي دولة. في هذا النظام كل فاعل يقبل بموقعه ويعترف بنفوذ الآخرين القائم على توزيع القوة بين الأمم، وحول هذه النقطة بالذات تختلف نظرية تحول القوة عن النظرية الواقعية التقليدية المسماة نظرية توازن القوى.

الثانية: ترى أن القواعد التي تحكم نظام السياسات الدولية والداخلية أو المحلية متشابهة. على الرغم من غياب دستور ساري المفعول للقانون الدولي (مع الأخذ بعين الاعتبار تاريخ ظهور هذه النظرية)، فانه لا يوجد فرق جوهري بين القواعد التي تحكم ميدان السياسة الدولية أو المحلية. فالأمم، كما المجموعات السياسية المحلية، تسير في تنافس محموم للحصول على المصادر في النظام الدولي.

الثالثة: إن ما يوجه المنافسة بين الدول هي الفوائد أو المكاسب النهائية المحتملة من التعاون أو من الصراع. وتعتبر أن غاية الأمم ليس زيادة قوتها

قدر المستطاع كما تزعم نظرية توازن القوى عام 1948، بل زيادة المكاسب قدر الإمكان. تحصل المنافسة السلمية عندما تتفق مختلف الأطراف أن الفوائد الصافية لأي صراع أدنى من المكاسب الناتجة عن التعاون.

تتفق نظرية تحول القوة مع النظرية الواقعية في إعطائها أهمية كبيرة لدور القوة في السياسات الدولية حيث أنها تحدد طريقة عمل هذا النظام. المقارنة تتوقف هنا، حيث أن المحدد الثاني لطريقة عمل النظام الدولي هو قناعة الفاعلين في النظام الدولي، وخاصة القوى العظمى، بطريقة توزيع المنافع وحتى السلع، إذن باختصار درجة القناعة أو الرضا والقوة هما المحددان الحاسمان للسلام أو الحرب.

أن الدول غير الراضية عن وضع النظام الدولي الحالي إذا مرت بتجربة تحول القوة فسوف يوفر ذلك ظروف شبه ضرورية تقود تلك الدول إلى الحرب، وتصف نظرية تحول القوة النظام العالي على انه شكل هرمي تسيطر عليه قوة واحدة، ألا وهي الدولة الأقوى في النظام، وتوزع القوى بشكل غير متكافئ، إذ تتركز القوة في يد عدد محدود من الدول، ولكن الدولة الأقوى تهيمن على اكبر قدر من الموارد، وتحاول أن تدعم مركزها المهيمن عبر تفوقها العسكري والاقتصادي على منافسيها المحتملين، وترضي حلفائها عبر قواعد تخدم مصالحهم، وتعظم من طموحاتها وتطلعاتها القومية.

أن الدولة المهيمنة تنظر بعين الترقب على وضع الدول الكبرى التي تتلو الدولة المهيمنة في تدرج هرم القوى، وتمثل المستوى الثاني في تدرج القوى في النظام الدولي. فالقوى الكبرى تملك مقومات الهيمنة وربما تسعى إلى تحدي القوة المهيمنة في المستقبل. فالولايات المتحدة الأمريكية ترى في الصين المتحدي المستقبلي لهيمنتها لان الصين تملك (80%) أو أكثر من متطلبات قوة الدولة المهيمنة، بالإضافة إلى عدم رضاها عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، بينما يوجد كل من اليابان والاتحاد الأوربي في مصاف الدول الكبرى، ولكنهما يتفقان مع الولايات المتحدة الأمريكية حول كثير من القضايا و لا يتنازعان الهيمنة مع الولايات المتحدة.

أمـا المسـتوى الثالـث مـن تـدرج القـوى فـي النظـام الـدولي فهـي القـوى المتوسطة، وهي تلي القوى العظمى، ويوجد عدد من الدول يمكن اعتبارها دول متوسطة القوى كروسيا والهند والبرازيل، وهي دول لا يستهان بمواردها، ولكن مازالت بعيدة عن تحدي هيمنـة القوة المهيمنـة المتربعة على النظام الدولي، ومن ثم يلزمها بعض الوقت كي تحقق التحول في القوة. وفي المستوى الرابع، وهو المستوى الأخير من الهرم، يقبع العدد الأكبر من الدول، وتعرف باسم القوى الصغيرة، وهي دول ذات موارد محدودة بالنسبة للقوى المتوسطة أو القوى الكبرى، وهذه الدول لا تشكل تهديدا للدول المهيمنة في النظام الدولي، فهي دول غير راضية ولكنها لا تملك الموارد اللازمة لتغيير ترتيب القوى في النظام الدولي .

وعليه، تصف نظرية تحول القوة النظام الدولي بأنه مكون من:

1- قوة واحدة مهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكية).

٢- وحولها توجد قوى كبرى ثانوية تعتبر من المنافسين المحتملين (الصين، اليابان ، الاتحاد الأوربي).

٣- ومن ثم قوى متوسطة القوة (روسيا ، الهند ، البرازيل).

4- وأخيرا عدد كبير من القوى الصغرى ذات النفوذ الإقليمي (تركيا ، إيران ، إسرائيل، فنزويلا).

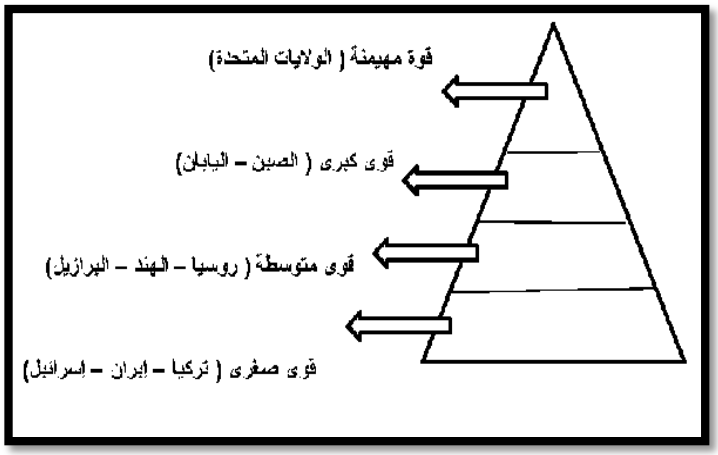

شكل (94) هياكل التدرج الهرمي للقوى في النظام الدولي وفقا لنظرية تحول القوة

السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن للقوة المهيمنة أن تؤمن استقرار النظام الدولي؟ يمكنها القيام بذلك من خلال اقتراح أو فرض المعايير الدولية التي تؤمن الاستقرار على الصعيد الدولي، أما الوسائل التي تساعدها على تحقيق ذلك فهي:

- قوتها الديمغرافية أو عدد سكانها الكبير .
- قوتها الاقتصادية أو إنتاجيتها الاقتصادية الضخمة.
- قوتها العسكرية.
- استقرار نظامها السياسي وسلطتها السياسية القادرة على الاستفادة من مصادرها الداخلية من أجل دعم مشروعها على الساحة الدولية.

تستند هذه القوة في تحقيق سيطرتها على القوى الكبرى الثانوية في النظام الدولي، والتي تكون بدورها مقتنعة بالحفاظ على الوضع القائم وقادرة على كبح جماح القوى الأخرى الثانوية الراغبة في التغيير. لكن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية كما تبين الدراسات، إذ أن تاريخ الدول يتميز بصعودها وانحطاطها عبر الزمن، بعبارة أخرى، يمكن للقوة الوحيدة المسيطرة أن تدخل في انحطاط نسبي وذلك في مواجهة القدرات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية لأي من القوى العظمى الثانوية الصاعدة، وعندها يدخل النظام الدولي في مرحلة تحول تكون فيها قدرات الدولة المسيطرة وقدرات الدولة الصاعدة متكافئة تقريبا، هذا التكافؤ يؤدي بالضرورة إلى ولادة نظام دولي جديد تنظمه و تقوده دولة مهيمنة جديدة.

لكن من المهم الإشارة هنا إلى أن تحولا سلميا في النظام الدولي أو تحولا من خلال الحرب يعتمد على طبيعة القوة المنافسة الجديدة، أي هل هي مقتنعة أو مكتفية بالوضع القائم أم لا ، فإذا كانت هذه الدولة غير مقتنعة باستمرار الوضع القائم فان احتمال قيام الحرب بين القوتين يصبح قائما. أما أسباب عدم الاكتفاء فيمكن أن تكون اقتصادية أو تاريخية أو إيديولوجية أو دينية أو إقليمية أو حتى شخصية أو ثقافية.

يمكن أن نوضح ما سبق بأمثلة حية عن طبيعة التحول في النظام الدولي منذ بداية القرن العشرين، فألمانيا النازية حاولت مرتين أن تضع حدا للهيمنة البريطانية فما كانت النتيجة؟ النتيجة أن قوة ثالثة هي الولايات المتحدة استطاعت أن تأخذ زمام المبادرة وأن تصبح القوى الأولى عالميا على حساب القوة البريطانية.

وبحسب منطق نظرية تحول القوة (Power Transition) فإن القوى الكبرى الصاعدة، والقوة المهيمنة العالمية التي في طريقها للانحسار، قد تندلع بينهما مواجهات في المناطق الجغرافية الاستراتيجية التي تتقابل وتتقاطع فيها مصالحها. ولذلك، فإن آسيا، خاصة منطقة شرق آسيا، مرشحة بقوة لتكون مسرحا لمواجهة محتملة بين الولايات المتحدة والصين . وهي مواجهة ليست في مصلحة أي من الطرفين، ولا ترغب فيها أو تسعي إليها الصين.

ولأن عبء التعامل مع مراحل التحول التاريخي يقع بشكل أكبر على القوة المهيمنة، وهي في هذه الحالة الولايات المتحدة، فإن حدوث مثل هذه المواجهة بشكل هاجسا بالنسبة للعديد من خبراء السياسة الخارجية الأمريكية، الذين لا يرون أن الصراع بين الولايات المتحدة والصين يصب في مصلحة الأولى. وقد أشارت سوزان شيرك في كتابها (الصين قوة عالمية هشة) إلى هذه القضية وكيفية تفادي الولايات المتحدة لمثل هذا الصدام. حذرت شيرك من أن هناك وجهين للسياسة الخارجية الصينية: الوجه المتعقل المسؤول الذي يسعي لتفادي الصدام، ووجه آخر أكثر انفلاتا وعصبية، يظهر عندما تندلع أزمة تتعلق بقضايا حساسة مثل اليابان أو تايوان. حيث يشعر القادة الصينيون بأن عليهم إظهار قوتهم والدفاع عن كرامتهم الوطنية وكرامة شعوبهم. في مثل هذه الحالات، قد يتخلى القادة الصينيون عن حذرهم، ويتصرفون بطريقة غير محسوبة تزيد الأزمات اشتعالا. ولذلك يجب علي المسؤولين الأمريكيين تفادي إثارة مثل هذه المشاعر.

إذن المسرح في شرق آسيا يبدو معدا في ظل هذه الظروف لمواجهة مباشرة أو غير مباشرة بين الولايات المتحدة أو أحد حلفائها الإقليميين وبين

الصين. الصين من جانبها تعمل جاهدة على احتواء خلافاتها الإقليمية، وتدعيم علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها، تحقيقا لسياسة (الصعود السلمي). ولكن مسار الأمور لا تحكمه السياسات الصينية وحدها، بل أيضا تصرفات منافسيها من الدول الآسيوية، والمحاولات الأمريكية لحشد الدعم الإقليمي ضد الصين والضغط عليها لتحقيق أهداف أمريكية اقتصادية واستراتيجية.

ويبقى في النهاية الإشارة إلى مقال كتبه المؤرخ المشهور بول كيندي حمل عنوان (حان الوقت للتهدئة : A Time to Appease)، يشير فيه إلي ضرورة إعادة النظر في المعاني السلبية التي تستدعيها سياسة الاسترضاء، (Appeasement)، والتي اكتسبت شهرتها من ملابسات محاولة القوي الأوروبية تفادي الدخول في حرب مع ألمانيا بقيادة هتلر في القرن الماضي، عن طريق تقديم تنازلات أو إرضاءات له. يذكر كيندي أن هذه الفكرة لم تكن دائما" تحمل دلالات سلبية، فقد قدمت الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر استرضاءات أو تنازلات للولايات المتحدة نفسها، مثل تنازلها عن حقوقها: في ملكية 50% من قناة بنما، وتنازلات بشأن ترسيم الحدود بين ألاسكا وكندا، وذلك رغم أنها كانت لا تزال القوة البحرية الأولى عالميا. ومهدت هذه التنازلات فيما بعد لتحول سلمي للقوة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، كما وضع أساس علاقة قوية سمحت للولايات المتحدة بمناصرة بريطانيا في حربين - عالميتين في القرن العشرين.

لذلك، قد يكون من المناسب للولايات المتحدة، من وجهة نظر كينيدي التفكير في تقديم تنازلات، تحت شعار التعاون والمشاركة في المسؤولية، في علاقاتها مع الصين. فلن يقلل ذلك، في نظره، من مكانة و الولايات المتحدة، بل سيساعدها على تخفيف حدة التراجع في قوتها، أو انحدارها، والذي يرى كندي أنه الا يزال بعيدا.

سادسا: النظام العربي وموقعه في النظام الدولي:

شهدت المنطقة العربية تراجع التيار القومي وتأكيد دور القطرية، فالدولة التي تعاني من الشرعية السياسية بسبب عدم وجود جذور تاريخية تعطيها الشرعية السياسية حاولت الأنظمة أن تجعل من القطرية وسيلة الشرعية النظام الحاكم بعد غياب دور الارتكاز الجغرافي.

والمشكلة الرئيسة أن القطرية لم تحقق الأمن القومي العربي ولا حتى الأمن للدولة القطرية نفسها، بل إن بعض الدول القطرية الصغيرة وجدت في التحالف مع القوى الغربية وسيلة من أجل حماية نفسها في ظل غياب الشرعية والتهديد الداخلي والاقليمي لها، ولكن هذا التحالف أدى إلى حالة الابتزاز للدولة القطرية الصغيرة فأصبحت القطرية والتحالف مع القوى الكبرى مكلفة اقتصادية وسياسية وحتى استراتيجية للدولة القطرية، وهي تواجه الآن أزمة شرعية داخلية وتحدي الأنظمة الحاكمة في وقت كانت هذه الدول متحالفة في السابق مع الأصولية الإسلامية.

ونلاحظ في ظل المد القومي أن الدول القطرية البترولية تحالفت مع التيارات الإسلامية للوقوف ضد دولة الارتكاز الجغرافي وأيديولوجيتها القومية وتهدد الدول القطرية التي تحالف قوى الاستعمار.

إن مستقبل النظام الإقليمي العربي وأمنه ودوره العالمي مرتبط بالأمور التالية:

١- إن الوطن العربي يملك طاقات بشرية وموارد اقتصادية وموقعا استراتيجيا تجعله يؤدي دورا فعالا في النظام الدولي في حال استغلال هذه الطاقات والموارد.

٢- أهمية أن تعي دولة الارتكاز الجغرافي دورها القومي، وإنها بالأيدلوجية القومية والدينية تستطيع أن تستقطب الجماهير العربية في كل مكان كما كانت لا فترات تاريخية سابقة.

3- أن تعي دولة الارتكاز الجغرافي أن استراتيجية إسرائيل الإقليمية والدول الكبرى تعي خطورة عبقرية المكان وتحاول احتواء دوره، وكما قال الأستاذ محمد حسنين هيكل: «إن إسرائيل بما تقوم به في المنطقة وعلى نطاقها المباشر أو الأوسع لم تعد بعيدة عن ذلك الحلم الذي تصوره مؤسس دولتها ديفيد بن جوريون وهو حلم يسعى إلى حصر مصر وراء حدودها مع إطلاق يد إسرائيل في الشرق العربي" .

4- أن تعي الدولة القطرية الصغيرة وبخاصة البترولية منها خطورة القوى الأجنبية على وجودها على المدى المتوسط والبعيد وأن ارتباطها بالارتكاز الجغرافي هو الذي يمكن أن تحقق من خلاله أمنها وهويتها وأن الاعتماد على دولة قطرية إقليمية تربطها بها عوامل الدين واللغة والتاريخ أفضل من القوى الأجنبية التي لها تطلعاتها الحضارية والسياسية والاستراتيجية.

5- تأكيد أهمية وحدة دولة القلب وهي العراق وعروبتها وإسلامها وخروج المحتل منها.

6- لابد أن تقدم الدول البترولية الدعم والمساعدة إلى دولة الارتكاز الجغرافي والقلب الأسيوي! إن محور الارتكاز الجغرافي والقلب هو الذي أعاد الاعتبار لهذه المنطقة عبر التاريخ والذي هزم القوى الأجنبية الطامعة من الغزو الصليبي والمغولي.

والخلاصة، إن إعادة فعالية النظام العربي المتدهور وأمنه في النظام الدولي مرتبطة باستقراء التاريخ، وكما ذكرنا ماكيندر في أوروبا وجزيرة العالم، فالوطن العربي قد يكون قوة محركة للتاريخ إذا أخذنا قراءة التاريخ، بأن الارتكاز الجغرافي والقلب الأسيوي العربي هما مفتاح السيطرة على الشرق الأوسط ومن يسيطر عليهما يستطيع أن يتحكم في الشرق الأوسط الكبير وبالتالي يسيطر على جزيرة العالم، العالم القديم، وبالتالي يفرض وجوده على النظام الدولي .

سابعا: السيناريوهات المستقبلية للنظام العالمي :

يمكن حصر السيناريوهات المستقبلية للنظام العالمي انطلاقا من فهم التحولات الراهنة فيه، والمتغيرات المؤثرة في مستقبله، وكذلك انطلاقا من تحليل وضع الصين كقوى صاعدة في النظام العالمي. في ثلاثة سيناريوهات ، هي :

السيناريو الأول : استمرار الوضع الراهن لهيكل النظام العالمي :

يرجح هذا السيناريو استمرار القيادة الأمريكية للنظام العالمي، ولكن دون هيمنة - بالمفهوم المعروف - فالولايات المتحدة أصبحت غير قادرة على اتخاذ كافة القرارات العالمية بمفردها، وفي الوقت ذاته لم ترق الدول الفاعلة الأخرى في هذا النظام إلى مكانة المنافس الكامل للولايات المتحدة في كافة المجالات. وبذلك سيستمر التأثير السياسي والاقتصادي العالمي للولايات المتحدة، وجاذبيتها الثقافية والإيديولوجية وقوتها العسكرية والتكنولوجية التي تستطيع من خلالها الوصول إلى أي مكان في العالم. وعليه فان صعود الصين واليابان والاتحاد الأوربي لن يؤثر في المكانة القيادية الأمريكية للنظام العالمي، خلال العشرين عاما القادمة على الأقل ، ويعتمد ذلك بالأساس على محددين رئيسيين، هما:

المحدد الأول : قدرة الولايات المتحدة على مواجهة التحديات التي تعوق استمرار قيادتها للنظام العالمي:

تتمثل أهم التحديات التي تعوق الولايات المتحدة عن استمرار قيادتها للنظام العالمي في عدم الاستقرار المالي نتيجة الأزمة المالية العالمية، والتغيرات المناخية وأثارها الاقتصادية الضارة على الاقتصاد الأمريكي، والمنافسة القوية من قبل الدول الأسيوية على رأسها الصين، وكذلك الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في محاولات إقناع روسيا لتوجيه الموارد القومية الروسية باتجاه المعايير الدولية، وتحقيق التعاون في مجالات الطاقة، التجارة، الانخراط المالي، والتعاون الأمني على المستوى الواسع، والمشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

لـذلك فقـد تبنـت الولايـات المتحـدة فـي الفتـرة الاخيـرة منـذ عصـر أوبامـا الدبلوماسية القائمة على أساس (القوة الذكيـة)، حيث أعلنت وزيـرة الخـارجيـة الأمريكية (هيلاري كلينتون) أمـام الكونجرس في 13 ينـاير ٢٠٠٩ عن تعهد الإدارة الجديدة بانتهاج سياسية خارجية معتمدة على (استراتيجية القوة الذكيـة)، الأمر الذي احدث تأثيرات ايجابية تمثلت في تحسين صورة الولايات المتحدة وتخفيف حدة تفاقم المشكلات الساخنة بالعالم .

ومـا تجـدر الإشـارة إليـه فـي هـذا الصـدد أن مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة (CSIS) هو أول من دشن مشروع القوة الذكيـة (Smart Power) ، الذي يهدف إلى أن تقوم السياسة الخارجية الأمريكيـة في الفترة القادمـة على الـدمج بين مفهـومي القـوة النـاعمـة (Soft Power) والقـوة الصـلبة (Hard power) ، وذلك في غياب الرؤية الاستراتيجية لكيفية مواجهة التحديات الآنية والمستقبلية التي تواجها الولايات المتحدة.

والقوة الذكيـة (Smart Power) عنـدهما تعنـي الـدمج بين القـوة الصـلبة (Hard Power) المتمثلـة فـي زيـادة القـوة العسكرية والاقتصـادية الأمريكيـة، والقـوة النـاعمـة (Soft Power) والتـي تتمثـل فـي استثمار المكانـة الأمريكيـة وجاذبيتهـا عالميـا فـي التـأثير. والجمـع بـين هـاتين القـوتين التـي يطلقـان عليهـا القوة الذكية، ستمكن الولايات المتحدة من التعامل مع التحديات العالميـة. حيث هنـاك العديـد مـن التحـديات التـي تواجههـا واشـنطن ليسـت ذات طبيعـة عسـكرية كصعود الصين.

المحدد الثاني : عدم قدرة القوى الصاعدة في النظام الدولي على موازنة التفوق الأمريكي

لم تتغير موازين القوى بشكل جذري داخل النظام الدولي الراهن مقارنـة بمـا كانت عليه في نـهايات الحـرب البـاردة، ولاسيما عناصر القوة الصلبة: القدرات العسكرية والاقتصادية. فالولايات المتحدة لا تزال الأقوى عسكريا واقتصـاديا في العالم، والأكثر تفوقا بكثير من القوى الفاعلة الأخرى في النظام الدولي، كالصين

، وروسيا ، والهند، وذلك برغم بعض وجوه التراجع خصوصا على الصعد المالية والاقتصادية .

وبرغم تباطؤ نسب النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة التي تحولت إلى انكماش اقتصادي، يبقى حجم الاقتصاد الأمريكي بحسابات الناتج و القومي متفوقا بوضوح عنه في الدول التي يرشحها بعضهم لتكون أقطابا منافسة، كذلك الأمر بالنسبة إلى حجم الإنفاق العسكري.

يضاف إلى ذلك ضرورة التنبه على أن الولايات المتحدة لاعب أساسي في مناطق العالم كلها تقريبا، وهي جزء أساسي من مكونات معادلات القوة والقرار بشأن أي قضية في العالم تقريبا، وهو أمر غير متاح للدول الأخرى.

السيناريو الثاني : التحول إلى التعددية القطبية :

يرجح هذا السيناريو زوال النظام العالمي الأحادي القطبية، الذي جاء نتيجة لانهيار الثنائية القطبية ،والذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية محور السياسة الدولية والمهيمنة عليها، حيث يتوقع أن تتراجع مكانة الولايات المتحدة نسبيا، نتيجة فشلها في مواجهة التحديات التي تؤثر على قيادتها للنظام العالمي. ومن ناحية ثانية، يتوقع أن ترتفع مكانة القوى الأخرى (الصين، والهند، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، واليابان)، نتيجة لقدرة هذه الدول على تعظيم نقاط القوة لديها ومعالجة نقاط الضعف التي تؤثر على تحولها إلى أقطاب قائدة في النظام الدولي. وبهذا تتقارب تأثيرات هذه القوى ونفوذها، لكن لن تكون لأية قوة واحدة منها ميزة الانفراد والقيادة على الأخريات. ومن ثم تتحول القوى الأخرى إلى أقطاب عالمية مع استمرار الولايات المتحدة كقطب عالمي.

إن هذا التصور الأولي للقوى المستقبلية أخذ في الانتشار في مراكز الأبحاث والإدارات الحكومية في عدد من الدول الكبرى وفي بعض مراكز صنع القرار التي تعمل على مراقبة القوى الكبرى الحالية والمستقبلية. ومن ذلك (تقرير الاتجاهات العالمية لعام 2025: تحول العالم) الصادر عن مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي (NIC) ، والذي خلص إلى أنه من المتوقع في عام 2025حدوث تغيير جذري في النظام الدولي الذي تأسس في أعقاب الحرب

العالميـة الثانيـة، وذلـك بسـبب صـعود قـوى بازغـة جديـدة وظهـور الاقتصـاد المعولم، والانتقال التاريخي للثروة النسبية والقوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، والنفوذ المتنامي للفاعلين غير الحكوميين.

وتوقع هذا التقرير أن يكون النظام الدولي بحلول عام 2025 نظامات متعدد القطبية تضيق فيه الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية باستمرار، ويواكب ذلك تحول في ميزان القوى بين الدول القومية، حيث تتزايد القوة النسبية لكثير من الفاعلين من غير الدول، كرجال الأعمال والمشروعات التجارية الكبرى، والمنظمات الدينية وشبكات الإجرام. وأضاف التقرير أن الأنظمة متعددة القطبية غير مستقرة مقارنة بالأنظمة ثنائية القطبية او أحادية القطبية. وعلى الرغم من الأزمات المالية الحديثة، والتي يمكن أن تنتهي بالإسراع من وتيرة الاتجاهات البازغة، فان من غير المتوقع حدوث انهيار كامل للنظام الدولي ، كما حدث في الفترة ما بين 1914- 1918، عندما تسببت الحرب العالمية الأولى في توقف مرحلة مبكرة من مراحل العولمة. وعلى أية حال، فأن الأعوام القادمة التي سيتم فيها الانتقال إلى نظام جديد سوف تكون مليئة بالأخطار. فمن المتوقع حدوث تنافس استراتيجي حول التجارة والاستثمارات والابتكار التكنولوجي، ولكن لا يمكن استبعاد سيناريو القرن التاسع عشر القائم على سباق التسلح والتوسع الإقليمي والمنافسات العسكرية.

أن ملامح العالم الجديد المتعدد الأقطاب بدأت تتجلى بالتزامن مع التحديات الاستراتيجية الكبيرة ولعل الملامح الأساسية تتركز في عودة روسيا والصين إلى الميدان بوصفهما قوتين عظيمتين بالإضافة إلى عصر النهضة الأسيوية حيث تلعب الهند والصين اللعبة الاقتصادية ضمن شروط ابتدعها الغرب لكن بالطريقة التي تغلبنا على الغرب في لعبته الخاصة فقد بدأت قوتهما الاقتصادية النامية تترجم إلى قوة سياسية وعسكرية ومع تزايد قوة روسيا الاتحادية بسبب امتلاكها لمصادر الطاقة فان ثمة تفاعل يجري بين اتجاهات رئيسة في السياسة الدولية وهي الصعود الأسيوي والاستحواذ على الطاقة، وبهذا تتشكل ملامح

التعددية القطبية الجديدة. وتبرز نتائج التفاعل بين هذه الاتجاهات من خلال تأثير العملاقين الروسي والصيني في قضايا السياسة الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن برغم تمتع الولايات المتحدة بنفوذ هائل سياسيا واقتصاديا وصناعيا وماليا إضافة إلى قدرة عسكرية غير مسبوقة في التاريخ إلا أن واقع العديد من المشكلات الدولية تظهر حجم القيود التي تواجه هذا النفوذ الذي أصبح ضمن محددات معينة واطر محددة لا يمكن تجاوزها ومن هذا الواقع يمكن تفسير لجوء الولايات المتحدة إلى الاستعانة بنفوذ قوى أخرى يمكن أن تساعدها ضمن اطار عمل تشاركي على وفق سياسة مقيدة وغير مطلقة.

وكان صموئيل هنتنجتون قد وصف اطار العلاقات الدولية المعاصر بنظام أحادية التعددية القطبية الذي يتضمن قوة عظمى وحيدة وعددا من القوى الكبرى المختلفة، ففي احد الجوانب هناك قوة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ولديها القدرة والقوة على اتخاذ قرار التحرك الانفرادي ولكن على الجانب الأخر هناك تحركات دولية قوية ناحية تشكيل عالم متعدد الأقطاب حقيقي حيث لا تستطيع أي قوة فيه أن تسود وتهيمن على الأخرى وبين هذين الحدين تتبلور حقيقة أن الولايات المتحدة لديها بالفعل القدرة المادية لمتابعة سياسة خارجية أحادية الطابع ولكنها عمليا" مقيدة سياسيا" من أن تفعل ذلك بحرية كاملة.

المفارقة الواقعية بين القدرة الأمريكية الهائلة وبين القيود التي تواجهها في بعض القضايا الحيوية للعالم وللاستراتيجية الأمريكية نفسها تثير الكثير من الاحتمالات بشان مصير النفوذ الأحادي الأمريكي ومن ثم مصير النظام الدولي نفسه في المدى الزمني المنظور لاسيما أن هناك قوى كبرى أخرى تتطور بمعدلات كبيرة ويتوقع لها أن تكون أقطابا دولية منافسة بدرجة ما للنفوذ الأمريكي وان في مناطق إقليمية معينة تكون خصما من النفوذ الأمريكي العالمي ومن ثم يفرض التساؤل نفسه هل سيتجه النظام الدولي إلى نظام تعددية قطبية حقيقية ذي توازن دولي جديد أم سيبقى على حالة الراهنة حيث قطبية أحادية أمريكية تبلورت بالتزامن مع سقوط الاتحاد السوفيتي وبجانبها عدد من القوى

الأساسية التي لا يشكل أي منها منفردة تحديا" جوهريا" للنفوذ الأمريكي لعقد قادم على الأقل وهل ستقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي وهي ترى صعود قوى هنا وهناك قد تهدد نفوذها العالمي وما هي الآليات التي يمكن أن تلجا إليها من اجل كبح مثل هذا الاحتمال القائل بدخول النظام الدولي مرحلة تعددية قطبية سينتج عنه توازن دولي جديد تصبح فيه الولايات المتحدة لاعبا كبيرا من بين عدة لاعبين كبار.

أن هذه المعطيات التي بدأت تجد مكانها في النظام الدولي سوف تكون مصحوبة بجملة من المتغيرات الكبرى التي ينتج عنها بالفعل أعادة توزيع القوة الدولية، وبهذا المعنى فان تراجع حقبة الأحادية القطبية سيكون متصل بتحولات هيكلية عميقة فيما يتعلق بالنظام الدولي وطبيعة السياسة التي ستمارسها الولايات المتحدة في ظل الواقع الدولي الجديد.

وإذا ما سلمنا بإمكانية تحقق هذا الاحتمال نظرا لتقاربه مع معطيات الواقع الدولي السائد فان مظاهر التحولات العميقة تتجلى في تبني الولايات المتحدة لفكرة وجود عالم متعدد الأقطاب بديلا عن الأحادية القطبية، فالاستراتيجية العالمية للدبلوماسية الأمريكية تشهد تغييرات في بعدها العملياتي في العالم منطلقة من صيغة التغيير في الخطاب السياسي الأمريكي الداعي لتشجيع العمل الديمقراطي واعتماد القواعد الدبلوماسية في التعامل مع القضايا الدولية، في المقابل تسجل الحقائق أن الولايات المتحدة مازالت أقوى قوة عسكرية في العالم، لكن العالم لم يعد يعيش عصر الصناعة التي كانت فيها القوة المادية (Hand Power) هي معيار القوة، لأن المعيار في عصر ثورة المعلومات هو للقوة الناعمة (Soft Power) ويسندها مناخ الثقافة، والحرية، والديمقراطية. وهذا هو معيار التغيير المقبل في طبيعة النظام الدولي.

فعلى المستوى السياسي والعسكري، مازالت الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى، لكن يجري " حاليا" إعادة توزيع مراكز القوة الأخرى مبتعدة عن مركز السيطرة الأمريكية، والذي كانت للولايات المتحدة الغلبة في كل مجالاته لتشكل مع نمو الثروة في الدول الصاعدة مراكز جذب و تأثير منافسته، وهذا لا يعني

أننا ندخل عالما مضادا لامريكا، لكننا نتحرك إلى عالم ما بعد العصر الامريكي وعالم تشكله وتديره أماكن عديدة وشعوب عديدة، ولابد من التأكيد أن واشنطن أقرت باستحالة او عدم قدرتها وحدها على تأمين الاستقرار وضبط النزاعات وهذا بلا شك يمثل اعترافا بوجود عالم متعدد الأقطاب يقوم على التشاركية بين أقطاب القوة، فلم يعد لدى الدولة العظمى شعور قوي يؤكده الواقع العملي بأن بإمكانها أن تحقق سيطرتها وتضمن مصالحها الكبرى والصغرى بوسائلها الخاصة ولا تحتاج لمعونة أحد ومن دون أن تخشى أي رد فعل خطير يردعها عن ذلك.

وبالمقابل تنظر القوى الكبرى الأخرى إلى تحقيق توازن مع الولايات المتحدة في اطار بناء النظام الدولي الجديد من خلال إيجاد البديل للقيادة العالمية القائمة على السيطرة وتأكيد التفوق والقوة من جهة وفرض الإذعان والذي يمكن أن يتمثل في القيادة القائمة على قاعدة المفاوضات متعددة الأطراف وهذا يمكن أن يتحقق في حالة نجاح مجموعة دولية كبيرة، ومن ضمنها بعض الدول الصناعية المهمة في تكوين قطب أو توزيع القوة بين أقطاب عدة قادرة على خلق شروط جديدة من توازن القوى تسمح بإعادة النظر في أسلوب إدارة الشؤون الدولية الذي ربطته؛ واشنطن بتحقيق السيطرة الكلية وهذا هو الطريق للدفع بالعالم نحو التعددية القطبية.

إذ كما تشكل القيادة ا الانفرادية والمفردة الحافز الرئيسي لتطوير استراتيجية السيطرة العالمية ومتطلباتها الحربية، يشكل نجاح منهج المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف أساسا لبناء قيادة عالمية قائمة على تفهم المصالح الدولية المختلفة لجميع الدول وأخذها بالاعتبار وبالتالي البحث عن التسويات الضرورية بين هذه المصالح للتوصل إلى حلول دائمة وناجعة للمشاكل العالمية.

في ضوء هذه المعطيات فان الولايات المتحدة ستكون بحاجة إلى تطوير استراتيجيات جديدة وتتبنى سياسات من شأنها المحافظة على نفوذها الذي فقدت جزء منه من جراء توزيع جديد للقوة في العالم، ولوصف هذه الحالة يؤكد الفكر الأمريكي (روبرت كاغان)، إن العالم قد عاد مجددا إلى طبيعته، وهو

يقصد بذلك، أن مرحلة الهيمنة والأحادية المطلقة للولايات المتحدة على العالم، قد بدأت بالأفول. بكلام آخر، الولايات المتحدة اليوم أولى بين متساوين. هي المهيمنة نعم، لكن هناك حركية مستجدة للقوى الكبرى لاستعادة الأدوار المفقودة، من دون التحدي الذي قد يوصل إلى مرحلة الصدام.

السيناريو الثالث : دخول النظام العالمي مرحلة اللاقطبية:

يرجح هذا السيناريو دخول العالم مرحلة " اللاقطبية"، أي عدم وجود طبقة عليا من الدول يمكن النظر إليها باعتبارها أقطاب عالمية، وذلك نتيجة توسع ادوار الدول الإقليمية، وبروز الفاعلين العالميين من غير الدول. فرغم أن كثير من المحللين يتوقعون تحول النظام العالمي إلى التعددية القطبية، يتبنى البعض الآخر سيناريو اللاقطبية، فالعالم طبقا لريتشارد هاس مثلا لم يعد محكوما بواسطة دولة أو أخرى ولكن بواسطة مجموعة من الفاعلين الذين يمتلكون ويمارسون أنواعا مختلفة من القوة لا تؤشر على ظهور أقطاب حقيقيين بل على غياب الأقطاب.

وفي هذا السياق يرى ريتشارد هاس أن العالم يدخل إلى عصر (خال من الأقطاب)، وذلك وفقا للمحددات التالية:

١- رغم أن القوى الكبرى - الاتحاد الأوروبي، الصين، الهند، اليابان، روسيا، والولايات المتحدة تحتوي بمفردها على نصف عدد السكان العالم ، وحوالي 75% من الناتج القومي الإجمالي العالمي و 80% من معدل النفقات العالمية على الدفاع، ولكن المظاهر قد تبدو أحيانا خادعة، فهناك العديد من مراكز القوى، والقليل من هذه الأقطاب دول قومية. فأحد سمات النظام الدولي الحالي هو أن الدول القومية قد فقدت محوريتها واحتكارها للقوة، فالدولة تواجه تحديات من جميع الاتجاهات، سواء بواسطة المنظمات الإقليمية والدولية من أعلى، أو التنظيمات المسلحة من داخل الدولة أو منظمات المجتمع المدني المتنوعة والمؤسسات، وحسب "هاس" فإن القوة توجد الآن بحوزة العديد من الأيادي وفي العديد من الأماكن. وبالإضافة إلى القوى الرئيسة الستة في النظام

الدولي، فهناك العديد من القوى الإقليمية والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، و البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسية التي تلعب أدوارا مؤثرة على مستوى العالم.

٢- رغم أن الصين قد تصل في المستقبل إلى ناتج قومي إجمالي مماثل لنظيره الأمريكي، إلا أن هذه الزيادة ستذهب حتما إلى العدد الهائل من السكان الذين يمثل الفقراء نسبة كبيرة منهم، وتشهد الهند تحديات ديمغرافية وتعاني من تضخم البيروقراطية ونقص البنية التحتية. وبرغم أن الناتج القومي الإجمالي للاتحاد الأوربي اكبر من نظيره الأمريكي فان الاتحاد الأوربي مازال يواجه تحديات الاندماج، واليابان تعاني من انكماش عدد السكان وغياب الثقافة التي تؤهلها للعب دور قوى عظمى، كما تواجه روسيا صعوبات اقتصادية وتناقص في عدد السكان ومشكلات تتعلق بالتماسك الاجتماعي.

٣- أصبح واضحا في ظل انحسار الهيمنة الأمريكية عالميا وتراجع قوتها الاقتصادية أن الإدارة الأمريكية لا يمكن أن تتحرك في كثير أن لم يكن في غالبية الملفات في العالم دون دعم قوى أخرى وموافقتها. فلا يمكن مثلا التحرك بشأن إيران أو سوريا أو كوريا الشمالية أو السودان، دون تجاوب دول أخرى مثل الصين و روسيا و دول الاتحاد الأوربي، فمن دون موافقة هذه الدول على العقوبات الاقتصادية والسياسية لا توجد فعالية لاتخاذ هذه الإجراءات من قبل الولايات المتحدة وحدها.

وبرغم انه من المتوقع أن تبقى الولايات المتحدة اللاعب الرئيسي الخارجي في كثير من مناطق العالم وقضاياه، فانه يتوقع أن دولا مثل روسيا والصين والهند ستقوم بدور اكبر مما هو عليه الأمر اليوم، لكن من دون أن تصبح منافسا أو ندا حقيقيا للولايات المتحدة. هذا الوضع سيضعنا أمام نظام اقرب إلى أن يكون عالما بلا أقطاب تحتل فيه الولايات المتحدة المركز الأول مع وجود فارق كبير في عناصر القوة بينها وبين من يليها من أقطاب.

ويؤدي غياب القطبية إلى تعقيدات دبلوماسية لان اللاقطبية لا تؤدي فقط إلى تعدد الفاعلين الدوليين بشكل غير منظم ولكن تؤدي أيضا إلى غياب الهياكل

المألوفة للتفاعلات الدولية في ظل النظم العالمية التي تتسم بالأحادية والتعددية والثنائية القطبية. بالإضافة إلى أن التحالفات في ظل غياب القطبية ستكون أكثر صعوبة، وستكون العلاقات أكثر انتقائية وموقفية، ومن ثم تكون هناك صعوبة في ضبط الأنماط المختلفة من التفاعلات الدولية بسبب تنوع مصادرها والأطراف المشاركة فيها، بما قد يؤدي إلى تناقض في الهدف أو تعارض في الاتجاه، ويمكن أن تؤدي تعددية الفاعلين إلى تشتت القوة والسلطة والى عجز عالمي في مجال الحكم الرشيد. ومن الممكن أن تؤدي أيضا إلى اضعاف التعاون الدولي.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

1- أحمد ثابت، الاقتصاد السياسي للصراع حول آسيا الوسطي بعد 11 سبتمبر، سلسلة أوراق آسيوية، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 45، أغسطس 2002.

2- أحمد حمد الله السمان، مسألة المياه في دول حوض نهر الفرات، مجلة شئون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 1999.

3- الأمم المتحدة : بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية ، الجمعية العامة، الدورة 58 ، أغسطس ، 2003.

4- ـــــــــــ : قانون البحار ـ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نيويورك ،1988.

5- ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديدة المتحدة، الطبعة الأولى، 2004، طرابلس، الجماهيرية العظمى.

6- انتصار محي الدين، دور المياه في الصراع العربي التركي، ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2005.

7- بيتر تايلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت رقم 282، 2002.

8- جاسم سلطان، جيوبوليتيك، تمكين للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013م.

9- جمال الشوفي، جيوبوليتيكا الدوائر المتقاطعة: سوريه في عالم متغير، مركز حرمون للدراسات، الدوحة، 2018م.

10- جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، القاهرة، 1983م.

11- ـــــــــــ ، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م.

12- ـــــــــــ ، سيناء في الاستراتيجية والسياسة والجغرافيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993م.

13- جون بولوك وعادل درويش، حروب المياه، فيكتور جولانسز، لندن، 1993.

14- حامد سلطان، الأنهار الدولية في العالم العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، 1966.

15- سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 209، 1996.

16- خليل عبد المجيد أبو زيادة ، طاجيكستان الإسلامية ماضيها وحاضرها، مؤتمر المسلمون في آسيا الوسطي والقوقاز ، جامعة الأزهر، 1993.

17- روربت كابلان، انتقام الجغرافيا: ما الذي تُخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضدّ المصير؟ ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، سلسلة عالم المعرفة، الطبعة الأولى، يناير 2015، الكويت.

18- صبحي رمضان فرج، السدود المائية في حوض النيل: دواعي التنمية وأدوات الضغط السياسي، مجلة قراءات تنموية، العدد 33، يناير 2015م.

19- صلاح الدين الشامي، الدولة دراسة في الجغرافيا السياسية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2001.

20- ــــــــــــــــ، دراسات في الجغرافيا السياسية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999.

21-عاطف علبي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1989.

22- عامر مصباح، نظريات التكامل الدولي، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 ،ص 7.

23- عبد العظيم أحمد، إدارة المياه العابرة للحدود، رسائل جغرافية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 2014.

24- عبد الله الامير عباس الحيالي، نهر الفرات والأمن المائي العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، 1995.

25- عبد الحميد خيرت، سيناء من الخلايا النائمة الى تنظيم القاعدة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2013م.

26- عبد المنعم منيب، مراجعات الجهاديين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010م.

27- عبد الناصر سرور، الصراع الاستراتيجي الامريكي – الروسي في أسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة من 1991- 2007م، كلية الآداب، جامعة الاقصى، غزة، 2008.

28- عبد علي كاظم، الصراع الروسي الامريكي: آوراسيا مقابل الأطلسي، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2016

29- عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية، لبنان، 1996.

30- عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، 1999.

31- عطا الله سليمان الحديثي، الدول الحبيسة الأفريقية: مشكلاتها ومنافذها، جامعة بغداد، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 26، 2015.

32- عمرو حمزاوي، في مواجهة ذوي الرايات السوداء، الشروق، 6/ 2/ 2015م.

33- فايز العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000.

34- فهد العصيمي ، مأساة إخواننا في طاجيكستان، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض ، 1993.

35- كولن فلنت، جغرافية الحرب والسلام، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الجزء الأول، 2017.

36- ـــــــــــ، جغرافية الحرب والسلام، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الجزء الثاني، 2017.

37- لطفي السيد الشيخ، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة آسيا الوسطى للفترة من 1991حتى 2001 م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الأسيوية، جامعة الزقازيق، 2004 م 0

38- ليونيد سافين، الآوراسية في سياق القرن الواحد والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.

39- ماهر حمدي عيش، الجغرافيا السياسية والنظام الجيوبولتيكي العالمي المعاصر، الناشر المؤلف، الطبعة الأولي ، 2005.

40- ـــــــــــ، تحركات اللاجئين السوريين العابرة للحدود، دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الآداب، 2012.

41- محروس المعداوي، مصر واتفاقية الكوميسا، المؤتمر الحادي عشر: الجغرافيا والتغيرات العالمية المعاصرة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، من 25- 26 يوليو 2006م.

42- محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار الأمل للنشر والتوزيع ، اربد، الأردن، 1982.

43- محمد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية، القاهرة ، 1997.

44- محمد حسن العيدروس، الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002.

45- محمد سيف، أثر الشركات متعددة الجنسيات على التنمية السياسية في أفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الاردن، 2017.

46- محمد عبد السلام، التقويم الجغرسياسي للعوامل الطبيعية المؤثرة في قوة الدولة: دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الآداب، جامعة دمياط،2013.

47- ـــــــــــ، الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الكوميسا بالنسبة لمصر، بحوث المؤتمر الجغرافي الدولي الثاني (التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الإمكانيات وطموحات الشعوب) والمنعقد بجامعة الدول العربية، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، من 2- 4 فبراير 2019.

48- ـــــــــــ، الجيوبوليتيكا: علم هندسة السياسية الخارجية للدولة، دار نور للنشر، القاهرة، 2019.

49- ـــــــــــ، الموقع الحبيس ومشكلاته الجيوبوليتيكية، مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية واللغات، شعبة البحوث الجغرافية والاستشارات التخطيطية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، إصدار خاص، يناير 2019 .

50- ـــــــــــ، جغرافية الانتخابات، بين النظرية والتطبيق، دار نور للنشر، القاهرة، 2019.

51- محمد رياض، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مؤسسة هنداوي، القاهرة ، 2012.

52- محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص30 .

53- محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ،الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 11.

54- محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001.

55- محمود توفيق محمود، موقع الإمارات العربية المتحدة: دراسة في تحليل القوة، رسائل جغرافية، نشرة غير دورية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت، العدد 101، مايو 1987.

56- ناصر السر ناصر، سد النهضة الأثيوبي: وضعه القانوني، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016.

57- نجلاء فتحي، العاصمة المصرية " القاهرة"، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب، جامعة القاهرة،

58- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، نهضة مصر، القاهرة، 2007.

59- هيرفريد مونكلر، الامبراطوريات منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

60- وزارة التجارة والصناعة: التمثيل التجاري المصري، الدليل التجاري لسوق " الكوميسا"، إعداد عمرو الكيلاني، منشور، أغسطس 2006.

61- وزارة الزراعة، العلاقات الخارجية الزراعية، الإدارة العامة للدراسات الدولية والإعلام الخارجي، تنمية الصادرات الزراعية المصرية مع دول الكوميسا، دراسة اقتصادية، 2000.

62- وزارة الخارجية، التمثيل التجاري، الإدارة الأفريقية، الكوميسا، 1998، ص1.

63- وفاء عوض حامد، الخصائص المكانية لمواقع الجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية على مدينة الرياض باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، السعودية، 2011م.

64- يسري الجوهري، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1993.

ثانيا: المراجع الانجليزية:

(1) **Andre Gunder Frank., The Centrality of Central Asia, Amesterdam: vu university Press, 1992.**

(2) Anton Barbashin and Hannah Thoburn, Putin's Brain, Alexander Dugin and the Philosophy Behind Putin's Invasion of Crimea, Foreign Affairs, March 31, 2014.

(3)Anwarul K. Chowdhury and Sandagdorj, Erdenebileg GEOGRAPHY AGAINSTDEVELOPMENT: A Case for Landlocked Developing Countries , United Nations Office of the High Representative , New York, 2006.

(4) C.I.A. , The world fact book , 2005.

(5) Clapsa Dmitri, **Geopolitical Thinking in Russia and New Foreign Policy Concept**, Russia and the European Security System, POLS Student, February 2006

(6) Dikshit, R.D., Political Geography , New York, 1982.

(7) Dilip Hiro., Takikistan: Peace in Elusive, middle East international, 28 Apr, 1995.

(8)Dmitry Shlapentokh, Dugin Eurasianism: A Window on the Minds of the Russian Elite or an Intellectual Ploy? Studies in East European Thought, Vol. 59, No. 3 (Sep., 2007).

(9) Eland,I., Is chinese military modernization Athreat to the united states? Policy Analysis, No,465, the Cato Institute , washungton , DC, January 23, 2003.

(10) Snow.T,& Others,Country Case Studies On The Challenges Facing Landlocked Developing Countries ,UNDP,2003.

(11)United Nations Development Program, Human Development Report2002,Oxford University Press,New York,2002.

(12) United Nations Conference On Trade And Development ,Landlocked Developing Countries- Facts and Figures , New York, 2006.

(13) Martin Ira Glassner, (Political Geography), Johnwiley&Son Ibc, New York, Singapore, 1993

(14) Novman J.G Pounds , "A Free and secure Acess to the sea" Annals of the Association of American Geographers, Vol , 49 , 1959 , pp. 256-268 .

(15) Richard Hartshorne , "The Polish Corridor" , Journal of Geography , Vol , 86 , 1987 , pp. 161-176 .

(16) The World's Water, Volume 8, Available

الجغرافيا السياسية

دراسة نظرية وتطبيقات عالمية